



مجموعة

القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض
في تطبيق قوانين العقوبات في خمسين عامًا

١٩٣١ — ١٩٨٣



المستشار

الصاوي يوسف القباقي
نائب رئيس محكمة النقض

الجزء الرابع

من حرف الفاء إلى حرف الباء ١٩٩١

القواعد القانونية

التي قررتها محكمة النقض في خمسين عاماً

من أول انشائها في سنة ١٩٢١ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٠
« اضيفت إليها القواعد التي قررتها المحكمة
حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ »

الدوائر الجنائية

»
« القسم الأول »

في قانون العقوبات والقوانين الجزائية الخاصة

اعداد

المستشار الصاوي يوسف القباني

نائب رئيس محكمة النقض

الجزء الرابع

من حرف الفاء إلى حرف الياء



فاعل أصلى - فجور - فعل فاضح علنى
فك اختام

فاعل أصلي

- الفصل الأول : التفرقة بين الفاعل والشريك ١ - ٣٩
- الفصل الثاني : أثر ارتباط جرميتي الفاعل والشريك ٤٠ - ٤٣
- الفصل الثالث : أثر توافق القصد الاحتمالي في مسئولية الفاعل والشريك ٤٤
- الفصل الرابع : أثر الظروف العينية للجريمة في مسئولية الفاعل والشريك ٤٥ - ٤٨
- الفصل الخامس : تعدد الفاعلين ٤٩ - ٥٩
- الفصل السادس : مسائل متنوعة ٦٠ - ٦٤

موجز القواعد :

الفصل الأول

التفرقة بين الفاعل والشريك

- ١ - التفرقة بين الفاعل الأصلي والشريك . مثال . سرقة تيار كهربائي . استعانة المتهم بآخر لتعطيل العداد . اعتبار المتهم فاعلا أصليا مادام هو الذي يختلس التيار ١
- ٢ - إدانة المتهم باعتباره فاعلا أصليا في السرقة . نعيه على الحكم أنه اعتبره فاعلا لاشريكا . لاجدوى منه : مادامت العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في السرقة ٢
- ٣ - تصرف الطاعن في المال عهدته على اعتبار أنه مملوك له . اعتباره فاعلا أصليا في جريمة الإختلاس ٣
- ٤ - من هو فاعل الجريمة في معنى المادة ٢٩ عقوبات ؟ الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافق راديه ما يتوافق لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله ٤
- ٥ - اشتراك المتهمين في إحداث إصابات المجنى عليه بقصد ازهاق روحه . حدوث الوفاة نتيجة هذه الإصابات . اعتبار كل منهم مسئولاً عن جريمة القتل عمدا بوصفه فاعلا أصليا ٥
- ٦ - متى يعبر المتهمون جميعا فاعلين أصليين ؟ ٦
- ٧ - الفاعل الأصلي في الجريمة ؟ ٧
- ٨ - الفاعل الأصلي في الجريمة . مثال في جريمة سرقة باكره ٨
- ٩ - الفاعل في معنى المادة ٢٩ عقوبات : هو من يرتكب الجريمة وحده . أو مع غيره إذا كانت تتكون من جملة أفعال حسب طبيعتها أو خطة تنفيذها وصحت لديه نية التدخل فيها . ثم أتى عملا تنفيذيا فيها ٩

- اتفاق الجناة على السرقة . مساهمة كل منهم بفعل من الأفعال المكونة لها . صيرورتهم فاعلين فيها ١٠
- كون الوقائع التي أثبتتها الحكم تفيد أن المتهم فاعل أو شريك كفايتها ١١
- آلة الاعتداء ليست ركنا في جرائم الاعتداء على النفس . خطأ الحكم فيها على غير حالة الشاهد . لا يقدح في صحته . ثبوت تواجد المتهمين على مسرح الجريمة مصرين على ارتكابها مترصدين المجنى عليه . مساهمتهم فيها . صحة مساهمتهم عن نتيجة الاعتداء ١٢
- ارتكاب أحد المتهمين في السرقة باكره لفعل الاختلاس وارتكاب الآخر لفعل الاكراه ، تنفيذًا للسرقة المتفقين عليها . إعتبارهما فاعلين أصليين في هذه الجريمة . اعتبار الحكم المتهم للذى يعترض المجنى عليه ويضربه بقصد تمكين المتهم الآخر من الفرار بالمسروقات فاعلا أصليا . صحيح ١٣
- مساهمة الطاعن في الطرق الاحتياطية وهى عنصر أساسى في تكوين الركن المادى لجريمة النصب . اعتباره فاعلا أصليا في جريمة النصب . صحيح ١٤
- كفاية مساهمة الشخص بفعل من الأفعال المكونة للجريمة . لاعتباره فاعلا أصليا فيها ١٥
- إثبات الحكم أن الطاعن ألقى بجوال الخبز المضبوط من المخبز إلى الطريق العام . واستظهاره أن ذلك كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء عمل كلفوا به كفايته لاعتباره فاعلا أصليا ١٦
- مناط اعتبار الجانى فاعلا أصليا في جريمة الضرب المحدث عامة أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وباشره معه . ولو لم يكن هو ومحدث الضربة التى سببت العامة . مثال ؟ إنتفاء الجدوى من النعى على الحكم مساهمته الطاعن بصفته فاعلا أصليا مع غيره مادامت عقوبة الشريك هى بذاتها المقررة للفاعل الأصلي ١٧
- متى يعد المتهم فاعلا أصليا في جريمة جلب مواد مخدرة ١٨
- عدم توافر سبق الإصرار بين المتهمين . لا ينفى قيام الاتفاق بينهما . تحقق الاتفاق . بتقابل إرادات المشتركين فيه . دون تطلب مضى وقت معين . اتفاق المتهمين على الضرب ومساهمتهم في الاعتداء . وجوب مساهمتهم جميعا عن نتيجته كفاعلين أصليين دون حاجة لتقضى محدث الإصابة التى نشأت عنها العامة ١٩
- متى يعد المتهم فاعلا أصليا في الجريمة ؟ ٢٠
- إسناد المحكمة الاتهام في عبارة مرسله . لا يظهر منها إمامها بالدليل . وعدم استظهارها الصلة بين الطرق الاحتياطية . وتسليم المجنى عليه للمال . قصور عدم تحقق جريمة النصب . بطريق تأييد الادعاءات الكاذبة من قبل شخص آخر . إلا إذا تدخل الأخير بسمى الجانى وتديره . ولم يكن التأييد مجرد ترديد لا كاذب الفاعل . بيان واقعة النصب وذكر ماصدر عن كل منهم فيها مما حمل المجنى عليه على التسليم في ماله . واجب على المحكمة . إغفاله . يعيب الحكم بالقصور ٢١
- اعتبار الشخص فاعلا أصليا في جريمة تقليد علامات الحكومة . إذا ارتكب التقليد بنفسه أو تم بواسطة غيره . متى ساهم معه فيه ٢٢
- إدانة المتهم بتزوير شيك واستعماله ، استنادا إلى تمسكه به وأنه محرر بياناته وكونه صاحب المصلحة في تزويره . عدم كفايته مادام قد أنكر توقيعيه عليه ولم يثبت أن التوقيع له . مجرد التمسك بالورقة المزورة من غير الفاعل أو الشريك . لا يكفي لثبوت العلم بتزويرها ٢٣
- عدم جدوى إثارة الطاعن أنه شريك وليس بفاعل . مادامت العقوبة لكل منهما واحدة ٢٤

فاعل أصلي

- متى تتحقق جريمة خطف طفل بالتحيل أو الاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ عقوبات ؟ من هو الفاعل الأصلي في الجريمة المذكورة ٢٥
- ظهور المتهمين على مسرح الجريمة وتنفيذ كل منهما دوره في القتل عمدا المتفق عليه مسبقا . مساعلتها كفاعلين في القتل عمدا مع سبق الإصرار . صحيحة . أساس ذلك : المادة ٢٩ عقوبات ٢٦
- ثبوت مساهمة المتهم في القتل بفعل ساهم بقدر ما في التعجيل بالوفاة . مساعلته كفاعل أصلي في القتل صحيحة ٢٧
- الإتفاق . تطلبه . تقابل إرادات الجناة على ارتكاب الجريمة . توارد خواطرهم على فعل ينتويه كل منهم استقلالا ، توافق ، لا يرتب تضامنا في المسؤولية . إلا في الأحوال التي حددها القانون فحسب . كالشأن في جريمة المادة ٢٤٢ عقوبات . مساعلة الشخص عن فعل غيره ، إيجابها ، أن يكون فاعلا أو شريكا فيه ٢٨
- إثبات الحكم مساهمة الطاعن في السرقة . بمرافقته زميليه إلى مكان الحادث ، ومراقبته الطريق من سيارته خارج المسكن . بينما كسر زميلاه بابه واستوليا على المسروقات . كفايته لمساعلة الطاعن كفاعل أصلي ٢٩
- الفاعل . في حكم المادة ٢٩ من قانون العقوبات ؟ الفاعل مع غيره . هو بالضرورة شريك . وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . متى يتحقق قصد المساهمة ؟ القصد الجنائي أم باطنى . يضعفه الجانى . العبرة فيه بما يستظهره الحكم من الوقائع مما تستفاد منه نية التدخل في إقتراف جريمة قتل . مثال لتسبب سائق في إثبات مسئولية الطاعنين . عن جريمة قتل عمد . بوصف كل فاعلا أصليا . بغض النظر عن الإصابة التي أحدثها ٣٠
- الفاعل الأصل . في حكم المادة ٢٩ من قانون العقوبات . إفصاح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا أم شريكا . غير لازم . عدم لزوم تحديد الأفعال التي أتاها كل مساهم على حدة . مثال في تقليد وترويج أوراق عملة ٣١
- عقوبة الفاعل الأصلي هي بذاتها عقوبة الشريك . أثردك ؟ ٣٢
- اعتبار الشخص فاعلا أصليا في جريمة تقليد علامات الحكومة . سواء ارتكب التقليد بنفسه أو تم بواسطة غيره متى ساهم معه فيه ٣٣
- متى يسأل الجانى بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت ٣٤
- عدم مساعلة الشخص جنائيا عن عمل غيره ٣٥
- مجرد تمسك المتهم بالمحرر المزور وكونه صاحب المصلحة فيه والعلم به . عدم كفايته لثبوت ارتكابه التزوير مادام ينكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطه ولم يشهد عليه شاهد المدعين بالحقوق المدنية ٣٦
- متى يعتبر الشخص فاعلا أصليا . برغم عدم ارتكابه فعلا يدخل في الركن المادى للجريمة ؟ ٣٧
- عدم جدوى النعى على الحكم تغيير صفة المتهم من شريك في الجريمة إلى قاعل أصلي فيها . مادام أنه عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة للشريك . تقدير العقوبة . مردد الواقعة الجنائية وما أحاط بها من ظروف . لا الوصف القانونى لها ٣٨
- مناط اعتبار الجانى فاعلا أصليا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وياشره معه . ولو لم يكن هو محدث الضربة التي سببت العاهة . مثال . انتقاء

الجدوى من النعى على الحكم مساعلة الطاعن بصفته فاعلا أصليا مع غيره مادامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي ٣٩

الفصل الثاني

أثر ارتباط جريمتي الفاعل والشريك

- ارتباط جريمتي الفاعل والشريك . أثره : استفادة الشريك بالتبعية من الدفاع الجوهرى للفاعل الذى لو صح لانتفت مسئوليته ٤٠
- محو جريمة الزوجة - بوصفها الفاعل الأصلي في جريمة الزنا - وزوال آثارها لسبب ما قبل صدور حكم نهائى على الشريك أثره : محو جريمة الشريك ٤١
- تنازل الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة . قبل الحكم النهائى أو بعده . وجوب استفادة الشريك منه جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض ، لتعلقه بالنظام العام . شمول التنازل للدعويين الجنائية والمدنية ٤٢
- محو جريمة الزوجة - بوصفها الفاعل الأصلي في جريمة الزنا - وزوال آثارها لسبب ما قبل صدور حكم بات . أثره : محو جريمة الشريك . تنازل الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة . وجوب استفادة الشريك منه . علة ذلك ؟ ٤٣

الفصل الثالث

أثر توافر القصد والاجتمالى في مسئولية الفاعل والشريك

- تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عنها ، ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها . متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها . الفصل في الاحتمال . موضوعي ٤٤

الفصل الرابع

أثر الظروف العينية للجريمة في مسئولية الفاعل والشريك

- حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولولم يعلم به ٤٥
- ظرف الاكراه في السرقة عينى يسرى على كل من أسهم فيها - ولو وقع من أحدهم فقط ٤٦
- الاكراه في السرقة . ظرف عينى يتعلق بالأركان المادية للجريمة . سريانه في حق كل من ساهموا فيه . إثبات الحكم إتفاق الطاعن وآخرين وارتكاب الطاعن فعل الاختلاس بينما يأسر أحدهم الاكراه تنفيذا المقصدهم . اعتبار كل من ساهم منهم في السرقة أو الاكراه فاعلا أصليا في جريمة السرقة بالاكراه ٤٧
- ظرف الإكراه في السرقة . من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا . ولولم يعلم به ٤٨

الفصل الخامس

تعدد الفاعلين

- مثال لمساهمة في الجريمة بطريقة أصلية : التواجد على مسرح الجريمة . مراقبة الطريق وحراسة الآخرين حتى تمكنوا من مقارفة الجريمة المتفق عليها بينهم ٤٩
- اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه وترصدهم له مقتضاه : مساهمة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن إصابة العاهة التي نتجت من الضرب . من منهم الذي أحدث العاهة . لا أهمية له ٥٠
- اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار وجودهم على مسرح الجريمة وقت مقارفتها . مقتضاه : تضامنهم في المسؤولية باعتبارهم فاعلين أصليين . تحديد الأفعال التي أتاها كل منهم . ليس بلام ٥١
- التداخل المباشر في تنفيذ الجريمة . مثال . شروع في قتل عمد . امسك أحد المتهمين بالمجنى عليه لشل مقاومته ، في حين طعنه الآخر بسكين . كلاهما فاعل أصلي . المادة ٢٩ / ٢ عقوبات ٥٢
- يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة ، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها . مثال في سرقة ٥٣
- اثبات الحكم بأدلة سائغة وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاقه النار على المجنى عليهما تنفيذا لقصدهما المشترك الذي بيتا النية عليه . تحقق مسؤولية المتهمين معا عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما عمدا والشروع في قتل الآخر - كفاعلين أصليين . يستوي أن يكون مطلق العيار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوما ومعينا بالذات أم لا . المادة ٢٩ / ٣ عقوبات ٥٤
- اثبات الحكم اتفاق المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة التي كانت في حوزة أحدهم ، وجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارفتها ، واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت ، واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك . كفايته لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين تحديد الحكم بالأفعال التي أتاها كل منهم على حدة . غير لازم ٥٥
- الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة باكراه . لا يشترط فيه أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس . يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس . متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس . كل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن فعلين - السرقة والاعتداء - يعتبر فاعلا في الجريمة الناتجة من ارتباطهما ٥٦
- لاتناقض بين نفي سبق الإصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على القتل بين الفاعلين الأصليين ٥٧
- مساهمة الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضي إلى الموت . شرطه : أن يكون هو محدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة ٥٨
- يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين في جريمة السرقة باكراه . أن يرتكب كل منهم فعل الاختلاس أو فعل الإكراه ٥٩

الفصل السادس

مسائل متنوعة

- اثبات الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل . مؤداه : توفرها في حق من أدانه معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك . مثال ٦٠
- ثبوت أن الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا لاعتبار الطاعن شريكا في الجناية . هي بعينها التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليته باعتباره فاعلا أصليا ، وهي بذاتها التي كان يدور عليها الدفاع . لاعلى المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ماراته من انطباق وصف جديد للتهمة . عدم انطواء هذا التعديل على مساس بحق للمتهم . اثاره الطاعن دعوى الاخلال بالدفاع غير سديد ٦١
- وقوع التغيير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم . لا تأثير له على مسئوليته . ما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لاشريكا في جريمة التزوير . لا جدوى منه .
- مادامت العقوبة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في تلك الجريمة ٦٢
- نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟ تعديل وصف التهمة من فاعل أصلي في تزوير إلى شريك فيه . وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل ٦٣
- الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها ؟ وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا . وبالتضامن عند تعدد الجناة ٦٤

القواعد القانونية

الفصل الأول

التفرقة بين الفاعل والشريك

- ١ - تعطيل العداد ليس بذاته الفعل المكون لجريمة سرقة التيار الكهربائي بل هو مؤد إليها حتما بمجرد مرور التيار به بعد توقفه ، فلا يغير من موقف المتهم أن يستعين في اقلافه بمن له خبرة في ذلك أو أن يقوم به بنفسه ، ومادام هو الذي يختلس التيار فهو السارق له .
(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٨٨) .
- ٢ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لاشريكا في جريمة السرقة التي دانه بها مادامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة .
(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٨٨) .

فاعل أصلي

٣ - متى كان الطاعن بما قارفه من فعل مادي قد تصرف في المال عهدته على اعتبار أنه مملوك له فإنه يكون فاعلا أصليا في جريمة اختلاس المال الأميري .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٨ س ١٩ ق ٥٨ ص ٢١١) .

٤ - البين من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات في صريح لفظه وواضح دلالتة ، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده .

(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/٦/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٥١ ص ٧٥٠) .

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهمين اتفاهوا معا على المجنى عليه ضربا بالعصى والشراشير بقصد إزهاق روحه أخذا بالثأر وإنهم أحدثوا به جملة إصابات في رأسه ورقبته وصدره وأطرافه وأن الإصابات جميعا بين راضية وقطعية قد ساهمت في إحداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية ، فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلا أصليا بغض النظر عن الضربة التي أحدثها .

(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/٦/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٥١ ص ٧٥٠) .

٦ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في منطق سليم وبإدلة سائغة وجود الطاعنين - معا - على مسرح الجريمة وإطلاقهم الأعيرة النارية على المجنى عليه تنفيذاً لقصدهم المشترك الذي بيتوا النية عليه ، فإن في هذا ما يتحقق به مسئولية الطاعنين - جميعا - عن جناية قتل المجنى عليه عمدا كفاعلين أصليين فيها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون مطلق الأعيرة النارية التي أحدثت بها المجنى عليه معلوما معينا بالذات أو غير معلوم .

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٨ س ٢٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨) .

٧ - إذ نصت المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعتبر فاعلا في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ، فقد ذلك على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما ولو لم يبلغ حد الشروع بعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجد لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعنين له شأن في إيقاع بيع السيارة المحجوز عليها وتحويل ثمنها وتحرير الأوراق المثبتة للمزايدة وأنهما تلاقيا معا في زمان معين ومكان معين وإما بأجراء مزايدة وهمية حرر ثانيهما الأوراق الخاصة بها وحصل أولهما حصيلة البيع نتيجة تواطؤ وتدبير بينهما فتقاسما

أفعال الجرائم المستندة إليهما واسهم كل منهما بدور فيها ، فإن ذلك حسب الحكم لاعتبار كل منهما فاعلا أصليا في جرائم الاختلاس والتزوير والاستحصال انتهى دافعا بها .

(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٦ ص ٢١٢) .

٨ - إن مجرد ظهور الطاعن على مسرح الجريمة واقفائه عملا من الأعمال المكونة لها مسا يدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ عن قانون العقوبات وهي مظهرته وباقي المتهمين للمتهم الأول بالالتفاف حول سيارة المجنى عليه ومطالبته بالنفوذ - يجعله كما انتهى إليه الحكم فاعلا أصليا في جريمة السرقة باكراه التي دين بها .

(الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٧ ص ٢١) .

٩ - البين من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات في صريح لفظه و واضح دلالاته ، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر الذي استمد منه وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي ، أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فإما أن يصدر على فعله وحده وصف الجريمة التامة ، وإما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها ، إذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال ، سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره ، وإذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تداخلوا فيها ، عرف أو لم يعرف .

(الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ س ٢١ ق ٩١ ص ٢٦٥) .

١٠ - متى كان مفاد ما أثبتته الحكم ، أن الجناة - بما فيهم الطاعن - قد اتفقوا على سرقة المجنى عليه ، وساهم كل منهم بفعل من الأفعال المكونة للجريمة ، فإن ذلك يكفي لاعتبارهم فاعلين أصليين فيها .

(الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١٥ س ٢١ ق ٩١ ص ٢٦٥) .

١١ - ليس ب لازم أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا أم شريكا ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الوقائع التي أثبتتها .

(الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ س ٢١ ق ٩١ ص ٢٦٥) .

١٢ - إن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة ، ومن ثم فإنه لا يقدح في صحة الحكم ، أن يكون قد نسب إلى الطاعنين - دون سند من قالة شاهد الرؤية - أنهما استعملتا مع العصي سكينًا في الإجهاز على المجنى عليها ، مادام قد ثبت في حقيهما بما لا يقبل الشك ، تواجدتهما على مسرح الجريمة ومساهمتهما في الاعتداء على المجنى عليها مع توافر ظرف سبق الإصرار والترصد في حقيهما بما يجعلهما مسئولين عن نتيجة الاعتداء .

(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢ س ٢٢ ق ١ ص ١) .

١٣ - لا يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين في جنابة السرقة بالإكراه أن يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الاختلاس ، بل يكفي في عدم ذلك أن يرتكب كل منهم أي الفعلين ، متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن اعترض المجنى عليه عند ملاحقته للمتهم الأول الذي سرق حافضته ، ثم تبعه وضربه بقبضة اليد بقصد تمكين زميله السارق من الفرار بالمسروقات ، فإن الحكم إذ اعتبر الطاعن فاعلا أصليا في جنابة الشروع في السرقة باكراه ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٨ س ٢٢ ق ١٧ ص ٦٩) .

فاعل أصلي

١٤ - الطريق الاحتمالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادي لجريمة القصد ، واستعمال الجاني لها يعد عملا من الأعمال التنفيذية . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن الطاعن قام بدور منها لتأييد مزاعم المحكوم عليه الآخر ، وأدى ذلك بالمجنى عليه إلى دفع المبلغ ، فإن الحكم إذ اعتبر الطاعن فاعلا أصليا في الجريمة ، يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ق ١١٨ ص ٤٨١) .

١٥ - يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة ، أن يساهم فيه بفعل من الأفعال المكونة لها .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٢ ق ١٤٨ ص ٦٥٦) .

١٦ - متى كان يبين مماحصله الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن أنه القى بجوال الخبز المضبوط من المخبز إلى الطريق العام واستظهر استظهارا سليما أن ذلك منه كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء عمل كلفوا بأدائه ، فإن الطاعن يكون قد ساهم في الجريمة باعتبار أنها تتكون من عدة أفعال وتعارفها مع الباقين بفعل من الأفعال المكونة لها ، وهو ما يكفي لاعتبار كل منهم فاعلا أصليا .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٢ ق ١٤٨ ص ٦٥٦) .

١٧ - من المقرر أن يسأل الجاني بصفته أصليا في جريمة إحداث عاهة مستديمة إذا كان قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا لهذا الغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت العاهة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها ولما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه وإن نفى توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين إلا أن مساقته من ثبوت اقتحامهما سويا مكتب المجنى عليه يحمل أولهما آلة حديدية والثاني شاطورا أنهالا بهما ضربا عليه - وذلك بسبب تجدد نزاع قديم سحتم بين الطرفين على ملكية المدبغة - مما يقطع بتوافر اتفاقهما على التعدي على المجنى عليه بما يتعين معه مساءلة كل منهما عن جريمة إحداث عاهة مستديمة بصرف النظر عن باشر منهما الضربة التي نجمت عنها العاهة - فيكون منعاهما على الحكم في صدد إعتبارهما فاعلين أصليين في الجريمة غير سديد ، فضلا عن عدم جدواه مدامت العقوبة المقررة للشريك طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هي نفس عقوبة الفاعل الأصلي .

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ س ٢٤ ق ٢٢٥ ص ١١٥٠) .

١٨ - إذ نصت المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعتبر فاعلا في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال قياتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ، فقد دلت على أن الجريمة إذا تراكبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يبد فاعلا مع غيره ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد ممن تدخلوا معه فيها ، متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة وإسهام فعلا بدور في تنفيذها .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١١ س ٢٥ ق ٢٩ ص ١٢٦) .

١٩ - من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفى قيام الاتفاق بينهما ، إذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين ، ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، أي أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة ويشهد فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة . ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه ومساهمتهم في الاعتداء عليه مما يقتضاه مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن النتيجة التي وقعت تنفيذا لهذا الاتفاق من غير حاجة إلى تقصى محدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة . وإذا كان ما تقدم كذلك ، وكان الأمر المطعون فيه لم يعرض لقيام الاتفاق أو انتفائه بين المطعون ضده الأول ووالده - الذي قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاته - على ارتكاب جريمة ضرب المجنى عليه الذي تخلفت لديه من جرائم عاهة مستديمة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٤ س ٢٥ ق ١٢١ ص ٦١٢) .

٢٠ - متى كان ما أثبتته المحكمة كافيا بذاته للتدليل على اتفاق الطاعنة الثالثة مع باقي المتهمين على قتل المجنى عليها من معيقتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها ، بالإضافة إلى وحدة الحق المعتمد عليه ، ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعنة المذكورة فاعلة أصلية في الجريمة .

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ق ١٧٢ ص ٧٩٨) .

٢١ - إذا كان يبين مما سطره الحكم أنه ساق ما أسنده إلى الطاعن في عبارة مرسلة غير ظاهر منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستمد من أقوال المجنى عليه كانت ملزمة بهذا الدليل إلما شاملا حتى يهيئ لها أن تفحصه التفحص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، ولم تستظهر فيها الصلة بين الطرق الاحتياطية التي استخدمها الطاعن وبين تسليم المجنى عليه المال ، هذا فضلا عن أنه يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على تأييد الأقوال والإدعاءات المكذوبة ، أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعي الجاني وتديره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق ، كما يشترط لذلك أن يكون تأييد الآخر في الظاهر لإدعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه هو لا مجرد ترديد لذلك الفاعل ، ومن ثم فإنه يجب أن يعنى الحكم ببيان واقعة النصب وذكر ماصدر عن كل من المتهمين فيها من قول أو فعل في خضرة المجنى عليه مما حملة على التسليم في ماله ، فإذا هو قصر في هذا البيان - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٥ س ٢٦ ق ٥٧ ص ٢٤٨) .

٢٢ - لا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة ١/٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد قلد بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كان مساهما معه فيها فإنه - فقد سوى المشرع بين من قلد بنفسه إحدى تلك

فاعل أسلى

العلامات وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التقليد في الحالتين فاعلا للجريمة .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٧ س ٢٧ ق ١٣٩ ص ٦٢٨) .

٢٣ - لما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتهمتى تزوير شيك واستعماله استنادا إلى مجرد تمسك الطاعن بالشيك وإقراره بأنه هو الذى حرر بياناته وأنه صاحب المصلحة الوحيد في تزوير التوقيع المنسوب إلى المدعى بالحق المدنى ، دون أن يستظهر أركان جريمة التزوير ويورد الدليل على أن الطاعن زور هذا التوقيع بنفسه أو بواسطة غيره مادام أنه ينكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطه كما لم يعن الحكم باستظهار علم الطاعن بالتزوير ، ومن المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم مادام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه ، ولما كان ماتقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يتعين معه نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣١ س ٢٧ ق ١٨٠ ص ٧٩٢) .

٢٤ - إن ما يثيره الطاعن من أن المحكوم عليه الأول هو الذى قلد خاتم بنك مصر واستعمله في إضافة البيانات المزورة مردود بأنه يفرض أن المتهم الآخر هو الفاعل الأصلي في الجرائم المذكورة فإن الطاعن يعد حتما شريكا فيها فلا مصلحة له من وراء ما أثاره في هذا الشأن لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ س ٢٨ ق ٧٩ ص ٢١٦) .

٢٥ - لما كانت جريمة خطف طفل بالتحويل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات تقوم على عنصرين أساسيين أولهما انتزاع الطفل المخطوف من بيئته قسرا عنه أو بالغش والخداع بقصد نقله إلى محل آخر وإخفائه فيه عمن لهم الحق في المحافظة على شخصه ، والثاني نقله إلى ذلك المحل الآخر واحتجازه فيه تحقيقا لهذا القصد فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئا منهما اعتبر فاعلا أصليا في الجريمة . ولما كان الطاعن الأول لا يجادل فيما نقله الحكم المطعون فيه من اعترافه باحتجاز المجنى عليه في مسكنه وإخفائه فيه ، فإن في ذلك ما يكفي لتوافر جريمة خطف الصغير التي دين بها ، ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ س ٢٩ ق ٧٦ ص ٢٩٩) .

٢٦ - متى كان الثابت في حق المتهمين أنهما كانا على مسرح الجريمة وأعمل المتهم الأول موسى وأعمل المتهم الثاني مطرقة الحديدية .. تنفيذا لقصد هما المشترك الذى بيتا النية عليه - فإن في هذا ما تتحقق به مسئولية المتهمين عن جناية قتل المجنى عليهما عمدا كفاعلين أصليين فيها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك صحيحا في القانون ، وكان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسئولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد التى وقعت تنفيذا لقصد هما المشترك الذى بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١١ س ٢٩ ق ١٩٠ ص ٩١٦)

٢٧ - لما كان الحكم قد أورد في تحصيله للواقعة - بعد بيان وقوع مشاجرة بين شقيق الطاعن الأول وابن عمه المجنى عليه تدخل فيها المجنى عليه وشقيقه لفضها - أن الطاعن الأول حصر إلى مكان المشاجرة حاملا بندقيته الأميرى ومعه صهره الطاعن الثانى حاملا عصا واطلق المتهم الأول الحيار النارى الذى أصاب المجنى عليه فسقط أرضا وحينئذ يادره الطاعن الثانى وضربه بالعصا التى كان يحملها عدة مرات على ظهره فأحدث به كدمات رضية متعددة - ثم نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية وجود كدمات رضية طويلة متعددة متقاطعة بأعلا الظهر اطوالها تتراوح ما بين ٦ ، ٨ سم عرض حوال ٣ سم يقابلها انسكابات دموية بالانسجة الرخوة - ثم أورد ما انتهى إليه التقرير من أن وفاة المجنى عليه نتجت من الاصابة النارية وما أحدثته من كسور بقاع الجمجمة ونزيف على سطح المخ وصدمة عصبية ومن أنه نظرا لما تحدثه الاصابات الرضية من صدمة عصبية بسيطة فانها تكون قد ساهمت بقدر ما فى التعجيل بالوفاة ، فان الحكم يكون قد اثبت بأسباب مؤدية وبما تملك محكمة الموضوع تقديره بغير معقب عليها من محكمة النقض وجود علاقة السببية بين فعل الطاعن الثانى وبين وفاة المجنى عليه بما تتحقق به مسؤوليته كفاعل أصلى فى جريمة القتل التى دانه بها .

(الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ق ٤ من ٢٤) .

٢٨ - من المقرر أن الاتفاق يتطلب تقابل الإرادات تقابلا صريحا على أركان الواقعة الجنائية التى تكون محلا له ، وهو غير التوافق الذى هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم فى نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه ، وهو مالا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا فى الأحوال المثبينة فى القانون على سبيل الحصر - كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات - أما فى غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد فى القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد فى تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعنين دخلا منزل المجنى عليه - وهما يتعقبان الشاهد الذى احتوى به - متوافقين على الاعتداء عليه بسبب الشجار الذى نشب بينهم ولما لم يتمكن من إدراكه اعتديا على المجنى عليه . ثم عاد الحكم - وهو بصدد إطراح دفاع الطاعنين وإثبات مسئوليتهم معا عن وفاة المجنى عليه - فقال إنهما اتفقا على ضرب المجنى عليه وادلى كل منهما بدوره فى الاعتداء عليه حتى بعد سقوطه على الأرض وأن هذا السلوك الإجرامى يكفى لتضامنها فى المسئولية الجنائية باعتبارهما فاعلين أصليين وأنه ليس بلازم أن تحدد الأفعال التى أتاها كل منهما . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين ^١ وكلاهما معا ، مما يدل على اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطاع استخلاص مقوماته .

سواء ماتعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها . وذكر الحكم لكل هذا الذى ذكره فى أقوال مرسله يجعله متخاذلا فى أسبابه متناقضا بعضه مع بعض بحيث لا يمكن أن يعرف منه إن كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على أساس توافر الاتفاق فى حق الطاعنين أو مجرد التوافق مع ما فى ذلك من أثر فى قيام المسئولية التضامنية بينهم أو عدم قيامها . وهو ما يعجز

فاعل أصلي

محكمة النقض عن تفهم مراميه والاستيثاق من أن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٩ س ٣٠ ق ٧٦ ص ٣٦٩) .

٢٩ - من المقرر أنه يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ساهم في جريمة السرقة التي قارفها ودبر أمرها مع المتهمين الآخرين ، بأن رافقهما إلى مكان الحادث وظل في سيارته خارج المسكن لمراقبة الطريق بينما قام زميله بكسر باب المسكن والاستيلاء على المسروقات ، فإن هذا يكفي لاعتباره فاعلاً أصلياً في الجريمة .

(الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ س ٣٠ ق ٤٥ ص ٢٢٦) .

٣٠ - لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه : يعد فاعلاً للجريمة (أولاً) من يرتكبها وحده أو مع غيره (ثانياً) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها ، ، والبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالة ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يساهم معه غيره في ارتكابها فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة ، وإما أن يأتي عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها . ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده ، ويتحقق حتماً قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة - وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع ، ولما كان القصد أمراً باطنياً يضمرة الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه ، فإن العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه ، ولما كانت نية تدخل الطاعنين في اقتراف جريمة قتل المجنى عليه تحقيقاً لقصدهم المشترك تستفاد من نوع الصلة بين المتهمين والمعية بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو ما لم يقصر الحكم في استظهاره حسبما تقدم بيانه ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . وفوق ذلك فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهمين الخمسة قد انهالوا معاً على المجنى عليه ضرباً وطعنات بالسكاكين والمدى بقصد إزهاق روحه وأنهم أحدثوا به جملة إصابات في رأسه وصدره وظهره وإن الإصابات مجتمعة بين طعنات وقطعية قد ساهمت في إحداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلاً أصلياً بغض النظر عن الإصابة التي أحدثها .

(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ س ٣١ ق ١٥ ص ٤٠٧) .

٣١ — لما كان مفاد ما أثبتته الحكم أن الطاعن اتفق مع المتهمين الأول والثاني والخامس على تقليد العملات المحلية والأجنبية وأن يقتصر دور المتهم الأول على الناحية الفنية ويتولى الثلاثة الآخرون التمويل وإعداد الخامات اللازمة لذلك وأن الطاعن قام بدوره المذكور وساهم مع المتهمين الثاني والخامس في انفاق ٢٥٠٠ جنيه في سبيل إعداد الأدوات والخامات المضبوطة ، وفي هذا ما يكفي لاعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في الجرائم التي دأه الحكم بها ، إذ تنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعد فاعلاً للجريمة : (أولاً) من يرتكبها وحده أو مع غيره . (ثانياً) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها . فالعين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالة ، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة لها ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن يفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة ، وإما أن يأتي عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف ، وليس بلام أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من الوقائع التي أثبتتها ، كما أنه ليس بلام أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل مساهم على حدة مادام قد أثبت في حق الطاعن اتفاه مع باقي المتهمين على تقليد وترويج أوراق النقد المحلية والأجنبية ، واتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنه في المسؤولية الجنائية باعتباره فاعلاً أصلياً .

(الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ س ٢٢ ق ٦٦ ص ٢٦٦) .

٣٢ — لما كانت العقوبة المقررة للفاعل الأصل هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات ، فلا مصلحة للطاعن من القول بأن ما أورده الحكم في حقه يصدق عليه وصف الشريك لا الفاعل .

(الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ س ٢٢ ق ٦٦ ص ٢٦٦) .

٣٣ — لا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة ٢٠٦/١ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد قلد بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كان مساهماً معه فيما قارفه .

(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٢ س ٢٢ ق ١٢٣ ص ٦٩٢) .

٣٤ — من المقرر أن الجاني يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها .

(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ س ٢٢ ق ٢٠٧ ص ١١٥٨) .

٣٥ — من القواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره فلا بد لمساعدته أن يكون من ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلاً أو شريكاً .

فاعل اصل

(الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ س ٢٢ ق ٨٢ ص ٤٠٧) .

٣٦ - لما كان من المقرر أن مجرد تمسك المتهم بالمحرر المزور ، وكونه صاحب المصلحة في التزوير ، لا يكفي بذاته في ثبوت اقترافه التزوير ، أو اشتراكه فيه والعلم به ، مادام ينكر ارتكابه له - كالحال في هذه الدعوى - وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطه ، وإذا كان ذلك - وكانت تقارير الخبراء المنتدبين في الدعوى المدنية ... قد خلت جميعها مما يفيد أن التوقيع المقول بتزويره قد حرر بخط المتهم . وخلصت من ذلك أيضاً أقوال شاهدي المدعين بالحقوق المدنية ، فإن الاتهام المستند إلى المتهم يكون غير مدلول عليه بدليل تظمن إلى المحكمة لإدانته وإلزامه بالتعويض المطلوب ، مما يتعين معه ، القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ، وببراءة المتهم مما اسند إليه .

(الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠ س ٢٤ ق ٩٤ ص ٤٦٠) .

٣٧ - لما كان ما أثبتته المحكمة كلف بذاته للتدليل على اتفاق الطاعن مع الطاعنين الثاني والثالث والمتهمين الآخرين - المحكوم عليهم غيابياً - على قتل المجنى عليه من معيبتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قد قصد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٢٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة القتل العمد المقترن التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الاتفاق .

(الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٨ ص ٥٤٤) .

٣٨ - لما كانت العقوبة المقررة لها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في جنائية القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الاقتران فإن مجادلته فيما أثبتته المحكمة من وصف الجريمة بالنسبة له باعتباره فاعلاً أصلياً ونعيه على الحكم لعدم توافر ظرف الاقتران لا يكون له محل ولا مصلحة له منه ، ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذته بالرافة وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة بالنسبة له إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مرده ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٨ ص ٥٤٤) .

٣٩ - من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفوض إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للفرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها ، ولما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه نفى عن الطاعنين اتفاقهما على التعدي في قوله ، وحيث أنه لما كان الثابت أن المتهم الأول هو الذي أحدث إصابة الراس التي أدت إلى الوفاة وأن المتهم الثاني هو الذي أحدث إصابة الكتف الأيسر بالخرطوم وأن التعدي على المجنى عليه لم يكن وليد اتفاق سابق بين المتهمين بل وليد ساعة وقوعه نتيجة

اعتداء المجنى عليه على الجيران بالشتيم ورغبة المتهمين في فض المشاحنة . ومن ثم لا يسأل كل منهما إلا عن فعله فقط .
(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/٩ س ٢٤ ق ١٥٩ ص ٨٠٩) .

الفصل الثاني

أثر ارتباط جريمتي الفاعل والشريك

٤٠ — إذا كان الطاعن — وهو المتهم بالاشتراك في تبديد سيارته المحجوز عليها — لم يبد أمام محكمة الموضوع ما يبداه الفاعل الأصلي من أن السيارة التي حجز عليها في الطريق العام كانت موجودة بالجراج ولم تبدد — إلا أنه نظراً لارتباط جريمتيه بجريمة الفاعل الأصلي (الحارس على السيارة المحجوزة) فإنه أي الشريك يستفيد حتماً بالتبعية من دفاع هذا الأخير الذي لو صح لانتفت مسئوليته وبالتالي تفتى مسئولية الطاعن . إذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهرى فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه بالنسبة للطاعن دون الحارس الذي لم يستأنف الحكم الابتدائى الصادر ضده .
(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢ س ١٢ ص ٤١١) .

٤١ — إن جريمة الزنا هي جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهي الزوجة ويعد الثاني شريكاً وهو الرجل الزانى ، فإذا امتحت جريمة الزوجة وزالت أثارها لسبب من الأسباب وقبل صدور حكم نهائى على الشريك فإن التلازم الذهنى يقتضى محو جريمة الشريك أيضاً ، لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، وإلا كان الحكم على الشريك تائيداً غير مباشر للزوجة التى عدت بمنأى عن كل شبهة إجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية لأن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الأصلي والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ملامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات .
(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢١ س ٢٢ ق ١٠٥ ص ٤٢٧) .

٤٢ — إذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائى أو بعده وجب حتماً أن يستفيد منه الشريك ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعوى الجنائية والمدنية في خصوص جريمة الزنا ، وهو ما يرمى إليه الشارع بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الإجراءات الجنائية .
(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢١ س ٢٢ ق ١٠٥ ص ٤٢٧) .

فاعل أصلي

٤٣ - لما كان المشرع قد أجاز بما نص عليه في المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية للزوج الشاكي في دعوى الزنا أن يتنازل عن شكواه في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم باب غير قابل للطعن بالنقض ، ورتب على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية ، ولما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة ، لأنها تقتضي التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهي الزوجة ، ويعد الثاني شريكاً ، وهو الرجل الزاني فإذا محت جريمة الزوجة وزالت آثارها بسبب من الأسباب فإن التلازم الذهني يقتضي محو جريمة الشريك أيضاً لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، وإلا كان الحكم على الشريك تائيداً غير مباشر للزوجة التي نغدت بمعناى عن كل شبهة إجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستتبع بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية ، لأن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الأصلي ، والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ، مادامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات . لما كان ما تقدم ، فإن تنازل الزوج عن شكواه ضد زوجته الطاعنة الأولى - والمقدم لهذه المحكمة - محكمة النقض - ينتج أثره القانوني بالنسبة لها ولشريكها - الطاعن الثاني - مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية للتنازل وبراءتهما مما أسند إليهما .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ س ٣١ ق ١٩٢ ص ٩٩٥) .

الفصل الثالث

أثر توافر القصد الاحتمالي في مسئولية الفاعل والشريك

٤٤ - من المقرر في فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء . والاحتمال أمر متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٧/٦/١٩٦٥ س ١٦ ص ٥٥٦) .

الفصل الرابع

أثر الظروف العينية للجريمة في مسئولية الفاعل والشريك

٤٥ — حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً أم شريكاً ولو لم يعلم به .
(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧ س ١٦ ص ٥٥٦) .

٤٦ — من المقرر أن ظرف الإكراه في السرقة عيني متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة لذلك فهو يسرى على كل من أسهم في الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الخائبين .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٧٠ ص ٨٤٦) .
٤٧ — من المقرر أن ظرف الإكراه في السرقة إنما هو من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا فيه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت اتفاق الطاعن وآخرين فيما بينهم على السرقة ، ومباشرة أحدهم فعل الإكراه تنفيذاً لمقصدهم المتفق عليه وارتكاب الطاعن فعل الاختلاس . فإن جريمة السرقة باكراه تكون قد تحققت في حق كل من ساهم في فعلة السرقة أو الإكراه المكونين للجريمة ويكونون جميعاً فاعلين أصليين فيها .

(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ س ٢٥ ق ٦٨ ص ٢١١) .
٤٨ — من المقرر أن ظرف الإكراه في السرقة إنما هو من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاحق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا معه ولو كان وقوعه من أحدهم فقط ولو لم يعلم به .
(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ س ٢٢ ق ١٤٦ ص ٨٤٣) .

الفصل الخامس

تعدد الفاعلين

٤٩ — إذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد اتفق مع المتهمين الآخرين فبيتوا النية فيما بينهم على قتل المجنى عليه انتقاماً منه لسابقة اتهامه في قتل شقيق المتهمين وخال الطاعن منذ ثمانية شهور سابقة على الحادث فاعدوا لذلك سلاحين ناريتين تسليح بهما هذان المتهمان ثم ذهبا إلى مقهى المجنى عليه يرافقه الطاعن لمراقبة الطريق وحراستهما حتى يتمكنوا بذلك من مقارفة

فاعل اصل

الجريمة المتفق عليها بينهم . ولما كان الحكم قد أثبت فيما تقدم وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد ازرميليه وقت اطلاقهما النار على المجنى عليهم تنفيذاً لمقصدهم المشترك ، فإن ما ذهب إليه الحكم من اعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار يكون صحيحاً في القانون طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٦٢١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٢٤٧) .

٥٠ - إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى إلى ثبوت اتفاق الطاعنين على ضرب المجنى عليه وترصدهم له في السوق ، فإن من مقتضى ذلك مساءلة كل منهم باعتباره فاعلاً أصلياً عن العاهة التي تخلصت بالمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذي أوقعوه عليه ، وذلك دون حاجة إلى تقصى من منهم الذي أحدث إصابة العاهة .

(الطعن رقم ١٩٤٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ٤/٤/١٩٦١ س ١٢ ص ٤٢٢) .

٥١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد حدد الأفعال التي قارفها كل متهم ، واثبت عليهم اتفاقهم على قتل المجنى عليه والشروع في قتل الباقيين عمداً مع سبق الإصرار ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين في جريمة القتل والشروع فيه . وليس بلازم والحال كذلك أن يحدد الحكم الأفعال التي اتاها كل منهم على حدة .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦١ س ١٢ ص ٤٤٢) .

٥٢ - إذا كان الثابت أن المتهمين قد اتفقا على سرقة القطن الذي كان المجنى عليه قائماً بحراسته ، فلما اعترض ووقف حائلاً دون تمكينهما من اختلاسه ، أمسك به المتهم الثاني لشل مقاومته وطعنه الآخر بسكين ، فإن ذلك مما يصح معه قانوناً وصف المتهم الثاني بأنه فاعل أصلي مادام أنه تدخل تداخلاً مباشراً في تنفيذ جريمة الشروع في القتل مما عناه الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، لأن كلا منهما قد أتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة للجريمة .

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢١ ق جلسة ٥/٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٦٢٨) .

٥٣ - يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً في الجريمة ، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها . ولما كان يبين مما حصله الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعنين الأول والثاني قد ساهم في جريمة السرقة - التي قارفاها ودبرا أمرها مع الفاعلين المجهولين - بفعل من الأفعال المكونة لها ، فذلك يكفي لاعتبار كل منهما فاعلاً أصلياً .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٦٢ س ١٤ ق ٥٧٨) .

٥٤ - متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي ساقها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد ازرميليه وقت اطلاقهما النار على المجنى عليهما تنفيذاً لمقصدهما المشترك الذي بيتا النية عليه ، فإن في هذا ما يتحقق به مسؤولية المتهمين معاً عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما عمداً والشروع في قتل الآخر - كفاعلين أصليين فيهما طبقاً لما تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات . يستوى في هذا أن يكون مطلق العيار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوماً ومعيناً بالذات أو غير معلوم .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ س ١٤ ص ٦٤٩) .

٥٥ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اتفاقهم مع باقى المتهمين على استعمال اوراق النقد المقلدة - التى كانت في حوزة احدهم - ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التى وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامى إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفى لتضامنهم في المسئولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين . وليس بلازم أن يحدد الحكم الأفعال التى اتاها كل منهم على حدة .

(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١١ س ١٤ ص ٧٩٥) .

٥٦ - من المقرر أنه لا يشترط في الاعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقة باكراه أن يكون الإكراه سابقاً أو مقارناً لفعل الاختلاس ، بل أنه يكفى أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس ، وكل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهى عبارة عن فعلين - السرقة والاعتداء - يعتبر فاعلاً في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطهما .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ س ١٦ ص ٢٨١) .

٥٧ - لا تناقض بين نفي سبق الإصرار والترصد وبين ثبوت حصول الاتفاق على الفعل بين الفاعلين الأصليين .

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٧١٨) .

٥٨ - من المقرر أن الجاني لايسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفوضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها . ولما كان الحكم غير قائم على أن هناك اتفاقاً بين المتهمين الثلاثة على مقارفة الضرب ؛ وكانت المحكمة فيما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلتها من التحقيقات وسطرته في صدر الحكم ، وفيما أوردته في تحصيلها لأقوال الشهود الذين اعتمدت على أقوالهم في قضائها بالإدانة ، لم تحدد الضربات التى وقعت من كل من الطاعنين ، وكان ما أوردته عن تقرير الصفة التشريحية لا يفيد أن جميع الضربات التى أحدثها إيطاعنون قد ساهمت في إحداث الوفاة ، بل يبين منه أن الإصابات التى وجدت بالمجنى عليه متعددة ساهم بعضها في إحداث الوفاة والبعض الآخر لم يساهم فيها . فإن الحكم إذ رتب مسئولية الطاعنين عن الحادث ودان كلا منهم باعتبارهم فاعلين بضرب المجنى عليه عمداً ضرباً أدى إلى وفاته يكون قاصراً .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢ س ١٧ ق ٩٩ ص ٥٥١) .

٥٩ - لا يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين في جناية السرقة باكراه أن يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الاختلاس - بل يكفى في عدّهم كذلك أن يرتكب كل منهم أى الفعلين متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعاً .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٧٠ ص ٨٤٦) .

الفصل السادس

مسائل متنوعة

٦٠ — من المقرر أنه متى اثبت الحكم توافر نية القتل في حق الفاعل فإن ذلك يفيد توافرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلاً سائغاً على توافر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها ومع علمه بذلك ، فإن النعى على الحكم بالقصور في بيان توافر نية القتل بالنسبة للطاعن يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٢ س ١٤ ص ٤١٩) .

٦١ — متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم أساساً لاعتبار الطاعن شريكاً في الجناية هي بعينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساساً لمسئوليته باعتباره فاعلاً أصلياً ، وهي بذاتها الواقعة التي كان يدور عليها الدفاع فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى مآثره من انطباق وصف جديد للتهمة . ولا ينطوي هذا التعديل الذي ارتأته على مساس بحق للمتهم ، بل دعاها إليه التزامها بتمحيص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى — مادامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً ولم تتعد نطاق عناصرها القانونية ، وبذلك فهو واجب عليها تمارسه حتماً قبل قضائها في الدعوى أياً كان وجه الفصل فيها ، وهو يستمد حتميته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة في المادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل فيها — وتقدير الأدلة بكامل حريتها باستبقاء ما تظمن إلى صحته من الوقائع واستبعاد ما لا تظمن إليه منها دون إبداء رأيها للمتهم مقدماً ، ولا يعطى ذلك للطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بالدفاع .
(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٢ س ١٤ ص ٤١٩) .

٦٢ — إن وقوع التغيير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم لا يؤثر في مسئوليته . ومن ثم فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً في جريمة التزوير مادامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٦٤ س ١٥ ص ٤٢٤) .

٦٣ — الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور وأن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون ، لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم — إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنياتها القانوني نتيجة ادخال عناصر جديدة تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى — وتكون قد شملت التحقيقات كتعديل التهمة من فاعل

أصلي في تزوير إلى شريك فيه - فإن هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه ، إذا طلب ذلك عملاً بالمادة ١٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن مرافعة الدفاع عن المتهم دارت حول الوصف القانوني الذي أقيمت به الدعوى الجنائية دون أن تعدل المحكمة وصف التهمة في مواجهته أو تلفت نظر الدفاع كي يعد دفاعه على أساسه ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ويكون حكمها معيباً ببطلان الإجراءات بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢١ ص ١٠٨٠) .

٦٤ - إن الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من هذا القانون وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه يقضى بها على كل من ساهم في الجريمة - فاعلاً كان أو شريكاً - فإذا تعدد الجناة كانوا جميعاً متضامنين في الإلزام بها .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٨ ص ٧٢٢) .

فجور

راجع دعارة .

فعل فاضح علني

موجز القواعد :

- ١ - الفعل الفاضح هو كل فعل مادي يחדش في المرء حياء العين أو الأذن ولا يعتبر القول مهما بلغت درجة بذائه فعلاً فاضحاً
- ٢ - القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضح
- ٣ - جريمة الفعل الفاضح العلني . أركانها : فعل مادي يחדش حياء العين أو الأذن . والعلانية . والقصد الجنائي : وهو تعدد إتيان الفعل
- ٤ - ملاحقة المتهم للمجنى عليها بالطريق العام وقرصه ذراعها . فعل فاضح علني
- ٥ - رضاء المجنى عليها في جريمة الفعل الفاضح غير العلني أو عدم رضائها . مسألة موضوعية
- ٦ - جريمة الفعل الفاضح غير العلني . شرط توافرها أن تتج بعير رضاء المجنى عليها
- ٧ - ركن العلانية في جريمة الفعل الفاضح . ما يحققه : وقوع الفعل المناق في للأداب العامة في مكان عام بطبيعته واحتمال مشاهدة ما يقع فيه . تطبيق المادة ٢٢ عقوبات للارتباط ، والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد - وهي هنك العرض . لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح
- ٨ - ملاحقة الطاعن للمجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال تחדش حياءها

فعل فاضح علنى

تتوافر به جريمة الفعل الفاضح العلنى والتعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها . قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين . وجوب تطبيق المادة ٢٢/٢ عقوبات . والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهى عقوبة الجريمة الأولى . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون ٨

— الركن المادى فى جريمة منك العرض . ما هيته ؟ متى يعد الفعل شروعا فى منك عرض انثى ومتى يعتبر فعلاً فاضحاً ؟ مثال لتسبب معيب ٩

— العلانية فى حكم المادة ٢٧٨ عقوبات مشاهدة الغير عمل الجانى فعلاً . غير لازم . كفاية المشاهدة المحتملة ١٠

— المكان العام بالمصادفة . متى تتحقق العلانية فى الفعل الفاضح المخل بالحياء الذى يرتكب فيه ١١

— أركان جريمة الفعل الفاضح العلنى ؟ مداعبة رجل امرأة واحتضانها . فى الطريق العام . فعل فاضح ١٢

القواعد القانونية

١ — يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء وقوع فعل مادى يחדش فى المرء حياء العين أو الأذن . أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش فلا تعتبر إلا سباً . وإذن فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما « تعرفوا أنكم ظراف تحبوا نروح أى سينما » جريمة فعل فاضح مخل بالحياء فإنه يكون قد أخطأ والوصف القانونى الصحيح لهذه الواقعة أنها سب منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٦/٦/١٩٥٣ طعن رقم ٤٤٠ سنة ٢٣ ق) .

٢ — يكفى قانوناً لتوافر القصد الجنائى فى جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء أن يكون المتهم عالماً بأن فعلته من شأنها أن تחדش الحياء . فمن يدخل دكان حلاق ويبول فى الحوض الموجود به ، فيعرض نفسه بغير مقتض للأنظار بحالته المنافية للحياء ، يتوافر فى حقه القصد الجنائى فى تلك الجريمة .

(جلسة ٢/٥/١٩٤٢ طعن رقم ٧٥٧ سنة ١٢ ق) .

٣ — لا تقوم جريمة الفعل الفاضح العلنى على مايبين من نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إلا بتوافر أركان ثلاثة (الأول) فعل مادى يחדش فى المرء حياء العين أو الأذن سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجانى على نفسه (الثانى) العلانية ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجانى فعلاً ، بل يكفى أن تكون المشاهدة محتملة . (الثالث) القصد الجنائى ، وهو تعمد الجانى اتيان الفعل .

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/١١/١٩٥٨ س ٩ ص ٩١٣) .

٤ — ملاحقة المتهم للمجنى عليها بالطريق العام وقرصه ذراعها — على مااستظهره الحكم المطعون فيه — تنطوى فى ذاتها على الفعل الفاضح العلنى المنصوص عليه فى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لاتيان المتهم علانية فعلاً فاضحاً يחדش الحياء .

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٠ س ٩ ص ٩١٢) .

٥ - مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلاً نهائياً ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة المتهم إلى قوله : إن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضاء المجنى عليها غير متوافر ، ذلك أن الظاهر للمتهم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة ، فضلاً عن أنها سمحت له برضاؤها الدخول لمسكنها والجلوس بصحبته ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضاء المجنى عليها من قولها بمحضر جمع الاستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للايقاع بالمتهم ، أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمى إليها ، فإن ما أثبتته الحكم ينطوي على رضاء المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل معالمة .

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢ س ١٠ ص ٨٢٤) .

٦ - يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح غير العلني المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تتم بغير رضاء المجنى عليها - حماية لشعورها وصيانة لكرامتها مما قد يقع على جسمها أو بحضورها من أمور مخلة بالحياء على الرغم منها .

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢ س ١٠ ص ٨٢٤) .

٧ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن الأفعال المنافية للآداب العامة التي اتاها على جسم المجنى عليه قد صدرت منه في الترام وفي الطريق وفي إحدى المنتزهات ، وهي أماكن عامة بطبيعتها ويحتل مشاهدة ما يقع فيها ، فإن ذلك يتحقق به ركن العلانية . على أنه لا مصلحة للطاعن من التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح المسندة إليه مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة هتك العرض التي أثبتتها في حقه . ومن ثم فإن النعي على الحكم من هذه الناحية يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ س ١٤ ص ٥٨) .

٨ - إن ملاحقة الطاعن للمجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال حسبما استظهره الحكم المطعون فيه مما تتوافر به أركان جريمة الفعل الفاضح العلني ينطوي في ذاته على جريمة التعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها بالقول وبالفعل في مكان مطروق وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكرراً (١) من قانون العقوبات مما يقتضي تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم على الطاعن بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي جريمة الفعل الفاضح العلني . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة عن كل من هاتين الجريمتين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٨ س ٢١ ق ٥٩ ص ٢٢٨) .

٩ - إنه وإن كان الركن المادي في جريمة هتك العرض لا يتحقق إلا بوقوع فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليه يستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراتها ويחדش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، إلا أنه متى ارتكب الجاني أفعالا لا تبلغ درجة الجسامة التي تسوغ عدها من

فعل فاضح علني

قبيل هنك العرض التام . فإن ذلك يقتضى تقصى قصد الجاني من ارتكابها ، فإذا كان قصده قد انصرف إلى ما وقع منه فقط فالفعل قد لا يخرج عن دائرة الفعل الفاضح ، أما إذا كانت تلك الأفعال قد ارتكبت بقصد التوغل في أعمال الفحش فإن ما وقع منه يعد بدءاً في تنفيذ جريمة هنك العرض وفقاً للقواعد العامة ولو كانت هذه الأفعال في ذاتها غير منافية للآداب . وإذا كان لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتباره شارعاً في ارتكاب جريمة أن يأتى فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادي لها ومؤدياً إليه حالاً ، وكان الثابت في الحكم أن المطعون ضده الأول قد استدرج الغلام المجنى عليه إلى منزل المطعون ضده الثاني وانهما راوداه عن نفسه فلم يستجب لتحقيق رغبتهما ، وعندئذ أمسك المطعون ضده الأول بلباسه محاولاً عبثاً إنزاله - بعد أن خلع هو (بنطلونه) - وأقبل المطعون ضده الثاني الذي كان متوارياً في حجرة أخرى يرقب ما يحدث وأمسك بالمجنى عليه وقبله في وجهه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالبحث في مقصد المطعون ضدهما من إتيان هذه الأفعال وهل كان من شأنها أن تؤدي بهما حالاً ومباشرة إلى تحقيق قصدهما من العبث بعرض المجنى عليه ، يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون معيباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٥ س ٢١ ق ١٢٥ ص ٥١٨) .

١٠ - لا يشترط لتوافر العلانية التي عنتها المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلاً ، بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة .

(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٤ س ٢٤ ق ١٧٥ ص ٨٤٧) .

١١ - المكان العام بالمصادفة - كالمقابر - هو بحسب الأصل مكان خاص قاصر على أفراد طوائف معينة ، لكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياة في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكان ، أما في غير هذا الوقت يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكان أو نزلاؤه أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فإذا أهمل الفاعل في اتخاذ الاحتياط الكافي كان يكون قد أغلق الباب دون إحكام ، فإنه يؤاخذ بمقتضى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إذا دخل عليه أحد من الخارج وشاهد فعله ولو كان دخوله بطريق المصادفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في توافر ركن العلانية إلى أن باب المكان الذي ارتكب فيه الفعل لم يكن موصداً بمزلاج يمنع من يريد الدخول إليه ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأقام قضاءه على ما يحمله .

(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٤ س ٢٤ ق ١٧٥ ص ٨٤٧) .

١٢ - لما كانت المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات تنص على أن « كل من فعل علانية فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياة ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً » . وكان يبين من هذا النص أن الجريمة لا تقوم إلا بتوافر أركان ثلاثة - (الأول) فعل مادي يחדش في المرء حياة العين أو الأذن ، سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجاني على نفسه . (الثاني) - العلانية ، ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلاً ، بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة . (والثالث) القصد الجنائي ، وهو تعدد الجاني إتيان

الفعل . ولما كانت مداعبة الطاعن لسيدة بالطريق العام واحتضانه لها من الخلف ، مما اثار شعور المرأة حسبما استظهره الحكم المطعون فيه ، ينطوى في ذاته على الفعل الفاضح العلنى المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لإتيان المتهم علانية فعلاً فاضحاً يחדش الحياء على النحو المتقدم .

(الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٩ س ٢٦ ق ١٩٦ ص ٨٩١) .

فك اختام

موجز القواعد :

- ١ — ماهية الاختام التى يعاقب على كسرها بالمادة ١٢٨ ع قديم وما بعدها
- عدم اعتبار فتح باب المكان المغلق تنفيذاً لحكم قضائى بمثابة فك للاختام التى وضعتها سلطة التنفيذ مادامت الاختام سليمة
- ٢ — قيام الحارس على الاختام بفكها بغير إذن . وجوب معاقبته بالحبس . المادتان ١٤٧ ، ١٥٠ عقوبات
- ٣ — جريمة فك الاختام . عقوبتها الحبس وجوباً مدة لا تجاوز سنة . إذا كان مرتكبها هو الحارس بنفسه . المادة ٢/١٥ عقوبات
- ٤ — المحكمة الاستئنافية . عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق صحيح القانون . ولو كان الوصف الصحيح أشد . حد ذلك ؟ مثال فى جريمة فك اختام . متى يتعين أن يكون مع النقض الإحالة ؟
- ٥

القواعد القانونية :

- ١ — إن الاختام التى يعاقب على كسرها بالمادة ١٢٨ ع قديم وما بعدها هى الاختام التى تضعها السلطة الحكومية عملاً بنص قانونى أو قياماً بأمر قضائى أو بما تراه هى واجباً عليها للمحافظة على الأماكن أو الأوراق أو الامتعة الأخرى ، ومتى كانت الاختام قد وضعت بمعرفة السلطة الحكومية قضائية كانت أو إدارية فلا يجوز لأى إنسان المساس بها حتى ولو كان يزعم أن لاحق لها فى وضع تلك الاختام .
- (جلسة ١٩٣١/١/١٨ طعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٨ ق) .

- ٢ — متى كانت محكمة الموضوع لم تعتبر فتح باب المكان المغلق تنفيذاً للحكم القضائى بمثابة فك للاختام التى وضعتها عليه سلطة التنفيذ فإنها لا تكون قد اخطأت إذ أن القانون لا يعاقب إلا على فك الاختام فقط ومادامت هى سليمة لم تمس فلا جريمة .
- (جلسة ١٩٣١/٢/٥ طعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٨ ق) .

فك اختتام

٣ — إذا كانت الواقعة — كما صار إثباتها في الحكم — أن المطعون ضده قد فك الاختتام الموضوع على حانوته بغير إذن وحالة كونه حارساً عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تجريم الفعل المسند إلى المطعون ضده واخذه بوصفه حارساً على الاختتام ، فقد بات واجباً توقيع عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين ١٤٧ ، ١٥٠/٢ من قانون العقوبات ، وإذا قضى الحكم بعقوبة الغرامة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بما يتفق وصحيح القانون .

(الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ س ٢١ ق ٢٨٢ ص ١١٧٢) .

٤ — أوجبت المادة ١٥٠ من قانون العقوبات عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة إن كان من فك الاختتام هو الحارس بنفسه .

(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣ س ٢٩ ق ١٦٩ ص ٨٢٦) .

٥ — من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصالها وإن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وبشرط ألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه فك الاختتام الموضوع على محله بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٤٧ و ١٥٠/١ من قانون العقوبات وقد دانته محكمة أول درجة بمقتضى مادتي الاتهام وأوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة أسبوعين ، وإذا استأنف المطعون ضده الحكم الابتدائي قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم خمسة جنيهاً ، وأورد الحكم المطعون فيه في مدوناته : إنه بسؤال المتهم بمحضر الضبط قرر بأنه كان معيناً حارساً على الجمع وأنه هو الذي قام بفتح المحل . وأن قلم المحكمة قد جرى خطأ على القضاء باستبدال عقوبة الغرامة بدلاً من عقوبة الحبس رغم تعيين المتهم حارساً مما كان يتعين معه القضاء بعقوبة الحبس ... ، فإنه كان يتعين على المحكمة وقد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى أن المطعون ضده فك الاختتام الموضوع على محله حالة كونه الحارس بنفسه ، وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديد أشد ، أن تنبه المطعون ضده لهذا الوصف وتوقع عليه العقاب بشرط ألا يزيد في مقداره عن العقوبة المقررة بها ابتدائياً . أما وهي لم تفعل وقضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المطعون ضده خمسة جنيهاً ، فقد غدا حكمها معيباً بالخطأ في تطبيق القانون مستوجباً نقضه . ولما كانت المحكمة لم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ ، مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣ س ٢٩ ق ١٦٩ ص ٨٢٦) .



قانون - قانون دولي - قبض وحبس بدون وجه
 حق - قتل حيوان بدون مقتض أو الاضرار به - قتل
 خطأ - قتل عمد - قدر متيقن - قذف - قرارات
 وزارية - قصد احتمالي - قصد جنائي - قصد غير
 محدد - قصد مفترض - قطاع عام - قطع
 المواصلات التليفونية - قطن - قمار - قمح - قواعد
 دولية - قوة القاهرة .

قانون

- الفصل الأول : اصداره « التفويض التشريعي » ١ - ٩
- الفصل الثاني : نفاذه ١٠ - ١٦
- الفصل الثالث : دستورية القوانين ١٧ - ٣١
- الفصل الرابع : تفسير القوانين ٣٢ - ٩٣
- الفصل الخامس : سريان القانون من حيث الزمان ٩٤ - ١٦٢
- الفصل السادس : القوانين المؤقتة ١٦٣ - ١٦٨
- الفصل السابع : سريان القانون من حيث المكان ١٦٩ - ١٧٩
- الفصل الثامن : القانون الواجب التطبيق ١٨٠ - ٣٤٨
- الفرع الأول : القانون الأصلح ١٨٠ - ٣٤٨
- الفرع الثاني : تطبيق نص القانون عند التعارض بينه وبين قرار أو لائحة ٢٤٩ - ٢٥٠
- الفرع الثالث : الرجوع إلى احكام قانون المرافعات ٢٥١ - ٢٦٠
- الفرع الرابع : تطبيق القانون المصرى على مايقع في الخارج من جرائم ٢٦١ - ٢٦٢
- الفصل التاسع : الجهل بالقانون ٢٦٣ - ٢٧٣
- الفصل العاشر : الغاء القانون ٢٧٤ - ٢٨٢
- الفصل الحادى عشر : مسائل متنوعة ٢٨٣ - ٢٩٣

موجز القواعد

الفصل الأول

إصداره « التفويض التشريعي »

— للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها . استمدادها هذه السلطة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها . صدور قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ مستنداً في الأصل إلى الاذن العام الذى تضمنه الدستور . الاذن الوارد بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد لا يعدو أن يكون ترديداً للاذن العام سالف الذكر . ما تضمنه القرار المذكور من شروط خاصة بالزام المستورد

قانون

بتقديم شهادة الجمرك القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها يعد متعماً لحكم المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . تخلف تحقق هذه الشروط . وجوب توقيع عقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون سالف البيان ١

— للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون في غيبة البرلمان بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان عند انعقاده . عدم عرضها أو رفض أي المجلسين إقرارها . أثره : زوال ما كان لها من قوة القانون . دستورية المرسوم بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن العملة الفضية ٢

— حق السلطة التنفيذية في إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين ٣

— مؤدى نص المادة ١٢٦ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية أن المشرع فوض وزير العمل في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ٤

— لا حرج أن ينص القانون على الفعل الإجرامى بصورة مجملة ثم يحدد العقوبة تاركا للائحة أو قرار البيان التفصيلي لذلك الفعل ٥

— صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦٠ نافذاً للاوضاع الدستورية المستقر عليها وفي حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ٦

— وقف تنفيذ العقوبات في الجرائم التموينية . غير جائز . سواء كانت هذه الجرائم مؤثمة طبقاً للقانون أو لقرار وزير التموين . أساس ذلك : المادة ٥٦ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل . وقف التنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها ٧

— حق السلطة التنفيذية . دستورياً . إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين . دون زيادة أو تعديل أو تعطيل لها . أو إعفاء من تنفيذها ليس معناه نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين للسلطة التنفيذية . اللائحة . لا تلغى أو تنسخ نصاً في القانون ٨

— صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي . رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه . تطبيق نص القانونى . عند التعارض بينه وبين نص وارد في لائحة أو قرار . واجب ٩

الفصل الثانى

نفاذه

— إصدار القانون لا يستفاد إلا من النشر في الجريدة الرسمية ١٠

— نشر القانون بالجريدة الرسمية كاف لنفاذه في حق الكافة ١١

— العلم بالقانون وبكل ما يدخل عليه من تعديل مفروض على كل إنسان ١٢

- نفاذ القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لصدوره ونشره بالجريدة الرسمية . أعمال مالا يتوقف على شرط من نصوصه بغض النظر عن صدور لائحته التنفيذية ١٣
- العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له . مفترض في حق الكافة ١٤
- لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون . عدم نفاذ القانون . قبل نشره ١٥
- عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها المنصوص عليه في المادة ٥٢ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ ، أثره : استحالة تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٢ المضافة بالقانون ذاته الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات . وجوب أعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر القرار الجمهوري ١٦

الفصل الثالث

دستورية القوانين

- حكم المراسيم التي تصدر طبقاً للمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٢ ١٧ - ٢١
- دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ ٢٢
- صدور المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ مستوفياً للأوضاع الدستورية ٢٣
- صدور القانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٢ الذي أضيف على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي صحيحاً في ظل الأوضاع التشريعية السارية ٢٤
- وجوب تطبيق نص القانون عند تعارضه مع لائحته التنفيذية . مثال من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ ٢٥
- صدور القرار الوزاري الخاص بتحديد نسبة الدسم في لبن الجاموس تنفيذاً للتفويض المنصوص عليه في المادة ٢/٢ من القانون ١٢٢ لسنة ١٩٥٠ . لاستند في القانون للقول ببطلان القرار المذكور ٢٦
- حق السلطة التنفيذية في إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . هذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية . صدور القرار ٧٠٥ لسنة ١٩٤٨ استناداً للإذن العام الذي تضمنه الدستور . الإذن الوارد بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . ترديد للإذن العام ٢٧
- التزام التشريعات بالنزول على أحكام الدستور . يوصفه التشريع الاسمي . صاحب الصدارة . ولا تعين أمدارها . ولو كانت سابقة عليه . النص في المادة ١٩١ من الدستور على بقاء كل مقررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدوره . لا ينصرف إلا إلى التشريع الذي لا يعتبر ملغياً أو معدلاً بقوة نفاذ الدستور ذاته . نص الدستور على حظر دخول المسكن أو تفتيشه إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون . نص صالح بذاته للأعمال دون حاجة إلى سن تشريع أدنى . المادة ٤٤ من الدستور ٢٨
- إضافة مادة الديكسا مفتامين المخدرة بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ إلى الجدول رقم (١) الملحق

بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات . دون تحديد نسبة معينة لها . لا وجه لتحديث الحكم بالإدانة عن نسبة المخدر فيها . أساس ذلك ؟ الدفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم . أثره . وقف الفصل في الدعوى الأصلية . لحين الفصل من المحكمة العليا في الدفع . المادة ٤ من القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن تقدر المحكمة المثار أمامها الدفع جديته . قانون ٦٦ لسنة ١٩٧٠ . دفع الطاعة بعدم دستورية القرار الوزاري الذي أضاف المادة المضبوطة إلى المواد المخدرة . دفع غير جدي . علة ذلك ؟ التقرير القانوني الخاطئ . لا يعيب الحكم . متى كان لا تأثير له في النتيجة ٢٩

— أجازة المادة ٢٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للوزير المختص تعديل الجداول الملحقه بالقانون المذكور . أعمال الحكم المادة ٦٦ من الدستور . لاجريعة ولاعقوبة إلا بناء على قانون . قاعدة رددتها المادة ٦٦ من دستور سنة ٢٢ والدساتير المتعاقبة . مقتضاها . جواز أن يعهد القانون للسلطة التنفيذية إصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم والعقاب بالشروط التي يحددها . الدفع بعدم دستورية المادة ٢٢ من القانون المذكور ظاهر البطلان . أثر ذلك ؟ ٣٠

— النص في المادة الثانية من الدستور . على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستتبه من قوانين . أثر ذلك ؟ ٣١

الفصل الرابع

تفسير القوانين

— قاعدة عدم جواز التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي والقياس عليها لاتمنع القاضي من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد قصد الشارع ٣٢

— عدم جواز الرجوع إلى القانون العام « قانون الإجراءات » مادامت هناك نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص « ق ٤٨ سنة ١٩٤١ » ٣٣

— متى يجوز المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام ٣٤

— لا محل للالتجاء إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون الإجراءات الجنائية ٣٥ - ٣٧

— عدم جواز القياس في قانون العقوبات ٣٨

— النص على تعريف مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية . اعتباره نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق أو اللاحق ٣٩

— النص العام يعمل به على عمومه مالم يخصص بمخصص . مثال . في تفسير نص المادتين ١ ، ٢/٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة ٤٠

— التفسير التشريعي . سريانه على الوقائع التي تمت قبل صدوره مادامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر . مثال من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون الصيدلة ٤١

— عدم جواز تغليب الأعمال التحضيرية ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون . مثال من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الأشمونى ٤٢

- ٤٣ لامحل للاجتهاد عند صراحة نص القانون
- القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أياً كان الباعث على ذلك مثال في تفسير كلمة « الارتباط » الواردة بالمادة ٢١٤/٣ من ق ١٠ . ج المضافة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧
- ٤٤ مثال في تنظيم . جريمة المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
- ٤٥ عند التعارض بين نص في القانون وآخر في لائحته التنفيذية . نص القانون الواجب التطبيق
- ٤٦ وجوب اثبات عقد العمل الفردي بالكتابة . كلمة « يكون الواردة في صدر المادة الثانية من المرسوم بقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ . مفادها الإلزام والتختم لمجرد التنظيم
- ٤٧ قانون عقد العمل . الاستناد في تفسيره . تفسير أصححاً . إلى قواعد المنطق والعدالة مع الاستشهاد بقرارات هيئة التحكيم . جوازه
- ٤٨ لا وجه للترابط بين المادتين الأولى والخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ لاختلاف نطاق كل منهما وبيان المصدر التشريعي لكل . المادة الأولى مقصورة على المتخرجين الجدد من كليات الهندسة في الجامعات المصرية . المادة الخامسة تتناول المهندسين العاملين فعلاً في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها . الأمر في تحديد هم يرجع فيه إلى أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ . اسباب القانون الأخير لقب المهندسين ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية . شموله الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة (قسم العبارة) أو على شهادة هندسية معادلة ليهما معترف بها من « وزارة المعارف العمومية » مثال
- ٤٩ عنوان القانون ليس له قوة نصه الضريح . وما يقضيه منطوق الفاظ هذا النص
- ٥٠ وجوب التحرد في تفسير القوانين الجنائية وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل
- ٥١ إيراد الشارع مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين . وجوب ضربه إلى معناه في كل نص آخر يرد فيه
- ٥٢ عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق . مثال لنص وارد في القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين ونص آخر وارد في اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين
- ٥٣ وجوب الأخذ بالتقويم الهجري في احتساب عمر المجنى عليه في جريمة هتك العرض ، أخذاً بالقاعدة العامة في تفسير القانون الجنائي
- ٥٤ عدم جواز الأخذ في تفسير قانون العقوبات بطريق القياس لغير صالح المتهم
- ٥٥ لامحل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه
- ٥٦ اعتبار الحكم المطعون فيه تعليق اللافتة ووجود « كتالوج » بالأسعار عديلاً لما اشترطه المشرع من أوضاع خاصة للإعلان عن الأسعار أو هما يقومان مقامه . خطأ في تطبيق القانون
- ٥٧ الأحكام القانونية تدرج مع علتها لامع حكمتها . عدم جواز إفراد العلة والأخذ بالحكمة عند وضوح النص . جريمة المادة ٢٢٨/١ عقوبات أخف من جريمة المادة ٢٤٤/١ ، ٢ عقوبات . عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة أشد من العقوبات المقررة في النص الأول الواجب التطبيق
- ٥٨

- حاصل تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إدارى يسمح بالاستثناء ٥٩
- حصر المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ حالات تهريب التبغ ٦٠
- حالات الاعفاء . ورودها في القانون على سبيل الحصر . عدم جواز التوسع في تفسيرها بطريق القياس ٦١
- يجب على طالب الترخيص بإقامة بناء لكى يحصل عليه أولكى يعتبر طلبه مقبولا بعد انقضاء الأجل المحدد قانونا أن يقدم طلبه للسلطة المختصة بشئون التنظيم مرفقا به المستندات والرسومات التى بينتها المادة الأولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل . اعتبار الحكم مجرد تقديم طلب الحصول على الترخيص وانقضاء أكثر من اربعين يوما على تقديمه دون رد على الطلب كاف وحده لا اعتبار الطلب مقبولا . خطأ ٦٢
- خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٢٠ منه . في مكان معين ايجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل . خطأ في تفسير القانون ٦٣
- حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعي . اعتبارا من اليوم التالى لانتهاى مدة العمل بذلك الجدول . ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول . أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة ٦٤
- إقامة البناء على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام . افتراض الشارع أن المرافق العامة المفروض على المقسم إنشاؤها . موجودة فعلا . تسليم النيابة في طعنها أن مهندس التنظيم شهد إقامة البناء على قطعة أرض تقع على حافة الطريق العام . صحة القضاء بإلغاء عقوبة الإزالة في هذه الحالة ٦٥
- الأماكن الواردة في المادة ٢١٧ إجراءات . قسائم متساوية في تحديد الاختصاص المحلى ولا تفاضل بينها . مثال ٦٦
- تأثيم نقل قش الكتان وبذرته خارج الأجران ومراكز التجميع بالمحافظات . في الفترة المحددة قانونا ، إلا بتصريح من مدير الزراعة . اقتصراره على فعل النقل دون سواء . قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ . عدم إيراد الحكم لواقعة الدعوى وأدلة الثبوت عليها قصور . القصور الذى يتسع له وجه الطعن . تصدره أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون ٦٧
- شمول الرقابة على عمليات النقد أية عملية مهما كان نوعها أو تسميتها ، موضوعها نقد أجنبي . مادام من شأنها أن تؤدي مباشرة أو بطريق غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي من حق الدولة الحصول عليه . فرض المشرع نوعا من الحجز أو الاستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله . وضعه هذا النقد تحت تصرف الدولة . عدم إباحة التصرف إلا بأذنها ، وإلا وقع المخالف في دائرة التأثيم . المقاصة المحظورة في تشريع الرقابة على النقد الأجنبي . معناها ؟ الفرق بينها وبين المقاصة المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ مدنى وما بعدها ؟ ٦٨
- معنى المحاولة في تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي : الأعمال التى يقصد بها إلى التهريب وأن لم تصل إلى البدء في التنفيذ . المادة ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدلة ٦٩
- الاتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهورى رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ . عدم

الغائها أو تعديلها قانون المخدرات المصرى . إختلاف مجال تطبيق أحكام كل من الاتفاقية وقانون المخدرات المعمول به فى الجمهورية ٧٠

— القانون الجنائى . طبيعته : استقلاله عن غيره من النظم القانونية الأخرى . مرماه ومهمته الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها . مايجب على المحكمة مراعاته عند تطبيقه من التقيد بأرادة الشارع فيه بغض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد ومبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية ٧١

— إلغاء النص التشريعى لايجوز إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع . الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة فى نيويورك فى ٢٠ مارس سنة ١٩٦١ والصادر بالموافقة عليها القرار الجمهورى ١٧٦٤ سنة ١٩٦٦ . غايتها قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعملية وقيام تعاون ومراقبة دوليين لتحقيقها . البين من استقراء نصوصها أنها لاتعدو مجرد دعوة إلى الدول للقيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات . هى لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها فى الدول التى تنضم إليها بل حرصت على الإفصاح عن عدم إخلال أحكامها بأحكام القوانين المحلية فى الدول الأطراف المعنية . الشارع المصرى لم يرد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بالجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من بعد العمل بتلك الاتفاقية بدلالة عدم صدور قرار وزارى طبقا للمادة ٣٢ من القانون المذكور بالحذف أو بالاضافة أو بتغيير النسب فى المواد الواردة بتلك الجداول ٧٢

— لاعقوبة إلا بنص . عدم التوسع فى تفسير نصوص القانون الجنائى . الأخذ فى حالة الشك بالتفسير الأصلح للمتهم ٧٣

— إدانة الحكم المتهم بأنه لم يسلم ابنته لوالدتها لرؤيتها تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات . خطأ فى تطبيق القانون . نص المادة مقصورة على صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه . لايصح التفسير بشمول حالة الرؤية ٧٤

— إيراد الشارع لمصطلح معين فى نص ما . وجوب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه . جريمة المادة ١٠٩ مكررا. ثانيا عقوبات . جريمة مستحدثة ذات كيان خاص يغاير جريمة الوسيط فى الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ مكررا عقوبات . مايلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة : إتيان الجانى فعله فى المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل وأن تتجه إرادة الجانى فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها . انصراف قصد المتهم إلى الاستئثار بالمبلغ لنفسه دون أن ينصرف قصده إلى الاتصال بالظرف الآخر المزمع إرشائه . ينتفى مع الركن المعنوى لجريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات ٧٥

— عبارة : الأموال والأوراق والأمتعة أو غيرها ، الواردة بالمادة ١٢٣ مكرر عقوبات يدخل فى مدلولها مايمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية . مثال ٧٦

— الإذن برفع الدعوى الجنائية فى جرائم النقد . تكييفه ؟ جواز التنازل عنه . حتى صدور حكم نهائى أثره انقضاء الدعوى الجنائية . تعلقه بالنظام العام .. مثال ٧٧

— العقوبات المقررة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٢ أشد من تلك المقررة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . أساس ذلك ٧٨

قانون

التحرز في تفسير القوانين الجنائية . والتزام الدقة في تفسيرها . وعدم تحميل عبارتها فوق ماتحتمل واجب . صياغة النص في عبارات واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع . عدم جواز الانحراف عنها . عن طريق التفسير أو التأويل . أو بدعوى الاستهداء بحكمة الشارع . الاستهداء بحكمة التشريع ودواعيه . لا تكون إلا عند غموض النص . الأحكام تدور مع علتها . لامع حكمته . لاجتهاد . مع صراحة النص . القول بأن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة . يترتب عليه التعارض مع حكم المادة الأولى من قانون النقد . وأنه ألغى تراخيص الاستيراد بصورة مطلقة شاملة . مخالفة للقانون . واجتهاد غير جائز مع صراحة نصوص القانون . وتوسع في تفسيرها . وأخذ بحكمته . لا بعلتها . وهو ما لا يجوز قانوناً ٧٩

— حاصل تشريعات الرقابة على النقد وتنظيم الاستيراد . حظر مطلق . وتنظيم إداري . يسمح بالاستثناء عن طريق إصدار القرارات اللازمة في حدود التفويض التشريعي . القرارات الصادرة في شأن الاستيراد بدون تحويل عملة . تخص المخاطبين بها . دون غيرهم مخالفة هذا النظر . خطأ في القانون ٨٠

— تكليف الأطباء والصيدالة وأطباء الأسنان على موجب حكم القانون ١٨٣ لسنة ١٩٦١ مدته سنتان قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة إذا دعت الحال . شريطة صدور قرار جديد بذلك . صدور قرار التكليف متضمناً تجديده تلقائياً لمدة أخرى مماثلة . بطلانه . القياس في مجال التأثيم . محظور ٨١

— سرقة المهمات والأدوات المستعملة أو المعدة للاستعمال في المواصلات التليفونية أو التلغرافية أو توليد وتوصيل التيار الكهربائي المملوكة للمرافق التي تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو ترخص بإنشائها لمصلحة عامة . جنائية عقوبتها السجن . المادة ٢١٦ عقوبات مكرر ثانياً المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ ٨٢

— حق المحافظ في إصدار قرار باعفاء أبنية بذاتها من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقرارات المنفذة له . مجرد صدور توجيهات من المحافظ بالتمكين من إنهاء الأعمال في مبنى معين . عدم اعتبارها قراراً بالاعفاء من أحكام القانون المذكور ٨٣

— الرقابة على أعمال النقد الأجنبي تنصب على كل عملية من أي نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون متى كان موضوعها نقداً أجنبياً وكان من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ٨٤

— التحرز في تفسير القوانين الجنائية . واجب . غموض النص . لا يحول دون تفسيره . على هدى . قصد المشرع . القياس في مجال التأثيم . محظور ٨٥

— إقتضاء المؤجر مالكا كان أم مستأجراً أجر لغيره . مقدم إيجار أو أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار . أو خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد . مؤثم . مناسبة تحرير عقد الإيجار هما مقتضى حظر إقتضاء المبالغ الإضافية . أساس ذلك ؟ . قصر الإعفاء من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على الوسيط أو المستأجر دافع خلو الرجل كشريك للمؤجر في جريمته . إقتضاء المستأجر بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر . لاتأثيم . مخالفة ذلك . خطأ في تأويل القانون . مدى التزام المالك بدفع المبالغ المحددة بالمواد ٤٩ وما بعدها من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ كتعويض في حالات إخلاء العين المؤجرة لهدمها وإعادة بنائها ؟ ٨٦

— تطبيق أحكام الاتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به . أساس ذلك ؟ ٨٧

— نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ونجوب تفسيره على هدى المادة ٢٠ عقوبات : أثر ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب ٨٨

— التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة في تفسيرها . وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل . واجب صياغة النص في عبارات واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أو بدعوى الاستهداء بحكمة الشارع . تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد إيجار المياني السكنية المنشأة وفق أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومياني الإسكان الإداري وفوق المتوسط المنشأة وفق أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل . الغير خاضعة لنظام تحديد القيمة الإيجارية المنصوص عليها بقوانين إيجار الأماكن . زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد . مؤثم . أساس ذلك ؟ قول الحكم إن خضوع العقار لنظام استثمار المال العربي والأجنبي يطلق حرية المؤجر في تحديد القيمة الإيجارية وكيفية حصوله عليها دون استظهار ما إذا كانت المبالغ التي تقاضاها تدخل في نطاق عقد الإيجار من عدمه . قصور ٨٩

— صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار . هما مناط حظر اقتضاء المبالغ الإضافية . عدم سريان الحظر على المستأجر إلا إذا أقدم على التأجير من الباطن إلى غيره . تقاضى المستأجر بالذات أو بالوساطة أية مبالغ في مقام إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر لا تأثم . معاقبة الطاعنة عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضده مقابل إنهاء العلاقة الإيجارية بينها وبين مالك العين المؤجرة . خطأ في تأويل القانون ٩٠

— قصد الشارع من العقاب على جريمة خطف الأنثى التي يزيد عمرها عن ست عشرة سنة هو حماية الأنثى ذاتها من عبث الخاطف ٩١

— تفرقة التقنين المدني بين القرابة المباشرة والغير مباشرة مناطها ؟ العم . ليس أصلاً لابن أخيه وأن كان يعلوهما أصل مشترك . حكم المادة ٣١٢ عقوبات . استثناء من القواعد العامة . مؤدى ذلك ؟ ٩٢

— جريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً عقوبات . الفرض منها . تجريم الأفعال التي لا تجاوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة . ولا تبلغ حد الاشتراك أو الشروع فيها . ولا يؤثمها نص آخر . ما يلزم لقيام تلك الجريمة . اتیان الجاني فعلة في المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من في حكمه وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم : أو مبنى على اعتقاد خاطئ بهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه . وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل . وأن تتجه إرادة الجاني في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى اتیان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها . عدم جواز القياس أو التوسع في تفسير القانون العقابى . دفاع الطاعنين في جريمة الوساطة في رشوة بعدم انصراف قصدهما إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع ارشائه . جوهرى . الالتفات عنه . قصور ٩٣

الفصل الخامس

سريان القانون من حيث الزمان

- كل إجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله ٩٤ - ١٠١
- خضوع أحكام الغيبة وسقوط العقوبة التي استبقاها قانون تشكيل محاكم الجنايات لهذا القانون ١٠٢
- اعتبار يوم ١٥/١٠/١٩٥١ موعداً لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصح للمتهم من نصوصه ١٠٢ و ١٠٤
- العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها إلا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائياً في الدعوى قانون أصح للمتهم ١٠٥ - ١٠٧
- عدم سريان أحكام المادة ٥ ع إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات «تطبيقات» ١٠٨ - ١٢٥
- رفع الدعوى العمومية قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية : خضوعها لأحكام قانون تحقيق الجنايات ١٢٦
- إحالة النيابة الأوراق إلى قاضى التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات دون استعمال حقها في حفظ الدعوى وفقاً لقانون تحقيق الجنايات . لقاضى التحقيق مباشرة جميع سلطاته المخولة بالقانون الجديد ١٢٧
- المادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى . نص إجرائى لا شأن له بقواعد التجريم . عدم سريانه على إجراءات الحجز والبيع التي تمت قبل صدوره ١٢٨
- التزام رب العمل بتحرير عقد العمل بالكتابة طبقاً للمرسوم بقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ . شموله العقود التي تمت قبل سريان ذلك القانون ١٢٩
- استغلال المتهم سوقاً للجملة قبل صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكاني الذي حدده قرار وزير التجارة واستمرار استغلاله بعد صدور القرار المذكور . اعتباره مخالفاً للقانون سالف الذكر ١٣٠
- عدم سريان القيد الوارد في القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - يصدر رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين - على الدعاوى التي رفعت قبل صدوره ١٣١
- صدور القانون ٦٢٠ لسنة ١٩٥٦ أثناء نظر قضية أجرى معاون النيابة تحقيقها . الدفع ببطلان محضر التحقيق غير سديد ١٣٢
- التقسيمات السابقة على القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ جواز البناء عليها دون اشتراط صدور مرسوم بالموافقة على التقسيم ١٣٣
- سريان المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٧٤ على الإجراءات السابقة والمعاصرة والتالية لتحويل النقد ١٣٤
- إدانة المتهم عن تبديد أشياء حجز عليها إدارياً وحدد لبيعها - في ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - يوم تال لانقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه لاعتبار الحجز كأن لم يكن . خطأ في القانون ... ١٣٥

- اختصاص المحاكم الجنائية بمجرد سريان القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بالفصل في مسائل التهريب الجمركي ١٣٦
- رفع الطعن بالنقض قبل العمل بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بقاؤه محكوماً بالشكل الذي تم في ظل المادة ٤٢٤ من ق. ١ ج ١٣٧
- سريان قوانين الإجراءات من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولوتعلقت بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية . تنظيم مرحلة الانتقال . القوانين المعدلة للاختصاص تطبيقاً بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات ١٣٨
- جريمة مستمرة . سريان التشريع الجديد عليها ولو كان أشد مما سبقه . لا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح ١٣٩
- الحكم بعقوبة الاعدام . تعديل المادة ١٢/٢٨١ ج . وجوب اجماع آراء أعضاء المحكمة عند اصدار الحكم بهذه العقوبة . ذلك لا يعدوان يكون إجراء منظماً لاصدار الحكم وشروطاً لصحته . نفاذه بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدور قانون التعديل . عدم ارتداده إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل . علة ذلك : كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون ١٤٠
- تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ إجراءات . هو بمثابة قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية . وليس من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات . سريان هذا التعديل من يوم نفاذه بالنسبة للمستقبل دون ما سبق صدوره من إجراءات تمت صحيحة وفقاً للنص قبل تعديله ١٤١
- القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - الغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤتممة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية . إيجاب المادة ١٦ من القانون الجديد الحكم في كل مخالفة لأحكامه والقرارات المنفذة له - فضلاً عن الغرامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة . وهو ما كانت تقضى به المادة ٣ من القانون الملغى ١٤٢
- سريان التشريعات الإجرائية المتصلة بطرق الطعن في القرارات والأحكام على المستقبل . تنفيذها بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها . عدم ارتدادها إلى الأحكام والقرارات التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل . علة ذلك : كل إجراء تم صحيحاً في ظل القانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون . مثال بصدد تطبيق المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ١٤٣
- مؤدى التعديل الذي أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الغى جريمة المخالفة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مجانية الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه ١٤٤
- قانون المرافعات يعتبر قانوناً عاماً بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية . وجوب الرجوع إليه لسد ما يوجد في القانون الأخير من نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . خلق قانون

قانون

الإجراءات من إيراد قاعدة تحدد القانون الذى يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه . خضوع الحكم من حيث جواز الطعن وعدمه إلى القانون السارى وقت صدوره فيما عدا الاستثناءات التى بينها المادة الأولى من قانون المرافعات . المادة ٤٠٢ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كانت تقيد حق الاستئناف بقيود أوردها . صدور الحكم المستأنف فى ظلها . هى التى تنظم طريق الطعن بالاستئناف فى ذلك الحكم . التحدى بقاعدة سريان القانون الأصلح (أى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) . لا محل له . علة ذلك : مجال أعمال تلك القاعدة يمس فى الأصل القواعد الموضوعية . سريان القواعد الإجرائية من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التى لم تكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . اجازة المادة ٤٠٢ إجراءات المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ الاستئناف بسبب الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . شمول هذا الخطأ الحالات الثلاث المنصوص عليها فى المادة ٤٢٠ إجراءات (المادة ٢٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض) استيفاء الحكم البيانات التى أوجبتها المادة ٣١٠ إجراءات . لا يعصمه مما قد يعيبه من قولة البطلان والقصور والفساد فى الاستدلال والخطأ فى الإسناد وغيرها مما يخل بضمانات تسبب الأحكام ١٤٥

— القواعد المنظمة لإجراءات التقاضى . سريانها من يوم نفاذها . نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الجنايات يستوجب عرضها على المحكمة طبقاً لأحكام القانون السارى وقت نظر الدعوى من جديد ١٤٦

— القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه من بعض أحكام خاصة بالأعفاء من ديون معينة مستحقة للدولة . عدم سريانه على جرائم اختلاس الأشياء المحجوز عليها التى وقعت قبل صدوره ١٤٧

— القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا ينشئ لأصحاب المخازن مركزاً أو وضعاً أصلاً من القانون القديم ١٤٨

— خضوع الأعمال المتعلقة بإقامة البناء أو تعديله أو ترميمه لأحكام القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ إذا كانت قيمتها تزيد على ألف جنيه . غير ذلك من الأعمال التى تتناول المباني لا يسرى عليها سوى حكم القانون الأول وحده بالغة ما بلغت قيمتها ١٤٩

— الأعمال المتعلقة بالبناء أيا كان نوعها موقوتة بطبيعتها وأن كانت تقبل الامتداد . الجريمة التى ترد عليها وقتية . القانونان ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ليس لهما أثر رجعى . تتابع العمليات المستقلة على المبنى الواحد لا يجعلها خاضعة لحكم القانون الذى يؤتممها فيما تم منها قبل نفاذه ١٥٠

— سريان الأمر العسكرى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٢ على جميع العمال الذين عينوا من ٢٠ يونية سنة ١٩٤١ سابقاً كان التعيين أو لاحقاً لسريان الأمر المذكور ونفاذه ١٥١

— قاعدة شرعية الجريمة والعقاب فى القانون الجنائى ؟ الأصل هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . إعمال القانون الأصلح استثناء من الأصل العام . وجوب الأخذ فى تفسيره بالتضييق المادة ١/٥ ، ٢ عقوبات ١٥٢

— الأصل فى العقاب على الجرائم ، هو بالقانون المعمول به وقت ارتكابها ١٥٣

— المرجع فى تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت صنعه ناقصاً - دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بانقاص الوزن ١٥٤

— إدانة الطاعن بتقاضيه خلور رجل . ومعاقبته عملاً بالمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة

- ١٩٦٩ . انتفاء مصلحته في النعى بأن الواقعة سابقة على سريان هذا القانون . مادامت العقوبة المقضى بها داخلة في نطاق تلك المقررة للفعل ذاته بالمادة ١٦/٢ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ١٥٥
- صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يجعل إقامة مبنى لا تزيد قيمته في مجموعها على خمسة الاف جنيه . قبل الحصول على موافقة اللجنة الخاصة . فعلاً غير مؤتم في هذا الخصوص ١٥٦
- جريمة البناء بدون ترخيص لم يتناولها القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بالتعديل . وإن شدد عقوبتها . اعتبار القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ أصلح للعقوبة في هذا الخصوص ١٥٧
- معاقبة المتهم بسرقة مال لمرفق عام بعقوبة الجنائية . بعد صدور قانون يزيل عنها وصف الجنائية خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟ ١٥٨
- سريان قوانين الإجراءات بأثر فوري على ما لم يتم من إجراءات . ولو تعلقت بجرائم وقعت قبل نفاذ هذه القوانين . القوانين المعدلة للاختصاص . تطبيقها بأثر فوري على الدعاوى القائمة أمام المحكمة التي عدلت اختصاصها . ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم فترة الانتقال ١٥٩
- جريمة السكر في الطريق العام ينطبق عليها القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ الذي ألغى المادة ٣٨٥ عقوبات . إقامة الدعوى عنها وطلب تطبيق المادة الأخيرة وجوب تطبيق القانون الأول . أساس ذلك . وأثره ؟ ١٦٠
- سريان التشريع الجديد على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت أحكامه أشد مما سبقه . معيار التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة ، جريمة الامتناع عن تنفيذ القرار الهندسي . مستمرة . أثر ذلك ؟ ١٦١
- اختصاص محاكم أمن الدولة بالجرائم التي تقع بالمخالفة للأوامر العسكرية الصادرة من رئيس الجمهورية . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل فيها . عملاً بقانون الطوارئ . أساس ذلك ؟ تحقق المصلحة في النعى على الحكم عدم تطبيقه أحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ برغم التزام المحكمة عند تطبيقها للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، الحد الأدنى للعقوبة المقررة به . أساس ذلك ؟ القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . لا ينفي مصلحة الطاعن في النعى على الحكم . علة ذلك ؟ ١٦٢

الفصل السادس

القوانين المؤقتة

- الفرق بين القوانين المؤقتة والقوانين الاستثنائية ١٦٣
- القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر من وزير التموين هو قرار مؤقت ١٦٤
- المرسوم بقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٥ الزراعية هو قانون مؤقت ١٦٥
- القانون الذي يسرى لفترة محددة ، وجوب تضمينه نصاً صريحاً بذلك . التحديد الضمني لا يكفي . مثال في القوانين والقرارات الخاصة بالتموين والتسعيرة الجبرية والأوامر العسكرية التي تصدر لمناسبة الأحكام العرفية ١٦٦
- متى يكون التشريع لفترة محددة ؟ ١٦٧

قانون

— صدور المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى خالياً من التوقيت .
تحويله وزير التجارة والصناعة تعديل الجدول الملحق بالمواد والسلع التى تسعر جبرياً بقرار يصدر
منه . صدور قرار بحذف سلعة من الجدول الملحق . أثره : اعتباره قانون أصلح . عدم إعمال ذلك
مخالفة للقانون . تحديد الأسعار أسبوعياً لا يعنى توقيت القانون الذى صدرت التسعيرة استناداً له
١٦٨

الفصل السابع

سريانه من حيث المكان

- اعطاء شيك في بلد اجنبى . مسحوباً على بنك في مصر . ثبوت أن الشيك لا يقابله رصيد سريان
احكام القانون المصرى على الساحب المصرى ومعاقبته عن هذه الجريمة إذا عاد إلى مصر . شرط ذلك :
أن يكون هذا الفعل معاقباً عليه في قانون البلد الذى ارتكب فيه . المادة ٢ عقوبات ١٦٩
- نطاق تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٢ سنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب قاصر
على الطرق والأماكن العامة بالمدن وحدها دون القرى ١٧٠
- احتفاظ كل من اقليمى الجمهورية العربية طبقاً للمادة ٦٨ من دستور مارس سنة ١٩٥٨ بنوع
من الذاتية التشريعية ١٧١
- عدم امتداد نطاق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على عمليات النقد إلى الاقليم
السورى . الحظر الوارد على غير المقيمين أو وكلائهم في التعامل بالنقد المصرى ، يسرى على غير المقيمين
من أبناء الاقليم السورى ١٧٢
- انسباغ جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الاقليم السورى ، واعفاؤهم من إجراءات
الاقامة وتحديد لها ليسا بما نعين من انطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عليهم ١٧٣
- إباحة التعامل بالنقد المصرى بغير قيد . مقصورة على أبناء الإقليم المصرى . المادة ٢٤ من قرار
وزير الاقتصاد رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٦٠ ١٧٤
- سريان الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على من يتعامل بالنقد
المصرى بصفته وكيلاً عن غير مقيم ١٧٥
- حظر التعامل بالنقد المصرى موجه أصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروعة
وكذلك إلى وكيله ولو كان مصرياً مقيماً في مصر ١٧٦
- المقصود بالتعامل بالنقد المصرى ؟ ١٧٧
- من يقيم بمصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة فهو غير مقيم في معنى القرار رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٦٠
..... ١٧٨
- المشروعية والاعتیاد هما شرطاً للإقامة المعتبرة وفق القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ١٧٩

الفصل الثامن

القانون الواجب التطبيق

الفرع الأول : القانون الأصلح

- القانون الأصلح المقصود به : الذى ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم . قرار تخفيض وزن الرغيف لا يعتبر قانوناً أصلح ١٨٠
- قضاء محكمة أول درجة ببراءة المتهم في جريمة عدم توريد قمح استناداً إلى صدور القانون ٩ لسنة ١٩٥٦ الذى مد أجل التوريد أو دفع البديل النقدي . الحكم استئنافياً بالتأييد بعد إنتهاء الأجل . لا خطأ ١٨١
- الأمر الصادر من المحافظ بالترخيص لمحل معين ببيع مشروبات روحية بعد الميعاد المحدد استثناء من القانون لا يعتبر قانوناً أصلح ، المقصود بالقانون الأصلح ؟ الذى يلغى بعض الجرائم أو يلغى بعض العقوبات أو يخفضها أو الذى يقرر وجهاً للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها ١٨٢
- منشور النائب العام بإرجاء تقديم قضايا معينة أو طلب تأجيلها لا يرقى لمرتبة القانون أو يلغيه ١٨٢
- مخالفة المتهم لأحكام القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بعدم ارساله البيانات المطلوبة منه . صدور القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بمد أجل ارسال البيانات . استفادة المتهم من ذلك باعتباره قانوناً أصلح . مادام قرار المدق صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى ... ١٨٤
- صدور القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحلات العمومية قبل الحكم على المتهم نهائياً في جريمة ارتكبتها في ظل القانون ٢٨ لسنة ١٩٤١ ، وجوب تطبيق أحكام القانون الأول باعتباره الأصلح للمتهم ١٨٥
- صدور القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بمد أجل الاخطار عن البيانات المطلوبة . وجوب استفادة المتهم منه ١٨٦
- صدور القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بعد الحكم في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم . سلطة محكمة النقض في القضاء من تلقاء نفسها بنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الإزالة . المادة ٢/٤٣٥ من ق . ١ . ج ١٨٧
- إحراز سلاح بدون ترخيص في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، عقاب المتهم طبقاً للقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصلح . لا خطأ ١٨٨
- اللائحة الجمركية الصادرة في ١٢/٢/١٩٠٩ أصلح للمتهم من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ١٨٩
- استفادة المتهم بمخالفة أحكام القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذى حل محل القانون ٩٢ لسنة ١٩٤٨ من التوسعة القانونية المقررة بالقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٥٨ عند توافر شروطها ١٩٠

قانون

- سلطة محكمة النقض في تطبيق المادة ٢٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ باعتباره القانون الأصلح إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة ترشح إلى أن المتهم كان يحوز تلك المواد بقصد الاتجار ١٩١
- وجوب نقض الحكم عند صدور قانون أصلح . مثال من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن المواد المخدرة ١٩٢
- مواد مخدرة . وجوب نقض الحكم عند صدور قانون أصلح . استفادة من لم يقدم أسبابا لطعنه من ذلك ١٩٣
- ايداع المدمنين من تعاطى المواد المخدرة إحدى المصحات للعلاج عملاً بالمادة ٢٧/٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ليس عقوبة مفروضة للجريمة . هو تدبير جوازي للمحكمة . أثر ذلك ١٩٤
- القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٠ « بتقرير حكم وقتى على المادة ٧١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية » . تقريره حكماً وقتياً أصلح للمتهم . نقض الحكم وبراءة المتهم عند استيفاء شرطى الاعفاء المنصوص عليه فيه ١٩٥
- إحراز المخدر بقصد التعاطى . عقوبة المادة ٢٧/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا تختلف عن عقوبة المادة ٢٤ من القانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ المنطبق على الواقعة . لا محل لأعمال نص المادة ٢٧/٢ من القانون الجديد متى كانت الواقعة لا ترشح لقيام حالة الإدمان ١٩٦
- صدور قانون أصلح للمتهم أثناء محاكمته . أعماله وإدانته بمقتضاه . ليس في ذلك تغيير للتهمة ، ولا يلزم لفت نظر الدفاع . مثال . مواد مخدرة . المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ١٩٧
- القانون الأصلح . ماغيته : هو الذى ينشئ للمتهم مركزاً أو وصفاً يكون أصلح له من القانون القديم . مثال . وقف التنفيذ في قانون المخدرات الجديد ١٩٨
- القانون الأصلح للمتهم . بدء سريانه . العبرة بتاريخ صدوره وليس بتاريخ العمل . مثال . مواد مخدرة «مادة الماكستون» ١٩٩
- صدور قانون أصلح للمتهم - قبل صدور حكم بات في الدعوى - ينفي عن الفعل صفة الجريمة . مقتضاه : أعمال القانون الجديد وتبرئة المتهم . المادة ٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال . مباني . القانونان ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ١٧٨ لسنة ١٩٦١ ٢٠٠
- المعارضة في أحكام النقض التى ترفع في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به . غير جائزة . التمسك بقاعدة سريان القانون الأصلح . لا تجدى . مجال أعمال المادة ٥ عقوبات يمس القواعد الموضوعية دون القواعد الاجرائية ، التى تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على الدعاوى التى لم يكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة ببيرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . طرق الطعن في الأحكام الجنائية . ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ٢٠١
- صدور قانون بإعفاء المتخلفين عن التجنيد من العقوبة إذا تقدموا خلال مدة معينة من تاريخ العمل بالقانون . هو قانون أصلح ، يستفيد منه من كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات قبل صدور هذا القانون . المادة ٥ عقوبات ، والمادة ١ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٠ ٢٠٢
- قضاء الحكم المطعون فيه أعمالاً للمادتين ٥ و ٧ من القانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم - فضلاً عن الغرامة - بالحرمان من البناء على الأرض التى كان عليها المبنى المهديم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل الغوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو

كان قائما ، وإيقاف التنفيذ . صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بعد الحكم . الغاؤه القانون الأول والعقوبات التي نصت عليها المادة ٧ منه فيما عدا عقوبة الغرامة . لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصلح والواجب التطبيق بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف . المادة ٥ عقوبات . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبات إلغائها القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ ٢٠٢

صدور قانون أصلح للمتهم أثناء محاكمته . أعماله وإدائته بمقتضاه . ليس في ذلك تغيير للتهمة . لفت نظر الدفاع . لا يلزم . مثال ٢٠٤

— اقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ثبوت أن التهمة المسندة للطاعن هي إقامته بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة . على المحكمة أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - بجعله فعل الطاعن بمعناى عن التأثيم - قانونا أصلح للمتهم . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون ٢٠٥

— لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . المادة ٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال ٢٠٦

— إقامة الدعوى الجنائية على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا . صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في أثناء سير المحاكمة . أعمال المحكمة له باعتباره القانون الأصلح وإدانة الطاعن بوصف أحراره المخدرات بتصد الاتجار . استظهار الحكم توافر هذا القصد في حق الطاعن . لا يعد تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه . هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع ٢٠٧

— وقوع مطلق الاحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ و ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . العقوبة المقررة له في القانون الأخير أخف منها في القانون الأول . أعمال الحكم المطعون فيه القانون الجديد في حق الطاعن باعتباره القانون الأصلح تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات . صحيح ٢٠٨

— تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديده لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ، مادامت جميعها متفقة على تحديد وزن للرغيف وتأثيم انقاصه عن الوزن المقرر ٢٠٩ و ٢١٠

— عدم اعتبار المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديلها بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، قانونا أصلح للمتهم بجريمة المادة ٢٥ منه . علة ذلك ؟ ٢١١

— قرار إخراج السلعة من جدول السلع المسعرة والمحددة الربح . اعتباره قانونا أصلح للمتهم بتهمة بيعها بأكثر من السعر المحدد مادام لم يكن قد فصل في الدعوى نهائيا ٢١٢

— تخفيف القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ للعقوبة الواردة بالمادة السابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية ٢١٣

— عدم جدوى التمسك بتطبيق القانون الأصلح للمتهم - مادام أن العقوبة المقضى بها تدخل في الحدود المقررة في القانون المذكور ٢١٤

— عدم جواز إلزام المتهم بمصاريف إلغائها القانون الجديد الأصلح له ٢١٥

— إصدار وزير التموين قرار أصبح بمقتضاه الفعل المسند إلى المتهم مباحا غير مؤثم . استفادة

المتهم من هذا القرار باعتباره قانوناً أصلياً . لا يؤثر في ذلك إصدار الوزير قراراً آخر قبل الحكم النهائي في الدعوى بإعادة أحكام القرار الأول المؤتم ٢١٦

— عقوبة المادة ١٤٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أخف من عقوبة المادة ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب مصادرة اللحوم المذبوحة خارج السلخانة والمعدة للأكل . المواد ١٤٢ ، ١٤٩ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ٢١٧

— اعتبار القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قانوناً أصلياً من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ لتركه للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة بعد أن كان القرار القديم يوجب القضاء بالعقوبتين معا بحد أدنى . لا يغير من ذلك قضاء المحكمة بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة في القانون الجديد ، طالما أنها التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القرار القديم مما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ٢١٨

— نطاق تطبيق حكم المادة ٢/٥ عقوبات ؟ ٢١٩

— تغاير مواصفات الردة على توالي القرارات الوزارية الصادرة بتحديد ما لا يتحقق به معنى القانون الأصلي للمتهم ، مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وتأثيم عدم مطابقتها لهذه المواصفات ٢٢٠

— قرار تخفيض وزن رغيف الخبز عن الوزن المقرر له وقت إنتاجه . لا يتحقق به معنى القانون الأصلي ٢٢١

— اعتبار قرار وزير التموين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ - الصادر بعد وقرع الجريمة وقبل الحكم فيها نهائياً بإلغاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذي كان يحظر نقل العدس خارج المحافظات - قانوناً أصلياً . وجوب اتباعه دون غيره ٢٢٢

— جريمة الاتجار في الكسب بغير ترخيص . العقوبة المقررة لها بموجب المادتين ١١٣ و ٣٤١ من قرار وزير الزراعة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر نفاذاً لقانون الزراعة رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ . أخف من تلك التي كانت مقررة لها بالقرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٧ المعدل . صدور القانون قبل الحكم نهائياً في الدعوى يوجب إعماله عملاً بالمادة ٢/٥ عقوبات ٢٢٣

— المقصود بالحدث في حكم القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ ؟ مناط صحة توقيع عقوبة الإعدام وفق المادة ٧٢ من قانون العقوبات . بلوغ المتهم وقت ارتكاب الحادث سبع عشرة سنة . رفع هذه السن إلى ما يجاوز الثمانية عشرة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ . وجوب استظهار السن في هذه الحال ركونا إلى الأوزان الرسمية قبل ما سواها . القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ . أصلح للمتهم الحدث . أساس ذلك ؟ ٢٢٤

— معنى القانون الأصلي . في قصد الشارع ؟ القرارات الوزارية الصادرة في نطاق قانوني النقد والاستيراد . وفي حدود التفويض التشريعي لا تعتبر قانوناً أصلياً للمتهم . علة ذلك . اعتبار قرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ معطلاً . حكم المادة الثالثة من قانون النقد ومعفا المواطنين كافة من واجب العرض على وزارة الخزانة بما يعد معه قانوناً أصلياً للمتهمين . خطأ في القانون ٢٢٥

— حق محكمة النقض . في نقض الحكم من تلقاء نفسها . لمصلحة المتهم . صدور قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بعد الحكم المطعون فيه الذي دان الطاعن البالغ سبع عشرة سنة بجريمة المادة ١/٢٦٩ عقوبات باعتباره أصلياً له . عدم ابتناء تحديد سن الطاعن على وثيقة رسمية أو تقدير خبير وجوب نقض الحكم والإحالة علة ذلك ٢٢٦

- القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . ناسخ للأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانونى الإجراءات والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهم . القانون المذكور أصلح للمتهم بما تضمنه من عقوبات . اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة . مخالفة ذلك . خطأ في القانون ٢٢٧
- إباحة استيراد السلع للأفراد . ما لم يكن استيرادها مقصورا على القطاع العام . اعتبار هذه الإباحة قانونا أصلح للمتهم . إباحة استيراد سلعة قبل الحكم النهائي في جريمة استيرادها . أثره : اعتبار الفعل غير مؤثم . مما يوجب القضاء بالبراءة . مثال ٢٢٨
- صدور قانون أصلح للمتهم بعد صدور الحكم المطعون فيه . واجب محكمة النقض . من تلقاء نفسها . تطبيقه على الواقعة ٢٢٩
- القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي يعتبر قانونا أصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . لكل شخص الاحتفاظ بكل ما يؤزل إليه أو يملكه من نقد أجنبي من غير العمليات الممنوعة قانونا . حظر التعامل بأى عملية من عمليات النقد الأجنبي إلا عن طريق الجهات المحددة قانونا ٢٣٠
- صدور القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات أصلح للمتهم في جنابة اختلاس مال لم يتجاوز خمسمائة جنيه . بما تضمنه من عقوبات أخف ٢٣١
- قاعدة سريان القانون الأصلح . مجال سريانها القواعد الموضوعية . دون الإجرائية . الإجراء يظل خاضعا للقانون السارى وقت صدوره . رفع الدعوى الجنائية في ظل قانون لا يعلق رفعها على طلب أو إذن . صدور قانون يوجب ذلك . لا أثر له في صحة إجراءاتها ٢٣٢
- القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ . بما تضمنه من عقوبات . يعتبر أصلح للمتهم من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن الاستيراد والتصدير ٢٣٣
- القانون الأصلح . ماهيته . قانون النقد الجديد رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ أصلح من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل في خصوص ما جاء به من أحكام متعلقة بحيازة الأفراد وتعاملهم وعرضهم لما في حوزتهم من نقد أجنبي ٢٣٤
- صدور قانون أصلح للمتهم . بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا . وجوب تطبيقه على واقعة الدعوى ٢٣٥
- إنشاء أو تعديل أو ترميم المباني التى لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة . دون موافقة اللجنة المختصة . أصبح غير مؤثم بصدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٦ سريان هذا الحكم كذلك . عند تعدد الأعمال في المبنى الواحد . متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة . وجوب استظهار قيمة الأعمال محل الاتهام وكيفية إجراءاتها من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى ٢٣٦
- استبقاء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لعقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، عدم اعتبار القانون الأول أصلح للمتهم في هذا الصدد ٢٣٧
- القانون الأصلح للمتهم . ماهيته ؟ الحكم ببزاة المطعون ضده باعتباره رئيس مجلس إدارة الشركة من تهمة عدم تقديم الشهادة القيمة عن البضاعة التى أفرج لاستيرادها عن عملة أجنبية . المفترضة في جانبه بالمادة ١٢ من القانون ٨٠ لسنة ٤٧ استنادا إلى المادة ١٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذى اعتنق مبدأ شخصية الجريمة صحيح .

قانون

أساس ذلك ؟ ٢٣٨

— الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لقانون الطوارئ . عدم جواز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن م ٦٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . محاكم أمن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . ماهيتها وأساس إنشائها واختلافها عن تلك المشكلة وفقاً لقانون الطوارئ . الأحكام الانتقالية المنصوص عليها بالمادتين ١٠ ، ١١ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . مؤداها ؟ مجال أعمال قاعدة القانون الأصلح ؟ ٢٣٩

— إنشاء مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه دون موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء . أصبح غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان عدا الفاخر . القانون ١٢٦ لسنة ١٩٨١ . أثر ذلك ؟ ٢٤٠

— صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى اعتباره قانوناً أصلح للمتهم فى جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . علة ذلك وأثره ؟ ٢٤١

— جدول التسعيرة الذى يرفع سعر السلعة . عدم اعتباره قانوناً أصلح للمتهم .. أساس ذلك ؟ ٢٤٢

— صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ يجعل إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء فعلاً غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان . عدا الفاخر .. اعتباره قانوناً أصلح فى هذا الصدد . أساس ذلك وأثره ؟ ٢٤٣

— مجال أعمال قاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة عقوبات ؟ طرق الطعن فى الأحكام الجنائية . ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم ٢٤٤

— النص فى المادة الأولى من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ . بشأن التسعير الجبرى بتوقيع عقوبة الحبس أو الغرامة بدلا من المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٠ يعد قانوناً أصلح . أساس ذلك ؟ سلطة محكمة النقض فى نقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانوناً أصلح يسرى على واقعة الدعوى . المادة ٢٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ٢٤٥

— سلطة محكمة النقض فى نقض الحكم لصلحة الطاعن من تلقاء نفسها متى صدر قانون أصلح للمتهم ٢٤٦

— معاقبة المتهم بجريمة الاشتراك فى تجمهر وفقاً للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بعد صدور القرار الجمهورى بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٧ خطأ فى تطبيق القانون أساس ذلك ؟ صدور قانون أصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه وشمول تطبيقه مثل واقعة الدعوى . اعتبار القرار الجمهورى بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٢ قانوناً أصلح بالنسبة للمتهم فى خصوص جريمة الاشتراك فى تجمهر . أساس ذلك ؟ ٢٤٧

— تقاضى مبلغ خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن الأجرة والتأمين يوجب معاقبة مرتكبه بالحبس والغرامة ورد المبلغ المتحصل عليه . المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة الحبس التى قضى بها الحكم المستأنف خطأ فى تطبيق القانون يقتضى نقض الحكم . النص فى المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ الذى صدر قبل صيرورة الحكم المطعون فيه باتاً . على إلغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يجعل خطأ الحكم المطعون فيه غير ذى موضوع ٢٤٨

الفرع الثاني : تطبيق نص القانون عند التعارض بينه وبين قرار أو لائحة:

- اللائحة التنفيذية لا تلغى أو تنسخ نصا أمرا في القانون . عند التعارض بين تصنيف أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا لللائحة . أمثلة ٢٤٩
- عدم الاعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون ٢٥٠

الفرع الثالث : الرجوع الى أحكام قانون المرافعات:

- تنظيم التوقيع على الاحكام الصادرة في المواد الجنائية وواجب القضاة وحقوق المتقاضين مبينة بقانون الإجراءات الجنائية . الرجوع لقانون المرافعات ، محله : لسد النقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون ٢٥١
- لا محل للرجوع لقانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية ٢٥٢
- الرجوع لقانون المرافعات .. محله : عند إحالة قانون الإجراءات عليه أو عند خلو القانون الأخير من نص ٢٥٣
- خضوع الدعوى المدنية للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . الرجوع لقانون المرافعات . محله : إذا لم يوجد نص في قانون الإجراءات ٢٥٤
- إيجاب الشارع لانقضاء الحجز الإداري عنصرا وشروطاً مخصصة . الأخذ بنصوص قانون المرافعات في تقرير المسؤولية الجنائية غير سائغ ٢٥٥
- الأصل هو اتباع قانون الإجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه نص خاص . الرجوع إلى قانون آخر . محله : سد نقص أو الاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . إيجاب قانون الإجراءات مسؤولية المدعى بالحقوق المدنية عن مصاريف الدعوى المدنية بصفة أصلية .. المادة ٣١٩ من القانون المذكور وتنظيم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها الرجوع فيه إلى قانون الرسوم ٢٥٦
- قانون المرافعات المدنية .. لا ترجع إليه المحكمة الجنائية : إلا عند الإحالة عليه صراحة في قانون الإجراءات ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة عامة وردت في قانون المرافعات مثال : إغفال الفصل في التهمة الموجهة إلى أحد المتهمين في الدعوى . وجوب أعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات ٢٥٧
- قانون الإجراءات الجنائية .. إغفاله النص على رسم طريق الطعن في قرارات تصحيح الأحكام .. عند تجاوز الحق فيها . وجوب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية . المادة ٣٦٥ مرافعات . علة ذلك ٢٥٨
- أعمال المادة ١٨٩ من قانون المرافعات . رهن بصدر الحكم بالمصاريف . إغفال الحكم بها . وجوب الرجوع إلى المحكمة للفصل فيها . المادة ١٩٢ مرافعات . وجوب الحكم بمصاريف الدعوى على المحكوم عليه فيها . المادة ١٨٤ مرافعات ٢٥٩
- قانون المرافعات هو القانون العام بالنسبة للإجراءات الجنائية . متى يرجع إليه القاضى الجنائى ٢٦٠

الفرع الرابع : تطبيق القانون المصرى على ما يقع في الخارج من جرائم :

- القانون الجنائى . طبيعته : قانون جزائى له نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية .. وجوب تقيد القاضى بإرادة الشارع فى القانون الداخلى ومراعاة أحكامه بغض النظر عما يفرضه القانون الدولى ٢٦١
- التمسك بسريان تشريع أجنبى . هو مجرد واقعة تستدعى التدليل عليها . سريان قانون العقوبات المصرى على واقعة تمت بالخارج . ذلك يستوجب أن يتحقق قاضى الموضوع من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه ٢٦٢

الفصل التاسع

الجهل بالقانون

- الجهل بأحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم . مثال فى الخطأ فى فهم أسس القانون الإدارى ٢٦٣
- عدم قبول الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل ٢٦٤
- الجهل بالواقع المختلط بقاعدة مقررة فى غير قانون العقوبات . اعتبار الجهل فى جملة جهلا بالواقع ينتفى به القصد الجنائى . مثال فى الجهل بأحكام قانون الأحوال الشخصية فى شأن موانع الزواج ٢٦٥
- الجهل بقانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه يجعل الفعل غير مؤثم . مثال فى جريمة اختلاس أشياء محجوزة ٢٦٦
- الجهل بأحكام التشريعات المكملة لقانون العقوبات ليس بعذر .. مثال فى الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ٢٦٧
- رفع الاستئناف بعد الميعاد . اعتذار الطاعن بأنه يجعل الميعاد القانونى .. رفض المحكمة دفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . صحيح ٢٦٨
- الجهل بقاعدة قانونية مقررة والواقع معا . اعتباره فى جملة جهلا بالواقع ٢٦٩
- قانون عقابى وقوانين مكملة له . الجهل بها لا يقبل عذرا ٢٧٠
- عدم قبول الدفع بالجهل بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكملة له . افتراض العلم بها فى حق الكافة ٢٧١
- الإدعاء بالجهل بإجراءات الحصول على الترخيص وأن قانون المبانى لا يعد من القوانين الجنائية دفاع قانونى ظاهر البطلان . القانونان ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ مكملان لأحكام قانون العقوبات ٢٧٢
- الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر . غير قانون العقوبات . شرط قبوله : إقامة مدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده بمشروعية عمله كانت له أسباب معقولة . القضاء ببراءة المطعون ضدهما . لجرد القول بخلو الأوراق مما ينفى دفاعهما بالجهل بالقاعدة

الشرعية التي تحظر الجمع بين الزوجة وجدتها دون بيان الدليل على صحة ما ادعيه من اعتقادهم بأنهما كانا يباشران عملاً مشروعاً والأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد . قصور ٢٧٣

الفصل العاشر

إلغاء القانون

- عقوبة اعتبار المتهم مجرمًا اعتاد الإجرام وإرساله إلى محل خاص تعينه الحكومة . إلغاؤها .
بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٦ ٢٧٤
- اعتبار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ بتنظيم زراعة الأرز المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ملغياً ضمنياً بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٢ في الحدود التي غاير فيها القانون الجديد الذي أعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمًا كاملاً ٢٧٥
- القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية لم يشر في ديباجته إلى إلغاء المادتين ٢٦٧، ٢٧٢ من ق ١٠ ح ٢٧٦
- الإلغاء الضمني .. ما لا يوفره . مثال في تهريب جمركي . ما ورد في المادة السادسة من القانون ٣ لسنة ١٩٥٥ لا يعارض ما نصت عليه المادة الأولى من القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٢ وإنما يكملها . علة ذلك ٢٧٧
- إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . نسخ الإلزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في تصحيحه جزئياً دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ٢٧٨
- إلغاء التشريع أو تعديله . عدم جوازه إلا بتشريع لا حق مماثل له أو أقوى منه ينص صراحة على ذلك أو ضمنياً . قرار التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ لم يتناول بالإلغاء الصريح أو الضمني أوزان الخبز البلدي التي حددتها المادة ٢٤ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . بقاء تلك الأوزان سارية المفعول في شأن الخبز المصنوع من دقيق القمح الصافي استخراج ٩٣,٢٪ حتى بعد العمل بالقرار ١١٦ لسنة ١٩٦٧ ٢٧٩
- اقتضاء المؤجر مبالغ من المستأجر خارجة عن نطاق عقد الإيجار كخلو الرجل أو ما يماثلها عمل مؤتم . المادة ٢/١٦ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٢ . انطباق هذا النص على جميع الأفعال التي تقع بالمخالفة له أيا كان تاريخ إنشاء المبنى موضوع الإيجار . استقلال جريمة الخلوعن جرائم القلاعب بالأجرة . التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في الدرجة ينص على ذلك صراحة أو يتعارض معه في الحكم ٢٨٠
- عدم إلغاء التشريع . إلا بتشريع لاحق أعلى منه . أو مساو له في مدارج التشريع . الإلغاء الصريح والضمني للقانون ؟ بقاء قوانين النقد والاستيراد أرقام ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٩٥ لسنة ١٩٦٧ . قائمة . لعدم صدور تشريع يزيل قوتها التنفيذية ٢٨١
- التشريع العام اللاحق لا ينسخ . ضمنياً . التشريع الخاص السابق . مثال ٢٨٢

الفصل العاشر

مسائل متنوعة

- اختلاف نطاق تطبيق القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء عن نطاق تطبيق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأماكن . دفاتر الحصر هي السند الوحيد الذى يشهد بمقدار الضريبة المفروضة . أما الأجرة الفعلية التى يدفعها المستأجر فالبيئة فيها مطلقة . إطراح الحكم المطعون فيه اعتبار دفاتر الحصر حجة بما فيها على حقيقة الأجرة الفعلية في خصوص تطبيق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . لا مخالفة للقانون ٢٨٢
- سريان القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أجور الأماكن التى أنشئت بعد العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالى لتاريخ العمل بهذا القانون . ليس في ذلك إعمال للأثر الرجعى للقانون ٢٨٤
- لكل من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته وقرار وزير التموين رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع مجاله وغايته .. لا يمنع من إعمال القرار الأخير ما نصت عليه المادة السادسة من القانون الأول من جعل تطبيق عقوبة أشد مما قرره دهن بالنص عليها في قانون آخر وما رتبته على ذلك من استبعاد ما يرد من عقوبات أشد في أى قرار آخر ، ذلك لأن القرار ١٤٢ لسنة ١٩٥٧ صدر من وزير التموين بمقتضى التفويض التشريعى المخول له بموجب المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ٢٨٥
- مجال تطبيق المادتين ٣٤ ، ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على واقعة جرت قبل سريان أحكام القانون الأخير؟ ٢٨٦
- أجور عمال المحال الصناعية الذين تزيد سنهم عن ثمانى عشر سنة نظمها القانون ١٠٢ سنة ١٩٦٢ عند توافر شرطين . خضوع الحد الأدنى لأجورهم لأحكام الأمر العسكرى رقم ٩١ سنة ١٩٥٠ في المنشأة الصناعية التى لا تتجاوز تكاليف إقامتها ألف جنيه . سند ذلك . وجوب بيان الحكم لنوع النشاط الذى تمارسه المنشأة الصناعية ومدى دخوله في الأنشطة التى حصرتها القرارات الوزارية ومقدار التكاليف الكلية للمنشأة لتحديد القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى والعقوبة التى يقضى بها . إغفال الحكم ابراز هذه العناصر . قصور يستوجب النقض والإحالة ٢٨٧
- إشارة الحكم إلى مادة الاتهام التى طبقها .. دون تحديد القانون المتضمن لها . لا يعيبه . متى كان إدراك هذا القانون باديا للوهلة الأولى ٢٨٨
- خضوع طرق الطعن في الأحكام الجنائية للقانون القائم وقت صدورها ٢٨٩
- الأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها عن جريمة عبور الحدود المصرية الليبية خارج نطاق بوابة السلوم . خطأ في القانون . لمخالفته الأمر العسكرى رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ . مطروح « لا يدرك هذا الخطأ صدور الأمر العسكرى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ علة ذلك ؟ عدم جواز الرجوع إلى القانون العام فيما نظم قانون خاص . التشريع العام اللاحق .. لا ينسخ ضمنا التشريع الخاص السابق ٢٩٠
- العقاب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها حد ذلك وأثره ؟ مثال في جريمة خلورجل ٢٩١

— خضوع كافة العاملين بالجهاز الإداري في الدولة . عدا شاغلي فئات المستوى الوظيفي الثالث لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع الذي صدر في ظل العمل بقانون العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة وحلوله محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ واستحداثه الدرجة الثالثة المعادلة لفئات المستوى الوظيفي الثاني في القانون الملغى والذي كان شاغلوه خاضعين لأحكام قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه : قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده استنادا إلى أن الدرجة الثالثة المستحدثة مساوية للمستوى الوظيفي الثالث الملغى . خطأ في تطبيق القانون ٢٩٢

— حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر قانون أصلح للمتهم قبل صيرورة الحكم باتا . إدانة الطاعن عن جريمة خلورجل ومعاقبته وفقا للقانون المعمول به . صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بما نص عليه من أحكام أصلح للمتهم . قبل صيرورة الحكم باتا . يتحقق به معنى القانون الأصلح في حكم المادة ٢/٥ عقوبات ٢٩٣

القواعد القانونية :

الفصل الأول

إصداره « التفويض التشريعي »

١ - من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملغى الذي صدر قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه . فيكون هذا القرار مستقدا في الأصل إلى الإذن العام الذي تضمنه الدستور ولا يعدو الإذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للإذن العام المستمد من النص الدستوري سالف الذكر .

وليس معنى هذا الإذن نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية . ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك وكان ما تضمنه القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بإلزام المستورد بتقديم شهادة الجمر ك القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها وذلك في خلال الأجل المحدد يعد متهما لحكم المادة الأولى من القانون سالف البيان ومفصلا للأوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التعامل في النقد الأجنبي والتي

قانون

يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقوف الذي رتبته القانون وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التي ناط بها وزير المالية والتي تضمنها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بحيث إذا تخلف تحقق هذه الشروط فقد التعامل. سنده القانوني واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أما ما قاله المتهم من أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسري إلا على الإجراءات السابقة والمعاصرة للتحويل دون ما يلي ذلك من إجراءات ، فمردود بأنه يتنافر والغاية التي تغيها الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من عملة صعبة واحكام الرقابة على النقد الأجنبي إذ أن كف هذه الرقابة بمجرد الإفراج عن العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها في الغرض الذي أفرج عنها من أجله ، فيه تفويت لمراد الشارع وإهدار للقيود الموضوعة لمحاربة تهريب النقد . كما أن ما قاله بقصر العقاب على العمليات التي تتم في الخفاء لا سند له من القانون إزاء عموم نصه . ومن ثم فإنه يتعين اعتبار الواقعة جنحة جريا على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض لـ هذا الصدد .

(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٤٢) .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون في غيبة البرلمان إذا حدث ما يوجب اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير ، وكل ما اشترطته المادة ٤١ من الدستور أن لا تكون تلك المراسيم مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان ، فإذا لم تعرض عليه أو عرضت ولم يقرها أي المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون . ولما كان المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن العملة الفضية صدر من الجهة المختصة بإصداره بحسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض على البرلمان في أول اجتماع له ولم يصدر أحد مجلسي البرلمان قرارا بعدم الموافقة عليه بل صدر قانون بإقراره واعتباره صحيحا نافذا من وقت صدوره ، فإن الدفع بعدم دستوريته لا يكون له من وجه ولا يعتد به ويتعين لذلك رفضه .

(الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩ س ١٧ ق ٢٢٠ ص ١١٦٨) .

٣ - من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المعمول بها أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٩١ ص ٩٤٦) .

٤ - البين من نص المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية أنه فوض وزير العمل إصدار القرارات التي يتطلبها تنفيذها ومن بينها إلزام رب العمل أن يحتفظ لديه بالسجلات اللازمة لهذا التنفيذ وفقاً للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها واضع القرار - ولا يعدو قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ أن يكون مبيناً لمضمون السجلات المطلوبة وفقاً لما أورده الشارع وبينه في صريح نصه ، وهو واقع حتماً في نطاق التفويض التشريعي لقانون التأمينات الاجتماعية .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٩١ ص ٩٤٦) .

٥ - الأصل كي يحقق النص التشريعي العلة من وضعه أن يكون كاملاً مبيناً الفعل الإجرامي والعقوبة الواجبة التطبيق - إلا أنه لا حرج إن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد العقوبة تاركاً للائحة أو لقرار البيان التفصيل لذلك الفعل .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٩١ ص ٩٤٦) .

٦ - قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ فيما حدد به معنى المقيم قد صدر في حدود التفويض التشريعي الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والتي أجازت له تعيين الشروط والأوضاع التي يتم على أساسها تعامل غير المقيم بالنقد المصري ولا يوجد أدنى تضاد بين الحظر الوارد في نص القانون وبين الشروط والأوضاع المحددة في القرار ، وهو والحال هذه امتداد لنص القانون ومكمل له وليس فيه خروج عنه أو تعطيل له أو إعفاء من تنفيذه وإنما صدر نفاذاً للأوضاع الدستورية المستقر عليها وفي حدود التفويض المخول لوزير الاقتصاد ، ومن ثم يتعين إعمال المعايير الواردة به تبيناً لتوافر الإقامة أو انتفائها .
(الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .

٧ - إن عقوبة الغرامة التي يقضى بها وفقاً لقرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ ، يرد عليها القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها ، باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها ، مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة ، على اعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبعيض المصرح به في التفويض التشريعي المخول لوزير التموين ، بل هو قيد للعقوبات يجب دائماً أن توقع على أساسه تحقيقاً لمراد الشارع وما تغياه من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية ، سواء كانت مؤتممة طبقاً للقانون ذاته أو للقرارات التنفيذية له .
(الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢ س ٢١ ق ١٧ ص ٧١) .

٨ - إن من حق السلطة التنفيذية - طبقاً للمبادئ الدستورية المتوابع عليها - أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وليس معنى هذا الحق نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين . دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تلغى أو تفسخ نصاً أمراً في القانون .
(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ق ١٢٢ ص ٥٢٨) .

٩ - من المقرر أنه يشترط لصدور القرار في حدود التفويض التشريعي ألا يوجد أدنى تضاد بين الحظر الوارد في نص القانون وبين الشروط والأوضاع المحددة في القرار ، وإنه عند التعارض بين نصين : أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة .
(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ق ١٢٢ ص ٥٢٨) .

الفصل الثاني

نفاذه

١٠ - إن الدستور قد نص في المادة ٢٢٦ على أن « تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك ، ويستفاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية الخ ، فالإصدار لا يستفاد إلا من النشر ، ومهما قيل من نتائج تحكم السلطة التنفيذية في تعطيل النشر فإن المحاكم لا تستطيع أن تطبق قانونا لم ينشر مادام الدستور يقضى بأن الإصدار إنما يستفاد من النشر . وإذن فالتحدى بحكم من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الذي لم ينشر بالجريدة الرسمية لا يقبل ، إذ مادام هذا النشر لم يحصل فلا يمكن القول بأنه صدر وبالتالي لا يمكن إعمال أحكامه .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٠ طعن رقم ٤٨١ سنة ٢٠ ق) .

١١ - إن القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ قد صد من وزير التموين في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ونشر بالجريدة الرسمية ، ولذا فإنه يكون نافذ المفعول في حق الكافة ، ولا يسوغ للطاعن الدفع بالجهل به لعدم إعلانه للمشتغلين بشئون التموين .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/١ طعن رقم ١٠١٢ سنة ٢٢ ق) .

١٢ - العلم بالقوانين ويكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل إنسان عملا بحكم المادة الأولى من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وليس على النيابة إذا أرادت رفع الدعوى العمومية على شخص إلا أن تعلنه برقم المادة التي تريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها . وليس عليها فوق هذا أن تعلنه لا بنص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلا في علم كافة الناس كما أن المحكمة التي تتولى محاكمة المتهم ليست مكلفة قانونا بأن تلفت نظره عند المحاكمة إلى ما أدخل من التعديلات على المادة التي تطلب النيابة تطبيقها عليه ملازم علمه بذلك مفروضا بحكم القانون .

(جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢ طعن رقم ١٦٥١ سنة ٢ ق) .

١٣ - إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذا ونصوصه ممكن إعمالها بغض النظر عن اللائحة أو القرارات الوزارية التي خولت المادة ٢٥ وزراء الأشغال والداخلية والصحة العمومية والعدل إصدارها ، ولا يصح تعطيل أى نص مادام أن أعماله لا يتوقف على شرط .

(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ ص ٤٧٨) .

١٤ - إن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له يفترض في حق الكافة ، ومن ثم فإنه لا يقبل الدفع بالجهل بها أو الخلط فيها تخريجة لنفى القصد الجنائي .

(الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ س ٢٠ ق ٥٢ ص ٢٤٢) .

١٥ - من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها والذي لا يتخذ بنص الدستور قبل نشره في الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الجنائي أثر رجعي ينسحب

على الوقائع السابقة على نفاذه . وهي قاعدة أساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . ولما كان قرار وزير القموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن إلزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى آخرين - الذى دين الطاعن بمقتضاه عن التهمة الأولى - وإن صدر فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ إلا أنه لم ينشر فى الوقائع المصرية إلا فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ أى بعد الواقعة المنسوبة إلى الطاعن . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دافنه عن هذه التهمة يكون قد أخطأ .

(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ق ٥٩ ص ٢٧١) .

١٦ - تنص المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ على أنه « إذا سبق الحكم على العائد بالأشغال الشاقة عملاً بالمادة ٥١ من هذا القانون أو باعتباره مجرماً . اعتداد الإجرام . ثم ارتكب فى خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى تلك المادة . حكمت المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المشار إليها فى المادة السابقة . ولما كانت المادة ٥٢ من قانون العقوبات المضافة بذات القانون تنص على أنه « وفى هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التى يصدر بإنشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية . » لما كان ذلك . وكانت هذه المادة الأخيرة تتطلب لإعمال حكمها وحكم المادة ٥٣ صدور قرار من رئيس الجمهورية بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها . وكان اثبات من خطاب مدير مصلحة السجون المؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩٧٣ أنه لم يصدر بعد قرار جمهورى بإنشاء مؤسسات العمل سالفة الذكر ومن ثم فإن أحكام المادتين ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات تعتبران معطلتان عملاً عن التطبيق لاستحالة تنفيذهما . وتكون المادة ٥١ من القانون المذكور هى الواجبة التطبيق إذا استوفت شرائطها إلى أن يصدر القرار الجمهورى المشار إليه وهو ما انتهت إليه المحكمة فى حكمها المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ق ١٢٨ ص ٦٦٨) .

الفصل الثالث

دستورية القوانين

١٧ - المادة ٤١ من الدستور خولت السلطة التنفيذية تقدير موجبات الإسراع فى اتخاذ التدابير التى لا تحتل التأخير . وإذا استعملت هذه السلطة هذا الحق المخول لها ، ثم عرضت المرسوم على البرلمان فى أول اجتماع له وهو صاحب الحق فى إسقاطه بعدم إقراره من أحد مجلسيه ، فإنه لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل فى تقدير تلك الموجبات .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٦ طعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٠ ق) .

١٨ - إن المادة ٤١ من الدستور إذ نصت على أنه « إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى

قانون

وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون ، - فإنما ينصرف هذا النص إلى معنى واحد هو أن هذه المراسيم إذا عرضت على البرلمان في أول اجتماع له فإنها تظل نافذة المفعول إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم إقرارها ، ولا يؤثر في هذا النظر أن يكون قد انقضى على صدور المرسوم عدة سنوات عقدت فيها دورات مختلفة للبرلمان دون أن يصدر من أى من مجلسيه قرار في شأنه مادام الدستور لا يشترط صدور قرار بتأييد المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بالتطبيق لنص المادة ٤١ من الدستور ، وإنما هو يقضى باستمرار نفاذها ما لم يقرر أحد المجلسين عدم موافقته عليها .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٥ طعن رقم ١١٧ سنة ٢١ ق) .

١٩ - إذا كان المرسوم بقانون قد صدر بين دورى انعقاد البرلمان وصار عرضه على البرلمان في دورته التالية لصدوره فإنه لا يكون باطلا شكلا لأن المادة ٤١ من الدستور لم ترتب جزاء على عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لعرض المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد كما فعلت حين رتبت زوال قوة القانون عن المراسيم التي لا تعرض على البرلمان في أول انعقاد له أو على عدم إقرارها من أحد المجلسين ولأن للبرلمان إسقاطها بمجرد عدم إقرارها من أحد مجلسيه .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢ طعن رقم ٥١٨ سنة ٢١ ق)

٢٠ - إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لتعرض عليه المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد بالاستناد إليها ، لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة ذلك ، كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان في أول انعقاد له وحالة عدم إقرارها من أحد المجلسين .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١١ طعن رقم ٩٠٢ سنة ٢٢ ق) .

٢١ - إن الدفع بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالإضراب والتوقف عن العمل لصدوره في غيبة البرلمان وعدم توافر الشروط التي تتطلبها المادة ٤١ من الدستور مردود بما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون في غيبة البرلمان إذا حدث ما يوجب اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، وكل ما اشترطته المادة ٤١ من الدستور إلا تكون تلك المراسيم مخالفة للدستور وإن تعرض على البرلمان فإذا لم تعرض عليه أو عرضت ولم يقرها أى المجلسين ، زال ما كان لها من قوة القانون ولما كان المرسوم بقانون أنف الذكر صدر من الجهة المختصة بإصداره حسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض على البرلمان في أول اجتماع له ولم يصدر أحد مجلسى البرلمان قرارا بعدم الموافقة عليه فإن هذا الدفع يكون على غير أساس .

(جلسة ١٩٥٤/١/٥ طعن رقم ٩١٤ سنة ٢٢ ق) .

٢٢ - إن القول ببطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ لمساسه بما كفله الدستور من حرية الراى والعقيدة لا وجه له . إذ المادة ١٤ من الدستور حين نصت على أن حرية الراى مكفولة قد اعقبت ذلك بأن الإعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك يكون في حدود القانون ، فإن حرية الإعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره . وإذن فإن من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه

الحريات الاعتداء على حريات الغير . واحكام المرسوم السالف الذكر لا تعس حرية الرأي ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تضمن عدم المساس بحريات غيره .

(جلسة ١٧/٤/١٩٥١ طعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠ ق) .

٢٣ - صدر المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ مستوفيا الاوضاع المفروضة بالمادة ٤١ من الدستور ، ذلك انه صدر بين دوري انعقاد البرلمان من السلطة التنفيذية وتمت إجراءات نشره في الجريدة الرسمية كما انه قدم للبرلمان في دورته العادية التي تلت صدوره ، وبذلك أصبح قانونا نافذا منتجا آثاره التشريعية .

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٢١٩) .

٢٤ - القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥/١٢/١٩٥٢ والذي أضيف على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي ، صدر مستندا إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٠/١٢/١٩٥٢ وبذلك يكون قد صدر صحيحا في ظل الاوضاع التشريعية السارية وقت صدوره .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ٦/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٢٩٧) .

٢٥ - من المقرر انه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة ، ومن ثم فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يلغى النص الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ والتي أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوي المستحق عليه لغاية تاريخ الاجتماع العادي .

(الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١/٧/١٩٥٧ س ٨ ص ٣٠٩) .

٢٦ - أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته ، وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار وزير الصحة في ٧ يولييه سنة ١٩٥٢ وأوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن « انجاموس » عن ٥,٥ ٪ ، وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر باطلا هو قول لا سند له في القانون .

(الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٥) .

٢٧ - من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملغى - الذي صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستندا في الأصل إلى الإذن العام الذي تضمنه الدستور ، ولا يعدو الإذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترييدا للإذن العام المستمد من النص الدستوري سالف الذكر .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٣٠/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٧٧) .

٢٨ - إنه لما كان الدستور هو القانون الوضعي الاسمي ، صاحب الصدارة فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، ويستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور ، فإذا أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى ، لزم أعمال

هذا النص من يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحال قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان ماقضى الدستور في المادة ٤٤ من صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون ، إنما هو حكم قابل للأعمال بذاته فيما أوجب في هذا الشأن من أمر قضائي مستتب ، ذلك بأنه ليس يجوز البتة للمشرع من بعد أن يهدر أيا من هذين الضمانين - الأمر القضائي والمسبب - الذين قررهما الدستور لصون حرمة المسكن ، فيسن قانونا يتجاهل أحد هذين الضمانين أو كليهما ، وإلا كان هذا القانون على غير سند من الشرعية الدستورية ، أما عبارة « وفقا لأحكام القانون » الواردة في عجز هذا النص فإنما تعنى أن دخول المساكن ، أو تفتيشها لا يجوز إلا في الأحوال المبينة في القانون ، من ذلك ما أفصح عنه المشرع في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية سالفه البيان من حظر دخول المسكن إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو ما شابه ذلك وأما ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور فإن حكمها لا ينصرف بداهة إلا إلى التشريع الذي لم يعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته ، بغير حاجة إلى تدخل من المشرع ، ومن ثم يكون تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه ، إجراء لا مندوحة عنه ، منذ العمل بأحكام الدستور دون تربص صدور قانون أدنى ، ويكون ماذهبت إليه النيابة العامة من نظر مخالف غير سديد .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٦٠ ص ٢٥٨) .

٢٩ - لما كانت مادة الديكسا مفتامين وأملأها ومستحضراتها قد أضيفت بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ إلى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها دون تحديد نسبة معينة لها ، وذلك على خلاف بعض المواد الأخرى ، بما مفاده أن القانون يعتبر هذه المادة من الجواهر المخدرة بغض النظر عن نسبة المخدر فيها ومن ثم فإن القول بضرورة أن يبين الحكم بالإدانة نسبة المخدر في تلك المادة لا سند له من القانون . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا - المنطبق على الدعوى - قبل إلغائه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نص في مادته الرابعة على اختصاص تلك المحكمة بالفصل دون غيرها في دستورية القانون إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم .. ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع . وكان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا قد اشترط فوق ذلك لرفع طلبات الفصل في دستورية القانون أن تقرر المحكمة المنار أمامها الدفع جديته ، وهو ذات المضمون الذي ساقه نص الفقرة الثانية « ب » ، من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا من أنه ، إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام أحد المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى اجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى اعتبر الدفع كان لم يكن ومن ثم فلا تثريب على المحكمة - في الحالين - إن هي لم توقف الدعوى إذا رأت عدم جدية الدفع . ولما كانت المادة المخدرة التي دينت الطاعنة بإحرازها قد أضيفت بمقتضى قانون وليست بقرار وزاري - فإن دفع الطاعنة بعدم دستورية القرار الوزاري

الذي اضافها إلى الجدول الملحق بالقانون يكون عار من سندد بما يستوجب رفضه لعدم جديته ، بل ولا تلقى المحكمة حتى بالرد عليه باعتباره دفعا قانونيا ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، ولئن كنن الحكم انطعون فيه قد رد على هذا الدفع بما خوله القانون للوزير المختص من حق الإضافة أو الحذف أو التعديل في جدول المواد المخدرة وفي النسب المبينة به وهو ما لا يصلح ردا في خصوصية هذه الدعوى إذ أن المادة المخدرة التي ديفت الطاعنة بها اضيفت بقانون وليس بقرار وزاري إلا أنه لما كان من المقرر أن التقرير القانوني الخاطئ لا يعيب الحكم متى كان لا تأثير له فيما رتبته الحكم من آثار قانونية ولا في سلامة النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦ س ٣١ ق ٨٣ ص ٤٥٤) .

٣٠ - لما كان المشرع في المادة ٢٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات قد أجاز للوزير المختص أن يعدل بقرار منه في الجداول الملحقة بهذا القانون ، وما كان ذلك منه إلا أعمالا لحكم المادة ٦٦ من الدستور الحالي والمرددة في الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ - بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع جواز أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لأبحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفي الحدود وبالشروط التي يعينها القانون الصادر منها . لما كان ذلك ، وكان ما فاطه المشرع بالوزير المختص من جواز تعديل الجداول الملحقة بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات بالحذف أو بالإضافة أو بتغيير النسب فيها إنما كان تقديرا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقا لصالح المجتمع ، فإنه يكون متفقا واحكام الدستور ويكون النعي على المادة ٢٢ المشار إليها من القانون المذكور بعدم الدستورية على غير أساس ، ولا يعدو أن يكون دفعا قانونيا ظاهر البطلان لا على الحكم أن هو التفت عنه أو لم يزد عليه ، ولا على المحكمة المثار أمامها هذا الدفع إن هي استمرت في نظر الدعوى المطروحة عليها دون أن تمنح معديه أجلا للطعن بعدم دستورية تلك المادة سالفة الذكر .

(الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٣١ س ٣٢ ق ١٠٤ ص ٥٨٦) .

٣١ - ما نص عليه الدستور في المادة الثامنة منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع على يتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستتبه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعديل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ .

(الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ س ٣٢ ق ١٤١ ص ٨١٣) .

(والطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥) .

الفصل الرابع

تفسير القوانين

٣٢ - إنه وإن كان من المقرر أنه لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له مما مقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الأخذ فيه بطريق القياس إلا أن ذلك ليس معناه أن القاضى ممنوع من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح للألفاظ التى ورد بها النص حسبما قصده واضع القانون والفروض فى هذا المقام هو المأم الكافة بالقانون بمعناه الذى قصده الشارع مادامت عبارة النص تتحمل هذا المعنى ولا تتعارض معه .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق) .

٣٣ - من المقرر فى تفسير القانون أنه لا يرجع إلى القانون العام « قانون الإجراءات الجنائية » مادام أنه توجد نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات فى القانون الخاص ، وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ « ومن ثم لا يصح الاحتجاج بمخالفة نصوص قانون الإجراءات الجنائية بشأن ضبط الأشياء ووضعها فى إحراز فى صدد قانون الغش .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/١١ طعن رقم ١٠٠٢ سنة ٢٤ ق) .

٣٤ - إن المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام إنما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه فى كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل وأركانه أما إذا كان الفعل المنصوص عليه فى أحدهما يختلف عن الفعل الذى ينص عليه الآخر فإن المزاخمة بينهما تمتنع ويمتنع بالتبع الأشكال فى تطبيقهما لا تطابق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه . ولما كان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقلة عن الأخرى ، إذ الأول يعاقب على مجرد خلط القطن ولو كان فى حيازة مالكه أو كان لم يصدر بشأنه أية معاملة ، أو كان قد حصل الخلط قبل أن يباع أو يعرض للبيع . أى أنه يعاقب على عمل تحضيرى بالنسبة لجريمة الخديعة أو بالنسبة لجريمة الغش المنصوص عليهما فى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك مبالغة من الشارع فى حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسى فى البلاد . وتوخيا منه لمنع الغش فى ذلك المحصول قبل وقوعه ، والثانى « القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ » كما يبين من نصوصه - يعاقب على خدع المشتري أو الشروع فى خدعه ، وعلى غش البضاعة والمحاصيل على الوجه المبين به - كان لا يوجد بين القانونين وحدة فى الواقعة التى يعالجها كل منهما . وذلك لا يمنع بالبداية أن يكون الفعل الواحد مكونا أحيانا للجريمة المنصوص عليها فى كل منهما كان تتم جريمة الخديعة أو غش البضاعة بواسطة خلط أصناف القطن وفى هذه الحالة يوجد التعدد المعنوى المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وعندئذ يجب توقيع العقوبة الأشد وهى المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وإذن فإذا كانت الواقعة - كما أثبتتها الحكم - تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليهما فى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق هذا القانون عليها .

(جلسة ١٩٥٠/٦/١٤ طعن رقم ١٤٠١ سنة ١٩ ق) .

٣٥ - لا يصح الاستناد في طلب نقض حكم جنائي إلى ما ورد في قانون المرافعات في صدد ختم الحكم وإيداع مسودته فإن قانون المرافعات لا يلجأ إليه في خصوص الأحكام الجنائية إلا لسد نقص أو الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون تحقيق الجنايات . ولا محل لذلك في صدد أمور استقر قضاء محكمة النقض على تفسير أحكام قانون تحقيق الجنايات في شأنها . (جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦ طعن رقم ٩٨ سنة ٢٢ ق) .

٣٦ - إن الاستعانة بنصوص قانون المرافعات لا يكون لها محل إلا عند خلو قانون الإجراءات ذاته من القواعد التنظيمية . (جلسة ١٩٥٤/١١/١ طعن رقم ١٠٥٦ سنة ٢٤ ق) .

٣٧ - إن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية . ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا لسد نقص . (جلسة ١٩٥٥/٥/٢٠ طعن رقم ٤١٢ سنة ٢٥ ق) .

٣٨ - لا يصح القياس في قانون العقوبات . (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ٤٢٢) .

٣٩ - عني الشارع بتعريف ماهية مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية ، ومن ثم فإن النص على المقصود « بمصلحة الضرائب » ، يعتبر نصاً تفسيرياً يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخول الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقاً . (الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ س ٧ ص ١٠٩٠) .

٤٠ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - بشأن مكافحة الدعارة - على تجريم كل من حرض ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور والدعارة أو ساعده على ذلك أو سهره له بصيغة عامة تفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتقاد ، غير أن المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب « كل من يمتلك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفاً مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور والدعارة » ، وهذا التخصيص بعد التعميم ابتداء يفيد أن مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام .

(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١٦ س ٩ ص ١٠٩٠) .

٤١ - صدر القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وكان من بين ما تضمنه التعديل نص مقدمة الجدول الخامس فاستبدل بها النص الآتي : « ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل عبوات محكمة الغلق ... ومحظور تجزئتها في مخازن الأدوية البسيطة ، ويتضح من عبارة المذكرة الإيضاحية تعليلاً لهذا التعديل أن المشرع عمد إلى إصدار القانون الجديد ليفسر به القانون القديم ويفصح عن قصده الحقيقي منه ، فهو بذلك قانون تفسيري لا يتضمن حكماً مستحدثاً ، بل اقتصر على إيضاح وجلاء غموض القانون القديم وبيان قصد المشرع منه ومن ثم كان سارياً على الوقائع التي تمت قبل صدوره مادامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم بجريمة مزاولة مهنة الصيدلة لتجزئته مواد صيدلية بمخزنه البسيط استناداً إلى المادتين ١ ، ٩٣ من القانون رقم

١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والجدول الخامس المرفق به صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢ س ١٠ ص ١٢٧) .

٤٢ - القاضي مطالب أولا بالرجوع إلى نص القانون ذاته وأعماله على واقعة الدعوى في حدود عبارة النص ، فإذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يرد في الأعمال التحضيرية - ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتغليبها على عبارة النص لخروج ذلك عن مراد الشارع ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الأشموني - قد جعلت الجزاء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيع عقوبتي الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ومصادرة الأقطان موضوع المخالفة ، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تطبق هذا النص على الواقعة المطروحة - بعد أن ثبتت لديها من العناصر التي أوردتها - والالتجى عليها حكم المادة السادسة التي تعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٣ و ٤ اللتين لا تنطبقان على الواقعة ، ولا عبرة بما جاء بالمذكرة الإيضاحية من قول يخالف النص الصريح فإنه فضلا عن مخالفة ذلك لقواعد التفسير ، فإنه يبين من مطالعة المذكرة الإيضاحية سالفه الذكر أن الشارع خرج عن مقترحاتها في شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند مخالفة أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون بأن جعل مدة الحبس لا تجاوز ثلاثة أشهر بدلا مما جاء في المذكرة من قصره على مدة لا تجاوز شهرا واحداً ، ويبدو أن واقع الأمر هو حدوث خطأ مادي في هذه المذكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بأن ذكرت المادة الثانية بدلا من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تداركه الشارع في نص المادة السادسة من القانون ، وليس أدل على وقوع هذا الخطأ من أن المذكرة سبق أن تناولت جزاء المادة الثانية وأشارت إليه مع الجزاء المقرر للمادة الأولى فلم يكن سائغا تكرار ذكر المادة الثانية مع المادة الرابعة ، وهو خلط يجب أن ينتزه عنه الشارع .

(الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٩ س ١٠ ص ٦٣٩) .

٤٣ - لا محل للاجتهاد عند صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١١ س ١١ ص ٢٥) .

٤٤ - القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها - فإنه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتاويل أيا كان الداعث على ذلك ، ولما كان التعبير بكلمة « الارتباط » وإيراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - والمقام مقام تطبيق القانون الجنائي - لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي قصده الشارع وأرشد عنه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات - ولم تشر مذكرة القانون الإيضاحية بكلمة ما يمكن أن تجعل لها معنى جديداً يخالف المعنى الذي يتلاءم مع هذه القاعدة العامة ، مما مفاده أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، أو وقعت عدة جرائم مرتبطة ببعضها لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم جنائية داخلية في الجنايات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة أيا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى - جاز للنائب العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم الحضور أمامها مباشرة - هذا هو المعنى الذي قصدت إليه المادة ٢١٤ وهو المستفاد من سياق النص

وعبارته وهو هو الذى كان قائما فى ذهن الشارع حين أجرى هذا التعديل وما يجب أن يجرى عليه العمل باعتباره التفسير الصحيح للقانون ، ويكون ما خاض فيه المتهم وما سماه بالجريمة التابعة والجريمة المتبوعة - واعتبار الجريمة الخادمة تابعة إذا كانت عقوبتها أخف من عقوبة الجريمة الأصلية أو مساوية لها - واعتبارها متبوعة إذا كانت عقوبتها أشد .
(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥/٣/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٤٢) .
(والطعن ١٥٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٤/١٩٦٠ ، ١٢٣٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٩/٥/١٩٦٠ ، ١٧٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠) .

٤٥ - جاء نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن تنظيم المباني مطلقاً من كل قيد ، وليس فيه ما يفيد قصر الرخصة على الأبنية التى تقام على الأملاك الخاصة دون العامة - ملأ الشارع قد أوجب فى هذه المادة الحصول على ترخيص لكل بناء يراد إقامته أو تعديله أو هدمه أو غير ذلك من الأعمال التى أشار إليها النص - أما المادة الثالثة من القانون فليس فى صيغتها ما يفيد تخصيص عموم الحكم الوارد فى المادة الأولى - إذا أن الشارع إنما قصد بهذه المادة بيان حكم للأحوال الغالبة فى أعمال التنظيم - وهى التى يكون فيها مالك الأرض هو نفسه صاحب البناء الذى يطلب عنه الترخيص .

(الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ١٦٩) .

٤٦ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر فى لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة .
(الطعن رقم ١ لسنة ٢١ ق ، نقابات ، جلسة ٢٧/٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٢٩٤) .

٤٧ - مفاد ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى فى المادة الثانية منه من أنه ، يكون عقد العمل بالكتابة ويحرر باللغة العربية ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة .. ، وهو وجوب تحرير عقد العمل باللغة العربية كتابة ، وقد أكدت المذكرة الإيضاحية لمصاحبة القانون المذكور هذا المعنى ، فضلاً عن أن ما جرى به نص المادة ٥٣ فى شأن التضامن فى المسئولية بين أصحاب العمل والمتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها من أنهم ، يكونون ، مسئولين بالتضامن قد جاء متسقاً مع العبارة التى استعملها الشارع فى المادة الثانية وواضح الدلالة فى تأكيد مراده من أنه حين استعمل هذا التعبير قد قصد به الالتزام والتحتيم - لا مجرد التنظيم ولا يقدر فى ذلك ، النص على أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ، ذلك بأن إيراد هذا الحكم التيسيرى الذى خرج به الشارع عن قواعد الإثبات ، هو تأكيد لحرصه على حماية حقوق العمال ولا يقصد به إعفاء صاحب العمل من الالتزام الواقع عليه بوجوب تحرير عقد العمل بالكتابة ، وهو التزام تقضى البداهة بوقوعه على عاتق صاحب العمل ، إذ لا يتصور أن يلتزم العامل به - دون أن يلزم صاحب العمل بذلك . وجزاء مخالفة هذا الأخير هذا النص هو انزال حكم المادة ٥٢ عليه . وهذه المادة واضحة الدلالة فى أن المخاطب بها - فى صدد الخروج على أحكام نص المادة الثانية - هو صاحب العمل وحده . ولا يعترض على هذا النظر بيان الشارع قد أجرى نص المادة ٤٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى ألغى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بأنه ، يجب أن يكون عقد العمل ثابتاً .. ، ذلك بأنه حرص على تضمين هذا النص الحكم التيسيرى الذى تضمنته المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ومؤدى ذلك

قانون

هو أن الشارع اختط النهج الذي سار عليه المرسوم بقانون الأخير وأكد أحكامه في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢ س ١٢ ص ٦٦٢) .

٤٨ - لا يعيب الحكم استناده في تفسير القانون إلى قواعد المنطق والعدالة بما لا يخالف حكم القانون واستشهاده في ذلك بقرارات لهيئة التحكيم رأى أنها تتفق وذلك التفسير الصحيح .
(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ س ١٢ ص ٤) .

٤٩ - مؤدى نصوص المواد من ١ إلى ٥ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية - أنه لا وجه للترابط بين المادتين الأولى والخامسة لاختلاف نطاق كل منهما عن الأخرى وتباين المصدر التشريعي لكل ، إذ أن المادة الأولى مقصورة على المتخرجين الجدد من كليات الهندسة في الجامعات المصرية ، بينما المادة الخامسة تتناول المهندسين العاملين فعلاً بالوزارات والهيئات والؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها - والأمر في تحديدهم يرجع فيه إلى أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ - بإنشاء نقابة للمهن الهندسية - الذي يسبغ هذا اللقب ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية بل أنه يشمل الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة « قسم العمارة » أو على شهادة هندسة معادلة لأيهما معترف بها من وزارة « المعارف العمومية » والذي اعتبرهم القانون المذكور مهندسين مساعدين - وصرح باعتبارهم مهندسين وذلك بشروط معينة نص عليها في الفقرة (د -) من المادة الثالثة منه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن - وهو من خريجي مدرسة الفنون والصناعات - حاصل على لقب مهندس ، وكان الطاعن لا ينازع في هذه الصفة ، فإنه إذ دانه طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أنزل عليه صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٩٤٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٤ ص ٧٢٩) .

٥٠ - من المقرر أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق الفاظ هذا النص .

(الطعن رقم ٢٩٣٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٤ ص ٧٢٩) .

٥١ - يجب التحرز في تفسير القوانين الجزائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل .

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ س ١٦ ص ٤٨٢) .

٥٢ - الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا أورد مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين وجب صرفه إلى معناه في كل نص آخر يرد فيه . وذلك توحيداً للغة القانون ونعماً للبس في فهمه ، والابهام في حكمه وتحرياً لوضوح خطابه إلى الكافة .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ س ١٧ ق ١ ص ٤١٥) .

(والطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ س ١٨ ق ١٧٥ ص ٨٦٩) .

٥٣ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً لللائحة التي هي أداة تشريعية أدنى من القانون . ولما كان مؤدى المادتين ٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥

الخاص بنقابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تباشرها الجمعية العمومية وتتم على مرحلتين متعاقبتين ، الأولى « بانتخاب أعضاء مجلس النقابة » ، والثانية ، وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة ، فإنه لا محل للتحدى بما قضت به المادة ١٤ من اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين المصدق عليها من السيد نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي من أن عمليات الانتخاب تبدأ بانتخاب النقيب واعتباره عضواً من الأعضاء المطلوب انتخابهم لمجلس النقابة ما لم يكن عضواً من قبل المجلس .

(الطعن أرقام ٢ ، ٢ ، ٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ق ١ ص ٤٢٥) .

٥٤ - إذ سكتت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات عن النص على التقويم الذي يعتد به في احتساب عمر المجنى عليه في الجريمة المنصوص عليها فيها وهو ركن من أركانها ، فإنه يجب الأخذ بالتقويم الهجري الذي يتفق مع صالح المتهم ، اخذاً بالقاعدة العامة في تفسير القانون الجنائي ، والتي تقضى بأنه إذا جاء النص العقابي ناقصاً أو غامضاً فينبغي أن يفسر بتوسع لصالح المتهم وبتضييق ضد مصلحته .

(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٤ س ١٨ ق ٢٥٤ ص ١٢٠٨) .

٥٥ - لا يجوز أن يؤخذ في تفسير قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم لأنه من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .

(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٤ س ١٨ ق ٢٥٤ ص ١٢٠٨) .

٥٦ - القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ، وأنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٩ س ١٨ ق ٢٧٤ ص ١٢٨٦) .

٥٧ - نصت المادة ١٩ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بقرار وزير التموين رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ على أن « كل تاجر يبيع أية سلعة أو مادة يجب عليه أن يعلن سعر كل سلعة بالأوضاع الآتية : (١) يكون الإعلان بكتابة سعر السلعة أو المادة مع إيضاح صنفها ونوعها وذلك بشكل واضح غير قابل للشك وباللغة العربية ويجوز أن يكون البيان مصحوباً بترجمة له بإحدى اللغات الأجنبية . (٢) يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلعة ذاتها أو على أغلفتها أو على بطاقة توضع على المواد أو البضائع . (٣) يجوز أن يكتفى ببساطة واحدة للسلع المماثلة في صنفها ونوعها ووزنها حتى لو تعددت الامكنة التي تعرض فيها هذه السلع داخل المحل . (٤) المواد والبضائع التي تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس يكون الإعلان عنها ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس . ومن ثم فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار تعليق اللافتة ووجود « كتالوج » ، بالأسعار عديلاً لما اشترطه المشرع من أوضاع خاصة للإعلان عن الأسعار أو هما يقومان مقامه - لا يوفر له سلامة التطبيق الصحيح لأحكام القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٩ س ١٨ ق ٢٧٤ ص ١٢٨٦) .

٥٨ - متى كان النص واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه ، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطراً في سبيل

تعرف الحكم الصحيح إلى تقصى الغرض الذى رُمى إليه والقصد الذى أملاه ، ذلك ان الأحكام القانونية تدور مع علقها لا مع حكمتها . ومن ثم لا يجوز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم . وإذا كان تطبيق القانون يؤدي إلى اعتبار جريمة القتل الخطأ التي تسفر عن موت ثلاثة أشخاص وإصابة آخر والمعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أخف من جريمة الإصابة الخطأ التي ينشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص والمعاقب عليها بمقتضى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٢٤٤ ، فإن هذه المفارقة قد تصلح سندا للمطالبة بتعديل التشريع ولكن لا يجوز التحدى بها للجمع بين هذه النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الصريح الواجب التطبيق .

(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ق ٤٢ ص ٢٢٣) .

٥٩ - إن البين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي عموماً ، ومن مذكرته التفسيرية ، وأعماله التحضيرية ومن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ الذى نسخت أحكامه بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ومن أصله التاريخي والمصدر الذى استمد منه في التشريع الفرنسي أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أى نوع أيا كان الاسم الذى يصدق عليها في القانون يكون موضوعها نقداً أجنبياً مادام من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوعاً من الحجز أو الاستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القومي لا يباح لأى شخص أن يتصرف في مبلغ منه إلا بإذنها . وكل إخلال بالتجميد الذى فرضه الشارع في هذا الشأن يقع حتماً في نطاق التائيم والعقاب . فحاصل تشريع الرقابة على النقد الأجنبي أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إداري يسمح بالاستثناء .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ق ٧٣ ص ٢٣٥) .

٦٠ - إن نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يدل على أن الشارع قد حصر حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التى عددها في هذه المادة .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٥ ص ١٠٩٧) .

٦١ - تفسير النصوص المتعلقة بالاعفاء على سبيل الحصر ، فلا يصح التوسع في تفسيرها بطريق القياس ، ولا كذلك أسباب الإباحة التى ترد كلها إلى مبدأ جامع هو ممارسة الحق أو القيام بالواجب . وعلى ذلك فلا يجوز للقاضي أن يعفى من العقوبة إلا إذا انطبقت شروط الاعفاء في النص التشريعي على الواقعة المؤتممة انطباقاً تاماً سواء من ناحية كنهها أو ظروفها أو الحكمة التى تغياها المشرع من تقرير الاعفاء .

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٦٥ ص ١٢٠٧) .

٦٢ - المستفاد من نصوص المواد الأولى والثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الأولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرارين ٣٩٥ لسنة ١٩٦٣ و ١١٠٢ لسنة ١٩٦٤ أنه يجب على طالب الترخيص بإقامة بناء لكى يحصل عليه أو لكى يعتبر طلبه مقبولاً بعد انقضاء الأجل الذى حدده القانون أن يقدم طلبه للسلطة المختصة بشئون التنظيم مرفقاً به المستندات والرسومات التى بينها المادة الأولى من قرار وزير الاسكان والمرافق المنوه عنه آنفاً ، وذلك حتى يتسنى للسلطة المختصة بشئون

التنظيم أن تجرى ما تراه من تعديل أو تصحيح في الرسوم المقدمة إليها لكي تطابق بينها وبين أحكام القانون والملائحة التنفيذية فتتحقق بذلك ما يهدف إليه المشرع من كفالة الصحة العامة والنظام . ولما كان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في تفسير المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ من أن مجرد تقديم طلب الحصول على الترخيص للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وانقضاء أكثر من أربعين يوماً على تقديمه دون رد على الطلب كاف وحده لاعتبار الطلب مقبولاً ، هو تفسير بعيد عن مراد الشارع ، ذلك بأن هذه المادة قد نصت صراحة على وجوب أن يقدم طلب الحصول على الترخيص وفقاً لأحكامها وهي توجب لاعتبار الطلب حقيقياً بهذا الوصف أن يكون قد استوفى الشروط والأوضاع المقررة في القانون ولائحته التنفيذية وأن يرفق به المستندات التي يبينها اللائحة وذلك حتى يمكن القول بأن سكوت السلطة المختصة على الرد على طلب الترخيص بعد انقضاء أربعين يوماً على تقديمه يعتبر بمثابة قبول منها لهذا الطلب . (الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٤ ص ١٢٥٠) .

٦٣ - إن قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ إذ أوجب في المادة ٢٠ منه على أصحاب محال بيع الدقيق الفاخر أن يكون لديهم سجل مطابق للنموذج (ج) يشتمل فيه يومياً البيانات الموضحة بهذا النموذج ، إنما جاء خالياً من النص على إلزامهم بالاحتفاظ بهذا السجل في مكان معين ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب في تفسيره لنص المادة المذكورة إلى ضرورة الاحتفاظ بالسجل في المحل يكون قد أخطأ في القانون ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ق ٤٨ ص ١٩٧) .

٦٤ - إن مقتضى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح ، أنه يجوز للتاجر أن يبيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعي ، وذلك اعتباراً من اليوم التالي لانتهاؤ الأسبوع الذي وضع له الجدول السابق ، مادام أنه لم يصدر بتعديل المدة قرار من الوزير المختص ، ولم توجد تسعيرة جديدة لهذه السلعة في أول يوم من الأسبوع التالي الذي تم البيع فيه . وإذا كان ما تقدم ، وكانت النيابة (الطاعنة) تسلم بأن السلعة وقت البيع لم تكن مدرجة بالكشف الأسبوعي لتعيين الأسعار ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون الطعن فيه في غير محله مما يتعين معه رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ س ٢١ ق ٧٢ ص ٢٩٥) .

٦٥ - لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء تنص على أنه «في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة «تقسيم» على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع ، بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو التحكير لإقامة مباني عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق عام وكانت الطاعنة «النيابة العامة» تسلم بأسباب الطعن أن أوراق الدعوى اشتملت على أن البناء أقيم على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام طبقاً لما شهد به مهندس التنظيم بمحضر جلسة المحاكمة فإنه يفترض أن المرافق العامة التي فرض القانون على المقسم إنشاءها ، موجودة فعلاً ، وهو ما أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ، تعليقا على المادة سالفة الذكر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء عقوبة الإزالة يكون سليماً في النتيجة التي خلص إليها وأصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ س ٢١ ق ١٤٣ ص ٦٠٤) .

٦٦ - جرى نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «بتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو يقبض عليه فيه، وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون ولا تفاضل بينها، ومن ثم فإن ما ساقه الحكم من ضبط الطاعن ببندر دمياط كاف وحده لحمل قضائه الرد على الدفع بعدم اختصاص محكمة دمياط بنظر الدعوى» .
(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ق ٦٧ ص ٧٠٧) .

٦٧ - البين من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ ، أنه حظر نقل قش الكتان وبذرتة خارج الأجران ومراكز التجميع بالمحافظات في الفترة التي حددها إلا بتصريح من مدير الزراعة ومؤدى ذلك أنه اقتصر على تائم الفعل المادى وهو النقل دون التصرف القانونى بالبيع الذى لا يترتب عليه فى كل الأحوال نقل المبيع من جهة إلى أخرى . وإن كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه ، أنه اكتفى بنقل وصف التهمة المستندة إلى المطعون ضده ، من أنه تصرف فى محصول الكتان بيعا ، على النحو المبين بالمحضر ، بغير ترخيص من الجهة المختصة ، واستطرد من ذلك مباشرة إلى القول بأن التهمة ثابتة قبله ، ويتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام ، دون أن يبين حقيقة الواقعة ، وهل اقتصر على التصرف القانونى بالبيع دون النقل المؤتم قانونا أم اشتملت عليه ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤها ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالتصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ، مما يعجز محكمة النقض على أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة فى وجه الطعن ، ومن ثم يتعين نقض الحكم .

(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٥ س ٢٢ ق ٢٥ ص ١٠٦) .

٦٨ - البين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبى عموماً ، ومن مذكرته التفسيرية وأعماله التحضيرية ، ومن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ الذى نسخت أحكامه بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ومن أصله التاريخى والمصدر الذى استمد منه فى التشريع الفرنسى أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أى نوع أيا كان الاسم الذى يصدق عليها فى القانون ، يكون موضوعها نقداً أجنبياً ، مادام من شأنها أن تؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبى ، كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوعاً من الحجز أو الاستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبى كله ، ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القومى ، لا يباح لأى شخص أن يتصرف فى مبلغ منه إلا بإذنها ، وكل إخلال بالتجميد الذى فرضه الشارع فى هذا الشأن يقع حتماً فى نطاق التائم والعقاب ، فحاصل تشريع الرقابة على النقد الأجنبى أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إدارى يسمح بالاستثناء ، فالمقاصد بمعناها العام داخلية بالضرورة فى نطاق هذا الحظر ، وقد عرفها الشارع بموضوعها والغاية منها ، والمستفاد من تعريفه لها ، أنها كل اتفاق يتم بين أطرافه على تحقيق تقابل ملحوظ فيه أن يكون أحد المقابلين بنقد أجنبى مما ينطوى على إجراء تحويل ، أو القيام بتسوية للديون بين مصر والخارج ، ولا شأن للمقاصد بهذا المعنى فى تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبى بالمقاصد

المفصوص عليها في المادة ٣٦٢ وما بعدها من القانون المدني باعتبارها سببا من أسباب انقضاء الالتزامات يقع على نحو بقوة القانون ولو بغير علم المتعاملين ، إذ هي تساقط بين دينين متقابلين : دين واجب الأداء ودين مستحق الوفاء ، بل المقصود هو المقاصة الاختيارية التي تتجه فيها إرادة أطرافها إلى إحداث أثرها ، يجعل دين في مقابلة دين تهريبا للنقد الأجنبي واحتياالا على احكام القانون ، وعلى ذلك يدخل في عموم المقاصة بالمعنى المقصود ، كل اداء لاي مبلغ في مصر بالعملة المصرية نظير مبلغ يدفع في الخارج ، مادام ملحوظا في الاداء والاستثناء انطواء أي منهما على تعامل مقنع بنقد أجنبي .

(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١٤ س ٢٢ ق ٥٨ ص ٢٣٩) .

٦٩ - إن قرديد نص المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، للجريمة التامة والشروع فيها ومحاولة ذلك ، يفهم منه أن العقاب يمتد حتما إلى ما دون الشروع من الأعمال التي يقصد بها الوصول إلى التهريب ، وإن لم يصل إلى البدء في التنفيذ .

(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١٤ س ٢٢ ق ٥٨ ص ٢٣٩) .

٧٠ - إن الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك في ١٩٦١/٣/٣٠ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ والتي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢ هي مجرد دعوة من الدول بصفتهم اشخاص القانون الدولي العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات . ويبين من الاطلاع على نصوصها أنها لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا - احكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة عليها ، إذ نصت المادة ٣٦ منها على الاحوال التي تدعو الدول إلى تجريمها والعقاب عليها دون أن تتعرض إلى تعريف الجرائم وإجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب وتركزت ذلك كله إلى القوانين المحلية للدول المنضمة إليها يؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه ، لا تتضمن هذه المادة أي حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية . ومن ثم فإن مجال تطبيق احكام هذه الاتفاقية يختلف عن مجال قانون المخدرات المعمول به في الجمهورية العربية المتحدة .

(الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٨ س ٢٢ ق ٧٠ ص ٣٠٣) .

٧١ - القانون الجنائي هو قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة ، ومهمته الأساسية حماية المصالح الجوهرية فيها فهو ليس مجرد نظام قانوني تقتصر وظيفته على خدمة الأهداف التي تعنى بها تلك النظم . وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنقيد بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة احكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٣ ق ٧٠ ص ٢٠١) .

٧٢ - من المقرر أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي

قانون

سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع وإذ كان البين مما جاء بديباجة الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١ والتي صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ سنة ١٩٦٦ في ٢ مايو سنة ١٩٦٦ بالموافقة عليها ان غايتها قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقيام تعاون ومراقبة دوليين دائمين لتحقيق تلك الغاية وكان البين من استقراء نصوص الاتفاقية وأخصها المادتان الثانية - في دعوتها الدول لبذل غاية جهدها لتطبيق إجراءات الإشراف الممكنة على المواد التي لا تتناولها الاتفاقية والتي قد تستعمل مع ذلك في صنع المخدرات غير المشروع - والفقرة الأخيرة من المادة السادسة والثلاثين فيما نصت عليه من ان « لا تتضمن هذه المادة أى حكم يخل بعهدا تعريف الجرائم التي تنص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين المحلية في الدول والأطراف المعنية » ، فإن هذه الاتفاقية لاتعدو مجرد دعوة إلى الدول بصفتها أشخاص القانون الدولي العام إلى القيام بعمل متسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات لأن الاتفاقية لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا - احكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم إليها ، بل لقد حرصت على الإفصاح عن عدم إخلال احكامها باحكام القوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية . وإذ كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ قد خولت الوزير المختص بقرار يصدره ان يعدل في الجداول الملحقه به بالحذف وبالإضافة او بتغيير النسب الواردة فيها فإن عدم صدور قرار بشيء من ذلك من بعد العمل بتلك الاتفاقية يعنى ان الشارع المصرى لم يرد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بتلك الجداول .

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٦ س ٢٢ ق ٧٠ ص ٣٠١) .

٧٣ - من المقرر انه لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له مما يقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الأخذ فيه بطريق القياس والأخذ - في حالة الشك - بالتفسير الأصلح للمتهم .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ س ٢٢ ق ١٠٧ ص ٤٨٢) .

٧٤ - إذا كان الحكم المطعون قد دان المطعون ضده بتهمة انه لم يسلم ابنته لوالدتها لرؤيتها تطبيقا منه للفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات مع صراحة نصها ووضوح عبارتها في كونها مقصورة على حالة صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير او حفظه بما لا يصح معه الانحراف عنها بطريق التفسير والتأويل إلى شمول حالة الرؤية ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه والحكم ببراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ س ٢٢ ق ١٠٧ ص ٤٨٢) .

٧٥ - الأصل في قواعد التفسير ان الشارع إذا ما أورد مصطلحا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه . ويؤخذ من وضوح عبارة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة ، وإيرادها مع مثيلاتها في باب بذاته من الكتاب الثانى - وهو الباب الثالث الخاص بالرشوة انه وإن كانت الجريمة المستحدثة ذات كيان خاص ، يخابر جريمة الوسيط في الرشوة والمنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات إلا انه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة فإنه يلزم

لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجانى فعلة في المهد الأول الرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من في حكمه ، وبوجود عدل حقيقى أو مزعوم أو مدنى على اعتقاد خاطيء لهذا الوصف يراد منه اداؤه أو الاعتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العدل ، ويلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجانى على هذا الأساس قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى اتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، ذلك بأنه لو أراد الشارع مد التائيم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم ، لعمد إلى الإفصاح عن ذلك في صراحة - على غرار سنته في المادة ١٠٤ مكررا من تائيم زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير ، لأنه في مجال التائيم محظور . لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه - الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد أثبت بما أورده من أدلة سائغة أن قصد المطعون ضدهما لم ينصرف البتة إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع ارشائه وانهما إنما قصدا الاستئثار بالمبلغ لنفسيهما ، بما ينتفى معه - في صورة الدعوى - الركن المعنوي للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات ، فإن الأمر المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١١ س ٢٤ ق ١٩٢ ص ٩٢٩) .

٧٦ - عبارة «الأموال أو الأوراق أو الامتعة أو غيرها» الواردة بالمادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات صيغت بالغاطة عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة ادبية أو اعتبارية - لما كان ذلك - وكانت مستندات المجنى عليه المودعة بملفه - على فرض صحة ما اثاره الطاعن في شأنها من انها عبارة عن صور لأوراق عرقية - هي مما ينطبق عليه وصف الأوراق المشار إليها في المادة المذكورة لما لها من قيمة ذاتية باعتبارها من الأوراق فضلاً عن إمكان استعمالها والانتفاع بها بدلالة تقديمها من المجنى عليه لجهات الاختصاص كسند يشهد على ملكيته ، كما أن الطاعن لا يمارى في أنه قد حصل على صور منها قدمها في دعواه المدنية كسند لدفاعه مما يؤكد ما لها من قيمة . فإن مجادلة الطاعن في هذا الخصوص تكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢١ س ٢٥ ق ٧٦ ص ٢٤٨) .

٧٧ - من المقرر حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض أن القيد الوارد على تحريك الدعوى في جرائم النقد والذي اشارت إليه الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ وعبرت عنه بلفظ «الإذن» برفع الدعوى بنصها على أنه «لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها (جرائم النقد) أو اتخاذ أى إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من يندبه لذلك .. هو بحسب التكييف القانوني السليم «طلب» بالمعنى الوارد في المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية والذي تطبق عليه أحكام المادة العاشرة من ذات القانون فيما قرره من أنه يجوز لمن خوله القانون حق تقديم الطلب أن يتنازل عنه في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل . ولما كان الحاضر عن الطاعن قد اثار أنه بعد أن قرر بالطعن وقدم أسبابه تنازلت الإدارة العامة للنقد عن طلبها إقامة الدعوى مما يترتب عليه انقضاؤها ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن المدير العام للإدارة العامة للنقد بوزارة المالية والاقتصاد قد أخطر النيابة العامة بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ بأنه تقرر سحب «الإذن» الصادر برفع الدعوى العمومية في القضية موضوع الطعن مما ينبى عليه انقضاء

قانون

الدعوى الجنائية بالتنازل وهو أمر متعلق بالنظام العام يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو بغير دفع من الطاعن - فإنه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل وبراءة المتهم .

(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ق ٢٧ ص ١٦٧) .

٧٨ - لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أي قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنة نصوص هذا القانون المطبق على واقعة الدعوى بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة للبيع موضوع الدعوى المطروحة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصفه فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالفه البيان - لما كان ذلك - وكان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أنه سبق الحكم عليه في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٧ من محكمة الجناح المستأنفة بالفيوم حضورياً بالحبس شهر مع الشغل بالنسبة ، لغش لبن ، في القضية رقم ٢٥٨٨ لسنة ١٩٦٦ جناح بندر الفيوم فإنه يعتبر عائداً طبقاً للفترة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات لارتكابه جريمة غش لبن في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧١ موضوع الدعوى المطروحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور ، مما لا يجوز معه للمحكمة توقيع عقوبة الغرامة وإن أوقع الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة بدلاً من عقوبة الحبس المحكوم بها من محكمة أول درجة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٠ س ٢٦ ق ٨٠ ص ٢٤٢) .

٧٩ - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيًا كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه بدعوى الاستهزاء بالحكمة التي أملىته لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، إذ تدور الأحكام القانونية مع علتها لا مع حكمتها ، وأنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه ، فإن القول بأن خروج نظام الاستيراد بدون تحويل عملة إلى حيز الوجود بمقتضى القرارات الصادرة في هذا الشأن يقرتب عليه بالضرورة وبطريق اللزوم العقلي للتعارض مع حكم المادة الأولى من قانون النقد وأن التعارض يتركز على محل واحد هو التعامل في النقد الاجنبي للاحتياج إليه في التمويل وإن السماح باستيراد السلع بدون ترخيص وفقاً لنظام السوق الموازية قد ألغى تراخيص الاستيراد بصورة مطلقة شاملة يكون فضلاً عن مخالفته لصحيح القانون اجتهاد غير جائز إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه وتوسعا في تفسير القوانين الجنائية وأخذاً بحكمتها

لا بعلتها وهو ما لا يجوز قانوناً .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ق ١٢٢ ص ٥٢٨) .

٨٠ - لما كان حاصل تشريعات الرقابة على النقد الأجنبي وتنظيم الاستيراد هو حظر مطلق وتنظيم إداري يسمح بالاستثناء عن طريق إصدار القرارات اللازمة في حدود التفويض التشريعي وكانت القرارات المتعاقبة الصادرة من الوزير المختص في شأن الاستيراد بدون تحويل عملة واستيراد السلع من الخارج بدون ترخيص وفقاً لنظام السوق الموازية تخص فئات وأشخاصاً معينة هي المخاطبة بهذه القرارات أما غير المخاطبين بها والتي لا تسرى عليهم الصفات المنصوص عليها فيها فقد ظل الحظر بالنسبة إليهم قائماً ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر بما تردى فيه من تفسير وتاويل خاطئين حين انتهى إلى أن مقتضى صدور هذه القرارات إباحة التعامل في النقد الأجنبي والمقاصة إذا ارتكبا لتمويل أذن الاستيراد ، وإلغاء تراخيص الاستيراد بصورة مطلقة شاملة بدعوى أن تلك القرارات تعد من قبيل القانون الأصلح للمتهم ، ومما مؤاده تعديل نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه ، وتعطيل نص المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ق ١٢٢ ص ٥٢٨) .

٨١ - لما كان يبين من قرار التكليف رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٩ - مثار الطعن والذي عول عليه الحكم في قضائه - أنه قد انبنى على التفويض ببعض الاختصاصات - إلى وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير ، ومنها إصدار أوامر التكليف أو إلغائها بالنسبة للأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة ، وأن قرار التكليف قد صدر من وكيل وزارة الصحة قاضياً في مادته الثالثة بتجديد التكليف لمدة سنتين اعتباراً من ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٩ ، وقاضياً في مادته الثالثة بتجديد التكليف تلقائياً لمدة أخرى مماثلة ، لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تكليف الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان قد نص في مادته الثالثة على أن : يصدر الوزير المختص أو من ينوبه أمر تكليف إلى من يرشحهم وزير الصحة للعمل في الوظائف التي اتفق عليها مع الوزير المختص أو ممثل المؤسسة العامة ، وتكون مدة التكليف سنتين قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة ، ، فإن مؤدى هذا أن القانون قد ضرب سنتين أجلاً للتكليف ، وجعل تجديده يدور مع مقتضى الحال وأجاز تجديد المدة لمدة أخرى مماثلة ، إذا دعت الحال إلى تجديده فعندئذ يفصح عنه بإرادة مستقلة جديدة تتمثل في أمر بالتجديد ومن ثم كان قرار التكليف رقم ٣٢٨٣ لسنة ١٩٦٩ - مثار النعي - حين قضى في مادته الثالثة بتجديد هذا التكليف تلقائياً لمدة أخرى مماثلة قد جاء - في هذا البعد - منذ نشأته مخالفاً لأحكام ذلك القانون ، وفوق ذلك فإنه لما كان قرار التفويض رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٩ أنف الذكر مقصوراً على التفويض في إصدار أوامر التكليف أو إلغائها دون تجديدها ، وكان القرار مثار الطعن قد قضى بتجديد التكليف تلقائياً لمدة أخرى مماثلة ، فإنه يكون قد جاوز هذا التفويض ، ولهذا وذلك ولأن القياس محظور في مجال التأثيم فلا مناص من عدم الاعتداد بذلك القرار .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٢ س ٢٦ ق ١٥٩ ص ٧١٨) .

٨٢ - لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أسندت للمطعون ضده وآخر انهما في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ سرقة عداد الإنارة المبين الوصف والقيمة بالتحقيقات

والمملوك لإحدى وحدات الحكم المحلى ، مجلس مدينة دمنهور ، والمخصص لمرافق الكهرباء وكان ذلك فى زمن الحرب ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمادتين ٢/٣ و ١/١٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة ، فأمر مستشار الإحالة باعتبار الواقعة جنحة بالمادتين ١/٢ و ١/٨ من هذا القانون . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٦ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه « يعاقب بالسجن على السرقات التى تقع على المهمات والأدوات المستعملة أو المعدة للاستعمال فى المواصلات التليفونية أو التلغرافية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائى المملوكة للمرافق التى تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها ، أو ترخص بإنشائها لمنفعة عامة .. » وكان الأمر المطعون فيه حين رأى عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ ، واعتبر الواقعة جنحة بالفقرة الأولى من تلك المادة ، قد غاب عنه نص المادة ٣١٦ مكرراً ثانياً سالف الذكر الذى يحكم واقعة الدعوى مما يعد خطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ قد ألغى بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بعد صدور الأمر المطعون فيه فإنه لم يعد هناك محل لمناقشة ما تثيره الطاعنة عن خطأ الأمر فى عدم أعمال الفقرة الثانية من المادة ٨ المار ذكرها ، لما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد فصلت طعنها على المطعون ضده دون المتهم الآخر ، فإنه يتعين نقض الأمر المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضده وحده والإعادة .

(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠ س ٢٦ ق ١٧٨ ص ٨١١) .

٨٣ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قدم حافظة انطوت على مستندات من بينها كتاب موجه إليه من مدير منطقة حى غرب القاهرة يخطر فيه بورود خطاب مؤثر عليه من السيد وكيل الوزارة للشئون الهندسية يفيد توجيهات المحافظ بالتصريح له بتمكينه من تشطيب العمارة موضوع الدعوى وبأنه أرسلت إشارة إلى قسم قصر النيل بتمكينه من ذلك تنفيذاً لتعليمات المحافظ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أسس قضاءه بالبراءة على ما استخلصه من هذا الكتاب بصدور قرار من محافظ القاهرة بإعفاء المطعون ضده من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ عملاً بالتفويض الصادر له بمقتضى قرار وزير الإسكان رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٧٣ والذى خوله فيه حقه المنصوص عليه فى المادة الثامنة عشرة من ذلك القانون فى إصدار قرار بإعفاء ابنيه بذاتها من تطبيق أحكام القانون والقرارات المنفذة له وباعتبار أن هذا القرار وإن كان لاحقاً على تاريخ الواقعة إلا أنه رفع التائيم عن الأفعال المسندة للمطعون ضده مما يعد أصلح له وفقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . وكان ما انتهى إليه الحكم فى هذا غير سديد ، ذلك أن عبارات الكتاب سالف البيان لا تؤدى إلى ما خلص إليه من صدور قرار محافظ القاهرة بإعفاء البناء محل الدعوى من الاشتراطات المنصوص عليها فى القانون ، وكل ما تضمنه هو صدور مجرد توجيهات وتعليمات من المحافظ بالتمكين من إنهاء الأعمال به . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثامنة عشر من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني وقرار وزير الإسكان رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٣ قد نصا على أن يصدر القرار بالإعفاء بناء على اقتراح المجلس التنفيذى أو المحلى المختص وفقاً لما يقرره المجلس فى كل حالة على حدة من قيود وضمانات وأوضاع وشروط يرى وجوب توافرها ، وكان كتاب محافظة القاهرة قد خلا مما ينبىء عن صدور القرار بعدم استكمال تلك الإجراءات ومن ثم فهو لا يعد بحال قرار تشريعى واجب التطبيق حتى

يمكن القول بأنه اصلح للمطعون ضده . متى كان ذلك فإن الحكم إذ قضى بغير ذلك يكون قد شابته فساد في الاستدلال أدى به إلى خطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه ، وإذا كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٦ س ٢٨ ق ٧٠ ص ٢٢٠) .

٨٤ - من المقرر أن الين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي عموماً ومن مذكرته التفسيرية وأعماله التحضيرية أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أي نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون يكون موضوعها نقداً أجنبياً مادام من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوعاً من الحجز أو الاستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القومي لا يباح لأي شخص . أن يتصرف في مبلغ منه إلا بإذنها وكل إخلال بالتجميد الذي فرضه الشارع في هذا الشأن يقع حتماً في نطاق التائيم والعقاب .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٨٤ ص ٣٩٣) .

٨٥ - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحصيل عباراتها فوق ما تحتمل وأنه في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التائيم .

(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ س ٣٠ ق ٨٧ ص ٨٧٣) .

(والطعن رقم ١٤٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ س ٣١ ق ٢١٦ ص ١١١٧) .

٨٦ - من الواضح أن الشارع إنما يؤتم - بالإضافة إلى فعل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم إيجار - أن يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يبتغى تأجيره إلى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية ، وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة الطرف المستأجر الملحة إلى شغل المكان المؤجر - نتيجة ازدياد أزمة الإسكان المترتبة على زيادة عدد السكان زيادة فاحشة قد حملت المشرع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مالكي العقارات ومستأجريها بقصد حماية الجمهور من استغلال مالكي العقارات لحاجته إلى المسكن . وهو كالغذاء والكساء من ضرورات الحياة الأساسية ، فأرسى الأسس الموضوعية لتحديد أجرة المسكن في المواد ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وحظر على المؤجرين في المادتين ١٧ و ٤٥ اقتضاء أي مبالغ بالذات أو بالوساطة تزيد على تلك الأجرة والتأمين المنصوص عليهما في العقد - ومن ثم فإن هذا الحظر بمقتضىات تائيمه لا يسرى إلا على المستأجر الذي يقوم على التأجير من الباطن إلى غيره . ولا يغير من هذا النظر ما ورد في نص المادة ٤٥ من ذات القانون في شأن إعفاء المستأجر والوسيط من العقوبة إذا بلغ أو اعترف بالجريمة ، ذلك أن الثابت من المناقشات التي دارت في مجلس الأمة عند نظر مشروع هذا القانون أن الشارع قصد بحكم الإعفاء المستأجر الذي يدفع مبلغ الخلو المحظور إلى المؤجر فيكون قد شارك بفعله هذا في وقوع

قانون

الجريمة محل العقوبة وكذلك الحال بالنسبة للوسيط فرأى المجلس قصر الاعفاء منها عليهما - دون المؤجر - باعتبار أن هذه هي الوسيلة الفاعلة لضبط جرائم خلو الرجل ، ومن ثم فإن حكم الاعفاء لا ينصرف إلى حالة المستأجر الذي يتقاضى خلو الرجل بوصفه مؤجراً من الباطن إلى غيره . ومما يزيد الأمر وضوحاً في تبيان قصد المشرع في تحديد نطاق التأميم أنه عند إعادة صياغة حكم الحظر المقرر بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن - وهي التي حلت محل المادة ١٧ من القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أي تغيير في مضمون القاعدة - أفصح الشارع بجلاء وفي دقة تقطع دابر أي لبس عن هو مقصود بالحظر المؤثم فنصت تلك المادة على أنه « لا يجوز للمؤجر مالكاً كان أو مستأجراً بالذات أو بالوساطة اقتضاء أي مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أي مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد كما لا يجوز بآية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أي مقدم إيجار بل أنه مما يؤكد قصد الشارع إلى عدم تأميم ما يتقاضاه المستأجر من المالك من مبالغ تعويضاً عن ترك العين المؤجرة له ما نص عليه في المواد ٤٩ وما بعدها من القانون الأخير من إلزام المالك بأن يدفع للمستأجر المبالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات الإخلال المترتبة على ما استحدثته من أحكام في شأن هدم المباني لإعادة بنائها بشكل أوسع . ولما كان مفاد ذلك جميعه أن المستأجر الذي يتقاضى بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلال المالك المؤجر يخرج عن دائرة التأميم ولا يحل عقابه طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ الذي استند إليه الحكم المطعون فيه أو أي قانون آخر ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى بمعاقبة كل من الطاعن والمحكوم عليه ، الوسيط ، عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضده وهو مالك العين المؤجرة إليه - يكون قد بنى على خطأ في تاويل القانون ، وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً .

(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ س ٣٠ ق ١٨٧ ص ٨٧٢) .

(والطعن رقم ١٤٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ س ٣٠ ق ٢١٦ ص ١١١٧) .

٨٧ - الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك في ٣٠/٣/١٩٦١ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ والتي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ هي مجرد دعوة من الدول بصفتهم أشخاص القانون الدولي العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات ، ويبين من الاطلاع على نصوصها أنها لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمناً - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة عليها ، وقد نصت المادة ٣٦ منها على الأحوال التي تدعو الدول إلى تجريمها والعقاب عليها ، دون أن تتعرض إلى تعريف الجرائم وإجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب ، وتركت ذلك كله إلى القوانين المحلية في الدول المنضمة إليها ، يؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه لا تتضمن هذه المادة أي حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقاً للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية ، ومن ثم فإن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به في جمهورية مصر العربية .

٨٨ - لما كان من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال - إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات - التي تحمي حقوق الغير حسن النية - ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو شريكاً في الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه وإذ كان ما تقدم وكانت السيارات غير محرم احرارها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتضت على بيان واقعة ضبط المخدر بالسيارة التي استخدمت في ارتكاب الجريمة دون استظهار ملكية السيارة وبيان مالكيها وما إذا كانت مملوكة للمطعون ضده الأول الذي أسند إليه وحده قصد الاتجار - أم لقائدها المطعون ضده الثالث - والذي أسند إليه مطلق احرار المجرّد عن أي قصد - أم لأحد غيرهما ، وكان قصور الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه مع الاحالة .

(الطعن رقم ٤٥٦١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٤ س ٣٢ ق ٤٠ ص ٢٠١) .

٨٩ - لما كان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا ليس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت أن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، إذ تدور الأحكام القانونية مع علتها لا مع حكمتها وأنه لا محل للاجتهاد أزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . ولما كان البين من صريح نصوص التشريعات سواء ما تعلق منها بتنظيم استثمار المال العربي والأجنبي وتلك التي تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن مشروعات الاسكان التي تقام وفقاً لأحكام القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بتقدير وتحديد الأجرة والتأجير المفروش وبعض الأحكام الخاصة بالتملك المنصوص عليها في القوانين الخاصة بإيجارات الأماكن وقد ورد هذا الاستثناء في تلك القوانين مع تعاقبها على سبيل الجبر ومن ثم فلا يسرى هذا الاستثناء على الأحكام الأخرى الواردة في قوانين إيجار الأماكن الخاصة بحظر تقاضي مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الإيجار سواء كانت في صورة خلو رجل أو مقدم إيجار يجاوز أجرة شهرين وفقاً لأحكام أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ أو يجاوز أجرة سنتين وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وهو ما أكدته المادة السادسة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والمادة ١٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وقد تضمنت التشريعات التي تناولت العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين سواء ما صدر منها بقانون أو بأمر من نائب الحاكم العسكري العام النص على تأثيم فعل تقاضي مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وبيان ما يدخل في نطاق هذا العقد أو ما يخرج

قانون

عن نطاقه وتحديد العقوبات المقررة لهذه الجريمة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا اطلق القول بان خضوع العقار المؤجر للطاعنين لنظام استثمار المال العربي والأجنبي يخرجهم عن قواعد وتحديد الأجرة المنصوص عليها في قوانين إيجار الأماكن بما مقتضاه أنه لا يجوز وضع قيد على حرية المطعون ضده في تحديد القيمة الإيجارية وكيفية حصوله عليها دون أن يستظهر ما إذا كانت المبالغ التي تقاضاها من الطاعنين تدخل في نطاق عقد الإيجار أم تخرج عن نطاقه كما أنه إذا اعتبر أن ما تقاضاه من هذه المبالغ يعد أجرة معجلة لم يبين سنداً في ذلك وما إذا كان مقدم الإيجار الذي يتقاضاه قد جاوز أو لم يجاوز الحد المقرر في القانون وفقاً لتاريخ إنشاء المبنى حسب الأحوال فإنه يكون معيباً لقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعنان بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، وكان الطعن مقدماً من المدعين بالحقوق المدنية فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٨ س ٢٢ ق ١٦٨ ص ٨١٧) .

٩٠ - لما كان الشارع ، سواء بما نص عليه في المادتين ١٧ ، ٤٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أو في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن - الذي حصلت الواقعة موضوع الطعن الرأى في ظله - إنما يؤثم ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، بالإضافة إلى فعل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم إيجار ، أن يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يبتغى تأجيره إلى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية بالذات أو الوساطة ، ومن ثم فإن هذا الحظر بمقتضىات تأثيمه لا يسرى في شأن المستأجر إلا إذا أقدم على التأجير من الباطن إلى غيره . فيخرج عن دائرة التأثيم المستأجر الذي يتقاضى - بالذات أو بالوساطة - أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ولا يحل عقاب مثل هذا المستأجر طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر أو أي قانون آخر مالم تتوافر في حقه صفة الاشتراك مع المؤجر أو الوساطة لديه في تقاضى المبلغ - وهو مالا تنبئ مدونات الحكم المطعون فيه عن توافره بالنسبة إلى الطاعنة - وإذ خالف الحكم هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعنة عن واقعة اقتضاء مبلغ من العقود من المطعون ضده مقابل إنهاء العلاقة الإيجارية بينها وبين مالك العين المؤجرة فإنه يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون ، وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة الطاعنة عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقبة عليها .

(الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١ س ٢٤ ق ٥٨ ص ٢٠٠) .

٩١ - الغرض من العقاب على جريمة الخطف المنصوص عليها من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات هو حماية الأنثى نفسها من عبث الخاطف وليس الغرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن في جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم ست عشرة سنة كاملة والتي يتحقق القصد الجنائي فيها بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي ذويهم الذين لهم حق رعايته وقطع صلته

بهم مهما كان غرضه من ذلك .

(الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ س ٣٤ ق ١٨٨ ص ٩٤٥) .

٩٢ - لما كان الحكم المطعون فيه - قد عرض للدفع المبدى من المدافع عن الطاعن بعدم جواز محاكمته لتنازل عمه المجنى عليه عن الدعوى واطرحه في قوله ، وقد نصت المادة ٣١٢ عقوبات على انه (لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه الابناء على طلب من المجنى عليه وللمجنى عليه ان يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى .. إلخ) - وبهذا أصبحت سلطة النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية في جريمة السرقة التي تقع اضراراً بأصل الجاني أو فرعاً أو بمن تربطه بالجاني صلة الزوجية معلقة على شكوى من المجنى عليه وإذا كان ذلك وكان نص المادة ٣١٢ عقوبات قد حدد من يتمتع بالاستثناء المقرر بالنص وهم الزوج أو الزوجة والأصل أو الفرع - والأصل شرعاً وفقها هو الأب والجد وإن علا والفرع هو الابن وإن نزل ومن ثم وإذا كان النص يمثل استثناء يغل يد النيابة العامة عن تحريك الدعوى وقصره المشرع على طائفة من الناس لا يدخل المجنى عليه في عدادهم وإذا كان ذلك فتلتفت المحكمة عن ذلك التنازل لكونه قد صدر ممن لا يملكه قانوناً ويغدو الدفع المبدى من المتهم بعدم جواز المحاكمة مجرد من السند القانوني الصائب خالي بالرفض .. وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون ، ذلك بأن التقنين المدني يفرق في القرابة بين قرابة مباشرة هي قرابة الأصول والفروع وفيها تقوم الصلة بين اثنين يتسلسل أحدهما من الآخر ، كقرابة الأب واب الأب وإن علا والابن وابن الابن وإن نزل وقرابة غير مباشرة وهي قرابة الحواشي وفيها لا يتسلسل أحد من الآخرين جمعاً أصل مشترك - كقرابة العم فهو ليس أصلاً لابن أخيه وإن كان يعلوهما أصل مشترك . لما كان ذلك وكان حكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قد ورد استثناء من القواعد العامة فلا يجوز التوسع في تطبيقه أو تفسيره وينبغي قصره على اضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . لما كان ذلك وكانت قرابة الطاعن للمجنى عليه لا تعتبر في حكم القانون - قرابة أصل بفرع - فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم الاعتداد بالتنازل عن الشكوى ورفض الدفع بعدم جواز المحاكمة يتفق وصحيح القانون .

(الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢ س ٣٤ ق ١٩٥ ص ٩٧٢) .

٩٣ - لما كان المشرع قد تغيا من الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً - المطبقة في الدعوى - تجريم الأفعال التي لا تجاوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة والتي لا تبلغ حد الاشتراك في رشوة أو في شروع فيها والتي لا يؤثمها نص آخر ، وذلك للقضاء على سيطرة الرشوة بقوله ، كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ، فإنه لا قيام لهذه الجريمة المستحدثة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان في جريمة من جرائم الرشوة التي انتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص بالرشوة ، مادام أن مدلول النص هو الإحالة بالضرورة - في بيان المقصود بالرشوة ، وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أي جريمة منها - إلى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من هذا القانون . لما كان ذلك ، فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجاني فعله في المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة

لهذا العمل ويلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجاني - على هذا الأساس - قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إثبات فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، ذلك بأنه لو أراد الشارع من التائيم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم ، لعمد إلى الإفصاح عن ذلك في صراحة ، على غرار سنته في المادة ١٠٤ مكرراً من تائيمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته ، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير ، لأنه في مجال التائيم محظور ، لما كان ذلك ، وكان الدفاع المبدى من الطاعنين والمؤسس على أن قصدهما لم ينصرف البتة إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه من شأنه لو صح أن يؤدي إلى انتفاء القصد الجنائي للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقسط هذا الدفاع الجوهرى حقه في البحث فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم ، مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ س ٢٤ ق ٢٠٢ ص ١٠٠٦) .

الفصل الخامس

سريان القانون من حيث الزمان

٩٤ - إن كل إجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله .

(جلسة ١٩٥١/٢/٦ طعن رقم ١٢٢٥ سنة ٢٠ ق) .

٩٥ - إذا كانت الحادثة التى حكم على المتهم من أجلها قد وقعت في ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، وكان المتهم لا ينازع في أن إجراءات التحقيق قد تمت صحيحة طبقاً للقانون المعمول به وقت حصولها ، فلا يقبل الطعن عليها بمخالفتها لأحكام قانون الإجراءات الجنائية .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طعن رقم ١٤٦١ سنة ٢١ ق) .

٩٦ - متى كانت إجراءات التحريز والتحليل قد تمت صحيحة بالتطبيق لأحكام قانون تحقيق الجنايات الذى كان سارياً وقت حصولها فإنه يتعين اعتبارها كذلك بغض النظر عما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من نصوص في شأنها .

(جلسة ١٩٥٢/٤/٢٩ طعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٢ ق) .

٩٧ - ليس في قانون الإجراءات الجنائية ولا في غيره ما يقضى بإبطال إجراء تم وانتهى صحيحاً وفق أحكام التشريع الذى حصل الإجراء في ظله ، وإذن فإذا كان إذن التفتيش الصادر من النيابة قد صدر مطابقاً لأحكام قانون تحقيق الجنايات ، وكانت إجراءات القبض والتحريز على وفق أحكامه - فإنه يكون صحيحاً قائماً منتجا أثره .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١١ طعن رقم ٩٢٧ سنة ٢٢ ق) .

٩٨ - من المقرر قانوناً أن الإجراء الذى يتم صحيحاً في ظل قانون قائم يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون . فإذا كان التفتيش الذى يشكو منه الطاعن قد أجرى قبل نشر قانون الإجراءات الجنائية فإن قانون تحقيق الجنايات يكون هو الواجب التطبيق عليه .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٤ طعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٣ ق) .

٩٩ - ليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى ببطلان إجراء تم وانتهى وقوعه صحيحا وفقا لاحكام التشريع الذى حصل فى ظله والمشرع لم يقصد من إباحة سريان قانون الإجراءات الجنائية على القضايا التى لم يتم الفصل فيها إلا أن يتبع فى كل ما يستجد فيها من الإجراءات احكام القانون الجديد ولو كان الحادث وقع قبل ابتداء سريانه . وإذن فإذا كان إذن التفتيش قد صدر من النيابة على وفق احكام قانون تحقيق الجنائيات الذى كان قائما وقتئذ فإنه يكون إذنا صحيحا ولا يصح الطعن عليه بما جاء فى قانون الإجراءات الذى صدر بعد ذلك .
(جلسة ١١/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٥١٨ سنة ٢٢ ق) .

١٠٠ - متى كانت الدعوى العمومية بجريمة القذف قد رفعت على الطاعن فى ظل قانون تحقيق الجنائيات الملقى الذى لم يكن يتطلب لرفعها تقديم شكوى من المجنى عليه ، فلا يكون ثمة وجه للتمسك فى صدد رفع هذه الدعوى بما استحدثه قانون الإجراءات من قيود لرفعها إذ أن الإجراء الذى يتم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .
(جلسة ٢٤/٢/١٩٥٣ طعن رقم ١٠٧٥ سنة ٢٢ ق) .

١٠١ - متى كان الحاصل فى الدعوى أن النيابة العامة بعد أن اتمت التحقيق فيها فى ظل قانون تحقيق الجنائيات قررت تقديمها إلى حضرة قاضى الإحالة ، ولكنها لم تكن قد أعلنت حتى صدور قانون الإجراءات الجنائية فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، فأحالتها بمذكرة إلى حضرة قاضى التحقيق الذى أحالها بدوره إلى غرفة الاتهام ، متى كان ذلك ، وكان التحقيق الذى أجرته النيابة فى الدعوى قد تم فى ظل قانون يجعله تحقيقا قضائيا صحيحا جرى ممن يملك إجراءه وليس مجرد محضر استدالات ينبغى على قاضى التحقيق إجراء تحقيق جديد بشأنها وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يرد فيه ولا فى غيره ما يقضى بإبطال إجراء تم وانتهى صحيحا وفق احكام التشريع الذى حصل هذا الإجراء فى ظله - فإن الدفع الذى يثيره الطاعن ببطلان إجراءات التحقيق لا يكون مقبولا .

(جلسة ١٤/١٢/١٩٥٣ طعن رقم ١٤٦٣ سنة ٢٣ ق) .

١٠٢ - إنه لما جاء قانون تشكيل محاكم الجنائيات مفيدا أن احكام تلك المحاكم نهائية لا استئناف لها ولا معارضة فيها ، ومرخصا لها فى نظر الجنح المرتبطة بالجنائية إذا احيلت إليها ، مع ابقائه احكام الغيبة على حالها ، واحكام سقوط العقوبة على حالها ، فإن مأمورية القاضى تنحصر فى فهم هذه الاحكام بحسب ما اصبحت عليه حالة القانون وتوجيهها التوجيه المتفق معه ، بحيث إذا شذ منها حكم عما امر به القانون الجديد فهذا الحكم هو الذى يجب أن يخضع للقانون الجديد ويتأثر به ، لا أن القانون الجديد هو الذى يجب أن يخضع لذلك الحكم القديم ويتأثر به .

(جلسة ١٩/١٢/١٩٣٢ طعن رقم ٢٢٩٦ سنة ٢ ق) .

١٠٣ - إنه بالرجوع إلى المادة الخامسة من قانون العقوبات يبين أنها بينما تنص فى فقرتها الأولى على أنه «يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها» فإنها تنص فى فقرتها الثانية على أنه «إذا صدر بعد وقوع الفعل وقيل الفصل فيه نهائيا ، قانون اصلاح للمتهم ، فهو الذى يتبع دون غيره» والفرق واضح بين عبارة «العمل بالقانون» وعبارة «صدور القانون» ، أما الحكمة فى التفرقة بين الحالىين فهي واضحة ايضا . ذلك بأن الأصل فى القوانين - حسبما نص عليه الدستور فى المادة ٢٦ - أن تكون نافذة باصدارها من جانب الملك وأن

الدستور إذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين في كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ العلم باصدارها وأن هذا العلم يكون مفترضا بمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشرها - فإن هذا إنما أملاه حرص واضع الدستور على عدم جواز اخذ الناس بالقوانين ما لم يكونوا قد علموا بصورها سواء أكان هذا العلم حقيقيا أم مفترضا ولذا فإنه بينما خول للسلطة التشريعية أن تعدل في القوانين مواعيد نفاذها إما بقصر ميعاد الثلاثين يوما أو مده أو بإجازة سريانها على ما وقع قبلها من حوادث فإنه قد حرص في المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليه . وإذن فمتى كان قانون الإجراءات الجنائية الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به - حسب نص المادة الثانية من قانون إصداره - بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره قد نص في المادة ١٥ منه على أن الدعوى الجنائية في مواد الجنب تنقضى بمضى ثلاث سنين من وقوع الجريمة ، ونص في المادة ١٧ على أنه « لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها » لما كان ذلك وكان قد انقضى أكثر من أربع سنوات ونصف يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ فإنها تكون قد سقطت بمضى المدة اعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتبار أن المادة ١٧ المشار إليها قانون أصلح للمتهم صدر ونشر فيجب أتباعه دون غيره ، ولا يمكن أن يكون القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بتعديل المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية والذي يقضى بأن لا تبدأ مدة السقوط المشار إليها فيها بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ - تأثير على الواقعة مادامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلاً في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٧ طعن رقم ١٢٨٦ سنة ٢٠ ق) .

١٠٤ - قد استقر قضاء هذه المحكمة على جعل يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نشر فيه قانون الإجراءات الجنائية موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه . فإذا كانت واقعة الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ - فهذه الدعوى تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين براءة الطاعن منها .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٣ طعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٢ ق) .

١٠٥ - العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، إلا إذا صدر ، بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائيا في الدعوى ، قانون أصلح للمتهم فإنه هو الذي يتبع دون غيره .

(جلسة ١٩٢٨/٣/١٤ طعن رقم ٩٦٨ سنة ٨ ق) .

١٠٦ - طبقاً لصريح نص المادة ٥ من قانون العقوبات ، ووفقاً للقواعد الأساسية لمشروعية العقاب التي تقضى بأن لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها وبأن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك ينص خاص فإنه إذا تعاقب قانونان ولم يكن الثاني أصلح للمتهم يجب دائماً تطبيق الأول على الأفعال التي وقعت قبل إلغائه . وذلك لامتناع تطبيق الثاني على واقعة سبقت صدوره ، ولأن الشارع بنصه في القانون الثاني على إلغاء القانون الأول لم يقصد

بالبداهة ان يشمل هذا الالغاء عدم العقاب على الأفعال التي عاقب عليها أيضاً في القانون الثاني .

(جلسة ١٩٣٩/٦/٢٦ طعن رقم ١٣٩١ سنة ٩ ق) .

١٠٧ - يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون الذى كان معمولاً به وقت ارتكابها مادام القانون الجديد لم يعدل من أحكامه في صدها .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/٣ طعن رقم ١٤٢٨ سنة ١٥ ق) .

١٠٨ - إن أحكام المادة ٥ من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات .

(جلسة ١٩٥٣/٦/٤ طعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٣ ق) .

١٠٩ - إذا كان الفعل الذى وقع من المتهم ينطبق على كلا نص المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم والجديد فيتعين معاملته بالعقوبة الواردة في النص القديم لأنها هي الأخف كما يقتضيه مفهوم المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/١٦ طعن رقم ٢١٢٤ سنة ٥ ق) .

١١٠ - إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم بأنه لم يورد نصيب الحكومة من محصول القمح عن سنة ١٩٤٧ في الميعاد ، ففضى بحبس ، فاستأنف فقضت المحكمة الاستئنافية بتغريمه خمسة جنيهاً ، فطعنّت النيابة في هذا الحكم بمقولة إن القانون يوجب الا تقل الغرامة عن عشرة جنيهاً . ثم صدر قرار من وزير التجارة بعد أجل تسلم القمح فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك ويتعين القضاء ببراعته .

(جلسة ١٩٤٨/٥/١٠ طعن رقم ٦٨٧ سنة ١٨ ق) .

١١١ - إنه لما كان القرار الوزاري رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ الصادر من وزير التجارة والصناعة قد عدل العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين فجعلها الغرامة التي لا تزيد على خمسين جنيهاً ، كان من المتعين تصحيح العقوبة الواقعة عن الجريمة التي كان يجرى عليها حكم المواد ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٤ فقرة ثانية و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على وفق ذلك القرار الذى عدلها مادام أنه قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١٠ طعن رقم ٤٧٥ سنة ١٧ ق) .

١١٢ - مادامت الأفعال المكونة للجريمة التي أدين بها الطاعن قد أصبحت غير معاقب عليها فإنه يفيد من ذلك طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات ويتعين قبول الطعن والقضاء ببراعته مما نسب إليه .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٨ طعن رقم ٩٠٦ سنة ١٩ ق) .

١١٣ - إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم لامتناعه عن بيع سلعة مسعرة فادانته المحكمة في هذه الجريمة عملاً بالمادة ٧ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، وكان الوزير - بعد صدور هذا الحكم الذى طعن فيه المتهم - تنقيذاً لنص المادة ٢ من القانون المذكور الذى يخوله أن يحذف سلعا من الجدول أو يضيف إليه سلعا أخرى - قد أصدر قراراً بحذف المسلى (محل جريمة المتهم) من السلع المسعرة والمحددة الربح فإن المتهم يستفيد من هذا القرار الصادر قبل صيرورة الحكم نهائياً ، لأنه هو القانون الأصلح له ولا يؤثر في هذا أن الوزير بما له من سلطة

قانون

خوله إياها القانون قد أصدر قراراً آخر بعد ذلك وقبل الحكم النهائي يقضى بإعادة هذه السلعة إلى الجدول ، إذ لا يضار المتهم به مادامت الواقعة كانت غير معاقب عليها في الفترة الواقعة بين تاريخ قرار الحذف وقرار الإعادة .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ طعن رقم ٥٦٧ سنة ٢٠ ق) .

١١٤ - إن العقاب المقرر بمقتضى المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ لا يصح إلا إذا كان الامتناع عن البيع متعلقاً بسلعة مسعرة طبقاً للمادة الثانية من هذا المرسوم ، فإذا كانت المادة محل الدعوى قد حذفت من جدول التسعير الرسمي بقرار صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى فإنه يكون من الواجب أن تقضى المحكمة ببراءة المتهم طبقاً للمادة ٥ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ طعن رقم ١١٣٤ سنة ٢٠ ق)

١١٥ - إن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . وإذن فمن الخطأ في تطبيق القانون الحكم على متهم بتفريجه خمسين جنيناً لعدم اعلانه عن سعر السلعة المعروضة بمحله عملاً بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ الذى ينص على عضوية الحبس الذى لا يقل مدته عن ثلاثة أشهر والغرامة من خمسين جنيناً إلى مائة أو على إحدى هاتين العقوبتين . وذلك بعد سريان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الذى الغى ذلك المرسوم بقانون وخفف العقوبة على الجريمة المسندة إلى هذا المتهم إلى عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنينيات ولا تزيد عن خمسين جنيناً أو إحدى هاتين العقوبتين ، إذ هذا القانون الأخير قد أصبح هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى باعتباره القانون الأصلح للمتهم .

(جلسة ١٩٥١/١/٢٩ طعن رقم ١٨٠٨ سنة ٢٠ ق)

١١٦ - إنه لما كان وزير التموين قد أصدر بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥١ بجعل عقوبة جريمة حيازة صاحب المخبز العمومي ردة مخالفة للمواصفات المطلوبة قانوناً الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيناً ، مستبعداً بذلك عقوبة الحبس التى كانت مقررة لها ونص في هذا القرار على العمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر بالجريدة الرسمية في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ فإن الحكم الصادر بعقوبة الحبس والغرامة بعد هذا التاريخ يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ طعن رقم ١١٢٠ سنة ٢٠ ق)

١١٧ - إذا قدم صاحباً متجر للمحاكمة بمقتضى القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ والمرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ لعدم إعلانهما عن أسعار الغلال والحبوب المعروضة للبيع في متجريهما وعدم إعلانهما الجدول الخاص بأسعار هذه السلع . وقبل الحكم عليهما نهائياً صدر المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الذى الغى أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ ونزل بالعقوبة المقررة لجريمة عدم الإعلان عن أسعار السلع فجعلها الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنينيات ولا تزيد على خمسين جنيناً أو إحدى هاتين العقوبتين بعد أن كانت هذه العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة من خمسين جنيناً إلى مائة أو إحدى هاتين العقوبتين ، فإن ما اقترفه هذان

التاجران يعتبر جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن الاسعار سواء كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التي رسمها القرار الوزاري رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ . ويكون من المتعين توقيع عقوبة واحدة عليهما . فإذا كان الحكم الذي صدر عليهما قد قضى بغرامة قدرها خمسون جنيها عن كل تهمة تطبيقاً للقانون الملغى ، وإذا كانت تلك الغرامة هي الحد الأدنى الذي لم تكن تستطيع المحكمة أن تنزل عنه وهي في حكم القانون الجديد الحد الأقصى ، فإنه يكون من المتعين عند تطبيق القانون على واقعة الدعوى أن تقرر محكمة النقض مبلغ الغرامة الذي يحكم به في حدود النص الجديد . وإذا كانت المحكمة قد استظهرت من وقائع الدعوى أن أحد هذين المتهمين قد ضبط جالساً في متجر آخر يعرض غلالاً للبيع دون أن يعلن عن أسعارها بالطريق القانوني ، فإنه لا يرفع عنه المسؤولية ما يثيره من انقطاع صلته بالمتجر الذي وقعت فيه المخالفة .

(جلسة ١٠/٤/١٩٥١ طعن رقم ١٠٢ سنة ٢١ ق)

١١٨ - إذا عوقب المتهم من أجل تأخره في توريد نصيب الحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ ثم صدر قرار بمد أجل التوريد قبل صدور الحكم النهائي فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك وتصبح جريمته غير قائمة .

(جلسة ١٢/١١/١٩٥١ طعن رقم ١٠٥٢ سنة ٢١ ق)

١١٩ - إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره ، وإذن فما دام أن القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القمح المقرر توريده عن سنة ١٩٤٩ و سنة ١٩٥٠ يطال أجل توريد حصة الحكومة المقررة فيه بموجب القرار ٧٣ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ إلى آخر ابريل سنة ١٩٥١ وكانت واقعة عدم تسليم المقدار المقرر قد حصلت في ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ فهذه الواقعة لا يكون معاقباً عليها . وإذا كان الطاعن قد طعن في الحكم الذي أدانته في هذه الواقعة بمقولة إنه إذ أدانته بأنه لم يورد القمح المطلوب في الميعاد جاء باطلاً لمخالفته للقانون . فهذا الوجه يتسع لذلك العيب الذي شاب الحكم ويتعين من أجل ذلك نقض الحكم والقضاء ببراءة المتهم .

(جلسة ١٩/٥/١٩٥٢ طعن رقم ٤٢٧ سنة ٢٢ ق)

١٢٠ - إن القرار الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأوجبت المادة الأخيرة منه العمل به منذ تاريخ نشره قد نص في المادة الأولى منه على أن « يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، كما أنه الغي القرارات ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ . وإذن فإذا كان الطاعن قد حكم عليه بعقوبة لأنه بوصفه صاحب مصنع حلوى لم يحم بإخطار مراقبة التموين في الميعاد المقرر عما تسلمه من السكر وتاريخ استلامه ومقدار ما استخدمه منه في صناعته والكمية المتبقية لديه ، وكانت الواقعة قد وقعت قبل العمل بقرار ٢٨ أغسطس سالف الذكر فإنه تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات والقضاء ببراءة الطاعن .

(جلسة ٢٤/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٩٧٢ سنة ٢٢ ق)

١٢١ - إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتشئون التسعير الجبري قد صدر خالياً من التوقيت ، وقد الحق به جدول بالمواد والسلع التي يجري عليها حكم التسعير الجبري وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة بقرار يصدر منه .

قانون

فإذا كان قد صدر من الوزير قرار بإضافة سلعة إلى هذا الجدول وخلا هذا القرار أيضاً من تحديد وقت ينتهى فيه نفاذه ، ثم صدر قرار آخر بعد ذلك بحذف هذه السلعة من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون سابق الذكر ، فإن إجراء مقتضى هذا الإلغاء في حق متهم وتبرئته عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات ذلك تطبيق صحيح للقانون . ولا يقدح في ذلك أن يكون قرار المديرية أو المحافظة بتحديد الأسعار اسبوعياً فيه معنى التوقيت لأن توقيت السعر لا يعنى توقيت القانون نفسه الذى صدرت التسعيرة استناداً إلى نصوصه .

(جلسة ١٩٥٢/١/٢٧ طعن رقم ١٠٦٥ سنة ٢٢ ق)

١٢٢ - إنه لما كان القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القمح المقرر توريده عن سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ يظل أجل توريد حصة الحكومة المقررة فيه بموجب القرارات رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٩٤ لسنة ٩٥٠ إلى آخر ابريل سنة ١٩٥١ ، فإن الواقعة المسندة إلى الطاعن عن عدم توريده القمح المطلوب منه عن موسم سنة ١٩٤٩ لغاية يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ تصبح غير معاقب عليها - لما كان ذلك وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً وهو القانون الاصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، ويتعين لذلك نقض الحكم القاضى بعقاب المتهم وتبرئته عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥٢/٥/١٨ طعن رقم ٦١٥ سنة ٢٢ ق)

١٢٣ - إن المقصود بالقانون الاصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون اصلح له من القانون القديم ، ولما كان قرار وزارة التموين رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ الذى يقضى بتخفيض وزن الرغيف ، والذي يستند إليه المتهم بصنع خبز اقل من الوزن القانونى في وجوب الحكم ببراءته تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات ، وإن كان يختلف في احكامه عن القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذى كان معمولاً به وقت ارتكاب الجريمة من ناحية تخفيض وزن الرغيف وتغيير مواصفاته عن الرغيف القديم ، إلا أن الواضح من ذلك القرار ومن البيانات التى أرسلتها وزارة التموين للمحامى العام لدى محكمة النقض أن تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب اصحاب المخابزو لا يترتب عليه التيسير عليهم أو التخفيف من اعبائهم المادية أو زيادة ارباحهم ، وإنما هدفت الوزارة بإصداره إلى تحقيق اعتبارات اقتصادية بحته تتصل بسياسة الحكومة ، فلا تقاثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لاصحاب المخابزو بل يظل الوضع بالنسبة إليهم ثابتاً لا يتغير سواء اكان هذا التعديل بالزيادة أو النقصان ، لما كان ذلك فإن القرار الجديد الذى قضى بتخفيض وزن الرغيف على هذه الصورة السالف ذكرها لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للطاعن . ويكون القرار القديم هو الذى يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الاولى من المادة الخامسة .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/١٩ طعن رقم ٨٥٩ سنة ٢٢ ق)

١٢٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بانه في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٣ باعقباره من حائزى محصول سنة ١٩٥٢ لم يورد نصيب الحكومة المطلوب منه في القمح . وكانت وزارة التموين قد اصدرت قراراً في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بعد أجل تسليم الحصة المذكورة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبذلك فقد رفع التائيم عن عدم التوريد في التاريخ المنسوب للطاعن ارتكاب الجريمة فيه - فإنه يتعين عملاً بالمادة ٢/٥ من قانون العقوبات نقض

الحكم وبراءة الطاعن .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٢٤ طعن رقم ٦٥٩ سنة ٢٤ ق)

١٢٥ - جدول التسعيرة الذى يرفع سعر السلعة لا يعتبر قانونا أصلياً للمتهم لأنه لم بلغ التسعيرة ولكنه يعتبر تنظيماً للائتمان التى تعرض بها السلع المسعرة ومن مقتضيات الأحوال وتغير ظروف العرض والطلب فى زمان ومكان محددين .

(جلسة ١٩٥٥/٤/٢٥ طعن رقم ١٢٢ سنة ٢٥ ق)

١٢٦ - إذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد فتظل الدعوى خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ س ٧ ص ٦٠٢)

١٢٧ - متى كانت النيابة لم تستعمل حقها فى التقرير بحفظ الدعوى وفقاً لقانون تحقيق الجنايات وأحالت الأوراق إلى قاضى التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد ، فإن له بهذه الاحالة أن يباشر جميع سلطاته المخولة له بالقانون الجديد .

(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٠ س ٧ ص ١١٦٧)

١٢٨ - إن المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٥ والتى اعتبرت الحجز الإدارى كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص إجرائى لا شأن له بقواعد التجريم فلا يسرى حكمه إلا باثر مباشر على إجراءات الحجز والبيع التى تمت بعد صدوره .

(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ص ١٣١٧)

(والطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢١ س ٨ ص ٥٣٥)

١٢٩ - متى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت فى الفترة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ، فإنه يتعين على رب العمل اتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام ، وتنتج اثرها القانونى من حيث الشكل حالاً ومباشرة دون أن ينطوى هذا على معنى الأثر الرجعى ، إذ أنه فى هذه الصورة لا يسرى على ماسبق نفاذه ولكن تجدد النشاط الإجرامى فى ظل هذا القانون يجعله سارياً عليه باعتبار هذا النشاط مكوناً فى ذاته جريمة .

(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ س ٨ ص ١١٤) .

١٣٠ - متى كان المتهم قد استغل سوقاً للتعامل بالجملة قبل صدور القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكانى الجديد الذى حدده قرار وزير التجارة وظل مستمراً فى استغلاله بعد تاريخ صدور القرار المذكور ، فإنه يكون بذلك قد خالف ما تقضى به نصوص القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ س ٨ ص ٢٢٦) .

١٣١ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٥٦ الذى منع رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة ، فإنه لا محل لما يتمسك به المتهم من وجوب أعمال مقتضى القيد الذى استحدثه القانون سالف الذكر والذى لم يعمل به إلا بعد رفع الدعوى عليه .

ذلك ان الاجراء الذى يتم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٩ س ٨ ص ٢٩٦) .

١٣٢ - متى كانت القضية التى نذب معاون النيابة لتحقيقها منظورة امام محكمة الجنايات عندما جعل الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٦ لتحقيق الذى يجريه معاونو النيابة عند نذبهم لإجرائه صفة التحقيق القضائى ، فلا يختلف من حيث اثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيرهم من اعضاء النيابة فى حدود اختصاصهم ، فإن الدفع ببطلان محضر التحقيق الذى اجراه لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٧ س ٨ ص ٤١٨) .

١٣٣ - لاحظ المشرع انه طبقاً للأثر المباشر للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تصبح التقسيمات السابقة على صدوره بمنأى عن احكامه فنص فى المادة ١/٢٤ منه على جواز تطبيق بعض احكامه على التقسيمات السابقة على ان يكون ذلك بمرسوم ، ولم يصدر المرسوم المشار إليه فى هذه المادة بتطبيق بعض احكامه على التقسيمات التى لم تبع قطع اراضيها او تبين كلها قبل العمل به ، ومفاد ذلك ان جميع التقسيمات السابقة على القانون سالفة الذكر يجوز البتء عليها دون اشتراط صدور مرسوم بالموافقة على التقسيم .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٧ س ٩ ص ٦٨٤) .

١٣٤ - القول بان المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسرى إلا على الإجراءات السابقة او المعاصرة لتحويل النقد دون مايلى ذلك من إجراءات ، يتنافر والغاية التى تغياها الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من عملة صعبة واحكام الرقابة على النقد الاجنبى - على ما يبين من المذكرة التفسيرية المرافقة للقانون المذكور - إذ ان كف هذه الرقابة بمجرد الافراج عن العملة الاجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها فى الغرض الذى افرج عنها من اجله ، فيه تفويت لمراد الشارع واهدار للقيود الموضوعة لمحاربة تهريب النقد .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ س ١٠ ص ٢٧٧) .

١٣٥ - جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة اشهر من تاريخ توقيعه - فإذا كان الثابت من الاوراق ان اليوم الذى حدد للبيع كان بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحجز الذى توقع كان لم يكن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة المتهم عن جريمة التبيد يكون مخطئا فى القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانونا بسبب تخلف اركانها ، مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم .

(الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/١٤ س ١٠ ص ٤٢٧) .

١٣٦ - نقل القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل فى مسائل التهريب من اللجنة الجفركية - المنصوص عليها فى اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ - إلى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التى تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية ، ولم يعد للجان الجمركية اختصاص قضائى فى مسألة التهريب بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ نشره فى الوقائع المصرية فى ١٩٥٥/١٢/٢٥ ، فيكون صحيحا اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التى تمت بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥ .

(الطعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٩٩) .
 (والطعون من ٢٢٧٨ الى ٢٢٨٢ ، ٢٢٨٦ و ٢٢٨٧ لسنة ٢٨ القضائية جلسة ٢٨/٤/١٩٥٩)
 ١٣٧ - الأصل أن الطعن بطريق النقض أن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى افصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتأه القانون ، وقد اباح القانون هذا الاعتراض ورسم له التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده ، ويترتب على هذا الإجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، أما تقرير الأسباب التي يبني عليها الطعن فما هو إلا شرط لقبول الطعن ولتمكين محكمة النقض من النظر في موضوعه ، فالأسباب ليست إلا تبعاً لهذا التقرير لاحقة به فهما يكونان وحدة إجرائية تحكمها القواعد التي كانت سارية على إجراءات الطعن عند بدء التقرير به مادام هذا التقرير هو مناط اتصال المحكمة بالطعن واعتباره مرفوعاً إليها - فإذا كان الطعن قد رفع إلى محكمة النقض قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لحصول التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - في ظل المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وطبقاً للأوضاع التي كانت سارية حينذاك ، فإنه يظل - طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القرار الصادر بإصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - محكوماً بالشكل الذي تم في ظلها دون أعمال الأثر الفوري للمادة ٣٤ من القانون المذكور التي تتطلب التوقيع على الأسباب الواجب تقديمها في الميعاد القانوني من محام مقبول أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٢٠) .
 ١٣٨ - الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات - فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظر من القضايا طبقاً للقانون القديم إلى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد - ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات - وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال - كما فعل عند صدور القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ - بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات - فهي وحدها التي تطبق . ولما كان القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ إذ جعل الاختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن إهمال مقاومة دودة القطن وري البرسيم بعد الميعاد القانوني في المحافظات والمديريات للجان إدارية مشكلة لهذا الغرض لم يرد به حكم خاص في شأن الدعاوى القائمة أمام القضاء وقت نفاذه ، فإنه يتعين على المحاكم أن تقضى بعدم اختصاصها .

(الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠ س ١١ ص ٨٢٦) .
 ١٣٩ - من المقرر قانوناً أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، ولا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح لأن لازم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون

الجديد اهون في احكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد اكثر تحقيقا للعدالة . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ اصدره الشارع وشدد العقوبة فيه واعتبر بنص المادة ٥٥ وبخطابه في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ الجريمة مستمرة وكان الثابت من الحكم ان المتهم ظل فاراً من الخدمة العسكرية وممتنعاً عن تقديم نفسه للجهة المختصة حتى ارسلته الجهة الإدارية إلى منطقة التجنيد التابع لها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي يقضى بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ كان يتعين ان لا تنزل الغرامة عن خمسين جنيهاً طبقاً لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ إلا أنه لما كان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ مقررأ حكماً وقتياً على المادة ٧١ ، وكان هذا القانون لا ريب أصح للمطعون ضده مادام قد ثبت أنه قد توافر في حقه الشرطان اللذان نص عليهما هذا القانون الأخير ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم المطعون ضده عملاً بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤ س ١٢ ص ٤٢٢) .

١٤٠ - إذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجهاً جديداً من أوجه الطعن استناداً إلى أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الذي صدر بعد الحكم عليه - قد استحدث قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالاعدام إلا بإجماع الآراء وهي قاعدة أصح يستفيد منها الطاعن إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن مايتحدى به الطاعن من ذلك مردود بأن النص على وجوب الاجماع عند إصدار الحكم بالاعدام الذي استحدثه الشارع بالتعديل سالف البيان قد ورد في الفصل الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الاجماع وبين أخذ رأي المفتي ، فأصبح الحكم بالاعدام وفقاً لهذا التعديل مشروطاً باستيفاء هذين الإجراءين على حد سواء بحيث إذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم ، فالاجماع في منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالاعدام ، وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطاً لصحته . ولما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة إلى المسائل الموضوعية دون الإجراءات فهي لا تمس إلا النصوص التي تتصل بالتجريم وتقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع عن الأصل العام في إصدار الأحكام من وجوب صدورهما بأغلبية الآراء وفقاً لنص المادة ٣٤١ مرافعات السارى على الدعاوى الجنائية ، واشتراطه بالنص المستحدث للفقرة الثانية من المادة ٣٨١ إجراءات توفر الاجماع عند الحكم بالاعدام لاعتبارات قدرها لحسن سير العدالة - لايمس أساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل ، ولا ينشأ لمقار فيها أضراراً وظروفاً تخير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو تعديل يندرج تحت مدلول القوانين الإجرائية لا الموضوعية . ذلك بانه من المقرر ان القواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الإجراءات الشكلية البحتة ، وهي بهذه المثابة تنفذ باثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدورهما ، دون أن ترتد إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون

السارى قبل التعديل . إذ الأصل أن كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون . لما كان ذلك ، فإن التعديل المدخل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٢/٣٨١ إجراءات لا يسرى على واقعة الدعوى البتة انتهت بالحكم المطعون فيه والذي صدر مستوفياً شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

(الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧ س ١٢ ص ٧٨٩) .

١٤١ - تعديل المادة ٤١٧ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية لا يغطى على قاعدة من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات قصد بها حماية حق الاستئناف بما يمنع من إساءة استعماله . على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون التعديل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وهو بهذه المثابة يعتبر قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضى أمام المحاكم الجنائية وضعت لكفالة حسن سير العدالة وحمايتها من أسباب العثار والانحراف ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل . لما كان ذلك ، وكان إجراء رفع الاستئناف من الطاعن قد تم صحيحاً على مقتضى المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التى كانت سارية وقت حصوله ، فإنه يتعين اعتباره كذلك بغض النظر عما استحدثه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من تعديل في شأنها . ومتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغرامة بعد رفضه الاستئناف المرفوع من الطاعن بإجراء صحيح ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يقتضى نقضه وتصحيحه في هذا الخصوص بإلغاء الغرامة المقضى بها .

(الطعن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٨ س ١٤ ص ٤١٦) .

١٤٢ - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - وإن كان قد ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، إلا أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤثمة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة السابعة من القرار الوزراى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية ، كما تضمنت المادة ١٦ من القانون وجوب الحكم في كل مخالفة لأحكامه أو القرارات المنفذة له - فضلاً عن الغرامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملغى .

(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ س ١٤ ص ٣٧٨) .

١٤٣ - التشريعات الإجرائية المتصلة بطرق الطعن في الأحكام من ناحية جوازها ومواعيدها وإجراءاتها تسرى على المستقبل ، وهى بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة والقرارات التى صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل . إذا الأصل أن كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون . ولما كانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية التى كانت سارية وقت صدور القرار المطعون فيه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون وتاويلها ، وكان ما أثاره الطاعن من دعوى الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون وتاويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذى لا يتسع له مجال الطعن من المدعى بالحق المدنى بحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالف الذكر قبل تعديلها . ومن ثم فإن الطعن على القرار المطعون فيه لا يكون جائزاً .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ س ١٤ ص ٨٨٧) .

١٤٤ - نص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - الذى صدر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والمنشور في الجريدة الرسمية في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ - في المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتى : « ويفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ، كما نص في المادة الثانية على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار إليه الآتى : « يجب أن يقضى الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة » . ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة ، وعلة الإعفاء أن التاجر الذي يراعى واجب الذمة في معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة إلى المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها في هذه المادة ، فإن الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون بإعماله نصا لا وجود له مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١٠ س ١٥ ص ٤٤٧) .

١٤٥ - من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية ويتعين الرجوع إليه لسد ما يوجد في القانون الأخير من نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تحدد القانون الذى يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه ، وكان الأصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه إلى القانون السارى وقت صدوره وذلك أخذا بقاعدة عدم جريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها فقد كان الشارع حريصا على تقرير هذه القاعدة فيما سنه من قوانين ، ونص في المادة الأولى من قانون المرافعات على أنه « تسرى قوانين المرافعات على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك : ١ - القوانين المعدلة للاختصاص متى كان العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى . ٢ - القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدا قبل تاريخ العمل بها . ٣ - القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق » . وقد جرى قضاء محكمة النقض تأكيدا لهذه القواعد على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن . ولما كان الحكم المستأنف قد صدر في ظل المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقبل تاريخ نشر القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت قد قيدت حق الاستئناف بالقيود الواردة بها فإنها هي التى تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم . ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصلح « أى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ » المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ذلك أن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية ، أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التى لم يكن قد تم الفصل فيها مالم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان الطاعن قد بنى استئنافه على جميع الأوجه التى ضمناها

تقرير الأسباب المقدم منه بالطعن على الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم وغيرها ومن بينها ما نعه على هذا الحكم من بطلان لحصول تغيير فيه بعد النطق به . وكانت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - وهي التي كانت قائمة وقت صدور الحكم المستأنف - تجيز الاستئناف بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها وكان هذا الخطأ على ما أولته هذه المحكمة يؤخذ بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ من ذلك القانون (المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض) وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على الدفع ببطلان الحكم المستأنف لحصول تغيير فيه بعد النطق به وعلى أوجه الدفاع الأخرى التي أثارها الطاعن في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتي أشار في أسباب الطعن إلى بعضها ، وهي بذاتها أن صحت تجعل استئناف المحكوم عليه جائزاً ، وكانت المحكمة بقضائها بعدم جواز الاستئناف قد حجبت نفسها عن تناول ما تمسك به الطاعن أمامها ، ولم تقل كلمتها فيه : ولا يقدح في ذلك ما أشارت إليه من أن الحكم المستأنف استوفى البيانات التي أوجبتها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك أن اشتغال الحكم عليها على فرض صحته لا يعصمه مما قد يعيبه من قولة البطلان والقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد وغيرها مما يخل بضمانات تسبيب الأحكام .

(الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١ س ١٥ ص ٧٧٤) .

١٤٦ - القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم وضعت لكفالة حسن سير العدالة ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل واذن فمتى نقض الحكم وأحيلت القضية إلى محكمة الجنايات استوجب ذلك عرضها على محكمة الجنايات المشكلة طبقاً لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد - وهي في حالة الدعوى المطروحة - هيئة المحكمة المشكلة من مستشار فرد . ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة .

(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢١ س ١٦ ص ٥٢٣) .

(والطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ ص ٦٥٧) .

١٤٧ - إذا كان الثابت أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المستندة إلى الطاعن وقعت قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم قاجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه من بعض أحكام خاصة بالاعفاء من ديون معينة مستحقة للدولة ، فإن افتراض تحقق شروط الاعفاء هذه بالنسبة إلى الدين المحجوز من أجله لا يترتب عليه اعفاء الطاعن من المسؤولية الجنائية عن جريمة التبييد التي وقعت منه قبل صدور القانون المنظم لشروط الاعفاء .

(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ ص ٦٥٧) .

١٤٨ - إن تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب أصحاب المخابز ولا يترتب عليه التيسير عليهم أو التخفيف من أعبائهم المادية أو زيادة أرباحهم ، إنما الهدف من إصداره تحقيق اعتبارات اقتصادية بحجة تتصل بسياسة الحكومة فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة أصحاب المخابز ولا تنشأ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم ، وبذلك يكون القرار القديم هو الذي يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

قانون

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢١ س ١٧ ق ١٣٥ ص ٧٢٢) .

١٤٩ - يبين من نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم توجيه أعمال البناء في صريح لفظهما وواضح دلالتهم ، كما يبين من استقراء نصوص القانون كليهما ومن مطالعة مذكرتيهما الايضاحيتين أن الجامع بينهما من حيث الموضوع الذي ينطبق عليه هو إقامة بناء أو تعديله أو ترميمه ، فكل من هذه الأعمال تخضع لهما معا إذا كانت قيمتها تزيد على ألف جنيه . فيشترط أن يحصل صاحب الشأن على موافقة اللجنة المشار إليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بالإضافة إلى الترخيص الذي أوجبه في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ أما غير ذلك من الأعمال التي تتناول المباني فلا يسرى عليها سوى الترخيص أو الاخطار الواجب في القانون الأخير وحده باللغة ما بلغت قيمة هذه الأعمال .

(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ س ١٨ ق ١٣٥ ص ٦٩٤) .

١٥٠ - إن كل عمل من الأعمال المتعلقة بالبناء - أيا ما كان نوعه - إنما هو موقوف بطبيعته وإن كان يقبل الامتداد ، إلا أن الجريمة التي ترد عليه وقتية . وإذا كان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ليس له أثر رجعي رجوعا إلى حكم الأصل المقرر في الدستور من أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليه ، وكانت المادة ١٩ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قد أوردت هذا الحكم صراحة ، ومن ثم فإن تتابع العمليات المستقلة على المبنى الواحد - أيا كانت - لا يجعلها خاضعة لحكم القانون الذي يؤتمها فيما تم منها قبل نفاذه . ولما كان الطاعن قد أقام دفاعه على أن المبنى الذي أقامه قد تم بناؤه قبل نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ وأن البياض والتشطيب هما اللذان وقعا في ظله ، وعلى الرغم من أن محرر المحضر قد شهد في جلسة المحاكمة بأنه لا يعرف تاريخ إقامة المبنى ، وطلب الرجوع في هذا التحديد إلى قسم الحصر في المديرية ، وقدم الطاعن مستندات تدعم دفاعه ، وطلب تعيين خبير لتحقيقه ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يبد من تفتن إلى المعانى القانونية المتقدمة ، فلم يقسط هذا الدفاع حقه ، بل اطرحه جملة ، ولم يحققه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، أو يرد عليه بما ينفيه وأسس قضاءه على ما ورد في محضر الضبط وهو ما لا يصلح في تنفيذه ، فإنه يكون قاصر البيان بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ س ١٨ ق ١٣٥ ص ٦٩٤) .

١٥١ - يسرى نص المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ على جميع العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيه سنة ١٩٤١ أيا ما كان تاريخ تعيينهم سابقاً أو لاحقاً لتاريخ سريان هذا الأمر ونفاذه .

(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ق ١٤٩ ص ٧٤٤) .

١٥٢ - مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه وهو ما تقتضيه الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » . أما ما أوردته المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانونا أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » ، فإنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التي دعت إلى تقريره لأن المرجح في فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد

الشارع الذى لا تجوز مصادرتة فيه .

(الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٣ س ١٨ ق ٢٢٠ ص ١١٠٥) .

١٥٣ - مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب ان القانون الجنائى يحكم ما يقع فى ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ احكامه ، وهذا ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » . أما ما أوردته الفقرة الثانية من المادة المشار إليها من أنه « ومع ذلك إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، فهو استثناء من الأصل العام يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التى دعت إلى تقريره ، لأن المرجع فى فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرتة فيه .

(الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٨ ص ٢٩) .

١٥٤ - مناط التائيم فى جريمة صنع خبز ناقص الوزن يكمن أساسا فى مخالفة أمر الشارع بالتزام اوزان معينة فى إنتاج الرغيف ، ولا يغير من ذلك تعاقب القرارات التموينية التى تحدد الاوزان ، لخضوعها لاعتبارات اقتصادية بحت لا تتصل بمصلحة منتجى الخبز فى شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التى تملئها تلك الظروف بغير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، الأمر الذى لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم مادامت تلك القرارات متفقة جميعها على تحديد وزن الرغيف وتائيم انقاصه عن الوزن المقرر . ومن ثم يكون المرجع فى تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت صنعه ناقصا ، دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات الوزن .

(الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٨ ص ٢٩) .

١٥٥ - متى كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه حرر عقد إيجار الشقة المؤجرة للمدعى بالحقوق المدنية بعد أن تقاضى منه مبلغ ١٥٠ جنيها خلو رجل وانتهى إلى معاقبة الطاعن طبقا للمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وأنه وإن كانت الواقعة موضوع الدعوى سابقة على سريان القانون المذكور إلا أنها فعل مؤثم وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة السادسة عشر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ وهو نص عام مطلق ينطبق على جميع الأفعال التى تقع بالمخالفة له أيا كان تاريخ إنشاء المبنى موضوع الإيجار وهو مستقل فى حكمه عن الأحكام الخاصة بتقدير الأجرة وتحديد المبانى المختلفة وتجريم ما أمرت به أو نهت عنه . وقد جاء نص المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ صريحا فى أنه « يستمر العمل بالأحكام المحددة للأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وذلك بالنسبة إلى نطاق سريان كل منها » . فالحكم المطعون فيه وإن أخطأ فى تطبيقه المادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على واقعة الدعوى إلا أن العقوبة التى قضى بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢/١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يثيره فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ س ٢٤ ق ١٤٢ ص ٦٨٤) .

١٥٦ - لما كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به فى ذات التاريخ ونص فى المادة ٣٥

قانون

منه على إلغاء القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء ، كما نص في مادته الأولى على أنه « فيما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام يحظر في أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها ، إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التي تقدم إليها قرار من وزير الإسكان والتعمير وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة للبناء في القطاع الخاص » . وبإلغاء القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ أصبحت جريمة إقامة مبنى لا تزيد قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها عن خمسة آلاف جنيه - قبل الحصول على موافقة اللجنة - فعلا غير مؤثم ويكون القانون الجديد أصح للمتعمير وقد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات وهو الواجب التطبيق ومحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بما هو مخول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وتصحيحه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تغريم الطاعن مبلغ ٣٨٥٠ جنيها .

(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٧ س ٢٨ ق ٤٨ ص ٢١٥) .

١٥٧ - لما كانت باقى العقوبات التي دين بها الطاعن مقررّة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ عن جريمة إقامة بناء بدون ترخيص - وهى التهمة التي اسندت إلى الطاعن - وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وإن ألغى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ إلا أنه لم يعدل من أحكام هذه الجريمة وفرض لها عقوبات أشد من تلك التي كان يقرها القانون الملغى فإن القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ يكون هو القانون الواجب التطبيق لما هو مقرر من أنه يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون الذي كان معمولا به وقت ارتكابها مادام القانون الجديد لم يعدل من أحكامها ويكون ما قضى به الحكم المطعون فيه من عقوبات عن تلك التهمة صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٧ س ٢٨ ق ٤٨ ص ٢١٥) .

١٥٨ - لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية قد صدر في ١٩ يوليو سنة ١٩٧٥ - قبل الحكم النهائي في الدعوى الماثلة - ونص في المادة الخامسة منه على إلغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن حماية المال العام - وهذا القانون الأخير ليس بقانون مؤقت إذ لم يبطل العمل به إلا بقانون صدر بإلغائه - فإنه بهذا الإلغاء انحسر عن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده وصف الجنائية الذي كان يسبغه عليها القانون الملغى وباتت جنحة سرقة معاقبا عليها بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ س ٢٩ ق ٩٥ ص ٥١٦) .

١٥٩ - الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات - فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقا للقانون القديم إلى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد - ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات - وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم

مرحلة الانتقال .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٦ س ٢١ ق ٤٠ ص ١٩٥) .

١٦٠ - لما كانت النيابة العامة اقامت الدعوى ضد المطعون ضده بوصف انه في يوم ١٩٧٨/٤/٢١ وجد في حالة سكر بين في الطريق العام ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٨٥ من قانون العقوبات ، وقد طبق الحكم المطعون فيه على الواقعة حكم المادة السابقة وقضى بتغريم المطعون ضده جنيها واحدا لما كان ذلك ، وكانت الواقعة بالوصف الذي رفعت به إنما يحكمها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الذي صدر وعمل به قبل وقوع الفعل والذي نص في مادته التاسعة على إلغاء كل حكم يخالف احكامه مما مفاده انه الغى نص المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات سالف الذكر وكان القانون ٦٣ سنة ١٩٧٦ المشار إليه يعاقب على الواقعة المطروحة في مادته السابعة بالحبس الذي لا تقل مدته عن اسبوعين ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه ، وكانت المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رفعت بها الدعوى غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي أسبق على هذه الواقعة ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقا لأحكامه . ولما كان الحكم المطعون فيه بعد ان اثبت في حق المطعون ضده ارتكاب جريمة وجوده في حالة سكر بين في الطريق العام المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون ٦٣ سنة ١٩٧٦ قد اوقع عليه عقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات بدلا من توقيع عقوبة الجنحة المقررة لهذه الجريمة فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت اسناد جريمة السكر البين في الطريق العام إلى المطعون ضده فإنه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تصحيح الحكم المطعون فيه وفق القانون .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٣ س ٣٢ ق ٩٠٦ ص ٦٠٣) .

١٦١ - لما كان من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى لو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، وكان الفیصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادي المكون للجريمة كما عرّفه القانون ، سواء أكان هذا الفعل إيجابياً أو سلبياً ، ارتكاباً أو تركاً ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي تدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلاً متتابعاً متجدداً ، ولا عبرة بالزمن الذي يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والاستعداد لمقارفته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر فيه أثاره الجنائية في أعقابه ، لما كان ذلك ، وكانت جريمة امتناع المطعون ضده عن تنفيذ القرار الهندسي تقوم على فعل سلبي يتوقف على تدخل إرادته تدخلاً متتابعاً ومتجدداً بتكوين فعل الامتناع المعاقب عليه ومن ثم فإنه يكون جريمة مستمرة تخضع مابقى استمرارها لأحكام القانون اللاحق ولو كان أحكامه أشد .

(الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢ س ٢٢ ق ١٣٩ ص ٨٠٥) .

١٦٢ - انزال المحاكم الأحكام الواردة بالأوامر العسكرية على الوقائع الجنائية غير ممتنع عليها بل هو من واجبها ، ذلك بان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن

قانون

حالة الطوارئ قد حصر اختصاص محاكم أمن الدولة - وماهى إلا محاكم استثنائية في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بينما لم يسلب الحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الأصلي الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

ليشمل الفصل في كافة الجرائم - إلا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون الطوارئ حتى ولو لم تكن في الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظعون فيه لم يعمل أحكام أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - الذي يسرى على واقعة الدعوى - وعاقب الطاعة بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه . ولا محل لما تثيره النيابة في مذكرتها من انتفاء مصلحة الطاعة في النعي على الحكم بهذا السبب طالما أن العقوبة المقررة بها - وهي الحبس لمدة ثلاثة أشهر - داخلية في العقوبة المقررة بأمر نائب الحاكم العسكري العام سالف الذكر ، إذا الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت بالحد الأدنى للعقوبة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - وهو ما يشعر أنها إنما وقفت عند هذا الحد ولم تستطع النزول إلى أدنى منه مقيدة به - الأمر الذي كان يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لو فطنت إلى أن أحكام أمر نائب الحاكم العسكري العام هي الواجبة الأعمال . ولا محل أيضاً لما قد يقال من انتفاء تلك المصلحة طالما أن عقوبة الحبس المقررة بها ، مأمور بوقف تنفيذها ، ذلك أن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة يجوز إلغاؤه - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٦ من قانون العقوبات - إذا صدر ضد المحكوم عليه خلال مدة ثلاث سنوات - تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً - حكم بالحبس أكثر من شهر عن فعل ارتكبه قبل الإيقاف أو بعده ، ومما يترتب على الإلغاء - وفق نص المادة ٥٨ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة المحكوم بها .

(الطعن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٧ س ٢٣ ق ١٩ ص ١٠٢) .

الفصل السادس

القوانين المؤقتة

١٦٣ - إن الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على ، أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم الادانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفاً لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة ، فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها ، قد أفادت أن حكمها خاص بالقوانين المؤقتة ، أي التي تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ، فهذه هي التي يبطل العمل بها بانتضاء هذه الفترة بغير حاجة إلى صدور قانون بإلغائها أما القوانين الاستثنائية التي تصدر في حالات الطوارئ ولا يكون منصوصاً فيها على مدة معينة لسريانها فإنها لا تدخل في حكم هذا النص لأن إبطال العمل بها

يقتضى صدور قانون بإلغائها . هذا هو المستفاد من عبارة النص ، وهو أيضاً المستفاد من عبارة المادة السادسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسى التى نقل عنها هذا النص ومن المناسبات التى اقتضت وضع هذه المادة هناك ، وهو هو بعينه الذى يستخلص من عبارة المادة الثانية من قانون العقوبات الإيطالى الصادر فى سنة ١٩٣٠ والمشار إليه فى المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات المصرى ، فقد ذكرت المادة صراحة أن حكمها يتناول حالتين حالة القوانين المؤقتة وحالة قوانين الطوارئ ولم تقتصر على النص على القوانين المؤقتة كما فعل القانون المصرى ، وجاء فى التعليقات عليها شرح معنى كل نوع من هذين النوعين من القوانين بما يتفق وما سبقت الإشارة إليه . وعلى ذلك فالأوامر العسكرية التى تصدر لمناسبة الأحكام العرفية غير محددة بمدة معينة ولا جائزاً إبطال العمل بها إلا بناء على قانون يصدر بإلغائها - لا يمكن اعتبارها من القوانين المؤقتة بالمعنى الذى تقصده الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإذن فالمتهم يستفيد من إلغاء هذه الأوامر فى أية حال كانت عليها الدعوى أمام جهات الحكم فيها ، وبناء على هذا فالمتهم باحراز سلاح لا تصح معاقبته بمقتضى تلك الأوامر الملغاة بل يجب معاقبته على مقتضى أحكام القانون العام .

(جلسة ١٩٤٦/١/٢٨ طعن رقم ١٥٣ سنة ١٦ ق) .

١٦٤ - القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر من وزير التموين فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذى يقضى بأن تستولى الحكومة لدى الزراع على كمية من الأرز الشعير من محصول سنة ١٩٥٣ فى ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ لم يصدر قرار لاحق بإلغائه وهو بطبيعته موقوت بمدة معينة هى سنة ١٩٥١ ولذلك فإنه وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا يتأثر بانقضاء هذه المدة ، كما لا يتأثر من باب أولى بصدور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية أو بصدور قرار من نوعه بالنسبة لمحصول سنة ١٩٥٤ ثم إلغائه .

(جلسة ١٩٥٥/١٠/١٠ طعن رقم ٥٥٧ سنة ٢٥ ق) .

١٦٥ - المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية ، إذ نص فى الفقرة (١) من المادة الرابعة منه على أن يجوز لآى شخص أن يزرع القطن فى السنوات الثلاث المذكورة فى أرض زرعت محصولاً شتوياً غير البرسيم « القلب » فى السنة الزراعية نفسها ، فقد افاد بذلك أنه قانون مؤقت من نوع ما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل فى مدة زمنية محددة ويبطل العمل بها بانقضاء هذه المدة بغير حاجة إلى صدور قانون بإلغائها ، وقد صدر بعدئذ القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون المتقدم الذكر ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة المشار إليها أنفاً فى السنتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعتين . وهذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة عليهما . ويلزم من ذلك وجوب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التى وقعت فى ظله .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٧ طعن رقم ١٥٠١ سنة ٢٤ ق) .

١٦٦ - من المقرر أن التشريع الصادر لفترة محددة ينبغى أن يتضمن تحديداً صريحاً لها . فلا يكفي أن يكون التحديد ضمناً مستفاداً من ظروف وضع التشريع وملابساته . وقد جرى قضاء النقض على هذا النظر وذلك بالنسبة إلى الأوامر العسكرية التى تصدر لمناسبة الأحكام

قانون

العرفية فعدّها غير محددة المدة ولا جائزاً ابطال العمل بها إلا بناء على قانون يصدر بإلغائها - وكذلك الشأن في قوانين التسعيرة والقوانين والقرارات التموينية فاعتبرها غير محددة المدة مالم تتضمن تحديداً صريحاً لها - وإذ ما كان الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد خلا مما يدل على أنه محدد المدة فإنه يندرج تحت هذا الحكم .

(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ق ١٤٩ ص ٧٤٤) .

١٦٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التشريع الصادر لفترة محددة ينبغي أن يتضمن تحديداً صريحاً لها ، فلا يكفي أن يكون التحديد ضمناً مستفاداً من ظروف وضع التشريع وملايساته .

(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ق ١٤٢ ص ٧٠١) .

١٦٨ - لما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا إذ صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره .. غير أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها ، وكان ذلك عن فعل وقع مخالفاً لقانون ينهى عن ارتكابها في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر خالياً من التوقيت وقد الحق به جدول بالمواد والسلع التي يجرى عليها حكم التسعير الجبرى ، وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة بقرار يصدر منه وكان الثابت من الحكم الابتدائي أن السلعة موضوع الجريمة التي دين بها الطاعنان قد حذفت من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فإن الطاعنين يستفيدان من القرار الذى استبعدهما والمشار إليه في ذلك الحكم باعتباره الأصلح لهما ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ التفت عن أعمال القرار المذكور ولم يجر في حقهما مقتضى هذا الاستبعاد ، قد خالف القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين من التهمة المسندة إليهما ، ذلك أن قرار المحافظة بتحديد الأسعار أسبوعياً ، لا يعنى توقيت القانون نفسه الذى صدرت التسعيرة استناداً إلى نصوصه .

(الطعن رقم ٦٢٥٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤١٣) .

الفصل السابع

سريانه من حيث المكان

١٦٩ - لما كان مؤدى نص المادة ٣ من قانون العقوبات أن شرط عقاب الطاعن لدى عودته إلى مصر هو أن تكون جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي أقيمت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتي وقعت بالخارج ، بجدة ، معاقباً عليها طبقاً لقانون المملكة العربية السعودية ، وإذ ما كان الطاعن يجحد العقاب على هذا الفعل في تلك الدولة ، فإنه من المتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد انزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه .

(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ س ١٣ ص ٨٤٦) .

١٧٠ - مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب أن الفعل المؤثم بمقتضى هذا النص والمعاقب عليه طبقاً للمادة ١٤ منه إنما جعل الشارع نطقاً تطبيقه قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمدن وحدها ، مما مفاده أن حكم هذه المادة لا يسرى على الأماكن الخصوصية بالمدن ولا على القرى جميعاً والجهات الأخرى التي قد تأخذ حكمها ، بل يظل الفعل بمقتضى هذا النص خارجاً عن نطق العقاب عليه .
(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٤٧١) .

١٧١ - إنه طبقاً لنص المادة ٦٨ من دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ احتفظ كل من إقليمى الجمهورية بنوع من الذاتية التشريعية وبقي له نظامه النقدى وميزانيته المستقلة وحدوده الجمركية واستمرت التشريعات تصدر قاصرة النطاق على إقليم دون آخر إلى أن يشملها معا تقنين موحد .

(الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .

١٧٢ - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له كان سارى المفعول قبل الوحدة في الاقليم المصرى ، مقصوداً به حماية النقد المصرى منظور إليه في علاقته بالنقد الأجنبى فلا يمتد نطاقه سواء بنص الدستور أو بحكم طبيعته إلى الاقليم السورى الذى احتفظ بنقده السورى ولا يفيد من رخصه سوى أبناء الاقليم المصرى فيما أبيع لهم بنصوصه ، وعلى ذلك فإن الحظر على غير المقيمين في مصر أو وكلائهم في التعامل بالنقد المصرى والوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المذكور يسرى بالضرورة على أبناء الاقليم السورى متى كانوا غير مقيمين بالفعل في الاقليم المصرى بالمعنى الذى عناه تشريع الرقابة على عمليات النقد وبينه .

(الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .

١٧٣ - ليس من شأن انسابا جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الاقليمين بمقتضى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراض الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج منها والذى أعفى السوريين من إجراءات الإقامة وتجديدها بمانع من انطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على أبناء الاقليم السورى ، لأن لكل من هذه التشريعات مجاله وحكمه وحكمته فيما استقنه وأوجبه .

(الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .

١٧٤ - قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد وقد صدر خلال الوحدة ، إذ قصر إباحة التعامل بالنقد المصرى بغير قيد على أبناء الاقليم المصرى ممن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة إنما قصد بيان النطاق الإقليمى للحظر الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأوضح بالضرورة أنه يشمل أبناء الاقليم السورى غير المقيمين في مصر ، يقطع بذلك فوق ما تقدم أنه قد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبى في الإقليم الشمالى ونص في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على حظر التعامل بنقد الإقليم الشمالى على غير المقيمين فيه حتى من أبناء مصر .

(الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .

قانون

١٧٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أبرى حكم الحظر الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ على المتهم بصفته وكيلاً عن سورى غير مقيم في مصر وتعامله بالنقد المصرى بهذه الصفة ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .

١٧٦ - البين من نصوص المواد الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في فقرتها الثانية ، ٢٤ ، ٣٩ ، ٤٨ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ ، أن خطاب الشارع في حظر التعامل بالنقد المصرى موجه أصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروعة في مصر ، وإلى وكيل غير المقيم ولو كان مصرياً مقيماً في مصر واعتبر كلا منهما فاعلاً أصلياً في جريمة التعامل بالنقد المصرى سواء بالذات أو بالوساطة ولو كان تعامله به حاصلاً مع مصرى مقيم في مصر حذراً مما قد يؤدي إليه تصرفه من ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، أو التأثير في ثبات سعر النقد المصرى ، أو الإخلال بميزان الدولة النقدى سواء أدى تصرفه إلى وقوع النتيجة التى خشى الشارع وقوعها أو لم يؤد ، مادام من شأن هذا التصرف أن يكون مؤدياً إلى تلك النتيجة .

(الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .

١٧٧ - المقصود بالتعامل بالنقد المصرى كل عملية من أى نوع أيا كان الاسم الذى يصدق عليها في القانون - يكون فيها دفع بالنقد المصرى إخلالاً بواجب التجميد الذى فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها في حسابات ، غير مقيم ، في أحد المصارف المرخص لها في مزاولة عمليات النقد حتى يأذن وزير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج عنه منها ، واستيداع النقد المصرى وتسليمه إلى غير مقيم يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل .

(الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .

١٧٨ - غير المقيم هو من يقيم في مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة ، أما المقيم فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة في المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ .

(الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .

١٧٩ - الإقامة في الأصل واقعة مادية ومسالة فعلية ، وإذا كان الشارع قد اعتبر من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة في حكم غير المقيم فمعنى ذلك أنه قصد بالإقامة المعتبرة أن يتوافر لها شرطاً المشروعية والاعتياد ، ولما كان شرط الاعتياد يقبل التفاوت ويخضع للتأويل الذى لا تنفس به الذرائع وهو ما أراد الشارع تلافيه فقد حددت اللائحة مدة الإقامة المعتادة بخمس سنوات .

(الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .

الفصل الثامن

القانون الواجب التطبيق

الفرع الأول : القانون الأصلح :

١٨٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل القرار الوزاري الذى يصدر بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية بحتة .

(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ٢٤٣) .

١٨١ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت ببراءة المتهم في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح استناداً إلى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذى مد أجل التوريد أو دفع البديل النقدي لغاية ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦ وقضت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المهلة التى حددها القانون سالف الذكر بالتأييد ، فإنها لا تكون قد أخطأت . إذ أن مؤدى ذلك القانون أن الفعل أصبح معفياً من العقاب فيما مضى وحتى انقضاء الأجل المنصوص عليه فيه ولا تبدأ المسؤولية الجنائية إلا بعد انقضائها في حالة عدم التوريد أو عدم دفع البديل النقدي ، ولما كانت الدعوى العمومية كما رفعت لا تشمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون هناك من سبيل أمام المحكمة الاستئنافية إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ س ٨ ص ٥١٤) .

١٨٢ - الأمر الذى يصدره المحافظ بالترخيص لمحل معين ببيع مشروبات روحية بعد الميعاد المحدد في القانون استثناء من القانون تحقيقاً لصوالح مختلفة لا يعتبر قانوناً أصلح في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات - ذلك أن قصد الشارع من عبارة « القانون الأصلح للمتهم » المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة - القوانين التى تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها - أو تلك التى تقرّ وجهاً للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها .

(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/١٤ س ٨ ص ٨٤٥) .

١٨٣ - أن الكتاب الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر من السيد النائب العام في ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على أرجاء تقديم قضايا الجنج التى يتهم فيها أصحاب المطاحن والمخابز لمخالفتهم أحكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات إنتاج الدقيق وصناعة الخبز إلى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون منظوراً من هذه القضايا أمام المحاكم إلى أجل غير مسمى ، ولا يرقى إلى مرتبة القانون أو يلغيه .

(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ س ٨ ص ٩٥٢) .

١٨٤ - أن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لإباحة الفعل المنصوص على تجريمه في المادة الأولى من هذا القرار المقابلة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ إذ أطل أجل إرسال البيانات المطلوبة إلى ٢٩ يونية سنة ١٩٥٧ ومن ثم

قانون

فإن المتهم يستفيد من ذلك باعتباره قانونا أصلا طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات مادام قرار مد أجل ارسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٥٤) .

١٨٥ - متى كان المتهم قد ارتكب جريمة سماحه للغير بلعب القمار في مقهى في ظل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ الذى ألغى القانون السابق وقضى بخلق المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلا من الغلق نهائيا . فإن القانون الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصلى للمتهم .

(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٨٥) .

١٨٦ - متى كان القرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والمعمول به فى ٢٩/٥/١٩٥٧ قد مد أجل الاخطار عن البيانات المطلوبة حتى ٢٩/٦/١٩٥٧ فإنه يكون قد رفع التائيم عن الفعل فى تلك الفترة وإذ كان المتهم قد حوكم خلال تلك الفترة فإنه يجب أن يستفيد من ذلك .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة س ٩ ص ٢١٨) .

١٨٧ - متى كانت الجريمة المنسوبة إلى المتهم « إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم » قد وقعت فى ٢٢ يولية سنة ١٩٥١ ، فإن خطأ الحكم فيما قضى به من عقوبة الإزالة يصبح غير ذى موضوع بصدر القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فإن المحكمة - إذ تجتزئ بيان وجه العيب فى الحكم المطعون فيه - لا يسعها إزاء صدور القانون المذكور إلا أن تقضى عملا بنص المادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بنقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم بالإزالة .

(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٦/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٤٧٨) .

١٨٨ - متى كانت جريمة احراز سلاح نارى بغير ترخيص قد ارتكبت فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ فإن الحكم إذ قضى بعقاب المتهم طبقا لنصوص القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصلى ، يكون سليما وبمناى عن الخطأ فى تطبيق القانون أو تاويله .

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٧٧) .

١٨٩ - القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أشد فى عقوباته من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٣/٣/١٩٠٩ فلا يكون هو القانون الأصلى للمتهم ، وتكون اللائحة الجمركية التى خلت من النص على عقوبة الحبس - هى الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التى تمت فى ظلها .

(الطعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٩٩) .

١٩٠ - صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ - فى شأن الأبنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المباني والذى حل محله القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء فى الاقليم المصرى المعمول به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، والذى يقضى بعدم جواز الحكم بإزالة أو تصحيح أو هدم الأعمال بالنسبة للأبنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام القوانين سالفه البيان خلال الفترة من تاريخ العمل بكل من تلك القوانين حتى ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٦ ، مما يتعين معه اعمال هذا الحكم فى حق

المتهم نظرا إلى وقوع الجريمة التي نسب إليه ارتكابها في خلال الفترة المحددة به وذلك باعتباره القانون الأصلح للمتهم عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٩ س ١٠ ص ٩٦٤) .

١٩١ - إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع المتهم على النحو الثابت بالحكم ترشح إلى أن المتهم كان يحرز تلك المواد بقصد الاتجار ، فإن لمحكمة النقض عملا بالرخصة المخولة لها بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في يونية سنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها على المتهم .

(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠ س ١١ ص ٧١٥) .

١٩٢ - المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى - فإذا كان الحكم لم يستظهر قصدا خاصا لدى الطاعن من احرازه المخدر ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في خصوص العقوبة المقيدة للحرية .

(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٩٠٩) .

١٩٣ - المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى - فإذا كانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة تفيد أن الطاعن وزميله كانا يتجران في المواد المخدرة المضبوطة ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية . ولما كان هذا الوجه يتصل بالمتهم الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، فإن ذلك يقتضى أن يكون نقض الحكم بالنسبة إليه أيضاً . (الطعن رقم ٢٢٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٢٧٦) .

١٩٤ - ما نصت عليه المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في فقرتها الثالثة ليس عقوبة مفروضة للجريمة بقدر ما هي تدبير يجوز للمحكمة توقيعه لمناسبة ارتكابها ، تيسيرا على مدمني المخدرات بوضعهم تحت العلاج في إحدى المصحات - ولما كانت العقوبة بحسب طبيعتها هي جزاء يقابل الجريمة حدد الشارع نوعها بأن تكون من العقوبات البدنية أو السالبة للحرية أو المقيدة لها أو المالية - وهي العقوبات الأصلية التي فرضها القانون وحددها وأوجب على القاضى توقيعها عند ثبوت التهمة - وكانت محكمة الموضوع قد التزمت هذا الأصل في توقيع العقوبة السالبة للحرية المقررة في القانون الذي كان معمولا به وقت ارتكاب الجريمة ، وترى محكمة النقض لما تقدم أن تقرها عليه ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة المذكورة لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٢٦٠) .

قانون

١٩٥ - من المقرر قانوناً أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، ولا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح لأن لازم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون الجديد أهون في أحكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد أكثر تحقيقاً للعدالة . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قد أصدره الشارع وشدد العقوبة فيه واعتبر بنص المادة ٥٥ وبخطابه في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ الجريمة مستمرة ، وكان الثابت من الحكم أن المتهم ظل فاراً من الخدمة العسكرية وممتنعاً عن تقديم نفسه للجهة المختصة حتى أرسلته الجهة الإدارية إلى منطقة التجنيد التابع لها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ كان يتعين أن لا تنزل الغرامة عن خمسين جنيهاً طبقاً لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ . إلا أنه لما كان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ مقررًا حكماً وقتياً على المادة ٧١ ، وكان هذا القانون لا ريب أصلح للمطعون ضده مادام قد ثبت أنه توافر في حقه الشرطان اللذان نص عليهما هذا القانون الأخير ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم المطعون ضده عملاً بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤ س ١٢ ص ٤٢٢) .

١٩٦ - متى كانت عقوبة احراز المخدر بقصد التعاطي المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى - لا تختلف عن العقوبة التي كان منصوصاً عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون والتي أعملها الحكم في حق الطاعن - وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا ترشح لقيام حالة الادمان التي يجوز معها استبدال التدبير الاحترازي المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالعقوبة العادية المقررة للجريمة ، فإنه لا محل للنظر في أعمال حكم هذا النص على الطاعن .

(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٠ س ١٢ ص ٨٦١) .

١٩٧ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه احرز جوهرًا مخدرًا في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، فأعملته المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه احرز تلك المخدرات «بقصد الاتجار» - فإن استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تغييراً للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع ، ومن ثم فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من حالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٩ س ١٢ ص ٣١٥) .

١٩٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزاً أو ضعفاً يكون

أصلح له القانون القديم . واذن فمتى كان قانون المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الذي وقعت الجريمة في ظله - قد حظر الحكم في جميع الأحوال بوقف تنفيذ العقوبة ، ثم صدر قبل الفصل في الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورقع القيد الذي كان مفروضاً على القاضى وخوله وقف تنفيذ عقوبة الجثة بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ، فإن القانون الجديد يكون هو الأصلح لهذه الفئة .

(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ س ١٢ ق ص ٢٤٧) .

١٩٩ - من المقرر قانوناً أنه لا يجوز تأثيم الفعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التى لم تكن مؤثمة قبل إصدارها . فمتى كان قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بما أنشأه من مركز أصلح للمتهم - قد صدر فى ١٩٦٠/٦/٥ غير أنه لم يعمل به إلا فى ١٩٦٠/٧/١٣ أى بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ، فإنه يعتبر من تاريخ صدوره - لا من تاريخ العمل به - القانون الأصلح طبقاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذا كانت التهمة التى أسندت إلى المتهم «المطعون ضده» هى أنه فى يوم ١٩٦٠/٦/٢٣ حاز مادة من أملاح الديكسافيتامين «الماكستون» فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت النيابة عقابه وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . ثم صدر بتاريخ ١٩٦٠/٦/٥ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد خلا جدولته رقم ١ من النص على مادة الديكسافيتامين كجواهر مخدر . وبتاريخ ١٩٦٠/٧/١١ صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بإضافة هذه المادة إلى الجدول على أن يعمل به اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١٣ ، وهو تاريخ العمل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكان من المقرر قانوناً أنه لا يجوز تأثيم الفعل بقانون لاحق ، لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التى لم تكن مؤثمة قبل إصدارها ، فإنه لا يمكن مساءلة المتهم عن الفعل المسند إليه ، لأن حيازته لمادة الديكسافيتامين فى ١٩٦٠/٦/٢٣ بعد صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الذى ألغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - كان فعلاً غير مؤثم فى تاريخ الواقعة ولا يغير من هذا الوضع النص فى القانون الجديد على العمل به اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١٣ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ مشيراً إلى العمل به فى ذات التاريخ إذ لا يسوغ القول باتصال التأثيم طوال الفترة من تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به ، وذلك أن عدالة التشريع تأبى أن يظل الفعل مؤثماً إلى حين العمل بالقانون الجديد بعد أن أعلن الشارع بإصداره أنه أصبح فعلاً مباحاً وهى ذات الحكمة التى حدثت بالشارع إلى إصدار المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ س ١٢ ص ٢٦١) .

٢٠٠ - متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصلح للمتهم ، فإنه يكون هو الواجب التطبيق ، والمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بما هو مخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فإذا كانت المحكمة الاستئنافية - المطعون فى حكمها - قد دانت المتهم فى التهمة المسندة إليه وهى أنه أقام مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، قطعت النيابة فى الحكم ، غير أنه وقبل الفصل فى الطعن - صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذى أصبحت بموجبه تلك الجريمة فعلاً غير مؤثم ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم .

قانون

(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ س ١٢ ص ١٥٢) .

(والحقن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٢ س ١٢ ص ٢٦٥) .

٢٠١ - المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر من محكمة النقض بعد العمل به تكون غير جائزة ، ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بآثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ س ١٢ ص ٥٩٠) .

٢٠٢ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ على أنه يعفى من تطبيق أحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المتخلفون من مواليد سنة ١٩٣١ إلى ١٩٣٨ الذين يتقدمون إلى مناطق التجنيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم «المطعون ضده» من مواليد سنة ١٩٣٧ وأنه تقدم لمنطقة التجنيد في ١٩٥٩/١٢/٨ فهو عندما حلت فترة الإعفاء التي بدأت في ١٩٦٠/٣/٨ كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات ذات الشأن ، ومن ثم يصبح تخلفه بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٧ غير مؤثم عملاً بحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - الذي قضى بالإدانة - وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

(الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١١ س ١٢ ص ٨٢٢) .

٢٠٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى أعمالاً للمادتين ٥ ، ٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم - فضلاً عن الغرامة وقدرها ثلاثة أمثال قيمة المهدوم ، بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائماً وإيقاف التنفيذ . وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني - والذي صدر بعد الحكم المطعون فيه - قد نص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - سالف الذكر ، كما ألغى بمقتضى مادته السابعة العقوبات التي كانت تفرضها المادة السابعة من القانون الملغى فيما عدا عقوبة الغرامة ، ولما كان لمحكمة النقض وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من حرمان المطعون ضده من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائماً .

(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ س ١٤ ص ٢٧٨) .

٢٠٤ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جوهرا مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر لم تكن تشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيعها ثبوت حيازته أو احراردها ، وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الاحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وإذ صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في أثناء سير المحاكمة - والذي تدرج في العقوبات تبعا لخطورة الجاني ودرجة ائمه ومدى ترديه في هوة الاجرام وقدر لكل حالة العقوبة التي تناسبها - وكان هو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، فأعملته المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات «بقصد الاتجار» - وهي في هذا لم تتعد الواقعة التي أقيمت بها الدعوى وتناولها الدفاع في مرافعته - فإن استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع اعمالا للمادة الخامسة من قانون العقوبات ، مما ينفي عن الحكم قالة الاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ س ١٤ ص ٦٢٥) .

٢٠٥ - اقتضت أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم ، دون اقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة - طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - اعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - بجعله فعل الطاعن بمنأى عن التاثيم - قانونا أصلح له ، أما وهي لم تفعل ، فإنها تكون قد أخطأت صحيح القانون مما يتعين معه طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبول الطعن وبراءة الطاعن من تهمة عدم اخطار لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء .

(الطعن رقم ٢٢٩٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٧ س ١٥ ص ٢٥٨) .

٢٠٦ - لمحكمة النقض طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . وإذ كان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون الجمارك الذي حل محل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ هو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات فإنه يتعين تطبيق هذا القانون .

(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ٢٩٢) .

٢٠٧ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للطاعن بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - فأعملته المحكمة وقضت بإدانة الطاعن بوصف أنه أحرز تلك المخدرات بقصد الاتجار . فإن استظهار الحكم توافر هذا القصد في حق الطاعن لا يعد تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر

قانون

الطاعن أو المدافع عنه إليه بل هو مجرد تطبيق القانون الأصلح الواجب الاتباع . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .
(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٢١ س ١٥ ص ٥٩٢) .

٢٠٨ - أن المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لم يكن يعرف سوى مطلق احرار المواد المخدرة أو حيازتها على أية صورة موجبا لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ منه دون حاجة إلى اثبات قصد خاص يلبس الفعل المادى المكون للجريمة كقصد الاتجار أو سواه من القصد ، أما الاحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى فكان حالة تيسيرية خصها القانون - على سبيل الاستثناء - بعقوبة أخف في المادة ٣٤ منه ، وفي غير هذه الحالة من صور الاحراز أو الحيازة كان يتعين الرجوع إلى أصل التجريم وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المنصوص عليها في القانون ، فجاء القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فتدرج بعقوبة الاحراز على تفاوت القصد ، وخص الاحراز بقصد الاتجار وحده بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٤ منه ، أما الاحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، وكذلك مطلق الاحراز المجرد عن أى من القصدين ، فقد خصهما القانون الجديد بعقوبات أخف في المادتين ٣٧ ، ٣٨ منه ، وبالتالي فإن مطلق الاحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى واقع حتما في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين ، ولكن العقوبة المقررة له في القانون الجديد أخف إذ هي السجن بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة . وبالضرورة يكون هذا القانون - فيما استثنى من أحكام - أصلح للمتهم من القانون القديم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عمل القانون الجديد في حق الطاعن تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ س ١٦ ص ٦٨٧) .

٢٠٩ - إن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائى يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهذا هو ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . وما أورده المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه . . ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، إنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التي دعت إلى تقريره ، لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرتة فيه ولما كان التأثيم في جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الرغيف ، وكانت القرارات التموينية التي تحدد تلك الأوزان إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحيث لا تنصل بمصلحة منتجي الخبز في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تملئها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة . ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديده لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم مادامت جميعها متفقة على تحديد وزن للرغيف وتأثيم انقاصه على الوزن المقرر ، ويكون المرجع في تحديد وزن الرغيف إلى القرار

السارى وقت إنتاجه ناقصا دون أن يدفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بانقاص وزنه .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ ق ١٩ ص ٢٨٠)
 ٢١٠ - القرارات التموينية التى تحدد أوزان الخبز إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحيث لا تتصل بمصلحة منتجى الخبز فى شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التى تشيها تلك الظروف فى غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة . ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد لا يتحقق به معنى القانون الأصلح لئلاهم مادامت جميعها متفقة على تحديد وزن الرغيف وتأييم انقاصه عن الوزن المقرر . ويكون المرجح فى تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت إنتاجه ناقصا دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بانقاص وزنه .

(الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٢ س ١٨ ق ٢٣٠ ص ١١٠٥) .
 ٢١١ - لا تعد المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦ قانونا أصلح للمتهم بجريمة تقديم مخدرات للتعاطي بغير مقابل المنصوص عليها فى المادة ٣٥ منه ، ذلك أنها وأن أجازت النزول إلى العقوبة التالية للعقوبة المقررة للجريمة المذكورة ، إلا أن المادة ٣٥ رفعت العقوبة من الأشغال الشاقة المؤقتة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، ومن ثم فهي تنزل عند أعمال حكم المادة ٣٦ إلى الأشغال الشاقة المؤقتة .

(الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٤ س ١٨ ق ٢٥٦ ص ١٢١٤) .
 ٢١٢ - مفاد القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر من نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء والذى كان فى الوقت نفسه وزيرا للصناعة - إن الجبن الجاف الرومى موضوع جريمة البيع بأزيد من السعر المحدد التى دين بها المتهم قد أخرج من السلع المسعرة والمحددة الربح ، اعتبارا من يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ تاريخ العمل بالقرار المذكور . الأمر الذى يستفيد منه المتهم باعتباره القانون الأصلح له - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى عاقب الطاعن عن الجريمة سالفة الذكر على الرغم من صدور القرار المذكور والعمل به قبل أن تفصل المحكمة الاستئنافية فى الدعوى ، فإن يكون قد خالف القانون . مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن .

(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٢٥٨ ص ١٢٢٣) .
 ٢١٣ - تنص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون وقرارات وزير الزراعة المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها خمسون جنيها عن الفدان أو كسور الفدان فضلا عن إلزامه بمصاريف قياس المساحة محل المخالفة ، وقد صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة . ملغيا ضمن ما ألغاه القانون الأول ونصت المادة الواحدة بعد المائة منه على أن كل مخالفة لأحكام القرارات التى تصدر تنفيذا لإحدى المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن خمسين جنيها عن الفدان أو كسور الفدان ، بما مؤداه أن القانون الأخير قد خفف العقوبة الواردة بالمادة السابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ الملغى بجعله الغرامة تقراوح بين عشرين جنيها وخمسين جنيها وبإلغائه إلزام المخالف بمصاريف قياس الأطنان . (الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٥ س ١٩ ق ١٢ ص ٦٨)

٢١٤ - إذا كانت الغرامة التي قضى بها الحكم المطعون فيه وهي خمسون جنيها داخلية في الحدود المقررة للغرامة كما نص عليها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والذي صدر قبل الحكم نهائيا في الدعوى والمعتبر القانون الأصلح للمتهم وفق المادة الخامسة من قانون العقوبات والواجب التطبيق على واقعة الدعوى فإن ذلك لا يقتضى تصحيحا للحكم في هذا الخصوص . (الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٥ س ١٩ ق ١٢ ص ٦٨) .

٢١٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألزم المتهم بمصاريف قياس الأطيان محل المخالفة وهو ما ألغاه القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الجديد فإنه بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا .

(الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٥ س ١٩ ق ١٢ ص ٦٨) .

٢١٦ - أوجب قرار وزير التموين رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ في المادة ٤٥ منه على مديري المستودعات الرئيسية لشركات البترول والجمعية التعاونية للبترول ووكلائها ومديري الفروع ومتعهدي التوزيع أن تكون البيانات المدونة بإقراراتهم المكتوبة عن كوبونات الكيروسين المتجمعة لديهم مطابقة للبيانات المدونة بالسجلات المنصوص عليها في المادة رقم ٣ من القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ . ولما كان وزير التموين قد أصدر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٧ وقبل الفصل في الدعوى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ تنفيذا لنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فقضى في مادته الأولى بإلغاء المواد من ٤٢ إلى ٥٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ فأصبح الفعل المسند إلى الطاعن فعلاً مباحاً غير مؤثم ، ومن ثم فإنه يستفيد من هذا القرار لأنه هو القانون الأصلح للمتهم وفقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولا يؤثر في هذا النظر أن الوزير بما له من سلطة خولها له القانون قد أصدر بعد ذلك وقبل الحكم النهائي القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يقضى بإعادة العمل بأحكام المواد من ٤٢ إلى ٤٥ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل إذ لا يضار المتهم به مادامت الواقعة كانت غير معاقب عليها في الفترة الواقعة بين تاريخ قرار الإلغاء وقرار إعادة .

(الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ق ١٤٩ ص ٧٤٤) .

٢١٧ - القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والذي بدأ العمل به بعد وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم - وهي ذبحه حيواناً معداً لحمه للأكل خارج السلخانة - وقبل الحكم فيها نهائياً وإن عد قانوناً أصلح للمتهم لما نص عليه في المادة ١٤٣ الواردة في الباب الثالث من الكتاب الثاني من عقوبة يقل الحد الأقصى للغرامة فيها عن الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المنطبق على واقعة الدعوى ، إلا أن المادة ١٤٩ الواردة في نهاية هذا الباب من القانون قد نصت على أنه لا تخل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين . وإذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون المشار إليه قد نصت على وجوب الحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بمصادرة هذه اللحوم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦١ ص ٨٢٠) .

٢١٨ - متى كان قرار وزير التموين والتجارة الداخلية الرقيم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قد ترك

للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة ، وبالتالي فهو القانون الأصلح للمتهم من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي ينص على عقوبتي الحبس والغرامة معا وهو القانون الواجب التطبيق إعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، مادام أن الثابت أن هذا القرار صدر وتقرر العمل به قبل الحكم نهائيا في الدعوى . ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة بها تدخل في حدود العقوبة المقررة في القانون الجديد إذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ وهي الحبس ستة أشهر وغرامة مائة جنيه وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني وإنما لو قطنت إلى صدور القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ - الذي خلا حكمها من الإشارة إليه - لما وقفت بالعقوبة عند الحد الذي قضت به . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ إنما يخضع في تصحيحه لتقدير محكمة الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ق ١٩٤ ص ٩٦٥) .

٢١٩ - إن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهو ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » ، أما ما أورده المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » . فإنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التي دعت إلى تقريره لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه .

(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٢ س ١٩ ق ٢١٢ ص ١٠٤٧) .

٢٢٠ - إن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه وهذا هو ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » ، أما ما أورده المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » ، فإنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التي دعت إلى تقريره لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه ولما كان التأثيم في جريمة استخراج ردة معدة لرغف العجين غير مطابقة للمواصفات يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام مواصفات معينة في استخراج الردة ، وكانت القرارات التموينية التي تحدد تلك المواصفات إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة مستخرجي الردة في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تملئها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، ومن ثم فإن تغاير مواصفات الردة على توالي القرارات الوزارية الصادرة بتحديد مواصفات لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وتأثيم عدم

قانون

مطابقتها لهذه المواصفات ، ويكون المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف العجين إلى القرار السارى وقت استخراجها مخالفة لهذه المواصفات دون ان يرفع عن الفعل صفة الجريمة ما يصدر من قرارات تالية بتعديل تلك المواصفات .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ س ٢٠ ق ٢٥ ص ١١٨) .

٢٢١ - قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمعمول به من تاريخ نشره في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ الذى خفض وزن الرغيف من الخبز البلدى لا يتحقق به - وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - معنى القانون الاصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢ س ٢٠ ق ٦٧ ص ٢١٢) .

٢٢٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ ودان المتهم بالتطبيق لاحكام قرار وزير التموين رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذى كان يحظر نقل العدس خارج المحافظات خلال الفترة من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٨ حتى نهاية اغسطس من ذات السنة بغير ترخيص من الجهة المختصة . ولما كان قد صدر قرار آخر في ١٩ مايو سنة ١٩٦٨ من وزير التموين برقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ نص في مادته الاولى على إلغاء القرار السابق ، وبهذا الإلغاء أصبح نقل العدس خارج المحافظات دون موافقة الجهة المختصة فعلا غير مؤثم ، مما كان يتعين معه على المحكمة - طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - اعمال احكام القرار الجديد الذى يعتبر قانونا اصلح إذ صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا فهو الذى يتبع دون غيره ، اما وهى لم تفعل فإن حكمها المطعون فيه يكون قد اخطأ صحيح القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم فيما قضى به من عقوبة وبراءة المطعون ضدهما .

(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨ س ٢١ ق ٢٠٦ ص ١٢٧٢) .

٢٢٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر عناصر جريمة الاتجار فى الكسب بغير ترخيص فى حق الطاعنين ، واعمل فى حقهما احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ ، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ هو القانون الاصلح للمتهمين بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف فيكون هو الواجب التطبيق عملاً بنص المادة ٢/٥ من قانون العقوبات وذلك لصدوره قبل الحكم نهائيا فى الدعوى .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١ س ٢٥ ق ٧٨ ص ٢٦١) .

٢٢٤ - نص القانون الجديد رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على أنه : يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة .. ، ونص المادة ١٥ على أنه : « إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات - ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات ان تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن ستة طبعاً لاحكام هذا القانون » . كما نصت المادة ٢٩ من القانون ذاته على أنه : « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى امر الحدث عند اتهامه فى الجرائم .. » ونصت المادة ٣٢ على أنه : « لا يعتد بتقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » . لما كان ذلك ،

وكانت المادة ٢/٥ من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصحح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . وكان قانون الأحداث سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصحح للمتهم فى حكم هذه المادة إذ أنه ينشئ للمحكوم عليه وضعاً أصحح له من النصوص الملغاة فيكون هو دون غيره الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ذلك بأنه بعد أن كان القانون الذى وقع الفعل فى ظله يحظر توقيع عقوبة الاعدام على من لم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة ، فإنه بصدور القانون الجديد أصبح هذا الخطر ممتداً إلى من لم يجاوز سنة ثمانى عشرة سنة . وإذا كان ذلك ، فإن تحديد السن فى هذا الحال يكون ذا اثر فى تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها ، ويكون من المتعين ابتغاء الوقوف على هذا السن ، الركون فى الأصل إلى الأوراق الرسمية قبل ماسواها اخذاً بما كانت تنص عليه المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي انتت المادة ٣٢ من قانون الأحداث الجديد بمؤداها - على ماسلف ذكره - لأن صحة الحكم بعقوبة الاعدام كان رهناً وفق القانون القديم ببلوغ المتهم سبع عشرة سنة ، وصار رهناً وفق القانون الجديد الأصحح بمجاوزة المتهم ثمانى عشر سنة ، ومن ثم يتعين على المحكمة استظهار هذه السن فى هذه الحال على نحو ما ذكر .

(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢ س ٢٥ ق ١١٦ ص ٥٢٩) .

٢٢٥ - أن قصد الشارع من عبارة « القانون الأصحح للمتهم » المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات القوانين التى تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها أو تلك التى تقر وجهاً للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها ، والقرارات الوزارية الصادرة فى نطاق النقد والاستيراد وفى حدود التفويض التشريعى لا تعد قانوناً أصحح للمتهم إذا كان كل ما تضمنته تعديلاً لنظم معينة مع إبقاء الحظر الوارد فى القانون على حاله . لما كان ذلك . وكان الحكم قد قضى ببراءة المطعون ضدهم - من الأول إلى الرابع ... و... و... من جريمته عدم عرض مالىهم من النقد الأجنبى على وزارة الاقتصاد لبيعه بسعر الصرف الرسمى ، وتحويله إلى الخارج بدعوى أن قرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قد أباح للمصريين تحويل الأرصدة الأجنبية من الحسابات غير المقيمة باسمهم مباشرة إلى الخارج قد عطل نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأعفى بذلك المواطنين من وجوب عرض مالىهم من النقد الأجنبى على وزارة الاقتصاد ، وأنه ليس ثمة ما يحول دون تغذية قيمة البضائع المستوردة من هذه التحويلات مما يعد معه هذا القرار من قبيل القانون الأصحح للمتهمين ، فإنه لما كان البين من نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فى شأن الرقابة على النقد أنه أوجب على كل شخص طبيعى أو معنوى أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية جميع الأرصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملة أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأى سبب كان يحصل عليها فى مصر أو فى الخارج .. وكذلك كل ما يدخل فى ملكه أو فى حيازته من أوراق النقد الأجنبى ، وأجاز لوزير المالية أن يستثنى من أحكام هذه المادة المصريين الذين يكون لهم فى الخارج وظائف بالنسبة إلى ما يحصلون عليه من نقد أجنبى ناتج عنها ، وكان قرار وزير المالية الرقيم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تطوير الحسابات المجاز فتحها بالعملة الأجنبية والذى عدل حكم المادة ٣٣ مكرر من لائحة الرقابة على عمليات النقد ، قد أجاز للبنوك أن تحتفظ بحسابات مقيمة بالعملة الأجنبية تفتح باسماء المواطنين الذين يعملون فى الخارج أو

الذين يؤدون خدمات ما يقاديه أنه أباح لهؤلاء تحويل هذه الأرصدة إلى الخارج دون إلزامهم بحرصها على وزارة الاقتصاد إلا أن هذه الإجازة قاصرة على أصحاب هذه الحسابات التي يحصلون على أرباحها من عمل لهم بالخارج دون غيرهم ومن ثم يبقى الالتزام بالعرض طبقاً للقانون قائماً بالنسبة لمن عداهم من المواطنين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد من وجوه الأدلة السائغة ما يثبت أن من سلف ذكرهم من المطعون ضدهم هم من المخاطبين بذلك القرار مؤسساً قضاءه على ما انتهى إليه من تقرير قانوني خاطيء هو اعتبار قرار وزير المالية الرقيم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قراراً معطلاً بالضرورة حكم المادة الثالثة من قانون النقد ومعفى المواطنين كافة من واجب العرض على وزارة الخزانة بما يعد معه قانوناً أصلح بالنسبة إلى المطعون ضدهم فإنه يكون معيباً فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون بالقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ق ١٢٣ ص ٥٢٨) .

٢٢٦ - من المقرر أن محكمة النقض - طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا صدر بعد الحكم قانون يسري على واقعة الدعوى يعد أصلح للمتهم ، وإذا كان قد صدر في ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ بعد الحكم المطعون فيه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ناسخاً للأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانوني الإجراءات والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهم . لما كان ذلك ، وكان هذا القانون بما نص عليه من رفع السن الذي يعتبر فيها المتهم حدثاً من خمسة عشر عاماً إلى ثمانية عشر عاماً وتخفيفه العقوبات التي نص عليها فيه عن العقوبات التي كان منصوصاً عليها في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من قانون العقوبات التي ألغاهما ذلك القانون هو قانون أصلح ، وكان الحكم المطعون فيه وأن أورد أن الطاعن بلغ من العمر سبعة عشر عاماً وهو ما من شأنه أن يفيد بحديث يجب ألا تزيد العقوبة التي يقضى بها عن ثلث الحد الأقصى المقرر أصلاً للجريمة التي ارتكبها ، وهي الجريمة الواردة في المادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات إلا أنه يبين من الأوراق أن إثبات المحكمة لسن الطاعن لم يبين على أوراق رسمية أو على رأي أرباب الفن ولم يثبت بمحضر الجلسة أن ذلك السن كان حسب تقدير المحكمة الشخصي . ولما كان الأصل طبقاً لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ الذي أصبح سارياً على واقعة الدعوى على ما يبين من مدونات الحكم في شأن إثبات سن الطاعن وقت وقوع الجريمة طبقاً لهذا النص - وما يترتب على ذلك من تعيين المحكمة المختصة بمحاكمته والعقوبات الواجبة التطبيق عليه طبقاً لأحكام ذات القانون - يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفة محكمة النقض فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وذلك دون حاجة للبحث فيما ينعاه عليه الطاعن .

(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٠ س ٢٦ ق ١٢٧ ص ٦١١) .

٢٢٧ - من المقرر أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ - قبل الحكم المطعون فيه - قد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانون الإجراءات والعقوبات - في صدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه في المادة الأولى منه من أنه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه الجريمة .. » وفي المادة ٢٩ منه على أن تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم ، وفي المادة ٣٢ منه « أنه لا يعتد في تقدير سن

الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير ، وفي المادة ١٥ منه انه « إذا ارتكب الحدث الذي يزيد سنه على خمس عشرة سنة لا يتجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن وإذا كانت الجنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وإذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وفي جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة ، ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لأحكام القانون . لما كان ذلك ، وكان قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بما نص عليه من رفع السن التي يعتبر فيها المتهم حدثاً من خمسة عشرة عاماً إلى ثمانية عشر عاماً وتخفيضه العقوبات التي نص عليها فيه من العقوبات التي كان منصوصاً عليها في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من قانون العقوبات التي ألغاهها ذلك القانون هو قانون أصلح للمتهم - وإذا كان الثابت من صورة قيد ميلاد المحكوم عليه المرفقة بملف الطعن أنه ولد في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٥ فإن سنه وقت ارتكاب الجريمة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٢ لم تكن قد تجاوزت ثمانى عشر سنة مما تكون معه محكمة الأحداث هي المختصة دون غيرها بمحاكمته طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المنطبق على الواقعة باعتباره قانوناً أصلح للمتهم . وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وإحالة القضية إلى محكمة الأحداث المختصة .

(الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٨ س ٢٧ ق ٢٥ ص ١٧٤) .

٢٢٨ - لما كان من المقرر أنه متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصلح للمتهم فإنه يكون هو الواجب التطبيق ، وكان قد صدر في ١٣/٩/١٩٧٥ القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذي ألغى في مادته التاسعة عشرة القانونين رقمي ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد و ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد وأباح في المادة الأولى منه استيراد احتياجات الخطة العامة للدولة وفي حدود الموازنة النقدية السارية ، وكانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة وأن أجازت لوزير التجارة أن يقصر استيراد بعض السلع الأساسية على جهات القطاع العام ، وكان قرار وزير التجارة رقم ١٣٣٦ الصادر في ٣١/١٢/١٩٧٥ قد نص في المادة الثالثة منه على قصر استيراد سلع معينة عددها على القطاع العام ، إلا أنه لما كانت السلع محل الجريمة المسندة للمطعون ضده - وهي على ما يبين من مراجعة المفردات المضمومة «كميات تجارية من البنط الصناعية التي تستخدم في الخراطة ومسامير ونحاس وبرونز» ليست من السلع التي قصر القرار الوزاري المذكور استيرادها على جهات القطاع العام ، ومن ثم فقد أضحي فعل الاستيراد المسند إلى المطعون ضده غير مؤثم أخذاً بأحكام القانون الجديد الأصلح للمتهم .

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥ س ٢٧ ق ١٧٧ ص ٧٨٠) .

٢٢٩ - لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ قد صدر في ١٦ من يولية بعد الحكم المطعون فيه ونصت المادة الخامسة منه على إلغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ الذي كانت المادة الثامنة منه تعاقب على السرقة التي تقع على الأموال العامة بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات في حين أن المادة ٣١٨ من قانون العقوبات تعاقب على السرقة - التي لا يتوافر فيها شيء من الظروف

قانون

المشددة - بالحبس مدة لا تجاوز سنتين ، فإن هذه المادة الأخيرة تعد قانونا أصح للمتهم تسرى على واقعة الدعوى وتعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل سريان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بما يوجب على محكمة النقض - من تلقاء نفسها - تطبيقها على واقعة الدعوى على ضوء حكم المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٤ س ٢٧ ق ١٥٦ ص ٦٩٤) .

٢٣٠ - إن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ (١٨ من شعبان سنة ١٩٣٦) والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٦ والمعمول به اعتبارا من ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ - والذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المقدم الطاعن للمحاكمة في ظل أحكامه - يعتبر قانونا أصح للطاعن بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون الملغى وبإباحته الاحتفاظ بالنقد الأجنبي الناتج عن غير عمليات التصدير السلعي والسياحة ، فهو الذي يتبع دون غيره ، ولما كان القانون المذكور قد نص في مادته الأولى على أن لكل شخص طبيعي أو معنوي من غير الجهات الحكومية أو الهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي عن غير عمليات التصدير السلعي أو السياحة ، وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقا للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية ، .. كما نص في مادته العشرين على أن « يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ... » واستنادا إلى هذا النص صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٦ في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون على أن تسرى اعتبارا من تاريخ العمل به . ومؤدى نصوص القانون المذكور في صريح ألفاظها وواضح دلالتها أنها وأن أباحت لكل شخص طبيعي أو معنوي الاحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي عن غير عمليات التصدير السلعي والسياحة سواء خارج البلاد أم داخلها وأعفته بذلك من قيام إلزام باسترداده إلى البلاد أو عرضه على المصارف المعتمدة أو بيعه لها ، إلا أن تلك النصوص حظرت القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا إلا عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون ، وينصرف هذا الحكم إلى كافة صور التعامل داخليا بما في ذلك نقل الحيازة الشخصية للنقد الأجنبي فيما بين الأشخاص واستخدام النقد الأجنبي في تسوية قيمة معاملات ما لم تكن الجهة أو الشخص المسدد له من الجهات المرخص لها .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٨٤ ص ٢٩٢) .

٢٣١ - إن القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ وقد صدر في يوليو سنة ١٩٧٥ هو القانون الأصح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المال موضوع الجريمة لا يجاوز

خمسائة جنيه فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة حتى تتاح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر .

(الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٨٥ ص ٤٠٦) .

٢٣٢ - لما كان الثابت أن الدعوى الماثلة قد رفعت من قبل صدور القانون الجديد رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ، ومن ثم فلا يسرى عليها ما ورد بنص المادة ١٥ منه من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء في الجرائم المذكورة فيه إلا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة أو من يفوضه ، لما هو مقرر من أن أحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون القواعد الإجرائية إذ الأصل أن الإجراء الذي يتم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون . ولما كان القانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد - الذي يحكم واقعة الدعوى وتم رفعها في ظله - قد خلا من نص مماثل للنص الوارد في المادة ١٥ من القانون الجديد رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الطلب المشار إليه ، فإن تمسك الطاعن بأحكام هذا النص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ ق ١٤٣ ص ٦٧٤) .

٢٣٣ - إن العقوبة المقررة في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للجريمة التي دين بها الداعن أخف من تلك الواردة بالقانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ، ذلك بأنها - في المادة الثالثة من القانون المطبق - إنما هي الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين علاوة على تعويض لا يقل عن ٢٠٪ من قيمة المضبوطات ولا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها وعلى الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بتعويض يعادل ثمنها إذا لم يتيسر مصادرتها بينما هي في المادة ١٥ من القانون الجديد غرامة - فحسب - لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه علاوة على الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة ، ومن ثم فإن القانون الجديد يعد - من هذه الوجهة فقط - قانوناً أصح للطاعن ، وكان على الحكم المطعون فيه اتباعه دون غيره في هذا الخصوص عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - لأنه صدر بعد وقوع الفعل وقبل ١٢ من يونيو سنة ١٩٧٦ - تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - أما والحكم لم يفعل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ ق ١٤٣ ص ٦٧٤) .

٢٣٤ - من المقرر طبقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات أنه « إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » وإذا كان قد صدر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٦ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي على أن يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره وينص في مادته الأولى على أنه « لكل شخص طبيعي أو معنوي من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلعي والسياحة - وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقاً للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلياً على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية

قانون

- ويحدد الوزير المختص شروط إخراج النقد الأجنبي صاحبة المغادرين مع مراعاة عدم وضع قيود على إخراج النقد الأجنبي الثابت إدخاله للبلاد ، كما نص في مادته الرابعة عشرة على أن « كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع في مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وفي حالة العود تتضاعف العقوبة وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها فإن لم تضبط حكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها .. كما نصت المادة التاسعة عشرة على أن يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون » . لما كان ذلك ، وكان هذا القانون بإسقاطه الالتزام الذي كان منصوصا عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الملغى التي كانت توجب على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزير المالية جميع الارصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملة أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأي سبب كان يحصل عليها في مصر أو في الخارج لحسابه أو لحساب شخص أو هيئة مقيمة في مصر وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو في حيازته من أوراق النقد الأجنبي ، فإن هذا القانون يجعل الاتهام الثاني الذي نسبته النيابة العامة إلى كل من المتهمين الأول والثاني بمنأى عن التائيم كما أنه بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف بالنسبة لتهمة التعامل في النقد الأجنبي المنسوبة إلى المتهمين الثلاثة يكون هو الواجب الاتباع دون غيره عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره قانوناً أصح للمتهمين .

(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨ س ٢٨ ق ٢١٢ ص ١٠٤٨) .

٢٣٥ - تقضى المادة ٢/٥ من قانون العقوبات بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح للمتهم فهو الذي يطبق دون غيره ، وإذا كان للفعل المسند إلى المطعون ضده عند ارتكابه وصفان ، الأول وصف جنحة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات والآخر وصف جنائية سرقة مال لمرقق عام في زمن الحرب المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ ، وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصح للمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أنه ينشئ للمطعون ضده وضعاً أصح له من القانون الملغى فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ذلك أنه بصدوره أصبح الفعل المسند للمطعون ضده مجرد جنحة وزال عنه وصف الجنائية الذي كان يسبغه عليه القانون الملغى .

(الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ س ٢٩ ق ٩٥ ص ٥١٦) .

٢٣٦ - إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني - والذي حصلت الواقعة محل الاتهام في ظله - وإن كانت قد نصت على وجوب أن تبت الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في طلب الترخيص بالبناء خلال مدة أقصاها أربعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب وأن الترخيص يعتبر ممنوحاً إذا لم يصدر خلال هذه المدة ، إلا أن ذلك مشروط بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء من أنه يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم منح تراخيص للبناء تزيد قيمتها في

مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة إلا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم وقد خلا هذا القانون الأخير من النص على اعتبار موافقة هذه اللجنة ممنوحة إذا لم تصدر خلال مدة معينة . هذا ومن ناحية أخرى فقد صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ « في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء » ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به من تاريخ نشره - قبل صدور الحكم المطعون فيه - ونص في المادة الخامسة والثلاثين منه على إلغاء القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما كما نص في الفقرة الأولى من مادته الأولى على أنه « فيما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام ، يحظر في أي جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها إقامة أي مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجرائها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التي تقدم إليها قرار من وزير الإسكان والتعمير وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة للبناء في القطاع الخاص » وردت المادة الثانية من هذا القانون ما كانت تشترطه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ فنصت على أنه تعتبر موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة شرطاً لمنح تراخيص البناء طبقاً لأحكام هذا القانون ولا يجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم منح تراخيص متعددة للبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها الكلية على خمسة آلاف جنيه في السنة إلا بعد موافقة اللجنة المذكورة ، ولما كان مؤدى ذلك جميعه أن أعمال إنشاء أو تعديل أو ترميم المباني التي لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة أصبحت أفعالاً غير مؤتمنة ويسرى هذا الحكم عند تعدد تلك الأعمال في المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . وإذ كان مناط تطبيق هذه الأحكام في حق الطاعن يقتضى استظهار قيمة أعمال البناء محل الاتهام وكيفية إجرائها من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى . فإن خلو الحكم من هذا البيان يعيبه .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٥ س ٢٩ ق ٢٠١ ص ٩٧٠) .

٢٣٧ - لما كانت الجريمة التي دين المطعون ضده بها وبعد تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد انحصرت في إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المواد ١ و ٢ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ فإنه يتعين إلزام المطعون ضده بالإضافة إلى الغرامة والتصحيح بسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص عملاً بما تقتضيه المادة ١٦ من القانون المذكور . ولا يقدح في ذلك إلغاء هذا القانون بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لأن القانون الأخير لا يعتبر قانوناً أصلاً للمتهم في مثل واقعة الدعوى فضلاً عن أنه استبقى في العقاب على هذه التهمة - بنص المادة ٢٢ منه - عقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص باعتبارها عقوبة نوعية راعى فيها طبيعة الجريمة .

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٤ س ٣٠ ق ١٢٢ ص ٦٢٦) .

٢٣٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده تأسيساً على أن المادة ١٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ التي نصت على أن يكون المسئول عن الجريمة في حالة

قانون

صدورها من شخص اعتباري أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفي ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة وإن هذا القانون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى دون نص المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إذ هو أصح للمتهم لأنه استبعد المسؤولية المفترضة في جانب رئيس مجلس إدارة الشركة المستوردة بمقتضى المادة ١٣ سائلة الذكر وكان لم يثبت من أوراق الدعوى أن المطعون ضده هو الموظف المنوط به تقديم الشهادة محل المسألة . لما كان ذلك وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي المعمول به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٤/٨/١٩٧٦ تجرى بأن يكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها عن شخص اعتباري أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفي ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مسئوليته التضامنية عن العقوبات المالية التي يحكم بها وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد الأجنبي - الذي وقعت الجريمة في ظله - تنص على أن يكون المسئول عن المخالفة في حالة صدورها عن شركة أو جمعية الشريك أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة حسب الأحوال وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشأ للمتهم مركزاً أو وضعاً أصح له من القانون القديم ، كان يكون قد ألغى بعض الجرائم أو بعض العقوبات أو خفضها أو قرر وجهاً للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى مسؤولية المطعون ضده المفترضة على سند مما يجرى به نص المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن المطعون ضده لم يكن الموظف المسئول عن تسوية الاستثمار موضوع الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى مسئوليته الشخصية عن الجريمة يكون قد بنى ذلك على ماله أصل ثابت بالأوراق وسلم من قالة الخطأ في الإسناد .

(الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٠ س ٢١ ق ٦٧ ص ٢٦٤) .

٢٣٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٩ من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليها يكون غير جائز قانوناً ويتعين الحكم بعدم جوازه . ولا يغير من ذلك أن يكون القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة والمعمول به في أول يونيو سنة ١٩٨٠ قد صدر - من بعد - ناصاً في المادة الثامنة على أن تكون أحكام محاكم أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر ، ذلك أن هذه المحاكم إنما انشئت نفاذاً لنص المادة ١٧١ من الدستور في الفصل الخاص بالسلطة القضائية الذي أحال القانون في تنظيم ترتيبها وبيان اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها ، وقد اختصها القانون بجرائم معينة بصفة دائمة فباتت جزءاً من القضاء الطبيعي ، على خلاف محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ إذ هي محاكم استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ أماز الشارع بينها وبين المحاكم

العادية في إجراءات المحاكمة ، وفي تشكيلها في بعض الأحوال ، وفي عدم جواز الطعن في أحكامها وعدم صيرورتها نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية الذي يجوز له حتى بعد التصديق على الحكم بالإدانة - أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يعوق تنفيذها على ما بينته المواد ١٢ و ١٤ و ١٥ من القانون المذكور ، وقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سالف البيان الواردة في الباب الخامس منه الذي تضمن أحكاما انتقالية على أن لرئيس الجمهورية أو من يفوضه مباشرة السلطات المقررة في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة التي لم يتم التصديق عليها حتى إنتهاء الطوارئ ، كما قضت المادة الحادية عشرة بأن «يستمر مكتب شئون قضايا أمن الدولة - في مباشرة أعماله فيما يتعلق بالقضايا التي لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة فيها» ، وهو ما يقطع في أن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة العليا المشككة وفقا لقانون الطوارئ لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ، صدق على الحكم الصادر منها أو لم يصدق ، وسواء تم التصديق بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء حالة الطوارئ اعتبارا من ١٥/٥/١٩٨٠ وقبل صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - وهو ما تثيره الطاعنة في أسباب طعنها تبريرا لجوازها - أو بعد صدور هذا القانون ، كما أنه لا وجه لما تتولاه الطاعنة من تطبيق القانون الأخير الذي أجاز الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة بحسبانه قانونا أصلي ، إذ فضلا عن أنه مردود بما سبق إيضاحه على السياق المقدم ، فإن مجال أعمال قاعدة القانون الأصلح إنما هو القواعد الموضوعية لا الاجرائية .

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ س ٣٢ ق ١٣٥ ص ٧٨٦) .

٢٤٠ - لما كان قد صدر بتاريخ ٢٧ من يولية سنة ١٩٨١ القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ من يولية سنة ١٩٨١ ، ونص في المادة ١٢ منه على أنه ، فيما عد المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، كما تلغى المادة ٢١ من ذلك القانون . وقد جاء في تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب تعليقا على هذه المادة أنها ، تضمنت إلغاء شرط الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وكذلك المادة ٢١ من ذات القانون ، وذلك بالنسبة لكل مستويات الإسكان عدا الفاخر ، وذلك بقصد تيسير إجراءات صرف تراخيص البناء بالسرعة المطلوبة دون اختناقات او معوقات . لما كان ذلك فإن إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء ، تكون قد أضحت عملا غير مؤلم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان عدا الفاخر ، ويكون القانون الجديد رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه - بهذه المثابة - أصلا للمتهم من هذه التاحية فحسب متى ثبت أن البناء محل الاتهام ليس من الإسكان الفاخر ، وبالتالي يكون هو الواجب التطبيق على الطاعن ، مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات ويكون للحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملا بما تخوله لها

قانون

المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وإذ كان مناط تطبيق حكم المادة الثانية عشر من القانون الرقيم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر في حق الطاعن - بوصفها قانونا أصحح له - يقتضى استظهار أن البناء محل الاتهام لا يصدق عليه وصف المستوى الفاخر ، وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستبينه من مستوى البناء .

(الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ س ٢٣ ق ٩ ص ٥٧) .

٢٤١ - لما كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن جريمة خلو الرجل وقضى بمعاقبته وفقا للمادتين ١ ، ٣ من امر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ ، بالحبس لمدة ثلاثة أشهر مع الشغل وبتغريمه مبلغ مائتي جنيه والرد والتعويض ، ولما كان من المقرر أن لمحكمة النقض طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصحح للمتهم ، وكان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه على أنه ، ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من بادر إلى رد ما تقاضاه ، بالمخالفة لأحكام القانون إلى صاحب الشأن وأداء مثليه إلى صندوق تمويل الإسكان الاقتصادي بالمحافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائيا في الدعوى ، - يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أنشا له مركزا قانونيا أصحح بما اشتملت عليه أحكامه من اعفاء من العقوبات - المقررة للجريمة المسندة إليه إذا ما تحققت موجباته ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ س ٢٣ ق ٥٦ ص ٢٧٢) .

(والطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩ س ٢٣ ق ١٥٩ ص ٧٧٦) .

٢٤٢ - من المقرر أن جدول التسعيرة الذي يرفع سعر السلعة لا يعتبر قانونا أصحح للمتهم لأنه لم يبلغ التسعيرة ولكنه يعتبر تنظيما للثامن التي تعرض بها السلع المسعرة وفق مقتضيات الأحوال وتغير ظروف العرض والطلب في زمان ومكان محددين . لما كان ذلك ، فإن الجداول التي صدرت في فترة لاحقة على وقوع الجريمة والتي رفعت سعر السلعة (المكرونة) لا يتحقق بها معنى القانون الأصلح للطاعن ويكون الجدول القديم الذي كان ساريا وقت الجريمة هو الذي يسرى على واقعة الدعوى تطبيقا للفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات ويكون نعى الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

(الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ س ٢٣ ق ١٤٩ ص ٧٢٠) .

٢٤٣ - إن إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء تكون قد اصبحت فعلا غير مؤثم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان عدا الفاخر ، ويكون القانون الجديد ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه - بهذه المثابة - أصحح للمتهم من هذه الناحية متى ثبت أن البناء محل الاتهام ليس من المستوى الفاخر .

(الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩ س ٢٣ ق ١٥٨ ص ٧٧٣) .

٢٤٤ - لما كان ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه - توسلا لجوازه - بأن القانون رقم ١٠٥

لسنة ١٩٨٠ الذى اجاز الطعن فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة يتعين تطبيقه باعتباره قانونا أصلياً فإنه لا وجه للتحدى به ذلك لأن مجال أعمال قاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات يتعلق فى الأصل بالقواعد الموضوعية ، أما القواعد الاجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها باثر فوري على القضايا التى لم يكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، كما انه من المقرر أن طرق الطعن فى الاحكام الجنائية يتقدمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن وهو فى خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح الطعن فى الاحكام التى تصدر من محاكم أمن الدولة وفقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وعن ثم فإن الطعن بالنقض يكون غير جائز .

(الطعن رقم ٥٢٤٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ س ٢٤ ق ٢٢ ص ١٢٥) .

٢٤٥ - لما كان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ - الذى حدثت واقعة الدعوى فى ظله ولئن نص فى المادة التاسعة منه على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبرياً او محددة الربح او عرضها للبيع بسعر او ربح يزيد عن السعر او الربح المحدد او امتنع عن بيعها بهذا السعر او الربح، إلا أنه وقد صدر - من بعد - القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٦ ناصاً فى مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ آنف البيان النص الآتى «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبرياً او محددة الربح او عرضها للبيع بسعر او ربح يزيد على السعر او الربح المحدد او امتنع عن بيعها بهذا السعر او الربح» . وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ قد صدر قبل أن يصبح الحكم الصادر فى الدعوى نهائياً وكان هذا القانون قد ترك للقاضى الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة ، فإنه يكون القانون الأصلح للمتهم من القانون القديم الذى كان ينص على عقوبتي الحبس والغرامة معا ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات ولما كان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلي يسرى على واقعة الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٢ س ٢٤ ق ١٠٤ ص ٥٠٦) .

٢٤٦ - إدانة الطاعن بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار تخول هذه المحكمة عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها على ضوء ما نصت عليه الفقرة الثانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - وهو قانون أصلي - من اعفاء من العقوبات المقررة لتلك الجريمة إذا ما توافرت موجبات الإعفاء .

(الطعن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٨ س ٢٤ ق ١٣٠ ص ٦٤٥) .

٢٤٧ - لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ بإلغاء القرار بالقانون

قانون

رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ قد صدر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ ووافق عليه مجلس الشعب بجلسته غير العادية المعقودة في الأول من أكتوبر سنة ١٩٨٣ - وقبل الحكم النهائي في الدعوى الماثلة قد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على إلغاء القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وكان هذا القانون الأخير ليس بقانون مؤقت إذ لم يبطل العمل به إلا بالقرار بالقانون الصادر بإلغائه ، فإنه بهذا الإلغاء انحسر عن واقعة الاشتراك في التجمهر المسندة إلى الطاعنين ، التجريم الذي استحدثه القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح فهو الذي يطبق دون غيره ، وإذا كان لفعل التجمهر المسند إلى الطاعنين عند ارتكابه وصفان ، أولهما وصف الجنائية المعاقب عليها بالاشتغال الشاقة المؤبدة عملاً بأحكام المادتين ٦ ، ٨ من القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وثانيهما وصف الجنائية المعاقب عليها بالمواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨ المعاقب عليها هي ما وقع من جرائم مسندة إلى الطاعنين حال التجمهر بعقوبة الاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فإن القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ يتحقق به - منذ صدوره في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ - معنى القانون الأصح للمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذا أنه ينشئ للطاعنين كافة وضعاً قانونياً أصح لهم من الوضع في ظل القرار بالقانون الملغى ، فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ذلك أنه بصدوره أصبح فعل التجمهر وما نشأ حال قيامه من جرائم يعاقب عليها القانون إذا ما توافرت مقوماتها بعقوبة الاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أيهما تختار المحكمة ، بدلاً من عقوبة الاشتغال الشاقة المؤبدة التي كانت مقررة بالقرار بالقانون الملغى والتي لم يكن للمحكمة خيار في توقيع عقوبة أخف منها لما كان مما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للطاعنين جميعاً لوحدة الواقعة واتصال وجه الطعن بهم وبالنسبة لجميع التهم لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة لاشدها عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وذلك دون حاجة إلى بحث باقي وجوه طعن كل من المحكوم عليهم .

(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢ س ٢٤ ق ١٨٢ ص ٩١٦) .

٢٤٨ - لما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد نص في المادة ٧٧ منه على معاقبة من يتقاضى أية مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد سواء كان مؤجراً أو مستأجراً أو وسيطاً بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلي المبلغ الذي تقاضاه مع الزامه برد المبالغ التي تحصل عليها ، فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تعديل بإلغاء عقوبة الحبس التي قضى بها الحكم المستأنف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وهذا العيب كان يقتضي إجابة الطاعنة إلى نقض الحكم المطعون فيه لولا أنه قد صدر بتاريخ ١٧ من يوليو سنة ١٩٨١ القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة ٢٤ منه على أنه ، فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل تلغى جميع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها في القوانين المنظمة لتاجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ذلك دون إخلال بأحكام المادة السابقة ، ومفاد ذلك النص أن الشارع قد ألغى العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها

في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لجريمة تقاضى أية مبالغ خارج عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنسوبة إلى المطعون ضده - حسبما - يبين من مدونات الحكم هي تقاضى مبالغ خارج عقد الإيجار (مقدم إيجار) زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد وكان خطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من اغفال القضاء بعقوبة الحبس يصبح غير ذى موضوع بصدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه بحسبانه القانون الأصلح للمتهم الواجب التطبيق ومن ثم فإن المحكمة لا يسعها إزاء صدور القانون المذكور إلا أن تقضى برفض الطعن .

(الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ س ٢٤ ق ٢١٧ ص ١٠٩٠) .

الفرع الثانى : تطبيق نص القانون عند التعارض بينه وبين قرار أو لائحة :

٢٤٩ - من المقرر انه عند التعارض بين نصين احدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية - فإن النص الاول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة . ومن ثم فإن ما ورد في المادة الثانية من قرار وزير الزراعة الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ من الإشارة إلى تطبيق باقى مواد القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ على جميع جهات الجمهورية يلغى النص الصريح في المادة الثالثة من القانون المذكور على أن نطاق تطبيق حكم هذا النص قاصر على المدن فقط دون القرى وغيرها من الجهات الأخرى التى تأخذ حكمها .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ س ١٦ ص ٤٧١) .

(والطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢ س ١٦ ص ٨٧٥) .

٢٥٠ - لا يصح الاعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ ص ٦٥٧) .

(والطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٠ س ١٨ ق ٢٢٢ ص ١١١٣) .

(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ س ٢٢ ق ١٣١ ص ٦٢٢) .

الفرع الثالث : الرجوع الى أحكام قانون المرافعات:

٢٥١ - تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين وغيرها من مواد التنظيم مبينة في قانون الإجراءات الجنائية مما لا محل معه للرجوع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون .

(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٧ س ٧ ص ١٤٢) .

٢٥٢ - لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٦ س ٧ ص ٢١٥) .

٢٥٣ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ س ٧ ص ٤٩٨) .

٢٥٤ - وفقا للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية

قانون

التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، أما إذا لم يوجد نص في قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من أعمال نص قانون المرافعات .

(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ س ٧ ص ٥٦١) .

(والطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ س ١٠ ص ٢٠٤) .

٢٥٥ - أوجب الشارع دائماً لانعقاد الحجز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل إلى عهده بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ومن ثم يصبح أميناً مسؤولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز ، ولا يسوغ في تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقضي باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون مادام المشرع قد أوجب لانعقاد الحجز الإداري عناصر وشروطاً مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة .

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ س ٩ ص ٦٠) .

٢٥٦ - الأصل أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع إلى نصوص قانون آخر إلا لسد نقص أو للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بان « يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى » ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصاريف دعواه فأوجب أن يكون هو المسئول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن ، ومن ثم فقد أمتنع أعمال أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية فيما يخالفه ، ولم يبق لقوانين الرسوم في هذا الشأن إلا أن تنظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها كما جاء بعجز المادة ٣١٩ سالف الذكر .

(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ س ٩ ص ٩٢٩) .

٢٥٧ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تنظم حالة اغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦٨ مرافعات تنص على أنه « إذا اغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » فإنه يجب أعمال هذا النص أيضاً في الدعوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد اغفلت الفصل في التهمة المسندة للمطعون ضده بالطريق السوي أمام النيابة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم ، وأن تطلب منها اكماله بالفصل فيما اغفلته . وليس للنيابة أن تنجا

إلى المحكمة الاستئنافية لاكمال هذا النقض ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يظل باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، وإلا فوتت بذلك درجة من درجات التقاضي على المتهم .

(الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ س ١٣ ص ٥٤٦) .

٢٥٨ - الأصل أنه لا يرجع إلى أحكام قانون المرافعات - في المواد الجنائية - إلا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص . ولما كان حكم المادة ٣٦٥ مرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات وإنما تكمل نقصا فيه يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فإنه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .

(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ س ١٣ ص ٥٥٠) .

٢٥٩ - إن مجال أعمال نص المادة ١٨٩ من قانون المرافعات ، هو عندما يصدر الحكم بالمصاريف دون تقدير ، فيتعين لتقديرها استصدار أمر على عريضة يقدمها المحكوم له لرئيس الهيئة التي أصدرت الحكم ، وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة عندما أصدرت حكمها في الطعن قد أغفلت الفصل في المصاريف ، وكانت المادة ١٩٣ من قانون المرافعات تنص على أنه : إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور امامها للنظر في هذا الطلب والحكم فيه ، وكانت المادة ١٨٤ من قانون المرافعات توجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الدعوى أن تحكم في مصاريف الدعوى بما فيها مقابل اتعاب المحاماه على الخصم المحكوم عليه فيها ، لما كان ذلك . وكان المطعون ضدهما قد خسرا الطعن ، فإنه يتعين الحكم بإلزامهما بالمصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٨ س ٢٦ ق ١١٤ ص ٤٩٠) .

٢٦٠ - من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية فيتعين الرجوع إلى ذلك القانون لسد ما في القانون الأخير من نقص أو للإعانة على أعمال القواعد المنصوص عليها فيه .

(الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ س ٢٧ ق ٥٣ ص ٢٥٧) .

الفرع الرابع : تطبيق القانون المصري على ما يقع في الخارج من جرائم:

٢٦١ - القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقب إلى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنقيد بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ س ٩ ص ٥٠٥) .

٢٦٢ - الأصل أن التمسك بتشريع اجنبي لا يعدو أن يكون مجرد واقعة تستدعي التذليل عليها ، إلا أنه في خصوص سريان قانون العقوبات المصري خارج الاقليم المصري عملا بحكم

المادة الثالثة من هذا القانون ، فإنه يتعين على قاضي الموضوع - وهو بصدد انزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه .

(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ س ١٢ ص ٨٤٦) .

الفصل التاسع

الجهل بالقانون

٢٦٣ - من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه كحالة الخطأ في فهم أسس القانون الإداري يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم .

(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ص ٢٢٣١) .

٢٦٤ - لا يسوغ الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل ، إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلا في علم كافة الناس .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ س ١٠ ص ٢٤٠) .

٢٦٥ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو عمل مشروع في ذاته - قررا بسلامة نية أمام المأذون وهو يثبت لهما عدم وجود مانع من موافقه كانا في الواقع يجهلان وجوده ، وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها قد أطمأنت إلى هذا الدفاع وعدتهما معذورين يجهلان وجود ذلك المانع ، وأن جهلهما في هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات ، وإنما هو جهل بقاعدة مقررة في قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانونا - في المسائل الجنائية - اعتباره في جملته جهلا بالواقع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملابسات التي أحاطت بهذا العذر دليلا قاطعا على صحة ما اعتقده المتهمان من أنهما كانا يباشران عملا مشروعاً - للأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد - مما ينفى معه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير ، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢ س ١٠ ص ٨٤٤) .

٢٦٦ - من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو في خصوص الدعوى - خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم - فإذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد إلغاء أمر الاداء الذي وقع الحجز نفاذاً له - وهو دفاع جوهري - فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٥ س ١١ ص ٢٧٠) .

٢٦٧ - الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررة لها ، ولا يعتد بالاعتذار بالجهل بأحكامه .

(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤ س ١٢ ص ٢١٨) .

٢٦٨ - إذا كان الطاعن علل تخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد بأنه يجهل الميعاد القانوني . وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بأنه لا عذر له بالجهل بالقانون وأخذه بناء على ذلك بتخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد القانوني محسوبا من يوم صدور الحكم الحضورى المستأنف ، وهو نظر صائب في القانون . فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ س ١٦ ص ٩٠٦) .

٢٦٩ - الدعوى بجهل مركب من جهل بقاعدة مقرر في الأمر العسكرى ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والواقع في وقت واحد - يجب قانونا في المسائل الجنائية اعتباره في جملته جهلا بالواقع . (الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ق ١٤٩ ص ٧٤٤) .

٢٧٠ - الجهل بالقانون العقابى والقوانين المكمل له ليس بعذر يسقط المسؤولية .

(الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٨٨ ص ٩٢٧) .

٢٧١ - الأصل أن العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكمل له ، يفترض في حق الكافة - فلا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفى القصد الجنائى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم على أساس أن بيعة السلعة بأكثر من السعر المقرر لها ، كان عن فضول لأنه ليس بصاحبها وعن جهل يسعرها يكون قد أخطأ صحيح القانون ، ذلك أن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعتبر تشريعا مكمل لاحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقرر لها .

(الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٢٢ ص ١١١٦) .

٢٧٢ - لما كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء هما تشريعان مكملان لاحكام قانون العقوبات بما ورد فيهما من جرائم وعقوبات مقرر ولا يعتد بالجهل باحكامها ، لما كان ذلك وكان ما أثاره الطاعن في انشق الآخر من طعنه أنه كان يجهل إجراءات الحصول على الترخيص وما تم من إجراءات كان له اثره على القصد الجنائى لديه . وإن جهله هذا يشكل خطأ في الواقع . والقانون الخاص بالمباني لا يعد من القوانين الجنائية مما يؤدى إلى الإعفاء من المسؤولية - فبفرض ابدائه أمام المحكمة الاستئنافية - لا يعدو أن يكون دفعا بالجهل باحكام هذين القانونين . انزله منزلة الجهل بالواقع الذى ينتفى به القصد الجنائى وهو بهذه المثابة دفاع قانونى ظاهر البطلان مما لا تلزم المحكمة بالرد عليه .

(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٧ س ٢٨ ق ٤٨ ص ٢١٥) .

٢٧٣ - من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من احكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل القاطع على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه مباشر عملا مشروعا كانت له اسباب معقولة . وهذا هو المعول عليه في القوانين التى أخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية وهو المستفاد من مجموع نصوص القانون . فإنه مع تقديره قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أورد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميرى في الأحوال الآتية (أولا) إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه . (ثانيا) إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه .

وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة ، كما قال في المادة ٦٠ من قانون العقوبات أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في قضائه ببراءة المطعون ضدهما على مجرد القول بخلو الأوراق مما ينفي دفاعهما بالجهل بالقاعدة الشرعية التي تحظر الجمع بين الزوجة وجدتها دون أن يبين الدليل على صحة ما أدعاه المطعون ضدهما من أنهما كانا يعتقدان أنهما إنما كانا يباشران عملا مشروعًا والأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد ، فإنه يكون مشوبًا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ س ٢٢ ق ٩٩ ص ٥٦٣) .

الفصل العاشر

الغاء القانون

٢٧٤ - متى كانت العقوبة التي قضت بها المحكمة بحكمها الغيابي - هي اعتبار المتهم مجرما اعتاد الاجرام وارساله إلى محل خاص تعيينه الحكومة يسجن فيه إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه - قد ألغيت بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ المعمول به من تاريخ نشره في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ ، فإن الحكم الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ إذ أوقع تلك العقوبة يكون قد خالف القانون مما يتعين نقضه وتصحيحه بتطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات . (الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ س ٨ ص ٨٢٦) .

٢٧٥ - إن ما فعله المشرع بإصداره القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الذي لم يأت بجديد لم ينص عليه في القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ سوى تخفيف العقوبتين الأصلية والتبعية - هو الإلغاء الضمني للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ الذي كان ينظم زراعة الأرز في البلاد وأن لم ينص على ذلك صراحة في ديباجته مادام التشريع الجديد قد أعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمًا كاملاً .

(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ س ٩ ص ١٨٨) .

٢٧٦ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وأن نص في المادة الأولى من قرار إصداره على أن « يلغى من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية الصادر به المرسوم التشريعي رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٣ ما يخالف أحكام نصوص القانون المرافق ويستعاض عنها بالنصوص المرافقة ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه ، لم يشر في ديباجته إلى إلغاء المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولم يرد بنصوصه ما يغير أحكامهما ، مما مؤداه أنه قد اكتفى بتنظيم ما أشار إليه في المادة السادسة منه مما لا يتعارض مع أحكام المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ سالفتي الذكر - فبقيت المادتان معمولاً بهما تكمل أحكامهما أحكام القانون الجديد - وهذا هو المعنى الذي ذهبت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير وما أوردته المذكرة الإيضاحية لقانون السلطة القضائية في هذا

الشان إنما هو ايضاح يكشف عن قصد المشرع ويتمشى مع مفهوم النصوص وليس تداركاً لقوات .

(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٨٤٦) .

٢٧٧ - ما ورد في المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي لا يفيد إلغاء ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من اسباغ صفة مأموري الضبط القضائي على ضبط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد ، وذلك لعدم وجود أى تعارض بين القانونين في هذا الخصوص - بل إن صياغة المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تفيد بجلاء أن ذكر الفئتين المنصوص عليهما فيها لم يرد على سبيل الحصر وإنما قصد الشارع أن تثبت هذه الصفة لفئات أخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين أخرى في شأن جرائم التهريب أيضاً - الأمر الذى ينتهى معه التفسير الصحيح إلى أن المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تكمل نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

(الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٣) .

٢٧٨ - القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو الذى تكفلت نصوصه ببيان قيمة رسوم الاستيراد وكيفية تقديرها وتحصيلها على السلع المستوردة ، ثم صدر بعده القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦١ ونص في مادته الأولى على إلغاء القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسوم الاستيراد ، وإن كان الشارع قد ربط تقدير التعويض المنصوص عليه في المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد ، بمثل الرسوم المقررة للاستيراد والرسوم الأخرى المتصلة بها ، فإن إلغاء هذه الرسوم بمقتضى القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ يكون ناسخاً لوجود التعويض طالما أنه من المتعين الرجوع في تقديره إلى مقدار رسوم الاستيراد التى ألغيت . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى قد جرت بعد إلغاء تلك الرسوم بالقانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه بالتعويض يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من القانون سالف الذكر بتحديد جلسة لنظر الموضوع ، باعتبار أن الطعن هو طعن لثانى مرة ، مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٢٩ ص ٦٨٥) .

٢٧٩ - التشريع لا يلغى أو يعدل إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه ينص صراحة على ذلك أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . ولما كان يبين من المادة ٢٤ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة أنها حددت وزن الرغيف من الخبز البلدى بأوزان معينة بالنسبة إلى كل جهة من الجهات الواردة بها ، كما أنه يبين من قرار التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ أنه رفع نسبة استخراج دقيق القمح الصافي المنصوص عليها بالقرارين رقمى ٨٩

قانون

لسنة ١٩٥٧ ، ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من ٩٠٪ إلى ٩٣,٣٪ بالنسبة لجميع أنواع القمح ولم يتعرض إلى ثمة أوزان للخبز المصنوع منه ، وكان القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ سالف البيان لم يتناول بالإلغاء الصريح أو الضمني أوزان الخبز البلدى التى حددتها المادة ٢٤ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، فإن هذه الأوزان تكون باقية وسارية المفعول فى شأن الخبز المصنوع من دقيق القمح الصافى استخراج ٩٣,٣٪ حتى تاريخ العمل بالقرار ١١٦ لسنة ١٩٦٧ .

(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ ق ٩ ص ٣٥) .

٢٨٠ - اقتضاء المؤجر مبالغ من المستأجر خارجة عن نطاق عقد الإيجار كخلو الرجل أو ما يماثله يعد فعلاً مؤثماً وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين وهو نص عام مطلق ينطبق على جميع الأفعال التى تقع بالمخالفة له أيا كان تاريخ إنشاء المبنى موضوع الإيجار وهو مستقل فى حكمه عن الأحكام الخاصة بتقدير الأجرة وتحديد المبنى المختلفة وتجريم ما أمرت به أو نهت عنه لاستقلال جريمة الخلو عن جرائم التلاعب بالأجرة والأصل أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له فى الدرجة ينص على ذلك صراحة أو يتعارض معه فى الحكم الأمر غير المحقق بين نصوص جريمة خلو الرجل والتلاعب فى أجرة المسكن .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٩ س ٢٢ ق ٧٨ ص ٢٤٠) .

٢٨١ - من المقرر أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له فى مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . وإذ كان الثابت أن قانوننا لاحقاً لم يصدر زالت به القوة التنفيذية لى من القوانين أرقام ٨٠ لسنة ١٩٤٧ و ٩ لسنة ١٩٥٩ و ٩٥ لسنة ١٩٦٧ أو إباح التعامل فى النقد الأجنبى وأفعال المقاصة بما تنطوى عليه من تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبى أو إجاز للأفراد والقطاع الخاص استيراد السلع من الخارج بغير ترخيص من وزارة الاقتصاد وبقصد الاتجار . فإن القول بغير ذلك اجتهاد غير جائز .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ق ١٢٣ ص ٥٢٨) .

٢٨٢ - من المقرر وفق القاعدة العامة الواردة بالمادة الثانية من القانون المدنى أنه « لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، وإذ كان الأمر العسكرى رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ - مطروح والأمر العسكرى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ كلاهما بمنزلة سواء فى مدارج التشريع وكان هذا الأمر اللاحق لم ينص صراحة على إلغاء الأمر السابق ، بل قد خلت نصوصه وحتى ديباجته البتة من أية إشارة إلى الأمر السابق ، وكان الأمر اللاحق إنما هو تشريع عام فيما انتظمه من أحكام فى شأن دخول إقليم الدولة والخروج منه بعامه فى حين أن الأمر العسكرى رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر من محافظ مطروح بوصفه حاكماً عسكرياً لهذه المحافظة إنما هو تشريع خاص مستقل بما انتظم من تجريم وعقاب ، ونطاقه مقصور على محافظة مطروح ويعالج أوضاعاً خاصة بها لمكافحة التسلل فى دائرة هذه المحافظة وحدها وبذاتها - عبر الحدود المصرية الليبية بخاصة وذلك لاعتبارات محلية قدرها هذا الحاكم

العسكري المحلى حسبما ارتاه محققا للمصلحة العامة في دائرة محافظته بما ضمته من عقوبة فبذلك بقي هذا التشريع الخاص السابق استثناء من التشريع العام اللاحق ، ماضيا في تحقيق الغرض الذي سن من أجله لما هو مقرر من أن التشريع العام اللاحق لا يفسخ ضمنا التشريع الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائما ، ومن ثم فإن الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح يكون قد ظل قائما لم يبلغ ضمنا بالأمر العسكري رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ .
(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٢ س ٢٧ ق ٩١ ص ٤٢٢) .

الفصل العاشر عشر

مسائل متنوعة

٢٨٣ - اختلاف نطاق تطبيق القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الايجارات بمقدار الاعفاء عن نطاق تطبيق القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأماكن الذي خلا من نص يجيز إصدار تفسيرات تشريعية لأحكامه ، فمجال القانون الأول هو الاعفاء من بعض الضريبة المربوطة على الامتنة المؤجرة التي كان يتعين جبايتها من المؤجرين ، ومجال الثاني خفض الأجرة الفعلية المقررة لها والتي يدفعها المستأجرون مقابل الانتفاع بالأعيان المؤجرة ، ودفاتر الحصر هي السند الوحيد الذي يشهد بمقدار الضريبة المفروضة ، أما الأجرة الفعلية التي يدفعها المستأجر فالبينة فيها مطلقة منعاً من الاحتيايل على القانون ، ولا تتراحم بين القانونين في التطبيق بل أن لكل منهما مجاله الذي يستأثر به بغير تناقض . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح اعتبار دفاتر الحصر المشار إليها حجة بما فيها على حقيقة الأجرة الفعلية في خصوص تطبيق القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٨ س ١٧ ق ٢١ ص ١١٥) .

٢٨٤ - نصت المادة الخامسة مكررا (٥) المضافة إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في فقرتها الأولى على أنه : « تخفض بنسبة ٢٠٪ الأجر الحالية للأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون ، وقد صدر هذا القانون على أن يعمل به من تاريخ نشره في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ فليس له أثر رجعي ينعطف إلى ما قبل التاريخ المحدد لنفاذه ، وإنما هو يسرى من تاريخ نفاذه على الأجر التي تحصل بعد صدوره ، وذلك لأن عقود الايجار بطبيعتها عقود ممتدة تولد أداءات متجددة مما يعتبر معه تحصيل مايزيد على الأجرة المقررة عن المدة المحددة كلما حصلت جريمة مستمرة لأنها تقتضى تدخلا متتابعاً متجدداً ممن يقارفها . ولا يعتبر ورود الأجرة على بناء سبق إنشاؤه أو تقريرها بعقود أبرمت قبل صدور القانون الجديد مبرراً للقول برجعية القانون على وقائع سبقت صدوره ، لأن المراد بالواقعة المؤتممة التي يسرى عليها هو عدم خفض الأجرة بالنسبة التي حددها القانون فيما يحصل من أجر بعد نفاذه لا فيما حصل منها من قبل ، مما ليس فيه اعمالا للأثر الرجعي للقانون .

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٨ س ١٧ ق ٢١ ص ١١٥) .

قانون

٢٨٥ - إن لكل من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته وقرار وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم قداول علف الحيوان المصنوع مجاله وغايته . فقد عني أولهما بتنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ببسط رقابة على مركباته ومواصفاته وصناعته وتعبئته والاتجار فيه ، وعني الآخر بالهيئة على خاماته وعلى تداوله بين صانعيه والمتجرين فيه ومستهلكيه عملاً بحق وزير التموين بمقتضى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين في إصدار قرارات بموافقة لجنة التموين العليا باتخاذ تدابير لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها . وإذ ما كان لهذا القرار أصله التشريعي وكان قد صدر في حدود السلطة التشريعية المخولة لمن أصدره فإنه يكون لازم الأعمال وليس يحجبه عن ذلك حالة الطاعن بأن المادة السادسة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ قد جعلت تطبيق عقوبة أشد مما قرره رهنا بالنص عليها في قانون آخر وما رقبه على ذلك من استبعاد ما يرد من عقوبات أشد في أي قرار آخر ، ذلك لأن المراد بالقانون في هذا المجال هو كل تشريع آخر سواء أكان صادراً من السلطة التشريعية وهو ما يطلق عليه لفظ القانون بالمعنى الضيق ، أم كان تشريعاً صادراً من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض المقرر لها طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها لتقرير القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها أو استحداث ما من شأنه مخالفة غرض الشارع وهو ما يطلق عليه لا نحة أو قرار . ويزيد هذا المعنى وضوحاً أن المادة ٣٢ من دستور سنة ١٩٥٦ الذي صدر في ظله كل من القانون والقرار سالف الذكر - حين نصت على أنه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » لم تستلزم أن تكون كل من الجريمة والعقوبة مقررة بقانون وإنما حسبها أن تكون مقررة بناء على قانون ، وذلك ابتغاء مواجهة حالات التفويض التشريعي لتحديد بعض الجرائم وتقدير عقوبتها في النطاق سالف البيان .

(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧ س ١٧ ق ١٦٤ ص ٨٧٤) .

٢٨٦ - كانت العقوبة السالبة للحرية المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قبل أن يجرى تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فرفعها المشرع بالقانون الأخير إلى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . وكانت المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تنص أصلاً على أنه لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة فأصبحت تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على أنه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة المقررة في المادة ٣٤ قبل تعديلها باعتبارها الأصلح للمتهم ، كما أن المطعون ضده يفيد مما أجازته النص الجديد للمادة ٣٦ الذي سرى مفعوله قبل صدور الحكم المطعون فيه من استعمال الرأفة ولكن في الحدود التي قررها هذا النص ، وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٥ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين عامل المطعون ضده بالرأفة طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالحبس دون أن يراعى الاستثناء الذي أدخله المشرع على أحكامها بالتعديل الذي جرى به نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والذي أصبح لا يجوز أن ينزل الحكم بالعقوبة في الجريمة المنسوبة إلى المطعون ضده عن عقوبة السجن ، يكون قد

الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٢٩ ص ١١٣٩) .

٢٨٧ - ينظم القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ الحد الأدنى لأجور عمال المحال الصناعية الذين يزيد سنهم عن ثمانى عشر سنة إذا توافر شرطان « الأول » أن تكون التكاليف الكلية لإقامة المنشأة الصناعية التى يعملون فيها ألف جنيه . « والثانى » أن تكون المنشأة تمارس نشاطها فى فروع صناعية معينة واردة على سبيل الحصر فى قرارات وزير الصناعة أرقام ١٤٠ ، ١٤١ لسنة ١٩٥٢ و ٦٨٠ و ٦٨٤ لسنة ١٩٦٠ وهى القرارات الصادرة تنفيذاً للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها . أما إذا كانت المنشأة الصناعية لا تتجاوز تكاليف إقامتها ألف جنيه ، فلا يلتزم صاحبها باتباع الحد الأدنى للأجور المقرر بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ وإنما يخضع الحد الأدنى لأجر عمالها للأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ذلك أن قانون العمل الوحيد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نص فى المادة الرابعة من قانون إصداره على أن يستمر العمل بأحكام هذا الأمر إلى أن تصبح قرارات اللجان المشكلة لوضع حدود دنيا للأجر والمنصوص عنها فى المواد من ١٥٦ إلى ١٥٩ من القانون نافذة المفعول وهذه اللجان لما تجتمع بعد وبالتالي لم تصدر عنها أى قرارات فى هذا الشأن وترتيباً على ذلك فإن أجور عمال المحال الصناعية لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بل تظل خاضعة لأحكام الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فى شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العاملين فيها . لما كان ذلك ، وكان الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ قد نص فى المادة السابعة منه على معاقبة من يخالف أحكامه الخاصة بتحديد الحد الأدنى لأجر عمال المحال الصناعية بالعقوبة المنصوص عنها فى المادة ٨ من الأمر العسكرى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٢ وهى الغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً فضلاً عن أنه على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فروق الأجر أو العلاوة لمستحقها من العمال بينما نص القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ فى مادته الثانية على معاقبة صاحب العمل الذى يخالف حكم المادة الأولى الخاصة بتحديد حد أدنى للأجر بالغرامة فقط على ألا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز ألف جنيه . لما كان ذلك ، وكان تحديد القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى يستلزم بيان نوع النشاط الذى تمارسه المنشأة الصناعية وهل يدخل ضمن فروع الأنشطة المنصوص عنها فى القرارات الوزارية السابق الإشارة إليها ويستلزم أيضاً بيان مقدار التكاليف الكلية لإقامة المنشأة الصناعية وهل تقل عن ألف جنيه أو تجاوزه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه العناصر التى يتعين إبرازها لتحديد القانون الواجب التطبيق والعقوبة التى يقضى بها مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة القانون على الوجه السليم والتقرير برأى فى شأن ما أثارته الطاعنة من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون بما يشوب الحكم بالقصور الذى يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ق ٣١٨ ص ١٤١٤) .

٢٨٨ - لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إذ ألغى حكم البراءة المستأنف وأدان الطاعن - قد أفصح عن عقاب الطاعن بمواد الاتهام ، وكان يبين من الحكم الابتدائى أنه قد تضمن اتهام النيابة العامة الطاعن بارتكاب جريمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة خطيرة - الفصل وصف كليهما بصدور ذلك الحكم ، وأنها طلبت معاقبته بالمادة ٣٣٨/١ و ٢ - والقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فإن فى هذا وذاك أية على أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بتلك

الجريمتين واعتبرهما جريمة واحدة فأوقع عليه عقوبة أولاهما باعتبارها ذات العقوبة الأشد ، عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولا يقدح في ذلك خلو الحكم الابتدائي من بيان اسم القانون المنطبق بعد إثباته للمادة ١/٢٣٨ و ٢ إذ أن ذلك لا يعدو - في صورة الدعوى - مجرد سهو عن ذكر اسم قانون العقوبات - الذي يدرك للوهلة الأولى باعتباره الأساس الأصلي للعقاب ، مادام الحكم قد وصف الأفعال التي وقعت وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً وقضى بعقوبة في حدود هذه المادة صاحبة العقوبة الأشد - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ س ٢٧ ق ٤٧ ص ٢٢٥) .

٢٨٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن . وإذا كان الحكم المستأنف قد صدر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١ في ظل سريان أحكام المواد من ٣٤٣ إلى ٣٦٤ - الخاصة بمحاكم الأحداث ، والتي انتظمها الفصل الرابع عشر - من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية قبل إلغاء ذلك الفصل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به من تاريخ نشره في ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ ، فإن أحكام هذه المواد هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم .

(الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ س ٢٧ ق ٥٣ ص ٢٥٧) .

٢٩٠ - لما كانت واقعة مغادرة أراضى الجمهورية بغير حمل جواز سفر وبدون الحصول على إذن خاص « تأشيرة » ومن غير الأماكن المخصصة لذلك التي رفعت بها الدعوى على المطعون ضده وعوقب عنها ، إنما يحكمها علاوة على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ - الذى أنزل الحكم المطعون فيه بموجبه العقاب على المطعون ضده - الأمر العسكرى رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ « مطروح » الذى صدر من بعد ذلك القانون وعمل به قبل وقوع الفعل والذى يحظر إيقاف تنفيذ العقوبة في الجرائم المنصوص عليها فيه ومنها جريمة عبور الحدود المصرية الليبية خارج نطاق بوابة السلوم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر - بالمخالفة لأحكام ذلك الأمر العسكرى - بإيقاف تنفيذ العقوبة ، المقضى بها على المطعون ضده بالحكم المستأنف عن الجرائم الثلاث المسندة إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا يدرا عنه هذا الخطأ صدور الأمر رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ من نائب الحاكم العسكرى العام بتاريخ ٢٥ من إبريل سنة ١٩٧٣ من بعد وقوع الواقعة وقبل الحكم المطعون فيه - قاضياً في مادته الأولى بأن يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من دخل إقليم الدولة أو خرج منه أو حاول ذلك من غير الأماكن المحددة لذلك أو بدون الحصول على الأذن المنصوص عليه في المادة ٤ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى الجمهورية والخروج منها ، وخالياً من نص مانع من إيقاف تنفيذ العقوبة . ذلك بأنه « لما كان المقرر - وفق القاعدة العامة الواردة بالمادة الثانية من القانون المدنى - أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع وإن كان الأمر العسكرى رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ « مطروح » والأمر العسكرى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ كلاهما بمنزلة سواء في مدارج التشريع ، وكان هذا الأمر اللاحق لم ينص صراحة على إلغاء الأمر السابق ، بل قد خلت نصوصه وحتى ديباجته البتة من أية إشارة إلى الأمر السابق ، لما كان ذلك ، وكان الأمر اللاحق

إنما هو تشريع عام ، فيما انتظمه من أحكام في شأن دخول إقليم الدولة والخروج منه بعمامة ، في حين أن الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر من محافظة مطروح بوصفه حاكماً عسكرياً لهذه المحافظة إنما هو تشريع خاص - مستقل بما انتظم من تجريم وعقاب ، ونطاقه مقصور على محافظة مطروح - راعى فيه مصدره اعتبارات محلية قدرها واستهدف من أجلها ، بما ضمنه من عقوبة لازالت هي الأشد ، مكافحة ظاهرة التسلل - في دائرة هذه المحافظة وحدها وبذاتها - عبر الحدود المصرية الليبية بخاصة فقد بقي بذلك هذا التشريع الخاص السابق استثناء من التشريع العام اللاحق ماضياً في تحقيق الغرض الذي سن من أجله ، لما هو مقرر من أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع إلى أحكام قانون عام إلا فيما لم ينتظمه القانون الخاص من أحكام وأن التشريع العام اللاحق لا ينسخ ضمناً التشريع الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائماً .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١١ س ٢٧ ق ٨٩ ص ٤٠٩) .
 ٢٩١ - لما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نص في المادة ١٧ منه على أنه « لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد . ويسرى هذا الحظر أيضاً على المستأجر كما لا يجوز بآية صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم إيجار » .
 كما نصت المادة ٤٥ على أنه « يعاقب بالحبس ، مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجراً أو مستأجراً أو وسيطاً . ويعفى من العقوبة كل من المستأجر أو الوسيط إذا أبلغ أو اعترف بالجريمة » . وكان نائب الحاكم العسكري العام قد أصدر الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - الذي عمل به بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٣ ونص في المادة ١٣ منه على أن كل من يتقاضى خلو الرجل بأى صورة من الصور ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل من مثلي مبلغ الخلو وذلك فضلاً عن رد ما تقاضاه ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي عمل به بتاريخ ١٩٧٧/٩/٩ - ونص في المادة ٢٦ على أن « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجراً بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد ، كما لا يجوز بآية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم إيجار » . ونص في المادة ٧٧ على أن يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجراً أو مستأجراً وسيطاً بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلي المبلغ الذى يتقاضاه بالمخالفة لأحكام هذه المادة . ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط إذا أبلغ أو أدار بالاعتراف بالجريمة » . كما نص في المادة ٨٦ على إلغاء أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ . وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون - أصحح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » . فإن الأفعال المستندة إلى الطاعة - وقد وقعت على ما جاء بالحكم في شهرى - نوفمبر سنة ١٩٧٦ ويناير سنة ١٩٧٧ - يسرى عليها أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - لوقوعها في فترة العمل به - دون القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى صدر بعد وقوعها مادام أنه لم يتحقق فيه معنى القانون الأصحح لتقريره عقوبة أشد من تلك المقررة في أمر نائب الحاكم العسكري العام المشار إليه بتحديد حد أدنى لعقوبة الحبس الواجب الحكم بها .

(الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٧ س ٣٢ ق ١٩ ص ١٠٣) .

قانون - قانون دول

٢٩٢ - لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع - والذي صدر في ظل العمل بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قد أخضعت لأحكامه كافة العاملين بالجهاز الإداري في الدولة ، عدا شاغلي فئات المستوى الوظيفي الثالث ، وكان قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - والذي حل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قد أعاد تنظيم تدرج الوظائف ، فجعل الدرجة الثالثة التي استحدثها ، معادلة لفئات المستوى الوظيفي الثاني في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ السابق عليه ، والتي أخضع القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع شاغليها لأحكامه فإن الحكم المطعون فيه - إذ قضى ببراءة المطعون ضده على سند من أن شغله للدرجة الثالثة التي استحدثها قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، يجعله في عداد شاغلي المستوى الوظيفي الثالث في ظل العمل بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ويعفيه - من ثم - من الخضوع لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٤٨٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٩ س ٢٢ ق ٦٥ من ٢١٨) .

٢٩٣ - لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والصادر في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٨١ بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه من أنه « ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من بادر إلى رد ما تقضاه بالمخالفة لأحكام القانون إلى صاحب الشأن و أداء مثليه إلى صندوق تمويل الإسكان الاقتصادي بالمحافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائياً في الدعوى » - يعد قانوناً أصح للمحكوم عليه إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصح بما اشتملت عليه أحكامه من إعفاء من العقوبات المقررة للجريمة موضوع التهمة الأولى المسندة إليه إذا ما توافرت موجباته فيكون هو القانون الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠ س ٢٣ ق ١٠٢ ص ٥٠٢) .

قانون دولي

موجز القواعد :

- ١ - الحرب معناها في القانون الدولي : صراع مسلح بين دولتين . للامر الواقع أثره في تحديد هذا المعنى . الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها ١
- ٢ - تقيد القاضي الجنائي بإرادة الشارع في تطبيق القانون الجنائي بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية ٢

— الاستيلاء الذي ينظمه القانون الدولي العام . ماهيته : هو الذي تلجأ إليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملجئة لتسد حاجتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب تعويض صاحب الشيء الذي استولت عليه
٣

— آثار قيام حالة الحرب : انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وانقضاء معاهدات الصداقة والتحالف المبرمة بينها ، ونشوء حق الدولة المحاربة في مصادرة أموال دولة العدو الموجودة في إقليمها ٤

القواعد القانونية :

١ - إنه وإن كان الأصل في فقه القانون الدولي أن الحرب بمعناها العام هي الصراع المسلح بين دولتين إلا أن للأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى في الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٥) .

٢ - القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنقيد بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٥) .

٣ - الاستيلاء الذي تنظمه قواعد القانون الدولي العام إنما هو الذي تلجأ إليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملجئة لتسد حاجاتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تعويض صاحب الشيء الذي استولت عليه .

(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٦٩) .

٤ - يترتب على قيام حالة الحرب انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وانقضاء معاهدات الصداقة والتحالف التي تكون مبرمة بينها ، ونشوء حق الدولة المحاربة في مصادرة أموال دولة العدو الموجودة في إقليمها .

(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٦٠ س ١١ ص ٥٩١) .

قبض وحبس بدون وجه حق

موجز القواعد :

— القبض على شخص أو حبسه بدون أمر ، معاقب عليه في كلتا المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ ع ١
— العبرة في توفر ركن التهديد بالقتل هي بما يصدر من الجاني نفسه لا بما يعتقده المجنى عليه ولو كانت ظروف الحال تبرر عنده هذا الاعتقاد ٢

قبض وحبس بدون وجه حق

- التهديد بالقتل المنصوص عليه في م ٢٨٢ ع يجب أن يقع بقول أو فعل موجه للمجنى عليه شخصياً ٣
- جواز توفّر جريمة الشروع في جنائية القبض المقترن بالتهديد بالقتل ٤
- تحقق الجريمة المنصوص عليها في م ٢٨٢/٢ ع سواء أكان التهديد بالقتل حصل وقت القبض أو أثناء الحبس أو الحجز ٥ و ٦
- إدانة المتهم بالاشتراك في القبض على المجنى عليه وحجزه ، تدلّل الحكم على ذلك بطلب المتهم الفدية لإعادة المجنى عليه وقبضه الفدية بالفعل أو التراخي في تبليغ الحادث . عدم قيام الاتفاق والمساعدة في مقارفة الجريمة ٧
- فرار المجنى عليه بعد اتمام جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيبات البدنية من تلقاء نفسه أو بموافقة الجاني وارشاده لا تأثير له على مسئولية المتهم الجنائية ٨
- استناد الحكم في إدانة المتهم بالاشتراك في جنائية القبض على المجنى عليه وتعذيبه ، إلى وساطته في إعادة المجنى عليه وقبض الفدية ، دون أن يبين الرابطة التي تصل المتهم بفعل الجريمة أو يدلّل على قصد الاشتراك لديه . قصور ٩
- اعتراف المتهم لرجلي البوليس باحرازه مخدراً . استصحابهما له إلى أقرب مأمر من مأموري الضبطية القضائية صحيح ١٠
- عدم اشتراط القانون في التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة تقدير الجسامة أمر موضوعي ١١
- مثال للإصابات التي يتحقق بها التعذيب البدني المقصود في المادة ٢٨٢ عقوبات ١٢
- تحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ عقوبات من كان وقوعه مصاحباً للقبض إلا يشترط أن يكون تالياً له ١٣
- ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملاً من الأعمال المكونة لها مما تدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ عقوبات يجعله فاعلاً أصلياً في الجريمة التي دينوا بها . مثال . في جريمة قبض بظرفها المشدد ١٤
- المادة ١٢٦ عقوبات لم تكن الا بوسائل العنف الذي لا يبلغ القبض على الناس وحبسهم . ورود المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ عقوبات ضمن جرائم القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق . اعتبار المشرع المصري الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التي تقع اطلاقاً من موظف أو غير موظف ١٥
- التهديد بالقتل والتعذيب قسيما بمنزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتغليظ العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ عقوبات لا مصلحة للطاعن في المنازعة في توافر أحد الطرفين متى توافر الآخر ١٦
- القبض على الشخص . ماهيته ؟ ١٧
- التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها . تقديرها موضوعي ١٨
- مثال لتسبيب غير معيب في جريمة قبض وحبس بدون وجه حق مقترن بتعذيبات بدنية ١٩
- عدم توافر حالة الضرورة المانعة من المسئولية الجنائية المتهم بعرض الرشوة إذا كان اقتياده لمقر الشرطة له ما يبرره قانونا مناط توافر حالة الضرورة المانعة من المسئولية الجنائية . ألا يكون لإرادة الجاني دخل في قيامها ٢٠

— متى لا يؤثر التقرير القانوني الخاطئ في الحكم ٢١

القواعد القانونية :

١ - ان المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون امر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح . اما المادة ٢٨٢ فتنص في الفقرة الأولى على انه إذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزيا بدون وجه حق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو ابرز امراً مزوراً مدعياً صدوره من طرف الحكومة فإنه يعاقب بالسجن كما تنص في الفقرة الثانية على انه يحكم في جميع الأحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية . ولما كان القبض على شخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول ، وكان حبس الشخص أو حجزه معناه حرمانه من حريته فترة من الزمن ، وكانت هذه الأفعال تشترك في عنصر واحد هو حرمان الشخص من حريته وقتاً طال أو قصر ، فإنه يتعين القول بأن الشارع يعتبر أن كل حد من حرية الشخص في التحرك سواء عد ذلك قبضاً أو حبساً أو حجزاً - معاقب عليه في كلتا المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ فتوقع عقوبة الجنحة في الحالة المبينة في المادة الأولى وعقوبة الجنائية في الأحوال المبينة في المادة الثانية بفقرتها . والقول بغير ذلك يتجافى مع المنطق . فإنه ليس من المعقول أن يكون الشارع قد قصد بالمادة الثانية تخليط العقوبة في حالة القبض فقط مع انه اخف من الحجز والحبس . (جلسة ١٩٤٤/٥/٨ طعن رقم ١٠٠٩ سنة ١٤ ق) .

٢ - العبرة في توفر ركن التهديد بالقتل في جريمة القبض والحبس بغير حق ليست بما يقع في نفس المجنى عليه من اعتقاده ان الجاني قد يقتله ولو كانت ظروف الحال تبرر عنده هذا الاعتقاد والخوف من القتل ، وإنما العبرة في ذلك هي بان يصدر عن الجاني نفسه قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل . فإذا اعتبر الحكم هذا الركن قائماً على أساس ان الجناة كانوا يحملون اسلحة نارية شاهرين أيها وبعضهم كان يستحث المجنى عليهما في السير يدفعهما بالبندقية ، فإنه يكون قد أخطأ إذ ذلك لا يعد تهديداً ، إلا ان هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم مادامت المحكمة قد أدانت المتهمين بجريمتي السرقة بالاكراه والقبض والحبس ، واعتبرتهما مرتبطتين إحداهما بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة وعاقبتهم بعقوبة واحدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنائية السرقة . كذلك لا نقض إذا ألزمت المحكمة المتهمين بالتعويضات المدنية لأن أساس الحكم بذلك فيما يتعلق بتهمة القبض هو الواقعة المادية الثابتة التي لا يجادل المتهمون في صدها إلا من حيث وصفها القانوني . (جلسة ١٩٤٩/٤/١٢ طعن رقم ٤٨٠ سنة ١٩ ق) .

٣ - انه لما كان القانون يقتضى لاعتبار القبض مقترناً بالتهديد بالقتل معدوداً جنائية بالمادة ٢٨٢ من قانون العقوبات - أن يكون تهديداً بالقتل قد وقع بقول أو فعل موجه للمقبوض عليه شخصياً ، فإنه لا يكفي لإدانة المتهم في هذه الجريمة أن تقول المحكمة في حكمها ان المتهمين قبضوا على المجنى عليه واقتادوه قسراً وحملوه عنوة واقتداراً إلى زراعة ذرة مجاورة واخذوه ولاذوا بالفرار ، وكان مع بعضهم اسلحة ومع بعض سكين وعصى وانهم هددوا بهذه الاسلحة

قبض وحبس بدون وجه حق

بقتل المجنى عليه ، الأمر المستفاد من استعمال أحدهم السلاح الذي كان يحمله إذ هدد به الشاهد فلانا عند اعتراضه على خطف المجنى عليه واستغاثته وأطلق هذا المتهم بالفعل عياراً نارياً على الشاهد المذكور أصابه في كتفه .

(جلسة ١٦/٥/١٩٠٩ طعن رقم ٨٠١ سنة ١٩ ق) .

٤ - من الجرائم ما لا يتصور الشروع فيها لأنها لا يمكن أن تقع إلا تامة ، وليس من هذا القبيل جنائية القبض المقترن بالتهديد بالقتل ، إذ هي تكون من عدة أعمال تنتهي باتمامها ، فإذا ما وقع عمل من الأعمال التي تعتبر بدءاً في تنفيذها ثم أوقف تمامها أو خاب أثرها لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها وقعت جريمة الشروع في هذه الجنائية .

(جلسة ٣٠/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٢٠ سنة ٢٠ ق) .

٥ - أن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات تتحقق سواء أكان التهديد بالقتل حصل في وقت القبض أو أثناء الحبس أو الحجز ، فلا يشترط أن يكون التهديد بالقتل أو التعذيب تالياً للقبض .

(جلسة ٣٠/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٢٠ سنة ٢٠ ق) .

٦ - الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢/٢ من قانون العقوبات وهو التهديد بالقتل يتحقق متى كان وقوعه مصاحباً للقبض ولا يشترط أن يكون له .

(جلسة ١٦/١/١٩٥١ طعن رقم ٢٠ سنة ٢٠ ق) .

٧ - الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فإذا كان الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في القبض على المجنى عليه وحجزه ودل على ذلك بطلب المتهم الفدية لإعادة المجنى عليه وقبضه الفدية بالفعل أو التراخي في تبليغ الحادث ، فإن ذلك لا يؤدي إلى قيام الاتفاق والمساعدة في مقارفة الجريمة .

(الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٢٦٤) .

٨ - متى كان الواضح من الحكم أن جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيبات البدنية التي دين المتهمان بها قد تمت واكتملت عناصرها قبل فرار المجنى عليه فلا يؤثر في مسئوليتهم الجنائية أن يكون فراره قد حدث من تلقاء نفسه أو بموافقة الجناة وارشادهم .

(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٤/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٧٢٢) .

٩ - متى كان قوام الأدلة التي أوردها الحكم في حق المتهم بالاشتراك بالمساعدة والمساعدة في جنائية القبض على المجنى عليه وحجزه وتعذيبه هو الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض الفدية ، دون أن يبين الرابطة التي تصل المتهم بفاعلي الجريمة أو يدلل على قصد الاشتراك لديه . وكانت هذه الأفعال لاحقة للجريمة ويصح في العقل أن تكون منفصلة عنها ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤/١/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٩) .

١٠ - متى كان الثابت من بيان واقعة الدعوى أن المتهم اعترف لرجلي البوليس الملكي باحرازه المخدر واخفائه في مكان خاص من جسمه ، فاستصحباه باعتباره من رجال السلطة العامة إلى أقرب رجل من رجال الضبطية القضائية ، فإنه لا يصح القول بأنهما تعرضا لحريته بغير حق . (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٥ س ٩ ص ٢٠٠) .

١١ - لم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ، ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة ، والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .
(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ س ١٠ ص ٨٨٦) .

١٢ - الإصابات العديدة التي استعملت في أحداثها آلة صلبة راضة - كالعصا الغليظة ، أو عقب «كعب» البندقية يتحقق بها التعذيب البدني بالمعنى المقصود في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ س ١٠ ص ٦٨٨) .

١٣ - يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات متى كان وقوعه مصاحبا للقبض ولا يشترط أن يكون تاليا له .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ س ١٠ ص ٦٨٨) .

١٤ - ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة واثباته عملا من الأعمال المكونة لها مما تدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يجعله فاعلا أصليا في الجريمة التي دينوا بها - فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أنه بينما كان المجنى عليه عائدا في الطريق إلى بلدته يتقدمه أخوه (الشاهد الثاني) إذ خرج عليهم المتهمون من زراعة الذرة الواقعة على جانب الطريق وأمسك المتهمان الثاني والثالث باخ المجنى عليه ، ولما حاول مقاومتهما اعتدى عليه المتهم الثالث بالضرب بعقب البندقية على رأسه وذراعه فأصابه ، بينما أمسك المتهم الأول وآخرون مجهولون بالمجنى عليه وهددوه ببنادقهم وعذبوه بالتعذيبات البدنية وعصبوا عينه واقتلده قسرا عنه إلى مكان مجهول ، وكان المتهمان الثاني والثالث آنذاك ممسكين بالشاهد الثاني حتى اختفى الجناة ومعهم المجنى عليه ، فإن الحكم إذ دان المتهمين كفاعلين أصليين في جريمة القبض بظرفها المشدد ، يكون صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ س ١٠ ص ٦٨٨) .

١٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لم يعن إلا بوسائل العنف الذي لا يبلغ القبض على الناس وحبسهم فقد وردت هذه المادة ضمن جرائم الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس في الباب السادس من الكتاب الثاني الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية ، أما المادتان ٢٨٠ ، ٢٨٢ من هذا القانون فقد وردتا ضمن جرائم القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق في الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنايات والجنح التي تحصل لأحد الناس ، وفي هذه المفارقة بين العناوين التي اندرجت تحتها هذه المواد ما ترتسم به فكرة المشرع المصري من أنه عد الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التي تقع اطلاقا من موظف أو غير موظف .
(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٨٠٥) .

١٦ - إذ نص الشارع في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على أن يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية - فقد جعل التهديد بالقتل والتعذيب قسيمين بمنزل واحد من جهة توافر الموجب لتغليظ العقوبة . ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين في المنازعة في توافر أحد الطرفين متى توافر الآخر .

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ س ١٦ ص ٨٦١) .

قبض وحبس بدون وجه حق - قتل حيوان

١٧ - القبض على الشخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد دون ان يتعلق الامر بقضاء فترة زمنية معينة .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٢) .

١٨ - لا يشترط في التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة ، والامر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٢) .

١٩ - متى كان الحكم قد اثبت أن الطاعنين اقتادوا المجنى عليه إلى مبنى المدرسة حيث انهالوا عليه ضرباً فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وأوثقوا يديه من خلفه ثم اقتادوه إلى مسكن الطاعن الثالث حيث احتجزوه بإحدى حجراته وأن قصدهم لم ينصرف إلى اقتياده إلى مقر الشرطة وهو ما تتوافر به أركان جريمة القبض بدون وجه حق المقترن بتعذيبات بدنية المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٢) .

٢٠ - إن اقتياد الضابط للمتهم إلى مقر الشرطة لاتمام تحقيق بلاغ ضده يتضمن شراءه حديداً مسروقاً وجد جانباً منه أمام منزله وأسفل سلمه ، مع عجزه عن اثبات مصدره ، ليس فيه ما يخالف القانون بل إن القانون يسوغ للضابط هذا الإجراء وقد توافرت الدلائل على صحة البلاغ المقدم إليه ، وليست التحقيقات أو جمع الاستدلالات بحالة الضرورة المعروفة في القانون والتي ترفع المسؤولية الجنائية عن المتهم بعرض الرشوة إذ يشترط في حالة الضرورة ألا يكون لإرادة الجاني دخل في حلولها وإلا كان للمرء أن يرتكب أمراً مجرماً ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/١٢ س ٢٢ ق ١١٥ ص ٤٧٢) .

٢١ - لا يقدح في سلامة الحكم ما انساق إليه من تقرير قانوني خاطيء عندما وصف اقتياد الضابط للطاعن إلى مقر الشرطة بأنه لم يكن قبضاً بعد الذي انتهى إليه في مدوناته من عدم مخالفة هذا الإجراء للقانون .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/١٢ س ٢٢ ق ١١٥ ص ٤٧٢) .

قتل حيوان بدون مقتضى أو الاضرار به

موجز القواعد

- ١ - معنى المقتضى المنصوص عنه في المادة ٣٥٥ ع ٢ و ١
- ٢ - المقصود بالحيوانات المستأنسة المنوه عنها في م ٣٥٧ ع ٢
- ٤ - متى يعتبر فعل المتهم شروعاً في قتل ماشية بالسهم ٤
- ٥ - عدم تصور الشروع في جريمة الاضرار بالحيوان ضرراً كبيراً ٥

- ٦ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير المقتضى ورقابة محكمة النقض
٧ - عدم تحدث الحكم عن عدم المقتضى في جريمة قتل الحيوان أو الاضرار به . قصور ٧

القواعد القانونية :

١ - إذا كان المستفاد مما اثبتته الحكم ان المتهم كان متلبسا بجريمتي حمل السلاح بدون رخصة وإهانة ضابط البوليس بالقول أثناء تأديته وظيفته . فهذه الحالة تسوغ قاتونا للضابط أن يقبض على المتهم ويجرده من سلاحه وأن يستعمل القوة الضرورية لذلك . فإذا ما حاول المتهم الهرب لتفادي القبض كان للضابط أن يعطله . فإذا اضطر في سبيل ذلك إلى اطلاق النار على الفرس التي استعان بها المتهم على الفرار قصداً تعطيلها عن العدو فقتلها فإنه لا يكون متجاوزاً حقه : والفعل الذي وقع منه لا يكون جريمة .

(جلسة ١٩٢٧/٢/١ طعن رقم ٢١٢ سنة ٧ ق) .

٢ - ان معنى المقتضى المنصوص عنه في المادة ٣٥٥ عقوبات هو الضرورة التي تلجىء الإنسان إلى الاضرار بالحيوان . ومن ثم فكلما كان في الإمكان أن يتقى خطر الحيوان بأية وسيلة غير ارتكاب جريمة عليه فإن المقتضى يكون منعدماً . وإذن فإذا كان الثابت بالحكم ان المتهم أحدث ضرراً بليفاً بخروف لأنه وجده في زراعته ولم تر المحكمة في ذلك مقتضياً ترتفع به المسؤولية الجنائية عن المتهم لأنه كان في وسعه ان يرد الخروف عن زراعته من غير ان يوقع به اذى فإن المحكمة لا تكون مخطئة ولا يصح الطعن على حكمها من هذه الناحية .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٢ طعن رقم ١٤٦٤ سنة ١١ ق) .

٣ - الحيوانات المستأنسة المنوة عنها في المادة ٣٥٧ عقوبات هي التي تكون في حوزة الإنسان وتعيش في كنفه ويتعهد بها بالتغذية والرعاية . فالقردة وهي قابلة لكل ذلك تدخل في عداد هذه الحيوانات عندما تتوافر فيها هذه الصفة . وإذن فالقرد إذا كان في حوزة صاحب يرعاه ويروضه على ما يبغى من الألعاب يكون قتله من غير مقتض معاقبا عليه بهذه المادة .

(جلسة ١٩٤١/٤/٢٨ طعن رقم ١٢٨٥ سنة ١١ ق) .

٤ - إن المادة ٤٥ من قانون العقوبات قد عرفت الشروع بأنه « البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خاب اثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، وهذا النص وإن كان لا يوجد فيه ما يوجب ، لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل في تنفيذ ذات الفعل المكون للجريمة إلا أنه يقتضى أن يكون الفعل الذي بدىء في تنفيذه من شأنه ان يؤدي فوراً ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة ، وإذن فإن اعداد المتهم للمادة السامة ، وذهابه بها إلى حظيرة المواشى التي قصد سميها ، ثم محاولته فتح باب الحظيرة ، ذلك لا يمكن اعتبارها شروعا في قتل تلك المواشى لأنه لا يؤدي فوراً ومباشرة إلى تسميمها وإنما هو لا يعدو ان يكون من قبيل الاعمال التحضيرية التي لا يعاقب القانون عليها ولو وضحت نية المتهم فيها .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٢١ طعن رقم ١٢٤٢ سنة ١٢ ق) .

٥ - انه لما كانت جريمة الاضرار بالحيوان ضرراً كبيراً لا يتصور الشروع في ارتكابها لأن من أركانها المادية تحقق نتيجة الفعل وهي وقوع هذا الضرر الكبير ، فإن الحكم إذا اعتبر الواقعة الثابتة به ، وهي ضرب المتهم حملاً بفأس على ظهره من الخلف ، شروعا في تلك الجريمة يكون

قتل حيوان بدون مقتض - قتل خطأ

قد اخطأ في تاويل القانون وفي تطبيقه .

(جلسة ١٩٥٠/٤/٢٤ طعن رقم ٢٨٦ سنة ٢٠ ق) .

٦ - ان عدم المقتضى المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ من قانون العقوبات والذي هو ركن من أركان جريمة قتل الحيوان إنما هو فقدان الضرورة الملجئة لهذا القتل ، فهو إذن حقيقة من الحقائق القانونية تستخلص من وقائع وظروف تكون منتجة لها وإذا كان قاضي الموضوع - عندما يدعى أمامه بوجود المقتضى ويطلب إليه الفصل فيه - مختصاً وحده بإثبات هذه الوقائع والظروف ولا رقابة عليه في إثباتها أو نفيها فإن اعتباره إياها مقتضية للقتل أو غير مقتضية له أمر يقع تحت رقابة محكمة النقض ، إذ يشترط في الضرورة الملجئة للقتل أن يكون الحيوان المقتول قد كان خطراً على نفس إنسان أو ماله وأن تكون قيمة ذلك الحيوان ليست شيئاً مذكوراً بجانب الضرر الذي حصل اتقاؤه بقتله وأن يكون الخطر الذي استوجب القتل قد كان خطراً حائلاً وقت القتل وما كان يمكن اتقاؤه بوسيلة أخرى . فإذا كان الثابت في الحكم أنه «على اثر دخول المعزة في زراعة المتهم قد ضربها بالعصا فأماتها، فهذا القتل لم يكن له مقتض وشروط الضرورة الملجئة لم تتوافر في الدعوى .

(جلسة ١٩٢٢/١٠/٢١ طعن رقم ٢٤٠٢ سنة ٢٠ ق) .

٧ - إذا كان الحكم قد ذكر ما يشير إلى احتمال قيام عذر قانوني عند المتهم دون أن يعنى بالتحدث عنه بما ينفي قيامه فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه . مثال ذلك قول المحكمة في حكمها «ان المتهم كان ينوى الاضرار بالحمار لولا ابتعاده عن حمارته» دون ان يبين الظروف التي استنبط منها ذلك مما قد يفيد أن ضرب المتهم للحمار ربما كان له مقتض ، والقانون يقضى لإمكان مساءلة المتهم أن يكون قتل الحيوان أو الاضرار به ضرراً كبيراً من غير مقتض .

(جلسة ١٩٥٠/٤/٢٤ طعن رقم ٢٨٦ سنة ٢٠ ق) .

قتل خطأ

الفصل الأول : الخطأ .

الفرع الأول : تقديره ٦٥ - ١

الفرع الثاني : الخطأ المشترك ٦٦ - ٨٨

الفصل الثاني : رابطة السببية ٨٩ - ١٢٦

الفصل الثالث : تسبب الأحكام ١٢٧ - ٢٣١

الفصل الرابع : مسائل متنوعة ٢٣٢ - ٢٥٨

موجز القواعد

الفصل الأول

الخطأ

الفرع الأول : تقديره :

- ١ — نص م ٢٤٤ ع . عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجاته
- ٢ — عدم مراعاة اللوائح خطأ قائم بذاته يترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه
- ٣ — اعتبار كل صورة من صور الخطأ الواردة في المادتين ٢٤٤ و ٢٢٨ ع خطأ قائماً بذاته يترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع خطأ آخر
- ٤ — توفر الخطأ بإهمال في المحافظة على الصغار سواء أكان المهمل هو والد الطفل أم لم يكن
- ٥ — توفر الخطأ بإهمال صاحب البناء في صيانتها مع إعلانها بوجود خلل فيه حتى سقط على من فيه ولو كان الخلل راجعاً إلى عيب في السفل الغير مملوك له
- ٦ — توفر الخطأ بترك حارس السكة الحديد عمله وإبقائه المجاز مفتوحاً حيث كان ينبغي أن يقفله
- ٧ — توفر الخطأ بإهمال مفتش الصحة في اتباع التعليمات الصادرة لأمثاله سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك
- ٨ — توفر الخطأ بانحراف سائق عربة خلفية إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه دون تبصر واحتياط
- ٩ — توفر الخطأ بعدم التزام سائق سيارة السير على يمين الطريق
- ١٠ — توفر الخطأ بترك الكمساري الراكب على سلم السيارة
- ١١ — مخالفة العرف الذي يقضى بالالتزام سائق السيارة السير على اليمين تتحقق به مخالفة لائحة السيارات
- ١٢ — تجاوز قائد السيارة حد السرعة الذي يمكنه من إيقاف سيارته وتفاذي الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه يتحقق به ركن الخطأ
- ١٣ — عدم اتباع لائحة السكة الحديد فيما توجبه من أسبقية المرور للقطارات ووجوب التثبت من خلو الطريق من القطارات يتوفر به ركن الخطأ
- ١٤ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً موضوعي
- ١٥ — ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ . صورة لواقعة يتحقق بها هذا الركن
- ١٦ — تقدير السرعة المعتبرة خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمساءلة الجنائية عن جريمة القتل خطأ . أمر موضوعي . اختلاف هذا التقدير بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحدث
- ١٧ — توفر ركني الخطأ وعلاقة السببية في جريمة القتل الخطأ بقيادة المتهم السيارة بسرعة وعدم احتياط وتحذير دون إطلاق جهاز التنبيه
- ١٨ — ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ . صورة لواقعة يتوافر فيها هذا الركن ، قيادة السيارة بسرعة كبيرة في شارع مزدحم دون تنبيه المارة
- ١٩ —
- ٢٠ —
- ٢١ —

قتل خطأ

- إهمال المتهم صيانة المنزل المنوط به حراسته والمسئول عنه وحده رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوطه وتقصيره في درء الخطر عن السكان وتأجيله قبيل الحادث . توافر صور الخطأ المؤثم ٢٢
- عدم إستلزام المادة ٢٢٨ عقوبات توافر كل صور الخطأ التي أوردتها . كفاية تحقق صورة منها . مثال ٢٣
- تقدير الخطأ . أمر موضوعي . مثال خطأ حارس مجاز السكك الحديدية . متى يتوافر . متى يصح التحدى بنصوص لائحة السكة الحديد ٢٤ و ٢٥
- ركن الخطأ . السرعة الموجبة للمساعدة الجنائية . هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور . ولو كانت داخلة في الحدود المسموح بها طبقاً للوائح المرور . تقديرها كعنصر من عناصر الخطأ . مسألة موضوعية ٢٦
- صور الخطأ . الواردة بالمادة ٢٢٨ عقوبات . لا يشترط تحققها جميعاً . يكفي للإدانة : توافر صورة واحدة منها ٢٧
- استخلاص الحكم مقارفة الطاعن لجريمة القتل الخطأ التي دين بها من عناصر الدعوى في منطق سليم . تدليله على خطأ الطاعن من عدم إضاءته النور الخلفي ليلاً للسيارة قيادته حال وقوفها بالطريق العام . استظهار رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حصلت . نفيه عن قائد السيارة التي اصطدم بها ارتكابه أى خطأ يستغرق خطأ الطاعن . افتراض خطأ الحكم فيما أسنده إلى أحد شهود الإثبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تضيء أنوارها العاكسة . لا يضره . طالما أن الحكم قد استوفى دليله . وأن الخطأ لا يؤثر في سلامة منطق أو النتيجة التي انتهى إليها ٢٨
- الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار - عند إقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة . إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . أن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته . هذا المقاول هو الذي يسأل عن نتائج خطئه . مثال ٢٩
- إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأسيساً على أن نص المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات . تفسير خاطيء للائحة السكة الحديد . ثبوت أن هذا الخطأ كان أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها ، كان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة . وجوب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية ٣٠
- دلالة الوقائع التي أوردتها الحكم على أن العيار الذي انطلق من بندقية المتهم لم يكن ليصيب أحداً لولا انفجار ماسورتها . وأن إصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب من صناعتها لا يد للمتهم فيه ولم يكن في استطاعته توقعه . مخالفة اللوائح وأن أمكن اعتبارها خطأ مستقلاً بذاته في قضايا القتل والإصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته غير قائمة والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . صحيح ٣١
- الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم . الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ . وجوب تبيانه فضلاً عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه

- ٣٢ مردود إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق
- عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة . إمكان اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ . شرط ذلك ؟ أن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها
- ٣٣
- ٣٤ — تقدير الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية والمدنية . موضوعي
- السرعة التي تصلح أساساً للمساعدة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ . ما هيها ؟
- ٣٥ — تقديرها موضوعي
- ٣٦ — تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي
- ٣٧ — السرعة التي تصلح أساساً للمساعدة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ ؟
- ٣٨ — تقدير السرعة . أمر موضوعي
- لا يصح قياس السرعة بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحادث
- ٣٩
- ٤٠ — الخطأ المستوجب لمسئولية قائد السيارة . متى يتحقق ؟
- ٤١ — تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ . موضوعي
- ٤٢ — مجرد اعتراض السيارة ليلاً للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ
- الخطأ الشخصي أساس المسئولية . عدم مسئولية صاحب المركب جنائياً أو مدنياً عن خطأ الملتزم بتنسيقه إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص
- ٤٣ — وقوع واجب التحقق من تمام ركوب الركاب وبالات من السلم الأمامي أساساً على عاتق السائق ، اطلاق المحصل لصفارتة لا يعفى السائق من القيام بهذا الواجب
- ٤٤ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه من المسائل الموضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . مثال
- ٤٥ — الانحراف إلى اليسار بالسيارة يقصد مجاوزة أخرى . وجوب أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدير العواقب كيلا يحدث تصادم يودي بحياة الغير . عدم مراعاة ذلك توجب مؤاخذه قائد السيارة . قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥
- ٤٦ — تقدير الخطأ وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والاصابة . موضوعي . مثال لتسبب سائغ لتوافر السببية بين خطأ الطاعن وصعق المجنى عليه بتيار كهربائي
- ٤٧ — تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . مثال لتسبب سائغ على توافره
- ٤٨ — اعتبار مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة خطأ في جريمة القتل الخطأ مشروط بأن تكون المخالفة من بدايتها سبب الحادث
- ٤٩ — السرعة التي تصلح أساساً للمساعدة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ . تعريفها
- ٥٠ — تقدير توافرها تستقل به محكمة الموضوع
- ٥١ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . جنائياً أو مدنياً . موضوعي . مثال
- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . موضوعي . متى يجوز التحدي بما توجبه لائحة السكك الحديدية في خصوص حظر عبور المجازات السطحية عند قرب مرور القطارات ؟
- ٥٢ — القول بحصول الواقعة عن حادث قهري . رهن بآلا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو بآلا

قتل خطأ

٥٣ يكون في قدرته منعه . مثال

— تقصير المالك في مواءمة صيانة ملكه وترميمه . خطأ . يرتب مسئوليته عن الضرر الذي ينشأ عنه

٥٤

— انزال المتهم . الأسلاك الكهربائية — حتى قرب الأرض . انصرافه دون فصل التيار عنها

اصطدام شخص بها . وصعقه . يتوافر به ركن الخطأ ورابطة السببية . في جريمة القتل الخطأ ٥٥

— السرعة الموجبة للمسئولية الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ . هي التي تجاوز الحد

الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، متى يجوز لقائد مركبة خلفية أن يتجاوز

مركبه أمامه ؟ ٥٦

— تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي اشتراك المجنى عليه في

الخطأ . لا ينال من مسئولية المتهم عن القتل الخطأ . متى توافرت عناصره في حقه . تحقق رابطة

السببية متى ثبت أنه لولا الخطأ ما وقع الضرر ، استخلاص سيطرة المتهم على البناء واشرافه عليه .

وتقدير مسئوليته عنه . موضوعي عدم غلق المالك فتحة باب بئر المصعد في عقار يملك أغلبه ويتولى .

ادارته وعدم إضاءة سلمه . سقوط المجنى عليه وهو في سبيله لزيارة أحد السكان ليلاً من تلك الفتحة

وفاته . مساعلة المالك عن القتل الخطأ . سائغة ٥٧

— تقدير الخطأ . ورابطة السببية بينه وبين الوفاة موضوعي ، إهمال الطاعن . في وضع السلك

العازل للكهرباء . في موقع العمل . رغم التعليمات الكتابية الصادرة إليه . وتادية ذلك إلى صعق المجنى

عليه بالتيار الكهربائي . صحة مساعلة الطاعن عن القتل الخطأ ٥٨

— العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه . عدم

اشتراط أن يكون كل دليل منها قاطعاً في كل جزئية من جزئيات الدعوى . كفاية أن تكون في مجموعها

مؤدية إلى ما اقصده الحكم منها ولو عن طريق الاستنتاج . سماح المتهم — وهو صيدلي — لعاملة لديه

بتعبئة أملاح السلوفات في عبوات صغيرة — تعبئتها بدلاً منها مادة البزموت السامة . تناول المجنى

عليهم لها ووفاة بعضهم وإصابة الآخرين . مساعلة المتهم عن جريمة القتل والإصابة الخطأ .

سائغة ٥٩

— السرعة التي تصلح أساساً للمساعلة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ . مجاوزة الحد

الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه . تقدير توافر ذلك . موضوعي ، تقدير

توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بالقتل

الخطأ . مادام لم يترتب عليه انتفاء أحد أركان الجريمة ٦٠

— تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعي . المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في

مناحي دفاعه الموضوعي . كفاية أن يكون الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التي عولت عليها . مثال

لتسبب سائغ على توافر ركن الخطأ ٦١

— تقدير توافر الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير قيام رابطة السببية بينه وبين النتيجة

الضارة . موضوعي . مثال . تجربة ماكينة — أشرف الطاعن على تصنيعها — دون اتخاذ الحيطة الكافية

لعدم وقوع الحادث ٦٢

— استخلاص الحكم عدم يقظة قائد السيارة . وعدم اتخاذه الحيطة الكافية وأنه كان يسير بسرعة

غير عادية . واثّر ذلك في إلحاق الإصابة بالمجنى عليهم تتوافر به أركان المسئولية الجنائية ٦٣

— تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا ، موضوعي السرعة التي تصلح أساساً

- للمسألة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ؟ ٦٤
- صيانة العقار وترميمه واجب على مالكة . تقصيره في ذلك يوجب مساءلته ٦٥

الفرع الثاني : الخطأ المشترك:

- جواز وقوع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين أو أكثر ٦٦ و ٦٧
- الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلو المتهم من المسؤولية ٦٨ - ٧١
- مساهمة المجنى عليه في الخطأ لا تسقط مسؤولية المتهم ٧٢
- يصح أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع حادث القتل خطأ مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه .
- لا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر ٧٤
- جواز وقوع القتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين . خطأ أيهما لا ينفي مسؤولية الآخر ٧٥
- جواز وقوع الحادث نتيجة خطأ شخصين مختلفين سواء كان أحد الخطأين مباشراً أو غير مباشر . مثال ٧٦
- الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسؤولية . خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم . مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ ٧٧
- الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسؤولية مادام لا يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المسندة إليه ٧٨
- الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسؤولية ٧٩
- خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها . موضوعي ٨٠
- تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها ، أيا كان قدر الخطأ ، وسواء كان سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله ٨١
- نشوء الضرر عن خطأين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحد هذين الخطأين صادراً من المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمستول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون إنقاصه بمقدار ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر . مخالف للقانون ٨٢
- مساءلة كل من أسهم في الأخطاء التي نشأ عنها الحادث أيا كان قدر خطئه . يستوى في ذلك أن يكون خطؤه سبباً مباشراً أم غير مباشر في حصول الحادث ٨٢
- مساءلة المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من تقصيره في صيانة ملكه وترميمه . التزام المستأجر بالترميم والصيانة . لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير . إلا إذا تحقق من قيام المستأجر بما يلتزم به ٨٤
- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنيا . موضوعي . متى تتحقق جريمة القتل والاصابة الخطأ في حق مالك البناء ؟ نطاق مسؤولية جهة الإدارة عن التراخي في إخلاء المساكن المعرضة للانهدار ؟ ٨٥

قتل خطأ

- جواز أن يكون الخطأ مشتركاً بين المتهم وغيره . مساعلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة ... ٨٦
- إدعاء المتهم بانتفاء رابطة السببية بين ما يمكن نسبته إليه من خطأ وبين وفاة المجنى عليه بمقولة تسلكه إلى حمام السباحة وسط السباحين وتوجهه إلى الجزء العميق من الحمام . رغم سبق تحذيره وكونه لا يجيد السباحة . ورغم بذل المتهم غاية جهده لانقاذه . دفاع جوهري . يوجب على المحكمة أن تعرض له وتدلى برأيها فيه . لما قد يترتب على ثبوته انتفاء المسئوليتين الجنائية والمدنية . متى تتحقق رابطة السببية كركن في جريمة القتل الخطأ ؟ كون خطأ المجنى عليه كافياً بذاته لإحداث النتيجة . استغراقه خطأ الجاني ونفيه رابطة السببية بين خطأ الأخير والحادث ٨٧
- قيام خطأ في جانب المجنى عليه أو الغير . لا يمنع مساعلة المتهم . ما لم ينف ركناً في الجريمة . رجوع قائد السيارة بها للخلف . يجب أن يكون بعد التحقق من خلو الطريق استعانتته بآخر لا يجرى عن هذا الواجب ٨٨

الفصل الثاني

رابطة السببية

- انعدام رابطة السببية بعدم الجريمة معها ٨٩ - ٩٢
- رابطة السببية الواجب توافرها في جريمتي القتل والجرح بدون عمد ٩٤ - ٩٧
- قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها . موضوعي ٩٨
- اغفال الحكم ببيان توافر رابطة السببية . قصور ٩٩ - ١٠١
- عدم الرد على ما تمسك به المتهم من انعدام رابطة السببية المباشرة . قصور ١٠٢ - ١٠٣
- استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى إنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر كاف لتوافر رابطة السببية ١٠٤ - ١٠٨
- رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه . بيانها في الحكم . مثال ١٠٩
- وجوب بيان اصابات المجنى عليه والتدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاته . استناداً إلى دليل فني . اغفال ذلك . قصور ١١٠
- رابطة السببية . ركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تطلبها اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساعلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لاحداث النتيجة . مثال ١١١
- رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ . اقتضاؤها أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ . وجوب إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني ١١٢
- تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز المجادلة في توافرها أمام النقض مادام أن الحكم قد أقيم على أسباب تؤدي إلى توافرها ١١٣
- تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . أمر موضوعي ١١٤

- انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . امتناع مسئولية المخطيء إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة ١١٥
- رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ . تطلبها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور . انقطاعها بخطأ الغير ومنهم المجنى عليه . متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة . مثال ١١٦
- رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ . تطلبها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها . طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور ١١٧
- تقدير توافر السببية بين الخطأ والإصابة من عدمه . موضوعى . مادام سائغاً . مساءلة قائد السيارة القاطرة عما تحدثه السيارة المقطورة من إصابات بسبب يرجع إلى خطئه ١١٨
- رابطة السببية . يكفى لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث . من سلطة محكمة الموضوع . تقدير الأدلة . الأمر فيه لمحكمة الموضوع . لها الأخذ بما ترتاح إليه . منها والتعويل على قول الشاهد فى أى مرحلة ولو عدل عنها ١١٩
- رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما تتفق والسير العادى للأمور ١٢٠
- الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغاً . عدم جواز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ١٢١
- وجوب أن يبين الحكم القاضى بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ أركان هذه الجريمة من خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما . رابطة السببية مؤداها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني . متى يقطع خطأ الغير ومنهم المجنى عليه رابطة السببية ؟ إطاراح الحكم دفاع الطاعن القائم على نفى رابطة السببية جملة دون تفنيده بما ينفيه . تصور ١٢٢
- رابطة السببية فى جريمة القتل الخطأ . مؤداها ؟ وجوب بيان الإصابات . وعلاقتها بالوفاة . من واقع التقرير الطبى . وإلا كان الحكم قاصراً ١٢٣
- تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر من عدمه . موضوعى . الحادث القهرى . شرطه : ألا يكون للجاني يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه . عدم التزام محكمة الموضوع بإيراد ما لم تركز إليه من أقوال الشهود ١٢٤
- تقدير توافر رابطة السببية من عدمه . موضوعى . متى لا يجدى الطاعن النعى على الجهة الإدارية المختصة عدم تعيينها شرطى لتنظيم المرور أو وضع مصابيح للإضاءة ليلاً ١٢٥
- شروط صحة الحكم فى جريمة القتل أو الإصابة الخطأ . رابطة السببية ركن من أركان الجريمة . مؤدى ذلك . مجرد استعمال المتهم قائد السيارة للسريته والفرامل أو اصطدام المجنى عليه بجانب السيارة أو سقوطه على الأرض لا يوفر عنصر الخطأ . مثال ١٢٦

الفصل الثالث

تسبب الأحكام

- عدم عناية الحكم بوصف الإصابات التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة . قصور ١٢٢ - ١٢٣
- عدم بيان الحكم الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وخلوه من الإشارة إلى التقرير الطبي وإلى ما أدت إليه . قصور ١٢٤
- عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سبباً فيما أصاب المجنى عليه . قصور ١٢٥ - ١٥٠
- عدم إيراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب . قصور ١٥١ - ١٥٨
- عدم ذكر الحكم اللائحة أو النص القانوني الذي خالفه المتهم لا يعيبه ١٥٩
- إثبات الحكم صورة من صور الخطأ الذي تسبب عن قتل المجنى عليه كاف لإقامته دون حاجة إلى بحث صور الخطأ الأخرى ١٦٠ - ١٦١
- إستناد الحكم في توافر الخطأ في حق المتهم إلى قيادة السيارة بسرعة زائدة . إستناده إلى صورة أخرى لا ترقى إلى مرتبة الأخطاء المعاقب عليها قانوناً . لا يعيبه ١٦٢
- بيان الحكم أن خطأ المتهم هو قيادة السيارة بسرعة . كفاية هذا الخطأ لإقامة الحكم . لا محل لما أثاره المتهم من إضافة الحكم أوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة ١٦٢
- عدم استظهار الحكم علاقة السببية بين الخطأ والوفاة . قصور ١٦٤
- خلو الحكم من بيان إصابات المجنى عليه وسببها رغم تمسك المتهم بانقطاع رابطة السببية بين المصادمة بالسيارة وبين الإصابات . قصور ١٦٥
- عدم بيان إصابات المجنى عليه ونوعها وكيف أدت إلى الوفاة . قصور ١٦٦
- الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ . اغفال التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته إستناداً إلى دليل فني . قصور يعيب الحكم ، ولو كانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة الإصابات الخطأ : مادام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل الخطأ ١٦٧
- اطمئنان المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم . تعدادها صور هذا الخطأ بحيث كانت كل صورة منها كافية لترتيب مسؤوليته . لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقى صور الخطأ التي أسندها الحكم إليه ١٦٨
- مثال لتسبب قاصر في جريمة قتل خطأ وإصابة خطأ ١٦٩
- إدانة الحكم المتهم بجريمة القتل الخطأ وترتيبه على ذلك مسؤولية متبوعة دون التدليل على قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة إستناداً إلى دليل فني . قصور . نقض الحكم بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لهذا السبب يستوجب نقضه بالنسبة إلى المتهم أيضاً ١٧٠
- مثال لقصور في الرد على دفاع جوهرى في جريمة قتل وإصابة خطأ ١٧٢
- عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور في التسبب ١٧٣
- إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها ١٧٤

- ١٧٥ — تسبب أحكام الإدانة ؟
- ١٧٦ — متى يعد ما أورده الحكم سائغاً في التدليل على توافر ركن خطأ ؟
- ١٧٧ — عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور في التسبب
- ١٧٨ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل والأخذ منه بما تظمن إليه والالتفات عما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها . مثال في قتل خطأ
- ١٧٩ — بيانات كل من الحكم الصادر بالبراءة والحكم الصادر بالإدانة ؟ تسبب الحكم الاستثنائي القاضي بالبراءة . ما يكفي لسلامته مثال ؟ في جريمة قتل خطأ
- ١٨٠ — جريمة القتل الخطأ . أركانها ؟ خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبين الحكم هذه الأركان وإلا كان معيباً
- ١٨١ — مقال لتسبب معيب في جريمة قتل خطأ
- ١٨٢ — قيام مفتش الجهة التابعة لها السيارة العامة قيادة المتهم بتنبئها إلى تأخره عن مواعده . لا يبيح للمتهم قيادة السيارة بحالة تخالف القوانين واللوائح . الدفاع الظاهر البطالان . لا يستوجب رداً
- ١٨٣ — اغفال الحكم بيان إصابات المجنى عليه التي نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت إلى الوفاة من واقع التقرير الطبي . قصور في استظهار رابطة السببية
- ١٨٤ — وجوب إقامة الحكم على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . إستناد الحكم على ما ليس له أصل في الأوراق . يعيبه . مثال
- ١٨٥ — شرط القضاء بالبراءة : أن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة
- ١٨٦ — إيراد الحكم لعنصر الخطأ . واجب . مجرد الانحراف بالسيارة من جهة إلى جهة أخرى ووجود آثار لفراملها . لا يعتبر دليلاً على الخطأ . إلا إذا كان ذلك بغير مسوغ . خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليه . قصور
- ١٨٧ — جريمة القتل والإصابة الخطأ . أركانها : خطأ . ضرر . رابطة سببية . مثال لتسبب معيب في قطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر . التعجيل بالموت مرادف لإحداثه في توافر علاقة السببية واستيجاب المسؤولية . الخطأ المشترك لا يجب مسؤولية أى من المشاركين فيه . متى يعد الطبيب مخالفاً لقواعد مهنته وتعاليمها مستحقاً للمساءلة جنائياً ؟
- ١٨٨ — مثال لتسبب معيب للاخلال بدفاع جوهرى في جريمة قتل خطأ بسبب عدم ترميم بناء ...
- ١٨٩ — دفع وزارة الداخلية (المسئولة عن الحقوق المدنية) الدعوى المدنية بعدم مسئوليتها لوقوع جريمة القتل الخطأ من تابعها المتهم بصفته موظفاً عاماً تنفيذاً لواجبات وظيفته . على المحكمة تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه بما ينفيه وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع . وحدة الواقعة وحسن السير العذالة واتصال وجه النعى بالمحكوم عليه الذى لم يقرر بالطعن بوجوب نقض الحكم بالنسبة إليه أيضاً
- ١٩٠ — مثال لتسبب سائغ في توافر رابطة السببية في قتل خطأ
- ١٩١ — الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . تستخلصها محكمة الموضوع من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث . مثال
- ١٩٢ — عدم لزوم أن ترد شهادة الشاهد على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها بوجه*

قتل خطأ

دقيق . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدى إلى تلك الحقيقة . باستنتاج سائق تجريره المحكمة مثال .
عدم بيان الحكم أى من إطارات الجرار صدم المجنى عليها . لا يعيبه . لأنه ليس من أركان الجريمة

١٩٢

— عدم استظهار الحكم كيفية سلوك قائد السيارة ومدى اتساع الطريق وما إذا كانت الظروف والملايسات تسمح بتقدمه بسيارته وخلفها المقطورة ، السيارة التى أمامه . قصور ١٩٣

— شرط اعتبار عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً بذاته فى جرائم القتل الخطأ أن تكون المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . اتخاذ الحكم من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة التى أمامه ما يوفر الخطأ فى جانبه وإغفاله بحث باقى الظروف وسكوته عن الرد على ما أثاره الدفاع فى شأنها . قصور يعيب الحكم بما يبطله . مثال فى قتل خطأ ١٩٤

— عرض الحكم لإصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبى وإدانته للطاعن بجريمة القتل الخطأ دون تدليل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استناداً إلى دليل فنى - قصور يوجب النقض والإحالة ١٩٥

— الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها . وجوب بيان عنصر الخطأ وإيراد الدليل عليه . تمسك الطاعن بمستندات فى نفي ركن الخطأ يعد دفاعاً هاماً . سكوت الحكم عنها . قصور . مثال ١٩٦

— إغفال الحكم بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير فنى . قصور

١٩٧

— وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة وأدلة ثبوتها . مثال لتسبب معيب فى جريمة قتل خطأ ١٩٨

— الإدانة بجريمة القتل الخطأ تقتضى بيان الخطأ ورابطة السببية بينه وبين القتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغيره . مثال لتسبب معيب فى جريمة القتل الخطأ ١٩٩

— خلو الحكم من بيان إصابات المجنى عليهم وإغفاله إيراد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم وكذلك التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابة أحدهم ووفاته استناداً إلى دليل فنى . قصور ٢٠٠

— صحة الحكم قانوناً فى جريمة القتل الخطأ تستوجب فيه بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله ولكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف المجنى عليه حين وقوع الحادث ٢٠١

— الدفع بانقطاع رابطة السببية دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية المتهم الجنائية والمدنية مما يجب على الحكم استظهاره لقيام ركنى الخطأ ورابطة السببية . مثال لتسبب معيب فى قتل خطأ ٢٠٢

— الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية أو المدنية وتوافر رابطة السببية بينه وبين الضرر . تقدرها محكمة الموضوع . استخلاص المحكمة أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . كفايته لتوافر السببية ٢٠٣

— إبانة الحكم كافة أركان جريمة القتل الخطأ التى دان بها الطاعن ركناً إلى الأدلة القولية والفنية السائغة التى أوردها والتى تترد إلى معين صحيح من أوراق الدعوى . مؤداه : عدم جواز المجادلة فى توافر تلك الأركان أو سلامة الاستدلال عليها أمام محكمة النقض . مثال لتسبب غير معيب فى جريمة

قتل خطأ ٢٠٤

— الأصل أن من يشترك فى أعمال البناء والهدم لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصى . مؤدى

- ذلك . أن صاحب البناء لا يسأل عن الأضرار الناتجة من تلك الأعمال إلا إذا كانت جارية تحت إشرافه الخاص . قيام مقاول مختص بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته . مؤداه أنه الذي يسأل عن نتائج خطئه فيه « مثال لتسبب غير معيب » ٢٠٥
- خطأ المجنى عليه . لا يسقط مسؤولية المتهم . مادام لم يستغرق خطأه . عدم استظهار الحكم مدى تدخل كل من الخطأين في وقوع الضرر . قصور ٢٠٦
- القضاء بالبراءة للشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . رهن بالإحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة وبخلو الحكم من عيوب التسبب . مثال لتسبب معيب . إغفال الحكم استظهار أثر خطأ المتهم في وقوع الحادث . قصور ٢٠٧
- خطأ المضرور عدم رفعه مسؤولية المتهم . وإن جاز أن يخفقاها . عدم استظهار الحكم مبلغ تدخل كل من الخطأين في وقوع الضرر . قصور ٢٠٨
- عدم تعرض الحكم لدفاع جوهرى قد يترتب على صحته انتفاء المسؤولية . قصور . يعيبه . مثال ٢٠٩
- مسؤولية قائد السيارة عن قيادتها . مسؤولية مباشرة . تزويده السيارة بمرآة عاكسة . واجب . السير بالسيارة على الإفريز . أو إلى الخلف يوجب على قائدها الاحتراز والتبصر . استعانتة في ذلك . بآخر . لا يغنى عن هذا الواجب . مثال لتسبب معيب للقضاء بالبراءة ٢١٠
- طلب المتهم ضم دفاتر المرور تدليلاً على عدم مروره في الطريق الذى وقع فيه القتل الخطأ . دفاع جوهرى . يوجب إجابته أو تفنيده ٢١١
- الدفاع بأن خطأ المجنى عليه هو سبب الحادث . جوهرى . عدم تمحيصه والرد عليه . قصور ٢١٢
- السرعة التى تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتى القتل والإصابة الخطأ - هى التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ظروف الحال زماناً ومكاناً - تقدير ذلك . موضوعى ٢١٣
- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعى . مادام سائغاً ٢١٤
- إقامة الحكم قضاءه على ما لا سند له من أوراق الدعوى والحيدة بالدليل الذى أورده - على ثبوت ركن الخطأ . عن نص ما أنبأ به التقرير الفنى وفحواه . بطلانه لا يمتنئه على أساس فاسد . لا يغنى عن ذلك ذكره أدلة أخرى ٢١٥
- عدم تحديد أى من إطارات المقطورة صدم المجنى عليه . لا يعيب الحكم ٢١٦
- إغفال الحكم دفاعاً قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . قصور وإخلال بحق الدفاع . تمسك الطاعن باحتمال فساد حقنة البنسلين التى سببت الوفاة لعيب فى تصنيعها أو لسوء حفظها . إغفاله . إخلال بحق الدفاع وقصور لا يغنى عنه تساند الحكم إلى أدلة أخرى ٢١٧
- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . موضوعى . الحكم بالبراءة . عدم اشتراط تضمينه بيانات معينة على خلاف الحكم بالإدانة . المادة ٢١٠ إجراءات . عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة . عند القضاء بالبراءة للشك . المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . غير مقبولة ٢١٨
- العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع قاضى الدعوى بناء على الأدلة المطروحة عليه فيها . ما لم يقيد القانون بدليل أو بقرينة بذاتها . وزن أقوال الشهود . موضوعى . حسب محكمة الموضوع أن تتشكك فى إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله . انتهاء

قتل خطأ

الحكم في ثبوت خطأ الطاعن لقيادته سيارته في الجانب من الطريق المخصص للاتجاه المضاد . استناداً إلى أقوال شاهد وإفادة المرور . طرحاً بذلك ما أثبت بالمعاينة من أن المرور كان محولاً إلى هذا الجانب . لا عيب ٢١٩

— لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة ولو خالفت ما شهد به أمامها . دون إلزام ببيان العلة . لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها وفي مفاضلة التقارير عند تعددها . قول الحكم بتوافر الخطأ في جانب المتهم استناداً إلى ما شهد به أعضاء لجنة فنية . رغم عدم القيام بأية تجارب معملية . لا يعيبه . النعى على المحكمة قعودها على إجراء لم يطلب منها . غير مقبول ٢٢٠

— وجوب بيان إصابات المجنى عليه ومؤدى التقرير الطبي ورابطة السببية . في الحكم الصادر في جريمة القتل الخطأ ٢٢١

— قول الحكم إن التهمة ثابتة من اعتراف الشرطى المتهم بالتسبب في وفاة المجنى عليه من عيار نارى أطلقه لحمله على الوقوف حال مشاهدته شارعاً في السرقة . رغم ما عزا به المتهم حدوث الإصابة إلى انزلاق قدمه عند الإطلاق . قصور وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟ ٢٢٢

— استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى . مادام سائفاً . مثال في قتل خطأ ٢٢٣

— حسب الحكم تدليلاً على تحقق جريمة القتل الخطأ . ثبوت توافر صورة من صور الخطأ المبينة بالمادة ٢٢٨ عقوبات . ولو انتفت صورة أخرى . مثال ؟ ٢٢٤

— تمسك المتهم في جريمة القتل الخطأ بعدم اختصاصه بإصلاح أو تركيب أبواب الكشك محل الحادث وأنها منوطة بقسم الصيانة بالمؤسسة التى يعمل بها وتقديمه المستندات والتعليمات المؤيدة لذلك . سكوت الحكم عن هذا الدفاع إيراداً ورداً . قصور . إغفال الحكم بيان مؤدى التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه وصلة ما تضمنه مع إصابات بوفاته . قصور ٢٢٥

— إغفال حكم الإدانة التدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ وإصابات المجنى عليه التى أدت إلى وفاته . استناداً إلى دليل فنى . قصور ٢٢٦

— تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . موضوعى . استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر عناصرها . موضوعى . قول الحكم إن الطاعن وهو يقود عربة كارو أخطأ إذ خرج بها فجأة من طريق جانبي وعبر بها عرض الطريق الرئيسى دون أن يتحقق من خلوه من السيارات بما رتب اصطدام سيارة المجنى عليهم بها . سائغ ٢٢٧

— رفض سكان العقار تسلم قرار إزالته وإخلائه . ولصق صورة منه على باب العقار . تمسك المتهم بأن عدم إخلاء المجنى عليهم للعقار المذكور هو الذى أدى إلى قتل بعضهم أو إصابته . دفاع جوهري . التفات الحكم عنه . قصور ٢٢٨

— بيانات حكم الإدانة . في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ ؟ رابطة السببية . اقتضاؤها إسناد النتيجة إلى خطأ المتهم . انتفاؤها . متى استغرق خطأ المجنى عليه خطأ الجانى . وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . إدانة الطاعن بالقتل والإصابة الخطأ . مجرد احتكاك سيارته وعلى سلمها ركاب بسلم متحرك بالطريق . دون استظهار كيفية حصول الاحتكاك وسببه . قصور ٢٢٩

— حرية القاضى الجنائى في تكوين عقيدته من أى دليل يرتاح إليه . ما لم يقيد القانون بدليل معين . اطمئنان المحكمة إلى ما بان لها من الاطلاع على دفتر الوفيات بالجلسة عن إصابات المجنى عليه

- التي تسببت في وفاته والتفاتها عما أثبتته النيابة على خلاف ذلك في هذا الخصوص . لا عيب ٢٢٠
- بيانات حكم الإدانة ؟ مثال لتسبب معيب في جريمة قتل خطأ ٢٢١

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

- تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع ٢٢٢
- وصف التهمة . جواز تعديله من الإصابة خطأ إلى القتل خطأ أمام المحكمة الاستئنافية . ولو كان الاستئناف من المدعى المدني وحده . ليس في ذلك إسناد فعل جديد للمتهم . وفاة المجنى عليه هي نتيجة الإصابة خطأ ٢٢٣
- تغيير التهمة من قتل عمد بالسهم إلى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة . مما تملك المحكمة إجراؤه . هو تعديل في التهمة نفسها . اشتماله على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة . على المحكمة لفت الدفاع إلى هذا التعديل . أثر التفاتها عن ذلك : صدور حكمها مشوباً بالبطلان ٢٢٤
- عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون بشرط ألا يتعدى ذلك إلى تغيير التهمة ذاتها . نفى الحكم عامل السرعة ومعاقبة المتهم على صورة أخرى من الخطأ استمدها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة . لا تغيير للتهمة ٢٢٥
- عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني . هي العقوبة المقررة لأشدّها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقاً لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ عقوبات ، لا حسب ما يقدره القاضي . القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف ، أشد من ذلك الذي يقرره عقوبة الحبس أو الغرامة . العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات المعدلة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٨/١ عقوبات المعدلة ٢٢٦
- جريمة المادة ٢٣٨/١ عقوبات أشد من جريمة المادة ٢٤٤/١ عقوبات . إعمال حكم المادة الأولى باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات تطبيق صحيح للقانون ٢٢٧
- تغاير جريمة القتل الخطأ عن جريمة الإصابة الخطأ . لا محل لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ ٢٢٨
- انتفاء الخطأ في جانب المتهم . صحة القضاء ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله ٢٢٩
- تحقق جريمة القتل خطأ . بحدوث القتل نتيجة توافر صورة من صور الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات . عدم جدوى النفي بأن الخطأ لا يتوافر في حق المتهم إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفاً للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار أو مخالفة لائحة الميناء ٢٤٠
- الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ : ستة أشهر . نزول الحكم عن هذا الحد

قتل خطأ

خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة . علة ذلك : جعل الشارع لتلك الجريمة عقوبتين تخييريتين ٢٤١

— عقوبة جريمة القتل الخطأ هي الحبس الذي لا تقل مدته عن ستة أشهر والغرامة التي لا تجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . قضاء محكمة أول درجة بمعاقبة المتهم عن جريمة القتل الخطأ بوصفها الجريمة الأشد بالحبس ثلاثة أشهر . استئناف المتهم وحده هذا الحكم والقضاء من المحكمة الاستئنافية غيابياً بالتأييد . معارضة المتهم والحكم في المعارضة الاستئنافية بتعديل العقوبة إلى الحبس مدة شهر واحد . خطأ في تطبيق القانون . التزام المحكمة الاستئنافية بالقضاء بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي طالما أن النيابة العامة لم تستأنف حكم محكمة أول درجة ، وحتى لا يضار المتهم باستئنافه ٢٤٢

— شروط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٨ عقوبات ؟ ٢٤٣

— تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وإن كان مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أن الخطأ فيه يعد من الأخطاء القانونية . لا ارتباط بين جريمة قيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ٢٤٤

— تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم مما تملكه المحكمة بغير تعديل في التهمة عملاً بالمادة ٢٠٨ ١ ج - هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا شاب البطلان حكمها للاخلال بحق الدفاع ٢٤٥

— جريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . عقوبتها الحبس . المادة ٢٤٤/٣ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٦٢ . انتهاء الحكم إلى إدانة المتهم لتسببه خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ومعاقبته بالغرامة . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه ٢٤٦

— عقوبة جريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . أشد من عقوبة جريمة التسبب خطأ في موت مالا يزيد على ثلاثة أشخاص . انتهاء الحكم - بحق - إلى قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم ومعاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، تنعدم به مصلحة النيابة العامة فيما تثيره خاصاً

بجريمة القتل الخطأ لوقاة اثنين من المجنى عليهم ٢٤٧

— عقوبة جريمة القتل الخطأ التي ينشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص الحبس وجوباً الذي لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على سبع سنوات . الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٨ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . هي أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات . إدانة الحكم المطعون فيه للمتهم واكتفاؤه بتغريمه خمسين جنيهاً عن جرمي القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص والإصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح . تقدير محكمة النقض للعقوبة في التصحيح ٢٤٨

تغيير المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في الوصف تملك إجراءه عملاً بالمادة ٢٠٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوباً بالبطلان . لا يؤثر في ذلك تضمن مرافعة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بيته من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها ٢٤٩

- الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر . الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات . النزول عن هذا الحد . خطأ في تطبيق القانون ٢٥٠
- سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعى حقه في طلب التعويض . المطالبة بالتعويض عن واقعة القتل الخطأ . والقضاء به عن الإصابة الخطأ . لخلو الأوراق مما يفيد أنها أدت إلى الوفاة . عدم اعتباره تغييراً لسبب الدعوى ٢٥١
- طالب التعويض . جواز أن يكون غير المجنى عليه . حق الضرر في المطالبة به أمام المحاكم الجنائية . مادام الضرر ناشئاً مباشرة عن العمل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . المطالبة بالتعويض الناشئ عن وفاة المجنى عليه نتيجة إصابته التي أحدثها به المتهم . اتساعه لطلب التعويض عن الإصابة ذاتها التي رفعت بها الدعوى الجنائية ٢٥٢
- المسؤولية المدنية . إيجابها تعويض كل من لحقه الضرر . سواء كان الضرر مادياً أو أدبياً ٢٥٣
- كون العقوبة المقررة بها . في نطاق المقرر للإصابة خطأ . التي لم تكن محل نعى . لا يبرر قصور الحكم في جريمة القتل الخطأ . طالما أنه وقف بالعقوبة عند الحد الأدنى المقرر للجريمة الأخيرة . علة ذلك ؟ ٢٥٤
- الخطأ المباشر وغير المباشر سواء في ترتيب مسؤولية مرتكبه عن القتل والإصابة الخطأ . تعدد المشاركين بأخطائهم في وقوع النتيجة الضارة لا يرتب إعفاء أيهم من المسؤولية عنها ٢٥٥
- خضوع الدعوى المدنية لأحكام قوانين الحكم المحلي أرقام ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ و ٥٧ لسنة ١٩٧١ . و ٥٢ لسنة ١٩٧٥ . مادام قد فصل فيها استثنائياً في ظلها وقبل العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ . مسؤولية وزير التربية والتعليم مدنياً عن جريمة القتل الخطأ التي يرتكبها مدرس بمدرسة أميرية أثناء تأدية وظيفته وبسببها . أساس ذلك ؟ مسؤولية التبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع .. قيامها بتوافر السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه . توزيع هذه السلطة بين أكثر من جهة . أثره . تضامنها جميعاً في المسؤولية . المادة ١٧٤ مدنى ٢٥٦

القواعد القانونية

الفصل الأول

الخطأ

الفرع الأول : تقديره:

١ - إن القانون قد نص في المادة ٢٤٤ عقوبات على عقاب ، كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عن عدم اعتباه أو عن عدم مراعاة اللوائح .. ، وهذا النص ولو أنه ظاهر فيه معنى الحصر والتخصيص إلا أنه ، في الحقيقة والواقع نص عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجاته ، فكل خطأ مهما كانت جسامته ، يدخل في متناولها ، ومتى كان هذا مقررراً فإن الخطأ الذي يستوجب

قتل خطأ

المسألة الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ المذكورة ، لا يختلف فى أى عنصر من عناصره عن الخطأ الذى يستوجب المسألة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدنى مادام الخطأ ، مهما كان يسيراً ، يكفى قانوناً لتحقيق كل من المسئوليتين . وإذا كان الخطأ فى ذاته هو الأساس فى الحالتين ، فإن براءة المتهم فى الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه تستلزم حتماً رفض الدعوى المدنية المؤسّسة على هذا الخطأ المدعى به . ولذلك فإن الحكم ، متى نفى الخطأ عن المتهم وقضى له بالبراءة للأسباب التى بينها ، يكون فى ذات الوقت قد نفى الأساس المقامة عليه الدعوى المدنية ، ولا تكون المحكمة فى حاجة لأن تتحدث فى حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيه أسباباً خاصة بها .

(جلسة ١٩٤٢/٢/٨ طعن رقم ٦٨٧ سنة ١٢ ق) .

٢ - إن قانون العقوبات إذ عدد صور الخطأ فى المادة ٢٣٨ قد اعتبر عدم مراعاة اللوائح خطأ قائماً بذاته تترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطأ آخر .

(جلسة ١٩٤٤/٥/٢٢ طعن رقم ٧٢٢ سنة ١٤ ق) .

٣ - إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لاتستلزم لعقاب الجانى بمقتضاها توافر جميع عناصر الخطأ الواردة بها بل هى تقضى بالعقاب ولو توافر عنصر واحد من هذه العناصر متى اطمانت المحكمة إلى ثبوته وإذن فمتى كان الحكم قد أثبت توافر عنصرى عدم الاحتياط والأهمال فى حق المتهم فلا يجديه الجدل فيما أثبتته من أن عدم مراعاة المتهم للقوانين واللوائح كان له أثره المباشر فى اتمام حصول الحادث إذ أن ذلك قد جاء زيادة فى البيان ولم يكن بطبيعته دليلاً يؤثر سقوطه من حساب الأدلة على سلامة حكمها .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٧ طعن رقم ١٢٠١ سنة ٢٠ ق) .

٤ - إن جريمة القتل الخطأ تتحقق فى القانون بقيام أى نوع من أنواع الخطأ المبينة به متى كان هو علة الضرر الحاصل . فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم ولم تعتمد فى هذه الأدانة على السرعة وحدها بل على عدة أخطاء أخرى يكفى كل منها بذاته لتوافر ركن الخطأ كما هو معروف به فى القانون - فلا يجديه أن يجادل فى أن النيابة لم تسند إليه السرعة فى القيادة حين رفعت الدعوى العمومية عليه .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢١ طعن رقم ١٢٨ سنة ٢١ ق) .

٥ - إن الشارع إذ عدد صور الخطأ فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اعتبر كل صورة من هذه الصور خطأ قائماً بذاته يترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع منه خطأ آخر .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٦ طعن رقم ١١٦٦ سنة ٢٤ ق) .

٦ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم كان معه طفل لا يتجاوز السنتين من العمر فاهمل المحافظة عليه إذ تركه بمفرده بجوار موقد غاز مشتعل عليه ماء فسقط عليه الماء فحدثت منه حروق أودت بحياته ، فإن هذا المتهم يصح عقابه على جريمة القتل الخطأ على أساس أن التقصير الذى ثبت عليه يستوجب ذلك سواء أكان هو والد الطفل أم لم يكن .

(جلسة ١٩٤١/١١/٣ طعن رقم ١٨٩١ سنة ١١ ق) .

٧ - إذا كان صاحب البناء مع إعلانة بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدى إلى سقوطه المفاجيء ، قد أهمل فى صيانته حتى سقط على من فيه ، فلا ينفى مسئوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعاً إلى

عيب في السفل الغير مملوك له فإنه كان يتعين عليه حين اعلان بوجود الخلل في ملكه ان يعمل على إبعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه سواء بإصلاحه أو بتكليفهم إخلاءه ، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياطة وتلزمه تبعته .

(جلسة ١٩٤٥/٢/١٩ طعن رقم ٢٨ سنة ١٥ ق) .

٨ - إنه إذا صح أن مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة في الأصل بأن تقيم حراسا على المجازات لدفع الخطر من قطاراتها عن يعبرون خطوط السكك الحديدية ، إلا أنها متى أقامت بالفعل حراساً لإقفالها كلما كان هناك خطر من اجتيازها ، وأصبح ذلك معهوداً للناس ، فقد حق لهم أن يعولوا على ما أوجبته على نفسها من ذلك وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحاً ايذاناً للكافة بالمرور . فإذا ماترك الحارس عمله وأبقى المجاز - مفتوحاً حيث كان ينبغي أن يقفله فعمله هذا إهمال بالمعنى الوارد في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات تكون المصلحة مسئولة عما ينشأ عنه من الضرر للغير على ماقتضت به المادة ١٥٢ من القانون المدني . ولا محل هنا للتحدي بان على الجمهور أن يحتاط لنفسه ، ولا للتحدي بنص لائحة السكك الحديد على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية (المزلقات) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات أو القاطرات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليهم قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر ، ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته .

(جلسة ١٩٤٧/١١/١٠ طعن رقم ١١٦٨ سنة ١٧ ق) .

٩ - إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها واذن فمتى كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الإهمال في حق المتهم « مفتش صحة » بعدم اتباعه مايقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذي يقضى بإرسال المعقورين إلى مستشفى الكلب ، ولوقوعه في خطأ يتعين على كل طبيب أن يدركه ويراعيه بغض النظر عن تعليمات وزارة الصحة - فإن ما يثيره الطاعن من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره قبل التحاقه بالخدمة لا يكون له أساس ، ذلك أن الطبيب الذي يعمل مفتشاً للصحة يجب عليه أن يلم بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله وينفذها سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٢٠ طعن رقم ٧٢ سنة ٢٢ ق) .

١٠ - إذا جاز لسائق عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذا الجواز مشروط فيه طبعاً أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبير العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يؤدي بحياة شخص آخر . فإذا لم يأخذ السائق حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ولو أنه في الأصل مرخص له بمقتضى اللوائح في الانحراف إلى اليسار رغبة في أن يتقدم ما أمامه من العربات لأن هذا الترخيص المنصوص عليه في اللوائح مشروط فيه بنفس تلك اللوائح ألا يترتب عليه ضرر للغير .

(جلسة ١٩٢٤/٤/١٢ طعن رقم ٥٥٢ سنة ٤ ق) .

١١ - السير على اليمين هو نظام عام مقرر في مصر ومتعارف عليه في كافة أنحاء القطر ، وقد نصت عليه لائحة عربات الركوب الصادرة في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤ في المادة ١٥ منها . وإذا كانت لائحة السيارات لم تنص على هذا النظام فليس معنى ذلك أن سائق السيارة معفى من

قتل خطأ

الخضوع له . على أن مخالفة سائق السيارة لهذا النظام إن لم تعتبر مخالفة للائحة معينة فإنها تعتبر عدم احتياط في السير نظراً إلى ما هو متعارف من أن الجهة اليسرى من الطريق يجب إخلاؤه لمن يكون قادماً من الطريق العكسي . وهذا القدر من الخطأ كاف لمساءلة سائق السيارة عما يقع منه من الحوادث الجنائية نتيجة عدم احتياطه ، وذلك عملاً بحكم المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات . والمحكمة الموضوع أن تستنتج حصول هذه المخالفة من أية قرينة في الدعوى كقرينة وجود الجثة ملقاة بعد الحادث في وسط الطريق . وليس للمتهم أن يتظلم إلى محكمة النقض مما تراه محكمة الموضوع في ذلك لدخوله فيما تملكه هي من حرية استخلاص الأدلة من ظروف الدعوى .

(جلسة ١٩٢١/١١/٢٢ طعن رقم ٥٤ سنة ٢ ق) .

١٢ - مادام القانون صريحاً في النهي عن ترك الناس يركبون على سلالم السيارات ، وما دام المتهم (وهو كمساري) لا يتمسك في دفاعه بأن تسيير السيارة وعلى سلمها بعض الركاب إنما يرجع إلى سبب ظهري لم يكن في طاقته منعه بأية وسيلة من الوسائل ، فإنه لا ينفي الجريمة عنه أن يكون قوام دفاعه عدم استجابة البوليس إلى طلب الشركة صاحبة السيارة مساعدتها في إنزال الركاب الزائدين على العدد المقرر ركوبه فيها .

(جلسة ١٩٤٢/٥/٢٤ طعن رقم ١٢٢٤ سنة ١٢ ق) .

١٣ - لا جدوى من القول بأنه لا توجد لوائح تقضى بأن يلتزم سائق السيارة السير على اليمين في اجتياز الميادين ويدور حولها ، فإن العرف جرى بأن يلتزم سائقو السيارات الجانب الأيمن من الطرق دائماً . ومخالفة هذا العرف تتحقق به مخالفة لائحة السيارات إذ هذه اللائحة تنص على أنه لا يجوز سوق السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته .

(جلسة ١٩٤٨/٤/٦ طعن رقم ٢٩٤ سنة ١٠ ق) .

١٤ - إذا كان الحكم قد أخذ المتهم في جريمة الإصابة خطأ على تجاوزه الحد الذي يمكنه من إيقاف سيارته وتفادي الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه ، فلا محل للنعي عليه أن القانون لم يقرر سرعة معينة في الجهة التي وقع فيها الحادث حتى تصح مساءلته عن تجاوزه .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٤ طعن رقم ٤٤٢ سنة ٢١ ق) .

١٥ - متى كان الحكم قد أسس خطأ المتهم بالإصابة الخطأ على إسرعه فلا يؤثر في قيام هذا الخطأ أن يكون الطاعن قد انحرف إلى يساره أو إلى يمينه ، كما أنه في حدود تقدير محكمة الموضوع أن تفصل فيما إذا كان انحراف المتهم إلى اليسار من شأنه أن يؤدي أو لا يؤدي إلى مفاداة الحادث وهل خطأ بهذا الانحراف أو لم يخطيء .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢٥ طعن رقم ١١٧١ سنة ٢١ ق) .

١٦ - إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين (سائق سيارة وسائق قطار) هي أنهما تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل أحد ركاب السيارة وإصابة الباقيين بأن قاد الأول سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر ولم ينتبه لمرور القطار ولم يمتثل لإشارة جندي المرور وقاد الثاني قطار الدلتا بسرعة دون أن ينبه المارة بالصفارة فتصادمت السيارة مع القطار وتسبب عن ذلك القتل والإصابة ثم برأت المحكمة الأولى وأدانت الثانية وكان كل ما جاء بحكمها من أسباب لتبرئة هو ما استخلصته من أنه لم يكن مسرعا السرعة الخطرة وأنه يفرض إمكانه رؤية القطار قادماً فهذا

ما كان ليمنعه من متابعة السير طالما ان علامة التحذير عند القلاقي لم تكن ظاهرة له وتحرك القطار خافيا عليه وانه وإن كان رأى جندي المرور يشير اليه فإنه ماكان عليه أن يفهم من ذلك اكثر من وجوب وقوفه عند كشك المرور للتفتيش عليه فإذا هو كان قد تابع سيره على نية أن يقف كما قال عند الكشك الواقع بعد المزلقان للتفتيش عليه تلبية للأمر كما فهم فإنه لا يعتبر مخالفا لإشارة المرور فهذا الحكم يكون خاطئاً لأن كل ما ذكره من ذلك لا ينفص سبباً للبراءة بل هو تلزم عند الإدانة لما يحمله في طبيعته من الدليل على الخطأ الذي يقوم على عدم الانتباه والإهمال فإن المقام هنا ليس مقام خطأ متعمد حتى يصح الاستدلال بالمنطق الذي سار عليه الحكم من أن المتهم لم ير بالفعل ولم يدرك بالفعل ولم يفهم بالفعل بل هو مقام عدم احتياط وتحرز وعدم انتباه وترو وعدم مراعاة اللوائح مما يكفى فيه كما هو مقتضى القانون في هذا الصدد أن يكون المتهم في الظروف التي كان فيها قد وقع منه خطأ ما كان له أثره في الحادث . فرؤيته مثلاً السكة الحديد - وهو لا يقبل منه أن يقول أنه لم يرها - معترضة طريقه كانت توجب عليه ألا يقدم على عبور المزلقان قبل أن يمد بصره ذات اليمين وذات الشمال على طريق السكة الحديد ويتثبت هو من خلوها من القطارات . فإذا كان قد شاهد عليها بالفعل قطاراً والحكم لم ينف ذلك عنه فلا يحق له أن يفترض أن هذا القطار لم يكن في حالة تحرك وانه مادام لم ينبه إلى أن القطار كان آتياً نحوه يجري على عجل في الطريق المعدلة فإن الخطأ ليس خطأه لا يحق له ذلك وخصوصاً إذا لوحظ أن القانون - كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد الصادر بها قرار وزير المواصلات في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ - قد جعل للقطارات حق الأسبقية في المرور وفرض على كل من يريد أن يعبر السكك الحديدية والمزلقانات أن يتثبت أولاً من خلو الطريق الذي يعترضه وإلا عد مرتكباً لمخالفة معاقباً عليها .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ٢٧٨ سنة ١٥ ق) .

١٧ - أن تقدر الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى . فإذا استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة أن المتهم أخطأ ، أو خالف ما تواضع عليه الناس أثناء المرور في الطرقات ، بأن سار بسيارته مسرعاً فوق شريط الترام فوق منه الحادث الذي سئل عنه ، فلا يقبل منه أن يجادل في ذلك لدى محكمة النقض .

(جلسة ١٩١٩/٥/٢ طعن رقم ٧٧٢ سنة ١٢ ق) .

١٨ - متى كان مفاد ما أثبتته الحكم مستخلصاً من أقوال شاهدي الرؤية ومن المعاينة أن المجنى عليه وزميله - وكل منهما يركب دراجته - كانا ملتزمين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة لاتجاههما فلما ابصرا بالمتهم مقبلاً نحوهما بسرعة بالسيارة التي يقودها من الاتجاه المضاد ولكن في ذات الجانب تاركا الجانب الأيمن لاتجاهه خشياً أن يدهمهما فانحرفا إلى يسارهما لمفاداة ذلك ، غير أن المتهم لم يتمكن من إيقاف السيارة نظراً لسرعتها فانحرف هو الآخر إلى جانبه الأيمن حيث اصطدم بالمجنى عليه بالعجلة الخلفية اليمنى للسيارة فإن الواقعة على هذه الصورة التي استخلصها الحكم يتحقق بها ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ كما هو معرف به في القانون .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢ س ٧ ص ٥٠٤) .

١٩ - السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمساءلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف

قتل خطأ

المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعي بحث تقدره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب .

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٦٧٠) .

(والطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ١٥) .

٢٠ - متى كان مفاد الحكم أن اصطدام السيارة التي كان يقودها المتهم بالمجنى عليه لم يكن إلا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم احتياط وتحرز لتفادى المجنى عليه وعدم إطلاق جهاز التنبيه لتنبيهه ، فإنه يكون قد دل على توفر ركن الخطأ واستظهر رابطة السببية .

(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ س ٧ ص ٩٢٢) .

٢١ - إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها أن المتهم هو الذي صدم المجنى عليها بالسيارات التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا تعمد بأن سار بسيارته في شارع مزدحم بالمارة والسيارة بسرعة كبيرة دون أن ينبه المارة فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها والذي لولاه لما وقع الحادث مما يبرر ادانته في جريمة القتل الخطأ .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٠ س ٩ ص ٦٥٥) .

٢٢ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم مسئوليته عن حادث القتل والاصابة الخطأ بإدلة سائغة تقوم أساسا على اهماله في صيانة المنزل المنوط به حراسته والمسئول عنه وحده حسب اقراره على رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المنزل وتقصيره في الحفاظ على سكان المنزل ودرء الخطر عنهم واقدامه على تأجيله قبيل الحادث ، فإن صور الخطأ المؤثم قانونا تكون متوافرة .

(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢ س ١١ ص ٢٩٦) .

٢٣ - لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الاصابة بجميع صوره التي أوردها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولهذا لا جدوى للمتهم من المجادلة بشأن وجود معاينة سابقة على تلك التي استند إليها الحكم ولم يثبت فيها اثر للفرامل - مما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد استند - إلى جانب الأدلة التي أوردها إلى أن المتهم قد أخطأ بسيره على يسار الطريق ولم يكن محتاطا وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨ س ١١ ص ٦٢٨) .

٢٤ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائغة التي أوردها أن الخفير المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على المجاز قد أخطأ إذ لم يبادر إلى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار وتراخي في إغلاق المجاز من ضلفتيه ولم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير وفقا لما تفرضه عليه التعليمات - وذلك في الوقت الذي ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة قيادة المجنى عليه مع استطاعته اقفالها ، وأن هذا الأخير كان معذورا في اعتقاده خلو المجاز وعبوره ، فوقع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢٠ س ١٢ ص ١٢١) .

٢٥ - لا محل للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه أو التحدى بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية (المزلقانات) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القاطرات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة لا تفيد أن سائق السيارة التى كان بها المجنى عليهما قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر ، ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته ، ولا يغير من هذا النظر تغيب الحارس المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن مقر حراسته أو وجوده به - ذلك أن مرد الأمر ليس بوجود الحارس في مقر عمله أو بغيابه عنه - بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على إداراتهم أياها والتي تتمثل في إقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازها - وهو ما قصر الحارس في القيام به كما دلل عليه الحكم تدليلا سائغا ، وهو ما يكون الجريمتين المنصوص عليهما بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس ويستتبع مسئولية الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على ما قرره المادة ١٧٢ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٠ س ١٢ ص ١٢١) .

٢٦ - من المقرر أن السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ هي التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية في الحدود المسموح بها طبقا للقرارات واللوائح المنظمة لقواعد المرور - وتقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ ص ٧٤٢) .

٢٧ - لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٢٣٨ عقوبات أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه الاصابة بجميع صورته التى أوردتها هذه المادة بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . وعلى ذلك فإنه لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم فسادا في الاستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدم وجود رخصة قيادة لديه مادام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ هي قيادة السيارة بسرعة شديدة وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم .

(الطعن رقم ٢٢٥٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ س ١٢ ص ٤٥٣) .

٢٨ - متى كانت المحكمة قد أقامت الحجة على مقارفة الطاعن لجريمة القتل الخطأ التى دين بها ، بما استخلصته من عناصر الدعوى في منطق سليم وبغير تناقض ، وكان الحكم بعد ن دلل على خطأ الطاعن المتمثل في عدم اضاءته النور الخلفي ليلا للسيارة قيادته في حال وقوفها في الطريق العام واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التى حصلت نفى عن قائد السيارة التى اصطدم بها ارتكابه أى خطأ يستغرق خطأ الطاعن ، فإنه بفرض ما يقوله الأخير من خطأ الحكم فيما أسنده إلى أحد شهود الأثبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تضيء أنوارها العاكسة ، فإن هذا الخطأ بعد أن استوفى الحكم دليله لا يضره ، طالما أنه لا يؤثر في سلامة منطق أو النتيجة التى انتهى إليها ، ذلك بأن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٩ س ١٤ ص ٢٥٩) .

قتل خطأ

٢٩ - الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار - عند إقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته ، فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن مسؤوليته قد انتفت بإقامته مقاولاً لأعمال الحديد أقر بقيامه بهذه العملية ، فهو الذى يسأل عما يقع من تقصير في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الناس ، وقد دانه الحكم المطعون فيه بوصف أنه المقاول المعهود إليه بإنشاءات الحديد ورتب مسؤوليته على أن نقل الحديد تم على نحو تسبب عنه قتل المجنى عليها ، وكان الحكم حين أشرك الطاعن في المسؤولية خلافاً للأصل المقرر في القانون والزمه باتخاذ احتياطات من جانبه ، بعد أن سلم بأنه قد عهد بأعمال الحديد إلى مقاول مختص يقوم بهذا العمل عادة ، لم يبين سنده فيما انتهى إليه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الموجب لنقضه .

(الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ س ١٤ ص ٣٦٦) .

٣٠ - فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين - أحدهما - أن يحذروا مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالعربات و حولها - وثانيهما - أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزعم تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها . وإذا كانت طبيعة التحذير تقتضى أن يكون قبل البدء بالمناورة - بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالعربات وحولها بالقرب من القطر ، فإن طلب عدم الاقتراب من العربات المزعم تحريكها لعملية المناورة يقتضى أن يكون قبل وإبان عملية المناورة لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك ، والمستفاد من النص الأخير أن اجتياز الخط - ولو كان أمراً منهيًا عنه - لا يمنع من القيام بواجب التحذير ، وأن التحذير أمر عام لم تقصد اللائحة توجيهه إلى فئة دون غيرها لما يقتضيه واجب المحافظة على أرواح الناس بغير تفرقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - ببراءة المتهمين من تهمة القتل الخطأ - على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات ، فأغفل بذلك ما فرضه من طلب عدم البقاء أو الاقتراب من العربات الذى يوجه إلى عمال الشحن قبل وإبان عملية المناورة ، كما أنه لم يعن ببيان حقيقة مركز المجنى عليه بين القائمين بالشحن والتفريغ . وكان الحكم قد أقام قضاءه في - رفض الدعوى المدنية - على براءة المتهمين تأسيساً على التفسير الخاطئ لللائحة السكة الحديد ، وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٤ س ١٤ ص ٤٨٦) .

٣١ - لما كانت الوقائع كما أوردها الحكم تدل على أن العيار الذى انطلق لم يكن ليصيب أحداً لولا انفجار ماسورة السلاح ، وأن أصابة المجنى عليه حدثت من شطايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب في صناعتها ، لم يكن للمتهم يد فيه ولم يكن في استطاعته أن يتوقعه - وكانت

مخالفة اللوائح وأن أمكن اعتبارها خطأ مستقلاً بذاته في قضايا الإصابات والقتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى . ومن ثم يكون الحكم صحيحاً فيما انتهى إليه من اعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه غير قائمة ، والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . ويصبح النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد بما يتعين معه رفض الطعن موضوعاً .

(الطعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١١ س ١٤ ص ٥٢٠) .

٣٢ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلاً عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

(الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ س ١٥ ص ٩٢) .

٣٣ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائغة على أن خطأ المطعون ضده في مخالفة قرار وزير الداخلية في شأن سرعة السيارات داخل المدن لم يكن في حد ذاته سبباً في قتل المجنى عليه ، فإن رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة تكون غير متوافرة ، ويكون الحكم صحيحاً فيما انتهى إليه في هذا الخصوص والنعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ق ٩٠ ص ٤٧٥) .

٣٤ - تقدير الخطأ الموجب لمسؤولية مرتكبه جنائياً ومدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى .

(الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٢ س ١٨ ق ١٧ ص ٩٤) .

(والطعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦ س ١٨ ق ٦٦ ص ٢٢٥) .

(والطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ق ٢٠٢ ص ٩٩٤) .

(والطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٢ ص ١٢) .

(والطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١٢ س ١٩ ق ١٠٩ ص ٥٥٤) .

(والطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٧٩ ص ٩٠٤) .

(والطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٦٣ ص ٨١٧) .

(والطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٨ س ٢٢ ق ٦٩ ص ٢٩٤) .

(والطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٤ س ٢٢ ق ١٠٢ ص ٤٢٠) .

(والطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ س ٢٧ ق ٤٣ ص ٢١٥) .

(والطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٣ س ٢٧ ق ٤٥ ص ٢٦٣) .

(والطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٦٨ ص ٣٢٠) .

(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ س ٢٨ ق ١٣٠ ص ٦١٤) .

(والطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧ س ٢٠ ق ١٢٨ ص ٦٤٥) .

قتل خطأ

- (والطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ س ٢٠ ق ١٤٨ ص ٧٠٠) .
- (والطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٧ س ٢١ ق ١٨ ص ٨٨) .
- (والطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥ س ٢١ ق ٥٤ ص ٢٧٨) .
- (والطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١١ س ٢٢ ق ٦٧ ص ٢٢٥) .
- ٣٥ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة الموت والإصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح . وتقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها إلى قاضي الموضوع .
- (الطعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦ س ١٨ ق ٦٦ ص ٢٢٥) .
- ٣٦ - تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، ما دام تقديرها سائغا مستقندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .
- (الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٢ ص ١٢) .
- ٣٧ - السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي يقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح .
- (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٧ ص ٧٢٨) .
- ٣٨ - تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .
- (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٧ ص ٧٢٨) .
- ٣٩ - السرعة لا يصح أن تقاس بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف والملابسة للحادث .
- (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٧ ص ٧٢٨) .
- ٤٠ - إن مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته ما كان أمامه في الطريق من عربات نقل لا يصح في العقل عده خطأ مستوجبا لمسئوليته مادام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم عدم الاقدام عليه ، إذ منع الاجتياز على الإطلاق وعده دائما من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور في الطريق دون مقتض وهذا مما تتأذى به مصالح الناس فضلا عن مخالفته للمألوف نزولا على حكم الضرورة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد اجتياز الطاعن بسيارته لما أمامه من عربات نقل ما يوفر الخطأ في جانبه على الرغم من ظهور المجنى عليه أمامه فجأة من بين هذه العربات التي تحجب عنه الرؤية بقصد عبور الطريق ، دون أن يستظهر مدى الحيطة الكافية التي ساءله عن قعوده عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها واغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وظهوره فجأة أمام الطاعن وتحديد المسافة التي كانت تفصله عنه ليمتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في هذه الظروف وتلك المسافة على تلاقي الحادث واثرك كونه أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن - وعلى ما جاء بمدونات الحكم - بانقطاعها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ سكت عن بحث كل ما تقدم فإنه يكون مشوبا بالقصور .

- (الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٩ س ١٩ ق ٢١٨ ص ١٠٦٩) .
- ٤١ - تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد ، مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .
- (الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٧ ص ٧٢٨) .
- ٤٢ - إن مجرد اعتراض السيارة ليلا للطريق الصحراوي الذي وقع فيه الحادث خطأ يستوجب مسئولية صاحبه .
- (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٦٢ ص ٨١٧) .
- ٤٣ - الأصل المقرر في القانون أن الإنسان لا يسأل إلا عن خطئه الشخصي ، فصاحب المركب لا يعتبر مسئولا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من أضرار عن خطأ الملتزم بتسييره ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإذا كان هو قد سلم المركب إلى غيره على مقتضى الالتزام الذي حصل عليه من الجهة الإدارية المختصة لتسييره في الغرض المعين بوثيقته ، فإن مساءلته هو تكون ممتنعة إلا أن تكون يده لا زالت مبسوطة عليه وعلى سير العمل فيه ، أما إذا كانت قد غلت أو ارتفعت فلا وجه لمساءلته ، والظاهر من مدونات الحكم أنه قال ببقاء يد المالك إفاضة من الملك ذاته مع إختلاف الأمرين .
- (الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ س ٢٠ ق ١٩٤ ص ٩٩٣) .
- ٤٤ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور فيما حددته من واجبات قائد السيارة الاتوبيس على أنه : « يجب عليه أن لا يبدأ في السير إلا بناء على إشارة المحصل بعد تأكده من نزول وركوب الركاب » كما تنص المادة ١٣ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون المذكور على أنه : « يحظر على قائد سيارت النقل العام للركاب التكلم مع أحد الركاب أو عمال السيارة أو السماح لأحد بالجلوس أو بالوقوف بجوارهم أثناء السير » . والمستفاد من هذين النصين أن التحقق من تمام ركوب الركاب وبالذات من السلم الأمامي المجاور للسائق يقع الالتزام به أساسا على عاتقه وأن إطلاق المحصل لصفارته لا تعفى السائق من القيام بهذا الواجب ولا تجب القزامة به .
- (الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ س ٢١ ق ١٠٧ ص ٤٤٣) .
- ٤٥ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على فساد ما ارتقاه الحكم المستأنف من انتفاء الخطأ من جانب الطاعن وأثبت قيام الجريمة المستندة إليه بكامل عناصرها في قوله : « وحيث إن محكمة الدرجة الأولى أسست قضاءها بالبراءة على أن مجرد قيام المتهم بإصلاح السيارة التي تعطلت في الطريق ومحاولة الكشف عما بها من عيوب وإدارته لمحركها من الخارج لا يصح عده لذاته خطأ ما دام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم الإقدام عليه إذ فوجيء بالسيارة تتحرك بسرعة وهو يحاول إصلاحها بسبب أنها من نوع الهدراماتيك تنقل ذاتيا وقد بذل جهده لمحاولة السيطرة عليها دون أن يتمكن في حين أن هذه المحكمة ترى أن خطأ المتهم الذي يستوجب المسئولية ثابت في حقه إذ وقع في ظروف وملابسات تحتم عدم إقدامه على إصلاح السيارة بالطريقة التي أقدم عليها ، ذلك لأنه بإقراره يعلم مقدما أنها من النوع الذي ينقل ذاتيا فكان يتعين عليه أن يتخذ الحيطة الكافية عند إقدامه على إصلاحها من الخارج كما أنه سبق أن قام

قتل خطأ

بإصلاحها بإقراره بما كان يتعين عليه أثناء تجربتها أن يتخذ ما يحول دون سيرها أو اندفاعها أثناء تدخله لإصلاحها وهو خارجها كما أنه بإقراره يعمل ميكانيكى سيارات وليس مجرد شخص عاى أو مجرد قائد سيارة مما كان عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة التى توجبها عليه مهنته عند إقدامه على إصلاح السيارة وهو خارجها ومن ثم فإن المتهم وهو يعمل ميكانيكى سيارات وقد سبق له أن قام بإصلاح السيارة التى قام بتجربتها ، ولما أن وقفت منه فى الطريق أقدم على إصلاحها من الخارج دون أن يتخذ الحيطة اللازمة التى يوجبها عليه عمله لمنع سيرها تلقائيا وفاته بذل عناية من يعملون فى مثل مهنته خصوصا وقد ثبت من التقرير الفنى أن فرامل السيارة وعجلة قيادتها بحالة صالحة للاستعمال فيكون قد ثبت لهذه المحكمة أن عناصر الخطأ قد توافرت فى جانب المتهم ، . وكان الحكم فى هذا الذى قرره قد واجه عناصر الدعوى والم بها ووازن بينها ورأى ثبوت خطأ الطاعن فى عدم أخذه الحيطة الكافية الواجبة على مثله أخذا بأقوال الطاعن نفسه ولا يكون الحكم فى ذلك قد بت فى مسألة فنية بحثة مما توجب عليه أن يلجا فى مناقشتها إلى رأى أهل الخبرة .

(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢ س ٢٢ ق ١١١ ص ٥٠٦) .

٤٦ - من المقرر أنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه فى أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع القبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودى بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوبا بخطأ من نوع يؤاخذ عليه القانون ، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجيا ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ س ٢٢ ق ٢٠٦ ص ٩٢١) .

٤٧ - لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والإصابة التى أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق . وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلص فى منطق سائغ وتدلil مقبول إلى توافر السببية بين خطأ الطاعن وصعق التيار الكهربائى للمجنى عليه الذى أدى لوفاته بقوله : « وبما أنه يبين مما تقدم أن المتهم قاد السيارة متجولا بها فى أراضى المعسكر بغير ضرورة ولم يتنبه للعوامل الحامل للأسلاك فاصطدمت به السيارة صدمة أدت إلى زحزحة قاعدته وتغير اتجاه الحوامل الحاملة لسلكى الكهرباء عليه ، وذلك خطأ من المتهم وقيادته السيارة بحالة ينجم عنه الخطر وليس فى دفاع المتهم ما يصلح نفيا لخطئه - كما أن وفاة المجنى عليه نتيجة مس الكهرباء بعد إذ سرى التيار فى السلك الشائك بوقوع الأسلاك حاملة التيار عليه فهو ضرر واقع ، ومن ثم توافر فى التهمة المسندة للمتهم قيام الخطأ ووقوع الضرر وبقي أن تعرض المحكمة بالبيان لعلاقة السببية بينهما .. ولما كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن صعق التيار الكهربائى بعد أن سرى إلى السلك الشائك نتيجة قطع الأسلاك وسقوطها على هذا السلك الشائك وهو بطبيعته وبحكم استخدامه معزول عن التيار غير معد لسريانه ، وكان انقطاع أسلاك الكهرباء فى خطوط الشبكة قد نتج عن التماس أسلاك

الكهرباء داخل أرض المشروع وهي موصولة به ، فإن الأسباب وإن بدت الوقائع المادية بعيدة في القداعي إلا أن خطأ المتهم في صدمه العمود مما أدى إلى زحزحة وتماس أسلاكه يصلح لأن يكون سببا ملائما للنتيجة الأخيرة بوفاة المجنى عليه وفقا للمجرى العادى للأمر ، وكانت هذه النتيجة ممكنة وعادية بالنظر إلى العوامل والظروف التي حدثت ، ومن ثم تتوافر رابطة السببية . فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٤ س ٢٤ ق ٦٤ ص ٢٩٢) .

٤٨ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر الخطأ في حق الطاعن بقوله : « أنه يتمثل في قيادته السيارة الرميس بحالة ينجم عنها الخطر إن اخذا بأقوال الشاهدين سالفى الذكر وأقوال هذا المتهم نفسه ، فإنه كان يتعين على الأخير عند مواجهته بسيارة أخرى تبادل الإشارات الضوئية ليلا أن يضع في حسابه ظروف الطريق وملابساته من الجانب الذى يلتزمه ولو أدى الأمر أن يتوقف عن السير أو تهدئة السرعة إلى الحد الذى يضمن معه الأمان .. إما وأنه ظل سائرا بذات السرعة رغم الإشارات الضوئية العاكسة وما تسببه من ابهار للبصر للشخص العادى حالة كونه عليم بمثل هذه الظروف بحكم خبرته فهذا هو الخطأ بعينه » . فإن هذا الذى أورده الحكم سائغ في العقل والمنطق ويكفى لحمله ، وما يثيره الطاعن في هذا الخصوص من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق التحقيق وأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٥٣) .

٤٩ - إنه وإن أمكن اعتبار (مخالفة) عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا ينصور وقوعه لولاها .

(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٢٧ ص ١١٦٢) .

٥٠ - إن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة ، وإنما هي التي تجاوز الحد الذى تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وتقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٢) .

٥١ - إذا كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد استخلصت من الأدلة السائغة التي أوردها أن الحادث يرجع إلى خطأ المجنى عليه وحده بنزوله من السيارة قبل وقوفها ، وأن المتهم لم يرتكب ثمة خطأ يستوجب مساءلته ، إذ كان يقود السيارة ولم ير المجنى عليه عند مغادرته لها لإنشغاله بقيادتها ، ولم يأخذ بتصوير محكمة أول درجة من أن المتهم أخطأ بتمكينه المجنى عليه من أن يقوم بفتح الباب أثناء سير السيارة ، لما استبانته من صحة أقوال المتهم ومفتش

قتل خطأ

التذاكر من أن نزول المجنى عليه كان بغير إذن المتهم ودون أن يكون في استطاعته منعه لإنشغاله بالقيادة فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢ س ٢٥ ق ١٧١ ص ٧٩٢) .

٥٢ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى - لما كان ذلك - فإنه متى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائغة التي أوردتها أن الخطأ إنما يقع في جانب الطاعن إذ لم يبادر إلى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار وتراخي في إغلاق المجاز ولم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير وفقا لما تفرضه التعليمات بل تركه مفتوحا أمام سيارة المجنى عليهم بغير مبرر مما يعد معه قائدها معذورا في اعتقاده خلو المجاز وعبوره وأن الحادث وقع نتيجة لهذا الخطأ فلا تقبل المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ، ولا محل هنا للتحدي بأنه على الجمهور أن يحتاط لنفسه أو التحدي بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية ، المزلقانات ، عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك - متى كانت الواقعة كما انتبتا الحكم لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليهم قد حاول مرور المجاز مع علمه بالخطر وقد يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك حارس معين لحراسة المجاز ، ولا يغير من هذا النظر تغيب الحارس عن مقر حراسته أو وجوده به ذلك أن مرد الأمر ليس بوجود الحارس في مقر عمله أو بغيابه عنه بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على إدراكهم إياها والتي تتمثل في إقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازه وهو ما قصر الحارس في الدعوى المطروحة في القيام به كما دلت عليه الحكم تدليلا سائغا على ما سلف بيانه .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٠ س ٢٦ ق ٧٩ ص ٢٣٧) .

٥٣ - لما كان الحكم الابتدائي قد استظهر خطأ الطاعن في قوله بما مؤداه أنه كان يتعين على المتهم وقد استشعر الخطر ولم يتأكد من حالة الطريق أمامه نتيجة عدم وضوح الرؤية بسبب استعمال السيارة النقل القادمة في مواجهته للنور المبهر أن يهدىء من سرعة سيارته وإذ لم يفعل ذلك وفوجيء بعربة النقل أمامه واصطدم بها فإن ذلك مما يوفر الخطأ في جاتبه ثم أضاف الحكم المطعون فيه ، ردا على ما دفع به الطاعن من توافر القوة القاهرة ، قوله ، أن الثابت من التحقيقات ومن المعاينة عدم وجود آثار فرامل للسيارة على الطريق مما يقطع بأن المتهم لم يتخذ أى إجراء لتفادى الاصطدام بعربة الكارو ولا يعفيه من ذلك قوله أن هذه العربة لم تكن تحمل مصباحا خلفيا إذ أن أنوار السيارة التي يقودها كفيلا برؤية العربة الكارو على مسافة بعيدة يستطيع معها السيطرة على سيارته ، كما أن الطريق يسمح بمرور سيارتين في اتجاهين متضادين رغم وجود عربة الكارو ... ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، في هذا الشأن كاف وسائغ في استظهار ركن الخطأ في جانب الطاعن ، وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه فإذا اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذي وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن في ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى .

(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٣ س ٢٨ ق ٥٢ ص ٢٢٧) .

٥٤ - من المقرر أن المالك مطالب بتعهد ملكه ومولاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا هو قصر في ذلك كان مسئولا عن الضرر الذي يصيب الغير عن هذا التقصير ، وهو مالم يخطيء الحكم في تقريره - بما أثبتته في حق الطاعن من أنه قد أهمل في التزامه بمداومة صيانة منزلة القديم من وقت لأخر مع حاجته إلى التنكيس الشامل وقت الحادث ، ومن أنه لا يدرا عنه التزامه هذا سبق قيامه بإجراء تنكيس من قبل .

(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ س ٢٨ ق ٩٩ ص ٤٧٦) .

٥٥ - إنزال الطاعن الأسلاك الكهربائية القديمة حتى أصبحت قريبة من الأرض وانصرافه دون أن يفصل التيار الكهربائي عنها قاصطدم بها المجنى عليه أثناء محاولته العبور وصعقه التيار الكهربائي خلفا به أثار حرق كهربائي يتوافر به الخطأ في حقه وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٧ س ٢٨ ق ١٠٦ ص ٥٠٠) .

٥٦ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تجاوز الحد الذي يقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أولا تعد هو ما يتعلق بموضوع الدعوى ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كي لا يحدث من ورائه تصادم يؤدي بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد جذره كان تصرفه مشوبا بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجيا ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد استظهر خطأ الطاعن فيما يجمل من أن شهود الواقعة قد اجمعوا على أنه كان مسرعا في قيادته وأراد أن يتجاوز السيارة التي تتقدمه دون أن تفسح له الطريق لوجود عربة نقل أمامها وعلى مرأى من الطاعن فلم يتمكن من إيقاف سيارته أو تهدئتها وهو ما حدا به إلى الانحراف يسارا نحو الجزيرة التي تنوسط الطريق ، رغبة في تجاوز السيارة التي أمامه أو لتفادي الاصطدام بها غير أنه لم يستطع واندفع نحو الاتجاه العكسي حيث اصطدم بالسيارة القادمة فيه والتي كانت تقل المجنى عليهم ، كما استطرد الحكم إلى قوله ، أن المتهم كان يستطيع دفع هذا الحادث بأن يسير في طريقه سيرا عاديا بعيدا عن التهور في القيادة .. ولا يحاول سباق سيارة أمامه أو يحاول المرور منها إلا إذا كانت حالة الطريق أمامه تسمح بذلك ، وهو إذ لم يفعل ذلك فيكون هو المخطيء ولا يحتاج هنا بانفصال الوصلة المفصلية لعجلة القيادة - التي أشار إليها المهندس الفني - كقوة قاهرة أو حادث فجائي لأن هذا الانفصال لم يحدث إلا بعد محاولته المرور من السيارة التي أمامه ونزوله في الجزيرة الوسطى تاركا طريقه وسيره بسرعة ، .. وإذ اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب هذا الحكم وكملة بأن المحكمة لا تطمئن لأقوال مهندس المرور التي ردها أمامها . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع

تتل خطا

الدعوى ، وهو ما استظهره الحكم ودلل على ثبوته في حق الطاعن بما ينتجه من وجوه الأدلة السائغة الواردة في المساق المتقدم ، وكان لا ينال منه ما تذرعه به الطاعن من مناقضة الحكم الثابت بالأوراق إذ تبين من الرجوع إلى المفردات - التي امرت المحكمة بضمها - أن ما قرره الطاعن والشاهد من أن السيارة التي كانت تتقدمه ما كادت تفسح له الطريق حتى ارتدت أمامه - وهو ما لم يغفل الحكم الإشارة إليه - إنما يتفق في مبناه ومعناه مع ما استخلصه الحكم من أن تلك السيارة لم تكن قد أفسحت له الطريق بما يسمح له بتجاوزها ، وأن تهوره وسرعته هي التي حدثت به إلى الإنحراف يسارا ومن ثم إلى الاتجاه العكسي حيث اصطدمت بالسيارة التي كانت تقل المجنى عليهم ، وإذ كان يبين من مطالعة المفردات أن ما حصله الحكم من أقوال سائر الشهود واستظهر به خطأ الطاعن له في الأوراق صدها ولم يحد في ذلك عن نص ما انبأت به أو فحواه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسست في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح من أوراق الدعوى ، ومن ثم فإن دعوى فساد الدليل وخطأ التحصيل تكون ولا محل لها .

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢٧ س ٢٩ ق ٦٠ ص ٢٢٢) .

٥٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليه صعد ليلة الحادث إلى الدور الثامن من البناء مكان الحادث - المملوك غالبية للطاعنة والخاضع لإشرافها - قاصدا مسكن صديق له في هذا الدور ، ولعدم وجود إضاءة بالسلم وعدم وضع حواجز عند فتحات أبواب المصعد الخارجية ، فقد ضل المجنى عليه طريقه لباب مسكن صديقه ودلف إلى فتحة باب المصعد الخارجي وسقط منها في بئر المصعد مما أدى إلى إصابته بالإصابات التي أدت إلى وفاته ، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعنة أدلة مستقاة من أقوال الشهود ومن بينهم ساكني البناء ومن أقوال الطاعنة وزوجها ، ومما أسفرت عنه المعاينة والتقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، إنتهى إلى تقرير مسئولية الطاعنة في قوله : « والبين مما تقدم أن خطأ المتهمه وهى المالكه لثلاثة أرباع العمارة محل الحادث كما امرت بذلك في تحقيق النيابة ولها السيطرة الفعلية عليها وقت الحادث ومن قبله يتمثل في أنها حررت عقود الإيجار للسكان وسلمتهم مفاتيح الشقق ومكنتهم من الانتفاع كلا بالعين المؤجرة له ومن إدخال منقولاته فيها والسكنى هم وأسرهم وأطفالهم قبل تركيب المصعد أو غلق أبوابه أو تركيب حواجز لفتحاته أو تركيب إضاءة لسلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم شغل السكان لجميع الشقق وتركيبهم عدادات إنارة بشققهم بل وتركيبها هي عداد إنارة بالشقة التي احتفظت لنفسها بها بالدور الأرضى باسمها وعداد إنارة باليدروم باسمها فإن ذلك كان خطأ منها وإهمالا وتقصيرا يوجب مساءلتها عن الضرر الذى يصيب الغير من المترددين على العقار ، . وإذ كان استخلاص سيطرة الطاعنة وإشرافها على البناء محل الحادث وتقدير مسئوليتها عنه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان هذا الذى أورده الحكم استدلالا على ثبوت سيطرة الطاعنة على هذا العقار سائغ يؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن بقالة الفساد في الاستدلال لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعنة و وفاة المجنى عليه في قوله ، (ثالثا) علاقة السببية - ثبت لدى المحكمة أنه لولا ترك المتهمه لفتحات المصعد بجميع أدوار العمارة محل الحادث دون

تركيب المصعد أو غلق أبواب فتحاته أو تركيب حواجز لها كالتى تم بناؤها فى اليوم التالى لوقوع الحادث ولم تتكلف أكثر من ثمانية جنيهات ودون إضاءة أسلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم سماحها لساكنى شقق العمارة يتردد عليها زائرون وجامعى قمامة وباعة متجولون وغيرهم لولا ذلك لما وقع الحادث الذى أودى بحياة المجنى عليه بالصورة التى ثبتت لدى المحكمة وبذلك يكون قد ترتب الضرر على خطأ المتهم مباشرة وربطت بينهما علاقة السببية ، ومن ثم تكون التهمة قد تكاملت أركانها القانونية ، . وإذ كان الحكم فى نطاق سلطته التقديرية وفى منطق سائغ وتدلليل مقبول - قد استخلص من ظروف الواقعة وعناصرها - ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعنة واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوفاة المجنى عليه نتيجة ذلك الخطأ ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم مستمدا مما له أصل ثابت فى الأوراق ، وليس محل جدل من الطاعنة ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافق به الخطأ فى حق الطاعنة وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة المجنى عليه ، فإن ما خلص إليه الحكم فى هذا الشأن سديد . وأما ما تثيره الطاعنة من أن خطأ المجنى عليه كان السبب فى وقوع الحادث ، فإنه لا جدوى لها منه لأنه - بفرض قيامه - لا ينفى مسئوليتها الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التى أثبت الحكم قيامها فى حقها ، ذلك بأن الخطأ المشترك - فى نطاق المسئولية الجنائية - لا يخلى المتهم من المسئولية وما دام الحكم فى صورة الدعوى الماثلة - قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعنة بها من ثبوت نسبة الخطأ إليها ومن نتيجة مادية وهى وقوع الضرر بوفاة المجنى عليه ومن رابطة سببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع ، وكان ما تثيره الطاعنة فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من دفاع المتهم الموضوعى لأن الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت ، فإن النعى على الحكم فى خصوص ما سلف يضحى ولا محل له .

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٧ س ٢٩ ق ٨٩ ص ٤٧٩) .

٥٨ - متى كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والإصابة التى أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، فإن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وقد خلص مما له معينه الصحيح فى الأوراق إلى أن ركن الخطأ الذى نسبته إلى الطاعن يتمثل فى أنه رغم التعليمات الكتابية الصادرة إليه بضرورة وضع السلك الأرضى المؤقت بموقع العمل - قبل البدء فيه - للتأكد من عدم سريان التيار الكهربائى فى الأسلاك ، أهمل فى اتخاذ هذا الإجراء مما أدى إلى عدم اكتشاف عودة سريان التيار الكهربائى وبالتالى إلى وقوع الحادث ، يكون سائغا فى العقل والمنطق وهو ما يوفر قيام الخطأ فى جانب الطاعن وتوافر به

قتل خطأ

السببية بين هذا الخطأ وصعق المجنى عليه وإصابة الآخرين .

(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨١ ص ٨٧١) .

٥٩ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من الوقائع التي ثبتت لديه والقرائن التي استخلصها أن الطاعن قد عهد إلى العاملة - على خلاف ما تفرضه عليه أصول مهنته - بتعبئة أملاح السلفات في عبوات صغيرة فقامت بتعبئة مادة البزموت السامة في تلك العبوات بدلا من أملاح سلفات الماغنسيوم وتناول المجنى عليهم محتويات بعض تلك العبوات فظهرت عليهم أعراض التسمم بالبزموت مما أدى إلى وفاة بعضهم وإيذاء الآخرين ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من النعي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في شأن تصوير وقوع الحادث وحق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستنباط معتقدها من الأدلة المطروحة عليها - والتي لا يجادل الطاعن في أن لها أصلها من الأوراق - واطراح ما رأت الالتفات عنه منها مما لا تقبل مصادرتها فيه أو الخوض في مناقشته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ س ٣٠ ق ١٤٨ ص ٧٠٠) .

٦٠ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وإنما هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيقتسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وأنه يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، فإن ما ساقه الحكم المطعون فيه من خطأ الطاعن وتوافر رابطة السببية بينه وبين وفاة المجنى عليه من انطلاقه بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة وبين عدم استعماله آلة التنبيه وعدم صلاحية الغرامل للاستعمال فضلا عن عدم ملاحظته للطريق الأمر الذي أدى إلى مdahمة المجنى عليه وقذفه على مسافة من السيارة ثم المرور على راسه وأن الطاعن لو كان يسير بسرعة مقبولة لأمكنه الوقوف في الوقت المناسب وقبل المرور على راسه ، يتوافر به الخطأ في حق الطاعن ويتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه ، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ س ٣٠ ق ٢١١ ص ٩٨٠) .

٦١ - إذ كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان من المقرر أيضا أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتقصيصها في كل جزئية منها للرد عليها ردا صريحا وإنما يكفي أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي عولت عليها المحكمة . وإذا ما كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى أن الطاعن لم يقلل من سرعته إزاء كومة التراب التي كانت تعترض طريقه عند محاولة مفادتها فضيق الطريق على السيارة القادمة من الاتجاه المضاد مما تسبب في وقوع الحادث وهو ما يفر ركن الخطأ في جانبه ومن ثم فإن منعاه في هذا الوجه لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٦ س ٣١ ق ١٠ ص ٥٤) .

٦٢ - لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببيه بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة خلص في منطق سليم إلى أن ركن الخطأ الذي نسب إلى الطاعن ونجم عنه الحادث يتمثل في أنه قام بالإشراف على تصنيع ماكينة لتشغيلها في مصنعه دون اتباعه المواصفات الفنية لتصنيعها ، وقام بتجربتها دون اتخاذ الحيطة الكافية فانفجرت مما أدى إلى وقوع الحادث الذي نشأ عنه قتل وإصابة المجنى عليهم فإن الحكم يكون قد بين الخطأ الذي وقع من الطاعن كما اثبت أن قتل وإصابة المجنى عليهم كان نتيجة هذا الخطأ ويتصل به اتصال السبب بالمسبب مستندا في ذلك إلى ماله أصله الثابت بالأوراق ومدللا عليه تدليلا سائغا في العقل وسديدا في القانون ويؤدي إلى مارتبه الحكم عليه .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٧ س ٣١ ق ٢٠ ص ١٠٥) .

٦٣ - متى كانت المحكمة قد خلصت من أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها أن قائد السيارة (الطاعن) لم يكن يقظا ولم يتخذ الحيطة الكافية لمفاداة الحادث كما فعل من سبقه من قائدي السيارات ورتبت المحكمة على ذلك أنه كان يسير بسرعة غير عادية وإلا كان في مكنه التحكم في قيادة السيارة وإيقافها في الوقت المناسب مما أدى إلى اصطدامه بالمجنى عليهم وإصابتهم بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة بعضهم نتيجة خطأ المتهم وعدم تبصره بما تتوافر به أركان المسؤولية الجنائية في حقه من الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥ س ٣١ ق ٥٤ ص ٢٧٨) .

٦٤ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى وأن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وإنما هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لاتعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة

قتل خطأ

مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ س ٢٢ ق ٢ ص ٢٢) .

٦٥ - من المقرر أن مالك العقار مطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والتزيم فإذا قصر كان مسئولا عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير .

(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١١ س ٢٢ ق ٦٧ ص ٢٢٥) .

الفرع الثاني : الخطأ المشترك:

٦٦ - يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين ، ولا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينفي المسؤولية عن الآخر . وإذن فلا تناقض إذا ما أدانت المحكمة المتهم بناء على الخطأ الذي وقع منه ثم عاملته بالرافة بناء على ما وقع من والد المجنى عليه من خطأ ساهم في وقوع الحادث .

(جلسة ١٩٤٨/١/١٢ طعن رقم ٢٦٦٢ سنة ١٧ ق) .

٦٧ - يصح في القانون أن يكون الخطأ مشتركا بين شخصين مختلفين أو أكثر .

(جلسة ١٩٥٥/١٢/٥ طعن رقم ٧٥٨ سنة ٢٥ ق) .

٦٨ - إن قول الطاعن الذي أدین في جريمة القتل خطأ أن المزلقان الذي وقع الحادث حين كان يحاول المرور منه لم يكن عنده خفي - بفرض صحته - لا ينفي مسؤوليته .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٠ طعن رقم ٥٦٥ سنة ٢٠ ق) .

٦٩ - لايجدى المتهم في جريمة القتل الخطأ محاولته اشراك متهم آخر في الخطأ الذي انبنى عليه وقوع الحادث ، إذ الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخل الطاعن من المسؤولية .

(جلسة ١٩٥٤/٦/٢١ طعن رقم ٧٥٩ سنة ٢٤ ق) .

٧٠ - تصح مساءلة شخصين في وقت واحد متى ثبت أن الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشترك بينهما .

(جلسة ١٩٥٥/٢/٢٦ طعن رقم ٢٤٣٤ سنة ٢٤ ق) .

٧١ - إن الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخل المتهم من المسؤولية .

(جلسة ١٩٥٥/٦/١٢ طعن رقم ٤٦٢ سنة ٢٥ ق) .

٧٢ - إن القانون لا يشترط لقيام جرائم الإصابات غير العمدية إلا أن يكون الضرر ناشئا عن خطأ يرتكب ويكون هو السبب فيه ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه فإذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن رابطة السببية بين خطأ سائق السيارة وبين الحادث متوافرة إذ هو قد سار بسيارته غير محتاط ولا متحرز ومخالفا للوائح بسيره إلى اليسار أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة ، فوقع الحادث ، فلا ينفي مسؤوليته أن يكون المجنى عليه قد ساعد على ذلك أيضا بأن اندفع إلى جهة السيارة فسقط بالقرب من دواليبها .

(جلسة ١٩٤٤/٦/١٢ طعن رقم ١٢٦٤ سنة ١٤ ق) .

٧٣ - مادامت المحكمة قد أوردت في حكمها بإدانة المتهم في الإصابة خطأ الادلة على ثبوت الواقعة واستظهرت رابطة السببية بين ما وقع منه من الخطأ وبين إصابة المجنى عليه ، فإن

اشارتها في حكمها إلى مساهمة المجنى عليه في الخطأ لا تسقط مسئولية المتهم .

(جلسة ١٩٥٠/٤/٢ طعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٠ ق) .

٧٤ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع حادث القتل الخطأ مشتركاً بين

المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ س ٧ ص ١٠٢٤) .

٧٥ - يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين ولا

يسوغ القول بأن أحد الخطأين ينفي المسئولية عن مرتكب الآخر .

(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ س ٨ ص ٨٨) .

٧٦ - إن الشارع إذ عبر في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بعبارة « النسب في القتل بغير

قصد » قد أراد أن يعد نطاق المسئولية لتشمل من كان له نصيب في الخطأ ، ومادام يصح في

القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين أو أكثر لا يسوغ في هذه الحالة القول

بأن خطأ أحدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفي مسئوليته ، ويستوى في ذلك أن يكون أحد هذه

الخطأ سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصول الحادث - فإذا كان المتهم الأول - عل ما أثبتته

الحكم - هو الذي حضر المادة المخدرة مخططاً في تحضيرها ، فإنه يكون مسئولاً عن خطئه

مستقلاً عن خطأ غيره الذي استعمل هذا المخطط .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١) .

٧٧ - الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية - بفرض قيامه لا يخلو المتهم من المسئولية ،

بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء

أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ س ١٤ ص ٩٨٢) .

٧٨ - الخطأ المشترك لا يخلو المتهم من المسئولية الجنائية ؛ مادام أن هذا الخطأ لا يترتب

عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المسندة إلى المتهم .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢ س ١٧ ق ٣ ص ١٥) .

(والطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٢) .

(والطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٤١ ص ١٨٤) .

٧٩ - من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسئولية ،

بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء

الأركان القانونية لجريمتي القتل والإصابة الخطأ المنسوبتين إلى المتهم .

(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ق ٤٩ ص ٢٤٧) .

(والطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ س ١٧ ق ٦٢ ص ٢١٧) .

(والطعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦ س ١٨ ق ٦٦ ص ٢٢٥) .

(والطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٢ ص ١٢) .

(والطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١٢ س ١٩ ق ١٠٩ ص ٥٥٤) .

(والطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢) .

٨٠ - من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان

كافياً بذاته لأحداث النتيجة . وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من

قتل خطأ

المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أقوال شاهدة الرؤية الوحيدة إن المجنى عليه كان أثناء عدوه عابرا الطريق على مسافة قريبة جدا من السيارة وأن أقوالها تتفق ودفاع المطعون ضده بأنه رأى المجنى عليه على مسافة ثلاثة أمتار ، وكانت المعايينة لا تنفى وقوع الحادث على هذه المسافة ، فإن ماثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ق ٩٠ ص ٤٧٥) .

(والطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٨ س ٢١ ق ٢٥٧ ص ١٠٦٩) .

٨١ - تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

(الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٢ س ١٨ ق ١٧ ص ٩٤) .

(والطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢ س ٢٠ ق ٤٢ ص ١٩٢) .

(والطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨١ ص ٨٧١) .

٨٢ - إن الحكم المطعون فيه إذ أسند وقوع الحادث إلى خطأ المتهم والمجنى عليه معائنه الزم المتهم والمستول المدني بكامل التعويض المقضى به إبتدائيا على الرغم من أن الحكم الأخير قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده ، يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المادة ١٦٣ من القانون المدني وإن نصت على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » إلا أنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضا وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه ، فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير ، لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئا عن خطأتين : خطؤه وخطأ غيره ، يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما ، وبناء على عملية تشبه عملية المقاصة ولا يكون الغير ملزم إلا بمقدار التعويض عن كل الضرر منقوصا منه ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر والتفت عن استظهار ماقرره في أسبابه من خطأ المجنى عليه وبيان أثره في مقدار التعويض وقضى بالزام المستول المدني به كاملا دون أن ينقص منه ما يوازي نصيب المجنى عليه في هذا الخطأ ، فإنه يكون فضلا عن قصوره قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١١ س ٢٠ ق ٥٤ ص ٢٤٨) .

٨٣ - تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر

الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢ س ٢٠ ق ٤٢ ص ١٩٢) .

٨٤ - إن المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم ، فإذا قصر في ذلك كان مسئولا عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير . ولا يعفيه من المسؤولية أن يكون المستأجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للمعين المؤجرة ، إذ على المالك إخلاء مسؤوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستأجر بما التزم به في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٤٠ ص ٦٩٦) .

٨٥ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائية ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن بأدلة سائغة أنه أهمل في ترميم المنزل على الرغم من إخطاره بقرار الترميم ، مما يتوفر به الخطأ في حقه ، واستظهر في منطق سائغ رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذي أصاب المجنى عليهم ، وأحاط بعناصر جرمية القتل والإصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما ، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في شأن عدم اتخاذ جهة الإدارة إجراءات إخلاء المنزل قورا من سكانه ذلك بأن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم ، فإذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام ، فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ، كما أنه بفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لا ينفى مسئولية الطاعن طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه ، ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن يكون سديدا في القانون .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٤٠ ص ٦٩٦) .

٨٦ - إن عدم إدعان المجنى عليهم لطلب الإخلاء الموجه إليهم أو تراخي باقي ملاك العقار عن إجراء الترميم لا ينفى عن الطاعن الخطأ المستوجب لمسئوليته إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم وغيره ، فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٤٠ ص ٦٩٦) .

٨٧ - متى كان يبين من المفردات المنضمة أن الطاعنين كانا قد دفعا - لدى المحكمة الاستئنافية - بانتفاء رابطة السببية بين ما قد يمكن نسبته للطاعن الأول من خطأ وبين وقوع الحادث ، إذ أن خطأ المجنى عليه وحده هو الذي أدى إلى وقوع الحادث مما من شأنه أن يقطع هذا الرابطة ، ذلك أنه تسلسل إلى حمام النادي خلصة دون أن يكون معه تصريح بدخوله وكان مرتديا ملابس الاستحمام ونزل إلى المياه وسط السباحين وتوجه إلى الجزء العميق من الحمام على الرغم من أن الطاعن الأول كان قد حذره من ذلك في اليوم السابق ، وبرغم أنه لا يجيد السباحة وأن الطاعن الأول قد بذل أقصى ما في استطاعته بأن سارع إلى النزول خلفه بمجرد أن لاحظ أنه غطس ولم يظهر وأخرجه من المياه وأجرى له التنفيس الصناعي ، ولما لاحظ سوء حالته قام بنقله إلى المستشفى إلا أنه توفي ، وما كان بوسع أي شخص آخر في مكانه وظروفه أن يمنع وقوع الحادث ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه سجل بعض هذا الدفاع بقوله أن الطاعنين دفعا بانتفاء الخطأ في جانب المتهم وأنه إذا وجد خطأ فيرجع إلى المجنى عليه لتسليمه إلى الحمام وإلقائه بنفسه في الماء وسط زحام من السباحين ، وقد أ طرح الحكم هذا الدفاع بقوله : إن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه ردا كافيا تأخذ المحكمة به أسبابا لها ، ولما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل خطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر ، وأن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة فقد كان يتعين على المحكمة أن تحيط بدفاع الطاعنين كاملا وتلم به إلماما شاملا بجميع عناصره وتدل برأيها فيه وتبين مدى أثره على توفر رابطة السببية ، لأنه كان دفاعا جوهريا لما قد يترتب على ثبوت صحته من انتفاء مسئولية الطاعن الأول جنائيا ومدنيا مما يستتبع عدم مسئولية الطاعن

قتل خطأ

الثاني ، ولا يكفي في الرد على ذلك الدفاع مجرد التعقيب عليه بأن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه ، طالما أن ذلك الحكم بدوره ، وإن كان قد استظهر خطأ الطاعن الأول ، إلا أنه لم يكن قد عرض لذلك الدفاع ولم يبد رأيه فيه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصرا بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢ س ٢٥ ق ١٧٠ ص ٧٨٧) .

٨٨ - من المقرر وفق قواعد المرور أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ومفروض عليه تزويدها بمראה عاكسة متحركة لتمكنه من كشف الطريق خلفه . ومن المقرر كذلك أن الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية - بفرض قيامه في جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع من مسئولية المتهم ما دام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة - لما كان ذلك - فإن الرجوع بالسيارة إلى الخلف يوجب على القائد الاحتراز والتبصر والإستيثاق من خلو الطريق مستعينا بالمرآة العاكسة ومن ثم فلا يرفع عنه ذلك الواجب استعانته بأجر . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام الحجة قبل الطاعن على أنه عند رجوعه بسيارته إلى الخلف في طريق متسع لم يستمع آلة التنبيه ولم يتخذ أي قدر من الحيطة لمن عساه يكون خلف السيارة من المارة فصدم المجنى عليه فأحدث به الإصابات التي أودت بحياته ، فإنه لا يجدى الطاعن من بعد ما يثيره من أنه قد اعتمد في تراجعه على توجيه شخص آخر لم يستطع الارشاد عنه على ما يبين من المفردات المنضمة تحقيقا لوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧ س ٣٠ ق ١٣٨ ص ٦٤٥) .

الفصل الثاني

رابطة السببية

٨٩ - إنه لا يكفي للإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يثبت وقوع القتل وحصول خطأ من المحكوم عليه بل يجب أيضاً أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ . وينبنى على ذلك أنه إذا انعدمت رابطة السببية ، وأمكن تصور حدوث القتل ولو لم يقع الخطأ انعدمت الجريمة معها لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها . فإذا كان الحكم قد اعتبر الطاعن مسئولاً جنائياً عن جنحة القتل الخطأ لأنه ترك سيارته في الطريق العام مع شخص آخر يعمل معه ، وأن هذا الشخص الآخر دفع العربة بقوة جسمه إلى الخلف بغير احتياط فقتل المجنى عليه ، فإنه يكون قد أخطأ في ذلك لانعدام رابطة السببية بين عمل المتهم وبين قتل المجنى عليه ، لأن ترك المتهم سيارته في الطريق العام يحرسها تابع له ليس له أية علاقة أو صلة بالخطأ الذي تسبب عنه القتل والذي وقع من التابع وحده . على أن إخلاء المتهم (صاحب السيارة) من المسئولية الجنائية لا يخليه من المسئولية المدنية بل إن مسئوليته مدنياً تتوافر جميع عناصرها القانونية متى أثبت الحكم أن التابع كان يعمل عند الطاعن ولحسابه وقت أن تسبب بخطئه في قتل المجنى عليه .

(جلسة ١٩٢٨/٥/٣٠ طعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٨ ق) .

٩٠ - متى كان الحكم قد اثبت ان المتهم كان يسير بسيارته بسرعة غير عادية ملتزماً في سيره الطريق الطبيعي المباح له السير فيه ، وهو الجانب الأيمن من الميدان الذي وقعت فيه الحادثة بالنسبة إلى من يكون سائراً في اتجاهه ، وأن المجنى عليه هو الذي اندفع في سيره وهو يعبر الشارع ، دون أن يتحقق من خلوه من السيارات ، ودون أن يلاحظ السيارة وهي مقبلة . فاصطدم بمقدمها وسقط تحته ، ثم نفى بقاء على ذلك مسئولية المتهم عن هذا الحادث ، فليس مما يعيبه أن يكون مما ذكره رداً على ما اعترض به الدفاع ان سير المتهم في الجانب الأيسر من الطريق لا سبب من الأسباب لا يجعله مخطئاً مادام لم يتجاوز الطريق الأيمن المعد للسائرين في اتجاه واحد .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/٨ طعن رقم ١١٤٤ سنة ١٥ ق) .

٩١ - متى كانت الواقعة ، كما هو ظاهر من بيانات الحكم ، ان المجنى عليه كان راكباً سيارة فوق بالات القطن المحملة بها ثم وقف عند اقترابها من كوبرى كانت تمر من تحته فصدمه الكوبرى فتوفي ، فهذا يدل على أن المجنى عليه هو الذي تسبب بإهماله وتقصيره في حق نفسه فيما وقع له إذ هو لو كان منتحباً إلى الطريق الذي تسير فيه السيارة وظل جالساً في مكانه بها لما أصيب بأذى ومن الخطأ معاقبة السائق بمقولة إنه ساهم في وقوع الحادث إذ سمح للمجنى عليه أن يركب فوق بالات القطن وأنه كان عليه أن يجلسه بحيث يكون في مأمن من الضرر ، فإن هذا من جانب السائق لم يكن له دخل في وقوع الحادث .

(جلسة ١٩٤٦/١/٢٨ طعن رقم ١٩٠ سنة ١٦ ق) .

٩٢ - إذا كان الحكم قد قال باحتمال وقوع الحادث الذي أدى إلى وفاة المجنى عليه من تداعى سلم عربة التزام بسبب عيب فيه تحت قدميه على أثر ركوبه عليه ، فإن ذلك وحده يبرر ما قضى به من براءة سائق الترام ، ولو كان الحكم قد أخطأ فيما ذهب إليه من تقارير في خصوص وجوب الوقوف في المحطة الاختيارية أو الاستمرار في السير إلى غير ذلك ، إذ الحادث على هذه الصورة يكون نتيجة لعيب ذاتي في سلم الترام مما لا دخل للسائق فيه . ومجرد قيام هذا الاحتمال وعدم استطاعة المحكمة نفيه يكفي للقضاء بالبراءة ، إذ المتهم يجب أن يستفيد من كل شك في مصلحته لا يستطاع رفعه .

(جلسة ١٩٤٦/١/٢٨ طعن رقم ١٢٨ سنة ١٦ ق) .

٩٣ - إن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ لا تقوم قانوناً إلا إذا كان وقوع القتل أو الجرح متصلاً بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ ، فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها ، وإذن فإذا كانت أوجه الخطأ المسندة إلى المتهم الثاني (مهندس تنظيم) مقصورة على أنه أرسل إخطاراً إلى المتهم الأول ينبه عليها فيه بإزالة حائطين من حوائط البناء الموقوف المشمول بنظارتها ، لخطورة حالتهما ثم لم يحرك ساكناً بعد ذلك وقصر في رفع تقرير إلى رئيسه عن المعاينة التي أجراها للنظر فيما يتبع من إجراءات ولم يسع إلى استكشاف الخلل من باقى أجزاء البناء من بعد مشاهدة الخلل في الحائطين للتعرف على ما كان بجمالون داخلي من تآكل وانحراف وكان هذا التقصير من جانب المتهم الأول ليس هو العامل الذي أدى مباشرة إلى وقوع الحادث أو ساهم في وقوعه وكان انهزام الحائط أمراً حاصلًا بغير هذا التقصير نتيجة حتمية لعدم البناء وإهمال المتهم الثانية في إصلاحه وترميمه وعدم تحررها

قتل خطأ

في منع اخطاره عن المارة ، فإن تقصير المتهم الأول لا تتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية وبالتالي فإن الجريمة المنسوبة إلى المتهم المذكور تكون منتفية لعدم توافر ركن من أركانها .

(جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ طعن رقم ٦٠٤ سنة ٢٤ ق) .

٩٤ - إن رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة إحداث الجرح بدون تعمد بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع هي علاقة السبب بالمسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ .

(جلسة ١٩٣٨/٦/٦ طعن رقم ١٦٠٩ سنة ٨ ق) .

٩٥ - إن القانون يستلزم لتوقيع العقاب في جرائم الإصابات غير العمدية أن تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذي وقع من المتهم والإصابة التي حدثت بالمجنى عليه .

(جلسة ١٩٤٣/١١/١ طعن رقم ١٧٨٥ سنة ١٢ ق) .

٩٦ - يكفي لقيام رابطة السببية في جرائم القتل والجرح الخطأ المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات أن يكون القتل أو الجرح مسبباً عن خطأ مما هو مبين في تلك المادتين ، سواء أكانت السببية مباشرة أم غير مباشرة ، مادام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لولا وقوع الخطأ - فإذا كان الحكم قد أسس إدانة المتهم على تسببه في الحادث بخطئه في قيادة سيارته إذ أسرع بها اسراعاً زائداً ، ولم يعمد إلى التهدة أو الوقوف لما شاهد الفتاة أمامه ، بل اندفع بالسيارة بقوة فصدم أحد المجنى عليهم ، ثم عاد في نفس السرعة بالسيارة إلى اليمين فاحتل توازنها فانقلبت على الأرض بعد أن سقط بعض ركبائها وأصيبوا ، فهذا الذي أثبتته الحكم فيه ما يدل على أن المتهم قد أخطأ في قيادته السيارة ، وأنه لولا خطؤه لما وقع الحادث . وإذن فلا يكون ثمة محل لما يثيره من أن الإسراع الذي أثبتته عليه الحكم ليس هو السبب المباشر للحادث ، بل السبب هو انحرافه يسرة لتفادي إصابة الطفلة التي اعترضت السيارة .

(جلسة ١٩٤٤/٦/١٢ طعن رقم ١٢٠٤ سنة ١٤ ق) .

٩٧ - إذا كان الالتهاب الذي سبب الوفاة قد نتج عن الإصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه فمسألة المتهم عن الوفاة واجبة ، ولا يرفع مسؤوليته أن المجنى عليه أو ذويه رفضوا أن تبتر ساقه وأن هذا البتر كان يحتمل معه نجاته ، إذ لا يجوز له ، وهو المحدث للإصابة ، أن يتذرع بأحجام المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه وهي عملية جراحية عظيمة الخطر فضلاً عما تسببه من الآلام المبرحة .

(جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨ طعن رقم ١٨١٤ سنة ١٦ ق) .

٩٨ - إن قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب مادام حكمه مؤسساً على أسانيد مقبولة مستمدة من وقائع الدعوى ، فإذا كانت المحكمة قد أوردت رداً سليماً على أن قيادة المتهم للسيارة المعيبة بالخلل الذي يقول عنه الطاعن لا يقطع صلته هو بالحادث الذي ساهم بخطئه في وقوعه - فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٢/١١/٢٥ طعن رقم ١٢٠٢ سنة ٢٢ ق) .

٩٩ - إن رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة إحداث الجرح بدون تعمد بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع هي علاقة السبب بالمسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر من

غير وقوع الخطأ ، وإذا نفى الحكم وجود رابطة السببية بين خطأ المتهم (وهو سائق سيارة) والتصادم الذى وقع دون أن يبين كيفية امكان تصور وقوع الحادث بدون ارتكاب المتهم لمخالفة المرور المتسوبة إليه ، فإن هذا يكون قصورا يعيب الحكم عيبا جوهريا مبطلا له .
(جلسة ١٩٢٨/٦/٦ طعن رقم ١٦٠٩ سنة ٨ ق) .

١٠٠ - أن القانون يوجب في جريمة القتل الخطأ أن يكون خطأ المتهم هو السبب في وفاة المجنى عليه بحيث لا يتصور أن تحدث الوفاة لولا وقوع الخطأ . فإذا كان ما أورده الحكم ، مع صراحته في أن المتهم كان مسرعا بسيارته ولم يكن ينفخ في البوق ، لا يفهم منه كيف أن السرعة وعدم النفخ كانا سببا في إصابة المجنى عليه وهو جالس في عرض الطريق العام الذى حصلت فيه الواقعة في الظروف والملابسات التى وقعت فيها ، فإنه يكون قد أغفل بيان توافر رابطة السببية ويتعين نقضه لقصوره .

(جلسة ١٩٤٢/١/١١ طعن رقم ٢٦١ سنة ١٢ ق) .

١٠١ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يذكر شيئا عن حصول إصابات بالمجنى عليه نشأت عن التصادم بالسيارة التى كان يقودها المتهم وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الإصابات فإنه يكون قد أغفل الاستدلال على ركن جوهري من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر الواقع وهذا قصور يعيبه .

(جلسة ١٩٥١/٦/١٤ طعن رقم ٥١٧ سنة ٢١ ق) .

١٠٢ - إن القانون يستلزم لتوقيع العقاب في جرائم الإصابات غير العمدية أن تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذى وقع من المتهم والإصابة التى حدثت بالمجنى عليه . وإذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بانعدام رابطة السببية المباشرة بين ما وقع منه وإصابة المجنى عليه ، فإنه يجب على المحكمة ، إذا لم تر الأخذ بهذا الدفاع ، أن تضمن حكمها الرد عليه بما يفنده ، وإلا كان الحكم قاصرا .

(جلسة ١٩٤٣/١١/١ طعن رقم ١٧٨٥ سنة ١٢ ق) .

١٠٣ - إذا كانت واقعة الإهمال التى رفعت بها الدعوى على المتهم هى أنه لم يتنبه إلى وجود المجنى عليه على القضبان الحديدية أثناء قيادة القطار ، فإنه إذا كان المجنى عليه قد قصر في حق نفسه تقصيرا جسيما بنومه على القضبان التى هى معدة لسير القطارات عليها وكان ذلك - لمخالفته المألوف بل للمعقول - لا يمكن أن يرد على بال أى سائق ، وكان لا يوجد من واجب يقضى بأن يستمر السائق طوال سير القطار في إطلاق زمارته ولو لم يكن تحت بصره في طريقه أشخاص أو أشباح - إذ كان ذلك كذلك فإن المحكمة إذا أدانت هذا السائق في هذه الظروف يكون واجبا عليها ، خصوصا وقد تمسك المتهم أمامها في صدد عدم إطلاق الصفارة بأن اللائحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزمه بإطلاقها ، أن تتحدث في غير ما غموض عن رابطة السببية بين عدم إطلاق الزمارة وبين إصابة المجنى عليه ، فتبين كيف كان واجبا عليه وقت الحادث أن يطلق الزمارة ، وكيف كان عدم إطلاقها سببا فيما وقع وأنه لو كان أطلقها لتنبه المجنى عليه من نومه الذى كان مستغرقا فيه واستطاع النجاة قبل أن يقابله القطار ويصيبه ، فإذا هى لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيئا نقضه .

(جلسة ١٩٤٥/٤/٢٣ طعن رقم ٧٢٤ سنة ١٥ ق) .

قتل خطأ

١٠٤ - ان رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى أصاب المجنى عليه يكفى لتوافرها ان تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .
(جلسة ١٥/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٤٦٦ سنة ٢٠ ق) .

١٠٥ - متى كان الحكم الذى أدان المتهم فى الإصابة الخطأ قد ذكر فيما ذكره عن واقعة الدعوى ان المتهم أخطأ فى عدم اطلاق آلة التنبيه فى حين أن الضباب كان منتشرأ مما كان يتعين معه أن يتحرز ويتخذ الحيطة وخصوصا أنه رأى المجنى عليه على بعد عشرة أمتار منه فكان لزاما عليه أن ينبه ويهذى من سيره ، فإنه يكون قد بين ركن الخطأ بيانا كافيا . أما رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى أصاب المجنى عليه فيكفى لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، ومتى كان ما أوردته المحكمة من أدلة على ذلك من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته عليها ، فذلك يتضمن بذاته الرد على أسباب البراءة التى أخذت بها محكمة الدرجة الأولى .
(جلسة ١٥/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٤٦٦ سنة ٢٠ ق) .

١٠٦ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهمين (سائقى سيارتين) فى قتل المجنى عليه خطأ .
قائلة فى حكمها - بناء على ما أوردته من أدلة - بوقوع الخطأ من كل منهما ، فذلك منها معناه بالبداهة ان الخطأ المسند إلى كل واحد منهما قد ساهم مباشرة فى حصول الحادث ولا يقبل الطعن فى هذا الحكم بمقولة أنه لم يبين أى الخطأين كان السبب فى وقوع الحادث .
(جلسة ٢٢/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٤٨٠ سنة ٢٠ ق) .

١٠٧ - بحسب المحكمة ان تبين أن المتهم الذى أدانته فى جريمة القتل الخطأ قد أخطأ وان علاقة السببية بين خطئه ووقوع الحادث قائمة وأن تقيم الدليل على ذلك .
(جلسة ٨/١٠/١٩٥١ طعن رقم ٤٢٢ سنة ٢١ ق) .

١٠٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يقود سيارته فى طريق ممنوع السير فيه ولم يتخذ أى احتياطات حين أقبل على مفارق شارع شمبليون وهو شارع رئيسى وكان عليه أن يتريث حتى يتحقق من خلو الطريق ولكنه اندفع مسرعا ودون أن يطلق أداة التنبيه ، كما أثبت الحكم الإصابات التى حدثت بالمجنى عليها نتيجة الاصدام وأن الوفاة قد نشأت عنها - فإنه يكون قد بين رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذى حدث .
(جلسة ٢٢/٦/١٩٥٤ طعن رقم ٥٢ سنة ٢٤ ق) .

١٠٩ - يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذى دانه بالقتل خطأ وبين إصابته للمجنى عليه بإصابات قاتلة ، بما يكفى لاثبات قيام هذه الرابطة بقوله «وحيث أن خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن انحرافه للجهة اليمنى حيث كان يسير المجنى عليه وعدم استعماله لجهاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصيب المجنى عليه» .

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٧/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٦١٠) .

١١٠ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أدان المتهم بجريمة قتل المجنى عليه خطأ ، ورتب على ذلك مسئولية متبوعه ، وقد فاته أن يبين إصابات المجنى عليه التى لحقت بسبب

اصطدام السيارة به وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل فنى - فإنه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٩٠٨) .

١١١ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل تقتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لأحداث النتيجة .. وإذا كان الحكم المطعون فيه وأن أثبت توافر الخطأ فى حق الطاعن قد أغفل التصدى إلى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفائها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دافع بانقطاع رابطة السببية بين الخطأ وما لحق المجنى عليه من ضرر وبأن الحادث إنما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره فجأة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر ، وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تبين كيف كان فى استطاعة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلافى إصابة المجنى عليه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ س ١٥ ص ٥٦٨) .

١١٢ - رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن فى جريمة القتل الخطأ كما هى معرفة فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وهى تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد إلى دليل فنى لكونه من الأمور الفنية البحت . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليه خطأ قد فاتته أن يبين إصابات المجنى عليه التى لحقت به بسبب اصطدام السيارة به ، وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل فنى ، فإنه يكون قاصر البيان فى خصوص الدعوى الجنائية ويتعين لذلك القضاء بنقضه .

(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٥١ ص ٨٠٢) .

١١٣ - ثبوت قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها اثباتها أو نفيها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه ، وبالتالي فإنه لا يقبل منه المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢/٦٩٢/١٩ س ٢٠ ق ٤٤ ص ٢٠١) .

١١٤ - إن تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٦٤ ص ٧٢٢) .

١١٥ - متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها فى القانون ، كانت النتيجة محمولة عليها وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ ، وامتنعت المسئولية عن أخطا إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٩٤ ص ٩٩٣) .

قتل خطأ

١١٦ - من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادي للأمر ، وأن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين ما عزی إليه من خطأ يوصفه حارسا على العقار - من تركه المصعد يعمل دون إصلاح عيوبه وبين ما لحق المجنى عليه من ضرر تأسيسا على أن الحادث إنما نشأ بخطأ المتهم الآخر وهو عامل المصعد فضلا عن خطأ المجنى عليه وذويه على النحو الذي فصله في وجه طعنه وأن كلا من هذين الخطأين بالنظر لجسامته وغرابته يوفر سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادي للأمر وما كان للطاعن بوصفه حارسا على العقار أن يتوقعه أو يدخله في تقديره حالة أنه لم يقصر في صيانة المصعد بل أناط ذلك بشركة مختصة بأعمال المصاعد وصيانتها وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئوليته الجنائية والمدنية ، وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له بما يدل على أنها كانت على بينة من أمره محيطة بحقيقة مبناه وأن تقسطة حقه ايرادا له وردا عليه . وذلك بالتصدي لموقف كل من المتهم الثاني في الدعوى والمجنى عليه وذويه وكيفية سلوكهم وأثر ذلك على قيام رابطة السببية بين الخطأ المعزو للطاعن أو انتفائها ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب ، مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٥٧ ص ١٢٧٠) .

١١٧ - تتطلب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها ، طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر .

(الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٨ س ٢١ ق ٢٥٧ ص ١٠٦٩) .

١١٨ - تقدير توافر السببية بين الخطأ والإصابة ، أو عدم توافرها ، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع وبغير معقب عليها ، مادام تقديرها سائغا ، مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق . وإذا كان ذلك وكان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدلil مقبول ، إلى أن ركن الخطأ الذي نسبه إلى الطاعن يتمثل في عدم تحققه من سلامة المارين في الطريق العام حال قيادته لسيارة نقل تقطّر سيارة أخرى ثقيلة دون اعتبار أو حيطة منه لتحركها ، فلم يوفر المسافة الكافية بينه وبين العربة النقل التي تسير في نفس اتجاهه ، عند اجتيازها لها ، فاصطدمت بها السيارة المقطورة ، مما أدى إلى وقوع الحادث ، وهو ما يوفر قيام ركن الخطأ في جانبه .

(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٤ س ٢٢ ق ١٠٢ ص ٤٢٠) .

١١٩ - من المقرر أن رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي أصاب المجنى عليه يكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . ولما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدي إليه اقتناعها ، وكان من حق المحكمة - بما لها من سلطة تقدير الأدلة - أن تأخذ بما ترتاح إليه نفسها وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى ، وكانت المحكمة قد أنست الصدق في أقوال شاهد الاثبات الوحيد بمحضر الشرطة فارتاحت إليها وأخذت بها وقد

عززتها المعاينة وكتاب الشركة القائمة على إصلاح الطريق ، وهي قاطعة في أن الطريق في جانبه الأيمن في خط سير الطاعن كان قد تم إصلاحه وقت الحادث وكان القول بتعثر عجلة العربة التي كان يدفعها المجنى عليه تضمنتها أقوال الشاهد بمحضر الجلسة وهو ما أطرحه الحكم بأسباب سائغة ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا وعودا لمناقشة أقوال الشاهد .

(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ س ٢٢ ق ٢٠٠ ص ١٢٢٨) .

١٢٠ - تتطلب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر .

(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢) .

١٢١ - الأصل أن المتهم يسأل على جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة - كما أن تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة تترد إلى أصل صحيح في الأوراق واستخلصت في منطق سائغ خطأ المجنى عليه واتصال هذا الخطأ بالنتيجة اتصال السبب بالمسبب ، فإن الحكم بذلك يكون قد أصاب الحق في تقرير مسئولية الطاعن وما يثيره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢ س ٢٥ ق ١٩ ص ٨٠) .

١٢٢ - جريمة القتل الخطأ تقتضى - حسبما هي معرفة به في القانون - لإدانة المتهم أن يبين الحكم الخطأ الذي قارفه المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، كما تتطلب رابطة السببية اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادي للأمر . ومن المقرر أن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع تلك الرابطة متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة - لما كان ذلك - وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن المحكوم عليه قد أثار دفاعا مؤداه أن المصعد عاملا مختصا بتشغيله ومسئولا عن أى خلل أو عطل يكتشف في المصعد وعليه أن يوقفه عن العمل حتى يتم إصلاحه ، وقد عزى هذا العامل الحادث إلى عطل مفاجيء بكالون باب المصعد أدى إلى إمكان فتحه رغم عدم وجود الصاعدة ، وأن الحادث وقع بخطأ المجنى عليه الذي يوفر سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادي للأمر ، وما كان للطاعنين أن يتوقعاه حالة كونهما لم يقصرا في صيانة المصعد وأن المهندس الخبير ليس مختصا في شئون المصعد وقد أثبت ذلك بنفسه في تقريره وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة من شأنه لو صح أن تندفع به التهمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتفهم مرماه ولم يقسطه حقه بما يفحسم به أمره ولم يعن بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه - بل أطرحه جملة ورد عليه بما لا ينفيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢ س ٢٥ ق ١٥٢ ص ٣٠٨) .

١٢٣ - من المقرر أن رابطة السببية كركن في جريمة القتل الخطأ ، تقتضى أن يكون الخطأ

قتل خطأ

متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ ، ومن المتعين على الحكم اثبات قيامها استناداً إلى دليل فني ، لكونها من الأمور الفنية البحتة ، وعليه أن يستظهر في مدوناته ماهية الإصابات وعلاقتها بالوفاة ، لأنه من البيانات الجوهرية وإلا كان معيباً بالقصور ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بيان إصابات المجنى عليه الأول نقلاً عن التقرير الطبي وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير وكان الحكم لم يفصح فوق ذلك عن سنده الفني فيما ذهب من جزمه بسبب وفاة المجنى عليه الآخر ، فإنه يكون معيباً بقصور يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ س ٢٦ ق ١٨٢ ص ٨٢٩) .

(والطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧ س ٢٩ ق ١٧٢ ص ٨٢٦) .

١٢٤ - لما كان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وهو الحال في الدعوى المطروحة حسبما أفصح عنه الحكم فيما سلف ، وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه ، فإذا اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم بما يترتب عليه مسئوليته ، فإن في ذلك ما ينتفي معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهري ، لما كان ذلك ، وكان النعي لاغفال الحكم المطعون فيه بيان مؤدى شهادة مهندس المرور التي أفصح عن اطمئنانه لها ، مردوداً بأنه لا تلتزم المحكمة بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها . ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ س ٢٩ ق ٦٠ ص ٣٢٢) .

١٢٥ - من المقرر أن تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق كما هو الحال في الدعوى المطروحة فإن ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سديد . ولا يقدح في ذلك ما نعاه الطاعن من عدم قيام الجهة الإدارية المختصة بتعيين شرطى لتنظيم المرور في محل الحادث أو وضع مصابيح للإضاءة ليلاً لأنه بفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لا ينفي مسئولية الطاعن طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥ س ٣١ ق ٥٤ ص ٢٧٨) .

١٢٦ - لما كان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور كما أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت عنصر هذا الخطأ إذ لا يوفقه مجرد استعمال المتهم قائد السيارة للسريفة والفرامل واصطدام المجنى عليه بجانب السيارة أو سقوطه على الأرض دون استظهار كيفية وقوع

الحادث ويبحث موقف المجنى عليه الذي كان مندفعاً من الطريق الجانبى وكيفية سلوكه ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة المتهم قائد السيارة فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٨ س ٢٤ ق ٢٩ ص ٢٠٩) .

الفصل الثالث

تسبب الأحكام

١٢٧ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ لم يشر إلى الكشف الطبى المتوقع على المجنى عليه ، ولم يعن بوصف الإصابة التى حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة ، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٤٧/١٠/٧ طعن رقم ١٤٤٨ سنة ١٧ ق) .

١٢٨ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى جريمة القتل الخطأ بناء على ما قالته من أنه ثبت لها من مناقشة الطبيب الذى كشف على المجنى عليها ومناقشة الدفاع له أن سبب الوفاة يرجع - كما جاء بالكشف الطبى المتوقع عليها - إلى إصابتها بكسر بأعلى عظم الفخذ الأيمن وأن هذه الإصابة تتفق مع ما شهد به شاهد الحادث الخ ، وكان الثابت بمحضر الجلسة على لسان الدفاع أن مناقشة الطبيب المشار إليه قد اقتضت على بيان سبب الإصابة التى شوهدت بالمجنى عليها ولم تتناول سبب وفاتها ، وكانت المحكمة لم تذكر مضمون الكشف الطبى الذى أشارت إليه فى الحكم ، فإن إدانة المتهم على أساس أن الإصابة التى تسبب فى أحداثها هى التى نشأت عنها الوفاة لا تكون قائمة على أساس كاف .

(جلسة ١٩٤٧/١١/١٠ طعن رقم ٩٢٣ سنة ١٧ ق) .

١٢٩ - إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم المجنى عليه فسيبت هذه الصدمة وفاته دون أن يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التى أحدثتها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أن هذه الإصابات هى التى سببت الوفاة ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٢/٤/٢١ طعن رقم ٢٥٧ سنة ٢٢ ق) .

١٣٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ تأسيساً على أنه صدم المجنى عليه بالعربة التى كان يقودها لم يذكر شيئاً عن ماهية الإصابات التى قال إنها حدثت بالمجنى عليها وأودت بحياتها ، فإنه يكون قد خلا من بيان الصلة بين وفاة المجنى عليها وبين الحادث الذى قال إنه وقع بخطأ الطاعن ولذا فإنه يكون قد جاء قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التى دان بها الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٠ طعن رقم ١٢٩٦ سنة ٢٢ ق) .

قتل خطأ

١٣١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ وبين الخطأ الذي وقع منه واتخذ من توفره دليلاً على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حقه دون أن يبين الإصابات التي حدثت بكل من المجنى عليهم وسببت وفاتهم أو يشير إلى التقارير الطبية الموضحة لها ولما أدت إليه - فإن إدانة المتهم على اعتبار أن وفاة المجنى عليهم قد حدثت نتيجة الخطأ الواقع منه لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا البيان قاصراً متعیناً نقضه .
(جلسة ١٩٥٤/٦/٢٨ طعن رقم ٧٢٤ سنة ٢٤ ق) .

١٣٢ - إذا كان الحكم إذ أثبت في تحصيله لواقعة الدعوى أن المتهم صدم المجنى عليه بسيارته ، لم يبين الإصابات التي لحقت بهذا الأخير من أثر الصدمة ولا كيف نشأت الوفاة عن تلك الإصابات ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .
(جلسة ١٩٥٥/١/٢٤ طعن رقم ١١٢٢ سنة ٢٤ ق) .

١٣٣ - إذا كان الحكم إذ انتهى إلى إدانة المتهم ومعاقبته عن جريمتي القتل والإصابة الخطأ ، لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثتها التصادم ونوعها وكيف انتهى إلى أن هذه الإصابات هي التي سببت وفاة المجنى عليه الأول ، فإنه يكون حكماً قاصراً متعیناً نقضه .
(جلسة ١٩٥٥/٥/٢ طعن رقم ١٦٧ سنة ٢٥ ق) .

١٣٤ - إذا كان الحكم الذي أدان المتهم بجريمة القتل والإصابة الخطأ لم يبين الإصابات التي حدثت بكل من المجنى عليهم ، وجاء خالياً من الإشارة إلى التقرير الطبي المثبت لها ولما أدت إليه فإن هذه الإدانة على اعتبار أن الإصابات إنما حدثت نتيجة الخطأ الواقع من المتهم لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم قاصراً متعیناً نقضه .
(جلسة ١٩٥٢/٥/١٩ طعن رقم ٤٥٢ سنة ٢٢ ق) .

١٣٥ - الحكم الصادر بالعقوبة ، تطبيقاً للمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات ، يجب أن تذكر فيه وقائع الحادثة ، وكيفية حصولها . وكنه الإهمال وعدم الاحتياط المنسوبين إلى المتهم ، وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم ، حين وقوع الحادثة . فإذا خلا الحكم من ذكر هذه البيانات تعين نقضه .
(جلسة ١٩٢٢/١١/٢٨ طعن رقم ٤١٢ سنة ٢ ق) .

١٣٦ - أساس المسؤولية الجنائية طبقاً للمادة ٢٠٢ ع هو الإهمال أو ما جرى مجراه فنيين ذلك في الحكم أمر لا مناص منه . فإذا طبقت المحكمة هذه المادة على شخص لأنه قام بأجراء عملية ختان لغلّام وباشّر الغيار على الجرح بنفسه حيناً وبواسطة صبيه حيناً آخر ولكن هذا الغلام توفي عقب ذلك ولم تعرض المحكمة في حكمها لبيان ماهية الإهمال الذي وقع من ذلك الشخص فكان سبباً فيما أصاب المجنى عليه وأودى بحياته بل ولم تذكر في الحكم أنه أهمل فعلاً ولم تلتفت لما تمسك به هذا الشخص من أن له الحق في إجراء عملية الختان بموجب ترخيص رسمي بيده كان بهذا الحكم قصور في بيان الوقائع مبطل له وموجب نقضه .
(جلسة ١٩٢٤/٢/٢٦ طعن رقم ٢٦٦ سنة ٤ ق) .

١٣٧ - إذ لم يبين الحكم الصادر بالإدانة في جريمة القتل الخطأ نوع الخطأ الذي وقع من المتهم فإنه يكون متعیناً نقضه . إذ يجب في هذه الجريمة أن يقع من المتهم خطأ مما نص عليه في المادة ٢٣٨ ع ، وأن تتوفر علاقة السببية بين الخطأ والوفاة .
(جلسة ١٩٤٤/٦/١٢ طعن رقم ١٢٥٩ سنة ١٤ ق) .

١٣٨ - متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة القى أوردها أن المتهم هو الذى صدم المجنى عليه بالسيارة التى يقودها فتسبب فى قتله من غير قصد ولا تعمد ، بأن قام بعد وقوفه أمام المنزل الذى كان يقصده بحركة التفاف فجائية إذ عرج بسيارته فجأة دون أن ينبه بزمارته المارة للجانب الأيسر من الطريق فصدم المجنى عليه وقد كان عن كثب من رصيف الطريق ، وأنه كذلك عجل بالنزول من مقعده ورفع جثة المجنى عليه من تحت العجلات وأرقدتها بعيداً ، فهذا فيه ما يكفى لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم وتسببت عنه وفاة المجنى عليه بما يبرر إدانته فى جريمة القتل الخطأ .

(جلسة ١٢/٤/١٩٤٤ طعن رقم ١١١ سنة ١٥ ق) .

١٣٩ - يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة الإصابة الخطأ أن يذكر الخطأ الذى وقع من المتهم وكان سبباً فى حصول الإصابة ، ثم يورد الأدلة التى استخلصت المحكمة منها وقوعه ، وإلا فإنه يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه .

(جلسة ٢٢/١٠/١٩٤٥ طعن رقم ١٠٩٠ سنة ١٥ ق) .

١٤٠ - إن اجتياز سيارة ما يكون أمامها فى الطريق لا يصح فى الحقل عده لذاته خطأ مستوجبا للمسئولية مادام لم يقع فى ظروف وملابسات تحتم عدم الإقدام عليه ، كقصر عرض الطريق أو انشغال السكة بسيارات أخرى قادمة من الاتجاه المضاد أو عدم استطاعة سائق السيارة التثبت ببصره من خلو الطريق أمامه أو غير ذلك ، إذ منع الاجتياز على الإطلاق وعده دائماً من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور فى الطريق دون مقتضى ، وهذا مما تناذى به مصالح الناس فضلاً عن مخالفته للمألوف نزولاً على حكم الضرورة . ولذلك فإنه إذا أدانت المحكمة المتهم فى تهمة قتل المجنى عليه خطأ دون أن تثبت عليه أنه حين جاوز السيارة التى كانت تسير أمام سيارته فى الطريق لم ينبه المارة بالزماره كما جاء فى وصف الواقعة التى طلبت محاكمته من أجلها ، أو تثبت ما يسوغ عد مجاوزته تلك السيارة خطأ يحاسب عليه ، ودون أن تبين كيف كانت المجاوزة سبباً فى قتل المجنى عليه على الرغم من تمسك المتهم فى دفاعه بأن الحادث وقع قضاءً وقدرًا لأن المجنى عليه ، وهو غلام ، خرج من اليمين يعبر الطريق أمام السيارة وهى تسير سيراً معتاداً فاصطدم بجانبها دون أن يراه السائق الذى كان دائم التنبيه بزمارته ، وعلى الرغم من أن المعايينة التى أجريت تؤيده - إذا أدانت المحكمة المتهم مع كل ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(جلسة ١٥/٤/١٩٤٦ طعن رقم ٨٨٢ سنة ١٦ ق) .

١٤١ - إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم (قائد سيارة) فى جريمة القتل الخطأ قد غضت النظر عن السرعة فى السير مكتفية فى بيان خطئه بقولها إنه استرسل فى السير بسيارته حتى صدم المجنى عليه أثناء عبوره الطريق أمامه فإن حكمها يكون قاصراً إذ كان يتعين عليها لأظهار وجه الخطأ أن تبين كيف كان فى مكتة المتهم فى الظروف التى ذكرت أنها أن يتمهل بحيث يتفادى الحادث .

(جلسة ٨/١٢/١٩٤٧ طعن رقم ١٦٦٤ سنة ١٧ ق) .

١٤٢ - إذا كان الحكم الاستثنائى الذى أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ لم يتعرض للأدلة التى بنت عليها محكمة الدرجة الأولى حكمها بالبراءة من أن الحادث وقع فجأة أثر انفصال عجلة السيارة التى كان يقودها المتهم وفقده السيطرة عليها ، فإنه يكون قاصراً متعيناً نقضه ، وكان يجب لسلامته أن يتناول هذا السبب الذى أسست عليه محكمة الدرجة الأولى قضاءها

قتل خطأ

ويقوم الدليل على أنه غير صحيح ، وأن الانحراف المفاجيء الذى وقع من السيارة قبل انفصال عجلة القيادة إنما وقع أثر خطأ أو تقصير من جانب المتهم مادام أنه ليس هناك تلازم حتمى بين السرعة والانحراف .

(جلسة ١١/١٢/١٩٤٧ طعن رقم ١٤٧٨ سنة ١٧ ق) .

١٤٣ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم (سائق ترام) فى جريمة القتل الخطأ بناء على ما قاله من أنه كان يقود الترام بإهمال وعدم احتياط ولم يقف به عند المحطة التى يتحتم عليه الوقوف عندها ولم يتخذ الحيطة والحذر عند عبور الطريق الذى كانت تسير به السيارة التى اصطدم بها ، فإنه لا يكون قد بين وجه الخطأ بيانا كافيا إذ لم يذكر وقائع الإهمال وعدم الاحتياط وعدم الحذر كما لم يبين علاقة عدم الوقوف بالمحطة بوقوع الحادث ، وبهذا كان قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

(جلسة ٢٢/١٢/١٩٤٧ طعن رقم ٢٠٧٤ سنة ١٧ ق) .

١٤٤ - إذا كان الحكم قد أدان متهمين بالقتل الخطأ مؤسسا قضاءه على قوله إنهما تبادلا الإمساك بمسدس محشو بالرصاص وعبثا به فانطلق منه عيار أصاب المجنى عليه فقتله دون أن يعين من منهما المتسبب فى انطلاق العيار . فهذا منه قصور فى البيان مستوجب النقض ، إذ أن مجرد العبث بالمسدس لا يكون له شأن فى القتل إلا إذا كان هو الذى أدى إلى انطلاق العيار ، ومقتضى هذا أن يبين الحكم من من المتهمين اللذين كانا يعبثان بالمسدس هو الذى تسبب بفعله فى خروج العيار .

(جلسة ٦/١٢/١٩٤٨ طعن رقم ١٦٢٦ سنة ١٨ ق) .

١٤٥ - إذا كان الحكم قد حصل واقعة الدعوى فى قوله إن المجنى عليه أصيب من سيارة كان يقودها المتهم وأن هذا خطأ لأنه لم يستعمل زمام السيارة التى كان يقودها ولم يحسب حسابا لضيق الطريق الذى كان يسير فيه فيتخذ لهذا الظرف الحذر اللازم ، ثم أدان المتهم دون أن يبين الظروف والملابسات التى وقع فيها الحادث ووجه الإهمال الذى وقع من المتهم وواقعه وهل كان فى مقدور المتهم رؤية المجنى عليه أمامه حتى كان ينبهه بالزمام أو يعمل على مفادته بسيارته ، فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(جلسة ١٢/٦/١٩٤٩ طعن رقم ٧٠٨ سنة ١٩ ق) .

١٤٦ - إن جريمة القتل الخطأ حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات تقتضى لإدانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذى ارتكبه المتهم ورابطة السببية بين هذا الخطأ المرتكب وبين الفعل الضار الذى وقع بحيث لا يتصور وقوع الضرر إلا نتيجة لذلك الخطأ . فإذا كان مؤدى ما ذكره الحكم فى تبرير إدانة المتهم فى جريمة القتل الخطأ هو أن المتهم قد انحرف بالسيارة التى كان يقودها فصدمت المجنى عليه الذى كان سائرا فى الطريق فتسببت عن ذلك وفاته ، فهذا الحكم لا يكون قد عنى باستظهار الخطأ الذى ارتكبه المتهم ولا علاقة هذا الخطأ بوفاة المجنى عليه فيكون لذلك معيبا متعينا نقضه .

(جلسة ١٩/١٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٢٧٧ سنة ١٩ ق) .

١٤٧ - متى كان الحكم الذى أدان المتهم (قائد سيارة) فى جريمة القتل الخطأ لاتبين منه وجهة النظر التى انتهت إليها المحكمة فى كيفية وقوع الحادث وعلى الأخص ما إذا كانت مصادمة المجنى عليها قد حصلت من مقدم السيارة أو من جانبها حتى يمكن تحديد وجه الإهمال الذى

وقع من المتهم ، ولم يبين كذلك الأساس الذى اعتمد عليه فى القول بأن المتهم لم يستعمل فرامل السيارة إلا قبل إدراك المجنى عليها بمترين ، وأنه كان يستطيع رؤيتها قبل ذلك ، وكل ذلك جوهرى فى استظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية بينه وبين الحادث ، فهذا قصور فى البيان يستوجب نقض الحكم .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٧ طعن رقم ٤٩٥ سنة ٢٠ ق) .

١٤٨ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ مقتصرأ فى بيان ركن الخطأ على قوله ، فمرت سيارة نقل محملة أقفاصاً بسرعة وبعد مرورها تبين أنها صدمت المصاب ، فإنه يكون حكماً قاصراً عن اثبات الخطأ فى حق المتهم ويتعين لذلك نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٢/١٢ طعن رقم ١٢٠ سنة ٢١ ق) .

١٤٩ - متى كان الحكم إذ قضى ببراءة المتهم بالقتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية قد عول فى ذلك على أقوال الشاهد من ، أن الترام كان يسير سيراً عادياً وكان المتهم يستعمل جهاز التنبيه طول الطريق وقت حصول الحادث وأنه لم يكن فى استطاعته أن يتفاداه لأن المصاب ظهر فجأة على بعد ثلاثة أمتار ، وإلى أن باقى الشهود لم يقطعوا فى أقوالهم بذلك المحضر بأن المتهم لم يستعمل جهاز التنبيه ثم قال «أنه على فرض الأخذ بالرواية الأخرى من أنه عندما بدا الغلام المجنى عليه ينزل إلى الشارع كانت المسافة بينه وبين الترام خمسة عشر متراً فإنه مما يتناقض مع طبائع الأشياء أن يتوقع المتهم أن كل من ينزل من الرصيف يريد عبور الشارع من جهة لأخرى ... وأن من حقه أن يعول على أن من واجب المشاة ألا يعبروا القضبان وقت اقتراب الترام وأن يعبروا الطريق من الأماكن التى أعدت لذلك وأن يتبصروا مواقع أقدامهم عند عبورها . متى كان ذلك فإن ما قاله الحكم من ذلك سائغ فى العقل وفى القانون .

(جلسة ١٩٥٤/٤/١ طعن رقم ١٨٤ سنة ٢٤ ق) .

١٥٠ - إذا كان الحكم قد تحدث عن خطأ المتهم فى قوله «إنه ثابت من قيادته بسرعة شهد بها الشاهدان فى مكان ضيق وعدم احتياطه بالتمهل كما يفرضه الواجب فى مكان ضيق لا يسمح للسيارات بسرعة وعرضه لا يزيد على عدة خطوات» فإن ما قاله الحكم من ذلك كاف فى بيان توافر ركن الخطأ .

(جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤ طعن رقم ٦٤٢ سنة ٢٥ ق) .

١٥١ - إذا كان الحكم الابتدائى الذى قضى ببراءة المتهم فى جريمة قتل خطأ قد بنى على أن المجنى عليه هو المتسبب فى الحادث الذى راح ضحيته ، وعلى أنه لم يثبت بطريق الجزم أن الترام الذى كان يقوده المتهم هو الذى دهم المجنى عليه ، ثم جاء الحكم الاستئنافى فأثبت هو أيضاً على المجنى عليه أنه أخطأ ، ولكنه مع ذلك أدان المتهم قائلاً عن الشاهد ، الذى كانت أقواله فى التحقيق عقب الحادث هى عماد هذا الحكم فى الإثبات أنه لم يكن صادقاً فيما قرره أمام المحكمة من أنه لم يعرف أن الترام الذى صدم المجنى عليه هو الذى كان يقوده المتهم ، وذلك دون أن يبين سنداً فيما قال به ولا سبيل تلك المعرفة التى ينكرها المتهم نفسه وينسبها الحكم إليه . فإن هذا يكون قصوراً فى التسبيب . وخصوصاً إذا كان كل كلام هذا الشاهد فى التحقيق هو أنه قد حصل على رقم الترام عن طريق غيرته وأنه لم ير بنفسه مما لا ينبغى أن يقام له كبير

قتل خطأ

وزن في الإدانة التي لا يصح ان تقام إلا على الجزم واليقين . وعلى الأخص إذا كان في الدعوى من الأدلة ما هو بحسب ظاهره في صالح المتهم .

(جلسة ١٩٤٥/١١/٢٦ طعن رقم ٧ سنة ١٦ ق) .

١٥٢ - يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الجرح الخطأ أن يبين ، فضلاً عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة المكونة للجريمة ، نوع الخطأ المرتكب ، ويعين واقعته ، ويورد الدليل عليها وإلا فإنه يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٤٦/١١/٢٥ طعن رقم ٤٠٨ سنة ١٦ ق) .

١٥٣ - إذا كان الحكم يبين منه أن المحكمة لم تأخذ برواية المتهم (قائد سيارة للجيش) بمقولة أنها تخالف ما قررر الضابط الذي كان يركب بجواره وما قاله سائق السيارة الملاكى التي اصطدم بها وماظهر من المعاينة من أن هذه السيارة كانت تسير أمام سيارة الجيش وفي نفس اتجاهها ، وبني مسؤولية المتهم على أن محاولته مفاداة السيارة الملاكى التي كانت تسير أمامه في مفترق الشارعين عند مكان الحادثة كانت مجازفة منه يتحمل هو وحدد مسئوليتها ، وأنه مهما قيل من خطأ سائق السيارة الملاكى في انحرافه إلى اليسار رغم رؤيته سيارة الجيش القادمة خلفه فلاشك في أنه (أى المتهم) لو كان يقظاً لما اصطدم بالسيارة المذكورة ولو كان يسير بسرعة معقولة لما ارتطم بالحائط الذى اختل من ذلك ولما تهشمت السيارة . فهذا الحكم يكون قاصر البيان إذ هو لم يورد مضمون ما شهد به سائق السيارة الملاكى ولا ما شهد به الضابط ولا ما أثبتته المعاينة ، كما لم يبين مدى تدخل قائد السيارة الملاكى الذى افترض خطاه ولم يحدده لمعرفة مبلغ تأثيره في حصول الحادث وفي مسؤولية المتهم .

(جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٢ طعن رقم ٢١٠٦ سنة ١٧ ق) .

١٥٤ - إذا كان الثابت ان احداً من الشهود لم ير الحادث وقت وقوعه ولا كيف أصيب المجنى عليه وكل ما قالوه هو أنهم حين سمعوا الصياح راوا سيارة بسرعة ولما ذهبوا إلى حيث وجدوا المجنى عليه ميتاً علم أولهم ، فلان ، من مجهول أن السيارة التي صدمت المجنى عليه هي رقم كذا ، فإن إدانة قائد هذه السيارة بمقولة إن خطاه ثابت من أن سيارة مرت بسرعة وبسبب هذه السرعة صدم المجنى عليه ولم يتمكن من مفاداته لا تكون مستندة إلى أصل صحيح ، إذ ليس في شهادة هؤلاء الشهود ما يصور الحالة التي كان عليها المتهم والمجنى عليه وقت وقوع الحادث .

(جلسة ١٩٤٨/١/٢٠ طعن رقم ١٨٤٢ سنة ١٧ ق) .

١٥٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان الطاعنين الأول لأنه بصفته كمسارياً للعربية الخلفية أطلق زمارته مع أنه كان في موضع يستطيع معه رؤية المجنى عليه وهو لا يزال يهم بالنزول من القاطرة التي لم يكن يعمل فيها ولأن زمارته كان السبب المباشر في تحرك الطاعن الثانى ، سائق الترام ، بالتزام ، والثانى لأنه سار بالتزام دون أن يطلق كمسارى القاطرة زمارته كما تقضى لذلك تعليمات شركة الترام ولم يكن هذا الحكم قد بين مدى مسؤولية كمسارى العربية عما يدور في عربية أخرى غير تلك التي عهد إليه بالعمل فيها من واقع تعليمات تلك الشركة - فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٣/٢١ طعن رقم ٧٠ سنة ٢١ ق) .

١٥٦ - إذا كان الحكم الذى أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد استدل على خطأ المتهم

بأسرعه في قيادة السيارة بقوله إن المتهم قد قرر أنه رأى المجنى عليها أول مرة على مسافة أربعة أمتار وهي مسافة كانت كافية لتفادي الحادث بالانحراف إلى جانب الطريق الخالي لو لم يكن مسرعاً ، وكان ما ساقه الحكم في شأن مسألة الأربعة الأمتار لا يكفي لبيان ركن الخطأ مادام لم يستظهر مدى السرعة التي كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها ولم يبين كيف كانت هذه المسافة في الظروف التي وقع فيها الحادث كافية لتفاديه وما هي السرعة التي تكون فيها هذه المسافة كافية لذلك - فهذا من الحكم قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٨/٥/١٩٥٢ طعن رقم ٥٩٩ سنة ٢٢ ق) .

١٥٧ - إذا كان ما أثبتته الحكم من خطأ الطاعن هو أنه لم يستعمل آلة التنبيه ولم ينتبه لنداء والد المجنى عليه إذ حاول لفت نظره لوجود ابنه الطفل وصدمة بعجلة السيارة الخلفية من الجهة اليمنى ، ثم استدل بما ظهر من المعاينة من وجود آثار احتكاك بالحائط بارتفاع نصف متر وهو المكان الذي وقع به الحادث ، فهذا الذي أثبتته الحكم غير كاف في بيان واقعة الدعوى بما يتضح منه ركن الخطأ من الطاعن ومكان المجنى عليه قبل الحادث وهل كان في استطاعة الطاعن أن يراه قبل اصطدامه بمؤخر السيارة ، ولذلك فإنه يكون قد شابه قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٨/٥/١٩٥٢ طعن رقم ٦٢ سنة ٢٢ ق) .

١٥٨ - متى كان الحكم إذ قضى بإدانة المتهمين في جريمة القتل الخطأ قد أقام قضاءه على أساس أن كمساري كل عربة من عربات القرام مسئول عما يحصل في العربة الأخرى غير التي عهد إليه العمل فيها دون أن يعين أساس هذه المسؤولية ومداهما وهل هناك تعليمات من إدارة القرام في هذا الصدد تجعل المتهمين مسئولين عن كلتا العربتين فإنه يكون قد انطوى على قصور يعيبه .

(جلسة ٤/٥/١٩٥٤ طعن رقم ٤٢١ سنة ٢٤ ق) .

١٥٩ - مادام الثابت أن قرار المديرية في شأن قيادة السيارات ومواقعها واجورها بالبندر الذي وقع فيه حادث القتل الخطأ بصدم المجنى عليه بسيارة يقضى بوجوب قيادة السيارات في هذا البندر بسرعة لا تزيد على ثمانية كيلو مترات في الساعة ، ومادام هذا القرار قد حصل نشره بالجريدة الرسمية ، فإن قول الحكم ، إن المعاينة التي أجرتها المحكمة تؤكد اسراع السيارة مع ملاحظة أن السير في المدن لا يصح أن يزيد بحال من الأحوال على عشرين كيلو متراً في الساعة ، ذلك لا خطأ فيه ولا يصح النعي عليه أنه لم يذكر اللائحة أو النص القانوني الذي استند إليه في ذلك .

(جلسة ٢/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٢٩٩ سنة ٢٠ ق) .

١٦٠ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه الأول وأصابه الآخرين ما يكفي وحده لإقامته فإنه لا محل للبحث في شأن صور الخطأ الأخرى .

(جلسة ١٧/١١/١٩٥٢ طعن رقم ١٢٥٦ سنة ٢٢ ق) .

١٦١ - لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات للعقاب أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه القتل بجميع صورته التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . وإن فمتى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان يقود السيارة التي صدمت المجنى عليه بسرعة

ودون استعمال آلة التنبيه ، فلا جدوى من المجادلة في صور الخطأ الأخرى التي تحدث عنها الحكم المذكور .

(جلسة ١٩٥٤/٤/٦ طعن رقم ٢٤٠٩ سنة ٢٣ ق) .

١٦٢ - متى كان الحكم قد أسس توفر الخطأ الذي ترتب عليه حصول حادث القتل الخطأ في حق المتهم على أنه قائد السيارة بسرعة زائدة مما ينطبق عليه نص المادة ٢٨ من لائحة السيارات التي وقع الحادث في ظلها ، فهذا يكفي وحده أساساً تقوم عليه الإدانة ولا يعيب الحكم أن يكون قد استند بعد ذلك إلى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى إلى مرتبة الأخطار المعاقب عليها قانوناً .

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨٢١) .

١٦٣ - متى أثبت الحكم على المتهم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه أنه قائد السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر - وهو ما ورد بوصف الواقعة التي أقيمت عليها الدعوى - كان هذا الخطأ وحده كافياً لإقامة الحكم ولا يكون هناك محل لما يثيره المتهم من أن الحكم أضلّف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ س ٧ ص ٩٩٠) .

١٦٤ - القصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدليل الفني ، وهو التقرير الطبي ، في جريمة القتل الخطأ مما يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ س ٨ ص ٥٤٨) .

١٦٥ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائي قد خلا من بيان الإصابات التي وجدت بالمجنى عليهما والتي نشأ عنها وفاة أحدهما كما لم يبين سبب هذه الإصابات وهل نشأت عن المصادمة بالسيارة التي يقودها المتهم على الرغم مما تمسك به الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات التي حدثت لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليهما ولم تمسهما بسوء ولكنهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بسبب غزارة المطر وانزلاق قدم أحدهما وهو يحمل الآخر ، وهو دفاع جوهري لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢١ س ٨ ص ٨٤٨) .

١٦٦ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئاً عن الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت إلى وفاته فإنه يكون معيباً لقصوره في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتته أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ س ٩ ص ٧٠٤) .

١٦٧ - إذا كان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - وإن عرض لإصابات المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقرير الطبي الموقع عليه قبل وفاته إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استناداً إلى دليل فني مما يصح بالقصور الذي يعيبه . ولا يقدح في هذا أن تكون العقوبة المقررة بها على الطاعن ، وهي الحبس لمدة ستة أشهر ، تدخل في نطاق عقوبة الإصابة الخطأ ، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مقارفة الطاعن جريمة القتل الخطأ ونزل بالعقوبة بذلك إلى الحد الأقصى لعقوبة الإصابة الخطأ المبينة بالمادة ٢٤٤ عقوبات

قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ س ١٢ ص ٧٢٩) .

١٦٨ - من المقرر أنه متى أطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفي لترتيب مسئوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر فإنه لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقي صور الخطأ التي أسندها الحكم إليه .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢ س ١٧ ق ٣ ص ١٥) .

١٦٩ - متى كان الحكم وقد دان الطاعن بجريمتي القتل والإصابة الخطأ قد اقتصر على الإشارة إلى إصابة المجنى عليه الثاني بكسر في عظامتي العضد الأيسر دون أن يورد مؤدى التقرير الطبي الموقع عليه ، كما فاتته أن يبين إصابات المجنى عليها الأولى التي لحقتها من جراء اصطدامها بالسيارة وأن يدل على قيام رابطة سببية بين إصابتهما ووفاتها استناداً إلى دليل فني ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨ س ١٧ ق ٧١ ص ٣٥٩) .

١٧٠ - متى كان الحكم - وإن عرض لإصابة المجنى عليه من واقع الكشف الطبي الموقع عليه - إلا أنه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعه . لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابة وبين وفاة المجنى عليه استناداً إلى دليل فني - مما يصمه بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه . ولما كان هذا السبب يتصل بالمتهم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة بالنسبة إلى الطاعن (المستول عن الحقوق المدنية) وإلى المتهم أيضاً .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ١٩٩ ص ٩٨٣) .

١٧١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ، فإذا كانت المحكمة في حدود ما هو مقرر لها من حق في وزن عناصر الدعوى وأدلتها - قد بينت الواقعة ودلت تدليلاً سائغاً على ثبوت نسبة الخطأ إلى المتهم ووفاته المجنى عليها نتيجة لهذا الخطأ ، فإنه لا يقبل من المتهم مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر أطمئنانها .

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٤ ص ٢١) .

١٧٢ - متى كان وجه الراي عن أهل الفن كما حصله الحكم المطعون فيه ، سواء في التقرير الاستشاري الذي قدمه المتهم أو تقرير اللجنة الفنية التي ندبتها النيابة العامة أو ما شهد به أحد خبراء اللجنة المذكورة أمام محكمة أول درجة قد اتفق على أن سبب سقوط الشرفة هو تاكل الكمرات الحديدية ، وزاد التقرير الأخير على ذلك أن التاكل هو من العيوب الفنية التي يتعذر اكتشافها إلا بتكسير الخرسانة وهدم السقف عن آخره ، وكان هذا هو الدرب الذي سار عليه الطاعن في دفاعه وسبق أن قام عليه قضاء الحكم المستأنف بتبرئته ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بدا منه أنه قد ألزم نفسه بالموازنة بين ما قام عليه الاتهام وبين دفاع الطاعن قد عاد لفض الطرف عن هذه الموازنة ورد على دفاع الطاعن بقوله أن أية علمه بالخلل في البناء هو قدمه ، وهو رد مقطوع الصلة بدفاعه بخفاء العيب الذي ساندته فيه حكم محكمة الدرجة الأولى وتقرير اللجنة الفنية وما شهد به أحد أعضائها أمام محكمة أول درجة . ومن ثم فقد كان يتعين

قتل خطأ

عل الحكم المطعون فيه أن يواجه هذا الدفاع المؤيد بالرأى الفنى ويقول كلمته فيه ، أما وهو لم يفعل فقد بات مشوباً بقصور يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ق ١٩٥ ص ٩٦٩) .

١٧٣ - إذا كان الحكم الابتدائى - الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ فى المتهم وحده ، فإن استطراد الحكم المطعون فيه إلى القول بإسهام المجنى عليه فى الخطأ بغير أن يكشف عن نوع هذا الخطأ ومداه ، يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١١ س ٢٠ ق ٥٤ ص ٢٤٨) .

١٧٤ - متى كان ما أورده الحكم سديداً وكافياً لبيان أوجه الخطأ التى أتاها المتهم ، وكانت من بين الأسباب التى أدت إلى تصدع الحائط المشترك وانهيار المنزلين على من فيهما من السكان ووفاة البعض وإصابة الآخرين ، فإن هذا مما يتوافر به قيام رابطة السببية بين ذلك الخطأ والنتيجة الضارة التى حوسب عليها المتهم بحسب ما هى معرفة به فى القانون .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٢ ص ١٩٢) .

١٧٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان المتهم بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها مردودة إلى أصلها الصحيح من أوراق الدعوى ، وفطن إلى ما دفع به المتهم الدعوى وعرض له ورد عليه بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين الرفض موضوعاً .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٢ ص ١٩٢) .

١٧٦ - إذا كان مؤدى مقالته الحكم أن المتهم لم يتخذ الحيطة فى خروج القاطرة التى كان يقودها من مكانها لتفادى الصدام ، وأنه لم يطلق آلة التنبيه ، وقاد القاطرة بمؤخرتها دون أن يتبين خلو الطريق خلفه ، كما قادها بسرعة وقت خروجها من المرسى مع أنه كان من المتعين وهو يسير بها بمؤخرتها أن يسير ببطء حتى يستقيم خط السير ويكون الطريق مرئياً ، فإن ماتقدم يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ .

(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٤ ص ٢٠١) .

١٧٧ - إذا كان الحكم الابتدائى - الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ فى المتهم وحده ، فإن استطراد الحكم المطعون فيه إلى القول بإسهام المجنى عليه فى الخطأ بغير أن يكشف عن نوع هذا الخطأ ومداه ، يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١١ س ٢٠ ق ٥٤ ص ٢٤٨) .

١٧٨ - من حق محكمة الموضوع أن تجزئ الدليل وتأخذ منه بما تطمئن إليه وتلتفت عما عداه دون أن يعد ذلك تناقضاً يعيب حكمها . ولما كانت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية قد أخذت بما أطمأنت إليه من أقوال الشاهد عن وقوف القطار فى المحطة المدة الكافية للصعود والهبوط واستندت إلى هذا القول فى نفي الخطأ عن المتهم على أساس ما استخلصته من أن المجنى عليه قد راودته فكرة النزول من المترو فى آخر لحظة وقت تحركه للمسير فوق الحادث نتيجة غلق الباب عليه آنذاك وأطرحت قول الشاهد عن إطلاق المتهم صفارته أثناء نزول المجنى عليه من القطار كما أطرحت تصوير الطاعنتين فى أن الحادث وقع أثناء صعود المجنى عليه

للقطار - وذلك اخذاً منها بقول الشاهد في التحقيق الابتدائي - وانتهت إلى نفي ركن الخطأ عن المتهم في جميع الفروض التي عرضت لها بما لاتناقض فيه ، فإن ماتنعاها الطاعنتان من قالة القصور والتناقض في التسبب لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧ س ٢٠ ق ٩٥ ص ٤٤٩) .

١٧٩ - لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة . وأنه يكفي لسلامة الحكم الاستئناس بالبراءة أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم وأن يتضمن مايدل على عدم اقتناعها بالإدانة السابق القضاء بها ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفال التحدث عنه مايفيد حتماً أنها اطرحتها ولم ترفيها ماتطمئن معه إلى الحكم بالإدانة . ومن ثم فإنه لايعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم اطلاع المحكمة على التقرير الطبي المثبت لقتل المجنى عليه نتيجة مصادمته السيارة ، مادامت قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، لأن التقرير الطبي إنما يلزم إيراد ما جاء به في الحكم الصادر بالإدانة تصويراً للواقعة وإثباتاً لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر من أي شخص وقعاً ولا شأن له بإثباتهما أو نفيهما عن متهم بذاته .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٥ س ٢٠ ق ١٢٠ ص ٦٢٨) .

١٨٠ - تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - لإدانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذي قارفه ورابطة السببية بين الخطأ وبين القتل ، بحيث لايتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ . ولما كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ التي نسبت إلى الطاعنين بما ينحسم به أمرها ، ولم يحققها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، كما لم يبين علاقة السببية أيضاً بالاستناد إلى الدليل الفنى المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحتة ، فإنه يكون واجب النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث ، وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثانى ولو أنه لم يقرر بالطعن وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ س ٢٠ ق ١٩٤ ص ٩٩٢) .

١٨١ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهمين حملوا المركب فوق طاقته دون أن يبين هذه الطاقة من واقع عقد الالتزام ذاته - إن أمكن - أو بغيره من الأدلة ، خصوصاً أنه لم يحدد العدد الذى يحمله على وجه حاسم ، وإنما قال فيه بالتراوح بين العشرين والثلاثين ، علاوة على أنه أثبت نقلاً عن بعض الركاب أنه كان يسع عدداً أكثر مما حمل ، هذا إلى أنه أثبت نقلاً عن شهادة المهندس المختص بهيئة النقل المائى أن القائمين على المركب لو كانوا على دراية كافية بتشغيله في الجو العاصف الذى وقع به الحادث لأمكنهم العبور به سالمين ، ونقل في الوقت عينه نقيضه حين أثبت من تقرير المهندس نفسه أن العاصفة التي اقتلعت أعواد الأشجار وأعمدة التليفونات بالمنطقة هي السبب المباشر في الحادث ، ولم يذكر الحكم سنداً لترجيحه لما أخذ به من هذين الدليلين المتعارضين أو ما اطرحه . وفوق ذلك فإنه اعتبر تسيير المركب في نقل الركاب خطأ اضافاً إلى مجموعة الأخطاء المكونة للحادث مع تقريره في الوقت ذاته بنص الالتزام على التصريح به وإطلاق القول بأن تسليم المركب إلى قائد غير مرخص له في القيادة خطأ مع أن ذلك لايصح إلا بدلالته على نقص كفايته وقلة درايته . كل هذا ينبىء عن اضطراب صورة الدعوى في ذهن

قتل خطأ

المحكمة وعدم استقرارها على النحو الذى يجعلها فى حكم الوقائع المسلمة ، مما يجعل الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ س ٢٠ ق ١٩٤ ص ٩٩٢) .

١٨٢ - إن قيام مفتش الجهة التابعة لها السيارة العامة التى يقودها المتهم بتنبئيه إلى تأخيره عن مواعده - بفرض حصوله - لا يبيح للمتهم مخالفة القوانين واللوائح وقيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور ، ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع المتهم فى هذا الشأن لأنه دفاع ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٦ ص ١١٤٤) .

١٨٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان إصابات المجنى عليه التى نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت إلى وفاة المجنى عليه من واقع التقرير الطبى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار رابطة السببية بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٥٧ ص ١٢٧٠) .

١٨٤ - من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو وقعة لا أصل لها فى التحقيقات ، فإنه يكون معيبا لإبتنائه على أساس فاسد ، متى كانت هذه الرواية أو الواقعة هى عماد الحكم . وإذا كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات ، إن واقعة انطلاق المجنى عليه من سيارته وعبوره الطريق وهو فى عجلة من أمره ، لاستند لها فى التحقيقات ، اللهم إلا ماورد على لسان الشرطى الشاهد فى محضر جلسة المحاكمة وهو مالم يعرض له الحكم بالمناقشة ، وكان مجرد وقوف سيارة المجنى عليه إلى يمين الطريق لا يؤدى بطريق اللزوم العقل إلى أن يكون صاحبها قد غادرها مسرعا ومتعجلا إلى الجانب الآخر من الطريق ، كما أن كسر زجاج السيارة الأمامى من الجهة اليمنى ، لا يعنى بالضرورة أنه نتيجة اندفاع المجنى عليه نحوها وارتطامه بها ، بل قد يصح فى العقل أن يكون نتيجة اصطدام السيارة به مما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر ، وصولا إلى تعرف هذه الحقيقة وتقدير المدى مسئولية المطعون ضده .

(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٢ ص ١٢٢٩) .

١٨٥ - لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة ، متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى مالا أصل له فى التحقيقات ، واستدل على خطأ المجنى عليه بأدلة لا تظاهر هذا الاستدلال ، وتجاوز الاقتضاء العقلى والمنطقى ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٢ ص ١٢٢٩) .

١٨٦ - إذا كان ما أورده الحكم فى مدوناته ، لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ، وكان مجرد الانحراف من جهة إلى جهة أخرى بالسيارة ووجود آثار فراملها لا يعتبر دليلا على الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك - وهو ما لم يوضحه الحكم - فضلا عن أن الأسباب التى استند إليها الحكم المطعون فيه خلت من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ س ٢١ ق ١٠٥ ص ٤٢٧) .

١٨٧ - متى كان الحكم وقد انتهى إلى تبرئة المطعون ضده من جريمتي القتل والإصابة الخطأ والتماس العذر له وإسقاط الخطأ عنه نظرا لزحمة العمل ، ولأنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى إناء واحد يقطر فيه الماء أو يحضر فيه الطرطير مما أوقعه في الغلط . وإلى أن من مات من الأطفال كان في حالة مرضية متقدمة تكفى وحدها للوفاة إلا أن الحقن عجل بوفاتهم مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ بفرض ثبوته في حقه وبين الموت الذي حدث ، وما ذكره الحكم من ذلك سواء في نفيه الخطأ أو في القول بانقطاع رابطة السببية خطأ في القانون ، ذلك بأنه مادام أن المطعون ضده وهو طبيب مزج الدواء بمحلول الطرطير بدلا من الماء المقطر الذي كان يتعين مزجه فقد أخطأ سواء كان قد وقع في هذا الخطأ وحده أو اشترك معه الممرض فيه وبالتالي وجبت مساءلته في الحالين لأن الخطأ المشترك لا يجب مسئولية أى من المشاركين فيه ولأن استيثاق الطبيب من كنه الدواء الذي يناوله المريض أو في ما يطلب منه في مقام بذل العناية في شفاؤه ، وبالتالي فإن النقاعس عن تحريره والتحرز فيه والاحتياط له إهمال يخالف كل قواعد المهنة وتعاليمها وعليه أن يتحمل وزره . كما أن التعجيل بالموت مرادف لإحداثه في توافر علاقة السببية واستيجاب المسئولية ، ولا يصلح ما استندت إليه المحكمة من إرهاب الطبيب بكثرة العمل مبرا لإعفائه من العقوبة ، وإن صلح ظرفا لتخفيفها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠ س ٢١ ق ١٤٨ ص ٦٢٦) .

١٨٨ - الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان مضمون القرار الصادر بترميم المنزل والجهة الأمرة به وتاريخ إصداره والمهلة المحددة لتنفيذه ولم يواجه دفاع الطاعن بعدم إعلانه بهذا القرار إلا غداة انهيار المنزل مع أنه جوهري لتعلقة بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح قد يتغير وجه الراى في الدليل الذي أخذ به الحكم في الإدانة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ س ٢١ ق ١٧٥ ص ٧٤٧) .

١٨٩ - متى كان الثابت أن الحاضر عن الطاعنة (وزارة الداخلية ، قد دفع بعدم مسئوليتها لوقوع فعل القتل - من تابعها المتهم - بصفته موظفا عاما تنفيذا لواجبات وظيفته ، وكان هذا الدفاع من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مسئولية الطاعنة طبقا لنص المادتين ٦٣ من قانون العقوبات و ١٦٧ من القانون المدني - ومن ثم فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وهي لم تفعل واكتفت باعتناق أسباب الحكم المستأنف على الرغم من خلوها من الرد على ما أثاره الدفاع في صدد قيام حالة من حالات الإباحة في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للدعوى المدنية فيما يتعلق بالطاعنة والمحكوم عليه الآخر (المتهم) لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى به ولحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ س ٢١ ق ٢٧٥ ص ١١٤٠) .

١٩٠ - متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن دلل تدليلا سائغا على توافر الخطأ في حق الطاعن مما أدى إلى اصطدام الجرار بالمجنى عليها ، خلص إلى حدوث إصاباتها التي أودت بحياتها

قتل خطأ

نتيجة هذا الخطأ واصطدام الجرار بها ومرور إحدى إطاراته فوقها مستندا في ذلك إلى دليل فني أخذا بما أورده التقرير الطبي الموقع على المجنى عليها ، وكان ما أورده الحكم من ذلك سديدا وكافيا في التدليل على قيام رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذي حوسب عنه ، فلا محل لما يثيره في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ٦٤ ص ٧٢٤) .

١٩١ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن اعتبر من أوجه خطأ الطاعن التزامه أقصى يمين الطريق ، إلا أنه لم يورد مؤدى أقوال الشاهد في هذا الخصوص بل نقل عن محضر المعاينة ما ثبت له منها من أن عرض الطريق يبلغ نحو خمسة أمتار - فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من تعويله على أقوال الشاهد بما تضمنه من أن عرض الطريق يبلغ اثني عشر مترا وترتيبه على ذلك خطأ الطاعن في التزامه أقصى يمين الطريق وهو على هذا الاتساع على الرغم من أن الثابت من المعاينة أن عرض الطريق لا يجاوز خمسة أمتار يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦٤ ص ٧٢٤) .

١٩٢ - لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن الشهادة أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها . ومتى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الشاهد قوله بأن الجرار قد اصطدم بالمجنى عليها ومرفوقها بإطاره الأيمن ، وكان لا يعيب الحكم عدم تحديده أي من إطارات الجرار قد صدم المجنى عليها ، ذلك لأن هذا ليس ركنا من أركان الجريمة ، فإن ما ينعاه الطاعن من أن الحكم اكتفى بالقول بأن الجرار الذي كان يقوده اصطدم بالمجنى عليها ومرفوقها بإطاره الأيمن دون أن يعنى ببيان ما إذا كان هذا الإطار هو الأمامي أو الخلفي - يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦٤ ص ٧٢٤) .

١٩٣ - متى كان الحكم لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده الأول (المتهم) أثناء قيادة السيارة ومدى اتساع الطريق أمامه وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له أن يتقدم بسيارته وخلفها المقطورة السيارة التي أمامه ليستبين مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كان في مكنه بذلهما والقدرة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركني الإهمال ورابطة السببية ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ س ٢٢ ق ٢٠٦ ص ٩٢١) .

١٩٤ - من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم قد اتخذ من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة التي أمامه ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر مدى الحيطة

الكافية التي ساءله عن قعوده عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها وأغفل بحث موقف المجنى عليه وسلوكه برجوعه مسرعا إلى الخلف بظهره عندما لم يتمكن من اللحاق بالأتوبيس ليتسنى من بعد بيان قدرة الطاعن في هذه الظروف وفي تلك المسافة على تلافي الحادث وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ، وسكت عن الرد على كل ما أثاره الدفاع في هذا الشأن فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب بما يبطله .

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١ س ٢٢ ق ٢٢٢ ص ١٤٨٩) .

١٩٥ - إذا كان الحكم وإن عرض لإصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبي إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل فنى ، فإن ذلك مما يصمه بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١ س ٢٢ ق ٢٢٢ ص ١٤٨٩) .

١٩٦ - من المقرر أن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ويجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ وأن يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق . ولما كان البين من الحكم ومن الإطلاع على المفردات المضمومة أن دفاع الطاعن الذى أبداه بصدور نفى ركن الخطأ عنه يرتكز على أنه يشغل وظيفة إدارية هي مدير إدارة شئون الديوان الذى يشمل مباني محافظة القاهرة ، وأنه ليس من عمله القيام بتنفيذ أعمال الصيانة وإنما يتلقى الإخطارات في شأنها من المسئولين بكل مبنى ويبلغها إلى الإدارات الفنية المختصة التابعة للمحافظة حسب كل نوع من أعمال الصيانات لإجراء اللازم في حدود الميزانية وأنه في شأن المبنى محل الحادث قد أخطر مدير إدارة المشروعات بالمحافظة في تاريخ سابق على الحادث بأن أبواب المصعد غير مركبة في أماكنها وأنه يخشى سقوط أحد منها أو حصول حادث نتيجة لذلك ، وقدم لمحكمة ثانى درجة حافظة حوت المستندات المؤيدة لدفاعه ومنها كتاب السيد وكيل الوزارة بالمحافظة ببيان اختصاصه الوظيفي والكتب المتبادلة بينه وبين مدير إدارة المشروعات ، وتمسك بدلالة هذه المستندات في نفى ركن الخطأ عنه ، فإن هذا الدفاع المبدى من الطاعن يعد دفاعا هاما في الدعوى ومؤثرا في مصيره ، وإذ لم تلق المحكمة بالا إلى هذا الدفاع في جوهره ، ولم تواجهه على حقيقته ولم تفتن إلى فحواه ولم تقسطه حقه وتعنى بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه بل سكتت عنه إيرادا له وردا عليه ولم تتحدث عن تلك المستندات مع ما يكون لها من دلالة في نفى عنصر الخطأ ، ولو أنها عنيت ببحثها لجاز أن يتغير وجه الراى في الدعوى ، وإذ اتخذ الحكم من مجرد كون الطاعن مديرا لشئون الديوان مبررا لمساءلته - وهو ما لا يجوز أن يصح في العقل عده لذاته خطأ مستوجبا للمسئولية - دون أن تستظهر مدى الحيطة الكافية التي ساءله عن قصوره عن اتخاذها والإجراءات التي كان يتعين عليه القيام بها مما يدخل في اختصاصه الوظيفي كما تحدده القوانين واللوائح ، فإنه يكون معيبا بالقصور المبطل له .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١١ س ٢٤ ق ٢١ ص ١٤٦) .

١٩٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير فنى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار رابطة السببية بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١١ س ٢٤ ق ٢١ ص ١٤٦) .

قتل خطأ

١٩٨ - أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله بأنها « تجمل في أن المتهمين كانوا يجرون تشييد إعلان بأعلا العقار .. وقد سقط أثناء تشييده » - دون أن يستعرض الواقعة ويورد ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتقصيل الأدلة التي أقامت عليها المحكمة قضاها بالإدانة فإنه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧ س ٢٤ ق ١٢٥ ص ٦٥٧) .

١٩٩ - تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لإدانة المتهم بها أن تبين المحكمة الخطأ الذى قارفه ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وإذ كان الحكم في بيانه لوجه الخطأ المسند إلى المحكوم عليهم قد أطلق القول فاعتبر قيامهم بتركيب الإعلان مع عدم توافر الدراية والكفاية العلمية لديهم . خطأ يستوجب مساءلتهم دون أن يبين مدى تلك الدراية أو الكفاية العلمية التي تنقصهم واثرتها في قيام رابطة السببية بين هذا الخطأ وحصول الحادث ، وسنده في ذلك من الأوراق ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧ س ٢٤ ق ١٢٥ ص ٦٥٧) .

٢٠٠ - لما كان الحكم وقد دان المتهم بجريمتى القتل والإصابة الخطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعه ، المسئول عن الحقوق المدنية ، قد خلا من الإشارة إلى بيان إصابات المجنى عليهم كما فاته أن يورد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم ، وأن يدل على قيام رابطة السببية بين إصابة أحدهم ووفاته استنادا إلى دليل فنى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٤ س ٢٤ ق ١٨٨ ص ٩٤٢) .

٢٠١ - من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم ، وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .

(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٢٧ ص ١١٦٢) .

٢٠٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للسيارة مسرعا ودون استعمال آلة التنبيه - ما يوفر الخطأ في جانبه ، دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه ، وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سببا في وقوع الحادث ، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم - بانقطاعها وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمدنية فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من أعمال رعايتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ويكون مشوبا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه . (الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٢٧ ص ١١٦٢) .

٢٠٣ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض . ولما كان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .. وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافق به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليها فيكون ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سديدا ويكون ما يثيره الطاعن غير ذي محل .

(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣) .

٢٠٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى التقارير الطبية الموقعة على المجنى عليه في قوله « أنه بتشريح جثة المجنى عليه بمعرفة الطبيب الشرعى ثبت وجود كدم رضى بالجانب الأيسر للبطن في جزئها العلوى بمساحة ٤×١٠ سم والإصابة المشاهدة بالجثة حيوية حديثة من طراز رضى حدثت من المصادمة بجسم صلب راض والوفاة إصابية حدثت من نزيف داخلى وصدمة عصبية مصاحبة نتيجة لتهتك الطحال » كما جاء في تقرير المفتش الفنى بمكتب كبير الأطباء الشرعيين أن إصابة المجنى عليه حدثت من مصادمة راضة وقعت على منطقة الضلوع السفلى اليسرى والجزء العلوى من الجانب الأيسر للبطن وهى جائزة الحصول من سقوط قطعة من الجبس على جانبه الأيسر على النحو الوارد بأقوال الشهود ولا يتسنى حصولها من سقوطه على الأرض بعد وصوله المستشفى - وهذا الذى أورده الحكم كاف في بيان مؤدى هذا الدليل من أدلة الثبوت بما ينحسر عنه قاله القصور في البيان ، كما أن الحكم بعد أن أثبت خطأ الطاعن مما أورده الدكتور .. الأستاذ بكلية الهندسة في تقريره من أن الطاعن لم يتوخ في عمل الاحتياطات اللازمة من حلبات وحواجز حول الأجزاء المعرضة للانهيال من المبنى محافظة على سلامة الناس مما ينجم عنه سقوط قطعة الجبس على المجنى عليه دليل على توافر رابطة السببية ما استبانته من تقرير الصفة التشريحية وما أورده المفتش الفنى بمكتب كبير الأطباء الشرعيين في تقريره من أن إصابة المجنى عليه حدثت نتيجة سقوط قطعة الجبس على جانبه الأيسر وأن تسلسل الأعراض التى ظهرت على المصاب بعد ذلك قدل على حصول تمزق في الطحال نتيجة للإصابة وينتفى معه القول بحصوله من السقوط على الأرض بعد وصوله المستشفى وأن الوفاة لم تحدث من تسمم غذائى وإنما هى إصابة نتيجة تمزق الطحال فإن ما ساقه الحكم من تلك الأدلة السائغة يدل على فهم سليم للواقع وتفطن لمجريات الأمور في الدعوى ولفحص دفاع الطاعن بما تندفع به دعوى الفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢ س ٢٥ ق ١٩ ص ٨٠) .

٢٠٥ - الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصى فصاحب البناء لا يعتبر مسئولا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت

قتل خطأ

بالأدلة السائغة التي أوردها أن أعمال الترميمات في العقار محل الحادث كانت تجرى تحت إشراف وملاحظة المهندس المحكوم عليه وانتهى إلى مساءلته وحده دون باقي المطعون ضدهم (ملاك العقار) وقضى برفض الدعوى المدنية قبلهم تبعا لانتفاء مسئوليتهم فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٣ س ٢٥ ق ١٩ ص ٨٠) .

٢٠٦ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمجنى عليه فلا يتفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر . كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده الأول أثناء قيادته السيارة ومدى اتساع الطريق أمامه وما إذا كانت الظروف والملايسات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كان في مكنته بذلها والقدرة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركني الإهمال ورابطة السببية - فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يعيبه ويستوجب النقض والإحالة في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمطعون ضده الأول والمطعون ضده الآخر - المسئول عن الحقوق المدنية - مع إلزامهما بالمصاريف وبغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ س ٢٥ ق ١٠٢ ص ٤٨٣) .

٢٠٧ - من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت لأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضي وما يطمئن إليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك - وكان الحكم قد أغفل استظهار واقعة إضاءة النور الخلفي ليلا للمقطورة حال وقوفها في الطريق العام كما أغفل استظهار رابطة السببية بين ذلك والنتيجة التي حصلت وكذلك أثر الضوء المبهر على رؤية نور المقطورة ، مما ينبىء أن المحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بعناصر الدعوى وتمحصها .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ س ٢٥ ق ١٠٤ ص ٤٨٦) .

٢٠٨ - يصح في القانون وقوع خطأ من شخصين أو خطأ مشترك ، كما أن خطأ المضرور بفرض ثبوته لا يرفع مسئولية غيره الذي يقع خطأ من جانبه وإنما قد يخففها إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور كان العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ درجة من الجسامة بحيث يستغرق خطأ غيره - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد نفى مسئولية المطعون ضده لمجرد تركه سيارته مضطرا إثر انفجار إطاراتها وفي حيازة الحمال ولم يناقش باقي عناصر مسئوليته في ترك السيارة بالطريق العام المرصوف في وقت يدخل فيه الليل ودون إضاءة النور الخلفي للمقطورة عند تركها وهي مسئولية لا يدفعها حالة الحكم بأن اتخاذ الاحتياطات كان لزاما على الحمال فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور وبالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ س ٢٥ ق ١٠٤ ص ٤٨٦) .

٢٠٩ - إذا كان الثابت من مطالعة المفردات أن الطاعن قرر بمحضر الشرطة فور وقوع الحادث أن سببه يرجع إلى وجود سيارة نقل كانت تقف على يمين الطريق مطفأة الأنوار الخلفية لم يرها أثناء سيره إلا على بعد أمتار قليلة فاضطر إلى الانحراف يسارا قليلا ليفادى الاصطدام بها ، فصدمة سيارة نقل كانت قادمة من الاتجاه المضاد ، كما تبين أن محامى الطاعن تمسك بهذا الدفاع في مذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية والتي أذنت بتقديمها في فترة حجز القضية للحكم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدفاع ليقول كلمته فيه ، مع أنه دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، يكون قاصرا قصورا معيبا ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ س ٢٥ ق ١٢٦ ص ٦٢٢) .

٢١٠ - من المقرر - وفق قواعد المرور - أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ، ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ، ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة متحركة تمكنه من كشف الطريق خلفه ، لما كان ذلك فإن السير بالسيارة على إفريز الطريق أو إلى الخلف يوجب على القائد الاحتراز والتبصر للاستيثاق من خلو الطريق مستعينا بالمرآة العاكسة ، ومن ثم فليس يرفع عنه ذلك الواجب استعاضته بأخر . لما كان ذلك وكمال الحمل الذى عول عليه المطعون ضده ، إنما كان أمام السيارة وإلى يمينها في حين كان الطاعن يرتد إلى الخلف واليسار فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر ذلك الذى أسفرت عنه المفردات المضمومة من أن شاهد الرؤية قرر أن المطعون ضده كان يقود تلك السيارة فوق الإفريز بارشاد حمال السيارة وأنها رجعت إلى الخلف أكثر من اللازم في الوقت الذى خرج فيه المجنى عليه من مصنع بمكان الحادث فانحصر بين حائطه والسيارة ، كما قرر الشاهد .. أنه شاهد المجنى عليه منحصر بين الحائط والسيارة وهى تقف على قيد عشرة سنتيمترات من الحائط ، كما أبانت المعاينة أن السيارة كانت تسير فوق الإفريز وعلى مسافة ٢٠ سم من حائط المصنع حيث وجد كسر بالبواب الذى يقع بمبنى المصنع وسلوك المطعون ضده أثناء قيادة السيارة للخلف فوق الإفريز وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بذلك ليتبين مدى الحيطة الكافية التى كان عليه اتخاذها ومدى العناية والحذر الذين كان عليه بذلها لتلاقي الحادث وأثر ذلك على قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٤١ ص ١٨٤) .

٢١١ - متى كان الدفاع - عن الطاعن - قد قصد من طلب ضم دفاتر المرور أن تتحقق المحكمة من أن الطاعن لم يمر بسيارته في الطريق الذى وقع به الحادث ساعة وقوعه وأنه كان يعمل في طريق آخر ، وكان هذا الطلب - في خصوص الدعوى المطروحة - هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بإظهار الحقيقة فيها بما يوجب على المحكمة إجابته أو الرد عليه بما يفنده ، ولما كان الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف - الذى اعتنقت المحكمة الاستئنافية أسبابه - لم يعرضا لهذا الدفاع الجوهري أصلا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ س ٢٦ ق ٨٤ ص ٢٦٤) .

٢١٢ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإدانة الطاعن على أنه استعمل

قتل خطأ

فراجل قوية في إيقاف السيارة النقل قيادته المحملة بالزلط مما أدى لسقوط المجنى عليه تحت العجلات الخلفية للسيارة ، دون أن يعرض البتة لدفاع الطاعن القائم على أن خطأ المجنى عليه بجلوسه في مكان غير مأمون ارتضاه لنفسه هو الذي أدى إلى اختلال توازنه وسقوطه من فوق السيارة أبان وقوفها وذلك على نحو يكشف عن أنه قد أطرحه وهو على بيته من أمره مع أنه يعد - في صورة الدعوى الماثلة - دفاعاً جوهرياً كان لزاماً على الحكم أن يمحّصه ويرد عليه بما يفنده لما ينبغي على ثبوت صحته من تغيير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور في التسبيب يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ س ٢٧ ق ٩ ص ٤٤٠) .

٢١٣ - إن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي الموت والإصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وإذ ما كان الحكم قد استخلص في تدليل سائغ أن سرعة السيارة قيادة الطاعن قد تجاوزت الحد الذي يقتضيه السير في الطريق بسيارة محملة هي ومقطورتها بالأسمنت في ليل ساعدت فيه الأحوال الجوية وهطلت الأمطار وعلى مرأى منه وعلى بعد خمسين متراً على حد قوله - حادث تصادم آخر - فلا تعقيب عليه .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٦٨ ص ٢٢٠) .

٢١٤ - حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انتهى إلى توافر ركن الخطأ في حق الطاعن بقوله : « ومما يؤيد توافر الخطأ أيضاً أنه قاد السيارة وهي غير صالحة في بعض أجزائها من حيث ضعف فراجل اليد وعدم صلاحية عجلة القيادة على نحو ما جاء بتقرير المهندس الفني » . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢ س ٢٨ ق ١١٥ ص ٥٤٢) .

٢١٥ - لما كان البين مما حصله الحكم من التقرير الفني الذي اعتمد عليه ومما شهد به المهندس الفني - واضع التقرير - أمام المحكمة الاستئنافية أنه لا يستطيع الجزم بما إذا كان عدم صلاحية السيارة قيادة الطاعن كان قائماً بها قبل وقوع الحادث أم كان نتيجة له ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة لم تجزم بما لم يجزم به الخبير في هذا الشأن ، وكان ما انتهى إليه الحكم من توافر ركن الخطأ في حق الطاعن لثبوت عدم صلاحية السيارة قيادته فنياً قبل الحادث لا يرتد إلى أصل ثابت من التقرير الفني أو من شهادة المهندس الفني في هذا الخصوص ، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما لا سند له من أوراق الدعوى وحاد بالدليل الذي أورده على ثبوت ركن الخطأ عن نص ما أنبأ به وفحواه يكون باطلاً لابتنائه على أساس فاسد ولا يغني عن ذلك ما ذكره من أدلة أخرى .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢ س ٢٨ ق ١١٥ ص ٥٤٢) .

٢١٦ - لا يعيب الحكم عدم تحديده أي من إطارات المقطورة قد صدم المجنى عليه ذلك لأن هذا ليس ركناً من أركان الجريمة فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديداً . فضلاً عن

أن الثابت من مدونات الحكم - وهو ما لا يتنازع فيه الطاعن - أنه كان يدفع المقطورة من الخلف بما لا يكون معه مجدياً ما يثيره من أن العجلة الخلفية لها هي التي أصابت المجنى عليه .
(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ س ٢٨ ق ١٢٠ ص ٦١٤) .

٢١٧ - إغفال الحكم تحقيق ما دفع به الطاعن من احتمال فساد الحقنة التي أعطيت للمجنى عليه لعيب في تصنيعها أو لسوء في حفظها أو الرد على هذا الدفاع من واقع دليل فني يعيبه لأنه - في خصوص الدعوى المطروحة - دفاع جوهري من شأنه - لو صح أن يتغير به وجه الرأي فيها - ولا يغني عن ذلك كله ما ذكره الحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .
(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٠ س ٢٨ ق ١٨٤ ص ٨٨٨) .

٢١٨ - لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أن المحكمة بعد أن أوردت أقوال المتهم وشاهدي الواقعة وكذا أقوال .. الذي سمعته المحكمة بناء على طلب المدعى بالحق المدني أسست قضاءها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على عدم اطمئنانها إلى أقوال هذا الشاهد الأخير اطمئناناً منها إلى أقوال شاهدي الواقعة وصحة دفاع المتهم الذي رجحته استناداً إلى أن عبور المجنى عليه الطريق - من اليمين إلى اليسار دون أن يتأكد من خلوه من السيارات هو وحده الذي تسبب في وقوع الحادث ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى . وكان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة وأنه يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد حتماً أنها أطرحتها ولم ترفضها ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير إلى ثبوت الاتهام مادامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في إسناد التهمة إلى المتهم - المطعون ضده - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ س ٢٨ ق ٢٠٨ ص ١٠١٦) .

٢١٩ - لما كانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع قاضي الدعوى بناء على الأدلة المطروحة عليه فيها - فهو يحكم بما يطمئن إليه من أي عنصر من عناصرها وظروفها المعروضة على بساط البحث - ولا تصح مطالبته بدليل بعينه ولا بقريته بذاتها ، فيما عدا الأحوال التي يقيدده القانون فيها بدليل معين أو بقريته ينص عليها ، كما أن وزن شهادة الشهود وتحويل القضاء على الأقوال التي يطمئن إليها منها - مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات - كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته في ذلك ، وحسبها أن تتشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية - تبعاً لذلك - مادام الظاهر من حكمها أنها أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة . وإذا كانت المحكمة - في حدود سلطتها التقديرية - لم تطمئن إلى ما أثبتت بمعاينة الشرطة وقرره قائد السيارة الأجرة من أن

قتل خطأ

المرور كان محولا وقت الحادث على نحو يسمح له وللطاعن بالسير في الطريق الذي وقع فيه التصادم ، وإنما عولت في هذا الصدد على أقوال الشرطي - الذى كان معينا في التقاطع المقال بتحويل المرور عنده - وعلى افادة إدارة المرور ، وإذ لم يثبت لها من هذه الإفادة وتلك الأقوال - حصول ذلك التحويل ، فقد انتهت إلى أن الطاعن هو الذى خالف قواعد المرور بقيادته سيارته في اتجاه ممنوع السير فيه ، فإنه لا يجوز للطاعن - من بعد - مجادلته في شيء من ذلك أمام محكمة النقض ، ويكون نعيه على حكمها بالفساد في الاستدلال غير سديد . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم أنه - بعد أن أحاط بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها - خلص في منطق سائغ إلى أن الطاعن هو الذى أخطأ بقيادة سيارته في الاتجاه المشار إليه المضاد للسيارة قيادة المطعون ضده الأول الأمر الذى أدى إلى حصول التصادم وإصابة الطاعن ، فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية - باعتبار أن هذه الإصابة لم تنشأ إلا عن خطأ الطاعن وحده - ومن ثم فإن كافة ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١ س ٢٩ ق ٢ ص ١٩) .

٢٢٠ - لما كان وزن أقوال الشاهد مرجعه إلى محكمة الموضوع ولها الأخذ بها في أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها دون أن تلتزم ببيان السبب وفي أخذها بأقوال الشاهد ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلته فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد تكفل بالرد على ما اثاره المدافع عن الطاعن بشأن التدليل على توافر الخطأ في حق الطاعن بما ورد بتقرير اللجنة وبشهادة أعضائها دون القيام بأى تجارب معملية ، واكتفاء بما شاهدوه بالعين المجردة بقوله : « وهذه المحكمة رأت وقولها على وجه الحق في الدعوى واستجلاء للحقيقة سماع أقوال أعضاء تلك اللجنة المذكورة أسماؤهم في المحضر وبسؤالهم اتفقت كلمتهم على أن سبب انهيار المنزل كان بسبب خطأ المتهم المتمثلا في رداءة خلطة الأسمنت والرمل والزلط وعدم التزام المتهم الأصول الفنية في البناء باستعمال حديد مسحوب لا يصلح للبناء ولم يراع المسافات القانونية بين كل سيخ وآخر ولم يضع الكوابيل اللازمة في الأعمدة وكان دفاع المتهم أن التحقيق كان قاصرا لعدم إرسال عينة من مخلفات المبنى لحساب قيمة الجهد الذى يتحمله المبنى وأن هذا الدفاع في غير محله لأن جميع أعضاء اللجنة قرروا بأن سبب الانهيار هو عدم تحمل الأعمدة الخرسانية البناء القائم عليها بسبب رداءة الصنع والمواد المستعملة في البناء وأن ذلك يبين بالعين المجردة دون الحاجة إلى الرجوع إلى المعامل للتحليل ، ، كما نقل الحكم الابتدائي عن تقرير اللجنة أنه تبين لها بعد معاينتها العقار المنهار .. » أن المتهم قام ببناء بدروم أرضى وخمسة أدوار علوية هيكل خرساني على أساسات منفصلة وحدث انهيار كامل المبنى وقد وجد من المعاينة أن مستوى التنفيذ ردىء جداً وواضح أن خلطات الهيكل الخرساني ضعيفة للغاية سواء في نوعية الأسمنت أو الرمل الذى تدخل فيه بعض شوائب ولا تنطبق عليه مواصفات حبيبات الرمل الواجب استخدامها في الخرسانة المسلحة كما أن الزلط غير متدرج وبه نسبة عالية من الزلط الكبير كما أن جميع الحديد المستعمل من الحديد المسحوب الغير مسموح باستعماله ، كما أن متوسط سمك الأسمنت في الأجزاء التى وجدت أقل من السمك الذى يجب ألا يقل عن ١٠ سم وحديد التسليح

وتوزيعه أقل من الكميات التصميمية المقررة سواء في الأقطار المستعملة أو نسبته وتوزيعه على السطح أو سقوطه .. كما أن قطاعات الكمرات أقل من القطاعات التصميمية بالنسبة لأطوالها والأحمال الواقعة عليها علاوة على قلة نسبة حديد التسليح بها وعدم اتباع الأصول الفنية في استخدامه بالنسبة للعزم كما أن الحديد المستعمل في الأعمدة من أقطار ٨/٣ بوصة الغير مسموح باستعماله في تسليح الأعمدة وموضوع بطريقة غير فنية والكانات بالأعمدة من حديد ٨/١ بوصة وتوجد قطاعات كاملة من الأعمدة بدون كانات ولا توجد أشاير ربط .. بالإضافة إلى أن المتهم قام بتنفيذ كامل البناء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مخالفة بذلك المواصفات الزمنية اللازمة لتنفيذ الأعمال الإنشائية والمعمارية .. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنذب خبير آخر ما دام استنادها في الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون ، وكان يبين من مدونات الحكمين الابتدائي والاستئنائي أن محكمة الموضوع أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أسانيد حواها تقرير أعضاء لجنة الإسكان الذي لم ينازع الطاعن في صحة ما نقله الحكم عنه ، وعلى ما شهد به أعضاء تلك اللجنة أمام المحكمة الاستئنافية بما لا يخرج عما تضمنه التقرير ، وأوضح الحكمان تفصيلا الأخطاء التي وقعت من الطاعن والتي اكتشفها أعضاء اللجنة بالعين المجردة من معاينة المبنى بعد انهياره بما يوفر في حقه ركن الخطأ في الجريمة التي دين عنها . لما كان ذلك ، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها التي خلصت إليها في منطق سائغ كما أنه لا يصح النعي عليها عدم أخذها بالنتيجة التي انتهت إليها تقرير خبير الجدول ذلك أن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع نذب خبير آخر من غير مهندس مديرية الإسكان تحقيقا لما ادعاه في طعنه فإنه لا يصح له أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٢ س ٢٩ ق ١٤ ص ٧٤) .

٢٢١ - من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة القتل الخطأ أن يبين إصابات المجنى عليه ويورد مؤدى التقرير الطبي وأن يدل على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه ووفاته استنادا إلى دليل فنى .

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٢ س ٢٩ ق ٥٢ ص ٢٨٣) .

٢٢٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعن في قوله ، ومن حيث إن التهمة المستندة إلى المتهم ثابتة في حقه مما قرره ... من أنه شاهد المجنى عليه يعدو ناحية باب ٢٢ جمارك ويعدو وراءه المتهم طالبا منه الوقوف ثم سمع صوت انطلاق عيار نارى أصاب المجنى عليه - ومن أقوال كل من و و الذين لم تخرج أقوالهم عن مضمون ما قرره الأول ومن اعتراف المتهم بأنه شاهد المتهم (المجنى عليه) يسرق صندوق كرتون ويجرى به فطلب منه الوقوف فالتقى بالصندوق وحاول الهرب وأخرج من جيبه مطواة وهدده بها إن جرى خلفه فأخرج سلاحه لإطلاق عيار نارى منه في الهواء للارهاب إلا أنه انزلت قدمه فاصاب العيار المجنى عليه ولما ثبت بالتقرير الطبي الشرعى من أن وفاة المجنى عليه سببها إصابته النارية ..

قتل خطأ

ومن ذلك يبين أن جريمة القتل الخطأ قد توافرت أركانها في حق المتهم من خطأ ارتكبه هو عدم احترازه وعدم اتباع التعليمات الخاصة وإطلاقه عياراً نارياً من سلاحه فانزلت قدمه فأصاب العيار المجنى عليه وتوفي ومن ضرر لحق بالمجنى عليه هو إصابته ووفاته . وقد توافرت علاقة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي لحق بالمجنى عليه إذ لو لا خطأ المتهم لما أصيب المجنى عليه ، وتوفي ومن ثم يتعين معاقبته طبقاً لمواد الاتهام عملاً بالمادة ٣٠٤ ج ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بناء على ما قرره من أن العيار الذي أطلقه أصاب المجنى عليه وذلك بسبب عدم احترازه وعدم اتباعه التعليمات الخاصة دون إيضاح لهذه التعليمات ووجه مخالفة الطاعن لها وقت الحادث ودون أن يعنى ببيان كيف كان عدم الاحتراز وعدم اتباع التعليمات سبباً في وقوعه ، فإنه لا يكون قد بين عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه مع تحصيله واقعة إنزلاق الطاعن وقت إطلاقه العيار الناري وتداخلها في إصابة المجنى عليه به - أغفل بحث مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام ركن الخطأ الذي دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم - بعدم توافره وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وفي عدم تعرض الحكم له ليقول كلمته فيه قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإخالة .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٨/٦/١١ جلسة ١٩٧٨/٦/١١ س ٢٩ ق ١١٤ ص ٥٩٤) .

٢٢٣ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت الخطأ في حق الطاعن في قوله : إنه وهو مقدم على السير في طريق منحني فقد كان يتعين عليه تحوطاً وتحسباً لئلا ما يقابله بالاتجاه المقابل أن يهدىء من سرعته إلا أن الثابت من الماديات أن المتهم الأول (الطاعن) لم يهدىء من السرعة ولم يأخذ جانب الحيطة وهو يسير في منحني له مخاطره وأدى اندفاعه إلى الاصطدام بالسيارة قيادة المتهم الثاني واصطدامه بها بجانبها الأيمن مما يقطع في شدة اندفاعه وانحرافه عن يمين اتجاهه وأن المتهم الثاني عمل على مفادته بالانحراف إلى أقصى اليسار ، وكان ما حصله الحكم من أقوال المتهم الثاني يفيد أنه انحرف يساراً بما تنفّى معه قالة الخطأ في الإسناد . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل إذ لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١ س ٢٩ ق ١٢٥ ص ٦٤٥) .

٢٢٤ - لما كان الحكم قد خلص مما أورده من أدلة سائغة على ثبوت خطأ الطاعن المتمثل في قيادته السيارة بسرعة شديدة وعدم احتياطة حال سيره في منحني وانحرافه عن يمين اتجاهه ، وكان من المقرر أنه لا يلزم للعقاب عن جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن العطل بفرامل السيارة كان نتيجة الحادث وليس سابقاً عليه مادام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه استناداً إلى الصور التي أوردها والتي منها السرعة الشديدة وعدم الاحتياط على الوجه بادي الذكر وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم وبالباقى فلا تثيريب على المحكمة إذا هي لم تحقق هذا الدفاع غير

المنتج في الدعوى أو أغفلت الرد عليه ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن غير سديد .
(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١ س ٢٩ ق ١٢٥ ص ٦٤٥) .

٢٢٥ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن الذي أبداه بصدد نفى ركن الخطأ عنه يركز على أنه يختص بالأعمال الفنية الكهربائية فقط وأن إصلاح الأبواب من اختصاص المسؤولين بقسم الصيانة ، وأنه أخطر هذا القسم لإصلاح وتركيب أبواب الكشك محل الحادث في تاريخ سابق على وقوعه ، وقدم حافظة حوت المستندات المؤيدة لدفاعه ومنها التعليمات الصادرة من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء المنظمة لأعمال صيانة أكشاك الكابلات وتمسك بدلالة هذه المستندات في نفى ركن الخطأ عنه فإن هذا الدفاع يعد دفاعاً جوهرياً ينبني عليه لو صح تغير وجه الرأي في الدعوى - وإن كان ذلك - وكانت المحكمة قد قضت بادانة الطاعن دون أن تلقى بالآلة إلى هذا الدفاع في جوهره ، ولم تواجهه على حقيقته ولم تفتن إلى فحواه ولم تقسطة حقه وتعنى بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل سكتت على الرد عليه فإن حكمها يكون معيباً بالقصور المبطل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان مؤدى التقرير الطبى الموقع على المجنى عليه ، ولم يبين إصاباته وصلتها بوفاة إستناداً إلى دليل فنى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في استظهار رابطة السببية بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩ س ٢٩ ق ١٥٠ ص ٧٤٦) .

٢٢٦ - لما كان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد أغفل الإشارة إلى الكشف الطبى وخلا من أي بيان عن الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم وأدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير الطبى ، ولذلك فقد فاتته أن يدل على قيام رابطة السببية بين الخطأ في ذاته والإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وأدت إلى وفاته استناداً إلى دليل فنى فإنه يكون قاصراً .

(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧ س ٢٩ ق ١٧٢ ص ٨٣٦) .

٢٢٧ - لما كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وإن ما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في دليل سائغ من أقوال شهود الحادث ومادلت عليه المعاينة أن الطاعن كان يقود عربة كارو يعبر بها عرض الطريق السريع بين القاهرة والاسكندرية دون أن يتحقق من خلوه من السيارات رغم قدومه من طريق زراعى جانبى بما يوفر قيام ركن الخطأ في جانبه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى في شأن تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٢ س ٣٠ ق ١٠٤ ص ٤٩٥) .

٢٢٨ - متى كان يبين من الاطلاع على المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن مهندس التنظيم قرر بمحضر جمع الاستدلالات أنه قد تم إعلان السكان بقرار الإزالة عن طريق قسم ثان المنصورة ، ولما رفض السكان إستلام صورة من القرار تم لصق صورته على

قتل خطأ

العقار وذلك بمعرفة مندوب الشياخة المختص وقدم للمحقق ورقة مبين بها الإجراءات سألقة الذكر ورفض السكان استلام صورة قرار الإزالة ثم لصق صورة منه على العقار وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الإشارة إلى قول مهندس التنظيم وما قدمه من أوراق تشير إلى رفض السكان إستلام صورة القرار ثم لصق صورته على العقار ودان الطاعن دون أن يقول كلمته في هذا الشأن ومدى مسئولية الطاعن عن الحادث على ضوء ذلك فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤ س ٢٠ ق ١٢٨ ص ٦٠٧) .

٢٢٩ - من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث . لما كان ذلك ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور ، كما أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت عنصر الخطأ المرتكب مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق كما أن ما أورده في مدوناته لا يبين منه عناصر هذا الخطأ إذ لا يوفره مجرد احتكاك السيارة بقيادة الطاعن بالسلم المتحرك دون استظهار كيفية حدوث هذا الاحتكاك وبحث موقف المجنى عليهم الراكبين على سلم السيارة وكيفية سلوكهم ليقسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ س ٣٠ ق ١٨٥ ص ٨٦٥) .

٢٣٠ - العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي إلى الأدلة المطروحة عليه وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا يصح مصادرته في شيء من ذلك ، إلا إذا قيد القانون بدليل معين ينص عليه ؛ لما كان ذلك ، فإنه لا محل لتعيب الحكم إن هو اطمأن إلى ما تبينته المحكمة من اطلاعها على دفتر الوفيات بالجلسة والتفتت عما دونته النيابة في هذا الخصوص ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ س ٣٠ ق ٢٠٢ ص ٩٥١) .

٢٣١ - لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعن استناداً إلى أنه قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وأنه لم يتخذ

الحيطة والحذر ولم يتبع القوانين واللوائح دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعرض الأشخاص والأموال للخطر ، وأوجه الحيطة والحذر التي قصر الطاعن في اتخاذها ، والقوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا إلى أصل ثابت في الأوراق كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية كما أغفل بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير فني باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ س ٢٢ ق ١٩٦ ص ١٠٩٩) .

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

٢٢٢ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوي على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الأحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ س ٨ ص ٥٧) .

٢٢٣ - من المقرر قانونا أن استئناف المدعى بالحق المدني وحده وأن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب ، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم - إلا أنه بعيد طرح الواقعة بوصفها منشا الفعل الضار المؤثم قانونا على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحاً ، وكل ما عليها من قيد إلا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم . ومن ثم فإنه من حق المحكمة للاستئناف في هذه الحالة أن تعدل وصف التهمة - التي هي أساس الحكم بالتعويض - من الإصابة الخطأ المنطبقة على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات إلى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ إذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الإصابة الخطأ - والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت إلى المدعى عليه (المتهم) فعلا جديداً ، ذلك لأن الوفاة إنما هي نتيجة للإصابة التي حدثت بخطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانته الحكم المستأنف بها . ولا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المقضي ، لأن هذا الحكم لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، إذ الدعويان وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في أحدهما يختلف عن الأخرى .

(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/١٤ س ١٢ ص ٩١٢) .

٢٢٤ - التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد بالسهم إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المستندة إلى الطاعن في أمر الأحالة ، مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل

قتل خطأ

في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الاحالة - وهي واقعة القتل الخطأ - مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلتفت الدفاع إلى ذلك التعديل ، وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالبطلان ما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٤ س ١٤ ص ٤٩٢) .

٢٣٥ - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة هو افصاح عن وجهة نظرها فهو غير نهائي بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ما دام لا يتعدى تصرفها في ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف إلى تغيير التهمة ذاتها حتى يستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المتهم و المدافع عنه إليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى فنفي عامل السرعة وعاقب الطاعن (المتهم) على صورة أخرى من الخطأ استمدتها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث فإنه لم يتعد بذلك الحق المخول له بالقانون إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة وبنائها القانوني .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢ س ١٧ ق ٢ ص ١٥) .

٢٣٦ - العبرة في تحديد عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني هي بتقدير القانون ذاته لها - أي العقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات - لا حسب ما يقدره القاضي بالحكم فيها . وبالتالي فإن القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف ، أشد من ذلك الذي يقرر له عقوبة انحبس أو الغرامة . ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة الإصابة الخطأ إذا نشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس وحده وجوبا على القاضي ، فهي أشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في موت شخص واحد المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وهي الحبس الذي لا تقل مدته عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تجاوز مائتي جنيه تخييرا للقاضي مما مفاده انفساح الأمل والرجاء للجاني في هذه الحالة الأخيرة بتوقيع عقوبة الغرامة عليه بدل الحبس بعكس الجريمة الأولى التي يتعين فيها توقيع عقوبة الحبس إلزاما .

(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢ س ١٧ ق ٩٨ ص ٥٤٦) .

٢٣٧ - يبين من المقارنة بين المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات ومن ورودهما على غير منوال واحد في التشريع أنهما وإن كانتا من طبيعة واحدة إلا أنهما تعالجان جريمتين متغايرتين لكل منهما كيانها الخاص . وقد ربط القانون لكل منهما عقوبات مستقلة ، وهما وإن تماثلتا في ركني الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة إلا أن مناط التمييز بينهما هو النتيجة المادية الضارة فهي القتل في الأولى والإصابة في الثانية . ولم يعتبر الشارع القتل ظرفا مشددا في جريمة الإصابة الخطأ بل ركنا في جريمة القتل الخطأ مما لا محل معه لإعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه

اللزوم وصف الإصابة الخطأ . ومن ثم فإن القول بوجوب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات على جريمة القتل الخطأ موضوع الدعوى التي أسفرت عن موت ثلاثة أشخاص وإصابة آخر - يكون تقييدا لمطلق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ وتخصيصا لعمومه بغير مخصص .

(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ق ٤٢ ص ٢٢٢) .

٢٣٨ - متى كانت جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أشد من جريمة الإصابة الخطأ المعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المذكور ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل أولى المادتين باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقاً لحكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على المطعون ضدهما عقوبة الغرامة في الحدود المبينة في النص المنطبق ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ق ٤٢ ص ٢٢٢) .

٢٣٩ - إذا كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه قد أثبت بغير معقب أن صاحب البناء (المطعون ضده) عهد بتنفيذ قرار التنظيم إلى المتهم الثاني وهو المقاتل الذي دين في جريمة القتل الخطأ لأنه أهمل وحده في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية السكان أثناء تنفيذ قرار الهدم مما أدى إلى وقوع الحادث الذي نشأ عنه قتل المجنى عليه - وهو - ما لا تنازع الطاعنة فيه - فإن الحكم إذ خلص من ذلك إلى تبرئة المطعون ضده ، لعدم وقوع خطأ من جانبه وما يلزم عن ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله ، وإدانة المقاتل وحده يكون قد طابق صحيح القانون وذلك بصرف النظر عما تدعيه الطاعنة من ثبوت الخطأ في جانب المالك مادام لم يسهم في وقوع الحادث ، ومادام هو لم يشرف على تنفيذ المقاتل لعملية الهدم بما يوفر خطأ في جانبه ، لأن خطأ المالك في تراخيه عن تنفيذ قرار الهدم ، يكون حينئذ منقطع الصلة بالضرر الذي وقع .

(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٧٩ ص ٩٠٤) .

٢٤٠ - لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صوره التي أوردتها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفاً للقواعد الدولية لمنع المصادمات بالبحار أو مخالفاً للائحة الميناء فحسب ولا من المجادلة في ثبوت أو عدم ثبوت خطأ المجنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح مادام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه استناداً إلى الصور التي أوردتها والتي منها عدم الاحتياط والتوقي وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٤ ص ٢٠١) .

٢٤١ - جعلت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه ، إلا أنه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة ، عقوبتين تخييريتين ، وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضي الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

قتل خطأ

(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ق ٢٩٢ ص ١٤٢٠) .
 (والطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/١٨ س ٢٢ ق ١٢٢ ص ٥٥٣) .
 ٢٤٢ — متى كان الثابت أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بتهمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ، فقضت محكمة أول درجة غيابياً بحبسه ثلاثة أشهر عن التهمتين بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات ، فعارض وقضى في معارضته بالتأييد ، فاستأنف وحده ، وقضت محكمة ثاني درجة غيابياً بالتأييد ، فعارض وقضى الحكم المطعون فيه في المعارضة الاستئنافية بتعديل العقوبة إلى الحبس مدة شهر واحد ، وكانت عقوبة جريمة القتل الخطأ وهي الجريمة الأشد التي دين بها المطعون ضده طبقاً لنص المادة ٢٣٨/١ عقوبات هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً على النحر الماربيانه ، فيكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كانت النيابة العامة لم تستأنف حكم محكمة أول درجة الذي قضى بحبس المطعون ضده ثلاثة أشهر ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية — وهي مقيدة بقاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه — أن تقضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه .

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٨ س ٢٢ ق ١٨ ص ٧٥) .
 ٢٤٣ — لا تتطلب الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لسريانها أكثر من ثبوت وقوع خطأ من جانب المتهم وإن ينجم عن هذا الخطأ وفاة أكثر من ثلاث أشخاص .
 (الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٨ س ٢٢ ق ٦٩ ص ٢٩٤) .
 ٢٤٤ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصرها في الحكم .. والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون الصحيح عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن أساس الارتباط بين جرائم القتل الخطأ ، وقيادة سيارة بدون رخصة قيادة ، وبحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر التي دان المطعون ضده بها ، وكانت تهمة قيادة السيارة بدون رخصة قيادة ليست مرتبطة بالتهمتين الأخرتين المسندتين إليه لأنها لا تمثل ركن الخطأ فيهما ولم تنشأ الجريمتان عن فعل واحد ولا ترتبط أي منهما بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة الأمر الذي يشكل الخطأ في التكييف القانوني .

(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/١٨ س ٢٢ ق ١٢٢ ص ٥٥٣) .
 ٢٤٥ — التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلفت الدفاع إلى ذلك التعديل وهي إذ لم تفعل ذلك فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ويكون حكمها مشوباً بالبطلان مما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٧١ ص ٧٦٨) .

٢٤٦ — إن العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بهذه الجريمة وقضى بمعاقبته بغرامة قدرها عشرة جنيهات فإنه يكون قد خالف صحيح القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٦ س ٢٣ ق ٢٢٩ ص ١٠٧٠) .

٢٤٧ — إن العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، التي دين المطعون ضده بها ، اشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في موت مالا يزيد على ثلاثة أشخاص المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . ولما كان الحكم قد اعمل في حق المطعون ضده المادة ٣٢ من قانون العقوبات بعد أن رأى - بحق - توافر الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم المستندة إليه وأوقع عقوبة الجريمة الأشد ، فإنه لا جدوى مما تثيره النيابة - الطاعنة - بشأن جريمة القتل الخطأ بالنسبة لوفاة اثنين من المجنى عليهم .

(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٦ س ٢٣ ق ٢٢٩ ص ١٠٧٠) .

٢٤٨ — لما كانت العقوبة المقررة لجريمة القتل الخطأ إذا نشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس وجوباً الذي لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على سبع سنوات وهي اشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بجريمتي القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص والإصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص وقضى بتعديل الحكم المستأنف واكتفى بتفريم المطعون ضده خمسين جنيهاً عنهما ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون والمحكمة وهي تقدر العقوبة تقضى بحبس المطعون ضده سنة واحدة مع الشغل .

(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧ س ٢٣ ق ٢١٠ ص ١٢٨٠) .

٢٤٩ — التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المستندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ مما يتعين معه على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان . ولا تؤثر في ذلك أن يكون الدفاع قال في مرافعته ، إن القضية ليست قضية قتل عمد كما وصفت وأن المتهم بعيد كل البعد عن القتل العمد بل يعتبر قتل خطأ ، . لأن هذا القول صدر منه دون أن يكون على بيته من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحاطة .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧ س ٢٣ ق ٢١٢ ص ١٢٩٢) .

٢٥٠ — جعلت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند

قتل خطأ

توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب تقضيه .
(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ س ٢٤ ق ٥٥ ص ٢٤٩) .

٢٥١ - من المقرر أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم في دفاعهم .
وإذا كان حق التعويض المطالب به ناشئاً عن فعل الإصابة في ذاته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بالتعويض عن تلك الإصابة في حين أن دعوى المدعين بالحقوق المدنية تتضمن المطالبة بالتعويض عن الوفاة التي نشأت عن تلك الإصابة ، فإن الحكم يكون قد استند كما استندت مطالبة المدعين إلى ذات السبب وهو الفعل الضار أى الإصابة مما يكون معه النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لتغييره سبب الدعوى في غير محله .
(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧) .

٢٥٢ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية . وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . ولما كان القانون لا يمنع أن يكون المضرور أى شخص ولو كان غير المجنى عليه مادام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان القرار ناتجاً عن الجريمة مباشرة ، وكانت مطالبة المدعين بتعويض الضرر الذى لحق بهم نتيجة وفاة المجنى عليه المترتبة على إصابته التي تسبب فيها المتهم خطأ يتسع لطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الإصابة الخطأ التي هي موضوع الدعوى الجنائية فإن الدعوى المدنية تكون مقبولة أمام المحكمة الجنائية ، ويكون الحكم إذ فصل فيها لم يخالف قواعد الاختصاص الولائي في شيء .

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧) .

٢٥٣ - الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوى في ذلك الضرر المادى والضرر الادبى . ولما كان مفاد ما أورده الحكم أنه قضى للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض عن الضرر المباشر الذى أصابهم من الجريمة موضوع الدعوى الجنائية وليس عن الضرر الذى أصاب المجنى عليه شخصياً وانتقل لهم الحق في التعويض بصفتهم ورثته ، وكان الحكم قد انتهى إلى تعويض المدعين بالحقوق المدنية - وهم زوجته وأولاده القصر - عما لحقهم من ضرر مادى وأدبى مباشر ، عن إصابة المجنى عليه لا من جراء موته ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧) .

٢٥٤ - لا يغير من خطأ الحكم أن العقوبة المقررة بها وهى الحبس ستة شهور مع الشغل داخلية في العقوبة المقررة لجريمة الإصابة الخطأ والتي لم تكن محل نعي من الطاعن ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجريمة القتل الخطأ وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ، ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذى يحتمل معه نزولها بالعقوبة إلى أدنى مما نزلت لولا هذا القيد القانونى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون متعيناً تقضيه والإعادة .

(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ س ٢٦ ق ١٨٢ ص ٨٢٩) .

٢٥٥ - من المقرر أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث توجب مساءلة كل من أسهم فيها

أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٠ س ٢١ ق ١٨ ص ٨٩) ..

٢٥٦ - أن نظام الإدارة المحلية الذي تقرر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وإن كان قد نص في مادته الأولى على منح الشخصية المعنوية لكل وحدة من الوحدات الإدارية المحلية (المحافظات والمدن والقرى) كما نص في مادته الثانية على أن كل وحدة من هذه الوحدات يمثلها مجلسها ونص في مواد أخرى متفرقة من القانون واللائحة التنفيذية على اختصاصات واسعة للمجالس المحلية ، إلا أنه لم يرتب على تقرير الشخصية المعنوية لهذه الوحدات نتائجها الطبيعية من حيث تقرير استقلال كل وحدة من هذه الوحدات الإدارية عن السلطة المركزية وتخويلها حق مباشرة الاختصاصات التي تقررت لها بإدارتها دون الخضوع في ذلك لأوامر وتعليمات السلطة المركزية إنما المجالس التي تسئل هذه الأشخاص بوجوب العمل في مباشرة اختصاصاتها وفقا لتعليمات الوزارات المختلفة وتوجيهاتها ، فقد نصت المادة ٦٢ منه على أن تتولى كل وزارة بالنسبة إلى شئون المرفق المعدة به إصدار القرارات والتعليمات لتنفيذ السياسة العامة للدولة . كما تتولى متابعة تنفيذ أعمال المجالس ولها في ذلك أن تبلغها ما تراه من إرشادات وتوجيهات تؤدي إلى حسن قيامها بنصيبها من هذا المرفق . وأوضحت المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون عن نفس المعنى بقولها : تبشر المجالس المحلية اختصاصاتها ... في نطاق السياسة العامة للدولة ووفقا لتوجيهات الوزارات ذات الشأن ، ولم يرد بنظام الحكم المحلي الذي صدر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ما يتعارض مع هذه القواعد فاستمر العمل بها في ظله بنص المادة ٥٦ منه الذي يقضى بأن تلغى من نصوص القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ما يتعارض مع أحكام هذا القانون ويستمر العمل باللوائح الصادرة وفقا لأحكام القانون المذكور إلى أن تلغى أو تعدل أو تستبدل بها غيرها . وقد انتهج قانون نظام الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الذي ألغى القانونين رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، ٥٧ لسنة ١٩٧١ ذات النهج فنص في المادة ١٣٥ منه على حق كل وزير في الإشراف والرقابة على أعمال مديريات الخدمات والمرافق العامة بالوحدات المحلية في المجالات الداخلة في اختصاصه ويبشر الوزير حقه في هذا الشأن على الوجه التالي :

(١) إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذ أعمال الوحدات المحلية في هذا الشأن وللوزير في سبيل ذلك إبلاغ الوحدات المالية ما يراه من إرشادات وتوجيهات تؤدي إلى حسن سير الخدمات في المرافق المشار إليه ... لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الصادرة فيها الحكم المطعون فيه ترددت أمام درجتى التقاضى خلال سريان القوانين سالفة الذكر وحكم فيها قبل صدور قانون الحكم المحلي الجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فتظل خاضعة للقواعد المشار إليها والتي أبقت للوزير سلطة الإشراف والرقابة على أعمال مديريات الخدمات والمرافق العامة بالوحدات المحلية في المجالات الداخلة في اختصاصه هذا إلى أنه لما كانت مسئولية المتنوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تقوم - حسبما تقضى به المادة ١٧٤ من القانون المدني - بتوافر السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه حتى لو كانت هذه السلطة موزعة بين أكثر من جهة تعتبر كلها مسئولة عن عمله بالتضامن فيما بينها ، وكانت جريمة القتل الخطأ التي دين بها المحكوم عليه قد وقعت أثناء تاديبته لأعمال وظيفته وبسببها كمدرس بمدرسة ابتدائية أميرية وتخضع لسلطة فعلية في الرقابة والتوجيه لوزارة التربية

قتل خطأ - قتل عمد

والتعليم التي يمثلها الطاعن فإن الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية قبله يكون على غير سند من القانون .
(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ س ٢١ ق ٢٤ ص ١٢٤) .

قتل عمد

الفصل الأول : الركن المادى :

- الفرع الأول : فعل القتل ١١-١
- الفرع الثانى : الجريمة التامة ١٤-١٢
- الفرع الثالث : الشروع فى القتل ٢٤-١٥
- الفرع الرابع : الفاعل الأصلي والشريك ٤١-٢٥
- الفرع الخامس : الاتفاق والتوافق ٤٩-٤٢

الفصل الثانى : الركن المعنوى :

- الفرع الأول : نية القتل ١٤٩-٥٠
- الفرع الثانى : القصد الاحتمالى ١٥٢-١٥٠
- الفرع الثالث : القصد غير المحدد ١٥٣
- الفرع الرابع : الخطأ فى شخصية المجرى عليه ١٥٩-١٥٤
- الفرع الخامس : الاستفزاز ١٦٢-١٦٠
- الفصل الثالث : رابطة السببية ١٧٠-١٦٣

الفصل الرابع : الظروف المشددة :

- الفرع الأول : جريمة القتل بالسهم ١٧٥-١٧١
- الفرع الثانى : القتل المقترن ٢١٦-١٧٦
- الفرع الثالث : ارتباط القتل بجنحة ٢١٩-٢١٧
- الفرع الرابع : سبق الإصرار والترصد ٢٤٣-٢٢٠

الفصل الخامس : الظروف المخففة ٢٤٩-٢٤٤

الفصل السادس : ارتباط القتل بجريمة أخرى ٢٥٣-٢٥٠

الفصل السابع : تسبب الأحكام ٣٧٢-٢٥٤

الفصل الثامن : مسائل متنوعة ٣٩٨-٣٧٣

الفصل الأول

الركن المادى

الفرع الأول : فعل القتل :

- ١ — تبين الحكم ثبوت واقعة القتل وإستخلاصه إستعمال المتهمين فأسا وحجارة بقصد القتل . لا يقدح فى هذا الثبوت عدم العثور على جثتى المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل المستعملة فى الحادث
- ٢ — مسئولية الجانى عن الجريمة التى يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الإصرار أو الترصد . قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو أكثر
- ٣ — إثبات الحكم مقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار ، مساءلته عنها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره . لا يعيب الحكم نسبته إلى الطاعن إحداث إصابة الصدر خلافا لما جاء بأمر الإحالة . مادام الحكم لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل ، وما دام أن إصابته العنق والظهر - اللتين نسب إلى الطاعن إحداثهما بأمر الإحالة - قد ساهمتا فى إحداث الوفاة ، ومتى كان الطاعن لم يسأل فى النتيجة إلا عن جريمة القتل العمد
- ٤ — ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق إصرار أو اتفاق سابق بينهم . مساءلتهم جميعاً عن تلك الجريمة دون تحديد الإصابات التى أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الإصابات لا دخل لها فى إحداث الوفاة « قصور »
- ٥ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة . مشروط بأن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألت بها وفطنت إليها ، دفاع المتهم باستحالة إحداث رصاصة واحدة لفتحتى دخول فى كل من القولون المستعرض والقولون الهابط . هام ومؤثر . وجوب تمحيصه أو الرد عليه بما يبرر رفضه
- ٦ — مساءلة المتهم عن جريمة القتل العمد سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع فى مقتل أم من جرح وقع فى غير مقتل . المادة ٢٢٤ / ١ عقوبات لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدى بطبيعته إلى وفاته بنية قتله . إنفراد الطاعن بالمجنى عليه وإحداث إصابته النافذة وغير النافذة اللتين توفى على أثرهما عن عمد وإرادة وبنية إزهاق الروح يوفر فى حقه جنائية القتل العمد . لا محل لإعتصام الطاعن بالقدر المتيقن من مسئوليته باعتبار ما ارتكبه جنحة ضرب
- ٧ — عدم بيان الحكم فى جريمة القتل للجروح الواقعة فى مقتل والجروح الواقعة فى غير مقتل . لا يعيبه مادام أنه بين الجروح جميعاً ونسب حدوثها إلى المتهم وحده دون غيره
- ٨ — متى لا يكون عدم العثور على جثة المجنى عليه مؤثراً على ثبوت القتل ؟
- ٩ — لا يلزم لمساءلة الطاعن عن موت المجنى عليه . أن يكون الموت قد ثبت بدليل معين
- تحديد وقت الوفاة . مسألة فنية بحث . المنازعة فيه . دفاع جوهرى وجوب تحقيقه عن طريق

قتل عمد

المختص فنيا . مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع . منازعة الدفاع في تحديد وقت الحادث . تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه . سكوتة عن طلب أهل الفن صراحة لتحديد . لا يتدح في اعتبار دفاعه جوهريا . إقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه . استنادا إلى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء في هذا المكان رغم إصابة المجنى عليه بعدة جروح قطعية . دفاع جوهري . إغفال الحكم الرد عليه . قصور ١٠

— تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيسر الرسمى . مسألة فنية بحث . المنازعة فيه . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . والإغفال الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع ١١

الفرع الثانى : الجريمة التامة :

— متى يكون ترك الشخص في مكان منعزل بعد ضربه جريمة قتل ؟ ١٢

— متى تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة ؟ مثال في جريمة شروع في قتل عمد ١٣

— إدانة الحكم المتهم بإحراز سلاح وذخيرة تأسيسا على إصابته المجنى عليه بأعيرة نارية سائفة . النعى عليه . من بعد . بالقصور لثبوت عدم صلاحية سلاح مضبوط لا يقبل مادام لم يسند إليه استعمال هذا السلاح في ارتكاب جريمة القتل ١٤

الفرع الثالث : الشروع في القتل :

يتوفر الشروع في جريمة القتل العمد :

— بإطلاق الجاني لبندقية يعتقد صلاحيتها مع أنها غير صالحة ١٥

— وضع مادة سلفات النحاس لشخص في الماء ١٦

— إطلاق النار من مسافة بعيدة وإصابة المجنى عليه إصابة غير قاتلة ١٧

— إطلاق الرصاص على سيارة مسرعة في سيرها ١٨

— إطلاق النار بقصد قتل شخص معين فأصابه وأخرسه يجعل المتهم مسئولا عن جنائية الشروع في قتل المجنى عليهما ١٩

— إطلاق عدة أعيرة نارية على رجال القوة وقتل أحدهم وعدم إصابة الآخرين يكون جنائية قتل تامة وجنائية شروع في قتل ٢٠

— إطلاق النار على المجنى عليه بقصد أزهاق روحه ٢١

— المبادرة بعلاج المجنى عليه مما أصابه من جروح قصد بها الجاني قتله ، وإنفاذه من الموت نتيجة خارجة عن إرادة الجاني ٢٢ و ٢٣

— فساد كبسولة الطلقة وعدم انطلاقها من البندقية . القول بإنها جريمة مستحيلة استحالة مطلقة . خطأ . هي شروع في قتل ٢٤

الفرع الرابع : الفاعل الأصلي والشريك :

يعتبر فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد :

— من أتى عملا ماديا من الأعمال المكونة لها والداخلة في تنفيذها ٢٥

- من ضرب هو وآخرين المجنى عليه مادامت ضربته قد ساهمت في الوفاة ولو كانت ليست بذاتها قاتلة ٢٦
- اتفاق المتهمين على إغتيال المجنى عليه ومساهمتها في تنفيذ الجريمة ولا يغير من ذلك أن تكون إحدى الضربتين هي التي أحدثت الوفاة ٢٧ و ٣٠
- مجرد توافق المتهمين على القتل لا يترتب تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية ٣١
- إطلاق المتهم الناري معنا وشمالاً بقصد تمكين باقي المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحمايتهم في مسرح ارتكابها في فترة التنفيذ وتسهيل هربهم . اعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة القتل ٣٢
- عدم بيان الحكم قصد الاشتراك لدى الشريك في جريمة القتل العمد وتوافرية القتل لديه . قصور ٣٣
- اتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار . وجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها . لاجدوى للأخير من إثارة عدم ضربه المجنى عليه إلا ضربة أصابت العصا ٣٤
- إثبات الحكم بأدلة سائغة وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشدة أزر زميله وقت إطلاقه النار على المجنى عليهما تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه . تحقق مسؤولية المتهمين معا عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما عمداً والشروع في قتل الآخر - كفاعلين أصليين . يستوى أن يكون مطلق العيار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوماً ومعيناً بالذات أم لا ٣٥
- جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . مسؤولية الجاني عنها . سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ٣٦
- مساءلة الجاني عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره متى توافر سبق الإصرار وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها . ثبوت أن الجاني قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال لا يغير من أساس المسؤولية ٣٧
- الفاعل المنفرد بالجريمة . والفاعل مع غيره الذي يأتي عملاً تنفيذياً في الجريمة وصحت لديه نية التدخل في ارتكابها . يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . مثال لتسبب سائغ على مساءلة الطاعنين عن جريمة قتل بوصفهما فاعلين أصليين ٣٨
- مسؤولية الفاعل أو الشريك عن جميع الجرائم المحتمل حصولها . ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها . متى وقعت بالفعل كنتيجة محتملة للجريمة التي اتفق على ارتكابها ٣٩
- الفاعل . في حكم المادة ٣٩ من قانون العقوبات ؟ . الفاعل مع غيره ، هو بالضرورة شريك . وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . متى يتحقق قصد المساهمة ؟ . القصد الجنائي أمر باطنى . يضممه الجاني ، العبرة فيه بما يستظهره الحكم من الوقائع مما تستفاد منه نية التدخل في إقتراف جريمة قتل . مثال لتسبب سائغ في إثبات مسؤولية الطاعنين . عن جريمة قتل عمد . الوصف كل فاعلاً أصلياً . بغض النظر عن الإصابة التي أحدثها ٤٠
- متى يعتبر الشخص فاعلاً أصلياً . برغم عدم ارتكابه فعلاً يدخل في الركن المادي للجريمة ؟ ٤١

الفرع الخامس : الاتفاق والتوافق؛

- تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب مالم يثبت إتفاقهم على ارتكاب الجريمة ٤٢

- نفى الحكم عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل وأخذهم بالقدر المتيقن دون نفى الإتفاق بينهم قصور ٤٣
- المساهمة الأصلية في الجريمة بطريق الإتفاق . مسئولية المتهمين جميعا عن النتيجة . تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليه . غير لازم . انتفاء التعارض بين نفى ظرف سبق الإصرار وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليه ٤٤
- التوافق على ارتكاب جرائم القتل عمدا . لا يرتب تضامنا بين المتهمين في المسئولية الجنائية . كل متهم مسئول عن نتيجة فعله الذي ارتكبه ٤٥
- إدانة الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريقى الاتفاق والمساعدة . عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته ، وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها . التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . شرط قيام الاتفاق . اتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه . التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسئولية الجنائية . مساءلة كل منهم عن نتيجة فعله الذي ارتكبه ٤٦
- ماهية الاتفاق على ارتكاب الجريمة . إمكان وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين الجناة هو الغاية النهائية من الجريمة ثبوت أن كلاً من المتهمين كان منتويا القتل مع الآخرين ومباشرته فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك . مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا ولو لم تنشأ الوفاة عن فعلته ونشأت عن فعلة زميله . مثال لتسبب غير معيب في هذا الصدد ٤٧
- إتفاق المتهمين على ارتكاب جريمة سرقة . ارتكاب أحدهم جناية قتل عمد . مساءلتهم جميعا عن الجريمة . متى تبين أن جناية القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق المتهمون على ارتكابها ٤٨
- استظهار الحكم اتفاق المتهمين على القتل . من معيتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد الآخر في إيقاعها . كفايته لمساءلة كل منهم كففاعل أصلي ٤٩

الفصل الثاني

الركن المعنوي

الفرع الأول : نية القتل؛

- عدم أهمية نوع الآلة المستعملة متى توافرت نية القتل ٥٠
- جواز توافر نية القتل إثر مشادة وقتية ٥١
- استعمال المدى والمطاوى في القتل كاف لثبوت نية القتل ولو لم تضبط هذه الأسلحة ٥٢
- توفر نية القتل في حق الفاعل يفيد توفره فيمن اشترك معه في القتل العمد مع علمه به ٥٣
- نية القتل وسبق الإصرار ركن وظرف مستقلان وعدم توافر أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر ٥٤

- ٥٥ — استعمال آلة غير قاتلة بطبيعتها لا ينفى نية القتل مادامت هذه الآلة تحدث القتل
- ٥٦ — إصابة المجنى عليه في غير مقتل لا تنتفى معه قانونا توفرنية القتل
- جواز انتفاء نية القتل لدى الجاني ولو استعمل آلة قاتلة بطبيعتها أصابت من المجنى عليه مقتلا ٥٧
- توفر القصد الجنائي من المسائل الموضوعية التي يقدرها قاضي الموضوع ٥٨ - ٦٢
- نية القتل مسألة موضوعية ولا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا إذا كان العقل لا يتصور إمكان دلالة هذه الأسباب عليها ٦٣
- نية القتل في جريمة القتل العمد . أمثلة لكفاية استظهارها في الحكم ٦٤
- حق قاضي الموضوع في استخلاص نية القتل دون معقب عليه متى كان إستخلاصه سائغا ٦٥
- استخلاص الحكم نية القتل من استلال المتهم سكيناً ذات حد واحد مدبب الطرف طوله ١٥,٥ سم وطقن المجنى عليه طعنة شديدة في مواضع قاتلة لسبق إتهام أخ القتل في قتل ابن عم المتهم . سائغ وصحيح قانونا ٦٦
- إستخلاص المحكمة توفرنية القتل مما يؤدي إليه . شفاء المجنى عليه بغير علاج . لا ينفى توفر هذه النية ٦٧
- إستعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من المجنى عليه . عدم كفايته بذاته لثبوت نية القتل مالم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني . أمثلة ٦٨
- جواز توفرنية القتل لدى المتهم بالنسبة لأحد المجنى عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة للمجنى عليه الآخر ٦٩
- عدم استظهار الحكم توفرنية القتل بالنسبة للشخص المقصود إصابته أولا ، قصور ٧٠
- تدبير المتهمين الحادث للأخذ بالثأر وترصدهم لخصومهم . جمع الحكم في حديثه عن نية القتل بين المتهمين جميعا رغم استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم . لا عيب ٧١
- إستناد الحكم في توافرنية القتل إلى إصابة المجنى عليه في مقتل من آلة نارية . ثبوت إصابة المجنى عليه في راحة يده . قصور ٧٢
- استخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى ومن حداثة سن المجنى عليه ومرضه وهزاله وضربه بشدة بحذاء خشبي ضربات متوالية في مواضع قاتلة بصفة مستمرة . سائغ وسليم ٧٣
- مثال لكفاية إستظهار الحكم توافرنية القتل لدى المتهم . لا عبرة بعد ذلك بخطأ الحكم في بيان الباعث ٧٤
- مثال لقصور الحكم في استظهار نية القتل ٧٥
- إنتهاء الحكم إلى أن واقعة الدعوى صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص ، عدم إفصاحه عن شخص من انصرف نية المتهم إلى قتله . لا عيب ٧٦
- إستعمال سلاح ناري وإلحاق إصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتما قصد إزهاق روحه ٧٧
- وجوب إيراد الحكم الأدلة والمظاهر الخارجية الكاشفة عن نية القتل ٧٨
- نية إزهاق الروح . ما ذكره شهود الإثبات بخصر صها . لا يقيد المحكمة في استخلاصها ٧٩
- نية القتل . ما أورده الحكم تدليلا على توافرها في حق أحد المساهمين في الجريمة . ينصرف بطريق النزوم إلى باقيهم . لا قصور ٨٠
- نية القتل نوع الآلة المستعملة في القتل . لا أهمية له . ما دامت تحدث القتل ٨١

قتل عمد.

- نية ازهاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس . وجوب التحدث عنه استقلالاً في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه ٨٢
- نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . ازهاق الروح . هي النتيجة التي يضمورها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . مثل في تسبیب معيب ٨٣
- إثبات الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل . مؤداه ، توفرها في حق من أدانه معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك . مثال ٨٤
- قصد القتل . ماهيته . أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمره في نفسه ، استخلاص هذه النية موضوعي ٨٥
- جريمة القتل العمد . تميزها عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني ازهاق روح المجنى عليه . اختلاف هذا العنصر عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم .. على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . مثال ٨٦
- نية القتل . مثال في عدم توافرها ٨٧
- القصد الجنائي في جريمة القتل العمد . تميزه عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص . هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل ازهاق روح المجنى عليه . على المحكمة عند الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو الشروع فيها أن تعنى بالتحدث عنه استقلالاً وإن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المسند إليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه . مثال ٨٨
- نية القتل . من الأمور الموضوعية . للقاضي استظهارها في حدود سلطته التقديرية ٨٩
- البحث في توافر نية القتل وقيام ظرف سبق الإصرار لدى الجاني . أمر موضوعي ٩٠
- قصد القتل أمرداً خلي . تقدير توافره . موضوعي ٩١
- إدراك قصد القتل من ظروف الدعوى ومما يأتيه الجاني من إمارات ومظاهر تتم عما يضمره ٩٢
- نية القتل . مثال لتسبیب معيب على توافرها ٩٣
- قصد القتل . ماهيته إستخلاص توافره موضوعي ٩٤
- توافر نية القتل أو عدم توافرها . تقديره . موضوعي ٩٥
- كفاية استظهار الحكم لنية القتل على نحو سائغ وصحيح في القانون ٩٦
- حسب الحكم في استظهار نية القتل ، الاستناد إلى وقائع تؤدي إلى قيامها ٩٧
- عدم جدوى النعي على الحكم عدم استظهاره قصد القتل . مادامت العقوبة مبررة ٩٨
- تعمد القتل أمرداً خلي متعلق بالإرادة . تقدير توافره . موضوعي ٩٩
- القصد الجنائي : أمر باطني يضمره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه ١٠٠
- استخلاص نية القتل . موضوعي ١٠١
- ليس في سبق استعمال الحبل مشجبا للثياب ما ينفى قيام النية على إعداده للقتل ١٠٢
- استخلاص توافر نية القتل من عناصر الدعوى . موضوعي ١٠٣

- جريمة القتل العمد . أركانها . نية القتل . ماهيتها ؟ مثال لتسبيب معيب في استخلاصها ١٠٤
- تميز جرائم القتل العمد والشروع فيه بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح . اختلاف هذه النية عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . وجوب اعتناء الحكم الصادر بالإدانة في تلك الجرائم باستظهار هذا العنصر وإبداء الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عن . مثال لتسبيب معيب ١٠٥
- فخذ المرء ليس من الأجزاء القاتلة . إطلاق عيار نارى صوب المجنى عليه من مسافة قريبة . لا يفيد حتما قصد إزهاق روحه ١٠٦
- قصد القتل . أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه . استخلاص هذه النية . موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . مثال ١٠٧
- القصد الخاص في القتل العمد هو قصد إزهاق روح المجنى عليه . وجوب تحدث حكم الإدانة عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . عرض الحكم لنية القتل في صدد بيانه لواقعة الدعوى وفي معرض رده على دفاع الطاعن من أنه قد أطلق المقذوف النارى الذي أصاب المجنى عليه قاصدا قتله أو بقصد إزهاق روحه . لا يكفي لثبوت نية القتل . علة ذلك ؟ إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة إنها تدل عليه وتكشف عنه ١٠٨
- جناية القتل العمد تميزها بقصد إزهاق روح المجنى عليه . اختلافه عن القصد الجنائي العام المتطلب في سائر الجرائم . وجوب العناية بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره ، وجوب إيراد الحكم للأدلة عليه في بيان واضح وإرجاعها إلى أصولها في أوراق الدعوى . إيراد الحكم استعمال الطاعن الأول لسلح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليهما في مقتل وعلى مسافة قريبة واستعمال الطاعن الثانى مطواة وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليه الثانى في مقتل وسابقة حصول مشادة وهروب الطاعنين عقب الحادث لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المأدى الذى قارفه الطاعنان . لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حقهما . لا يغنى في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعنين قصدا قتل المجنى عليهما ، لأن إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره ١٠٩
- تميز جريمة القتل العمد بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح . وجوب اعتناء الحكم بالإدانة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة عليه . مثال لتسبيب معيب في التدليل على نية القتل ١١٠
- تقدير توافر تعدد القتل مرجعه محكمة الموضوع متى كان ما أوردهه يكفي لإثبات توافر النية مثال لتسبيب سائغ على توافر نية القتل ١١١
- تعدد القتل . موضوعى . مثال لتسبيب سائغ في التدليل على قيام نية القتل ١١٢
- مجرد إطلاق عيار نارى من بندقية صوب المجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل . وجوب أن يقصد الجاني من ارتكاب هذا الفعل إزهاق روح المجنى عليه وأن يورد الحكم القاضى بالإدانة الأدلة التى استخلص منها ثبوت هذه النية لديه . مثال لتسبيب معيب ١١٣
- تقدير توافر تعدد القتل مرجعه . محكمة الموضوع ١١٤
- لا تلازم بين قيام القصد الجنائى وتوافر سبق الإصرار ١١٥
- مجرد اثبات الحكم تعدد الجاني اتیان الفعل المادى الذى أدى إلى الوفاة . عدم كفايته تدليلا على توافر قصد إزهاق الروح لديه ، مثال في وفاة نتجت عن صعق تيار كهربائى ١١٦

قتل عمد

- استخلاص قصد القتل وظرف سبق الإصرار .. موضوعي .. متى كان سائغا ، قضاء الحكم على غير سئد من الأوراق ، بطلانه مثال ؟ ١١٧
- استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع مثال لتسييب سائغ ١١٨
- استخلاص نية القتل . موكول لمحكمة الموضوع . بغير معقب . متى كان سائغا ١١٩
- جواز نشوء نية القتل أثر مشادة وقتية ١٢٠
- قصد القتل .. أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر . الاستدلال عليه بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية . صحيح . استخلاص قصد القتل من عناصر الدعوى . موكول إلى قاضي الموضوع ١٢١
- قصد القتل . أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر . إنما بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمنه ١٢٢
- إدانة المتهم في جنائية قتل عمد . وجوب تحدث الحكم عن قصد القتل استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . إغفال ذلك قصور . مثال . استخلاص قصد القتل من مجرد أن المتهم جثم فوق المجنى عليها أثناء نومها ولما حاولت الاستغاثة أطبق عليها ليكنم أنفاسها وظل على ذلك حتى فارقت الحياة لا يكفي . أساس ذلك ١٢٣
- متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة القتل العمد ؟ استخلاص نية القتل . موضوعي . مادام سائغا . مجرد إطلاق سلاح نارى على المجنى عليه وتعمد إصابته . لا يكفي لتوافر قصد القتل . عدم تدليل الحكم على توافر هذا القصد . قصور ١٢٤
- قصد القتل . أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات الخارجية . استخلاصه . موضوعي ١٢٥
- قصد القتل أمر خفي . استخلاصه من الظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمنه في نفسه ١٢٦
- استخلاص قصد القتل . موكول لمحكمة الموضوع . تستشفه من الظروف والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمنه في نفسه ١٢٧
- انتهاء الحكم إلى أن الطاعنين استعملوا أسلحة قاتلة بطبيعتها وأنهم أطلقوها صوب المجنى عليه الاول عدة مرات فأصابه إحداها وأصاب الأخرى المجنى عليهم الآخرين ، كفايته تدليلا على توافر نية القتل في جانبهم وإن استعمل أحدهم عصا في الاعتداء طالما ثبت اتفاقهم جميعا على القتل ١٢٨
- تسجيل الحكم أن الحادث ارتكب أخذا بثأر ابن عم الطاعن . لا يكفي بذاته لتوافر قصد الاعتداء أو نية ازهاق روح المجنى عليه لديه . مادام أن كل ما استند إليه هو مجرد مصاحبة لمن أطلق النار فجأة على المجنى عليه فأرداه قتيلا ١٢٩
- استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى . موضوعي مثال ١٣٠
- قول الحكم في موضع منه . أن المتهم صوب سلاحه نحو غريمه فأخطأه وقتل المجنى عليه ثم قوله في موضع آخر استظهارا لنية القتل أنه صوب السلاح نحو القتيل . تناقض يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها ١٣١
- قصد القتل أمر داخلي يتعلق بالإرادة تقدير توافره من عدمه موضوعي ١٣٢
- تميز جرائم القتل العمد والشروع فيها . بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح . وجوب

- إبراز هذه النية وإيراد الأدلة التي تثبت توافرها ١٣٣
- قعود الحكم عن استظهار القصد الجنائي الخاص بعدم إيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه . قصور ١٣٤
- قصد القتل أمر خفى . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تنم عنه . استخلاص توافره . موضوعي ١٣٥
- نية القتل . أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . استخلاص توافرها من عناصر الدعوى . موضوعي . مثال لتدليل سائق على توافرها في جريمة قتل بإسفكسيا الغرق ١٣٦
- استخلاص الحكم . نية القتل من اعتداء المتهم على المجنى عليه بألة حادة مرتين : الأولى في رقبته سببت قطع الأعصاب والأوعية الدموية بها ، والثانية في خصره الأيسر نفذت إلى التجويف البطني وأبرزت الأمعاء الدقاق . سائق ١٣٧
- استخلاص نية القتل . موضوعي . متى كان سائفا جواز نشوء نية القتل . إثر مشادة وقتية مثال لتسبيب معيب في نفي نية القتل ١٣٨
- قصد القتل . أمر خفى استظهاره . موضوعي ، إصابة المجنى عليه في غير مقتل . لا يترتب عليها قانونا .. عدم توفرنية القتل ١٣٩
- قصد القتل . أمر خفى . لا يدرك بالحس الظاهر . مثال لتسبيب سائق في استظهاره في جريمة قتل عمد ١٤٠
- جواز نشوء نية القتل . أثر مشادة وقتية ١٤١
- تقدير توافر قصد القتل مرجعه لمحكمة الموضوع . متى كان ما أوردته يكفي لاثبات توافر النية . مثال . عدم جدوى النعى بالقصور في استظهار ظرف سبق الإصرار أو التردد مادامت العقوبة التي أوقعها تدخل في عقوبة جناية القتل العمد مجردة من أي ظرف مشدد ١٤٢
- تميز جناية القتل العمد بنية خاصة هي قصد إزهاق الروح ، وجوب استظهار الحكم له وإيراده ما يدل عليه ، الحديث عن الأفعال المادية ، لا ينبىء بذاته عن توافره . مثال لتسبيب معيب في جناية قتل ١٤٣
- تميز جرائم القتل العمد والشروع فيها بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح . وجوب إبراز هذه النية وإيراد الأدلة التي تثبت توافرها . قعود المحكمة عن استظهار القصد الجنائي الخاص بعدم إيراد الأدلة أو المظاهر الخارجية التي تدل عليه . قصور . مثال : استعمال الطاعن سلاحا من شأنه أحداث القتل وأطلاقه على المجنى عليه في مقتل .. لا يفيد سوى تعمد ارتكاب الفعل المادي ١٤٤
- استخلاص نية القتل . موضوعي . مادام سائفا ١٤٥
- تميز القتل العمد . بنية خاصة هي قصد إزهاق الروح . وجوب استظهار الحكم له وإيراد ما يدل على توافره . مثال لتسبيب معيب ١٤٦
- لا يفيد المحكمة في استخلاصها نية القتل ما ذكره شهود الاثبات بخصوصها ... ١٤٧ و ١٤٨
- إدانة المتهم في جناية قتل عمد . وجوب تحدث الحكم عن قصد القتل استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . إغفال ذلك . قصور ١٤٩

الفرع الثاني : القصد الاحتمالي :

- مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ١٥٠
- تقدير كون الجريمة الثانية . نتيجة محتملة للجريمة الأولى المتفق عليها . موضوعي مثال ١٥١
- اعتبار جريمة ما . نتيجة محتملة لأخرى . موضوعي . مسامحة الطاعن . كشريك في جريمة القتل التي ارتكبها آخر ممن اتفق معه على ارتكاب السرقة . باعتبار الأولى نتيجة محتملة للسرقة المتفق عليها . صحيح ١٥٢

الفرع الثالث : القصد غير المحدد:

- توفر القصد غير المحدد إذا دبر الجاني الاعتداء على من يعترض عمله كائنًا من كان ١٥٣

الفرع الرابع : الخطأ في شخصية المجنى عليه:

- خطأ الجاني في شخص من تعمد الاعتداء عليه لا تأثير له في النية الإجرامية التي كانت لديه وقت ارتكاب فعلته ١٥٤ - ١٥٧
- استظهار الحكم توافر نية القتل لدى المتهم على نحو صحيح في واقعة أخطأ فيها المتهم المجنى عليه وأصاب شخصا آخر . قصد القتل ثابت لدى المتهم بالنسبة للمجنى عليهما الاثنان ١٥٨
- انتهاء الحكم إلى أن واقعة الدعوى صورة من حالات الخطأ في الشخص . مؤداه ؟ . الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد . مسئوليته عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصا غير الذي تعمد ضربه . العمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه ١٥٩

الفرع الخامس : الاستفزاز:

- الاستفزاز لا ينفي نية القتل ١٦٠
- الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل . لا تناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أي منها . هي إعدا قضا ئية مخففة مرجع الامر في تقديرها إلى محكمة الموضوع ١٦١ و ١٦٢

الفصل الثالث

رابطة السببية

- علاقة السببية بين الإصابة والوفاة . لا يقطعها . إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة . علة ذلك : ازهاق الروح هو النتيجة المباشرة التي قصد إليها الجاني ١٦٣
- إيراد الحكم نقلا عن التقرير الطبي أن الإصابات الناتجة عن الاعيرة النارية التي أطلقها المتهمون على المجنى عليه هي التي سببت وفاته . يكفي لتوافر رابطة السببية بين فعلهم والنتيجة التي أخدم بها ١٦٤

- مثال لتسبب سائح على توافر رابطة السببية بين الإصابات المحدث للوفاة وسببها ١٦٥
- استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتل وبين وفاته في معرض سرده لشهادة الطبيب الشرعي بالجلسة وما تضمنته من مسائل فنية . كفايته سنداً لذلك ١٦٦
- استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتل . وبين وفاته . نقلاً من تقرير الصفة التشريحية . لا قصور مثال في قتل عمد ١٦٧
- جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله . مساءلة المتهم عن جريمة القتل العمد سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل أو من إصابة وقعت في غير مقتل ١٦٨
- علاقة السببية في المواد الجنائية . مناط تحققها ؟ تقديرها . موضوعي ١٦٩
- استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتل وفعل التفريق . وبين وفاته . نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية . لا قصور ١٧٠

الفصل الرابع

الظروف المشددة

الفرع الأول : جريمة القتل بالسسم:

- توفر جريمة القتل بالسسم متى كانت المادة المستعملة للتسمم صالحة بطبيعتها لإحداث النتيجة المبتغاة ١٧١
- وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسسم ١٧٢
- وجوب تثبت محكمة الموضوع من أن الجاني في جريمة القتل بالسسم كان في عمله منتوياً القضاء على حياة المجنى عليه ١٧٣ و ١٧٤
- عدم جواز النزول بعقوبة جريمة القتل بالسسم . عند استعمال الرافعة . عن الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . العبرة في الأحكام . هي بما ينطق به القاضي . لا عبرة بالأسباب إلا بقدر ما تكون موضحة للمنطوق ومدعمة له . كون الخطأ الذي شاب الحكم . لا يخضع لتقدير موضوعي . حق محكمة النقض تصحيحه . المادة ٢٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ١٧٥

الفرع الثاني : القتل المقترن:

- إدانة المحكمة المتهم لاشتراكه في جنائية قتل اقترنت بجنائية أخرى لا يلزمها أن تعرض لعقوبة كل من الجريمتين ١٧٦
- تناول الشطر الأخير من المادة ١٩٨ ع « قديم » حالة ما إذا وقعت الجنائية أو الجنحة من شخص واحد ١٧٧

قتل عمد

- كون فعل القتل الذى كان المتهم مصراً عليه هو الذى مكّنه من سرقة المجنى عليه يجعله مرتكباً لجنايتى القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه باكراه ١٧٨
- ارتكاب المتهم جنائية الشروع فى قتل المجنى عليه وارتكابه جنائية سرقة ليلاً يستلزم استبعاد ظرف الإكراه فى جريمة السرقة باعتبار أن الفعل المكون له هو بذاته فعل الشروع فى القتل ١٧٩
- خطأ تطبيق م ٢/٢٢٤ ع على أساس أن القتل اقترنت به سرقة بإكراه متى كان الإكراه هو المكون لفعل القتل ١٨٠
- توفر أكثر من ظرف مشدد واحد فى جنائية القتل العمد لا يمنع من تطبيق المادة ٢/١٩٨ ع « قديم » وتوقيع عقوبة واحدة على مقتضى الظرف المشدد المنصوص عليه فيه ١٨١
- عدم جواز تطبيق العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٢/٢٢٤ ع على الابن الذى يقتل أباه لسرقه ماله ١٨٢
- رفع الدعوى بجنائية الشروع فى القتل المقترن بجنائية الشروع فى السرقة يتضمن حتماً رفعها بجنائية الشروع فى السرقة ١٨٣
- جواز اعتبار المتهم شريكاً مع مجهول فى ارتكاب جريمة القتل المقترن بسبق الإصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٤ ع . فى ذات الوقت ١٨٤
- استثناء الحالات المشار إليها فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٢٤ ع عما نهجه القانون فى المادة ٢٢ ع ١٨٥
- لا محل للنص فى منطوق الحكم على الجريمة المقترنة إذ العبرة بالجريمة الأصلية التى اقترنت بها ١٨٦
- معنى الاقتران ١٨٧ - ١٩٠
- المقصود بالارتباط ١٩١
- لزوم استقلال الجريمة المقترنة أو المرتبطة عن جنائية القتل وتميزها عنها ١٩٢ - ١٩٦
- أمثلة للقتل المقترن ١٩٧ و ١٩٨
- توفر رابطة الزمنية من شأن قاضى الموضوع ١٩٩
- تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع يوجب عناية الحكم ببيان الواقعة بيانا صريحا ينكشف عنه غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل والقصد منها ٢٠٠ - ٢٠٢
- ارتكاب الزوج جريمة قتل الزوجة وسرقه مصوغاتها لا يبرز تطبيق العقوبة المغلظة إذا كان ارتكاب كل من الجريمتين مقصوداً لذاته ٢٠٣
- كفاية الشروع فى ارتكاب الجنحة لتطبيق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٣/٢٢٤ ع عقوبات ٢٠٤
- كفاية وقوع أى فعل مكون بذاته لجناية - من أى نوع كان - مستقل عن جنائية القتل العمد لتطبيق الشطر الأول من المادة ٢/٢٢٤ ع عقوبات ٢٠٥
- استقلال الجنائية المقترنة بالقتل عنه وعدم اشتراكها معه فى أى عنصر من عناصره ولا لى ظرف من ظروفه المشددة للعقوبة . تحقق ظرف الإكراه فى السرقة بفعل القتل يحقق ارتباط جنائية القتل بجنحة - لا إقترانه بجنائية .. خطأ الحكم فى هذا التكييف .. متى لا يكون مؤثراً ؟ إذا كانت العقوبة مقررة للواقعة . بوصفها الصحيح مثال ٢٠٦
- قيام علاقة السببية أو الارتباط السببى المشار إليه فى المادة ٢/٢٢٤ ع عقوبات مسألة موضوعية

— الاقتران . جريمة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات .. وجوب استقلال الجناية المقتترنة .. عن جناية القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما . وحدة الغرض بين الجنايات المتعددة . لا أهمية له ٢٠٨

— عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفي لتطبيقها . ثبوت استقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل ، وتميزها عنها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . المصاحبة الزمنية . تعريفها . تقديرها : يستقل به قاضي الموضوع ٢٠٩

— يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٣/٢٢٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما . لكل من الجريحتين أركانها والعقوبة المقررة لها ٢١٠

— شروط تغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢/٢٢٤ عقوبات : استقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . وقوع الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة . غير لازم ٢١١

— تغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢/٢٢٤ عقوبات . شرطه : اثبات الحكم استقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . وقوعهما في مكان واحد . غير لازم . تقدير الرابطة الزمنية . موضوعي ٢١٢

— بيانات حكم الإدانة ؟ المقصود من عبارة « بيان الواقعة » الواردة بالمادة ٢١٠ إجراءات ؟ مثال لتسبيب معيب في جريمة قتل عمد مقترن بجناية شروع في قتل ٢١٣

— استقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل وتميزها عنها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن . يتحقق به حكم المادة ٢/٢٣٤ عقوبات ٢١٤

— عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفي لتطبيقها . ثبوت استقلال الجريمة المقتترنة عن جريمة القتل ، وتميزها عنها . وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . المصاحبة الزمنية . مقتضاها ؟ تقدير تحققها ، موضوعي ٢١٥

— بيانات حكم الإدانة ؟ المقصود من عبارة « بيان الواقعة » الواردة بالمادة ٢١٠ إجراءات ؟ مثال لتسبيب معيب في جريمة قتل عمد مقترن بجناية هتك عرض ٢١٦

الفرع الثالث : ارتباط القتل بجنحة:

— عقوبة جناية القتل العمد مع سبق الإصرار أو التردد المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ عقوبات هي الإعدام . عقوبة جناية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والتردد المرتبط بجنحة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٢٤ عقوبات هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . جمع الحكم المطعون فيه في قضائه بين سبق الإصرار والارتباط وجعلهما عماده في إنزال عقوبة الإعدام بالطاعن . قصور الحكم في استدلاله على ظرف سبق الإصرار . عيب يستوجب نقضه ٢١٧

— يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٣/٢٢٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما . لكل من الجريمتين أركانها والعقوبة المقررة لها ٢١٨

— شرط استحقاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٢٤/٢ عقوبات : وقوع القتل لأحد المقاصد المبيحة بها ومن بينها التآهب لعمل جنة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل . على محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجذعة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة ٢١٩

الفرع الرابع : سبق إصرار والترصد:

- رفع الدعوى على المتهم بوصف القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . إدانته بالقتل العمد دون سبق الإصرار . لفت نظر الدفاع إلى ذلك . غير لازم ٢٢٠
- لا جدوى من إثارة عدم قيام ظرفي سبق الإصرار والترصد . مادامت العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد ٢٢١
- مثال لكفاية استظهار سبق الإصرار في جريمة القتل العمد ٢٢٢
- شُيِّبَ أن نية القتل لم تقم بنفس المتهم إلا عند إقدامه على ارتكاب الفعل . عدم توافر سبق الإصرار . مثال ٢٢٣
- انصراف غرض المتهم إلى الاعتداء على شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة . كفايته لتوفر ظرف سبق الإصرار ٢٢٤
- سبق الإصرار ظرف مشدد وصف للقصد الجنائي . البحث في وجوده من عدمه . موضوعي ٢٢٥
- ترصد . حصوله في مكان خاص بالجاني . لا ينفي توافره ٢٢٦
- قتل عمد مع سبق الإصرار . مساءلة المتهم وحده عن الجريمة سواء ارتكبها وحده أم مع غيره صحيح ٢٢٧
- قتل عمد مع سبق الإصرار . توافر مسئولية الجاني عن الجريمة : قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو أكثر ٢٢٨
- وصف التهمة . تعديله . متى لا يجب لفت نظر الدفاع ؟ إذا كان التعديل لم يتناول التهمة ذاتها بل اقتصر على ما استخلصته المحكمة من وسيلة ارتكاب الجريمة خلافا لما جاء بأمر الإحالة . مثال في قتل عمد ٢٢٩
- المغايرة بين ظرفي سبق الإصرار والترصد . اجتماع الطرفين معا ، غير لازم لتوقيع العقوبة المغلظة بالمادة ٢٢٠ عقوبات . إدانة المتهم بالقتل العمد مع الترصد . ومجادلته في عدم قيام ظرف سبق الإصرار . لا جدوى منه ٢٣٠
- ظرف الترصد . عدم توافره . لا تنفي معه نية القتل . قصد الاعتداء . تحويله إلى إرادة القتل استخلاص ذلك مقبول . مادامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيده ٢٣١
- توافر نية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد . استخلاص ذلك في الحكم استخلاصا سليما . جمعه بين هذين الطرفين عند تحدته عنهما . لا يعيبه ٢٣٢
- الخطأ في الإسناد . لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . مثال ٢٣٣

- تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الإصرار إلى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تنبيههما إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقرررة للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف ؛ مادام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها الطاعنان ٢٢٤
- لا مصلحة من النعى يتخلف ظرف سبق الإصرار طالما أن العقوبة الموقعة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أى ظرف مشدد ٢٢٥
- الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . توافر ظرف سبق الإصرار . يرتب تضامنا بين المتهمين في المسئولية الجنائية ٢٢٦
- قضاء الحكم بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد يجعل مجادلة الطاعنين في مدى توافر الظرفين المشددين على غير أساس ٢٢٧
- توافر سبق الإصرار في حق المتهمين بالقتل . ولو أخطأوا الهدف فأصابوا آخر . جائز . سبق الإصرار . ترتبه تضامنا في المسئولية بين الفاعلين . في القتل أو الشروع فيه . ولو لم يعرف من منهم محدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة ٢٢٨
- قصد القتل ، أمر داخلي ، يتعلق بالإرادة ، تقدير توافره من عدمه ، موضوعي . استنتاج توافر سبق الإصرار من ظروف الدعوى وملابساتها . مادام ذلك سائغا ٢٢٩
- توافر ظرف سبق الإصرار . يرتب تضامنا بين المتهمين في المسئولية الجنائية ٢٤٠
- سبق الإصرار . تعريفه ؟ استخلاص القاضى له من وقائع خارجية . الترصد . ما يكفى لتحقيقه ؟ البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ٢٤١
- لا مصلحة للطاعنين من إثارة الجدل حول عدم توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حقهم . مادام الحكم قد أوقع عليهم العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد مجردة من هذين الظرفين بعد أن أثبت اتفاقهم على ارتكاب الفعل ومقارفتهم له ٢٤٢
- ثبوت سبق الإصرار في حق المتهمين يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه منهم ٢٤٣
- راجع أيضا : ترصد في الجزء الأول من المجموعة وسبق الإصرار في الجزء الثانى منها .

الفصل الخامس

الظروف المخففة

- عدم اعتبار الغضب عذرا محققا في جريمة القتل إلا في حالة الزوج الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا ٢٤٤
- تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات على جريمة الشروع في القتل العمد بالسهم ومعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة سبع سنوات لا خطأ ٢٤٥
- لا ارتباط بين تطبيق كل من المادتين ١٧ و ٢٥١ عقوبات . كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة . للمحكمة توقيع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها في الحد المقرر بالمادة ١٧ . لها إذا ما رأت أن التجاوز كان في ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا

الحد - أن تعد المتهم معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى . اعتبار المحكمة الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعى وإعمالها في حقه المادة ٢٥١ عقوبات .. تزيدها بإضافة المادة ١٧ عقوبات .. ليس للطاعن التحدى بالظروف المخففة التى تنص عليها تلك المادة ٢٤٦

— عدم جدوى النعى على الحكم فى استظهار قصد القتل . متى أوقع على الطاعن عقوبة السرقة بإكراه المسندة إليه بالإضافة لجريمة القتل عمدا . أساس ذلك ؟ تقدير العقوبة . فى الحدود المقررة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . موضوعى ٢٤٧

— إدانة الحكم الطاعن بجريمة القتل العمد ومعاقبته عنها بالمادة ٢٥١ عقوبات . حملا على أنه تجاوز بها حقه فى الدفاع الشرعى عن نفسه وماله بحسن نية . دون أن يوازن بينها وبين ما وقع عليه من اعتداء : ودون أن يدل على توافر نية القتل فى جانبه . قصور ٢٤٨

— التلبس بجريمة الزنا . تحقيقه بمشاهدة المتهم فى ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك فى أن الجريمة ارتكبت بالفعل . مثال لتسبب سائق فى جريمة قتل عمد مقتنن بالعدر المخفف المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ عقوبات ٢٤٩

الفصل السادس

ارتباط القتل بجريمة أخرى

— تقدير توفر الشروط المقررة فى المادة ٢٢ عقوبات . موضوعى . تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على الوجه الصحيح إذا كانت وقائع الدعوى توجب تطبيق هذه المادة . ثبوت إحراز المتهم للسلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل . قيام الارتباط بين الجريمتين ٢٥٠

— اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها فى أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ، وما ارتبط بها من جرائم . مثال فى قتل عمد وإحراز سلاح وذخيرة . عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ٢٥١

— معاقبة المتهم بالقتل العمد وإحراز السلاح ، بعقوبة الغرامة عن إحراز السلاح ، مضافة إلى عقوبة القتل عمد . خطأ . وجوب تصحيح الحكم وإلغاء عقوبة الغرامة . أساس ذلك : المادة ٣٢ عقوبات ٢٥٢

— عدم جدوى النعى على الحكم فى صدد جريمتى قتل وشروع فيه . متى أخذ المتهم بجريمة قتل أخرى ثبتت فى حقه .. وأوقع عليه عقوبتها بحسبانها العقوبة الأشد ٢٥٣

الفصل السابع

تسبب الأحكام

— استظهار الحكم أن الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين واعتباره كلا منهم فاعلا أصليا . صحيح ٢٥٤

— عدم بيان السبب الذى حال دون اتمام الجريمة فى تهمة الشروع فى القتل لا أهمية له مادام

- سباق الحكم يفهم منه هذا السبب ٢٥٥
- عدم التزام الحكم ببيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل مادام أنه بينها جميعاً ٢٥٦
- تزويد الحكم في ذكر الفروض المحتملة ونفى أثرها لا يغير من حقيقة ما أثبتته من أن المتهم هو الذي أطلق المقتول الذي أحدث الإصابة القاتلة ٢٥٧
- عدم تعيين الضربة التي أحدثت الوفاة لا يعيب الحكم متى أورد أن الوفاة نشأت من الإصابات المتعددة الجسيمة التي هشمت المخ ٢٥٨ و ٢٥٩
- قصور الحكم إذا دان عدة متهمين بالقتل العمد دون ثبوت قيام اتفاق سابق بينهم متى انتهى إلى استبعاد ظرف سبق الإصرار وحصول الإصابة من عيار واحد ٢٦٠
- وجوب تحدث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم استقلالاً ، واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه ٢٦١ - ٢٧٥
- أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل ٢٧٦ - ٣١١
- أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل ٣١٢ - ٣٢٩
- وب لفت نظر الدفاع عند تعديل المحكمة الوصف من جنائية شروع في قتل إلى جنائية ضرب نشأ عنه عاهة مستديمة ٣٣٠
- تمسك المتهم بعدم التعويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حد اعتباره في حكم الضرير . دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه في حالة إطراحه رداً سائغاً قصور ٣٣١
- خطأ الحكم في بيان الأعيمة التي أصابت القتيل . عدم تأثيره على واقعة الاشتراك في القتل المنسوبة إلى المتهم ٣٣٢
- تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه . إخلال بحق الدفاع ٣٣٣
- اثبات الحكم أن المتهمين قارفوا القتل استناداً إلى أدلة سائغة . كون بعضهم ليس خصماً شخصياً للمجنى عليه وأن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط . لا عيب ٣٣٤
- ثبوت واقعة إحراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتماً ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ٣٣٥
- طريقة القتل ليست بياناً جوهرياً في الحكم مادام قد ثبت وقوع القتل فعلاً ٣٣٦
- اتخاذ المحكمة من تعدد الطعنات عنصراً من عناصر الإثبات في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل لدى المتهم . استناد الحكم إلى إحداث المتهم جميع ضربات المجنى عليه على خلاف أمر الإحالة تعديل للتهمة . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك . عيب جوهري يبطل الحكم ٣٣٧
- عدم بيان صلة الوفاة بالإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية والاكتفاء بذكر أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه . قصور ٣٣٨
- علاقة السببية بين الإصابة والوفاة . ما لا يقطعها . إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة . علة ذلك : ازهاق الروح هي النتيجة المباشرة التي قصد إليها الجاني ٣٣٩
- رابطة السببية في جريمة القتل العمد . بين الإصابات والوفاة . التدليل على قيامها . من البيانات الجوهرية في الحكم ٣٤٠
- على المحكمة رفع التناقض بين الدليلين القولي والفني في أسبابها وإلا كان حكمها معيباً بما

قتل عمد

- يستوجب نقضه . مثال في قتل عمد ٢٤١
- لا تناقض بين نفي سبق الإصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على القتل بين الفاعلين الأصليين ٢٤٢
- تضمين الطاعن دفاعه وجود خلاف بين الدليلين القولي والفني حول قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته .. دفاع جوهرى . التفات الحكم عن الرد عليه أو العمل على تحقيقه عن طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع ٢٤٣
- مثال لتسبيب معيب بصدد رفع التناقض بين الدليلين القولي والفني ٢٤٤
- استناد الحكم إلى مجرد وجود دماء آدمية بملابس المتهم دون أن يثبت لدى المحكمة أن هذه الدماء من دماء القتيل . عيب ٢٤٥
- مثال لتسبيب غير معيب ٢٤٦
- متى يكون تحديد الحكم لمسافة إطلاق النار على المجنى عليه . ضروريا : إذا كان ذلك لازما للتيقن من إمكان الرؤية والتمييز بالنسبة لحالة الضوء وقت الحادث . إيراد الحكم - على خلاف الثابت بأقوال الشهود - أن الرؤية ممكنة وأن تمييز المتهم كان مستطاعا . خطأ في الاستناد يعيب الحكم ٢٤٧
- مثال لتسبيب معيب في الرد على دفاع جوهرى حول قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل بعد إصابته ٢٤٨
- ليس للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها هو الأخذ بها إن هي اطمأنت إليها أو أطراحها إن لم تثق بها . مثال في قتل عمد ٢٤٩
- خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح الناري المستعمل في جريمة القتل العمد لا يعيبه . مادام ليس له أثر في قيامها ٢٥٠
- للمحكمة الاستناد في إدانة المتهمين بجريمة القتل العمد إلى ما جاء بتقرير التحليل من وجود آثار دماء آدمية ببعض المضبوطات لدى المتهمين كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولولم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء إلى المجنى عليهم ٢٥١
- مثال لقصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع في جريمة قتل عمد ٢٥٢
- اغفال الحكم إيراد إصابة المجنى عليه التي لم يكن لها دخل في إحداث الوفاة ولم تكن محل اتهام . لا يعيبه . متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها أثبت التقرير الطبي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها ٢٥٢
- الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني وقصور الحكم عن رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان واردا على جريمة الشروع في القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ٢٥٤
- تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة بجميع تفاصيلها . ليس بلازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبيب سائق في مواءمة الحكم بين أقوال الشاهد وبين التقرير الفنى في شأن عدد الأعيرة التي أطلقت على المجنى عليها ٢٥٥
- المادة ٢١٠ إجراءات . ما أوجبه من بيانات يشتمل عليها كل حكم بالإدانة . اكتفاء الحكم

- بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون بيان مضمونه من وصف الإصابات المنسوب للطاعن إحدائها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها حتى يمكن التحقق من مدى مواءمتها لأدلة الدعوى الأخرى . قصور . يوجب النقض والإحالة ٣٥٦
- تبرئة المتهمين من تهم القتل العمد والشروع فيها على أساس الشك في صحة اسناد الواقعة ماديا إليهم . مؤداه . عدم جواز التعرض لتهمة إحراز السلاح والذخيرة المنسوبة إليهم كأداة لذلك ٣٥٧
- اعتماد الحكم . على المستند الذي عثر عليه في محل الحادث . ملوثا بالدماء .. كقرينة معززة لاعتراف الطاعن . جوازه . النعى على المحكمة عدم إجرائها تحقيقا . لتحديد محرر المستند . لا يقبل مادام لم يطلب منها ذلك . ولم تعول على من حرره ٣٥٨
- صحة القضاء بالبراءة عند الشك في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت . رهن بإحاطة المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيرة . إغفال المحكمة . دليل من أدلة الثبوت . دون إبداء الرأي فيه . مفاده : عدم إحاطتها بأدلة الدعوى . عدم تعرض المحكمة في أسباب حكمها لتهمتي إحراز سلاح وذخيرة منسوبتين للمتهم مع تهمة القتل العمد . النص في المنطوق على مصادرة السلاح . مفاده . عدم إحاطتها بعناصر الدعوى ٣٥٩
- إقامة الحكم . على ما ليس له أصل في الأوراق . يعيبه .. مثال ؟ استدلال الحكم على جدية أقوال الشهود بتحقيق النيابة إلى ما قرره بجلسة المحاكمة . على غير أصل . عيب . تساند الأدلة في المواد الجنائية . أثره ؟ ٣٦٠
- استناد الحكم إلى وجود آثار آدمية بالعصا المضبوطة بمنزل الطاعن .. رغم عدم إمكان تحديد نوع فصيلها . كقرينة معززة ومؤيدة لما ارتكن إليه من أدلة أخرى . لا يعيبه ٣٦١
- تمسك الدفاع بوقوع الحادث في ساعة سابقة على تلك التي حددها شاهد الاثبات وطلبه استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في ذلك . التفات الحكم عن هذا الدفاع أخذا برأى علمي عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال وتختلف باختلاف الزمان والمكان . قصور وإخلال بحق الدفاع ... ٣٦٢
- التمسك بحديث الوفاة في وقت سابق على ذلك الذي أثبت الضابط سؤاله للمجنى عليه فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق خبير . أو الرد عليه بأسباب سائغة . مثال لتسبب معيب في هذا الخصوص ٣٦٣
- الدفاع بحصول الوفاة في غير الوقت الذي حدده الشهود . دفاع جوهرى . تضمنه في ذاته طلب دعوة أهل الفن لتحقيقه . التفات الحكم عن ذلك . قصور . قول الحكم نقلا عن تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة مضى عليها أكثر من يوم حتى إجراء التشريح على نحو ما شهد به الشهود . خلافا للثابت به من أنه مضى عليها حوالى يوم . مخالفة للثابت بالأوراق وإخلال بحق الدفاع ٣٦٤
- تمسك الطاعن بتدليلا على براءته . بأنه ضبط ببلدته بعيدا عن مكان الحادث بعد وقوعه . التفات الحكم عن هذا الدفاع وأقوال شهود النفى المؤيدة له . حملا على أن المدة التي انقضت بين وقوع الحادث وضبط الطاعن تسمح له بالسفر إلى بلدته . رغم خلو الأوراق مما يظاهر ذلك ومن تحديد ساعة الضبط غير سائغة ٣٦٥
- تكذيب أقوال المجنى عليه . تمسكا بعدم قدرته على الجرى واللحاق بالمتهم . عقب إصابته بمقذوف نارى في بطنه . دفاع جوهرى . وطلب جازم . التعويل على أقواله دون تحقيق عن طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع ٣٦٦
- تطابق الدليل القولى مع الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكونا غير متناقضين تناقضا

قتل عمد

- يستعصى على المواءمة والتوفيق . مثال ٢٦٧
- دفاع الطاعنين بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته . أثر ذلك ٢٦٨
- تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى غير لازم . كفاية أن يكون الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ٢٦٩
- لا حاجة بالحكم إلى التعرض لإصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ٢٧٠
- تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد أطمأنت بالأدلة التى ساققتها من حصولها من الطاعن ٢٧١
- توافر ظرف سبق الإصرار . يرتب تضامناً بين المتهمين في المسئولية الجنائية . مثال ٢٧٢

الفصل الثامن

مسائل متنوعة

- عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة شرعت على وجه الاستثناء للشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام ٢٧٣
- عدم التزام المحكمة الأخذ برأى المفتى ٢٧٤
- عدم بيان الحكم رأى المفتى لا يعيبه ٢٧٥
- عدم اشتراط ثبوت موت المجنى عليه بدليل معين للإدانة بالقتل ٢٧٦
- الاتفاق على ارتكاب جريمة سرقة كاف لمساءلة الشريك عن حادثة القتل التى ارتكبت باعتبارها نتيجة محتملة للأولى ٢٧٧
- الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ رفع الدعوى على المتهم بعدة جرائم مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . إدانته في بعضها وتبرئته من البعض الآخر . نقض حكم البراءة للخطأ في القانون . مقتضاء نقض الحكم برمته عن التهم جميعاً .. علة ذلك : أن الارتباط يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد . المادة ٢٢ عقوبات . مثال : شروع في قتل عمد وإحراز السلاح والذخيرة المستعملين فيه ٢٧٨
- دفاع . لفت نظره بالجلسة إلى الوصف الصحيح للتهمة بما يشدها . وإلى مادة القانون المنطبقة خلافاً لما جاء بقرار الاتهام . مطالبته بالمرافعة على هذا الأساس . لا إخلال بحق الدفاع ٢٧٩
- تغيير التهمة من قتل عمد بالسهم إلى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة . مما تملك المحكمة إجراءه . هو تعديل في التهمة نفسها . اشتماله على اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة . على المحكمة لفت الدفاع إلى هذا التعديل . أثر التفاتها عن ذلك : صدور حكمها مشوباً بالبطلان . وجوب نقضه ٢٨٠
- عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها تحييصها وردّها إلى الوصف الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم إضافة عناصر جديدة . المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب . مثال : تعديل الوصف من القتل العمد إلى الضرب المفضى إلى الموت : عدم التنبيه إليه . لا إخلال بحق الدفاع ٢٩١
- تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون تنبيه المتهم أو المدافع

- ٢٨٢ عنه . لا إخلال بحق الدفاع
- رفع الدعوى الجنائية بجناية قتل عمد مقترنة بجناية شروع في قتل . تضمنه سحما رفعها بالجناية المقترنة .. عدم ثبوت الجناية الأصلية . للمحكمة التصدي للجناية المقترنة والقضاء في موضوعها دون لفت نظر الدفاع
- ٢٨٣ عقوبة القتل العمد من غير سيق إصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .. عقوبة الشروع في ارتكاب تلك الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤقتة والتي لا تنقص عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز خمس عشرة سنة
- ٢٨٤ كون بعض إصابات المجنى عليه قاتلة ، لا ينفي أن إصابات أخرى ساهمت في إحداث وفاته
- ٢٨٥
- نطاق المادة ٢٢٢ من القانون المدني ؟ حق الاخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها
- ٢٨٦ اثبات تقرير الصفة التشريحية أن القتل حدث بالخنق وكتم النفس معا .. تقديم الدعوى للمحكمة بوصف القتل بالخنق . بيان الحكم وسيلة القتل بالاستناد إلى ذلك التقرير الفتى وكونه تم بأسفكسيا الخنق وكتم النفس معا دون الاجتزاء بأحدهما لا يعتبر تعديلا في التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إليه . مادام أن الدفاع قد التفت إليه وترافع على أساسه
- ٢٨٧ عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل . حقها في رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه . أخذها الطاعن بالقدر المتيقن في حقه واعتباره مرتكبا لجريمة الضرب البسيط بدلا من القتل العمد الذي رفعت به الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع إذا لم تنبه المحكمة المتهم أو المدافع إلى ما أجرت من تعديل للوصف في هذه الحالة
- ٢٨٨ النعى على المحكمة تعديلها وصف التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب أحدث عاهة . عدم جدواه . متى كان الدفاع قد تناول فعل الضرب وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن هي عقوبة الضرب البسيط
- ٢٨٩ النعى على الحكم بالقصور في استظهار نية القتل . عدم جدواه .. مدامت العقوبة المقض بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذه النية
- ٢٩٠ عدم جدوى النعى على الحكم في صدد جرمي قتل وشروع فيه متى أخذ المتهم بجريمة قتل أخرى ثبتت في حقه . وأوقع عليه عقوبتها بحسبانها العقوبة الأشد
- ٢٩١ تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . تعديل في التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير في وصفها . عدم جواز إجراؤه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
- ٢٩٢ عدم تصديق دفاع متهم بارتكاب الجريمة نتيجة تهديد متهم آخر له بسلاحه لا تناقض بينه وبين إدانة هذا الآخر من بعد بإحراز سلاح بدون ترخيص
- ٢٩٣ تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي من عدمه موضوعي . حق الدفاع الشرعي . قوامه رد اعتداء المعتدى . التصدي لغيره بالإيذاء . غير جائز . تعقب المجنى عليه قاتلي والده إلى زراعة المتهم الذي ما أن شاهده حتى بادره بالاعتداء المتواصل إلى أن أجهز عليه . دون أن يصدر منه ما يحل الدفاع الشرعي . كفاية ذلك نفيا لهذه الحالة
- ٢٩٤ حق المحكمة في رد الواقعة إلى صورتها الصحيحة . حد ذلك ؟ إسناد الحكم للطاعن وحده

قتل عمد

- ارتكاب القتل المقترن بشروع في قتل على خلاف ما جاء بأمر الإحالة من ارتكابه الجريمة مع آخر - قضى ببرائته - لا يعيبه - علة ذلك ؟ ٣٩٥
- حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة - حده : التزام الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة - مثال في قتل عمد ٣٩٦
- مساءلة السكران فاقد الشعور والاختيار عن القتل العمد - شرطها ؟ ٣٩٧
- انتهاء الحكم إلى تعديل وصف التهمة من القتل العمد إلى الضرب البسيط - لا يمنع من القضاء بالتعويض للمدعين بالحق المدني ٣٩٨

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الركن المادي

الفرع الأول : فعل القتل :

١ — إذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين ، كما استخلص أن المتهمين استعملوا في الجريمة بقصد القتل - الفاس والحجارة - وهي وسائل على الصورة التي أوردها الحكم - تحدث الموت - بل وتحقق بها القتل فعلاً - فلا يقدح في هذا الثبوت عدم العثور على جثتي المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل التي استعملت في الحادث .
(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠ س ١١ ص ٥٢١) .

٢ — الأصل أن الجاني يسأل عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الإصرار أو الترصد وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها . ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أو في من هذه الأفعال - وهو ما ثبت في حق الطاعنين - ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى ..

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٤ س ١٧ ق ٥ ص ٢٥) .

٣ — متى كان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار فقد وجبت مساءلته عنها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ويكون ما انتهى إليه الحكم من مساءلته وحده عن النتيجة صحيحاً في القانون . ولا يعيبه أن نسب إلى الطاعن إحداث إصابة الصدر خلافاً لما جاء بأمر الإحالة . مادام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار ومادام أن إصابتي العنق والظهر - اللتين نسب إلى الطاعن بأمر الإحالة إحداثهما قد ساهمتا في إحداث الوفاة ، ومتى كان الطاعن لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة القتل العمد - بغض النظر عن عدد الإصابات - وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث .

(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ق ١٧ ص ٩٤) .

٤ - متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن التقرير الطبي الشرعي لا يفيد أن جميع الإصابات التي أحدثها الطاعنون الثلاثة قد ساهمت في وفاة المجنى عليه بل أثبت وجود إصابات أخرى لا دخل لها في إحداث الوفاة كالإصابات الرضية الطولية بالظهر والساعد الأيسر ، وكان الحكم قد دان أولئك الطاعنين بجريمة قتل المجنى عليه سالف البيان واعتبرهم مسئولين جميعاً عنها دون أن يحدد الإصابات التي وقعت من كل منهم ومدى صلتها بالوفاة ، وإن كانت هناك إصابات أخرى لم تسهم في الوفاة ، وكانت الواقعة من غير سبق إصرار ولم يدلل الحكم على وجود اتفاق بينهم على ارتكاب جريمة القتل ، فإن الحكم يكون بذلك قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٥ س ٢٠ ق ١٢٩ ص ٦٢٤) .

٥ - لأن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أو تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى والمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . وإن كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن ملقفاً كلية عن التعرض لدفاعه دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من استحالة أن تحدث رصاصة واحدة فتحتي دخول في المستعرض وفتحتي دخول في الهابط ، مقدماً كتاباً طبياً به صورة القولون المستعرض والقولون الهابط تأييداً لوجهة نظره . وهو دفاع يعد - في خصوصية الدعوى المطروحة - هاماً ومؤثراً في مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجب النقض .

(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٤ س ٢١ ق ٢٢٤ ص ٩٥٠) .

٦ - متى ثبت لمحكمة الموضوع أن المتهم ضرب المجنى عليه بسكين قاصداً قتله وأن الوفاة حصلت من أثار بعض الضربات وتسببت عنها فهذا المتهم لا يكون قاتلاً وعقابه ينطبق على المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات التي لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة . وإن كان الحكم المطعون فيه قد خلص - في حدود سلطته الموضوعية - للصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن الطاعن هو الذي انفرد بالمجنى عليه وأحدث إصابته النافذة وغير النافذة واللتين توفى على أثرهما ووفر في حقه تعمد الإصابتين معاً وتوفر القصد الجنائي العام والخاص على السواء بارتكابه لهما عن عمد وإرادة وعلم وبنية إزهاق الروح وبما يوفر في حقه جنائية القتل العمد فلا محل لما يعتصم به الطاعن بوجه النفي من وقوف مسئوليته عند أخذه بالقدر المتيقن باعتبار أن ما ارتكبه هو جنحة ضرب منطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٣ س ٢٢ ق ٨٤ ص ٢٧٩) .

٧ - متى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل والطعن بالة قاتلة وحدث الوفاة من الطعنات فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل مادام أنه بينها جميعاً ونسب حدوثها إلى المتهم وحده دون غيره وبغير مشاركة .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٣ س ٢٢ ق ٨٤ ص ٢٧٩) .

٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً كما بين الظروف التي

وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من الطاعن ، وكان ما قاله بشأن استدلاله بأن الجثة للمجنى عليه - سائغاً ومؤدياً إلى ما انتهى إليه ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أوراه الحكم من أدلة الثبوت له معينه الصحيح من الأوراق ، فإن ما يثيره من منازعة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض ، فضلاً عن أنه لا يقدح في ثبوت جريمة القتل عدم العثور على جثة المجنى عليه .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ س ٣١ ق ٨٥ ص ٤٦٢) .

٩ - لا يلزم لمساءلة الطاعن عن موت المجنى عليه نتيجة التعذيب أن يكون الموت قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جثته وتشريحها .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩ س ٢١ ق ١٢٤ ص ٦٩٢) .

١٠ - متى كان دفاع الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث في الزمان الذي حددته شهادة الإثبات والمكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه ، ودلل على ذلك بشواهد ، منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء في مكانها برغم إصابة المجنى عليه بالعديد من الأعيرة النارية التي أحدثت به نزيفاً داخلياً وآخر خارجياً ، وما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن جثة المجنى عليه وجدت في دور زوال التيبس الرمي ودخولها في دور التعفن الرمي ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية دفاع الطاعن انتفاء وقوع الحادث في الزمان الذي حددته الشهادة المذكورة ، وكان هذا الدفاع يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى والمستمد من أقوال شهادة الرؤية الوحيدة ، وينبني عليه - لو صح - تغيير وجه الرأي فيها ، مما كان يقتضي من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة - وهي مسألة فنية صرف - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعي - أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعن في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده . لما كان ذلك وكان الحكم في معرض رده على دفاعه أن الحادث لم يقع حيث وجدت جثة المجنى عليه ، قد أطرحه استناداً إلى ثقته في شهادة ابنة المجنى عليه وما أوراه تقرير الصفة التشريحية من وجود نزيف داخلي بالبطن ، وكان هذا الدفاع جوهرياً قصد به تكذيب شهادة الرؤية سالفة الذكر ومن شأنه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه لا يسوع الأعراض عنه سواء بقالة الاطمئنان إلى ما شهدت به الشهادة المذكورة ، لما يمثل هذا الرد من مصادرة لدفاع الطاعن ، قبل أن ينحسم أمره بتحقيق تجريه المحكمة أو بالرد عليه بما يدحضه من ماديات الدعوى ، أو بقالة أن النزيف بجثة المجنى عليه كان نزيفاً داخلياً ببطنه ، غافلاً عما سبق أن سجله بمدوناته نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية أنه إلى جانب النزيف الداخلي ببطن المجنى عليه كان يوجد نزيف خارجي أيضاً ومن ثم يكون ما أورده الحكم في هذا الصدد قاصراً عن مواجهة دفاع الطاعن .

(الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ س ٣٢ ق ٢١٩ ص ١٢٢٠) .

١١ - لما كان الدفاع الذي أبداه الطاعنان في الدعوى المطروحة - على ما سلف بيانه - يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهد الإثبات واعتراف المحكوم عليهما الأول والخامس ومن تقرير الصفة التشريحية - وهو دفاع قد ينبني عليه - لو صح - تغيير وجه الرأي في الدعوى مما كان يقتضي من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة

وهي مسألة فنية بحث أن تتخذ ماتراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع ، ولا يقدر في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة . ذلك بأن منازعة الطاعنين في تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من رد قاصر لا يغنى في مقام التحديد لأمر يتطلبه ، ذلك أنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقاً لإبداء الراى فيها كما هو واقع الحال في خصوصية الدعوى المطروحة .

(الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢ س ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٣٠) .

الفرع الثانى : الجريمة التامة:

١٢ - إن تعجيز شخص عن الحركة بضربه ضرباً مبرحاً ، وتركه في مكان منعزل محروماً من وسائل الحياة يعتبر قتلأ عمداً متى اقترن ذلك بنية القتل وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال .

(جلسة ١٩٣٦/١٢/٢٨ طعن رقم ٢١٠٥ سنة ٦ ق) .

١٣ - لا تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقاً كان تكون الوسيلة التى استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة لذلك . أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجانى ، فإنه لا يصح القول بالاستحالة . فإذا كان الثابت أن الطاعن الأول أطلق النار على المجنى عليه من بندقية خرطوش عيار ١٦ قاصداً قتله فاصابه في أذنه اليسرى ، ودل التقرير الطبى الشرعى أنه أصيب بجرح سطحي بأعلى صيوان الأذن اليسرى يحدث من عيار نارى أطلق من مثل أى البندقيتين الخرطوش المضبوطتين عيار ١٦ وعيار ١٢ وأن كلا من البندقيتين صالحة للاستعمال وأطلقت في وقت ينطق وتاريخ الحادث فهذا يكفي لتحقيق جريمة الشروع في القتل ، أما كون المجنى عليه لم يصب إلا برشة واحدة فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن إرادة الجانى قد يحول دون اتمامها .

(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ق ١٧٩ ص ٧٦٠) .

١٤ - إذ كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل والشروع فيه واحراز السلاح النارى والذخيرة بدون ترخيص التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق وهو ما لا ينزع فيه الطاعنان من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، ولم يستند إلى الطاعنين احراز السلاحين المضبوطين وإنما استند إلى كل منهما إحراز السلاح النارى والذخيرة التى استعملها في الحادث واعتمد في ذلك على أقوال الشهود وما أسفر عند تقرير الصفة التشريحية والتقارير الطبية الشرعية من أن إصابات المجنى عليهم حدثت من أعيرة نارية معمرة بمقذوفات متعددة

قتل عمد

« خرطوش ، مما يلزم عنه إحراز كل منهما للسلاح الناري الذي أحدث تلك الإصابات والذخيرة ، ولم يعرض الحكم للسلاحين المضبوطين إلا بصدد القضاء بمصادرتهم ، فإن النعى على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال لعدم التعرض إلى ما ثبت من تقرير فحص السلاحين المضبوطين من أن أحدهما غير صالح للاستعمال يكون في غير محله ذلك بأن الحكم بعد أن اثبت تهمتي القتل والشروع فيه في حق الطاعنين ذاتها بمقذوفات نارية خلص إلى ثبوت تهمتي إحراز السلاح والذخيرة في حقهما أيضا استنتاجا من أن إصابات المجنى عليهم والتي أدت إلى قتل أولهم نتجت من مقذوفات نارية أطلقها المتهمان منهما وهو استنتاج لازم في منطق العقل . كما لا يقدح في سلامة الحكم إغفاله التحدث عن الأسلحة المضبوطة وما جاء في شأنها بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذي أثر في عقيدة المحكمة ولم تعول عليه في قضائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . لما كان ما تقدم فإن منعى الطاعنين برمته يكون على غير أساس وينحل إلى جدل موضوعي في عناصر الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢١ س ٣٠ ق ٢١٥ ص ١٠٠٤) .

الفرع الثالث : الشروع في القتل

١٥ - إذا تعمد شخص قتل شخص آخر مستعملا لذلك بندقية وهو يعتقد صلاحيتها لإخراج مقذوفها فإذا بها غير صالحة لإخراج ذلك المقذوف فإن الحادثة تكون شروعا في قتل وقف الفعل فيه أو خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل فهو شروع معاقب عليه قانونا . أما القول بأن هناك استحالة في تنفيذ الجريمة لعدم صلاحية الآلة وأن وجود هذه الاستحالة يمنع معه القول بالشروع فلا يؤخذ به في صدد هذه الحادثة إذ عبارة المادة ٤٥ عقوبات عامة تشملها .

(جلسة ١٩٣٢/٥/١٦ طعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢ ق) .

١٦ - إن كون الجريمة مستحيلة معناه ألا يكون في الإمكان تحقق تلك الجريمة مطلقا كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرة لتحقيق الغرض ولكنه لم يتحقق لظرف آخر فلا يصح القول باستحالة الجريمة في هذه الحالة ، فإذا وضع متهم في الماء الذي شرب منه المجنى عليه مادة سامة بطبيعتها من شأنها أن تحدث الوفاة إذا أخذت بكميات كبيرة (وهي في هذه القضية مادة سلفات النحاس) ولم يمت المجنى عليه فهذا الفعل يعتبر شروعا في قتل إذا اقترن بنية القتل العمد . ولا يصح اعتبار هذا الفعل من قبيل الجريمة المستحيلة على أساس إن المادة الموضوعية في الماء لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت بكميات كبيرة وأن طعمها اللاذع يمنع الشارب من تناول كمية كبيرة منها وأن القيء الذي تحدثه يطردها فإن هذه ظروف خارجة عن إرادة الفاعل حالت دون إتمام الجريمة .

(جلسة ١٩٣٦/٥/١١ طعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٦ ق) .

١٧ - مادام الحكم قد اثبت على المتهم أنه أطلق العيارات النارية على المجنى عليه بقصد قتله وأنه أصابه فعلا ولكن العيارات لم تقتله لأنه أخطأ في تقدير المسافة بينه وبين المجنى عليه الذي انتوى قتله بحيث إن قوة المقذوفات التي أطلقها ضعفت بسبب طول المسافة فلم تحدث إصابة قاتلة ، فإن ذلك لا يفيد أن الجريمة مستحيلة بل هو يفيد أنها جريمة شروع في قتل خاب

لسبب خارج عن إرادة الجاني ، لأنه لو لم يخطيء في تقدير المسافة لما كان هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي قصدها ، وليس هذا شأن الجريمة المستحيلة التي تتميز عن الشروع المعاقب عليه بأن ما يقصد الفاعل إلى تحقيقه لا يمكن أن يتم مادياً بسبب عدم صلاحية الوسيلة التي استخدمها بالمرة أو بسبب انعدام الهدف الذي قصد أن يصيبه بفعله .

(جلسة ١٩٢٨/٦/٢٧ طعن رقم ١٨٤٧ سنة ٨ ق) .

١٨ - إذا كان السلاح صالحاً بطبيعته لأحداث النتيجة التي قصدها المتهم من استعماله وهي قتل المجنى عليه فإن عدم تحقق هذا المقصد - إذا كان لأسباب خارجة عن إرادة المتهم - لا يكون به الفعل جريمة مستحيلة بل هو جريمة خائبة . فإطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها ، وعدم تمام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة في سيرها ومغلقة نوافذها هو شروع في قتل بحسب نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٢٩/١٢/٢٥ طعن رقم ١٦٨٥ سنة ٩ ق) .

١٩ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أطلق عياراً نارياً بقصد قتل شخص معين فأصابه وأصاب آخر معه فالمتهم يكون مسئولاً عن جناية الشروع في قتل المجنى عليهما الاثنان مادام العيار الذي أصابهما كان مقصوداً به القتل . ولا يهم إذن عدم تحدث الحكم عن توافر نية القتل في الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الآخر .

(جلسة ١٩٤١/٤/٧ طعن رقم ٩٢٨ سنة ١١ ق) .

٢٠ - متى كانت الواقعة التي اثبتها الحكم هي أن المتهم وأخاه أطلقا على رجال القوة عدة أعيرة نارية بقصد قتلهم فأصاب أحد هذه الأعيرة واحداً منهم فأرداه قتيلاً ولم تصب الأعيرة الأخرى أحداً لظروف خارجة عن إرادة المتهمين ، فهذا مفاده أن عدة أفعال متميزة وقعت ، أحدها يكون جناية قتل تامة والأخرى تكون جناية شروع في قتل وذلك بالنسبة إلى كل من المتهمين .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/٣ طعن رقم ١٤٢٨ سنة ١٥ ق) .

٢١ - متى كان الحكم قد اثبت على الطاعنين أنهما أطلقا على المجنى عليه العيارين بقصد إزهاق روحه . وأن ذلك منهما كان تنفيذاً للجريمة التي اتفقا على مقارفتها وبقصد الوصول إلى النتيجة التي أرادها ، أي أنهما قصداً بما اقترفاه ارتكاب الجريمة كاملة - فإن هذا يكفي لقيام الشروع في القتل ولا يكون هناك محل لما يثيره الطاعنان من جدل حول السبب الذي من أجله خاب أثر الجريمة ، وما إذا كان هو مداركة المجنى عليه بالعلاج كما قل أو عدم إحكام الرماية كما يقول الطاعنان إذ أنهما لا يدعيان أن عدم تمام الجريمة يرجع إلى عدولهما باختيارهما عن اتمامها وأنهما تمسكا بذلك أمام محكمة الموضوع .

(جلسة ١٩٥٢/١١/٢٥ طعن رقم ٩٦١ سنة ٢٢ ق) .

٢٢ - إذا تحقق لمحكمة الموضوع أن المبادرة بعلاج المجنى عليه مما أصابه من جروح قصد بها الجاني قتله قد انقضت من مخالب الموت فتلك نتيجة خارجة عن إرادة الجاني مخيبة أمله فيما أراد اقترافه . ولا ريب في أن ما ارتكبه يكون شروعاً في قتل .

(جلسة ١٩٢٤/٤/١٦ طعن رقم ٩٩٩ سنة ٤ ق) .

٢٣ - إذا كانت الجريمة التي أدين فيها المتهم شروعاً في قتل بطريقة إحداث إصابة بالمجنى عليه فلا يغير من وصفها هذا كل ما يطرأ على الإصابة من تغير . وإذن فلا خطأ في الحكم الذي

قتل عمد

يصدر بالإدانة على أساس هذا الوصف بشير الوقوف على نتيجة علاج المجنى عليه من إصابته .
(جلسة ١٩٢٨/١٢/٢٦ طعن رقم ١١٥ سنة ٩ ق) .

٢٤ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها . أما إذا كانت تلك الوسيلة تصلح بطبيعتها لذلك ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف خارج عن إرادة الجاني ، فإن ما اقترفه يعد شروعا منطبقا على المادة ٤٥ من قانون العقوبات . فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم انتوى قتل المجنى عليه واستعمل لهذا الغرض بندقية ثبتت صلاحيتها إلا أن المقتول لم ينطلق منها لفساد كبسولته وقد ضبطت معه طلقة أخرى كبسولتها سليمة ولكن الفرصة لم تتح له لاستعمالها ، فإن قول الحكم باستحالة الجريمة استحالة مطلقة استنادا إلى فساد كبسولة الطلقة التي استعملها المتهم هو قول لا يتفق وصحيح القانون .
(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ س ١٢ ص ١٠) .

الفرع الرابع : الفاعل الأصلي والشريك:

٢٥ - يعتبر فاعلا أصليا في الجريمة كل من أتى عملا ماديا من الأعمال المكونة لها والداخلية في تنفيذها . فإذا دلت المحكمة في حكمها على توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين على قتل المجنى عليها ، ثم أثبتت أن قصد أحدهما من ضربه المجنى عليها بالعصا على ساعدها الأيمن إنما كان لإفقادها المقاومة للمتهم الآخر الذي ضربها الضربة القاضية ، ثم عدت المتهمين كليهما فاعلين أصليين في جناية القتل ، فإنها تكون قد أصابت ولو أن الضربات التي أوقعها أحد المتهمين لم تكن قاتلة بذاتها .

(جلسة ١٩٣٦/١١/٢ طعن رقم ٢٨٨ سنة ٦ ق) .

٢٦ - متى كان الثابت بالحكم أن كلا من المتهمين قد ضرب القاتل ، وأن ضربه ساهمت في الوفاة ، كان كل منهم مسئولا عن الوفاة ولو كانت الضربة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة . فإذا كان كل منهم قد قصد القتل فإنه يعد مسئولا عن جناية القتل العمد ولو لم يكن بينه وبين زملائه اتفاق على القتل .

(جلسة ١٩٢٨/١١/٧ طعن رقم ١٥٩٨ سنة ٨ ق) .

٢٧ - إذا كان الحكم قد أدان المتهمين بجناية القتل على أساس أنهما هما اللذان ضربا المجنى عليه بقصد قتله فأحدثا به الإصابات التي شوهت براسه فإنه لا يؤثر فيما انتهت إليه المحكمة من ذلك أن بعض الضربات لم يكن له دخل في الوفاة إذ ما دام كل من المتهمين كان منتويا القتل مع الآخر وبأثر فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهما المشترك فإنه يعتبر فاعلا في القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ من فعلته بل من فعله زميله .

(جلسة ١٩٤٥/١١/٥ طعن رقم ١٣٥٤ سنة ١٥ ق) .

٢٨ - إذا كان الحكم في بيانه الأفعال التي صدرت من المتهمين قد ذكر أنهما انقضا فجأة ، كل بالعصا التي كان يحملها ، على المجنى عليه فضرباه على راسه وجسمه ، فلما حاول الهرب تعقباه ، وظل هو يقاومهما ولكنهما استمرا يضربانه إلى أن سقط على الأرض جثة هامة ، ثم انتهى الحكم إلى أن ذلك كان من المتهمين عن عمد وسبق إصرار ، فإنه يكون بذلك قد أثبت أن كلا

منهما قد ارتكب عملا من الاعمال التي ارتكب القتل بها وتكون مساءلتها كفاعلين صحيحة .
(جلسة ١٩٤٧/٤/٢١ طعن رقم ٩٦٤ سنة ١٧ ق) .

٢٩ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي أوردتها في الحكم أن المتهمين كانا متفقين على قتل المجنى عليه وأن كلا منهما أطلق عليه العيار لقتله تنفيذاً للقصد المتفق عليه ، فإن معاقبتهم باعتبار كل منهما فاعلا للقتل تكون صحيحة ولو كانت الوفاة لم تقع إلا من عيار واحد .

(جلسة ١٩٤٧/١١/١٧ طعن رقم ١٤٨٧ سنة ١٧ ق) .

٣٠ - مادام الحكم قد اثبت أن المتهمين قد اتفقا على اغتيال المجنى عليه وأن كلا منهما قد ساهم في تنفيذ الجريمة ، فإن مساءلتها معاً عن جريمة القتل العمد تكون صحيحة ، ولا يغير من ذلك أن تكون إحدى الضريبتين هي التي أحدثت الوفاة .

(جلسة ١٩٥٣/١/١ طعن رقم ١٠١٤ سنة ٢٢ ق) .

٣١ - مجرد توافق المتهمين على القتل لا يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية ، بل يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الفعل الذي ارتكبه .
(جلسة ١٩٥٥/١٢/١٢ طعن رقم ٧٩١ سنة ٢٥ ق) .

٣٢ - متى كان غرض المتهم من اطلاق الرصاص من بندقيته يمينا وشمالا هو تمكين باقي المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحماية ظهريهما في مسرح الجريمة في فترة التنفيذ وتسهيل هربهما بعد ذلك وقد انتج التدبير الذي تم بينهم النتيجة التي قصدوا إليها وهي القتل ، فذلك يكفي لاعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة القتل عمداً من غير سبق اصرار .
(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ س ٨ ص ٩٦٤) .

٣٣ - متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم بالاشتراك في جريمة القتل العمد إلى اتفاقه مع الفاعل على اقتراف الجريمة ومساعدته على ارتكابها بمصاحبتة له إلى مسرح الجريمة لشد أزره ويقصد تحقيق وقوعها ثم هربه معه عقب ارتكاب الحادث ، فإنه يكون معيباً ، ذلك أن ما قاله لا يؤدي وحده إلى ثبوت قصد الاشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك .
(الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٠ س ٨ ص ٩٨٣) .

٣٤ - إذا اثبت الحكم اتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الاصرار ووجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، فإنه لا جدوى لهذا الأخير مما يثيره خاصة بأن الشاهدين ذكرا أنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التي أصابت العصا .
(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٤ س ٩ ص ٨٧٩) .

٣٥ - متى كان الحكم قد اثبت بالأدلة السائغة التي ساقها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت اطلاقهما النار على المجنى عليهما تنفيذاً لقصدهما المشترك الذي بيتا النية عليه ، فإن في هذا ما يتحقق به مسؤولية المتهمين معاً عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما عمداً والشروع في قتل الآخر - كفاعلين أصليين فيهما طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يستوى في هذا أن يكون مطلق العيار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوماً ومعيناً بالذات أو غير معلوم .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ س ١٤ ص ٦٤٩) .

٣٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين انهما اقترفا جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد فقد وجبت مساءلتهما عنها سواء ارتكباها وحدهما أو مع غيرهما - ويكون ما انتهى إليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساءلتهما وحدهما عن النتيجة صحيحا في القانون ، ولا يعيبه أن نسب إليهما استعمال آلات راضة خلافا لما جاء بأمر الإحالة - من استعمالهما أسلحة نارية - مادام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل - وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد - ومادام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها ، وكان كل من الطاعنين لم يسأل إلا عن جريمة القتل - بغض النظر عن الوسيلة - وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٤ س ١٧ ق ٥ ص ٢٥) .

٣٧ - الاصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره متى توافر سبق الإصرار - وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها . ومن ثم فإنه لا يغير من أسس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أو في من هذه الأفعال .

(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ق ١٧ ص ٩٤) .

٣٨ - من المقرر قانونا أن الفاعل إما أن يتفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ويكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها ، عرف أو لم يعرف ، اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . ولما كان الحكم المطعون فيه مع اطمئنانه مما حصله من وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها إلى أن الطاعنين هما وحدهما اللذان اعتديا على المجنى عليه واحدا إصاباته التي نشأت عنها الوفاة - قد أثبت في حقهما أخذا باعترافهما أن كلا منهما قد أصاب المجنى عليه بطعنه بمطواة في ظهره بقصد قتله وإزهاق روحه بدافع النار لقتل عمهما وكبير أسرتهما ، وأن هاتين الإصابتين على ما خلص إليه تقرير الصفة التشريحية وشهد به الطبيب الشرعي بالجلسة - تعدان في مقتل وأنهما كفتلتان بإحداث الوفاة وحدهما بل أن كل إصابة على حدة تعد خطيرة وفي مقتل وتؤدي إلى الوفاة ، فإنه إذا انتهى - وبفرض صحة دفاع الطاعنين من إسهام آخرين في الاعتداء - إلى مساءلتهم عن جريمة القتل العمد بوصفهما فاعلين أصليين ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٣ س ٢٤ ق ١٢٠ ص ٦٢١) .

٣٩ - من المقرر في القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أم شركاء ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني من اقتصار المسؤولية عن النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سديدا في القانون .

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ق ١٦٧ ص ٨٠٩) .

٤٠ - لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه ، يعد فاعلا للجريمة (أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره (ثانيا) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ، والبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالة ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر من تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر فيه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد لمساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده ، ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعنية واسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة - وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع ، ولما كان القصد أمرا باطنا يضمرة الجاني وقتل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه ، فإن العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه ، ولما كانت نية تدخل الطاعنين في اقتراف جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المشترك تستفاد من نوع الصلة بين المتهمين والمعنية بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو مالم يقصر الحكم في ستظهاره حسبما تقدم بيانه ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ، وفوق ذلك فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهمين الخمسة قد انهالوا معا على المجنى عليه ضربا وطعنا بالسكاكين والذى يقصد إزهاق روحه وأنهم أحدثوا به جملة أصابات في رأسه وصدره وظهره وأن الإصابات مجتمعة بين طعنية وقطعية قد ساهمت في إحداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلا أصليا بغض النظر عن الإصابة التي أحدثها .

(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١٧ س ٣١ ق ٧٥ ص ٤٠٧) .

٤١ - لما كان ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على إتفاق الطاعن مع الطاعنين الثاني والثالث والمتهمين الآخرين - المحكوم عليهم غيابيا - على قتل المجنى عليه من معيتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وإن كلا منهم قد قصد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد المقترن التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الاتفاق .

(الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ س ٣٤ ق ١٠٨ ص ٥٤٤) .

الفرع الخامس : الاتفاق والتوافق؛

٤٢ - تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما معا على ارتكاب هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ س ٧ ص ٧٧) .

٤٣ - متى كان الحكم قد نفى عن المتهمين جميعا في جريمة القتل العمد ظرف سبق الاصرار ونية القتل واخذهم بالقدر المتيقن دون ان يعرض لوجود اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجنائية من عدمه ، فإنه يكون قاصرا ، ذلك انه لا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين انتواء المتهمين فجأة الاعتداء على المجنى عليه واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفي لأخذ المتهمين بالقدر المتيقن نفى ظرف سبق الاصرار بل لابد لذلك من انتفاء الاتفاق بينهم .

(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ س ٩ ص ٥٨٥) .

٤٤ - لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهمين وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجنى عليه وظهورهما سويا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهما في الاعتداء على المجنى عليه - فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الاصابات التي أدت إلى وفاته ، بناء على ان تدبيرهما قد أنتج النتيجة التي قصدا احداثها وهي الوفاة ، فلا تثريب عليها في ذلك .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ س ١٢ ص ٩٢١) .

٤٥ - إذا كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعنين الثالث والرابع والخامس بانهم قتلوا عمدا أحد المجنى عليهما في الدعوى ، كما اتهمت الطاعنين السادس والسابع والثامن بانهم قتلوا عمدا المجنى عليه الآخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان هؤلاء الطاعنين جميعا عن قتلهم المجنى عليهما ، وكان ما أورده الحكم في اسبابه وان دل على التوافق بين المتهمين فهو لا يفيد اتفاقهم على ارتكاب هاتين الجريمتين ، كما لم يثبت في حق كل من الطاعنين انه ساهم في احداث الاصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليهما فإنه يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه . ذلك ان مجرد التوافق لا يترتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية ، بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .

(الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥ س ١٣ ص ٨٧٦) .

٤٦ - من المقرر انه إذا دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريقي الاتفاق والمساعدة فإن عليه ان يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وان يبين الأدلة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها . فإذا كان ما أورده الحكم وان كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك لأنه لا يكفي لقيامه مجرد توارد الخواطر بل يشترط في ذلك ان تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، الأمر الذي لم يدلل الحكم على توافره بل نفاه في صراحة كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأي طريق آخر حدده القانون . وكان مجرد التوافق لا يترتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين انهم ساهموا في قتل جميع المجنى عليهم ، فإنه بذلك يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٢٦ س ١٥ ص ٦١٩) .

٤٧ — إن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين . ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو حتى لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة ، أي أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة ، وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة . ولما كانت نية تدخل الطاعنين في مقارفة جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المشترك تستفاد من نوع الصلة بينهم إذ تربطهم صلة القرى فضلا عن المعية بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في ارتكاب الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وهو ما لم يقصر الحكم في استظهاره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهم إنهالوا على المجنى عليه ضربا بالعصى في مقتل ولم يتركوه إلا جثة هامة وخلص إلى قوله : « بأن كلا من الطاعنين يكون مسئولاً عن الوفاة حتى ولو كانت الضربة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة بل إنه لا يؤثر قانونا فيما انتهت إليه المحكمة من ذلك أن بعض الضربات لم يكن له دخل في الوفاة ما دام أن الثابت على الوجه المتقدم بيانه هو أن كلا من المتهمين كان منتويا القتل مع الآخرين وقد باشر فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك ، ومن ثم فإنه يعتبر فاعلا في القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ من فعلته ونشأت عن فعله زميله . ولذلك كله لا تعول المحكمة على ما ذهب إليه الدفاع عن المتهمين من طلب مناقشة الطبيب الشرعي في هذا الخصوص . » فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون منعى الطاعنين على الحكم في شأن ذلك كله غير سديد .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١١١ ص ٥٢١) .

٤٨ — لما كانت نية القتل من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته باعتبارها أمرا داخليا متعلقا بالإرادة ويرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على قيام نية القتل في حق مقترفها يكفي لحمل قضائه ، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها أن الطاعنين الثلاثة قد اتفقوا على ارتكاب جريمة السرقة التي وقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لها ، ودلل على توافر نية القتل في حق الطاعن الثالث باعتباره الفاعل الأصلي في جريمة القتل العمد فذلك حسبه ، إذ ينعطف حكمه على من اتفق معه على ارتكاب جريمة السرقة مع علمه باحتمال وقوع جريمة القتل نتيجة محتملة لها بغض النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته مادامت المحكمة قد دلت تدليلا سليما على أن جريمة القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق الطاعنون الثلاثة على ارتكابها .

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ق ١٦٧ ص ٨٠٩) .

٤٩ — لما كان ما أثبتته المحكمة كافيا بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل من معيتمهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم ، وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وإن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها ، مما يرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية ومن ثم فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد المقترن بجناية الشروع في القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذي بيتوا النية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ س ٣٠ ق ٢١٤ ص ٩٩٤)

الفصل الثاني

الركن المعنوي

الفرع الأول : نية القتل:

- ٥٠ — متى استبانَت محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها أن المتهم كان منقوياً فيما صدر منه من الاعتداء قتل المعتدى عليه بفعل مادي موصل لذلك فلا يهم إذن نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أم غير ذلك ما دام الفعل من شأنه تحقيق النتيجة المبتغاة .
(جلسة ١٩٣٤/١/٢٢ طعن رقم ٢٥٥ سنة ٤ ق) .
- ٥١ — لا مانع قانوناً من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجاني إثر مشادة وقتية . فإذا ما استخلصت محكمة الموضوع هذه النية مع قيام هذا الظرف فلا تثريب عليها في ذلك .
(جلسة ١٩٣٧/٣/٨ طعن رقم ٧٥٠ سنة ٧ ق) .
- ٥٢ — ملأمت المحكمة قد حصلت من وقائع الدعوى والأدلة المعروضة عليها ومن الكشف الطبي أن المتهمين استعملوا في إصابة المجنى عليهم المدي والمطلوى قلها أن تعتمد على ذلك في ثبوت نية القتل ولو كانت هذه الأسلحة لم تضبط في التحقيق .
(جلسة ١٩٣٨/١٠/٢٤ طعن رقم ١٩٧٤ سنة ٨ ق) .
- ٥٣ — متى أثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فذلك يفيد توفرها في حق من إدانته معه بالاشتراك في القتل العمد مع علمه به .
(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٠ طعن رقم ٢٢٩٥ سنة ١٨ ق) .
- ٥٤ — إن سبق الإصرار ونية القتل ركنان للجناية مستقلان ، لعدم توفر أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر .
(جلسة ١٩٥١/٥/١٤ طعن رقم ١٦٩ سنة ٢١ ق) .
- ٥٥ — متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وتعتمد الطاعنين إحداث إصابات قاتلة ، فإنه لا يقدح في ذلك أن يكون المتهمان قد استعملوا في القتل آلة غير قاتلة بطبيعتها وهي عصا غليظة ، ملأمت هذه الآلة تحدث القتل ، ومادام الطبيب قد أثبت حدوث الوفاة نتيجة إصابة رضية يجوز أن تكون من الضرب بعصا .
(جلسة ١٩٥٢/١/١ طعن رقم ١٠١٤ سنة ٢٤ ق) .
- ٥٦ — إن إصابة المجنى عليه في غير مقتل ، لا تنفي عنه قانوناً توفر نية القتل .
(جلسة ١٩٥٥/١/١١ طعن رقم ١٢١٨ سنة ٢٤ ق) .
- ٥٧ — يصح في العقل أن تكون نية القتل عند الجاني متنفية ولو كان قد استعمل في إحداث الجرح بالمجنى عليه قصداً ، آلة قاتلة بطبيعتها (مسدساً) وكان المذئوف قد أصاب من جسمه مقتلاً من مسافة قريبة ، إذ النية امر داخل يضره الجاني ويطويه في نفسه ويستظهره القاضي عن طريق بحث الوقائع المطروحة أمامه ونقض ظروف الدعوى وملابساتها ، وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها موضوعي بحث متروك أمره إليه دون معقب متى كانت الوقائع والظروف التي بيغنها وأسس رايه عليها من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي رتبها عليها .
(جلسة ١٩٥٥/٥/١٠ طعن رقم ١٦٩ سنة ٢٥ ق) .

٥٨ - إن مسالة توافر القصد الجنائي من المسائل التي يقدرها قاضي الموضوع بحسب مايراه من ظروف الدعوى .

(جلسة ١٩٢٢/٢/٢٨ س ١٥٩٦ سنة ٢ ق) .

٥٩ - إن البحث في ثبوت نية القتل لدى الجاني من سلطة قاضي الموضوع . وهو متى اقتنع بثبوتها وأورد دليل اقتناعه كان تقديره في ذلك بمنجاة من رقابة محكمة النقض . فإذا استخلصت المحكمة ثبوت هذه النية من الآلة المستعملة في الجريمة ومواضع الإصابات وظروف الحادثة وكلها عناصر صالحة ليبني عليها ذلك ، فلا سبيل للجدل لدى محكمة النقض فيما ارتأته المحكمة .

(جلسة ١٩٣٨/٦/١٢ طعن رقم ١٢٢٤ سنة ٨ ق) .

٦٠ - استخلاص توافر نية القتل لدى الجاني امر موضوعي ثبت فيه محكمة الموضوع بلا رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض إلا إذا كانت المقدمات التي عولت عليها في إثبات توافر هذه النية لا تؤدي عقلا إلى ثبوتها . فإذا كانت مؤدية إليه فلا يطعن في الحكم أنه لم يعن بالتحديث عن دليل معين هو وجود ضغينة بين الجاني والمجنى عليه تدعو إلى القتل ، لأن هذا لا يستلزمه إلا بيان الباعث على ارتكاب الجريمة وهو مهما اختلف فلا تأثير له قانونا في كيانها . كذلك لا يجدي المتهم بالقتل تمسكه بأن الاداة المضبوطة لا تحدث مثل الإصابات التي وجد أثرها بالمجنى عليه ، لأن ذلك فضلا عن كونه نزاعا موضوعياً فإنه غير منتج مادامت المحكمة قد اقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بأنه هو الذي أحدث الإصابات بالمجنى عليه وبأنه أحدثها بآلة حادة دون أن تقول إن هذه الآلة هي التي ضبطت أثناء التحقيق .

(نقض جلسة ١٩٣٩/١/١٦ طعن رقم ٩٩ سنة ٩ ق) .

٦١ - إن توافر نية القتل امر موضوعي لمحكمة الموضوع القول الفصل فيه من غير معقب .

(جلسة ١٩٥١/٥/١٤ طعن رقم ١٦٩ سنة ٢١ ق) .

٦٢ - إن توافر نية القتل امر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع من غير معقب مادامت قد أوردت الأدلة التي استخلصت منه ثبوتها .

(جلسة ١٩٥٤/٦/٧ طعن رقم ٦١٧ سنة ٢٤ ق) .

٦٣ - نية القتل مسالة موضوعية بجهة لقاضي الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل ومتى قرر أنها حاصلة للأسباب التي بينها في حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا إذا كان فيما استنتجته المحكمة في هذا الشأن من وقائع الدعوى أو ظروفها شطط أو مجافاة لتلك الوقائع .

(جلسة ١٩٢ /٣/١٢ طعن رقم ٧٩٦ سنة ٤ ق) .

٦٤ - إذا كان الحكم قد عرض لبيان توافر نية القتل في قوله ، وحيث أن الحاضر مع المتهم الأول طلب اعتبار الواقعة جنحة ضرب بالنسبة له واستبعاد نية القتل عنه لأن المطواة التي استعملها في طعن ليست قاتلة بطبيعتها ولا تنبئ عن نية القتل - وحيث أن هذا الدفاع مردود بما قرره الطبيب الشرعي من نفاذ الجرح إلى التجويف الصدري وأن الإصابات التي أحدثها تعتبر جسيمة وفي مقتل ، وترى المحكمة أن نية القتل واضحة لدى المتهم الأول من اختياره مكان الطعنة التي صوبها إلى المجنى عليه ، ومن ظروف الحادث التي تدل على أن المتهم

قتل عمد

قد أراد بطعته المجنى عليه ازهاق روحه ، فإن هذا الذى قرره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه .

(الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٧ ص ٢٦٧) .

(والطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٨ ص ٨ ص ١٥٢) .

(والطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ ص ٩ ص ٩٦٥) .

٦٥ — نية القتل العمد أمر موضوعي يستخلصه قاضي الموضوع دون معقب عليه متى كانت الوقائع والظروف التي أثبتتها وأسس رايه عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها .

(الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٦ ص ٧ ص ٢٠٧) .

(والطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ ص ٨٩٦) .

٦٦ — متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل في جريمة القتل العمد المسندة للمتهم واستظهرها في قوله « وحيث أنه عن توفر نية القتل عند المتهم أنه استل سكيناً ذات حد واحد مدبب الطرف طولها ١٥,٥ سم طعن بها المجنى عليه طعنة شديدة وسددها بقوة إلى مواضع قاتلة للقلب والحجاب الحاجز والكبد والدافع له على اقتراف جريمة القتل سابقة اتهام أخ القتل في مقتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث بيومين » . فإن هذا الذى قاله الحكم سائغ في استخلاص نية القتل لدى المتهم وصحيح في القانون .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ ص ٤٧٨) .

٦٧ — متى أثبتت المحكمة أن المتهم استعمل سلاحاً « مسدس » من شأنه أحداث القتل وازهاق الروح وأنه صوب هذا السلاح إلى رأس المجنى عليه بقصد قتله فأصابه في مكان قاتل من جسمه ثم ذكرت الباعث من ضغينة سابقة فإنها تكون قد استخلصت توفر نية القتل مما يؤدي إليه ، ولا ينفي توفر هذه النية القول بشفاء المجنى عليه بغير علاج .

(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ ص ٧ ص ٧٤٦) .

٦٨ — استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من المجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني .

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٦ ص ٧ ص ١٠٤٢) .

(والطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ ص ٨ ص ٤١١) .

٦٩ — متى كانت جريمة القتل العمد والضرب المسندتان إلى المتهم تختلفان في العناصر المكونة لكل منهما والتي يتطلبها القانون فليس ثمة ما يمنع من توافر نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى أحد المجنى عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة إلى المجنى عليه الآخر .

(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٨ ص ٨ ص ١٥٢) .

٧٠ — أنه وإن كان صحيحاً أنه يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون الجاني قد قصد بالفعل الذى قارفه ازهاق روح إنسان ولو كان القتل الذى انتواه قد أصاب غير المقصود — سواء أكان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل — إلا أنه يجب بالبداية أن تتحقق نية القتل بادئ ذي بدء بالنسبة إلى الشخص المقصود إصابته أولاً وبالذات . فإن سكت الحكم عن استظهار هذه النية كان معيباً .

(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٢٥ ص ٨ ص ٢٧٨) .

٧١ — متى كان الثابت أن المتهمين قد دبروا الحادث للأخذ بالثأر وترصدوا لخصومهم على الطريق المألوف لهم سلوكه وكانوا مسلحين بالبنادق ، فإنه لا يعيب الحكم أن يجمع في حديثه عن نية القتل بين المتهمين جميعا على الرغم من استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم . (الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١ س ٨ ص ٢٢١) .

٧٢ — متى كان الحكم قد استند في بيان نية القتل إلى استعمال المتهمين آلات نارية من شأنها أحداث القتل بذاتها وتصويبها نحو المجنى عليهما وإطلاقها عليهما فأصابتهما في مواضع قاتلة هي رأس أولهما وبطن الثاني ، وكان الثابت من الحكم أن العيار الذي أطلقه المتهم الأول أصاب المجنى عليه الأول في راحة يده اليسرى وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، فإن الحكم يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ س ٨ ص ٤١١) .

٧٣ — استخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى وملابساتها ومن حداثة سن المجنى عليه ومرضه وهزاله ومن ضربه بشدة وعنف بحذاء خشبي ضربات متوالية في مواقع قاتلة من جسمه الضئيل واستمرار المتهمة في الضرب إلى أن حضرت الشاهدة وانتزعت المجنى عليه منها ، هو استخلاص سائغ سليم يكفي في إثبات توافر نية القتل .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٧ س ٨ ص ٤٨٢) .

٧٤ — متى كان الحكم قد أثبت في حديثه عن نية القتل أن المتهم استعمل أداة قاتلة وجهها إلى مقتل من المجنى عليه هو منطقة القلب بالذات وطعنه بها طعنة شديدة قاسية نفذت إلى القلب فأحدثت الوفاة ، فإن ما ذكره الحكم من ذلك تتوفر به نية القتل ويستقيم به التدليل على قيامها ويستوى بعد ذلك أن يخطيء الحكم في بيان الباعث أو يصيب .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ س ٨ ص ٨٢٨) .

٧٥ — متى كان الحكم لم يبين من ظروف الدعوى وأدلتها وما استند إليه لإثبات أن المتهم حين أطلق العيار على المجنى عليه وأصابه في ابهام يده كان قاصدا القتل ، وكان ما قاله من استعمال المتهم سلاحا ناريا قاتلا ورغبته في استعادة زوجته بالقوة لا يلزم منه حتما أن المتهم عند إطلاق العيار كان قاصدا قتل المجنى عليه لا مجرد إصابته ، فإن ما ذكره الحكم تدليلا على توافر قصد القتل والشروع فيه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٢٥ س ٨ ص ٩٢٦) .

٧٦ — لا يعيب الحكم عدم إفصاحه عن شخص من انصرفت نية المتهم إلى قتله أو أنه تردد في تحديد هذا الشخص ، ذلك أن عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تحديده وإنصرف أثره إلى شخص آخر لا تعدو أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص ، فإن كانت الأولى فالمسئولية متوافرة الأركان وإن كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى إليها فعله .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢ س ٨ ص ٩٣٩) .

٧٧ — أن مجرد استعمال سلاح ناري والحاق إصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتما أن المتهم قصد ازهاق روحه ، ولا يكفي الاستدلال بهذه الصورة في إثبات قيام هذا القصد (الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢١ س ٩ ص ٧٩) .

(والطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٧ س ٩ ص ١٩٢٠) .

٧٨ — جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح ، وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ، ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه . (الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٧ س ٩ ص ٩٢٠) .

٧٩ — قول بعض شهود الإثبات أنهم لا يعرفون قصد المتهم من إطلاق النار على المجنى عليها ، وقول البعض الآخر أنه لم يكن يقصد قتلاً - لا يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها .

(الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٦ س ١٢ ص ٨٧) .

٨٠ — إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم الثانى أنه فاعل أصلى في الجريمة التي دانه بها مع المتهم الأول بما جمع بينهما من وحدة القصد على ارتكابها والظهور على مسرحها وانتيانه دوراً مباشراً في تنفيذها ، وأثبت ترصدهما للمجنى عليه في طريق مروره وأن المتهم الأول أطلق النار عليه تنفيذا لهذه النية المبيتة ، وكان ما أورده الحكم في التدليل على توافر نية القتل لدى المتهم الأول ، كما ينسحب عليه ينسحب بطريق اللزوم على المتهم الثانى ، فإن ما يثيره هذا الأخير - في طعنه - في شأن القصور في تسبب توافر نية القتل لديه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ س ١٢ ص ٥٢٢) .

٨١ — متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وتعهد المتهم أحداث إصابة قاتلة بالمجنى عليه بقصد ازهاق روحه ، فإنه لا يهم بعد ذلك نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أو مادامت هذه الآلة تحدث القتل .

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ س ١٢ ص ٧٨٠) .

٨٢ — تتميز جنائية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته امر يبطنه الجانى ويضمرة في نفسه - ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنائية او الشروع فيها يجب أن يعانى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . فإذا كان الثابت من الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه أن فريقاً من رجال الشرطة (المخبرين) من بينهم المتهم (الطاعن) كانوا كامنين في الزراعة حين أقبل المجنى عليه يحمل بندقيته ، ولما تنبه إلى وجودهم ناداه المتهم محذراً إياه من محاولة الهرب ولكنه استدار يريد العودة من حيث أتى فعاجله المتهم بعبار نارى أوداه قتيلاً ثم ضبط البندقية التي كان يحملها - متى كان ذلك وكانت الواقعة على هذه الصورة ليس فيها ما يدعو المتهم إلى ازهاق روح المجنى عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجنائية القتل العمد واستدل على توافر نية القتل لديه من أن إطلاقه النار على المجنى عليه كان مخالفاً لتعليمات رئيسه وأنه كان يتعين عليه أن يبدأ بإرهابه ثم بإطلاق النار على غير مقتل من جسده ما استدل به الحكم من ذلك لا يفيد توافر القصد الخاص في جنائية القتل العمد ، ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ س ٧٢ ص ١٦) .

٨٣ — ما ذكره الحكم من أن نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الحقد الذي ملا قلوبهم

ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة ، لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، ولو كان المقذوف قد أطلق عن قصد - ذلك أنه لا يبين مما أورده الحكم أن المتهمين تعمدوا تصويب الأعيرة النارية إلى مقاتل من المجنى عليهما ، ولا يغير من الموقف ما عقيبت به المحكمة من « أن المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد ازهاق روحه » ، ذلك بأن ازهاق الروح هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٩ س ١٢ ص ٢٥) .

٨٤ - من المقرر أنه متى أثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فإن ذلك يفيد توفرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا على توافر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها ومع علمه بذلك ، فإن النعي على الحكم بالقصور في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ س ١٤ ص ٤١٩) .

٨٥ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتنم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة موكل لقاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ س ١٥ ص ٢٦٦) .

٨٦ - من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه ويتعين على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . فإذا كان ما ذكره الحكم مقصورا على الاستدلال على هذه النية من حمل الطاعنين أسلحة نارية معمرة بقصد إطلاقها على المجنى عليه وإصابة هذا الأخير بعيارين في رأسه أو ديا بحياته - وهو ما لا يكفي في استخلاص نية القتل وخاصة بعد أن أثبت الحكم في معرض تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعنين لم يطلقا النار على المجنى عليه وإنما أطلقاها في الهواء للإرهاب دون أن يفصح عن أثر هذه الواقعة في تعيين قصدهما المشترك الذي نسب إليهما تبييت النية على تنفيذه ، وكانت إصابة المجنى عليه بعيارين ناريتين أو ديا بحياته هي نتيجة قد تتحقق بغير القتل العمد ، ولا يغني في هذا الشأن ما قاله الحكم من أن الطاعنين كانا قد عقدا النية على ازهاق روح المجنى عليه - طالما أن ازهاق الروح هو النتيجة التي قصدها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها . كما لا يجدي ما أورده الحكم في مدوناته من أن الطاعن الأول قد أطلق عيارا ناريا على المجنى عليه أصابه وأردفه بعيار آخر أجهز عليه لاقتصار هذا البيان على مجرد سرد الفعل المادي في الجريمة دون أن يكشف عن القصد الخاص فيها وهو ما كان الحكم مطالبا باستخلاصه . ومن ثم فإن الحكم المنطعون فيه يكون قاصرا متعينا نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ س ١٥ ص ٦٧٥) .

قتل عمد

٨٧ - لما كان ما أورده الحكم يفيد أن المحكمة قد استندت - ضمن ما استندت إليه - في إثبات القصد الخاص لجريمة الشروع في القتل إلى إصابة المجنى عليه ، في حين أن الثابت من الحكم أن الطاعن أطلق العيار على المجنى عليه فأصابه في فخذه الأيمن ونفذ منه إلى فخذه الأيسر وهي أجزاء من الجسم ليست من المقاتل ، كما جاء التقرير الطبي - حسبما حصله الحكم - خلوا من إثبات أن إصابات المجنى عليه في مقتل . ولما كان إطلاق العيار الناري صوب المجنى عليه لا يفيد حتما أن الجاني انتوى إزهاق روحه ، وكانت الإصابة في مقتل لا يصح أن يستنتج منها قصد القتل إلا إذا ثبت أن الجاني صوب العيار إلى المجنى عليه متعمدا أصابته في الموضع الذي يعد مقتلا من جسمه وهو ما لم يدل عليه الحكم ، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان .
(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ س ١٥ ص ٨٤٠) .

٨٨ - القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل إزهاق روح المجنى عليه . ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمرا دخليا في نفس الجاني ، فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو الشروع فيها أن تعنى المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وأن تورد الأدلة التي تكون استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه . ولما كان ما استدل به الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعنين الأولين من إطلاقهما أعيرة نارية من بنادق سريعة الطلقات وهي أسلحة قاتلة بطبيعتها لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، إذ أن مجرد استعمال سلاح ناري لا يفيد حتما أن القصد هو إزهاق الروح ، وكان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارفه الطاعنان دون أن يكشف عن نية القتل ، فإنه يكون قاصرا مما يستوجب نقضه إلى الطاعنين الأولين .

(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٤ س ١٦ ص ١٦) .

(والطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢ س ١٦ ص ٢٠٦) .

٨٩ - نية القتل من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته التقديرية باعتبارها أمرا داخليا متعلقا بالإدارة يرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧ س ١٦ ص ٥٥٦) .

٩٠ - البحث في توافر نية القتل لدى الجاني وقيام ظرف سبق الإصرار لديه مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع حسيما يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتناقض عقلا مع ما انتهى إليه ، وإن كانت المحكمة قد استخلصت في استدلال سائغ أن الحادث لم يكن وليد إصرار سابق بل وقع فجأة على اثر المشاحنة التي قامت بين المجنى عليه والجاني وأن هذا الأخير لم يكن يتوى إزهاق روح المجنى عليه ، فإنها تكون قد فصلت في مسائل موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها .

(الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٠ س ١٨ ق ١٩ ص ١٠٨) .

٩١ - تعمد القتل أمر داخلي يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع .

(الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ س ١٨ ق ١٧٦ ص ٨٧٥) .

- (والطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠، ق جلسة ١٩٧٠/٥/٤ س ٢١ ق ١٥٥ ص ٦٥٥) .
 (والطن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١٥ س ٢٦ ق ١٢٠ ص ٥١٣) .
٩٢ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه .
 (الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٠ س ١٨ ص ١٠٣٤) .
 (والطن رقم ٦٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦ س ٢٠ ق ١٥٧ ص ٧٨٠) .
 (والطن رقم ٦٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٦٦ ص ٨٢٢) .
 (والطن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٤ ص ٧٦٧) .
 (والطن رقم ١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٠ س ٢٦ ق ٢١ ص ١٤٠) .
 (والطن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ س ٢٧ ق ٩٦ ص ٤٤٣) .

٩٣ - تتميز جنائية القتل العمد قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه . وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضره في نفسه ، ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنائية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه . ولكي تصلح الأدلة أساساً تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحققها يجب أن تبين بياناً يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم . ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قلرته الطاعنان من أن كلا منهما حمل سلاحاً نارياً وأن أولهما أطلق عياراً على أحد المجنئ عليهما فأصابه في جانبه الأيمن كما أطلق عياراً آخر لم يصب أحداً وأن ثانيهما أطلق أيضاً مقذوفاً أصاب المجنئ عليه الثاني في صدره - دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس أي من الطاعنين ، وكان لا يغنى في ذلك ما قاله الحكم - في معرض بيانه لواقعة الدعوى - من أن الطاعن الثاني قد أطلق المقذوف الذي أصاب المجنئ عليه ، قاصداً قتله ، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه . فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه والإحالة .

- (الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ق ٥٠ ص ٢٧٦) .

٩٤ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه . ومن ثم فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام محكمة الموضوع موكول لها في حدود سلطتها التقديرية .

- (الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١ س ١٩ ق ٧٢ ص ٢٨٢) .
 (والطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧) .
 (والطن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٣١ س ٢٧ ق ١٢٧ ص ٥٧٤) .
 (الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ س ٢٧ ق ٢٠٥ ص ٩٠٥) .

قتل عمد

- (والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ق ١٥٩ ص ٧٥٩) .
- (والطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٦ س ٢٩ ق ١١ ص ٥٩) .
- (والطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ق ١٦٧ ص ٨٠٩) .
- (والطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٨ س ٢١ ق ١٤٠ ص ٧٢٢) .
- (والطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ س ٢١ ق ٢٠٥ ص ١٠٦٥) .
- (والطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ س ٢٢ ق ٢٠ ص ١٢٨) .
- (والطعن رقم ٢٥٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٢ س ٢٢ ق ٨٧ ص ٤٩٨) .
- (والطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ س ٢٢ ق ١٢٣ ص ٧٦٣) .
- (والطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ س ٢٢ ق ١٢٤ ص ٧٧٥) .
- (والطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٢ س ٢٢ ق ١٩٤ ص ١٠٨٤) .
- (والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ س ٢٢ ق ١٩٤ ص ١٠٨٤) .
- (والطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٩ س ٢٣ ق ٦ ص ٢٧) .
- (والطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢١ س ٢٣ ق ٨٦ ص ٤٢٣) .
- (والطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٦ س ٢٣ ق ٩٠ ص ٤٤١) .
- (والطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥) .
- (والطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ س ٢٤ ق ١١٧ ص ٥٩٠) .
- ٩٥ - نية القتل امر داخلي يرجع في تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الأدلة ، وهي ليست مطالبة بالآخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .
- (الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ق ٨١ ص ٤٢٤) .
- ٩٦ - إذا كان ما قاله الحكم في شأن استظهار نية القتل وقيامها في حق المتهم سائغا وصحيحا في القانون ويتضمن الرد على ما اثاره في شأن تكييفه للواقعة بوصف انها ضرب القتل ، فإن ما يثيره المتهم المذكور في هذا الصدد لا يكون له محل .
- (الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ق ٨١ ص ٤٢٤) .
- ٩٧ - متى كان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بالآخذ بالآثار وتعدد الإصابات وتعدها في المقاتل وباستعمال آلات حادة وراضية تحدث القتل وان الجناة لم يتركوا فريستهم إلا بعد ان صار جثة هامة فهذا حسبه للتدليل على قيام تلك النية كما هي معرفة في القانون .
- (الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ق ١٥١ ص ٧٥٠) .
- ٩٨ - لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور في استظهار قصد القتل ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
- (الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٠ س ١٩ ق ٢٣٢ ص ١١٣٣) .
- ٩٩ - إن تعدد القتل امر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقدير توافره إلى أو عدم توافره سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توفر نية القتل لدى الطاعنين من إحاطتهم بالمجنى عليه وقت أن ظفروا به وطعنهم له العديد من الطعنات بالسكين في مقاتل من جسمه في رقبته وصدره وبطنه وقيام الطاعن الثاني بذبحه بعد

أن سقط أرضاً ولم يتركوه إلا بعد أن تيقنوا من الإجهاز عليه وأنه أصبح جثة هامة وإن دافعهم في ذلك الأخذ بثار والد المتهم الثاني الذي اتهم المجنى عليه في قتله ولكن حكم ببراءته قبل الحادث بيومين مما أثار حفيظة الجناة للأخذ بثارهم ، فإن ما أورده الحكم قديلاً على قيام تلك النية لدى الطاعنين من الظروف والملابسات التي أوضحها في هذا الشأن سائق وكاف لإثبات توافر نية القتل لديهم .

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٣١ ص ١٤٥) .

١٠٠ - إن القصد الجنائي أمر باطنى يضمرة الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه . والعبرة في ذلك هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١١١ ص ٥٢١) .

١٠١ - من المقرر أن استخلاص نية القتل موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ومتى كان البين أن الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام نية القتل لدى الطاعنين تدليلاً سائفاً ، فإن ما يثيره الطاعنون بهذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١١١ ص ٥٢١) .

(والطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٤ ص ٧٦٧) .

١٠٢ - ليس في سبق استعمال الحبل مشجباً للثياب ما ينفي قيام النية على إعداده للقتل ، ذلك أن الاستخدام المشروع للحبل شيء واختيار الطاعن له أداة لارتكاب جريمته بعد أن عقد العزم عليها وإعداده لهذا الغرض شيء آخر .

(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٥١ ص ٧٤٣) .

١٠٣ - إن استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ومتى كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعن ، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ٦٤٨ ص ٨٢٢) .

١٠٤ - تتميز جريمة القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضمرة في نفسه ويتعين على القاضى أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان استدلال الحكم من أقوال الشاهدين وكيفية التصويب وظروف الحال في الدعوى على توافر نية القتل لدى الطاعن لم يكن سوى مجرد رأى استنتاجى لا يفيد العلم الحقيقى بنية الفاعل ثم إن انخفاض مستوى التصويب واتجاهه إلى الناحية التي كان بها المجنى عليه لا يدل على وجه اليقين بأن التصويب في هذا الصورة كان بقصد إزهاق روحه ، وكان ما قاله الحكم من عنف الخصومة في المعركة وعدد الأعيمة المسند إلى الطاعن إطلاقاً لا تؤدي حتماً إلى إثبات نية القتل لديه لاحتمال أن لا تتعدى نيته في هذه الحالة مجرد الإصابة وهو لا يكفي في إثبات نية القتل ، كما أن تعدد الأعيمة التي أطلقت دون أن تحدث إصابة إلا من واحد منها مما يتعذر معه القول بين مطلقاً وهو خفير نظامى عالم بأصول التصويب كانت لديه نية القتل . ومن ثم فإن ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يكفي في الكشف

عن القصد الخاص في جريمة القتل التي دان الطاعن بها وهو ما كان الحكم مطالباً باستخلاصه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٢ ص ٨٥٩) .

١٠٥ - تتميز جرائم القتل العمد والشروع فيه قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في تلك الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان ما قاله الحكم من استعمال الطاعن الأول سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته وإطلاقه عياراً نارياً أصاب المجنى عليه الأول في فخذه لا يصح أن يستنتج منه قصد القتل إلا إذا أثبت أن الطاعن صوب العيار إلى المجنى عليه متعمداً إصابته في موضوع يعد مقتلاً من جسمه وهو ما لم يدل عليه الحكم ، كما لا يكفي في استظهار هذه النية أقوال المجنى عليه أو الشهود ولا ما أورده الحكم من مواصلة الاعتداء على المجنى عليه بمؤخرة البندقية ما دام لم يقم لدى المحكمة ما يكشف عن عدم وجود ذخيرة لدى الطاعن وقتذاك . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعنين الأول والثاني وبالنسبة للطاعن الثالث الذي لم يقدم أسباباً لطعنه وذلك لحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٦ ص ١١٠٢) .

١٠٦ - متى كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه أصيب من العيار الناري أثناء الشجار - في فخذه الأيسر ، وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، وكان إطلاق العيار الناري صوب المجنى عليه ومن مسافة قريبة ، لا يفيد حتماً أن الجاني انتوى إزهاق روحه ، وهو ما لم يدل عليه الحكم ، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ س ٢١ ق ٢٤١ ص ١٠٠٩) .

١٠٧ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق المتهمين في قوله بأن نية القتل ثابتة من استعمال المتهمين لسلاح نارياً قاتلاً بطبيعته ومن تعدد الأعيرة النارية بجسم المجنى عليه ومن إصابته في مقتل بالطرف العلوي الأيمن والصدر والبطن والركبة اليسرى ومن إطلاق النار على المجنى عليه على مقربة منه فيما أصابه من إصابة على بعد نصف متر إلى متر فإن الحكم يكون قد دلل بذلك على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٦ س ٢٣ ق ٧٤ ص ٢١٩) .

١٠٨ - تتميز جنائية القتل العمد قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه وهذا القصد ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه ، والحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنائية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالاً وإنما عرض لها في صدد بيانه

لواقعة الدعوى وفي معرض رده على دفاع الطاعن ، وكان ما أورده في هذه الخصوص استدلالاً منه على توافرها لدى الطاعن من تصويبه البندقية نحو المجنى عليه وإطلاقه منها عياراً نارياً عليه لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإطلاق عيار نارى منه على المجنى عليه وهو مالا يكفى بذاته لثبوت نية القتل مادام لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الطاعن . ولا يغنى في ذلك ما قاله الحكم - سواء في معرض بيانه لواقعة الدعوى أو في مقام رده على دفاع الطاعن من أن الطاعن قد أطلق المقذوف النارى الذى أصاب المجنى عليه قاصداً قتله أو بقصد إزهاق روحه إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ س ٢٣ ق ١٠٨ ص ٤٨٧) .

١٠٩ - تتميز جناية القتل العمد قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجانى ويضمرة في نفسه ، ومن ثم فإن الحكم الذى يقضى بإدانة المتهم في هذه الجناية أو الشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجانى حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساساً تبني عليه النتيجة التى يتطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين بياناً واضحاً ويرجعها إلى أصولها في أوراق الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة إلى ما سبق بيانه عنها في الحكم . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعنان ، ذلك أن استعمال الطاعن الأول لسلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليهما في مقتل وعلى مسافة قريبة ، كما أن استعمال الطاعن الثانى مطواة وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليه الثانى في مقتل وسابقة حصول مشادة وهروب الطاعنين عقب الحادث ، لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل في حقهما - إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانين - لأن تلك الإصابات قد تتحقق بغير القتل العمد . ولا يغنى في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعنين قصداً قتل المجنى عليهما ، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه . لما كان ما تقدم فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه تدليلاً على توفّر نية القتل والشروع فيه لا يبلغ حد الكفاية مما يشوبه بالقصور وهذا يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ س ٢٣ ق ٢٦٦ ص ١١٧٤) .

١١٠ - تتميز جرائم القتل العمد، والشروع فيه قانوناً - بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في تلك الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه ، ولما كان ما قاله الحكم من استعمال الطاعن سلاحاً قاتلاً بطبيعته وقوله تارة أنه أطلق عيارين في اتجاه عائلة المجنى عليه ، وتارة أخرى أنه صوب سلاحه في مستوى المجنى عليه ، هذا القول لا يصح أن

يستنتج منه قصد القتل إلا إذا أثبت الحكم أن الطاعن صوب العيار إلى المجنى عليه متعمدا إصابته في موضع يعد مقتلا من جسمه وهو ما لم يدل عليه الحكم ، إذ قد يكون إطلاق النار بقصد التعدي فقط أو لمجرد إرهاب المجنى عليه وفريقه وهو احتمال لا يهدره انخفاض مستوى التصويب أو وجود الخصومة لأنهما لا يؤديان حتما وبطريق اللزوم إلى أن الطاعن أنتوى إزهاق روح المجنى عليه ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٢ ص ٣٨٨) .

١١١ - لما كان تعمد القتل أمر داخلي يتعلق بالإرادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الوقائع متى كانت ما أوردته من الظروف والملابسات سائغا يكفي لإثبات توافر هذه النية وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه تدليلا على قيام نية القتل لدى الطاعن وزميليه من الظروف والملابسات التي أوضحها في قوله : « فإنه لا جدال في توافر نية القتل لديهم ذلك من وجود الباعث على إزهاق الروح وهو ما قيل من أن المتهم الأول - الطاعن قد اختمر في نفسه ضغن للمجنى عليه الذي أساء إلى من تعلق قلبه بها فبيت له أفضع النوايا وأبشع الجرائم إذ صمم على قتله في سكون الليل بأن اتفق مع المتهم الثاني الذي وضع الحبل حول عنقه وجذبه بعنف هو والمتهم الثالث ثم ذبحه بمطواة محدثا به الإصابة التي كانت من يد تقصد إزهاق الروح فنفذت إلى أغوار رقبته فقطعت الأوعية الدموية الرئيسية والألياف العصبية والقصبية الهوائية والغضروف الدرقي والنخاع الشوكي بالعنق على الوجه الوارد بتقرير الطبيب الشرعي هذا جميعه يقطع بتوافر نية القتل ، فان الحكم يكون قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن والمتهمين الآخرين في دليل سائغ .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١٢٠ ص ٥٨٦) .

١١٢ - تعمد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون وهي أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل من ظروف الدعوى وملابساتها ومن استعمال المتهم سلاحا ناريا محشوا بمقذوفات نارية وهي آلة قاتلة بطبيعتها وتصويبه نحو المجنى عليه الأول وإطلاقه العيار نحو مقتل من جسمه وعلى مسافة قريبة نجم عنها أن نفذ العيار منه إلى المجنى عليه الثاني الذي كان يقف بجواره فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أدت إلى وفاتهما . فإن ما أوردته الحكم تدليلا على قيام هذه النية سائغ واضح في إثبات توافرها لدى الطاعن .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠ س ٢٤ ق ٢٦٢ ص ١٢٩٢) .

١١٣ - يتميز القصد الجنائي في جريمة القتل العمد عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التصدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكاب الفعل إزهاق روح المجنى عليه - ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمرا داخليا في نفس الجاني فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تعنى المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه إذ كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر نية القتل لدى الطاعن من إطلاقه عيارا ناريا من بندقية وهي سلاح قاتل بطبيعته قاصدا إصابته أي من أفراد عائلة المجنى عليها وهو لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل

المادى من استعمال سلاح من شأنه إحداث القتل واطلاق عيار نارى منه على المجنى عليها وإحداث إصابته ولا يكفي بذاته لثبوت نية القتل مادام الحكم لم يكشف عن هذه النية بنفس الطاعن . ومن ثم يكون الحكم معيباً بالقصور متعيناً وقضه .

(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ س ٢٥ ق ٢٩ ص ١٨٠) .

١١٤ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه وأن تعمد القتل أمر داخلى متعلق بالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضى الموضوع وحريته فى تقدير الوقائع - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل واستقامها ثبوتاً فى حق الطاعنين من استعمالهما سلاحاً قاتلاً بطبيعته ومن إطلاقهما عدة أعيرة على المجنى عليه الأول لإزهاق روحه ومن الباعث على الحادث وهو الانتقام لمقتل شقيق الطاعن الأول والذى أبان عنه حين تحصيله لواقعة الدعوى فإن هذا كاف وسائق فى بيان تلك النية - أما ما يثيره الطاعنان بشأن عدم استظهار الحكم نية القتل بالنسبة لجريمتى الشروع فى القتل فلا جدوى منه طالما أن العقوبة المقررة بها مبررة بالنسبة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وبصرف النظر عن توافر ظرف الاقتران بهاتين الجريمتين .

(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ س ٢٥ ق ٨٤ ص ٢٩٠)

١١٥ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائى وسبق الإصرار فلكل مقوماته فقد يتوافر القصد الجنائى وينتفى فى الوقت ذاته سبق الإصرار الذى هو مجرد ظرف مشدد فى جرائم الاعتداء على الأشخاص - وإذا كان مآقاله الحكم المطعون فيه فى نفي سبق الإصرار لا ينفي نية القتل - ولا شأن له بالعقوبة التى أوقعها على الطاعن طالما أنها مقررة فى القانون للجريمة التى دين بها فإن حالة التناقض تنحسر عن الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢١ س ٢٥ ق ٨٨ ص ٤١٦)

١١٦ - لما كان الواضح من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه حين عرض للحديث عن توافر قصد إزهاق الروح لدى الطاعن اقتصر على ذكر تعمد الجانى اتيان الفعل المادى المتمثل فى مناداته للمجنى عليها وتكليفها برفع ، التندة ، الحديدية التى شحنها بتوصيلة كهربائية ممتدة بسلك من محله . دون أن يعرض لدفاعه القائم على نزوعه إلى المداعبة عن طريق إيصال سلك كهربائى بالتندة حتى إذا أمسك به الأولاد وارتعشوا ضحك عليهم - ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢١ س ٢٥ ق ٨٩ ص ٤١٩)

١١٧ - لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص قصد القتل وظروف سبق الإصرار من وقائع الدعوى والظروف المحيطة بها والإمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائغاً ، وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائماً فى أوراق الدعوى ، وإذا كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إصرار الطاعن على قتل المجنى عليه وإزهاق روحه انتقاماً منه لسرقة بضاعته ، وعقده العزم على اعتراف جريمته فى روية وتفكير وهدوء نفس وبعد تقليب الراى لا يرتد إلى أصول ثابتة فى التحقيقات ولا تسانده أقوال الشهود والأدلة التى عول عليها فيما خلص إليه فى هذا الخصوص ، فإن الحكم إذا أقام قضاءه على ما لا سند له من

قتل عمد

أوراق الدعوى وحاد بالأدلة التي أوردها على ثبوت توافر قصد القتل وظرف سبق الإصرار عن نص ما أنبأت به وفحواها ، يكون باطلاً لا يفتأه على أساس فاسد .

(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥ س ٢٥ ق ١٨٥ ص ٨٥٥)

١١٨ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ومن ثم فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وإذا كان ذلك وكان الحكم قد ساق على قيام هذه النية تدليلاً سائغاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعن بقوله « وحيث أن نية القتل ثابتة قبل المتهم من قيامه بالأطباق على رقبة المجنى عليها بيديه ووضع جلبابها في قمها حتى منع عنها النفس ومن ذهابه إلى منزلها في هذا الهزيع الأخير من الليل وسؤالها عما سمع من الأطفال وما أدلت به من حملها سفاحاً وكذلك من اعترافه بالقتل وأنه قصد ازهاق روحها » ومن ثم فإن ماينعاه الطاعن على الحكم في أن استدلاله على توافر نية القتل قاصراً يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧١/١/١٩ س ٢٦ ق ١٢ ص ٥٦)

١١٩ - لئن كان استخلاص نية القتل لدى الجاني وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها ، أمراً موضوعياً متروكاً لمحكمة الموضوع دون معقب ، إلا أن شروط ذلك أن يكون استخلاصها سائغاً وأن تكون الوقائع والظروف التي استندت إليها واستست عليها رأيها تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي رتبها عليها ، ومحكمة النقض أن تراقب ما إذا كانت الأسباب التي أوردتها تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٨ س ٢٦ ق ١١٥ ص ٤٩٢)

١٢٠ - من المقرر أنه لا مانع قانوناً من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجاني أثر مشادة وقتية كما أن الباعث على الجريمة لا تأثير له على كيانها .

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٨ س ٢٦ ق ١١٥ ص ٤٩٢)

١٢١ - متى كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله « وحيث أنه قد توافرت قصد ازهاق روح المجنى عليه لدى المتهمين من قيام كل من المتهمين وباستخدام مديّة لها سلاح ذو حافة مدببة وهو سلاح خطرهمميت إذا أصاب مقتلاً ، إنها لأبهما طعنما في مواضع متعددة من جسم المجنى عليه معظمها في رأسه وعنقه وصدره وهي مواضع قاتلة فزاد ذلك في خطورتها ، ذلك بالإضافة إلى أن المتهمين وقد كشفنا في اعترافهما بمحض تحقيقات النيابة عما يضرهما للمجنى عليه وأن القتل جزاء له على قتل عمهما ، فإن ما أورده الحكم من ذلك كاف وسائغ في التدليل على ثبوت تلك النية كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١٥ س ٢٦ ق ١٢٠ ص ٥١٢)

١٢٢ - إن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر . وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى . والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتتم عما يضره في نفسه . واستخلاص هذه النية موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية - لما كان الحكم

المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن ، من استعماله سلاح نارى قاتل بطبيعته ومن توجيهه إلى أماكن قاتلة من جسدى المجنى عليهما ، وهى مناطق الرأس والبطن على مرمى قريب قدره التقرير الطبى الشرعى بامتار ستة مما يسهل من أحكام الرمى ومن تثنية الاطلاق على المجنى عليه الاول ثم في سقوطه من الاطلاق على المجنى عليه الثانى على ذات البعد القريب ومن ذات السلاح القاتل بأحكام التوجيه إلى مقتل من جسم المجنى عليه ، كل ذلك تتوافره لدى المحكمة اطمئنانا يقينا بأن المتهم كان يبغي من الاطلاق على المجنى عليهما قتلاً ، وقد تحقق بالنسبة لأولهما ، وخاب مبتغاه بالنسبة لثانيهما لمداركتة بالعلاج وشفائه ، فإن هذا حسبه للتدليل على توافر نية القتل كما هى معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ ق ٢٢٤ ص ٩٩٥)

١٢٣ - لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليها ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجانى ويضمرة في نفسه ، فإن الحكم الذى يقضى بآدانة متهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالاً وإنما عرض لها في صدد بيانه لواقعة الدعوى ومؤدى اعتراف الطاعن الثانى في التحقيق . وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص استدلالاً منه على توافرها لدى الطاعن من أنه جثم فوق المجنى عليها أثناء نومها ولما حاولت الاستغاثة أطبق على عنقها ليكتم نفسها وظل كذلك كأنما نفسها حتى فاضت روحها - لا يفيده سوى مجرد قصد الطاعن ارتكاب الفعل المادى ، وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل مادام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بنفس الطاعن . وكان لا يغنى في ذلك ما قاله الحكم في معرض بيانه لمسئولية الطاعن الثانى - من أن الطاعن الاول قصد إزهاق روح المجنى عليها ليأمن شرها ، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه . فإن ائحكم يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٠ س ٢٨ ق ١٢ ص ٥٧)

١٢٤ - من المقرر أن القصد الجنائى في جريمة القتل العمد لا يتحقق إلا إذا أثبت أن نية الجانى قد انصرفت - بصفة خاصة - إلى إزهاق روح المجنى عليه ، والعبرة في التعرف على هذه النية هى بما يبطنه ويضمرة في نفسه مما لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يستخلص من الأمارات والمظاهر الخارجية التى يثبتها الحكم . ولئن كان هذا الاستخلاص من شئون محكمة الموضوع ، إلا أنه يتعين أن يكون ما أثبتته في حكمها من هذه الأمارات والمظاهر كافياً بذاته للكشف عن قيام تلك النية . وإذ ما أثبتته الحكم المطعون فيه من استعمال الطاعن سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته وإطلاقه إياه على المجنى عليه - في خلفية فخذ - من مسافة قريبة ، بعد اقلاعه عن السرقة وفي غضون مطاردته ، ثم اسراع الطاعن في العودة إلى حديقته بعد ذلك - لإخفاء الحقيقة والإيهام بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن ماله - كل ذلك لا يدل بذاته على توافر نية القتل في حق الطاعن ، حتى لو كان قد تعدد إصابة المجنى عليه بالعيار ، مادام الحكم لم يدل على انصراف قصد الطاعن إلى أن يصيب من المجنى عليه مقتلاً ذلك لأنه يصح في القتل أن يطلق

الجاني السلاح الناري على غريمه من قرب - متعمدا إصابته بالفعل - وهو لا يهدف من وراء ذلك سوى مجرد إحداث هذه الإصابة به ، دون إزهاق روحه ، ومن ثم فلا حجة - من بعد - فيما نسبته الحكم إلى الطاعن من تعمد إطلاق النار على المجنى عليه بقصد قتله ، إذ أن هذا القصد الخاص هو العنصر المطلوب استظهاره والذي شاب الحكم قصور في التدليل على توافره على النحو السالف بيانه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٦/١/١٩٧٧ س ٢٨ ق ١٩ ص ٨٧)

١٢٥ - لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر والأمارات الخارجية التي ياتيها الجاني وتنم عما يضمرة في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المطعون فيه استظهر نية القتل بقوله « وحيث أنه عن نية القتل وهي نية إزهاق الروح فهي لا ريب ثابتة من ظروف الدعوى ومن استعمال المتهم آلة حادة » سكيناً ، في الاعتداء على المجنى عليها وطعنه بها عدة طعنات في مقاتل من جسدها فضلاً عن شدة هذه الطعنات وخطورتها قاصداً من ذلك إزهاق روحها ولم يتركها إلا جثة هامة كل ذلك يؤكد في يقين المحكمة أنه قد التوى إزهاق روح المجنى عليها . وإذ كان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائغاً في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن ، فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٢/٢/١٩٧٧ س ٢٨ ق ٧٣ ص ٢٤٠)

١٢٦ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني . وتنم عما يضمرة في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله « وأما أن نية الجناة قد انصرفت إلى إزهاق روح المجنى عليه وليس إلى مجرد ضربه فقط فيدل على ذلك أن الاعتداء وقد حدث في مواطن أربعة حسبما شهدت بذلك زوجة المجنى عليه وما هو مستفاد من أقوال الشهود كل عن الوقائع التي شهدوها فقد بدأ الجناة باعتداءهم بالحقل وتمكنوا من إصابة المجنى عليه وشج رأسه ولو كان قصدهم مجرد ضربه انتقاماً لما كان منه لاكتفوا بهذا القدر ، بل أنه وقد استطاع الهرب ولجأ إلى داره وأغلق من خلفه بابها ، ولو أن نيتهم كانت مجرد الاعتداء وإصابته وقد فعلوا ذلك لأثروا العودة ، بيد أن واقع الحال يدل على أنهم كسروا الباب ودخلوا الدار حيث لحقوا بالمجنى عليه بردهتها وانهالوا عليه ضرباً إلى أن أطلق سلاحه وهرب إلى غرفة نومه وأغلق بابها عليه ، وكان في هذا القدر الكفاية ، لو أن نية الجناة كانت منصرفة إلى مجرد الاعتداء ، أما أنهم يكسرون عليه الباب ويعاودون ضربه بعصيم فذلك يكشف بدلالة أكثر عن أن نيتهم قد اتجهت إلى إزهاق روحه . ويؤكد هذا تأكيد اليقين أن المجنى عليه وقد فقد قواه وخر صريعاً لم يكفهم هذا فجروه إلى خارج الدار حيث القوه أرضاً وإنهالت ضرباتهم تترى عليه حيث صار أقرب إلى الموت منه إلى الحياة وأنداك وقد ظنوا أن غرضهم قد تحقق انصرفوا عنه . ويكشف عن ثبوت نية القتل قبلهم بالإضافة إلى ما ذكر جسامته الاعتداء وشموله لعموم جسم المجنى عليه وكثرة عدد الضربات وعدد الجناة وآلات الاعتداء ، وكان ما أورده الحكم تدليلاً على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين سائغاً وكافياً لحمل قضائه .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٥/٤/١٩٧٧ س ٢٨ ق ١٠٩ ص ٥١٠)

١٢٧ - لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتتم عما يضمرد في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله : « وحيث إن المحكمة تستظهر بوضوح واطمئنان من انقضاء المتهمين الأول والثاني على المجنى عليه معاً وفي لحظة واحدة واثم مقتل قريبهما المجنى عليه الشهير .. أن إرادتهما قد اتحدت وأن عزمهما قد انعقد على القضاء على المجنى عليه لبلوغ هدف واحد استساغه منطقهما هو أن يتساوى الفريقين فيمن قتل منهما فشد أحدهما أزر الآخر في ارتكاب الجريمة بما يتحقق معه اشتراكهما في إتيانها على النحو سالف البيان بطريقي الاتفاق والمساعدة ، ومن ثم يتعين مساءلتها عنها معاً » . وإذا كان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائغاً في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠ س ٢٨ ق ١٧٢ ص ٨٢٥)

١٢٨ - لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتتم عما يضمرد في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائغاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعنين وكان البين من مساق الحكم أن ما قاله في معرض هذا التدليل من أن الطاعنين استعملوا آلات قاتلة بطبيعتها « بنذقيتين ومسدس » وأنهم أطلقوا النار منها صوب المجنى عليه الأول عدة مرات فأصابه أحد الأعيرة وطاشت الأخرى فأصابته المجنى عليها الآخرين وأنه وإن كان الطاعن الثاني استعمل العصا في الاعتداء على المجنى عليه الأول فإن ظروف الحادث تفصح عن اتفاقه مع باقي الطاعنين على إزهاق روح هذا المجنى عليه بسبب حادث الصباح ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٢ س ٢٨ ق ١٨١ ص ٨٧٥)

١٢٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله : حيث إن وقائع الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من الاطلاع على الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة تجمل في أنه في يوم ١٩٧٢/١١/٢٧ تناول وشقيقه المجنى عليه - طعام العشاء ثم توجهوا إلى محل الأول وبعد قليل حضر إليهما المتهمان « الطاعنان » واشترى كل منهما خمس سجائر وكان أولهما الطاعن الأول - يحمل فرد خرطوش وفي هذه الأثناء كان المجنى عليه - ينتظر أخاه خارج المحل وقد ولى وجهه شطر المحل ولما خرج المتهمان من المحل اقترب الطاعن الأول - من المجنى عليه حتى أصبح قبالة وعلى يمينه ثم صوب الفرد ناحيته من قرب وأطلق عليه عياراً نارياً أصابه يمين مقدم الصدر أسفل حزمة الثدي اليمنى وكان شقيق المجنى عليه - يقف وقتئذ في مدخل محله حاملاً لمبة نمر ١٠ تضيء ما أمامها وكانت إصابة المجنى عليه قاتلة فما لبث أن لفظ أنفاسه الأخيرة ، وأورد الحكم على لسان شقيق المجنى عليه أن الحادث ارتكب أخذاً بالتأثر - لاقتهام والده وعمه بقتل ابن عم الطاعن الثاني وهو نسيب الطاعن الأول منذ خمسة عشر يوماً - ثم تحدث الحكم عن نية القتل وظرف سبق الاصرار

قتل عمد

بقوله : « وحيث أن نية القتل ثابتة قبل المتهمين - الطاعنين - من استعمال سلاح قاتل بطبيعته - فرد خرطوش - ومن اطلاقه مسافة قريبة جداً وفي مقتل ومن أن الحادث ارتكب أخذاً بالثأر . وحيث أن ركن سبق الإصرار ثابت قبل المتهمين من ارتكابهما الحادث على النحو المفاجيء الذي حدث ودون حدوث مشادة أو استفزاز من جانب المجنى عليه مما يفصح عن نيتهما بقتل المجنى عليه بمجرد أن وانتهما الفرصة المناسبة لذلك . . لما كان ذلك وكان لا يبين من هذا الذي أورده الحكم - سواء في مقام بيانه واقعة الدعوى ، أو معرض حديثه عن نية القتل وظرف سبق الإصرار توافر نية القتل في حق الطاعن الثاني . ذلك بأنه لا يكفي في إثبات هذه النية في حقه ما سجله الحكم من أن الحادث قد ارتكب أخذاً بثار ابن عمه مادام قصارى ما أسنده إليه الحكم إنما هو مجرد وجوده بصحبة الطاعن الأول في غضون ارتكاب الحادث وأثناء اطلاق الأخير العيار الناري فجأة على المجنى عليه وهو مالا يتوافر به - في حد ذاته الدليل على تعمد الطاعن الثاني وقوع الاعتداء على المجنى عليه ، فضلاً عن تعمد المساهمة في إزهاق روحه . لما كان ذلك . فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في التدليل على توافر نية القتل في حق الطاعن الثاني مما يوجب نقضه - بالنسبة إلى الطاعنين - والإحالة . وذلك لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٢ س ٢٨ ق ١٨٢ ص ٨٨١)

١٣٠ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، ومن ثم فإن استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل إلى محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية مادام تدليلها على توافرها كافياً ، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية - في حق الطاعنين - بما فيه الكفاية بقوله : وحيث إن نية القتل متوافرة لدى المتهمين - الطاعنين من استعمالهما آلتين قاتلتين بطبيعتهما « مسدسين » وتصويبهما إلى المجنى عليه .. وإطلاق عدد من الأعيرة النارية عليه في مواضع قاتلة من جسمه وذلك بقصد إزهاق روحه انتقاماً للثأر . وحيث أن نية القتل متوافرة كذلك بالنسبة للمجنى عليه .. الذي أصيب أثناء إطلاق النار لقتل المجنى عليه ومن المعلوم أن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يؤثر في توافر أركان جريمة القتل العمد مادامت متوافرة بالنسبة للمجنى عليه المقصود ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في خصوص نية القتل يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٢ س ٢٨ ق ١٩٥ ص ٩٤٢)

١٣١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد بدأ بتحصيل واقعة الدعوى - حسبما استخلصتها محكمة الموضوع - في قوله : « من حيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات ودارت بالجلسة تتحصل في أنه بتاريخ وأثناء جلوس أمام مسكنه بناحية التابعة لمركز البليغا ومعه والمجنى عليهما تصادف مرور المتهم الطاعن - يحمل سلاحه الحكومي ، وما أن وقع بصره على خصمه المجنى عليه الذي سبق قيام ضغائن بينهما حتى تركت في نفسه وفي تلك اللحظة بالذات كوامن العداء وأراد الخلاص منه ، فأطلق نحوه عياراً نارياً من سلاحه المذكور إلا أنه لم يحكم الرماية على هدفه فأخطاه وأصاب المجنى عليه في بطنه مما أدى إلى وفاته ثم لا بد مديراً وبعد أن أورد الحكم الأدلة التي صحت لديه على ثبوت الواقعة على هذه الصورة - ومؤداها أن الطاعن أطلق العيار الناري صوب غريمه المجنى عليه الثاني للتخلص منه إلا أنه

لم يحكم الرماية على هدفه فإخطأه وأصاب المجنى عليه الأول القتل في بطنه - عاد ، في معرض استظهاره لنية القتل لدى الطاعن ، فاعتنق صورة أخرى للواقعة تتعارض مع الصورة السابقة - محصلها أن الطاعن اختار من جسم القتل موضعاً خطراً فاطلق العيار من سلاح صوبه إلى بطنه - وذلك في قوله ، ومن حيث أنه في سبيل استظهار نية القتل لدى المتهم - الطاعن - فإن الثابت من ظروف الدعوى وملابسات الحادث ومما تقدم تفصيلاً ومن تقرير الصفة التشريحية أن المتهم أطلق عياراً من سلاح محشو بالمقذوف صوبه إلى بطن المجنى عليه القتل وهو سلاح قاتل بطبيعته واختار مكان التصويب من جسم المجنى عليه موضعاً خطراً فأصاب منه المقتل ، مما تستخلص منه المحكمة أن المتهم إنما أطلق العيار على المجنى عليه القتل بقصد قتله وإزهاق روحه ، لما كان ما تقدم ، فإن اعتناق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين لواقعة الدعوى مما يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة الأمر الذي يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، فضلاً عما ينبني عنه من أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذي يؤمن معه خطؤها في تقدير مسؤولية الطاعن ، ومن ثم يكون حكمها متخاذلاً في أسبابه متناقضاً في بيان الواقعة تناقضاً يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ س ٢٩ ق ٧٧ ص ٤٠٥)

١٣٢ - إن تعمد القتل أمر داخلي يتعلق بالإرادة ويرجع تقدير توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الوقائع متى كانت ما أوردته من الظروف والملابسات سائغاً يكفي لإثبات توافر هذه النية ، وكان ما أوردته المحكمة المطعون فيه تدليلاً على قيام نية القتل - من الظروف والملابسات التي أوضحتها - هو تدليل سائغ .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢)

١٣٣ - إن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . لما كان ذلك ، فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل العمد والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره .

(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٩ س ٢٩ ق ١٢٣ ص ٦٢٨)

١٣٤ - عدم استظهار الحكم القصد الجنائي الخاص بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه يجعله مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٩ س ٢٩ ق ١٢٣ ص ٦٢٨)

١٣٥ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيناها الجاني وتنم عما يضره في نفسه . واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله ، ومن حيث أنه عن نية القتل فقد استخلصتها المحكمة استخلاصاً سائغاً من واقع الدعوى ومنطق سياقها المتمثل في الشجار الذي نشب بين الفريقين فليقتل حفيظة المتهم وأثار فيه كوامن العدوان والرغبة في الإجهاز على المجنى عليه فانعكس ذلك في الإداة القاتلة التي صوبها إلى مقتل من المجنى عليه ثم

قتل عمد

اطلقها عليه .. ، فإن هذا حسبه للتدليل على نية القتل حسبما هي معرفة به في القانون وليس على المحكمة من بعد أن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع بعد أن اطمأنت إلى أدلة الثبوت التي أوردتها وينحل جدل الطاعن في توافر نية القتل بدوره إلى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩/٧٩١/٨ س ٢٠ ق ٦ ص ٤١)

١٣٦ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وإذا كان الحكم قد ساق على قيام هذه النية تدليلاً سائغاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعن بقوله ، وحيث أن نية القتل ثابتة قبل المتهم من قيامه بتفريق المجنى عليه بقصد إزهاق روحه وعند افلاته لرأس المجنى عليه إلا أن تحقق مآربه ويتقنه من وفاته ، . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ س ٢٠ ق ٤٤ ص ٢٢٢)

١٣٧ - لما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله : ، وحيث إن نية القتل متوافرة في حق المتهم من استعماله آلة صلبة ذات حافة حادة ، مطواة ، من شأنها إحداث الوفاة ومن اعتدائه على المجنى عليه مرتين : الأولى في رقبته وما صاحب ذلك من قطع الأعصاب والأوعية الدموية المقابلة للإصابة وحدوث نزيف دموي ، والثانية في خصره الأيسر نفذت إلى التجويف البطني وأبرزت الأمعاء الدقاق وإن هاتين الإصابتين تعتبران خطيرتين وفي مقتل ، . وكان ما أورده الحكم تدليلاً على ثبوت نية القتل في حق الطاعن سائغاً وكافياً لحمل قضائه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ س ٢٠ ق ١٤١ ص ٦٦٢)

١٣٨ - من المقرر أن استخلاص نية القتل لدى الجاني وتقدير قيام النية أو عدم قيامها وإن كان أمراً موضوعياً متروكاً لمحكمة الموضوع دون معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغاً وأن تكون الوقائع والظروف التي استندت إليها وأسست عليها رأيها تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي رتبها عليها والمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كانت الأسباب التي أوردتها تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وما نقله عن تقرير الصفة التشريحية وما عول عليه في انتفاء نية القتل لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها إذ قد تتوافر نية القتل لدى الجاني أثر مشادة وقتية ، كما أن مشاعر الندم بعد ارتكاب الفعل ليس من شأنها نفي نية القتل ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٦ س ٢٠ ق ١٨٠ ص ٨٣٩)

١٣٩ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف

المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه كما أن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وإن إصابة المجنى عليه في غير مقتل لا تنفي معه قانوناً توافر نية القتل .

(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ س ٣٠ ق ٢١٤ ص ٩٩٤)

١٤٠ - لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس وإنما يدرك بالظروف المحيطة والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله : « وحيث أنه عن قصد القتل فهو متوافر في حق المتهمين من استعمالهم آلات قاتلة بطبيعتها ، سكاكين ومدى ، واستهدافهم مقاتل المجنى عليه كما أن تعدد الضربات المحدثه للجروح الطعنية والقطعية يقطع بقيام نية إزهاق روحه لديهم » ، وإذا كان هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف في التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ س ٣١ ق ٧٥ ص ٤٠٧)

١٤١ - من المقرر أنه لا مانع قانوناً من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجاني إثر مشادة وقتية كما أن الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها .

(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ س ٣١ ق ٧٥ ص ٤٠٧)

١٤٢ - متى كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض لنية القتل واثبت توافرها في حق الطاعنين في قوله ، وحيث إن قصد القتل لدى المتهمين أمر دلت على توافره الملابسات والظروف التي احاطت بها والاعمال المادية المحسوسة التي صدرت عنهما ، فالصلة بين المتهمين والمجموعة بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد هو الانتقام لاعتداء المجنى عليه على ... الذي يمت لهما بصلة النسب ويجمعه وإياهما انتساب إلى أصل واحد باعتبارهم جميعاً من أهالي الصعيد واتجاه المتهمين وجهة واحدة في تنفيذ الجريمة واعتدائهما على المجنى عليه بصورة وحشية سجلها تقرير الصفة التشريحية مستعملين آلات راضة وحادة من شأنها أن تحدث القتل غير تاركين فريستهما إلا بعد أن صار جثة هامدة . كل ذلك يكشف في جلاء عن انصراف قصد المتهمين لإزهاق روح المجنى عليه . وكان تعمد القتل أمراً داخلياً يتعلق بالإرادة ويرجع توافره أو عدم توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الوقائع متى كانت ما أوردته من الظروف والملابسات سائفاً يكفي لإثبات توافر هذه النية ، وكان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام نية القتل لدى الطاعنين من الظروف والملابسات التي أوضحها - هو تدليل سائغ ، ومن ثم فإن منعى الطاعنين في هذا الخصوص يكون غير محله . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أي ظروف مشددة فلا مصلحة من النص بقصور الحكم في استظهار ظرف سبق الاصرار . ولما كان ما تقدم ، فإن النعي برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ س ٣١ ق ٧٨ ص ٤٢٩)

١٤٣ - لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها تحدث عن نية القتل في قوله : « إن نية القتل ثابتة في حق المتهم ... » الطاعن ، « من تعمد إطلاق عدة أعيرة على

المجنى عليه وإصابته بأحداها في مقتل الأمر الذي يقطع في توافر نية هذا المتهم إلى إزهاق روح المجنى عليه ، لما كان ذلك ، وكانت جنائية القتل تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضممه في نفسه ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانته المتهم في هذه الجنائية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً ، واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساساً تنبئ عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن يبينها الحكم بياناً واضحاً ويرجعها إلى أصولها في أوراق الدعوى ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارفه الطاعن ذلك أن إطلاق النار صوب المجنى عليه لا يفيد حتماً أن الجاني انتوى إزهاق روحه لاحتمال أن لا تتجاوز نيته في هذه الحالة مجرد الإرهاب أو التعدي ، كما أن إصابة المجنى عليه في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعن إذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه لأن تلك الإصابة قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد ، ولا يغني في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل المجنى عليه إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه . لما كان ما تقدم ، وكان ما ذكره الحكم على ما سلف تدليلاً على توافر نية القتل لا يكفي لاستظهارها فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ س ٢١ ق ١٢١ ص ٦٧٦)

١٤٤ - لما كانت جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل العمد والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره ، وكان ما استدل به الحكم - فيما تقدم - على توافر نية القتل لدى الطاعن من استعماله سلاحاً من شأنه أحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه في مقتل وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل على القصد الخاص وتكتشف عنه .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ س ٣٢ ق ١٥٩ ص ٩٢٩)

١٤٥ - من المقرر أن استخلاص نية القتل لدى الجاني وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها وإن كان أمراً موضوعياً متروكاً لمحكمة الموضوع دون تعقيب إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغاً وأن تكون الوقائع والظروف التي استندت إليها وأسست عليها رأيها تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي رتبها عليها . ومحكمة النقض أن تراقب ما إذا كانت الأسباب التي أوردتها تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .

(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٤ س ٣٢ ق ٧١ ص ٢٥٦)

١٤٦ - لما كانت جنائية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس

بعنصر خاص هو ان يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته امر يبطئه الجاني ويضممه في نفسه ، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية يجب ان يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالاً ولم يعرض لها إلا في مجال رفض دفاع المتهم بأن ما أتاه يعتبر عملاً مشروعاً في تطبيق المادتين ٦١ و ٦٣ من قانون العقوبات وكل ما أورده الحكم في خصوص توافرها قوله أنه « بمجرد عدم استجابة السيارة النقل لأمره ، أي لأمر الطاعن ، بالوقوف اكتفى بإطلاق عيار واحد صوبه على المجنى عليه مباشرة وقد كان يعتل ظهر السيارة من الخلف وعن قرب شديد لا يجاوز نصف المتر فأصابه في رأسه أي في مقتل من مقاتله ، ثم استطرد الحكم إلى أن ما أتاه المتهم ، ينم عن استهانة بالتعليمات المفروضة عليه واستخفاف بالآرواح لا يجيزه القانون ، . ولما كان هذا الذي أورده الحكم في إثبات نية القتل لا يتحقق به سوى مجرد اتجاذه قصد الطاعن إلى ارتكاب الفعل المادي ، وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل مادام الحكم يكشف عن قيام تلك النية بنفس الطاعن فإنه يكون معيباً في هذا الشأن بالقصور الذي يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١٦ س ٣٢ ق ١٨٢ ص ٨٨٧)

١٤٧ - قول المجنى عليه الثالث بجلسة المحاكمة ان الطاعين استهدفوا عميه بإطلاق النار عليهما او انه نفى في التحقيقات قصد قتله - كما يثير الطاعنون في طعنهم فإن هذا القول لا يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل بالنسبة له من كافة ظروف الدعوى وملابساتها ولأن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل وتوافرها لدى الطاعنين بالنسبة لجريمة قتل المجنى عليهما الأولين ينعطف حكمه بطريق اللزوم إلى جريمة الشروع في قتل المجنى عليه الثالث ومن ثم فإن كل ما يثيره الطاعنون حول تعيب الحكم في بيانه لنية القتل يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ س ٣٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥)

(والطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ س ٣٤ ق ١١٧ ص ٥٩٠)

١٤٨ - لما كان ما يثيره الطاعن من ان شاهدي الرؤية قررا انهما لا يعرفان قصد الطاعن من اطلاق النار على المجنى عليه - فضلاً عن ان اقوال الشاهد الثاني بجلسة المحاكمة تضمنت ان الطاعن قصد إزهاق روح المجنى عليه فإن هذا القول - بفرض صحته - لا يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها وليس عليها من بعد ان تناقش الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها بعد ان اطمأنت إلى أدلة الثبوت التي أوردتها وينحل جدل الطاعن في توافر نية القتل إلى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ س ٣٤ ق ١١٧ ص ٥٩٠)

١٤٩ - لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو ان يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك

الجرائم وهو بطبيعته امر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنائية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه وهو ما قصر الحكم في بيانه .

(الطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩ س ٢٤ ق ٢٢٢ ص ١١٢١)

الفرع الثاني : القصد الاحتمالي:

١٥٠ - مادام الثابت من تقرير الصفة التشريحية ان الوفاة نشأت عن الاصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه ، فإنه يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج او الاهمال فيه مالم يثبت ان المجنى عليه كان متعمداً تجسيم المسؤولية .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ص ٢٨٢)

١٥١ - ان معيار الجريمة المحتملة هو امر موضوعي متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون ، وإذ ما كان الحكم قد استخلص في منطق سائغ ان جنائية قتل المجنى عليها كانت نتيجة محتملة لجنائية السرقة باكره التي كانت مقصودة بالاتفاق وساهم المتهمون - ومن بينهم الطاعن الثاني - في ارتكابها ، واستدل على ذلك بما أورده في مدوناته وفي تحصيله للواقعة من ان طعن المتهم الثالث للمجنى عليها إنما كان على اثر استغاثتها حال ارتكاب الطاعنين جريمة السرقة لتحول دون وقوعها مما دفع الطاعن الثالث - خشية افتضاح الأمر - إلى قتلها ، وهو ما يبين من تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها بأولها ، ومن ثم يكون الحكم سديداً إذ أخذ الطاعن الثاني بجنائية القتل على اعتبار انها نتيجة محتملة لجريمة السرقة باكره وفقاً للمجرى العادى للأمور ، إذ انه مما تقتضيه طبيعة الأمور ان من يحمل سلاحاً إنما يتوقع منه إذا أتت جريمة واحس بانكشاف امره ومحاولة الغير لضبطه ان يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الذي يحمله ، ومن ثم فإن مجادلة الطاعن الثاني فيما استخلصه الحكم من اعتبار جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ق ١٦٧ ص ٨٠٩) .

١٥٢ - من المقرر ان اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقاً لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هو امر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه انه إنما عاقب الطاعن على الاشتراك في قتل المجنى عليها على أساس ان القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقة بظروفها التي وقعت فيها ولم تقع إلا تسهيلاً لارتكابها أثناء قيام الطاعن وزمليه بتنفيذها بما يجعله في صحيح القانون مسئولاً عن فعل القتل المرتكب ولو لم يكن باشره بنفسه بل ارتكبه آخر من المتفقين معه على ارتكاب جريمة السرقة ، وهو ما لا ينازع الطاعن في صحة ما أورده الحكم في شأنه فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من خطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٨ س ٣٠ ق ٢١ ص ١١٨) .

الفرع الثالث : القصد غير المحدد:

١٥٣ - النية المبيتة على الاعتداء يصح أن تكون غير محدودة (indéterminée) ويكفى فيها أن يدبر الجاني الاعتداء على من يعترض عمله كائناً من كان ذلك المعترض .
(جلسة ١٦/١١/١٩٣١ طعن رقم ٣٧ سنة ٢ ق) .

الفرع الرابع : الخطأ في شخصية المجنى عليه:

١٥٤ - إن خطأ الجاني في شخص من تعمد الاعتداء عليه لا تأثير له في النية الاجرامية التي كانت لديه وقت ارتكاب فعلته . وإذن فإذا كان المتهم لم يتعمد بالضربات التي أوقعها إلا إصابة زوجته ، ولكن بعض هذه الضربات أصاب ابنته التي كانت تحملها فتوفيت بسبب ذلك ، فإن هذا لا ينفي عنه وصف التعمد في الضربات التي أصابتها ولو أنها لم تكن هي المقصودة . ومن ثم لا تكون الواقعة قتلاً خطأ بل هي ضرب أفضى إلى الموت .

(جلسة ١٠/١١/١٩٤١ طعن رقم ١٩٠٤ سنة ١١ ق) .

١٥٥ - متى كان المتهم قد تعمد القتل فإنه يعتبر قاتلاً عمداً ولو كان المقتول شخصاً غير الذي تعمد قتله وذلك لأنه انتوى القتل وتعمد فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص القتل .
(جلسة ١٨/٥/١٩٤٣ طعن رقم ١٤٠٣ سنة ١٢ ق) .

١٥٦ - يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون المتهم قد قصد بالفعل الذي قارقه ازهاق روح إنسان ولو كان القتل الذي انتواه قد أصاب غير المقصود ، سواء أكان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل ، فإن جميع العناصر القانونية للجناية تكون متوافرة في الحالتين كما لو وقع الفعل على ذات المقصود قتله .
(جلسة ١٠/٥/١٩٤٢ طعن رقم ١١٤٦ سنة ١٣ ق) .

١٥٧ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أطلق عياراً نارياً بقصد قتل زوجته فاخطاها وأصاب امرأة أخرى كانت معها ، فإنه يكون مسئولاً جنائياً عن الشروع في قتل زوجته وفي قتل المصابة وذلك لأنه انتوى القتل وتعمد ، فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص المجنى عليها .

(جلسة ١٠/٤/١٩٤٤ طعن رقم ٣٨١ سنة ١٤ ق) .

١٥٨ - إذا تحدث الحكم عن نية القتل واستظهرها في قوله « أن نية القتل ثابتة لدى المتهم من اقدامه على إطلاق عيار على المجنى عليه الأول من سلاح نارى (فرد) محشو بالمقذوف صوب إليه نحو قلبه وهو سلاح قاتل بطبيعته مما تستخلص منه المحكمة أن ذلك المتهم إنما أطلق العيار على هذا المجنى عليه بقصد قتله وازهاق روحه ، ولا يغير من الرأى شيئاً أن العيار أخطاه وأصاب المقذوف شخصاً آخر فإن المتهم في هذه الحالة يتحمل كذلك مسئولية جريمة الشروع في قتل هذا المجنى عليه الثاني أيضاً طالما أنه حين أطلق العيار على المجنى عليه الأول إنما كان يقصد قتله وازهاق روحه ، فقصد القتل وازهاق الروح ثابت لدى المتهم بالنسبة للمجنى عليهما الاثنين كليهما ، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكون سائغاً في استخلاص نية القتل العمد لدى المتهم وصحياً في القانون .

(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٥٨ س ٩ ص ٨٠٧) .

١٥٩ - لا يجدى الطاعن التحدى بأن الحكم لم يفصح عن بيان نية القتل لمن أخطأ في شخصهم من المجنى عليهم لأن تحديد هذا القصد بالمجنى عليه الأول بذاته أو تحديده وانصراف أثره إلى المجنى عليهم الآخرين لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفاءه مادامت الواقعة كما اثبتتها المحكمة لا تعدو أن تكون صورة من حالات الخطأ في الشخص التي يؤخذ الجاني فيها بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى إليها فعله ولأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا الغرض ، ومن ثم فإن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل وتوافرها لدى الطاعن بالنسبة لجريمة قتل المجنى عليه الأول ينعطف حكمه بطريق اللزوم إلى جرائم القتل والشروع فيه الأخرى التي دانه بها .
(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٢/٢٥ / ١٩٨٠ س ٢١ ق ٢١٨ ص ١١٢٢) .

الفرع الخامس : الاستفزاز

١٦٠ - الاستفزاز ذاته لا ينفي نية القتل .
(جلسة ١٢/٣/ ١٩٤٦ طعن رقم ٢٦٦ سنة ١٦ ق) .

١٦١ - لما كانت حالات الاثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب فعله تحت تأثير أي من هذه الحالات وأن عدت أذاراً قضائية مخففة يرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام قصد القتل في حق الطاعنين تدليلاً سائغاً واضحاً في اثبات توافره لديهما ، فإن ما يثيرانه في هذا الصدد لا يكون سديداً .
(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٥/ ١٩٧٢ س ٢٤ ق ١٣٠ ص ٦٣١) .

١٦٢ - لما كانت حالات الاثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب فعلته تحت تأثير أي من هذه الحالات وأن عدت أذاراً قضائية مخففة يرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض ، فإن ما تثيره الطاعنة من أن ما ذكره الحكم من حدوث مشادة بينها وبين المجنى عليه قبيل الحادث مباشرة ينفي توافر نية القتل يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢١/٣/ ١٩٨٢ س ٢٢ ق ٨٦ ص ٤٢٢) .

الفصل الثالث

رابطه السببية

١٦٣ - إذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة ، فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد إليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمداً بنية قتله .
(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢١ ق جلسة ٩/١٠/ ١٩٦١ س ١٢ ص ٧٨٠) .

١٦٤ - إذا كان الحكم قد أورد نقلاً عن الدليل الفني وهو التقرير الطبي الشرعي أن الإصابات التي نتجت عن الأعيرة النارية التي أطلقها المتهمون على المجنى عليه هي التي سببت

وفاته ، فإن في ذلك ما يكفي لتوافر رابطة السببية بين فعل المتهمين والنتيجة التي أخذهم بها الحكم ولا يكون هناك محل لما ينعونه على الحكم في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٣ ق ٧٤ ص ٣١٩) .

١٦٥ - إذا كان الحكم قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي وصف إصابات المجنى عليها وأن وفاتها تعزى إلى إصابات النارية مجتمعة بما أحدثته من كسور وتهتك ونزيف في مواضع حددها ، فإنه يكون بذلك قد دلل على توافر رابطة السببية بين إصابات المجنى عليها وسببها بما ينفي عنه قالة القصور في التسبب .

(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٤٢) .

١٦٦ - لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القتل - التي نقلها عن تقرير الصفة التشريحية - وبين وفاته في معرض سرده شهادة الطبيب الشرعي ، وما ورد فيها من مسائل فنية - بشأن ما لوحظ من عدم وجود دماء أسفل الجثة في مكان الحادث ، وفي خصوص تجلط الدم خلال فترة تتراوح من دقيقتين إلى خمس دقائق وبقاء القتل فترة على قيد الحياة بعد إصابته حدثت فيها بعض الجلط الدموية بالنزيف الموجود بالتجويف البطنى - وإن كان ما نقله الحكم من شهادة الطبيب الشرعي له سنده من تقرير الصفة التشريحية الذى أثبت فيه أن وفاة القتل تعزى إلى إصاباته النارية بما أحدثته من تهتك بالأمعاء والأوعية الدموية بالبطن ونزيف بتجويفها ، فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٢ س ٢٨ ق ١٩٥ ص ٩٤٢) .

١٦٧ - لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القتل التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير قوله ، وتعزى الوفاة إلى الإصابات السابقة مجتمعة بما أحدثته من كسور بعظام الراس وتهتك ونزيف بالمخ وكسور بعظام العضد والمرفق الأيسر وعظام اليدين وكسور بغضروف إحدى الأضلاع اليمنى وقطوع بالرئة اليمنى ونزيف بالصدر ، فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٩ س ٣١ ق ٦٤ ص ٢٤٢) .

١٦٨ - جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه بنية قتله يؤدي بطبيعته إلى وفاته سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل أم من إصابة وقعت في غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل واستعمال أسلحة نارية قاتلة بطبيعتها وحدثت الوفاة من الإصابات النارية فلا يعيبه عدم بيان الإصابات الواقعة في مقتل وتلك الواقعة في غير مقتل مادام أنه بينها جميعاً - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ونسب حدوثها إلى الطاعنين .

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥) .

١٦٩ - من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى اقترفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمداً وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها

قتل عمد

اثباتاً او نفيّاً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه في ذلك على اسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

(الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٨ ص ٥٤٤) .

١٧٠ - متى كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر علاقة السببية بين إصابات المجنى عليه التي اورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وفعل التغريق الذي قارفه الجناة بدفع المجنى عليه في مياه القرعة بعد احداث اصاباته والضغط على كتفيه وبين وفاته ، فأورد من واقع ذلك التقرير ان حدوث هذه الإصابات بالمجنى عليه تؤثر على درجة الوعي لديه او تفقده الوعي ومن شأنها مع الوجود في وسط مائي ان يحدث الغرق وان الوفاة نشأت عن أسفكسيا الغرق الذي ساهمت فيه هذه الإصابات فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٨ ص ٥٤٤) .

الفصل الرابع

الظروف المشددة

الفرع الأول : جريمة القتل بالسّم:

١٧١ - متى كانت المادة المستعملة للتسمم صالحة بطبيعتها لاحداث النتيجة المبتغاة فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة . لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون في الامكان تحقق الجريمة مطلقاً لانعدام الغاية التي ارتكبت من أجلها الجريمة او لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت لارتكابها . أما كون هذه المادة (هي في القضية مادة سلفات النحاس) لا تحدث التسمم إلا إذا اخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسمم الجنائي لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وإنما هي ظروف خارجة عن إرادة الفاعل . فمن يضع مثل هذه المادة في شراب ويقدمه لأخريعتبرفعلة - إذا ثبت اقترافه بنية القتل - من طراز الجريمة الخائبة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لاحداث الجريمة المبتغاة قد خاب اثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها كما نقول المادة ٤٥ ع . فإذا لم يثبت أن الفاعل كان ينوي القتل ولكنه اعطى هذه المادة عمداً علماً بضررها فاحدث في صحة المجنى عليه اضطراباً ولو وقتياً اعتبر هذا الفعل جريمة اعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ ع . فإذا لم يثبت لا هذا ولا ذاك انعدمت في هذا الفعل الجريمة بكافة صورها .

(جلسة ١٩٢٢/٥/٢٢ طعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٢ ق) .

١٧٢ - وضع الزئبق في اذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسّم مادامت تلك المادة المستعملة تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها كصورة ما إذا كان بالأذن جروح يمكن أن يتفد منها السّم إلى داخل الجسم فإذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم لسبب خارج عن إرادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك لأن وجود الجروح في الأذن او عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه . ولا محل للقول باستحالة الجريمة مادام

ان المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .

(جلسة ١٩٢٥/٤/٨ طعن رقم ٨١٦ سنة ٥ ق) .

١٧٣ - إن جريمة القتل بالتسميم هي كجريمة القتل بأية وسيلة أخرى يجب ان تثبت فيها محكمة الموضوع من ان الجاني كان في عمله منتويا القضاء على حياة المجنى عليه فإذا سكت الحكم عن ابراز هذه النية كان مشوبا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه .

(جلسة ١٩٢٦/١/٢٠ طعن رقم ٦٢٠ سنة ٦ ق) .

١٧٤ - إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أنه اعتمد في إدانة المتهمين بجناية القتل بالسم على ما أفضى به المجنى عليه قبل وفاته إلى زوجه وإلى معاون البوليس من أنهما كانا ينتظرانه مع أخيهما الذي أدين أيضاً في هذه الجريمة أمام منزلهم ، وأنهما كانا يتصنعان معه الأكل من الحلوى التي قدمهما أخوهما إليه ، دون أن يبين أن وجود المتهمين عند منزلهما وقت الحادث إنما كان في انتظار حضور المجنى عليه لقتله ، ودون أن يذكر شيئاً عما قيل من أن المتهم أفضى به إلى معاون البوليس . بل كان الذي ذكره في معرض بيان الأدلة هو أن معاون البوليس أثبت في محضره أن المجنى عليه قرر أمامه أنه عقب جلوسه مع المتهمين أمام منزلهم دخل فلان (متهم) واحضر قطعة من الحلوى واكلوا منها جميعاً . فهذا الحكم يكون مشوباً بالقصور وبالتناقض واجباً نقضه .

(جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥ طعن رقم ٦٨١ سنة ١٦ ق) .

١٧٥ - متى كانت المحكمة قد دانت المطعون ضده بجريمة القتل بالسم وذكرت في حكمها أنها رأت أخذه بالرافة ثم قضت في منطوق حكمها بحبسه سنة مع الشغل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ ما كان لها أن تنزل بالعقوبة عن الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه مخالفاً لمنطوقه من أن المحكمة رأت معاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة ، إذ العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعول على الأسباب التي يدونها القاضي في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق . لما كان ذلك ، وكان الخطأ الذي بنى عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي مادامت المحكمة قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد الاتهام مادياً إلى المطعون ضده فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون ، وذلك اعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ س ٢٦ ق ١٢٩ ص ٥٧٨) .

الفرع الثالث : ارتباط القتل بجنحة:

١٧٦ - متى اقتنعت محكمة الموضوع بأن ما وقع من المتهم كان اشتراكاً في قتل اقترنت به جنابة أخرى وطبقت المادتين ١٩٨ فترة ثانية و ١٩٩ ع و اوقعته بالمتهمين جميعاً عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بوصف أنهم شركاء لجهول من بينهم في جنابة القتل المقترن بالجنابة الأخرى فليس عليها بعد ذلك أن تعرض لعقوبة كل من الجريمتين إذ لا دخل لأيهما في العقوبة الواجب تطبيقها في هذه الحالة .

(جلسة ١٩٢٤/١٢/١٧ طعن رقم ٢٠٥٥ سنة ٤ ق) .

قتل عمد

١٧٧ - ولو ان ظاهر عبارة الشطر الأخير من المادة ١٩٨ ع قد يفيد ان النص يشير إلى حالة حصول الجريمتين من شخصين مختلفين إلا انه لا نزاع في ان النص يتناول أيضاً حالة ما إذا وقعت الجناية أو الجنحة من شخص واحد .

(جلسة ١٩٢٥/٤/٢٢ طعن رقم ٨٩٥ سنة ٥ ق) .

١٧٨ - إذا كان المستفاد من الثابت بالحكم ان فعل القتل الذي كان المتهم مصرأ عليه هو الذي مكنه من السرقة من المجنى عليه فلا غبار على الحكم إذا اعتبر المتهم مرتكباً لجنايتي القتل . العمد مع سبق الاصرار والسرقة باكراه .

(جلسة ١٩٢٨/١٠/٢٤ طعن رقم ١٥٨٩ سنة ٨ ق) .

١٧٩ - إذا كان الثابت بالحكم ان المتهمين ارتكبوا جناية الشروع في قتل المجنى عليه باطلاق اعية نارية اصابته ، وانهم في الوقت نفسه ارتكبوا جناية سرقة اتمعتة ليلاً ، فليس للمتهمين ان يعيبوا الحكم بزعم ان ما وقع منهم لا يكون إلا جريمة واحدة هي جناية السرقة بالاكراه المتوافر بالإصابات النارية التي احدثوها بالمجنى عليه ، لان المحكمة ، وقد استبعدت ظرف الاكراه ولم تحاسبهم عليه في جريمة السرقة على اساس ان الفعل المكون له يكون في الوقت ذاته فعل الشروع في القتل الذي ادانتهم فيه ، لا تكون قد اخطأت في اعتبار الجنايتين اللتين اثبتتهما على المتهمين مستقلةتين لانهما كذلك في الواقع .

(جلسة ١٩٢٨/١٠/٢١ طعن رقم ١٦١٠ سنة ٨ ق) .

١٨٠ - إذا كان الثابت بالحكم ان المتهم واخرين معه قتلوا المجنى عليها بطريق الخنق وسرقوا منها قرطها وباقي مصوغاتها وامتعتها ، وقضت المحكمة بمعاقبة هذا المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة طبقاً للمادة ٢٣٤ فقرة ثانية عقوبات على اساس ان القتل اقترنت به جناية سرقة باكراه باعتبار ان الاكراه هو فعل القتل ، فإنها تكون قد اخطأت ، لان هذه السرقة وان كان يصح في القانون وصفها بأنها باكراه إذا ما نظر إليها مستقلة عن جناية القتل العمد إلا انه إذا نظر إليها معها ، كما هو الواجب ، فإن فعل الاعتداء الذي يكون جريمة القتل يكون هو الذي يكون في ذات الوقت ركن الاكراه في السرقة ولما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات صريحة في ان الفعل الواحد إذا صح في القانون وصفه بعدة اوصاف فلا يصح ان يوقع على مرتكبه إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة التي عقابها اشد ، ولما كان هذا مقتضاه ان الفعل الواحد لا يصح ان يحاسب عليه فاعله إلا مرة واحدة . فإنه متى كان الفعل يكون جريمة لها عقوبة خاصة بها ويكون في ذات الوقت ظرفاً مشدداً لجريمة أخرى ، يجب عند توقيع العقاب على المتهم ان لا يكون لهذا الفعل من اعتبار في الجريمتين المسندتين له إلا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة ، فإذا ما كانت هذه الجريمة هي التي يكونها الفعل عدت الأخرى فيما يختص بتوقيع العقوبة كأنها مجردة عن الظرف المشدد . ثم ان القانون في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ المذكورة إذ غلظ عقوبة القتل العمد متى ارتكبت معه جناية أخرى إنما أراد بدهاء ان تكون الجناية الأخرى مكونة من فعل مستقل متميز عن فعل القتل ، ومقتضى هذا ان لا تكون الجناية الأخرى مشتركة مع جناية القتل في أي عنصر من عناصرها ولا في أي ظرف من ظروفها المعبرة قانوناً عاملاً مشدداً للعقاب ، فإذا كان القانون لا يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد ، وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل العمد ، وجب عند توقيع العقاب على المتهم ان لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف . وإذن فالعقوبة التي كان يجب توقيعها على المتهم هي العقوبة

المقررة في الشق الأخير من تلك الفقرة على أساس أن القتل وقع لتسهيل جنائية سرقة بإكراه واجب في مقام توقيع العقاب على المتهم فيها اعتبارها مجردة عن ظرف الإكراه أي جنحة سرقة على أنه وإن كانت العقوبة التي نص عليها القانون ، في الشطر الأول ، للقتل الذي وقعت معه جنائية أخرى تختلف عن العقوبة التي نص عليها في الشطر الأخير ، إذ هي الإعدام في الأول ، والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة في الأخير إلا أنه لما كان الحكم لم يقض على الطاعن إلا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على أساس ما ذهب إليه من أن القتل الذي قارفه قد اقترن بجنائية ، ولما كانت هذه العقوبة مقررة أيضاً لجنائية القتل المرتبطة بجنحة ، فإن مصلحة المتهم في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم على الوجه المتقدم تكون منتفية . ولا يغض من هذا النظر أن الحكم قد أخذ الطاعن بالرافعة وعاملة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات . فإن المحكمة إنما تقدر ظروف الرافعة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية الثابتة على المتهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي وصفته به ، فلو أنها كانت رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعه من ذلك ، الوصف الذي وصفته به . ومادامت هي لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي اثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانوني ولذلك فلا يقبل من المتهم طعنه في حكمها بناء على هذا الخطأ .

(جلسة ١٩٤٢/١١/٢٣ طعن رقم ١٩١٧ سنة ١٢ ق) .

١٨١ - إن توافر أكثر من ظرف مشدد واحد في جنائية القتل العمد لا يمنع من تطبيق المادة ١٩٨ فقرة ثانية عقوبات قديم وتوقيع عقوبة واحدة على مقتضى الظرف المشدد المنصوص عليه فيها . فإذا وقعت من متهمين جريمة قتل مع سبق الإصرار والترصد تلتها جريمة قتل أخرى وقعت منهما من غير سبق إصرار ولا ترصد فمن الخطأ في تطبيق القانون توقيع عقوبة عن كل واقعة من الواقعتين على أساس أنهما قارفا جريمتين مستقلتين فاستحقا عقوبة عن كل منهما .

(جلسة ١٩٢٩/١/٩ طعن رقم ١٩٠٤ سنة ٨ ق) .

١٨٢ - إن القانون حين نص في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على تغليظ عقوبة جنائية القتل إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جنائية أخرى الخ قد قدر أن الجاني ارتكب جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة إليه فقرر لهما معاً عقوبة واحدة مغلظة ينطوى فيها عقابه عن الجريمتين . ومقتضى ذلك أنه إذا كانت الجنائية الأخرى لا عقاب عليها لسبب خاص بالمتهم فإن التغليظ لا يكون له من مبرر . وإذن فإذا قتل الابن أباه لسرقة ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المغلظة عليه . إذ الحكم عليه بهذه العقوبة معناه أنه قد عوقب أيضاً على السرقة في حين أن القانون لا يعاقب عليها .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٢١ طعن رقم ٧٤٦ سنة ١٥ ق) .

١٨٣ - أن رفع الدعوى بجنائية الشروع في القتل العمد المقترن بجنائية الشروع في السرقة يتضمن حتماً رفعها بجنائية الشروع في السرقة . فإذا لم تثبت جنائية الشروع في القتل كان للمحكمة أن تدين في حكمها المتهم بجنائية الشروع في السرقة .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٩ طعن رقم ١٦٥٧ سنة ١٧ ق) .

١٨٤ - ليس في القانون ما ينفي أن يكون القتل المرتكب قد حصل الإصرار عليه لتسهيل السرقة وإذن فلا مانع من اعتبار المتهم شريكاً مع مجهول في ارتكاب جريمة القتل المقترن بسبق الإصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات عليه في ذات الوقت على

قتل عمد

أساس أنه وباقي من أدانتهم المحكمة قارفوا جريمة القتل مع سبق الاصرار لتسهيل السرقة . وإذا كانت المحكمة قد قدرت أن عقوبة الاعدام هي الواجبة التطبيق في واقعة الدعوى على هذا المتهم أيضاً فلا معقب عليها في ذلك . إذ أن عقوبة الاعدام جائز توقيعها على الشريك سواء في جريمة القتل العمد المقترن بسبق الاصرار أو في جريمة القتل المرتكب لتسهيل السرقة . (جلسة ١٩٥٠/٤/٢٤ طعن رقم ٢٨١ سنة ٢٠ ق) .

١٨٥ - إن قانون العقوبات إذ تعرض للحالات المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ لم يجر على نهجه في المادة ٣٢ من اعتبار الجرائم التي تنشأ من فعل واحد وتكون مرتبطة ارتباطاً يجعلها غير قابلة للتجزئة جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها ، بل خرج على قواعد وحدة الجرائم وارتباطها ، وأوجب في تلك الحالات بدلاً من الحكم بالعقوبة المقررة لأشدها أن يحكم بعقوبة واحدة ولكنها تزيد عن الحد الأقصى المقرر لأشدها ، وذلك بما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من أنه إذا كان القصد من ارتكاب جنائية القتل العمد من غير سبق اصرار ولا ترصد هو التاهب لفعل جنحة أو لتسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ٢١٢٩ سنة ٢٢ ق) .

١٨٦ - لا محل للنص في منطوق الحكم على الجريمة المقترنة إذ العبرة بالجريمة الأصلية التي اقترنت بها ، ذلك بأن الجريمة الأولى هي ظرف مشدد للجريمة الثانية ، وأن كانت تسترد استقلالها متى انعدمت هذه الأخيرة لعدم ثبوتها أو لسبب آخر وفي هذه الحالة وحدها يتعين الحكم في موضوعها استقلالاً .

(جلسة ١٩٥٥/٥/١٦ طعن رقم ٢١٢ سنة ٢٥ ق) .

١٨٧ - لا يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع أن يكون قد مضى بين جنائية القتل عمداً والجنائية الأخرى التي تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها قدر معين من الزمن بدليل أن من الصور التي ذكرها القانون صورة ما إذا اقترنت جنائية القتل بجنائية أخرى فظاهر أن معنى الاقتران هو المصاحبة الزمنية وهي لا تتطلب أن يكون بين الجنائيتين أي فارق زمني على الإطلاق .

(جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٩ طعن رقم ١٦٢٦ سنة ٤ ق) .

١٨٨ - أن كل ما يشترطه القانون لتطبيق الشطر الأول من الفقرة الثانية للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات هو أن يكون بين جريمة القتل والجنائية الأخرى رابطة الزمنية بأن تكون أحدهما قد تقدمت الأخرى أو اقترنت بها أو تلتها ، ولا يلزم أن يكون بينهما رابطة أخرى كاتحاد الغرض أو السبب .

(جلسة ١٩٢٨/٤/١٨ طعن رقم ٩٧١ سنة ٨ ق) .

١٨٩ - إن الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات إذ نصت على تغليب العقاب في جنائية القتل العمد إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جنائية أخرى ، فإنها لا تتطلب سوى أن تجمع بين الجريمتين رابطة الزمنية ، وأن تكون الجريمة الأخرى التي قارفها المتهم مع القتل جنائية ، وإن فلا يشترط أن يكون بين الجنائيتين رابطة أخرى كاتحاد القصد أو الغرض . كما

لا يشترط أن تكون الجناية الأخرى من نوع آخر غير القتل ، إذ النص إنما ذكر «جناية أخرى» لا «جناية من نوع آخر» . فيصح أن تكون الجناية المقترنة بالفعل جنائية قتل أيضاً . ولكن لكي يصدق على هذه الجناية وصف أنها جنائية أخرى بشترط أن يكون الفعل المكون لها مستقلاً عن فعل القتل ، بحيث أنه إذا لم يكن هناك سوى فعل واحد يصح وصفه في القانون بوصفين مختلفين ، أو كان هناك فعلان أو عدة أفعال لا يمكن أن تكون في القانون إلا جريمة واحدة فلا ينطبق ذلك النص . أما إذا تعددت الأفعال وكان كل منها يكون جريمة ، فإنه يجب تطبيق النص المذكور متى كانت إحدى الجرائم قتلًا ، والأخرى جنائية كائناً ما كان نوعها . وذلك بغض النظر عما قد يكون هناك من ارتباط أو اتحاد في الغرض . وبناء على ذلك فإن إطلاق المتهم عياراً نارياً بقصد القتل أصاب به شخصاً ثم إطلاقه عياراً ثانياً أصاب به شخصاً آخر - ذلك يقع تحت حكم الفقرة الثانية المذكورة ، لأنه مكون من فعلين مستقلين ، متميزين أحدهما عن الآخر ، وكل منهما يكون جنائية .

(جلسة ١٩٤٢/١١/٢ طعن رقم ١٨٩٩ سنة ١٢ ق) .

١٩٠ - إن القانون لا يشترط أن يكون قد مضى بين جنائية القتل العمد والجناية الأخرى التي اقترنت بها قدر معين من الزمن مادامت الجنائيتان قد نتجتا عن أفعال متعددة تميزهما بعضهما عن بعض بالقدر الذي تكون به كل منهما جريمة .

(جلسة ١٩٥٥/٣/٢٨ طعن رقم ٤٤ سنة ٢٥ ق) .

١٩١ - إن الرابطة التي يجب توافرها طبقاً للمادة ١٩٨ ع في الحالة الواردة بشرطها الأخير تنحصر في أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على الهرب بعد ارتكاب جنحة أو بقصد التخلص من عقوبة .

(جلسة ١٩٣٥/٤/٢٢ طعن رقم ٨٩٥ سنة ٥ ق) .

١٩٢ - يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات التي تقضي بعقوبة الإعدام أن تكون الجريمة المقترنة أو المرتبطة مستقلة عن جنائية القتل ومتميزة عنها . وإذن فهي لا تنطبق على من يطلق عياراً واحداً بقصد القتل فيصيب به شخصين ، إذ أن ما وقع من الجاني هو فعل واحد كون جريمتين ، والقانون يوجب في هذه الصورة تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويكتفى بتوقيع العقوبة الأشد .

(جلسة ١٩٣٧/٤/٥ طعن رقم ٩٥٢ سنة ٧ ق) .

١٩٣ - أن كل ما تشترطه المادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات هو ألا تكون الجنائيتان ناشئتين عن فعل واحد كعيار نارى يطلق عمداً فيقتل شخصين أو قنبلة تلقى فتصيب أكثر من شخص ، إذ وحدة الفعل تكون حينئذ مانعة من انطباقها . أما إذا تعدد الفعل ، كما إذا أطلق الجاني قاصداً القتل عيارين على شخصين فأصاب كلا منهما بعيار ، كانت تلك الفقرة الثانية هي المنطبقة مادامت قد توافرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجنائيتين . ولا يشترط لتطبيقها مضي فترة محددة من الزمن بين الجنائيتين بل بالعكس ، فإن هذه الفقرة في نصها على تغليظ العقاب متى كانت جنائية القتل العمد قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جنائية أخرى ما يدل على انطباقها ولو لم يكن قد فصل بين الفعلين فاصل زمني محسوس لتحقيق معنى الاقتران في هذه الصورة على أشده .

(جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٢ طعن رقم ١٢٢٢ سنة ٩ ق) .

١٩٤ - أن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات يتناول بنصه على تغليظ العقاب في جناية القتل العمد متى «تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى» جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوة على فعل القتل أى فعل مستقل متميز عنه مكون في ذاته لجناية أخرى مرتبطة مع جناية القتل برابطة الزمنية ولو كانت الأفعال قد وقعت أثناء مشاجرة واحدة ، بل ولو كانت لم ترتكب إلا لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائي واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يعتبر به كل منها مكونا لجريمة مستقلة فإذا اثبت الحكم على المتهم أنه عقب ارتكابه فعل القتل على شخص شرع في قتل شخص آخر وأوقع به القصاص طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع فإنه يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح .

(جلسة ١٩٢٩/١٠/٣٠ طعن رقم ١٩١٦ سنة ١٩١٦ ق ٩) .

١٩٥ - أن كل ما تشترطه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات هو أن تكون الجناية الأخرى مستقلة عن جناية القتل ولا يكونهما فعل واحد . وإذن فلا يجب أن يكون قد مضى بين وقوع كل من الجنائيتين فترة محددة من الزمن على أن هذه الفقرة ضريحة في تغليظ العقاب عندما تكون الجناية الثانية مقترنة بالأولى وهذا يدل على أنه يصح ألا يكون بين الجنائيتين زمن مذكور .

(جلسة ١٩٤٢/٤/٢٠ طعن رقم ١١٢٤ سنة ١١٢٤ ق ١٢) .

١٩٦ - أن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بنصه على تغليظ العقاب في جناية القتل العمد إذا «تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى» يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني ، علاوة على الفعل المكون لجناية القتل ، أى فعل آخر مستقل عنه متميز منه ومكون بذاته لجناية من أى نوع كان ترتبط مع القتل برابطة الزمنية ولو كان لم يقع في ذات الوقت الذي وقع فيه الآخر . وذلك مهما كان الغرض من كل منهما أو الباعث على مقارفته ، إذ العبرة في ذلك ليست إلا بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منها جناية مستقلة ، وبوقوعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها - لتقارب الأوقات التي وقعت فيها - مرتبط ببعضها ببعض من جهة الظرف الزمني . فإذا كان الثابت بالحكم أن جناية الشروع في السرقة وقعت أولا ثم أعقبتها على الفور جناية الشروع في القتل ، فإن معاقبة المتهم بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ فقرة ثانية تكون صحيحة . إذ لا يهم في هذا الخصوص - مادام لم يمض بين الفعلين زمن مذكور - أن يكون فعل القتل لم يقع إلا بعد فعل الجناية الأخرى أو أن يكون الثاني لم يقع إلا بعد أن تم الفعل الأول .

(جلسة ١٩٤٥/٣/١٩ طعن رقم ٦٨٠ سنة ١٩٤٥ ق ١٥) .

١٩٧ - إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وقف على سطح منزل حاملا بندقية صوبها نحو الجمع الحاشد في الحارة بالجهة التي كان واقفاً فيها المجنى عليه وأطلق منها عيارين ناريتين متعاقبين أصاب أحدهما المجنى عليه فأحدث به الإصابات التي تسببت عنها وفاته وأصاب الآخر اشخاصاً آخرين فأحدث بهم الإصابات المبيته بالكشف الطبي فإن هذا المتهم يكون قد ارتكب فعلين مستقلين كل فعل منهما يكون جريمة مستقلة وقد تكون هاتان الجريمتان مرتبطتين إحداهما بالأخرى لوحدة القصد مما يدخل تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع ولكن هذا لا ينفي وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ على هاتين الجريمتين على أساس أن جناية

القتل اقترنت بجناية أخرى هي جريمة الشروع فيه لأن حكم هذه الفقرة جاء على سبيل الاستثناء ومخالفاً للقواعد العامة فتجب مراعاة تطبيقها دون غيرها من النصوص الأخرى .
(جلسة ١٩٢٥/١٠/٢٨ طعن رقم ١٧٧٥ سنة ٥ ق) .

١٩٨ - إذا كان المتهم قد انتوى قتل المجنى عليهما فأطلق عياراً نارياً على كل منهما أوداه قتيلاً فإنه يكون مرتكباً لجنايتين على أساس ارتكابه فعلين مستقلين كل منهما يكفي لتكوين جريمة القتل وتنطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع .
(جلسة ١٩٤١/١٠/١٧ طعن رقم ١٦٢١ سنة ١١ ق) .

١٩٩ - أنه لما كان مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات من تشديد عقوبة القتل العمد إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جناية أخرى أن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وكان تقدير ذلك من شأن قاضي الموضوع ، فإن الحكم متى تضمن توافراً رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .
(جلسة ١٩٤٨/١١/٢ طعن رقم ١٩٧٨ سنة ١٨ ق) .

٢٠٠ - يجب لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات أن يعنى الحكم ببيان الواقعة بياناً صريحاً يتكشف معه غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل هل كان للتأهب للسرقه أو لتسهيلها وإن لم تتم ، أو كان لتتميم ارتكابها بالفعل أم أن السرقه كانت تمت أو شرع فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين المتهم من الهرب . إذ أن ثبوت القتل ، لأحد المقاصد المذكورة شرط أساسى لاستحقاق العقوبة المغلظة المنصوص عليها بالفقرة المذكورة بحيث لو لم يتوافر هذا الشرط بل كانت جريمة القتل وقعت لغرض آخر غير المنصوص عليه واقترنت بها أو تلتها جنحة السرقه ، وليس بين الجريمتين سوى مجرد الارتباط الزمنى ، فإن الفقرة المذكورة لا تنطبق .
(جلسة ١٩٣٢/١١/٧ طعن رقم ٢٤٢٨ سنة ٢ ق) .

٢٠١ - مادام الحكم قد عاقب المتهم على الاشتراك في الشروع في القتل على أساس أن القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقه بظروفها التي وقعت فيها ، لا على أساس الاتفاق على القتل مباشرة ، فلا يقبل النعى عليه أنه لم يقم الدليل على اتفاق المتهمين على القتل .
(جلسة ١٩٤٨/٤/٦ طعن رقم ٣٧٥ سنة ١٨ ق) .

٢٠٢ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم بالقتل المقترن بالسرقه وطبق عليه المادة ٢/٢٣٤ ع قد حدد الأشياء التي أسند إلى المتهم سرقته بأنها نقود المصروف الشهرى ومصوغات ، وكان قد أخذ في بيان هذه المصوغات بكشف مقدم من ابن المجنى عليها الذى قرر أنه هو نفسه لا يعرف شيئاً عنها وأحاله في بيانها إلى شقيقاته اللاتي لم يسمع لهن قول لا في التحقيقات ولا بالجلسة ولم يعين الحكم سبب اغفال سماعهن ، وكان ما أورده من أقوال لباقي الشهود في صدد الاستدلال على حصول السرقه ليس إلا خاصاً بما قيل عن سرقه النقود والقليل التافه من المصوغات ، ولم يكن بالحكم ما يبين أن تلك المصوغات لم تكن توجد في الخزانة الحديدية ولا في غيرها من أماكن الحفظ التي أثبت وجوده في غرفة المجنى عليها وذكر أنها كانت تحمل مفتاحها ، وكانت شهادة ابن المجنى عليها التي اعتمد عليها في السرقه منقولة عن الغير ، ومع استمسك الدفاع بسماع من نقلت عنه هذه الشهادة فإن المحكمة لم تسمعها وكان سماعه ممكناً - إذا كان ذلك وكان الحكم قد قطع بان المتهم لم يترك دار المجنى عليها من وقت وقوع الجريمة لحين القبض عليه وأن شخصاً آخر غيره لم يدخلها ، كما أثبت أن جميع معالم القتل قد كشف أمرها بإرشاد الخادم لآخر

قتل عمد

المرافق له والذي كان شاهد الرواية الوحيد عليه وان هذا الخادم لم يذكر شيئاً عن السرقة ، وان شيئاً من المسروقات لم يضبط ، ومع ذلك لم يبين كيف كان من الميسور للمتهم أن يخفي ما سرقة ، وكان رده على دفاع المتهم في هذا الخصوص مبنياً على فروض وتقارير لا تصلح سنداً في مقام الادانة ، فهذا الحكم يكون فيما قرره عن السرقة ، وبما أغفله من الرد على دفاع للمتهم له صلته بالواقعة المطروحة على المحكمة قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .
(جلسة ١٩٥٠/١/٢ طعن رقم ١٢٢١ سنة ١٩٥٠ ق) .

٢٠٣ - ان المادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها ان يقع القتل لاحد المقاصد المبينة بها ، وهي التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة ، وإذن فإذا كان يبين من الحكم الذي طبق هذه المادة أن المحكمة استخلصت من عبارة التهديد التي صدرت من المتهم أنه حقد على زوج المجنى عليها وانتوى الحاق الأذى به بالكيفية التي يراها ، وأنه قد نفذ وعيده فقتل زوجته وسرق مصوغاتها ، مما يفيد أن قتل الزوجة كان مقصوداً لذاته ، وأن سرقة المصوغات كانت مقصودة لذاتها ، وأن القتل والسرقة كليهما كانا من الأذى الذي انتوى المتهم الحاقه بزوجة المجنى عليها ، فهذا الحكم يكون قاصراً لعدم بيان أن جريمة القتل التي اوقع من أجلها العقوبة المغلظة الواردة بتلك المادة قد ارتكبت لاحد المقاصد المبينة فيها . ولا يغير من هذا ما قالت المحكمة من أن المتهم وزميله بيتا النية على سرقة المجنى عليها ولما ذهبا لتنفيذ ما انتوياه اعترضتهما المجنى عليها فقتلها خنقا - فإن ذلك لا يفيد حتماً أن القتل كان بينه وبين السرقة رابطة السببية إذ يحتمل أن يكون اعتراض المجنى عليها لهما هو الذي هيا لهما الفرصة لتنفيذ وعيد المتهم .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٢٩ طعن رقم ٨٧٤ سنة ١٩٤٩ ق) .

٢٠٤ - سوى القانون بين ارتكاب الجنحة والشروع فيها ، فكل منها جريمة جعلها الشارع ظرفاً مشدداً للقتل ، متى وقع منضمّاً إلى الجنحة وسبباً لارتكابها - فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن وما ورد في المعاينة أنه بعد أن اغتال المجنى عليها قد شرع في سرقة مالها ، فإنها إذ طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على ما فعل تكون قد أصابت في تكيف الواقعة من ناحية القانون ولم تخطئ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢ س ١٠ ص ٢٢٤) .

٢٠٥ - يكفي لتطبيق الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وقوع أي فعل مستقل عن الفعل المكون لجناية العمد متميز عنه ومكون بذاته لجناية من أي نوع كان .

(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/١٢ س ١٠ ص ٤٢٢) .

٢٠٦ - جعل الشارع - في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بفقرتيها الثانية والثالثة - من الجناية المقترنة بالقتل العمد أو من الجنحة المرتبطة به ظرفاً مشدداً لجناية القتل التي شدد عقابها في هاتين الصورتين ، ففرض عقوبة الاعدام عند اقتران القتل بجناية والاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عند ارتباطه بجنحة - ومقتضى هذا أن تكون الجناية المقترنة بالقتل مستقلة عنه ، والا تكون مشتركة مع القتل في أي عنصر من عناصره ولا أي ظرف من ظروفه التي يعتبرها القانون عاملاً مشدداً للعقاب فإذا كان القانون لم يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد

وكان هذا الظرف هو المكان لجناية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف . ومتى تقرر ذلك وكان كل من جنايتي القتل العمد والسرقة بالاكراه إذا نظر إليهما معا يتبين أن هناك عاملا مشتركا بينهما وهو فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليها - فإنه يكون جريمة القتل ، ويكون في الوقت نفسه ركن الاكراه في السرقة فيكون عقاب المتهم طبقا لنص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة - لا الثانية التي أعمال نصها الحكم ، على أن ما انتهى إليه الحكم في التكييف القانوني واعتباره القتل مقترنا بجناية السرقة بالاكراه - وإن كان يخالف وجهة النظر سالفه الذكر - إلا أن ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم ، ذلك بأن عقوبة الاعدام التي قضى الحكم بها مقرررة ايضاً لجناية القتل المرتبطة بجنحة ، كما هي مقرررة ايضاً للقتل العمد مع سبق الاصرار الذي اثبتته الحكم في حق المتهم - فإذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملابسات التي بينتها في اسباب الحكم فإن قضاءها يكون سليماً .

(الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٥ س ١١ ص ٢٥٦) .

٢٠٧ - قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الارتباط السببي المشار إليه في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة هو فصل في مسألة موضوعية يستقل به قاضي الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع ولا معقب عليه فيه من محكمة النقض - فإذا كان الحكم بحسب ما استظهرته المحكمة لم يرقى ارتباط بين جناية الشروع في القتل وبين جناية السرقة باكراه ، فإن ما يثيره المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ س ١١ ص ٤٢٤) .

٢٠٨ - يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما ، ولا أهمية لما إذا وقعت الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير سورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها عن بعضها البعض بالقدر الذي يعتبر به كل منهما مكوناً لجريمة مستقلة .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ س ١٢ ص ٩٢١) .

٢٠٩ - يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع . فمتى قدر الحكم قيام رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى ، كما أوردها الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن شرع في قتل بأن أطلق عليها عيارين ناريتين قاصداً قتلها وما أن أسرعت لنجدتها والدتها وشقيقتها حتى أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصداً قتلها ففقيتا ثم أردف ذلك بقتل كل ذلك تم في مسرح واحد ، وقد ارتكب كل جريمة من هذه الجرائم بفعل مستقل فكونت كل منها جناية قتل قائمة بذاتها ، ولما كانت جنایات القتل قد تتابع وتتابعت وكانت جنایة الشروع في القتل قد تقدمتها وقد جمعتها جميعاً رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ س ١٢ ص ٥٧٠) .

٢١٠ - أنه وإن كان يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ فقرة ثالثة من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما إلا أنه لا جدال في أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها .
(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ س ١٧ ق ٢٥ ص ١٩٢) .

٢١١ - يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما ، ولا أهمية لما إذا وقعت الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها عن بعضها البعض بالقدر الذي يعتبر به كل منهما مكوناً لجريمة مستقلة عن الأخرى .

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢١ س ١٧ ق ١٢٢ ص ٧١٥) .

٢١٢ - من المقرر أنه يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، ولا يشترط وقوعهما في مكان واحد . وتقدير هذه الرابطة الزمنية مما تستقل به محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١١ س ١٧ ق ١٧٤ ص ٩٢٩) .

٢١٣ - من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها وإلا كان الحكم قاصراً . والمقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضى الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة . ولما كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه في بداية أسبابه من صورة الواقعة على نحو ما أثبتته محرر محضر جمع الاستدلالات أن هذه الصورة لا يتوفر فيها بيان واقعة القتل العمد المقترن بجنائية الشروع في القتل بيانا تتحقق به أركان الجريمة على النحو الذي يتطلبه القانون ويتغياها من هذا البيان ، هذا إلى أنه يبين من تحصيل الحكم لشهادة الشهود أن صورة الواقعة قد اضطربت في ذهن المحكمة على نحو لا يعلم معه ما استقرت عليه في هذا الصدد مما يعيب الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٦ ص ٧٧٧) .

٢١٤ - لما كان ما يثيره الطاعنون من نعى على الحكم في خصوص عدم توافر ظرف الاقتران مردوداً بأنه يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ما يستقل به قاضى الموضوع ، فمتى قدر الحكم قيام رابطة المصاحبة الزمنية هذه لا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٤ ص ٩٩٤) .

٢١٥ - يكفي لتخليط العقاب عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائتان قد ارتكبتا في وقت واحد وفي فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع . (الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٢/٤/١٩٨٠ س ٣١ ق ٢٠٥ ص ١٠٦٥) .

٢١٦ - من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها وإلا كان الحكم قاصراً ، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمة كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة . ولما كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه عن صورة الواقعة أن هذه الصورة لا يتوافر بها بيان واقعة القتل العمد المقترن بجنائية هتك العرض ، بالقوة بيانا تتحقق به أركان الجريمة على النحو الذي يتطلبه القانون ويتغياها من هذا البيان إذ لم يبين - سواء في معرض إيراد واقعة الدعوى أو في سرده لأدلة الثبوت فيها - تفصيل الوقائع والأفعال التي قارفها الطاعن والمنبئة لارتكابه جريمة القتل العمد وكيفية حصولها وكذلك جريمة هتك العرض بالقوة التي تقدمتها بل أورد في هذا المساق عبارات عامة مجملة استقاها من أقوال الضابط وتحرياته دون أن يحدد فيها الأفعال التي ساهم بها الطاعن في الجريمة وبذلك لم يكشف عن وجه استشهاده بذلك الدليل ومدى تأييده في هذا الخصوص للواقعة التي اقتنعت بها المحكمة ، وخاصة أن أقوال المتهمين التي عول عليها الحكم حسبما حصلها في مدوناته قد خلت من نسبة أي دور للطاعن في الجريمة ، كما أغفل الحكم كلية الإشارة إلى تقرير الصفة التشريحية ولم يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوب إلى الطاعن أحداثها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير حتى يمكن التحقق من مدى مواعمتها لأدلة الدعوى الأخرى فجاءت مدوناته بما تغاضت إليه فيما تقدم كاشفة عن قصوره في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وفي بيان مؤدى أدلة الثبوت بيانا كافيا يبين فيه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة فبات معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٢/٢٩/١٩٨٢ س ٢٤ ق ٢٢٢ ص ١١٢١) .

٢١٧ - أوجبت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات عند انتفاء موجبات الرأفة انزال العقوبة الوحيدة وهي عقوبة الاعدام لكل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك والترصد في حين قضت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة على أنه ، وأما إذا كان القصد منها - أي من جنائية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار والترصد - التاهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة بحكم بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، . ولما كان الحكم المطعون فيه - وعلى ما يبين من مدوناته - أنه قد جمع في قضائه بين الظرفين المشددين - سبق الاصرار والارتباط - وجعلهما معا عماده في انزال عقوبة الاعدام بالطاعن فإنه وقد شاب استدلال الحكم على ظرف سبق الاحرار قصور بعيد ، فلا وتمكن - والحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تفتنت إلى ذلك ، ولا يعرف مبلغ الأثر

قتل عمد

الذى كان يتركه تخلف الظرف المشار إليه في وجدان المحكمة لو أنها اقتضت على أعمال الظرف المشدد الآخر - وهو الارتباط - الذى يبرر عند توافره توقيع عقوبة تخيرية أخرى مع الاعدام مما يتعين معه نقض الحكم .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ س ١٧ ق ٣٥ ص ١٩٢) .

٢١٨ - أنه وإن كان يكفى لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ فقرة ثالثة من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما إلا أنه لا جدال في أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ س ١٧ ق ٣٥ ص ١٩٢) .

٢١٩ - تستوجب المادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل . ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أن جريمة القتل ارتكبت بقصد السرقة مشوباً بالخطأ في الإسناد ومخالفاً للثابت في الأوراق ، إذ استند إلى أقوال لم يقلها الشاهد وإلى اعتراف لم يصدر من الطاعن ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه وإحالة .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ق ١٧٠ ص ٩٢٥) .

الفرع الرابع : سبق أصرار والقرصد:

٢٢٠ - لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات ، بدون سبق تعديل للتهمة - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في قرار الاتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة . وإذن فإذا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والقرصد وانتهت المحكمة إلى اعتبار الواقعة قتلاً عمداً دون سبق اصرار فلا محل لما ينعاه المتهم من عدم لغت الدفاع إلى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا النعى .

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ س ٧ ص ١٧٠) .

٢٢١ - لا جدوى للطاعن من التمسك بعدم توافر ظرفي سبق الاصرار والقرصد في جريمة القتل العمد المنسوبة إليه مادامت العقوبة المحكوم بها وهى الأشغال الشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق اصرار ولا قرصد .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٤ س ٧ ص ١٨٥) .

(والطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٦ س ٧ ص ٣٠٧) .

٢٢٢ - متى قال الحكم أن سبق الاصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معاً على جريمة القتل واعدادهم للسلاح اللازم في تنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لمحل الحادث حيث قتلوه متتهزين فرصة إزالته للضرورة - فإنه يكون قد استظهر ظرف سبق الاصرار ودل على توافره تدليلاً سائفاً .

(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ س ٧ ص ١١١٨) .

٢٢٣ - إذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه إنما كان اعتداء وقع منه لوقته بعد غضبة عرضت له عندما ظن أن هذا المجنى عليه حين هم لملاقاته كان يبغى مساعدة خصمه فهو - أى المتهم - وإن تعدد القتل إلا أن هذه النية لم تقم بنفسه إلا عند ما أقدم على ارتكاب فعله مما لا يتوفر به سبق الاصرار .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ س ٨ ص ٨٢٨) .

٢٢٤ - لا يشترط لتوفر ظرف سبق الاصرار أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفاً إلى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة ومن ثم فإن تصميم المتهمين فيما بينهم قبل ارتكاب الجريمة على الفتك بأى فرد يصادفونه في السوق من أفراد عائلة غريمهم يتوفر به ظرف سبق الاصرار .

(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٩ س ٨ ص ٩٦٤) .

٢٢٥ - سبق الاصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضى الموضوع ، وإذا كان هذا الظرف من الأمور النفسية الذى قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضى أن يستنتجه من وقائع الدعوى وظروفها ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج ، ومادامت المحكمة لم تخطئ في تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون - فإذا استدل الحكم على سبق الاصرار بقوله : « أنه متوافر من الظروف السابقة كلها التى شرحتها المحكمة تفصيلاً ، ومن حاجة المتهم الملحة إلى المال وجشعه واستدانته من أمه وغيرها ومغامرته في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أمانته وشرف وظيفته - وما وصل إليه حاله في الشهر الأخير من الضيق المالى - مع كثرة مطالب الحياة مع اعتقاده أن أمه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك فإنها ترضى عليه ببعض هذا المال مما لها من معاش واستحقاق في الوقف ورصيد بالبنك - فضائق ذرعا بكل ذلك وظن أن هذا منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له إلا في الأجهزة عليها ، ولا مخلص له مما هو فيه إلا أن يتخلص منها فيرثها في الوقف وفي أموالها ويأخذ ما لديها ، فدبر الأمر وفكر فيه وتروى منذ أن أغلقت بابها دونه في الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بعضه فذهب يرتب جريمته ويدير لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لزوجها ولا لأخيها - الذى لقيه مصادفة - شيئاً عن ذهابه لها وفي الوصول إليها وفي كيفية قتلها ، بل دبر امر كيفية إخفاء آثار جريمته ، بما يقطع كله في أنه إنما فكر وصمم وتروى قبل مقارفته جريمة قتل أمه بما يتوافر معه سبق الاصرار - فإن ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ورتبت عليه قيام ظرف سبق الاصرار يكون استخلاصاً سليماً متفقاً مع حكم القانون .

(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ س ١٠ ص ٨٩٦) .

٢٢٦ - العبارة في قيام التردد هي بتربص الجاني وترقبه للمجنى عليه فترة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون التردد في مكان خاص بالجاني نفسه .

(الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٧٤) .

٢٢٧ - إذا كان الحكم قد أثبت توفر سبق الاصرار في حق المتهم فقد وجبت مساءلته عن جريمة القتل العمد سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ، ويكون ما انتهى إليه الحكم في حدود

- سلطته التقديرية من مساءلته وحده عن النتيجة صحيحا في القانون .
- (الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢ س ١٢ ص ٧٦٩) .
- ٢٢٨ - الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره - متى توفر سبق الاصرار - وإن قل نصيبه من الأفعال المكونة لها ، فلا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أو في من هذه الأفعال .
- (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢ س ١٢ ص ٧٦٩) .
- ٢٢٩ - لا يعيب الحكم أن نسب إلى الطاعن استعمال السكن خلافا لما جاء بامر الاحالة - من أنه وأخر قتل المجنى عليه بأن القيا عليه حجرا وطعنه المتهم الآخر بسكين - مادام أن الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار ، ومادام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها واستنادا إلى المنطق والعقل ، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - وبغض النظر عن الوسيلة - إلا عن جريمة القتل العمد وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فإن المحكمة لا تلزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى .
- (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢ س ١٢ ص ٧٦٩) .
- ٢٣٠ - غاير الشارع بين ظرف سبق الاصرار وظرف التردد ، ولم يستلزم اجتماعهما لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات . فإذا كان الحكم قد استخلص توافر نية القتل وظرف التردد استخلاصا سليما يتفق مع ماهما معرفان به في القانون ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره في شأن عدم قيام ظرف سبق الاصرار .
- (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ س ١٢ ص ٩٨٥) .
- ٢٣١ - عدم توفر ظرف التردد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل كما أنه ليس ثمت ما يمنع من أن تتغير نية المتهم من مجرد الاعتداء إلى ارادة القتل مادامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد ذلك . ولما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أورده المحكمة تديلا عليها يكفي لحمل قضائها ، وكان ما يثيره الطاعن عنها لا يعدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة فإن النعي على الحكم بالقصور يكون منتفيا .
- (الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ س ١٢ ص ٤٢٤) .
- ٢٣٢ - لم يرسم القانون حدودا شكلية تتعين مراعاتها في تحرير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار والتردد استخلاصا سليما فلا يعيبه أن جمع بين هذين الظرفين عند تحدده عنهما .
- (الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ س ١٢ ص ٥٩٩) .
- ٢٣٣ - الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . فإذا كان الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تنافي فيه واثبت في حق الطاعنين جميعا تواجدهم على مسرح الجريمة ومساهمتهم في الاعتداء على المجنى عليه مع توافر ظرفي سبق الاصرار والقرصد في حقهم مما من شأنه أن يجعلهم مسئولين عن نتيجة الاعتداء فإن الخطأ على فرض حصوله مادام متعلقا بالأفعال التي وقعت من كل الطاعنين وآلة الاعتداء التي استعملها لا يعد

مؤثرا في عقيدة المحكمة . ومن ثم فإن نعى الطاعنين في هذا الصدد يكون في غير محله .
(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٦٢) .

٢٣٤ - انه وان كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور بل أن من واجبيها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون - لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته - وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تغييره متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي تراه هي أنه الوصف القانوني السليم ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تغيير الوصف إلى تعديل التهمة بإضافة عناصر أخرى إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التعديل يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الثابت بالأوراق أن الدعوى الجنائية أحييت إلى محكمة الجنايات بوصف القتل العمد والشرع فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بجريمة القتل العمد والشرع فيه مع سبق الإصرار ، فقد كان لزاما على المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة بإضافة ظرف سبق الإصرار المشدد أن تنبه الطاعنين إلى هذا التعديل لأبداء دفاعهما فيه . أما وقد خلت مدونات الحكم ومحضر الجلسة مما يشير إلى قيام المحكمة بتنبيه الطاعنين إلى تعديل التهمة ، فإن إجراءات المحاكمة تكون معيبة لاختلالها بحق الدفاع بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه ولا يعترض على هذا بأن العقوبة التي أوقعها الحكم مقررة في القانون للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الوصف المشدد مادام البين من مدونات الحكم أنه عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان . (الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٩١ ص ٩٦٦) .

٢٣٥ - إذا كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهي الأشغال الشاقة خمس عشرة سنة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أى ظرف مشدد فلا مصلحة لهم فيما اثاروه من تخلف ظرف سبق الإصرار ويكون النعى على الحكم في هذه الخصوصية غير سديد .
(الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٨٤ ص ٧٦٧) .

٢٣٦ - الأصل أن الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن والمحكوم عليها الأخرى تواجدهما على مسرح الجريمة ومساهمتها في الاعتداء على المجنى عليه مع توافر ظرف سبق الإصرار في حقهما مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك الذي بيتا النية عليه - يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قاربه كل منهما محمدا بالذات أو غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه .

(الطعن رقم ١٥٧٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٦/١/١٩٧٦ س ٢٧ ق ٢٣ ص ١٠٥) .

٢٣٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لظرفي سبق الإصرار والترصد وكشف عن توافرهما وساق لاثباتهما من الدلائل والقرائن ما يكفي لتحقيقهما طبقا للقانون وكان الحكم فوق ذلك قد قضى على الطاعنين بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار أو ترصد فإن ما يثيره الطاعنون لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨/٥/١٩٧٨ س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢) .

٢٣٨ - متى توافر ظرف سبق الاصرار فإن القتل يعتبر مقترنا به وملازما له ولو أخطأ الجاني الهدف فأصاب آخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر قصد القتل مع سبق الاصرار في حق الطاعنين بالنسبة لواقعة قتل فإن هذين العنصرين يعتبران قائمين في حقهما كذلك بالنسبة للواقعتين اللتين اقترنتا بها زمانا ومكانا وهما قتل والشروع في قتل ولو لم يكن أيهما هو المستهدف أصلا بفعل القتل الذي انتوى الطاعنان ارتكابه وعقدا عليه تصميمهما وأعدا له عدته على نحو ما سلف ، الأمر الذي يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية فيكون كل منهما مسئولا عن جرائم القتل والشروع فيه التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم .

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ س ٢٠ ق ٤٩ ص ٢٤٣) .

٢٣٩ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ، مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

(الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١١ س ٢١ ق ٤٤ ص ٢١٨) .

٢٤٠ - تحقق قيام ظرف سبق الاصرار كما هو معرف به في القانون يرتب بين الطاعن وبين من يدعى باسهامهم في ارتكاب الفعل معه تضامنا في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محددا بالذات أم غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه إذ يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم في الاعتداء على المجنى عليه فإذا ما أخذت المحكمة الطاعن عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذا لهذا القصد والتصميم الذي انتواه دون تحديد لفعله وفعل من كانوا معه ومحدث الإصابات التي أدت إلى وفاته بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائغة التي أوردتها من أن تبريره قد أنتج النتيجة التي قصد أحداثها وهي الوفاة فإن ما يثيره الطاعن بشأن تعدد محدثي إصابات المجنى عليه التي سببت الوفاة نظرا لتعددتها واختلافها شكلا وسببا يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٩ س ٢١ ق ٦٤ ص ٣٤٣) .

٢٤١ - من المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا . وكان يكفي لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه أو وجوده به ليتوصل بذلك إلى مفاجاته والاعتداء عليه ، وكان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ س ٣٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥) .

٢٤٢ - لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين - وهي الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة - تدخل في الحدود المقررة لآى من جنايى القتل العمد التى قارفوها مجردة من اى ظروف مشددة وكان الحكم قد اثبت فى حق الطاعنين إتفاقهم على قتل المجنى عليهما الاولين وباشركل منهم فعل القتل تنفيذاً لما تفقوا عليه مما مقتضاه قانونا مساءلتهم جميعاً عن جريمة القتل العمد دون حاجة إلى تعيين من منهم احدث الإصابات القاتلة فإن مصلحتهم فى إثارة الجدل حول توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد فى حقهم أو عدم توافرها تكون منتفية :

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥) .

٢٤٣ - إذا كان من المقرر أن مجرد إثبات ظرف سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار ، وكان الحكم قد اثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه فإن ذلك يرتب تضامنا فى المسئولية يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه .

(الطعن رقم ٤٦٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٨ ص ٥٤٤) .

الفصل الخامس

الظروف المخففة

٢٤٤ - إن القانون المصرى لا يعتبر الغضب عذراً إلا فى حالة خاصة هى حالة الزوج الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هى ومن يزنى بها .
(جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ طعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣ ق) .

٢٤٥ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجناية الشروع فى القتل العمد بجواهر يتسبب عنها الموت المنصوص عليها فى المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقبه بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون وكانت العقوبة المقررة بها تدخل فى حدود العقوبة التى نص عليها بعد تطبيق المواد السالفة الذكر ، فإن الحكم حين أنزل العقوبة بالمتهم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا محل للنعى بأن أعمال المادة ١٧ عقوبات كان يقتضى النزول بالعقوبة إلى السجن أو إلى الحبس .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٦٥) .

٢٤٦ - لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٥٢١ الخاصة بالعذر القانونى المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى - وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الاقصى المقرر للجريمة التى وقعت وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها فى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظراً لما استبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد فعندئذ فقط يكون عليها أن تعد المتهم معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى . ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزاً حدود الدفاع الشرعى واعملت فى حقه المادة ٢٥١ من

قانون العقوبات فإن ما تزايدت به من إضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافذة ولا جدوى للطاعن من التحدى بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة .

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٩ س ١٧ ق ١٠٥ ص ٥٨٦) .

٢٤٧ - لا يجدى الطاعن النعى بدعوى القصور في استظهار نية القتل بالنسبة له أو عدم الرد على دفاعه بانتقائها لديه ، ولا التحدى بطلب تطبيق المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات ، لانقضاء مصلحته منه ذلك بأن البين من مدونات الحكم أنه أوقع عليه عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة عن الجريمتين المستدتين إليه - جريمة القتل العمد وجريمة السرقة بالإكراه الذى ترك بالمجنى عليه اثر جروح - وهى العقوبة المقررة لهذه الأخيرة بنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٤ من قانون العقوبات كما أنها مبررة بنص المادة ٢٣٥ من ذات القانون . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد أخذته بقسط من الرافة في نطاق مايجرى به نص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، إذ أنها لم تنزل بالعقوبة إلى حدها الأدنى الذى تجيزه تلك المادة ، مما مفاده أنها قدرت تناسب العقوبة المقررة بها مع الواقعة الثابتة لديها . لما كان ذلك ، وكان النعى بأن المحكمة لم تعامله بمزيد من الرافة مردوداً بما هو مقرر من أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً وتقدير قيام موجبات الرافة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسال حساباً عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى أرتأته ، وكانت العقوبة التى أنزلها الحكم بالطاعن - على ماسلف بيانه - تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانوناً للجريمة التى دانه بها ، فإن مجادلته في هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ق ١٦٧ ص ٨٠٩) .

٢٤٨ - لما كان البين مما أورده الحكم فيما تقدم أنه لم يوازن بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن وعلى ولديه - والذى خول له حق الدفاع الشرعى - وبين ما أتاه هو في سبيل هذا الدفاع فإنه إذ دانه بتهمة القتل العمد واعتبره متجاوزاً حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملابساتها ، كما أن الحكم لم يستظهر توافر نية القتل بإيراد الأدلة التى استخلصت منها المحكمة أن الطاعن حين ارتكب الفعل الملقى المسند إليه - وهو إطلاق العيار الناري الثانى الذى أصاب المجنى عليه - كان في الواقع يقصد إزهاق روحه وهو العنصر الخاص الذى تتميز به جنائية القتل العمد قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس - لما كان ذلك - فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ س ٢٠ ق ١٩٩ ص ٩٢٩) .

٢٤٩ - لما كان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر التلبس بجريمة الزنا أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً لشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً . وكانت الوقائع التى أوردها الحكم تتوافر بها العناصر القانونية لجريمة القتل العمد المقترن بالعدر المخفف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات بما في ذلك حالة التلبس بالزنا ، فإن ما تنعاه الطاعنة من خطأ الحكم في القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ س ٢٤ ق ١٦٢ ص ٨٢٢) .

الفصل السادس

ارتباط القتل بجريمة أخرى

٢٥٠ - إن تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما اثبتتها المحكمة توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم احرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائماً مما يقتضي اعتبارهما جريمة واحدة عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ س ٩ ص ٥٩٠) .

٢٥١ - متى كانت حالة الطوارئ قد اعلنت في جميع انحاء الجمهورية اعتباراً من ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ ، وكانت الجريمتان الثانية والثالثة اللتان حوكم الطاعن من اجلهما - وهما حيازة سلاح نارى وحيازة ذخيرة مما تستعمل فيه ، بغير ترخيص - من الجرائم التي تختص بنظرها محاكم أمن الدولة أصلاً بنص الامر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر من رئيس الجمهورية ، كما يمتد اختصاصها بنظر الجريمة الاولى - وهى القتل عمداً - تبعاً ، بموجب هذا الامر كذلك ، لقيام الارتباط بينهما وبين الجريمتين الاوليين وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن باى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه ، يكون غير جائز .

(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ س ٢١ ق ١١١ ص ٤٦٢) .

٢٥٢ - لما كان الحكم المطعون فيه بعد ان اثبت في حق الطاعن اقترافه جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز سلاح نارى غير مششخن وذخيرته ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجريمتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، قد جرى منطوقه خطأ بتفريم الطاعن مبلغ خمسة جنيهاً عن إحراز السلاح ، فإنه يتعين نقضه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الغرامة ، وتصحيحه بإلغائها إكتفاءً بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي قضى بها والمقررة للجريمة الأشد وهى جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .

(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٤ س ٢٢ ق ٢١ ص ٩٠) .

٢٥٣ - بحسب الحكم ما اثبتته من قيام جريمة قتل المجنى عليه الاول مع سبق الإصرار والترصد في حق الطاعن كى يستقيم قضاؤه عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما ينهائى على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والشروع فيه الأخرى مادام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التي دانه بها - تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة قتل المجنى عليه الاول . وإذا كان الحكم قد اثبت مقارفة الطاعن لجرائم القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار فقد

قتل عمد

وجب مساءلته عنها سواء ارتكبها وحده او مع غيره ، ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون ان يثبت ان الجانى قد قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها او قام بنصيب اوفى من هذه الأفعال .

(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ س ٣١ ق ٢١٨ ص ١١٢٢) .

الفصل السابع

تسبيب الأحكام

٢٥٤ - إذا بين الحكم الصادر في جريمة القتل العمد بدون سبق إصرار ما يفهم منه ان الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين فيكون هذا الحكم قد أصاب إذا هو اعتبر كلا من هذين المتهمين فاعلاً أصلياً . ولا يصح الطعن في هذا الحكم بزعم انه لم يبين ما هو مسند إلى كل من المتهمين عل حدثه من الأفعال التي جعلته مسئولاً على انفراد عن جريمة القتل العمد مادام الفعل الذي قارفه كل منهما على انفراد كان من شأنه ان يحدث الموت .
(جلسة ١٩٢٢/٢/٢٩ طعن رقم ١٤٤٨ سنة ٢ ق) .

٢٥٥ - لا أهمية لعدم بيان السبب الذي حال دون إتمام الجريمة في تهمة الشروع في القتل مادام سياق الحكم يفهم منه هذا السبب .
(جلسة ١٩٢٢/١٢/٥ طعن رقم ٢٤٢١ سنة ٢ ق) .

٢٥٦ - متى ثبت لمحكمة الموضوع ان المتهم ضرب المجنى عليه بسكين عدة ضربات قاصداً متعمداً قتله وان الوفاة حصلت من آثار بعض الضربات وتسببت عنها فهذا المتهم يكون قاتلاً وعقابه ينطبق حقاً على المادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات التي لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله سواء اكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل ام من جرح وقع في غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل والطعن بالة قاتلة وحدث الوفاة من الطعنات فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل مادام انه بينها جميعاً ونسب حدوثها إلى المتهم .
(جلسة ١٩٢٤/٢/١٢ طعن رقم ٧٨٩ سنة ٤ ق) .

٢٥٧ - إذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم ان المحكمة قطعت في امر اطلاق احد المتهمين الذي عينته العيار الثانى الذى أصاب مؤخرة رأس المجنى عليه ونشأت عنه وفاته ، وبعد ان اوردت الأدلة على ذلك ، قالت بضرورة استبعاد كل فرض او احتمال آخر ، فإنها إذا كانت مع ذلك قد تزيدت فسافت في حكمها ، على سبيل الجدل ، الفروض المحتملة ونفت أثرها على ما ارتأته في حقيقة التهمة . فهذا منها لا يمكن ان يغير من الحقيقة التي أثبتتها في الحكم على وجه التعيين من ان هذا المتهم هو الذى اطلق المذوف الذى احدث الإصابة القاتلة .
(جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٠ طعن رقم ١٥٤٥ سنة ١٤ ق) .

٢٥٨ - متى اورد الحكم نقلاً عن التقرير الطبى او وفاة المجنى عليه سببها نزيف دموى وتهتك بالمخ وصدمة عصبية نتيجة الإصابات المتعددة الجسيمة التي هشتت المخ ، ثم أثبتت ان المتهم هو وآخر قد أحدثا تلك الإصابات بالمجنى عليه بنية قتله وأنهما معاً كانا ينهالان بعضى غليظة على رأسه . فهذا المتهم يكون مسئولاً عن وفاة المجنى عليه مهما كانت الضربة التي

أحدثها به . وإذن فعدم إمكان تعيين هذه الضربة ليس من شأنه أن يعيب الحكم .
(جلسة ١٩٤٦/١/٧ رقم ٥١ سنة ١٦ ق) .

٢٥٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلاً عن التقرير الطبي أو وفاة المجنى عليه قد نشأت عن كسور متشعبة ومنخسفة بعظام الجمجمة في مساحة كبيرة جداً وما صاحبها من أعراض دماغية ، كما أثبت الحكم أيضاً أن الطاعنين أحدثا بالمجنى عليه تلك الإصابات بنية إزهاق روحه وأنهما معاً أنهالا على رأس المجنى عليه ضرباً بالعصى الغليظة بوحشية وقسوة غير معهودة تدلان على تعدد القتل فإن كلا الطاعنين يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بغض النظر عن الضربة التي أحدثها مادام الحكم قد أثبت أن كلا منهما قد ساهم في ارتكاب الأفعال التي أحدثت الوفاة . وإذن فعدم إمكان تعيين من منهما هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة ليس من شأنه أن يعيب الحكم .
(جلسة ١٩٥٤/٧/١ طعن رقم ٥٩٤ سنة ٢٤ ق) .

٢٦٠ - إذا كان الحكم قد أثبت أن إصابة المجنى عليه هي من عيار ناري واحد ، واستبعد ظرف سبق الإصرار ، ومع ذلك أدان عدة متهمين بالقتل العمد دون أن يقول بوجود اتفاق سابق بينهم على القتل فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض .
(جلسة ١٩٤٨/١٢/٦ طعن رقم ١٥٥٥ سنة ١٨ ق) .

٢٦١ - في جنائية القتل العمد يجب أن تستظهر المحكمة في حكمها أن الجاني انتوى إزهاق روح المجنى عليه وأن تدل على ذلك بالإدلة المؤدية إلى توافر هذه النية . وذلك لأن الأفعال التي تقع من الجاني في جرائم القتل العمد والضرب المفضي إلى الموت والقتل الخطأ تتحد في مظهرها الخارجي ، وإنما الذي يميز جريمة من هذه الجرائم عن الأخرى هي النية التي عقدها مقارف الجريمة عند ارتكاب الفعل المكون لها . فمتى كانت الجريمة المعروضة على المحكمة جريمة قتل عمد وجب على المحكمة أن تتحقق من توافر هذا العمد وأن تدل عليه التدايل الكافي حتى لا يكون هناك محل للشك في أن الموت هو نتيجة جريمة ضرب أفضى إلى الموت أو إصابة خطأ ، وحتى يتيسر لمحاكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون .
(جلسة ١٩٢٨/١٢/١٩ طعن رقم ٩٢ سنة ٩ ق) .

٢٦٢ - إنه لما كانت جنائية القتل العمد تتميز في القانون عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو انتواء الجاني ، وهو يرتكب الفعل الجنائي . إزهاق روح المجنى عليه . ولما كان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وكان أيضاً بطبيعته أمراً داخلياً يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه فلا يستطيع تعرفه إلا بمظاهر خارجية من شأنها أن تكشف عن قصد الجاني وتظهر ، لذلك كان من الواجب أن يعنى الحكم القاضي بإدانة متهم في هذه الجنائية عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره . فإذا أغفل ذلك كان قاصراً قصوراً يعيبه عيباً موجباً لنقضه .
(جلسة ١٩٣٩/١/٢ طعن رقم ٢١١٦ سنة ٨ ق) .

٢٦٣ - إن تعدد إزهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به قانوناً جنائية القتل العمد من غيرها من جرائم التعدي على النفس . وهذا العنصر يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في الجرائم الأخرى ، لذلك كان لزاماً على المحكمة التي تقضى بإدانة متهم في جريمة قتل عمد أن تعنى في حكمها باستظهار نية القتل وتورد العناصر التي استخلصها منها ، ولا يكفي في

هذا الصدد ان تكون الإصابة جاءت في مقتل من المجنى عليه إذا كان الحكم لم يبين ان الجاني تعمد إصابة المجنى عليه في هذا المقتل ، وانه كان يقصد بذلك إزهاق روحه .

(جلسة ١٩٢٩/٢/٢٧ طعن رقم ٥٠١ سنة ٩ ق) .

٢٦٤ - إن جريمة القتل العمد تستلزم قانوناً توافر قصد جنائي خاص بها هو الذي يميزها عن غيرها من جرائم الاعتداء على النفس التي لا تبلغ مبلغها في الجسامة وإذن فإذا أدان الحكم متهما في جنائية المشرع في القتل العمد ، ولم يتحدث بصفة خاصة في جلاء وضوح عن توافر نية القتل لديه ، ويبين في ذات الوقت الأسانيد التي اعتمد عليها فيما انتهى إليه من أنه كان ينوي قتل المجنى عليه ، فإنه يكون قد قصر في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

(جلسة ١٩٤٢/٦/٥ طعن رقم ١٢٢٦ سنة ١٢ ق) .

٢٦٥ - أنه لما كانت جنائية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو انتواء الجاني ، وهو يرتكب الفعل الجنائي ، قتل المجنى عليه وإزهاق روحه ولما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن العنصر الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم - لما كان ذلك وجب أن يعنى عناية خاصة في الحكم القاضي بالإدانة من أجل هذه الجنائية باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره . فإذا كانت المحكمة لم تبين في حكمها موضع الإصابة من جسم المجنى عليه مقتصرة على القول بأن إصابته كانت من مقذوف محشو بالرصاص الصغير أطلق على مسافة تزيد على خمسة أمتار ، فإنها تكون قد أغفلت بيان توافر نية القتل لدى المتهم ويتعين نقض حكمها .

(جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ طعن رقم ١٦٣٠ سنة ١٢ ق) .

٢٦٦ - إنه لما كانت جنائية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ولما كان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه الجاني ويضممه في نفسه ، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنائية يجب أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه وبديهي أنه لكي تصلح تلك الأدلة أساساً تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين بياناً يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى والا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالاحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم . فإذا كان يبين من الحكم أن ما استندت إليه المحكمة في التدايل على نية القتل لدى المتهم أنه صوب مسدسه نحو المجنى عليه وفي مقتل منه . من غير أن تبين الأصل الذي يرجع إليه هذا الدليل . مع أنه لم يسبق لها ذكر شيء عن واقعة التصويب فيما ساقته قبل ذلك من بيان واقعة الدعوى فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩١٩٥٠/١/١٧ طعن رقم ١٢٥٦ سنة ١٧ ق) .

٢٦٧ - إنه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو انتواء الجاني ، وهو يرتكب الفعل الجنائي ، قتل المجنى عليه وإزهاق روحه ولما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، لما كان ذلك كان من الواجب أن يعنى الحكم بالإدانة في هذه الجريمة عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره ، فإذا كان الحكم قد اقتصر في الاستدلال على قيام نية القتل على قوله في موضع ، إنه ثبت أن المتهم هو الذي أطلق العيار الناري على

المجنى عليه عامداً مقتله ، ، وقوله في موضع آخر : إن المتهم لم يكن مبيتاً النية على قتل المجنى عليه بل كان يقصد ائتلاف زراعة شخص آخر فلما طلب من المجنى عليه الإرشاد عن الحقل وتباطأ ولدت نية القتل في هذه اللحظة تغيظاً منه ومن تباطئه فقتله ، ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان متعيناً نقضه . (جلسة ١٩٥٠/٢/٦ طعن رقم ٢٦ سنة ٢٠ ق) .

٢٦٨ - إنه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو انتواء الجاني عند مقارفته جرمه قتل المجنى عليه وإزهاق روحه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن العنصر الجنائي العام ، وكان على المحكمة أن تعني عناية خاصة في الحكم بإدانة متهم في هذه الجناية باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة المثبتة لتوافره ، ولا يكفي في ذلك أن يقول الحكم إن المتهم قد استعمل في اعتدائه سلاحاً نارياً فإن مجرد استعمال هذا السلاح لا يفيد حتماً أنه كان يقصد من ذلك إزهاق روح المجنى عليه .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٦ طعن رقم ١٠٤١ سنة ٢٠ ق) .

٢٦٩ - من الواجب على المحكمة أن تتحدث صراحة في حكمها بالإدانة من أجل جريمة القتل العمد عن نية القتل وتبين الأدلة التي استخلصت منها ثبوتها فإن خلا الحكم من ذلك كان قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥١/١/١ طعن رقم ١٠٥١ سنة ٢٠ ق) .

٢٧٠ - يجب على محكمة الموضوع في قضايا القتل العمد أن تقيم الدليل على أن المتهم كان يقصد قتل المجنى عليه أي إزهاق روحه ولا تكفي بأن تثبت عليه الفعل المادي الذي تعمد ارتكابه وإلا كان حكمها معيباً واجباً نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٢/١٩ طعن رقم ١٨١٨ سنة ٢٠ ق) .

٢٧١ - إن جريمة القتل تتميز عن باقي جرائم الاعتداء على النفس بضرورة توفر قصد جنائي خاص لدى المتهم هو انتواؤه الاعتداء على المجنى عليه وإزهاق روحه . فإذا لم تقم المحكمة الأدلة على ثبوت هذا القصد لدى المتهم كان حكمها قاصراً متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٢١ طعن رقم ١٢١١ سنة ٢١ ق) .

٢٧٢ - إنه لما كان تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به نية الجاني في جريمة القتل العمد بحيث لا يكفي لقيامها القصد العام الذي يتطلبه القانون في جرائم التعدي على النفس ، فإنه يكون لازماً على المحكمة حين تقضي بإدانة المتهم في جريمة القتل العمد أن تعني في حكمها باستظهار تلك النية لديه وقت مقارفته الجريمة وأن تورد العناصر التي استخلصت منها هذه النية .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١٧ طعن رقم ١٤٦٢ سنة ٢٣ ق) .

٢٧٣ - إن تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به في القانون نية الجاني في جريمة القتل العمد بحيث لا يكفي لقيامها القصد العام الذي يتطلبه القانون في غيرها من جرائم الاعتداء على النفس ، ومن المتعين على المحكمة إذ تقضي بإدانة المتهم في تلك الجريمة أن تستظهر في حكمها قيام تلك النية لديه وقت مقارفتها وأن تورد العناصر التي استخلصت منها قيامها . وإن فمتى كلن الحكم المطعون فيه رغم إدانته للطاعن ومن معه بجريمة القتل العمد ، قد أغفل التحدث عن نية القتل إغفالاً تاماً ، فإنه يكون قاصر البيان معيباً بما يستدعي نقضه .

(جلسة ١٩٥٤/١/١٢ طعن رقم ١٤٦٢ سنة ٢٣ ق) .

٢٧٤ - إن القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر بطبيعته أمر داخلي في نفس الجاني ويجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أن تعنى المحكمة بالتحدث عنه استقلالا ، وإيراد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه ، قد كان في الواقع يقصد به إزهاق روح المجنى عليه وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه حين تعرض لإثبات نية القتل قال : « أن القصد الجنائي متوفر من استعمال آلة قاتلة ، ومعالجة المجنى عليه بضربة واحدة قوية في قلبه أصابته بتمزق التامور والقلب وقضت عليه وكان قاصدا بذلك إزهاق روح المجنى عليه لامتناعه عن تقديم ذرة للمتهم أو دفع ثمنها له ، فإن ذلك لا يفيد سوى مجرد تعمد المتهم ارتكاب الفعل المادي وهو ضربه بسكين ووقوع ذلك الفعل في قلب المجنى عليه وترتب الوفاة عليه ، ولا قيمة لما عقيبت به المحكمة من أن الجاني كان يقصد إزهاق روح المجنى عليه فإن ذلك إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه متى كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٦/٢/١٩٥٤ طعن رقم ٢٤٤٢ سنة ٢٢ ق) .

٢٧٥ - القانون يتطلب في جنائية القتل العمد توافر قصد القتل وهو قصد خاص يستلزم فوق أن يكون القاتل أتى فعلا من شأنه إحداث الموت ، أن ينتوى إزهاق روح المجنى عليه ولايجزىء عن هذه النية الخاصة أن يصدر الفعل الجنائي في جنائية القتل عن مجرد العمد ، أو باستعمال سلاح قاتل بطبيعته ، ومن الواجب أن يتحدث الحكم عن هذه النية الخاصة وأن يستظهر توافرها من العناصر التي تكشف قيامها في نفس القاتل ، وإذن فإذا كان كل ما قاله الحكم في صدد توافر هذه النية هو « أنها مستفادة من نوع السلاح الذي استعمله المتهمون فهو من شأنه أن يزهق الأرواح وأعد لهذا الغرض ، فإن هذا البيان يكون قاصرا قصورا يعيب الحكم مما يستوجب نقضه .

(جلسة ٥/١٢/١٩٥٥ طعن رقم ٧٦٩ سنة ٢٥ ق) .

٢٧٦ - إذا استنتجت المحكمة نية القتل من معاينة « الكريك » الذي استعمل في ضرب المجنى عليه ومن موضع الإصابة وجسامتها وشدة الضربة ومن باقي ظروف الحادثة التي استعرضتها في حكمها فلا يعيب حكمها أن يكون قد أوضح مع ذلك ما يفيد أن المتهم ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب ولا أنه لم يرد على دفع المتهم بأنه كان يحمل « الكريك » الذي استعمله في القتل بمقتضى صناعته ، إذ لاتناقض بين قيام نية القتل عند المتهم وبين كونه ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب ، لأن الغضب يبعد سبق الإصرار فقط ولأن وجود الكريك بيد المتهم لا يمنع المتهم عند انفعاله من أن ينوي القتل في الحال وينفذ نيته بما في يده .

(جلسة ٢٨/٢/١٩٤٢ طعن رقم ١٥٨٩ سنة ٢ ق) .

٢٧٧ - لأخرج على المحكمة في أن تستخلص نية القتل من نوع الآلة التي استعملها الجاني في الجريمة ومن إقدامه على طعن المجنى عليه في وضع خطر طعنة شديدة ، لأن ذكر هذين الأمرين معا كلف في إثبات قيام نية القتل لدى الجاني .

(جلسة ٢١/١٠/١٩٢٢ طعن رقم ٢٤١٥ سنة ٢ ق) .

- ٢٧٨ - ذكر لفظ « العمد » ليس ضروريا في الحكم متى كان العمد مفهوما من عباراته .
(جلسة ١٢/١٢/١٩٢٢ طعن رقم ٦٦١ سنة ٢ ق) .
- ٢٧٩ - إن توافر نية القتل أو عدم توافرها في ظرف خاص أمر متعلق بالموضوع ومتى فصلت فيه المحكمة برأي وكان هذا الرأي لا يتجافى مع الوقائع فهو نهائي ولا رقابة لمحكمة النقض عليه . فإذا استخلص الحكم توافر نية القتل لدى المتهم من استعماله آلة قاتلة (سكين مثلا) وطعنه المجنى عليه الأول بها عدة طعنات في مقتل من جسمه ومحاولته مرتين طعنه بها في بطنه ثم من محاولته طعن المجنى عليه الثاني بها في رأسه فليس فيما استنتج في هذا الشأن شطط ولا مجافاة للوقائع .
(جلسة ١٢/٩/١٩٢٣ طعن رقم ١٨٢٠ سنة ٢ ق) .
- ٢٨٠ - إن القول بتوافر نية القتل في جريمة الشروع في قتل عمد هو مسألة موضوعية تتحراها محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها . ويكفي لإثبات نية القتل أن تقول المحكمة في حكمها « إن نية القتل العمد واضحة بجلاء لدى المتهم من استعمال آلة قاتلة وهي شاطئ حاد قاطع وضربه المجنى عليهما في الرأس ومواضع أخرى من جسميهما بقصد قتلها فإصابتهما بتلك الإصابات الموصوفة آنفا (في الحكم) وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليهما بالعلاج الخ » .
(جلسة ١٦/٤/١٩٢٤ طعن رقم ٩٩٩ سنة ٤ ق) .
- ٢٨١ - إن جنائية القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص يختلف عن القصد الجنائي في سائر الجرائم . وهذا العنصر هو انتواء الجاني إزهاق روح المجنى عليه . ولذلك يجب دائما عند الحكم بالإدانة استظهار هذا العنصر صراحة مع إيراد الأدلة على توافره وذلك على السواء فاعلا أصليا كان المحكوم عليه أو شريكا .
(جلسة ٢١/١٠/١٩٤٠ طعن رقم ١١٧٩ سنة ١٠ ق) .
- ٢٨٢ - متى أثبت الحكم أن المتهمين قد أعدوا البنادق والذخيرة وتربصوا بها في طريق المجنى عليهم حتى إذا ما راواسيارتهم قادمة تقلهم أطلقوا عليهم عدة أعيرة قاصدين قتلهم ، فذلك فيه ما يكفي لبيان نية القتل لدى المتهمين والعناصر التي استخلصت منها هذه النية .
(جلسة ١٧/١/١٩٤٤ طعن رقم ٢٥٣ سنة ١٤ ق) .
- ٢٨٣ - لا يقدح في صحة الأدلة على توافر نية القتل أن يكون من بينها خطورة الإصابة التي أحدثها المتهم . مادامت المحكمة قد رأت أن هذه الخطورة إنما كانت ناشئة مباشرة عن الفعل المادى الذى تعمد المتهم إحداثه ولم تنشأ عن عامل آخر . كما أنه لا جناح على المحكمة إذا رأت عدم توافر نية القتل في اعتداء وقع من الطاعن على شخص آخر بسبب أن أثر الجروح التي أحدثها به كانت أقل جساما .
(جلسة ١٨/١٢/١٩٤٤ طعن رقم ٧٥٥ سنة ١٤ ق) .
- ٢٨٤ - إذا كانت المحكمة قد استخلصت قيام نية القتل لدى المتهم من نوع الآلة التي استخدمها ومن موضع الإصابة وشدها وكانت الأدلة التي اعتمدت عليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة ، فلا شأن لمحكمة النقض بها ، وإن فلا سبيل على محكمة الموضوع إذا هي استخلصت توافر هذه النية من استعمال المتهم منجلة كبيرة وتصويبها إلى المجنى عليه في

مقتل بطعنه إياه بها في ظهره طعنة نفذت إلى التجويف الصدري .

(جلسة ١٢/٥/١٩٤٦ طعن رقم ٦٩٤ سنة ١٦ ق) .

٢٨٥ - يكفي في بيان نية القتل أن يقول الحكم إنها « متوافرة لدى المتهم من استعماله مطواة ، وهي لاشك آلة قاتلة ، وطعنه المجنى عليه بها في مقتل مما يؤكد أنه قصد إزهاق روحه وقد أحدث به الإصابات للوصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وهي إصابة خطيرة ، .

(جلسة ١٨/١٠/١٩٤٩ طعن رقم ١٢٠٨ سنة ١٩ ق) .

٢٨٦ - يكفي في التدليل على توافر نية القتل قول الحكم إنه « ظهر من مطالعة تقرير الصفة التشريحية أن المصاب قد أصيب بخراج في المخ وأنه جاء في نتيجة هذا التقرير أن الكسر الشرجي المنخسف والجرح الطعني بالمنطقة الجدارية والصدغية اليمنى حدثتا نتيجة الطعن بالمطواة وقد استلزمته هذه الحالة إجراء عملية رفع العظام المنخسفة في مساحة قطرها بوصة من العظم الجداري الصدغي الأيمن وقد حصل خراج في الفص الصدغي الأيمن مكان الإصابة وتسبب الخراج في إحداث الوفاة التي هي نتيجة مباشرة لإصابة الرأس وأن نية القتل ثابتة من استعمال المتهم سلاحاً قاتلاً بطبيعته لأن نصل المطواة التي استعملها طوله سبعة سنتيمترات كما أن الطعنة كانت في مقتل ويعنف شديد أدى إلى كسر مضاعف بقطاع الرأس كما وصف التقرير الطبي الشرعي ، وقد استبان من مطالعة التقارير الطبية الشرعية سالف الذكر أن الوفاة كانت نتيجة للإصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه ، ولا يؤثر في سلامة الحكم من هذه الناحية ما جاء به قبل ذلك من قوله « إنه بان للمحكمة من مطالعة أوراق القضية أن المجنى عليه بعد أن تحسنت حالته بعد الإصابة خرج من المستشفى وسافر لمصر فضبط بمعرفة رجال الصحة لاشتباهم في أنه مصاب بالكوليرا ونقل لمستشفى الحميات ومنه إلى مستشفى الملك ثم منه إلى المجموعة الصحية حيث توفي بعد ما أصيب بالشلل ..

(جلسة ١٢/١٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٢٨٢ سنة ١٩ ق) .

٢٨٧ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت توافر نية القتل لدى المتهمين من إعدادهما وحملهما سلاحاً قاتلاً بطبيعته (بنادق ماويز) وإطلاق هذه الأعيرة على المجنى عليهما وإصابة أحدهما عدة إصابات في مقاتل (في الظهروني أسفل يسار مؤخر العنق وفي أعلى يمين العنق وفي الجانب الأيمن للوجه وفي الرأس) وإصابة الآخر في مقدم وحشية الركبة فذلك يكفي .

(جلسة ١٧/٤/١٩٥٠ طعن رقم ٢٧٣٤ سنة ١٩ ق) .

٢٨٨ - مادامت المحكمة قد تحدثت عن نية القتل استقلالاً في حق كل من المتهمين مستظهرة أن كلا منهما حين أطلق العيار على المجنى عليه كان يقصد من ذلك إزهاق روحه فهذا يكفي لسلامة الحكم في هذا الخصوص . ثم إذا هي قد أقامت الدليل على أن المجنى عليه لم يسقط إلا على اثر العيار الثاني الذي أطلق عليه من أحد المتهمين وأخذت المتهمين بالقدر المتيقن فعاقبتهم على الشروع في القتل دون اعتبار للإصابات التي وقعت وسببت القتل فإنها لا تكون قد أخطأت .

(جلسة ١٧/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٣٥٥ سنة ٢٠ ق) .

٢٨٩ - إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل فقال إنها مستفادة من استعمال المتهم في عدوانه على المجنى عليه آلة حادة وطعنه إياه عدة طعنات في مواضع عدة من جسمه واحداها وهي

إصابة البطن تعتبر في مقتل وخطيرة فهذا القول من شأنه إن يؤدي إلى ما رتب عليه ، ولا يكون بالحكم قصور في بيان توافر هذه النية .

(جلسة ١٢/٦/١٩٥٠ طعن رقم ٥٦٢ سنة ٢٠ ق) .

٢٩٠ - يكفي في إثبات توافر نية القتل لدى المتهمين بالشروع في القتل . قول الحكم : إن نية القتل العمد ثابتة قبلهما من استعمال كل منهما بندقية محشوة بمقذوفات وهي آلة قاتلة بطبيعتها وتصويب كل منهما البندقية نحو المجنى عليه وإطلاقها عليه عقب المشادة فإصابة مقذوف كل منهما المجنى عليه إصابة كادت تقضى على حياته لولا نقله إلى المستشفى وإسعافه بالعلاج .

(جلسة ٩/١٠/١٩٥٠ طعن رقم ٤١٤ سنة ٢٠ ق) .

٢٩١ - يكفي للتدليل على توافر نية القتل لدى المتهم قول المحكمة في حكمها ، « إن نية القتل مستفادة من استعمال المتهم آلة حادة مدببة في الاعتداء على المجنى عليه وضربه بها في مقتل في مقابل القلب والرئة اليسرى وبشكل جعل الضربة تغور في جسم المجنى عليه إلى مسافة عشرة سنتيمترات حتى أصابت الرئة وشريان القلب ، » .

(جلسة ٢٠/١١/١٩٥٠ طعن رقم ١٠٩٤ سنة ٢٠ ق) .

٢٩٢ - إذا كانت المحكمة قد استندت في ثبوت نية القتل لدى المتهم إلى أنه أطلق عيارين ناريتين على المجنى عليه فإصيب في يده ، وأنه لولا أن اختلف خلف الدابة التي كان يركبها لقضى عليه بدليل أن الأعيرة قد أصابت من الدابة مقتلاً فنفت ، فليس مما يؤثر في سلامة الحكم من هذه الناحية قد أخطأ في قوله إن الدابة نفقت حالة كونها قد شفيت من إصابتها إذ هذا لم يكن ليؤثر على ما أرادت المحكمة أن تستخلصه من إصابة الدابة بقطع النظر عن نتيجة هذه الإصابة .

(جلسة ٢٠/١١/١٩٥٠ طعن رقم ١٢٨٢ سنة ٢٠ ق) .

٢٩٣ - متى كان الحكم قد تحدث عن القصد الجنائي الخاص الواجب توافره في جريمة القتل العمد فأورد الأدلة التي تؤدي إلى ثبوت هذه النتيجة في حق الطاعن سواء بالنسبة لجناية القتل أو لجناية الشروع فيه التي تقدمتها والتي اعتبرها ظرفاً مشدداً لها ثم تعرض لدفاع المتهم فنفته في منطق سليم للاعتبارات التي أوردها فلا يقدح فيه أن يكون في تعرضه لبعض ما أثاره الدفاع قد أورد فروضاً واحتمالات ساقها استخلاصاً من ظروف الدعوى وملابساتها مادام أن ما ذكره من ذلك لا يمكن أن يغير الحقيقة التي اثبتتها على وجه اليقين من أن دفاع الطاعن غير صحيح .

(جلسة ١٩/٢/١٩٥١ طعن رقم ١٠٣٩ سنة ٢٠ ق) .

٢٩٤ - يكفي في التدليل على توافر نية القتل قول المحكمة إنها متوافرة لدى المتهم من أنه ، لما اشتد الشجار بينه وبين المجنى عليها تركها وركب دراجته وعاد ومعه السكين المضبوطة وطعن بها في عنقها تلك الطعنة القوية التي قطعت الجلد والأنسجة والأوعية الدموية ووصلت إلى الفقرة العنقية الخامسة وأحدثت بها كسراً فتكون نية القتل ثابتة من الآلة المستعملة أي السكين وهي قاتلة بطبيعتها وثابتة من موضع الطعنة في العنق وهو مقتل ، .

(جلسة ١٩/٢/١٩٥١ طعن رقم ١٧٩٢ سنة ٢٠ ق) .

٢٩٥ - يكفي لاستظهار نية القتل أن تقول المحكمة إنها ، ثابتة قبل المتهم ثبوتاً قاطعاً من

قتل عمد

ظروف الحادث ومن انه استعمل سلاحا ناريا واطلق منه مقذوفين صوب المجنى عليه بقصد إزهاق روحه . (جلسة ١٩٥١/٤/٩ طعن رقم ٦٠ سنة ٢١ ق) .

٢٩٦ - إذا كان الحكم قد استدل على نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى مجنى عليه بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ثم في صدد تحدثه عن هذه النية لدى المتهم بالنسبة إلى مجنى عليه آخر قد نفى هذه النية عنه مستندا في ذلك إلى ما قاله من عدم وجود ضغينة تدعو إلى الشروع في قتله وأنه وإن كان اعتدى عليه بنفس الآلة إلا أنه فعل ذلك عندما وقف المجنى عليه المذكور في طريقه ليعنعه من الاعتداء على المجنى عليه الأول وأنه طعنه طعنة واحدة وخفيفة قصد بها أن يخيفه ويزيحه من طريقه ، فهذا استخلاص سائق ولا يقدر فيه كون الآلة التي استعملت في الاعتداء على المجنى عليهما كليهما واحدة . (جلسة ١٩٥١/٥/٢٨ طعن رقم ٤٧٦ سنة ٢١ ق) .

٢٩٧ - إنه وإن كان صحيحا أن مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة المجنى عليه في مقتل وإن نشأ عن ذلك جرح خطير لا يكفي لثبوت نية القتل لدى الجاني إلا أن محل ذلك أن يكون من المحتمل معه حصول الإصابة عن غير قصد أو بقصد آخر غير قصد القتل وإزهاق الروح ، فإذا كان واضحا أن المحكمة استخلصت أن المتهمين قصدا باعتدائهما على المجنى عليهما إزهاق روحهما من تعمد ضربهما بالآلة قاتلة وطعنهما بها بقوة في مقتل طعنا أحدث جرحا خطيرا ، فذلك يكون استخلاصا سائغا وبيانا كافيا في إثبات توافر نية القتل لدى المتهمين . وليس من شأن مجرد قول المجنى عليه إنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني أن يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصده من كافة ظروف الدعوى . (جلسة ١٩٥١/١١/٥ طعن رقم ١٠٤٠ سنة ٢١ ق) .

٢٩٨ - لا يقدر في سلامة الحكم أن يقول إن الآلة التي استعملت في القتل كانت إما مطواة أو منجلا مادام أنه قد قطع باعتداء المتهم على المجنى عليه بالآلة قاطعة بنية قتله ومادام ما قاله عن نوع تلك الآلة كان استخلاصا سائغا له أصلة في أقوال الشهود وسنده في تقرير الطبيب الشرعي . (جلسة ١٩٥١/١٢/١٧ طعن رقم ١١٩٠ سنة ٢١ ق) .

٢٩٩ - إذا كان الحكم قد استخلص نية القتل مما ذكره من أن المتهم استعمل آلة من شأنها إحداث الموت (سكيناً) وطعن بها المجنى عليه عمداً في مقتل من جسمه وهو جنبه الأيسر طعنة شديدة نفذت إلى التجويف البطنى مما يدل على أن انتوى القتل وإزهاق الروح وقد أدت الإصابة إلى الوفاة - فهذا استخلاص سائق تتوافر به لدى الطاعن نية القتل كما هي معرفة في القانون . (جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٨ طعن رقم ١٥٢٠ سنة ٢٢ ق) .

٣٠٠ - متى كان الحكم المطعون فيه ، إذ تعرض لنية القتل عند الطاعن قد قال ، أنها توافرت لديه ، إذ تستشفها المحكمة من استعماله في الاعتداء على المجنى عليه آلة من شأنها إحداث القتل وإحداثها بها إصابة جسيمة وفي مقتل تؤدي إلى إزهاق روح المجنى عليه نظرا لدرجة خطورتها ونفاذها إلى التجويف الصدرى لولا تدارك المجنى عليه بالعلاج ، . وكان يبين من ذلك أن الحكم قد استدل على نية القتل باستعمال الطاعن لتلك الآلة ومن تعمد إصابة المجنى عليه بها في مقتل إصابة جسيمة واستخلص من ذلك أنه قصد إزهاق روحه وهو استخلاص سليم لا عيب فيه ، متى كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قاصرا .

(جلسة ١٩٥٤/٢/٢٢ طعن رقم ٢٤٦٩ سنة ٢٢ ق) .

٣٠١ - إذا كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة بقوله أن أقدم

المتهم على اطلاق عيار نارى على المجنى عليه من بندقية معمرة بالرصاص وهو سلاح قاتل بطبيعته واصابة المجنى عليه بهذا المقذوف النارى يقطع بانه تعمد قتله - فإن ما قاله الحكم يكفى للتدليل على توافر هذه النية . (جلسة ١٩٥٤/٤/١ طعن رقم ١٩٧ سنة ٢٤ ق) .

٣٠٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن نية القتل قال : « إن نية القتل ثابتة من اعتراف المتهم في بدء التحقيق من انه بدأ بإطلاق النار على المجنى عليه ومن انه صوب إلى المجنى عليه طبنجة محشوة بالرصاص وهى سلاح قاتل بطبيعته استمر يطلقها عليه حتى افرغها فاصيب المجنى عليه بثلاثة أعيرة منها وملابسه بعيار رابع والحائط بعيارين ، ولاشك ان تعدد اطلاق الأعيرة على المجنى عليه واصابة بعضها لمقتل مع ملاحظة ظروف الحادث مما يقطع بتوافر نية الاجهاز عليه وإزهاق روحه ، ومن ثم فلا محل لاعتبار الحادث قتلاً خطأ » - فإن ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه اقتناع المحكمة بقيام نية القتل لدى المتهم كاف في العقل للاستدلال على ثبوتها .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٧ طعن رقم ٩٢ سنة ٢٤ ق) .

٣٠٣ - إذا كانت المحكمة قد قالت بشأن نية القتل : « انها ثابتة لدى الطاعنين من ان كلا منهما استعمل سلاحاً نارياً قتلاً وانهما اطلقا النار من سلاحيهما بقصد الاجهاز عليهما أخذا بالنار الذى اشارت إليه فيما أوردته من مؤدى شهادة زوجة المجنى عليه » فإن هذا البيان مجزىء في التدليل على قصد القتل لدى الطاعنين .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٢٥ طعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٤ ق) .

٣٠٤ - إذا كان الحكم قال في التدليل على توافر نية القتل « ان نية القتل متوافرة لدى المتهم من استعماله سلاحاً قاتلاً بطبيعته وهى البندقية المضبوطة التى عمرها بالذخيرة واطلق منها ثلاث مقذوفات نارية على مجنى عليه قاصداً قتله فاصابه الأخير منها بفخذه الأيمن وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج ، فإن هذا الذى قاله الحكم يكفى رداً على ما يثيره الطاعن من انعدام نية القتل .

(جلسة ١٩٥٤/٦/٧ طعن رقم ٦١٧ سنة ٢٤ ق) .

٣٠٥ - إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل عند الطاعنين واستخلص ثبوتها من استعمال السلاح الحاد المدبب الذى من شأنه احداث القتل وما يفيد تعمد إصابة المجنى عليهما به وبغيره في مقاتل من جسميهما بإصابات جسيمة متعددة ومن السبب الذى دفع الطاعنين لارتكاب الجريمة وهو حقدهم على غريمهم وحرمانهم من الانتفاع بالساقية وما حدث بين الفريقين منذ أسبوعين بسبب النزاع عليها - فإن ما قاله الحكم من ذلك سائغ ومن شأنه ان يؤدى إلى ثبوت نية القتل عند الطاعنين .

(جلسة ١٩٥٤/٦/٩ طعن رقم ٦٢٤ سنة ٢٤ ق) .

٣٠٦ - إذا كان الحكم قد دلل على توافر نية القتل عند الطاعن بقوله « وحيث ان نية القتل ثابتة تماماً قبل المتهمين ثبوتاً لا يحتمل الشك من خروجهم هم وآخرون من أقاربهم وأهليتهم من منازلهم على اثر الشجار الذى حصل قبيل الغروب يحمل كل منهم سلاحاً نارياً معبأ بالذخيرة واخذوا يطلقون مقذوفاتها على خصومهم قاصدين ازهاق ارواحهم فمات من مات واصيب الآخرون بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى كادت تؤدى بحياتهم لولا مداركتهم بالعلاج وكان الدافع على ذلك الشجار القافى الذى حدث بين وبين والذى

حرك فيهم كوامن الحقد والغضب للحزازات القديمة فاقدموا على فعلتهم غير عابئين بنتيجة اعمالهم او مقدرين لما يترتب عليها من مسئوليات، فإن ما قاله الحكم كاف لاثبات توافر نية القتل عند الطاعن .

(جلسة ١٩٥٤/٦/١٦ طعن رقم ٦٥ سنة ٢٤ ق) .

٣٠٧ - إذا كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها في قوله «وحيث انه عن نية القتل فالثابت مما تقدم ان المتهم تخير لارتكاب الجريمة وقتاً كان المجنى عليه فيه نائماً وجثم فوقه حتى يشل حركته إذا ما استيقظ وطعنه ثلاث طعنات بالة قاتلة هي سكين وفي إحدى هذه الطعنات اغمد المتهم سكينه في جدار الصدر الأيسر للمجنى عليه فوق حلقة الثدي الأيسر تماماً فنفذت الطعنة إلى تجويف الصدر الأيسر وأصابته مقتلاً من المجنى عليه وذلك يدل على ان المتهم قصد ازهاق روح المجنى عليه فتوافر في حقه القصد الجنائي الخاص، - فإن ما قاله الحكم من ذلك سائغ ، اما مجرد عدم قول المجنى عليه ان نية الطاعن كانت منصرفة إلى القتل او قوله إنه لا يعرف قصد الجاني فإنه ليس من شأنه ان يقيد حرية المحكمة في استخلاص ذلك القصد من كافة ظروف الدعوى .

(جلسة ١٩٥٤/٦/٢٢ طعن رقم ٥٥٦ سنة ٢٤ ق) .

٣٠٨ - إذا كان الحكم قد استظهر نية القتل بقوله «ان هذه النية متوفرة من تعدد الضربات والآلة المستعملة وشدة الضربات ونفاذها ومكانها كما هو واضح من التقارير الطبية» فإنه يكون قد استدل على قيام هذه النية لدى الطاعن بأدلة مقبولة .

(جلسة ١٩٥٤/٧/٦ طعن رقم ٦٥٣ سنة ٢٤ ق) .

٣٠٩ - يكفي لاستظهار نية القتل لدى المتهمين قول الحكم انها ثابتة «من استعمالهما سلاحاً قاتلاً بطبيعته (بنادق خرطوش) ومن تصويبهما في مقتل من المجنى عليهما (بطنئيهما) وإصابتهما فعلاً في تلك المواضع الإصابات الخطرة التي كانت سبباً في وفاة أولهما .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/٥ طعن رقم ٩٥ سنة ٢٤ ق) .

٣١٠ - إذا كان الحكم قد عرض لنية القتل فقال «بأنها ثابتة لدى المتهم من السلاح المستعمل في الحادث (بندقية) وهو سلاح ناري قاتل ومن تصويب المتهم اياه نحو المجنى عليهم وهو راكز على ركبتيه وإصابته أحدهم في ركبته اليمنى اثناء محاولة الانبطاح على الأرض كالثابت بالتقرير الطبي الشرعي ومن تعدد الأعيرة النارية التي أطلقها المتهم من البندقية صوب المجنى عليهم وذلك فضلاً عن سبب الحادث كما سبق الذكر، فإن هذه العناصر التي استخلص الحكم منها توافر نية القتل لدى الطاعن من شأنها ان تؤدي إلى ثبوتها .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/١٩ طعن رقم ١٠١٦ سنة ٢٤ ق) .

٣١١ - يعتبر الحكم قد استظهر نية القتل ودل على توافرها إذا قال «ان نية القتل ظاهرة من استخدام المتهم آلة قاتلة (مطوّة) وقد أصاب بها المجنى عليه إصابة جسيمة وفي مقتل وأوقف اثر الإصابة بتدارك المجنى عليه بالعلاج، .

(جلسة ١٩٥٥/٣/١٩ طعن رقم ١٨ سنة ٢٥ ق) .

٣١٢ - ان بيان ركن العمد في جرائم الشروع في القتل امر واجب ، واغفاله يقتضى نقض الحكم .

(جلسة ١٩٢٧/٤/١٢ طعن رقم ٨٦٨ سنة ٧ ق) .

٣١٣ - إذا دلت المحكمة على توافر نية القتل العمد لدى المتهم من استعماله آلة قاتلة (هي آلة نارية) وتصويبها نحو المجنى عليه إلى مقتل من جسمه ، ثم ذكرت في الوقت نفسه ان - الجريمة لم تتم لسبب خارج عن إرادة المتهم هو انفراج ساقى المجنى عليه صدفة عند إطلاق العيار عليه مما جعل المقذوف يصيب جليابه فقط دون جسمه ، ولم تبين الموضع الذي اعتبرته مقتلاً ، فإنها تكون قد استنتجت نية القتل من واقعة غير مبيّنة ، إذ من الممكن أن يكون المتهم قد أطلق العيار نحو ساقى المجنى عليه . ومع عدم بيان المحكمة في هذه الحالة علة اعتبارها هذا الموضع من الجسم مقتلاً تكون محكمة النقض عاجزة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم تطبيقاً سليماً ، وهذا يقتضى نقضه .

(جلسة ١٩٢٧/٦/٧ طعن رقم ١٤٩٥ سنة ٧ ق) .

٣١٤ - إذا كانت المحكمة في استدلالها على توافر نية القتل لدى المتهم لم تعتمد إلا على ما قالته من استعمال آلة قاتلة وتصويبها نحو المجنى عليه في الرأس وهو مقتل ، وكان ما أثبتته الحكم نقلاً عن الكشف الطبي هو ان العيار أصاب المجنى عليه بالوجه الخلفي للكشف الأيسر ، وان اتجاه المقذوف في جسم المصاب كان من أسفل إلى أعلى لأنه كان عند إصابته مثني الجزء الأعلى من جسمه إلى الأمام ، فهذا الذي جاء به الحكم ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من أن تصويب العيار كان نحو المجنى عليه إلى الرأس وهو مقتل الأسر الذي بنت عليه قولها بتوافر نية القتل ، إذ أنه متى كان المجنى عليه ثانياً الجزء الأعلى من جسمه - كما أثبتته الحكم نقلاً عن الكشف الطبي - فإن اتجاه الإصابة وهو على هذا الوضع من أسفل إلى أعلى لا يفيد أن تصويب العيار كان إلى الرأس . ولهذا يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه .

(جلسة ١٩٤٤/٢/٢٧ طعن رقم ٧٣١ سنة ١٤ ق) .

٣١٥ - إذا اعتمدت المحكمة في اثبات نية القتل لدى المتهم على أنه استعمل آلة قاتلة بطبيعتها ، وهي بندقية أطلقها عمداً فأصاب المجنى عليها في مقتل ، في رأسها ، فإنه يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب التي استند إليها في اثبات توافر نية القتل لديه . وذلك لأن إطلاق مقذوف من سلاح ناري لا يكفي وحده في اثبات أن مطلقه كان يقصد به القتل ولو كان قد أطلقه عن قصد ، وأصابه إنسان في مقتل لا يصح أن يستنتج منها نية القتل إلا إذا كان مطلق العيار قد وجهه إلى من أصيب به وصوبه إلى جسمه في الموضع الذي يعد مقتلاً ، وخصوصاً إذا كان الثابت بالحكم أن العيار كان موجهاً إلى شخص آخر غير من أصيب به ، كما لو أطلق المتهم نيراناً نارياً بقصد قتل زوجته فأخطأها وأصاب امرأة أخرى كانت معها .

(جلسة ١٩٤٤/٤/١٠ طعن رقم ٢٨١ سنة ١٤ ق) .

٣١٦ - إذا كان الحكم في بيانه واقعة الدعوى قد أثبت أن الحادث وقع في وضوح النهار وأن المسافة بين المتهم وبين من أصابها العيار الذي أطلقه لم تكن بعيدة وأن إصابته كانت في الساعد وأن العيارات التي أطلقها وهو بمكان الحادث كانت متعددة وأن تلك العيارات كلها ما عدا ذلك الذي سبب الإصابة كانت في الهواء وأن هذا المتهم كان بجانبه زميل له يحمل سلاحاً لم يستعمله وأن غريمه الذي حمّله على ارتكاب فعلته بضربه أياماً وتعنّته معه لم تصله أية إصابة وأن ساعد المجنى عليها كان مرفوعاً إلى أعلى وقت أن صلاخ المقذوف ومع ما أثبتته من كل ذلك قد انتهى إلى القول بقيام نية قتل المجنى عليها لدى المتهم على أساس أنه كان في استطاعته لو

لم يكن مقتولاً القتل أن يطلق بندقيته إلى أعلى للتخويف فهذا فساد منطق لا يصح أساساً للحقيقة القانونية التي اقامها الحكم عايناً لأنه يؤدي إلى نقيضها .
(جلسة ١٩٤٥/١١/٥ طعن رقم ١٤٤٨ سنة ١٥ ق) .

٣١٧ - إذا كان المتهم في جريمة الشروع في القتل قد تمسك بانه لم يكن يتصدد باطلاقه العيارات النارية التي اطلقها قتلاً ، بل كان قصده فقط فض المشاجرة التي كانت قائمة بإرهاب المتشاجرين ، وإن المجنى عليه الذي لم تكن له علاقة بالمتشاجرين كان واقفاً على جزء مرتفع من الأرض فاصيب وحده عفواً دون قصد ولا تعمد بمقذوف إحدى تلك الأعيرة التي اطلقت في الهواء ، ثم ادانته المحكمة في هذه الجريمة مستدلة على ثبوت نية القتل لديه بقولها انه اطلق على المجنى عليه عياراً أصابه في مقتل ، دون أن تورد ، فيما اوردته ، أى دليل على انه صوب سلاحه إلى شخص المجنى عليه قصداً واطلق المقذوف عليه بالذات ، بل كل ما قالته في ذلك هو انه اطلق المقذوف نحو فريق من المتشاجرين ، مما لا ينفي قول المتهم ولا يثبت له عدم تعيين النحوية المذكورة أو تحديد مداها بالنسبة إلى ذوات اشخاص أفراد الفريق المشار إليه ، وذلك مع أن المجنى عليه هو الذي اصيب في الحادث من تلك المقذوفات رغم تعدد الخيارات ووفرة عدد أفراد الفريق الذي اطلقت نحوه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .
(جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥ طعن رقم ٤٠٣ سنة ١٦ ق) .

٣١٨ - إذا كانت المحكمة حين تحدثت عن نية القتل لم تقل إلا انها ثابتة من استعمال المتهم مسدساً صاعاً للاستعمال ونحو آلة قاتلة بطبيعتها ومحشو بمقذوف ناري ثم تصويب المسدس على هذه الصورة إلى المجنى عليه واطلاقه على عضده الأيسر وهو جزء واقع في منطقة خطيرة من جسم الإنسان يترتب عليه قتل المجنى عليه ، فذلك لا يكفي في اثبات هذه النية ، إذ أن استعمال آلة قاتلة لا يكفي وحده لأن يتخذ دليلاً على نية القتل ، إذ يجوز أن يكون القصد منه مجرد الإيذاء ، واطلاق المسدس على عضد المجنى عليه لا ينهض دليلاً على وجود هذه النية ، لأن العضد ليس بمقتل .
(جلسة ١٩٤٦/٥/١٢ طعن رقم ٦١٧ سنة ١٦ ق) .

٣١٩ - إذا كان كل ما ذكره الحكم في اثبات نية القتل لدى المتهم بجناية القتل العمد هو قوله : «إن هذه الذية متوفرة من تعديه أول الأمر على فلان فلما منعه شهود الحادث عن الاستمرار في الاعتداء عليه ذهب فوراً إلى جرنه القريب وأحضر بندقيته وأطلق منها مقذوفاً عليه يقصد إصابة ابن عمه فخاب أثره فخشي الموجودون استمراره في التعدي فأمسك بعضهم بماسورة البندقية ولكنه ظل ممسكاً بها من مؤخرتها ويده على زنادها وأطلق منها مقذوفاً آخر نحوه فاصاب ابن عمه الذي كان واقفاً بجوارحه ، فإن هذا الحكم يكون قاصراً لأنه لم يورد ما يفيد أن المتهم حين اطلق كل عيار كان يقصد ازهاق روح من وجهه إليه وقصد إصابته به .
(جلسة ١٩٤٦/١١/١١ طعن رقم ١٨٤٩ سنة ١٦ ق) .

٣٢٠ - جريمة القتل العمد تتطلب نية خاصة لدى المتهم بها ، وهذه النية يجب بمقتضى القانون أن يثبت قيامها حقيقة وفعلاً ، ولا يصح في أية حال افتراضها فإذا كانت المحكمة قد استدلّت على توافر نية القتل لدى المتهم بظروف الحادث واستعماله آلة قاتلة ، وطعنه بها المجنى عليه في مقتل معرضة عن حالة السكر التي تمسك الدفاع عنه بقيامها عنده ، بمقولة انه

تعاطى الخمر باختياره فيكون مسئولاً قانوناً عن فعله ، فإن حكمها يكون معيباً .
(جلسة ١٩٤٦/١١/٢٢ طعن رقم ٢٤٦ سنة ١٧ ق) .

٣٢١ - إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت ما جاء بتقرير الكشف الطبي الأول من أن المجنى عليه أصيب من فردة محشوة بالبارود مع الحشار وأن إصاباته هي حروق نارية فوق الحاجب الأيسر ونمش بارودي منتشر بالرقبة ومقدم الصدر ، وما جاء بتقرير الطبيب الشرعي الذي أعاد الكشف عليه من آثار الإصابات ومن أنه ليس ثمة ما يمكن معه الجزم بأن العيار الذي أصابه كان معمراً بالبارود فقط ومن الجائز أنه كان به قطعة رصاص واحدة ، وأن العيار الموصوف يجوز أنه يحدث وفاة المصاب - إذا كانت بعد ذكرها ذلك قد قالت أن الذي قرره الطبيب الشرعي يؤيده مما أثبتته العلم من أن البارود كاف بنفسه لأحداث الموت وعلى الأخص إذا أصاب العنق ، ثم انتهت إلى القول بأن نية القتل ثابتة على المتهم من استعمال ذلك السلاح وتصويبه إلى المجنى عليه وإطلاقه عليه وإصابته به في موضع من جسمه هو مقتل - فذلك لا يكفي للقول بثبوت توفر هذه النية في حق المتهم . ويكون حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٩ طعن رقم ٢١٤٦ سنة ١٨ ق) .

٣٢٢ - إذا رفعت الدعوى على عدة متهمين بقتلهم المجنى عليه مع سبق الإصرار بأن فاجأه أحدهم بضربة سيف أصابت رأسه فوق على الأرض وانهار عليه الباقيون بالضرب . فادانت المحكمة هذا المتهم في جريمة القتل العمد وبراءات الباقيين ، ونفت عنه سبق الإصرار أو الاتفاق مع الآخرين على القتل ولم تقم الدليل على أنه هو الذي أحدث باقي إصابات الرأس التي ساهمت في الوفاة ، فإن استنادها بعد ذلك في توفر نية القتل لديه إلى تعدد الإصابات بالرأس وتعدد الكسور بها ، يجعل حكمها قاصراً متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥٠/١/٩ طعن رقم ١٨٦٧ سنة ١٩ ق) .

٣٢٣ - إذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد اثبات نية القتل قبل المتهمين هو أنهما كانا مدفوعين بحامل الانتقام لما وقع من الاعتداء على أخيهما فهذا القول المرسل بغير دليل يستند إليه لا يكفي ، ويكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢ طعن رقم ٦ سنة ٢٠ ق) .

٣٢٤ - إذا كان الحكم إذ تعرض للتدليل على ثبوت نية القتل لدى المتهمين قد اكتفى بقوله أنها «ثابتة ثبوتاً قاطعاً من الإصابات المتعددة القاتلة التي لحقت المجنى عليه ، فقد بلغت في مجموعها خمسا وأحدثت تهشماً في الجمجمة وتهتكاً في المخ ونشأت عنها الوفاة في الحال» - فإنه يكون قاصراً لأن هذا الذي قاله لا يؤدي بذاته إلى ثبوت قصد القتل .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٨ طعن رقم ١٠٢٥ سنة ٢٠ ق) .

٣٢٥ - إذا كان الحكم حين تحدث عن نية القتل قد قال «أنها مستفادة من ملاحظة المتهم للمجنى عليه ، وتهديده إياه بإطلاقه النار عليه أن لم يقف . فلما لم يصغ إليه بالوقوف وظل في جريه أطلق عليه المقتول عامداً من البندقية التي كان يحملها والتي لا تستعمل لغير القتل فأصابه في مقتل لولا أن أسعف بالعلاج » . ولما كان مجرد ملاحظة شخص لآخر وتهديده بإطلاق النار عليه أن لم يقف ثم إطلاق النار عليه من بندقية معصرة بالرش قد يحصل دون أن يكون قصد الجاني قد انصرف إلى قتل المجنى عليه وأرهاب روحه . فإن الحكم يكون قاصراً البيان معيباً بما يستوجب نقضه . (جلسة ١٩٥٢/١٠/١٩ طعن رقم ٢٢ سنة ٢٢ ق) .

٣٢٦ — متى كان الحكم قد اعتمد ضمن ما اعتمد عليه في ثبوت نية القتل لدى الطاعن على موضع الإصابة الرضية من جسم المجنى عليه باعتبارها ناشئة عن العيار الناري الذي أطلقه على المجنى عليه ، وكان الحكم لم يبين كيف حصل الكدم الرضى الذى اثبت وجوده بمصدر المجنى عليه من العيار الناري الذى أطلقه الطاعن من كون طبيعة العيار الناري أن يحدث إصابة نارية لارضية وإن الجرح الرضى يحدث عادة من آلة راضة - متى كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(جلسة ٢٠/١٠/١٩٥٢ طعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٢ ق) .

٣٢٧ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ حمل المتهم مسئولية الاشتراك في القتل العمد قد اقتصر على القول بأن إمساك الطاعن بالمجنى عليه كان بقصد تمكين المتهم الأول الذى كان قادما خلفه من ضرب المجنى عليه فوقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لهذه المساعدة دون أن يبين الوقائع التى استخلص منها أن ما فعله من إمساك المجنى عليه على ذلك الذوق قد قصد به تمكين المتهم الأول من ارتكاب الجريمة وإن ذلك كان مساعدة منه له على ارتكابها ولم يكن من قبيل الاعتداء الشخصى منه عليه المقصود لذاته - متى كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(جلسة ١٩/١/١٩٥٤ طعن رقم ٢١٥٢ سنة ٢٢ ق) .

٣٢٨ — لما كان الحكم إذ استخلص نية القتل عند المتهم قد استند إلى استعماله آلة حادة قاتلة بطبيعتها وطعنه بها المجنى عليه في مقتل وإن الطعنة كانت شديدة إذ نفذت إلى التجويف البريتونى ، وكان هذا الذى قرره الحكم وإن أدى إلى ثبوت نية القتل عند من يكون محتفظا بشعوره وإدراكه إلا أنه لا تتحقق به هذه النية عند من يكون فاقد الشعور مادامت جريمة القتل العمد تتطلب لتوافر أركانها قصداً خاصاً لا يصح افتراضه ولا أن يقال بتوافره إلا عند من يثبت أن قصده من الاعتداء على جسم المجنى عليه كان منصرفاً عن شعور وإدراك إلى أذلاق روحه . وكان الحكم قد اثبت على لسان المجنى عليه واحد الشهود أن المتهم كان ثملاً وقت ارتكاب الجريمة دون أن يبين ما إذا كانت المحكمة قد حققت الأمر وهل كان المتهم فاقد الشعور والاختيار بسبب حالة السكر أم لا - لما كان ذلك ، فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

(جلسة ٢١/٥/١٩٥٤ طعن رقم ٥٩٠ سنة ٢٤ ق) .

٣٢٩ — إذ كان الحكم إذ تعرض لبيان نية القتل عند الطاعنين قال إنها متوافرة من حيازة السلاح الذى استعمل وهو بندقية ومن تكرار إطلاق النار منه على المجنى عليه دون أن يبين كيف استدلل على أن الطاعن الأول كان يطلق النار على المجنى عليه تكراراً مع ما اثبتته (في موضع سابق) من أن العيارين الأول والثانى لم يصيباه وإن ما أصابه من العيار الثالث هو رشة واحدة أصابته في عضده ثم سقطت ودون أن يبحث مدى اتساع دائرة الإصابة من بندقية تطلق الرش وكان ضاربها على بعد كبير وهل لا يصيب رشها إلا هدفاً كانت مصوبة إليه . فإن الحكم إذ استخلص نية القتل مما أورده مما تقدم يكون قاصر البيان ويتعين لذلك نقضه .

(جلسة ١٩/١٠/١٩٥٤ طعن رقم ١٠١١ سنة ٢٤ ق) .

٣٣٠ — التغيير الذى تجريه المحكمة في الوصف من جنائية شروع في قتل إلى جنائية ضرب نشأت عند عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنائيات - عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - إجراءه في حكمها بتغيير

سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعامة مما يستوجب لفت الدفاع عنه إلى ذلك .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧) .

(والطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٨ ص ٨) .

٣٣١ - إذا تمسك الدفاع عن المتهمين بالقتل بعدم التعويل على شهادة الشاهد قولاً منه بأنه ضعيف الأبصار إلى حد اعتباره في حكم الضرير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقذوفاً نارياً على آخر ، فإن هذا يعتبر دفاعاً هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية المتهمين . وإذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله إنه ، لا سند له في الأوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكمة شيئاً بهذا الخصوص ، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح رداً على ما دفع به المتهمون إذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكمة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت المتهمين عن الإشارة إليه في التحقيق ليس من شأنه أن يؤدي إلى نفى دفاعهما وكان من المتعين على المحكمة أما تحقيق هذا الدفاع باختبار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة إبصاره إن كان لذلك وجه أو أن طرحه استناداً إلى أدلة سائغة مقنعة تبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل ، وفي الوقت ذاته اعتمدت على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالإدانة فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً مستوجباً للنقض .

(الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٦ ص ٧) .

٣٣٢ - خطأ الحكم في بيان عدد الأعيرة التي أصابت القاتل لا يعيبه مادام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر واقعة الاشتراك في القتل المنسوبة إلى المتهم .

(الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧) .

٣٣٣ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوي على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨) .

٣٣٤ - متى البت الحكم أن المتهمين الأربعة هم الذين قارفوا القتل استناداً إلى الأدلة المعقولة التي أوردها فلا يقدح في سلامته كون بعضهم ليس خصماً شخصياً للمجنى عليه وأن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٥ ص ٨) .

٣٣٥ - أن ثبوت واقعة احراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتماً ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح مادامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي بينتها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى أن الحيار الناري انطلق في الهواء من الفرد الذي كان يحمله المتهم ولم تكن لديه نية القتل .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ ص ٨) .

٣٣٦ - أن طريقة القتل ليست من البيانات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالتحدث عنها في الحكم مادام قد ثبت وقوع القتل فعلاً .

(الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/١٤ ص ٩) .

٣٣٧ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث مرات متوالية عنصراً من عناصر الإثبات التي تداخلت في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ونسبت في الوقت نفسه إلى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات بالمجنى عليه ، مع أن الواقعة التي شملها أمر الإحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فإنه كان يجب على المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة باسناد واقعة جديدة إلى المتهم ، ثم إدانته على أساسها أن تنبيهه إلى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فإذا لم تفعل فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهري أثر في الحكم بما يبطله .
(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ ص ٤٧١) .

٣٣٨ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف انتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هي التي سببت وفاة المجنى عليه ، فإنه يكون قاصراً معيناً نقضه ، ولا يقدح في ذلك ما أوردته الحكم في ختامه من أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه - ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالإصابات التي أشار إليها من واقع الدليل الفني - وهو الكشف الطبي - مما يجعل بيانه هذا قاصراً قصوراً لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي أخذها بها .
(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢ س ١١ ص ٨١٥) .

٣٣٩ - إذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة ، فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد إليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمداً بنية قتله .
(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ س ١٢ ص ٧٨٠) .

٣٤٠ - رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما وإلا كان مشوباً بالقصور الموجب لنقضه . فإذا كان الحكم المطعون فيه في صدد حديثه عن تهمة القتل التي دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية عن الإصابات التي وجدت بالقتل ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل الفني فإن النعى عليه بالقصور يكون مقبولاً ويتعين نقضه .
(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩/٦٢٤/٢ س ١٢ ص ٢٨٦) .

٣٤١ - لما كان يبين مما أثبتته الحكم عند تحصيله للواقعة ما يفيد أن الطاعن أطلق على المجنى عليه عيارين بقصد قتله فازهق روحه على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من أن المجنى عليه أصيب من عيار ناري واحد ، فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يشكل تناقضاً بين الدليل الفني والدليل القوي وكان الحكم لم يعن برفع هذا التناقض بما يدل على أن المحكمة لم تظن إليه ولو أنها فطنت إليه لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى .
فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢ س ١٥ ص ١٧٣) .

٣٤٢ - لا تناقض بين نفى سبق الإصرار والترصد وبين ثبوت حصول الاتفاق على الفعل بين الفاعلين الأصليين .

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٧١٨) .

٣٤٣ - لما كان مفاد ما أورده الطاعن في دفاعه أنه ينازع في استطاعة المجنى عليه النطق بعد أربع ساعات من إصابته الجسيمة وأن المدة التي حددها الطبيب الشرعي في تقريره لإمكان المجنى عليه من التكلم بتعقل عقب إصابته - والتي وصفها بأنها قصيرة - كانت قد انقضت قبل وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند - من بين ما استند إليه - في إدانة الطاعن إلى أن المجنى عليه قد تكلم وقت وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء وأنه أفضى إليهما باسمي الجانبيين واعتمد في تكوين عقيدته على أقوال هذين الشاهدين بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطاعن الجوهرى أو يعمل على تحقيقه عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعي - فإن التفتات الحكم عن هذا الإجراء يخل بدفاع الطاعن . ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع - في خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه - ولا يرفع هذا العوار أن يكون الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ س ١٨ ق ٤٣ ص ٢٣٢) .

٣٤٤ - متى كان يبين من الإطلاع على المفردات أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن المجنى عليه لم يصب إلا بإصابة واحدة ، وكان ما نقله الحكم من تقرير الصفة التشريحية وأورده منه أن المجنى عليه أصيب بإصابات رضية - بصيغة الجمع - وهو ما يفيد تعدد إصابات المجنى عليه ، إنما يخالف الثابت بتقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه أصيب بإصابة واحدة . وإذا ما كان هذا الخطأ مؤثراً بحيث لا يعرف راى المحكمة لو أنها فطنت إليه ، وكان ما أثاره الدفاع من قيام التناقض بين الدليلين القولى والنفى يعد جوهرياً ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تورد في حكمها ما يفيد أنها عندما قضت في الدعوى كانت على بينة منه وترد عليه بما يزيل هذا التعارض ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢ س ١٨ ق ٨٩ ص ٤٧٢) .

٣٤٥ - إن عجز المتهم عن تعليل وجود دماء آدمية بملابسه لا يؤدى إلى القول إن هذه الدماء هى من دماء المجنى عليها ضرورة وبلا شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب ، ذلك بأنه لا يكون لهذا الاستدلال محل إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء التى وجدت بملابسه هى من دماء القتيلة نفسها . ومتى كانت المحكمة قد خالفت هذا النظر وعولت صراحة في قضائها بإدانة الطاعن على ما جاء بالتقرير الطبى من مجرد وجود بقع دماء آدمية بثوبه ، رغم أنها لم تفحص فنياً عن طريق تحليل فصائل الدماء ، ودون أن تتناول المحكمة بالبحث نفى علاقة تلك الدماء بالجروح التى ثبت وجودها بجسم الطاعن أو تثبت في حكمها أنها من دم القتيلة نفسها ، وكان لا يعلم ما كانت تنتهى إليه المحكمة لو أنها فطنت إلى فساد ذلك الدليل الذى ركنت إليه في

قضائها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢١ س ٢٠ ق ٩٤ ص ٤٤١) .

٣٤٦ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه ان محكمة إعادة المحاكمة ساقطت في حكمها المطعون فيه وهي يصدد ببيانها لواقعة الدعوى ان المطعون ضدهما الاول والثاني والمجنى عليه توجهوا ليلاً لسرقة احد المحال ، وكان المطعون ضده الاول يحمل سلاحاً نارياً ، فرد خرطوش ، وانه والمجنى عليه تقدماً إلى المحل وحاولا فتح نافذته بينما وقف المطعون ضده الثاني يرقب الطريق وعندما شعر بهم صاحب المحل واطل عليهم من النافذة معنفاً إياهم ، اطلق عليه المطعون ضده الاول عياراً نارياً من السلاح الناري بقصد قتله فاخطاه واصاب المجنى عليه واودى بحياته ، ثم حصلت المحكمة اقوال المطعون ضده الثاني بما يفيد إقراره بانه انشاء سيره مع المطعون ضده الاول والمجنى عليه شعر باتفاقهم على ارتكاب جريمة سرقة ثم خلصت المحكمة إلى عدم مساءلة المطعون ضده الثاني وبرأته مما اسند إليه لعدم مقارفته اى فعل من الافعال المكونة للجريمة واطمئنانها منها لتصويره وان نيته لم تكن قد انعقدت مع المطعون ضده الاول والمجنى عليه على ارتكاب جناية السرقة . وإذ كان هذا الاستخلاص ينبىء بذاته عن ان المحكمة كانت على بينة من ان المطعون ضده الثاني لم يكن مساهماً في ارتكاب الجريمة سواء بطريق الاشتراك او كفاعل أصلي ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد جانب صحيح القانون حين انتهى إلى تبرئة ذلك المطعون ضده . ومن ثم فإن ماثيره النيابة العامة من ان الحكم المطعون فيه فاته مساءلة المطعون ضده الثاني طبقاً لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات على اعتبار ان جناية القتل كانت نتيجة متوقعة لجناية الشروع في السرقة مع حمل سلاح التي قصد ارتكابها ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٨٢ ص ٩١٦) .

٣٤٧ - متى كانت اقوال من سنل من الشهود من رجال الحفظ في جلسة المحاكمة لا تساند الحكم فيما حصله من ان رؤية المجنى عليه للمتهم الطاعن وقت الاعتداء عليه وتمييزه كانا ممكنين ، إذ قرروا بان الظلام كان سائداً وقت الحادث ، وكان يبين من المفردات ، ان رجال الحفظ شهدوا بتحقيقات النيابة ، بتعذر الرؤية واستحالة التعرف ، إذ قرروا بان ، الدنيا كانت عتمة والرؤية متعذرة ، وكان الحكم لم يكشف عن تحديد مسافة إطلاق الأعيرة النارية فيما اثبت بتقرير الصفة التشريحية حتى يمكن القطع بيقين في أمر الرؤية والتمييز بالنسبة لظروف الضوء والظلام وقت الحادث ومسافة تلك الرؤية . وإذ كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اورد على خلاف الثابت باقوال الشهود ان الرؤية كانت ممكنة وتمييز الطاعن كان مستطاعاً وعول على ذلك في إدانته دون أن يعنى باستجلاء حقيقة الامر في ذلك على ضوء ما جاء بتقرير الصفة التشريحية خاصاً بمسافة الإطلاق ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في الإسناد والقصور في البيان .

(الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ س ٢١ ق ٩٦ ص ٢٩١) .

٣٤٨ - متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن قد اثار عدم قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل بعد إصابته ، وان التقرير الطبي الشرعى وإن اثبت ان إصابات المذكور لا تمنعه من ذلك إلا انه قصر تلك القدرة على فترة معينة سماها بالفترة البيضاء وانه لا دليل على ان المجنى عليه قد مر بهذه الفترة ، يؤكد ذلك ما اثبتته الضابط في

محضره من أن المجنى عليه سقط في غيبوبة عقب إدلائه بأقواله ، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى والواقع يشهد له ويسانده ، ذلك أن الطبيب الشرعي وإن قرر أن إصابات المجنى عليه لا تمنع من قدرته على التحدث بتفصيل بعدها خلال الفترة البيضاء وهي الفترة الزمنية التي تعقب زوال غيبوبة الارتجال المخي وتسبق غيبوبة الضغط المخي ، إلا أنه أثبت تعذر تحديد المدة الزمنية التي تستغرقها الفترة البيضاء وأنه يجوز أن تمتد إلى حوالى ست ساعات وأن ذلك يتوقف على مدى مقاومة المجنى عليه للصدمة العصبية المصاحبة للإصابات كما أثبت الضابط في محضره أنه عقب سؤال المجنى عليه أخذ يهذى ويتحدث بكلام غير مفهوم ، فإن المحكمة إذا لم تظن إلى دفاع الطاعن ولم تقس عليه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل سكتت عنه إيراداً له ورداً عليه ، يكون حكمها معيباً بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١٤ س ٢١ ق ٢٠٢ ص ٨٦٢) .

٣٤٩ - لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص بخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل مالها أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها ، ولما كان الحكم قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على افتراض صدور حركات لا إرادية باستدارة المجنى عليه وهو في منطقة اللاشعورية ، وهو ما لا سند له من أقوال شامدى الإثبات كما بسطها الحكم ، فإنه يكون قد تدخل في روايتهما وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو مالا يجوز له ويبقى التعارض بعد ذلك قائماً بين الدليلين القولى والفنى لما يرفع ، ولا ينال من ذلك أن يكون أحد الشاهدين قد قرر بجلسة المحاكمة أن المجنى عليه كان قد عمد إلى الاستدارة ساعة إطلاق العيار مادام أن الحكم لم يجعل سنده في رفع التناقض هذه الأقوال بعد تمحيصها والاطمئنان إليها . ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ س ٢١ ق ٢٠٨ ص ٨٨٠) .

٣٥٠ - إن خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح الناري عند استخلاصه توافرية القتل لا يعيبه مادام أن ذلك ليس له أثر في قيام الجريمة التي دان الطاعنين بها .

(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ س ٢١ ق ٢٠٨ ص ١٠٠١) .

٣٥١ - متى كان الثابت أن المحكمة لم تبين قضاها بصفة أصلية على ما استبان من تقرير التحليل من وجود آثار دماء آدمية ببعض المضبوطات وإنما هي استندت إلى وجود تلك الآثار من الدماء ببعض المضبوطات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أودتها ، وإذا لم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء إلى المجنى عليهم ولم يطلب الطاعنون تحقيقاً معيناً في هذا الشأن ، فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييداً وتعزيزاً للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه مادام أنه لم يتخذ من تقرير التحليل دليلاً أساسياً في ثبوت الاتهام قبل المتهمين .

(الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ق ٢٧٢ ص ١١٢٤) .

٣٥٢ - متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن دفاع الطاعنين قد اتجنى على أن الحادث لم يرتكب في الساعات الأولى من صباح اليوم الذي قيد فيه تاريخ حصول الواقعة كما هو مفهوم أقوال شهود الإثبات ، واستدلا على ذلك بالتقارير الطبية المقدمة منهما ، وقد أصدرت المحكمة بهيئة سابقة قراراً بإرسال تقريرى الطبيب الشرعى والتقارير الاستشارية

المقدمة من الدفاع إلى السيد كبير الأطباء الشرعيين لإبداء الرأي في تاريخ وفاة المجنى عليه وهل ترجع إلى الساعات الأولى من صباح اليوم الذي عد تاريخاً لحصول الواقعة أم إلى تاريخ لاحق ، إلا أن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد غضت الطرف عن تنفيذ هذا القرار استناداً إلى ما ورد في التقرير الطبي الشرعي الثاني من أن تحديد تاريخ وفاة المجنى عليه أمر متعذر فنيا بالنسبة لتداخل عوامل متعددة في درجة تطور التغيرات الزمنية التي على أساسها تحدد المدة التي مضت على حصول الوفاة ، وعلى ما انتهى إليه هذا التقرير من أنه من الجائز أن تكون الوفاة معاصرة للتاريخ الذي حدده الشهود وهو الساعات الأولى من صباح اليوم الذي قيد فيه تاريخ حصول الواقعة . وكان الدفاع الذي أبداه الطاعنان يعد - في خصوصية هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى والمستمد من أقوال شهود الإثبات - وهو دفاع لو ضح لتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تفتن إلى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بالاستجابة إلى طلب الدفاع انتظار ورود تقرير كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته واستيفاء دفاع الطاعنين ، وانتهت إلى أن الحادث قد وقع في الساعات الأولى من صباح اليوم الذي قيد تاريخاً لحصول الواقعة استناداً إلى تقرير طبي شرعي لا يؤدي فنياً إلى هذه النتيجة التي انتهت إليها ، فإن حكمها يكون فضلاً عن قصوره قد انطوى على إخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢١ س ٢٢ ق ١٨٠ ص ٧٧٣) .

٣٥٣ - لا يعيب الحكم إغفاله - في بيانه لواقعة الدعوى - إيراد إصابة صدر المجنى عليه غير النافذة التي أثبتها التقرير الطبي الشرعي والتي لم يكن لها دخل في إحداث الوفاة لأن الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها وأطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس في حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى بما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ق ٨٤ ص ٢٧٩) .

٣٥٤ - لا يحتاج الطاعن بانتفاء مصلحته في الطعن على الحكم - بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني وقصور الحكم عن التعرض لما يرفع هذا التناقض - بمقولة أن النعي وارد على جريمة الشروع في القتل وأن المحكمة قد اعتبرت الجرائم المسندة إلى الطاعنين جميعاً بما فيها جريمة الشروع في قتل المجنى عليها الثانية مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات واعتبرتها جميعاً جريمة واحدة وأوقعت العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهي جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ، إذ أن عيب التناقض سالف الذكر يمتد إلى الحكم برمته ليشمل جريمة القتل العمد بدورها .

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨ س ٢٢ ق ١٨٠ ص ٧٩٦) .

٣٥٥ - ليس بال لازم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق . وإذا كان الحكم - وهو في مقام الملاءمة بين أقوال الشاهد وبين التقرير الفنى في شأن تحديد عدد الأعيان النارية التي أطلقت على المجنى عليها - قد علل الخلاف بينهما بأن قول الشاهد بأنه لم يطلق على المجنى

عليها سوى عيارين لا يمنع من أن عياراً ثالثاً قد أطلق على المجنى عليها لم يتنبه له الشاهد في الحالة التي كان عليها والمتهم يحاول إبعاده عن شقيقته ليقتلها والآخرية محتمية بظهوره وهو يحاول جاهداً منع المتهم من ارتكاب جرمه ، فإن هذا الذي أورده لا يعد تدخلاً في رواية الشاهد أو أخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وإنما هو استنتاج سائغ أجرته المحكمة - وهي بسبيل استخلاص الحقيقة من كل ما تقدم إليها من أدلة - واءمت به بين ما قاله الشاهد وما كشف عن التقرير الطبي . ولا تثريب عليها في ذلك مادام أن تقدير الدليل موكل إلى اقتناعها واطمئنانها إليه وحدها ، ومادامت قد استقرت عقيدتها على أن الطاعن أطلق النار على المجنى عليها . ولا يعد ما قالت به من احتمال عدم تغيب الشاهد للعيار الثالث افتراضاً مؤثراً على سلامة حكمها ، ذلك بأن ما يخرج من هذا القيل هو أنه لم يكن منصّباً على دليل الإدانة بل على الظروف التي وقعت فيها الجريمة بما ينتفى معه قول الطاعن بأن الحكم قد قضى على غير مقتضى الجرم واليقين .

(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٤٣) .

٣٥٦ - من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوب إلى الطاعن إحداثها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها ، حتى يمكن التحقق من مدى مواعمتها لأدلة الدعوى الأخرى ، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل إماماً شاملاً يهيئ لها أن تمحصه التمهيص الشامل الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة تمكيناً لمحكمة النقض من التعرف على صحة الحكم من فساده فإن الحكم يكون قد تعيب بالقصور الموجب لنقضه .

(الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ س ٢٤ ق ٢٦٢ ص ١٢٨٨) .

٣٥٧ - إذا كان العين من الحكم المطعون فيه أن القضاء ببراءة المتهمين من تهمة القتل كان على أساس الشك في صحة اسناد الواقعة الجنائية مادياً إليهم بما تتضمنه من فعل إحراز السلاح والذخيرة أداة القتل والمرتبطة بهذه الجريمة ارتباطاً لا يقبل بطبيعته أى تجزئة فإنه لا محل لما تثيره النيابة الطاعنة في خصوص عدم تعرض الحكم لتهمتي إحراز ذلك السلاح وذخيرته الذي كان الأداة المستعملة في جريمة القتل أنفة الذكر .

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ س ٢٥ ق ٨٠ ص ٢٧١) .

٣٥٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد على التذكرة الطبية التي عثر عليها في محل الحادث ووجد عليها بقعة دماء كقرينة معززة لصدق اعتراف الطاعن ولم تعول المحكمة على من حررها فإن ما أثاره في دفاعه من أنها لم تكن محررة بخط المجنى عليه وأنه عثر عليها مؤخراً إنما كان دفاعاً موضوعياً لم تكن المحكمة ملزمة بتعقبه والرد عليه استقلالاً ، وإذا كان الثابت من محاضر الجلسات أن الدفاع لم يكن قد طلب إجراء تحقيق معين في هذا الشأن لاستجلاء ما إذا

كانت تلك الشهادة محررة بخط المجنى عليه من عدمه ، فليس للطاعن من بعد أن ينفي من المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ س ٢٦ ق ٨٥ ص ٣٦٧) .

٣٥٩ - لما كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد من بين أدلة الاتهام التي ساققتها النيابة العامة ما شهد به ضابط مباحث مركز تلا من أنه بناء على إذن من النيابة العامة انتقل إلى مسكن المطعون ضده الأول حيث أسفر تفتيشه عن ضبط فرد خرطوش صناعة محلية عيار ١٦ وبداخل ماسورته طلقة فارغة من نفس العيار مخبأ وسط أكوام من الحطب على سطح المنزل . وكان يبين من الإطلاع على التقرير الطبى الشرعى المرفق بالمفردات المضمومة أن حالة المجنى عليه الإصابية بالراس حدثت من عيار نارى معمر بالرش الذى استقر به ومن الممكن حدوث هذه الحالة الإصابية باستعمال مثل السلاح المضبوط على النحو الذى قرره المصاب ، وفى تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة ، وأن السلاح المضبوط عبارة عن فرد خرطوش بروح واحدة صناعة محلية يدوية ماسورته غير مشسختة عيار ١٦ صالح للاستعمال وقد اطلق فى تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدليل من أدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها فيه ، كما لم تعرض فى أسباب حكمها لتهمتى إحراز السلاح والذخيرة المستندتين للمطعون ضدهما مع ما تضمنه منطوق الحكم من القضاء بمصادرة السلاح المضبوط ، فإن ذلك ينبىء عن أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بعناصر الدعوى وتمحص أدلتها بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٠ س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٥٢) .

٣٦٠ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند - فيما استند إليه - فى إدانة الطاعن على أقوال الشهود بتحقيقات النيابة وبالجلسة بقوله « وشهد - ... - بالتحقيقات وبالجلسة أنه أثناء جلوسه بمقهى ... فى مقابلة المجنى عليه صباح يوم الحادث وبجواره الشاهدان الآخران شاهد المتهم قداماً من الطريق بحالة هادئة وفوجيء به يعتدى بمطواة على المجنى عليه أصابه فى ظهره فسقط أرضاً ولذا المتهم بالفرار وأضاف أن هذا الأخير قدم من خلف المجنى عليه وطعنه من الخلف وشهد ... بالتحقيقات وبالجلسة أنه أثناء جلوسه بمقهى ... صباح يوم الحادث برفقة المجنى عليه والشاهد الرابع فوجيء بالمجنى عليه يمسك بكتفه متلفاً خلفه مردداً عبارة « كده يا حمدي ، فتلفت هو أيضاً وشاهد الدماء تنزف من المجنى عليه ورأى المتهم يعدو على مسافة عشرين متراً وكان يحمل مطواة وذكر أن سبب الحادث هو النار لقتل والد المتهم - وشهد ... بالتحقيقات وبالجلسة بمضمون ما شهد به الشاهد السابق ، . لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن هؤلاء الشهود قد اقتصرت شهادتهم على القول بإصابة المجنى عليه أثناء جلوسهم معه بالمقهى ونفوا رؤيتهم الطاعن يعتدى على المجنى عليه أو يفر من محل الحادث فور وقوعه حاملاً سكيناً أو مطواة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص مقارفة الطاعن للجريمة مستدلاً على ذلك بأقوال هؤلاء الشهود بجلسة المحاكمة يكون

قد اقام قضاءه على ما لا اصل له في الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد اخذ بأقوالهم بتحقيقات النيابة مادام أنه استدل على جديتها بأقوالهم بجلسة المحاكمة بما لا اصل له في الأوراق - ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٦ س ٢٨ ق ٤٤ ص ١٩٨) .

٣٦١ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من تقرير المعامل عن وجود آثار دماء آدمية بالعصا المضبوطة بمنزل الطاعن . وإنما استندت إلى تلك الآثار كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها ، فإنه لا جناح على الحكم أن عول على تلك القرينة تاييداً وتعزيراً للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه مادام أنه لم يتخذ من تقرير المعامل دليلاً أساسياً في ثبوت التهمة قبل الطاعن - لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضاً موضوعاً .

(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٥ س ٢٩ ق ٢٢ ص ١٢٦) .

٣٦٢ - لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض إلى ما يثيره الطاعن في هذا الوجه رد عليه في قوله : إنه لما كان من المعروف علمياً أن التيبس يبدأ بعد ساعتين من الوفاة فيصيب أولاً الوجه ثم يتدرج في غضون ساعتين أخريين فيصيب الرقبة وأعلى الكتفين ثم يشمل الصدر والظهر والبطن في أربع ساعات أخرى . ويكتمل بعموم الجسم بعد أربع ساعات تالية وهذا الاكتمال يتم بهيئة عامة من حوالي عشرة إلى اثنتي عشرة ساعة بعد الوفاة وبعد الاكتمال يبدأ التيبس الرمي في الزوال بالشكل والتوزيع الذي بدأ به إلا أن هناك عوامل كثيرة تحكم هذا التيبس فيبدأ سريعاً ويزول سريعاً في حديثي الولادة والسن وكذا الشيوخ كما أنه يطرا سريعاً إثر المجهودات العضلية قبل الوفاة كما أن حرارة الجو تساعد على حدوثه ويحدث سريعاً في الصيف عنه في الشتاء (راجع الطب الشرعي البوليس الفني الجنائي للدكتور يحيى شريف الطبعة الأولى سنة ١٩٥٨ صفحة ٢٩٥ وما بعدها) وبإعمال هذا النظر بشأن المجنى عليه ذلك الشاب البالغ من العمر عشرين عاماً الذي ثبت من التحقيق أنه كان عائداً من حقله قافداً دابته المحملة بكمية من القمح في ظهيرة الأول من يونيو سنة ١٩٧٥ بصعيد مصر ، فإن التيبس الرمي بالنسبة لجثته يبدأ سريعاً في الظهور والاكتمال فإن ما قال به الدفاع من أنه قد مرت مدة ثمانى ساعات على الأقل على وقوع الحادث لا يمكن الركون إليه وتطمئن المحكمة إلى ما قرره شهود الواقعة من أن الحادث قد وقع حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً ولا ترى المحكمة مبرراً لإجابة الدفاع إلى طلبه ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً ، إلا أنه لا يجوز لها أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعي متى كان ذلك رأياً عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال ومتى كانت المواقيت التي حددها تختلف زماناً ومكاناً وهو ما يقتضى استثنائاً بحالة الجو يوم الحادثة من معين سليم وإطلاع مستبصر بوصف حالة الجثة من واقع التقرير الطبي ثم الإدلاء بالرأي الفني القاطع على هذا الضوء ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين وإن كان الدفاع الذي أثاره الطاعن في الدعوى المطروحة من تعارض الوقت - الذي حدده الشاهدان للحادث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن حالة التيبس الرمي يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه

بالدليل المقدم في الدعوى والمستمد من أقوال شاهدي الإثبات وهو دفاع قد يفتنى عليه - لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يقتضي من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهي مسألة فنية بحيث أن تتخذ ماتراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً لغاية الأمر فيها بأن تجيب الطاعن إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته واستيفاء دفاعه في هذا الشأن أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع ، بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣ س ٢٩ ق ٧٩ ص ٤١٢) .

٣٦٣ - متى كان ما اثاره المدافع عن الطاعنين من دلالة حالة التيبس الرمي على حدوث الوفاة قبل الوقت الذي اثبت فيه ضابط المباحث بمحضه سؤاله للمجني عليه ، إنما يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى - المستمد من أقوال هذا الضابط ومحضه - ولأنه دفاع قد يفتنى عليه لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يقتضي من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة ، باعتبارها من المسائل الفنية البحت ، أن تتخذ ماتراه من الوسائل لتحقيقها - عن طريق المختص فنياً - بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، أما وهي لم تفعل ورفضت طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في هذا الصدد بحجة أن ماجاء بتقريره - من مضي مدة اقل من يوم على الوفاة - يتلاءم مع إخطار المستشفى بإحضار المجني عليه إليه متوفياً ومع محضر ضابط المباحث المتضمن سؤاله للمجني عليه شفويّاً ، في حين أن إخطار المستشفى لا يغني عما هو مطلوب من تحديد وقت الوفاة وأن ما تضمنه محضر الضابط من سؤاله للمجني عليه إنما هو بذاته الأمر المراد نفى حصوله عن طريق تلك المناقشة ، ومن ثم يكون ماجاء بحكمها في هذا الخصوص من قبيل المصادرة على المطلوب والحكم على الدليل قبل تحقيقه ، فإن الحكم - فوق إخلاله بحق الدفاع - يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨ س ٢٩ ق ٢٠٢ ص ٩٨٠) .

٣٦٤ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لما اثاره المدافع عن الطاعنين في مرافعته بشأن وقت وقوع الحادث توصلوا إلى التشكيك في أقوال شهود الإثبات ، من أن جثة المجني عليه وجدت في حالة تيبس رمي كامل ورد عليه في قوله ، كما لا تعمل المحكمة على ما اثاره الدفاع بمرافعته من طلبات ودفعات لأن تشريح الجثة كما هو ثابت من الأوراق تم في الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ١٩٧٤/١/٢٨ واثبت تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة مضي عليها أكثر من يوم وهذا لا يتناقض مع الوقت الذي حدده الشهود لحصول الحادث وهو صباح يوم ١٩٧٤/١/٢٧ لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وكان الثابت من التقرير الطبي الشرعي - المرفق بالمفردات المضمومة - أن الطبيب الشرعي وقع الكشف الظاهري على جثة المجني عليه وأجرى تشريحها في الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤ وانتهى إلى أن الجثة كانت في دور التيبس الرمي الكامل والزرقة الرمية بالظهر وخلفية الأطراف وأنه مضي على الوفاة حين الكشف عليها حوالي يوم ، فإن ما نقله الحكم عن التقرير الطبي الشرعي - بصدد رده على دفاع الطاعنين القائم على التشكيك في وقت وقوع الحادث - من أنه مضي على الوفاة حين الكشف على الجثة أكثر من يوم يكون مخالفاً لما تضمنه ذلك التقرير ، لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذي أبداه الطاعنان على مسلف بيانه يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل

المستند في أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية ، وهو دفاع قد ينبني عليه . في صح - تغير وجه الرأي في الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة - وهي مسألة فنية بحث - أن تتخذ ماتراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بمخالفة الثابت بالأوراق وبالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعنين في تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن في ذاته المطالبة بالتحقيق والرد عليه بما يفنده .

(الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ س ٣٠ ق ٢٢ ص ١٦٧) .

٣٦٥ - لما كانت المحكمة قد استندت في إطراح دفاع الطاعن وأقوال شهود النفى إلى إن المدة التى انقضت بين وقوع الحادث وضبطه تسمح له بالسفر إلى بلده بعد ارتكاب الحادث ، وأن الدفاع لم يشكك في إمكانية ذلك . وإذا كان لايتأتى في منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلاً عليه ، بل واجب المحكمة أن تقيم الدليل على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق إذا هي اطرحته . وكانت المحكمة لم تبين مصدر هذا الذى استندت إليه في إطراح دفاع الطاعن وشهود النفى ، وقد خلت الأوراق من تحديد ساعة ضبطه ببلده وما يفيد أنه ضبط بعد حصول الحادث بوقت يسمح له بالسفر إليها ، فإن الحكم يكون قد اطرح هذا الدفاع وأقوال شهود النفى بما لا سند له في أوراق الدعوى وهو مايعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١ س ٢٠ ق ٨٨ ص ٤١٩) .

٣٦٦ - متى كان محامى الطاعنين قد تمسك بكذب المجنى عليه فيما قرره من أن الطاعن الأول أطلق عياراً نارياً وأنه عقب إصابته بالمقذوف النارى جرى خلفه وتمكن من اللحاق به ، وكان الدفاع الذى أبداه الطاعنون حول قدرة المجنى عليه على الجرى عقب إصابته بالمقذوف النارى الذى أصاب البطن والظهر يعد دفاعاً جوهرياً في صورة الدعوى ومؤثراً في مصيرها إذ قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأى فيها وهو يعد من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ماتراه من وسائل تحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنياً ، وهو الطبيب الشرعى ، أما وهي لم تفعل ذلك فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند من بين ما استند إليه في إدانة الطاعنين إلى أقوال المجنى عليه التى يعارضونها بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطاعنين الجوهرى أو يعمل على تحقيقه عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - فإن التفتات الحكم عن ذلك الاجراء يخل بدفاع الطاعنين - ولا يقدح في هذا الشأن أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع - في خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن في ذاته المطالبة بالتحقيق أو الرد عليه .

(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢ س ٣٠ ق ٨٩ ص ٤٢٣) .

٣٦٧ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشاهد مضمون الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق - وإذا كان ذلك ، وكان البين من المفردات التى امرت المحكمة بضمها - تحقيقاً لوجه

قتل عمد

الطعن - ان الشاهد لم يجزم بان العيارين الناريين اصابا المجنى عليه بل رجح ان احدهما لم يصبه ، وكان مفاد ما اورده الحكم فيما تقدم ان المحكمة قد تفتنت إلى ما اثاره الدفاع في هذا الشأن ومحصلته بعد ان استعرضت اقوال الشاهد وما جاء في تقرير الصفة التشريحية فلم تر بين هذين الدليلين القولى والفنى تناقضاً ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان الاولان في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ س ٣٠ ق ١٢٩ ص ٦٥١) .

٣٦٨ - لما كان دفاع الطاعنين بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب اصابته يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل في الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تفتن إلى دفاع الطاعنين ولم تقسله حقه وتعن بتحقيقه عن طريق المختص فنياً ، بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل سكتت عنه ايراداً له ورداً عليه ، يكون حكمها معيباً بالاخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح في هذا ان يسكت الدفاع عن طلب دعوة اهل الفن صراحة ، ذلك بان اثاره هذا الدفاع - في خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن بذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه او الرد عليه ، ولا يرفع هذا العوار ان يكون الحكم قد استند في ادانة الطاعنين إلى ادلة اخرى ، ذلك بان الادلة في المواد الجنائية ضمانات متسلسلة يكمل بعضها البعض الآخر ، فتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة ، بحيث إذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت إليه المحكمة ، او الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى ان هذا الدليل غير قائم .

(الطعن رقم ٤١٥٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢ س ٢٣ ق ١٥٦ ص ٧٦٣) .

٣٦٩ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الاصل انه ليس بلازم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى - كما اخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه لم يحصل من اقوال المجنى عليه الثالث ان الأرض مستوية بمكان الحادث بل اورد من اقواله ان عمية المجنى عليهما الاولين كانا جالسين ، على مصطبة ، بينما كان هو جالساً على مقعد يتناولون جميعاً طعام الإفطار واثناء ذلك دخل عليهم الطاعنون حاملين بندق سريعة الطلقات وما ان اقتربوا منهم إلى مسافة أربعة امتار حتى اطلقوا عليهم اعمرة نارية اصابته عمية كما اصابته إحداها في ساقه اليمنى فسارع بالهرب بينما استمر الطاعنون في إطلاق الأعمرة على عمية ، ونقل عن التقرير الطبى الشرعى الموقع عليه ان إصابته بالساق اليمنى نارية تنشأ من عيار نارى معمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعه لعدم استقراره واطلق من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب ويمكن حدوثها وفق التصوير الوارد باقواله وفي تاريخ يتفق وتاريخ الحادث ومن كل من البندقية الروسى المضبوطة واى من الطلقات والمقذوفين من عيارهما وايضا من اى من البندقيتين الى انفليد المضبوطتين وكذا من اى الطلقات التشيكى والالماني ، وإذا كان ما اورده الحكم من اقوال المجنى عليه المذكور لا يتعارض بل يتلاءم مع ما نقله عن الدليل الفنى فيما تقدم فإن ما يثيره الطاعنون من قالة جمع الحكم بين دليلين متناقضين يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥) .

٣٧٠ - الاصل انه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة إلى ان المتهم هو محدثها فليس به من حاجة

إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يظن لها .

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥) .

٣٧١ - تحديد وقت وقوع الحادث لاثباته في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي ساققتها إلى أن المجنى عليه الثالث قد رأى الطاعنين وتحقق منهم وهم يطلقون الأعيرة النارية على عميه المجنى عليهما الأولين وإصابته من إحداها أثناء تناولهم طعام الإفطار وإلى أن بعض شهود الإثبات قد راوا الطاعنين وهم حاملين أسلحتهم متوجهين بها صوب مكان جلوس المجنى عليهم ثم سماعهم صوت الأعيرة النارية وإلى أن البعض الآخر راوا الطاعنين بعد ارتكاب الحادث وهم يطلقون الأعيرة النارية أثناء فرارهم وإسراع هؤلاء إلى مكان الحادث حيث شاهدوا المجنى عليهما الأولين صريعين والمجنى عليه الثالث مصابا على مسافة منهما .

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥) .

٣٧٢ - إذا كان ما أورده الحكم سائفا وسديدا ويستقيم به الدليل على تحقق قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين كما هو معرف به في القانون وهو ما يرتب بينهما وبين من أسهموا في ارتكاب الفعل معهما تضامنا في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارقه كل منهم محددا بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه إذ يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الاعتداء على المجنى عليه فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذا لهذا القصد والتصميم الذي انتويه دون تحديد لفعلهما وفعل من كانوا معهما ومحدث الإصابات وفعل التفريق الذي أدى إلى وفاته بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائفة التي أوردها من أن تدبيرهما للجريمة قد أنتج النتيجة التي قصدا إحداثها وهي الوفاة فإن ما يثيره الطاعنان بشأن عدم تحديد الحكم من قام من المتهمين بالإعتداء على المجنى عليه بالضرب وإغراقه في المياه وعدم إشارته إلى مساهمة الطاعنين بنصيب قل أو أوفى في هذه الأفعال يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٨ ص ٥٤٤) .

الفصل الثامن

مسائل متنوعة

٣٧٣ - إن عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة قد شرعت على وجه الاستثناء للشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام ، وشرعتها جاءت في باب غير باب الشروع لاعتبارات لصيقة بنفس عقوبة الإعدام وهي أن لا تكون تلك العقوبة الفادحة قضاء محتما على الشريك . أما عقوبة الشريك في جريمة الشروع في القتل فإن سبيل موازنتها يكون باستعراض عقوبة الفاعل الأصلي فيها ثم قياسها عليها تطبيقا للقاعدة العامة الثابتة وهي من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها .

(جلسة ١٩٢١/١١/٢ طعن رقم ٢٠٤ سنة ١ ق) .

٣٧٤ - إن القانون إذ أوجب على المحكمة اخذ رأي المفتى في عقوبة الإعدام قبل توقيعها إنما قصد أن يكون القاضي على بينة مما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالإعدام في الواقعة

قتل عمد

الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزماً بالأخذ بمقتضى الفتوى . وليس المقصود إذن من الاستفتاء تعريف رأى المفتى في تكييف الفعل المسند إلى الجاني ووصفه القانوني .

(جلسة ١٩٣٩/١/٩ طعن رقم ٢٢٤٤ سنة ٨ ق) .

٣٧٥ - لا يوجد في القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالإعدام بعد أخذ رأى المفتى أن تبين هذا الرأى في حكمها . وكل ما أوجبته المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تأخذ المحكمة رأيه قبل إصدار هذا الحكم .

(جلسة ١٩٤٢/١/٢٦ طعن رقم ١٩٤٨ سنة ١١ ق) .

٣٧٦ - لا يلزم في الإدانة بالقتل أن يكون موت المجنى عليه قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جثته وتشريحها . فإن القانون نفسه قد جعل من أسباب إعادة النظر في الأحكام الجنائية أن يوجد المدعى قتله حياً بعد الحكم على المتهم (المادة ٢٣٤ تحقيق) .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طعن رقم ١٦٠٦ سنة ١٨ ق) .

٣٧٧ - الاتفاق على ارتكاب جريمة ما كافي وحده بحسب المادة ٤٣ من قانون العقوبات لتحصيل كل من المتفقين نتيجة ذلك الاتفاق ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير تلك التي اتفق على ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لذلك الاتفاق الذي تم على ارتكاب الجريمة الأخرى . ذلك بأن الشريك مفروض عليه قانوناً أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل عقلاً وبحكم المجرى العادي للأمر أن تنتج عن الجريمة التي اتفق مع شركائه على ارتكابها فإذا اتفق شخص مع آخرين على سرقة منزل شخص معين فإن القانون يفرض بحكم المادة ٤٣ ع على هذا الشخص وعلى غيره من الشركاء أن يتوقعوا أن يستيقظ المجنى عليه عند دخولهم منزله فيقاوم دفاعاً عن ماله فيحاول اللصوص اسكانه خشية الافتضاح فإذا عجزوا عن إسكاته قضاوا على حياته ليأمنوا شره . تلك حلقات متسلسلة تتصل آخرها بأولها اتصال العلة بالمعلول فكل من كانت له يد في أولى الحوادث وهي حادثة السرقة يجعله القانون مسئولاً بصفته شريكاً عن الحادثة الأخيرة وهي حادثة القتل باعتبارها نتيجة محتملة للأولى وإذا لم يكن في الاستطاعة مؤاخذه ذلك الشخص على اعتبار أنه شريك في القتل بنية مباشرة لعدم قيام الدليل على ذلك فإن وجوده في مكان جريمة السرقة كاف وحده لمؤاخذته قانوناً بقصده الاحتمالي فيما يتعلق بجريمة القتل على اعتبار أنه كان يجب عليه أن يتوقع كل ما حصل إن لم يكن توقعه فعلاً ومسئوليته في القتل بنية احتمالية تتحقق ولو ثبت أنه لم يكن يحمل سكيناً أو ساطوراً أو أية أداة أخرى .

(جلسة ١٩٣٤/١/٨ طعن رقم ٤ سنة ٤ ق) .

٣٧٨ - متى كانت جريمة احراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص اللتين دين المتهم « الطاعن » بهما مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجريمة الشروع في القتل عمداً التي قضى الحكم المطعون فيه ببراءته منها . مما يقتضى اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات - وإذا كان الحكم بالبراءة قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة لما قضى به في التهم جميعها وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ س ١٣ ص ١٠) .

٣٧٩ - إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بوصف أنه قتل ثلاثة أشخاص وشرع في قتل أخرى . وطلبت النيابة عقابه عن ذلك بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى أن جنائية القتل العمد تقدمتها جنائية الشروع في القتل الأمر المنطبق على المادة ٢/٢٣٤ عقوبات وطلبت إلى الدفاع المرافعة على هذا الأساس ، فإن المحكمة تكون قد اعملت بذلك حكم القانون ولم تخل بحق الدفاع .
(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ س ١٢ ص ٥٧٠) .

٣٨٠ - التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد بالسهم إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة ، مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة - وهي واقعة القتل الخطأ - مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلتفت الدفاع إلى ذلك التعديل ، وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان مما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٤ س ١٤ ص ٤٩٢) .

٣٨١ - الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى - وإذا كانت الواقعة المادية المبيته بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو عدم توافر الدليل على ثبوت نية القتل لدى المحكوم عليهم واستبقاء ظرفي سبق الإصرار والقرصن المشددين دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى . فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعنين مرتكبي جريمة الضرب المفضي إلى الموت لا يجافي التطبيق السليم في شيء . ولا محل لما يثيره المتهم من دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم والمدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ ص ٦٦٢) .

٣٨٢ - الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية المبيته بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد - ومتى كان مرد التعديل الذي أجرته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن ، فإن الوصف الذي نزلت إليه في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعن مرتكباً جريمة الضرب المفضي إلى الموت لا جريمة القتل العمد - هذا التعديل لا يجافي المنطق السليم في شيء ولا يعطى الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى

قتل عمد

ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد العناصر للجريمة التي رفعت بها الدعوى .
(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٩ س ١٧ ق ١٠٥ ص ٥٨٦) .

٣٨٣ - الأصل أن المحكمة لا تقتيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ، ما دام أن الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساساً للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة هي بذاتها الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً . ولما كان رفع الدعوى الجنائية بجناية القتل العمد المقترن بجناية أخرى يتضمن حتماً رفعها بالجناية المقترنة فإذا لم تثبت الجناية الأصلية كان للمحكمة أن تتصدى للجناية المقترنة التي تسترد استقلالها في هذه الحالة وتقضى في موضوعها . فإذا كان الطاعن قد أحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته وأخر عن جناية قتل عمد مع سبق الإصرار وقد تلت تلك الجناية جناية أخرى هي شروعه في قتل آخر عمداً ، وكانت المحكمة قد انتهت إلى عدم ثبوت التهمة الأولى ، فإن تصديها لجناية الشروع في القتل المسندة إلى الطاعن لا يعتبر تعديلاً للتهمة مادامت المحكمة لم تجر تغييراً في الواقعة المادية التي كانت أساساً للاتهام الأمر الذي لا يستلزم منها لفت نظر الدفاع .

(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ق ٢٠٠ ص ١٠٦٩) .

٣٨٤ - تقضى المادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بأن عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . كما تقضى المادة ٤٦ منه بأن يعاقب على الشروع في الجنايات بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة ، والمحكمة غير مقيدة في تحديد مدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلا بما نص عليه في المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم جواز النزول بها عن ثلاث سنوات أو مجاوزة خمس عشرة سنة . ومن ثم فإن العقوبة المقررة على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة مدة عشر سنوات - تكون في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجرائم الشروع في القتل وإحراز السلاح والذخيرة التي دين بها .
(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ق ٢٠٠ ص ١٠٦٩) .

٣٨٥ - لا تناقص بين إثبات تقرير الصفة التشريحية أن بعض الإصابات بذاتها تؤدي إلى الوفاة وبين إثباته أنها جميعاً قد أسهمت في إحداث الوفاة لأن ما يلزم عن البعض لا ينتفى لزومه حتماً عن الكل .

(الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ق ١٥١ ص ٧٥٠) .

٣٨٦ - إذ نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدني صراحة على أنه يجوز الحكم بالتعويض للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها القتيلة ، فإن هذه القرابة تتحقق بها المصلحة في رفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها وارثة للمجنى عليها أم لا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى لأخت المجنى عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء فقد أختها لم يخطئ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ س ٢٠ ق ٢٦ ص ١٦٨) .

٣٨٧ - متى كان الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن القتل حدث بالخنق وكتم النفس

معا ، وكان هذا التقرير من بين الأوراق الأساسية التي كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة والتفت إليه الدفاع في مرافعته ، وكان بيان وسيلة القتل بالاستناد إلى الدليل الفني المعروض وكونه تم بأسفكسيا الخنق وكتم النفس معا دون الاجتزاء بأحدهما لا يعتبر - في صورة الدعوى - تعديلا في التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إليه ، خصوصا إذا كان هو قد نبه عليه ، والتفت إليه ، وترافع على أساسه ، وإنما هو استظهار للصورة الصحيحة للحادث من واقع الأدلة المقدمة في الدعوى مما تملكه محكمة الموضوع من تلقاء نفسها في خلوة المداولة ، وكانت المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى ما التفت هو إليه . وكان الحكم قد حصل من اعتراف الطاعن الثاني أن القتل حصل خنقا يرباط وأنه ضرب المجنى عليها بالحجر على وجهها إذ همت بالصياح ، وعول على تقرير الصفة التشريحية في بيان كيفية القتل واسهام كتّم النفس مع الخنق في إحداثه ، وجعل هذين الدليلين ضمنتين متكاملتين في تحصيل الواقعة بغير تعارض بينهما ، فإن ما اثاره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له من وجهة ولا يعتد به . (الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٢ ص ١٢٤٤) .

٣٨٨ - الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على الواقعة . وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي ذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو استبعاد نية القتل وعدم اطمئنان المحكمة إلى أن الطاعن هو محدث الطعنة التي أودت بحياة المجنى عليه فأخذت هذا الطاعن بالقدر المتيقن في حقه دون أن يتضمن التعديل إسنادا واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإن الوصف المعدل الذي نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكبا لجريمة الضرب البسيط بدلا من القتل العمد لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يعطى هذا الطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل الوصف ما دامت قد اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى وأخذته بالقدر المتيقن في حقه ومن ثم فقد انحسرت عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٢ س ٢٢ ق ١٨٠ ص ٧٤٦) .

٣٨٩ - لئن كان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة التي كانت مسندة إلى الطاعن من شروع في قتل إلى ضرب نشات عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات اجراءه عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة والتي قد يثير الطاعن جدلا بشأنها . مما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه . إلا أنه لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع تناول في مرافعته الفعل المادي المسند إلى الطاعن والمكون لواقعة الضرب في حد ذاتها ، وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن - وهي الحبس ستة - داخلية في حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط الذي لم تختلف عنه عاهة مستديمة فإنه

لا مصلحة له في النعي على الحكم بقالة الإخلال بحقه في الدفاع لعدم تنبيهه إلى تغيير التهمة المسندة إليه .

(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ س ٢٥ ق ٨١ ص ٢٧٦) .

٣٩٠ - لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في الاستدلال في استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ق ١٢ ص ٥٦) .

٣٩١ - إن الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعنين بجنايات قتل و والشروع في قتل وأعمل في حقهما المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجناية قتل عمدا مع سبق الإصرار التي أثبتتها في حقهما باعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جدوى للطاعنين مما يثيرانه تعيينا للحكم في خصوص جنايتي القتل والشروع فيه .

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ س ٢٠ ق ٤٩ ص ٢٤٣) .

٣٩٢ - لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعنين وآخرين بوصف أنهم ارتكبو جريمة الشروع في قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار فاستبعد الحكم نية القتل وانتهى إلى إدانة الطاعن الأول بجريمة أحداث عاهة مستديمة براس المجنى عليه ، وإلى إدانة الطاعن الثاني بجريمة أحداث عاهة مستديمة بالفك السفلى للمجنى عليه المذكور - لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لم توجه تهمة أحداث العاهة إلى الطاعنين ولم تلفت نظر المدافع عنهما للمرافعة على هذا الأساس ، وكان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب فشات عنه عاهة مستديمة لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة للطاعنين في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى استناد واقعة جديدة إلى الطاعنين لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة المستديمة والتي قد يثير الطاعنان جدلا في شأنها . لما كان ما تقدم وكان عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل يعتبر إخلالا بحق الدفاع ، وكان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملت التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه - دون أن تلفت نظر المدافع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنيا على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ س ٢٠ ق ٥٨ ص ٢٩١) .

٣٩٣ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا على اسهام الطاعن طواعية واختيارا مع المتهمين الأول والثالث في قتل المجنى عليه واستبعد كلية إدعاءه بوقوع إكراه عليه من قبل المتهم الثالث عن طريق تهديده باستعمال سلاح ناري كان يحمله لإكراهه على الموافقة على فكرة قتل المجنى عليه إقتناعا منه بعدم صدق هذا الدفاع . فإنه لا تناقض بين ما خلص إليه الحكم من ذلك وبين

ما إنتهى إليه من مساءلة المتهم الثالث عن سلاح نارى ضبط حائزاً له في مسكنه بغير ترخيص .
(الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٥ س ٣٠ ق ٩٤ ص ٤٤٣) .

٣٩٤ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتقاؤها متعلق بموضوع الدعوى والمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها - لما كان ذلك - وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل القتل أو الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلا على نفس المدافع أو غيره ، وكان البين مما أثبتته الحكم المطعون فيه بمدوناته أن المجنى عليه الثانى بعد أن علم بمقتل والده تعقب قاتليه - الطاعنين الأول والثانى - إلى زراعة والدهما الثالث أن شاهده الأخير حتى تصدى له وعاجله بضربة عصا على جبهته لاعاقته وشل حركته ثم واصل الاعتداء عليه بآلة صلبة ذات طرف مدبب قطعته في مقدم صدره وظهره ووجهه ، ليقتله ولم يتركه إلا بعد أن أجهز عليه محققاً ما استهدفه من اعتدائه ، وكان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم أن الطاعن الثالث هو الذى بادر بالاعتداء على المجنى عليه الثانى بقصد قتله دون أن يصدر من الأخير أى فعل يستوجب الدفاع ، فإن هذا الذى أورده الحكم سائغ ويكفى لتبرير ما أنتهى إليه من نفي حالة الدفاع الشرعى ، ولا تثريب على الحكم إن هو قد رد على دفاع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى فنفاها في مساق تدليله على توافر قصد القتل لديه ذلك بأن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً تصوغ به المحكمة بيان الواقعة وظروفها ولم يتطلب الرد على هذا الدفاع استقلالا .

(الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ س ٣٠ ق ١٣٩ ص ٦٥١) .

٣٩٥ - للمحكمة أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الإحالة والتى كانت مطروحة على بساط البحث ، فلا يعيب الحكم أن ينسب إلى الطاعن وحده ارتكابه فعل القتل المقترن بجناية شروع في القتل خلافاً لما جاء بأمر الإحالة من ارتكابه هذا الفعل مع آخر - قضى ببراءته - مادام الحكم لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل وهى تهمة القتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل ، ومادام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التى وقع بها الحادث اخذاً من كافة ظروف الدعوى وادلتها المطروحة والتى دارت عليها المرافعة ، إذ أن الطاعن لم يسال في النتيجة إلا عن جريمة القتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل ، وهى الجريمة التى كانت معروضة على بساط البحث بالجلسة ، والتى يستوى أن يرتكبها الطاعن وحده أو مع غيره ، ومن ثم فإن المحكمة لم تكن ملزمة بإجراء تعديل في وصف التهمة يقتضى تنبيه الدفاع إليه في الجلسة ليتراجع على أساسه .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ س ٢٢ ق ٢٦ ص ١٦٩) .

٣٩٦ - لئن كان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم ، إلا أن حد ذلك أن تلتزم ذات الواقعة المادية المبيّنة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة ، وليس لها اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، أو أن تجرى تغييراً في الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، ولما كانت الواقعة التى شملها أمر الإحالة

قتل عمد - قدر متيقن

ورفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن لم تسند إليه فعل إطلاق العيار الناري على المجنى عليه ، فقد كان يجب على المحكمة وقد اتجهت إلى التعديل باسناد هذا الفعل المادى إلى الطاعن على خلاف ماورد بأمر الإحالة بما يعتبر تعديلا للتهمة باسناد واقعة مادية جديدة للمتهم الطاعن ثم ادانته على أساسها أن تنبهه إلى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، وإذ كان لايبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة نبهته إلى ذلك ، فإن اجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهري اثر في الحكم بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن . وذلك بالنسبة للطاعن وايضا بالنسبة للمحكوم عليه الآخر الذى لم يطعن على الحكم نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١١ س ٢٢ ق ٨٤ ص ٤٧٩) .

٣٩٧ - من المقرر في قضاء النقض أن السكران متى كان فاقد الشعور والاختيار في عمله فلا يصح أن يقال عنه أنه كانت لديه نية القتل وذلك سواء أكان أخذ المسكر بعلمه ورضاه أم كان قد أخذ قهرا عنه أو على غير علم منه مادام السكر قد أفقده شعوره واختياره مثل هذا الشخص لا تصح معاقبته على القتل العمد إلا إذا كان قد انتوى القتل ثم أخذ المسكر ليكون مشجعا له على تنفيذ نيته .

(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٧١ ص ٢٥٦) .

٣٩٨ - انتهاء الحكم إلى تعديل وصف - التهمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده من القتل العمد إلى الضرب البسيط لا يمنع من القضاء بالتعويض للمدعين بالحقوق المدنية ، ذلك بانه من المقرر أن سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق في الطلب ، وإذ كان الحق في طلب التعويض - في صورة الدعوى - ناشئا عن فعل الاصابة في ذاته المسند إلى المطعون ضده احدثها بمورث الطاعنين ، فإنه يستوى في إيجاب الحكم بالتعويض أن تكون هذه الإصابة قد اسهمت في وفاة المجنى عليه أو لم تسهم ، إذ يتسع طلب المدعين بالحقوق المدنية في هذه الحالة لطلب تعويض الضرر الناشئ عن جريمة الضرب البسيط .

(الطعن رقم ٤١٥٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢ س ٣٣ ق ١٥٦ ص ٧٦٣) .

قدر متيقن

موجز القواعد :

- ١ - حدوث إصابتين برأس المجنى عليه وعدم معرفة محدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة . معاقبة المتهمين بجرح الضرب العمد المنطبقة على المادة ٢٤١ عقوبات أخذاً بالقدر المتيقن في حقهما . لا مخافة للقانون
- ٢ - إستبعاد المحكمة إصابتي العاهة لعدم حصولهما من المتهمين . إسنادها إليهما إحداث إصابات أخرى بالمجنى عليهما وأخذهما بالقدر المتيقن . لا يصح . علة ذلك ؟ القدر المتيقن المعاقب عليه في هذه الحالة هو الذى يكون إعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه
- ٣ - نفى الحكم عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل . أخذهم بالقدر المتيقن

دون التعرض لوجود اتفاق بينهم على ارتكاب الجريمة من عدمه . قصور . ضرورة انتفاء الاتفاق بينهم
 لأخذهم بالقدر المتيقن ٣
 — قرار محكمة الجنايات الاكتفاء بنظر جنائية العاهة وفصل جنحة الضرب المستندة لنفس المتهم
 عنها انتهاؤها بعد نظر الجنائية إلى أن التهمة شائعة بين المتهم وآخرين . أخذها المتهم بالقدر المتيقن
 ومعاقبته باعتبار الواقعة جنحة ضرب دون أن تلت نظرته . ذلك أخلا بحق الدفاع . يستوجب نقض
 الحكم . أخذ المتهم بالقدر المتيقن . موضعه : أن تكون الدعوى قد رفعت به ودارت المرافعة عليه ... ٤
 — متى يعتبر الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت ؟ مثال في أخذ المتهم بالقدر
 المتيقن في جريمة الضرب المفضى إلى الموت ٥

القواعد القانونية :

١ - إذا كان الثابت من التقرير الطبي الشرعي أن برأس المجنى عليه أصابتين وإن الوفاة
 نشأت عن أحدهما دون الأخرى ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على أساس أن كلا المتهمين ضرب
 المجنى عليه وأنه لم يعرف أيهما أحدث الإصابة التي نشأت عنها الوفاة فأخذهما بالقدر المتيقن
 في حقهما ودانتهما بجنحة الضرب العمد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت
 العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فإن الحكم يكون سليما
 ولا مخالفة فيه للقانون .

— (الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٦ س ٧ ص ١٢٦) .

٢ - متى استبعدت المحكمة أصابتي العاهة لعدم حصولهما من المتهمين ، فلا يصح لها أن
 تسند اليهما أحداث أصابات أخرى بالمجنى عليهما وأخذهما بالقدر المتيقن في حقهما ، ذلك لأن
 القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله ،
 وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١١ س ٧ ص ٨٧١) .

٣ - متى كان الحكم قد نفى عن المتهمين جميعا في جريمة القتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية
 القتل وأخذهم بالقدر المتيقن دون أن يعرض لوجود اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجنائية من
 عدمه ، فإنه يكون قاصرا ، ذلك أنه لا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وبين انتفاء المتهمين
 فجأة الاعتداء على المجنى عليه واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفي لأخذ
 المتهمين بالقدر المتيقن نفى ظروف سبق الإصرار بل لابد لذلك من انتفاء الاتفاق بينهم .

(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ س ٩ ص ٥٨٥) .

٤ - إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات لأنه ارتكب جنائية عاهة وجنحة ضرب ضد
 مجنى عليه واحد ، وكانت محكمة الجنايات قد قررت الاكتفاء بنظر جنائية العاهة وفصلت جنحة
 الضرب عنها ، ثم دارت المرافعة حول تهمة الجنائية ، وكانت المحكمة قد انتهت في حكمها إلى أن
 هذه التهمة شائعة بين المتهم « الطاعن » ، وآخرين ثم أخذته بالقدر المتيقن وعاقبته عن جنحة
 ضرب أحدث بالمجنى عليه أصابات تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، فإن قضاء
 المحكمة على هذا النحو يعتبر قضاء في واقعة لم تحصل المرافعة على أساسها ويعتبر بالتالي
 فصلا في واقعة جديدة ولم تلت المحكمة نظر المتهم إلى ذلك . ولما كان أخذ الشخص بالقدر

المتيقن موضعه أن تكون الدعوى قد رفعت به ودارت المرافعة عليه وهو ما لم يتوافر في هذه الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين معه نقضه . (الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ س ١٣ ص ٨٥٧) .

٥ - من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفوض إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن إتفق معهم هو الذي أحدثها . ولما كانت واقعة الدعوى كما حصلها الحكم وأقوال الشهود كما أوردها قد خلت من توفر سبق الإصرار أو وجود اتفاق بين المطعون ضدهما على مقارفة الإعتداء بالضرب على المجنى عليه ، وكان التقرير الطبي الشرعي يخالف ما أثير في أسباب الطعن من أن إصابات المجنى عليه قد ساهمت مجتمعة في إحداث الوفاة ، وكان من بين تلك الإصابات ما لا يؤدي إلى الوفاة ولم يمكن تحديد أي من المطعون ضدهما الذي أحدث الضربات التي نشأت عنها كسور عظام الجمجمة وتهتك ونزيف المخ التي كانت السبب في الوفاة ، فإن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاة على أساس أن كلا من المطعون ضدهما ضرب المجنى عليه ، وإنه لم يعرف أيهما الذي أحدث الإصابات التي نشأت عنها الوفاة فاخذهما بالقدر المتيقن في حقهما ودانهما بجنحة الضرب العمد المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، يكون قد أصاب محجة الصواب .

(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٧ س ٢٢ ق ٢٥ ص ٩٢) .

قذف

موجز القواعد :

- ١ — القذف المستوجب للعقاب قانونا . هو الذي يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يفرد لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب إحتقار المسند اليه عند أهل وطنه
- ٢ — كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين : هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن سلامة نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية
- ٣ — تبرئة المتهم من جريمة البلاغ الكاتب لا تقتضي تبرئته من جريمة القذف لإختلاف أركان كل من الجريمتين
- ٤ — متى تعتبر المجنى عليها في جريمة القذف عالة بها وبمرتكبها ؟ كفاية حمل الحكم على وقائع قذف لم يمض على علم المجنى عليها بها وبمرتكبها ثلاثة أشهر
- ٥ — ركن العلانية في جريمة القذف في حق الموظف العام ، متى يتوافر ؟ مثال لتسييب غير معيب
- ٦ — الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم ، شرط إباحته

- مجرد تداول البرقيات - التي اشتملت على عبارات القذف - بين أيدي موكلين بحكم عملهم .
عدم كفايته لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف . وجوب توافر قصد الجاني إلى إذاعة ما أسنده إلى
المجنى عليه ٧
- القصد الجنائي في جريمة القذف والسب . توافره متى كانت العبارات التي وجهت إلى المجنى
عليه شائنة بذاتها ٨
- علانية الإسناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المحل العام مع
العلم بمعناها ٩
- تحري، معنى اللفظ . تكييف يخضع لرقابة محكمة النقض ١٠
- القذف . ماهيته ؟ أركان جريمة القذف ؟ لقاضي الموضوع استخلاص وقائع القذف من عناصر
الدعوى ولحكمة النقض مراقبته فيما يرتبه من النتائج القانونية ١١
- تعديل محكمة أول درجة التهمة من قذف مجرد إلى قذف يتضمن طعنا في العرض في مواجهة
المتهم والقضاء في الدعوى على هذا الأساس . استئناف المتهم هذا الحكم وورود استئنافه منصبا على
ذلك التعديل . لوجه القول بأن الدفاع لم يخطر به ظالما أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في
التهمة . ليس للطاعن إثارة أمر هذا التعديل لأول مرة أمام محكمة النقض ١٢
- مجرد تقديم شكوى لجهة الاختصاص لا يعد قذفا . شرط ذلك ؟ استخلاص قصد التشهير من
اختصاص محكمة الموضوع دون معقب مادام استنتاجها سائغا . تحقق ركن العلانية من تعدد
البلاغات وترديد فحواها بين الموظفين المكلفين بفحصها . مثال لاستخلاص سائغ لقصد التشهير
والتدليل على العلانية ١٣
- تحقق القصد الجنائي في جريمة القذف بإثبات قصد التشهير بالمجنى عليه . لا محل للتحدث
عن حسن النية أو صحة وقائع القذف ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في
حكمهم ١٤
- يعود الطاعن عن الدفع بتخلف ركن العلانية في جريمة القذف ، لا على المحكمة إن هي سكنت عن
التحدث عن توافر هذا الركن على استقلال . مادامت الوقائع تقطع بما يوفره ١٥
- لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم قصوره بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما أنه دانه عن
تهمتي القذف والبلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة
لتهمة القذف ١٦
- ركن العلانية في جريمة القذف . تحققه . مشروط بتوافر عنصرين . توزيع الكتابة المتضمنة
عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز . انتواء الجاني . إذاعة المکتوب . مثال لتسبب معيب
..... ١٧
- عدم بيان الحكم فحوى الصلح . وما إذا كان يتضمن التنازل عن الدعوى الجنائية . أم اقتصر
على الإدعاء بالحق المدني . قصور موجب لنقضه ١٨
- توافر القصد الجنائي في جريمة القذف والسب . متى كانت العبارات التي وجهها المتهم
شائنة . بغض النظر عن الباعث على توجيهها ١٩
- اسناد الطاعتين إلى المجنى عليهما أن كليهما كان يعاشر الآخر معاشرة غير مشروعة قبل
الزواج . قذف ٢٠
- تقدير كون عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع . موضوعي ٢١

- تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف أو الإهانة . حد ذلك ؟ ٢٢
- حسن النية في جريمة قذف الموظفين . ماهيته ؟ ٢٣
- توافر حسن النية . عدم كفايته تبريرا للطعن في أعمال الموظفين . وجوب اقترانه باثبات صحة الوقائع المستندة إلى الموظف العمومي ٢٤
- خلو الحكم من بيان المستندات التي اتخذ منها دليلا على صحة وقائع القذف . قصور ٢٥

راجع ايضا : سب وقذف في الجزء الثاني .

القواعد القانونية :

١ - من المقرر أن القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه . ولما كان ما أسنده الطاعن إلى المجنى عليه يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية فضلا عن أنه يوجب احتقاره عند أهل وطنه فإن النعى بأن الطاعن لم يكن لديه قصد الإسناد يكون على غير أسس .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٨ س ١٧ ق ١٩ ص ١٠٦) .

٢ - استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن سلامة نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحالة إثبات صحة الوقائع التي أسندها إلى الموظف .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٨ س ١٧ ق ١٩ ص ١٠٦) .

٣ - إذا كان ما أثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القذف كما هي معرفة في القانون فإنه لا محل لما يثيره المتهم بشأن إدانته عنها على الرغم من تبرئته من جريمة البلاغ الكاذب لإختلاف أركان كل من الجريمتين .

(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ س ١٩ ق ٢٨ ص ٢١٥) .

٤ - إذا كان البين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها - تحقيقا للطعن - أن المحضر رقم ١٤٦٣ سنة ١٩٦٣ إداري بندر المنيا قد أرفقت به شكاويان من المتهم في حق المجنى عليها إحداها بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٨ والثانية في ١٩٦٣/٧/١٦ وقدمتا لأمور بندر المنيا ولأمور مركز أبي قرقاص على التوالي وقد سئلت المجنى عليها في الشكوى الأولى بتاريخ ١٩٦٣/٥/١ وأمرت النيابة بحفظها إداريا في ١٩٦٣/٥/٢٣ وأما الشكوى الثانية المؤرخة ١٩٦٣/٧/١٦ فأرفقت دون أي إجراء فيها وقد حوت الوقائع التي أوردتها الحكم الابتدائي وهو في صدد بيانه لواقعة الدعوى التي دين الطاعن عن وقائع القذف التي تضمنتها ، وكانت الدعوى المبلغة التي أقامتها المدعية بالحق المدني التي أعلنت في ٢٩ ، ٣٠ يناير سنة ١٩٦٤ وإن كانت تعد غير مقبولة بالنسبة لما تضمنته الشكوى الأولى المؤرخة ١٩٦٧/٤/٢٨ لمضى ثلاثة أشهر على تاريخ علم المجنى عليها بالجريمة وبمركبتها ، إلا أنها تعتبر مقبولة بالنسبة لما تضمنته الشكوى الثانية المؤرخة ١٩٦٣/٧/١٦ من وقائع القذف التي لم تسال فيها المجنى عليها بل أرفقت

بالشكوى الأولى بعد حفظها ، ذلك بأن علم المجنى عليها بجريمة القذف الواقعة عليها في هذه الشكوى وعرتكبتها لا يقوم في حقها إلا من تاريخ إفتتاح صحيفة الدعوى ، فإن قضاء الحكم يكون محمولا على وقائع القذف التي تضمنتها الشكوى الثانية ويكون ما يثيره المتهم من أن الدعوى غير مقبولة لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على علم المجنى عليها بالجريمة ومرتكبتها على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ س ١٩ ق ٢٨ ص ٢١٥) .

٥ - من المقرر أن العرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة بالطعن في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين أو عدد من الناس ولو كان قليلا ، فتوافر بتداولها العلانية لوقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة ، ولا يغير من ذلك قول الطاعنين أن الجهة التي تقدموا لها بالشكوى تعمل في سرية . وإذن فمتى كان الثابت عما أورده الحكم أن الطاعنين اعترفوا بالتحقيقات بتقديم العديد من الشكاوى والمذكرات في حق المطعون ضده ، فقد توافر لجريمة القذف ركن العلانية على ما هو معروف به في القانون ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعنون على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧ س ٢٠ ق ٩٦ ص ٤٥٨) .

٦ - من المقرر أنه يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم أن يكون صادرا عن حسن نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ، ولخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سيء النية ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضغائن واحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة وقائع القذف وتجب إدانته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف .

(الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧ س ٢٠ ق ٩٦ ص ٤٥٨) .

٧ - لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقيات تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية في الدعوى ويستظهر الدليل على أنه قصد إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٢ س ٢٠ ق ٢٠١ ص ١٠٢٢) .

٨ - يتوافر القصد الجنائي في جريمة القذف والسب متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ق ١٦٢ ص ٦٩٣) .

٩ - إن علانية الإسناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ق ١٦٢ ص ٦٩٣) .

١٠ - إن تحرى معنى اللفظ من التكيف الذي يخضع لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ق ١٦٢ ص ٦٩٣) .

١١ - الأصل في القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه . وإذا كان

قذف

من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن المحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مباحثها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه بما أورده من أن المطعون ضده نسب للمدعى بالحق المدني أنه يؤجر شقة مفروشة ، أن هب وذب ، وأنه يقيم بها أحيانا حفلات صاخبة ولعب ميسر يمتد إلى ما قبل الفجر ، هو بلا شك مما يخطو على مساس بكرامة المدعى بالحق المدني ويدعو إلى إحتقاره بين مخالطين ومن يعاشرونهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ق ١٧٨ ص ٧٥٦) .

١٢ - متى كان الثابت أن الطاعن حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من قذف مجرد إلى قذف يتضمن طعنا في العرض بالتطبيق للمادة ٣٠٨ من قانون العقوبات كان على علم بهذا التعديل ، وكان استئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طائما أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة ، هذا فضلا عن أن الطاعن لم يثر شيئا بخصوص هذا التعديل أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز أن يبدي لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ س ٢١ ق ٢٤٠ ص ١٠٠٥) .

١٣ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل به واستظهار ذلك القصد من إختصاص محكمة الموضوع باستخلاصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . فإن الحكم إذ استخلص قصد التشهير بالمطعون ضده من إقحام الطاعن في شكاياته لوقائع مشينة يرجع عهدها إلى عام ١٩٣٠ مدفوعا في ذلك بأحقاد شخصية ترجع إلى نزاع قديم بينهما ، وخص إلى أن نية الطاعن قد انصرفت من تعدد بلاغاته إلى ترديد فحواها بين الموظفين المكلفين بفحصها بما يحقق العلانية التي قصد منها التشهير بالمطعون ضده وليس مجرد التبليغ أو الشكوى ، يكون تدلل على سوء قصد الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسمو بالاستدلال عليه وتنحسر به دعوى القصور في البيان .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٢٩ س ٢٢ ق ١٦٢ ص ٦٦٩) .

١٤ - متى تحقق القصد الجنائي قبل الطاعن في جريمة القذف بما أثبتته المحكمة عليه من قصد التشهير بالمطعون ضده فإنه لا يكون هناك محل للتحدث عن حسن النية أو صحة وقائع القذف ما دام المجني عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٢٩ س ٢٢ ق ١٦٢ ص ٦٦٩) .

١٥ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بتخالف ركن العلانية ، فإنه لا على المحكمة أن هي سكتت عن التحدث عن توافر هذا الركن على استقلال في حكمها ما دامت الوقائع - كما حصلها الحكم - تقطع بما يوفر لجريمة القذف ركن العلانية على ما هو معرف به في القانون .

(الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢١ س ٢٢ ق ٦٢ ص ٢٥٥) .

١٦ - لا مصلحة للطاعن من النعى على الحكم قصوره أو فساده بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما أنه دانه عن تهمتي القذف والبلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة القذف .

(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢١ س ٢٢ ق ٦٢ ص ٢٥٥) .

١٧ - من المقرر أن العلانية في جريمة القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين ، أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز والآخر انتواء الجاني إذاعة ما هو مكتوب . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - لا يفيد سوى افتراض علم الطاعنين بتداول الشهادتين والبلاغ الذي قدمه أولهم إلى لجنة تصفية الإقطاع بين أيدي الموظفين وكان هذا الذي ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص لا يفيد حتما وبطريق اللزوم أن الطاعنين انتقوا إذاعة ما هو ثابت في الشهادتين - فإن الحكم يكون قد خلا من إستظهار هذا القصد ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور المستوجب النقض . والإعادة .

(الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٥ س ٢٦ ق ١ ص ١) .

١٨ - متى كان الحكم المطعون فيه الذي دان المتهم أورد أن المدعى بالحق المدني الذي رفع الدعوى بالطريق المباشر بتهمته السب والقذف قد تصالح مع المتهم ، ولم يبين فجوى الصلح ، وهل تضمن التنازل عن إتهام المتهم أم اقتصر على الإدعاء بالحق المدني قبله ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويشوب الحكم بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢ س ٢٦ ق ٤٥ ص ٢٠٥) .

١٩ - أن المقصد الجنائي في جريمة القذف والسب يتوافر متى كانت العبارة التي وجهها المتهم إلى المجني عليه شائنة بذاتها بغض النظر عن الباعث على توجيهها ، متى كانت الألفاظ دالة بذاتها على معاني السب والقذف وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التي دفعته لنشرها .

(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٤ س ٢٧ ق ١٢٠ ص ٥٤٢) .

٢٠ - لما كان الحكم الابتدائي قد ساق - في حدود سلطته الموضوعية - الأدلة السائغة على المعنى المستفاد من العبارات التي صدرت من الطاعنين ، وما تحمله من إسناد أمور للمجني عليها لو كانت صادقة لأوجبت احتقارهما عند أهل وطنهما وهي أن كليهما كان يعاشر الآخر معاشرة غير مشروعة قبل الزواج - ومن بين هذه الأدلة ترديد هذا المعنى صراحة في مذكرة دفاع الطاعن الثالث وسائر الطاعنين وإذا كان أحد منهم لا يمارى في صحة ما نقله الحكم عنهم في هذا الصدد ، فإن حسب الحكم المطعون فيه - في الرد على قائلهم بعدم حتمية حمل العبارات الصادرة منهم محل القذف - أخذه بأسباب الحكم الابتدائي ، وذلك بفرض إنارتهم تلك القالة إذ هي ليست دفاعا جديدا وإنما محض منازعة في ركن من أركان الجريمة التي دلت الحكم الابتدائي من قبل على توافرها بما فيه الكفاية - على ما سلف بيانه - ومن ثم فإن تعيب الحكم المطعون فيه في هذا الصدد ، لاكتفائه بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي ، يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وقضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٥ س ٢٩ ق ٢٤ ص ١٣٢) .

٢١ - لما كان نص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات قد جرى على أنه : « لا تسرى أحكام المواد

قذف - قرارات وزارية

٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، على ما يسند له أحد الخصام لخصمه في الدفء الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية ، وكان الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفء متروكة لمحكمة الموضوع ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد رأت أن العبارات التى تضمنتها صحيفة المعارضة التى رفعها المدعى عليه (المطعون ضده) والغرض الذى سبقت من أجله إنما تقتصل بالنزاع القائم وبالقدر الذى تقتضيه مرافعة الخصم عن حقه وانتهت فى منطق سليم إلى أن تلك العبارة مما تعتد إليه حماية القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما اسند إليه وبرفض طلب التعويض تأسيساً على تعلق تلك العبارات بالخصومة ومناسبتها لسياق الدفء ومقتضياته لا يكون قد أخطأ فى شيء .

(الطعن رقم ٥٥١١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٦ س ٢٣ ق ٨٨ ص ٤٢٤) .

٢٢ - الأصل أن المرجع فى تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة .

(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٨ س ٢٣ ق ٩٥ ص ٤٦٨) .

٢٣ - من المقرر أن كنه حسن النية فى جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادراً عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة مصلحة عامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو ذوافع شخصية - ولا يقبل من موجه الطعن فى هذه الحالة إثبات صحة الوقائع التى أسندها إلى الموظف بل يجب ادانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٨ س ٢٣ ق ٩٥ ص ٤٦٨) .

٢٤ - أن حسن النية الذى اشترطه القانون توافره لدى القاذف تبريراً لطفه فى أعمال الموظفين لا يكفى وحده للإعفاء من العقاب وإنما يجب أن يقترن بإثبات صحة الوقائع المسندة إلى الموظف العمومى ، فإذا عجز القاذف عن إثبات الواقعة فلا يجديهِ الاحتجاج بحسن نيته .

(الطعن رقم ٤٣٧٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١١ س ٢٣ ق ١١٧ ص ٥٨١) .

٢٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان المستندات التى اتخذ منها دليلاً على صحة كل واقعة من وقائع القذف السبع الواردة فى المقال المنشور ولم يبين مؤداها وكيف استخلص منها أنها مؤدية إلى ثبوت تلك الوقائع واقعة واقعة ، فضلاً عن عدم استظهاره مقومات الفصل فيما أثاره الطاعن من تخلف المطعون ضدهما عن الإثبات فى الميعاد المقرر فى القانون ، فإنه يكون قاصراً عن الإحاطة بعناصر الدعوى بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم .

(الطعن رقم ٤٣٧٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١١ س ٢٣ ق ١١٧ ص ٥٨١) .

قرارات وزارية

موجز القواعد :

— القانون الأصلح المقصود به : هو الذى ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم . القرار الوزارى بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية . لا يعتبر قانوناً أصلح ١

- قرار وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧ الذي أوجب ألا تقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥,٥ ٪ صدوره طبقاً للتفويض المخول له في المادة ٢/٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، القول بقصر التفويض على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية لاسند له ٢
- قرار وزير العدل بتدب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسبوط بناء على طلب رئيس محكمة استئناف أسبوط . صحة هذا القرار . المادة ٢٧٢ إجراءات جنائية ٣
- قرار وزير التموين رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١٢٥ سنة ١٩٥٤ ، صدوره ممن يملكه . تحديد وزن الرغيف يدخل فيه بطريق اللزوم نسبة الرطوبة ونسبة الجفاف ٤
- القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف . صدوره تنفيذاً للمادة ٨ من المرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، سريان المادتين ٥٦ ، ٥٨ من هذا المرسوم بقانون على مخالفة أحكام القرار المذكور ٥
- النص في القرار الوزاري ٦٢ لسنة ١٩٤٢ على بطلان إجراءات أخذ العينة عند عدم إعلان صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد . عدم تقيد المحاكم به ، مجاوزته للسلطة المخولة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ٦
- اعتبار المفتشين البيطريين من الموظفين المكلفين بضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ طبقاً لقرار وزير الزراعة في ١٩٤٣/٤/٨ ٧
- قرار وزير التموين بضرورة وزن عدد معين من الأربعة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام ٨
- صدور القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بمد أجل إرسال البيانات المطلوبة بالقرار ١٣١ لسنة ١٩٥٢ . إستفادة المتهم من ذلك باعتباره قانوناً أصلح مادام قرار المد قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى ٩
- شرط الإعفاء من الإخطار المطلوب بالقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ عند نفاذ الصنف وعدم التعاقد على الإستيراد أن يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك في أخري بيان أرسله ١٠
- المقصود بتاريخ دفع القيمة في حكم المادة ٢/١ من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ : هو تاريخ الدفع بالعملة الأجنبية المفرج عنها للتصدير الخارجى بغير طريق الاعتماد المفتوح . علة ذلك ؟ ١١
- القواعد الواردة بالمادة ٢٧٠ إجراءات جنائية بشأن تحديد تاريخ إفتتاح كل دور من أدوار إنعقاد محاكم الجنايات طبيعتها : قواعد تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها ١٢
- نفاذ القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي دون توقف على صدور اللائحة والقرارات الوزارية المشار إليها بالمادة ٢٥ منه ١٣
- إثبات الحكم نقل المتهمين معلومات وبيانات من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكيمة . لا محل للاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٧/١٢ الذي بين طائفة من الأسرار الحكيمة المشار إليها بالمادة ٨٥ عقوبات ١٤
- الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بمقتضى الأمر رقم ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١ إعتبره صحيحاً ولو لم يسبقه تحقيق . أساس ذلك : المادة ٧ من القانون ١٥ لسنة ١٩٢٢ بنظام الأحكام العرفية وقرار الداخلية ١٩٥٢/٢/٢ وقرار النائب العام في ذات التاريخ ١٥
- لاسند في القانون للقول ببطلان قرار وزير الصحة بتحديد نسبة الدسم في لبن الجاموس الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ تنفيذاً للمادة ٢/٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ١٦

قرارات وزارية

— مجول التربية الحية . بيعها ممن يقوم على تربيتها بسعر يزيد على السعر المعين وامتناعه عن بيعها بهذا السعر . وجوب معاقبته طبقا للمرسوم بقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم الصادر في ١٩٥١/١٢/٣١ وقرار التموين رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ ١٧

— اعتبار عمال المصانع الحربية من طائفة المستخدمين العموميين في حكم المادة ١١١ عقوبات طبقا لقرار وزير الحربية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ ١٨

— حق السلطة التنفيذية في إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين . المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ ، إستناد القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ لذلك الإذن العام . الإذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ترديد للإذن العام ١٩

— الإذن العام المستند من نص المادة ٢٧ من دستور سنة ١٩٢٣ لا يفيد نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية . بل هو دعوة لهذه السلطة لوضع القرارات اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا أو أن تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو تعفى من هذا التنفيذ ... ٢٠

— القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فيما تضمنه من شروط خاصة بالزام المستوردين تقديم شهادة الجمرك القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية التي أخرج عنها من أجل استيرادها في خلال الأجل المحدد . إعتبره متمما للمادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التي حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بشروط وأوضاع خاصة ٢١

— وجوب صدور قرار من وزير العدل إذا كان محل انعقاد محكمة الجنايات خارج المدينة التي يقع بها ذات المحكمة الابتدائية ٢٢

— رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تعيين مدير أو مشرف له سلطة الإشراف والإدارة . إعتبره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور . إختصاص المشرف الزراعي وفقا لقرار وزير الزراعة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ هو التوجيه والإرشاد والمراقبة ٢٣

— نطاق سريان المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن نقل القول البلدي الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات ؟ مثال لتسبيب غير معيب ٢٤

— كون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ . كفايته لسريان التنظيم المبين بالقرارين الوزاريين رقمي ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ٥٥ لسنة ١٩٥٣ دون اشتراط أن تكون السلعة مسعرة بالفعل بموجب قرار أو بإدراجها في جدول الاسعار ٢٥

— التسامح في وزن الخبز بسبب الجفاف من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه غير معقب . المادة ٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . إصدار وزير التموين القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الذي نص فيه على عدم التسامح في وزن الخبز الشامي بسبب الجفاف في حدود التفويض التشريعي المخيل له بمقتضى المادة سالفة الذكر ٢٦

— موظفو وزارة العمل الذين لهم صفة مأموري الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ : المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ ٢٧

— إنهاء حالة الطوارئ ، لا ينحصر اختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم

- المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية ٢٨
- نص القرارات الوزارية على اجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله مقصود به الارشاد والتوجيه دون ان يقيد المحكمة في أن تستمد عقيدتها في الدعوى من عناصر الإثبات المطروحة عليها ٢٩
- قرار وزارة النقل ٢٦٢ سنة ١٩٦٨ . ما يلزم به مالكي سيارات النقل أو مستغليها . تأسيس الحكم قضاءه بالبراءة — فيما جرمه القانون رقم ١١٥ سنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم نقل البضائع في الطرق العامة وقرار وزارة النقل ٢٦٢ سنة ١٩٦٨ المنفذه — على كتاب مفتش المرور دون بيان مؤداه . قصور ٣٠
- الأعمال الإجرائية تجري في حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد . نزولا على ما يتكشف من أمر واقع . مثال في إذن تفتيش . قرار وزير العدل بإنشاء نيابة ومحكمة بالإسكندرية من بين ما تختصان به جرائم البغاء والقوادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، هو قرار تنظيمي . عدم سلبه النيابة العادية اختصاصها العام . مثال ٣١
- مستحضر الدوربين من المواد المخدرة . المادة الأولى من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون ٣٢
- إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية مسكنا خاصا له أو ما يخدم أرضه طبقا لشروط قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ . غير مؤتم . أثر ذلك ؟ ٣٣
- قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديد إختصاص نيابة مخدرات القاهرة بالتحقيق والتصرف في الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قرار تنظيمي . لم يسلب النيابة العامة إختصاصها العام . صدور إذن التفتيش من عضو النيابة العامة في نطاق إختصاصه المكاني في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور . لا بطلان ٣٤

القواعد القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزا أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل القرار الوزاري الذي يصدر بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية بحتة .

(الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ٢٤٢) .

٢ - اجاز القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ في المادة ٢/٢ منه لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته ، وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار من وزير الصحة في ٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ اوجب في مادته الأولى الا تقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥,٥ ٪ وعلى ذلك فإن القول بان تفويض المشرع للوزير في تحديد المواصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية - هذا القول لا سند له إذ هو تخصيص للنص بلا مخصص لأنه يشمل في عمومته كل تكوين لأية مادة مصنوعة كانت أو طبيعية .

(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ س ٧ ص ٤١٣) .

(والطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٦ س ١٠ ص ٢١٥) .

قرارات وزارية

٣ - متى بان من الاطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر بتدب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنائيات أسقوط ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسقوط ، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقا للقانون وبمقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨٤٢) .

٤ - أراد الشارع من نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ان يخول وزير التموين سلطة تحديد وزن الرغيف بعد انضاجه بكل ما يناسب الغرض من هذا التحديد ، ولا ريب ان تحديد الوزن يدخل فيه بطريق اللزوم نسبة الرطوبة ، كما يدخل فيه نسبة الجفاف ، لأن كلتا النسبتين تؤثر حتما في هذا الوزن ، وبالتالي فإن القرار الصادر من وزير التموين رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١٢٥ سنة ١٩٥٤ قد صدر ممن يملكه .

(الطعن رقم لسنة ق جلسة ١٩//١٩ س ق ص) .

٥ - صدور القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف انما كان تنفيذا للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومن ثم غتعتبر مخالفة ما ورد بأحكامه مخالفة لها وتسرى في حق مرتكبها المادتان ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ س ٨ ص ٥٦٢) .

٦ - ان ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٣ سنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان اجراءات أخذ العينة التي لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الاجل المحدد فيه ، لا يقيد المحاكم لأن القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي ائمه بها القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذا له ولذلك فإن للمحاكم أن تقدر أدلة الدعوى بحسبما تطمئن هي إليها دون التفات لهذا النص .

(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢ س ٨ ص ٥٨١) .

٧ - ان قرار وزير الزراعة الصادر في ٨ من ابريل سنة ١٩٤٣ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط واثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ ص ٧٧٧) .

٨ - ان جريمة انتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأربعة التي وجدت ناقصة الوزن إذ أن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأربعة انما ورد على سبيل التنظيم لا الالتزام .

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢ س ٨ ص ٩٥٢) .

٩ - ان القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لاجابة الفعل المنصوص على تجريمه في المادة الأولى من هذا القرار المقابلة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ إذ اطل اجل ارسال البيانات المطلوبة إلى ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن المتهم يستفيد من ذلك باعتباره قانونا اصلح طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات ما دام قرار مد اجل ارسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ س ٩ ص ١٥٤) .

(والطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ س ٩ ص ٢١٨) .

١٠ - ان الفقرة الأخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ تـ أعفت من إرسال البيان المنصوص عليه في هذا القرار عن الشهود التي يكون فيها الصنف نافذا ولم يتم خلالها أى تعاقد على استيراد بشرط ان يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك في آخر بيان أرسله . ومن ثم فإذا كان المتهم لم يشر إلى نفاد الصنف في آخر بيان أرسلته فالجريمة تعتبر قائمة في حقه .
(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ س ٩ ص ٢١٨) .
ملحوظة - صدرت هذه المبادئ بذات الجلسة في الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٨ ق .

١١ - ان المقصود بتاريخ دفع القيمة في المادة ٢/١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ هو تاريخ الدفع بالعملة الأجنبية المفرج عنها للتصدير الخارجي بغير طريق الاعتماد المفتوح ، لأنه في هذا التاريخ - كما هو الحال بالنسبة لتاريخ استعمال المستورد للاعتماد - ينقص رصيد الدولة من العملات الأجنبية فيتعين على المستورد ضمانا لعدم التحايل على تهريب النقد الأجنبي ومن ثم فإذا كان المتهم قد حصل على اعتماد مفتوح من البنك واستعمله في استيراد البضائع فإن الميعاد يحتسب في حقه من تاريخ هذا الاستعمال دون تاريخ قيامه بدفع قيمة الاعتماد للبنك ان لم يكن قد سدده من قبل .
(الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ س ٩ ص ٢٤٥) .

١٢ - ان ما نصت عليه المادة ٣٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من ادوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان .
(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ س ٩ ص ٤١٦) .

١٣ - ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذا ونصوصه ممكن اعمالها بغض النظر عن اللائحة أو القرارات الوزارية التي خولت المادة ٢٥ وزراء الأشغال والداخلية والصحة العمومية والعدل اصدارها ، ولا يصح تعطيل أى نص ما دام أن أعماله لا يتوقف على شرط .
(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ ص ٤٧٨) .

١٤ - إذا اثبت الحكم على المتهمين انهما كانا يضطلعان بنقل معلومات وبيانات هي بطبيعتها وفي الظروف التي ابلغت فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكمية فإن الاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٥١ الذي بين طائفة من الأسرار الحكمية المشار إليها في المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل .
(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ س ٩ ص ٥٠٥) .

١٥ - الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم باحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١ يعتبر صحيحا وصائرا ممن يملكه قانونا ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل اصداره ما دام قد اقتنع بجدية التحريات التي قام بها ضباط البوليس واقتره على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقا لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجميعها منتجة لأثارها

قرارات وزارية

القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية الذي صدر لاحقاً لواقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ س ٩ ص ٦٨٨) .

١٦ - اجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لوزير الصحة ان يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته ، وتنفيذاً لهذا التفويض صدر قرار وزير الصحة في ٧ يوليه سنة ١٩٥٢ وأوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن « الجاموس » عن ٥,٥ ٪ ، وعلى ذلك فإن القول بأن القرار لد صدر باتسلاً هو قول لا سند له في القانون .

(الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٢ س ١٠ ص ٢٥) .

١٧ - نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الأرباح في المادة الرابعة منه على أنه : « يتوزع لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى للربح الذي يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجارة الجملة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة إلى أية سلعة تصنع محلياً أو تستورد من الخارج إذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف » . كما نص في المادة التاسعة منه على عقاب من باع سلعة بسعر أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ، كما منح وزير التموين مباشرة الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك بعد صدور مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التموين ثم أصدر القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ وأشاف عجول التربيّة الحية (البقرى الصغير) إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح ، فيكون ما يثيره الطاعن من أن امتناعه عن بيع « عجول التربيّة الحية » بالسعر المعين وبيعه أياها بسعر يزيد عليه لا يعاقب عليها القانون أو أن إحدى الجريعتين لم تستكمل أركانها القانونية لا محل له .

(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٦٧) .

١٨ - نصت المادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه : « تسرى على موظفي المصانع الحربية ومصانع الطائرات أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له الخاص بنظام موظفي الدولة » . فالمتهم باعتباره عاملاً في أحد المصانع الحربية يعتبر من عمال الحكومة الذين تربطهم بها علاقة تنظيمية عامة ، وبالتالي يدخل في طائفة المستخدمين العموميين المشار إليهم في المادة ١١١ ، من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٩ س ١٠ ص ٢٨٢) .

١٩ - من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضعة عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملغى - الذي صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستنداً في الأصل إلى الأذن العام الذي تضمنه الدستور ، ولا يعدو الأذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للأذن العام المستند إلى النص الدستوري سالف الذكر .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٢٠ س ١٠ ص ٢٧٧) .

٢٠ - ليس معني الأذن العام المستند من نص المادة ٣٧ دستور سنة ١٩٢٣ الملغى نزول

السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ س ١٠ ص ٢٧٧) .

٢١ - ما تضمنته القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بالزام المستوردين تقديم شهادة الجمرک القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردوها إلى مصر بالعملة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها وذلك في خلال الأجل المحدد ، يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - التي حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك ، ومفصلاً للأوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التعامل في النقد الأجنبي والتي يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقف الذي رتبته القانون ، وهي تنفيذ الشروط والأوضاع التي ناط بها وزير المالية - وهي التي تضمنها القرار الوزاري سالف البيان - بحيث إذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد التعامل سنده القانوني واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ س ١٠ ص ٢٢٧) .

٢٢ - صدور قرار من وزير العدل إنما يكون واجباً إذا كان محل انعقاد محكمة الجنايات في مكان آخر خارج المدن التي تنع بها ذات المحكمة الابتدائية .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ س ١١ ص ٢٨٠) .

٢٣ - مؤدى نص المادتين ٢٦ ، ٧٢ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية ، أن رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية هو بحسب الأصل رب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يرفع عنه هذا الوصف إلا إذا عين مجلس الإدارة - بعد موافقة الجمعية العمومية - مديراً أو مشرفاً يمنحه سلطة الإشراف الإداري ويكون من اختصاصه - وفقاً لنظام الجمعية - مراعاة تنفيذ أحكام القوانين واللوائح . ولا يغير من ذلك أن يكون للمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة مشرف بكل جمعية تعاونية زراعية ، ذلك بأن اختصاص المشرف - وفقاً للمادة الأولى من القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ - هو مجرد التوجيه والإرشاد والمراقبة دون الإدارة التي يختص بها مجلس إدارة الجمعية التعاونية ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٢٨ ص ١٢٣) .

٢٤ - إن المادة الأولى من القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير التموين والتجارة الداخلية وقد نصت على أنه : « يحظر خلال الفترة من ٢٠ مارس سنة ١٩٦٧ حتى آخر يولييه سنة ١٩٦٧ نقل الفول البلدي الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من مديرية التموين المختصة » . فقد دلت على أن حظر النقل لا يتحدد بوقت إنتاج المحصول بل بالفترة التي حددتها - بالنسبة إلى فعل النقل ذاته ويسرى هذا الحظر على الزارع وغيره . لما كان ذلك ، وكان لا يوجد ثمة تداخل أو ارتباط بين أحكام القرارين الوزاريين رقمي ٥٢ ، ٥٣ لسنة

قرارات وزارية

١٩٦٧ ، فإن ما يثيره !لطاعن من أن تنفيذ القرار الأخير منوط بتوافر المواصفات التي تضمنها القرار الأول يكون غير سديد في القانون .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧ س ٢٠ ق ٩٩ ص ٤٧٢) .

٢٥ - إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، وإن كان أكثر ما عنى به توفير الضروريات للجمهور وهى التى أدخلها فى التسعير الجبرى ، إلا أنه أورد أيضا أحكاما خاصة بتنظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع كافة المسعر منها وغير المسعر بما ييسر على الناس سبيل الحصول عليها ، يدل على ذلك أن الشارع عاقب فى المادة ١٣ من هذا المرسوم بقانون من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح فى تجارتها ، وكل من طالب عميلا بثمن أعلا من الثمن المعلن عن هذه السلعة ، كما ألزم الباعة بالإعلان عن أسعار سلعهم المسعر منها وغير المسعر . وصدورا عن هذا المبدأ فوض المرسوم بقانون فى المادة الخامسة منه وزير الصناعة فى تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها . وقد صدر القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ بناء على هذا التفويض بإضافة المنتج محليا من الملابس الداخلية شغل السنارة (التريكو) والجوارب إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها ونص فى المادة الثانية منه على أنه : « على المصانع والشركات التى تنتج الملابس والجوارب المنصوص عليها فى المادة الأولى أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها بحروف وأرقام ظاهرة البيانات الآتية : ١ - إسم المصنع أو علامته التجارية ، ٢ - اسم الصنف ومقاس القطعة ، ٣ - سعر البيع للمستهلك » . كما نص القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ فى شأن تحديد الأرباح - والذى صدر بالاستناد إلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذى حل محله المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ والذى استبقى العمل بأحكامه - فى المادة ٢٧ منه على أنه ، يجب على كل من يتجر بالجملة أو نصف الجملة فى السلع المصنوعة محليا أو المستوردة من الخارج ، كما يجب على اصحاب المصانع التى تنتج هذه السلع أو المسئولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل خاص تثبت فيه البيانات الآتية : ١ - مقادير السلع التى تكون فى حيازتهم .. وما يرد منها مستقبلا والجهات الواردة منها وأماكن تخزينها وما يبيعونه وما يستخدمونه منها فى تجارتهم أو صناعتهم ، ٢ - تكاليف إنتاج هذه السلع أو تكاليف استيرادها والمبالغ المدفوعة فى شأنها والمتحصلة من بيعها وسعر شراء وبيع الوحدة منها ، ٣ - أسماء المشترين ورقم القيد فى السجل التجارى إن كان المشتري تاجرا والكميات المباعة لكل منهم » . واليّن من ذلك أنه يكفى لسريان التنظيم المبين بالقرارين أن تكون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ولا يشترط أن تكون مسعرة بالفعل سواء بموجب قرار أو بإدراجها فى جدول الأسعار .

(الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٢٤ ص ٦٥٥) .

٢٦ - تنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه : « يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف فى كل مديرية أو محافظة ، ويحدد فى تلك القرارات النسبة التى يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف » . ومقتضى هذا النص أن التسامح فى وزن الخبز بسبب الجفاف هو من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب ، وقد استعمل وزير التموين هذه الرخصة بصدد الخبز البلدى فأجاز التجاوز

عن نسبة معينة من وزنه ، أما الخبز الشامي الذي يباع بسعر مضاعف فقد رأى عدم التسامح في وزنه بسبب الجفاف وهو في هذا إنما يعمل في حدود التفويض التشريعي الذي نصت عليه المادة سالفة الذكر . ومن ثم فإن دفاع الطاعن بأن وزير التموين بإصداره القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - الذي نص فيه على عدم التسامح في أوزان الخبز الشامي بسبب الجفاف - قد خرج على حدود التفويض التشريعي يكون على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢٠ ق ٢٥٠ ص ١٢٤٥) .

٢٧ - نصت المادة الأولى من قرار وزير العدل - بعد الاتفاق مع الوزير المختص - رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ والذي عمل به من تاريخ نشره في ١٩٦٧/١٠/٢٥ على أنه « يخول صفة ماعورى الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القوانين ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها والقرارات المنفذة لها ، موظفو وزارة العمل المذكورون بعد كل في دائرة اختصاصه : (١) مدير عام الإدارة العامة للأمن الصناعي والموظفون الفنيون العاملون بها . (٢) مدير عام الإدارة العامة للتفتيش العمالي والموظفون الفنيون العاملون بها ، (٣) رؤساء ومفتشوا مكاتب ووحدات الأمن الصناعي ومكاتب تفتيش العمل بمديريات العمل ومكاتبها المحلية . وإذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهم على أساس أن مفتشي مكتب العمل ليس لهم صفة ماعورى الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، يكون قد أخطأ في القانون .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ق ٢٨٩ ص ١٤٠٧) .

٢٨ - إن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ بإنهاء حالة الطوارئ لا صلة بينه وبين مباشرة نيابة أمن الدولة الاختصاص المنوط بها طبقاً لقرارات وزير العدل الصادرة في هذا الشأن وفقاً للقانون ، ويشمل هذا الاختصاص التحقيق والتصرف في جرائم معينة في جميع أنحاء الجمهورية ، من بينها جرائم الرشوة المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١١ س ٢١ ق ١١ ص ٤٩) .

٢٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن النقص في القرارات الوزارية على إجراءات الوزن وكيفية حصوله هو من قبيل الإرشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق ، دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر لنقاضي بمقتضى القانون في استبعاد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى ، دون أن يقيد بدليل معين .

(الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٩ س ٢٢ ق ٧٦ ص ٢٣٠) .

٣٠ - ألزمت المواد ٣ ، ٤ ، ٥ من قرار وزارة النقل رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٧ المنفذ لأحكام القانون ١١٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم نقل البضائع في الطرق العامة - مالكي سيارات النقل أو مستغليها باستعمال بوالص الشحن وإمسك السجل الإحصائي وإبلاغ المؤسسة المصرية العامة للنقل البرى ببيان عن البضائع المنقولة من واقع السجل الإحصائي وبوالص الشحن . وإذا كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده - بوصفه رئيساً لمجلس إدارة الجمعية التعاونية للنقل - من تهم عدم استعمال

بوالص الشحص وعدم إمساك السجل الاحصائي وعدم تبليغ المؤسسة عن البضائع المنقولة بسيارات الاعضاء في قوله : « انه لما كان الثابت من الأوراق أن ليس ثمة دليل على أن الجمعية تملك سيارات نقل خاصة بها وإنما تقوم بدور الوسيط بين أصحاب البضاعة المراد نقلها وبين الاعضاء وتشغيل سياراتهم بدليل كتاب مفتش المرور المقدم من المتهم (المطعون ضده) والمؤرخ ١٢/٤/١٩٧٠ فإنه لا يكون مسئولا عن المخالفات التي يسأل عنها مالك السيارة أو مستغلها . فإن الحكم بهذه الصورة وقد أغفل في مدوناته بيان مؤدى كتاب مفتش المرور الذي كان مما عول عليه في قضائه ببراءة المطعون ضده يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨ س ٢٣ ق ٦٠ ص ٢٥٠) .

٣١ - الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى في حكم الظاهر ، وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر واقع . ولما كان الإذن بالتفتيش قد صدر اخذا بما ورد بمحضر التحري عن غياب المتهم الرابعة من أن الطاعنة تحتفظ بملابس المبلغ عن غيابها وبمصاغها في مسكنها بدائرة اختصاص نيابة باب شرقي ، فإن الإذن بالتفتيش الذي أصدرته هذه النيابة يكون قد بنى على اختصاص انعقدت له بحسب الظاهر - حال اتخاذه - مقومات صحته فلا يدركه البطلان من بعد إذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص وإن تراخى كشفه ، هذا فضلا عن أن قرار وزير العدل الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٥ المعمول به اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦٥ بإنشاء نيابة جزئية ومحكمة جزئية لجرائم الآداب بمدينة الإسكندرية تختصان - ضمن ما تختصان - بما يقع بدائرة محافظة الإسكندرية من جرائم البغاء والقوادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ هو قرار تنظيمي لم يسلب النيابة بالمحاكم العادية اختصاصها العام ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص في قضائه إلى اختصاص نيابة باب شرقي بإصدار إذن التفتيش لا يكون قد خالف القانون في شيء ، وبالتالي فلا محل لما تثيره الطاعنة بدعوى أن اعترافها في التحقيقات كان نتيجة تفتيش باطل .

(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/١ س ٢٤ ق ١ ص ١) .

٣٢ - لما كان قرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ قد نص على أنه يضاف إلى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها « مادة الجلوتيميد وأملأها ومستحضراتها » كالدورين ، وكانت المادة الأولى من القانون المذكورة تنص على أن « تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبيئة في الجدول رقم (١) الملحق به ويستثنى منها المستحضرات المبيئة بالجدول رقم (٢) ، وتنص المادة الثانية منه على أن « يحظر على أي شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأي صفة كانت أو أن يتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبيئة به ، فإن المشرع بإضافته مستحضر « الدورين » إلى المواد المبيئة بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - والمعتبرة جواهر مخدرة قد دل على أن إحراز أو حيازة هذا العقار محظورة وفقا لأحكام المادة الثانية سائلة البيان - في غير الأحوال المصرح بها في القانون ، شأنه في ذلك شأن كافة المواد المعتبرة مخدرة المبيئة بالجدول المذكور ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن إحراز مستحضر « الدورين » غير مؤثم إلا أن يكون بقصد الإنتاج أو الاستخراج أو النقل أو الصنع أو الجلب والتصدير دون غيرها وانتهى إلى براءة المطعون ضده

لأن سلطة الاتهام لم تسند إليه إحراز العقار المذكور لأحد هذه الأغراض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٧ س ٢٠ ق ١٥٨ ص ٧٥١) .

٣٣ - لما كانت المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ والمعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذى حصلت الواقعة محل الاتهام في ظله - تنص على انه : « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر الأراضي التي تزرع ملكيتها للمنفعة العامة أو الأراضي التي يقام عليها المشروعات التي تخدم الإنتاج الزراعى أو الحيوانى بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة . ومع ذلك يجوز لمالك الأرض في القرى إقامة سكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص ذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة » . وقد اصدر وزير الزراعة بتحديد شروط إقامة السكن الخاص لمالك الأرض بالقرية أو ما يخدم أرضه دون ترخيص قراره الرقيم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ المنشور في ١١ من يونيه سنة ١٩٧٩ بالعدد رقم ١٣٦ من الوقائع المصرية بما جمعه انه يشترط عدم وجود مسكن للمالك أو لأحد أفراد أسرته في القرية ولا تزيد المساحة التي سيقام عليها السكن عن خمسة في المائة من حيازة المالك ويحد أقصى قيراطين مع استقرار الوضع الحيازى لمدة لا تقل عن خمس سنوات وعلى أن يقوم مالك الأرض باخطار تفتيش الزراعة المختص بذلك للتأكد من توافر هذه الشروط والا اتخذت ضده الاجراءات المقررة قانونا . ولما كان مؤدى ذلك ان إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية سكنا خاصا له أو ما يخدم أرضه في حدود الشروط سالفة الذكر لم يعد يستوجب استصدار ترخيص بذلك من وزارة الزراعة بل أصبح فعلا غير مؤثم إذا توافرت الشروط المقررة قانونا ، وإن كان مناط التائيم في حق الطاعن يقتضى استظهار مدى مخالفة ما اجراه المالك للشروط المتقدمة من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى ، ومن ثم فقد كان على الحكم - وقد أثير هذا الدفاع امام محكمة أول درجة - أن يحكمه وأن يرد عليه بما يفنده لما يتبنى عليه - لوصح - من تغيير وجه الراى في الدعوى ، اما وهو لم يفعل بل دان الطاعن بجريمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص دون أن يتضمن ما يسوغ به أطراح ذلك الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠ س ٢٢ ق ١٠٣ ص ٥٠٧) .

٣٤ - لما كان قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ الصادر بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ بتعديل اختصاص نيابة مخدرات القاهرة المعمول به إعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ والذى نص في مادته الأولى على اختصاص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له والجنح المرتبطة بها وجعل اختصاصها شاملا لما يقع بدائرة محافظة القاهرة هو قرار تنظيمى لم يسلب النيابة العامة إختصاصها العام ولم يأت بأى قيد يحد من السلطات المخولة قانونا لها وليس من شأنه سلب ولايتها في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، خاصة وأن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح في أصله في إختصاص النيابة العامة بها ، وكان الإنزى بالتفتيش يصح إذا صدر من عضو النيابة العامة لينفذ في نطاق إختصاصه المكاني - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - فإن الحكم المطعون فيه إن خلص في قضائه إلى إختصاص وكيل نيابة

قرارات وزارية - قصد احتمالي

حلوان باصدار إذن التفتيش لا يكون قد خالف القانون في شيء وبالتالي فلا محل لما يثيره الطاعن من بطلان إذن التفتيش وبطلان إجراءاته ويكون النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٥٨٢٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٢ س ٢٤ ق ١٦ ص ٩٥) .

قصد احتمالي

موجز القواعد :

- ١ — مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمدا تجسيم المسؤولية
- ٢ — مناط مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة لعمله : إتجاه إرادته نحو الفعل ونتائجه الطبيعية
- ٣ — تحديد مناط تقدير الاحتمال في المادة ٤٢ عقوبات إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل وما يحتمل أن ينتج عنها عقلا وبحكم المجرى العادي للأمور
- ٤ — إنتهاء المحكمة إلى عدم تحميل المتهم بجريمة الضرب المفضي إلى الموت مسئولية وفاة المجنى عليه . وجوب مساءلته عن جريمة إحداث الجرح البسيط
- ٥ — مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة للجريمة التي تم الاتفاق على ارتكابها
- ٦ — عدم تحديد القصد في جريمة القتل العمد بشخص معين بذاته أو تحديده وأنصراف أثره إلى شخص آخر . لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفائه . مادامت واقعة الدعوى لا تعدو أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص
- ٧ — كفاية وضع النار عمدا في مخزن مملوك للغير لقيام المسؤولية الجنائية وفق المادة ٢٥٢ عقوبات . وجوب مواخذة المتهم بقصده الإحتمالي ومساءلته عن كافة النتائج المترتبة على فعله
- ٨ — تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات . متى وضع الجاني النار عمدا في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به . كفاية وضع النار عمدا في كومة من القش ملاصقة لمنزل الغير المسكون ، لقيام المسؤولية الجنائية وفق المادة ٢٥٢ عقوبات مادام الجاني . موقنا بأن النار لا بد متصلة بمنزل المجنى عليها .
- ٩ — جريمة الضرب أو إحداث الجرح عمدا . تحققها بإتيان فعل الضرب أو الجرح عمدا . عن علم بأن من شأنه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . مساءلة الجاني عن فعله ومضاعفاته ولو لم يقصد إليها . ماخوذا في ذلك بقصده الاحتمالي . مالم تتدخل عوامل أجنبية تقطع رابطة السببية بينه وبين النتيجة التي ترتبت عليه
- ١٠ — الأصل : مساءلة المتهم عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه تقرير مسئولية المتهم عن النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه خروج عن هذا الأصل . علته ؟ مثال
- ١١

راجع أيضا : قصد جنائي

القواعد القانونية :

١ - مادام الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة نشأت عن الإصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه ، فإنه يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ، ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراحي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أن المجنى عليه كان متعمداً تجسيم المسؤولية .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٩ س ٧ ص ٢٨٢) .

(والطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨٢٥) .

(والطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٤٨) .

٢ - الأصل أن المتهم لا يسأل إلا عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، إلا أن الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقاً للمجرى العادي للأمر خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة الفاعل لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائج الطبيعية .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧) .

٣ - إن المادة ٤٣ من قانون العقوبات وأن وردت في باب الاشتراك إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة أنها إنما تقر قاعدة عامة هي أن تحديد منطاح الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المجرى العادي للأمر .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧) .

٤ - متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم تحميل المتهم بجريمة الجرح المفضي إلى الموت المسؤولية عن وفاة المجنى عليها فإن هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم جملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسؤوليته قائمة في خصوص أحداث الجرح البسيط .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧) .

٥ - من المقرر في فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناء على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ٧٦٠) .

٦ - لا يعيب الحكم عدم إفصاحه عن شخص من انصرف نية المتهم إلى قتله أو أنه تردد في تحديد هذا الشخص ، ذلك أن عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تحديده وانصراف أثره إلى شخص آخر لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفائه ما دامت واقعة الدعوى لا تعدو أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص ، فإن كانت الأولى فالمسؤولية متوافرة الأركان وإن كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى إليها فعله .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ س ٨ ص ٩٢٩) .

قصد احتمالي

٧ - متى كان الظاهر من الوقائع التي اثبتتها الحكم المطعون فيه ان المتهم الاول تعمد وضع النار في المخزن المملوك للشركة المجنى عليها - بان اشعل قطعة من القماش ووضعها داخل ذلك المخزن ، فإنه يكون مسئولاً جنائياً وفقاً للمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات مهما يكون من قصده الأول في وضع النار عمداً ، هذا فضلاً عن وجوب مؤاخذته بقصده الإحتمالي ومساءلته عن كافة النتائج الإحتمالية الناشئة عن فعله .

(الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ س ١٩ ق ٢٠ ص ١٧٦) .

٨ - من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات والتي دين الطاعنان بها يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمداً في المكان المسكون او المعد للسكن او في أحد ملحقاته المتصلة به فمتى ثبت للقاضي ان الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة ، ولما كان الحكم المطعون قد اثبت في حق الطاعنين انهما - وآخر محكوم عليه - وضعوا النار عمداً في كومة من القش ملاصقة لمنزل المجنى عليها المسكون وذلك بان سكبوا فوقها مادة الكيروسين ثم اشعلوا فيها النار موقنين بان النار لا بد متصلة بمنزل المجنى عليها انتقاماً منها لنزاع بينها وبينهم ودانها بالمادة ١/٢٥٢ عقوبات فإن النعي على الحكم بعدم استظهار القصد الجنائي يكون غي سديد .

(الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٩ س ٢١ ق ١٥٥ ص ٨٠٤) .

٩ - جرائم الضرب وإحداث الجروح عمداً تتحقق كلما ارتكب الجاني فعل الضرب او إحداث الجرح عن إرادة وعن علم بان هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، ومتى ثبتت عليه جريمة إحداث الجرح العمد تحمل قانوناً مسؤولية تغليظ العقاب على حسب نتيجة الجرح الذي أحدثه ومضاعفاته ، ولو كان لم يقصد هذه النتيجة ماخوذاً في ذلك بقصده الإحتمالي إذ كان يجب عليه ان يتوقع امكان حصول النتائج التي قد تترتب على فعلته التي قصدها .

(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢ س ٢١ ق ٢ ص ٢١) .

١٠ - من المقرر ان الجاني في جريمة الضرب او إحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بينه وبين النتيجة .

(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢ س ٢١ ق ٢ ص ٢١) .

١١ - لما كان الاصل ان المتهم لايسال إلا عن الفعل الذي ارتكبه او اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، إلا ان الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقاً للمجرى العادي للامور خرج عن ذلك الاصل وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره او كان من واجبه ان يتوقع حصولها على اساس ان ارادة الفاعل لا بد ان تكون قد اتجهت نحو الفعل ونتائجه الطبيعية ، ولذا بات من المقرر ان المتهم يسال عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ، مالم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . وإذ كان التقرير الطبي قد جاء قاطعاً في ان ، الانفعال النفساني المصاحب للحادث قد أدى إلى تنبيه القلب عن طريق الجهاز العصبي السمبتاوي مما القى عبثاً اضافياً على طاقة القلب والدورة الدموية اللتين كانتا متأثرتين أصلاً بالحالة المرضية المزمنة المتقدمة بالقلب والاعوية الدموية مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط حاد بالقلب انتهت

بالوفاة ، فان في ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند إلى المطعون ضده ووفاة المجنى عليه ويحقق بالتالي مسئوليته عن نتيجة قفله التي كان من واجبه أن يتوقع حدوثها ، خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في قضائه اعتمادا على مذكره التقرير الطبي من أن نوبة هبوط القلب كان يمكن أن تظهر ذاتيا إذ أن مجاء بالتقرير الطبي في هذا الخصوص لا يؤثر على ما ابرزه وقطع به من أن ماصاحب التعدي من انفعال نفساني لدى المجنى عليه كان سببا مهد وعجل بحصول نوبة هبوط القلب التي انتهت إلى وفاته . بما يجعله مسئولا عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٧٠٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ س ٣٢ ق ٦٧ ص ٣٨٠) .

قصد جنائي

الفصل الأول : القصد العام	١ - ١٧١
الفصل الثاني : القصد الخاص	١٧٢ - ١٩٧
الفصل الثالث : القصد المفترض	١٩٨ - ٢١٢
الفصل الرابع : القصد الاحتمالي	٢١٣ - ٢١٧

الفصل الأول

القصد العام

موجز القواعد :

- جريمة المادة ١/٢٠٢ عقوبات . أركانها . لا يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا . كفاية القصد العام . ما هيته : مجرد العلم أن الأمور المستندة لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف في حقه أو اختقاره . متى يفترض هذا العلم ؟ الدفع بحسن النية . لا محل له : مادام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من حكمهم ١
- جريمة احراز مواد مخدرة . أركانها : الركن المادي وهو الاحراز ، والركن المعنوي وهو القصد الجنائي ، ما يوفر الركن المعنوي : علم المحرز بحقيقة المادة المضبوطة . التحدث في الحكم عن القصد الجنائي ، متى لا يلزم ؟ إذا كان ما أورده الحكم يكفي للدلالة على قيامه ٢
- استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . غير لازم ٣
- القصد الجنائي العام . يكفي لتوفر الركن الأدبي في جنحة التعدي المنصوص عنها في المواد ١٢٢ و ١٢٦ و ١٢٧ عقوبات ٤

قصد جنائي

— انتحال اسم في محضر البوليس ، متى يكون تزويرا ، ومتى لا يكون . إذا انتحل اسم شخص معروف لديه : تزوير . إذا انتحل اسما وهميا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير ، لو تبين ثمت شخصا بهذا الاسم ، مدام المتهم لا يعرفه . علة هذا التفرقة : ان القصد الجنائي للمتهم يجب أن ينصب على كافة اركان الجريمة ومنها الضرر حالا او محتملا ، وهو ما يمتنع القول به في حالة انتحال اسم وهمي .
٥

— ركن القصد الجنائي في جريمة التهديد . متى يتوافر ؟ ثبوت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره في نفس المجنى عليه ، قصد الجاني إلى تنفيذ التهديد فعلا وتعرف الأثر الفعلي للتهديد في نفس المجنى عليه . لا أهمية له ٦

— القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر . يجب لتوافره : أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره جوهر مخدر . مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . لا يكفي لاعتباره عالما بكنه الجوهر المخدر . القول بغير ذلك : فيه انشاء لقريضة قانونية - لا سند لها من القانون - مبناها افتراض العلم من واقع الحيازة ٧

— لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها . يكفي لاعتباره كذلك : أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية ، أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره .
مثال ٨

— جريمة عدم مطابقة البيان التجاري . عدم استلزامها قصدا جنائيا خاصا . تحققها بمجرد عدم البيان واقتترانه بالقصد الجنائي العام . ثبوت انصراف النية إلى الغش لا يلزم . وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ٩

— القصد الجنائي في جريمة التهديد . توافره : متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث ايقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترقب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغما إلى اجابة الطلب . لا يلزم أن يكون المتهم قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا . ولا حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه . التحدث استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة التهديد . لا يلزم . يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة ١٠

— الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد . مسئوليته عن الاصابة العمدية ولو أصاب شخصا غير الذي تعمد ضربه . العمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه ١١

— القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف ارادة الجاني إلى الفعل ونتيجته لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها . يصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه ١٢

— لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالا عن ركن القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر . يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف كافيا للدلالة على قيامه . لمحكمة الموضوع استخلاصه على أي نحو تراه . متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ١٣

— المسئولية الجنائية في صدر المادة ٢٢٧ عقوبات : عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك . تحقق القصد الجنائي ، بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ١٤

- جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص . تحققها : بمجرد الحيازة المادية طالت أم قصرت ، وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ ١٥ . عدم تطلبها سوى القصد الجنائي العام
- جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة . جريمة عمدية ، عدم تحققها إلا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني وهو علمه بأنه يبيع نموذجا مقلدا . مثال ١٦
- القصد الجنائي في جريمة السرقة . موقيا علم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية امتلاكه . تحدث الحكم استقلالا عن نية السرقة . ليس شرطا لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك . مثال ١٧
- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها : متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك . سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . توفره : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي أصدره . دفع المتهم الجريمة بأنه أوفى بقيمة الشيك إلى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق . لا يجدي . مادام لم يسترد الشيك من المجنى عليه ١٨
- القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . توافره بمجرد إصدار الساحب الأمر بعدم الدفع . لا عبرة بالأسباب التي دفعته إلى إصداره ، لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية . عدم استلزام الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة ١٩
- جريمة إصدار شيك بدون رصيد . سوء النية فيها : توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . إعطاء شيك له مقابل ثم سحب مبلغ من الرصيد بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك . لا يعفى من المسؤولية الجنائية . على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ، ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . محاسبة الساحب مع المستفيد في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر في مسئوليته الجنائية ٢٠
- جريمة هتك العرض . توافرها : يكفي أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرض على صونها وحجبها عن الانظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش . القصد الجنائي في جريمة هتك العرض ، تحققه : بانصراف ارادة الجاني إلى الفعل ونتيجته . لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها ٢١
- القصد الجنائي في جريمة احراز المواد المخدرة . ماهيته : هو علم المحرز بأن المادة التي يحزها مخدرا ، المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث استقلالا عن هذا الركن ، إلا إذا كان محل شك وتمسك المتهم بانتفائه لديه ورأت المحكمة ادانته ٢٢
- القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف ارادة الجاني إلى الفعل . لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها . يصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها . تحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن . غير لازم ٢٣
- إن دعوة الطاعن بجهله بحقيقة ما أجراه من تعديل في البناء وهل يرقى أو لا يرقى إلى مرتبة الانشاء . جهل مركب من جهل بالقانون وبالواقع . أثره على انتقاء القصد الجنائي ؟ ٢٤
- القصد الجنائي في جريمة إهانة موظف عمومي بالقول والإشارة : توافره بتعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ٢٥
- البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة أو في انتقاء القصد الجنائي

قصد جنائي

- لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب . لا محل له إلا إذا انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلا ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصدا ٢٦
- جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يلزم لقيامها توافر قصد جنائي خاص ، كفاية توافر القصد الجنائي العام ٢٧
- تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائي في تلك الجريمة . غير لازم . طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تكشف عن توافره لديه ٢٨
- مثال لتسبب قاصر على توافر القصد الجنائي في جريمة الامتناع عن تخفيض الأجرة ٢٩
- القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات . تحققه بثبوت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق أو مما يدخل في تركيبه . إثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف . غير ضروري ، لا شأن للقصد الجنائي بالبائع على الاحراز ٢٠
- القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر . ماهيته : هو علم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره من المواد المخدرة . عدم التزام المحكمة بالتحدث عن هذا الركن استقلالا ٢١
- جريمة الإتلاف . طبيعتها : جريمة عمدية . القصد الجنائي فيها . تحققه : بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه ، واتجاه إرادته إلى أحداث الإتلاف ، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه وإلا كان قاصرا ٢٢
- القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم تحققه بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه وجوب اقتران ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه ٢٣
- خلو الحكم من استظهار ركن القصد الجنائي . قصوره ٢٤
- جريمة خيانة الأمانة . القصد الجنائي فيها . توافره : بتصرف الحائز في المال المسلم إليه على وجه الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده ٢٥
- إصدار الساحب أمرا بعدم الدفع . كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد . لا عبرة بالأسباب التي دفعته إلى إصداره ٢٦
- القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ، تحدث الحكم عنه صراحة واستقلالا غير لازم كفاية استخلاصه ضمنا ٢٧
- تعمد المتهم اتیان الفعل الماس بسلامة المجنى عليه ، يتوافر به القصد الجنائي في جريمة أحداث العاهة المستديمة ٢٨
- جريمة الاختلاس . القصد الجنائي فيها . توافره : بتصرف الموظف المتهم في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له . رد مقابل المال الذي تصرف فيه . لا تأثير له في قيام الجريمة ٢٩
- تحدث الحكم استقلالا عن توافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس . غير لازم ٤٠
- عدم لزوم التحدث عن ركن القصد الجنائي على إستقلال . شرط ذلك ؟ ٤١
- تحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس . غير لازم . شرط ذلك ؟ ٤٢
- كفاية ارتكاب فعل الغش أو العلم به . لتحقيق جريمة الغش . القرينة التي يفترض بها الشارع

العلم بالغش بالنسبة للمشتغلين بالتجارة . قابليتها للتفى بطرق الإثبات كافة . عدم مساس هذه القرينة بالركن المعنوي في جنحة الغش ٤٣

— جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . تمامها بمجرد إنتاجه كذلك . يكفى لقيامها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه ٤٤

— القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . ماهيته ؟ الدفاع الموضوعي . عدم جواز إثارته أو المجادلة فيه أمام محكمة النقض . مثال ٤٥

— كفاية كشف مدونات الحكم على توافر القصد الجنائي . مثال في تهريب تبغ ٤٦

— انتهاء الحكم إلى أن إحراز المخدر كان مجردا عن قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال

الشخصي . كفايته للرد على الدفاع بأن الإحراز كان بقصد التعاطي ٤٧

— تحقق جريمة اختلاس الأوراق المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات بمجرد سلب

حيازة هذه الأوراق . وبصرف النظر عن اليأعث على الجريمة . وسواء كان القصد منها عرقلة التنفيذ أو

امتلاك تلك الأوراق ٤٨

— كفاية القصد العام في جريمة المادتين ١٥١ ، ١٩٥٢ عقوبات . التدليل على قيام هذا القصد .

استفادته من سياق الحكم . مادام ما أورده في شأنه يكفى لا ستظهاره ٤٩

— تحدث الحكم استقلالا عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال

للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت المنصوص عليها في المادة

١/١١٣ عقوبات المعدلة . غير لازم ٥٠

— ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . ماهيته . الاستدلال عليه ؟ عدم جدوى

النعى على الحكم إسناده للمتهم العلم بالطرف المشدد الذى أحاط الجريمة المتحصلة منها الأشياء

المخفاء . مادام أنه أخذ المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة مجردة من هذا الطرف ٥١

— متى يتوافر سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟ ٥٢

— مناط العقاب على شهادة الزور : كون الشهادة قد أديت أمام قضاء الحكم بعد حلف اليمين .

وبقصد تضليله ٥٣

— القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافر ثبوته ؟ البحث في كذب البلاغ أو صحته .

موكول إلى محكمة الموضوع ٥٤

— القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . ماهيته ؟ عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن

هذا الركن ٥٥

— الإحراز بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلالا قاضى الموضوع بالفصل فيها ٥٦

— حق محكمة الموضوع في استخلاص ركن العلم من ظروف الدعوى وملابساتها دون التحدث

صراحة عن هذا الركن . مادام استخلاصها سائغا ٥٧

— ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة . ماهيته ؟ كيفية الاستدلال عليه ؟ . تحقق فعل إخفاء

الأشياء المسروقة بكل اتصال فعل بالمال المختلس . مهما كان سببه أو الغرض منه أو ظروف زمانه أو

مكانه أو سائر أحواله ٥٨

— التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟ إنتهاء الحكم إلى ثبوت علم المتهم بأن الأجلة المخفاة

متحصلة من جنابة اختلاس . عدم تعارضه مع نفى علمه بوظيفة المختلس . أساس ذلك : العلم

بالاختلاس لا يستلزم حتما العلم بوظيفة المختلس ذاتها ٥٩

قصد جنائي

- تأديب مدرسة بالتعليم الابتدائي لتلميذها بالضرب . محظور . المادة ١/ من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ . تطاير جزء من آلة الإعتداء اثناء الضرب . إصابته عين المجنى عليه بعاهة . وجوب مساءلة المدرسة بالمادة ٢٤٠ عقوبات . مخالفة القرار المطعون فيه لهذا النظر . وجوب نقضه وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة للسير فيها على اساس ما تقدم . الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد . العبرة في القصد بالنظر إلى الجاني وليس المجنى عليه ٦٠
- قدرة الجاني تحقيق ما ادعاه . لا يؤثر في توافر جريمة النصب . مادام أن نيته قد اتجهت إلى مجرد الاستيلاء على أموال المجنى عليهم ٦١
- عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير . إلا بتعمد تغيير الحقيقة . مع العلم بذلك . إدانة الطاعن بالاشتراك في التزوير . من مجرد شهادته على شخصية منتحلة . دون أن يبين علمه بحقيقة هذه الشخصية . قصور ٦٢
- ادخال المتهم في روع المجنى عليهن امكانه علاجهن من العقم . عن طريق الاستعانة بالجن . ثم اتيانه أفعالا مخلة بالحياة العرضي لهن . مع علمه بذلك . تحقق جريمة هتك العرض بالقوة . مهما كان الباعث على ما ارتكبه من أفعال . متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة هتك العرض ؟ ٦٣
- القصد الجنائي في جريمة التزوير . متى يتحقق ؟ تحدث الحكم استقلالاً عن توافر هذا الركن . غير لازم ٦٤
- تحدث الحكم الصادر بالادانة في جريمة التزوير صراحة عن ركن الضرر . غير لازم ٦٥
- توفر سوء النية في تلك الجريمة بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابلة وفاء له قابل السحب في تاريخ الاستحقاق ٦٦
- علم المتهم بأن ما يحوزه أو يحزره مخدراً يتحقق به القصد الجنائي عدم التزام المحكماً بالتحدث استقلالاً عن ركن القصد الجنائي . كفاية إيراد الحكم ما يدل عليه . مثال ١٧
- مجرد حيازة الكسب أو مواد العلف المصنوعة . لا جريمة فيه . تحقق جريمة المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المعدل . بحيازة الكسب ومواد العلف المصنوع بقصد الاتجار أو البيع . أو طرحها للبيع فعلاً . دفاع المتهم أن الكسب لغذاء ماشيته . جوهري . ثبوت هذا الدفاع . انتفاء الركن المعنوي لجريمة حيازة الكسب بقصد الاتجار . الدفاع الجوهري . يوجب على المحكمة تحقيقه . أو الرد عليه ٦٨
- وضع البيان غير الحقيقي على السلعة . مع العلم بعدم مطابقته الحقيقة . تتوافر به جريمة وضع بيانات غي مطابقة للحقيقة . ولو كانت السلعة غير مغشوشة . تحقق جريمة الغش بخلط الشيء أو إضافة مادة غريبة إليه أو من نفس طبيعته إذا كانت أقل جودة ٦٩
- إن نقل المخدر من الخارج إلى المجال الإقليمي للجمهورية العربية . جلب . عدم التزام المحكمة بالتحدث عن القصد من جلب المخدر . استخلاص المحكمة من كبر كمية المخدر المضبوط أن جلبه كان بقصد الاتجار . صحيح ٧٠
- كفاية إيراد الحكم ما يدل على علم المتهم بأن الجوهر مخدر ٧١
- تأسيس الحكم توافر قصد جلب المخدر . على كبر الكمية المضبوطة . سائق ٧٢
- المراد بجلب المواد المخدرة المعاقب عليه بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ القصد الجنائي في جريمة الجلب . متى يتوافر ؟ ٧٣

- جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . أركانها ؟ مثال لتسبيب غير معيب على توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ٧٤
- القصد الجنائي في جريمة الرشوة . متى يتوافر ؟ ٧٥
- مجرد الامتناع عن رد المال المختلس أو التأخير في الوفاء به . لا تحقق به جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كانت نية الجاني قد انصرفت إلى إضافته إلى ملكه إضراراً بصاحبه . دفاع المتهم بملكه لبعض المنقولات المختلسة وانتفاء القصد الجنائي لديه بالنسبة للبعض الآخر . متى يكون جوهرياً . إذا كانت الأوراق تشهد له . خلو الورقة العرفية من التوقيع . صيرورتها ولا قيمة لها في الإثبات ٧٦
- عدم تحدث الحكم صراحة عن نية السرقة لا يعفيه . عدم الامتناع إلى معرفة شخصية المالك للأشياء المسروقة . لا يؤثر على قيام جريمة السرقة ٧٧
- نية الاختلاس . التحدث عنها استقلالاً غير لازم . شرط ذلك ؟ إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تفيد قصد المتهم إضافة ما اختلسه إلى ملكه ٧٨
- إقامة الحكم الدليل على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر بركنيه المادى والمعنوى ونفيه قصد الاتجار عنه يكفي لحمل قضائه بإدانة الطاعن بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ ٧٩
- القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . قصد عام . لا تستلزم قصداً خاصاً . توفر القصد بإعطاء الجاني للشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب أو بسحب الرصيد بعد إعطاء الشيك . علة ذلك ؟ الساحب يعلم أنه بفعله هذا إنما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذى أصدره من قبل ٨٠
- التحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التبديد . غير لازم . كفاية إيراد الوقائع الكافية لاستظهاره . مثال ٨١
- تزيد الحكم باتخاذ من أسلوب الطاعن في التداعى باشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد دليلاً على سوء القصد في جريمة تبديد . لا يعفيه . مادام قد أورد الوقائع التى تكفى لاستظهار القصد الجنائي ٨٢
- سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد ، تحققه . بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . وهو أمر مفروض في حق الساحب . والرفاء بقيمة الشيك . قبل تقديمه إلى البنك . لا يؤثر في قيام الجريمة . مادام لم يكن له رصيد . ولم يسترده الساحب من المستفيد ٨٣
- شروط قيام جريمة التجمهر المؤثمة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ٨٤
- تقدير توافر قصد التجمهر . موضوعى . مثال لتسبيب سائق في نفى قيامه ٨٥
- الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات . نفيها المسؤولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذياً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءاته من اختصاصه ٨٦
- إثبات الحكم حسن نية المتهم بالحبس بدون وجه حق استناداً إلى أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءاته من اختصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى . وتعليله إعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة . وانتهائه إلى تبرئته من تهمة القبض . صحيح ٨٧
- العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . مسألة نفسية لمحكمة الموضوع استخلاصها من أقوال الشهود ومن ظروف الدعوى وملاساتها ٨٨
- القصد الجنائي في جريمة التبديد . هو انصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى

قصد جنائي

- ملكه واختلاسه لنفسه . اقتصار الحكم الصادر بالادانة في جريمة التبيد على القول بأن المتهم تسلم الماشية موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة « الفصل » بشأنها ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه . لا تتوافر به أركان جريمة التبيد ٨٩
- القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . يشترط لتوافره أن يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها . وأن يكون منتويا من الابلاغ السوء والإضرار بالمبلغ ضده . وجوب تبيان الحكم الصادر بالإدانة في جريمة البلاغ الكاذب عذا القصد بعنصريه . مثال لتسبب قاصر في هذا الخصوص ٩٠
- القصد الجنائي في التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة فيه ٩١
- الباعث . لا تأثير له على المسؤولية الجنائية في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد . القصد الجنائي في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب . القول بالوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه إلى البنك . لاجدوى منه . مادام الثابت أنه لم يكن للشيك رصيد قائم ولم يسترده الساحب من المستفيد ٩٢
- تبرئة محكمة أول درجة المتهم من تهمة إشتغاله ببيع المواد الغذائية دون الحصول على شهادة صحية وعرضه للبيع لحوما مكشوفة معرضة للتلوث ، مع إدانة محرر المحضر بجريمة الشهادة الزور منخدة مما أثبت بالبطاقة العائلية للمتهم الأصل وبطاقة حيازته الزراعية وما ادعاه من وجود نزاع بينه وبين محرر المحضر على توافر القصد الجنائي في جريمة الشهادة الزور . دون تحقيق أمر النزاع المدعى به وما تمسك به الشاهد (الطاعن) وأيده فيه الشاهدان أمام المحكمة الاستئنافية من أن المتهم الأصلي شريك في جزارة . رغم جوهرية هذا الدفاع . قصور ٩٣
- جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر . المناط في قيامها بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين بغض النظر عن صلة البائع بالسلعة أو صفته في بيعها . يكتفى فيها بالقصد العام . اعتذار المتهم بالجهل بالسعر المقرر لا يقبل . علة ذلك . الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكمل له ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية ٩٤
- القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . يكفي لتوافره امتناع الحارس عن تقديم المحجوزات أو الارشاد عنها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز . عدم اشتراط تبديد الحارس للمحجوزات أو تصرفه فيها ٩٥
- لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة التبيد بمجرد قعود الجاني عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه . قعود الحكم عن استظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرض المنقولات على زوجته المجنى عليها بالطريق الرسمي . قصور ٩٦
- تقدير توافر القصد الجنائي . تستقل به محكمة الموضوع ٩٧
- جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط النأثم فيها . امتناع الوصي - بقصد الإساءة - عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصي الجديد . وتقديمه إقرارا من الأخير مؤيدا لذلك . دفاع جوهرى . لاتصاله بتحديد مسؤوليته الجنائية . وجوب تناوله استقلالا . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور وإخلال بحق الدفاع ٩٨
- القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره بعلم المبلغ بكذب الوقائع المبلغ عنها وانتوائه

- الكيد والأضرار بالمبلغ ضده . تقدير ذلك . موضوعي . مثال ٩٩
- جريمة استعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص . تحدث الحكم استقلالا عن قصد الاستعمال . غير لازم ١٠٠
- القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة . ماهيته هو علم المحرز بأن ما يحزره مخدر . عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إلا إذا كان العلم محل شك وتمسك المتهم بانتقائه لديه فيتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدر . مثال لتسبب معيب ١٠١
- جريمة الاتلاف المنصوص عليها في المادة ٢٦١ عقوبات . عمدية تحقق القصد الجنائي فيها بتعمد الجاني إرتكاب الفعل كما حدده القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . تدليل الحكم على انتفاء علم المتهم بأنه كان غير محق فيما أحدثه من إتلاف بباب حظيرة وأنه إنما يدخل في نطاق حقه في مباشرة الانتفاع ينتفى به عنصر القصد الجنائي ١٠٢
- جرائم المادة ٢ من القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ جرائم عمدية . توفر القصد الجنائي فيها بالعلم بنوع التبغ الذي انصب عليه فعل الجاني ١٠٣
- القصد الجنائي من أركان الجريمة . ثبوته يجب أن يكون فعليا . المسؤولية الافتراضية لا يصح القول بها إلا إذا نص عليها صراحة أو كان استخلاصها بالاستقراء والتفسير الصحيح لنصوص القانون . القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ لم يخرج عن الأحكام العامة للمسؤولية الجنائية . اعتباره في المادة الثانية منه خلط التبغ على غير ما يسمح به القانون من حالات التهريب . المسؤولية الافتراضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة هي استثناء تستند إلى المادة ٧ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٢٢ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ١٠٤
- توافر القصد الجنائي . تقديره موضوعي . مثال لتسبب سائق في جريمة تهريب تبغ ١٠٥
- جريمة الرشوة . عدم اشتراط عرض الرشوة على الموظف العام بالقول الصريح لتحقيقها . كفاية الإعطاء أو العرض دون استلزام تحدث الراشي مع الموظف مادام قصد شراء ذمة الموظف واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها ١٠٦
- التحدث عن نية السرقة شرط غير لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه . مثال لتسبب سائق في إثبات توافرها ... ١٠٧
- إحراز الكسب بقصد الاتجار . واقعة مادية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ١٠٨
- لاتلازم بين قيام القصد الجنائي وتوافر سبق الإصرار ١٠٩
- جريمة بيع منتجات عليها علامات مزورة . أو عرضها للبيع أو للتداول أو حيازتها بقصد البيع . المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل . أركانها ؟ تمسك الطاعن . أمام درجتى التقاضى . بعدم علمه بالتقليد . دفاع جوهرى لاتجاهه إلى نفى أحد أركان الجريمة . اغفال مناقشته أو الرد عليه . عيب يوجب النقض . متى يمتد نقض الحكم إلى غير الطاعن ؟ ١١٠
- اختلاس الموظف المال المؤتمن عليه . صورة من صور خيانة الأمانة . تمامه بانصراف نيته إلى التصرف فيه على أنه مملوك له . ولو لم يتم التصرف فيه بالفعل . ولو لم يكن المال قد سلم له تسليمًا ماديا بل تسليمًا معنويا ١١١
- كفاية إيراد الحكم ما يدل على تحقق قصد الاختلاس ١١٢
- اقتضاء المؤجر لآى مقدم ايجار أيا كانت صورته أو بواعثه . جريمة . أساس ذلك : المادة ١٧

قصد جنائي

من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . تبرئة المتهم على خلاف ذلك . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وتصحيحه ١١٣

— جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . عدم تطلبها قصدا خاصا . علم المنتج أو الصانع بمخالفة فعله للقانون . أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه . كفايته لتحقيق الجريمة ١١٤

— جريمة التهديد المنصوص عليها بالمادة ٢٢٧ عقوبات . قيامها ولو لم تكن عبارة التهديد دالة بذاتها على اعتزام الجاني ارتكاب الجريمة بنفسه . متى كان من شأنها إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه . مثال ١١٥

— تحقق القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . يعلم الجاني بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وإقدامه على ذلك منتويا الأضرار بالمجنى عليه ، بيان هذا القصد بعنصريه . واجب في حالة الإدانة . وإلا كان الحكم معيبا ١١٦

— القصد الجنائي في الجرائم العمدية . تطلبه تعمد ارتكاب الفعل المادي . والنتيجة المترتبة عليه . جريمة الأضرار ضررا كبيرا بماشية بدون مقتض . واستعمال القسوة مع الحيوانات . عمدتان . إثبات الحكم أن الجاني قصد ضرب إنسان فحاد فعله وأصاب حيوانا . عدم تحقق أى من الجريمتين المذكورتين . تخلف ركن القصد الجنائي في كل من الجريمتين . على الحكم بحث مدى توافر المخالفة المنصوص عليها في المادة ٢٨٩ عقوبات ١١٧

— مجرد الامتناع عن الرد لا يتحقق به وقوع جريمة خيانة الأمانة . متى كان سبب الامتناع راجعا إلى وجوب تسوية الحساب بين الطرفين . شرط ذلك أن يكون هناك حساب حقيقي مطلوب ١١٨

— القصد الجنائي في جريمة التبيد . توافره بنقل المحجوزات بنية إخفائها عن الدائن الحاجز ١١٩

— متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة السرقة ١٢٠

— تحدث الحكم استقلالا عن قصد السرقة . غير لازم . إلا إذا كان مدار دفاع المتهم هو انتفاء هذا القصد ١٢١

— تحدث الحكم . إستقلالا . عن القصد الجنائي . في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . غير لازم ١٢٢

— مجرد حيازة المخدر ماديا . لا يتحقق بها توافر القصد الجنائي في جريمة إحرازه . دفع المتهم بعدم علمه بوجود المخدر . على المحكمة أن تورد في حكمها بالإدانة ما يبرر توافر هذا العلم . القصد الجنائي ركن في الجريمة . وجوب إثباته فعليا . لا افتراضيا ١٢٣

— استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار أو التصنيع . قصره على شركات وهيئات القطاع العام . المادة أولى من القانون ٩٥ لسنة ١٩٦٣ . قصد الاتجار لا يعنى احتراف التجارة ١٢٤

— متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ ؟ ١٢٥

— القصد الجنائي في جريمة السرقة . قوامه : علم الجاني وقت ارتكاب الفعل أنه يختلس منقولا مملوكا للغير من غير رضائه بنية تملكه . التحدث عنه استقلالا . غير لازم . مادامت مدونات الحكم تنبئ به . استخلاص نية السرقة وإثبات الارتباط بينها وبين الإكراه . موضوعي . طالما كان سائغا ١٢٦

— ركن العلم في جريمة أخفاء الأشياء المسروقة . نفسى . إستفادته . ليس فقط من أقوال الشهود بل من ظروف الدعوى وملابساتها . عدم التزام المحكمة . التحدث عنه صراحة . مادامت الوقائع

- الثابتة بالحكم . تفيد توافره ١٢٧
- متى يعيب الحكم . سكوته عن التحدث عن قصد جلب المواد المخدرة؟ ١٢٨
- تقصى العلم بأن ما يخفيه المتهم . مواد مخدرة . موضوعى . عدم تفيد محكمة الموضوع في أخذها باعتراف المتهم بنصه وظاهره . لها استنباط الحقيقة منه ومن غيره من العناصر الأخرى بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . مادام ذلك متفقاً مع العقل والمنطق . مثال لرد سائغ على الدفع بعدم العلم بالمخدر . في جريمة جلب مواد مخدرة ١٢٩
- استدلال الحكم بسوابق المتهم كترينة على علمه بالسرقة . لا يتعارض مع نفيه ظرف العود . متى يعيب التناقض . الحكم؟ ١٣٠
- ماهية العلم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة . كيفية الاستدلال عليه ١٣١
- متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز مخدر؟ عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالاً عن العلم بالجواهر المخدر . مادام ما أورده في حكمها يكفى للدلالة عليه ١٣٢
- عدم اشتراط تحدث المحكمة استقلالاً عن العلم بكنه الجواهر المخدر . كفاية إيراد الوقائع والظروف الدالة على توافره ١٣٣
- سبب إصدار الشيك أو الباعث عليه . عدم تأثيرهما على مسئولية مصدره المقررة في المادة ٢٢٧ عقوبات . مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك . يتحقق به القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٢٧ عقوبات ١٣٤
- تحقق جريمة خيانة الأمانة . رهن بارتكاب الفعل المكون لها إضراراً بالمجنى عليه . بقصد حرمانه منه . ثبوت عدم استلام الوكيل . لثمن الشيء الذى باعه . لحساب الموكل . عدم قيام جريمة التبديد في حقه ١٣٥
- تعتمد توجيه الألفاظ التى تحمل معنى الإهانة في ذاته . كفايتها لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة . لاعتبرة بالباعث على توجيهها . مثال ١٣٦
- ركن العلم في جريمة أخفاء الأشياء المسروقة . نفى استقاداته . ليس فقط من أقوال الشهود . بل من ظروف الدعوى وملابساتها ١٣٧
- حق المؤلف في استغلال مصنفه . يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريق غير مباشر . حق المؤلف في نقل حق استغلال مصنفه إلى الغير . منازعة المتهم بجريمة تقليد مصنف . في توافر القصد الجنائي لديه . توجب على المحكمة استظهار هذا القصد . مخالفة ذلك . قصور يوجب نقض الحكم ١٣٨
- متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال ؟ ١٣٩
- استخلاص القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش . موضوعى . كون الدليل في المواد الجنائية صريحاً ودالاً مباشرة . غير لازم ١٤٠
- ادعاء الطاعن أن امتناعه عن تسليم مستندات مودعة أمانة لديه . مردده . عدم تنفيذ المدعى بالحقوق المدنية التزامه بالتوقيع . دفاع جوهري . وجوب تحييصه ١٤١
- مجرد قعود الجاني عن رد الشيء المودع لديه لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة التبديد وجوب ثبوت نية تملكه للشيء ١٤٢
- متى تتحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟ ١٤٣
- القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . قصد عام . متى يتحقق ؟ ١٤٤

قصد جنائي

- تحقق القصد في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . يعلم الساحب بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب . أو بإصداره أمرا إلى المسحوب عليه بعدم الدفع . حتى ولو كان ذلك لسبب مشروع ، لا عبء بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره . في تحقق الجريمة ١٤٥
- تحقق جريمة تسهيل عادة الفجور أو الدعارة في المحال المفتوحة للجمهور يعلم المالك أو المدير بأن من قبلهم في محله اعتادوا ممارسة الدعارة أو الفجور أو التحريض عليها . المادة ٢/٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ١٤٦
- تقدير قيام القصد الجنائي من عدمه - من ظروف الدعوى . موضوعي . مثال في تسهيل دعارة ١٤٧
- عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي ، كفاية الاستناد إلى أدلة الثبوت ردا على هذا الدفاع ١٤٨
- عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التبيد إلا بإنصراف نية المتهم إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ١٤٩
- معنى القصد الجنائي في جريمة السرقة ؟ التحدث عن هذا القصد استقلالا . غير لازم : ١٥٠
- تحرير الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب في حضور الشخص . وإبلاغ آخر بفحواه وتعهد إرساله إلى زوج المجنى عليه . يتوافر به ركنا العلانية والقصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا استخلاص القصد الجنائي في جريمة السب والقذف علنا . موضوعي ٢٥١
- عدم التزام المحكمة بالتحدث عن نية السرقة . متى انتهت إلى توافر أركان جريمة الشروع فيها ١٥٢
- تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . مثال . للمحكمة أن ترى في التحريات ما يبرر الإذن بالتفتيش وأن تطرحها فيما عداه . أساس ذلك ؟ ١٥٣
- دفع المتهم بأن عدم تنفيذ الحكم بالتعويض مرده عدم وجود مصرف مالي . أطراح الحكم هذا الدفاع بقالة أنه من الطبيعي توافر ذلك المصرف . قصور في البيان ١٥٤
- تحقق القصد الجنائي في التبيد بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه وأثمن عليه إلى ملكه واختلاسه لنفسه . بحث توافر هذا القصد . موضوعي ١٥٥
- منازعة الطاعن في توافر القصد الجنائي . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام النقض . عدم جدوى إثارة قصور الدليل بالنسبة لتبيد بعض الأشياء . متى ثبت يقينا تبيد الباقي منها ١٥٦
- القصد الجنائي في جريمة الجرح عمدا . قوامه : ارتكاب الفعل عن علم وإرادة . تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم ١٥٧
- كفاية استخلاص توافر العلم بالغرض من تأجير الشقة بأدلة سائغة . عدم تطلب اقتضاء أجر أو أية منفعة أخرى ١٥٨
- كفاية إيراد الحكم ما يدل على تحقق قصد الاختلاص ١٥٩
- نعى الطاعن على الحكم بشأن جريمة الاتلاف التي لم تدنه المحكمة بها - بعد أن عدلت وصف التهمة إلى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص . لا يقبل . القصد الجنائي في جريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص . ماهيته ؟ عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالا . كفاية أن يكون مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم . عدم لزوم أن يترتب على الفعل المكون لهذه الجريمة ضرر مالي يقدر بقيمة معينة ١٦٠

- القصد الجنائي في جريمة التزوير موضوعي . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ١٦١
- إدانة المتهم بجريمة التبيد . دون اثبات قيام القصد الجنائي لديه . قصور يعيب الحكم . القصد النهائي في جريمة التبيد . ماهيته ؟ ١٦٢
- مناط تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٦٤ ، ١٦٦ عقوبات ؟ ١٦٢
- تقدير توافر القصد الجنائي في الجريمة . موضوعي ١٦٤
- كفاية توافر القصد الجنائي العام لتحقيق جريمة أحداث الجروح عمدا . تحدث الحكم عن هذا القصد استقلالاً . غير لازم . كفاية أن يكون مستفاداً من وقائع الدعوى ١٦٥
- جريمة إتلاف المزروعات المنصوص عليها في المادة ٢٦٧ عقوبات . ماهيتها ؟ وجوب تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة الإتلاف . مثال لتسبيب معيب . حق محكمة النقض في نقض الحكم لجميع الطاعنين بما فيهم من لم يقبل طعنه شكلاً . أساسه . وحدة الواقعة وحسن سير العدالة ١٦٦
- عدم اشتراط قصد جنائي خاص لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مؤدى ذلك ؟ مثال في دفع بعدم العلم بأن المجنى عليه من القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات ١٦٧
- وجوب أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة . المادة ٣٦٩ عقوبات . القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء . مثال ١٦٨
- جريمة الإتلاف . طبيعتها جريمة عمدية القصد الجنائي فيها . تحققه بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه . واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف . وعلمه أنه يحدث بغير حق . ضرورة تحدثه الحكم عنه استقلالاً . أو يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه وإلا كان قاصراً ١٦٩
- مناط تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات ؟ تقدير قيام أو عدم قيام القصد الجنائي . موضوعي مثال ١٧٠
- القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره بعلم الجاني بكذب الوقائع المبلغ بها وانتوائه السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه وجوب بيان الحكم لهذا القصد بعنصريه . مخالفة ذلك . قصور ١٧١

الفصل الثاني

القصد الخاص

- نية إزهاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس . وجوب التحدث عنه استقلالاً في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه . مثال ١٧٢
- جناية المادة ١٠٩ عقوبات . لا يكفي فيها القصد الجنائي العام . يجب أيضاً توفر نية خاصة لدى الجاني : هي انتواء الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة تتعلق بعمله ١٧٣
- ظرف الترصد . عدم توافره ، لا تنتفي معه نية القتل . قصد الاعتداء . تحوله إلى إرادة القتل

قصد جنائي

- استخلاص ذلك مقبول : مادامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيده ١٧٤
- القصد الجنائي في جريمة التبيد : هو انصراف نية المتهم إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ١٧٥
- معاقبة المتهم عن جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار عملاً بنص المادة ١/٢٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . اغفال استظهار قصد الاتجار . قصور في الحكم ١٧٦
- القصد الجنائي في جريمة التزوير : تحققه بقصد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً ، وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه . تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . لا يلزم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه ١٧٧
- القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . شروط توافره : اقدام المبلغ مع علمه بكذب الوقائع المبلغ عنها وبراءة المبلغ ضده مما ينسب إليه ، وأن يكون ذلك بنية الاضرار به . تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع ١٧٨
- احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . مثال ١٧٩
- جريمة القتل العمد . تميزها عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني إزهاق روح المجرى عليه . اختلاف هذا العنصر عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم . على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . مثال ١٨٠
- جريمة التزيف . استلزامها - فضلاً عن القصد الجنائي العام - قصداً خاصاً هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول . على المحكمة استظهار القصد الخاص . عدم التزامها بإثباته في حكمها على استقلال مالم يكن محل منازعة من الجاني ١٨١
- جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة . قيامها لا يتطلب توافر قصد جنائي خاص ١٨٢
- المادة ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا تستلزم قصداً خاصاً من الاحراز توافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام ١٨٣
- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها بإعطاء الشيك إلى المستفيد مع العلم بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ استحقاقه . عدم استلزام قصد خاص لتوافرها . كفاية القصد العام ١٨٤
- أركان جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٢٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكرر (١) من قانون العقوبات والجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (١) ، (٢) من ذات القانون ؟ ١٨٥
- نية القتل . مثال لتسبب معيب على توافرها ١٨٦ ، ١٨٧
- تعمد القتل . تقديره . موضوعي ١٨٨
- تحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . بإعطائه للمستفيد مع العلم بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب عدم تطلب الجريمة المذكورة قصداً جنائياً خاصاً ١٨٩
- أركان جريمة إحراز المخدر المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ عدم استلزامها قصداً خاصاً للاحراز ١٩٠
- الركن الأدبي في جنائية المادة ١٣٧ مكرراً ١ و ٢ عقوبات . تحققه بتوافر نية خاصة لدى الجاني .

- بالإضافة إلى القصد الجنائي العام . هي انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة بأدائه عمل لا يحل له أدائه أو امتناعه عن أداء عمل كلف بأدائه ١٩١
- استظهار الحكم — بعد إيراده ما يكفي لثبوت العنصر المادي للجريمة — ان ما وقع من المتهمين من أفعال مادية كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم . وأنهم تمكنوا بما استعملوه من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم . كفايته لتوافر أركان الجناية المنصوص عليها في المادة ١٢٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات ١٩٢
- قصد المساهمة في الجريمة . تحققه : بوقوعها نتيجة اتفاق المساهمين تنفيذاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها . ولولم ينشأ هذا الاتفاق إلا لحظة تنفيذ الجريمة ١٩٣
- توافر أركان جريمة المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام . عدم استلزامها قصداً خاصاً من الاحراز . مثال ١٩٤
- جناية القتل العمد تميزها بقصد ازهاق روح المجنى عليه . اختلافه عن القصد الجنائي العام المتطلب في مسائل الجرائم . أثردك ؟ مثال لتسبب معيب ١٩٥
- جنح التعدي على الموظفين . ركنها الأدبي : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام . الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ عقوبات ركنها الأدبي . ضرورة أن يتوافر لدى الجاني بالإضافة إلى القصد الجنائي العام نية خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه ١٩٦
- فاقد الشعور والاختيار نتيجة تناوله مسكراً . طواعية أو كرها . لا تتوافر لديه نية ارتكاب جريمة ذات قصد خاص . حد ذلك ؟ ١٩٧

الفصل الثالث

القصد المفترض

- جريمة خلط الدخان . توافر الركن المادي لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد احراز الدخان المخلوط أو المفسوش جريمة معاقب عليها . افتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً . عدم استطاعته دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط ١٩٨
- نهى المادة ١٩ من القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاماً . انطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه . مقامة على قصد جنائي مفترض قانوناً ، مسئولية لاعب القمار : تطلبها قيام المتهم بعمل إيجابي — وهو فعل اللعب في ذاته ١٩٩
- القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف . توفره : إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة باعتبار . افتراض علمه في هذه الحالة ٢٠٠

قصد جنائي

- تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها ٢٠١
- عدم صحة القول بالمسؤولية المفترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها سائغاً من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتاً فعلياً ٢٠٢
- عدم مساءلة الشخص . شريكاً كان أو فاعلاً إلا بقيامه بالفعل أو الامتناع المحرم قانوناً . افتراض المسؤولية . استثناء . قصره في الحدود التي نص عليها القانون فحسب ٢٠٣
- إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة في حق الصانع له . أساسها المسؤولية المفترضة ، لا يستطيع دفعها في حالة ثبوت الغش . عدم امتداد هذه المسؤولية على حالة استنبات التبغ أو زراعته محلياً المعتبرة تهريباً في حكم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . مساءلة من يستنبت التبغ أو يرزعه محلياً وفق القواعد العامة في المسؤولية الجنائية افتراض مساءلة صانع الدخان المخلوط أو المغشوش . أساسه القانون ٧٤ لسنة ١٩٢٢ ٢٠٤
- جريمة استنبات التبغ أو زراعته . عمدية . يتحقق القصد فيها من تعمد ارتكاب الفعل المؤثم ٢٠٥
- قيام المسؤولية المفترضة على الدوام . مالم يدفعها سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب أو المسؤولية ٢٠٦
- القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد الحيازة المادية . يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة . دفع الطاعن بجواز دس لفافة المخدر من أحد خصومه . يتعين معه على الحكم أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن اللفافة تحوى مخدراً . استناد الحكم إلى مجرد ضبط اللفافة معه إنشاءً لقريضة قانونية مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازتها . لا يصح . علة ذلك ؟ القصد الجنائي من أركان الجريمة يجب ثبوته فعلياً لا افتراضياً ٢٠٧
- سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . مفترض . على الساحب متابعة حركات رصيده ٢٠٨
- إدانة المتهم في جريمة صنع وعرض مواد غذائية مغشوشة . تستوجب أن يكون قد ارتكب الغش . أو أن تكون صناعتها قد تمت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بغشها ٢٠٩
- القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . قصد بها رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة . قابليتها لإثبات العكس دون اشتراط أدلة معينة ودون مساس بضرورة توافر الركن المعنوي ٢١٠
- دفع المتهم مسئوليته عن الغش بأنه موظف بالشركة المنتجة للسلعة ، إدانته دون بيان مسئوليته عن الجريمة ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش . إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ٢١١
- جريمة غش الأغذية على موجب حكم المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . قوامها عرضها للبيع بعد ارتكاب فعل الغش أو مع العلم به . العلم بالغش . افتراضه في جانب المشتغلين بالتجارة والباعة الجائلين . مالم يثبت العكس . المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة والمادة ٢٠ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ٢١٢

الفصل الرابع

القصد الاحتمالي

- علاقة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنويا بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله العمد . مثال . ضرب أفضى إلى موت . اثبات قيام هذه العلاقة . مسألة موضوعية ٢١٣
- مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي مالم تتدخل عوامل أجنبية تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . مثال التسبب معيب في ضرب أفضى إلى موت ٢١٤
- إتفاق الطاعن وآخرين على السرقة . وقوع جريمة قتل من الآخرين حال تنفيذ السرقة . مساءلة الطاعن عنها كنتيجة لقصده الاحتمالي . صحيح . نفى الطاعن إسهامه في القتل . غير مجد . اساس ذلك ؟ ٢١٥
- مسئولية الفاعل أو الشريك عن جميع الجرائم المحتمل حصولها . ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها . متى وقعت بالفعل كنتيجة محتملة للجريمة التي اتفق على ارتكابها ٢١٦
- تقدير كون الجريمة الثانية . نتيجة محتملة للجريمة الأولى المتفق عليها . موضوعي . مثال ٢١٧

راجع ايضاً : قصد احتمالي .

القواعد القانونية :

الفصل الأول

القصد العام

- ١ - لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الامور المتضمنة للقذف وهو عالم انها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للتحدث عن سلامة النية مادام أن المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .
- (الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢ س ١٢ ص ٤٧) .

- ٢ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . فإذا كان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد اطمأنت للأسباب السائغة التي أوردتها إلى توافر الركن

قصد جنائي

المادى لجريمة احراز المخدر في حق المتهم وإلى علمه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة ، فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائي العام في هذا الجريمة .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ س ١٢ ص ١٨٧) .

٣ - لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الاحراز ، بل تتوفر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي العام - وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر - دون تطلب استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ س ١٢ ص ١٨٧) .

٤ - من المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون يجمعهما ركن مادى واحد ويفصل بينهما الركن الأدبى . فبينما يكفى لتوفر الركن الأدبى في الجرائم التى من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجانى لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق في المادة ١٠٩ إلا إذا توفرت لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هو أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين الجرائم سالفة الذكر التي سلكها القانون في عداد الجنح . فإذا انهارت النية الخاصة كما يتطلبها القانون فإن الجناية تنحل إلى جنحة تعد متى توفرت مقوماتها .

(الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٢ ص ٢٩٥) .

٥ - انه وان كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه ، إلا أن مجرد تغيير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يقع ، إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحق أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه . فإذا كان الجانى لم يقصد انتحال اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمي باسم شخص وهمي امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضررا بالغير مادام لا وجود لهذا الغير في اعتقاده - ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتمل الوقوع .

(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ س ١٢ ص ٤٨٩) .

٦ - ركن القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت أن الجانى ارتكب التهديد وهو يدرك اثره من حيث ايقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، بغض النظر عما إذا كان الجانى قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلى الذى أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه . فإذا كان القرار المطعون فيه قد خلط بين القصد والباعث بأن جعل الباعث معيارا لثبوت القصد أو نفيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦ س ١٢ ص ٦٢٧) .

٧ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحياة المادية ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره هو جوهر من الجواهر المخدرة

المحظور احرازها قانونا ، ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها - على اى نحو يراه وإذا كان الطاعن قد دفع بان المضبوطات دست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة ، فإنه كان من المتعين على الحكم ، وقد رأى ادانته ، ان يبين ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بان ما يحزره من الجواهر المخدرة . اما قوله بان مجرد وجود المخدر فى حيازة الشخص كاف لاعتباره محرزا له وان عبء اثبات عدم علمه بكنهه الجوهر المخدر انما يقع على كاهله هو ، فلا سند له من القانون . إذ ان القول بذلك فيه انشاء لقريضة قانونية مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن اقراره قانونا مادام القصد الجنائي من اركان الجريمة ، ويجب ان يكون ثبوته فعليا لا افتراضا . ولما كان مؤدى ما اورده الحكم لا يتوافق به قيام العلم لدى الطاعن ، ولا يشفع فى ذلك استطراده إلى التدليل على قصد الاتجار لان البحث فى توافر القصد الخاص ، وهو قصد الاتجار ، يفترض ثبوت توافر القصد العام بداءة ذى بدء وهو ما قصر الحكم فى استظهاره واطا فى التدليل عليه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا ويتعين نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٢ ص ٦٧٧) .

٨ - لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية او كان المحرز للمخدر شخصا غيره . ولما كان يبين من مدونات الحكم ان الطاعنين اتفقا مع السائق المبلغ على نقل كمية من المخدرات فى سيارته بطريقة وفى موعد معينين ومحددة تفصيلها ، وأنه تسلم المخدرات على نحو يطابق خطتهما ونقلها إلى منزل الطاعن الثانى على ما اتفق عليه فاسرع الأخير إلى داخل السيارة وطلب منه التوجه إلى منزل الطاعن الاول الذى قفز بدوره إلى داخل السيارة وطلبا منه الانطلاق إلى مكان محدد بعلامة معينة . إلى ان تمكن رجال الشرطة من القبض عليهما وضبط المخدرات ، وهو ما يكفى للدلالة على توافر الركن المادى لجريمة احراز المخدر فى حق الطاعنين وإلى علمهما بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة ، بما يتوافق به القصد الجنائي العام فى هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٨ س ١٤ ص ٢٩٥) .

٩ - جريمة عدم مطابقة البيان التجارى لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا ، بل تتحقق بمجرد عدم صحة البيان واقتراحه بالقصد الجنائي العام ، دون ان يلزم ثبوت انصراف النية إلى الغش ، وإلا لتوافرت اركان جريمة الغش المنطبقة على احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

(الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/١٤ س ١٤ ص ٤١٢) .

١٠ - من المقرر ان القصد الجنائي فى جريمة التهديد يتوافر متى ثبت للمحكمة ان الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك اثره من حيث ايقاع الرعب فى نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الاثر بما قد يترتب عليه من ان يذعن المجنى عليه راغما إلى اجابة الطلب ، وذلك بغض النظر عما إذا كان قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعرف الاثر الفعلى الذى احدثه التهديد فى نفس المجنى عليه . ولا يلزم التحدث استقلا عن هذا الركن بل يكفى ان يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما اوردها ، كما لا يعيب الحكم اغفال التحدث عن اثر التهديد فى نفس المجنى عليه وما يقال من ان المتهم لم يكن جادا فى تهديده .

(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١١ س ١٤ ص ٥٢١) .

١١ - الخطا فى شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي

قصد جنائي

الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد ، فيعتبر مسئولا عن الاصابة العمدية ولو اصاب شخصا غير الذي تعمد ضربه ، لأنه إنما قصد الضرب وتعمد ، والعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه .

(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٤ س ١٤ ص ٥٦٢) .

١٢ - الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ولا عبء بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالفرض الذي توخاه منها ، فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعل إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو نويه . (الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ س ١٤ ص ٦٢٩) .

١٣ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أي نحو تراه ، متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ س ١٤ ص ٧٢٥) .

١٤ - من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدر المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك - وأن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١١ س ١٤ ص ٧٦٨) .

١٥ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتحقيق جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية طالبت أو قصرت وإيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد احراز حيازة السلاح الناري بغير ترخيص - عن علم وادراك .

(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٧ س ١٤ ص ٩٥٠) .

هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٨ (لم ينشر) .

١٦ - جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة والتي حددت المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف - عناصرها هي جريمة عمدية لا تتحقق إلا بقيام الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي لدى الجاني وهو علمه بأنه يبيع نموذجا مقلدا . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد اكتفى بالتدليل على ثبوت الفعل المادي وحده وهو تعامل الطاعن بالبيع في نماذج المصحف المقلدة ، واغفل التحدث عن علم الطاعن بهذا التقليد وهو الركن المعنوي الذي لا تقوم الجريمة بدونه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ س ١٥ ص ٨٤) .

١٧ - القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المثلول المملوك للغير من غير رضا مالكه بنية امتلاكه . وأنه وإن كان تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة فإنه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وإن تورد الدليل على توافرها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في أدانة الطاعن بجريمة

السرقه على حيازته للسيارة المسروقة ، وكان الدفاع عن الطاعن قد تازع في قيام نية السرقه و اوضح ان الطاعن استعار هذه السيارة من صديقه المتهم الثاني فإنه كان يقتضى من المحكمة في هذه الصورة التى تختلط فيها نية السرقه بغيرها - ان تعنى باستجلاء هذه النية بايراد الدليل عليها كما هى معرفة به في القانون ، اما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في البيان ، ولا يغير من الامر ما اضافته الحكم المطعون فيه من قرائن على نفى حسن نية الطاعن في حيازة السيارة طالما ان المحكمة لم تعن بالتدليل على قيام القصد الجنائي للسرقه ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ س ١٥ ص ٥٠٦) .

١٨ - سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي اصدره . ولا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه قد اوفى بقيمة الشيك إلى المستفيد قبل تاريخ الإستحقاق مادام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ س ١٥ ص ٦٠٥) .

١٩ - ان مجرد اصدار الامر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام - في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد - والذي يكفي فيه علم من اصدره بأنه انما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل . ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التى دفعته إلى اصداره لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذا الجريمة .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢ س ١٥ ص ٦٢٧) .

٢٠ - من المقرر ان سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره ، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكاً له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك إذ على الساحب ان يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظاً فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما اشار إليه الحكم من كثرة معاملات المطعون ضده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط . كما ان محاسبة المطعون ضده مع المستفيد لا تؤثر في مسؤوليته الجنائية مادام ان ذلك قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ س ١٥ ص ٧١٧) .

٢١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض ان يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرض على صونها وحجبها عن الانظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من افعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى هى جزء داخل في خلفه كل إنسان وكيانه القطوى . فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره من أنه لم يقصد المساس بجسم المجنى عليهم بل تعذيبهم بتعريضهم للبرد ، ذلك ان الاصل ان القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ، ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو الغرض الذى توخاه منها .

(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٨٠٥) .

٢٢ - القصد الجنائي في جريمة احراز المواد المخدرة انما هو علم المحرز بان المادة التى

قصد جنائي

يحرزها هي من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدراً - إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك المتهم بانتفائه لديه - فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت ادانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدراً وإلا كان حكمها قاصراً .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ س ١٦ ص ٥٨٦) .

(والطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ س ١٦ ص ٩٧٤) .

٢٣ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها فيصبح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعل إلا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو نويها . ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٣ س ١٦ ص ٩٢٥) .

٢٤ - إن دعوى الطاعن بأنه أجرى في بنائه القديم تعديلاً لا يرقى إلى مرتبة الإنشاء الجديد ، إنما هي دعوى بجهل مركب من جهله بقاعدة قانونية مقررة في القانون المدني وبالوقائع في وقت واحد ، مما يجب قانوناً في المسائل الجنائية اعتباره في جملته جهلاً بالوقائع . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لدلالة دفاع الطاعن - في هذا الشأن - على إنتفاء قصده الجنائي يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١ س ١٧ ق ١٥ ص ٨٦) .

٢٥ - من المقرر أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة إهانة موظف عمومي بالقول والإشارة أثناء تاديبته لأعمال وظيفته مجرد تعدد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تادية الوظيفة أو بسببها .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٨ س ١٧ ق ١٩ ص ١٠٦) .

٢٦ - لا يسار إلى البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة ، أو انتفاء القصد الجنائي بقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في إلزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب ، إلا إذا انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلاً ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصداً ، فإذا كان الحكم قد أثبت أن ما طلب إلى الطاعن بيعه من السلع قليل بالقيام إلى ما ثبت له حيازته في مخزنه الذي أخفى فيه السلعة على مشتريها ، فإنه يكون قد أثبت عليه جريمة امتناع عن بيع سلعة مسعرة بأركانها القانونية كافة . وأما كون الطاعن تاجر تجزئة فإنه لا يكسبه حقاً في خرق محارم القانون بدعوى التدخل في أوامر الشارع بالتحديد والتقييد .

(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ق ٩٢ ص ٤٨٧) .

٢٧ - لم يشترط المشرع لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، قصداً جنائياً خاصاً ، بل يكفي أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة . (الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١١٢ ص ٦٢٢) .

٢٨ - لا جناح على الحكم إن هو لم يتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما اثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه .

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١١٣ ص ٦٣٢) .

٢٩ - إذا كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه قد راعى نسبة تخفيض الإيجار المنصوص عليها في القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ عند تقدير أجور الأمكنة موضوع النزاع التي أجرت بعد العمل بهذا القانون وأنه قد نص على ذلك في عقود الإيجار الخاصة بهذه الأمكنة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اقتصر في أطراح هذا الدفاع على إثبات أن الأمكنة المذكورة قد أعدت للسكنى بعد صدور هذا القانون ، ولم يعتد بما تضمنته عقود الإيجار خاصة بمراعاة تخفيض الأجرة عملاً بهذا القانون ، قولاً بأن ذلك لا يعدو أن يكون تحايلاً على القانون ، دون أن تجرى المحكمة تحقيقاً في هذا الشأن تستظهر به عدم حصول هذا التخفيض على هدى من أجرة المثل على الرغم مما لذلك من أثر على توافر القصد الجنائي لجريمة الامتناع عن تخفيض الأجرة طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ التي دان الطاعن بها - يكون معيباً بالقصور الذي يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ س ١٧ ق ١١٨ ص ٦٥٤) .

٣٠ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات يتحقق دائماً متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق أو مما يدخل في تركيب المفرقات ، ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف ، كما أن القصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الإحراز .

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧ ق ١١٩ ص ٦٥٨) .

٣١ - القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر إنما هو علم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة . والمحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحزره مخدر .

(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ق ١٦٩ ص ٩١٨) .

٣٢ - جريمة الإتلاف المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه ارادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، وإلا كان مشوباً بالقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧ س ١٧ ق ١٧٩ ص ٩٦٨) .

٣٣ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه ، بل يتعين أن يقرن ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه .

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ س ١٧ ق ١٨٣ ص ٩٨٥) .

٣٤ - أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة . ولما كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه

قصد جنائي

اسبابه قد خلا من استظهار ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ، فإنه يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٨٣ ص ١٨٥) .

٣٥ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة في القانون يتوفر بتصرف الحائز في المال المسلم إليه على وجه الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١/١١/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٩٨ ص ١٠٥٢) .

٣٦ - إن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ولم يستلزم الشارع نية خاصة لوقوع هذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/١١/١٩٦٦ س ١٧ ق ٢٠٩ ص ١١١٥) .

٣٧ - لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبينة به أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إضراراً به .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ق ٢٤٥ ص ١٢٧٩) .

٣٨ - تتوافر أركان جنائية العاهة المستديمة في حق المتهم مادام قد ثبت أنه تعدد الفعل المأس بسلامة المجنى عليه - بغض النظر عن الباعث الذي دفعه لذلك - لأنه غير مؤثر في توافر القصد الجنائي في الجريمة المذكورة .

(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٠٦ ص ١٠١٢) .

٣٩ - يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعده على إعتبار أنه مملوك له . ومتى ثبت ذلك في حقه فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها .

(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢١٥ ص ١٠٥٠) .

٤٠ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢١٥ ص ١٠٥٠) .

٤١ - لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجاني في جريمة النصب على استقلال ما دام الحكم قد أورد الوقائع بما يدل على أن مراد المتهمين كان ظاهراً وهو اقتراف الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .

(الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٤ ص ٦٩) .

٤٢ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس مادامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعله إضافة ما اختلسه إلى ملكه .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٧/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٠٠ ص ٤٧٦) .

٤٣ - إنه يتعين لإدانة المتهم في جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذي وقع ، أما القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقيمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتما للعقاب .

(الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ق ١٩٥ ص ١٠٠٣) .

٤٤ - تتم جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا بمجرد إنتاجه كذلك ، على اعتبار أن التائيم في هذه الجريمة يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتأها . ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه ، وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم بدعوى الخطأ في القانون أو القصور في التسبب لعدم استظهار ركن القصد الجنائي يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٥٤ ص ١٢٥٩) .

٤٥ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به في القانون هو أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متتويا الكيد والأضرار بالمبلغ ضده - وهو مالم يخطيء الحكم تقديره - ولا يعتد بعدئذ بما يثيره الطاعن من أنه حين أقدم على التبليغ ضد المدعى بالحقوق المدنية كان على حق فيما أبلغ به ، وذلك بأن هذا القول من جانبه لا يعدو أن يكون دافعا موضوعيا وقد أبدى الحكم عدم ثقته مما لا يجوز المجادلة فيه واثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٥٥ ص ١٢٦٣) .

٤٦ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ استقلالا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن ، وترتب جريمة التهريب عليه ، وهو ما دلل عليه الحكم تدليلا سائغا في معرض استخلاصه لظروف الواقعة .

(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٢٥٦) .

٤٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادي والمعنوي ، ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه مستظها أن الإحراز كان مجردا عن قصد الاتجار والتعاطي أو الاستعمال الشخصي مما يتضمن الرد على دفاعه بأن إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطي .

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٨ ص ١٢٦٧) .

٤٨ - إن جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبيعة بها ، مهما كان الباعث عليه ، ويستوى في ذلك أن يكون المتهم قد قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو امتلاكها .

(الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٦ ص ١٢٩٦) .

٤٩ - يكفي لقيام القصد الجنائي في جريمة المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات أن

قصد جنائي

يكون مستفادا من سياق الحكم ، ما دام ما أورده فيه يكفي لإستظهاره .

(الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٦ ص ١٢٩٦) .

٥٠ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لاحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت المنصوص عليها في المادة ١١٣ فقرة أولى من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بل يكفي أن يكون فيما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ق ٢٩٠ ص ١٤١١) .

٥١ - لما كان ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة مسالة نفسية للمحكمة أن تتبينها من ظروف الدعوى ، فإن الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه يسوغ به التدليل على توافر علم الطاعن الرابع بالظروف التى أحاطت بالجريمة التى تحصلت منها الأشياء المختلسة ، وهى الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ، ولا يعدو ما يثيره الطاعن الرابع أن يكون جدلا موضوعيا حول الأدلة التى اطمأنت إليها المحكمة ، هذا إلى أنه لا جدوى له من تعيب الحكم باسناده له علمه بالظرف المشدد الذى أحاط بالجريمة التى تحصلت منها الأشياء التى أخفاها ، مادام أنه أخذه بالعقوبة المقررة قانونا للجريمة المسندة إليه مجردة من هذا الظرف .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ س ٢١ ق ٩٩ ص ٤٠٣) .

٥٢ - من المقرر أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، يتوافر لدى الجاني بإعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أسند للطاعن أنه أصدر الشيك وهو يعلم بعدم وجود رصيد له ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ س ٢١ ق ١٢٤ ص ٥٦٢) .

٥٣ - إن ما يتطلبه القانون للعقاب على شهادة الزور ، هو أن يقرر الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين اقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة ، بقصد تضليل القضاء . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن الشهادة المسندة إلى المطعون ضده لم تحصل أمام القضاء ، وإنما أدلى بها في تحقيقات النيابة ، فإن الواقعة لا تتوافر بها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢ س ٢٢ ق ٩٤ ص ٢٨٤) .

٥٤ - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكذب ، أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التى أبلغ عنها مكذوبة ، وأن الشخص المبلغ عنه برىء مما أسند إليه ، وأن يكون ذلك بنية الإضرار بالمبلغ ضده ، وثبوت توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها الحق المطلق فى إستظهاره من الوقائع المطروحة عليها ، كما أن البحث فى كذب البلاغ أو صحته أمر موكل إليها تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢ س ٢٢ ق ٩٤ ص ٢٨٤) .

٥٥ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر إنما هو علم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة . والمحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن ، إذا كان ما أورده في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالما بأن ما يحزره مخدرا .

(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢ س ٢١ ق ١٥٠ ص ٦٣٦) .

٥٦ - إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها .

(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢ س ٢١ ق ١٥٠ ص ٦٢٦) .

٥٧ - لمحكمة الموضوع ان تتبين ركن العلم من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ولا يشترط ان تتحدث عنه صراحة وعلى استقلال ، مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذاتها توافره . ومن ثم فإن النعى على الحكم بقصوره في التدليل على توافر هذا العلم يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ س ٢١ ق ١٧٢ ص ٧٢٢) .

٥٨ - إن ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة ، مسألة نفسية ، لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب ، بل للمحكمة ان تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ، كما ان فعل الإخفاء يتحقق بكل اتصال فعلي بالمال المختلس ، مهما كان سببه أو الغرض منه . ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى باستدلال سائغ إلى ان المضبوطات كانت بمحل الطاعن وأنه عمد إلى نقلها من محله إلى مكان آخر عند ما شعر بانكشاف أمره . فإن ما أورده الحكم من ذلك يكفي لقيام فعل الإخفاء وركن العلم في حقه ، ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا محل له .

(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢ س ٢١ ق ٢٥١ ص ١٠٥٠) .

٥٩ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه ، بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة ، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من علم الطاعن بان الأجولة مختلسة ، لا يتعارض مع نفي علمه بوظيفة المختلس ، لأن العلم بالاختلاس لا يستلزم حتما العلم بوظيفة المختلس .

(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢ س ٢١ ق ٢٥١ ص ١٠٥٠) .

٦٠ - إن المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن التعليم الابتدائي - الذي حدثت الواقعة في ظله - تنص على ان (العقوبات البدنية ممنوعة) ومن ثم فإنه لا يحق للمدرسة المطعون ضدها ان تؤدب أحدا بالضرب ، فإن فعلت كان فعلها مؤثما وتسال عن نتائجها . وإذا كان ما تقدم وكانت الواقعة كما حصلها القرار المطعون فيه تخلص في ان المطعون ضدها تعمدت ضرب أحد التلاميذ فتطاير جزء من آلة الإعتداء وأصاب عين المجنى عليه وتخلفت لديه من هذه الإصابة عاهة مستديمة ، هي فقد إبصار العين ، فإن ركن العمد يكون متوفرا ، ذلك أنه من المقرر ان الخطأ في شخص المجنى لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد ، لأنه إنما قصد الضرب وتعمد ، والعمد يكون بإعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه ، لما كان ما تقدم ، فإن الواقعة المسندة إلى المطعون ضدها تكون جنائية الضرب الذي تخلفت عنه عاهة مستديمة الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، ويكون القرار المطعون فيه إذ خالف هذا النظر متعين النقض وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة للسير فيها على الأساس .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ س ٢١ ق ٢٧٩ ص ١١٥٧) .

٦١ - إن جريمة النصب تتوافر ، ولو كان في مقدور الجاني أن يحقق ما ادعاه ، مادامت نيته قد انصرفت في الحقيقة إلى الإستيلاء على مال المجنى عليهم ، دون القيام بما وعد به .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/١٢ س ٢١ ق ٣٩٤ ص ١٢١٢) .

قصد جنائي

٦٢ - إن القصد الجنائي في جريمة التزوير ، لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر ، بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاه أن يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة ، وأن يقصد تغييرها في المحرر ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة الطاعن بالإشتراك في التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية مجهول دون أن يبين أنه عالم بحقيقة هذه الشخصية ، فإنه يكون قاصر البيان ، بما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨ س ٢١ ق ٢٠٧ ص ١٢٧٦) .

٦٣ - متى كان مؤدى ما أورده الحكم أن الطاعن بعد أن ادخل في روع المجنى عليهن قدرته على معالجتهم من العقم عن طريق الاستعانة بالجن ، أنزل عن المجنى عليها الأولى سروالها ووضع يده في فرجها ، وتحسس بطن الثانية وتديبها ، وامسك ببطن الثالثة ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم ، كاف وسائغ لقيام جريمة هتك العرض بالقوة ، ولتوافر القصد الجنائي فيها ، إذ أن كل ما يتطلبه القانون لتحقيق هذا القصد ، هو أن تتجه إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة ، وهو عالم بأنه يخل بالحياء العرضي ، لمن وقع عليه ، مهما كان الباعث الذي حمله إلى ذلك .

(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ ق ١٠ ص ٢٨) .

٦٤ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعدد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه . وليس أمراً لازماً التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١١ س ٢٢ ق ١٢ ص ٤٥) .

٦٥ - لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ما دام قيامه لازماً عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١١ س ٢٢ ق ١٢ ص ٤٥) .

٦٦ - يتوفر سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . ومن ثم فإن الأسباب التي ساقها الطاعن للتدليل على أنه كان حسن النية عند إصدار الشيكين بسبب المعاملات التي كانت قائمة بينه وبين المجنى عليه مما اقتضته إلى إصدارها ضماناً لوفائه بالتزاماته - لا تنفي عنه توافر القصد الجنائي ولا تؤثر في مسئوليته الجنائية .

(الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٨ س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨) .

٦٧ - يتوافر القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً . والمحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن متى كان ما أورده في مدونات حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحزره مخدر . ولما كان ما سرده الحكم من تردد الطاعن في تعيين مالك الحقيقة التي ضبط حاملاً إياها بالإضافة إلى ما ورد بالتحريات التي سبقت وصوله إلى مطار القاهرة من أنه سيجلب جواهر مخدرة من الخارج كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان عالماً بوجود المادة المخدرة التي ضبطت معه وبكنيتها مما يسوغ به إطراح دفاعه .

(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢١ س ٢٢ ق ٢٩ ص ١٦٤) .

٦٨ - إن القانون لا يعاقب على مجرد الحيازة المادية للكسب أو مواد العلف المصنوع ، وإنما يتعين للإدانة أن يقبض أن الحيازة كانت بقصد الاتجار أو البيع ، أو طرح هذه المواد للبيع فعلاً ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة أول درجة بأن الكسب المضبوط خاص لغذاء مواشيه ، وكان هذا الدفاع من شأنه لو ثبت ، انتفاء الركن المعنوي لجريمة الاتجار في الكسب بدون ترخيص ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى هذا الدفاع الجوهرى ، فلم يعن بتحقيقه أو الرد عليه ، رغم أنه متعلق بركن أساسى من أركان الجريمة ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٨ س ٢٢ ق ٥٦ ص ٢٢٠) .

٦٩ - إن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة ، تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التى يوضع البيان عليها غير مغشوشة ، ويتوافر القصد الجنائي فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقى مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة ، وهى تختلف عن جريمة الغش التى تتحقق بخلط الشيء أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة .

(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/١٤ س ٢٢ ق ٥٧ ص ٢٢٥) .

٧٠ - إن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة ، وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى ، على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى القانون . وإذا كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم كافياً فى الدلالة على ثبوت واقعة الجلب فى حق الطاعن ، وكانت المحكمة غير مكلفة أصلاً بالتحدث عن قصد الجانى من فعل الجلب ، فإن الحكم وقد عرض مع ذلك إلى القصد واستدل من ضخامة الكمية المضبوطة على أن جلبها كان بقصد الاتجار فيها فإنه تكون قد انحسرت عنه دعوى القصور فى البيان .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢١ س ٢٢ ق ٦٢ ص ٢٥٩) .

٧١ - لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن العلم بالجواهر المخدر ، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف دلالة على قيامه .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢١ س ٢٢ ق ٦٢ ص ٢٥٩) .

٧٢ - متى كان الحكم المطعون فيه ، قد أورد فى مدوناته أن المحكمة لم تتبين أن القصد من جلب المخدر كان للاستعمال الشخصى أو التعاطى ، وأن الكمية المضبوطة مع الطاعن تزن أربعة كيلو جرامات وهى تفيض عن الكمية التى يمكن معها القول بأنه قد أحضرها للتعاطى أو للاستعمال الشخصى ، ورتب على ذلك أن جلبها كان بقصد دفعها للتداول ، فإن ما استند إليه الحكم فى هذا الخصوص يكون سديداً فى القانون .

(الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٩ س ٢٢ ق ٧٥ ص ٢٢٥) .

٧٣ - إن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إن عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة ، فقد دل على أن المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارع القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى . وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه

قصد جنائي

على استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له . يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يحفل في نصه عن الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة أو الإحراز . ولما كان ما أثبتته الحكم من ضخامة كمية المخدرات التي ادخلت البلاد والتي بلغت ٧٠٢٤٤٥ كيلو حشيش و ١٥٣٧٠٠ كيلو افيون كافيا في حد ذاته لأنه ينطبق على الفعل الذي قارفه الطاعن لفظ « الجلب » كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر في التعامل بغير حاجة إلى استظهار القصد الخاص لهذا الفعل صراحة ولو دفع بانتفائه ، فإن الطعن يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٤/٤ س ٢٢ ق ٨٠ ص ٢٢١) .

٧٤ - من المقرر أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز ، أو عدم الإرشاد عنها بنية الغش أي بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز . ولما كان يبين من مطالعة المفردات أن أمر الضم قد أوجب إيداع ناتج القطن المحجوز عليه بمركز التسويق التعاوني حتى ينتهي النزاع بين طرفي الخصومة ، فإن الطاعن بإيداعه إياه لحساب نفسه يكون قد تصرف فيه تصرف المالك بخضم ثمنه من الدين المستحق عليه وأخل بأمر الضم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه عندما استدل بهذا الإخلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن يكون استدلاله كافيا وسائغا .

(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/١٦ س ٢٢ ق ٩٩ ص ٤٠٦) .

٧٥ - من المقرر أن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشي عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته وأنه ثمن لا تجاره بوظيفته أو استغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن العطية قدمت للطاعن تنفيذا للاتفاق السابق الذي انعقد بينه وبين المجنى عليه مما يتحقق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي كما هو معرف به في القانون ، فإن ما يثيره الطاعن من أنه أخذ المبلغ ، كوهبة ، لا يكون مقبولا ويضحي النعي على الحكم بقاله الخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ق ١١٩ ص ٤٨٧) .

٧٦ - إن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس ، لا تتحقق به جريمة الاختلاس ، ما دام أن سبب الإمتناع راجع إلى منازعة الطاعن في ملكية المطعون ضدها لبعض المنقولات ، ولا يكفي في تلك الجريمة مجرد التأخير في الوفاء ، بل يجب أن يقترن ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه . وإذا كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن تشهد به الأوراق التي قدمها والتي تمسك بدلائلها على ملكيته لبعض المنقولات المتنازع عليها ، وعلى انتفاء القصد الجنائي لديه للبعض الآخر منها ، وقد التفت الحكم عن هذا الدفاع ، كما لم يتحدث عن خلو قائمة المنقولات أو عدم خلوها من توقيع الطاعن ، مع ما قد يكون لذلك من اثر في إثبات عقد الأمانة ، ذلك أن المحرر العرفي لا تكون له قيمة في الإثبات إلا بعد التوقيع عليه ، كما

لم يعن ببحث وتمحيص الإقرار المقدم من المدعية بالحق المدني والتي تقر فيه بملكية الطاعن لكافة المنقولات الموجودة بمنزل الزوجية وأنه اشتراها من ماله الخاص ، وأن المدعية تملك فقط بعض المنقولات التي قام بعرضها عليها رسمياً بمقتضى انذارين وكذلك الإنذارات الموجهة إليها بعرض بعض تلك المنقولات عليها ، مع ما قد يكون لها من الدلالة في انتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أورد ذلك الدفاع - وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوى - ولم يرد عليه بما يفنده ، وقصر في استظهار القصد الجنائي وهو ركن أساسي من أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ ق ١٢٢ ص ٥٠٢) .

٧٧ - لا يعيب الحكم عدم تحدته صراحة عن نية السرقة ، كما أنه لا يؤثر في قيام تلك الجريمة عدم الاهتداء إلى معرفة شخص المالك .

(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٢ س ٢٢ ق ١٢٥ ص ٥١٧) .

٧٨ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعلته إضافة ما اختلسه إلى ملكه .

(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٢ س ٢٢ ق ١٧٩ ص ٧٢٨) .

٧٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام الدليل على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط بركنیه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الإتجار في حقه واعتبره ناقلاً لذلك المخدر ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز ، فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذي إنتهى إليه ، ويكون ما يثيره الطاعن من أن التحريات وظروف الضبط وأقوال الشاهد وإعتراف الطاعن تثبت توافر قصد الإتجار ، مردود بأن ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ماعداه مما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ق ١٩٥ ص ٨١١) .

٨٠ - القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو القصد الجنائي العام فلا يستلزم فيها قصد جنائي خاص . ويتوافر هذا القصد لدى الجاني بإعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب كما يتحقق القصد الجنائي بسحب الرصيد بعد إعطاء الشيك لأن الساحب يعلم أنه بفعله هذا إنما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل .

(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٢ ق ٣٧ ص ١٤٢) .

٨١ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها مادام فيما أوردته من وقائع ما يكفي لاستظهاره كما هو معرف به في القانون . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قصد الطاعن في الإضرار بالمطعون ضدها من عدم محافظته على الحصول المحجوز عليه والمعين حارساً عليه وعدم تقديمه للبيع في اليوم المحدد لذلك ، ملتفتاً عن دفاعه بتلف الحصول بإطراحه الشهادة الإدارية لعدم اطمئنانه إليها واستخلص سوء نية الطاعن من وقوفه عند حد استصدار الأمر القضائي بجنى الحصول وقيامه بجنيه دون استصناعه من إمكانه القيام بذلك في المصنع الذي يديره ويستاجر من المسئول عن الحقوق المدنية - المدين المحجوز عليه - للمحافظة عليه وانتهى في استخلاص سائغ إلى

مسألته عن عرقلة تنفيذ البيع فإن ما اثبتته الحكم كاف في الرد على دفاع الطاعن بتلف المحصول وفي استظهار القصد الجنائي في جريمة التبييد .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٢ ق ٤٢ ص ١٧٧) .

٨٢ - لا يعيب الحكم اتخاذه من أسلوب القداعي الذي لجأ إليه الطاعن عن طريق رفع الإشكالات في التنفيذ ودعوى الاسترداد دليلاً على سوء القصد في جريمة تبييد الأشياء المحجوز عليها بعد أن أورد من الوقائع ما يكفي لاستظهار القصد الجنائي في جريمة التبييد إذ لا يبدو أن يكون ذلك تزييداً أو تقريراً قانونياً خاطئاً .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٢ ق ٤٢ ص ١٧٧) .

٨٣ - من المقرر أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو أمر مفروض في حق الساحب ومن ثم فإن نعي الطاعن بعدم توافر سوء القصد لديه يكون في غير محله ، ولا يجذبه - إثباتاً لحسن نيته - وفاء لقيمة الشيك قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه ما دام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المدعي بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٢ ق ٦٤ ص ٢٧٤) .

٨٤ - يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض ، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقلال بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعاً حال التجمهر .

(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦٣ ص ٧٢٤) .

٨٥ - متى كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد خلصت إلى عدم قيام الدليل على توافر قصد التجمهر لدى المطعون ضدهم الثمانية الأول إذ اثبتت أن وجودهم بمكان الحادث لم يحصل لأي غرض غير مشروع وعلته بادلة سائغة ، فلا يكون للطاعنين بعد ذلك أن يصادرا المحكمة في معتقدها .

(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦٣ ص ٧٢٤) .

٨٦ - تنفي الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات المسؤولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءاته من اختصاصه .

(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦٣ ص ٧٢٤) .

٨٧ - متى كان الحكم قد اثبت حسن نية المطعون ضده التاسع مرتكب الحجز وقال عنه أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءاته من اختصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى تتمثل في أن يقتصر الطاعن الثاني من قاتلي أخيه وأن المطعون ضده التاسع قد تثبت وتحري عن ظروف الحادث من العمدة (المطعون ضده العاشر) وقد علل الحكم اعتقال المطعون ضده التاسع بضرورة ما فعله من احتجازه الطاعن الثاني بديوان النقطة بأسباب معقولة هي أن للطاعن المذكور من العصبية والقوة ما يمكنه من الاعتداء على قاتلي أخيه - فإن الحكم إذ انتهى إلى

القضاء ببراءة المطعون ضدهما التاسع والعاشر من التهمة المسندة إليهما يكون قد أصاب سديد القانون .

(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦٢ ص ٧٢٤) .

٨٨ - من المقرر أن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها .
(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٠ س ٢٢ ق ٢٤٩ ص ١١٠٥) .

٨٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليه البقرة موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة « الفصل » بشأنها ، وبني على ذلك إدانته بجريمة التبيد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف ببيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ س ٢٢ ق ٢٨٠ ص ١٢٥٢) .

٩٠ - من المقرر إنه يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء والإضرار بمن بلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصرية . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الطاعنين اقتصر على مجرد قوله بكذب بلاغ الطاعنين وعلمهما بهذا الكذب وهو مالا يكفي للتدليل على أنهما كانا ينتويان السوء بالبلغ في حقه والاضرار به ، فإنه يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دان الطاعنين بها .

(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ س ٢٢ ق ٢٨١ ص ١٢٥٥) .

٩١ - القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً ، وبنية استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة فيه .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٢ ق ٢٢٢ ص ١٤٣١) .

٩٢ - من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدر المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك - كما أن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب - ومن ثم فإن ما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيكين لا أثر له على طبيعتهما - كما لا يجديه ما يدفع به من أن شقيقه أو في بقيمة الشيكين قبل تقديمهما للبنك المسحوب عليه لصرف قيمتهما مادام أن الثابت أن الشيكين لم يكن لهما رصيد قائم ولم يستردهما من المدعى بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٢ ق ٣٢٤ ص ١٤٤٦) .

٩٣ - متى كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن النيابة العامة إتهمت .. بأنه (أولاً) اشتغل ببيع المواد الغذائية « لحوما » دون أن يحصل على شهادة صحية ، (ثانياً) عرض للبيع لحوماً مكشوفة مما يجعلها عرضة للتلوث . وقام الاتهام استناداً إلى محضر محرر بمعرفة الطاعن بصفته مراقباً صحياً . وقد انكر (المتهم الأصلي في الدعوى) ما نسب إليه وقرر بأنه لا يعمل جزاراً وإنما يشتغل بالزراعة وعلل ما أثبتته الطاعن بمحضره إلى وجود نزاع بينهما بخصوص ثمن أرض اشتراها

منه . وبعد أن سمعت محكمة أول درجة شهادة الطاعن التي اصر فيها على ما أثبتته في محضره وجهت إليه تهمة الشهادة الزور وقضت بإدانته وتبرئة (المتهم الأصلي) مما نسب إليه . وأمام المحكمة الاستئنافية شهد شيخ الخفراء وشيخ البلدة بأن (المتهم الأدلى) وإن كان يشتغل بالزراعة إلا أنه شريك لآخر في جزارة ، كما نفى الطاعن وجود نزاع بينه وبين من حرر ضده محضره . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اتخذ عما هو مثبت بالبطاقة العائلية وما ادعى به (المتهم الأصلي) من وجود نزاع بينه وبين الطاعن دليلا على توافر القصد الجنائي في جريمة الشهادة الزور ، دون أن يحقق أمر ذلك النزاع المدعى به أو يورد ما يدل على أنه واجه عناصر الدعوى وألم بها على وجه يفصح عن أنه قطن إليها ووازن بينها . ولما كان الدفاع الذي تمسك به الطاعن وأيده فيه الشاهدان اللذان سئلا أمام المحكمة الاستئنافية يعد في خصوص الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تمحصه وأن تتناوله في حكمها بيانا لوجه ما انتهى إليه قضاؤها بشأنه . أما وهي قد التفتت كلية عن التعرض له بما يكشف عن أنها قد أطرحته وهي على بينة من أمره ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/١ س ٢٤ ق ٢ ص ١٢) .

٩٤ - تقوم جريمة البيع بازيد من السعر المقرر في حق كل من يبيع سلعة بازيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته في بيعها ، إذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بازيد من السعر المعين للسلعة ، وتحقق هذه الجريمة باقتراف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا ، بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون ، ولا يقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار بالجهل بالسعر المقرر ، لأن الجهل بالقانون العقابى والقوانين المكملة له ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية .

(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢١ س ٢٤ ق ١٨ ص ٧٨) .

٩٥ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة وتوافر القصد الجنائي فيها أن يبدها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضرارا بالدائن الحاجز .

(الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٥ س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٢٦) .

٩٦ - لا يتحقق الركن المادى لجريمة التبيد بالتأخير في رد الشيء أو بالامتناع عن رده إلى حين مالم يكن مقرونا بانصراف نية الجانى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه ، إذ من المقرر أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجانى عن الرد ، وأن يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى ولم يرد على دفاع الطاعن في شأن طلبه من محكمة أول درجة عرض المنقولات على (زوجته) المجنى عليها بالطريق الرسمى بما يفنده فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١١ س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٧٦) .

٩٧ - من المقرر أن تقدير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب . ولما كان ما أثبتته الحكم كافيا لاستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعن في الجريمة التى دانه فيها (تحريض ومساعدة

بأقبي المتهمات على مفادرة البلاد للاشتغال بالدعارة) وسائغ في التدليل على توافره في حقه ، ومن ثم فإن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ س ٢٤ ق ٥٧ ص ٢٥٦) .

٩٨ - مفاد نص المادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أن مناط القائم في جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر - كما يكون مرتكبه مستأهلاً للعقاب - أن يمتنع الوصي بقصد الاساءة عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المعارضة الابتدائية أن الحاضر مع الطاعن دفع التهمة بأنه لا توجد ثمة أموال مملوكة للقصر امتنع الطاعن عن تسليمها بدليل توقيع الوصي الجديد على إقرار بالتخالف والتنازل ، كما يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في المعارضة والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه وإن أورد دفاع الطاعن المتقدم الذكر إلا أنه لم يعرض له بالرد . ولما كان ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أنه قام بتسليم أموال القصر كاملة لمن حل محله في الوصاية والذي قدم تاييداً له إقراراً منسوباً صدوره إلى الوصي المذكور يعد دفاعاً هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الجنائية وجوداً أو عدماً مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تمحص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه ، إن رأت إطراره ، أما وقد أمسكت المحكمة عن ذلك وتنكبت تحقيق ما إذا كان المستند الذي قدمه المدافع عن الطاعن صادراً حقيقة من المدعى بالحقوق المدنية (الوصي الجديد) أم لا ، وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك في حالة ثبوت صدوره منه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٧ س ٢٤ ق ١٢٦ ص ٦١٧) .

٩٩ - يتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبغ عنها وانتوائه الكيد والاضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد برر قضاءه بالبراءة بقوله إن التحقيقات لا يبين منها أن انفصام العلاقة الزوجية بين ابنة الطاعن وبين المطعون ضده كان لها أثرها في دفع الأخير إلى إبلاغ السلطات العامة بأن الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) قد أغفل ذكر بعض ممتلكاته في إقرار الذمة المالية ، وأن الأوراق لا تحتوي على ما يقطع وتطمئن إليه المحكمة بأن المطعون ضده انتوى ببلاغه سوء القصد والكيد للمدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) ، وإذا كان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر أن المحكمة أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصر وبصيرة ، فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧ س ٢٤ ق ١٢٤ ص ٦٥٢) .

١٠٠ - لا يشترط لتوافر جريمة استعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص أن يتحدث الحكم استقلالاً عن قصد الاستعمال مادامت مدونات الحكم تدل عليه .

(الطعن رقم ٢٨٥ و ٤٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٠٦) .

مصد جنائي

١٠١ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احراز المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن المادة التي يحزرها هي من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدراً ، إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك المتهم بانتفائه لديه ، فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدراً . ولما كان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأنها لم تكن تعلم ما بداخل الثلاجة من مخدر ، وكان المستفاد من الحكم أنه وإن دلل على اشتراك الطاعنة في شحن الثلاجة من بيروت باسم شقيقها دون علمه إلا أنه لم يكشف عن توافق ركن العلم لديها بما أخفى من مخدر كسفاً كافياً في دلالة على قيامه - ولا يكفي في ذلك ما أورده الحكم من وجود الطاعنة في لبنان ومساهمتها في شحن الثلاجة وتقديمها مستندات شحنها إلى الشركة المختصة للتخليص عليها إذ أن ذلك لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم علم الطاعنة بوجود المخدر المخفى داخل الثلاجة بل هو لا يفيد سوى اتصالها مادياً بالثلاجة التي ساهمت في شحنها ، وكان يجب على المحكمة وقد تمسكت الطاعنة بانتفاء علمها بالمخدر في الثلاجة - في مثل ظروف الدعوى المطروحة - أن ترد في وضوح وتبين في غير ما غموض أنها كانت لابد تعلم بحقيقة محتويات الثلاجة من مخدر اسند إليها جلبه ، فإن الحكم يكون قاصراً بما يتعين معه نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنة وحدها دون المحكوم عليهم الآخرين الذين صدر الحكم غيابياً بالنسبة لهم من محكمة الجنايات .

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٧ س ٢٤ ق ١٦٩ ص ٨١٤) .

١٠٢ - جريمة الاتلاف المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني إرتكابه الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل بتدليلاً سائفاً على انتفاء علم المطعون ضده (المتهم) بأنه كان غير محق فيما أحدثه بباب الحظيرة مما أسبغت النيابة العامة عليه وصف الاتلاف ، بل خلص إلى أنه كان يوقن بأن ما أحدثه من ذلك يدخل في نطاق حقه في مباشرة الانتفاع بالحظيرة على الوجه المعتاد ، وساق الحكم على ذلك أدلة لاتجحد الطاعنة سلامة ماخذها من الأوراق ، وكان ما أورده الحكم من ذلك ينتفى به عنصر القصد الجنائي في جريمة الاتلاف المسندة إلى المطعون ضده وهو مالم يخطيء الحكم في تقديره بغير خلط منه بين هذا القصد والباعث على ارتكاب الجريمة ، فإن ماثيره الطاعنة نعيها على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١١ س ٢٤ ق ١٩٢ ص ٩٢٥) .

١٠٣ - الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - ومنها جريمة حيازة التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي مثار الطعن - هي جرائم عمدية مما يتعين لتوفر القصد الجنائي فيها العلم بالوقائع التي تدخل في تكوين الجريمة ، وهو في صورة الدعوى العلم بنوع التبغ الذي انصب عليه فعل الجاني .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ س ٢٤ ق ٢٠٤ ص ٩٧٨) .

١٠٤ - لما كان القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ، ولا يصح

القول بالمسؤولية الافتراضية إلا إذا نص الشارع عليها صراحة أو كان استخلاصها سائغا عن طريق استقراء نصوص القانون أو تفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة في هذا الشأن . وإن كانت نصوص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ لم يرد فيها ما يفيد الخروج على الأحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية الافتراضية ، فإن القول بأن ذلك القانون قد أنشأ نوعا من هذه المسؤولية يكون غير سديد ، إذ لو أراد الشارع إنشاءها لنص على ذلك على سنته في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان . ولا يقدح في ذلك اعتبار الشارع حيازة التبغ أو خلطه - على غير ما يسمح به القانون - من حالات التهريب عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك لأن المسؤولية الافتراضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة إنما هي استثناء تستند إلى المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ س ٢٤ ق ٢٠٤ ص ٩٧٨) .

١٠٥ - لما كان توافر القصد الجنائي مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى ، وكان الحكم - للأسباب السائغة التي أوردها - قد استخلص من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها أن علم المطعون ضده الأول بنوع التبغ المضبوط وبأنه من التبغ الطرابلسي محل شك ، ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، فإن ذلك حسبه ليستقيم قضاؤه لما هو مقرر من أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في عناصر الإثبات .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ س ٢٤ ق ٢٠٤ ص ٩٧٨) .

١٠٦ - لا يشترط القانون لتحقيق جريمة الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومي بالقول الصريح بل يكفي أن يكون قد قام بفعل الإعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف مادام قصده من هذا الإعطاء أو العرض - وهو شراء ذمة الموظف - واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها ، ومن ثم فإنه لا جدوى للطاعن فيما يثيره في شأن التفات الحكم عن الرد على دفاعه القائم على عجزه عن سماع حديث الضابط إليه وما تقدم به من مستندات تأييدا له .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ س ٢٤ ق ٢٢٣ ص ١٠٨٥) .

١٠٧ - من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه . وإن كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى الأدلة عليها خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة السرقة وتوافر القصد الجنائي لدى الطاعنين بأدلة سائغة مستمدة من أقوالهما ومن أقوال شهود الإثبات ومادلت عليه المعاينة كما عرض لدفع الطاعنين وأطرحة في قوله : « ولا يتأتى عقلا أو عملا أن تاجرين يتوجهان ليلا بسيارة نقل إلى مكان الشراء ليستتران بالظلام وينقبان الحائط ويفران بالماشية ثم يتعللان بأنهما لم يكونا يعرفان أن

تمدد جنائي

الماشية مسروقة الأمر الذي يجعل المحكمة تطمئن إلى كونهما سارقين ضالعين في ارتكاب الجريمة ، وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ومن ثم فإن النعى على الحكم بقصوره في التدليل على توافر القصد الجنائي أو الرد على دفاع الطاعنين لا يكون صحيحا .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ س ٢٥ ق ٢٢ ص ١٠٠) .

١٠٨ - من المقرر أن إحراز الكسب بقصد الاتجار إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام أنه يقيمها على ماينتجها . ولما كان الحكم قد محص واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاتجار في الكسب بغير ترخيص وأورد على ثبوته في حق الطاعنين أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق واستظهرت توافر قصد الاتجار لديهما من إقرار الطاعن الأول في محضر ضبط الواقعة ببيعه الكسب المصرح بصرفه للجمعية التي يرأسها إلى الطاعن الثاني مقابل ربح وقيام الأخير بتوزيعه إلى عدة جهات وأنه اعتاد شراء تصاريح صرف الكسب من أصحابها لهذا الغرض مطرحا دفاع الطاعن الأول في تحقيق النيابة وإنكار الطاعن الثاني صلته به التي قام الدليل عليها من الورقة المحررة بخطه - فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبب في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١ س ٢٥ ق ٧٨ ص ٢٦١) .

١٠٩ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار فلكل مقوماته . فقد يتوافر القصد الجنائي وينتفى في الوقت ذاته سبق الإصرار الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص - وإذا كان مقالته الحكم المطعون فيه في نفى سبق الإصرار لا ينفى نية القتل - ولا شأن له بالعقوبة التي أوقعها على الطاعن طالما أنها مقررة في القانون للجريمة التي دين بها فإن قاله التناقض تنحسر عن الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢١ س ٢٥ ق ٨٨ ص ٤١٦) .

١١٠ - نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية ، المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ، على عقاب ، كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامات مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك ، . فهي تشترط للعقاب فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد والثاني سوء النية ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن الجوهري الذي اتجه إلى نفى عنصر أساسي من عناصر الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة وهو العلم بالتقليد ، كما أن الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة هذا الدفاع رغم تمسك الطاعن به أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة ، وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٢ س ٢٥ ق ٩٩ ص ٤٦٦) .

١١١ - يبين من الرجوع إلى أصل تشريع المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وهي المقابلة للمادة ١٠٠ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ ، والمادة ٩٧ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ ، والمادة ١٢٢ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ ، أن هذا النص ظل على أصله من اشتراط أن تكون الأشياء مسلمة إلى الموظف بسبب وظيفته ، وقد

جاءت الصيغة الفرنسية لهذا الركن بعبارة : *Qui etaient ent e ses mains en vertu de ses fonctions*, بما يعنى أن يكون الشيء بين يدي الموظف بمقتضى وظيفته ، وهو التعبير نفسه الذى استعمله المشرع الفرنسى عند صياغة المادة ١٦٩ من قانون العقوبات التى اخذت عنها المادة ١١٢ من قانون العقوبات المصرى ، وأن هذا التعبير من الشارع لآية على أنه لم يكن مراده عند وضع النص أن يجعل الاختلاس مقصورا على الحالة التى يكون فيها الشيء قد سلم إلى الموظف تسليما ماديا ، وإنما أراد أن يجمع إلى هذه الصورة الحالات التى يكون فيها عمل الموظف قد اقتضى وجود الشيء بين يديه ، وفرض العقاب على عبث الموظف بالإئتمان على حفظ الشيء ، وهى صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لاشبه بينها وبين الاختلاس الذى نص عليه الشارع فى باب السرقة ، ذلك بأن الاختلاس فى هذه الحالة الأخيرة هو انتزاع المال من الحيازة بنية تملكه أما هنا فإن الشيء فى حيازة الجانى بصفة قانونية ثم تنصرف نيته إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، فمتى وقع هذا التغيير فى نية الحائز استحالت الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك وتوافرت جريمة الاختلاس تامة ، وإن كان هذا التصرف لم يتم فعلا .

وإذ كان ذلك وكان الشارع عند استبدال النص الحالى للمادة ١٢٢ بالنص السابق ، لم يجعله مقصورا - كما كانت الحال فى النص السابق - على مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب النقود ، بل أطلق حكم النص ليشمل كل موظف عام يختلس مالا مما تحت يده متى كان مسلما إليه بسبب وظيفته ، وهذا التعبير الأخير هو الذى كان مستقرا عند صياغة هذه المادة منذ أول وضعها ، وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ أنه رأى فى صياغة المواد الجديدة ما انتهت إليه لجنة تعديل قانون العقوبات فى مشروعها مع إضافة مواد أخرى يستكمل بها مافات اللجنة استكمالها من نواحي النقص وتعديل بعض المواد الأخرى من مشروع اللجنة ليلائم روح العهد الحاضر وتحقيق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والافساد والمحافظة على أموال الدولة وعدم التفريط فيها . فإن تاويل التسليم المشار إليه فى النص بالأخذ المادى وحده ، فيه تضيق للمدى الذى يشمل تطبيقه ، وهو ما لا يتفق مع الاتجاه الذى أقصحه عنه المشرع فى المذكرة الإيضاحية ولا مع ما قصده عند وضع النص من أن تجريم الاختلاس والعقاب عليه لا يستلزم - كما هو مبين فيما سبق - سوى وجود الشيء فى حفظ الموظف الذى عهد إليه به ، يستوى فى ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يكون بين يديه بمقتضى وظيفته ولا يسع محكمة النقض وهى تعرض لتفسير المادة ١١٢ إلا أن تشير كما سلف القول إلى أن الاختلاس المذكور فى تلك المادة - باعتباره صورة خاصة من صور خيانة الأمانة - يقع تاما متى وضحت نية الحائز فى أنه يتصرف فى الشيء الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه .

(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٣ س ٢٥ ق ١١٧ ص ٥٤٦) .

١١٢ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس ، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٣ س ٢٥ ق ١١٧ ص ٥٤٦) .

١١٣ - لما كانت المادة ١٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قد نصت على أنه : لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة إقتضاء أى مقابل أو اتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين

والأجرة المنصوص عليها في العقد . ويسرى هذا الحظر أيضا على المستاجر ، كما لا يجوز بأي صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم إيجار . فإن الاستفادة من نص هذه المادة أن القانون إذ حظر اقتضاء مقدم إيجار على أي صورة من الصور قد رمى بذلك بطريق القطع إلى تجريم اقتضاء المؤجر لأي مقدم إيجار أيا كانت صورته وبغض النظر عن البواعث الدافعة إلى اقتضائه إذ لم يستلزم القانون لتوافر أركان الجريمة قصدا خاصا إكتفاء بالقصد الجنائي العام وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب على ذلك قضاءه ببراءة المطعون ضدها على سند من أن المبلغ الذي تقاضته هو قرض كان الباعث على اقتضائه من المستاجر معاونته لها في تجهيز الشقة للسكنى فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه . لما كان ذلك - وكان تصحيح الخطأ الذي أنبنى عليه الحكم المطعون فيه في هذه الحالة لا يخضع لأي تقدير موضوعي بعد أن أثبت الحكم صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضدها فإنه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٧ س ٢٥ ق ١٥١ ص ٧٠٠) .

١١٤ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم بمجرد إنتاجه كذلك ولا تتطلب قصدا جنائيا خاصا على اعتبار أن التائيم في هذه الجريمة يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة تحقيقا لاعتبارات ارتاها ، ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها في حق المنتج أو الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه .

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ ق ١٥٩ ص ٧٢٦) .

١١٥ - أن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب كل من هدد غيره كتابه بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال - إذا كان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر - لم توجب بصيغتها العامة أن تكون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجاني سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة إذا لم يجب إلى طلبه ، بل يكفي أن يكون الجاني قد وجه التهديد كتابة إلى المجنى عليه وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفسه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه أن يذعن المجنى عليه راغما إلى إجابة الطلب بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه . ولا عبرة بعد ذلك بالأسلوب أو القالب الذي تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المفهوم منها أن الجاني قصد ترويع المجنى عليه وحمله على أداء ما هو مطلوب ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من عبارات التهديد ومن ظروف الواقعة وملابساتها أن الطاعن رمى إلى إثارة الرعب والفرع في نفس المجنى عليهما بارتكاب جريمة خطف ثلاث من الطائرات التابعة لشركتيهما وتدمير اثنين منها وأنه هو المهدد فعلا بارتكاب هذه الجريمة رغم أن عبارات التهديد قد صيغت صياغة غامضة وافرغت في قالب يوهم بأن الطاعن مجرد وسيط ومحرر من جرائم سوف يرتكبها آخرون ، فلا يصح مصادرتها فيما استتبطته طالما كان استخلاصها سائغا لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، ومادامت قد أقامت قضاءها على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها - لما كان ماتقدم - فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٧ س ٢٥ ق ١٦١ ص ٧٤٦) .

١١٦ - يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكذب ان يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي ابلغ عنها وان يكون قد اقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن ابلغ في حقه ، مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضي في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه إذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الطاعنة قد اقتصر على قوله ، إن مجرد العلم بكذب بعض ما ابلغت عنه الطاعنة يكفي لتوافر القصد الجنائي لدى المبلغ أى يكفي القصد العام ، فإن هذا الذى اوردته الحكم لا يكفي للتدليل على ان الطاعنة كانت تعلم علما يقينا لا يداخله أى شك ان الواقعة التي ابلغت بها كاذبة وان المبلغ ضده يرى منها وانها انتوت السوء والاضرار به ، ويكون الحكم بذلك قد قصر في إثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دان الطاعنة بها بما يعيبه ويوجب نقضه . (الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢/٨/١٩٧٤ س ٢٥ ق ١٧٧ ص ٨٢٧) .

١١٧ - القصد الجنائي في الجرائم العمدية يقتضى تعمد اقتراف الفعل المادى ، ويقتضى فوق ذلك تعمد النتيجة المترتبة على هذا الفعل . وإن كانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه ان المطعون ضده كان خلال شجار يقصد ضرب إنسان وفي سبيل تحقيق قصده حاد فعله واصاب ماشية لغيره ، فلم تتحقق النتيجة التي قصدها اولا وبالذات ، وإنما تحققت نتيجة أخرى لم يقصدها البتة ، ومن ثم يكون غير قائم - في صورة الواقعة - القصد الجنائي المتطلب في كل من الجريمتين - الاضرار ضررا كبيرا بماشية بدون مقتض واستعمال القسوة مع الحيوانات - المؤثمة اولاهما طبقا للفقرة اولا من المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات ، والاخرى بالمادتين ١١٩ ، ١٤٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وبالفقرة (ب) من المادة الاولى من قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحالات التي يسرى عليها حظر استعمال القسوة مع الحيوانات ، حبس او تقييد الحيوان او تعذيبه بغير موجب ، . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لوصف المخالفة وفق الفقرة ثانيا من المادة ٣٨٩ من قانون العقوبات - التسبب في جرح بهيمة للغير بعدم التبصر او الاهمال او عدم الالتفات او عدم مراعاة اللوائح بقوله ، كما ان الواقعة المادية محل الاتهام لا ينطبق في شأنها ايضا حكم المادة ٣٨٩ والتي تعاقب كل من تسبب في موت او جرح بهائم او دواب الغير بعدم تبصره او باهماله او عدم الالتفات او عدم مراعاته للوائح أى انها تتحدث عن جرح الحيوان نتيجة للخطأ ، وهو الامر الغير متوافر في هذه الدعوى إذ ان المتهم - المطعون ضده - كانت لديه نية الايذاء - ومن ثم فلا محل للقول بتعديل وصف التهمة ، . ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ في تاويل القانون وحجبه عن بحث ركن الخطأ في تهمة المخالفة سالفه الذكر .

(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١/٥/١٩٧٥ س ٢٦ ق ٢ ص ٥) .

١١٨ - من المقرر ان مجرد الامتناع عن الرد وإن صح انه لا يترتب عليه تحقق وقوع جريمة خيانة الأمانة متى كان سبب الامتناع راجعا إلى وجوب تسوية الحساب بين الطرفين إلا ان محل ذلك ان يكون هناك حساب حقيقي مطلوب تصفيته توصلا لإثبات وقوع مقاصة تبرأ بها الذمة . أما إذا كان الحساب بينهما قد صفى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ محدد فامتناعه عن رده يعتبر اختلاسا .

(الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٥ س ٢٦ ق ١٤ ص ٦١) .

قصد جنائي

١١٩ - يتوافر ركن القصد الجنائي في جريمة التبيد متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية أخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين .

(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ق ٢٥ ص ١٥٨) .

١٢٠ - القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير بدون رضا مالكة بنية امتلاكه .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٦٢ ص ٢٧٤) .

١٢١ - لئن كان تحدث الحكم بالإدانة إستقلالاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحته ، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها ، لما كان ذلك ، وكان مدار دفاع الطاعن هو انتفاء نية السرقة لديه ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون لم يعرض لما أثير من إذن المجنى عليه للطاعن بأخذ الأشياء موضوع الاتهام ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في البيان الموجب لنقضه .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٦٢ ص ٢٧٤) .

١٢٢ - من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها مادام أن فيما أوردته من وقائع ما يكفي لاستظهاره كما هو معرف به في القانون . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص قصد الطاعن في الأضرار بالدائنة الحاجزة مما أوردته في مدوناته من أن ، التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة قبله مما ثبت من محضر الحجز التنفيذي ومما أثبتته المحضر بمحضر التبيد من أنه أنتقل في اليوم المحدد للبيع لإجراء بيع المحجوز عليه فلم يجده بمكان الحجز الأمر المعاقب عليه عملاً بمادة الاتهام ، مما مفاده أن الحكم قد خلص إلى أن الطاعن لم يقدم المحجوز عليه للبيع عن عمد بقصد عرقلة التنفيذ والإضرار بالدائنة الحاجزة فإن ما يثيره الطاعن في شأن خلو مدونات الحكم من التدليل على توافر القصد الجنائي لديه يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ س ٢٦ ق ١٠٨ ص ٤٦٥) .

١٢٣ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحياة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً ، وإذا كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالحقيبة المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بمحتوياتها فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالحقيبة ، أما إستناده إلى مجرد ضبط الحقيبة معه وبها المخدر في كيس من البلاستيك مخبأ في قاعها فإن فيه إنشاءً لقريضة قانونية مبناهما افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو مالا يمكن إقراره قانوناً مادام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا افتراضياً .

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢ س ٢٦ ق ١١٣ ص ٤٨٧) .

١٢٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى استخلاصاً سائغاً ثبوت مقارفة الطاعنة لجريمتي إستيراد الذهب على خلاف القانون وبقصد الإتجار فيه مستدلاً على ذلك باعترافها باحضار السبائك الذهبية المضبوطة إلى أراضي الجمهورية على خلاف القانون بقصد بيعها فضلاً عن كبر كمية تلك السبائك ووزنها وهو ما يكفي لثبوت إستيرادها بقصد الإتجار في

معنى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ، فإن ما يتعداه الطاعة على الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت إحتراف الطاعة لتجارة الذهب يكون غير سديد . ذلك أن نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد قد جرى بالآتي « يكون إستيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار أو التصنيع مقصوراً على شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام ، ومن ثم فإنه يكفي لتوافر الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة بالنسبة لغير شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها مجرد توافر قصد الاتجار لدى الجاني ، ولو لم يتخذ من الاتجار في هذه السلع حرفة له . إذ لم يجعل القانون الإحتراف ركناً من أركان هذه الجريمة .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦ س ٢٦ ق ١٤١ ص ٦٣٠) .
١٢٥ - أن القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ يتحقق بتعمد ارتكاب الفعل المادي المكون لها .

(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ س ٢٦ ق ١٦٧ ص ٧٥٥) .
١٢٦ - لما كان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه ، ولما كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها وما رد به على دفاع الطاعن يكشف عن توفر هذا القصد لديه ، وكان التحدث عن نية السرقة استقلالاً في الحكم أمراً غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية كما أثبتتها تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه إلى ملكه . وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به جنابة الشروع في السرقة بإكراه بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون وكان استخلاص نية السرقة من الأفعال التي قارفها الطاعن على النحو السالف بيانه ، وكذا إثبات الارتباط بين السرقة والإكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام قد استخلصهما مما ينتجهما ، فإن ما يجادل فيه الطاعن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ انتهى إلى إدانة الطاعن بجنابة الشروع في السرقة بالإكراه لا يكون قد خالف القانون بما ينحسر عنه دعوى الخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٠ س ٢٦ ق ١٧٢ ص ٧٨٦) .
١٢٧ - من المقرر أن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ولا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة على استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافره وكان ما أورده الحكم في مقام التدليل على ثبوت ركن العلم في حق الطاعنين سائغ وكاف لحمل قضائه فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد .
(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٧ س ٢٦ ق ١٨١ ص ٨٢١) .

١٢٨ - لا يعيب الحكم سكوته عن التحدث عن قصد الطاعة من الجلب ، ذلك أنه غير مكلف بذلك أصلاً مادام ما أورده كافياً في حد ذاته في الدلالة على ثبوت الجلب في حقها ، لما هو مقرر من أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، إنما يصدق على كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون - يستوى في ذلك أن يكون الجلب لحساب الجالب نفسه أو

قصد جنائي

لحساب غيره - إلا إذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك .

(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٤ س ٢٧ ق ١ ص ٩) .

١٢٩ - لما كانت الطاعنة قد اعترفت بأنها كانت تحمل بشرجها الخوابير الثلاث المضبوطة وأن تلك الخوابير هي بذاتها التي أسفر عنها الكشف عليها طبيًا . فإنه لا يغير من وصف هذا الاعتراف ما تذهب إليه الطاعنة من القول بأنه لا يمتد إلى العلم بأن ما تخفيه من الجواهر المخدرة ، لأن تقصى هذا العلم من شأنه محكمة الموضوع ، وهي ليست مقيدة في أخذها باعتراف المتهم بأن تلتزم نصه وظاهره ، بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة التي تصل إليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر ذلك العلم من ظروف الدعوى وملابساتها وأقام على توافره في حق الطاعنة - توافراً فعلياً - أدلة سائغة حين قال : كما ثبت من أقوال المتهم بتحقيق النيابة بعد عرض الخوابير الثلاث المضبوطة عليها أنها اعترفت بإحرازها لها وبأنها أحضرتها من بيروت بعد أن أخفتها في شرجها وأن تلك الخوابير المضبوطة هي التي أسفر عنها الكشف الطبي عليها بمستشفى منشية البكري إلا أنها ادعت عدم علمها بأنها تحوى مادة مخدرة مقررّة أنها كانت تعتقد أن بداخلها برشاماً وهو ادعاء لا تعول عليه المحكمة إذ ينفيه حرصها على إخفاء الخوابير المضبوطة بمكان حساس من جسمها بالإضافة إلى أن كون الخوابير الثلاث من مادة البلاستيك (النايلون) يجعل محتوياتها ظاهرة للعين المجردة بحيث تظهر إن كانت لجسم واحد أو لعدد من الأقراص (البرشام) فضلاً عن أن ملمسها يختلف في حالة الجسم الواحد عنه في حالة العديد من الأقراص مما يقطع بكذب ادعاء المتهم وبأنها كانت تعلم بأن ما تحمله هو مادة مخدرة ، فإن في هذا الذي ساقه الحكم ما يكفي لإطراح دفاع الطاعنة في هذا الشأن ما دام هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقل والمنطقي .

(الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٨ س ٢٧ ق ١٢ ص ٦٦) .

١٣٠ - إن استدلال الحكم بالسوابق الواردة بصحيفة الحالة الجنائية للطاعن على ماضيه في الجريمة واتخاذها قرينة - مع الأدلة الأخرى - على توافر علمه بالسرقة سائغ ولا يتعارض مع نفيه ظرف العود لعدم توافر شروطه المنصوص عليها في القانون ، إذ التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة .

(الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١ س ٢٧ ق ٢٩ ص ١٤٥) .

١٣١ - إن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة مسالة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود ، بل لمحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ، وكان الحكم قد استخلص توافر هذا العلم لدى الطاعن استخلاصاً سائغاً ودلل على ثبوته في حقه تدليلاً كافياً لحمل قضائه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في

تقدير الأدلة التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برميه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٧ س ٢٧ ق ٦٢ ص ٢٩٤) .

١٣٢ - القصد الجنائي في جريمة إحراز وحياسة المخدر يتوافر بتحقيق الحياسة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً ، والمحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن متى كان ما أوردته في مدونات حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحزره مخدر .

(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ س ٢٧ ق ١١٤ ص ٥١٠) .

١٣٣ - من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن العلم بكنه الجوهر المخدر طالما أوردت في حكمها من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ س ٢٧ ق ١١٧ ص ٥٢٧) .

١٣٤ - من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدر المادة ٣٣٧ عقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك وأن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ س ٢٧ ق ١٤٤ ص ٦٤٥) .

١٣٥ - إن جريمة خيانة الأمانة لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد ارتكب الفعل المكون لها إضراراً بالمجنى عليه وبنية حرمانه من الشيء المسلم ، وهذه العناصر لا يوجد ثمة دليل في الأوراق على توافرها في حق المتهم . ذلك بأن البضائع موضوع التهمة قد بيعت وسلمت بالفعل إلى المشتري الذي لم يثبت أنه سدد للمتهم شيئاً ، إذ زعم أن الثمن يدفع عادة فور استلام البضاعة في حين تعين - على نقيض ذلك - من شهادة والد المجنى عليه أن الثمن لم يدفع للمتهم يوم الاستلام وإلا لما وعدت زوجة المشتري المتهم أمام هذا الشاهد - بعد خمسة أو ستة أيام من ذلك الاستلام - بسداد الثمن بعد يومين ، وهو ما يظاهر دفاع المتهم بأن المقابلة التي تمت بينه وبين زوجة المشتري في المحل العام - قبل مضي أسبوعين على استلام البضاعة - إنما اتفق عليها لإنجاز ذلك الوعد . بل إن سلامة طوية المتهم قد كشفت مما تبين من شهادة شاهد الإيصال من أنه بالرغم من أن هذا الإيصال لم يكن قد حرر وقت استلام البضائع ، فإن المتهم هو الذي أبدى استعداداً للتوقيع عليه كي يضمن المجنى عليه حقه معتذراً بتخلف المشتري عن سداد الثمن . وحيث إنه لما تقدم ، تكون التهمة المسندة إلى المعارض على غير سند بما يوجب القضاء في الموضوع بالغاء الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ س ٢٧ ق ١٤٦ ص ٦٥٢) .

١٣٦ - يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة بالقول مجرد تعمد توجيه الألفاظ التي تحمل بذاتها معنى الإهانة ، بغض النظر عن الباعث على توجيهها وهو ما لم يخطيء الحكم في تقريره بصدد الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ومن ثم فلم تعد بالحكم حاجة - من بعد ثبوت صدور الألفاظ المهينة من الطاعن - إلى التدليل على أنه كان يقصد بها الإهانة . لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة انتقل إلى المركز أثر علمه - من شكوى قدمها محامي المحبوسين - بوجودهما فيه بصفة غير قانونية وبقيام الطاعن بحبسهما بدون وجه حق بالرغم

نص جرائر

من صدور قرار القاضي بالإفراج عنهما ، وإن الإهانة قد وقعت على كل من وكيل النيابة والمحامي عن الطاعن - لما أن علم بأمر الشكوى والانتقال ويتولى وكيل النيابة دون إخباره تفتيش السجن - وذلك أثناء قيام وكيل النيابة بإجراء التحقيق المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية بديوان المركز وحضور المحامي الشاكي هذا التحقيق بناء على الحق المخول له بالمادتين ٨٣ ، ٨٥ من قانون المحاماه الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، فإن في ذلك ما يحقق وقوع جريمة الإهانة - المنصوص عليهما في المادتين ١٣٣ من قانون العقوبات ، ٩٨ من قانون المحاماه .

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ق ٢ ص ١٤) .

١٣٧ - ركن العلم في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها .

(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٦ س ٢٨ ق ١٦ ص ٧٧) .

١٣٨ - لما كان قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الأولى الحماية لصالح مؤلفي « المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم » ، ويبين من البند ثانيا من المادة السادسة أن حق المؤلف في استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بابة طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي ويجيز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه ، للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة ١) و ٦ و ٧ (فقرة ١) . وكان القصد الجنائي في جريمة تقليد مصنف منشور بالخارج التي دين الطاعن بها ، يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينا بتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا ، وإذا كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه في الاستغلال إلى الغير ، وكان الطاعن قد جادل في قيام ذلك القصد ، قائلا باعتقاده صحة ما قرره له المتهم السادس أن مؤسسته هي ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه طلب إليه مباشرة العمل على مسئولية ذلك المتهم ، فإن قول الحكم للتدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ، أن القصد الجنائي متوافر مما قرره المتهمون الأول - الطاعن وباقي المتهمين - من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وإن عللوا أقوالهم بطبعها على القول بأنهم اعتقدوا في صحة ما قرره المتهم السادس من أن مؤسسة الوطن العربي السعودي تمثل دار النشر التي تحتكر تلك المؤلفات وهذا الدفاع من جانبهم هو من قبيل دفع الاتهام عنهم إذ لا يتأتى من القائمين بعمليات الطبع وهي مهمتهم الاستناد إلى مجرد قول لا يعززه دليل للقيام بطبع كتب ثابت على النسخ التي قاموا بطبع مثيلها أنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وبأنها طبعت في هونج كونج . لا يكفي لتواتره وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغا لغاية الأمر فيه ، هذا إلى أن ما أورده الحكم من أنه ثابت على المصنف طبعه في هونج كونج ، لا يجدى في توافر القصد ، إزاء ما هو ثابت بالحكم نفسه من أن الفعل مثار الاتهام قد تم بطريق التصوير وليس بطريق الطباعة .

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٠ س ٢٨ ق ٢١ ص ١٤٤) .

١٣٩ - القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم بإبعاده من المكان الذي خطف منه وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليه وحمله على مرافقة الجاني أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية لسلب إرادته ، مهما كان غرض الجاني من ذلك .
(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢١ س ٢٨ ق ٣٧ ص ١٦٩) .

١٤٠ - لما كان الحتم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومعاينة النيابة وتقرير المعامل الكيماوية ، عرض لدفاعه القائم على جهله بكنه نبات الخشخاش المزروع بحقله وأطرحه بقوله : « وحيث إنه بالنسبة لقالة الدفاع أن ليس من دليل على أن المتهم هو الذي زرع نبات الخشخاش المضبوط نفريود بما هو ثابت ، في التحقيقات من أقوال جيران المتهم في الحقل مكان الحادث ومن إقرار المتهم نفسه في التحقيقات ، أيضاً أنه هو الذي قام بزراعة تلك الأرض ولا يشاركه أحد في ذلك ، ولا ينال من ذلك ما قرره المتهم من أنه رأى ذلك النبات - يقصد نبات الخشخاش - ناميا في الأرض دون أن يتعرف كنهه وكان يطعمه لما شئته ، وهو أمر بعيد عن التصديق العقلي إزاء ما تم ضبطه من نبات الخشخاش الكثيرة تنتشر في زراعة الترمس البالغ مساحتها حوالي أربعة أفدنة فضلا عن أن المتهم على ما قرره في التحقيقات يمتن حرفة الغلاحة ومن ثم لم يكن سائفا منه القول بعدم معرفة ذلك النبات إلا أن يكون هو الذي زرعه على ما استقر في وجدان المحكمة وأطمئنانها ، لما كان ذلك ، وكان استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج . وكان من المقرر أنه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . فإن ما أورده الحكم - على النحو المتقدم بيانه - يؤدي إلى ما رتبته عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويتحقق به القصد الجنائي لجريمة الزراعة التي دين بها كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٦ س ٢٨ ق ٤٦ ص ٢٠٦) .

١٤١ - يجب على المحكمة أن تقل كلمتها بشأن ما ادعاه الطاعن من أن امتناعه عن تسليم المستندات كان لعدم تنفيذ المطعون ضده الالتزام بتوقيعه على محضر الصلح في الشهر العقاري هو وزوجته وتسليم زوجة والده المنقولات المودعة بالمنزل المبيع خاصة وأن هذا الدفاع شهدت به المستندات التي قدمها للمحكمة الاستئنافية وما حصله الحكم الابتدائي نقلا عما قرره شهود النهي أمام المحكمة من أنهم أيدوا الطاعن في دفاعه وأضافوا أن عقد الصلح تضمن التزاما ثالثا على المطعون ضده هو تسليم المنقولات الخاصة بزوجته والده التي كانت بالمنزل المباع له وأن المطعون ضده لم ينفذ شيئا من التزاماته حتى تسلم له المستندات المودعة لدى الطاعن وبالإضافة إلى ذلك ظم يظن الحكم الابتدائي إلى ما أثبتته نقلا عن تحقيق البلاغ المؤرخ ١٩٧٢/١٢/٢ من أن الطاعن قدم في التحقيق أصل عقد البيع الذي تبين مطابقته للصورة التي قدمها المطعون ضده وكذلك إلى ما أثبتته من أن الطاعن قدم حافظة مستندات طويت على انذار من البائعة له بعدم تسلمه عقد البيع الصادر منها ووجوب رده إليها ، لما كان ما تقدم وكان الحكم

تعدد جنائي

المطعون فيه لم يعن ببحث وتمحيص تلك الأمور مع ما قد يكون لها من دلالة في انتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن كما أنه لم يلتفت إلى مسالك السالكين أمام محكمة أول درجة من أن محاميته تقرر استعداده لتسليم ما لديه من أملاك للمحكمة ولم تطلب منه المحكمة شيئاً ثم قيامه بإيداعها المحكمة الاستئنافية .

(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ س ٢٨ ق ٨٠ ص ٢٧٢) .

١٤٢ - التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رد إتي حين لا يتحقق به الركن المادي لجريمة التبييد ما لم يكن مقروناً بانصراف نية الجنائي إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه إذ من المقرر أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجنائي عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملك إياه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسي ولم يرد على دفاع الدلائل بما يفنده يكون قد قصر بيانه قصوراً محيياً .

(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ س ٢٨ ق ٨٠ ص ٢٧٢) .

١٤٣ - إن الأصل الذي جرى عليه قضاء النقض أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق متى أعطى الساحب شيكاً لا يقبله رصيد أو أعطى شيكاً له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب الرصيد أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك . إذ أنه بمجرد إعطاء الشيك على وضع يدل مظهره وصيغته على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان يتم طرحه في تداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ س ٢٨ ق ٨١ ص ٢٧٨) .

١٤٤ - القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو القصد الجنائي العام والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطى الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل - فلا يستلزم فيها قصد جنائي خاص .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ س ٢٨ ق ٨١ ص ٢٧٨) .

١٤٥ - يتوافر القصد الجنائي بإعطاء الشيك مع علم مصدره بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب أو بإصداره أمراً إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع ، إذ أن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على اعتبار أن الوفاء به كالنقود سواء ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره إذ أنها لا أثر لها على طبيعته وتعد من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ س ٢٨ ق ٨١ ص ٢٧٨) .

١٤٦ - إن القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة عد نص في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على عقاب كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة ، فقد دل ذلك على أنه لا يشترط للعقاب أن يكون المالك أو المدير

قد قصد تسهيل الدعارة بل يكفي مجرد علمه بان من قبلهم في محله ممن اعتادوا ممارسة الدعارة او الفجور او التحريض عليها .

(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٤ س ٢٨ ق ٩٦ ص ٤٦٢) .

١٤٧ - لما كانت الطاعة لا تجادل في علمها بممارسة الفتيات المقيمات بمسكنها الدعارة وإنما تقتصر مجادلتها على انتفاء القصد الجنائي لديها ، وكان تقدير قيام القصد الجنائي او عدم قيامه - من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان ما أثبتته الحكم على ما تقدم ذكره من ان ممارسة الفتيات السالف ذكرهن الدعارة كان معلوما للطاعة مما قررته من انها كانت تعلم بذلك ، فإن هذا الذي أورده الحكم يعد سائغا لاستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعة في الجريمة التي دانها بها .

(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٤ س ٢٨ ق ٩٦ ص ٤٦٢) .

١٤٨ - لما كان ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه من التفاته عن دفاعها المؤسس على عدم توافر القصد الجنائي لديها بدليل تسجيلها أسماء الفتيات المقيمات بمسكنها لدى الشرطة فإنه مردود عليه بان المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ ان الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على انها اطرحته اطمئنانا منها للدالة التي عولت عليها في الإدانة .

(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٤ س ٢٨ ق ٩٦ ص ٤٦٢) .

١٤٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بان الطاعنين تسلموا من المجنى عليه انبوبة البوتاجاز لتوصيلها إلى أحد المصانع فلم يفعل ، وبني على ذلك إدانتهم بجريمة التبيد ، ودون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما وهو انصراف نيتهما إلى إضافة المال الذي تسلماه إلى ملكيتهما واختلاسه لنفسيهما ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ق ١١١ ص ٥٢٦) .

١٥٠ - القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بانه يختلس الموقوف المملوك للغير عن غير رضا مالكة بنية امتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم استقلالا عن هذا القصد بل يكفي ان يكون مستفادا منه .

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨ س ٢٨ ق ١١٦ ص ٥٤٧) .

١٥١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد حدد - عن ركن العلانية واستظهر الدليل على أن الطاعة قصدت إذاعة ما نسبته إلى المجنى عليها وذلك بما استخلصه الحكم من أن الطاعة تعدت إرسال الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب إلى زوج المجنى عليها - المدعى بالحق المدني - وانها حررت الخطاب في حضور الشاهدة التي اطلعت عليه كما علم الشاهد من الطاعة بفحوى الخطاب وما تضمنه من الفاظ ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع - تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج فإن الحكم إذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمجنى

قصد جنائي

عليها يكون قد دلل على سوء نية الطاعنة وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتنحسر به دعوى القصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ق ١٥٥ ص ٧٤٢) .

١٥٢ - إن ما يثيره الطاعن من إنتفاء نية السرقة لديه مردود ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة الشروع في السرقة وتوافر الدليل عليها فلا يعيبه عدم تحدته صراحة عن نية السرقة .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ق ١٥٩ ص ٧٥٩) .

١٥٣ - من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا كما أن ضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة - لما كان ذلك - وكان للمحكمة أن تجزئ تحريات الشرطة التي تعول عليها في تكوين عقيدتها فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطاتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة مما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأظهر اطمئنانه إلى التحريات المسوغة لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم يرفيها وفي أقوال الضابط محررها ما يقنعه بأن إحراز المطعون ضده للمخدر كان بقصد الاتجار - وهو مالم يخطيء الحكم في تقديره فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضده لم يسأل بمحضر الضبط ولم يعترف بإحرازه المخدر بقصد الاتجار كما ذهب الطاعنة - وإنما الثابت به الإجراءات التي اتبعتها الضابط في القبض والتفتيش وأنه واجه المطعون ضده بالمضبوطات فاعترف له بحيازتها بقصد الاتجار وهو مالا يعد اعترافا منه بما أسند إليه ولا يعدو ما اثبته الضابط في هذا الشأن عن كونه مجرد قول للضابط يخضع لتقدير المحكمة التي أفصحت عن عدم اطمئنانه إليه في هذا الشق ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيينا ورفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٦ س ٢٨ ق ١٩١ ص ٩١٧) .

١٥٤ - لما كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - استصدر حكما ضد الطاعن بصفته رئيسا المجلس مدينة دمياط بالزامه بالتعويض المستحق له عن قطعة أرض مملوكة له وصدر قرار بنزع ملكيتها لصالح مجلس المدينة ، ولما لم تجد مطالبته الودية للطاعن بالمبلغ المقضي به قام بانذاره بتنفيذ الحكم فرد عليه بعدم وجود مصرف مالي لتنفيذه وبأنه طلب من المديرية المالية تدبير المبلغ المحكوم به ليقوم بتنفيذ الحكم فاعتبر المدعى بالحقوق المدنية هذا الرد من الطاعن امتناعا عن تنفيذ الحكم يقع تحت طائلة نص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات وإقام على الطاعن دعوى الجنحة المباشرة موضوع هذا الطعن ، ثم أورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن ورد على ما دفع به الطاعن من انتفاء القصد الجنائي لعدم استطاعته تنفيذ الحكم لعدم وجود المورد المالي بقوله : « وحيث أنه ما من شك في أن تنفيذ الحكم المذكور يدخل في

اختصاص السيد رئيس مجلس مدينة دمياط وهو مالم يزعم ان ذلك لا يدخل في اختصاصه ومن ثم يكون متعمدا عدم تنفيذ الحكم المذكور . . و اضاف الحكم الإستثنائي في معرض رده على هذا الدفع قوله : . من الطبيعي ان يكون المجلس قد وضع في خطته المالية اعداد المقابل النقدي لهذا الإستيلاء وقام برصده في ميزانيته المالية تمهيدا لصرفه إلى مالك الأرض المستولي عليها عند صدور حكم نهائي بتقرير قيمة التعويض المستحق . . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو أين الاعتماد المقرر عن خطة المجلس بالاستيلاء على أرض المدعى بالحق المدني ، أن الإجابة على هذا السؤال يكمن فيها أسباب اطمئنان المحكمة إلى توافر قيام أركان الاتهام المسند إلى المتهم في حقه . . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم الابتدائي والإستثنائي - على ما سلف - غير كاف للتدليل على أن الطاعن قصد عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المطعون ضده فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في اثبات توافر القصد الجنائي في الجريمة التي دين عنها .

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥ س ٢٨ ق ٢١٦ ص ١٠٦٦) .

١٥٥ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التبيد يتحقق بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، والبحث في توافره مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٦ س ٢٩ ق ١٢ ص ٦٦) .

١٥٦ - لما كان الحكم قد استظهر بالأدلة السائغة التي استند إليها وبما يتفق مع الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تسلم كافة المستندات بصفته أمينا لصندوق الجمعية المذكورة مما يتحقق به تسليمها إليه على سبيل الوكالة عنها وأنه قد يودع بعضها منها في القضية التي رفعها على المطعون ضدها فاستبعدا ولم يدنه إلا عن الباقي من المستندات التي كان قد تسلمها بتلك الصفة ولا تتعلق بالنزاع المذكور ، وكان مفاد ذلك أن الطاعن وقد امتنع عن رد هذا الباقي دون وجه حق فإنه يكون قد أضافه إلى ملكه بنية اختلاسه وحرمان الجمعية المطعون ضدها منه وهو ما يتوفر به القصد الجنائي في جريمة التبيد على النحو الذي يتطلبه القانون . لما كان ذلك فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في وزن عناصر الدعوى واستنباط محكمة الموضوع لمعتقداتها وهو ما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . ولا جدوى من بعد مما يثيره الطاعن بشأن سجل الجمعية وخاتمها مادام قد ثبت في حقه تبديد تلك المستندات الأخرى التي تكفي لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٦ س ٢٩ ق ١٢ ص ٦٦) .

١٥٧ - جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو بتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالا عن القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠ س ٢٩ ق ١٨٧ ص ٩٠١) .

١٥٨ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص بأدلة

قصد جنائي

سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق توافر علم الطاعن بأن الغرض من تأجير الشقة هو ممارسة المستأجرين الفجور فيها . وكان القانون لا يتطلب اقتضاء أجر أو أية منفعة أخرى في مقابل ذلك فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد . (الطعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٤ س ٢١ ق ٢٧ ص ١٨٢) .

١٥٩ - متى كان ما أورده الحكم في مدوناته كاف وسائغ في بيان نية الاختلاس ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون ما أورده من وقائع وظروف يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يدعيه الطاعن من قصور في التسبيب في هذا الصدد : غير سديد . (الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ س ٢١ ق ١٢٢ ص ٦٨٢) .

١٦٠ - لما كان باقى ما يثيره الطاعن في طعنه ينصرف إلى جريمة الاتلاف التي لم تدنه المحكمة بها بعد أن عدلت وصف التهمة المسندة إليه إلى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص ، وكانت هذه الجريمة لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل - وهو إزالة التربة من الأرض الزراعية ونقلها بغير الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٧١ مكرراً من القانون سالف الذكر عن ارادة وعن علم ، ولا تلتزم المحكمة بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجريمة بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى - كما أنه لا يلزم أن يترتب على الفعل المكون لهذه الجريمة ضرر مالى يقدر بقيمة معينة مما يضحى معه النعى على الحكم في هذا الصدد غير مقبول .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢ س ٢٢ ق ١٨٢ ص ١٠٢٧) .

١٦١ - القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . (الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٤ س ٢٣ ق ٦٠ ص ٢٩٠) .

١٦٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن استولى على منقولات زوجته المجنى عليها المبيتة بالقائمة وبنى على ذلك ادانته بجريمة التبيد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه . (الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٨ س ٣٢ ق ١٦٩ ص ٨٢٧) .

١٦٣ - القانون يوجب في الجريمة المعاقب عليها بالمادتين ١٦٤ ، ١٦٦ من قانون العقوبات توافر امرين : انقطاع المواصلات بالفعل وكون هذا الانقطاع نتيجة لتعمد المتهم ارتكاب الفعل الذى تسبب عنه حصوله .

(الطعن رقم ٤١٥٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢ س ٢٢ ق ١٥٥ ص ٧٥٩) .

١٦٤ - توافر القصد الجنائي في الجريمة أو عدم توافره مما يدخل في نطاق السلطة

التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن مراقبة محكمة النقض متى كان استخلاصه سليماً مستمداً من أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ٤١٥٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢ س ٢٢ ق ١٥٥ ص ٧٥٩) .

١٦٥ - من المقرر أن جريمة أحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام ، وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفصل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم بل يكفي أن يكون القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١ س ٢٢ ق ١٧٠ ص ٨٢٠) .

١٦٦ - لما كانت جريمة إتلاف الزرع المؤتممة قانوناً بنص المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي حددها القانون وإتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الإتلاف ، وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن الثاني تعمد إتلاف المزروعات موضوع الإتهام إذ أن قيامه بحفر المصرف بناء على طلب المتهم الآخر لا يعد بمجرد دليل على إتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبب قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن والطاعن الآخر الذي لم يقدم أسباباً لطعنه ، وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١/٥ س ٢٤ ق ٩ ص ٦٨) .

١٦٧ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك في عبارة واضحة وصریحة بعدم علمه أن المجنى عليه من القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات وكان المشرع لم يشترط لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها قصداً جنائياً خاصاً بل يكفي أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة ولما كان يصح استخلاص القصد الجنائي العام - ما دام المتهم لم يجادل في توافره كما هو الحال في هذه الدعوى - من واقعة الدعوى إذا كان ما أثبتته الحكم عنها يكشف عن توافره لديه وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم على النحو السالف بما تكشف عن توافره لدى الطاعن فإنه لا محل للنعي على الحكم في هذا الخصوص ولا جناح من بعد - على الحكم إن هو لم يتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في تلك الجريمة .

(الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٨ س ٢٤ ق ٤٠ ص ٢١٤) .

١٦٨ - من المقرر أنه يجب في جريمة التعرض في الحياة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحياة ، وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء ، وإذا كان هذا الذي أجمله الحكم المطعون فيه ، فيما تقدم ، لا يكفي بياناً لواقعة الدعوى على الوجه الذي تطلبه القانون ، إذ أنه لم يكشف عن الظروف التي وقعت فيها وخلا من بيان الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعنين للجريمة التي دانها بها ، كما لم يبين ما وقع من الطاعنين من

قصد جنائي

افعال يعدها القانون استعمالاً للقوة أو تنم بذاتها عن انتوائهما استعمالها حين دخول العقار ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٦٧٢٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٢ س ٢٤ ق ١٠٢ ص ٥٠٢) .

١٦٩ - لما كانت جريمة إتلاف الأشجار المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي صورها القانون وإتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضي أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر القصد الجنائي في هذه الجريمة وأورد في هذا الشأن تقريراً قانونياً عاماً ، وكانت مدوناته لا تفيد بذاتها أن الطاعن تعمد إتلاف الأشجار موضوع الاتهام ، كما أن ما أضافه الحكم المطعون فيه رداً على دفاع الطاعن القانوني في هذا الشأن لا يكفي لإستظهار القصد الجنائي في حقه سيما وأن ما ساقه الحكم من أن الطاعن دخل إلى الحديقة بطريقة كسر سورها لا يواجه دفاع الطاعن - بالنسبة للجريمة مثار الاتهام - والمبنى على انتفاء تعمده إتلاف الأشجار وعدم علمه بأنه يحدثه بغير حق فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٦٩٤٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ س ٢٤ ق ١١٨ ص ٦٠٢) .

١٧٠ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات التي دين الطاعن بها يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمداً في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به ، فمتى ثبت للقاضي أن الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق أحكام تلك المادة ، وإذ كان تقدير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه قذف بموقد غاز مشتعل ردهة المسكن مردداً عزمه على إحراقه ومن فيه إنتقاماً من أسرته فانسكب البترول على الأرض واشتعلت النار ، فإن في ذلك ما يكفي للتدليل على توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ويكون منعاها بتخلف الركن المعنوي في الجريمة غير صائب .

(الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١ س ٢٤ ق ١٧٨ ص ٨٩٦) .

١٧١ - لما كان يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد أسباب الحكم الصادر بتبرئة المدعى بالحق المدني من تهمة الرشوة والتي تقوم على الشك في الأدلة دون أن يستظهر سوء نية الطاعن وقصده الإضرار بالمدعى بالحق المدني بدليل ينتجه عقلاً ، فإن الحكم يكون - فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون - مشوباً بالقصور في البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٩ س ٢٤ ق ١٨٤ ص ٩٢٧) .

الفصل الثاني

القصد الخاص

١٧٢ - تتميز جناية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته امر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه - ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية او بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . فإذا كان الثابت من الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه أن فريقاً من رجال الشرطة « المخبرين » من بينهم المتهم « الطاعن » كانوا كامنين في الزرعة حين أقبل المجنى عليه يحمل بنادقيته ، ولما تنبه إلى وجودهم ناداه المتهم محذراً أيأه من محاولة الهرب ولكنه استدار يريد العودة من حيث أتى فعاجله المتهم بعبار ناري أوداه قتيلاً ثم ضبط البندقية التي كان يحملها - متى كان ذلك وكانت الواقعة على هذه الصورة ليس فيها ما يدعو المتهم إلى ازهاق روح المجنى عليه ، فإن الحكم المطعون فيه أذدانه بجناية القتل العمد واستدل على توافر نية القتل لديه من أن إطلاقه النار على المجنى عليه كان مخالفاً لتعليمات رئيسه وأنه كان يتعين عليه أن يبداً يارهايه ثم بإطلاق النار على غير مقل من جسمه - ما استدل به الحكم من ذلك لا يفيد توافر القصد الخاص في جناية القتل العمد ، ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور ، متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ١٩٦١/١/١ جلسة ١٩٦١/١/١ ص ١٢) .

١٧٣ - من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون يجمعهما ركن عادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق في المادة ١٠٩ إلا إذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين الجرائم سالفة الذكر التي سلكها القانون في عداد الجنح . فإذا انهارت النية الخاصة كما يتطلبها القانون فإن الجناية تنحل إلى جنحة تعد متى توفرت مقوماتها .

(الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٢) .

١٧٤ - عدم توفر ظرف القرصد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل كما أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتغير نية المتهم من مجرد الاعتداء إلى أرادة القتل مادامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد ذلك . ولما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أورده المحكمة تدليلاً عليها يكفي لحمل قضائها ، وكان ما يثيره الطاعن

قصد جنائي

عنها لا يعدو أن يكون محاولة جنيدة لمناقشة الأدلة التي اقترنت بها المحكمة فإن النعي على الحكم بالقصور يكون متقنيا .

(الطعن رقم ٦٨٠٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ س ١٢ ص ٤٢٤) .

١٧٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليه أجزاء السيارة ولم يردّها اضرا رابه ، ويذى على ذلك أدانته بجريمة التبيد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهي انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٦ س ١٢ ص ٧١١) .

١٧٦ - لما كانت المحكمة قد عاقبت الطاعن بمقتضى المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكانت جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في هذه المادة تستلزم استظهار توافر قصد خاص هو قصد الاتجار ، الأمر الذي فات الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ س ١٢ ص ٨٦٩) .

١٧٧ - الأصل أن القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه . ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

(الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ س ١٤ ص ١٠١٨) .

١٧٨ - يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي أبلغ عنها مكذوبة وأن الشخص المبلغ في حقه برىء مما نسب اليه وأن يكون ذلك بنية الاضرار به . وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١ س ١٤ ص ١٠٣٣) .

١٧٩ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيّمها على ما ينتجها . وضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ، ومادامت هي قد اقتنعت للأسباب التي بينتها - في حدود سلطاتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - أن الاحراز كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبيب وفساد الاستدلال ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها ، وهو ما لا يصح اثارته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢ س ١٥ ص ١٠٥) .

١٨٠ - من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطلنه الجاني ويضمّره في نفسه ويتعين على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه

استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . فإذا كان ما ذكره الحكم مقصوراً على الاستدلال على هذه النية من حمل الطاعتين أسلحة نارية معمرة بقصد إطلاقها على المجنى عليه وإصابة هذا الأخير بعيارين في رأسه أوديا بحياته - وهو ما لا يكفي في استخلاص نية القتل وخاصة بعد أن اثبت الحكم في معرض تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعنين لم يطلقوا النار على المجنى عليه وإنما أطلقوها في الهواء للأرهاب دون أن يفصح عن أثر هذه الواقعة في تبين قصدهما المشترك الذي نسب اليهما تبييت النية على تنفيذه ، وكانت إصابة المجنى عليه بعيارين ناريتين أوديا بحياته هي نتيجة قد تتحقق بغير القتل العمد ، ولا يغنى في هذا الشأن ما قاله الحكم من أن الطاعنين كانوا قد عقدوا النية على ازهاق روح المجنى عليه - طالما أن ازهاق الروح هو النتيجة التي قصدها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها . كما لا يجدي ما أورده الحكم في مدوناته من أن الطاعن الأول قد أطلق عياراً نارياً على المجنى عليه أصابه وأردفه بعيار آخر أجهز عليه لاقتصار هذا البيان على مجرد سرد الفعل المادي في الجريمة دون أن يكشف عن القصد الخاص فيها وهو ما كان الحكم مطالباً باستخلاصه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً متعيناً نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ س ١٥ ص ٦٧٥) .

١٨١ - جريمة التزيف وأن استلزم - فضلاً عن القصد الجنائي العام - قصداً خاصاً ، وهو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول مما يتعين على الحكم استظهاره إلا أن المحكمة لا تلتزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أورده عن تحقق الفعل المادي يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون وذلك مالم تكن محل منازعة من الجاني فإنه يكون متعيناً حينئذ على الحكم بيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها .

(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ س ١٦ ص ٧١٠) .

١٨٢ - لم يتطلب القانون لتحقيق جريمة - صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص - قصداً جنائياً خاصاً ، إذ تقيم بمجرد مقارفة الفعل المؤثم مع العلم بهايته وكونه مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ س ١٧ ق ١٥٩ ص ٨٤٢) .

١٨٣ - لا تستلزم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصداً خاصاً من الإحراز ، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر .

(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٢٤ ص ١٢٢٧) .

١٨٤ - إن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد تقيم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات ، أما عبارة بسوء نية الواردة في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات فلا تفيد شيئاً آخر غير استلزام القصد الجنائي العام ، أي انصراف إرادة الساحب إلى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها المختلفة كما يتطلبها القانون دون أن تشير إلى قصد خاص من أي نوع كان .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٢ س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧) .

١٨٥ - من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ،

١٣٧ ، ١٣٧ مكرراً (١) من قانون العقوبات والجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً ١ ، ٢ من هذا القانون يجمعهما ركن مادي واحد ، ويفصل بينهما الركن الأدبي ، فبينما يكفي لتوافر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث ، فإنه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكرراً ١ ، ٢ إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام ، تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه نتيجة معينة ، هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه ، أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل تطف بأدائه .

(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨) .

١٨٦ - تتميز جنائية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمّره في نفسه ، ويتعين على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان ما أورده الحكم بياناً لنية القتل العمد لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قارقه الطاعن الأول من أنه كان يحمل سلاحاً نارياً معمرًا بالرصاص وقد أطلق منه طلقات أصابت إحداها المجنى عليه دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس الطاعن الأول ، وكان لا يغني عن ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن الأول أطلق المذوف الناري الذي أصاب المجنى عليه ، بقصد قتله على اثر كشف واقعة السرقة والتماساً للخلاص منها دون ضبط الجناة ، . وهذا الذي ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم أن الجاني انتوى إزهاق روح المجنى عليه وهو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية على توافره ، وهو ما لم يدل عليه الحكم إذ قد يكون إطلاق النار بقصد التعدي فقط أو شل حركة المجنى عليه أو مجرد إرهابه ، الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٤ س ٢١ ق ١٥٦ ص ٦٦٤) .

١٨٧ - تتميز جنائية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمّره في نفسه . ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنائية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه . ولكي تصلح تلك الأدلة أساساً تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحققها يجب أن تبين بياناً يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض كلية لاستظهار قيام نية القتل بنفس الطاعن ، وكان ما أورده في مدوناته لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قارقه الطاعن ، وكان لا يغني في استظهار نية القتل ما قاله الحكم في معرض بيانه لمؤدى أقوال المجنى عليه من أن الطاعن قد أطلق عليه عياراً نارياً من مسدس قاصداً قتله ، إذ أن إزهاق الروح إنما هو القصد

الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليها ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ س ٢١ ق ١٦٢ ص ٦٨٩) .

١٨٨ - إن تعدد القتل أمر داخلي مستقر يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع .

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٦/٢٢ س ٢١ ق ٢١٥ ص ٩١١) .

١٨٩ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، وهو قصد جنائي عام ، لأن المشرع لم يستلزم نية خاصة لوقوع هذه الجريمة ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتنعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك - بالعقاب على هذه الجريمة - باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٥ س ١٩٧١ ق ٩٠ ص ٣٦٦) .

١٩٠ - لا تستلزم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها قصداً خاصاً من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام وهو علم المحرز بما هيبة الجوهر المخدر علماً مجرداً عن أي قصد من القصور الخاصة المنصوص عليها .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ق ١٩٥ ص ٨١١) .

١٩١ - يتحقق الركن الأدبي في الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً ١ ، ٢ من قانون العقوبات متى توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتحصل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٤٨ ص ٦٥٦) .

١٩٢ - متى كان الحكم بعد أن أورد وقائع المقاومة بما يكفي لتوافر العنصر المادي للجريمة ، استظهر استظهاراً سليماً من ظروف الواقعة أن غرض الطاعن وباقى الجناة مما وقع منهم من أفعال مادية قد انصرف إلى منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم بعدم تمكينهم من ضبط الخبز ناقص الوزن واقتياد الفاعلين إلى مخفر الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم ، وقد تمكنوا بما استعملوه في حقهم من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم فإن الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً ١ ، ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٤٨ ص ٦٥٦) .

١٩٣ - من المقرر أن قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها يتحقق حتماً إذا وقعت نتيجة إتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها ، أي أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة واسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٤٨ ص ٦٥٦) .

١٩٤ - لا تستلزم جريمة المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصداً خاصاً من

قصد جنائي

الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام وهو علم المحرز بما هية الجوهر المخدر علماً مجرداً عن أي قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادي والمعنوي ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ، فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذي انتهى إليه .

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦٠ ص ٧١٤) .

١٩٥ - جنائية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمّره في نفسه فإن الحكم الذي يقضى بإدانة المتهم في هذه الجنائية أو الشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً و استظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساساً تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون قيامه بمقتضاها يجب أن تبين بياناً واضحاً وأن ترجع إلى أصولها في الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون اسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالاحالة على ماسبق بيانه عنها في الحكم ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قارقه الطاعن الثاني ذلك أن استعماله مطواة وهي سلاح قاتل إذا أصاب مقتلاً وتعدد الاصابات القطعية والطعنية بجسم المجنى عليه والتي جاء بعضها في مقتل منه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعنين إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني لان تلك الاصابات قد تتحقق بغير القتل العمد ، فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه تدليلاً على توفر نية القتل لا يبلغ حد الكفاية بما يشوبه بعيب القصور في التسييب بما يبطله .

(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٠ س ٢٢ ق ١١٢ ص ٥٧٢) .

١٩٦ - من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ٢٣، ١٣٦، ١٣٧ مكرراً من قانون العقوبات والجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧/١ ، ٢ مكرراً من هذا القانون يجمعهما ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي ، فبينما يكفي لتوافر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون إعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق في المادة ١٣٧/١ مكرراً إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ س ٢٤ ق ١٦٤ ص ٨٢٩) .

١٩٧ - من المستقر عليه أن السكران متى كان فاقد الشعور أو الاختيار في عمله لا يصح أن يقال عنه أنه كانت لديه نية في ارتكاب جريمة ذات قصد خاص وذلك سواء أكان قد أخذ المسكر بعلمه ورضاه أم أخذه قهراً عنه أو على غير علم منه مادام المسكر قد أفقده شعوره واختياره فمثل هذا الشخص لا تصح معاقبته عن تلك الجريمة إلا أن يكون قد انتوى ارتكابها من قبل ثم أخذ المسكر ليكون مشجعاً له على ارتكاب جريمته ، ولا يرد على ذلك بأنه يؤخذ من المادة ٦٢ من

قانون العقوبات ان السكران لا يعفى من العقاب إلا إذا كان قد اخذ المسكر بغير إرادته ، مادام القانون يوجب في الجريمة التي تتطلب قصداً خاصاً ان يكون الجاني قد انتوى ارتكابها وما دامت هذه النية بإعتبارها ركناً من أركان الجريمة لا يصح القول بها إلا إذا تحققت بالفعل . (الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢ س ٢٤ ق ١٦٤ ص ٨٢٩) .

الفصل الثالث

القصد المفترض

١٩٨ - لم يحدد قرار وزير المالية الرقيم ٩١ لسنة ١٩٣٣ - بشأن وضع نظام لخلط الدخان - نسبة للخلط وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد احراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها كما هو مستفاد من أحكام المواد ١ ، ٦ ، ٦ ، ٦ مكرر ، ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .. فانشأ بذلك نوعاً من المسؤولية المفروضة مبنية على افتراض توفر القصد الجنائي لدى الفاعل - إذا كان صانعاً . ومن ثم لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخطأ .

(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٢ س ١٥ ص ٣٥) .

(والطعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٧٩٩) .

١٩٩ - نهت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة عن لعب القمار في المحلات العامة بقولها ، لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية - وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، . وقد جاء هذا النص عاماً لم يختص المشرع به طائفة بالخطاب دون الأخرى ، ومن ثم فإنه ينطبق على كافة سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . فالمعنى المتبادر فهمه من عبارة النص يدور مع علته التي انضبط عليها وهي دفع مفسدة القمار التي قصد الشارع القضاء عليها بجعلها عملاً مؤثماً في ذاته وتناول مقارفوها بالعقاب - وهذا النظر لا يتعارض مع القول بمسائلة مستغل المحل العام ومديره والمشرع على أعمال فيه تلك المسؤولية التي أوجبها المشرع بنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وإقامها على قصد جنائي مفترض قانوناً ، خلافاً لمسؤولية لاعب القمار التي تتطلب لتوافرها قيام المتهم بعمل إيجابى هو فعل اللعب في ذاته .

(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٢ س ١٥ ص ٤٢) .

(هذا المبدأ مقرر أيضاً في الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٢ ق بذات الجلسة . لم ينش) .

٢٠٠ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوفر إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار فيكون علمه عندئذ مفترضا - ومتى تحقق القصد في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس

تصد جنائي

بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته ، فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف .
(انطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ س ١٥ ص ٦٨٧) .

٢٠١ - القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها - وقد استقر القضاء على أنه في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها ، فإذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .
(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ س ١٦ ص ٧٨٧) .

٢٠٢ - الأصل أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح القول بالمسئولية الفرضية إلا إذا نص عليها الشارع صراحة ، أو كان استخلاصها سائغا عن طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة في هذا الشأن .
(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ س ٢١ ق ١٤٠ ص ٥٨٦) .

٢٠٣ - من المقرر في التشريعات الجنائية الحديثة ، أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها سواء أكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يجرمه القانون ، ولا مجال للمسئولية المفترضة في العقاب إلا استثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون ، ويجب التحرز في تفسير القوانين الجزائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ماتحتمل .
(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ س ٢١ ق ١٤٠ ص ٥٨٦) .

٢٠٤ - لئن كان المشرع قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فأنشا في حقه نوعا من المسئولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لديه ، فلا يستطيع هذا دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط ، إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه ، إلا أن القول بهذه المسئولية لا ينسحب على حالة استنبات التبغ أو زراعته محليا التي عدها الشارع تهريبا بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك لأن نصوص هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسئولية الجنائية باعتناق نظرية المسئولية المفترضة في حق من يستنبت التبغ أو يزرعه محليا ، ولو شاء أن يقيّمها لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته ، ولا يقدح في ذلك ورود حالة إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش ضمن أحوال التهريب في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك لأن القول بالمسئولية الفرضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة لا تستند إلى هذا القانون الأخير إنما يجد أساسه في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ، يؤكد هذا النظر نص عبارة الشارع التي وردت في الفقرة الأولى من المادة

الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إذ اعتبر تهريباً استنبات التبغ أو زراعته محلياً ، والمفهوم اللغوي لهذه العبارة ان تتجه الإرادة إلى إحداث الزرع .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٤٠ ص ٥٨٦) .

٢٠٥ - إن جريمة استنبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعدد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته إلى استنبات التبغ أو زراعته وعلمه أنه يحدثه بغير حق .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٤٠ ص ٥٨٦) .

٢٠٦ - إن المسؤولية الفرضية تقوم على الدوام ، مالم يدحضها سبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب أو المسؤولية .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٤٠ ص ٥٨٦) .

٢٠٧ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيابة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً وإذ كان الطاعن قد دفع بأنه من الجائز أن يكون أحد خصومه بالسعودية قد دس له لفافة المخدر المضبوطة معه فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن اللفافة تحوى مخدراً ، أما استناده إلى مجرد ضبطها معه فإن فيه إنشاءً لقريضة قانونية مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو مالا يمكن إقراره قانوناً ما دام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا افتراضياً .

(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٣٦ ص ١٠٥٨) .

٢٠٨ - سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدره بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات رصيده لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء حيث يتم صرفه .

(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢١/٣/١٩٧٧ س ٢٨ ق ٨١ ص ٢٧٨) .

٢٠٩ - من المقرر أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة صنع وعرض مياه غازية مغشوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت في مصنع الشركة التي يعمل فيها المتهم ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بغشها وفسادها .

(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٧٨ س ٢٩ ق ١٦٦ ص ٨٠٥) .

٢١٠ - أن القريضة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس ، وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ، ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتماً للعقاب .

(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٧٨ س ٢٩ ق ١٦٦ ص ٨٠٥) .

٢١١ - متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعنين دفعا التهمة على لسان محاميها بأنهما مجرد موظفين بالشركة المنتجة للمياه الغازية وأنهما لم يعرضا الزجاجة المغشوشة للبيع ، وأن المسئول عنها هو صاحب الكشك الذي عرضها للبيع

قصد جنائي

بعيدا عن رقابة واشراف الشركة المنتجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانتها دون أن يبين مسئوليتها عن الجريمة المسندة إليهما ومدى اشرافهما وعلمهما اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعهما رغم انه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه اما وهى لم تفعل فإنه يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ق ١٦٦ ص ٨٠٥) .

٢١٢ - لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة السادسة منه على أن تعتبر الأغذية مغشوشة إذا نزع جزئيا أو كلياً أحد عناصرها ، وفي المادة الخامسة عشر على معاقبة كل من عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان متى كانت مغشوشة ، وكان الركن المادى المتطلب في هذه الجريمة يكفى فيه أن يعرض المتهم الأغذية المغشوشة للبيع ، وكان الركن المعنوى اللازم توافره للعقاب في جنحة الغش المؤثمة بهذا القانون يستلزم أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ولما كانت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر قد نصت على أن يلغى كل حكم يخالف أحكامه ، مما مقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والتي لا نظير لها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه على غش الأغذية ، وكانت القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقيمين ٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين والقابلة لإثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وبالداللى لا يكون لصدوره اثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكامه . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر الجلسات أن الطاعنة والمدافع الحاضر معها أمام محكمة الموضوع لم يدفعا بحسن نيتها أو بانها لا تشتغل بالتجارة فإن ما خلص إليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه من إدانتها بجنحة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمها بذلك أخذا بالقرينة القانونية سالفه البيان يكون سديدا في القانون بما يكون معه منعى الطاعنة في غير محله .

(الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧ س ٢٩ ق ١٩٢ ص ٩٢٦) .

الفصل الرابع

القصد الاحتمالي

٢١٣ - علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجانى ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمدا . وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، فمتى فصل في شأنها اثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ان اعتداء

الطاعنين على المجنى عليه وإحداث إصابتين برأسه قد ساهم في وفاته بأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإنه لا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٦٢٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٣ س ١٢ ص ٨١٠) .

٢١٤ - الأصل أن المتهم يسال عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي مالم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة ، كما انه يسال بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفوض إلى الموت إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات المفوضة إلى الوفاة أو التي ساهمت في ذلك . وإذا كان الثابت مما أورده الحكم عن التقرير الطبي الشرعي أن كلا الجرحين - المسند إلى المطعون ضدهما إحداثهما بالمجنى عليه - قد تضاعف بالتقيح الذي امتد إلى داخل الجمجمة عن طريق الأوردة الثاقبة ونجم عن ذلك التهاب سحائي قيحي تسبب في وفاة المجنى عليه ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تستظهر ذلك وتحققه لاستجلاء حقيقة ما إذا كان التقيح قد نشأ من إصابتي المجنى عليه معا أم لا إذ أن من شأن حصوله نتيجة الإصابتين معا - إن صح - أن يتغير وجه الرأي في الدعوى .

(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٨ س ٢٤ ق ٤٧ ص ٢١٧) .

٢١٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل إستنادا إلى تقرير الصفة التشريحية وأقوال الشهود على أن وهو أحد الجناة في الحادث قد قتل بعيارين ناريتين أحدهما أطلق من المدفع الرشاش الذي كان يحمله المحكوم عليه الأول والمقذوف الثاني أطلق من بندقية الخفير وأن كلا من العيارين قد ساهم بقدر متساو في إحداث الوفاة بالإضافة إلى أن كلا من الإصابتين منفردة وحدها قد تؤدي إلى الوفاة ، فإن الجدل بعد ذلك فيما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن بالجرائم المسندة إليه بما فيها جنائية القتل التي كانت نتيجة محتملة لمساهمة في جنائية الشروع في السرقة ، إنما ينحل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ق ١٥٩ ص ٧٥٩) .

٢١٦ - من المقرر في القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أم شركاء ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني من اقتصار المسؤولية عن النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سديدا في القانون .

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ق ١٦٧ ص ٨٠٩) .

٢١٧ - إن معيار الجريمة المحتملة هو أمر موضوعي متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون ، وإذا ما كان الحكم قد استخلص في منطق سائغ أن جنائية قتل المجنى عليها كانت نتيجة محتملة لجنائية السرقة باكراه التي كانت مقصودة بالاتفاق وساهم المتهمون - ومن بينهم الطاعن الثاني - في ارتكابها ، واستدل على ذلك بما أورده في مدوناته وفي تحصيله للواقعة من أن طعن المتهم الثالث للمجنى عليها إنما كان اثر استغاثتها حال ارتكاب الطاعنين جريمة السرقة لتحول دون وقوعها مما دفع الطاعن الثالث - خشية افتضاح الأمر - إلى قتلها ، وهو ما يبين من تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها بأولها ، ومن ثم يكون الحكم سديدا إذ أخذ الطاعن الثاني بجنائية القتل على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة السرقة باكراه وفقا للمجرى العادي للأمور ، إذ أنه مما

قصد جنائي - قصد مفترض

تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحا إنما يتوقع منه إذا أتى جريمة واحس بانكشاف أمره ومحاولة الغير لضبطه أن يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الذي يملكه . ومن ثم فإن مجادلة الطاعن الثاني فيما استخلصه الحكم من اعتبار جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقه يكون في غير محله .
(الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ق ١٦٧ ص ٨٠٩) .

قصد غير محدد

راجع : قتل

قصد مفترض

موجز القاعدة :

— اثبات الحكم خلط الشاي بقشر عدس . كفايته تدليلا على غشه . البحث من بعد . في مواصفات الشاي . عدم جدواه . أساس ذلك ؟ العلم بالغش . افتراضه في حق المشتغلين بالتجارة .

راجع أيضا : قصد جنائي .

القاعدة القانونية :

— تنص المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أن تعتبر الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة وحظر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم الاتجار في الشاي خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما حظر بيع الشاي مخلوطا على النحو السابق . وحيازته بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من إضافة قشر عدس إلى الشاي المضبوط لم يوجه إليه أي عيب وكان هذا وحده يكفي لحمل قضائه في خصوص تحقق الخلط المحظور في الشاي الأسود المضبوط بما يضحى عنه البحث في المواصفات عديم الجدوى ، لما كان ذلك ، وكان مفاد التفات الحكم عن قول الطاعن أن، باكوات الشاي المضبوطة لاستعماله الشخصي وأنه اشتراها من شخص لا يعرفه هو أنه لم ير فيه ما يغير من إقتناعه من ثبوت جريمة حيازة الطاعن الشاي الأسود المخلوط بقصد الاتجار للدلة السائغة التي أوردها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن

لمحكمة النقض به وكان الطاعن قد عجز عن اثبات مصدر الشئ المضبوط بعد أن قرر أنه اشتراه من شخص لا يعرفه فإنه لا على المحكمة أن هي اقترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع القش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة أن هي لم تتحدث عن ركن العلم واثبات توافره لدى الطاعن مادام أنه من بين المشتغلين بالتجارة .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/١ س ٢٠ ق ١٥٧ ص ٧٤٦) .

قطاع عام

موجز القاعدة :

— عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي ترفع به الدعوى . عليها تبين حقيقة الواقعة الجنائية .

إدانة الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف في سلعة صرفت له من إحدى شركات القطاع العام بغير الكيفية أو لغير الغرض المنصرفة من أجله عملاً بالقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . الغير منطبق عليها خطأ حجب المحكمة عن بحث مدى انطباق القرار ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المادية ذاتها وجوب النقض والإحالة ما دامت العقوبة المقررة بها أشد من تلك المقررة بالقرار الأخير .

راجع أيضاً : اختلاس، تمويل .

القاعدة القانونية :

— من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة . وكل ما يلتزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أعمل في حق الطاعن أحكام القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذي لا ينطبق على الواقعة دون أن ينظر في مدى انطباق أحكام القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المادية ذاتها ، وهي أن الطاعن بصفته

قطاع عام - قطع المواصلات التليفونية

صاحب مصنع تصرف في سلعة صرفت له من إحدى شركات القطاع العام بغير الكيفية أو لغير الغرض المنصرفة من أجله وينزل عليها حكم القانون الصحيح ، وكانت العقوبة المقررة المقضى بها أشد من العقوبة المنصوص عليها في القرار الوزاري الأخير ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تمحيص الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ عليها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

(الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ س ٢٤ ق ٢٠٢ ص ٩٦٧) .

قطع المواصلات التليفونية

موجز القاعدتين :

- ١ - عقوبة الجريمة الأشد . تجب العقوبات الأصلية لما عداها من الجرائم المرتبطة . دون العقوبات التكميلية . أساس ذلك ؟ إغفال الحكم القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٦٤ عقوبات ، مع عقوبة الجريمة الأشد . مخالفة للقانون ...
- ٢ - خلو الأوراق من تحديد عناصر التعويض الواجب الحكم به . وجوب نقض الحكم والإحالة ...

القاعدتان القانونيتان :

١ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس التي هي من واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ، لما كان ذلك ، وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض عن الخسارة المنصوص عليها في المادة ١٦٤ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بالزام المطعون ضده بالتعويض عن الخسارة إعمالاً لنص المادة سالفه البيان يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

٢ - إذا كان يبين من مطالعة المفردات المنضمة أن عناصر التعويض غير محددة فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح الخطأ بشأنه مما يتعين معه أن يكون مع النقص الإحالة .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦ س ٢٥ ق ١٨٧ ص ٨٦٢) .

قطن

موجز القواعد :

- زراعة القطن محل محصول شتوي معاقب عليه وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ سنة ٤١ ولو كانت الزراعة في ارض مسموح زراعتها قطناً ١
- العقوبة الواجبة التطبيق في جريمة زرع القطن في ارض كانت منزرعة قولا ٢
- نطاق التعديل الذي ادخل على المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤١٥ سنة ١٩٥٢ ٢
- المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ٥٢ هو قانون مؤقت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من م ٤
- التصرف المعاقب عليه وفقاً للقانون رقم ١٥٢ سنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم إنتاج بذرة القطن وقرار وزير الزراعة هو التصرف المقترن بالتسليم الفعلي لا مجرد التعاقد على البيع ٥
- القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مراقبة بذرة القطن . قصد الشارع منه : اتخاذ الاحتياطات لمراقبة بذرة التقاوى لدواعي من المصلحة العامة . التعديل الذي ادخل عليه بمقتضى المرسوم بقانون ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ والقرار الصادر في ٢٢/١١/١٩٤٧ ، لا يتناول المساس بالإجراءات العامة التي اوجبت المادة الثانية من القانون المذكور اتخاذها قبل إجراء الحليج . فحص البذور بمعرفة موظفي وزارة الزراعة غير لازم ٦
- التزوير المعاقب عليه بعقوبة الجنحة في استمارة الاكثار رقم ٦ بطلب تقاوى القطن طبقاً للمادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٢ لسنة ١٩٤٨ إستثناء لا يتوسع في تطبيقه على أنواع التزوير الأخرى ٧
- وجوب تطبيق النص عند وضوح عباراته ولو خالف ما جاء بمذكرته التفسيرية . مثال من نص القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن تداول الاقطان الزهر في مناطق تعميم تقاوى القطن الأشموني ٨
- شراء اقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ، بغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها الاقطان المائلة للاقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها . جريمة معاقب عليها طبقاً لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٢ - في شأن شراء محصول القطن - المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ . قيامها بمجرد علم الجاني بالفعل المؤثم قانوناً ، أو عوده عن التحقق من سلامة عملية الشراء ٩
- العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة . ادانة الحكم المطعون فيه الطاعن وباقي المتهمين معه في جريمة شراء اقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ودون دفع فرق عن إعادة الشراء - انزاله على كل منهم العقاب المقرر بالجريمة . صحيح في القانون . القول بأن تعدد الغرامة بقدر عدد قناطير القطن - موضوع الجريمة - أخذاً بنص المادة ٤ من القانون المطبق يحول دون أعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مقارفته الجريمة . غير مقبول ١٠
- مفاد نص المادتين ١ ، ٢ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم خليج على الاقطان التي يتم خلجها والزام اصحاب المحالج ومديريها بتحصيله من اصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة

قطن

القطن خلال الأجل الذى حدده القانون . أن المخاطب بهذا التكليف من أصحاب المحالج : هم من لهم شأن فى ادارتها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . مثال ١١

راجع أيضاً . غش قطن .

القواعد القانونية :

١ - إن المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ قد جاء بها فى صدد حظر زراعة قطن فى أرض زرعت محصولاً شتوياً ما نصه : « ويسرى هذا الحظر حتى على المساحات التى تجوز زراعتها قطناً » . فلا محل مع هذا القول بأن زراعة القطن محل محصول شتوى لا عقاب عليها إلا إذا كانت الزراعة فى أرض غير مسموح بزراعتها قطناً .

(جلسة ١٤/٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٦٧ سنة ١٩ ق) .

٢ - إنه لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ قد ألغيت وحل محلها المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٠٧ التى نصت على أن الغرامة الواردة بها لا تقل عن عشرين جنيهاً ، وكانت هذه المادة تشمل العقاب على المخالفتين المنصوص عليهما بالمادتين ١ و ٤ من القانون الأول (وهما زراعة القطن فى أكثر من المساحة المسموح بها قانوناً وحظر زراعة القطن فى أرض زرعت محصولاً شتوياً) فإن المحكمة تكون مخطئة إذا ما قضت بغرامة تقل عن عشرين جنيهاً على مخالفة زرع القطن فى أرض كانت منزرعة فولاً .

(جلسة ١٤/٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٦٥ سنة ١٠ ق) .

٣ - إن التعديل الذى أدخل على المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ اقتصر على المادتين ٩ ، ١٠ من المرسوم الأول وتناول استبدال الغرامة بعقوبتى التقليل والمصادرة الواردتين بهما . ولم يتعرض للمادة الثانية عشرة التى تنص على العقوبة الأصلية ، ومفاد ذلك وجوب الحكم بالغرامة المذكورة بوصفها غرامة تعويضية نظير ترك المحصول لزراعة دون مصادرتة لجانب الحكومة مما يقتضى وجوب أن يحكم أيضاً بالعقوبة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ١٢ من القانون التى لم يتناولها التعديل .

(جلسة ١٢/٢/١٩٥٤ طعن رقم ١١٣٥ سنة ٢٤ ق) .

٤ - إن المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية ، إذ نص فى الفقرة (١) من المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز لأى شخص أن يزرع القطن فى السنوات الثلاث المذكورة فى أرض زرعت محصولاً شتوياً غير البرسيم ، القلب ، فى السنة الزراعية نفسها ، فقد أفاد بذلك أنه قانون مؤقت من نوع ما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل فى مدة زمنية محددة ويبطل العمل بها بانقضاء هذه المدة بغير حاجة إلى صدور قانون بإلغائها . وقد صدر بعدئذ القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون المتقدم الذكر ونص فيه على

وقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة المشار إليها أنفاً في السنتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعيتين ، وهذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة عليهما ، ويلزم من ذلك وجوب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التي وقعت في ظله .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٧ طعن رقم ١٥٠١ سنة ٢٤ ق) .

٥ - إن قرار وزير الزراعة الصادر بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذاً للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم إنتاج بذور القطن المعدة للتقاوى وتداولها والاتجار فيها قد أوجب في مادته الأولى ، على من يرغب في الحصول على بذور التقاوى تقديم طلب بذلك على استمارة خاصة ، ونص في المادة الثانية على أنه ، لا تصرف التقاوى المطلوبة بالاستثمارات المذكورة إلا إذا اعتمدها معاون الزراعة وختمت بخاتم مكتب الزراعة المختص بعد التحقق من صحة البيانات الواردة بها ، . كما نص في المادة الرابعة عشرة على « أن تحفظ الاستمارة التي حصل بموجبها صرف بذرة التقاوى لدى الجهة التي أجرت الصرف ، ويستفاد من هذه النصوص أن التصرف لكي يكون معاقباً عليه طبقاً للقانون آنف الذكر يجب أن يكون مقترناً بالتسليم الفعلي لا بمجرد التعاقد على البيع .

(جلسة ١٩٥٥/٦/٢١ طعن رقم ١٤٤ سنة ٢٥ ق) .

٦ - الظاهر من العنوان المصدر به القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مراقبة بذرة القطن أن الشارع قصد اتخاذ الاحتياطات لمراقبة بذرة التقاوى لدواع من المصلحة العامة حفظاً للمحصول الرئيسي للبلاد ، والمرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ الزراعية والقرار الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لم يتناول أيهما بالتعديل ما تناولته المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ مما يدل على أن التعديل وإن تناول بعض أحكام القانون المذكور لم يتناول المساس بالإجراءات التي أوجب القانون في المادة الثانية منه اتخاذها قبل إجراءات الحلج ، وليس في القانون ما يحتم أن يتم فحص القطن بمعرفة موظفي وزارة الزراعة قبل إجراء الحلج .

(الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ س ٧ ص ٤٢) .

٧ - إن ما نصت عليه المادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٢ سنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الاتجار في بذرة التقاوى من اعتبار بعض صور التزوير جنحة وقد ذكرت على سبيل الحصر لا يمنع من مؤاخذة الجاني على ما يكون قد وقع منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانون العام ، ولم يقصد بهذا القرار تقرير عقوبة الجنحة إلا استثناء في أحوال خاصة ولا يصح التوسع في تطبيقه أو امتداد حكمه إلى نوع آخر من أنواع التزوير غير منصوص عليه فيه ، ومن ثم فإن ما يقع من تزوير باستمارة الاكتار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى القطن تسرى عليه أحكام قانون العقوبات فيما تجاوز نطاق الأقرارات التي أشير إليها في المادة المذكورة .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧٠٤) .

٨ - القاضى مطالب أولاً بالرجوع إلى نص القانون ذاته وأعماله على واقعة الدعوى في حدود عبارة النص ، فإذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يرد في الأعمال التحضيرية - ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتغليبها على عبارة النص لخروج ذلك عن مراد الشارع ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩١٩ - في

قطن

شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تسميم تقاوى القطن الأشموني - قد جعلت الجزاء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيع عقوبتي الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ومصادرة الأقطان موضوع المخالفة ، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تطبق هذا النص على الواقعة المطروحة - بعد أن ثبتت لديها من العناصر التي أوردها - والا تبرئ عليها حكم المادة السادسة التي تعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٣ و ٤ اللتين لا تنطبقان على الواقعة ، ولا عبرة بما جاء بالمذكرة الإيضاحية من قول يخالف النص الصريح فإنه فضلاً عن مخالفة ذلك لقواعد التفسير ، فإنه يبين من مطالعة المذكرة الإيضاحية سالفه الذكر أن الشارع خرج عن مقترحاتها في شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند مخالفة أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون بأن جعل مدة الحبس لا تجاوز ثلاثة أشهر بدلاً مما جاء في المذكرة من قصره على مدة لا تجاوز شهراً واحداً ، ويبدو أن واقع الأمر هو حدوث خطأ مادي في هذه المذكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بأن ذكرت المادة الثانية بدلاً من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تداركه الشارع في نص المادة السادسة من القانون ، وليس أدل على وقوع هذا الخطأ من أن المذكرة سبق أن تناولت جزاء المادة الثانية وأشارت إليه مع الجزاء المقرر للمادة الأولى فلم يكن سائغاً تكرار ذكر المادة الثانية من المادة الرابعة ، وهو خلط يجب أن يتنزه عنه الشارع .

(الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٩ س ١٠ ص ٦٢٩) .

٩ - متى كانت الخطة التي وضعها القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ - في شأن شراء محصول القطن - المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ - بتكليف لجنة القطن المصرية بشراء ما يعرض عليها من أقطان موسم ١٩٥٣/٥٢ بالسعر الذي حدده على أن تقوم اللجنة ببيع ما لديها من أقطان للتصدير والاستهلاك المحلي على أساس الأسعار العالمية - إنما تبغى الحفاظ على مصلحة الدولة وتأمين التعامل في محصول القطن ، فإن الخروج عن مقتضى الواجبات التي أملتتها وذلك بشراء الأقطان للاستهلاك المحلي عن غير طريق اللجنة المذكورة المنوط بها وحدها التعامل فيها وبغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها للأقطان المماثلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها ، تتوافر به الجريمة التي دين الطاعن بها ، والتي يكفي لقيامها علم الجاني بالفعل المؤثم قانوناً أو قعوده عن التحقق من سلامة عملية الشراء ، وهو ما دلل الحكم المطعون فيه على اتمامها لحساب الطاعن وتهاونه في التحري عن مصدر تلك الأقطان . ومن ثم فإن الحكم قد أصاب صحيح القانون حين دان الطاعن بتلك الجريمة .

(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢ س ١٤ ص ٢٨٥) .

١٠ - الأصل هو أن العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين دان الطاعن وباقي المتهمين معه في الدعوى الجنائية لما دلل عليه تديلاً سائغاً بإسهام كل منهم في الجريمة - شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ودون دفع فرق ثمن إعادة الشراء - بنصيب في الأفعال المادية المكونة لها ، وصح بذلك ما أنزله على كل منهم من عقاب في حدود القانون ، فلا يقبل القول بأن تعدد الغرامة بقدر عدد قناطير القطن - موضوع الجريمة - أخذاً بنص المادة

الرابعة من القانون المطبق على واقعة الدعوى . يحول دون اعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مقارفته الجريمة .

(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٤ ص ٢٨٥) .

١١ - المستفاد من نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الاقطن التي يتم حليجها والزام أصحاب المحالج ومديريها بتحصيله من اصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الاجل الذي حدده القانون ، ان المخاطب بهذا التكليف - من اصحاب المحالج هم الذين لهم شأن في ادارتها مما يخول لهم التدخل فيها بصفة واقعية او قانونية سواء اكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في مدوناته - نقلا عن شاهدي الاثبات في الدعوى - انقطاع صلة الطاعن الاول - وباقي الملاك - بالمحالج ونفى أي اشراف فعلى او قانوني عليه بعد أن قاموا بتاجيره للطاعن الثاني الذي انحصرت فيه الإدارة وبذلك يخرج الطاعن الاول ومن معه من الملاك من نطاق الالتزام القانوني المفروض بمقتضى المادة الثانية سالفه البيان ، وينتقل هذا العبء إلى المستأجر الذي حل محلهم بمقتضى عقد الإيجار في مباشرة الإدارة والاستغلال . ولا يقدح في هذا ما استورد إليه الحكم من أن عقد الإيجار لم ينص على الزام المستأجر وحده باداء الرسم ، ذلك بأن خلو العقد من هذا البيان لا ينقل ذلك التكليف القانوني إلى صاحب المحالج بل أن الزام المالك في هذه الحالة لا يكون الا بنص صريح ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بادانة الطاعن على اساس هذا الفهم الخاطيء للقانون يكون مخطئا ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ س ١٤ ص ٥٢٦) .

قمار

الفصل الاول : جرائم القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

- الفرع الاول : تطبيق القانون من حيث الزمان « القانون الاصلح » ١
- الفرع الثاني : ماهية ألعاب القمار ٢ - ٦
- الفرع الثالث : مسئولية مستغل المحل ومديره ٧ - ١٠

الفصل الثاني : جريمة المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات ١١ - ١٨

الفصل الثالث : تسبيب الاحكام ١٩ - ٢٨

موجز القواعد :

الفصل الأول

جرائم القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

الشرع الأول : تطبيق القانون من حيث الزمان ، القانون الاصلح ،

— صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ قبل الحكم نهائيا في جريمة السماح للغيز بلعب القمار في

مقهى . وجوب تطبيقه بدلا من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ باعتباره اصلح للمتهم فيما يتعلق بمدة

عقوبة الغلق ١

الفرع الثاني : ماهية ألعاب القمار

— لعبة الطمبول : اعتبارها من ألعاب القمار بعد صدور قرار وزير الداخلية في ١٠/٢/١٩٥٥ .

قبل ذلك كانت تدرج تحت حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب دون القانون رقم

١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام

وغيرها من أنواع الألعاب والأعمال الرياضية ٢

— ألعاب القمار وإردة بالمادة ١٩ من القانون ٢٨ لسنة ١٩٤١ على سبيل التمثيل . وجوب أن يكون

الربح فيها موكولا للحظ أكثر من المهارة . تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب أو على أى شيء

يقوم به ٣

— ألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ : هي الألعاب ذات الخطر

على مصالح الجمهور . تعداد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي

تتفرع منها أو تكون مشابهة لها التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر من المهارة . الربح كما يتحقق

في صورة المقامرة على مبلغ من النقود ، قد يتحقق أيضا في المقامرة على أى شيء آخر يقوم به .

إغفال الحكم ببيان نوع اللعب الذي ثبت حصوله في المحل العام . صدوره مشويا بالبطلان .

وجوب نقضه ٤

— لعبة الكونكان ، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة . القانون ٣٧١ لسنة

١٩٥٦ وقرار الداخلية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ . الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود

قد يتحقق أيضاً في المقامرة على طعام أو شراب مستحق الاداء لصاحب المقهى أو على شيء آخر

يقوم به ٥

— لعبة الكومي ، من ألعاب القمار المؤتمنة . قرار الداخلية رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ ٦

الفرع الثالث : مسئولية مستغل المحل ومديره :

- مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرّف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ طبيعتها : مسئولية مفترضة . حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها . لا يقبل من أحد منهم الاعتذار بعدم علمه . ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . مثال ٧
- نهى المادة ١٩ من القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاماً . انطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويحاولون فيها لعب القمار . مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرّف على أعمال فيه . مقامة على قصد جنائي مفترض قانوناً . مسئولية لاعب القمار : تطلبها قيام المتهم بعمل إيجابي . هو فعل اللعب في ذاته ٨
- مسئولية مستغل المحل العام . ومديره . عن مخالفة أحكام القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ . أساسها : المادة ٢٨ من ذات القانون . الربح المستهدف في لعب القمار . تحقيقه بمجرد استحقاق ثمن طعام أو شراب أو بالحصول على شيء مقوم بمال ٩
- عدم جواز لعب القمار أو مزاوله لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور . في المحال العامة . مستغل المحل ومديره مسئولان عما يقع خلافاً لذلك . المادتان ١٩ و ٢٨ من قانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٦ . تحقق الربح المستهدف في لعب القمار باستحقاق ثمن طعام أو شراب أو بالحصول على ما يقوم بمال . تمام جريمة لعب القمار عدم توقفه على قبض ثمن الطلبات فعلاً مثال ١٠

الفصل الثاني

جريمة المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات :

- توافر الجريمة المنصوص عليها في م ٣٥٢ ع ولو لم يكن المحل قد أعد خصيصاً للألعاب القمار ١١
- متى تعتبر النوادي أماكن خاصة لا يعاقب على لعب القمار فيها ؟ ١٢
- تناول م ٣٥٢ ع بالعقاب كل من اشترك في إدارة المحل وعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه ولو لم يكن له دخل في فتحه وتأسيسه ١٣ و ١٤
- الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ : لا يشترط في العقاب عليها أن يكون المحل قد أعد خصيصاً للألعاب القمار : أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب . يكفي أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار . ولو كان مخصصاً لغرض آخر . مثال ١٥
- شروط تطبيق المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة ؟ فتح المحل لألعاب القمار ، وإعداده لدخول من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط ١٦
- تحقق جريمة إدارة محل اللعب للقمار فيه . رهن بفتحه للاعبين في الأوقات المقررة بينهم يزاولون ألعاب القمار . ولو كان المحل مخصصاً لغرض آخر ١٧

— كون المسكن مغلقا وقت حضور الضابط لتنفيذ إذن الضبط . لا ينقضى عنه صفة تردد الناس بدون تمييز للعب القمار ١٨

الفصل الثالث

تسبيب الأحكام

- ١٩ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير أن اللعبة هي من ألعاب القمار ١٩
- المراد بألعاب القمار ؟ عدم تبيان الحكم نوع اللعب الذي ثبت حصوله في مسكن الطاعن . عيب ٢٠
- استخلاص الحكم أن مكان الضبط محل عام مفتوح للجمهور أعده المحكوم عليه لصنع الشاي وتقديمه للزبائن . فهم للواقع في الدعوى يدخل في سلطة محكمة الموضوع ٢١
- القضاء بالبراءة من جريمة إعداد محل لألعاب القمار طبقا للمادة ٣٥٢ عقوبات . لا يؤدي إلى انتفاء المساطة عن جريمة السماح بلعب القمار في محل عام طبقا للمادتين ١٩ ، ٢٨ من القانون ٢٧١ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧٠ سنة ١٩٥٧ بشأن المحال العامة . تغاير أركان الجريمتين ٢٢
- المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ : هي تلك التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . تعداد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها وتكون مشابهة لها . وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة . على الحكم الصادر بالإدانة أن يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله . فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص فعليه فوق ذلك أن يبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان قاصرا . مثال لتسبيب معيب ٢٣
- تحقق جريمة إعداد منزل لألعاب القمار . رهن بفتحه لألعاب القمار ودخول الناس فيه بلا قيد . الدفع بأن المنزل لم يكن مفتوحا للجمهور بلا تمييز . دفاع جوهري . يستوجب ردا وإلا كان الحكم قاصرا ٢٤
- إعداد محل لألعاب القمار . ليدخله الناس بغير تمييز . مناط العقاب وفق المادة ٢٥٢ عقوبات . إبداء المتهم دفاعا من شأنه - لو صح - أن يمس وكنا من أركان الجريمة المذكورة . وجوب بحثه وتمحيصه . وإلا كان الحكم قاصرا ٢٥
- ألعاب القمار . هي الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور لأن الربح فيها يكون موكولا للحظ أكثر منه للمهارة . المادة ١٩ من القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار الداخلية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ ، بيان قرار الداخلية لجانب من تلك الألعاب على سبيل المثال . إدانة الطاعن بغيرها دون استظهار وجه الشبه بينها وبين أي من تلك الألعاب . قصور ٢٦
- إيراد الحكم أن الطاعنين كانوا يمارسون لعبتي السيف والكومي المؤتمتين طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ . كفايته ٢٧
- إباحة الدخول في جزء من المنزل لكل طارق . وتخصيصه لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعامة . أثره ؟ ٢٨

الفصل الأول

جرائم القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦

الفرع الأول : تطبيق القانون من حيث الزمان « القانون الأصلح » .

١ - متى كان المتهم قد ارتكب جريمة سماحه للغير بلعب القمار في مقهاه في ظل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ الذى الغى القانون السابق وقضى بغلق المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلا من الغلق نهائيا ، فإن القانون الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصلح للمتهم .

(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ س ٩ ص ٢٨٥) .

الفرع الثانى : ماهية ألعاب القمار :

٢ - لا تدخل لعبة الطمبول في اى من الالعاب والاعمال الرياضية بالمعنى الوارد في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من انواع الالعاب والاعمال الرياضية وليست ايضا من انواع القمار المحظور مزاولتها في المحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبار بعض الالعاب من العاب القمار ومن بينها الطمبول وانها لم تكن تعدو وقتذاك عملا من اعمال اليانصيب مما يندرج تحت احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن اعمال اليانصيب .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ س ٧ ص ٧٧٤) .

٣ - ان المراد بالالعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ هي الالعاب التى سميتها تلك المادة واوردتها على سبيل التمثيل للنهى عن مزاولتها في المحال العامة وكذلك الالعاب المشابهة لها وهى التى يكون الربح فيها موكولا للحظ اكثر منه للمهارة ، وكما يتحقق الربح في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق ايضا في المقامرة على طعام او شراب او على اى شىء آخر يقوم بهمال .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ س ٩ ص ١٨٣) .

٤ - المراد بالالعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ انما هى الالعاب التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القانون بعض انواع العاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التى تتفرع منها او تكون مشابهة لها وذلك للنهى عن مزاولتها في

قمار

المحال العامة والاندية - وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة - ولما كان الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شيء آخر يقوم بهال ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع اللعب الذى ثبت حصوله في المقهى وبذلك جاء مجهلا في هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم وهو مما يعيبه بالبطلان ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦ س ١٤ ص ٩٢٠) .

٥ - متى كان الحكم قد اثبت أن اللعبة التي كان يزاولها بعض رواد المقهى هي لعبة « الكونكان » وهي من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شيء آخر يقوم بهال ، وكانت المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر تنص على أن يكون مستغل المحل ومديره والمشرّف على الأعمال فيه مسئولين معا عن أية مخالفة لأحكامه ، وهي مسئولية اقامها الشارع وافترض بها على هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من جريمة السماح بلعب القمار تأسيسا على أن لعب الورق لقاء دفع الخاسر من اللاعبين ثمن الشراب لا يعتبر من قبيل المقامرة ، وعلى أنه لا يمكن افتراض علم صاحب المقهى بالجريمة - غير صحيح في القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ س ١٤ ص ١٠١٤) .

٦ - لعبة الكومى من ألعاب القمار المؤتمنة طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ تنفيذا للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٢ س ١٥ ص ٤٢) .

الفرع الثالث : مسئولية مستغل المحل ومديره :

٧ - مفاد نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - في شأن المحال العامة - أن مساءلة مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكامه هي مسئولية اقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الاشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . ولما كانت « لعبة الكومى » التي كان يزاولها اللاعبان بمقهى المطعون ضده مقابل ثمن المشروبات من الألعاب المحظورة مزاولتها في المحلات العمومية طبقا للمادة ١٩ من القانون سالف الإشارة إليه وقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار ذات الطابع الخطر على مصالح الجمهور ، فإن المطعون ضده باعتباره مستغلا للمقهى يكون مسئولا عن هذه المخالفة مسئولية مفترضة طبقا لحكم

- المادة ٣٨ سالفة الذكر ، سواء اعادت عليه فائدة من وراء المقامرة ام لا .
 (الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ س ١٤ ص ١٠١٤) .
 (والطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٢ س ١٥ ص ٣٩) .

٨ - نهت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة عن لعب القمار في المحلات العامة بقولها ، لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية - وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الادوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، . وقد جاء هذا النص عاما لم يختص المشرع به طائفة بالخطاب دون الأخرى ، ومن ثم فإنه ينطبق على كافة سواء اكانوا من القائمين على أمر هذه المحال ام ممن يرتادونها ويمزاولون فيها لعب القمار . فالمعنى المتبادر فهمه من عبارة النص يدور مع علته التي انضبط عليها وهي دفع مفسدة القمار التي قصد الشارع القضاء عليها بجعلها عملا مؤثما في ذاته وتناول مقارفيها بالعقاب - وهذا النظر لا يتعارض مع القول بمسائلة مستغل المحل العام ومديره والمشرع على أعمال فيه تلك المسؤولية التي اوجبها المشرع بنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ واقامها على قصد جنائي مفترض قانونا ، خلافا لمسئولية لاعب القمار التي تقتطلب لتوافرها قيام المتهم بعمل ايجابي هو فعل اللعب في ذاته .

(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٢ س ١٥ ص ٤٢) .

٩ - لما كان من المقرر طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ أنه لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور ، وكان مستغل المحل ومديره مسئولين عما يقع بالمحل خلافا لذلك عملا بالمادة ٣٨ من القانون ذاته . وكان الربح الذي يستهدفه لاعب القمار قد يتحقق باستحقاق ثمن طعام أو شراب لصاحب المحل أو بحصوله على شيء آخر يقوم بهمال . وكان تمام جريمة لعب القمار لا يتوقف على قبض ثمن الطلبات فعلا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون ما ذهب إليه الطاعنون من أن فعلهم يعد شروعا في جنحة غير معاقب عليه غير سديد .

(الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ س ٢٦ ق ١٨٥ ص ٨٢٩) .

١٠ - لما كان من المقرر طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ أنه لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور ، وكان مستغل المحل ومديره مسئولين عما يقع بالمحل خلافا لذلك عملا بالمادة ٣٨ من القانون ذاته وكان الربح الذي يستهدفه لاعب القمار قد يتحقق باستحقاق ثمن طعام أو شراب لصاحب المحل أو بحصوله على شيء آخر يقوم بهمال . وكان تمام جريمة لعب القمار لا يتوقف على قبض ثمن الطلبات فعلا ، فإن ما اثاره الطاعن من أن الواقعة تعد شروعا غير مؤثم لان اللاعبين لم يكونوا قد سدّدوا ثمن الطلبات حين تم ضبطهم يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

(الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٧ س ٢٢ ق ٧٦ ص ٢٧٦) .

الفصل الثاني

جريمة المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات :

١١ — إنه لا يشترط في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أن يكون المحل قد أعد خصيصاً للعب القمار ، أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب ، بل يكفي أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلون للعب في الأوقات التي يحددها فيما بينهم ، ولو كان تخصيصه لغرض آخر كمقهى أو مطعم أو فندق ، بل ولو كان صاحبه لا يجنى أية فائدة مادية من وراء اللعب .
(جلسة ١٩٤٤/٢/٦ طعن رقم ١٧٧ سنة ١٤ ق) .

١٢ — إن النوايا وإن كانت بحسب الأصل أماكن خاصة لا يعاقب على لعب القمار فيها ، كما هي الحال بالنسبة للمساكن ، إلا أنه يشترط أن يكون دخولها مقصوراً على أعضائها محظوراً على الجمهور ، ولا يقبل فيها عضو إلا بشروط معينة مبينة في القانون المعمول بها . أما الأماكن التي تفتح أبوابها لكل من يريد اللعب من الجمهور ، أو تكون القيود والشروط الموضوعة للقبول فيها صورية غير معمول بها ، فإنها تعد من الأماكن المفتوحة للألعاب القمار بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . وإذا استخلصت المحكمة في منطق سليم ، مما تبينته من التحقيقات من وجود شخص غير مقيد اسمه في عداد أعضاء النادي يلعب القمار به وسبق ترده عليه لهذا الغرض دون أن يكون عضواً فيه ، أن هذا المحل قد فتح للألعاب القمار وأعد لدخول من شاء من الناس بلا قيد ولا شرط ، فتقديرها هذا مما تختص به بلا معقب من محكمة النقض .
(جلسة ١٩٤٤/٢/٦ طعن رقم ١٧٧ سنة ١٤ ق) .

١٣ — إن قانون العقوبات إذ نص في المادة ٣٥٢ منه على عقاب كل من فتح محلاً للألعاب القمار ومن تولى أعمال الصيرفية فيه إنما أراد أن ينال بالعقاب كل من يشترك في إدارة المحل ويعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه بتقديم ما يلزم له ، سواء في ذلك صياغة المحل ومديروه ولو لم يكن لهم دخل في فتحه وتأسيسه . وهذا لا يمنع من تطبيق قواعد الاشتراك العامة على من يعاونونهم من موظفين ومرووسين وخدم .
(جلسة ١٩٤٤/٢/٦ طعن رقم ١٧٧ سنة ١٤ ق) .

١٤ — مادامت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن النادي محل الدعوى لم يفتح إلا للعب القمار ، ومادام المتهم معترفاً بإدارته للنادي ، فهو مسئول ولو كان غيره هو رئيس النادي .
(جلسة ١٩٤٨/٤/٢٨ طعن رقم ٢٣٨٨ سنة ١٧ ق) .

١٥ — لا يشترط في العقاب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل قد أعد خصيصاً للألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب بل يكفي أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه اللعب القمار حتى لو كان مخصصاً لغرض آخر .

ولما كان الحكم المطعون فيه خلص فيما أورده في منطق سائغ ان الطاعن فتح مسكنه للالعاب القمار واعدده ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد او شرط ، فإن ما ذكره الحكم يكفي في صحيح القانون لتطبيق المادة سالفه الذكر .

(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٢ س ١٤ ص ٦٢١) .

١٦ — يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ ان يكون المحل مفتوحاً للالعاب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد او شرط . (الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٦ س ١٧ ق ٥٨ ص ٢٩٥) .

١٧ — لا يقدح في تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ ادعاء الطاعن انه لم يكن قد أعد المكان خصيصاً للالعاب القمار ، وإنما كان قد أعد مسكناً خاصاً له ولعائلته ، ذلك لانه لا يشترط في العقاب على تلك الجريمة ان يكون المحل قد أعد خصيصاً للالعاب القمار او ان يكون الغرض الاصل من فتحه هو استغلاله في هذه الالعاب بل يكفي ان يكون مفتوحاً للاعبين يدخلونه في الاوقات المقررة بينهم يزاولون فيه العاب القمار حتى ولو كان مخصصاً لغرض آخر .

(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٧/١١/١٩٧٧ س ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢٠) .

١٨ — إن ما يقرره الطاعن من ان الضابط وجد باب سكنه مغلقاً عند حضوره للتفتيش — على فرض صحته — ليس من شأنه ان يرفع عن ذلك المسكن صفة تردد الناس عليه بغير تمييز للعب القمار فيه وهو ما اثبتته الحكم بالأدلة السائفة التي اطمانت إليها المحكمة .

(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٧/١١/١٩٧٧ س ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢٠) .

الفصل الثالث

تسبيب الأحكام

١٩ — متى كانت المحكمة قد اعتبرت ان لعبة ، البصرة ، قمار على أساس ان مهارة اللاعبين في الريح إنما تجيء في المحل الثاني بالنسبة إلى ما يصادفهم من الحظ ، وذكرت الاعتبارات التي اعتمدت عليها في ذلك ، حسبها ليكون حكمها سليماً .

(جلسة ٢٠/١٢/١٩٤٨ طعن رقم ١٦٢٣ سنة ١٨ ق) .

٢٠ — المراد باللعاب القمار إنما هي الالعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . وقد عدد القانون بعض أنواع العاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها او تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها ، وهي التي يكون الريح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد جاء كما يبين من مراجعته مجهلاً في هذا الخصوص فلم يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله في مسكن الطاعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم الأمر الذي يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤١ ق جلسة ٢/١/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٤ ص ١٥) .

٢١ - إذا كان الحكم قد استخلص مما أثبتته الضابطة في محضره ومن أقوال الطاعنين في تحقيقات الشرطة والنيابة أن مكان الضبط محل مفتوح للجمهور أعده المحكوم عليه لصنع الشاي وتقديمه للزبائن ، وأنه بهذه المثابة يعتبر محلا عاما ، فإن ما خلص إليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع ، ولا شأن لمحكمة النقض به .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧ س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٤٩) .

٢٢ - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهداما متساقطا لا شيء باقيا فيه يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والاعتماد بها . ولما كان القضاء بتبرئة المحكوم عليه من جريمة إعداد محله لألعاب القمار وتهيئته لدخول الناس فيه المنصوص ، عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات - لا يتأدى منه إنتفاء مساءلته عن جريمة سماحه بلعب القمار في محله العام المعاقب عليها طبقا للمادتين ١٩ ، ٣٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحال العامة لتغيير أركان الجريمتين وتميز كل منهما بعناصرها القانونية . وكان الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن دعوى التناقض في التسبب لا تكون مقبولة .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧ س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٤٩) .

٢٣ - جرى نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة على أن : « لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أى لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية » . كما نص قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ في مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والأندية واعتبر هذا القرار أيضا من ألعاب القمار تلك التي تنفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكون مشابهة لها . ومن المقرر أن المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تنفرع منها أو يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت حصوله فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصرا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن « لعبة الزهر هي التي قارفها المتهمون وهي من الألعاب المشابهة للعبة الشيش بيش التي وردت بقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ » دون بيان كيفيتها وأوجه الشبه بينها وبين لعبة الشيش بيش التي يشملها نص القرار الوزاري المذكور وأن للحظ فيها النصيب الأوفر ، وبذلك جاء مجهلا في هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم وهو ما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤ س ٢٤ ق ١٦٢ ص ٧٧٧) .

٢٤ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بعدم توافر جريمة إعداد منزل لألعاب القمار تأسيسا على أن المنزل لم يكن مفتوحا للجمهور بغير تمييز وأن جميع من ضبطوا فيه هم من أقاربه وأصدقائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه

يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات - المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ - أن يكون المحل مفتوحاً للعب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء بغير قيد أو شرط ، فإن هذا الدفاع الذي تمسك به الطاعن هو دفاع جوهري ينبني عليه - إن صح - تغير وجه الرأي في الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ س ٢٧ ق ٤٢ ص ٢١٢) .

٢٥ - لما كان البين في محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الدفاع عن المتهمين قرر أن المتهمين تربطهم ببعض صلة القرابة كما تربط بعضهم الآخر صلة صداقة ، وقدم حافظة مستندات تأييداً لدفاعه - كما أن البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد ردد هذا الدفاع وأشار إلى أن المتهمين قدموا حافظة مستندات طويت على خطاب مرسل من المتهم الثاني ، الطاعن ، إلى المتهم الرابع يتضمن اشواقه لبعض المتهمين ، وكذلك على صورة رسالة للمتهم الثاني أثناء إقامته ببافيس إلى والدته ثم خلاص الحكم إلى إدانة الطاعن والمتهم الأول ومعاقبتهم طبقاً لأحكام المادة ٣٥٢ عقوبات استناداً إلى ، ضبطهم وباقي المتهمين في السكن يلعبون القمار ، وفي اعترافهم جميعاً في محضر الشرطة ، وأنه لا تربطهم ببعض صلة صداقة أو سابق معرفة باستثناء المتهم الأخير ، لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مفتوحاً للعب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط - وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن تمحيص المستندات والخطابات المقدمة ولم يتحدث عنها ، مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ، ولو أنه عني ، ببحثها وتمحيص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه ، والإحالة بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ س ٢٧ ق ٧٣ ص ٢٤٤) .

٢٦ - لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد جرى على أنه ، لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية ، . وكان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والأندية واعتبر هذا القرار أيضاً من ألعاب القمار تلك التي تتفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكون مشابهة لها ، وكان من المقرر أن المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القرار بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال العامة والأندية وهي التي يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة ، وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت حصوله ، فإن

قمار - قمع

كان من غير الاعباب المذكورة في النص ، كان عليها فوق ذلك ان تبين ما يلحق توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصرا .

(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢١ س ٢١ ق ٢٠ من ١٥٥) .

٢٧ - لما كان البين من الحكم انه اورد ان الطاعنين كانوا يمارسون لعبتي السيف والكومي وهما من ألعاب القمار المؤتممة طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٥٥ باعتبار بعض الاعباب من ألعاب القمار ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٢/١ س ٢٢ ق ٢٠ من ١٩٠) .

٢٨ - لما كان الواضح من مدونات الحكم انه اثبت ان الحاضر عن المتهمين قدم مذكرة دفع فيها ببطلان التفتيش لكون المكان الذي ضبط فيه المتهمون جزءا من منزل الطاعن الاول وتم تفتيشه دون إذن من النيابة العامة وفي غير احوال التلبس ، وقد رد الحكم على ذلك الدفع واطرحه بقوله ان الثابت من سائر التحقيقات التي اجريت ان المتهم الاول اباح الدخول في جزء من منزله لكل طارق وخصص هذا المكان لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعامة ومن ثم فإن مثل هذا المكان يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ إجراءات وبالتالي يضحى الدفع ببطلان التفتيش على غير اساس وكان البين من الحكم ان الطاعن الاول لم يرفع حزمة مسكنه ، وجعل منه بفعله محلا مفتوحا للعامة يدخله الناس للعب القمار وتعاطي المشروبات فإن هذا الذي اثبتته الحكم يجعل من منزله محلا عاما يغشاه الجمهور بلا تفريق فإذا دخله احد رجال الضبط بغير إذن النيابة العامة كان دخوله مبررا لما هو مقرر من ان لرجل السلطة العامة في دائرة اختصاصه دخول المحل العامة او المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القانون واللوائح وهو إجراء إداري اكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحل العامة ويكون له تبعاً لذلك ان يضبط الجرائم التي يشاهدها في حالة تلبس ومن ثم يضحى النعى على الحكم بمخالفة القانون غير قويما لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متغيينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٢/١ س ٢٢ ق ٢٠ من ١٩٠) .

قمح

موجز القواعد :

- قضاء محكمة أول درجة ببراءة المتهم في جريمة عدم توريد قمع استناداً إلى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذي مد أجل التوريد أو دفع البديل النقدي . الحكم استئنافياً بالتأييد بعد انتهاء الأجل . لا خطأ . علة ذلك : صيرورة الفعل معقياً من العقاب فيما مضى وحتى انتهاء الأجل المنصوص عليه في القانون ، ولا تبدأ المسؤولية الجنائية إلا بعد انقضائها ١
- قضاء محكمة الموضوع في الدعوى يكون بناء على الأوراق المطروحة أمامها . مثال : في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من القمح ٢

— إعفاء القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ الحائز من العقاب إذا قام حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ بأداء البديل النقدي عن مقادير القمح التي لم يتم بتسليمها عن السنوات من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٣ ، تخلف الحائز حتى ذلك التاريخ عن التوريد أو دفع البديل النقدي يوقر مسئوليته الجنائية ٣

— توقيع الحجز على زراعة قمح المتهم يفرض عليه واجب احترام هذا الحجز .. استعماله في أداء هذا الواجب حقاً مقررًا بمقتضى القانون ما لم يثبت سوء نيته . مثال . في إخلال المتهم بالتزامه الذي فرضه عليه القانون ٢٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن التقاوى المنتقاة ٤

— على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة ، أما المواد الغريبة غير الضارة فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح قبل طحنها عن ٢٪ . ليس لهم إضافة الزوائد (الردة بنوعيتها . إلى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس . عدم إفصاح الحكم في مدوناته عن ماهية الشوائب الضارة التي كشف عنها التحليل . قصور ٥

القواعد القانونية :

١ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت ببراءة المتهم في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح استناداً إلى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذي مد أجل التوريد أو دفع البديل النقدي لغاية ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦ وقضت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المهلة التي حددها القانون سالف الذكر بالتأييد ، فإنها لا تكون قد أخطأت . إذ أن مؤدى ذلك القانون أن الفعل أصبح معفياً من العقاب فيما مضى وحتى انقضاء الأجل المنصوص عليه فيه ولا تبدأ المسئولية الجنائية إلا بعد انقضائها في حالة عدم التوريد أو عدم دفع البديل النقدي ، ولما كانت الدعوى العمومية كما رفعت لا تشمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون هناك من سبيل إيلام المحكمة الاستئنافية إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ س ٨ ص ٥١٤) .

٢ - إذا كانت النيابة لا تدعى في طعنهما ما يخالف ما أثبتته الحكم من خلو أوراق الدعوى من استمارة تفيد حيازة المتهم للأرض التي يتحقق بها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ ولم تطلب من محكمة الدرجة الأولى التاجيل لتقديمها ولم تتقدم لمحكمة ثانية درجة بما يفيد وجود هذه الاستمارة وإنما اكتفت بطلب ، الحكم بالطليات ، فإن قضاء محكمة الموضوع في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بحالتها يكون صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ س ٩ ص ٨٢٦) .

٣ - إن القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص في مادته الأولى على أنه ، يعفى من العقاب كل حائز يسلم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ و ٩٢ لسنة ١٩٥١ و ٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٧٩ لسنة ١٩٥٣ إذا قام يوم ١٩٥٦/٧/٣١ بأداء مبلغ جنيهين لوزارة التموين عن كل أردب من القمح لم يتم بتسليمه ، فإذا كان المحصول الذي لم يتم المتهم بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢ الذي تشمله هذه القرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المتسبب للمتهم صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسئوليته الجنائية إذا لم يتم في هذا التاريخ بالتوريد أو بدفع البديل النقدي ونصح محاكمته عليها . فإذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم بأنه حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١

قمح - قواعد دولية

لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذى تبدأ فيه مسؤوليته الجنائية فإن الحكم إذ قضى ببراءته استناداً إلى أن القانون قد اسقط عن الفعل وصف الجريمة يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨٢٨) .

٤ - توقيع الحجز على زراعة قمح المتهم يفرض عليه واجب احترام هذا الحجز والمحافظة على المحجوز وعدم التصرف فيه على أى وجه ، وهو في ادائه لهذا الواجب إنما يستعمل حقاً مقرر له بمقتضى القانون ، فإن انطوى هذا الاستعمال على ارتكاب فعل يجرمه القانون ارتفعت عنه صفة التجريم عملاً بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات ، هذا إلا إذا ثبت سوء نيته .. كما إذا كان الحجز الموقع على القمح قد اصطنع اصطناعاً .. فإنه في هذه الحالة لا يتمتع بالإباحة المقررة في القانون - فإذا كان مفاد ما أورده الحكم أن القمح المحجوز عليه والذي ورده ناظر زراعة المتهم إلى بنك التسليف هو بقية القمح الناتج من التقاوى المنتقاها التي حصل عليها المتهم وأن ثمة عذراً قهرياً حال دون وفائه بالتزامه ، هو توقيع حجز إدارى على محصول هذه التقاوى المنتقاها ، فإن هذا الذى أورده الحكم سديد في القانون .

(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ س ١٠ ص ٢٠٤) .

٥ - أوجبت المادة الثانية من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمل ، أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالقصفة والرجوع والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح المقرر طحنها على ٣٪ وحظرت إضافة الزوائد (الردة بنوعيتها) إلى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس . ولما كان الحكم لم يفصح في مدوناته عن ماهية هذه الشوائب الضارة التي كشف عنها التحليل - وهو بيان جوهرى - حتى يتسنى لمحكمه النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ق ٢٢٠ ص ١٢١١) .

قواعد دولية

موجز القواعد :

— اتفاق الطاعنة خارج القطر مع مصريتين على تحريض بعض الفتيات المصريات على مغادرة البلاد وتسهيل سفرهن للاشتغال بالدعارة تحت ستار العمل بالملاهى الليلية التى تمتلكها الأولى في دولة أخرى يكفى لتوافر جريمة الاشتراك في ممارسة الدعارة على موجب حكم المادة ١/٢ من القانون رقم

١٠ لسنة ١٩٦١

— العبرة في جرائم القواعد الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى عليها ، تحقق الجريمة ولو كان الغرض الذي أدركته المجنى عليها من نقلها غرضاً مشروعاً ما دام الجاني يضمّر غرضاً آخر هو البقاء . استخدام المجنى عليها لمباشرة الدعاية عقب وصولها مباشرة لا يلزم بل يكفي أن يكون الجاني قد انصرف قصده إلى استخدامهما في عمل من شأنه أن يؤدي بها في النهاية إلى ممارسة البقاء ٢

— الأصل ألا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه . معاقبة الطاعنة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي لا تنعى عليها بشيء . تنتفى به مصلحتها في الطعن ٣

القواعد القانونية :

١ - تنص المادة الثامنة من قانون العقوبات على أن ، تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك ، كما جرى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعاية في الجمهورية العربية المتحدة بأن ، كل من حرص ذكرها لم يتم الحادية والعشرين سنة ميلادية أو انثنى أياً كان سنّها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل ذلك أو استخدمه أو صاحبه معه خارجها للاشتغال بالفجر أو الدعاية كل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه .. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنة اتفاقها في الخارج مع المحكوم عليهم الأول والرابع والخامسة على تحريض بعض الفتيات المصريات على مغادرة البلاد وتسهيل سفرهن للاشتغال بالدعاية تحت ستار العمل بالملاهي الليلية التي تمتلكها الطاعنة في منوفيا بدولة ليبيا وقد مارسنها بالفعل ، وإن عناصر تلك الجرائم قد توافرت في إقليم الدولة المصرية ، وأورد الحكم من الاعتبارات السائغة ما يبرر بها قضاءه بما ينم عن فهم سليم للواقع فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس . (الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٢ س ٢٥ ق ٢٨ ص ١٦٩) .

٢ - العبرة في جرائم القواعد الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى عليها فتقع الجريمة ولو كان الغرض الذي أدركته المجنى عليها من نقلها غرضاً مشروعاً مادام الجاني يضمّر غرضاً آخر هو البقاء . كما أنه ليس بلازم لوقوعها أن يكون الجاني قاصداً استخدام المجنى عليها لمباشرة الدعاية عقب نقلها أو تسفيرها وإنما يكفي أن يكون قصده منصرفاً إلى استخدامهما في عمل من شأنه أن يؤدي بها في النهاية إلى ممارسة البقاء — لما كان ذلك — فإن ما تثيره الطاعنة من أن سفر هؤلاء الفتيات كان لغرض مشروع بدلالة تحريرهن عقود عمل في مصر وحصولهن على تصاريح بالسفر طبقاً للقانون لا محل له .

(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٢ س ٢٥ ق ٢٨ ص ١٦٩) .

٣ - الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه — لما كان ذلك — فإن ما تنعاه الطاعنة من قعود المحكمة عن الإطلاع على القانون الليبي في شأن بيان الأعمال المنافية للآداب والمعاقب عليها هناك واكتفائها في ذلك بما ورد

بخطاب السفارة المصرية في منوفيا وهو ما يتصل بما اسند إلى باقى المحكوم عليهم من ممارستهم الدعارة بتلك الدولة ولا تأثير له في ثبوت الجرائم التي دينت بها لا يكون مقبولا .. كما انه لا مصلحة للطاعة فيما تنعاه على الحكم المطعون فيه من قصور وتناقض في التدليل على ثبوت جريمة الشروع في تحريضها الفتيات على مغادرة البلاد للاستغلال بالدعارة التي دانها الحكم بها طالما كان ذلك الحكم قد اعتبر الجرائم المسندة إليها جميعا مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة وأوقع عليها عقوبة واحدة إعمالا لحكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣ س ٢٥ ق ٢٨ ص ١٦٩) .

قوة القاهرة

موجز القواعد :

— شرط توفر الحادث القهرى : ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه . صورة لا تتوافر فيها هذه الحالة ١
— صدور قانون بوضع أرصدة بعض الشركات تحت التحفظ . اعتباره قوة القاهرة . اثر ذلك .. انعدام مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ عقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الإفراج عن أموال تلك الشركات ٢
— مساعلة مستغل المحل ومديره والمشرع على أعماله فيه . أساسها . نص المادة ٢٨ من القانون ٢٧١ سنة ١٩٥٦ . افتراض الشارع علمهم بما يقع في المحل من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا به وقت وقوعها .. لا يقبل الاعتذار بعدم العلم ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول دون الإشراف ومنع ارتكاب الجريمة ٣
— العذر القهرى . تعريفه . مثاله .. المرض الذى يعجز صاحبه عن الحركة ومباشرة أعماله . المرض الذى لا يعتبر من الأعذار القهرية هو الذى من شأنه ألا يعيق صاحبه عن حركته الطبيعية ومباشرة مصالحه وأعماله كالمعتاد . مثال . التوجه إلى المستشفى في فترة محددة لتلقى علاج معين والعودة في ذات اليوم لا يعتبر من الأعذار القهرية ولا يعفى من مسئولية الإشراف على المحل ٤

القواعد القانونية :

١ - يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه .. فإذا اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ التي تكفى كل صورة منها لعددها خطأ قائما بذاته اتاه المتهم وترتب عليه مسئولية فاعله - ولو لم يقع منه خطأ آخر - فإن في ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى .
(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ س ١٠ ص ٤٥١) .

٢ - الأمر بوضع أرصدة شركات الأدوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية تحت التحفظ عملاً بأحكام القرار بالقانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦١ ، يوفر في صحيح القانون قوة القاهرة يترتب على قيامها انعدام مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الافراج عن اموال تلك الشركات .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦ س ١٤ ص ٩٢٥) .

٣ - مساءلة مستغل المحل ومديره والمشرف على اعماله فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة وطبقاً لنص المادة ٣٨ منه هي مسئولية اقامها الشارع وافترض علم هؤلاء بما يقع فيه من مخالفات حتى ولو لم يكن ايهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من احد منهم ان يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة .

(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٦ س ٢٢ ق ٢٠ ص ٧٢) .

٤ - العذر القهري هو الذي يقوم على غير انتظار ويفاجيء صاحبه بما لم يكن في الحسبان كالمرض الذي يعجز صاحبه عن الحركة ومباشرة اعماله ، اما إذا كان من شأن ذلك المرض الا يعيق صاحبه عن حركته الطبيعية ومباشرة مصالحه واعماله كالمعتاد فلا يعتبر من الأعذار القهرية وبالتالي فإن مجرد توجه المطعون ضده إلى المستشفى في فترة محدودة لتلقى علاج معين وعودته إلى محله في ذات اليوم لا يعتبر من قبيل الأعذار القهرية التي تعفيه من مسئولية الإشراف على مقهاه .

(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٦ س ٢٢ ق ٢٠ ص ٧٢) .



کتان . کحول . کسب . کسب غیر مشروع . کلاب . کمبیالات .

کیروسین

كتان

موجز القاعدة :

— مناط التأثيم في قرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ هو نقل قش الكتان وبذرتة خلال الفترة التي حددها . عدم امتداد أثره إلى مجرد البيع .

القاعدة القانونية :

— أن التأثيم في قرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ لا ينصب إلا على نقل قش الكتان وبذرتة خلال الفترة التي حددها ولا يمتد أثره إلى مجرد البيع . ولما كانت لا توجد نصوص أخرى تحظر التعامل في الكتان في تاريخ التهمة المسندة للمطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دأته عنها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .
(الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ س ٢١ ق ١٠١ ص ٤١٣) .

كحول

رقم القاعدة

الفصل الأول : المرسوم بقانون الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ ١ - ٩
الفصل الثاني : المرسوم بقانون الصادر في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ ١٠ - ١٨
الفصل الثالث : القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول ١٩ - ٤٢

موجز القواعد :

الفصل الأول

المرسوم بقانون الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤

- متى يجب توفر قصد التقطير لوجوب إخطار مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج ؟ ١ و ٢
- حظر نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر بدون ترخيص قاصر على منتجات البضاعة المحلية ٢
- الحظر الذي نصت عليه المادة ٣ خاص بالكحول المحلول دون العادي ٤ و ٥
- تخفيف لون الكحول المحلول بالترشيح معاقب عليه بالشطر الأول من م ٢/٢ دون شطرها الثاني ٦
- متى يحكم بالرسوم والتعويضات ؟ ٧

- التعويضات المنصوص عليها في المرسوم لها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ويحكم بها في جميع الأحوال ٨
- نطاق المصادرة المنصوص عليها في م ١٢ ٩

الفصل الثاني

المرسوم بقانون الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٧٤

- الرخصة التي توجب استصدارها من وزير المالية هي غير الرخصة التي تصدر من وزير الداخلية وفقاً للأمر العالي الصادر في ٢٨/٨/١٩٠٤ ١٠
- خطر نقل الكحول من مكان إلى آخر بدون ترخيص يشمل الكحول الصرف والسوائل الكحولية الأخرى ١١
- خطر نقل الكحول من مكان إلى آخر بدون ترخيص قاصر على منتجات الصناعة دون المواد المستوردة من الخارج ١٢
- عدم استظهار الحكم بالإدانة في جريمة نقل مواد كحولية أنها مستوردة من الخارج أو أنها من البضاعة المحلية . قصور ١٣
- حصول المتهم على تصريح من إحدى الجهات التابعة لوزارة الصحة لإجراء عملية من العمليات التي نص عليها في م ٦ لا يعفيه من إخطار مصلحة الإنتاج ١٤
- التعويضات المنصوص عليها في المرسوم لها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ويحكم بها في جميع الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى ١٥
- استحقاق الرسوم في جميع الحالات على منتجات الكحول ولو لم تضبط . تقدير التعويضات بنسبة الرسوم ١٦
- تفتيش المساكن والمحال لضبط العمليات المنصوص عليها في المادتين ٦ : ٧ من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ برسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول . بطلانه : إذا تم دون أمر كتابي من مدير أقرب مكتب إنتاج ١٧
- إغفال الحكم الرد على متازعة المتهم في أساس التعويض بالنسبة للكميات غير المضبوطة من المواد موضوع الدعوى ودون التحدث عن مؤدى المادتين ٣ ، ٢/١٧ من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ أثرهما فيما قضى به قصور ١٨

الفصل الثالث

القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج

والاستهلاك على الكحول

- العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج : هي الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تزيد عن مائة جنيه وبإداء الرسم الذي يكون مستحقاً فضلاً عن الغلق والمصادرة .

كحول

- وللمحكمة القضاء بتعويض للخزانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تعذر تحديده . المواد ١ من القانون ٢٢٨ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٠ ، ٢١ من القانون ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ ١٩
- خلو الحكم من بيان مقدار الخفور المضبوطة ونسبة الكحول فيها ومقدار الرسم المستحق . قصور . مثال ٢٠
- مجال إعمال الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول هو نزاع المواد المحولة التي تجعل الكحول الأبيض كحول ذا لون أحمر وطعم ورائحة غير سائغين بحيث لا يصلح إلا لاستعماله كوقود أو إضافة ما من شأنه التخفيف من أثر ذلك اللون أو الطعم أو الرائحة . أما مجال إعمال الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فهو حيازة الكحول الذي تبين أن درجته تنقص عن ٩٠٪ من الحجم ٢١
- التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ . طبيعته : عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على الجناة دون سواهم . عدم امتداده إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية . الادعاء مدنيا قبل الوارث أو المسئول عن الحقوق المدنية غير مقبول ٢٢
- التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . القضاء بها لا يكون إلا من المحاكم الجنائية دون ترقف على دخول الخزانة في الدعوى أو حصول ضرر . عدم مثول مصلحة الجمارك أمام محكمة ثاني درجة . لا يوجب الحكم باعتبارها تاركة دعواها المدنية ٢٣
- الأحكام الجنائية . الأصل عدم تنفيذها إلا بعد صيرورتها نهائية . المادة ٤٦٠ إجراءات . خلو قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول من نص يخالف ذلك . مثال في عقوبة غلق . عدم تحديد الحكم رسم الإنتاج على الكحول المضبوط . لا يعيبه . مادام قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول قد تكفل بذلك ٢٤
- الطعن بالنقض في الحكم لخلوه من النص على صدور طلب بإقامة الدعوى . مشروط بأن يكون في الميعاد . إثارته . بعد الميعاد . كسبب جديد . لاتجوز . أساس ذلك . الأسباب المتعلقة بالنظام العام . التي تجيز لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم . حصرتها المادة ٢/٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ٢٥
- الجزء المنصوص عليه في المادة ٢١ من القرار بقانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول . ماهيته عقوبة تكميلية فيها مسحة من التعويض . جواز القضاء به . ولولم تدع الخزانة مدنيا أو يصيبها ضرر . حق الخزانة الادعاء بالتعويض المذكور . أمام مختلف درجات التقاضى . ادعاؤها به أمام محكمة أول درجة . القضاء برفضه . استئناف هذا القضاء . الحكم بعدم جواز الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة . خطأ في تطبيق القانون ٢٦
- المصلحة المالية لوزارة الخزانة على مقتضى القانون ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . نطاقها ؟ خلو هذا القانون من النص على القضاء بتعويض بديلا عن المصادرة في حالة عدم ضبط الأشياء موضوع الجريمة ٢٧
- متى يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش مساكن ومصانع المتهمين على موجب حكم القانون ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول ؟ دخول المنازل برضاء

- أصحابها بقصد تفتيشها يوجب أن يكون هذا الرضاء حرا وصريحا وقبل حصول التفتيش . وبعد الإلمام بظروفه . وعن علم بعدم وجود مسوغ يخول هذا التفتيش . تقدير ذلك . موضوعي . الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض . غير جائز . مثال في تفتيش ٢٨
- من له صفة الضبط القضائي وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ ؟ نطاق حق موظفي مصلحة الجمارك وغيرهم ممن لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأماكن المنصوص عليها في القانون المذكور . متى يتعين حصول هؤلاء على أمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص للقيام بالتفتيش ٢٩
- حق مدير عام مصلحة الجمارك في التصالح في جرائم القانون المشار إليه . انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح . مجرد عرض الصلح من المتهم دون قبول من مدير عام الجمارك . لاتنقضي به الدعوى الجنائية ٣٠
- مجرد اقرار المرء ببيعه زجاجات الخمر المضبوطة في حوزة آخر . لايدل بذاته على المساهمة بفعل إجباري في جريمة غشها . أوحيارزتها دون أداء رسم الإنتاج والاستهلاك عنها ٣١
- استقلال نص المادة ٢١ من القانون ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول - عن نص المادة ٢٠ من ذات القانون . والمادة الأولى من القانون ٢٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج . قصد المشرع من المادة ٢١ المشار إليها . تعويض الخزانة عما ضاع عليها من الرسوم أو كان عرضة للضياع . وجوب بيان الحكم إعماله لها . وما إذا كان الرسم قد أمكن تقديره . أم تعذر ذلك . وإلا كان قاصرا ٣٢
- وجوب اشتمال الحكم بالإدانة على أدلة الثبوت في الدعوى . مؤاخذه المتهم بتهمة إنتاج خمر لم يؤد عليها رسوم . دون بيان الأدلة التي تفيد ذلك . قصور ٣٣
- تقدير الحكم . رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . يستوجب بيان الأساس الذي تقيم عليه المحكمة تقدير الرسم . مخالفة ذلك . قصور ٣٤
- عدم جواز الحكم على الطاعن بعقوبة أشد من تلك المقتضى بها عليه في الحكم المطعون فيه متى كان هو الطاعن الوحيد . مثال ٣٥
- تقدير قيمة الرسوم المستحقة على الكحول . عند تحديد الكمية . وعند تعذر تحديدها المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ المعدل ؟ ٣٦
- وجوب تعرض المحكمة للدفاع الجوهري وتمحيصه . اختلاف نتيجة تقريرى التحليل المقدمين واثارة الطاعن تغير درجة الكحول تبعا لتغير درجة الحرارة بعد فترة زمنية طويلة . دفاع هام في صورة الدعوى المطروحة ٣٧
- ترجيح المحكمة دفاع المتهم القائم على مسئولية المصنع المنتج للسائل الكحول المضبوط لديه . عن عدم سداد رسوم الإنتاج . كفايته لتبرئته . أساس ذلك : وجوب استفادة المتهم من كل شك ... ٣٨
- خلو القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول من النص على المسئولية المفترضة في جانب مالك المحل المنتج أو مديره . أثر ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب ٣٩
- قيام الإدعاء بالحقوق المدنية في مرحلتى الاستدلال والتحقيق . شرطه ؟ ٤٠
- تقدير الحكم رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . يستوجب بيان الأساس الذي تقيم عليه المحكمة تقدير الرسم . مخالفة ذلك . قصور ٤١

كحول

— قيام من له صفة الضبط القضائي من موظفي مصلحة الجمارك بالتفتيش دون إذن كتابي من رئيس مكتب الإنتاج المختص . غير جائز مخالفة ذلك . أثره . بطلان التفتيش وما أسفر عنه وشهادة من أجروه . أساس ذلك ؟ ٤٢

القواعد القانونية

الفصل الأول

المرسوم بقانون الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤

١ - إن الفقرة الأولى من المادة ٤ من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول حينما تحدثت عن العمليات التي أوجبت على كل من يرغب بقصد التقطير في إجراء أي منها أن يخطر مقدما مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج إنما أرادت عمليات نقع الحبوب أو المواد الدقيقة أو النشوية وعمليات تخمير المواد السكرية فقط . أما ماعدا ذلك من العمليات المذكورة فيها وهي العمليات الكيماوية الأخرى التي ينتج عنها الكحول مباشرة أو غير مباشرة والعمليات الخاصة بصنع أو إعادة تقطير العرق أو الأرواح أو السوائل الكحولية من أي نوع ، سواء أكان ذلك على البارد أو بالتقطير أو بتخفيف العرق والأرواح أم بآية طريقة أخرى ، فلا يتطلب القانون فيه لوجوب الأخطار أن يتوافر قصد التقطير . وذلك لأن هذه العمليات ، بحسب ما عرفت المادة نفسها ، واجب فيها الأخطار ولو في غير حالات التقطير ، مما يقتضى القول بأن قصد التقطير الوارد في صدر المادة لا يمكن أن يكون منسحبا على هذه العمليات وإنما ينصب فقط على ماعداها . وإذن فتخمير البلح أو نقع الحبوب لا يجب فيه الأخطار إلا إذا كان مقترنا بقصد التقطير . ولا تصح المؤاخذة على عدم الأخطار في هذه الحالات بعلّة أن من يباشر عملية التخمير أو النقع يعتبر أيضا أنه في ذات الوقت أجرى عملية كيماوية لإنتاج الكحول . وذلك لأن القانون باختصاصه عمليتي التخمير والنقع بحكم خاص إنما قصد بذلك إخراجهما من الحكم العام الذي يسرى على سائر العمليات الكيماوية بدليل وصفه هذه العمليات بالعمليات الكيماوية « الأخرى » ، وإنما تصح المؤاخذة إذا كان من أجرى التخمير أو النقع من غير أن يكون من قصده التقطير قد وقع منه ما يمكن عده في الوقت نفسه قياما منه بصنع سوائل كحولية . لأن الإخطار في هذه الحالة لا يكون واجبا لا عن مجرد التخمير أو النقع بل عن عمل آخر هو القيام بصنع السوائل الكحولية الأمر الذي لا يصح القول به بناء على مجرد التخمير أو النقع ، بل لا بد فيه من ثبوت تهيؤ من يريد القيام لمباشرة أعمال مادية معينة يصح معها في حقه أن يوصف بأنه من المشتغلين بصنع السوائل الكحولية من مواد أخرى كالعمل بوسائل مختلفة على ترشيح السائل الناتج من التخمير أو النقع ليفرز السائل عن المواد الأخرى حتى يحصل من ذلك على السائل الكحولي .

(جلسة ١٩٤١/٦/٢ طعن رقم ١٢٦١ سنة ١١ ق) .

٢ - إن المادة ٤ من المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بخصوص رسم الإنتاج على الكحول لا تشترط للعقاب على القيام بصنع السوائل الكحولية بغير أخطار سابق أن يكون المتهم قد قصد إلى التقطير ، بدليل أنها تقول في نصها « وفي القيام بصنع أو إعادة تقطير أرواح

أو سوائل كحولية من أى نوع سواء كان ذلك على البارد أو بالتقطير ، وإذن فمتى ثبت أن المتهم قد قام بصنع سوائل كحولية دون أن يخطر مصلحة الجمارك فهذا يكفى لعقابه .
(جلسة ١٩٤٣/٦/٧ طعن رقم ١٣٤٤ سنة ١٣ ق) .

٣ - إن المستفاد من المادة الأولى من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بشأن رسم الإنتاج أنه خاص فقط بحاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهي التي تقرر رسم إنتاجها بمقتضى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ . ومما يؤكد ذلك أن مرسوما آخر صدر في تاريخ هذا المرسوم الأخير بتحصيل رسم إنتاج على المنتجات المستوردة من الخارج نص فيه على أن هذا الرسم يحصل مع رسوم الجمرک ويكون خاضعا للشروط التي تحصل فيها هذه الرسوم وللجزاءات الخاصة بها . ومن ثم يكون ما جاء بالمادة العاشرة منه بشأن نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر قاصراً على منتجات الصناعة المحلية دون المستوردة . فإذا ما أثبت المتهم أن ما نقله هو من المنتجات الواردة من الخارج فلا تصح معاقبته بمقتضى هذا المرسوم عن نقلها بدون ترخيص كما لا يصح إلزامه أيضاً بأن يدفع عنها أى رسم . وإذن فإذا ادانت المحكمة المتهم لتقله من غير ترخيص خاص كونيكا مهربا ، وكانت الواقعة التي أثبتتها في الحكم هو أن الكونيك من ماركة كميا الأصل ، وأنه لم يحصل تقطيره داخل القطر المصرى ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ويتعين نقض حكمها وتبرئة المتهم .
(جلسة ١٩٤١/١١/٢٤ طعن رقم ٤٢ سنة ٨٢ ق) .

٤ - إن المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ برسم الإنتاج على الكحول صريحة في أن الحظر الذي نصت عليه خاص بالكحول المحول (Denature) فإذا كان المستفاد من الحكم أن الكحول محل الدعوى لم يكن محولا بل كحولا عاديا خفف بإضافة بعض المواد إليه ليستعمله المتهم فيما يقتضى ذلك ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها .
(جلسة ١٩٥٤/١٢/١٨ طعن رقم ١٥١٤ سنة ١٤ ق) .

٥ - إن المادة الثالثة من مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ قد نصت في الشطر الأول من فقرتها الثانية على حظر نزع كل أو بعض المواد المحولة من الكحول المحول . فإذا كان الثابت فنيا أن عملية ترشيح الكحول المحول خلال الفحم النباتى أو الفحم الحيوانى - وهي الطريقة التي اتبعها المتهم في الكحول المستعمل بمصنعه - تفقده جزءا من مواد التحول ، فإن هذا المتهم يكون قد استعمل وسائل كيميائية في نزع المواد المحولة من كمية الكحول المستعملة كان من نتيجتها إنتاج كحول لم يدفع عنه رسم إنتاج ، ويكون عليه أن يؤدي عن ذلك ما تستحقه مصلحة الإنتاج من رسوم وتعويض .
(جلسة ١٩٥٢/١٠/١٤ طعن رقم ٢٩٣ سنة ٢١ ق) .

٦ - إنه يبين من نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ أن الشطر الأول منها يحظر بصفة عامة مطلقة نزع المواد المحولة من الكحول ، والشطر الثانى إنما يتعلق بحظر التأثير على الكحول في الرائحة والطعم دون اللون عن طريق إضافة مواد إليه ، فإذا كان الفعل المسند إلى المتهم هو أنه خفف لون الكحول المحول بالترشيح فهذا يقع تحت طائلة الشطر الأول لتلك الفقرة دون شطرها الثانى . وإذن فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه ببراءة المتهم على أن الفقرة الثانية بشرطها من المرسوم لم تنص على اللون وأنه لو كان المشرع عند وضعه المرسوم المذكور قصد حظر التأثير على اللون لاضافة إلى النص كما فعل في

كحول

مرسوم ٧ يولية سنة ١٩٤٧ عندما لاحظ هذا النقض وان مرسوم سنة ١٩٣٤ إنما يحظر التقطير والمتهمان إنما رشحا الكحول باردا بواسطة الفحم فضلا عن ان تحليلا كيميائيا لم يحصل لمعرفة ما إذا كان الكحول قد حول لتغير لونه فإنه يكون قد اخطا لاعتماده على ذلك النظر دون اجراء التحليل الذى اشار إلى لزومه تحقيقا لوجه الدعوى .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ طعن رقم ٤٠٧ سنة ٢١ ق) .

٧ - إن المستفاد من مجموع نصوص المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الانتاج على الكحول أن الرسوم والتعويضات الوارد ذكرها فيه لا يصح الحكم بها إذا كان الفعل الذى وقع لا يكون إلا مخالفة لحكم المادة الثامنة منه التى تحظر صناعة أى جهاز يمكن استعماله لتقطير أو تكرير أو تحويل الكحول أو حيازته قبل أن يقدم اخطار بذلك لإدارة رسم الانتاج . إذ أن الأفعال التى تكون هذه المخالفة لا تدل بذاتها على أن كحولا قطر حتى يكون من الممكن أن تقدر عليه رسوم ، ثم تقدر التعويضات وهى لا تحتسب إلا بنسبة الرسوم . وإذن فإذا كانت الدعوى لم ترفع على المتهم إلا عن حيازته أجهزة تقطير بلا اخطار على خلاف القانون ، ولا علاقة لها بكحول قطر ، فلا يكون ثمة محل للحكم على المتهم برسم أو بتعويض .

(جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤ طعن رقم ٢٢٤٢ سنة ١٢ ق) .

٨ - إن التعويضات المنصوص عليها في المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ليست تضمينات مدنية فحسب بل هى أيضا جزاءات تأديبية رأى الشارع أن يكمل بها الغرامة المنصوص عنها في الجرائم الخاصة بهذا القانون والقوانين الأخرى التى على شاكلته ، فلها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجانى مع الغرامة ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزائن في الدعوى ، ولا حاجة إلى إثبات أن ضرا معينا وقع عليها ، وإذن فلا يصح النعى على المحكمة بأنها قضت بالتعويضات دون أن تدخل مصلحة الإنتاج في الدعوى .

(جلسة ١٩٤٢/٣/١ طعن رقم ٦٦٤ سنة ١٢ ق) .

٩ - إن المادة ١٣ من المرسوم بقانون الخاص برسم الإنتاج على الكحول الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ تقضى بمصادرة المنتجات المشار إليها بالمادة ١١ منه ، كما تقضى بمصادرة كل ما يضبط في حيازة مخالفا من مواد أولية أو من منتجات أو أدوات .. الخ وإذن فلا تثريب على المحكمة إذا ما هى قضت تطبيقا للمادة المذكورة . بمصادرة زنايل البلح الموجودة بمنزل المتهم باعتبارها مواد أولية للكحول .

(جلسة ١٩٤٢/٣/١ طعن رقم ٦٦٤ سنة ١٢ ق) .

الفصل الثانى

المرسوم بقانون الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٧٤

١٠ - إن المادة ٨ من المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول إنما تتحدث عن رخصة استحدثها هذا القانون وأوجب استصدارها من وزير المالية علاوة على الرخصة التى تصدر من وزارة الداخلية وفقا للأمر العالى الصادر في ٢٨

من اغسطس سنة ١٩٠٤ ، وذلك بالنسبة إلى المحال التي يرخص لها في تقطير الكحول بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٧ .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٢٨ طعن رقم ٢ سنة ٢٠ ق) .

١١ - إن الحظر الوارد على نقل الكحول من بلد إلى آخر المنصوص عليه في المادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ كما يشمل الكحول الصرف يشمل أيضا السوائل الكحولية الأخرى ، وذلك متى كانت كمية الكحول الصرف فيها يزيد مقدارها على خمسة لترات . وإذن فمتى كانت الكمية التي نقلها المتهم من القاهرة إلى السويس هي مائة صفيحة بكل منها ١٨ لترا من الكحول المحول نسبة الكحول الصافي فيها ٩٠٪ ، فإنه يكون من المتعين عليه أن يحصل من الجهة المختصة على إذن بنقلها .

(جلسة ١٩٥٣/٢/٤ طعن رقم ١١٨٥ سنة ٢٢ ق) .

١٢ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ الذي حل محل المرسوم الملغى الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ هو - أسوة بالمرسوم السابق عليه - خاص برسم الإنتاج على حاصلات الأراضي المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهو الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ بشأن رسم الإنتاج على حاصلات الأراضي المصرية أو منتجات الصناعة المحلية الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ وقد صدرت تنفيذا لهما المراسيم الصادرة بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ و ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ و ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ وعلى ذلك يكون ما ورد بالمادة ١٣ من هذا المرسوم الأخير الصادر في سنة ١٩٤٧ بشأن نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر مقصورا على منتجات الصناعة دون المواد المستوردة من الخارج . وإذن فمتى كان الثابت بالحكم أن المواد الكحولية التي نقلها المتهمون من الاسكندرية إلى القاهرة هي ستة صناديق من « البراندى » المستورد من الخارج ، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون صحيحا لا مخالفا فيه للقانون .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/١٥ طعن رقم ١٤٧٨ سنة ٢٢ ق) .

١٣ - إن المرسوم الصادر في يوليو سنة ١٩٤٧ هو - أسوة بالمرسوم السابق عليه الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الذي حل هو محله - خاص برسم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهو الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ بشأن رسم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ وقد صدرت تنفيذا لهما المراسيم الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ و ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ و ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ . وإذن فما جاء بالمادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ بخصوص نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر مقصور على منتجات الصناعة المحلية دون المواد المستوردة من الخارج . وعلى ذلك إذا كانت المحكمة لم تستظهر في حكمها أن كانت الخمور محل التهمة المعروضة عليها مستوردة من الخارج - كما دفع الطاعن بذلك أمامها - أو أنها من الصناعة المحلية ، واكتفت بقولها أن نص المادة ١٣ من المرسوم عام يشمل النوعين فهذا منها ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ويكون حكمها قاصرا في البيان متعيينا نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٥/٢٩ طعن رقم ١٤٠٠ سنة ٢٠ ق) .

١٤ - تنص المادة السادسة من المرسوم الصادر في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ على أنه « يجب

كحول

على كل من يرغب في إجراء عملية من العمليات الآتية أن يبلغ عنها أقرب مكتب للانتاج قبل الشروع فيها بسنة أيام على الأقل والا يبدأ في العملية قبل الحصول على ترخيص في ذلك ، كما تنص في الفقرة ب منها على عملية صنع أو إعادة تقطير أو تخفيف أو تعبئة سوائل كحولية من أى نوع وبأية طريقة ولو كانت هذه السوائل خالصة رسم الإنتاج . وقد أراد الشارع بذلك أن يمكن رجال مصلحة الإنتاج من مراقبة صنع وتعبئة هذه السوائل وإلزام القائمين بهذه العملية إخطار تلك المصلحة والحصول منها على ترخيص بها حتى ولو كانت هذه السوائل خالصة لإنتاج ، ومفاد ذلك أن الشارع قد انشا بنص المادة السادسة حكما قائما بذاته لا يعطله كون المتهم قد حصل على تصريح من إحدى الجهات التابعة لوزارة الصحة .

(جلسة ١٩٥٤/٧/١ طعن رقم ١٤٢ سنة ٢٤ ق) .

١٥ - التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج الصادر به مرسوم ٧ من يوليه سنة ١٩٤٧ ليست تضمينات مدنية فحسب بل هي أيضا جزاءات تأديبية رأى الشارع أن يكمل بها الغرامة المنصوص عليها في الجرائم الخاصة بهذا القانون فلها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى .

(جلسة ١٩٥٠/٦/١٤ طعن رقم ٢٢ سنة ٢٠ ق) .

١٦ - إن نص المواد ٣ ، ١٦ ، ١٧ من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الانتاج والاستهلاك عن الكحول يدل بجلاء على أن تقدير الرسوم وتحصيلها يكون مستحقا في جميع الحالات على المنتجات ولو لم تضبط . ثم بعد ذلك تقدر التعويضات وهي لا تحتسب إلا بنسبة الرسوم .

(الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٨ س ٨ ص ١٥٥) .

١٧ - تنص المادة ١٥ من المرسوم الصادر في ٧ من يوليه سنة ١٩٤٧ برسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه : « يكون لموظفى إدارة رسم الانتاج التابعة لمصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية بقرار منه صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا المرسوم ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية في أى وقت وبدون اجراءات سابقة معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية في حالة الاشتباه معاينة أى محل آخر أو مسكن وتفتيشه لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة ، ولا يجوز القيام بالمعاينة أو التفتيش الا بأمر كتابى من مدير أقرب مكتب لتحصيل رسم الانتاج ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفى المحافظة أو المديرية أو المركز على حسب الاحوال - فإذا كان الثابت من الأوراق أن من حضر محضر التفتيش ، وكذلك محضر التحقيق هو معاون مكتب الانتاج ، ولم يرد بأحد هذين المحضرين ما يشير إلى أنه مدير هذا المكتب ، فإن ما انتهى اليه الحكم من القضاء ببطلان التفتيش يكون في محله .

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/١٢ س ١٠ ص ٥٢٥) .

١٨ - إذا كان المتهم قد نازع أمام محكمة ثانى درجة في الأساس الذى بنى عليه التعويض بالنسبة للكميات غير المضبوطة من المواد موضوع الدعوى وأشار إلى حكم المادتين ٢ ، ١٧/٢

من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ برسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول . فان الحكم إذ اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يرد على هذا الدفاع ولم يتحدث عن مؤدى المادتين المذكورتين واثهما فيما قضى به يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨ س ١١ ص ٦٣٥) .

الفصل الثالث

القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول

١٩ - يبين من نص المادة الاولى من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج والمادتين ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول ان القانون حدد عقوبة هذه الجرائم بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر او بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبإلزام المخالف بإداء الرسم الذي يكون مستحقا فضلا عن الغلق والمصادرة وإجاز للمحكمة ان تقضى بتعويض للخرافة لا يزيد على ثلاثة امثال الرسم المستحق إذا أمكن تحديده او بتعويض لا يجاوز الف جنيه في حالة تعذر تحديده .

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ س ١٦ ص ٦٩١) .

٢٠ - إذا كانت مدونات الحكم قد خلت من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها . ولم يفصح عما إذا كانت المبالغ المحكوم بها هي قدر الرسم المستحق على الكحول والذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بإدائه أو أن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون ، كما لم يبين الحكم أن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له ، وعن دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذي انقضى من المحكمة الحكم عليه بالتضامن معهما الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما يعيبه بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ س ١٦ ص ٦٩١) .

٢١ - تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج او الاستهلاك على الكحول على أنه : « يحظر أن ينزع من الكحول المحول كل المواد المحولة او بعضها أو أن تضاف إلى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل في الرائحة أو الطعم أو اللون » . كما تنص الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أنه : « وكذلك يحظر بيع الكحول المحول للوقود أو عرضه بقصد البيع أو حيازته إذا كانت درجته الكحولية تنقص عن ٩٠٪ من الحجم » . ويبين بجلاء من مقارنة النصين أن مجال أعمال الفقرة الثانية نعاير كلية محل أعمال الفقرة الثالثة إذ بينما تجرم اولاهما نزع المواد المحولة التي

كحول

تجعل من الكحول الأبيض كحولا ذا لون أحمر وطعم ورائحة غير سائغين بحيث لا يصلح إلا لاستعماله كوقود أو إضافة ما من شأنه التخفيف من اثر ذلك اللون أو الطعم أو الرائحة ، وهي الأفعال التي تضمنها وصف التهمة الثانية الموجهة إلى المطعون ضده الأول والتي نفى الحكم المطعون فيه مقارفته إياها ، فإن ثابتهما تجرم حيازة الكحول الذي يتبين أن درجته تقل عن نسبة معينة وهو فعل متميز يكون جريمة أخرى لها أركانها المستقلة لم يرد لها ذكر في وصف التهمة ولم تكن مطروحة على المحكمة وبالتالي فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون إذ لم يعرض لها أو يخوض في مدى توافر أو عدم توافر أركانها بالنسبة للمطعون ضده الأول ويكون النعي عليه في هذه الخصوصية غير سديد .

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١ س ٢٤ ق ١٦٨ ص ٨٠٨) .

٢٢ - إستقر قضاء محكمة النقض على أن التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع أو الزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أي ضرر مع مضاعفته في حالة العود ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وإن الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على الجناة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية . ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطعون ضده الثالث بوصفه وريثا للمتهم الثالث وقبل المطعون ضده الرابع بوصفه مسئولا عن الحقوق المدنية يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١ س ٢٤ ق ١٦٨ ص ٨٠٨) .

٢٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها الرسوم الصادرة في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ - برسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول ، الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ - هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، ولما كان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية وإن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزائن في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، فإن ما ينعاه الطاعن بأنه كان يتعين الحكم باعتبار المدعية بالحقوق المدنية تاركة لدعواها المدنية لتخلفها عن المثول أمام محكمة ثانی درجة - بفرض صحة ذلك - يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ ق ١٦٠ ص ٧٤٠) .

٢٤ - تنص المادة ٤٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية إلا متى صارت نهائية مالم يكن في القانون نص على خلاف ذلك ، ولما كان قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول الذي عوقب الطاعن بمقتضاه قد جاء خلوا من النص على خلاف هذه القاعدة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بالنفاذ على خلاف القانون وكان هذا القانون قد تكفل بتقدير رسم الإنتاج - فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المستأنف فيما قضى به من تحديد مدة عقوبة للغلق ومن عدم تقدير مقدار الرسوم المستحقة يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ ق ١٦٠ ص ٧٤٠) .

٢٥ - إن خلو الحكم من البيان الخاص بالإذن برفع الدعوى الجنائية في جرائم التهريب لا يندرج تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، بل إنه يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملاً بالبند ، ثانياً ، من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه ، دون أن يتعطف عليه وصف مخالفة القانون و الخطأ في تطبيقه و في تأويله المشار إليه في البند ، أولاً ، من المادة المذكورة ، والذي لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكمل له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية ، ومن ثم فلا يلتفت إلى ما أثاره الطاعن في هذا الشأن بعد فوات الميعاد القانوني للطعن ، خاصة وأن المشرع قد أثربما نص عليه في المادة ٣٥ من القانون سالف الذكر تحديد الأسباب التي تمس النظام العام وأجاز للمحكمة أن تستند إليها من تلقاء نفسها في نقض الحكم بدلاً من ترك هذه المسألة لضابط النظام العام وحده فإن ذلك يؤدي إلى التوسع أكثر مما يجب .

(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٤ س ٢٥ ق ١٦٠ ص ٧٤٠) .

٢٦ - إن ما أورده الشارع في المادة ٢١ من القرار بقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول ، من أنه « مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ، وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض ، إنما هو مستقل عن العقوبات الواردة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ وبالمادة ٢٠ من القرار بقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، ذلك بأنه إذ جوز القضاء على المخالف بتعويض للخزانة العامة على النحو الذي أورده ، وإذ قضى في حالة العود خلال الأجل المضروب ، بمضاعفة الحد الأقصى للتعويض ، إنما كان رائده في ذلك - على ما هو ظاهر من عبارات النص - الضرب على أيدي المتهربين من أداء حق الخزانة ، بتأنيب فعلهم والعمل في الوقت نفسه على اقتضاءها تعويضاً عن الرسوم التي ضاعت عليها أو كانت عرضة للضياع بسبب مخالفة القانون ، ومن ثم كانت هذه المسحة المسماة تعويضاً ، غير رافعة عنه صفة العقوبة المكمل للعقوبات الأخرى المقررة في القانون ، وغير متطلبة لجواز الحكم بها ثمة إدعاء من الخزانة ، أو وقوع مضاربتها بالفعل كما لا يرفع عنه هذه الصفة ما أورده المادة ٢٢ من القرار بقانون أنف الذكر عن رفع الدعوى الجنائية أو التصالح واثره في انقضاء الدعوى الجنائية ووقف تنفيذ العقوبة ، لأن لهذه الأحكام مثيلاً في جريمة السرقة إضراراً بالزوج أو الأصول أو الفروع ، وفي غيرها من الجرائم ذات العقوبات الجنائية المحضة بلا جدال ، وإذ كان ما تقدم كذلك ، فإن تلك المسحة من التعويض تجيز للخزانة العامة مطالبة الجاني به أمام مختلف درجات القضاء الجنائي ولو قضى في الدعوى الجنائية لصالح المتهم - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ومن ثم فإن تدخل من يمثل الخزانة في الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بهذا التعويض يكون جائزاً ، وإذ كان الطاعن قد تدخل مدعياً بالحقوق المدنية أمام محكمة الدرجة الأولى طالباً القضاء على المطعون ضدهم بمبلغ ٥٦٥ ج و ٦٩٠ م قيمة رسم الإنتاج والتعويض المستحق ولم يقض له بطلباته ، فاستأنف هذا الحكم ، وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى

كحول

المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبته عن نظر الدعوى فيتعين نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٩ س ٢٦ ق ٥٠ ص ٢٢٢) .

٢٧ - البين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم رسم الإنتاج و الاستهلاك على الكحول ، أن المصلحة المالية لوزارة الخزانة تنحصر في تحصيل الرسم ، وذلك بما نص عليه من حق الخزانة في اقتضاء التعويض عما ضاع عليها منه ، أو كان عرضة للضياع نتيجة مخالفة القانون ، وكذا فيما عسى أن يقضى به من مصادرة للأشياء موضوع الجريمة التي يفترض أن تكون بطبيعتها غير خارجة عن دائرة التعامل . ولما كان هذا القانون لم ينص على الحكم بتعويض ما بديلاً عن المصادرة في حالة عدم ضبط الأشياء موضوع الجريمة فلا يكون لمصلحة الجمارك أن تطالب بتعويض تؤسسه على أنه بديل عن المصادرة التي لم يقض بها الحكم بالنظر إلى عدم ضبط المنتجات موضوع الجريمة .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٩ س ٢٦ ق ١٠٢ ص ٤٤١) .

٢٨ - الأصل أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ولا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها إلا في الأحوال التي أباح فيها القانون لأمور الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين والتي وردت على سبيل الحصر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ - بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول - تنص على أن : يكون لموظفي الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في أي وقت وبدون إجراءات سابقة معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها . كما يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه تفتيش أي معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ ، ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز ونقطة البوليس حسب الأحوال وللموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات ، وتقدير حالة الاشتباه في هذا الخصوص شأنه شأن تقدير الدلائل الكافية التي تجيز لأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه طبقاً للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية - ويكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع التي لها القول الفصل في توافر حالة الاشتباه وقيام المبرر للتفتيش أو عدم توافرها مادام لاستنتاجها وجه يسوغه وكان من المقرر أن حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من رعاية تقتضي حين يكون دخولها بعد رضا أصحابها وبغير إذن النيابة العامة أن يكون هذا الرضاء حراً صريحاً حاصلًا منهم قبل التفتيش وبعد إلمامهم بظروفه وبعدم وجود مسوغ يخول من

يطلبه سلطة إجراءاته ، وتقدير صحة هذا الرضاء هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت من وقائع الدعوى في منطق سليم عدم توافر حالة الاشتباه التي تجيز لمأمور الضبط القضائي تفتيش مسكن المتهم بغير إذن من سلطة التحقيق ، ولم تطمئن إلى صحة الرضاء الصادر منه بإجراء ذلك التفتيش لما رآته من اتصال هذا الرضاء اتصالاً وثيقاً بالضبط الباطل ، فإن ما تثيره الطاعنة في وجه الطعن ينحل في الواقع إلى جدل في سلطة محكمة الموضوع في استنباط معتقدها بما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٢ س ٢٦ ق ١٦٢ ص ٧٤٠) .

٢٩ - لما كانت المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على أنه ، يكون لموظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في أي وقت وبدون إجراءات سابقة معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص فيها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه تفتيش أي معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوليس حسب الأحوال ، وللموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رفض الدفع ببطلان التفتيش تاسيساً على أن مراقب الجمارك بما له من سلطة خولها له نص المادة ٢٣ الأنفة الذكر قد أصدر إذنه في حدود تلك السلطة لأحد مرعوسيه بالانتقال إلى محل الطاعن لتفتيشه للاشتباه في قيامه بعمليات تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ من القانون ذاته ، وكان ما جرى تنفيذاً لهذا الإذن لا يخرج عن كونه نوعاً من البحث والاستقصاء لا يصل لمرحلة التحقيق القضائي الذي تتولاه النيابة العامة بصفقتها سلطة تحقيق ، فإن منعى الطاعن ببطلان التفتيش لعدم صدور الإذن به من النيابة العامة يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٨ س ٢٧ ق ٢٦ ص ١٧٨) .

٣٠ - لما كان المستفاد من صريح نص المادة ٢٢ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ أنه يجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك التصالح في جميع الأحوال وأنه يترتب على التصالح إنقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال . وكان الطاعن لم يزعم أن مدير عام مصلحة الجمارك قد قبل التصالح معه - فإن مجرد عرض الطاعن الصلح دون أن يصادف ذلك قبولا من مدير عام مصلحة الجمارك لا يترتب الأثر الذي نصت عليه المادة ٢٢ من انقضاء الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٨ س ٢٧ ق ٢٦ ص ١٧٨) .

٣١ - إن مجرد إقرار الطاعن بصدور الفاتورتين اللتين تفيدان شراء المتهم الأول منه زجاجات الخمر المضبوطة والتي أورى تقرير المعامل أنها غير مطابقة للمواصفات لأن الدرجة الكحولية بها أقل من المقرر قانوناً ، لا يدل بذاته على مساهمة الطاعن بفعل إيجابى فى الأفعال المسندة إليه على أى صورة من صور المساهمة مع ما اثبت من ضبط هذه الخمر فى حوزة المتهم الأول ومخالفتها لأصل العينة المأخوذة من معمل الطاعن وقت إنتاجها لاسيما وأن الحكم دان المتهم الأول لمقارفته جريمة غش هذه الخمر وعدم أداء رسم الإنتاج عنها ، كما أن الحكم لم يستظهر الحالة التى كانت عليها الزجاجات المحتوية على المواد الكحولية المباعة من الطاعن للمتهم الأول وما إذا كانت محكمة الغلق بحيث يتعذر العبث بمحتواها حتى يمكن الاستدلال عليه بمخالفة المواد الكحولية المعبأة بداخلها للمواصفات القانونية وأصل العينة ، فإنه فضلاً عما شابته من فساد فى الاستدلال يكون معيباً بالقصور فى البيان .

(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٧ س ٢٧ ق ٦٣ ص ٢٩٩) .

٣٢ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج على أن « كل مخالفة للقوانين أو المراسيم الخاصة بالإنتاج أو اللوائح الصادرة بتنفيذها يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع الجزاءات الأخرى المنصوص عليها . ثم صدر القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول وأوجب فى المادة ٢٠ منه الحكم فضلاً عن العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ - أداء الرسم الذى يكون مستحقاً فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات مع المصادرة وغلق المعمل أو المصنع أو المحل على التفصيل المبين فى المادة المذكورة . ثم نصت المادة ٢١ من هذا القانون على أنه « مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفى حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض ، وهو نص خاص يستقل عن العقوبات الواردة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ سالفى الذكر ، قصد به الشارع على ما هو ظاهر من عبارته تعويض الخزانة العامة عما ضاع عليها من الرسوم أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالفة القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعن مع المتهمين الآخرين بأن يؤدى إلى وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى للجمارك مبلغ ٨١٠ ج و ٢٤٩ م ، دون أن يستظهر فى مدوناته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها ، ولم يفسح إن كان المبلغ المحكوم به هو قدر الرسم المستحق على الكحول والذى أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بإدائه ، أو أن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من هذا القانون ، وفى الحالة الأخيرة لم يبين إن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له ، كما أن الحكم لم يبين دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذى اقتضى منها الحكم عليهم جميعاً بالمبلغ المحكوم به ، الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم فإن ذلك كله

مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .
(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٧ س ٢٧ ق ٦٣ ص ٢٩٩) .

٣٣ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا ، وكان ما أجمله الحكم من مؤدى ما ورد فى تقرير مراقب الإنتاج ومحضر الضبط لا يكفى بيانا لواقعة الدعوى على النحو الذى تطلبه القانون إذ أنه لا يفصح عن الظروف التى أحاطت بضبط تلك الخمر والحالة التى ضبطت عليها وما إذا كانت معبأة فى زجاجات مغلقة أم لا ولم يورد الأدلة التى استخلصت منها المحكمة أن تلك الخمر فى مصنع المتهم الثانى والطاعة استجلاء لمساءلة هذه الأخيرة عنها ولم يكشف الحكم عما جاء فى نتيجة التحليل ومدى أوجه الخلاف التى أسفر عنها عن العينات المضبوطة وبين العمليات الإنتاجية التى قورنت بها مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب نقضه .
(الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ س ٢٧ ق ٢٠٣ ص ٩٠٠) .

٣٤ - لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول قد نصت على أنه « يحصل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على أساس الكحول الصرف الموجود فى المنتجات المذكورة فى المادة السابقة سواء فصل منها الكحول أم لم يفصل ، وفى كل الأحوال يؤخذ مقياس الكحول بالحجم فى المائة وهو درجة ١٥ سنتيجرام وفيما يختص بالكحول النقى المنتج محليا بدرجة ٩٥ ظاهرية الذى يصرف بالوزن يحصل رسم الإنتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ١٢٤,٣ لترا سائلا بصرف النظر عن درجة الحرارة ، . وأوجبت المادة ٢٠ من هذا القانون الحكم - فضلا عن العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢٨ سنة ١٩٥٢ - بإداء الرسم الذى يكون مستحقا فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات . كما نصت المادة ٢١ منه على أنه : « مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بإداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة . وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بما لا يزيد على ألف جنيه . وفى حالة العود خلال ستة يضاف الحد الأقصى للتعويض ، . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بأن يؤدى رسما مقداره ٣٨٩٦ ج و ٨٥٥ م وتعويضا قدره ١١٦٩٠ ج و ٥٦٥ م مكتفيا فى بيان عناصر قضائه بذلك بما تضمنه تقرير التحليل من بيان عن الكميات المضبوطة من مخمر المولاس ومخمر عرقى البلح ونسبة الدرجة الكحولية من العينات الخمس التى أخذت وأخذ بمقدار الرسم والتعويض اللذين طلبتهما الجمارك دون بيان للأساس الذى أقيمت عليه هذه المطالبة وكيفية احتساب هذا الرسم وما إذا كان قد تم احتسابه على قدر السائل المخمر أم على أساس سعة الأوانى التى كانت بها هذه الخمر إذ أن حجم السائل المخمر فى بعض هذه الأوانى كان يقل فى مقداره عن قدر سعتها على ما هو ثابت من مذكرة مدير عام شئون الإنتاج المؤرخة ١٩٧٠/٨/٢٤ المرفقة بالمقررات هذا فضلا عن أن نسب الكحول الصافى الواردة بتقرير التحليل إحتسبت على خمس عينات أخذت من بعض الأنية ولا يبين من الأوراق ما إذا كان قد تم احتساب نسبة الكحول فى كل إناء على حدة من عدمه إذ قد تختلف هذه النسبة من إناء إلى آخر الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة

كحول

تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم مما يعيبه بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ ق ١٤٢ ص ٦٧٠) .

٣٥ - من المقرر عدم جواز الحكم على الطاعن بعقوبة أشد من العقوبة المقررة بها عليه بموجب الحكم المنقوض بناء على طعن المتهم فيه بالنقض حتى لا يضار الطاعن بطعنه . لما كان ذلك ، فإن هذه المحكمة لا تستطيع توقيع عقوبة الغلق النهائي أو عقوبة المصادرة المنصوص عليهما في المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . ما دام الحكم المنقوض لم يقض بالمصادرة وجعل الغلق موقوتا لسنة أشهر .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ س ٢٩ ق ١٦ ص ٩٤) .

٣٦ - لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول تقضى بتحصيل رسم الإنتاج والاستهلاك على أساس الكحول الصرف الموجود في المنتجات المحتوية على الكحول ويؤخذ بمقاس الكحول بالحجم في المائة وهو درجة ١٥ سنتجراد وفيما يختص بالكحول النقي محليا بدرجة ٩٥ ظاهرية الذي يصرف بالإذن يحصل رسم الإنتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ١٢٤,٣ لتر سائل بصرف النظر عن درجة الحرارة ، وكانت المادة الثالثة منه تنص على أن يؤدي رسم الإنتاج المقرر على الكحول خلال أربعة وعشرين ساعة التالية لإنهاء عملية التخمير أو التقطير وكانت المادة ٢٠ منه تنص على أنه مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بإداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه ، وإذا كان من المنعذر - على ضوء ما سلف بيانه ومن بعد إعدام المضبوطات - معرفة مقدار الرسم المستحق بطريقة دقيقة ومنضبطة ، فإنه يتعين إعمال حكم الفقرة الأخيرة من نص المادة ٢٠ سالف الذكر . لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبتي الحبس والغلق وبتعديل التعويض المقرضى به إلى مبلغ ألف جنيه وبإلغاء الحكم فيما قضى به من رسم .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ س ٢٩ ق ١٦ ص ٩٤) .

٣٧ - لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتي النقاضي أن الدفاع عن الطاعن قد أثار بجلسته ١٦/١١/١٩٧٥ أمام محكمة أول درجة قوله أن عينة أخرى طلبت بعد سنتين وأن النسب تتغير بدرجات الحرارة ، كما ردد بجلسته ٢٥/١/١٩٧٦ ، أنه بعد أخذ عينة ثانية أخذ مفتش الإنتاج جميع البضاعة التي ظلت بمكتب الإنتاج سنتان ونصف ، وأن تقرير التحليل في سنة ١٩٧٠ الذي وضع بالقاهرة ليس به مكونات كحولية بخلاف ما جاء بتقرير التحليل الخاص بمعمل الإسكندرية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أشار في صدر أسبابه إلى أن معمل التحليل قد أرسل تقرير المعامل بالدرجة الكحولية لكل عينة ، كما أفاد بخطابه المؤرخ ٢٦/٧/١٩٧٣ أن العينات غير مطابقة لمثيلاتها في العملية الأصلية من ناحية المكونات المميزة لكل صنف ، وهو ما اعتنقه الحكم المطعون فيه وردده بأسبابه دون أن يعنى أى من الحكمين بتحقيق ما أثاره الطاعن في دفاعه المشار إليه فيما سلف وبوجه طعنه ، وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاما ومؤثرا

في مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة تمحيصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهي لم تفعل مكتفية بتلك العبارة القاصرة التي أوردتها - نقلا عن خطاب معمل التحليل المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٦ من أن - العينات غير مطابقة - فإن حكمها يكون مشوبا بالاخلاق بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩ س ٢٩ ق ١٠١ ص ٥٢٩) .

٣٨ - يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان دفاع المطعون ضده الذي أخذ به الحكم المطعون فيه قام أساساً على نفي التهمة عن عاتقه والقائها على عاتق المصنع المنتج للسائل الكحول المضبوط مستندا في ذلك إلى وجهة نظر موضوعية صرفة قوامها أن الزجاجات التي وجدت لديه مغايرة للزجاجات موضوع الفاتورة المقدمة في الدعوى والصادرة عن نفس المصنع المنتج متبقية من رسالات سابقة مشتراة من ذلك المصنع ، وهو احتمال ترجح لدى محكمة الموضوع ولم تجد في ظروف الدعوى ما ينفيه ، لما تبين لها من أن الزجاجات المضبوطة خاصة بنفس المصنع وليس بها أي عبث مما لا تنازع الطاعنة في صحة ماخذ الحكم بشأنه ، ولما كان مجرد قيام هذا الاحتمال هو مما يصح معه القضاء بالبراءة عن تقدير بان المتهم يجب أن يستفيد من كل شك في مصلحته ، وأنه لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيها وما يطمئن إليه ، ما دام أقام قضاءه على أسباب تحمله ، لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١ س ٣٠ ق ٢٨ ص ١٩٢) .

٣٩ - إن كان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول ، المنطبق على واقعة الدعوى ، قد خلا من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل المنتج أو مديره ، مما مفاده أنه يتعين لعقاب أيهما بالتطبيق لأحكام ذلك القانون ، أن تثبت مساهمته في الفعل المؤثم وكان الحكم - على ما سلف بيانه - قد عول في ادانة الطاعن على مجرد كونه مدير المحل المنتج ، وإلى ما قرره المتهم الثاني من أنه اشترى الخمر المضبوطة من ذلك المحل ، وهو ما لا يجزئ عن ضرورة بيان مدى مساهمة الطاعن في الأفعال المسندة إليه على أية صورة من صور المساهمة الجنائية لا سيما وأن الحكم أثبت ضبط هذه الخمر في حوزة المتهم الثاني ومخالفتها لأصل العينة المأخوذة من المعمل الذي يديره الطاعن وقت انتاجها ، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان .

(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ س ٢٢ ق ١٥٠ ص ٧٢٤) .

٤٠ - متى كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن مصلحة الضرائب على الإنتاج التي يمثلها الطاعن - وزير المالية بصفته - قد طلبت في كتابها إلى النيابة العامة بشأن إقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده أن يشمل الحكم إلزامه بالحقوق المدنية المطلوبة لها والتي أفصحت عن أسسها ومقدارها ، ومن ثم فإن هذا الطلب تتوافر له مقومات الإدعاء المدني في

كحول

مرحلة الاستدلال مما يعتبر معه تحريك النيابة العامة للدعوى الجنائية أمام محكمة أول درجة شاملاً بالضرورة إحالة الدعوى المدنية إليهما دون حاجة إلى إتباع الطاعن إجراءات الإدعاء المدني المنصوص عليها في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وبالتالي فإن إستئنائه للحكم الابتدائي بالنسبة للدعوى المدنية يكون جائزاً ولو أنه لم يتبع تلك الإجراءات أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن طعنه المائل وقد استوفى باقى الشروط المنصوص عليها في القانون يكون مقبولا شكلا .

(الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٩ س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٥٦) .

٤١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام المطعون ضده بمبلغ ١٨٩,٢٨٠ جنية بغير أن يستظهر في مدوناته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها ، ولم يفصح إن كان المبلغ المحكوم به هو قدر هذا الرسم الذى أوجبت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر إلزام المخالف بادائه ، أو إن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون ، وفي الحالة الأخيرة لم يبين أن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود المنظمة له ، - الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإن ذلك كله مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه - في خصوص الدعوى المدنية والإحالة .

(الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٩ س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٥٦) .

٤٢ - لما كانت المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على أن « يكون لموظفى مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرارات منه ، صفة مامورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مامورى الضبط القضائى فى أى وقت وبدون إجراءات سابقة ، معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص لهم فيها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولسائر مامورى الضبط القضائى فى حالة الاشتباه تفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ ، ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه فى الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفى المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوليس حسب الأحوال ، وللموظفين المذكورين فى جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات ، ولما كان هذا النص صريحا فى النهى عن القيام بالتفتيش المشار إليه فيه مالم يصدر به إذن كتابى من رئيس مكتب الإنتاج المختص ، وكان النهى ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن عدم إصدار إذن كتابى بالتفتيش من رئيس مكتب الإنتاج المختص ، يترتب عليه حتما بطلان التفتيش وما أسفر عنه من ضبط وكذلك بطلان شهادة من أجروه ، وكان البين من المفردات أن معاون الإنتاج قد فتش مخزن الطاعن دون أن يحصل على إذن مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ، فإن الدفع ببطلان هذا التفتيش يكون فى محله ، ويترتب عليه بطلانه وبطلان الدليل المستمد منه وبطلان شهادة من أجراه .

(الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨ س ٢٤ ق ٢٢١ ص ١١١٥) .

كسب

موجز القاعدة :

— تقديم طلب الحصول على الرخصة أو الحصول عليها بعد وقوع الجريمة لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع . وجوب الحكم بالمصادرة . المادة الأولى من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٧

القاعدة القانونية :

— لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلبا للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة المسندة إليه ، أو أن يكون حصوله على هذه الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام ما دام الثابت أنه في يوم حصول الواقعة لم يكن مرخصا له بالاتجار ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ الغى عقوبة المصادرة لما ضبط - للأسباب التي أوردها - قد أخطأ في تاويل القانون وفي تطبيقه ويتعين تصحيح هذا الخطأ بإضافة عقوبة المصادرة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .
(الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ س ١٠ ص ٨١٤) .

كسب غير مشروع

موجز القواعد :

— تقديم دعوى كسب غير مشروع إلى إحدى دوائر محكمة الاستئناف بأمر من رئيس المحكمة . ولاية هذه الدائرة بنظر الدعوى ولو كانت من دوائر الجنايات . مثال ١

— المحكمة المختصة محليا بنظر دعوى الكسب غير المشروع هي محكمة الاستئناف الكائن بدائرتها عمل الشخص المرفوعة عليه الدعوى . مكان انعقاد جلسات هذه المحكمة . لا يؤثر . ما دامت قد انعقدت في المدينة التي بها مقرها . مثال ٢

— الكسب . متى يمكن وصفه بأنه حرام ؟ إذا كانت الوظيفة قد طوعت أمر الحصول عليه بما يخرج عن مقتضى الأمانة والنزاهة ٣

— الكسب غير المشروع . ماهيته : كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصرا من عناصرها باستغلال ما تسبقه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من امكانيات تطوع له الاجترار على محارم القانون مما يمس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة ٤

— صوره : له صورتان : الأولى - التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه حيث كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤثم نتيجة

كسب غير مشروع

- لهذا الاستغلال . والثانية - هي التي لا يثبت فيها الاستغلال الفعلي على الموظف ومن في حكمه ولكن يثبت أن لديه في ماله زيادة عجز عن إثبات مصدرها ٥
- على قاضي الموضوع لأخذ المتهم بجريمة الكسب غير المشروع أن يثبت في حكمه توافر أمرين - هما الزيادة غير المبررة في مال الموظف - وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرصة ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع ٦
- المراد بمصدر إيراد بالنسبة لقانون الكسب غير المشروع ؟ عموم المورد المالي دون بيان تفاصيل أسبابه ٧
- مجرد حيازة المال . قرينة على تحقق الملك في القانون ٨
- عجز الموظف عن إثبات ما يملك . قرينة على أن الزيادة في ماله إنما حصلت من استغلاله لوظيفته ٩
- متى تنتفى القرينة التي افترضها الشارع في قانون الكسب غير المشروع ؟ عند ثبوت مصدر سليم للزيادة في ثروة الموظف وكان هذا المصدر من شأنه إنتاج الزيادة في ماله ١٠
- رجوع الزيادة في ثروة الموظف إلى مصدر لا شأن له بالوظيفة مشروعا أو غير مشروع . أسنادها بمقتضى القرينة العامة إلى الوظيفة . غير جائز ١١
- ادانة الطاعن بجريمة كسب غير مشروع على اعتبار أن مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده وزيادة ثروته طبقا لما قدره الخبير دليل على أن كسبه غير مشروع . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال وتصور في التسبب ١٢
- تعريف المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ الكسب غير المشروع لا يعدو صورتين . الأولى : المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٥ التي يثبت فيها على الموظف أو من في حكمه أيا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤثم نتيجة لهذا الاستغلال . الثانية : المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥ يثبت فيها أن لدى الموظف زيادة في ماله عجز عن إثبات مصدرها . يتعين في هذه الحالة أن يكون نوع الوظيفة يتيح فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير . على قاضي الموضوع لإعمال هذه القرينة أن يثبت في حكمه توافر الأمرين بالزيادة غير المبررة في مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن الزيادة تمثل كسبا غير مشروع ١٣
- إدانة الحكم الطاعن بجريمة كسب غير مشروع معتبرا أن مجرد عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع ودون أن يبين أن الحصول على الكسب كان بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له الاستغلال . خطأ في تطبيق القانون ١٤
- إختصاص محكمة الجنايات بجرائم الكسب غير المشروع . أساس ذلك ؟ تحقيق قضايا الكسب غير المشروع منوط بالنيابة العامة . القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٢ سريان قرانين الإجراءات من تاريخ نفاذها على مالم يكن قد تم من إجراءات في ذلك التاريخ ١٥
- متى يكون طلب الطاعن ندب خبير لفحص مستنداته دفاعا جوهريا ؟ ١٦
- خضوع كافة العاملين بالجهاز الإداري في الدولة . عدا شاغلي فئات المستوى الوظيفي الثالث

لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع الذى صدر فى ظل العمل بقانون العاملين المدنيين رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٧١ . صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة وحلوله محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ واستحداثه للدرجة الثالثة المعادلة لفئات المستوى الوظيفى الثانى فى القانون الملقى والذى كان شاغلوه خاضعين لاحكام قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه ؟ قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده استنادا إلى أن الدرجة الثالثة المستحدثة مساوية للمستوى الوظيفى الثالث الملقى . خطأ فى تطبيق القانون ١٧

القواعد القانونية :

١ - متى تبين أن لجنة فحص الاقرارات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالمرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ وبإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة استئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية إلى إحدى دوائرها مشكلة من ثلاثة مستشارين ، فإنها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يغير من ذلك أن هذه الدائرة هى أصلا إحدى محاكم الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل الذى أقرته الجمعية العمومية لمستشارى محكمة استئناف القاهرة .
(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ٤٠٠) .

٢ - متى كان المتهم فى دعوى الكسب غير المشروع يعمل بمصلحة الاملاك بمدينة القاهرة فإن محكمة استئناف القاهرة تكون وحدها هى المختصة بنظر الدعوى ، وما دامت قد انعقدت فعلا فى مقر المحكمة وهو مدينة القاهرة فإنه لا يؤثر على سلامة هذا الاجراء أن تكون قد عقدت جلساتها فى بناء محكمة القاهرة الابتدائية بدلا من دار القضاء العالى .
(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ٤٠٠) .

٣ - من المقرر أن الكسب لا يمكن أن يوصف بأنه حرام ما لم تكن الوظيفة قد طوعت امر الحصول عليه بما يخرج عن مقتضى الأمانة والنزاهة . بمعنى أنه لا يكون حراما كل ما يرد إلى الموظف أو من فى حكمه عن طريق وظيفته دون أن يكون قد أتى من جانبه ما يتحقق به هذا الكسب الحرام . ولما كانت أقوال الشهود فضلا عن افتراق مؤداهما عن بعض ما حصله الحكم نقلا عنها مخالفا بذلك ما هو ثابت بالأوراق - لا تكشف فى مجموعها عن أن المتهم - ويعمل مهندسا للتنظيم - قد أتى عملا من جانبه يحمل اصحاب المباني الذين لجأوا إليه على معاملته وهو ما عول عليه الحكم فى استخلاص أنه انحرف بوظيفته انحرافا يؤدي إلى التائم فقد فسد بذلك استدلاله وأصبح قاصرا عما يحمل قضاءه مما يعيبه ويستوجب نقضه .
(الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ س ١٦ ص ٩٣١) .

٤ - يبين من نصوص القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع والقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ - أن المقصود بالكسب غير المشروع كل ما تملكه الموظف أو من فى حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصرا من عناصرها باستغلال ما تسبغه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من امكانيات تطوع له الاجترار على محارم القانون مما يمس ما يفترض فى الموظف العام أو من فى حكمه من الأمانة والنزاهة . وهذا هو المعنى الذى عناه الشارع وبينه سواء فيما أورده من نصه أو فيما أفصح عنه من استمداده لقانون الكسب

كسب غير مشروع

غير المشروع من نظيره القانون الفرنسى الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٤٥ او فى الاعمال التحضيرية استهدافا للقضاء على الشره إلى المال وقلة الأمانة والابقاء على سلامة اداة الحكم وسمعته وذلك بإحكام الرقابة على الموظفين ومن فى حكمهم من ذوى الصفة النيابية العامة . (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧) .

٥ - الكسب غير المشروع اخذا من نص قانونه لا يعدو صورتين . الأولى : وهى التى يثبت فيها على الموظف ومن فى حكمه ايا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال او تفوذ او ظروف وظيفته او مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الاستغلال . وهذه الصورة تواجهها الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ فى صريح مدلولها . والثانية : وهى التى لا يثبت فيها الاستغلال الفعلى على الموظف ومن فى حكمه ولكن يثبت ان لديه فى ماله زيادة عجز عن اثبات مصدرها . وهذا هو موضوع الفقرة الثانية من المادة وفى هذه الحالة يتعين ان يكون نوع وظيفه المتهم مما يتيح له فرص الاستغلال على حساب الدولة او على حساب الغير . (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧) .

٦ - يتعين على قاضى الموضوع لأخذ المتهم بجريمة الكسب غير المشروع ان يثبت فى حكمه توافر امرين هما الزيادة غير المبررة فى مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرصة ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار عجزه عن اثبات مصدر الزيادة فى ماله قرينة قانونية عامة على ان هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع ولا يسار إلى حكم القرينة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية حتى يثبت ذلك فى شأن الموظف او من فى حكمه لأن الفقرة الثانية تالية للفقرة الأولى من نص المادة الخامسة من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٢ - منعطفة عليها فى الحكم ، مرتبطة بها فى المعنى . والقول بغير ذلك يؤدى إلى اعتبار القرينة العامة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية دليلا مطلقا لا يندفع إذا اقتطع حكمها غير مرتبط بحكم الفقرة الأولى لمحض كون المتهم الذى نسب إليه الكسب موظفا او من فى حكمه - وهو بعيد عن ان يتعلق به مراد الشارع الذى أراد ايجاد مجرد قرينة عامة فى حق المتهم حتى لا تكلف سلطة الاتهام مؤونة تقديم الدليل على مصدر الزيادة فى ثروته الأمر الذى قد يعجزها اثباته خصوصا وان لقانون الكسب المشروع اثرا رجعيا ينعطف إلى اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين لم يكن يتوقع أحد من الموظفين او من فى حكمهم ان سيجىء وقت يسال فيه عن مصادر ايراده .

(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧) .

٧ - المراد بمصدر الايراد بالنسبة لقانون الكسب غير المشروع هو عموم المورد المالى دون تفاصيل اسبابه ودقائق اسانيده لأنه ليس فى مقدور أحد - والقانون ذو اثر رجعى - ان يقيم الدليل المعتبر - عند التنازع - على ملكيته لكل ما لديه بالتعيين والتحديد مالا مالا .

(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧) .

٨ - اقام القانون - حيازة المال - قرينة على تحقق الملك حتى يرفع عن حائزه العنت إذا طوبى بتقديم سند ملكيته لكل ما فى يده .

(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧) .

٩ - يصح اتخاذ عجز الموظف عن اثبات ما يملكه قرينة مقبولة على ان الزيادة فى ماله انما حصلت من استغلاله لوظيفة هى بذاتها من نوع الوظائف التى تتيح هذا الاستغلال .

(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧) .

١٠ - متى ثبت مصدر سليم للزيادة في ثروة المتهم ، وكان هذا المصدر من شأنه انتاج الزيادة في ماله فقد انتفت القرينة التي افترضها الشارع ولم يجر من بعد اعتباره عاجزا عن اثبات مصدره .

(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧) .

١١ - متى كانت الزيادة في ثروة الموظف المتهم ترجع إلى مصدر لا شأن له بالوظيفة مشروعا كان او غير مشروع فلا يصح اسنادها بمقتضى القرينة العامة إلى الوظيفة .
(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧) .

١٢ - إذا كان الحكم حين دان الطاعن بجريمة الكسب غير المشروع اعتبر مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده - لم يفصح عن مضمونها - وزيادة ثروته طبقا لما قدره الخبير دليلا على ان ما كسبه غير مشروع . فإن الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون فوق فساد استدلاله وقصور تسبيبه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧) .

١٣ - نص المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ في المادة الخامسة المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ على تعريف الكسب غير المشروع بأنه « يعد كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه اى شخص من المذكورين بالمادة الأولى بسبب أعمال أو نفوذ وظيفته أو مركزه أو بسبب استغلال شيء من ذلك ، وكل زيادة يعجز مقدم الاقرار عن إثبات مصدرها يعتبر كسبا غير مشروع » . ويبين من هذين النصين أن المقصود بالكسب غير المشروع كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصرا من عناصرها باستغلال ما تسبغه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من إمكانيات تطوع له الإجتراء على محارم القانون مما يمس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة . والكسب غير المشروع أخذا من نص قانون لا يعدو صورتين . الأولى - : المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة المشار إليها وهي التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه ايا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الاستغلال ، والثانية : - التي تواجهها الفقرة الثانية من المادة الخامسة وهي التي لا يثبت فيها الاستغلال الفعلي على الموظف ومن في حكمه ولكن يثبت أن لديه في ماله زيادة عجز عن إثبات مصدرها وفي هذه الحالة يتعين أن يكون نوع وظيفة الموظف مما يتيح له فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير ويتعين على قاضى الموضوع لإعمال هذه القرينة أن يثبت في حكمه توافر هذين الأمرين وهما الزيادة غير المبررة في مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الاستغلال حتى يصبح اعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع .

(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ق ٢١٩ ص ٩٨٧) .

١٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعن بجريمة الكسب غير المشروع لم يبين أن الطاعن حصل على الكسب بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له فرص الاستغلال وإنما اعتبر مجرد عجزه عن إثبات مصدر الزيادة

كسب غير مشروع

في ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فوق قصوره في التسبب مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٢ ق ٢١٩ ص ٩٨٧) .

١٥ - لما كان يبين من مجموع نصوص القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٧ والذي كان معمولا به قبل إلغائه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ الصادر بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٨ أن محكمة الاستئناف هي المختصة بالحكم بالرد وأن الإجراءات التي تتبع هي تلك المقررة لمحاكم الجنايات في مواد الجنايات في رفع الدعوى ونظرها والحكم فيها فيما لا يتعارض مع الإجراءات المنصوص عليها في ذلك القانون ، وأنه يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة وفقا له بمراعاة القواعد والإجراءات المقررة لذلك في قانون الإجراءات الجنائية ، وأن القانون أناط بالنيابة العامة التحقيق في جرائم الاثراء غير المشروع وإقامة الدعوى على المدعى عليه أمام محكمة الاستئناف التي يقع في دائرة اختصاصها محل عمله فإن مفاد ذلك أن محكمة الجنايات - وهي أصلا إحدى دوائر محكمة الاستئناف طبقا لكشوف توزيع العمل بالمحكمة هي التي ينبغي لها الاختصاص بنظر دعاوى الكسب غير المشروع . يؤكد هذا النظر أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ المعمول به حاليا فقد نصت المادة ١٢ منه على أن « يعاقب من يخضع لأحكام هذا القانون ويحصل لنفسه أو لغيره على كسب غير مشروع بالسجن وبغرامة مساوية لقيمة الكسب غير المشروع فضلا عن الحكم برد هذا الكسب ولا يمنع انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاء من الحكم برد الكسب غير المشروع ويكون ذلك من المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجنائية وبالإجراءات المتبعة أمامها ... ، وموفاها انعقاد الاختصاص بنظر تلك الدعوى لمحكمة الجنايات حيث رأى المشرع - تحقيقا للردع والزجر أن يرتفع بعقوبة جريمة الاثراء غير المشروع إلى عقوبة الجنائية ويمتد لها الاختصاص بنظر دعوى الرد حتى ولو انقضت الدعوى الجنائية بالوفاء بتقدير أن الأمر يستدعي التعرض في كل حالة لعناصر قيام الجريمة - لما كان ذلك - وكانت المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ قد نصت على إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ على أن يستمر العمل به بالنسبة إلى من كانوا يخضعون له وتركوا الخدمة قبل العمل بالقانون الجديد ، فإن دعاوى الكسب غير المشروع - حتى ولو ظل يحكمها المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ - يتعين إحالتها وفقا للقواعد العامة المقررة في قانون الإجراءات الجنائية إلى الدوائر الجنائية المختصة من حيث المكان بالوقائع موضوع الدعوى ذلك أنه من المقرر أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت حتى ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها .

(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٢ س ٢٦ ق ٩ ص ٣٦) .

١٦ - لما كان الحكم قد عرض إلى طلب المدافع عن الطاعن مذنب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق مفردات ثروة زوجة هذا الأخير وبيان مصادرها وأطرحه على سند من القول بتوافر أدلة الثبوت في حقه . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أثار في دفاعه أن زوجته تمتن حياكة الملابس منذ سنة ١٩٦٣ وأن إيراداتها من هذه المهنة ومن بيع ماشية مملوكة لها فضلا عن عائد ما كان يتم شراؤه من أرض زراعية هو مصدر زيادة الثروة محل الاتهام ، وكان الحكم قد عول - ضمن ما عول عليه - في إطراح هذا الدفاع على ما أورده من أن ذلك الإيراد مهما بلغ قدره لا يتناسب البتة مع تلك الزيادة ، وذلك دون أن يحدد مقدار الإيراد سالف

الذكر ويبين مفردات الاطيان الزراعية المشتراة على مدى الحقبة الزمنية التي تحققت فيها الزيادة ويعين الثمن المدفوع في كل صفقة منها بدلا من إيراد قيمتها جملة حتى يبين وجه استدلاله على ما جهله ، فإن ما أورده الحكم في المساق المتقدم لا يصلح رداً على دفاع الطاعن ولا يواجه طلب التحقيق المتعلق به ، لما كان ما تقدم ، وكان الدفاع المسوق من الطاعن يعد - في صورة الدعوى المطروحة دفاعاً - جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الراى فيها ، وإن لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الامر فيه ، واقتصرت في هذا الشأن على ما أورده في حكمها لإطراح ذلك الدفاع من اسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٢٦ س ٢٤ ق ١٢٩ ص ٦٩١) .

١٧ - لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع - والذي صدر في ظل العمل بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قد اخضعت لأحكامه كافة العاملين بالجهاز الإدارى في الدولة ، عدا شاغلي فئات المستوى الوظيفى الثالث ، وكان قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - والذي حل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قد أعاد تنظيم تدرج الوظائف ، فجعل الدرجة الثالثة التي استحدثها ، معادلة لفئات المستوى الوظيفى الثانى في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ السابق عليه ، والتي اخضع القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع شاغليها لأحكامه فإن الحكم المطعون فيه - إذ قضى ببراءة المطعون ضده على سند من أن شغله للدرجة الثالثة التي استحدثها قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، يجعله في عداد شاغلي المستوى الوظيفى الثالث في ظل العمل بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ويعفيه - من ثم - من الخضوع لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٨٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٩ س ٣٢ ق ٦٥ ص ٣١٨) .

كـ لـ ا ب

موجز القواعد :

- جريمة عدم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلاب . عدم قيامها إلا إذا كان الكلب مقيدا في السجل الخاص برقم مسلسل . المادة ١ ، من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ ١
- العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . وجوب الحكم بالعقوبة الاولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملا بالمادة ٢/٢٢ عقوبات ٢

القواعد القانونية :

- ١ - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أن جريمة عدم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلب لا تقوم إلا إذا كان مقيدا فعلا في السجل المدني الخاص برقم مسلسل .
(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ س ١٤ ص ٥٧١) .
- ٢ - لما كانت العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ - للتهمة الأولى المسندة للمطعون ضده - هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها او إحدى هاتين العقوبتين ، وكانت العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - للتهمة الثانية - هي الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او الغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات ، فإنه يتعين الحكم بعقوبة الجريمة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم الابتدائي قضى بتغريم المطعون ضده مائتى قرش عن التهمتين ، وكانت النيابة قد استأنفت هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء محكمة أول درجة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون ، مما يتعين معه نقضه والقضاء بمعاقبة المطعون ضده بغرامة قدرها عشرة جنيهات عن هاتين التهمتين .
(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ س ١٤ ص ٥٧١) .
- ٣ - مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب أن الفعل المؤثم بمقتضى هذا النص والمعاقب عليه طبقا للمادة ١٤ منه إنما جعل الشارع نطاق تطبيقه قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمدن وحدها ، مما مفاده أن حكم هذه

المادة لا يسرى على الأماكن الخصوصية بالمدن ولا على القرى جميعها والجهات الأخرى التي قد تأخذ حكمها ، بل يظل الفعل بمقتضى هذا النص خارجا عن نطاق العقاب عليه .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٤٧١) .

٤ - العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني بالتطبيق للمادة ٣٢ من قانون العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات ، لا وفقا لما يقدره القاضي في الحكم على ضوء ما يرى من أحوال الجريمة ، ودون تخويله سن وتطبيق عقوبة لم يقرها أى القانونين يستمدها من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين في كليهما فإن اتحدت العقوبتان درجة ونوعا تعين المقارنة بينهما على أساس الحد الأقصى للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى . وإذا نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الاعتبار بالحد الأقصى المقرر للعقوبة الأعلى درجة ولو كانت العقوبة الأدنى درجة - التخيرية في الجريمتين - مقيدة بحد أدنى ، ذلك بأن العقوبة الأعلى درجة تمثل أبلغ ما يهدد الجاني من شدة في حين أن العقوبة الأدنى درجة وإن تمثل فيها قصارى ما يامله المجرم من رحمة بيد أنه يظل معرضا لتطبيق الحد الأقصى للعقوبة الأعلى درجة ، ومن ثم كان تيقن درء ذلك الخطر أولى من انشغال بمجرد أمل محل نظر . ولما كان يبين أن عقوبتي الجريمتين الأوليين - الجرح الخطأ وترك الكلب في الطريق دون مقود أو كمامة ، وإن اتحدتا في الدرجة والنوع وفي خيار القاضي في إيقاع أحدهما أو كليهما ، واتفقتا في الحد الأقصى للغرامة وفي الحد الأدنى للحبس إلا أنهما اختلفتا في الحد الأقصى للحبس فهو أشد في الأولى منه في الأخرى ، وفي الحد الأدنى للغرامة فهو أشد في الأخرى منه في الأولى . وثم ثم فإن تلك الجريمة الأولى هي صاحبة العقوبة الأشد المتعين القضاء بها دون غيرها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٦٦ س ١٧ ق ٩٦ ص ٥٣٥) .

٥ - لما كان الحكم المستأنف قد قضى بتغريم المطعون ضده « المتهم » خمسة جنيهاً عن الجريمة الأولى - الجرح الخطأ ، وهي تدخل في نطاق الغرامة الجائز توقيعها عن هذه الجريمة - وعشرة جنيهاً عن الجريمتين الأخريين « ترك الكلب في الطريق دون مقود أو كمامة وعدم قيده بالسجل الخاص » ، وكان المحكوم عليه هو الذى استأنف وحده ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المطعون ضده عشرة جنيهاً عن الجرائم الثلاث معملا الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الجريمتين الأوليين ومعتبراً الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد من الأولى في حين أن العكس هو الصحيح ، مما كان يقتضى القضاء بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى إعمالاً للفقرة أنفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتصحيحه على أن لا يجاوز حد العقوبة ذلك الحد الذى قضى به الحكم المستأنف وذلك بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهاً عن التهمتين الأوليين وعشرة جنيهاً عن التهمة الثالثة .

(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٦٦ س ١٧ ق ٩٦ ص ٥٣٥) .

كمبيلات

موجز القاعدتين :

- ١ — المعارضة في دفع قيمة الكمبيالة . لا تقبل . إلا في حالتى ضياعها أو تفليس حاملها .. الماد ١٤٨ من قانون التجارة . سريان حكمها على الشيك ..
- ٢ — إيراد أدلة الثبوت التى تسوغ القضاء بالإدانة وبيان مدى تأييدها لواقعة الدعوى . واجب . دفاع المتهم بحقه في تظهير الكمبيالة - المسلمة إليه موقعة على بياض - تظهيراً ناقلاً للملكية .. متى يكون جوهرياً في تهمة تزوير صيغة التحويل المتروكة على بياض : إذا كان ذا أثر في انتفاء أو ثبوت هذه التهمة ..

القاعدتان القانونيتان :

- ١ - الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالفاء الحاصل بالنقود بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه . إلا أن ثبت قيده يرد على هذا الأصل هو الاستفادة من الجمع بين حكمى المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة ، فقد نصت المادة ٦٠ عقوبات على أن احكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، بما مؤداه أن استعمال الحق المقرر بالقانون إنما كان موضع هذا الحق من القوانين المعمول بها - باعتبارها كلا متسقاً مترابط القواعد - يعتبر سبباً من أسباب الإباحة إذا ما ارتكب بنية سليمة . فالقانون يفترض قيام مصلحة يعترف بها ويحميها بحيث يسمح باتخاذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص ما تنطوى عليه من مزايا ، وهو في ذلك إنما يوازن بين حقين يهدر أحدهما صيانة للآخر ، وعلى هذا الأساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة - الذى يسرى حكمه على الشيك - وقد جرى بأنه ، لا تقبل المعارضة في دفع قيمة الكمبيالة إلا في حالتى ضياعها أو تفليس حاملها ، ، فأباح بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم من القضاء ، لما قدره المشرع من أن حق الساحب في حالتى الضياع وإفلاس الحامل يعلو على حق المستفيد ، وإن جعل هذا الحق للساحب يباشره بنفسه بغير حاجة إلى دعوى وعلى غير ما توجبه المادة ٢٣٧ عقوبات ، فقد اضحى الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق قيده وإرادته على نص من نصوص التجريم ، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لاستناده - إذا ما صدر بنية سليمة - إلى حق مقرر بمقتضى الشريعة . والأمر في ذلك يختلف عن سائر الحقوق التى لا بد لحمايتها من دعوى ، فهذه لا تصلح مجردة سبباً للإباحة . لما كان ما تقدم ، وكان من المسلم أنه يدخل في حكم الضياع السرقة البسيطة والسرقة بطرؤف والحصول على الورقة بالتهديد ، كما أنه من المقرر أن القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف ، فإنه يمكن إلحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث إباحة حق المعارضة في الوفاء بقيمته ، فهى بها

اشبه على تقدير انها جميعا من جرائم سلب المال ، وان الورقة فيها متحصلة من جريمة . ولا يغير من الامر ما يمكن ان يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإخلال بما يجب ان يتوفر للشيك من ضمانات في التعامل ، ذلك بان المشرع رأى ان مصلحة الساحب في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة - التي هي الاصل - هي الاولى بالرعاية . لما كان ذلك ، وكان هذا النظر لا يمس الاصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق احكام المادة ٣٣٧ عقوبات وإنما يضع له استثناء يقوم على سبب من اسباب الإباحة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يظن إليه فإنه يتعين نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ س ١٤ ص ١) .

٢ - إن القانون قد اوجب في كل حكم بالإدانة ان يورد أدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان يكشف عن مدى تاييده واقعة الدعوى . وإذا كان ذلك ، وكان النزاع المردد بين طرفي الخصومة يدور حول وجود السبب المبرر للتظهير الناقل للملكية ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تنقص سبب التظهير وان تتحدث بشيء عنه ، وتدل برأيها في هذا الشأن ، لما يقترب عليه من اثر في انتفاء الجريمة او ثبوتها ، اما وهي لم تمحص هذا الدفاع الجوهرى وتقول كلمتها فيه ، وكان ما اورده الحكم من ان المدعى بالحق المدني لو قصد نقل ملكية السندين للملا بيانات التظهير ، لا يكفي للرد على هذا الدفاع ولا يعتبر من قبيل الاسباب السائغة التي من شأنها ان تؤدي إلى ما رتب عليه قضاؤه من ان سبب التظهير لا يدل بطريق اللزوم على انه ضالع فيما نسب إليه من التزوير - بفرض وقوعه - خصوصا إذا كان المحامي قد اضاف عبارة التظهير من عنده في غيبة موكله وبغير مشورته ، لما وقر في نفسه من ثبوت حقه في التظهير الكامل الناقل للملك ، بناء على اجتتهاده هو في تفهم نص المادة ١٣٥ من قانون التجارة ، ومن ثم فإن الحكم يكون قاصرا بما يعيبه .

(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢٠ ص ١١٢٠) .

كيروسين

موجز القاعدة :

— شرط إخلاء مسئولية المتهم من جريمة امتناعه عن إعادة كويونات الكيوسين المتبقية لديه بعد التوزيع المنصوص عليها في قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل : هو قيامه بأداء قيمة العجز في موعد أقصاه اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع . نطاق تطبيق قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ : لا علاقة لهذا القرار بجريمة الامتناع عن إعادة كويونات الكيوسين المتبقية بعد التوزيع .

القاعدة القانونية :

١ - اجازت الفقرة الثانية من المادة ٤٣ - من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ - للخاضعين لاحكامه في حالة وجود عجز في عدد كويونات الكيوسين المتبقية لديهم بعد التوزيع والواجب إعادتها إلى رئيس إدارة التموين أداء قيمة هذا

كبروسين

العجز في موعد اقضاء اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع .. ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن لم يقم بأداء العجز إلا بعد انتهاء الموعد المحدد ، فإنه لا يكون قد استعمل الرخصة المخولة له في موعدها ولا يخلية من المسؤولية اداؤه لقيمة هذا العجز ، اما المادة ١٥ من قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ التي اشار إليها الطاعن في دفاعه فهي تتناول التزام جهات صرف المواد التموينية بإخطار إدارة التموين المختصة في الأسبوع الأول من شهور يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة بالكميات المباعة من هذه المواد في خلال الشهور السابقة والكميات المتبقية منها حتى نهاية الشهر السابق على الأخطار مما لا علاقة له بالجريمة المسندة إلى الطاعن وهي امتناعه عن إعادة كوبونات الكبروسين المتبقية بعد التوزيع .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢ س ٢٠ ق ٢٢٩ ص ١٢٠١) .



لوائح

لوائح

موجز القواعد :

- ١ — وجوب تطبيق النص الوارد في القانون دون الآخر الوارد بلائحته التنفيذية عند تعارضهما .
مثال
- ٢ — تنازل المرشح لنقابة الصحافة في مستهل اجتماع الجمعية العمومية لا يترتب عليه بطلان الانتخاب رغم مخالفته للمادة ١٢ من اللائحة الداخلية
- ٣ — سداد المتهم العجز أو النص في لائحة النقل المشترك بانذاره ومنحه مهلة . لا أثر لهما في مسئوليته في جنائية الاختلاس
- ٤ — حق السلطة التنفيذية في إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . المادة ٢٧ من دستور سنة ١٩٢٢ الملغى
- ٥ — الدخول أو الخلوة . عدم النص بلائحة المذوقين على وجوب اثبات البيان الخاص بهما
- ٦ — فرض المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين . أولهما : تحذير مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالعربات أو حولها . وثانيهما : أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن والتفريغ ألا يبقوا بالعربات المزمع تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها . طبيعة التحذير تقتضي أن يكون قبل البدء بالمناورة . طلب عدم الاقتراب من العربات يقتضي أن يكون قبل إبان عملية المناورة . علة ذلك : احتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . إيجاب المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر .. مفاد هذا النص : اجتياز الخط - ولو كان منهيا عنه - لا يمنع من القيام بواجب التحذير - وأن التحذير أمر عام لم تقصد اللائحة توجيهه إلى فئة دون غيرها .. إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأسيسا على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات ، تفسير خاطيء لللائحة السكة الحديد
- ٧ — اللائحة التنفيذية لا تلغى أو تنسخ نصا أمرا في القانون . عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا لللائحة . أمثلة
- ٨ — للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . استمدادها هذه السلطة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها . مثال
- ٩ — حق السلطة التنفيذية في إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين
- ١٠ — مؤدى نص المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية أن المشرع فوض وزير العمل في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه
- ١١ — لا حرج أن ينص القانون على الفعل الإجرامى بصورة مجملة ثم يحدد العقوبة تاركا لللائحة أو قرار البيان التفصيلي لذلك الفعل

القواعد القانونية :

١ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة ، ومن ثم فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يلغى النص الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ والتي أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوي المستحق عليه لغاية تاريخ الاجتماع العادي .

(الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩) .

٢ - تنازل بعض المرشحين في مستهل اجتماع الجمعية العمومية هو حق لمن تنازل ولا يمس باقي المرشحين في شيء من حقوقهم كمرشحين ، ولا يؤثر في صحة الانتخاب الذي تم بين العدد الباقي من المرشحين بعد هذا التنازل ، على أن ما ورد بالمادة ١٣ من اللائحة الداخلية من تحديد أجل التنازل قبل مضي خمسة أيام لعرض أسماء المرشحين ، هو مجرد إجراء تنظيمي لا يستتبع مخالفته البطلان .

(الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩) .

٣ - لا يؤثر في مسئولية المتهم في جنائية الاختلاس مبادرته بسداد العجز ، كما لا يفيد الاستناد إلى ما ورد بلائحة النقل المشترك - وهي لائحة إدارية تنظيمية - من إنذار المختلس ومنحه مهلة - لا يفيد الاستناد إلى ذلك لأنه ليس من شأن ما جاء بتلك اللائحة أن يؤثر في مسئولية المتهم الجفائية عن الجريمة التي ارتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقه .

(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٥ س ٩ ص ٤٥٠) .

٤ - من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملغى - الذي صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستنداً في الأصل إلى الإذن العام الذي تضمنه الدستور ، ولا يعدو الإذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للإذن العام المستمد من النص الدستوري سالف الذكر .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ س ١٠ ص ٢٧٧) .

٥ - لم توجب لائحة المازونين - التي صدر بها قرار وزير العدل المؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٠ منه - بالفصل الثالث منها بشأن بيان واجبات المازونين الخاصة بإشهادات الطلاق ، ولا في الفصل الأول بشأن الواجبات العامة للمازونين - إثبات شيء يتعلق بحالة الزوجة من حيث الدخول أو الخلوة .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥١٢) .

٦ - فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين - أحدهما - أن يحذروا مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالعربات أو حولها - وثانيهما - أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزمع تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها . وإذا كانت طبيعة التحذير تقتضي أن يكون قبل البدء بالمناورة - بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالعربات وحولها بالقرب من القطر ، فإن طلب عدم الاقتراب من

لوائح

العربات المزمع تحريكها لعملية المناورة يقتضى ان يكون قبل وإبان عملية المناورة لاحتمال وجودهم عتب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك ، والمستفاد من النص الأخير ان اجتياز الخط - ولو كان أمرا منهيًا عنه - لا يمنع من القيام بواجب التحذير ، وان التحذير أمر عام لم تقصد اللائحة توجيهه إلى فئة دون غيرها لما يقتضيه واجب المحافظة على أرواح الناس بغير تفرقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - ببراءة المتهمين من تهمة القتل الخطأ - على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات ، فأغفل بذلك ما فرضه النص من طلب عدم البقاء أو الاقتراب من العربات الذى يوجه إلى عمال الشحن قبل وإبان عملية المناورة ، كما انه لم يعن ببيان حقيقة مركز المجنى عليه بين القائمين بالشحن والتفريغ . وكان الحكم قد أقام قضاءه في رفض الدعوى المدنية - على براءة المتهمين تاسيسا على التفسير الخاطئ لللائحة السكة الحديد ، وكان هذا الخطأ هو أحد العناصر التى اعتمد الحكم عليها وكان له اثره في تكوين عقيدة المحكمة ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٤ س ١٤ ص ٤٨٦) .

٧ - من المقرر انه عند التعارض بين نصين احدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية - فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة . ومن ثم فإن ما ورد في المادة الثانية من قرار وزير الزراعة الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ من الإشارة إلى تطبيق باقى مواد القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ على جميع جهات الجمهورية لا يلغى النص الصريح في المادة الثالثة من القانون المذكور على أن نطاق تطبيق حكم هذا النص قاصر على المدن فقط دون القرى وغيرها من الجهات الأخرى التى تأخذ حكمها .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ س ١٦ ص ٤٧١) .
(والطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢ س ١٦ ص ٨٧٥) .

٨ - من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتنازع عليها ، وقد عنى دستور سنة ١٩٢٣ الملغى الذى صدر قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه . فيكون هذا القرار مستندا في الأصل إلى الإذن العام الذى تضمنه الدستور ولا يعدو الإذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للإذن العام المستمد من النص الدستوري سالف الذكر . وليس معنى هذا الإذن نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة للسلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك وكان ما تضمنه القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بإلزام المستورد بتقديم شهادة

الجمرك القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها وذلك في خلال الأجل المحدد يعد ممتما لحكم المادة الأولى من القانون سالف البيان ومفصلا للأوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التعامل في النقد الأجنبي والتي يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقوف الذي رتبته القانون وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التي ناط بها وزير المالية والتي تضمنها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بحيث إذا تخلف تحقق هذه الشروط فقد التعامل بهذه القانوني واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أما ما قاله المتهم من أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسري إلا على الإجراءات السابقة والمعاصرة للتحويل دون ما يلي ذلك من إجراءات ، فمردود بأنه يتنافر والغاية التي تغياها الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من عملة صعبة وأحكام الرقابة على النقد الأجنبي إذ أن كف هذه الرقابة بمجرد الإفراج عن العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها في الغرض الذي أفرج عنها من أجله ، فيه تفويت لمراد الشارع وإهدار للقيود الموضوعة لمحاربة تهريب النقد . كما أن قوله بقصر العقاب على العمليات التي تتم في الخفاء لا سند له من القانون إزاء عموم نصه . ومن ثم فإنه يتعين اعتبار الواقعة جنحة جريا على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الصدد .

(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٤٢) .

٩ - من المقرر طبقا للمبادئ الدستورية المعمول بها أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٩١ ص ٩٤٦) .

١٠ - البين من نص المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية أنه فوض وزير العمل إصدار القرارات التي يتطلبها تنفيذها ومن بينها إلزام رب العمل أن يحتفظ لديه بالسجلات اللازمة لهذا التنفيذ وفقا للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها واضع القرار - ولا يعدو قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ أن يكون مبينا لمضمون السجلات المطلوبة وفقا لما أورده الشارع وبينه في صريح نصه ، وهو واقع حتما في نطاق التفويض التشريعي لقانون التأمينات الاجتماعية .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٩١ ص ٩٤٦) .

١١ - الأصل كي يحقق النص التشريعي العلة من وضعه أن يكون كاملا مبينا الفعل الإجرامي والعقوبة الواجبة التطبيق - إلا أنه لا حرج إن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد العقوبة تاركا للأئحة أو لقرار البيان التفصيلي لذلك الفعل .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٩١ ص ٩٤٦) .



مؤسسات صحفية - مؤسسات عامة - مبان - متشردون ومشتبه فيهم - مجارى
 - مجرمون أحداث - محال خطرة ومقلقة للراحة ومضرة بالصحة - محال صناعية
 وتجارية - محال عامة - محامون - محررات رسمية - محررات عرفية - محلات
 صناعية وتجارية - مدافن خاصة - مرافق عامة - مراقبة - مراهنات - مرور
 - مسئولية تقصيرية - مسئولية جنائية - مسئولية مدنية - مسئولية مفترضة
 - مستخدمون عموميون - مشغولات ذهبية - مصادرة - مصنوعات - معاهدات
 دولية - مغادرة - مفرقات - مقاصة - مقاومة الحكام - مقاومة رجال السلطة
 العامة - مكافحة الامية - مكان عام - مكلفون بخدمة عامة - ملاحه - ملاريا
 - ملاهى - ملكية صناعية - مناجم ومحاجر - منشآت صناعية - منظمات دولية
 - منع المياه عن الأماكن المؤجرة - منفعة عامة - مهن حرة - مهن طبية - مهندسون
 - مواد مخدرة - موازين ومكاييل - مواقع انتشى بغير رضائها - مواليد ووفيات
 - موانع العقاب - موظفون عموميون - مياه غازية .

مؤسسات صحفية

موجز القاعدة :

— المؤسسات الصحفية . مؤسسات خاصة . لا عامة . إعتبار المؤسسات الصحفية . مؤسسات عامة حكما لا فعلا . في الأحوال المنصوص عليها حصرا في القانون . إقتصار حكم المادة ١٢٢ عقوبات على الموظف العام . فحسب . من هو الموظف العام ؟ رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية . والعاملون بها . ليسوا في عداد الموظفين العموميين . أساس ذلك ؟

القاعدة القانونية :

١ - أن القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ قد صدر بتنظيم الصحافة ونص في مادته السادسة على أن « يشكل الاتحاد القومي مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها ، ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسئولية إدارة صحف المؤسسة ، كما نص في مادته السابعة على أن « يعين لكل مجلس إدارة رئيس وعضو منتدب أو أكثر ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومي مباشرة جميع التصرفات القانونية ، ثم صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية ونص في مادته الثالثة على أن « تعتبر المؤسسات الصحفية المشار إليها في هذا القانون في حكم المؤسسات العامة فيما يتعلق بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليها في قانون العقوبات ، وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد ، ، كما نص في مادته الرابعة على أن « يستمر العمل بأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون وتحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القومي في كل ما يتعلق بالاختصاصات المخولة طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ، . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن الصحافة وإن كانت ملكا للشعب وقائمة على خدمة عامة باعتبارها وسيلة من وسائل التوجيه الاجتماعي والسياسي ، بيد أنها لا تخرج عن كونها جزءا من التنظيم الشعبي وهو - بمثابة سلطة توجيه ومشاركة في بناء المجتمع - لا يخضع للجهاز الإداري ، ولا تعدو المؤسسات الصحفية أن تكون مؤسسات خاصة - تنوب مجالس إدارتها في هذه الإدارة وكافة ما تباشره من تصرفات قانونية عن الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه التنظيم السياسي الذي يمثل تحالف قوى الشعب - وهي وإن اعتبرت مؤسسات عامة - حكما لا فعلا - في الأحوال المستثناة المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر ، إلا أن هذا الاستثناء لا يجعل منها مؤسسات عامة بتعريفها ومعناها ولا يجوز القياس عليه أو التوسع في تفسيره . لما كان ذلك ، وكان نطاق تطبيق المادة ١٢٣ من قانون العقوبات مقصورا - وفق صريح نصها في فقرتها - على الموظف العام كما هو معرف به في القانون - دون من في حكمه - فلا يدخل في هذا النطاق بالتالي العاملون بالمؤسسات الخاصة المعتبرة في حكم المؤسسات العامة ، لما هو مقرر من أن الموظف العام هو من يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، وكان رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية - بحكم نيابة هذه المجالس عن الاتحاد الاشتراكي العربي ، وكون تلك المؤسسات

بمعنى عن الخضوع للجهاز الإدارى - شأنهم شأن العاملين بها ليسوا في عداد الموظفين الذين يحكمهم ذلك النص ، وكان القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر من رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربى لا يسبغ عليهم هذه الصفة وإن نص فيه على تكليفهم بتنفيذه - إذ هو لا يتضمن سوى إعادة أعضاء نقابة الصحفيين الذين سبق نقلهم لوظائف غير صحفية إلى المؤسسات الصحفية التى كانوا يعملون بها ولا شأن له بطبيعة هذه المؤسسات ولا بصفة العاملين بها والقائمين على إدارتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة المشار إليها لأن المطعون ضده - بوصفه رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ورئيسا لتحرير جريدة الجمهورية - ليس موظفا عاما في حكم هذا النص ، ورتب على ذلك رفض دعوى الطاعن المدنية قبله يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكانت الحجج المغايرة التى ساقها الطاعن بوجه نعيه لا تعدو أن تكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ومن ثم - وبفرض إبدائها أمام محكمة الموضوع ، فلا ينال من سلامة حكمها التفاته عن نقصائها في كل جزئية منها للرد عليها .

(الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢١ س ٢٧ ق ٦٧ ص ٢٢٠) .

مؤسسات عامة

موجز القواعد :

- ١ — اعتبار العاملين بالمؤسسات العامة والجمعيات والشركات التى تنشئها بمفردها من مالها المملوك للدولة في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص وأحكام الرشوة عملا بالمادة ١١١ عقوبات ١
- ٢ — الموظف بأحد بنوك الائتمان الزراعى والتعاونى يعتبر من موظفى الشركات التابعة للمؤسسات المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى . رئيس مجلس إدارة كل من هذه البنوك - وهو في الوقت نفسه ممثل المؤسسة - يعتبر من موظفى المؤسسات العامة ٢
- ٣ — الموظف أو المستخدم العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإدارى لذلك المرفق . المؤسسات العامة : مرافق يديرها أحد أشخاص القانون العام . العاملون بها يعدون من الموظفين أو المستخدمين العامين . وقوع جريمة من أحدهم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . جريان القيد الوارد في المادة ٦٢/٢ إجراءات في شأنه ٣
- ٤ — المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام . العاملون في المؤسسات العامة يعدون من الموظفين أو المستخدمين العامين ٤
- ٥ — نطاق سريان المادة ١١٢ عقوبات ؟ العامل بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز . في حكم الموظف العام ٥
- ٦ — متى تتحقق جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات ؟ ٦
- ٧ — سريان المادة ١١٣ مكررا عقوبات على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في المشروعات الخاصة الواردة بها حصرا ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة خروج

العاملين بالمؤسسات العامة عن نطاق المادة ١١٢ مكررا عقوبات . المؤسسة العامة . شخصية اعتبارية مستقلة . اتباع أساليب القانون العام في إدارتها . تمتعها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها ٧

— انطباق حكم المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات على ما يرتكبه الأشخاص المذكورون في المادة ١١١/٦ عقوبات من أفعال تؤثمها أى من هاتين المادتين . الجمعية التعاونية التى تساهم فيها الدولة أو أحد الأشخاص العامة . هى منشأة تنطبق على العاملين فيها المادة ١١١/٦ عقوبات . مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال هذه الأشخاص وأموال الدولة . سريان المادة ١١٢ مكررا من قانون العقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد ؛ ولو كانت خاضعة لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة ٨

— خطأ الحكم في اعتبار الجمعية التعاونية الزراعية المملوكة للأفراد ذات نفع عام وفى عدم إمدادها بالقروض من جانب الدولة أو إشراف الإصلاح الزراعى عليها مؤذنا بانطباق المادة ١١٢/١ عقوبات على سكرتير مجلس إدارة الجمعية المتهم بالاختلاس . يبرره أن العقوبة التى أوقعها تدخل فى نطاق عقوبة المادة ١١٣ مكررا عقوبات الواجبة التطبيق على واقعة الاتهام ٩

القواعد القانونية :

١ - المؤسسات العامة بحسب الأصل أجهزة إدارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تنشؤها الدولة لتباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام وتتبع في إدارتها أساليب القانون العام وتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها . ولما كانت المؤسسة العامة التعاونية والاستهلاكية هى التى أسست بمفردها ومن مالها - المملوك للدولة بحكم القانون - الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية وهى التى تتولى الإشراف على شئونها وإعتماد قراراتها التنظيمية فإن الجمعية بنظامها بآدى الذكر والذى خلا من أى عنصر من عناصر النظام التعاونى كنظام من أنظمة القانون الخاص تعتبر بحكم القانون جهازا إداريا من أجهزة المؤسسة العامة أو فرعا من فروعها ، وبالتالي فإن موظفى ومستخدمى تلك الجمعية يعتبرون موظفين ومستخدمين فى تلك المؤسسة وتجرى عليهم الأحكام الخاصة بهم . ومن ثم فإن العاملين فى المؤسسات العامة والجمعيات والشركات التى تنشؤها بمفردها يكونون فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص وأحكام الرشوة عملا بالمادة ١١١ من قانون العقوبات . (الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ س ١٨ ق ٤١ ص ٢٠٩) .

٢ - مؤدى نصوص المواد ١ ، ١/٥ ، ١٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ أن الموظف فى أحد بنوك الائتمان الزراعى والتعاونى يعتبر من موظفى الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ، أما رئيس مجلس إدارة كل من هذه البنوك وهو فى الوقت نفسه ممثل المؤسسة فيعتبر من موظفى المؤسسات العامة .

(الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦ س ١٨ ق ٥٩ ص ٢٩٩) .

٣ - الموظف أو المستخدم العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق . والمؤسسات العامة على ما يبين من قوانين إصدارها رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، هى مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام إقتصاديا أو

زراعيًا أو صناعيًا أو ماليًا . ومن ثم فإن العاملين فيها يعدون من الموظفين أو المستخدمين العاملين . وقد أفصح المشرع عن هذا الاتجاه بما نص عليه في القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العامة من خضوعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الحكومة . ولا يغير من هذا النظم صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ، ذلك بأن خضوع العاملين بالمؤسسات العامة لأحكام تلك اللائحة لا يسلب عنهم صفة الموظف أو المستخدم العام ما دام أنهم يشغلون مناصب تدخل في التنظيم الإداري لمرفق عام يديره أحد أشخاص القانون العام . ولما كان المطعون ضده باعتباره موظفًا بإحدى المؤسسات العامة يعد من الموظفين العاملين ، وكانت اللجنة المسندة إليه قد وقعت إثناء تادية وظيفته وبسببها ، فإنه يجري في شأنه القيد الذي قيد به المشرع رفع الدعوى الجنائية في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦ س ١٨ ق ٥٩ ص ٢٩٩) .

٤ - المؤسسات العامة على ما يبين من قوانين إصدارها رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ و ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام ، ومن ثم فإن العاملين فيها يعدون من الموظفين أو المستخدمين العاملين .

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ٢٤ ص ١٠٨) .

٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمه ممن نصت عليهم المادة ١١١ من قانون العقوبات يختلس مالا تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته ، ويتم الاختلاس في هذه الصورة متى انصرفت نية الجاني إلى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية من مال سلم إليه أو وجد في عهده بسبب وظيفته ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عد المتهم الأول باعتباره موظفًا بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز في حكم الموظفين العموميين وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ١١١ والمادة ١١٩ من قانون العقوبات وطبق في حقه المادة ١١٢ من هذا القانون ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ٢٤ ص ١٠٨) .

٦ - تتحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى كان المال المختلس مسلما إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، يستوى في ذلك أن يكون المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد ، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته ، ولما كان المتهم الأول لا يجادل في أنه موظف بالمؤسسة العامة للمطاحن والمخابز ، وقد أثبت الحكم قبله أنه قام بغير حق وبوصفه مديرا للمنشأتين التابعتين لهذه المؤسسة بصرف مبالغ من أموالها المودعة بالبنوك والمسلمة إليه قانونا بصفته إلى المتهم الثاني بمقتضى شيكات ، وذلك بنية اختلاس هذه الأموال ، فإن النعى على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ٢٤ ص ١٠٨) .

٧ - إن المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته ، إنما تنطبق على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في مشروعات خاصة وردت فيها على سبيل الحصر ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة كانت ، ومن ثم فإن المؤسسات العامة تخرج بطبيعة تكوينها عن نطاق تطبيق هذه المادة لأن هذه المؤسسات بحسب الأصل أجهزة إدارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تنشئها الدولة لتباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام ، وتتبع في إدارتها أساليب القانون العام وتتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها .

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ س ٢٠ ق ٢٤ ص ١٠٨) .

٨ - إن الفقرة السادسة والأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن يعد في حكم الموظفين « أعضاء مجلس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والهيئات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، ومفاد هذا النص انطباق حكم المادتين ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات على ما يرتكبه الأشخاص المذكورون به من أفعال تؤثمها أى من هاتين المادتين . وإذا كان ذلك ، وكانت القوانين الصادرة في شأن المؤسسات العامة وهي القوانين ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ ، ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد خولت جميعها للمؤسسات العامة سلطة إنشاء جمعيات تعاونية تعد وحدة اقتصادية تابعة لها ، فإنه يجب التمييز بينها وبين الجمعيات التعاونية التي يمتلك الأفراد وحدهم أموالها . أما النوع الأول فيندرج تحت مدلول المنشآت التي تساهم الهيئات العامة في مالها بنصيب والتي نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على اعتبار العاملين فيها في حكم الموظفين العموميين ، ولا يقدح في ذلك أن تكون الفقرة الأخيرة من المادة السالفة الذكر لم تتضمن النص صراحة على الجمعيات التعاونية وذلك بأنه فضلا عن أن الجمعية التعاونية إن هي إلا منشأة وقد نص القانون على موظفي المنشآت ، فإن النصوص تكمل بعضها البعض وقد استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وبين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها مادامت تملك أموالها بمفردها أو تساهم في مالها بنصيب ما . أما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد فهي وحدها التي يسرى عليها نص المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والتي استحدثت فيها المشرع عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر ، بعقوبة أشد جسامة مما لو تركها للقواعد العامة إذا ما اقترفوا الفعل المادى المنصوص عليه في المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات وتسرى المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على العاملين في تلك المشروعات ولو كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة ما دام أن الإشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس المال .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٥٢ ص ٧٤٨) .

٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قام على قرارات قانونية خاطئة ، سواء حين اعتبار الجمعية المجنى عليها ذات نفع عام أو حين عد إمدادها بالقروض أو إشراف الإصلاح الزراعى

عليها مؤذنا بانطباق حكم المادة ١١٣/١ من قانون العقوبات على الطاعن بوصفه سكرتير مجلس إدارتها أو اعتبار الطاعن من المكلفين بخدمة عمومية ، وكان التطبيق الصحيح للقانون على هدى ما سلف بيانه هو أن المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الأولى من أنه « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام وكذلك كل مدير أو مستخدم في أحداها اختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها مسلمة إليه بسبب وظيفته أو استولى بغير حق على مالها أو سهل ذلك لغيره ، هي التي ينطبق حكمها على واقعة الدعوى على ما صار إليه مؤدى ما حصله الحكم عنها ، وإذ كان الطاعن لم ينازع في سلامة هذا النظر ، وكانت العقوبة الموقعة عليه تدخل في الحدود المقررة لتلك المادة ، فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره من نعى بشأن خطأ الحكم في تكييف المركز القانوني للجمعية أو لمركزه فيها وانحسار الوظيفة العامة عنه وهو المسلم بأنه سكرتير مجلس إدارتها .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٥٢ ص ٧٤٨) .

مبان

راجع : بناء وتنظيم .

متشردون ومشتبه فيهم

رقم القاعدة

الفصل الأول : احكام القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣

الفرع الأول : مبادئ عامة ١ - ٢

الفرع الثاني : التشرد ٥ - ٦

الفرع الثالث : الاشتباه ٧ - ١١

الفرع الرابع : العود للاشتباه ١٢ - ٢٥

الفصل الثاني : احكام المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥

الفرع الأول : التشرد والعود اليه ٢٦ - ٣٣

الفرع الثاني : الاشتباه والعودة اليه ٢٤ - ٦٠

الفرع الثالث : المراقبة المنصوص عليها فيه ٦١ - ٦٢

الفرع الرابع : الطعن في الإنذار ٦٣ - ٧١

الفرع الخامس : تسبيب الاحكام بالنسبة إلى التشرد والاشتباخ ٧٢ - ٧٤

متشردون ومشتبه فيهم
موجز القواعد :

الفصل الأول

أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

الفرع الأول : مبادئ عامة

- ١ — الفرق بين الاشتباه والتشرد
- ٢ — حكم م ٢١ من ق ٢٤ سنة ١٩٢٣ عام يتناول احكام مراقبة البوليس المقررة أيضا في قانون العقوبات
- ٣ — عدم سريان احكام القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ على النساء ولا على الاطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة
- ٤

الفرع الثاني : التشرد

- ٥ — ترويض القردة يعتبر وسيلة تعيش مشروعة وصاحب هذه الصناعة ليس ممن ينطبق عليهم نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣
- ٦ — اعتبار قرار وزير الحقانية الصادر في ١٦/٢/١٩٢٤ المعدل في ٢١/٨/١٩٣٣ والخاص بشمول إنذار التشرد بالنفاذ المؤقت خارج عن حدود السلطة الممنوحة له

الفرع الثالث : الاشتباه

- ٧ — عدم قابلية إنذار الاشتباه للسقوط بعضى المدة خلافا لإنذار التشرد الذى يكون نافذاً لمدة ٣ سنوات من تاريخ صدوره
- ٨ — متى أصبح إنذار الاشتباه نهائيا اعتبر فيما يتعلق بموضوعه حائزاً لقوة الشيء المحكوم به
- ٩

(راجع أيضا : رد اعتبار)

الفرع الرابع : العود للاشتباه

- ١٠ — العبرة فيما إذا كان لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة محل هى بما تقدره محكمة الموضوع من حيث جدية الأسباب التى يعتمد عليها البوليس فى طلب المراقبة أو عدم جديتها ، وحكمها فى ذلك موضوعى
- ١١ — عدم اشتراط صدور أى حكم لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ بل يكفى وجود أسباب جدية تؤيد ظنون البوليس عن ميل المشبوه
- ١٢
- ١٣
- ١٤

متشردون ومشتبه فيهم

- المراقبة التي يقضى بها طبقاً للمادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه في أحوالهم هي المراقبة الخاصة وهي ليست عقوبة تبعية بل هي عقوبة أصلية قائمة بذاتها - ١٥
- المراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون التشرد ليست في الواقع إلا نوعاً من أنواع المراقبة - ١٦
- أحوال تطبيق المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ - ١٧ - ٢١
- انطباق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة على من كان سبب إنذاره الاعتياذ على الاتجار في المخدرات وكانت إساءة الظنون فيه بعد ذلك راجعة إلى الاعتياذ على الاتجار في المواد المخدرة أيضاً - ٢٢
- نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس فيدخل فيه الضرب البسيط أو التعدي على رجال الحفظ - ٢٣
- اعتبار المنذر مشبوهاً بسبب الاعتداء على النفس مخالفاً للإنذار إذا ما اعتدى على المال - ٢٤
- اعتبار المراقبة المنصوص عليها في المادة التاسعة عقوبة أصلية في جريمة قائمة بذاتها هي سبق إنذار المتهم مشبوهاً ثم مخالفته مقتضى الإنذار - ٢٥

الفصل الثاني

أحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥

الفرع الأول : التشرد والعود إليه

- متى تعتبر الأنثى في حالة تشرد - ٢٦ - ٢٨
- حق محكمة النقض في تصحيح صيغة إنذار التشرد كما وردت بالحكم من إنذار المتهم بأن يسلك سلوكاً مستقيماً إلى إنذاره بأن يغير من أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد - ٢٩
- العقوبة الواجبة التطبيق على من سبق الحكم بإنذاره متشرداً إذا عاد إلى حالة التشرد - ٣٠
- لا تأثير لكون الأحكام التي أسست عليها حالة العود للتشرد صادرة قبل القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ لأن هذا القانون قد استبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها تلك الأحكام - ٣١
- العقوبة الواجبة التطبيق على من سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة للتشرد إذا عاد لحالة التشرد - ٣٢
- متى تتوافر جريمة العود للتشرد ؟ ٣٣

(راجع أيضاً : مراقبة)

الفرع الثاني : الاشتباه والعود إليه

- متى تتوافر حالة الاشتباه ؟ ٣٤ - ٤١

- جرائم التدليس والغش المنصوص عليها في ق ٤٨ سنة ١٩٤١ لا تعتبر بصفة عامة مطلقة إعتداء على المال - ٤٢
 - إستفادة المتهم المنذر مشبوها تحت ظل القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ بـمدة سريان الإنذار المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ - ٤٣
 - حق النيابة في استئناف الحكم الصادر بالبراءة لعدم ثبوت تهمة الاشتباه - ٤٤
 - العبرة في إثبات العود للاشتباه بناء على أحكام الإدانة هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها - ٤٥
 - المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة « حالة العود » ليس هو العود بالمعنى الوارد في المادة ٤٩ عقوبات - ٤٦
 - الحكم الصادر بناء على القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ يبقى له أثره عند تطبيق المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ إذ أنه استبقى صفة الجريمة للفعل - ٤٧
 - شروط توافر جريمة العود للاشتباه - ٤٨ - ٥٧
 - وجوب تطبيق المادة ٢٢ ع على جريمة الاشتباه أو العود إليه والجريمة التي اعتبر بسببها عائداً للاشتباه - ٥٨
 - العقوبة الواجبة التطبيق في جريمة العود للاشتباه - ٥٩ و ٦٠
- (راجع أيضاً : مراقبة)

الفرع الثالث : المراقبة المنصوص عليها في المرسوم

بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥

- ماهيتها - ٦١ و ٦٢

الفرع الرابع : الطعن في الإنذار

- عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإنذار إنما يكون محله الأحكام التي يصح فيها الحكم به - ٦٣ - ٦٦
- الظاهر من مجموع نصوص المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ أنه إنما أراد بعدم جواز الطعن في الإنذار أن يجعل تقدير المحكمة التي أصدرته نهائياً من ناحية الوقائع والظروف التي بنى عليها فقط - ٦٧ - ٦٩
- الحكم الصادر بالإنذار من محكمة الدرجة الأولى لا يطعن فيه إلا بالاستئناف أما الطعن بالنقض فلا يكون إلا في الحكم الذي تصدره المحكمة الاستئنافية - ٧٠ و ٧١

الفرع الخامس : تسبيب الأحكام بالنسبة إلى الاشتباه والتشرد

- عدم بحث الحكم واقعة الشروع في السرقة التي اعتبر المتهم بسببها عائداً للاشتباه ومبلغ جدية الاتهام فيها . قصور - ٧٢

متشردون ومشتبه فيهم

- عدم بيان الحكم الذى دان المتهمين فى جريمة التشرد لاتخاذهم وسيلة غير مشروعة للتعيش أنهم كانوا يحضرون نسوة أجنبيات لممارسة الدعارة بالمنزل الذى ضبطوا فيه . قصور — ٧٣
- عدم بيان الحكم الذى عاقب المتهم فى جريمة العود للتشرد واقعة عودها للتشرد وتايخها . قصور — ٧٤

راجع أيضاً : اشتباه ، تشرد .

القواعد القانونية :

الفصل الأول

أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

الفرع الأول : مبادئ عامة

١ - الاشتباه هو صفة ينشئها الإنذار فى نفس قابلة له قبولاً يقع تحت تقدير حفظة النظام ، بخلاف التشرد فإنه حالة مادية يقرها الإنذار تقريراً محتوماً لا نتزاعه من الواقع الذى لا خيار لحفظة النظام فيه . وعلة الاشتباه هى خطر المشتبه فيه على الأمن العام . أما علة التشرد فمخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون مخالفة هى فى ذاتها ضئيلة لا خطر فيها على الأمن العام .

(جلسة ١٩٢٢/١٢/١٩ طعن رقم ٦٦٥ سنة ٢ ق) .

٢ - إن القانون لم يجعل لإنذار الاشتباه امداً ينتهى فيه اثره ، بل جاء نصه دالاً بذاته على عدم تقيد الإنذار بمدة ما ووجب عقاب المنذر إذا خالف مقتضى الإنذار فى أى وقت كان . ولا تصح الموازنة بين إنذار الاشتباه وإنذار التشرد والقول بأن الأول يسقط بمضى الزمن كما هو الحال بالنسبة للثانى غير صحيح لاختلاف طبيعة الأمرين إذ أن الاشتباه صفة خلقية تشريع بان صاحبها قد وقع منه أمور يستدل منها على أن له نفساً ميالة للجرام وأنه بهذه النفسية خطر على المجتمع . وليس من شأن هذه الصفة أن تلحق الشخص لمجرد وجوده فى إحدى حالات الاشتباه الواردة فى القانون ، بل يجب لذلك أن يرى رجال الضبط أنه خطر على الأمن الأمن فيثبتوا عليه هذه الصفة بإنذار يوجهونه إليه . ومعنى ذلك أن الاشتباه حالة ينشئها إنذار البوليس ، خلافاً للتشرد فإنه فعل مادي يقع من الشخص ، ويوجب على البوليس إنذاره للكف عن متابعته . ولذا فقد حدد القانون امداً لسقوط إنذار التشرد ، أما إنذار الاشتباه فقد أراد القانون عدم توقيته .

(جلسة ١٩٢٨/٤/١٨ طعن رقم ١٢٨٥ سنة ٨ ق) .

٣ - إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ والخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم قد أورد

جميع الأحكام الخاصة بمراقبة البوليس أيا كانت الجهة التي قضت بها ، ومهما كان السبب الذي استوجبها . ولذلك يكون حكم المادة ٣١ منه التي نصت على أن أحكامه لا تسرى على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة حكما عاما يتناول أحكام مراقبة البوليس المقررة في قانون العقوبات أيضا ، وذلك يقتضى تخصيص عموم النصوص التي أوردها هذا القانون عن عقوبة المراقبة القضائية باستثناء النساء هن والأطفال الذين لم يبلغوا السن المذكورة .

(جلسة ١٢/٢/١٩٢٩ طعن رقم ٦٥٠ سنة ٩ ق) .

٤ - إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم بعد أن أورد حالات التشرد والاشتباه وغيرهما مما أورده وبين أحكام هذه الحالات نص في المادة ٣١ منه على أن هذه الأحكام لا تسرى على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة . ومقتضى هذا النص أن جريمة التشرد وغيرها من الجرائم الواردة في ذلك القانون لا تتحقق أبدا بالنسبة لمن تناولهم هذا الاستثناء الصريح . فالحكم الذي يدين في جريمة التشرد متهما تقل سنه عن خمسة عشرة سنة يكون خاطئاً ويتعين نقضه والقضاء ببراءة المتهم من هذه التهمة .

(جلسة ١٥/٥/١٩٢٩ طعن رقم ١٠٩٠ سنة ٩ ق) .

الفرع الثاني : التشرد

٥ - ترويض القردة يعتبر وسيلة لتعيش مشروعة وهو ليس استجداء مستورا ولا هو من قبيل الشعوذة فصاحب هذه الصناعة ليس ممن ينطبق عليهم نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

(جلسة ١١/١/١٩٢٤ طعن رقم ٣٢٢ سنة ٤ ق) .

٦ - إن ما جاء بالمادة الخامسة من قرار وزير الحقانية الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ المعدل في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٣ من أن الإنذار الذي يوجهه البوليس إلى شخص يشتبه في أنه من المتشردين هو رغم جواز الطعن فيه إنذار مشمول بالنفاذ المؤقت - ما جاء بها من ذلك إنما هو من الأحكام الأصلية التي لا يقررها ولا يوجبها إلا قانون خاص يصدر بها . أما وزير الحقانية فلا يملك تقريرها ولا إيجابها لخروج ذلك عن حدود السلطة المخولة له بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون التشرد والمادة ٣٤ منه . وإذن فجريمة التشرد لا تعتبر واقعة إلا إذا لم يغير الشخص المنذر أحوال معيشته المخالفة للقانون في مدى عشرين يوما من تاريخ صيرورة الإنذار نهائيا فإذا تسلم شخص إنذار البوليس في ٣١ من يناير سنة ١٩٣٥ مثلا ثم طعن فيه بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٥ فايدته النيابة العامة في ٢٦ فبراير نفسه ثم قدمت الشخص المنذر للقضاء لمحاكمته بوصف أنه في ٧ مارس سنة ١٩٣٥ وجد بحالة تشرد رغم إنذاره فهذا الشخص الذي لم يمهل إلا ثمانية أيام من تاريخ تأييد الإنذار خلافا لما يقضى به القانون من تحديد تلك المهلة بعشرين يوما لا تصح إدانته والحكم الذي يعاقبه على اعتباره أنه متشرد يكون حكما مخالفا للقانون متعيينا نقضه .

(جلسة ٦/١/١٩٣٦ طعن رقم ٤٢ سنة ٦ ق) .

الفرع الثالث : الاشتباه

٧ - إن القانون لم يجعل لإنذار الاشتباه امداً ينتهى فيه اثره ، بل إن المادة التاسعة إذ نصت على انه « إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه او ... يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه ، بدون أن تبين مدى هذه البعدية فقد افادت انها بعدية مطلقة لا حد لها ، وإن إنذار الاشتباه غير قابل للسقوط بمضى أى مدة كانت ، بل هو يلصق بالشخص صفة استعدادة للإجرام وكونه خطراً على الأمن العام إلصاقاً لا يحويه الزمن ، بحيث إذا وقع في سبب من اسباب تطبيق المراقبة ، في أى وقت كان بعد هذا الإنذار وجب اعتباره وتطبيقها .

(جلسة ١٩٢٢/١٢/١٩ طعن رقم ٦٦٥ سنة ٢ ق) .

٨ - إن المادة التاسعة من قانون المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه بل جاء نصها عاماً دالاً بنفسه على عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بمضى المدة .

(جلسة ١٩٣٥/٣/٤ طعن رقم ١٩٩٠ سنة ٣ ق) .

٩ - إن المادة التاسعة من قانون المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه بل جاء نصها عاماً دالاً بنفسه على عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بمضى المدة خلافاً لإنذار التشرد الذى نصت المادة السادسة من القانون المذكور على انه لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره .

(جلسة ١٩٣٦/٥/٤ طعن رقم ١٤٢٣ سنة ٦ ق) .

١٠ - إن المادة التاسعة من قانون المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه كما فعلت بالنسبة لإنذار التشرد ، بل لقد جاء نصها عاماً مفيداً بذاته عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بمضى المدة .

(جلسة ١٩٤٢/٦/٨ طعن رقم ١٤٤٦ سنة ١٢ ق) .

١١ - إن إنذار الاشتباه متى أعلن من البوليس للمشتبه فيه وأصبح نهائياً بعدم الطعن فيه او باستنفاد الطرق المقررة للطعن اعتبر فيما يتعلق بموضوعه وفيما صدر من أجله عنواناً للحقيقة حائزاً قوة الشيء المحكوم به . فلا يجوز لاية هيئة البحث من جديد فيما رآه رجال السلطة العامة وفيما قرروه في شأن حالة من صدر اليه الإنذار بمقتضى ما لهم من سلطة خولهم إياها القانون واختصهم بها . ولذلك فلا تجوز من بعد للمشتبه فيه إثارة الجدل حول الاسباب التى دعت البوليس لتوجيه إنذار الاشتباه إليه .

(جلسة ١٩٢٨/٤/١٨ طعن رقم ١٢٨٥ سنة ٨ ق) .

الفرع الرابع : العود للاشتباه

١٢ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشير إلى كافة الاحوال المذكورة في المادة الثانية منه ، والفقرة الأخيرة من المادة التاسعة المذكورة تشير بنوع خاص إلى الاشخاص

الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنهم اشتهر عنهم لأسباب جدية الاعتقاد على الاعتداء على النفس أو المال أو الاعتقاد على التهديد بذلك الخ . ونص الفقرة لا يشمل فقط الجرائم المخلة بالأمن العام محصورة في أنواع مخصوصة كالخطف أو السطو مثلا ، بل هو نص عام يشمل كل صور الاعتداء الواقع على النفس أو المال ، فالضرب البسيط مثلا يدخل فيه بلا نزاع ، على أنه لما كانت حكمة هذا النص هي وقاية الأمن العام مما يخل به كان من الواجب تخير الأحوال التي يصح أن ينطبق عليها ، كيلا يدخل فيه من صور الاعتداء مالا إخلال فيه بالأمن العام وما ينبو الذوق عن جواز اعتبار معتادها محلا لأن يوسم بميسم الاشتباه والمعول في ذلك على حكمة من يكل إليه القانون سلطة الإنذار . والعبرة فيما إذا كان لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة محل هي بما تقرره محكمة الموضوع من حيث جدية الأسباب التي يعتمد عليها البوليس في طلب المراقبة أو عدم جديتها ، وحكمها في ذلك موضوعي لا رقابة عليه لمحكمة النقض ، ما لم تخرج محكمة الموضوع عن المعقول في فهم الأسباب الجدية .

(جلسة ١٩٢٢/١٢/١٩ طعن رقم ٢٦٥ سنة ٢ ق) .

١٣ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم تنص على أنه إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولا وثانيا من المادة الثانية أو عن شروعه في ارتكاب إحدى تلك الجرائم أو إذا وجد مرة أخرى في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أو إذا كان لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن ميول المشتبه فيه وأعماله الجنائية فيطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقا لأحكام الباب التالي . فإذا اعتمدت المحكمة صحة ما وجد لدى البوليس من الأسباب الجدية التي أيدت ظنونه عن ميول المتهم وأعماله الجنائية وطبقت عليه المواد ٢ و ٩ و ١٠ من القانون المتقدم الذكر فهذا الاعتماد باعتبار كونه تقديرا موضوعيا داخل في حدود سلطة قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه .

(جلسة ١٩٣٥/١١/٢٥ طعن رقم ٢١٢٧ سنة ٥ ق) .

١٤ - لا يشترط لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ صدور أي حكم سواء أكان ابتدائيا أم استئنافيا ، بل يكفي بحسب نص هذه المادة أن يوجد من « الأسباب الجدية » ما يؤيد ظنون البوليس عن ميول المشبوه وأعماله الجنائية .

(جلسة ١٩٢٢/١٢/١٩ طعن رقم ٢٦٥ سنة ٢ ق) .

١٥ - إن المراقبة التي يقضى بها طبقا للمادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه في أحوالهم هي المراقبة الخاصة المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من ذلك القانون ، وهي ليست عقوبة تبعية بل هي عقوبة أصلية قائمة بذاتها تترتب على مخالفة موجب الإنذار مخالفة من المنصوص عليه بالمادة التاسعة فإذا سهت محكمة الموضوع عن الفصل في تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه فلا تستطيع محكمة النقض والإبرام إصلاح سهو محكمة الموضوع بتطبيق القانون وإنما سبيل إصلاح سهو المحكمة أن تعيد النيابة القضية إليها بإعلان جديد تطلب منها فيه الفصل في تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه التي سهت عن الفصل فيها .

(جلسة ١٩٢٢/١٢/٢٦ طعن رقم ٨٢٨ سنة ٢ ق) .

متشردون ومشتبه فيهم

١٦ - المراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون التشرد ليست في الواقع إلا نوعاً من أنواع المراقبة فإذا قضى الحكم المستأنف بالمراقبة العادية حين كان يجب أن يقضى بالمراقبة الخاصة طبقاً للمادة التاسعة المذكورة ولم تستأنف النيابة فالواجب على المحكمة الاستئنافية مادامت ترى أن تهمة مخالفة المتهم لموجب إنذار الاشتباه ثابتة أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف لا أن تقضى ببراءته على أساس أن العقوبة التي أوقعها الحكم المستأنف هي عقوبة غير مقررة قانوناً .

(جلسة ١٩٣٦/٢/٢٢ طعن رقم ١٠٢٢ سنة ٦ ق) .

١٧ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشير في الواقع إلى كافة الأحوال الواردة في المادة الثانية من هذا القانون ، والفقرة الأخيرة منها تشير بنوع خاص : (أولاً) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنه اشتبه عنهم لأسباب جدية الاعتقاد على الاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتقاد على التهديد بالاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتقاد على الاشتغال كوسطاء لإعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة ، وذلك على اعتبار أن نص هذه الفقرة الخامسة عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس والمال لا خاص يشمل فقط الجرائم المخلة بالأمن العام محصورة في أنواع معينة كالخطف والسطو ، (ثانياً) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة السادسة من المادة الثانية المذكورة بأنهم اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمخدرات .. وتتناول تلك الفقرة أيضاً غير هؤلاء وأولئك على الإطلاق بلفظها العام الشامل كل من لا يبتعد عن مسالك الشبهة والجناية فيعطى البوليس بما يقع منه ما يؤيد ظنونه عن ميوله وأعماله الجنائية .

(جلسة ١٩٣٩/١٠/١٦ طعن رقم ١٦٥٧ سنة ٩ ق) .

١٨ - إن المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم قد فرقت بين حالتين . حالة صدور حكم على المشتبه فيه في جرائم معينة أو تقديم بلاغ جديد ضده عن ارتكابه جريمة من تلك الجرائم أو وجوده في إحدى الحالات الخاصة المبينة بالمادة المذكورة ، والحالة التي يكون فيها لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه من ميول المشتبه فيه وأعماله الجنائية . فبمقتضى هذه المادة تتحقق جريمة العود إلى الاشتباه في الحالة الأولى بمجرد صدور الحكم على المشتبه فيه أو تقديم البلاغ في حقه عن إحدى الجرائم التي أوردتها على سبيل الحصر أما في الثانية فلا تتحقق بمجرد صدور حكم أو تقديم بلاغ أو شهادة شهود أو غير ذلك بل يجب أن يطلب البوليس اعتبار المتهم عائداً للاشتباه على أساس ما تجمع لديه من الأسباب الجدية المؤيدة لظنونه عن ميوله وأعماله الجنائية فالبوليس في هذه الحالة هو الذي يقدر حالة المشبوه وميوله وهو الذي يطلب أن يحكم بمراقبته على هذا الأساس وللمحكمة تقدير جدية الأسباب التي بنى عليها البوليس ظنونه وإذن فإذا رفعت الدعوى على المتهم بأنه عاد إلى الاشتباه على أساس مجرد صدور حكم بإدانته في جريمة الاتجار في مواد مخدرة - تلك الجريمة التي لم يرد ذكرها مع الجرائم الواردة في الحالة الأولى - فعدلت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة لتدخل في الحالة الثانية بقولها أنه وجد لدى البوليس أسباب جدية تؤيد ظنونه عن ميول المشتبه فيه ، ولم تبين مع ذلك إن كان ما قالته عن البوليس له أصل في التحقيق أم لا فإن هذا منها يعتبر قصوراً مستوجبا لنقض حكمها .

(جلسة ١٩٣٩/١٢/١٨ طعن رقم ٥٧ سنة ١٠ ق) .

١٩ - إنه لما كانت جريمة العود إلى الاشتباه تتحقق ، على مقتضى الشطر الأخير من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، بطلب البوليس اعتبار المتهم قد عاد إلى حالة الاشتباه بمخالفته مقتضى الإنذار السابق توجيئه إليه ، على أساس ماتجمع لديه من الأسباب الجدية التي تؤيد ظنونه عن أعمال المتهم وميوله الجنائية نحو ما هو مطلوب منه في النص الابتعاد عنه لكيلا يخلق حوله ظنونا أو شبهات تفيد ولو من بعيد اتصاله به ، وذلك دون حاجة إلى صدور حكم جنائي عليه أو تقديم بلاغ ضده عن واقعة معينة بالذات - لما كان ذلك كذلك ، فإنه يكفي لسلامة الحكم في قوله يتحقق تلك الجريمة أن يكون قد أثبت أن المتهم قد انذر مشبوها ثم ارتكب بعد ذلك جريمة سرقة حكم عليه فيها من المحكمة العسكرية .

(جلسة ١٨/١٢/١٩٤٤ طعن رقم ١٤٨٩ لسنة ١٤ ق) .

٢٠ - إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ خاصة بالمشتبه فيهم الذين يجوز توجيئه الإنذار اليهم ، والمادة التاسعة خاصة بتوقيع العقوبة على من يخالف مقتضى الإنذار ، فإنه إذا كان الحكم قد قضى بوضع المشتبه فيه تحت المراقبة بناء على أنه حدث بعد إنذاره أن قدم ضده بلاغ عن ارتكاب جريمة سرقة ، لا يكون ثمة وجه للنعي على هذا الحكم بأنه أخطأ بمقولة إن الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة تستلزم أن تكون النيابة قد تولت أكثر من مرة إقامة الدعوى التي يحكم فيها بالبراءة .

(جلسة ١٢/٢/١٩٤٥ طعن رقم ٤٨٢ لسنة ١٥ ق) .

٢١ - إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ حين قال في المادة التاسعة : « إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جدى عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولا وثانياً ... الخ » ، فقد دل على أن البلاغ المشار إليه في المادة كاف للحكم بوضع ذلك الشخص تحت المراقبة الخاصة ولو كان هذا البلاغ قد انتهى أمره بالحفظ أو بالبراءة . وكل ما في الأمر أنه يجب أن يكون هذا البلاغ جدياً . والقول بعدم جواز طلب المراقبة بدعوى مستقلة بعد الفصل بالبراءة في الدعوى التي أقيمت بناء على هذا البلاغ قول لا سند له في القانون ولا له من موجب يقتضيه .

(جلسة ١٢/٢/١٩٤٥ طعن رقم ٤٨٢ لسنة ١٥ ق) .

٢٢ - إن المشبوه إذا كان سبب إنذاره الاعتداء على الاتجار في المخدرات وكانت إساءة الظنون فيه بعد ذلك راجعة إلى الاعتداء على الاتجار في المواد المخدرة أيضاً فإن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة المتقدمة الذكر تنطبق عليه .

(جلسة ١٦/١٠/١٩٣٩ طعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٩ ق) .

٢٣ - إن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم تشمل جميع الأشخاص المشار اليهم في الفقرة الخامسة من المادة الثانية أى الأشخاص الذين اشتهر عنهم لأسباب جدية الاعتداء على النفس الخ . ونص هذه الفقرة عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس وإن لم يبلغ حد اغتيال الحياة فيدخل فيه الضرب البسيط أو التعدى على رجال الحفظ . واذن فالمشبوه الذى تقع منه أية هاتين الجريمتين تطبق عليه المراقبة الخاصة .

(جلسة ١٠/٢/١٩٤٣ طعن رقم ٤٢٦ لسنة ١١ ق) .

٢٤ - يكفي قانوننا للقول بمخالفة إنذار الاشتباه أن يكون الإنذار قد وجه بناء على أى موجب

متشردون ومشتبه فيهم

من الموجبات المبينة في المادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ثم يخالف المشبوه المنذر مقتضاه بوقوعه في أى سبب من الأسباب الواردة بالمادة ٩ ولو كان مسمى موجب الإنذار يختلف عن مسمى سبب المخالفة فإن القانون قد اعتبر الموجبات التي ذكرها في المادة ٢ هي والأسباب التي ذكرها في المادة ٩ كلها منتهية إلى وصف واحد ، بالنسبة إلى من تتوافر في حقهم كلها أو بعضها ، هو الذى حرص على أن يعمل على وجوب الابتعاد عنه تحقيقاً لمصلحة الجماعة . واذن فإذا انذر المشبوه بسبب الاعتداء على النفس فهو مخالف للإنذار إذ ما اعتدى على المال . لأن الاعتداء ، على النفس كان أو على المال باعتباره وليد آفة النزوع إلى الإجرام ، هو الذى أراد الشارع ، ابتغاء لخير المجتمع ، أن يصد عن الميل نحوه أو عن التوجه إليه .

(جلسة ١٨/١٢/١٩٤٤ طعن رقم ١٤٨٩ لسنة ١١ ق) .

٢٥ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشبوهين إنما تقضى بالحكم بالمراقبة على أنها عقوبة أصلية عن جريمة قائمة بذاتها هي سبق إنذار المتهم مشبوها ثم مخالفته مقتضى الإنذار سواء بالحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو بتقديم بلاغ جدى ضده الخ . وليس في القانون ما يفيد من قريب أو من بعيد أن هذه المراقبة هي عقوبة تكميلية يجب أن يكون الحكم بها مع عقوبة أخرى توقع عن الجريمة المرتكبة . بل بالعكس لا يستقيم القول بذلك مع وجوب الحكم بالمراقبة على المشبوه في الأحوال الأخرى التي لا يكون هناك فيها حكم آخر بالإدانة - ثم أن نص هذه المادة يستفاد منه أن الحكم الصادر من محكمة عسكرية في جريمة سرقة يكفى في تطبيقها ما دامت محكمة الجنح قد رأت فيه دليلاً كافياً على أن المتهم قارف السرقة .

(جلسة ٢٩/١/١٩٤٥ طعن رقم ٢٩١ لسنة ١٥ ق) .

الفصل الثانى

أحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥

الفرع الأول : التشرد والعود إليه

٢٦ - التشرد معناه القعود عن العمل والانصراف عن أسباب السعى الجائز لاكتساب الرزق . وهذا المعنى لا يتحقق بالنسبة إلى الإناث لأنهن ، ولو كن كبيرات صحيحات الأبدان ، لسن مطالبات بالكسب والسعى إذ نفقتهن تلزم بعولتهن أو ذوى قرابتهن على الوجه المقرر بالقانون . ولا يغض من هذا النظر ما قضت به المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٥ من أن أحكام التشرد تسرى على النساء إذا ما اتخذن وسيلة غير مشروعة للتعيش ، فإن هذا لا يراد به إلزام النساء قانوناً بما ألزم به الرجال ، لامن جهة وجوب السعى والعمل في ذاته ولامن جهة كون السعى أو العمل مما ينتسب به صاحبه إلى مهنة أو صناعة أو حرفة معروفة جائزة تكفى حاجته وتكفى الناس شر تبطله ، بل المراد به الضرب على أيدي النسوة اللاتي يرتزقن من الجريمة ويتخذنها وسيلة للتعيش فاولئك أجرى عليهن القانون أحكام التشرد من إنذار ومراقبة وحبس ، لا لأنهن عيال على سواهن فهذا قائم بالنسبة إلى الإناث كافة ، بل لأنهن

إذ يتكسبن من مخالفة القانون بالسرقة أو التحريض على الفجور أو غير ذلك مما هو من هذا القبيل يتأذى بمسلكهن الأمن والنظام حتماً ، وإذ كانت إباحة المرأة نفسها لمن يطلبها أمراً لا يمكن عده حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق بل هي مجرد استعانة من جانب الأنثى فاسدة الخلق بوضعها الطبيعي على أرضاء ميلها إلى الراحة والتبطل واستمرارها الكسل بالتعلق بأذيال رجل أو رجال ابتغاء المال فهي صورة منكورة من صور اعتماد المرأة في معاشها على سواها إلا أنها فعل ليس معاقباً عليه لذاته ولا باعتباره قعوداً عن العمل والسعى ، ولذلك فلا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة التي تسقط فيه بأحكام التشرد .

(جلسة ١٧/٢/١٩٤٧ طعن رقم ٤٤٤ لسنة ١٧ ق) .

٢٧ - إذا كان الحكم قد أذن إمراً بالتشرد اعتماداً على ما قاله من ضبطها مع رجل في حالة مريبة بمنزل يدار للدعارة السرية وتسليمها باتصال الرجل بها في ذلك اليوم فقط بتأثير صاحبة المنزل ، وكان الاستفادة من الحكم أن هذه المرأة تعول في معاشها على مساعدة مالية يسديها لها أخوها ومطلقها شهرياً ، لا على ما تحصل عليه من طريق الدعارة ، فإنه يكون قد أخطأ إذا الواقعة المذكورة لا عقاب عليها .

(جلسة ٨/٦/١٩٤٨ طعن رقم ٣٢٩ لسنة ١٨ ق) .

٢٨ - إنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تفيد أن تكون الوسيلة التي يؤسس عليها القضاء بالتشرد مخالفة لقانون العقوبات أو تكون وسيلة أخرى مما عده النص ، فإنه لا تصح إدانة المتهم بالتشرد إذا كان ما وقع منها هو أنها ساكنت رجلاً معيناً في منزل واحد واتصلت به وتكفل بالنفقة عليها .

(جلسة ٢٠/١٢/١٩٤٨ طعن رقم ١٩٠٥ لسنة ١٨ ق) .

٢٩ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم أنه وجد بحالة التشرد بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش ففرض ابتدائياً بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر تطبيقاً للمواد ١ و ١/٢ و ٤ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإستأنف ثم قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل ذلك الحكم والاكتفاء بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً - فإن المحكمة بحكمها هذا تكون قد استعملت الرخصة التي خولها القانون لها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون سالف الذكر من الاكتفاء بإنذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة التشرد ، إلا أن صيغة الإنذار كما جاءت بالحكم لم تكن هي التي ينص عليها القانون في تلك المادة ، ويكون من المتعين تصحيح هذا الخطأ بالحكم بإنذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حال التشرد .

(جلسة ٣/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٢ ق) .

٣٠ - إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم مع سبق الحكم بإنذاره متشرداً قد عاد إلى حالة التشرد في خلال الثلاث السنوات التالية للإنذار فتكون العقوبة الواجبة هي المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٥ وهي المراقبة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات كما هو صريح النص الوارد بالمادة ٣ ، ويكون الحكم قد أخطأ إذ قضى بالحبس والمراقبة لمدة ستة عملاً بالفقرة الثانية من المادة الثالثة لأن حكم هذه الفقرة محله - على ما هو مستفاد من مجموع نصوص القانون المشار إليه - أن يكون المتهم سبق الحكم عليه بالمراقبة للتشرد سواء أكانت هذه المراقبة قد حكم بها ابتداءً طبقاً للفقرة الأولى من

المادة ٢ أم حكم بها طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٨ طعن رقم ٥٢٤ سنة ١٩٤٩ ق) .

٣١ - أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن العقوبة على التشرد في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ، فالحكم الذي يكتفى بإنذار المتهم في هذه الحالة يكون مخالفاً للقانون ولا تأثير في هذا الشأن لكون الأحكام التي أسست عليها حالة العود صادرة قبل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن هذا القانون قد استبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها تلك الأحكام كما كانت مما يترتب عليه بقاء آثارها .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/١٩ طعن رقم ١٠١٤ سنة ٢٠ ق) .

٣٢ - إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه في حالة العود للتشرد تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ، فإذا قضى الحكم على عائد للتشرد بالحبس ثلاثة أشهر وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ إذ نزل بعقوبة المراقبة عن الحد الأدنى المقرر في القانون .

(جلسة ١٩٥١/١٠/٢٢ طعن رقم ٨٦٨ سنة ٢١ ق) .

٣٣ - إن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ٤٥ تنص على أنه ، يعاقب على التشرد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات . وفي حال العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ، ، وإذن فمتى كان الثابت بصحيفة سوابق المتهم التي كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية المطروحة أمامها الدعوى بناء على الاستئناف المرفوع من النيابة أن المتهم سبق الحكم عليه بالحبس مدة ستة شهور والوضع تحت مراقبة البوليس مدة سنة لتشرد ، وكان المتهم قد وجد متشرداً قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة ، فإنه يعتبر عائداً في حكم المادة ٤٩ فقرة ثانية من قانون العقوبات مما يستوجب عقابه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

(جلسة ١٩٥٢/٤/٨ طعن رقم ١٩٤ سنة ٢٢ ق) .

الفرع الثاني : الاشتباه والعود إليه

٣٤ - إن الشارع إنما أراد بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن يوسع في سلطة القاضي بعد أن نقل إليه ما كان قد عهد به في القانون السابق للبوليس والنيابة من سلطة الإنذار وتقرير حالة الاشتباه ، وذلك زيادة منه في تقرير الضمانات للمتهمين ، فإن إطلاق المادة الخامسة من المرسوم المذكور من القيود المتعلقة بالمدة ونوع الجريمة ، تلك القيود التي كانت مقررة في المادة الثانية من القانون السابق عليه ، لا تعليل له إلا اطمئنان المشرع بعد وضعه زمام الأمر كله في يد القاضي وتركه لتقديره . وإذن فإذا ما استقرا القاضي من حال الشخص وسوابقه ما يقنعه بقيام الحالة الخطرة والاتجاه الإجرامي اللذين يجعلان من صاحبهما مشبوهاً يخشى شره عجل بمراقبته أو اكتفى بإنذاره تبعاً لدرجة خطورته ، وإن استبان أنه برغم الحكم عليه أكثر من مرة

لم يندمج في زمرة الأشرار الخطرين ، أو اندمج ، ولكن أقلع واستقام بعد عثراته الماضية ، أخل سبيله ، كما هو الشأن فيمن يعد مشبوها بناء على الاشتهار ، لأن الاشتهار والسوابق قسيما ينقاسمان إبراز حالة واحدة ويتعادلان في الاستدلال على وجودها .

(جلسة ١٩٤٦/٦/١٧ طعن رقم ١٤١٥ لسنة ١٦ ق) .

٣٥ - لاجناح على المحكمة إن هي استعانت في عد المتهم مشتبهاً فيه بشواهد من صحيفة سوابقه ولو كانت قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، إذ المقصود هو مجرد الاستدلال على توافر الاعتياد والاشتهار المدعى قيامهما عند المحاكمة . وذلك لا يعد بسطاً لآثار هذا المرسوم على وقائع سابقة على صدوره ، لأن المتهم في الواقع وحقيقة الأمر لا يحاكم عن سوابقه الماضية وإنما يحاكم عن الحالة القائمة به وقتئذ . على أنه يكون على القاضي ، وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة ومحاسبته على اتجاهه الحاضر ، أن يورد في حكمه من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضي بهذا الحاضر وإلا ساغ النعي عليه بأنه إنما يحاسب المتهم على الماضي . وإذن فإذا كان الحكم الذي اعتبر المتهم مشتبهاً فيه قد خلا من بيان تواريخ الأحكام السابقة التي اعتمد عليها والأدلة التي استخلص منها حقيقة اتجاه المتهم عند رفع الدعوى عليه في ظل المرسوم بقانون السابق الذكر فإنه يكون معيباً بالقصور .

(جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨ طعن رقم ١٨٢٤ لسنة ١٦ ق) .

٣٦ - إن السوابق لا تنشئ الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه والذي يريد الشارع الاحتياط منه لمصلحة الجماعة بل هي تكشف عن وجوده وتدل عليه فهي والشهرة بمنزلة سواء ، وإذن فيكفي الاعتماد على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم لأخذه بهذا القانون متى كانت هذه الأحكام قريبة البون نسبياً أو كانت من جهة الجسامة أو الخطورة أو التعاقب أو التعاصر أو التماثل إلخ تكفي لإقناع القاضي بأن صاحبها مازال خطراً يجب التحرز منه ، ولا يعد ذلك بسطاً لآثار هذا القانون على وقائع سبقت صدوره .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٢ طعن رقم ٨ لسنة ١٧ ق) .

٣٧ - إن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه يعد مشتبهاً فيه كل شخص حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم التي ذكرتها ومن بينها السرقة والاتجار بالمواد المخدرة أو تقديمها للغير ، كما نصت المادة ٦ على أن يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس . فإذا كان الحكم قد أثبت أنه سبق على المتهم بالحبس مرتين إحداهما في سرقة والآخرى في جنحة مخدر وإن العمدة شهد عليه بأنه اعتاد الاتجار في المخدرات ، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت حالة الاشتباه التي أدان بها ولا أهمية لكون المتهم لم يحكم عليه إلا مرة واحدة في جنحة مخدر ، مادام القانون قد ذكر جريمتي السرقة والاتجار بالمخدرات بصدد تكوين حالة الاشتباه ولم ينص على وجوب أن تكون الجرائم التي ذكرها من نوع واحد بالنسبة إلى المتهم الواحد .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ طعن رقم ٢١٠٥ لسنة ١٧ ق) .

٣٨ - إذا كانت المحكمة قد اعتمدت في إدانة المتهم بوجوده في حالة اشتباه على ما شهد به الشهود من سوء سيره ولم تعتمد على سوابقه - سواء منها ما سبق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥

متشردون ومشتبه فيهم

او مالحقه - إلا على اعتبار انها قرينة تؤيد ما شهد به شهود الإثبات ، فلا جناح عليها في ذلك .
(جلسة ١٩٤٨/٦/١ طعن رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق) .

٣٩ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم بوجوده في حالة اشتباه على أساس انه اشتبه عنه لاسباب مقبولة الاعتداء على المال والاتجار بالمواد المخدرة مستندة في ثبوت ذلك إلى شهادة رجال الحفظ وإلى ما استظهرته من صحيفة سوابقه ومن قضية إحراز مخدر برىء منها لبطلان في إجراءات التفتيش فلا تثريب عليها في ذلك .

(جلسة ١٩٤٨/٦/١ طعن رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق) .

٤٠ - إن المتهم الذي يحاكم على انه يعد مشبوها ولو انه إنما يحاكم على الحالة القائمة به لا على سوابقه ، إلا أن صحيفة السوابق قد تكشف عن هذه الحالة وتدل عليها . ولا جناح على القاضي إن هو إستعان في بحثه بشواهد منها وان كان عليه - وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة ومحاسبته على اتجاهه الحاضر - أن يبين في حكمه الأدلة التي تربط ذلك الماضي الذي كشفت عنه السوابق بهذا الحاضر الذي يحاسبه عليه ، ولا يقال في هذه الحالة إن المتهم يحاسب على الماضي .

(جلسة ١٩٥١/٤/٢٣ طعن رقم ٢١٢ سنة ٢١ ق) .

٤١ - متى كان الحكم قد استند في إدانة المتهم بجريمة الاشتباه إلى ما ثبت من صحيفة سوابقه من أنه حكم عليه بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ في جريمة تبديد وفي ٩ من مايو سنة ١٩٤٣ لسرقة ، وحكم عليه بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ في جناية شروع في قتل ، وما ثبت من صحيفة سوابقه المعلومة للبوليس من أنه حكم عليه مرتين في ضرب ، كما استند الحكم أيضاً إلى شهادة شيخ البلد من أن المتهم اتهم بقتل ابنه (ابن الشاهد) وقدم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته عن هذه الجناية وإلى اعتراف المتهم بهذا الاتهام وبأن القضية لما يفصل فيها بعد ، واستخلص الحكم من ذلك أن المتهم قد انطوت نفسه على عادة ارتكاب جرائم الاعتداء على المال والنفس حتى في أبشع صوره ، فإن ما استخلصته من ذلك سائق في العقل والمنطق .

(جلسة ١٩٤٩/١/٢٤ طعن رقم ١٢١٥ سنة ٢٢ ق) .

٤٢ - إن جرائم التدليس والغش المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا تعتبر بصفة عامة مطلقة اعتداء على المال ، فإن بعضها لا يصح عده كذلك إذ هو لا يقوم على اعتداء على مال للغير ولا يكون مثل هذا الاعتداء ملحوظاً في ارتكابه . وإذن فلا يكفي أن يقول الحكم إن جرائم الغش والخداع التي قارفها المتهم بعد إنذاره مشبوها مما يعتبر من جرائم التعدي على المال ، بل يكون من المتعين أن يبين بياناً كافياً ما يبرر عد الأفعال التي وقعت من المحكوم عليه وكونت هاتين الجريمتين اعتداء على المال .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢ طعن رقم ١٩٥١ سنة ١٨ ق) .

٤٣ - إنه لما كان المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الصادر بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ينص في المادة ٧ منه على أن إنذار الاشتباه ينتهي مفعوله بمضى ثلاث سنوات من يوم الحكم به إذا لم يقع من المشتبه فيه أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه ، فإنه يكون بالبداية قد عدل أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم فيما يختص بإنذارات الاشتباه الصادرة تحت ظله بأن جعلها محلاً للسقوط بمضى المدة بالنسبة إلى الأشخاص الواجبة محاكمتهم بمقتضاه وفقاً للمادة ١٢ من المرسوم بقانون ويجب - بناء على

المادة ٥ من قانون العقوبات - أن يستفيد المتهم من هذا التعديل الذي جاء في مصلحته . فإذا كانت المدة المذكورة قد انقضت بالنسبة إلى الإنذار الصادر إلى المتهم ، فإنه يكون واجبا القضاء ببراءته .

(جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨ طعن رقم ٦٤٢ سنة ١٦ ق) .

٤٤ - إن المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إنما جعلت حكم القاضي الجزئي غير قابل للطعن في حالة ما إذا أصدر حكماً بإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً ، أما إذا حكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة فإنه يكون للنيابة أن تستأنف حكمه لأنها رفعت الدعوى بمقتضى القانون الذي ينص على أنه في حالة الثبوت يحكم بالمراقبة ويخول القاضي الاكتفاء بالإنذار .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٢ طعن رقم ٦٤١ سنة ١٩ ق) .

٤٥ - العبرة في إثبات العود بناء على أحكام الإدانة في حالة الاشتباه - طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - هي بتواريخ وقوع الجرائم لا بآيام الحكم فيها . فإذا كانت المحكمة لم تكن ببيان تاريخ ارتكاب الجرائم التي قالت بقيام حالة العود معها فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٤٨/٥/١٨ طعن رقم ٢٢٨٦ سنة ١٧ ق) .

٤٦ - إنه يبين من مقارنة نص المادتين ٦ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة « حالة العود » ليس هو العود بالمعنى الوارد في المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، وإنما المراد به هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالاشتباه أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه السابق الحكم بها عليه ، وذلك وفقاً لما جاء في الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم المذكور ، إذ لا يوجد أي مبرر للقول باختلاف معنى العود في حالة سبق الحكم بالإنذار وحالة سبق الحكم بالمراقبة ، وإذن فلا يلزم في حالة الحكم بالعود أن تتوفر جريمة الاشتباه من جديد بناء على وقائع أخرى لاحقة للوقائع التي بنى عليها حكم الاشتباه الأول ، بل كل ما يلزم هو أن يقع من المتهم بعد الحكم عليه بالمراقبة للاشتباه أي فعل من شأنه تأييد الحالة الثابتة بالحكم الأول في حقه .

(جلسة ١٩٤٩/٦/٧ طعن رقم ٨٩٢ سنة ١٩ ق) .

٤٧ - إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على العقاب على الفعل ، أما إذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل - كما هي الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره ، والنص في المادة ١٢ من المرسوم بقانون المشار إليه على إلغاء إنذارات التشرد مع سكوت هذه المادة عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم إن هي إلا تطبيق لهذه القاعدة . فإذا كان الثابت أنه قد حكم على المتهم قبل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاشتباه ، وحكم عليه بحبسه ستة أشهر مع الشغل في ٢١ من إبريل سنة ١٩٤٨ لسرقة وقعت منه بعد هذا القانون فإنه يكون قد ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه ، ويتعين لذلك عقابه بالفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المذكور .

(جلسة ١٩٤٩/٦/٧ طعن رقم ٦٥٢ سنة ١٩ ق) .

متشردون ومشتبه فيهم

٤٨ - إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل ، أما إذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل ، كما هي الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ٤٥ ، فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره . ونص المادة ١٢ من المرسوم بقانون المذكور على إلغاء إنذارات التشرد وسكوتها عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم ليس إلا تطبيقاً لهذه القاعدة . وإذن فإذا كان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه (في ١٩٤٢/٤/٣) بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه (في ١٩٤٧/٣/٢) بالحبس لارتكابه جريمة سرقة ، فإنه يكون قد عاد إلى الاشتباه بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثابتة في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة .

(جلسة ١٩٤٩/٦/١٣ طعن رقم ٨٠٢ سنة ١٩ ق) .

٤٩ - إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل ، أما إذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل كما هي الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره . فإذا كان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ بحبسه ستة أشهر مع الشغل لارتكابه جريمة سرقة فإنه بذلك يكون قد عاد إلى حالة الاشتباه بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثابتة في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢ طعن رقم ٤٠٢ سنة ٢٠ ق) .

٥٠ - إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل ، أما إذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل كما هو الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره ، وإذا كان نص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على إلغاء إنذارات الاشتباه وسكوتها عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم ليس إلا تطبيقاً لهذه القاعدة فإنه متى كان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ بحبسه ستة أشهر مع الشغل لأنه ارتكب جريمة سرقة كان هذا المتهم قد عاد إلى حالة الاشتباه بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثابتة في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة .

(جلسة ١٩٥١/١١/١٢ طعن رقم ١٠٥٦ سنة ٢١ ق) .

٥١ - إن القانون يوجب للدانة في جريمة العود للاشتباه أن يبين الحكم سنده الذي يبرر القول بأن المشتبه فيه وقع منه فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه . فإذا كان المتهم بهذه الجريمة قد دفع التهمة بأن الجناية التي هي سند الاتهام لم يتم التصرف فيها بعد ، وكان كل ما قاله الحكم في صدد ادانته هو أن الاتهام الموجه إليه في الجناية المذكورة اتهام جدي لقيد الدعوى ضده ، فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان واجبا نقضه ، إذ أن قول المحكمة إن الاتهام جدي لقيد الدعوى ضد المتهم لا يمكن أن يكون كافياً ، لا من ناحية الرد على دفاع المتهم ، ولا من ناحية بيان الواقعة المكونة للجريمة التي ادانته فيها ، فإن قيد القضية ضد المتهم بمعرفة

النيابة لا يفيد جدية الاتهام إذ قد تقيد قضية ضد متهم ثم تنتهى بالحفظ لعد الصحة او لعدم وجود جنائية ، ثم إن القيد ليس الا مجرد اجراء ادارى لرصد القضايا في الجداول الخاصة بها . (جلسة ١٩٤٩/٢/٧ طعن رقم ٣٦٠ سنة ١٩ ق) .

٥٢ - إن مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها في المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إنما وضعت لحالة خاصة هي حالة اختيار القاضى الحكم بانذار المشتبه فيه بدلا من توقيع عقوبة المراقبة ابتداء طبقا للفقرة الاولى من المادة السادسة ، وهي حالة لا شأن لها بحالة العود إلى الاشتباه المنصوص عنها في الفقرة الثانية من تلك المادة والتي جعل القانون عقابها الحبس والمراقبة معا ، وتحكمها قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الاول من قانون العقوبات وبمقتضاها يعتبر عائداً من حكم عليه بالحبس مدة سنة او اكثر وثبت انه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ إنتقضاء هذه العقوبة . فإذا كان المتهم قد حكم بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاشتباه بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤ . وهذه العقوبة تعتبر بمقتضى المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات ، وكان المتهم قد اتهم بجريمة الشروع في القتل التي قامت على أساسها جنحة الاشتباه التالية في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ قبل مضي خمس سنين من انقضاء العقوبة السابقة فإنه يكون عائداً طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات متعينا عقابه بالحبس والمراقبة معا تطبيقا للمادة ٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٩ طعن رقم ١٦٤٢ سنة ٢١ ق) .

٥٣ - إذا كانت النيابة العمومية قد رفعت الدعوى على المتهم لأنه عاد لحالة الاشتباه بأن اتهم في قضية سرقة حالة كونه سبق الحكم عليه باعتباره مشبوها ، وكان يبين من أسباب الحكم أن المحكمة قد أمرت بضم قضية السرقة استكمالا لتحقيق الدعوى ولكنها لم تترث حتى ينفذ هذا الأمر بل قضت فيها بالبراءة على أساس خلو الملف مما يدل على إدانة المتهم في القضية التي أمرت بضمها ولم تضم أو على أن اتهامه فيها كان اتهاما جدياً وعلى أساس حفظ حق النيابة في الرجوع إلى الدعوى بعد ذلك إذا ما أقامت الدليل الجدى عليها مخالفة بذلك ما تقضى به المادة ٤٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز هذا الرجوع - فحكمها بذلك يكون مبني على خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١١ طعن رقم ٩١٨ سنة ٢٢ ق) .

٥٤ - إن مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا تعتبر مدة للعود إلى الجريمة وإنما حددها القانون لمن سبق الحكم عليه بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما طبقا للفقرة الاولى من المادة السابعة بدلا من توقيع عقوبة المراقبة . فإذا وقع منه خلالها أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه امتنع على القاضى أن يحكم بانذاره مرة أخرى ووجب عليه طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة أن يطبق في حقه حكم الفقرة الاولى من المادة السادسة ومعاقبته بوضعه تحت مراقبة البوليس المدة المحددة بها - أما ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة فهو خاص بعود من حكم عليه طبقا للفقرة الاولى منها بالمراقبة - وهذا العود وإن كان يكفى لتحقيقه أن يرتكب المحكوم عليه بالمراقبة أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه وفقا لما جاء في الفقرة الثانية من المادة

متشردون ومشتبه فيهم

السابعة إلا أنه يرجع في تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات مادام قد سبق الحكم على العائد بعقوبة المراقبة التي عدها القانون مماثلة لعقوبة الحبس ، ومدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة أقل من سنة هي خمس سنين من تاريخ الحكم عليه وذلك طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومن شأن ذلك أن تكون مدة العود إلى حالة الاشتباه بالنسبة إلى المتهم الذي سبق الحكم عليه بالمراقبة لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه ، هي خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه بالمراقبة بحيث إذا وقع منه في خلال الخمس سنوات المذكورة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه فإنه يكون عائداً طبقاً للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

(جلسة ١٤/١٠/١٩٥٤ طعن رقم ٩٦٦ سنة ٢٤ ق) .

٥٥ - إن الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم قد نصت على أنه : إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة ، . لما كان ذلك فإن قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى على المشتبه فيه تطبيقاً لهذا الفقرة وتأسيساً على اتهامه في جريمة هو أن تبحث ما إذا كان قد وقع منه فعل يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون الفصل في موضوع التهمة الأخرى ، فإذا كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن البحث في التهمة المسندة إلى المتهم بمقولة إن الجناية المتخذة أساساً لها لما يفصل فيها بعد بالثبوت أو عدمه من المحكمة المختصة بنظرها ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(جلسة ٢١/١٠/١٩٥٢ طعن رقم ٨٢٨ سنة ٢٢ ق) .

٥٦ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم قد حدد في المادة الخامسة منه من يعد مشتبهاً فيه ، ثم نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة على عقاب المشتبه فيه ممن تنطبق عليهم إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة الخامسة ونص في الفقرة الثانية منها على : أنه في حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين ، . ثم إنه في الفقرة الأولى من المادة السابعة أجاز للقاضي بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السادسة أن يصدر حكماً غير قابل للطعن بإصدار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً ، ونص في الفقرة الثانية على أنه : إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم ، وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة ، وباستقراء هذه النصوص يبين أن العود المشار إليه فيها هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه في الاشتباه فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه .

(جلسة ٣٠/١٢/١٩٥٢ طعن رقم ١١١٢ سنة ٢٢ ق) .

٥٧ - في حالة رفع الدعوى العمومية على المشتبه فيه تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، إذا ثبت للمحكمة أنه سبق الحكم عليه بالمراقبة لجريمة اشتباه ثم اتهم بعد ذلك في جريمة فإن قصارى ما يطلب من المحكمة هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذي وقع منه أخيراً يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه فإذا هي حجبت نفسها عن البحث في التهمة المرفوعة بها

الدعوى والتي أسندتها النيابة إلى المتهم بمقولة إن الجريمة المتخذة أساساً لها لما يفصل فيها بعد بالثبوت أو عدمه فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم . (جلسة ١٩٥٥/١١/٧ طعن رقم ٦٦٥ سنة ٢٥ ق) .

٥٨ - إن جريمة العود إلى حالة الاشتباه تتحقق إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه ، ولما كان ذلك العمل قد يتحقق وقوعه بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه إلى المتهم بناء عليه بارتكابه إحدى الجرائم ، فإنه يتعين على المحكمة المرفوعة إليها تهمة العود إلى حالة الاشتباه أن تبحث ما إذا كان المتهم قد أتى عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه غير مقيدة بمصير الاتهام الأخير المبني على ذلك الفعل باعتباره مكوناً لجريمة أخرى إلا بما تقتضيه المادة ٢٢ من قانون العقوبات من عدم تعدد العقوبة ووجوب توقيع عقوبة واحدة عن الجريمتين مما يقتضى إحالة الدعوى إلى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى عن الجريمة التي ارتكبها بعد الحكم عليه بالمراقبة إن لم يكن قد فصل فيها أو مراعاة حكم تلك المادة عند توقيع العقوبة إن كان قد حكم بالحبس في تلك الدعوى .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٢ طعن رقم ٤٤١ سنة ٢٢ ق) .

٥٩ - إن جريمة العود للاشتباه تقع تحت نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الذي جعل الحد الأدنى لعقوبة المراقبة مدة سنة . وإذن يكون الحكم قد أخطأ إذ قضى بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر ، ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بالنسبة إلى العقوبة .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٧ طعن رقم ١٠٥٨ سنة ٢٠ ق) .

٦٠ - إذا تبين للمحكمة الاستئنافية إن المتهم يعد الحكم عليه نهائياً بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه قد ارتكب جريمة سرقة وشروع فيها ، مما يجعله عائداً لحالة الاشتباه فإن ذلك يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهي عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين بعد تنبيه المتهم إلى الوصف القانوني الصحيح تطبيقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧ طعن رقم ٥٢٢ سنة ٢٥ ق) .

الفرع الثالث : المراقبة المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥

٦١ - إن المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ صريحة في أن المراقبة التي تعتبر مماثلة . لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات إنما هي المراقبة التي يحكم بها تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون فلا تنصرف إلى المراقبة التي يقضى بها طبقاً لأحكام قانون العقوبات . وإذن فإذا كان المتهم قد حكم عليه بالحبس والمراقبة لسرقة ، وكانت هذه المراقبة قد قضى بها عليه تطبيقاً للمادة ٣٢٠ من قانون العقوبات التي تجيز وضع المحكوم عليهم بالحبس لسرقة تحت مراقبة البوليس في حالة العود ، فإن هذه المراقبة لا تعتبر مماثلة لعضوية الحبس في حكم المادة ١٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر . ويكون من الخطأ أن تحسب بداية السنوات

متشردون ومشتبه فيهم

الخمس المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات بعد انقضاء المراقبة ، إذ القانون يوجب حسابها مباشرة بعد انقضاء عقوبة الحبس وحدها وإذا كان قد مضى بين انقضاء عقوبة الحبس وبين الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها أكثر من خمس سنوات فلا يكون المتهم عائدا في حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .
(جلسة ١٩٥١/١١/٦ طعن رقم ٣٩٦ سنة ٢١ ق) .

٦٢ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ نص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على أن تكون عقوبة المشتبه فيه في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات قد جعل عقوبة المراقبة عقوبة تكميلية ، مما يقتضاه أن يبدأ تنفيذها بعد انتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى منطوقه بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة تبدأ من اليوم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ أن أمره في منطوقه بأن مدة المراقبة تبدأ من يوم صدوره يترتب عليه ألا ينفذ من عقوبة المراقبة بمقدار عقوبة الحبس المحكوم بها ويتعين تصحيح هذا الحكم بجعل مبدأ المراقبة من اليوم التالي لعقوبة الحبس .
(جلسة ١٩٥٢/٤/١٣ طعن رقم ٢٢٠ سنة ٢٣ ق) .

الفرع الرابع : الطعن في الإنذار

٦٣ - الحكم القاضي بإنذار شخص طبقا للمادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم بأن يسلك سلوكا مستقيما لا يكون قابلا للطعن بالنقض ، وذلك أخذا بنص الفقرة الأولى من المادة المذكورة .
(جلسة ١٩٤٦/١١/١١ طعن رقم ١٨٥٢ سنة ١٦ ق) .

٦٤ - إذا كان المتهم - على ما يبين من صحيفة سوابقه - قد سبق إنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما في ظل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، وقضت محكمة الدرجة الأولى بإنذاره ، فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة عن هذا الحكم وتنظر في الموضوع ، إذ أن الحكم الوارد بالفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون سابق الذكر بعدم قبول الطعن في الأحكام الصادرة بالإنذار مقصور على من لم يكن سبق إنذاره ، أما الأحكام التي تصدر على المشتبه فيه بعد سبق إنذاره فتجرى عليها القواعد العامة ويصح استئنافها .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ طعن رقم ٣٠٨١ سنة ١٧ ق) .

٦٥ - متى كانت النيابة العامة قد قدمت المتهمة للمحاكمة على أساس أنه وقع منها ما يؤيد حالة التشرد رغم سبق الحكم بإنذارها متشردة وطلبت تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة بالنسبة لها بسبب ما وقع منها فإن الحكم بإنذارها بأن تغير أحوال معيشتها التي تجعلها في حالة تشرد يكون مخالفا للقانون . ومتى استأنفت النيابة هذا الحكم لتوقيع عقوبة المراقبة ، فإن الاستئناف يكون مقبولا إذ أن ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثالثة من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإنذار إنما محله عندما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإنذار أو عقوبة المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢ فقرة أولى ، أما حيث يوجب القانون توقيع

عقوبة المراقبة تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣ ، فالأحكام التي تصدر على خلاف ذلك تكون مخالفة للقانون ويكون استئنافها جائزاً .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/١ طعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٢٢ ق) .

٦٦ - إن ما ورد بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإنداز إنما محله الأحكام التي يصح فيها الحكم به أي عندما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإنداز أو توقيع عقوبة المراقبة ، أما الأحوال التي يجب فيها توقيع عقوبة المراقبة والحبس على المشتبه فيه العائد فلا يشملها المنع وتجرى عليها القواعد العامة ويصح استئنافها .

(جلسة ١٩٥٥/٥/١٦ طعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق) .

٦٧ - إن ما ورد بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإنداز محله الأحكام التي يصح فيها القضاء بالإنداز ، أي عندما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإنداز أو توقيع عقوبة المراقبة ، أما الأحوال التي يكون واجباً توقيع المراقبة فيها فالأحكام التي تصدر فيها بالإنداز لا يشملها هذا المنع . وإذن فإذا كانت النيابة قد قدمت المتهم للمحاكمة على أساس أنه من المشبوهين المنذرين طبقاً للمادة ١١ من المرسوم بقانون المذكور إذ كان مراقباً عسكرياً عند إلغاء الأحكام العرفية ، وطلبت تطبيق المادة ٢/٧ بالنسبة إليه بسبب ما وقع منه ، فحكمت المحكمة بإندازه فهذا الحكم يكون مخالفاً للقانون ويصح استئنافه من النيابة لتوقيع عقوبة المراقبة الواجبة .

(جلسة ١٩٤٨/٣/١ طعن رقم ٥ لسنة ١٨ ق) .

٦٨ - إن الذي يبين من مراجعة نص المادتين ٦ ، ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن الطعون المقررة للمشتبه فيه غير العائد هي وضعه تحت مراقبة البوليس ، وأنه يجوز للقاضي بدلاً من توقيع هذه العقوبة - أن يصدر أمراً بإندازه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً . فرفع النيابة الدعوى على المشتبه فيه يكون لتوقيع عقوبة المراقبة عليه لا لإندازه ، إذ الإنداز خيار للقاضي . فإذا قضى في الدعوى بالبراءة كان للنيابة أن تستأنف الحكم ويبقى حق المحكمة على حاله فتقضى المحكمة الاستئنافية بالمراقبة المطلوبة أو بالإنداز إذا رآته كافياً . وإذا كان قد صدر الحكم بالإنداز من محكمة الدرجة الأولى في هذه الدعوى فلا يجوز الطعن فيه لا من النيابة ولا من المحكوم عليه ، لأن الظاهر من مجموع نصوص القانون أنه إنما أراد بعدم إجازة الطعن في الإنداز أن يجعل تقدير المحكمة التي أصدرته نهائياً من ناحية الوقائع والظروف التي بنى عليها فقط .

(جلسة ١٩٤٨/٣/١ طعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٨ ق) .

٦٩ - إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هي أنه وجد في حالة اشتباه - لا أنه عاد إلى حالة الاشتباه بعد إندازه - وكان لا يوجد في الدعوى ما يقتضى توقيع عقوبة أخرى عليه غير الإنداز ، فالحكم فيها بالإنداز لا يجوز استئنافه .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢ طعن رقم ١٦٤ لسنة ١٩ ق) .

٧٠ - الطعن بالاستئناف والطعن بالنقض في الأحكام الصادرة بالإنداز عملاً بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاصة بالمتشردين والمشتبه فيهم حكمهما واحد من ناحية جوازه في الحدود التي تسمح بها المادة المذكورة ، وفيما عدا ذلك تتبع القواعد العامة . وإذن

متشردون ومشتبه فيهم

فالحكم الصادر بالإنداز من محكمة الدرجة الأولى لا يطعن فيه إلا بالاستئناف ، أما الطعن بالنقض فلا يكون إلا في الحكم الذي تصدره المحكمة الاستئنافية .

(جلسة ١٠/٥/١٩١٨ طعن رقم ٧٠٢ سنة ١٨ ق) .

٧١ - المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن الحكم الصادر بإنداز المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما غير قابل للطعن ، وهذا المرسوم بقانون المذكور هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد استثنائية ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ، ولا يستفاد هذا المعنى من المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا من المادة الرابعة من قانون الإصدار ، لأن النص العام لا يلغى ضمنا النص الوارد في قانون خاص ، ومن ثم فإن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإنداز متهم بأن يسلك سلوكا مستقيما يكون غير جائز .

(جلسة ١٩/٣/١٩٥٥ طعن رقم ٢١ سنة ٢٥ ق) .

الفرع الخامس : تسبيب الأحكام بالنسبة إلى الاشتباه والتشرد

٧٢ - إن الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه « إذا وقع من المشتبه فيه أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة » . وإذن فمتى كان المتهم قد حكم بإندازه مشبوها ثم اتهم في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم بالشروع في السرقة فإنه يكون على المحكمة أن تبحث هذه الواقعة حتى إذا ما تبينت جدية الاتهام فيها ادانت المتهم بالاشتباه وأوقعت عليه العقوبة المقررة أما إذا هي لم تفعل وقضت ببراءته فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(جلسة ٤/١/١٩٤٩ طعن رقم ١٦٤٥ سنة ١٨ ق) .

٧٣ - إذا كان الحكم الذي أدان المتهمين في جريمة التشرد لاتخاذهم وسيلة غير مشروعة للتعيش لم يبين أنهم كانوا يحضرون نسوة اجنبيات لممارسة الدعارة بالمنزل الذي ضبطوا فيه بل اقتصر على استفادة حالة التشرد من وجود رجل مع إحدى المقيمات بالمنزل وهي من أصحابه (أي أصحاب المنزل) مما لا يمكن أن يفيد بذاته أنهم يتعيشون مما يكسبونه من محل أعدوه واداروه على خلاف القانون ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(جلسة ٢٤/١/١٩٤٩ طعن رقم ٢٧ سنة ١٩ ق) .

٧٤ - إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد عرفت التشرد بأنه « يعد متشردا طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملاً » . وتنص المادة الرابعة منه على عدم سريان أحكام هذا القانون على النساء إلا إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة . وإذن فإذا كان الحكم قد اقتصر في بيان واقعة العود للتشرد التي عاقب المتهم من أجلها على قوله إنه حكم عليها يوم كذا بغرامة خمسين قرشاً لضبطها تحرض على الفسق والفجور دون أن يعنى ببيان واقعة عودها للتشرد وتاريخها فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

(جلسة ٤/٢/١٩٥٢ طعن رقم ١٠٥٤ سنة ٢١ ق) .

مجارى

موجز القاعدتين

— تسديد المالك الرسم وخطاره من السلطة المختصة باعتماد الرسومات الهندسية المقدمة والترخيص له بالبدا في العمل وفقا لها لا يعنى سوى الموافقة على البدء في تنفيذ التركيبات طبقا لتلك الرسومات . عليه إذا ما أكمل العمل في ضوئها أخطار الجهة المختصة بذلك لتجرى المعاينة الواجبة وتتولى بنفسها - في حالة صلاحية التركيبات ومطابقتها للقانون - عملية ايصال المبنى بالمجرى العام وإنشاء الوصلة اللازمة لذلك ١

— الزام القانون المالك باتباع مواصفات فنية وإجراءات صحية عند إنشاء التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية . على المحكمة قبل أن تطرح الدليل المستند من شهادة محرر المحضر وما أثبتته به بدعوى عدم تبيانه ما هية المخالفات الفنية التي رآها والاجراءات الصحية التي أهمل المتهم في تنفيذها أن تمحص الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجهله في محضره وتعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية في ضوء أحكام القانون والقرارات المنفذة له والا كان حكمها معيبا بما يستوجب نقضه ٢

القاعدتان القانونيتان :

١ - مؤدى نصوص المواد ١ و ٢ و ١١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ في شأن صرف مياه المباني والمواد المتخلقة في المجارى العامة المعدل بالقانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ وقرار الشئون البلدية والقروية الرقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنفيذ أحكام ذلك القانون المعدل بالقرارين الوزاريين رقمي ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ و ١٧٩١ لسنة ١٩٦٠ - أنه إذا ما تقدم المالك أو نائبه إلى الجهة المشرفة على شئون المجارى بطلب للترخيص له بتوصيل ملكه بالمجارى العامة وارفق به كافة الخرائط المساحية والرسومات الهندسية وغيرها من المستندات التي يتطلبها القانون ، فإن هذه الجهة تتولى ابتداء فحصه من النواحي الهندسية والفنية والصحية حتى إذا ما تحقق لديها مطابقته لأحكام القانون والقرارات المنفذة له اعتمدت الطلب والرسومات المرفقة به واخطرت الطالب بالموافقة على البدء في تنفيذ الأعمال والانشاءات المبينة بتلك الأوراق والمستندات وفي الحدود الواردة بها ، وأنه إذا ما أتم المالك التركيبات اللازمة تعين عليه أخطار الجهة المختصة بذلك لتندب مندوبا عنها لمعاينتها والتحقق من صلاحيتها ومطابقتها للرسوم المعتمدة وأحكام القانون والقرارات المنفذة له ثم تقوم بنفسها - فيما لو ثبت لديها أن التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية في حالة مرضية ومطابقة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له - بعملية ايصال المبنى بالمجرى العام وإنشاء الوصلة اللازمة لذلك على نفقة المالك .

(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/١/١١ . س ١٦ . ص ٢٩) .

٢ - لما كان الواضح من نصوص القرار الوزاري الرقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنفيذ أحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرارين رقمي ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٩٧١ لسنة ١٩٦٠ - أنه تضمن في أسهاب مواصفات فنية واجراءات صحية الزم المالك اتباعها عند إنشاء التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية ، فإنه كان لزاما على المحكمة - قبل أن تطرح الدليل المستند من شهادة محرر المحضر وما أثبتته به بدعوى عدم تبيانه ماهية المخالفات الفنية التي رآها

مجارى - مجرمون أحداث

والاجراءات الصحية التى اهمل المطعون ضده فى تنفيذها - ان تمحص الدليل المطروح عليها وان تستوضح الشاهد ما أجمله فى محضره وتعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية فى ضوء احكام القانون والقرارات المنفذة له . اما وهى لم تفعل فانها تكون قد قضت فى الدعوى دون ان تمحص الادلة القائمة فيها وبغير ان تحيط بكل جوانبها عن بصر وبصيرة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .
(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/١/١١ . س ١٦ . ص ٢٩) .

مجرمون وأحداث

موجز القواعد :

- العبرة فى سن المتهم فى باب المجرمين الأحداث هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة - ١ و ٢١
- وجوب احتساب سن المتهم على موجب التقويم الميلادى - ٢
- سلطة محكمة الموضوع فى تقدير سن المتهم - ٢ - ٧
- عدم جواز تحديد مدة بقاء المتهم الحدث فى الإصلاحية - ٨
- عدم اشتراط توجيه إنذار تشدد للحدث لتطبيق احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالأحداث المتشردين - ٩
- تقدير العقوبة على الحدث غير مقيد بالحدود الوارد فى م ١٧ ع - ١٠
- عدم جواز معاقبة المتهم الذى يزيد عمره على ١٥ سنة ولم يبلغ ١٧ سنة كاملة بعقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة - ١١ - ١٤
- إدعاء المتهم عدم بلوغه سبع عشرة سنة يوم مقارفة الجريمة . معاقبته بالأشغال الشاقة دون تناول هذا الدفاع : خطأ - ١٥
- سلطة المحكمة فى التحقق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية - ١٦
- شرط إعادة النظر فى الحكم الصادر على متهم باعتباره حدثا وفقا لنص المادة ٢/٣٦٢ إجراءات جنائية ، أن يكون قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات الخاصة بالأحداث - ١٧
- تخفيف العقوبة على المتهم الذى لم يبلغ سبع عشرة سنة طبقا للمادة ٧٢ عقوبات . شرطه . أن تكون العقوبة التى رأت المحكمة توقيعها بعد تقدير موجبات الرأفة هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة - ١٨
- العبرة بسن المجرم عند ارتكابه الجريمة الجديدة التى تثار بمناسبتها مسألة العود - لا بالنظر إلى الحكم السابق - ١٩
- اختصاص محكمة الأحداث بمحاكمة الصغير الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة . المادة ٢٤٤
- ١ . ج . قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها رغم تجاوز المتهم سن الحدث . خطأ - ٢٠
- ادعاء الطاعن اثناء محاكمته بأنه لم يبلغ يوم مقارفة الجريمة الخمس عشرة سنة . قضاء المحكمة بمعاقبته دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سنه . عيب - ٢٢

راجع أيضاً : أحداث :

القواعد القانونية :

- ١ - العبرة فى سن المتهم فى باب المجرمين الأحداث هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة ،

لا وقت الحكم فيها فإذا كانت سن المتهم بحسب ما قدرته المحكمة في حدود سلطتها وقت الحكم أقل من سبع عشرة سنة يوم مقارفته الجريمة ومع ذلك حكمت عليه المحكمة بالاشغال الشاقة ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ المادة ٧٢ من قانون العقوبات صريحة في أنه لا يحكم بالإعدام ولا بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ، ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .

(جلسة ١٩٤٦/١/١١ طعن رقم ١٨٥٥ سنة ١٦ ق) .

٢ - إن قانون العقوبات لم ينص على التقويم الذي تحسب سن المتهم على موجب فيجب أن - أخذا بما فيه مصلحة للمتهم - احتسابها على موجب التقويم الميلادي . فإذا كانت بحسب هذا التقويم لم تبلغ الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة ، وطبقت المحكمة المادة ٦٦ عقوبات على المتهم باعتباره متجاوزاً هذه السن على حسب التقويم الهجري تعين نقض الحكم ومعاملة المتهم بالمادتين ٦٠ و ٦١ عقوبات .

(جلسة ١٩٣٦/١١/٣٠ طعن رقم ٢٤٥٤ سنة ٦ ق) .

٣ - لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم بزعم أنه قدر سنه بأقل من حقيقتها ، وادخله بذلك بغير حق في زمرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات - لا يقبل طعنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سنه بشهادة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أي دور من أدوار المحاكمة ، ولم يعترض أمامها على التقدير الذي قدرته من تلقاء نفسها عملاً بحكم المادة ٦٨ عقوبات . وعلى كل حال فإنه لا فائدة له من هذا الطعن ، لأن الأرسال للإصلاحية وسيلة تأديب أخف وقعا من عقوبة الحبس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس أثراً ، إذ هي مهما تكن مدتها فلا يمكن أن تعتبر أساساً لأحكام العود كما هو الشأن في عقوبة الحبس .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨ طعن رقم ٣١٩ سنة ٣ ق) .

٤ - مادام المتهم قد ارتضى تقدير سنة المثبت بمحضر الجلسة ولم يعترض عليه ولم يحاول أمام محكمة الموضوع إقامة الدليل على عدم صحته سواء بتقديم شهادة ميلاد أو مستخرج رسمي أو بغير ذلك فإن هذا التقدير يصبح نهائياً لتعلقه بمسألة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع نهائياً باعتمادها السن التي ذكرها المتهم نفسه أو بتقديرها إياها عملاً بحكم المادة ٦٧ ع وليس للمتهم بعد ذلك أن يطعن في ذلك التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٣٤/٥/١٤ طعن رقم ١١٩١ سنة ٤ ق) .

٥ - تقدير سن المتهم أمر موضوعي يفصل فيه القاضي بناء على الأوراق الرسمية أو على رأي أرباب الفن أو بحسب تقديره الشخصي . فإذا ترك المتهم أو ولي أمره لمحكمة الموضوع تقدير السن ولم يعترض على هذا التقدير لا في دور المحاكمة الابتدائية ولا في دور المحاكمة الاستئنافية ولم يقدم للمحكمة ما بيده من أوراق رسمية تثبت خلاف ما قدرته هي فليس له أن يعارض في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٣٥/٥/١٣ طعن رقم ١١٢٢ سنة ٥ ق) .

٦ - تقدير سن المتهم من المسائل الموضوعية التي لا تجوز إثارة الجدل بشأنها أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢ طعن رقم ١٥ سنة ٩ ق) .

مجرمون . أحداث

٧ - إن تقدير سن المتهم مسألة موضوعية يبت فيها القاضي على أساس ما يقدم له من أوراق رسمية أو ما يبديه له أهل الفن أو ما يراه هو بنفسه . فإذا ما ارتضى المتهم سنه المقدرة في محضر الجلسة ، ولم يقدم للمحكمة ما يثبت خلاف هذا التقدير ، واخذت المحكمة به ، فليس له أن يطعن فيه أمام محكمة النقض ولو استند إلى مستخرج رسمي يقدمه لها بتاريخ ميلاده الحقيقي أو إلى أية ورقة رسمية أخرى لم يسبق تقديمها إلى محكمة الموضوع .
(جلسة ١٩٢٨/١٠/٢٤ طعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٨ ق) .

٨ - إن النص الجديد للمادة ٦٤ عقوبات (المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١) إذا كان قد جعل أقصى مدة يبقى فيها الصغير في مدرسة إصلاحية أو محل آخر من هذا النوع خمس سنين كما كان بالمادة الملغاة فإنه حذف الحد الأدنى وصارت مدة بقاء الصغير بالإصلاحية غير متعلقة برأى القاضي بل متعلقة برأى وزير الحفانية الذي يجوز له أن يأمر بالإفراج عنه في أي وقت أراد مهما قلت مدة وجوده بها عن سنتين وهو الحد الأدنى في المادة الملغاة . وبذا أصبح كل تحديد للمدة في حكم القاضي افتياناً على حق وزير الحفانية ومخالفاً للقانون وبما أن هذا النص الجديد أصلح للمتهمين من النص الملغى فهو الواجب العمل به في القضايا التي لم يحكم فيها إلا بعد وجوب العمل به حتى ولو كانت حوادثها وقعت قبل هذا الوجوب . وإذن فالحكم الذي يحدد مدة بقاء المتهم في الإصلاحية يتعين حذف هذا التحديد منه تطبيقاً للقانون .
(جلسة ١٩٣١/١١/٩ طعن رقم ٢٢ لسنة ٢ ق) .

٩ - لا يشترط لتطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالأحداث المتشردين ، على حدث أن يوجه إليه إنذار تشرد ، بل إن نصوص هذا القانون صريحة في عدم اشتراط هذا الشرط . ثم إن القانون لم يصدر تعديلاً لقانون التشرد ولم يشر إلى نص من نصوصه ، بل إنه قانون خاص سن لتقويم الأحداث الذين يوجدون في ظروف خاصة ، ويكفي بموجبه تحقق قيام هذه الظروف في حدث حتى يؤخذ بحكمه .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ طعن رقم ٥٤٦ لسنة ٣ ق) .

١٠ - إذا كانت المحكمة قد عدت المتهم في جناية من المجرمين الأحداث اعتباراً بأنه لم يبلغ الخامسة عشرة سنة كاملة ، وصرحت بأنها تعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات مما اضطرها إلى توقيع عقوبة الحبس في الحدود الواردة بالمادة المذكورة ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ كان لها أن تقدر العقوبة غير مقيدة بتلك الحدود لأن القانون في المادة ٦٦ ع يوجب بالنسبة إلى الحدث إبدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة الحبس التي لا تخضع لحكم المادة ١٧ ع .
(جلسة ١٩٤٩/٢/٧ طعن رقم ١٤٠ لسنة ١٩ ق) .

١١ - إذا بين الحكم أولاً أن ما وقع من المتهمين ينطبق على نص الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ ع ثم أشار إلى سن أحد المتهمين قائلاً إنه تجب معاملته بالمادة ٦٦ ع والحكم عليه بالسجن بدلاً من عقوبة الأشغال الشاقة وحكم عليه أخيراً بالسجن عشر سنوات فإن هذا الحكم لم يشذ عن مقتضى المادة ٦٦ ع ولم يخطيء في تطبيق القانون .
(جلسة ١٩٣٢/٢/٢٩ طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢ ق) .

١٢ - إن المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنص فيما تنص عليه على أنه لا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي يزيد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . فإذا كانت المحكمة قد حكمت على المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ، وكان

محضر جلسة المحاكمة الحاصلة في سنة ١٩٤٤ ، قد ذكر فيه مع اسم المتهم في التعريف به أن سنة سبع عشرة سنة ، ولم يكن الحكم متضمنا بياناً آخر عن سنة مما يحتمل معه أن المتهم حين ارتكابه الحادثة في سنة ١٩٤٢ لم تكن سنة قد بلغت سبع عشرة سنة ، ثم ظهر من المستخرج الرسمي المقدم في الطعن أنه في الواقع لم يكن وقت ارتكاب الجريمة قد بلغ هذه السن ، فإنه يتعين تعديل العقوبة المحكوم به على المتهم بما يتفق وحكم القانون .

(جلسة ١٢/٢/١٩٤٥ طعن رقم ٢٠ سنة ١٥ ق) .

١٣ - إن نص المادة ٧٢ من قانون العقوبات صريح في أن القانون إنما يوجب معاملة المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة على مقتضاها إذا كانت العقوبة الواجب تطبيقها - مع ملاحظة موجبات الرافعة أن وجدت - هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة . وإذن فإذا كانت العقوبة الموقعة على المتهم الذي تقل سنه عن سبع عشرة سنة هي السجن فلا يجوز له أن يتمسك بوجوب معاملته بتلك المادة .

(جلسة ٦/٦/١٩٥٠ طعن رقم ٢٩٥ سنة ٢٠ ق) .

١٤ - إذا كان الظاهر من محضر الجلسة ومن الحكم المطعون فيه أنه قد ذكر مع اسم الطاعن في التعريف به أن عمره ست عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة عليه بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ، فإنه يكون من المتعين تعديل هذه العقوبة بما يتفق وحكم المادة ٧٢ من القانون التي تقول إنه لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .

(جلسة ١/١٢/١٩٥٢ طعن رقم ١٠٠٤ سنة ٢٢ ق) .

١٥ - متى كان المتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشر سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سن المتهم مما قدم إليها من أوراق - أو مما رآته هي نفسها ، فإن قضاها يكون معيباً .

(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ١٥٠) .

١٦ - أن التحقق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية كما نصت بذلك المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية متروك كله للمحكمة فإن حصلت هي بنفسها ما ناطبها الشارع تحصيله من التحقيق الذي تجريه بنفسها أو من أوراق الدعوى كان لها أن تكتفي بذلك دون معقب عليها وأن تعذر عليها ذلك كان لها أن تستعين في ذلك بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم .

(الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/١/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٥) .

١٧ - متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها السابق والصادر بحبس المتهم قد أسست قضاءها على القول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز إعادة النظر « أن يكون المتهم

قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات الخاصة بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التقويمية المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم » . فإنها تكون قد أولت عبارة « العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث » الواردة الفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات تأويلاً صحيحاً متفقاً مع مآعود الشارع ومع الحكمة التي توخاها من استحداث هذا النص .

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٥٨ س ٩ ع ١ ص ٢٢٦) .

١٨ - لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه المادة ٧٢ من قانون العقوبات - إلا إذا

مجرمون أحداث - محال خطرة ومقلقة للراحة ومضرة بالصحة -

كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرافة ان وجدت هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٠ س ١١ ص ٥٦٤) .

١٩ - ما يثيره الطاعن من انه كان حدثا وقت الحكم عليه في جنحة السرقة - مما لا يجوز معه تطبيق احكام العود عليه - في غير محله ، لأن الاصل في تطبيق احكام العود هو بالوقت الذي يجرى فيه تطبيقه بالنسبة إلى الجريمة الأخيرة التي تجرى المحاكمة بشأنها ، لا بوقت صدور الحكم في الجريمة المتخذة اساسا للعود .

(الطعن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٢٠٢) .

٢٠ - محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة الصغير إلا إذا كان عمره اقل من خمسة عشر سنة كاملة يوم وقوع الجريمة المسندة إليه طبقا للمادة ٣٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية . فإذا كان المتهم قد تجاوز هذه السن فإن محكمة الجنائيات تكون قد اخطأت في قضائها بعدم الاختصاص ، مع ان القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى ، مما يتعين معه نقض الحكم .

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٩١٦) .

٢١ - العبرة في سن المتهم الحدث هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة لا وقت الحكم فيها .

(الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٧٩ ص ١٢٧١) .

٢٢ - تنص المادة ٦٦ من قانون العقوبات على انه : « إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على اثنتي عشرة سنة وتقل عن خمسة عشرة سنة كاملة جنابة عقوبتها السجن او الاشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الاقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا . وإذا ارتكب جنابة عقوبتها الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين » . ولما كان الطاعن يدعى انه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة الخمس عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة بمعاقبته بالاشغال الشاقة المؤقتة دون ان تتناول هذا الدفاع او تقدر سن الطاعن على اساس ما يقدم من اوراق رسمية او ما يبديه لها اهل الفن او ما تراه هي بنفسها ، فإن قضاءها يكون معيبا مما يتعين معه نقض الحكم .

(الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٧٩ ص ١٢٧١) .

محال خطرة ومقلقة للراحة ومضرة بالصحة

موجز القواعد :

١ — إدراج مصانع الكولونيا ضمن المحال الخطرة والمقلقة للراحة بالقرار الوزاري الصادر في ١٩٤٠/٥/٢٥ ١

٢ — متى يعتبر المحل من محال بيع المشروبات ؟ ٢

٣ — الترخيص بإدارة محل لغرض يعتبره من المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة لا يبيح إدارته لغرض آخر ٣

٤ — الترخيص الصادر بإدارة محل بقالة لا يغني عن الحصول على ترخيص خاص بمستودع البقالة بالجملة ٤

القواعد القانونية :

- ١ - إن القرار الوزاري الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٠ قد أدرج مصانع الكلونيا ضمن المحال الخطرة والمقلقة للراحة مما مقتضاه الحصول في شأنها على ترخيص سابق وفقاً للقانون ، ومجرد حيازة ادوات التقطير - ومنها الانابيب - بدون رخصة معاقب عليه قانوناً .
(جلسة ١٠/١٢/١٩٤٥ طعن رقم ١٤٨٢ سنة ١٥ ق) .
- ٢ - يكفي لاعتبار المحل من محال بيع المشروبات عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والمخمرة أن يثبت الحكم أنه أعد لبيع القهوة والشاي للمتريدين عليه أو للمحلات المجاورة ، إذ لا عبء بصنف الشراب أو مقداره أو الحالة التي يقدم عليها مادام من المشروبات عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والمخمرة . (جلسة ٤/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٩٠٧ سنة ٢٢ ق) .
- ٣ - إن الترخيص بإدارة محل لغرض يعتبر به من المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة والخطرة لا يبيح إدارته لغرض آخر يدخله في عداد المحلات الأخرى الواردة بالجدول المرافق للائحة الملحقه بالقانون الخاص بهذه المحلات فإذا كان لدى المتهم ترخيص يبيع وتداول اللبن فإن ذلك لا يغني عن الحصول على رخصة أخرى لبيع المشروبات .
(جلسة ٤/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٩٠٧ سنة ٢٢ ق) .
- ٤ - إن محلات البقالة ومستودعات البقالة بالجملة قد نص عليها في القسم الثالث من الجدول الملحق بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة تحت النوع المرموز له بحرف (ا) وإذا كان كل من هذين النوعين قد ورد بالجدول على حدة مستقلاً عن الآخر وقائماً بذاته ، فقد دل ذلك على أن القانون قد أوجب لإدارة كل نوع منهما رخصة خاصة بحيث لا يغني الترخيص الصادر بإدارة أحد النوعين عن وجوب الحصول على ترخيص خاص بالنوع الآخر . (جلسة ١٢/٤/١٩٥٢ طعن رقم ٢١٥ سنة ٢٣ ق) .

محال صناعية وتجارية**موجز القواعد :**

- القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، منعه المعارضة في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة له أو للقرارات المنفذة له . يستوى في ذلك صدورهما من أي من درجتى التقاضى ١
- أصل التجريم ولازمه أن يكون المحل الذي حرم الشارع إنشاءه أو إقامته إلا بترخيص مما يخص لغرض صناعى أو تجارى أو أن يكون بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلقا للراحة أو مضرا بالصحة العامة أو خطرا على الأمن العام ٢
- الحكم الغيابى الصادر تطبيقا لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ - في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة - لا يقبل المعارضة بنص المادة ٢١ منه وإن جاز استئنافه . خروجه من عداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ اجراءات . بدء ميعاد استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه به أخذا بما نص عليه في المادة ٤٠٧ اجراءات بشأن الحكم الصادر في الغيبة والمعتبر حضوريا . لا يغني عن ذلك علم المتهم بصدوره عن طريق رفع المعارضة فيه . علة ذلك : متى رسم القانون شكلا خاصا لإجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانونى على حصول هذا الاجراء . عدم جواز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه ٣

محال صناعية وتجارية

- عقوبة الغرامة المقررة في المادة ٢٠ من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه . نزول المحكمة بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بانزال حكم القانون على عقوبة الغرامة المقضى بها ٤
- محال عمل الاقفاص والسلال وتشغيل الخيزران . دخولها في نطاق احكام القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ الذي يستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها ٥
- التزام أصحاب المحال الخاصة بصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبياً وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم والاحق عقابهم بمقتضى المادة ١٧ من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل : قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتنفيذا للقانون المذكور . انطباق قرار وزير الصحة ٧٠٢ لسنة ١٩٦٠ على العمال دون أصحاب المصانع ٦
- عدم جواز الطعن بطريق المعارضة في الاحكام الصادرة عن درجتى التقاضى في الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة له ٧
- ميعاد استئناف الحكم الحضورى أو الحكم الغيابى الجائز المعارضة فيه . يبدأ من تاريخ الحكم الحضورى أو الحكم الصادر في المعارضة أو الحكم باعتبارها كأن لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة . المادة ٤٠٦ إجراءات . بدء ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى . من تاريخ إعلان المتهم به . المادة ٤٠٧ إجراءات . اعتبار الاحكام الصادرة بتطبيق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحلات التجارية والصناعية وغيرها من المحلات المضرة بالصحة والمقلقة للراحة . مثل الاحكام الحضورية الاعتبارية من حيث مبدأ سريان ميعاد الاستئناف . أساس ذلك ؟ ٨
- صحة الطعن بالنقض في الحكم الغيابى الاستئنافى الصادر بتطبيق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ . علة ذلك ؟ ٩
- قضاء الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في حكم صادر في جريمة من جرائم القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٩ . خطأ . وجوب القضاء بعدم جواز هذه المعارضة . المادة ٢١ من القانون المذكور . التقاء الحكم بعدم جواز المعارضة مع الحكم باعتبارها كأن لم تكن . في النتيجة . عدم جدوى النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأنه لم يقض بعدم جواز المعارضة ١٠
- مجال انطباق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحلات الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؟ ١١
- تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة له . ولو كانت لسبب واحد . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك بتوقيعه عقوبة واحدة . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه ١٢
- مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه طبقاً للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ . مسئولية أقامها الشارع وافترض لها علمهم بما يقع من مخالفات ولو لم يكن أيهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها . لا يقبل الاعتذار بعدم علمه مالم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع إرتكاب الجريمة ١٣
- الاشتراك بطريق المساعدة في جريمة ممارسة القمار بمحل عام . تحققه بتقديم أوراق اللعب للاعبين . استطراد الحكم إلى حكم المادة ٢٨ من القانون ٢٧١ سنة ١٩٥٦ الخاصة بمساعلة مستقل

- المحل ومديره والمشرع على أعمال فيه - تزيد لم يكن الحكم في حاجة إليه ولا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها ١٤
- رخصة مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن إقامة التين يحركهما الغاز لا تغني صاحب المحل عن وجوب الحصول على الترخيص بإدارة المحل . المادة ١/٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية . قضاء الحكم بإلغاء عقوبة الغلق إستناداً إلى ترخيص مصلحة الميكانيكا والكهرباء خطأ في الإسناد يوجب النقض والإحالة ١٥
- إستخدام عمال بالمحل . ليس شرطاً لتوافر جريمة إدارة المحل بدون ترخيص . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون : مثال . متى يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإحالة ؟ ١٦
- الحصول على رخصة إقامة محل تجارى أو صناعى . لا تغنى عن الحصول على رخصة لإدارته . المادة ٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ١٧
- صحة قضاء البراءة . رهن بإحاطته بظروف الدعوى . عن بصر وبصيرة وخلو الحكم من عيوب التسبب . والخطأ في تطبيق القانون ١٨
- إضافة آلة إلى مطبعة . تعديل بزيادة القوى المحركة . إقتضائه موافقة الجهة المنصرف منها رخصة المطبعة . الحصول على موافقة الهيئة العامة للتصنيع . عدم كفايتها . أساس ذلك ؟ ١٩
- إضافة آلة جديدة في ورشة نجارة . يعد تعديلاً فيها بزيادة القوة المحركة . عدم جوازه إلا بموافقة الجهة المنصرف منها رخصة الورشة . أساس ذلك وأثره ؟ ٢٠
- القواعد القانونية :**

١ - يبين من الاطلاع على المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ - بشأن المحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون أن الشارع قد تعلق مراده بإغلاق سبيل المعارضة بالنسبة إلى الأحكام التي تصدر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، والقرارات المنفذة له منعا من إطالة اجراءات المحاكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقا يسرى حكمه على الأحكام التي تصدر من درجتى التقاضى دون قصره على أحكام محكمة اول درجة ، وذلك أخذا بعموم النص وتمشيا مع حكمة التشريع ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

٢ - الظاهر من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ أن الأصل هو أن يكون المحل الذى حرم الشارع انشاءه أو إقامته إلا بترخيص من الجهة المختصة مما يخصص لغرض صناعى أو غرض تجارى ، أو أن يكون محلا بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلقا للراحة أو مضرا بالصحة العامة أو خطراً على الأمن العام ، وهذا الأصل التشريعى يقتضى عند تقرير المسؤولية الجنائية اعتباره وعدم اطراحه ، وهو لتعلقه بلازم التجريم سابق في الترتيب على التمييز الذى اشتبه على محكمة الموضوع بين نوعى المواشى من أنها من المواشى الحلوب أو غير الحلوب وهو ما لم تنتبه المحكمة إلى أنه قد اجتمع لهما حكم واحد في القانون (بند ٥٦ من القسم الأول وبند ١٠٢ من القسم الثانى) ، وبذلك يسقط التفريق الذى انتهى إليه الحكم وما قاله من أن محضر ضبط الواقعة لم يبين نوع الماشية وما إذا كانت حلوبا أو غير حلوب أو من المواشى التى تربي ، وقد كان واجبا على المحكمة أن تتناوله بتحقيق تجريه ليتكشف لها ما نازعها الشك فيه من قيام موجب التجريم أو عدم قيامه وأن الحظيرة موضوع الاتهام مما

محال صناعية وتجارية

يسرى عليه حكم القانون أو لا يسرى ، ولا تستطيع محكمة النقض مع قصور الحكم من هذه الناحية مراقبة صحة انطباق القانون على حقيقة الواقعة مما يتعين له نقض الحكم والاحالة . (الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ س ١١ ص ١٨٨) .

٣ - فرق قانون الاجراءات الجنائية بين الاحكام بشأن بدء سريان ميعاد الاستئناف فنص في المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الاحكام الحضورية والاحكام الغيابية التي يجوز المعارضة فيها واعتبر هذا الميعاد ساريا من تاريخ النطق بالحكم الحضورى او الحكم الصادر فى المعارضة او الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن او من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الغيابى . ونص فى المادة ٤٠٧ على الاحكام الصادرة فى الغيبة والمعتبرة حضوريا واعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها . ذلك بان هذه الاحكام على مايبين من التقارير البرلمانية والمذكرة الايضاحية لقانون الاجراءات الجنائية - غيابية فى حقيقتها وغاية ما هناك انها غير قابلة للمعارضة فاجب القانون ان يكون بدء ميعادها من تاريخ إعلان المتهم بها . ولما كان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة قد نص فى المادة ٢١ على انه « لا يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون او القرارات المنفذة له بطريق المعارضة » ، واذ كان الحكم الابتدائى الغيابى الصادر بالتطبيق لاحكام هذا القانون لا يقبل المعارضة وان جاز استئنافه فإنه يخرج من عداد الاحكام الغيابية المنصوص عليها فى المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات والتى تقتصر على تلك التى يجوز المعارضة فيها ويسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة او من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة او الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وإنما يبدأ استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه به اخذا بما نص عليه فى المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر فى غيبة المتهم والمعتبر حضوريا ، إذ ان كلا من هذين الحكيم غيابى فى حقيقته لا يقبل المعارضة وان جاز استئنافه إطلاقاً فى مواد الجرح . ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة ان الحكم الغيابى الابتدائى الصادر بإدانة المطعون ضدها لم يعلن اليها بعد فإن استئناف المطعون ضدها لهذا الحكم - وأن كانت قد قررت به قبل سريان مواعده استئنافه بالاعلان - يكون صحيحا وفى مواعده القانونى . ولا يغير من الامر أن تكون المطعون ضدها قد علمت بصدور الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه ، إذ من المقرر أنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لاجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانونى على حصول هذا الاجراء ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه او يؤدى المراد منه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلاً يكون صحيحاً فى القانون .

(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ س ١٥ ص ٨٢٩) .

٤ - نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على انه « كل من أدار محلاً محكوماً باغلاقه او ازالته او أغلق او ضبط بالطريق الإدارى يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن ازالة المحل او إعادة اغلاقه او ضبطه بالطريق الإدارى » ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل بعقوبة الغرامة المقضى بها ابتدائياً من عشرة جنيهات إلى مائتى قرش ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ نزل بعقوبة الغرامة عن

الحد الأدنى المقرر لها وهو عشرة جنيهاً مما يعيبه ويوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بانزال حكم القانون على عقوبة الغرامة المقررة بها وذلك بتأييد الحكم الابتدائي الغيبي المستأنف الذي صادف صحيح القانون .

(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ س ١٢ ص ٧٢٩) .

٥ - يجرى نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال التجارية والصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : « تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون سواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو في أرض فضاء أو في العائمات أو على اثروسيطة من وسائل النقل البري أو النهري أو البحري . ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن يعدل في ذلك الجدول بالاضافة أو الحذف أو النقل من أحد قسميه إلى آخر » والمستفاد من مراجعة القسم الثاني من الجدول المشار اليه أنه نص بالبند ١٢٥ منه « على محال عمل الاقفاص والسلال وتشغيل الخيزران » مستقلة عن كل من ورش النجارة الضخمة الواردة بالبند ٣٨ من القسم الأول من الجدول وورش النجارة البسيطة التي يعمل بها عادة أكثر من معلم وصبيه المنصوص عليها بالبند ٤٣ من القسم الثاني منه . ومن ثم فإن تلك المحال إنما تدخل في نطاق تطبيق أحكام ذلك القانون الذي يستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها حتى لا يترتب على مباشرتها لنشاطها اضرار بالصحة أو اطلاق للراحة أو إخلال بالأمن وذلك بالنسبة إلى من يشتغلون فيها و يترددون عليها أو يقيمون بجوارها . ومن ثم يكون قضاء المحكمة الاستئنافية بالبراءة مخالفاً لما تقضى به المادة الأولى من القانون سالف الذكر والجدول الملحق به وهو خطأ في تطبيق القانون يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٩٢٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٥ س ١٦ ص ٣٥٩) .

٦ - أوجب قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الرقيم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر تنفيذاً للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات والتي يندرج تحتها مصنع المطعون ضده « مصنع فرز وتجفيف البصل » أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبياً وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم - وتعاقب المادة ١٧ من هذا القانون كل من يخالف أحكامه أو القرارات المنفذة له بالعقوبات المبينة به . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم تقديم إحدى العاملات لمكتب الصحة للكشف عليها طبياً تأسيساً على أن هذا الفعل غير معاقب عليه قانوناً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا محل للاحتجاج في هذا الشأن بقرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٨٦٠ اذ أن هذا القرار خاص بالفعل المسند إلى العامل ولا شأن له بما استند إلى صاحب المصنع .

(الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢ س ١٦ ص ٣٩٨) .

٧ - تقضى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية بأنه : « لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة » . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن هذا النص مطلق يسرى حكمه على الأحكام التي تصدر عن درجتى التقاضى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ

محال صناعية وتجارية

قضى بقبول المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر في جريمة إدارة محل صناعي « ورشة نجارة » بغير ترخيص المنطبقة على المواد ٢، ١٧، ١٨ من القانون سالف الذكر والقسم الأول من الجدول المرفق به يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧ س ٢٠ ق ٩٨ ص ٤٧١) .

٨ - فرق قانون الإجراءات الجنائية بين الأحكام بصدد سريان ميعاد الاستئناف فنص في المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية التي تجوز المعارضة فيها واعتبر هذا الميعاد ساريا من تاريخ النطق بالحكم الحضورى والحكم الصادر في المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابي ، ونص في المادة ٤٠٧ على الأحكام الصادرة في الغيبة والمعتبرة حضورية واعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه بها ، ذلك بأن هذه الأحكام - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية - غيابية في حقيقتها ، وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة ، فوجب القانون أن يكون بدء ميعاد استئنافها من تاريخ إعلان المتهم بها ، وإذ كان ذلك وكان القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة - المطبق على واقعة الدعوى - قد نص في المادة ٢١ منه على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، بطريق المعارضة ، وإذ كان الحكم الابتدائي الغيابي الصادر بالتطبيق لهذا القانون ، لا يقبل المعارضة وإن جاز استئنافه ، فإنه يخرج من عداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تقتصر على تلك التي يجوز المعارضة فيها ، ويسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن ، وإنما يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه به ، أخذا بما نص عليه في المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا ، إذ أن كلا من هذين الحكمين غيابي في حقيقته لا يقبل المعارضة وإن جاز استئنافه إطلاقا في مواد الجنج .

(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ س ٢١ ق ٢٧٦ ص ١١٤٣) .

٩ - لئن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا من محكمة آخر درجة فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض قبل فوات مواعيد المعارضة ، إلا أن الطعن مقبول شكلا ، لأن الحكم المطعون فيه صدر في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والمعارضة فيه غير جائزة طبقا لنص المادة ٢١ منه .

(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ س ٢١ ق ٢٧٦ ص ١١٤٣) .

١٠ - لئن كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن دون أن يقضى بعدم جوازها عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، وهو ما يعتبر خطأ في تطبيق القانون ، إلا أنه لما كان الحكم بعدم جواز المعارضة يلتقي في النتيجة مع الحكم باعتبارها كان لم تكن فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مجد .

(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٢ س ٢٢ ق ٤١ ص ١٧١) .

١١ - الأصل طبقا للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحلات الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ان يكون المحل الذى حرم الشارع إنشائه أو إقامته إلا بترخيص من الجهة المختصة مما يخص لغرض صناعى أو غرض تجارى و ان يكون محلا بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلقا للراحة أو مضرا بالصحة العامة أو خطرا على الأمن ، مما يقتضى عند تقرير المسؤولية الجنائية أو عدم تقريرها تبين قيام موجب التجريم أو عدم قيامه في شأن المحل موضوع الاتهام للتعرف على ما إذا كان يسرى عليه حكم القانون أو لا يسرى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالبراءة على مجرد الأخذ بدفاع المطعون ضده من أن الأرض موضوع الاتهام عبارة عن أرض خربة يضع فيها السيارات فترة إصلاحها دون أن يبين الأساس الذى اعتمد عليه في عدم اعتبار هذه القطعة من الأرض ، مما ينطبق عليه القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ السالف الإشارة إليه على خلاف ما اعتبرها عليه الاتهام مما يعيب الحكم بالقصور الذى لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة انطباق القانون على الواقعة بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٣ س ٢٢ ق ١٠١ ص ٤١٤) .

١٢ - تنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية على أن : « كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجوز ألف قرش وتتعدد العقوبات بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد ، . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف نص هذه المادة بتوقيعه عقوبة واحدة عن جرائم عدم تقديم ترخيص المحل والرسم الهندسى المعتمد وصورة الاشتراطات الخاصة به إلى الموظف المختص (موضوع التهم الثالثة والرابعة والخامسة الموجهة إلى المطعون ضده) فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزيئا وتصحيحه وفقا للقانون .

(الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٩ س ٢٢ ق ٨ ص ٢٧) .

١٣ - تنص المادة ٣٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة على أنه « يكون مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه مسئولين معا عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون ، . وواضح من صياغة هذه المادة أن مساءلة مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكامه هي مسئولية أقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع إرتكاب الجريمة .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٦ س ٢٣ ق ٧٥ ص ٢٢٧) .

١٤ - إذا كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعن بالاشتراك بطريق المساعدة مع بعض الأشخاص في ارتكاب الجريمة المسندة إليهم وهي ممارسة القمار بمحل عام . وكان البين من الحكم المطعون فيه أن هؤلاء الأشخاص كانوا يزاولون لعبة الكونكان بالمقهى مقابل ثمن المشروبات وهي اللعبة المحظور مزاولتها في المحال العامة بمقتضى قرار وزير الداخلية ٣٧ سنة ١٩٥٧ وأن الطاعن قام بتقديم أوراق اللعب إليهم ووقعت الجريمة نتيجة لهذه المساعدة وكان الحكم قد استطرد إلى حكم المادة ٣٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ التى نصت على مساءلة مستغل

المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه ، فإن هذا الاستطراد منه لا يعدو أن يكون تزييدا فيما لم يكن في حاجة إليه ولا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٣ ق ٧٥ ص ٢٢٧) .

١٥- لا تغنى الرخصة التي يحصل عليها صاحب المحل من مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن إقامة التين يحركهما الغاز - عن الترخيص الخاص بإدارة المحل والمنصوص عليه في المادة ١/٢ من القانون ٤٥٣ سنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية وذلك بما للجهة المختصة بإصداره من كامل السلطة في الموافقة على الترخيص بإدارة المحل أو عدم الترخيص ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بإلغاء عقوبة الغلق على الترخيصين الصادرين من مصلحة الميكانيكا والكهرباء بإقامة التين يحركهما الغاز ، فإنه يكون قد أخطأ في الاستناد بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢١ س ٢٤ ق ١٩ ص ٨١) .

١٦- تنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : « لا يجوز إقامة أي محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك ، ولما كانت المادة الأولى من القانون ذاته تنص على سريان أحكامه على المحال الواردة في الجدول الملحق بالقانون ومنها محال غسل وكى الملابس والبياضات والأقمشة بأنواعها المدرجة تحت البند رقم ١١١ من القسم الثاني من ذلك الجدول ، وكانت نصوص القانون سالف البيان والجدول الملحق به قد جاءت خلوا من اشتراط استخدام عمال في محلات كى الملابس المقامة أو الإدارة بغير ترخيص لتوافر الجريمة محل التداعى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بالبراءة على أنه لم يثبت في الأوراق أن المطعون ضده لديه عمال حتى يتعين إلزامه بالحصول على الترخيص يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تقدير عناصر الدعوى من الناحية الموضوعية فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ س ٢٦ ق ٩٦ ص ٤١٧) .

١٧- متى كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية قد جرى نصها بأنه لا يجوز إقامة محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص وأن كل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يخلق بالطريق الإدارى أو يضبط إن كان الإغلاق متعذراً ، بما مؤداه إن الحصول على رخصة بإقامة المحل لا تغنى صاحبه عن الحصول على ترخيص بإدارته ، يؤكد ذلك أيضاً ، ما نصت عليه المادة ٢٤ من ذات القانون من استثناء المحال التي يكون أصحابها قد تقدموا بطلب للترخيص بإدارتها قبل العمل بهذا القانون من حكم المادة الثانية ، فإن الحكم المطعون فيه إذا خالف هذا النظر بما انتهى إليه من أن الرخصة التي يتطلبها هذا القانون هي التي تصرف عند إقامة المحل فقط يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٧ س ٢٦ ق ١٨٠ ص ٨١٨) .

(والطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٥ س ٢٧ ق ٦ ص ٤٣) .

١٨- من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في ثبوت الإتهام إلا أن حد ذلك أن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى عن بصيرة وبصيرة وخلا حكمها من الخطأ في

تطبيق القانون وعيوب التسبب ، وكان الحكم المطعون فيه فيما انساق إليه من خطأ في تطبيق القانون قد حجب نفسه على ، تمحيص ما اقربه المطعون ضده من أنه في سبيل الحصول على الرخصة موضوع الإتهام بما مؤداه أنه لم يستخرجها ولم يقل كلمته في ذلك الاعتراف ، فإنه فضلا عن ترديه في ذلك الخطأ يكون قد عاره قصور في التسبب بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٧ س ٢٦ ق ١٨٠ ص ٨١٨) .
(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٥ س ٢٧ ق ٦ ص ٤٣) .

١٩ - تنص المادة ١١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المجال الصناعية والتجارية على أنه ، لا يجوز إجراء أى تعديل في المجال المرخص بها إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها الرخصة وتتبع في الموافقة على التعديل إجراءات الترخيص المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ وتحصل رسوم معاينة بقيمة هذا التعديل على أساس الفرق بين قيمة الرسوم المفروضة على المحل قبل إجرائه وقيمتها بعده ، ويعتبر تعديلا كل ما يتناول أوضاع المحل في الداخل أو الخارج أو إضافة نشاط جديد أو زيادة في القوة المحركة أو تعديل أقسام المحل ، كما تنص المادة ١٧ من ذات القانون في فقرتها الأولى على أن ، كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش وتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد ، وتنص المادة ١٨ من القانون ذاته بعد تعديلها بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه ، مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائيا . ويجب الحكم بالإغلاق أو الإزالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٢ ، ١١ وفي حالة الحكم بالإغلاق أو الإزالة تكون مصاريف الضبط والإغلاق والإزالة على عاتق المخالف ، لما كان ذلك ، وكانت إضافة آلة جديدة في مطبعة الطاعن تعد تعديلا فيها بزيادة القوى المحركة وهو مالا يجوز إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها رخصة المطبعة وهو ما خلص إليه الحكم المطعون فيه . ومن ثم يكون قضاؤه بالغلق متفقا مع صحيح القانون - ولا يغير من ذلك ما أثاره الطاعن من أن الهيئة العامة للتصنيع سبق لها أن وافقت على إضافة الآلة المستحدثة في مطبعته إذ فضلا عن أن الآلة المذكورة لم يشملها كتاب الهيئة المقدم من الطاعن فإن موافقة الهيئة العامة للتصنيع لا تغني عن موافقة الجهة المنصرفة منها الرخصة على هذه الإضافة لما لهذه الجهة الأخيرة من سلطة كاملة في الموافقة أو عدم الموافقة على إجراء أى تعديل في المطبعة يتقدم به الطاعن .

(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١ س ٣٠ ق ٣٩ ص ١٩٧) .

٢٠ - لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المجال الصناعية والتجارية تنص على أن ، لا يجوز إجراء أى تعديل في المجال المرخص بها إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها الرخصة ... ويعتبر تعديلا كل ما يتناول أوضاع المحل في الداخل أو الخارج أو إضافة نشاط جديد أو زيادة في القوى المحركة أو تعديل أقسام المحل ، وتنص المادة ١٧ من ذات القانون في فقرتها الأولى على أن ، كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش وتعدد

محال صناعية وتجارية - محال عامة

العقوبة بتعدد المخالفة ولو كانت لسبب واحد ، وتنص المادة ١٨ من القانون ذاته بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أن : مع عدم الإخلال بالمادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائياً . ويجب الحكم بالإغلاق أو الإزالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٢ ، ١١ وفي حالة الحكم بالإغلاق أو الإزالة تكون مصاريف الضبط والإغلاق على عاتق المخالف ، لما كان ذلك وكانت إضافة آلة جديدة في ورشة نجارة الطاعن تعد تعديلاً فيها بزيادة القوة المحركة وهو مالا يجوز إلا بموافقة الجهة المنصرف منها رخصة الورشة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغلق أو الإزالة يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه . وإذا كانت العقوبة التكميلية التي ينبغي توقيعها - فضلاً عن عقوبة الغرامة - هي إحدى عقوبتي الغلق أو الإزالة مما يقع في تقدير قاضي الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة .

(الطعن رقم ٢٢٢٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٧ س ٢٢ ق ١٦٧ ص ٨١٤) .

محال عامة

موجز القواعد :

- ١ — مناط العقاب بالنسبة إلى النادي الذي يغشاه الجمهور للعب القمار بدون ترخيص
- ٢ — عدم كفاية الإخطار في حالة فتح محل مكان آخر سبق الحكم بإغلاقه
- ٣ — العبرة في المحال العمومية ليست بالأسماء التي تعطى لها ، ولكن بحقيقة الواقع في أمرها
- سريان أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٨ على جميع المحال التي ينطبق عليها التعريف الوارد به ولو كانت تدار أيضاً لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص ٤ - ٦
- صحة الحكم بغلق المحل العمومي الذي قدمت الخمر في جانب منه بعد الميعاد
- ٨ — مسئولية صاحب المحل العمومي عن كل مخالفة تقع من المستخدمين فيه
- يعتبر محلاً عمومياً فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ :
- المحل المعد لبيع السجائر بالقطاعي ٩ و ١٠
- المحل المعد لبيع البقالة
- المحل المعد لبيع الخبز
- المحل المعد لبيع العلاقة
- المحل المعد مخبزاً
- إعداد محل البقالة لكي يشرب الناس فيه الخمر بالتجزئة يجعل منه محلاً عمومياً ... ١٥ و ١٦
- إزالة مباني مقهى وإعادة بنائها بعد ذلك من غير إخطار الجهات المختصة بهذا التغيير لا عقاب عليه
- سكوت صاحب المحل عن التظلم من تحديد مصلحة السياحة للأجرة يعتبر قبولا منه للسعر أو الأجر الذي حددته وتعين عليه التزامه
- ١٨

- عدم بيان الحكم بإدانة المتهم لمخالفته أحكام م ١٩ من ق ٢٨ سنة ١٩٤١ نوع اللعبة التي تثبت حصولها وكيفيةها وأن للحظ فيها النصيب الأوفر . قصور ١٩ - ٢٢
- عدم رد الحكم على دفاع المتهم بإدارة محل عام بدون ترخيص بأن البوفيه محل الدعوى محل خاص داخل ناد مخصص لخدمة أعضائه . قصور ٢٢
- إدانة المتهم دون رد على دفاعه بأنه غير مسئول عن جريمة السماح بلعب القمار في مقهاه لغياب بسبب المرض . قصور ٢٤
- السماح ببيع البوظة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص . جريمة مستمرة . عدم شمول المحاكمة إلا الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . تدخل الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون اعتبار للحكم السابق ٢٥
- سريان أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ فيما عدا المادة الثانية منه على المحال العمومية الموجودة وقت العمل به ٢٦
- المحال المفروشة المشار إليها في المادة ٩ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة هي المعدة لاستقبال الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتا بها . عدم تحقق هذا المعنى في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لسكنائها مدة غير محدودة ولها نوع من الاستمرار ٢٧
- المراد باللعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون ٢٨ لسنة ١٩٤١ هي الألعاب التي سميتها تلك المادة وأوردتها على سبيل التمثيل والألعاب المشابهة لها وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة . جواز تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب ٢٨
- صدور القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ قبل الحكم نهائيا على المتهم لجريمة ارتكبتها في ظل القانون ٢٨ لسنة ١٩٤١ ، وجوب تطبيق أحكام القانون الجديد فيما هو أصح للمتهم . مثال ٢٩
- مسامحة مستقل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه ، عما يقع فيه من مخالفات قوام هذه المسؤولية افتراض علمهم بما يقع فيه من مخالفة ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها ، لا يقبل من أيهم الاعتذار بعدم علمه ٣٠
- مستقل المحل ومديره والمشرّف على الأعمال فيه مسئولون معا عن أى مخالفة لأحكام القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . المادة ٢٨ من القانون المذكور ، مثال ٣١
- مسؤولية مستقل المحل العام ومديره والمشرّف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ ، طبيعتها : مسؤولية مفترضة . حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . لا يقبل من أحد منهم الاعتذار بعدم علمه . ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . مثال ٣٢
- نهى المادة ١٩ من القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة ، ورود نصها عاما . انطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . مسؤولية مستقل المحل العام ومديره والمشرّف على أعمال فيه : مقامة على قصد جنائي مفترض قانونا . مسؤولية لاعب القمار . تطلبها قيام المتهم بعمل إيجابي ، هو فعل اللعب في ذاته ٣٣
- إخضاع المحال التي يغشاها الجمهور بغير تمييز - في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ من القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ - لحكم المحلات العامة . مثال بشأن محل كواء ٣٤

محال عامة

- خلو المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ مما يوجب أو يجيز الغلق في حالة مخالفة حكم المادة ١٥ من القانون المذكور . قضاء المحكمة بغلق المحل لمخالفة حكم المادة ١٥ سالف الذكر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغلق . مثال ٣٥
- خضوع المحال التي يفتشها الجمهور بغير تمييز في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ لحكم المحال العامة المعنية بالحظر ، مثال بالنسبة لمحال طلاء النحاس ٣٦
- لمأمور الضبط القضائي ولرجل السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، طبيعة هذا الحق : إجراء إداري . ليس لهم تجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة . ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش ٣٧
- الجريمة الوقتية : هي التي تتم وتنتهي بمجرد إتيان الفعل . الجريمة المستمرة : هي التي تستمر فيها الحالة الجنائية فترة من الزمن . العبرة في الاستمرار هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلاً متتابعاً متجدداً . لا عبرة بالزمن الذي يسبق هذا الفعل في التهيؤ لا ارتكابه والأسلاس لمقارفته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر فيه آثاره الجنائية في أعقابه . جريمة إقامة عزبة بدون ترخيص : جريمة وقتية . جريمة إدارة محل عمومي بدون ترخيص : جريمة مستمرة ٣٨
- جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . طبيعتها : جريمة مستمرة ٣٩
- دخول رجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . شرطه أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها . علة ذلك ؟ حق مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلاً أو نهاراً . مشروط بأن يكون المصنع مداراً في الواقع . بصرف النظر عن فتح الأبواب أو غلقها . نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول ؟ ٤٠
- تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة العمل فيه . باطل . بطلان الدليل المستمد من هذا التفتيش . لا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش . مصادرة القبع السوداني رغم الحكم بالبراءة . واجبة . علة ذلك : خروج الدخان المذكور بطبيعته من دائرة التعامل ٤١
- نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟ مثال في تعديل الوصف من إدارة محل عمومي بدون ترخيص إلى إدارة محل عمومي بدون إذن خاص ٤٢
- جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . جريمة مستمرة محاكمة الجاني عن الجريمة المستمرة . تشمل جميع الأفعال والحالات الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . وجوب القضاء بعقوبة واحدة عنها ٤٣
- الترخيص بفتح المحل العام . لا يغني عن وجوب حصول المستغل أو المدير أو المشرف عليه عن الترخيص المطلوب لإدارته . أساس ذلك ؟ ٤٤
- العبرة بكون المحل عاماً . بحقيقة الواقع ٤٥
- حق رجال السلطة العامة في دخول المحال العامة . نطاقه ؟ مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح دون التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة . - إلا في حالة التلبس ٤٦
- خلو قانون المحلات العامة . من نص يمنع المعارضة . في الأحكام الصادرة . في الجرائم المنصوص عليها فيه . جواز المعارضة في الجنح والمخالفات . من المتهم والمستول عن الحقوق المدنية . أصل عام . المادة ٣٩٨ إجراءات ٤٧

- قول الحكم بوحدة المحل . في ثلاث دعاوى . كل خاصة بإدارة محل سبق غلقه . دون بيان العناصر المستمدة منها هذه النتيجة . قصور ٤٨
- حق رجال السلطة العامة . ارتياد المحال العامة . لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فحسب . إدراك رجل الضبط القضائي بحسه . أن ما يحويه شيء مغلق . تعد حيازته جريمة ، تفتيشه له . يكون على أساس حالة التلبس . لا على حق ارتياد المحال العامة ٤٩
- عدم جواز تقديم مشروبات روحية في المحال العامة إلا بترخيص خاص في ذلك من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزير الداخلية . م ١٧/١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . جواز تحديد مدة الترخيص أو تقييده بأي شرط أو وقف العمل به مؤقت في المناسبات . م ١٧/٢ من ذات القانون . نطاق تطبيق القانون رقم واحد لسنة ١٩٧٣ . عدم انحسار أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن المحال العامة التي لا يمتد إليها نطاق تطبيق أحكام القانون رقم واحد لسنة ١٩٧٣ ٥٠
- إباحة الدخول في جزء من المنزل لكل طارق . وتخصيصه لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعامة . أثره ؟ ٥١
- عدم جواز لعب القمار أو مزاولة لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور . في المحال العامة . مستغل المحل ومديره مسؤولان عما يقع خلافاً لذلك . المادتان ١٩ ق ١٨ قانون ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ . تحقق الربح المستهدف في لعب القمار باستحقاق ثمن طعام أو شراب أو بالحصول على ما يقوم بمال . تمام جريمة لعب القمار عدم توقفه على قبض ثمن الطلبات فعلاً . مثال ٥٢
- عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة . مثال : اثبات الحكم المطعون فيه أن الطاعن يملك محلاً يؤجر غرفاً مفروشة فيه لأشخاص بغرض ارتكاب الفجور والدعارة فيها . تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . والعقوبة المنصوص عليها في المادة الثامنة ٥٣

القواعد القانونية :

١ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية إذ عرف في المادة الأولى المحال التي تسرى عليها أحكامه بأنها (١) الأماكن المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل (٢) الفنادق المعدة لإيواء الجمهور ، وإذ نص في المادة ٤٤ على أنه ، فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تعد المحال التي يغشاها الجمهور محال عمومية ، - إذ نص القانون على هذا بعد أن أورد ذلك التعريف فقد دل على أنه إذا كان المكان قد أعد للعب القمار بحيث يدخله الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم وكان لا ينطبق عليه تعريف المحال العمومية كما جاءت به المادة الأولى لعدم إعداده للأكل أو الشرب أو النوم ، فإنه لا يعد من المحال العمومية إلا فيما يختص بأحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ المذكورة . ولما كانت العقوبة المقررة بالمواد ١٩ و ٢٥ فقرة أخيرة و ٣٨ للعب القمار في المحال العمومية هي الحبس لمدة لا تزيد على ثلاث شهور والغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين وإغلاق المكان لمدة لا تزيد على شهرين ، ثم لما كان المكان الذي يخصص للعب القمار فقط لا يفرض على من يفتحه إخطار جهة الإدارة عنه وعن الغرض المخصص له ، لأن لعب القمار ممنوع أصلاً في

محال عامة

المحال العمومية فلا يمكن أن يكون محل ترخيص صريح أو ضمني حتى كانت تصح المطالبة بالاضطرار عنه مقدما ، ولأن هذا الإضرار ، بمقتضى المادة الرابعة ، خاص بالمحال الوارد ذكرها في المادة الأولى - لما كان ذلك كذلك فإن فتح ناد يغشاه الجمهور للعب القمار بدون ترخيص لا يمكن عده مخالفاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا يكون إذن محل لمعاقبة صاحبه عن جريمة فتحه بغير إضرار سابق وكل ما يمكن أن يعاقب عليه هو تركه الناس يلعبون القمار في محل أعده خصيصاً لذلك ، الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٩ من القانون المذكور .

(جلسة ١٩٤٣/٤/١٩ طعن رقم ٩٥٤ سنة ١٣ ق) .

٢ - إن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد نصت على أن الاضرار لا تكفى في حالة فتح محل مكن آخر سبق الحكم بإغلاقه ؛ بل إنه يجب في هذه الحالة الحصول على ترخيص من المحافظ أو المدير .

(جلسة ١٩٤٥/٤/١٦ طعن رقم ٢٤٩ سنة ١٥ ق) .

٣ - العبرة في المحال العمومية ليست بالأسماء التي تعطى لها ، ولكن بحقيقة الواقع من أمرها ، فمتى ثبت لرجال الضبطية القضائية أن محل من المحال التي يسميها المسئولون عنها محل خاص هو في حقيقة الواقع محل عمومي كان لهم أن يدخلوه لمراقبة ما يجري به . فإذا توافرت لدى البوليس الأدلة على أن المكان الذي يديره المتهم ليس نادياً خاصاً وإنما هو محل عمومي يغشاه الجمهور بلا تفريق ولا تمييز بينهم للعب القمار ، وأن ما قاله المتهم عنه من أنه ناد خاص لم يكن إلا للافلات مما تقتضيه حقيقته من خضوعه لمراقبة البوليس فإن دخول البوليس فيه يكون جائزاً ولو لم يكن هناك إذن من النيابة .

(جلسة ١٩٤٨/٤/٢٨ طعن رقم ٢٢٨٨ سنة ١٧ ق) .

٤ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية ، إذ عرف في المادة الأولى المحال التي تسرى عليها أحكامه بأنها الأماكن المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل والأماكن المعدة لإيواء الجمهور ، قد قصد أن تسرى أحكامه على جميع المحال التي ينطبق عليها هذا التعريف ولو كانت تدار أيضاً لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص . فإذا كان الثابت في الحكم أن الملهى محل الدعوى كان به موائد وكراسي وكانت تقدم الخمر فيه للرواد فهو بذلك محل عمومي في حكم المادة الأولى المذكورة .

(جلسة ١٩٤٨/٥/١٨ طعن رقم ٦٦٠ سنة ١٨ ق) .

٥ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية إذ عرف في المادة الأولى المحال التي تسرى عليها أحكامه بأنها الأماكن المعدة لبيع المأكولات المعدة لإيواء الجمهور - قد قصد أن تسرى أحكامه على جميع المحال التي ينطبق عليها هذا التعريف ولو كانت تدار لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/١٩ طعن رقم ٩٩٤ سنة ٢٠ ق) .

٦ - إنه لما كان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحلات العامة إذ تحدث في مادته الأولى عن هذه المحال بأنها الأماكن المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل قد قصد أن تسرى أحكامه على جميع المحال التي ينطبق عليها هذا الوصف ولو كانت تدار أيضاً لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم أعد محله إعداداً يجعل منه محلاً عمومياً لكي يشرب الناس فيه الخمر بالتجزئة دون أن يخطر عنه أو يحصل على

ترخيص بإدارته ، فإنه يجب - عملاً بالمادة ٣٧ من القانون المذكور - إغلاق المحل دون النص على توقيته ، وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بالإغلاق لمدة شهرين فإنه يكون قد خالف القانون .
(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦ طعن رقم ١٥٩٢ سنة ٢١ ق) .

٧ - إذا كان المحل العمومي به ملهى للموسيقى والرقص والغناء قدمت الخمر في جانب منه بعد الميعاد القانوني وحكم بغلقه ، فلا تثريب على المحكمة في ذلك إذ المحل كله هو وحدة لا يمكن تجزئتها بصدد المخالفة التي وقعت فيه .

(جلسة ١٩٤٨/٥/١٨ طعن رقم ٦٦٠ سنة ١٨ ق) .
٨ - إن صاحب المحل العمومي مسئول بمقتضى نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ عن كل مخالفة تقع من المستخدمين فيه ولو كان هو وقت المخالفة غائباً عنه .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ١٦٢٢ سنة ١٨ ق) .
٩ - إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة أجهزة الاستقبال في المحال العمومية إلا بترخيص خاص وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه ، فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ المذكورة ، تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية ، كان المحل المعد لبيع السجائر بالقطاعي مما يجرى عليه حكم هذه المادة إذ هو مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .

(جلسة ١٩٤٩/١/٤ طعن رقم ١٩٦٨ سنة ١٨ ق) .
١٠ - إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية ، وكان محل المتهم المعد لبيع « التبغ واللفافات » من هذا القبيل ، فإن حيازة صاحبه راديو فيه دون رخصة تكون معاقباً عليها .

(جلسة ١٩٥١/٥/٨ طعن رقم ٢٠٢ سنة ٢١ ق) .
١١ - إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية ، وكان محل المتهم المعد لبيع البقالة - من هذا القبيل ، إذ يكفي ليكون المحل عاماً أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز من الناس ، فإن حيازة صاحب هذا المحل جهازاً لاسلكياً بمحله بدون رخصة تكون معاقباً عليها .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٦ طعن رقم ٢٩٧ سنة ٢١ ق) .
١٢ - إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية وكان محل المتهم المعد لبيع الخبز من هذا القبيل إذ يكفي ليكون المحل عاماً أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز من الناس ، فإن حيازة صاحب هذا المحل جهازاً لاسلكياً بمحله بدون رخصة تكون معاقباً عليها .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٦ طعن رقم ٢٩٩ سنة ٢١ ق) .

محال عامة

١٣ - إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية ، وكان محل المتهم المعد لبيع ، العلقة ، من هذا القبيل إذ يكفي ليكون المحل عاماً أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس ، فإن حيازة صاحب هذا المحل جهازاً لاسلكياً بمحله بدون رخصة تكون معاقباً عليها .
(جلسة ١٦/٤/١٩٥١ طعن رقم ٢٩٥ سنة ٢١ ق) .

١٤ - إن المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة أجهزة الاستقبال في المحال العمومية إلا بترخيص خاص ، وقد نصت المادة ٤٤ من القانون المذكور على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية . وإذن فالمحل المعد مخبراً هو مما يجري عليه حكم هذه المادة إذ هو مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .
(جلسة ٤/٦/١٩٥١ طعن رقم ٢٩٦ سنة ٢١ ق) .

١٥ - متى كان الحكم قد ادان المتهم بإدارة محل عمومي لبيع المشروبات الروحية بدون الحصول على رخصة من الجهات المختصة ، وعاقبه بمقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية ، قائلاً - بناء على الأدلة والاعتبارات التي أوردها - إنه أعد محله إعداداً يجعل منه محلاً عمومياً لكي يشرب الناس فيه الخمر بالتجزئة ، فالنعي عليه بأنه إخطأ إذ اعتبر المحل عمومياً يتناول فيه الناس الخمر بغير تمييز بينهم مع أنه ليس إلا محل بقالة وقعت فيه مخالفة لشروط الرخصة ببيع الخمر فيه خلصة بالقطاعي لبعض الأشخاص المختارين - هذا يكون جدلاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به .
(جلسة ١٤/٢/١٩٤٦ طعن رقم ١١٩ سنة ١٩ ق) .

١٦ - إذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه قد باع الخمر بالتجزئة في محله الذي يديره للبقالة فجعل منه بذلك محلاً عاماً إداره قبل الحصول على رخصة من الجهات المختصة ، وعاقبه على ذلك طبقاً للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العامة ، ثم يراه من تهمة بيع الخمر بغير رخصة اعتماداً على أن لديه ترخيصاً ببيع الخمر وهو ما لا تنفي به التهمة الأولى التي تقوم على أنه جعل من محله محلاً عاماً يتناول رواده الخمر فيه قبل أن يخطر الجهة المختصة بذلك طبقاً للقانون فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم لا تعارض فيه .
(جلسة ١٥/١١/١٩٥٤ طعن رقم ١٠٩٥ سنة ٢٤ ق) .

١٧ - إن المادة السابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية إنما تنص على المستغل للمحل العمومي ، وتوجب المادة الثامنة على المستغل التبليغ عن نقل المحل من مكان إلى آخر أو عن كل تغيير (ولو كان وقتياً في نوع المحل أو الغرض المخصص له) يطرا على البيانات الواردة في الإخطار الأول ، وإذن فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم كان مرخصاً له في إدارة مقهى ثم أزيلت مبانيه وأعيد بتأؤه بعد ذلك من غير أن يخطر الجهات المختصة بهذا التغيير فلا عقاب عليه ، إذ المتهم قد فتح المحل العمومي أول الأمر بعد الإخطار عنه بالصفة

الواردة في المادتين ٤ و ٥ من القانون المشار إليه ، والتغيير الذي حدث في المحل الذي يديره ليس من قبيل ما نص عليه من المادتين المذكورتين .

(جلسة ١٢/٦/١٩٤٩ طعن رقم ٢١٨١ لسنة ١٨ ق) .

١٨ - لمصلحة السياحة - طبقا للقرار الوزاري رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ - ان تحدد اجرة كل غرفة بالفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الاماكن المعدة لإيواء الجمهور - دون اى تفرقة بين اى مكان منها والآخر - بما في ذلك ثمن الطعام او بدونه ، وعلى اساس ان الغرفة لشخص واحد او لشخصين عند الاقتضاء وليوم واحد او اسبوع او شهر واحد وان يكون هذا التحديد كما تراه المصلحة المذكورة ، على ان يكون لصاحب المحل الذى يتضرر من هذا التحديد ان يتظلم منه وفقا للقواعد المبينة بالمواد سالفة الذكر فإذا هو سكت عن التظلم في الموعد المقرر له اعتبر قابلا للسعر او الاجر الذى حددته المصلحة او اقرت تحديده وتعين عليه التزامه وإلا اعتبر مخالفا لأحكام القرار وحق عليه العقاب .

(جلسة ٣/٣/١٩٥٢ طعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢١ ق) .

١٩ - إنه لما كان القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يوليو سنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية قد ذكر في المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض الألعاب التى نهى عنها في المحال العمومية على اعتبار أنها من ألعاب القمار ، وكان يجب قانونا في هذه الألعاب ان يكون الربح فيها موكولا للحظ اكثر منه للمهارة ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون ان تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذى ثبت حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك ان تبين ما يفيد توافر الشرط السالف ذكره ، وإلا كان حكمها قاصر البيان متعينا نقضه .

(جلسة ٢٥/٢/١٩٤٦ طعن رقم ٤٠٧ لسنة ١٦ ق) .

٢٠ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية قد ذكر في المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض الألعاب التى نهى عنها في المحال المذكورة باعتبارها من ألعاب القمار ، وإذ كان الواجب قانونا في هذه الألعاب ان يكون الربح فيها موكولا للحظ اكثر منه إلى المهارة ، فإنه يكون من اللازم للإدانة بموجب هذه المادة ان يبين الحكم اللعب الذى ثبت حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص لزم ان يبين أيضا ما يفيد توافر الشرط السالف ذكره فيها . وإذن فإذا اقتصر الحكم على القول بان اللعب إنما كان من النوع المحظور فإنه يكون قاصرا واجبا نقضه .

(جلسة ١٠/٢/١٩٤٧ طعن رقم ٤٦٩ لسنة ١٧ ق) .

٢١ - إن المادة ١٩ من قانون المحال العمومية قد نصت على انه لا يجوز في المحال العمومية ان يترك احداً يلعب القمار على اختلاف انواعه كلعب « البكاراه » ولعبة « السكة الحديد » إلى آخره ، وما شابه ذلك من انواع اللعب . وإذ كانت لعبة « الكومى طير » ليست مما سماه النص فإنه يجب للعقاب عليها باعتبارها من ألعاب القمار ان تكون مثل الألعاب المسماة من ناحية ان الربح فيها يكون موكولا لحظ اللاعبين اكثر منه لمهارتهم كما هو مفهوم معنى كلمة القمار . فإذا كان الحكم الذى عاقب على هذه اللعبة قد خلا من بيان كیفيتها وان للحظ فيها النصيب الاوفر . فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(جلسة ٢٨/١٢/١٩٤٨ طعن رقم ١٩٢١ لسنة ١٨ ق) .

٢٢ - إذا كان الحكم الذى عاقب المتهم على سماحه بلعب القمار في مقهاه لم يقل إلا ان ضابط المباحث دخل المقهى فوجد بعض من فيه يلعبون لعبة « السيف » دون ان يبين ان هذه اللعبة

من ألعاب القمار التي يرجع الكسب فيها إلى حظ اللاعبين أكثر مما يرجع إلى مهارتهم فهذا قصور يغيب الحكم ويستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٩/١/٢ طعن رقم ٢٣٤٢ سنة ١٨ ق) .

٢٣ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في إدارة محل عام قبل الحصول على ترخيص وكان المتهم قد دافع عن نفسه بأن البوفيه محل الدعوى محل خاص في داخل النادي ومخصص لخدمة أعضاء النادي ، وكان الحكم قد قال إن النادي من النوادي الخاصة وإن البوفيه جزء من منشاته ومبانيه وعاقب المتهم باعتباره مستغلاً جزءاً منه لحسابه الخاص ، وذلك دون أن يبين الأدلة التي استخلص منها أن هذا الجزء من النادي كان مباحاً للمتريدين عليه من غير أعضاء النادي فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٩ طعن رقم ١١٩٢ سنة ٢١ ق) .

٢٤ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وإن كان قد نص في المادة ٣٦ منه على أن يكون مستغل المحل العمومي ومديره ومبشر أعماله مسئولين معاً عن مخالفة أحكام هذا القانون ، إلا أن المشرع لم يقصد بذلك مخالفة قواعد انعدام المسؤولية بسبب القوة القاهرة وجرمان المتهم من إثبات العكس ، وإذن فإذا دفع المتهم بأنه غير مسئول عن جريمة السماح بلعب القمار في مقهاه ، لغيابه وقت ارتكابها بسبب المرض ، كان على المحكمة أن تحقق دفاعه وتقول كلمتها فيه ، فإذا هي لم تفعل وأسست قضاءها بإدانتته على مجرد المسؤولية المفترضة ، فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥٥/٦/٧ طعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٥ ق) .

٢٥ - جريمة السماح ببيع البوطة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص هي من الجرائم المستمرة التي يستند الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة المتهم وتقوم المسؤولية الجنائية عنها كلما تجدد هذا التدخل ، وفي هذا النوع من الجرائم لا تشمل المحاكمة إلا الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى أما ما يتجدد بعد ذلك فإن تدخل إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون اعتبار للحكم السابق الذي لا تكون له أي حجية في صدد هذه الجريمة الجديدة .

(الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ س ٧ ص ٤٦) .

٢٦ - ليس في صياغة المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا في مقارنة فقرتيها ما يفيد أن أحكام القانون المذكور (فيما عدا المادة الثانية منه) لا تسرى إلا على ما أنشئ من المحال العمومية بعد صدوره .

(الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ س ٧ ص ٤٦) .

٢٧ - المحال المفروضة المشار إليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتاً بها . وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لسكنائها مدة غير محدودة ولها نوع من الاستمرار .

(الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ٤٠٩) .

٢٨ - إن المراد بألعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ هو الألعاب التي سمعتها تلك المادة وأوردتها على سبيل التمثيل للنهي عن مزاولتها في المحال العامة وكذلك

الالعب المشابهة لها وهى التى يكون الربح فيها موكولا للحظ اكثر منه للمهارة ، وكما يتحقق الربح فى صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق ايضا فى المقامرة على طعام او شراب او على اى شىء آخر يقوم بهمال .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٨٣) .

٢٩ - متى كان المتهم قد ارتكب جريمة سماحة للغير بلعب القمار فى مقهاه فى ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الذى الغى القانون السابق وقضى بخلق المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلا من الغلق نهائيا ، فإن القانون الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الاصلح للمتهم .

(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٨٥) .

٣٠ - إن المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ نصت على مساعلة مستغل المحل ومديره والمشرى على اعمال فيه عن اية مخالفة لاحكامه وهى مسئولية اقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن ايهم موجودا بالمحل وقت وقوعها ، فلا يقبل من احد منهم ان يعتذر بعدم علمه .

(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٨٥) .

٣١ - متى كان الحكم قد اثبت ان اللعبة التى كان يزاولها رواد المقهى هى لعبة « الكونكان » وهى من الالعب القمار المحظور لعبها فى المحل العامة طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الربح كما يتحقق فى صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق ايضا فى المقامرة على طعام او شراب ثمنه مستحق الاداء لصاحب المقهى او على اى شىء آخر يقوم بهمال ، وكانت المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر تنص على ان يكون مستغل المحل ومديره والمشرى على الاعمال فيه مسئولين معا عن اية مخالفة لاحكامه ، وهى مسئولية اقامها الشارع وافترض بها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن ايهم موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من احد منهم ان يعتذر بعدم علمه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من جريمة السماح بلعب القمار بالمقهى تاسيسا على ان لعب الورق لقاء دفع الخاسر من اللاعبين ثمن الشراب لا يعتبر من قبيل المقامرة ، وعلى انه لا يمكن افتراض علم صاحب المقهى بالجريمة - غير صحيح فى القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٣ س ١٤ ص ١٠١٤) .

(والطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٣ ق بذات الجلسة . لم ينشر) .

٣٢ - مفاد نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - فى شأن المحل العامة - ان مساعلة مستغل المحل ومديره والمشرى على اعمال فيه عن اية مخالفة لاحكامه هى مسئولية اقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن ايهم موجودا بالمحل وقت وقوعها ، فلا يقبل من احد منهم ان يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الاشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . ولما كانت « لعبة الكومى » التى كان يزاولها اللاعبان بمقهى المطعون ضده مقابل ثمن المشروبات من الالعب المحظور مزاولتها فى المحلات العمومية طبقا للمادة ١٩ من القانون سالف الاشارة اليه وقرار وزير الداخلية رقم ٣

لسنة ١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار ذات الطابع الحظر على مصالح الجمهور ، فإن المطعون ضده باعتباره مستغلا للمقهي يكون مسئولا عن هذه المخالفة مسئولية مفترضة طبقا لحكم المادة ٣٨ سالفه الذكر ، سواء أعادت عليه فائدة من وراء المقامرة أو لا .

(الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٩) .

٣٣ - نهت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة عن لعب القمار في المحلات العامة بقولها لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية - وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، . وقد جاء هذا النص عاما لم يختص المشرع به طائفة بالخطاب دون الأخرى . ومن ثم فإنه ينطبق على الكافة سواء اكانوا من القائمين على امر هذه المحال ام ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . فالمعنى المتبادر فهمه من عبارة النص يدور مع علته التي انضبط عليها وهي دفع مفسدة القمار التي قصد الشارع القضاء عليها بجعلها عملا مؤثما في مستغل المحل العام ومديره والمشرف على اعمال فيه تلك المسئولية التي اوجبها المشرع بنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ واقامها على قصد جنائي مفترض قانونا ، خلافا لمسئولية لاعب القمار التي تتطلب لتوافرها قيام المتهم بعمل ايجابي هو فعل اللعب في ذاته .

(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٤٢) .

٣٤ - نصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحلات العامة على انه « لا يجوز في المحال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بذلك أو حيازة مذياع الا بترخيص خاص من الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها بالاتفاق مع المحافظ أو المدير ... الخ . » ، كما نصت المادة ٤٠ من القانون المذكور على انه « في تطبيق المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال التي يغشاها الجمهور محالا عامة ، . ويبين من تقصى المصدر التشريعي لهذه المادة وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذي اضاف المادة ١٥ مكررا ثالثة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية التي حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال في تلك المحلات بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحلات التي يغشاها الجمهور من أي نوع كانت - ومن مراجعة الأعمال التحضيرية المصاحبة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ في شأن المحلات العامة الذي حل محل القانون السابق والمغى بالقانون الحالي - أن المشرع كشف عن مراده بجلاء وتغيبه اخضاع المحال التي يغشاها الجمهور بغير تمييز - في خصوص تطبيق احكام المادتين ١٩ ، ٢٢ سالفتي البيان - لحكم المحلات العامة المعنية بالحظر . ومن ثم فإن محل الكواء المعد لاستقبال الجمهور لغرض كي ملايسه هو مما يجرى عليه حكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى غير ذلك معيبا بالخطأ في تطبيق القانون متعيينا نقضه .

(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ٨/٦/١٩٦٤ س ١٥ ص ٤٨٤) .

٣٥ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أن المحل سبق ترخيصه للمتهمة الثانية وانها اجرتة للمطعون ضده ، وكان مؤدى ذلك ان تلك المتهمة قد تنازلت له عن إدارة المحل ، الأمر الذي كان يتعين معه على المطعون ضده طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ان يتخذ اجراءات نقل الترخيص اليه والا حق عقابه طبقا لنص املة ٣٥ من القانون المذكور

بالحبس مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين - وكان نص المادة ٣٦ من القانون - وهي التى تتناول بيان الحالات المختلفة للحكم بالغلق - قد خلت مما يوجب ويجيز الغلق فى حالة مخالفة حكم المادة ١٥ سالف الذكر . فإن الحكم اذ قضى بغلق المحل يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغلق .

(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ س ١٥ ص ٥٨٨) .

٣٦ - تنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة على انه ، فى تطبيق احكام المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال التى يغشاها الجمهور محالا عامة ، . ويبين من تقصى المصدر التشريعى لهذه المادة - وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذى اضاف المادة ١٥ مكرراً ثالثة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ فى شأن المحلات العمومية التى حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال فى تلك المحال بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحال التى يغشاها الجمهور من أى نوع كانت ، ومن مراجعة الأعمال التحضيرية المصاحبة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن المحال العمومية الذى حل محل القانون السابق - والذى بالقانون الحالى - ان المشرع كشف عن مراده بجلاء وتغييره اخضاع المحال التى يغشاها الجمهور بغير تمييز - فى خصوص تطبيق احكام المادتين ١٩ ، ٢٢ سالفتى البيان - لحكم المحال العامة المعنية بالحظر . ومن ثم فان محل طلاء النحاس المعد لاستقبال الجمهور لغرض طلاء اوانيهام النحاسية هو مما يجرى عليه حكم المادة ٤٠ أنفة الذكر ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى إلى غير ذلك معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون متعيننا نقضه .

(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٧٧٢) .

٣٧ - الأصل هو ان لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة او المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وأكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة هذا الحق لماورى الضبط القضائى . وهو اجراء إدارى مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى حرية الاشخاص او استكشاف الاشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل امر حيازتها و احرازها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون هذا التفتيش فى هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح ، ولما كان تخلى الطاعن عن الجواهر المخدرة والفاؤها على الأرض دون اتخاذ أى اجراء من ضابط المباحث - الذى كان دخوله المقهى مشروعا على ما سلف بيانه - يعتبر انه حصل طواعية واختيارا مما يرتب قيام حالة التلبس بالجريمة التى تبيح التفتيش والقبض فإن النعى على الحكم يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٧٤) .

٣٨ - الفاصل فى التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون سواء كان هذا الفعل إيجابيا أو سلبيا ، ارتكابا أو تركا ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد إتيان الفعل كانت وقتية ، اما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة فى الاستمرار هنا هى بتدخل

إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخل متتابعاً متجدداً ولا عبء بالزمن الذي يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والإسلاس لمقارفته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر فيه آثاره الجنائية في أعقابه - ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ - بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضي الزراعية - قد نصت في فقرتها الأولى على أنه : « لا يجوز إنشاء عربة من العزب إلا بعد الترخيص بذلك من مجلس المديرية الواقعة في دائرتها الأرض الزراعية الملحق بها مبانى العربة » . فإن مفاد ذلك أن الفعل المادى المؤتم هو إنشاء البناء قبل الترخيص به وهو فعل يتم وينتهى بمجرد إتمام البناء مما لا يتصور تدخل جديد لإرادة المتهم فيه بعد تمامه . ولا عبء ببقاء البناء بعد إنشائه لأن ذلك أثر من آثار تشييده وليس امتداداً لإرادة الإنشاء ، وأما عدم الترخيص فشرط لتحقيق الجريمة وليس هو الفعل المادى المكون لها ولا مقياسه - طبقاً للمناط المتقدم بيانه - بين توقيت فعل البناء وبين استمرار صاحب المحل العمومى الذى لم يرخص به في إدارته لأن هذا الفعل المعاقب عليه وهو عدم إدارة المحل العمومى بغير ترخيص يكون جريمة مستمرة استمراراً متتابعاً متجدداً يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على إرادة صاحب ذلك المحل العمومى . (الطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ س ١٧ ق ٢٧ ص ٢٠٢) .

٣٩ - جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم المستمرة التى يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخل متتابعاً متجدداً . (الطعن رقم ١٢٥١ ، ١٢٥٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٤ س ١٧ ق ٢٠٥ ص ١٠٩٤) .

٤٠ - لئن كان لمأمور الضبطية القضائية دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في الأوقات التى تبشر فيها تلك المحال نشاطها عادة ، إلا أن هذه المحال تأخذ حكم المساكن في الأوقات التى لا يباح فيها للجمهور أن يدخلها ، وليس في عبارة المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ من النص على أن لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش مصانع الدخان في أى وقت - خروج على هذه القاعدة - إذ قصد الشارع بها أن يكون له حق الدخول للتفتيش الإدارى ليلاً أو نهاراً طالما كان المصنع مداراً ، والعبء في ذلك بالواقع بصرف النظر عن فتح الأبواب أو إغلاقها ، ذلك بأن الشارع إذ أجاز لمأمورى الضبط دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، إنما أباح لهم الاستطلاع بالقدر الذى يحقق الغرض المقصود من بسط هذه الرقابة ، ولا يتعداه بالإجازة إلى غيره ، فلا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكناً ، ولا يشمل من حيث الزمان إلا أوقات العمل دون الأوقات التى تغلق فيها ، ولا من حيث الغرض إلا بالقدر الذى يمكنه من التحقق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح دون التعرض للأشياء والأماكن الأخرى التى تخرج عن هذا النطاق ، وعلة الإجازة أن المحال في الوقت الذى تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يعقل أن تغلق في وجه مأمور الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لمحض كونه كذلك وليس من أحد الناس . (الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٩ س ٢١ ق ٦٤ ص ٢٦٠) .

٤١ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أن تفتيش المصنع حصل في يوم الراحة الأسبوعية للعمل وفي غيبة صاحبه ومديره المسئول وبغير إذن منهما ، ومن ثم يكون هذا الإجراء قد تم في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، ولا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء

التفتيش ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما ذهب إليه من صحة إجراءات التفتيش غير سديد في القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم تأسيسا على استبعاد الدليل المستند من هذا الإجراء عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، والمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، مع مصادرة كمية التبغ السوداني المضبوطة الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها مصروفاتها .

(الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٩ س ٢١ ق ٦٤ ص ٢٦٠) .

٤٢ - من واجب المحكمة بنص المادتين ٢/٣٠٤ ، ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى بمعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون فعلا معاقبا عليه ، وهي مكلفة في سبيل ذلك بأن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقا صحيحا غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة لأن المحكمة هي وحدها صاحبة الولاية في الفصل فيها . ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات أنه استند إلى المطعون ضده في محضر ضبط الواقعة أنه إدار محله « مطعم » بغير إذن خاص ، مخالفا بذلك نص المادة ١٢ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ إلا أن النيابة العامة أسبغت خطأ على الواقعة ، وصف أنه إدار محلا بدون ترخيص ، وكانت المادة ١٢ من القانون سالف الذكر تنص على أنه « لا يجوز لأى شخص أن يستغل محلا عاما أو أن يعمل مديرا له أو مشرفا على أعماله إلا بعد حصوله على ترخيص خاص بذلك » . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تقيدا منه بالوصف الذي أسبغته النيابة خطأ على الفعل ملتفتا عن النص القانوني الواجب التطبيق ودون أن يعنى باستجلاء ما إذا كان المتهم قد حصل على ترخيص خاص باستغلال المحل من عدمه ، توصلا إلى رد الواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٧ س ٢١ ق ١٩١ ص ٨١٥) .

٤٣ - من المقرر أن جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلا متتابعًا متجددا ، ولما كانت محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، وكان الثابت أن المحل العام الذي دين المطعون ضده - في كل من القضايا المشار إليها - بإدارته على الرغم من سبق غلقه هو محل واحد ، وأن الدعوى المشار إليها لم يكن قد صدر فيها حكم بات ، بل نظر الاستئناف المرفوع عنها أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد فإنه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تآمر بضم تلك الدعوى معا وأن تصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة . أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٣٠ س ٢٢ ق ١٠٤ ص ٤٢٤) .

(والطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨ س ٢٣ ق ٢١٦ ص ١٤٠٦) .

(والطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢٣ ص ٦٠٧) .

٤٤ - تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل على أنه ، لا يجوز فتح أى محل عام إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك ، ... ، كما تنص المادة ١٢ من ذات القانون

على أنه ، لا يجوز لأى شخص أن يستغل محلا عاما أو أن يعمل مديرا له أو مشرفا على أعمال فيه إلا بعد حصوله على ترخيص خاص في ذلك بعد أداء الرسوم التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية .. ، فإن مؤدى ذلك أن الترخيص بفتح المحل العام لا يغنى عن وجوب حصول المستغل للمحل العام أو المدير أو المشرف عليه على الترخيص المنصوص عليه في المادة ١٢ - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على الترخيص المقدم عن فتح المحل العام دون أن يتفطن إلى الاختلاف والمغايرة بين الرخصة المقدمة والترخيص المطلوب موضوع الاتهام ، فإن ذلك ينبئ عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها وأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة . (الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٦ س ٢٦ ق ٧٤ ص ٢١٥) .

٤٥ - من المقرر أن العبرة في المحال العامة ليست بالأسماء التى تعطى لها ولكن بحقيقة الواقع من أمرها .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٦ س ٢٧ ق ٤٥ ص ٢٢٥) .

٤٦ - الأصل أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح - وهو إجراء إدارى مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى حرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها تبيح التفتيش ، فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة القلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٦ س ٢٧ ق ٤٥ ص ٢٢٥) .

٤٧ - إن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحلات العامة قد جاء خلوا من نص مانع من الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية التى تصدر في الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكامه ، وكان الأصل المقرر في المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو جواز المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنح والمخالفات من كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز معارضة المطعون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ س ٢٧ ق ١٤٥ ص ٦٥٠) .

٤٨ - لما كان يبين من الإطلاع على أوراق الطعن والمفردات المضمومة أن الدعوى رفعت على المطعون ضده في القضايا أرقام ... و ... لسنة ١٩٧٥ جنح مستأنفة وسط القاهرة التى كانت مقيدة حسب ترتيب أرقامها ... و ... لسنة ١٩٧٤ جنح بلدية المطرية لأنه في أيام ٤ من أغسطس و ٢٩ من أغسطس و ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بدائرة قسم المطرية أدار المحل العام المين بالمحضر على الرغم من سبق غلقه . وقضت محكمة أول درجة في كل منها بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهاً وإعادة الغلق ، فاستأنف ، وقررت محكمة ثانى درجة ضم الدعوى الثلاث ليصدر فيها حكم واحد بعقوبة واحدة ثم قضت بإلغاء الأحكام المستأنفة وبتغريم المطعون ضده عشرة جنيهاً والغلق عن جميع الجرائم الثلاث وقد أقامت المحكمة قضاءها المطعون فيه على أن جريمة إدارة محل سبق غلقه من الجرائم المستمرة التى يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجانى تدخلا متتابعاً متجدداً ، وإن محاكمة الجانى عن جريمة

مستمرة يشمل جميع الأفعال أو الحالة السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، وأن الثابت أن المحل الذى قام المطعون ضده بإدارته في جميع القضايا محل واحد . لما كان ذلك وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن مما يجب أن يشتمل عليه الحكم بالإدانة ، بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، لما يترتب على ذلك من نتائج قانونية ، وإذ كان الحكم المطعون فيه حين ذهب إلى اتحاد المحل في الدعوى الثلاث ورتب عليه وحدة الجريمة ، قد اجتريا بإرسال القول بأن المحل مثار الاتهام محل واحد ، دون بيان العناصر التى استمد منها هذه النتيجة - من واقع الأوراق - وكان في ذلك ما يعجز محكمة النقض عن بسط مراقبتها للوقوف على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وبالتالي يحول بين هذه المحكمة وبين قول كلمتها في صحيح القانون فيما تنعیه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه من خطئه في القانون ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بالقصور . (الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٣ س ٢٨ ق ٢٦ ص ١٢٥) .

٤٩ - من المقرر أن لرجال السلطات العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وهو إجراء إدارى أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة بيد أنه مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة مالم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش فيكون التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق ارتداد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح . (الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ س ٢٨ ق ١٢٥ ص ٥٩١)

٥٠ - إن المادة ١٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد نصت في فقرتها الأولى على أنه : لا يجوز في المحال العامة بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزير الداخلية ، وفي فقرتها التالية على أنه : للمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص منح هذا الترخيص أو تحديد مدته أو تقييده بأى شرط أو وقف العمل به مؤقتاً في المناسبات كالأعياد والموايد والانتخابات بناء على طلب المحافظ أو المدير ، واستناداً إلى ذلك أصدر مدير الإدارة العامة للوائح والرخص بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢١ بوقف أثر رخص بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة في مناسبات دينية معينة منها يوم ليلة القدر وليلة آخر شهر رمضان . ثم أورد قراراً آخر جرى نص المادة الثالثة منه على العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية الحاصل في ١٩٦٠/٢/٢٤ ونصت المادة الثانية على إلغاء القرار سالف الإشارة إليه ، وحظرت المادة الأولى منه بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة في المحال العامة والملاهي في جميع أنحاء محافظة السويس وذلك في المناسبات التى حددتها حصراً ومنها : جميع ليالى وأيام شهر رمضان المعظم ابتداء من غروب شمس آخر يوم من شهر شعبان المكرم ، - وإذ كان الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون - قد استظهر أن واقعة الدعوى حصلت بتاريخ ١٩٧٥/٩/١٣ خلال أحد أيام شهر رمضان - وهو ما لا ينافي فيه الطاعن - وبالتالي فإنه كان محظوراً عليه فيه تقديم المشروبات الروحية لرواد محله إعمالاً لما قضت به المادة السابعة عشر

من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٤ . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم في خصوص أعمال احكام هذا القرار سليماً ويتفق وصحيح القانون فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ولا يؤثر فيه ما يثيره من ان المثبت بالترخيص - الصادر بالتصريح له بتقديم المشروبات الروحية والمجدد سنة ١٩٧٥ - تعليمات مدير إدارة اللوائح والرخص الملغاة - كما لا ينال من سلامة الحكم التفاته عما اثاره الطاعن في هذا الشأن لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان . اما ما يثيره بشأن انطباق القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ على واقعة الدعوى فإنه مردود ذلك أن المادة الاولى منه نصت على سريان احكامه على المنشآت الفندقية والسياحية وعلى أنه تعتبر منشأة سياحية في تطبيق احكام هذا القانون الأماكن المعدة أساساً لاستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات اليهم لاستهلاكها في ذات المكان ، كالملاهي والنوادي الليلية ، والكازينوهات والخانات والمطاعم - والتي صدر بتحديدتها قرار من وزير السياحة ، . كما نصت المادة الثانية من ذات القانون على انه لا يجوز إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية واستغلالها أو إدارتها إلا بترخيص من وزارة السياحة طبقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة وتؤول إلى وزارة السياحة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة والقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي بالنسبة إلى تلك المنشآت ، مما مفاده ان المنشآت التي يمتد إليها نطلق تطبيق احكام هذا القانون وينحصر عنها - بمقتضى احكامه - الاختصاصات المخولة لمدير إدارة اللوائح والرخص لوزارة الداخلية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ هي المنشآت الفندقية والسياحية التي يصدر بشأنها قرار من وزير السياحة - وإن كان الطاعن لا يدعى إن قراراً قد صدر من وزير السياحة باعتبار محله منشأة سياحية فإنه يظل محكوماً باحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ والقرارات الصادرة تنفيذاً له من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٦ س ٢١ ق ١٨٨ ص ٩٧٠) .

٥١ - لما كان الواضح من مدونات الحكم انه اثبت ان الحاضر عن المتهمين قدم مذكرة دفع فيها ببطلان التفتيش لكون المكان الذي ضبط فيه المتهمون جزءاً من منزل الطاعن الاول وتم تفتيشه دون إذن من النيابة العامة وفي غير احوال التلبس ، وقد رد الحكم على ذلك الدفع واطرحه بقوله ان الثابت من سائر التحقيقات التي اجريت ان المتهم الاول اباح الدخول في جزء من منزله لكل طارق وخصص هذا المكان لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعامة ومن ثم فإن مثل هذا المكان يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ إجراءات وبالتالي يضحى الدفع ببطلان التفتيش على غير اساس وكان البين من الحكم ان الطاعن الاول لم يرع حرمة مسكنه ، وجعل منه بفعله محلاً مفتوحاً للعامة بدخله الناس للعب القمار وتعاطي المشروبات فإن هذا الذي اثبته الحكم يجعل من منزله محلاً عاماً يغشاه الجمهور بلا تفريق فإذا دخله احد رجال الضبط بغير إذن النيابة العامة كان دخوله مبرراً لما هو مقرر من أن لرجل السلطة العامة في دائرة اختصاصه دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القانون واللوائح وهو إجراء إداري اكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ويكون له تبعاً لذلك ان يضبط الجرائم التي يشاهدها في حالة التلبس ومن ثم يضحى النعى على الحكم

بمخالفة القانون غير قويم لما كان مانقداً فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٣/١ س ٢٢ ق ٢٠ ص ١٩٠) .

٥٢ - لما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ انه لا يجوز في المحال العامة لعبة القمار أو مزاولة أية لعب من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور ، وكان مستغل المحل ومديره مسئولين عما يقع بالمحل خلافاً لذلك عملاً بالمادة ٣٨ من القانون ذاته وكان الربح الذي يستهدفه لاعب القمار قد يتحقق باستحقاق ثمن طعام أو شراب لصاحب المحل أو بحصوله على شيء آخر يقوم بهمال . وكان تمام جريمة لعب القمار لا يتوقف على قبض ثمن الطلبات فعلاً ، فإن ما أثاره الطاعن من أن الواقعة تعد شروعاً غير مؤتم لأن اللاعبين لم يكونوا قد سدوا ثمن الطلبات حين تم ضبطهم يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

(الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٧ س ٣٢ ق ٧٦ ص ٢٧٦) .

٥٣ - لما كان من المقرر أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المستند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بكافة كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة قد نص في الفقرة د، من المادة التاسعة منه على عقاب كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفاً مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطاعن أنه يمتلك محلاً (ملهى) به بعض الغرف المفروشة ويغشاه الجمهور بغير تمييز وقد دأب على استقبال الأشخاص من الجنسين ممن يرتكبون الفجور والدعارة ويؤجر الغرف لهم لهذا الغرض فإن ذلك مما نتحقق به الجريمة الواردة في المادة التاسعة أنفة البيان وليست المادة الثامنة التي تفترض فتح أو إدارة محل على وجه التحقيق للفجور أو الدعارة وهو ما وصفت به النيابة العامة الواقعة وسائرهما في ذلك الحكم المطعون فيه . مما يكون معه مخطئاً في تطبيق القانون في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨ س ٢٣ ق ٢١٨ ص ١٠٦٩) .

محامون

موجز القواعد

— اشتراط الحصول على شهادة « الليسانس » بالنسبة إلى رجال القضاء الشرعى لمزاولة مهنة

المحاماة . غير لازم ١

— حق رجال القضاء الشرعى المقيدين بجدول المحامين الشرعيين حتى ١٩٥٠/١٢/٣١ في القيد

بجدول المحامين المشتغلين ٢

محامون

— الجمع بين المحاماة والوظائف العامة أو الخاصة . الأصل فيه . الحظر . استثناء من ذلك . جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف في الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة . أثر خلو الأوراق مما يمس توافر الشروط العامة للقيد في جدول المحامين المنصوص عليها في المادة ٥١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة ؟ ٣

— محامو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . شرط قيدهم أمام المحاكم الاستثنائية . انقضاء خمس سنوات على الأقل على العمل بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلاً . المادتان ٧٠ ، ٧٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة ٤

— إجازة المرافعة أمام محكمة النقض للمحامى المقبول أمام المحكمة العليا الشرعية في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . لا تخلع عليه بذاتها صفة القبول للمرافعة أمام محكمة النقض في سائر الدعاوى . وجوب قيده بجدول المحامين المقبولين أمام النقض لاتصافه بهذه الصفة مخالفة ذلك . عدم قبول الطعن ٥

— حظر الجمع بين المحاماة والأعمال الواردة حصراً في المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . أصل عام . يستثنى منه تولي أعمال المحاماة بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . الجمع بين المحاماة وإحدى الوظائف العامة أو الخاصة أو منصب رئيس مجلس إدارة أو العضو المنتدب في الشركات المساهمة . جائز لمن يشغلون بالفعل هذه المناصب وقت صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ٦

— ممارسة المحاماة . مشروطة بالقيد في جدول المحامين المشتغلين . المادة ٥٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . القيد بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية بالنسبة للمحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام : رهن بالقيد بجدول المحامين المشتغلين ومضى سنتين على عملهم بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلاً . المواد ٥٠ ، ٧٠ ، ١٠٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . عدم قيد الطاعن لاسمه بجدول المحامين المشتغلين منذ إلحاقه بالعمل بالشئون القانونية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عدم جواز قيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية أيأ كانت مدة اشتغاله بالشئون القانونية ٧

— نقل قيد المحامين أمام المحاكم الشرعية إلى جدول المحامين المقيدين أمام المحاكم الوطنية كل في الدرجة المماثلة للدرجة المقبولة أمامها دون تفرقة بين المشتغلين منهم وغير المشتغلين . نقلهم بعد من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين . يسرى عليه ما يسرى على زملائهم المقيدين ابتداء أمام المحاكم الوطنية . أساس ذلك : القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٠ . نقل القيد من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين في حالة مجاوزة الطالب الخمسين من عمره . شرطه : سبق مزاولة المحاماة عشر سنوات على الأقل أو سبق الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها في المادة ٥١/٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . أساس ذلك : المادة ٦٢ من ذات القانون اشتغال القرارات التي تصدرها لجنة قبول المحامين على الأسباب التي بنيت عليها . غير لازم ٨

— محو اسم المحامى من جدول المحامين لعدم تقدمه بطلب للقيد للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . خلال أربع سنوات من تاريخ قيده بالجدول العام جزاء . شرط توقيعه ؟ محو لجنة المحامين . اسم الطاعن من جدول المحامين دون التنبيه عليه بوجوب التقدم لقيد اسمه بالجدول أمام الابتدائية تطبيقاً للمادة ٦٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . خطأ . أساس ذلك ؟ ٩

القواعد القانونية :

١ - اتاح المشرع لرجال القضاء الشرعى من قضاة وموظفين قضائيين عند إلغائه المحاكم الشرعية العمل بالمحاكم وخلع عليهم درجات ووظائف رجال القضاء والنيابة حتى يكونوا جميعا افراد أسرة قضائية واحدة ، ولتحقيق هذه الغاية رفع المشرع عن عائق رجال القضاء الشرعى بانواعه المختلفة المنقولين إلى المحاكم شرط الحصول على درجة « اليسانس » ، فى القانون المنصوص عليها فى البند ٣ من المادة الثانية من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . لما كان ذلك ، فإنه من غير المقبول ، وقد كان الطالب عضوا بالنيابة العامة ، التمسك قبله بشرط الحصول على درجة اليسانس فى القانون لقيد اسمه بجدول المحامين لما فى ذلك من بعد عن الغاية التى اراد المشرع أن يحققها من التشريعات السالفة الذكر ، ولأنه لا مبرر للفرقة بين حكم القضاء او النيابة وبين حكم العمل فى المحاماة إذ تجمعها غاية واحدة ، هى خدمة الحق والعدالة . لما كان ذلك ، وكان لم يثبت توافر باقى الشروط التى تمنع من قيد اسم الطاعن فى جدول المحامين ، فإن الطعن يكون صحيحا ويتعين لذلك نقض القرار المطعون فيه وقيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٤ ص ٧٩١) .

٢ - إن القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ ، فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة إذ نص فى المادة الأولى منه على أن ينقل إلى جدول المحامين إمام المحاكم الوطنية . المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ كل فى الدرجة المماثلة للدرجة التى هو مقبول للمرافعة امامها وباقدميته فيها ، لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين امام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لأن النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين إلى الجدول العام للمحامين امام المحاكم الوطنية دون ما تحفظ أو مساس بحقوقهم المكتسبة على أن يسرى فى حقهم ما يسرى على زملائهم المقيدين امام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين امامها . لما كان ماتقدم ، وكان الطاعن قد توافرت فيه شروط القيد بجدول المحامين المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماه امام المحاكم ، فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب نقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٥ ص ٧٩٥) .

٣ - تنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة الصادر فى ١٩٦٨/١١/٦ الوارد بالباب الثانى الخاص بشروط القيد بجدول النقابة ومزاولة المهنة ، على أنه لايجوز الجمع بين المحاماة وبين الوظائف العامة او الخاصة الدائمة او المؤقتة بمرتب او مكافأة عدا من يتولى أعمال المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وشركات القطاع العام . وإذا كان ذلك وكانت مدونات قرار لجنة قبول المحامين المطعون فيه تفيد أن القرار المذكور فصل فى طلب الطاعن قيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين على سند من نص هذه المادة ، وكان البين من أوراق الطعن أن الطاعن فى وظيفته بالمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق يقوم بأعمال المحاماة ، فإن ذلك مما يوفر انطباق حكم المادة ٥٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على حالته ، ويؤذن له بالجمع بين هذه

محامون

الوظيفة وبين المحاماة ، وكانت الأوراق خلواً مما يمس توافر الشروط العامة للقيد في جدول المحامين المنصوص عليها في المادة ٥١ من القانون ، فإن رفض القرار المطعون فيه طلب الطاعن يكون غير سديد ويتعين إلغاؤه وإجابة الطاعن إلى طلب قيده بجدول المحامين تحت التمرين .
(الطعن رقم ١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٥ س ٢٠ ق ١ ص ٤٤٥) .

٤ - لما كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة تنص على انه يشترط لقبول القيد امام محاكم الاستئناف ان يكون الطالب قد اشتغل بالمحاماة فعلاً مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة امام المحاكم الابتدائية ، وكانت المادة ٧٠ من ذلك القانون تشترط لقيد المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام امام المحاكم الابتدائية مضي سنتين على عملهم بالإدارات القانونية بشرط مزاوله المهنة فعلاً ، ومقتضى هذين النصين انه يشترط لقبول المطعون ضده امام المحاكم الاستئنافية انقضاء خمس سنوات على الأقل على عمله بالإدارات القانونية ومزاوله المهنة فعلاً ، ولما كان الثابت ان المطعون ضده لم تسند إليه أعمال قانونية قبل ١٩٦٨/٧/٢٠ فإن القرار المطعون فيه الصادر في ١٩٧٢/١/٣ بقبوله للمرافعة امام محاكم الاستئناف يكون قد خالف صحيح القانون إذ لم تعض خمس سنوات - وهي المدة التي يتطلبها القانون لهذا القيد من ١٩٦٨/٧/٢٠ حتى تاريخ القرار المطعون فيه مما يتعين معه نقضه وإلغاؤه فيما قضى به من قيد المطعون ضده للمرافعة امام محاكم الاستئناف .
(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨ س ٢٤ ق ١ ص ٤٤١) .

٥ - إن إجازة المادتين العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والثالثة من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ المرافعة امام محكمة النقض لجميع المحامين المقبولين امام المحكمة العليا الشرعية في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها لا تخلع بمجردها على هؤلاء المحامين صفة القبول للمرافعة امام محكمة النقض في سائر الدعاوى ، بل يشترط لتمتعهم بهذه الصفة وتمكنهم من ممارسة كافة الحقوق التي يخولها القانون للمقيدين في جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض ان يتقدموا بطلب القيد في هذا الجدول إلى اللجنة المختصة ويستصدروا منها قراراً بقيدهم . وكان هذا الشرط متخلفاً في حق المحامي الذي وقع اسباب الطعن المائل ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لعدم توقيع اسبابه من محام مقبول امام هذه المحكمة .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢ س ٢٧ ق ١٠١ ص ٤٦٤) .

٦ - لما كانت المادة ٥٢ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ وقد عدت الأعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة ، ومن بين هذه الأعمال ما نصت عليه الفقرة الثالثة منها والتي اشارت إلى الوظائف العامة او الخاصة الدائمة او المؤقتة بمرتب او بمكافاة واستثنت من هذه الفقرة من يقول المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام فقد دلت بذلك على ان الاصل هو عدم الجمع بين المحاماة وبين أية وظيفة ، إلا انه لما كان محامو الهيئات العامة - وما في حكمها مما عدته الفقرة الثالثة سالفة البيان - موظفين بها فقد ابيح لهم استثناء الجمع بين وظائفهم هذه وبين المحاماة ، وهذا الاستثناء وقد ورد خلافاً للاصل العام من عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين أية وظيفة فإنه يتعين تفسيره في اضييق

الحدود بحيث لا يخول لمن يتولى المحاماة في تلك الجهات أن يتقلد أية وظيفة أخرى فيها خلاف تلك التي تؤهله للعمل بها كمحام تؤكد هذا المعنى وتزيده وضوحاً الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة لقولها : « ولا يسرى هذا الحظر على كل من يجمع الآن بين المحاماة والاشتغال بإحدى الوظائف أو الأعمال المنصوص عليها في البندين الثالث والخامس ، فاجرت حكماً وقتياً أخرجت به من نطاق حظر الجمع بين المحاماة وبين أية وظيفة من كانوا يجمعون - وقت صدور القانون المذكور - بين المحاماة وبين اشتغالهم بأية وظيفة أو تقلدهم منصب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب في الشركات المساهمة .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٢ س ٢٧ ق ١٢ ص ٤) .

٧ - لما كان القرار المطعون فيه قد قام على ما نصه ، وحيث تحقق للجنة عدم سبق قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين ومن ثم تكون عضوية الطالب لإدارة قانونية أياً ما كان مدى صحة الادعاء بها مخالفة لهذا النص كما أن القرار بإسناد أعمال الشئون القانونية إليه لم يتضمن موقفه من حيث عمله السابق . وكان البين من ذلك أن القرار قد فصل في تظلم الطاعن على سند من نص المادتين ٥٠ و ١٠٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باعتبار أنه يطلب قيده بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية . وكانت المادة ٧٠ من قانون المحاماة تشترط لقيد المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام أمام المحاكم الابتدائية مضي سنتين على عملهم بالإدارات القانونية بشرط مزاولة المهنة فعلاً ، وكانت المادة ٥٠ من القانون تشترط فيمن يمارس المحاماة أن يكون اسمه مقيداً في جدول المحامين المشتغلين . وإذا كان اسم الطاعن لم يقيد في هذا الجدول منذ إلحاقه بالعمل بالشئون القانونية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فإن شروط أعمال حكم المادة ٧٠ سالفة الذكر لا تكون متوافرة ولا يحق له أن يطلب قيده أمام المحاكم الابتدائية . لما كان ما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون مما يضحى معه الطعن قائماً على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٨ س ٣٠ ق ١ نقايات ص ١) .

٨ - لما كان القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٠ الصادر في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة إذ نص في المادة الأولى منه على أن ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل في الدرجة المماثلة للدرجة التي هو مقبول للمرافعة أمامها بأقدميته فيها لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لأن النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين إلى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية دون ما تحفظ أو مساس بحقوقهم المكتسبة على أن يسرى في حقوقهم ما يسرى على زملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين أمامها . ولما كانت المادة ٦٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة ، قد أجازت للمحامى المقيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين إذا سبق له مزاولة المحاماة عشر سنوات على الأقل أو كان قد سبق له الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها في البند (خامساً) من المادة ٥١ من ذات القانون وهي القضاء والنيابة العامة والنيابة الإدارية والأعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتحديدتها قرار وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس النقابة ، وكان قد صدر قرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ببيان هذه الأعمال . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد جاوز الخمسين

محامون - محررات رسمية - محررات عرفية -

من العمر وقت تقديمه طلب إعادة قيده بجدول المحامين المشتغلين ، ولم يسبق له مزاولة المحاماة لمدة عشر سنوات ، وأن الأعمال والوظائف التي شغلها لا تندرج تحت أى من تلك التي حددها المشرع في البند (خامساً) من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وقرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ سالفى الإشارة ، ومن ثم فلا يجوز نقل اسمه لجدول المحامين المشتغلين . لما كان ما تقدم ، وكان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لم يستوجب أن تشتمل القرارات التي تصدرها لجنة قبول المحامين على الأسباب التي تبني عليها ، فإن القرار المطعون فيه إذ رفض نقل اسم الطاعن لجدول المحامين المشتغلين يكون قد أصاب صحيح القانون بما يكون معه الطعن على غير أساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٨ س ٣٠ ق ٢ نقابات ص ٥) .
٩ - البين من القرار المطعون فيه أنه تساند إلى أحكام المادة ٦٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وأنه بعد التنبيه المنصوص عليه في المادة المذكورة قررت لجنة المحامين محو اسم الطاعن من الجدول لعدم تقدمه بطلب للقيد للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية خلال أربع سنوات من تاريخ قيده بالجدول العام ، ولما كانت المادة المذكورة تستلزم توافر شرطين قبل توقيع الجزاء على المحامي الذي يقضى في التمرين أربع سنوات دون قيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ، الأول : أن ينبه مجلس نقابة المحامين - المحامي تحت التمرين - إلى وجوب التقدم لقيد اسمه بالجدول المذكور في خلال شهرين من تاريخ التنبيه ، والثاني : ألا يتقدم المحامي المذكور بطلب قيده أمام المحاكم الابتدائية في هذا الأجل ، فإن انقضى الأجل - دون قيده - حدد المشرع الإجراء الواجب اتباعه في شأنه ، والجزاء الذي يوقع على المحامي تحت التمرين المتخلف ، وهو عرض أمره على لجنة قبول المحامين لمحو اسمه من الجدول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لإجراء معين ، كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأى دليل آخر مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه مهما بلغت قوته ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة من واقع ملف الطاعن بنقابة المحامين أنها خلت من الدليل على قيام مجلس نقابة المحامين بالتنبيه على الطاعن بوجوب التقدم لقيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية تطبيقاً لأحكام المادة ٦٩ المذكورة - وهو مناط أعمال الجزاء في حق الطاعن - فإن القرار المطعون فيه إذ محو اسم الطاعن من جدول المحامين رغم عدم التنبيه عليه يكون قد جانب صحيح القانون .
(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٢ س ٢٢ ق ١ نقابات ص ١) .

محررات رسمية

راجع : تزوير .

محررات عرفية

راجع : تزوير .

محلات صناعية وتجارية

راجع : محال صناعية وتجارية .

مدافن خاصة

موجز القاعدة :

— مجرد إقامة مدفن خاص . في غير الجبانات العامة « بغير ترخيص » مؤثم بالمادتين ٢ ، ١١ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ .

القاعدة القانونية :

إن إقامة مدفن خاص - في غير الجبانات العامة - بغير ترخيص هو فعل معاقب عليه تطبيقاً للمادتين ١١ و ٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ ، ولو لم يتم الدفن فيه بالفعل . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى هذا النظر ودان الطاعن عملاً بأحكام هاتين المادتين ، فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ، ولا يضيره - من بعد - كونه قد أسبغ على البناء الذي أقامه الطاعن وصف الجبانة ، في حين أنه - في حقيقته - مدفن خاص أقيم في غير الجبانات العامة . ومن ثم يتعين رفض الطعن ومصادرة الكفالة .
(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ س ٢٧ ق ١٥٠ ص ٦٧١) .

مرافق عامة

موجز القاعدتين :

— مرفق سكك حديد وجه بحرى . تديره شركة وضعت تحت الحراسة إلى أن ينتهى عقد امتيازها . هذه الشركة ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة . السائق العمومى لدى هذه الشركة لا يعد في حكم الموظف أو المستخدم العمومى ، ولا يطبق في شأنه حكم المادة ٦٢/٢ إجراءات ١

— عقود التزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . تحمله بجميع الالتزامات التى تترتب في ذمته أثناء إدارته . لا شأن لجهة الإدارة مانحة الالتزام بها . إنهاء هذه الجهة الالتزام بالاسقاط . اثره : عدم مسؤوليتها عن شىء من هذه الالتزامات . إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . مثال في شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٢ لسنة ١٩٦١ ٢

القاعدتان القانونيتان :

١ - مرفق سكك حديد وجه بحرى تديره شركة وضعت تحت الحراسة حتى ينتهى عقد امتيازها في ١٩٦٤/٦/٣٠ ، ومن ثم فهي ليست من المصالح الحكومية او الهيئات العامة فإذا كان يبين من الأوراق ان الطاعن ، وقت ارتكابه جريمة القتل الخطا المسند إليه ، كان يعمل سائقاً عمومياً لدى هذه الشركة ، فإنه حينئذ لا يعد في حكم الموظف او المستخدم العمومى . ويكون النعى على الإجراءات بالبطلان ، لأن الدعوى رفعت على المتهم من وكيل النيابة بالمخالفة لحكم المادة ٣/٦٣ إجراءات ، في غير محله .

(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦ س ١٢ ص ٦٥١) .

٢ - القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي ان الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . وتبعاً لذلك فان جميع الالتزامات التى تترتب في ذمته اثناء قيامه بإدارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده ولا شأن لجهة الإدارة مانحة الالتزام بها . فإذا ما انتهت هذه الجهة الالتزام بالإسقاط فإنها لا تسال عن شئ من هذه الأعباء إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . ولما كان يبين من القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة والمعمول به اعتباراً من ٢٠ يولية سنة ١٩٦١ انه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التى علقّت بذمة الشركة المذكورة إلا في حدود ما ورد بالمادة الثالثة في شأن عقود العمل التى كانت قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون وكان ما ورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصاً بتشكيل لجنة لتقييم جميع الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الإدارية والشركة الملتزمة التى تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الالتزام وذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية . ولما كان عقد الالتزام المبرم بين جهة الإدارة وشركة ترام القاهرة في سنة ١٨٩٤ جاء خلواً من نص يقضى بالتزام الحكومة في حالة إسقاط الالتزام عن هذه الشركة بشئ من الديون التى تترتب في ذمة الشركة إبان قيامها بإدارة المرفق ، فإن دعوى التعويض المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع قبل إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدئى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفة .

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١١ س ١٤ ص ٧٨٥) .

(والطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٢ س ١٥ ص ٢٧٢) .

(والطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ٤١٥) .

مراقبة

موجز القواعد :

— المراقبة المنصوص عليها في قانون التشديد والمشتبه فيهم هي عقوبة أصلية بخلاف المراقبة العادية فإنها عقوبة تكميلية لا غناء فيها عن العقوبة الأصلية ١

- المراقبة المنصوص عليها في قانون المتشردين والمشتبه فيهم هي عقوبة مؤقتة يجب أن يحدد الحكم مدتها وتاريخ بدئها ٢ - ٥
- المراقبة المنصوص عليها في م ٩ من ق ٢٤ سنة ١٩٢٢ هي عقوبة أصلية عن جريمة قائمة بذاتها ٦
- جواز زيادة مدة المراقبة في جريمة العود للاشتباه على مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي اعتبر بسببها عانداً للاشتباه ٧
- الحد الأدنى لمراقبة البوليس المقرر في المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ ٨
- وجوب تعيين بدء المراقبة إذا رأى الحكم تطبيق م ٢٢٦ ع . بفقرتها ٩ -
- الغرض الذي وضعت من أجله م ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ ١٠
- عدم استثناء النساء من أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ ١١
- متى يجوز الحكم بالمراقبة طبقاً لنص م ٢٢٠ ع ١٢ - ١٤
- عدم تجاوز مدة مراقبة البوليس المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون العقوبات على المدة التي شملها العفو منحة قررتها المادة ٢/١ من القانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٥ ، تمتع جميع من شملتهم قوانين العفو المشار إليها في القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ بهذه المنحة ١٥
- المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢٨ عقوبات وما نص عليها منها في المادة ٢/٧٥ عقوبات كل منهما عقوبة تبعية مصدرها القانون ، لا تحتاج في توقيعها إلى حكم القضاء اختلافهما في السبب الذي جعله الشارع أساساً لتوقيع كل منهما ١٦
- وضع المحكوم عليه في جريمة الاعتياذ على ممارسة الفجور والدعارة تحت مراقبة الشرطة . لا يكون إلا في حالة الحكم عليه بعقوبة الحبس . المادة ١٥ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦١ ١٧
- حق مأمور الضبط القضائي في القبض في حالات التلبس بالجنح . عليه تحرير محضر بالإجراءات . قبض المأمور على المتهم متلبساً بجنحة مخالفة شروط المراقبة وتحرير محضراً بذلك . صحيح . قيامه بهذه الإجراءات خلال فترة راحته لا يقدح في صحتها ١٨
- عدم استلزام الفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم - أن يكون الوضع تحت المراقبة بناء على حكم . بل يكفي أن يكون مصدرها القانون . مخالفة هذا النظر . خطأ في القانون ١٩
- على المراقب التواجد في مسكنه عند غروب الشمس ولا يبرحه قبل شروقها . إدانة الحكم الطاعن بمخالفة شروط المراقبة استناداً إلى مشاهدة الضابط إياه يسير في الطريق بعد غروب الشمس أثناء مدة وضعه تحت المراقبة . صحيح ٢٠

القواعد القانونية :

- ١ - إن المراد من عبارة « المراقبة الخاصة الواردة في المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم هو عين المراد من المراقبة المنصوص عنها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون ذاته أي المراقبة التي يوضع فيها الشخص في جهة يعينها وزير الداخلية لا المراقبة

مراقبة

العادية . والغرض من وصف هذه المراقبة بكلمة « الخاصة » هو تمييزها عن المراقبة العادية التى يترك فيها للمحكوم عليه اختيار الجهة التى ينوى الإقامة فيها مدة المراقبة . والمراقبة المنصوص عليها فى تبتك المادتين هى عقوبة أصلية يغنى الحكم بها عن الحكم بالحبس كعقوبة أصلية ثم الحكم بالمراقبة كعقوبة تكميلية . بخلاف المراقبة العادية فإنها عقوبة تكميلية لا غناء فيها عن العقوبة الأصلية .

(جلسة ١٩٢٦/٢/٢٠ طعن رقم ١٠٢ سنة ٦ ق) .

٢ - من واجب القاضى أن يحدد مدة العقوبة التى يقضى بها إلا إذا قضى القانون بخلاف ذلك وليس فى القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم نص من هذا القبيل ، وإذن فإذا كان الحكم الابتدائى قد قضى بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس بعد اقتضاء مدة الحبس فى الجهة التى يعينها وزير الداخلية فى الديار المصرية ولم يعين أجلا لهذه المراقبة فاستأنف المتهم وحده فلا يكون للمحكمة الاستئنافية أن تؤيد هذا الحكم خشية أن يكون فى تصحيحها إياه بتحديد مدة المراقبة إساءة لمركز المتهم الذى استأنف الحكم دون النيابة لاحتمال أن وزير الداخلية قد يرى إبقاءه تحت المراقبة مدة أقل من المدة التى قدرها هى - لا يكون للمحكمة الاستئنافية ذلك بل يجب عليها أن تصحح الحكم بتحديد مدة المراقبة لاخصاصها هى دون سواها بذلك .

(جلسة ١٩٢٦/٤/٢٧ طعن رقم ١٢٧٥ سنة ٦ ق) .

٣ - المراقبة الخاصة التى يقضى بها تطبيقا للمادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم وهى المراقبة التى تكون فى مكان يعينه وزير الداخلية يجب أن يحدد لها أجل معين لا يزيد على ثلاث سنوات قياسا على ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون المذكور .

(جلسة ١٩٢٦/٥/٤ طعن رقم ١٤٢٢ سنة ٦ ق) .

٤ - يجب على القاضى - بحسب الأصل - أن يحدد فى الحكم الذى يصدره مدة كل عقوبة يوقعها ما لم يقضى القانون بترك تحديد مدة العقوبة لسلطة أخرى على مقتضى الأوضاع والحدود التى رسمها . والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم خلو من أى نص يفيد أنه أراد أن تكون عقوبة المراقبة الخاصة التى فرضها بالمادة التاسعة منه غير محدودة المدى وأن يترك تحديدها لسلطة أخرى بل المستفاد من مجموع نصوصه أنها هى بعينها المراقبة التى تحدث عنها بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة وقال إنها تعد مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات ، وأن مكان تنفيذها على المحكوم عليه يعين بقرار من وزير الداخلية وأن مدتها لا تزيد على ثلاث سنوات ومن ثم تكون المراقبة الخاصة عقوبة مؤقتة شأنها فى ذلك شأن عقوبة الحبس ووجب بالتالى أن يحدد الحكم الذى يقضى بها مقدار مدتها فى الحدود القانونية وأن يعين وفقا للمادة ٢٤ من القانون السالف الذكر اليوم الذى يبدأ تنفيذها منه فالحكم الذى يقضى بوضع المتهم تحت المراقبة الخاصة المنصوص عليها فى القانون المذكور بغير أن يحدد مدة هذه المراقبة ولا اليوم الذى يبدأ فى تنفيذها ، يكون مخالفا للقانون ، والمحكمة النقض تصحيحه بتحديد مدة المراقبة الخاصة وتعيين اليوم الذى تبدأ فيه .

(جلسة ١٩٢٩/٢/٦ طعن رقم ٢٦٧ سنة ٩ ق) .

٥ - إنه بحسب الأصل يلزم أن يحدد في الحكم مدة العقوبة التي يقضى بها على المتهم ، فيجب على القاضي أن يبين في جميع الأحوال مقدار كل عقوبة يقضى بتوقيعها على المحكوم عليه ، وذلك ما لم يوجد نص صريح في القانون يحله من هذا الواجب ، ويكل أمر تحديد العقوبة لسلطة أخرى وفقا للأوضاع والحدود التي رسمها ، وبما أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم خلو مما يفيد أنه أراد أن تكون عقوبة المراقبة الخاصة التي أوردها بالمادة التاسعة منه غير محددة المدى ، أو أن تحديد مدتها من شأن سلطة أخرى غير المحاكم التي توقعها ، بل إن نصوصه في مجموعها تدل على أن هذه المراقبة هي بعينها المراقبة التي ذكرت بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة ونص على أنها تعد ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانوني العقوبات وتحقيق الجنايات ، وإن مكان تنفيذها على المحكوم عليه بها يعين بقرار من وزير الداخلية ، وإن مدتها لا تزيد على ثلاث سنوات ، فذلك يقتضى أن تكون المراقبة الخاصة عقوبة مؤقتة كعقوبة الحبس ، ويستلزم أن يحدد الحكم الذي يصدر بها مقدار مدتها في الحدود القانونية المقررة لها . وشأن المشتبه فيه بالنسبة لهذه المراقبة شأن المتشرد سواء بسواء .

(جلسة ١٩٢٩/١١/٢٠ طعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٢٤ ق) .

٦ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشبوهين إنما يقضى بالحكم بالمراقبة على أنها عقوبة أصلية عن جريمة قائمة بذاتها هي سبق إنذار المتهم مشبوها ثم مخالفته مقتضى الإنذار سواء بالحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو بتقديم بلاغ جدي ضده إلخ . وليس في القانون ما يفيد من قريب أو من بعيد أن هذه المراقبة هي عقوبة تكميلية يجب أن يكون الحكم بها مع عقوبة أخرى توقع عن الجريمة المرتكبة بل بالعكس لا يستقيم القول بذلك مع وجوب الحكم بالمراقبة على المشبوه في الأحوال الأخرى التي لا يكون هناك فيها حكم آخر بالإدانة . ثم أن نص هذه المادة يستفاد منه أن الحكم الصادر من محكمة عسكرية في جريمة سرقة يكفي في تطبيقها ، مادامت محكمة الجناح قد رأت فيه دليلا كافيا على أن المتهم قارف السرقة .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ٢٩١ لسنة ١٥ ق) .

٧ - إن الشارع في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لم ينص في جرائم التشرد والاشتباه ، كما فعل في المادة ٢٨ من قانون العقوبات بالنسبة لمن يحكم عليهم بالاشتغال الشاقة أو السجن لجناية من الجنايات الواردة فيها ، على أن تكون مدة المراقبة مساوية لمدة العقوبة الأصلية . ولذلك ، ولأن عقوبة المراقبة في جريمة العود إلى الاشتباه هي عقوبة أصلية يجوز الحكم بها لو لم يكن قد حكم على المشبوه بالعقوبة في الجريمة التي عد مشبوها من أجلها ، يكون القول بأن مدة هذه المراقبة لا يجوز أن تزيد على مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي وقعت من المشبوه لا أساس له .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ٢٩١ لسنة ١٥ ق) .

٨ - إن الحد الأدنى لمراقبة البوليس المقرر في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو مدة سنة فإذا كان الحكم تطبيقا للمادتين ٥ و ٦/٢ من المرسوم بقانون المذكور قد قضى بوضع المتهم تحت المراقبة لمدة ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (جلسة ١٩٥٠/١٢/١٨ طعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٠ ق) .

مراقبة

٩ - إذا كان هذا الحكم إذ رأى تطبيق المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بفقرتها على هذا المتهم قد حكم عليه بالمراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ولم يعين تاريخ بدء المراقبة فإنه يكون قد أخطأ إذ أن المراقبة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ إنما هي المراقبة العامة المشار إليها في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ، ومقتضى ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي لا يزال العمل بها سارياً من أن مدة المراقبة تبدأ من اليوم المحدد في الحكم وجوب تحديد بدء المراقبة التي تقضى بها المحكمة . وذلك لكيلا يؤدي إغفال هذا التحديد إلى عدم تنفيذ عقوبة المراقبة التي قضى بها الحكم وتقويت ما قصد إليه الشارع من تقريرها .

(جلسة ١٩٥٢/١/٨ طعن رقم ١١٦٧ سنة ٢١ ق) .

١٠ - إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ وضعت لفرض رقابة فعلية على الموضوعين تحت المراقبة كيلا يقع منهم ما يخالف القانون أثناء الليل . فإذا كان الثابت أن المراقب إنما ترك بلده مؤقتاً لعذر طارئ ثابت ثم ذهب إلى مخفر البوليس في الجهة التي قصدها وقدم نفسه إليه لتنفيذ حكم المادة المذكورة عليه وبقي فيه تحت المراقبة الفعلية طول الليل بعد أن أبلغ مكتب البوليس بواقع الحال ، فإن إدانته على اعتبار أنه خالف تلك المادة لا تكون متفقة والغرض الذي من أجله فرض العقاب . والحكم الذي يقضى بالإدانة يكون مخطئاً .

(جلسة ١٩٤٨/٥/١٨ طعن رقم ٧١٩ سنة ١٨ ق) .

١١ - إنه وإن كان المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لم ينص صراحة على إلغاء المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إلا أنه لما كان قد نص في المادة الرابعة منه على عدم سريان أحكام التشرد على النساء إلا إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة وكانت المادة الخامسة منه الخاصة بالاشتباه قد جاء نصها عاماً مطلقاً دون تمييز بين الرجال والنساء ، ثم جاء القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الذي نظم الوضع تحت مراقبة البوليس فاستثنى من هذه المراقبة من يقل سنهم عن خمسة عشرة سنة دون تمييز في الجنس ، فإنه يبين من مقارنة هذه النصوص أن المشرع حين نص في المادة ١٢ من المرسوم بالقانون الأول والمادة ١٩ من الثاني على إلغاء كل ما يخالف أحكامهما من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد أراد إلغاء ما قضت المادة ٢١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ من استثناء النساء من أحكامه .

(جلسة ١٩٥٢/١/١٥ طعن رقم ١١٢٨ سنة ٢١ ق) .

١٢ - إن نص المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات صريح في أنه يشترط لجواز الحكم بالمراقبة الواردة فيها أن يكون المتهم عائداً ارتكب جريمة سرقة تامة استحققت توقيع عقوبة الحبس عليه . فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها شروعا في سرقة فلا يجوز الحكم بالمراقبة لأن النص لم يتكلم عن الشروع ، ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها .

(جلسة ١٩٣٨/١/٢ طعن رقم ٥٧ سنة ٨ ق) .

١٣ - إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات تشترط لكي يحكم بعقوبة المراقبة التي نصت عليها أن يكون المحكوم عليه عائداً وحكم عليه بالحبس في جريمة سرقة تامة . وفضلاً عن أن هذه المادة واضحة في ذلك فإن القانون بصفة عامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع

فيها . ثم إن النص على عقوبة الشروع في السرقة إنما جاء في المادة ٣٢١ بعد النص على عقوبة المراقبة المذكورة . وإذا فإذا كان ما وقع من المتهم ليس إلا مجرد شروع في سرقة فلا يجوز الحكم عليه بهذه المراقبة .

(جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢ طعن رقم ١٤٦٨ سنة ١٢ ق) .

١٤ - إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات نصت على أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر . وهذا النص صريح في أنه يجب لجواز الحكم بالمراقبة . أن يكون المحكوم عليه ارتكب جريمة سرقة تامة وأن يحكم عليه من أجل هذه السرقة بالحبس ، وأن يكون عائداً . فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها المتهم جريمة شروع في سرقة ، فلا يجوز الحكم عليه بالمراقبة لمخالفة ذلك لصريح هذا النص ، ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسوى بين الجريمة التامة والشروع فيها من جهة العقوبة ، كما أنه في جرائم السرقات بالذات نص على عقوبة خاصة للشروع فيها .

(جلسة ١٩٢٨/١٢/١٢ طعن رقم ٧٠ سنة ٩ ق) .

١٥ - قصد الشارع - رعاية لجميع من شملتهم قوانين العفو المشار إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ - أن يكون من يشملهم العفو سواء في الإفادة من مزايا المنحة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ وهي عدم تجاوز مدة مراقبة البوليس المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون العقوبات على المدة التي يشملها العفو .

(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٢ س ٧ ص ٢٢٤) .

١٦ - المراقبة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ من قانون العقوبات وما نص عليه منها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من هذا القانون تندرجان تحت وصف واحد هو أن كلا منهما عقوبة تبعية مصدرها القانون ، ولا تحتاج في توقيعها إلى حكم القضاء إلا أنهما مازالتا تختلفان في السبب الذي جعله الشارع أساساً لتوقيع كل منهما . ذلك بأن المراقبة المفروضة بالمادة ٢٨ إنما يتحملها المحكوم عليهم لجرائم معينة بالنص ولمدة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على خمس سنين في حين أن المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ لا تفرض إلا عند العفو عن محكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لأي جنائية بغض النظر عن وصفها ، وذلك عقب صدور الحكم بها أو في أثناء تنفيذها وقد حدد الشارع أمدها بخمس سنين ما لم ينص أمر العفو على انقاصها أو التجاوز عنها جملة .

(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٢ س ٧ ص ٢٢٤) .

١٧ - تنص المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على معاقبة كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة ، الفقرة ج ، بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ٢٥ ج ولا تزيد على ٣٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وأجازت وضع المحكوم عليه عند إنقضاء مدة العقوبة في إصلحية خاصة إلى أن تامر الجهة الإدارية بإخراجه ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على أنه : « يستتبع الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة ، .. ودلالة هذا النص في صريح عبارته أنه لا يقضى بوضع الجاني تحت مراقبة الشرطة إلا إذا قضى بحبسه ذلك أنه حدد مدة المراقبة بجعلها مساوية لمدة العقوبة ولا يمكن بداهة إجراء تحديد هذه المدة إلا في حالة القضاء بعقوبة الحبس ، ولو أراد

المشرع ان يقضى بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة في حالة الحكم عليه بالغرامة لنص على ذلك صراحة وبتحديد مدتها .

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢ س ٢٢ ق ٩٥ ص ٣٩٠) .

١٨ - إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في احوال التلبس بالجناح عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر .. ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون المذكور توجب عليه - أى على مأمور الضبط القضائي - ان يثبت جميع الإجراءات التى يقوم بها في محضر . وكان الثابت مما اورده الحكم ان احد الضابطين اللذين شاهدا الطاعن مخالفا شروط المراقبة - وهو معاون مباحث المركز - قام بضبطه متلبسا بهذه الجريمة وهى جنحة معاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة وفقا لنص المادتين ٢/٧ و ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ، فإن القبض على الطاعن يكون قد وقع صحيحا ، كما ان قيام الضابط المذكور بتحرير محضر ضبط الواقعة يكون قد تم وفقا للقانون . ولا يؤثر في ذلك ان يكون الضابط قد مارس عمله في الوقت المخصص لراحته طالما ان اختصاصه لم يكن معطلا بحكم القانون .

(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ س ٢٤ ق ٢١٢ ص ١٠٢٢) .

١٩ - إن نص الفقرة الاولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا يستلزم ان يكون الوضع تحت المراقبة بموجب حكم ، بل يكفى ان يكون مصدرها القانون ، وإذ كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المراقبة التى اقيمت الدعوى على المطعون ضده بمخالفة شروطها قد وضع تحتها إعمالا لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اقام قضاءه بالبراءة على ان المطعون ضده لم يصدر ضده حكم بوضعه تحت المراقبة ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣ س ٢٦ ق ٤٧ ص ٢١٤) .

٢٠ - متى كانت المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة قد نصت على ان : يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصدر امر باعتقاله لاسباب تتعلق بالامن العام ، - ثم اضافت ، ويطبق في شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار إليه . وقد نصت هذه المادة الأخيرة - المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ - على ان : يعين وزير الداخلية الجهة والمكان اللذين يقضى فيهما المحكوم عليه من المتشردين او المشتبه فيهم مدة المراقبة المحكوم بها ، . كما جرى نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس بأن : تطبق احكام هذا المرسوم بقانون على كل شخص تحت مراقبة البوليس طبقا لاحكام قانون العقوبات او قانون المتشردين والمشتبه فيهم او أى قانون آخر ، . ونصت المادة السابعة منه على انه : يجب على المراقب ان يقدم نفسه إلى مكتب البوليس الذى يكون مقيدا به في الزمان المعين في مذكرته على الا يتجاوز ذلك مرة في الأسبوع ، ويجب عليه ايضا ان يكون في مسكنه او في المكان المعين لماواه عند غروب الشمس والا يبرحه قبل شروقها . ونصت المادة ١٣ من المرسوم بقانون المشار إليه على ان : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل مراقب خالف حكما من الاحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون . ولما كان الحكم المطعون فيه

قد اثبت ان الضابط شاهد الطاعن يسير في الطريق في الساعة ٩,٤٠ من مساء يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ مخالفاً شروط المراقبة وأنه قد تبين من مذكرة المباحث الجنائية أن الطاعن وضع تحت المراقبة لمدة سنتين ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٧٠ حتى أول سبتمبر سنة ١٩٧٢ تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن لمخالفته شروط المراقبة ووقع عليه العقوبة المقررة قانوناً وفقاً للمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٠ س ٢٤ ق ٢١٣ ص ١٠٢٢) .

مراهنات

موجز القاعدتين :

- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ لم يكن يعاقب من يراهن على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب الأخرى مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى منه . استحدث القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ جريمة التراهن بإضافة فقرة ثانية إلى المادة الثانية من القانون الأول . مؤدى نص المادة الأولى من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع قصد بالعقوبة المغلظة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر

- العقوبة المقررة لجريمة تلقى المراهنات خفية على سباق الخيل هي الحبس الذي لا يقل عن سنة ولا يتجاوز ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه والمصادرة .

المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . تعديل الحكم المطعون فيه للحكم المستأنف في العقوبة المقررة المقضى بها والاكتفاء بتوقيع غرامة دون الحد الأدنى ودون الحبس الوجوبي . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف الذي صادف صحيح القانون مادام التصحيح لا يخضع لأي تقدير موضوعي بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت إسناد التهمة . المادة ٣٩ من القانون سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

راجع أيضاً : رهان ، سباق الخيل .

القاعدتان القانونيتان :

١ - لم يرد بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ نص على معاقبة من يراهن على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من ذلك القانون - فلما صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بتعديل المادة الأولى من القانون سالف الذكر في شأن أركان الجريمة ومقدار العقوبة المقررة لها عدل كذلك المادة الثانية بإضافة فقرة ثانية استحدثت بها جريمة التراهن بنفسه . وسبق المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ يفيد أن المشرع قصد بالعقوبة المغلظة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان مع

آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر . ولما كان الثابت مما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الجريمة المسندة إلى الطاعنين الثاني والثالث تتمثل في ضبطهما يتراهنان لدى الطاعن الأول الأمر الذي تحكمه الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة سنة وبغرامة قدرها ثلاثمائة جنيه قولاً بأن جريمتها تحكمها المادة الأولى من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يتعين معه نقضه بالنسبة لهما وتصحيحه بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة خمسة عشر يوماً ، أما بالنسبة للطاعن الأول فإن الحكم إذا دانه بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة الأولى باعتباره متلقياً للرهان من الطاعنين الثاني والثالث يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ س ١٥ ص ٤٠٩) .

٢ - جرى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ في شأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب الرياضية المعدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ على أنه : « فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة الرابعة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه : (١) على من عرض أو أعطى أو تلقى في أية جهة وبأية صورة رهاناً على سباق الخيل أو رمى الحمام أو غيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة سواء أكان ذلك بالذات أو بالواسطة وفي جميع الأحوال تضبط النقود والأوراق والأدوات المستعملة في الرهان ويحكم بمصادرتها لجانب الحكومة ، ، ، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه - في شأن بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت والتطبيق القانوني - بالحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه ثلاثمائة جنيه ومصادرة النقود والأوراق المضبوطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبتي الحبس والغرامة والاكتفاء بتغريم المطعون ضده خمسين جنيهاً وتأييده فيما عدا ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من تعديل لعقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما بالحكم المستأنف ، مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي صادف صحيح القانون مادام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأي تقدير موضوعي بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة مادياً إلى المطعون ضده وذلك إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٢ ص ٤٥) .

مرور

موجز القاعدتين :

— اكتفاء الحكم في بيانه لواقعة تقاضى أجر أكثر من المقرر . بأن الطاعن لم يسلك الطريق لدى توصيل الراكب . دون أن يستظهر ما إذا كان تقاضى بالفعل أجراً زائداً عن المقرر ومقدار الزيادة .

قصور ١

مرور - مسئولية تقصيرية

— سكر قائد المركبة . قرينة على وقوع الحادث الخطأ من جانبه . إلى أن يقيم الدليل على انتقائه
م ٢/٢٦ ق
راجع أيضاً : سيارات .

القاعدتان القانونيتان :

١ — لما كان الحكم قد اكتفى في بيانه لواقعة تقاضى اجر اكثر من المقرر - موضوع التهمة الثانية - بالقول بان الطاعن لم يسلك الطريق الصحيح لدى توصيل الراكب بغير أن يستظهر ما إذا كان قد تقاضى منه بالفعل اجرا زائداً عما هو مقرر ومقدار تلك الزيادة ، فإنه يكون مشوباً بظن - يتسع له وجه الطاعن - من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على هذه الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ويتعين معه نقضه والإحالة بالنسبة للتهمة سالفه الذكر .

(الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/١٤ س ٢٣ ق ١٥٧ ص ٧٦٩) .
٢ - إن المادة ٦٦/٢ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تجعل من سكر قائد المركبة قرينة على وقوع الحادث بخطأ من جانبه إلى أن يقيم هو الدليل على انتفاء هذا الخطأ .
(الطعن رقم ٥٨٧٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ س ٢٤ ق ٢١٦ ص ١٠٨٢) .

مسئولية تقصيرية

موجز القاعدتين :

— صيانة العقار وترميمه واجب على مالك العقار - مسئوليته عن الضرر الذي يصيب الغير عند التقصير في الصيانة
١
— تراخي جهة الإدارة في إخلاء عقار أيل للسقوط - وبعد صدور قرار بإخلائه - لا يعفى المالك من المسئولية
٢

القاعدتان القانونيتان :

١ - من المقرر أن مالك العقار مطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا قصر كل من مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير .
(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ س ٢٧ ق ١٨٦ ص ٨١١) .
٢ - لا مصلحة للطاعة فيما تثيره في شأن مسئولية جهة الإدارة - لجنة أعمال الهدم والبناء - عن تراخيها في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإخلاء العقارين من سكانهما بالطريق الإداري بعد أن تحقق لها خطر سقوطهما ، ذلك أن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فإذا جاز القول بأن التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون

العام فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ، كما أنه يفرض قيام هذه المسؤولية فإن هذا لا ينفي مسؤولية الطاعة طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقها .

(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ س ٢٧ ق ١٨٦ ص ٨١١) .

مسئولية جنائية

الفصل الأول : المسؤولية الجنائية والركن المادي :

- الفرع الأول : المسؤولية عن الجريمة المتلاحقة الأفعال ١
- الفرع الثاني : صور المسؤولية في الجرائم المختلفة ٥٣ - ٢

الفصل الثاني : المسؤولية الجنائية والركن المعنوي :

- الفرع الأول : القصد العام ٥٤ - ٦١
- الفرع الثاني : القصد الخاص ٦٢ - ٦٧
- الفرع الثالث : القصد المفترض ٦٨ - ٨٣
- الفرع الرابع : القصد الاحتمالي ٨٤ - ١٠٢
- الفرع الخامس : اثر الجهل بالقانون في القصد الجنائي والمسئولية الجنائية ١٠٣ - ١٠٧

الفصل الثالث : المسؤولية في حالة تعدد المساهمين في الجريمة :

- الفرع الأول : في حالة الاتفاق ١٠٨ - ١٢٨
- الفرع الثاني : في حالة التوافق ١٢٩ - ١٣٦
- الفرع الثالث : في حالة التجمهر ١٣٧ - ١٤٠
- الفرع الرابع : في حالة الاشتراك ١٤١ - ١٤٦
- الفرع الخامس : المسؤولية عن فعل الغير ١٤٧ - ١٥٥

الفصل الرابع : المسؤولية التضامنية : — ١٥٦ - ١٥٧

الفصل الخامس : المسؤولية في الجرائم غير العمدية :

- الفرع الأول : صور الخطأ ١٥٨ - ١٦٧
- الفرع الثاني : الخطأ المشترك ١٦٨ - ١٨٢

الفصل السادس : ما يمنع المسؤولية :

- الفرع الأول : صغر السن ١٨٣
- الفرع الثاني : الجنون والعمالة العقلية ١٨٤ - ٢٠٧
- الفرع الثالث : أسباب الإباحة ٢٠٨ - ٢١٢
- الفرع الرابع : طاعة المرعوس لرئيسه ٢١٣ - ٢١٧
- الفرع الخامس : حالة الضرورة والقوة القاهرة ٢١٨ - ٢٢٩
- الفرع السادس : حسن النية في جرائم الغش ٢٣٠ -
- الفرع السابع : اسناد العمل إلى مقاول من الباطن ٢٣١ - ٢٣٢
- الفرع الثامن : الوفاء بقيمة المحجوزات قبل يوم البيع ٢٣٣ - ٢٣٤
- الفرع التاسع : صور أخرى لما يرفع المسؤولية ٢٣٥ - ٢٤٦

الفصل السابع : ما لا يمنع المسؤولية :

- الفرع الأول : الباعث ٢٤٧ - ٢٥٦
- الفرع الثاني : الخطأ في شخص المجنى عليه ٢٥٧
- الفرع الثالث : الاستفزاز ٢٥٨ - ٢٦٠
- الفرع الرابع : السداد ٢٦١ - ٢٦٦
- الفرع الخامس : صور أخرى لما لا يرفع المسؤولية ٢٦٧ - ٢٨٩

الفصل الثامن :

- ازدواج المسؤولية : ٢٩٠ - ٢٩٢

الفصل التاسع :

- المستولية الجنائية والمسئولية الادارية : ٢٩٣ - ٢٩٥

الفصل العاشر :

- مسائل متنوعة : ٢٩٦ - ٣١٢

موجز القواعد :

الفصل الأول

المستولية الجنائية والركن المادى :

الفرع الأول : المسئولية عن الجريمة المتلاحقة الأفعال :

١ — اعتبار الجريمة متلاحقة الأفعال وحدة واحدة في باب المسئولية الجنائية

الفرع الثانى صور المسئولية في الجرائم المختلفة :

- ٢ — مسئولية المتهمين جنائياً عن الجريمة بالرغم من اشتراك البوليس معهم في الأعمال المسهلة لارتكابها بقصد اكتشافها
- ٣ — مستوى في المسئولية مدير الفرع الكائن بمصر وعضو مجلس الإدارة المنتدب من الشركة عند مخالفة أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ ، عند عدم مراعاة النسب المقررة في عدد المصريين المستخدمين في الشركة
- ٤ — قيام المسئولية الجنائية بإعطاء شيك بدون رصيد أو صدور أمر من الساحب بعدم صرفه أو سحبه مبلغاً يجعل الباقي غير كاف
- ٥ — صدور قرار بعد أجل توريد القمح . عدم قيام المتهم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه جواز إعادة . تقديمه للمحاكمة رغم سبق براءته لإطالة أمد التوريد قانوناً
- ٦ — اعتبار من يخالف أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بزراعة الأرز فاعلاً أصلياً . سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره
- ٧ — توافر المسئولية الجنائية إذا استغل المتهم سوقاً للجملة قبل صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكانى الجديد الذى حدده قرار وزير التجارة ثم استمر في استغلاله بعد صدور القرار
- ٨ — مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لوجوب تصفيه الحساب بين الطرفين لا يتحقق به جريمة الاختلاس . على المحكمة أن تقوم بفحص الحساب وتصفيته
- ٩ — تحقق المسئولية عند عدم تقديم المتهم شهادة الجمرک القيمية عن البضاعة التى استوردها في الميعاد ولو كان قد استخرجها فعلاً وتأخر في تقديمها
- ١٠ — لا تأثير على مسئولية المتهم الجنائية إذا خلط الحكم بين وزن القطعة التى ألقاها المتهم على الأرض وبين القطعة التى عثر عليها في جيبه مادام قد أثبت عليه أنه أحرز القطعتين كليهما
- ١١ — توافر المسئولية عن جريمة الامتناع عن البيع ولو كان الامتناع جزئياً
- ١٢ — تحقق مسئولية المتهم تطبيقاً للمادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ولو كان المتهم يقيم وحده في المكان الذى وضع النار فيه

- قيام المسؤولية عن جريمة تسليم سر من أسرار الدفاع إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد ، ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر مادامت مصر نفسها في حالة حرب تبشرها قواتها النظامية ١٢
- توافر مسؤولية صاحب الشيك بمجرد تخليه عن الشيك لوكيل المستفيد ١٤
- عدم تعيين القانون حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة . العقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً ١٥
- مسؤولية جندي الجيش - في تطبيق المادة ١٢ عقوبات - عما يكون تحت يده من أموال سلمت إليه بسبب وظيفته سواء أكان المال عاماً أم لا ١٦
- قيام المسؤولية في جريمة إحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد القانوني ولو اتخذ المتهم بعد ذلك إجراءات استصدار رخصة جديدة ١٧
- عدم الاهتمام إلى معرفة شخص المالك للمسروقات لا اثر له في قيام جريمة السرقة ١٨
- قيام المسؤولية في جريمة استخراج الجاني المواد المعدنية من المناجم أو المحاجر أو شروعه في ذلك قبل الحصول على ترخيص ولو تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الفعل أو بعده ١٩
- مناط قيام مسؤولية الشاهد عن الشهادة الزور أن يصر على أقواله الكاذبة حتى قفل باب المرافعة ٢٠
- مبدأ مسؤولية المتهم الذي أعفى من توريد القمح عملاً بالقانون ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ إذا لم يتم في ١٩٥٦/٧/٣١ بتوريد القمح أو بدفع البديل النقدي ٢١
- مسؤولية المتهم - في جرائم النشر عن عبارات القذف والسب عند إعادة نشرها . نقل الكتابة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد . م ١٩٧ ع ٢٢
- جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . مسؤولية الجاني عنها . سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ٢٣
- مسؤولية الجاني عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الإصرار أو الترصد . قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو أكثر ٢٤
- مساءلة صاحب المحل عما يقع فيه من مخالفات تموينية . معاقبته بالحبس والغرامة معا أو بإحدهما . ثبوت غيابه أو استحالة مراقبته لمنع وقوع المخالفة . اقتصار العقوبة على الغرامة . المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ ٢٥
- جريمة عدم أداء ضريبة الملاهي في الميعاد القانوني . قيامها : بمجرد القعود عن أدائها في الميعاد . استعمال طرق للتخلص من أداء الضريبة . غير لازم لقيامها . المادة ٧ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . استقلال هذه الجريمة عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون المذكور ٢٦
- الصعوبات التي يلاقها الممولون في الوفاء بدين الضريبة لا تؤثر في مسئوليتهم الجنائية . التفات الحكم عن الرد على ما أثارته الطاعنة في هذا الشأن . لا عيب ٢٧
- لا مسؤولية على الأشخاص الاعتبارية جنائياً عما يقع من ممثليها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالهم . وقوع المسؤولية على مرتكب الجريمة منهم شخصياً ٢٨
- استحقاق صاحب المحل المتهم في جريمة من جرائم القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عقوبتي الحبس والغرامة معاً ، إلا إذا تعذر عليه منع وقوع الجريمة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة ، فتسقط عقوبة الحبس عنه دون الغرامة ٢٩

- تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات . متى وضع الجاني النار في شيء من الأشياء المذكورة بها علماً بملكيتها للغير ٢٠
- توجه الإرادة اختياراً إلى وضع النار . كفايته لتوافر العمد في معنى المادة ٢٥٣ عقوبات ٢١
- مسئولية المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من جراء تقصيره في تعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم . التزام المستأجر قبل المالك بالقيام بأعمال الترميم والصيانة لا يعفى الأخير من المسؤولية ٢٢
- مناهة مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته في مجال تطبيق المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص . انتفاء مسئولية المدير متى انتفى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة ٢٣
- مسئولية صاحب المحل ومديره في مجال تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قيام مسئولية المدير سواء أكان متولياً للإدارة بنص العقد أو بالفعل ٢٤
- تأثيم الشارع واقعة بيع الخبز ناقص الوزن سواء وقعت من صاحب المخبز أو مديره أو عاملاً فيه أو أى شخص خلافهم . تسويته بين المسئولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسئولين عن إدارتها وبين المسئولية الفعلية لمن يقارف الفعل المهنى عنه ٢٥
- مسئولية مدير المخبز عما يقع فيه من جرائم . نطاقها ؟ ٢٦
- جريمة إنتاج الخبز البلدي ناقص الوزن . عدم استلزامها ثبوت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا ٢٧
- ملكية صاحب المحل ، كاملة أو مشتركة . كفايتها لمساعدته عما يقع في المحل من جرائم التعمين ٢٨
- قوام الخطأ في جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً (ب) عقوبات ٢٩
- الاخلال الجسيم بواجبات الوظيفة . من صور الخطأ . معناه ؟ السلطة التقديرية للموظف . نطاقها : مجاوزة هذا النطاق . انحراف في استعمالها ٤٠
- الخطأ الجسيم والغش . كلاهما يمثل وجهاً للإجرام . يختلف عن الآخر . عدم جواز الخلط بينهما في مجال المسئولية الجنائية ٤١
- ارتكاب المتهم فعلاً عمدياً سبب وفاة المجنى عليه . صحة مسامحته عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت . مثال ٤٢
- كفاية إثبات الحكم أن المتهم هو وحده الذي ضرب المجنى عليه . للرد على الدفع بشيوع التهمة لتعدد المعتدين ٤٣
- مناهة المسئولية عما يقع في المحل من مخالفات للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التعمين . هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة . انتفاء إدارة الشخص للمحل أو الإشراف عليه . انحسار المسئولية عنه ٤٤
- مناهة التأثيم في جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل رقم ٢٠ بالمخبز . كون الجاني من أصحاب المخازن أو المسئولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ وجوب استظهار الحكم بذلك وإلا كان قاصراً ٤٥
- مثال لإخلال بدفاع جوهري تنتفى به المسئولية الجنائية في جريمة تبديد ٤٦
- تحميل المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٢ سنة ١٩٥٠ صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من

- مخالفات . إثبات عدم تمكنه من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة . وجوب اقتصار العقوبة في هذه الحالة على الغرامة دون الحبس . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة تأسيساً على الشهادة المرضية المقدمة من صاحب المحل . خطأ في تطبيق القانون ٤٧
- جريمة إقامة مخبز دون الحصول على ترخيص . لا صلة لها بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره ومسئوليته عما يقتضيه من جرائم تموينية باعتباره مالكا له . المادة ١٤ / ١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . معاقبتها مالك المخبز على صناعة الخبز الأفرنجي بدون ترخيص من وزارة التموين . بغض النظر عن كون المخبز مرخصاً بإقامته أم غير مرخص ٤٨
- إثبات الحكم لا اعتداء الطاعنين على المجنى عليه وإحداث جميع إصاباته وعدم اشتراك أحد غيرهما في ضربه وأن جميع الإصابات قد ساهمت في إحداث الوفاة . كاف وسائغ في مساعلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت وإطراح دفاعهما بمسئولية كل منهما فقط عما أحدثته من إصابات . كون بعض الإصابات أشد من غيرها جساماً لا ينال من سلامة الحكم مادامت الإصابات كلها قد تسببت في الوفاة ٤٩
- إثبات الحكم أن الطاعن وآخر . دون غيرهما . قد أحدثا إصابات المجنى عليه جميعها . وأنها كلها ساهمت في إحداث الوفاة . كفايته لمساعلة الطاعن عن الضرب المفضى إلى الموت . ورفض طلب استدعاء الطبيب الشرعي ٥٠
- تمسك الطاعن بانتفاء بعض صور الخطأ المسندة إليه . عدم جدواه . ظلماً لا ينازع في توافر غيرها وكفايتها لترتيب مسئوليته ٥١
- جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها تتحقق بانقضاء اليوم الأخير من السنة التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم ما يثبت وصول البضائع . المسئول عن الجريمة المؤثمة بالمواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي هو ذات المستورد إن كان شخصاً طبيعياً . أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد إن كان شخصاً اعتبارياً ٥٢
- جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر . مناطها ؟ اعتذار المتهم بالجهل بالسعر المقرر . لا يقبل . علة ذلك ٥٣

الفصل الثانى

المستولية الجنائية والركن المعنوى :

الفرع الأول : القصد العام :

- حسن النية يؤثر في المسئولية عن الجريمة رغم توافر أركانها . هو من كليات القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض ٥٤
- قيام المسئولية الجنائية في الجرائم المستمرة كلما تجدد تدخل إرادة المتهم . شمول المحاكمة الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . ما يتجدد بعد ذلك بتدخل إرادة الجانى يكون جريمة جديدة ٥٥

مسئولية جنائية

- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تتحقق ولو تقدم المستفيد لصرف الشيك في تاريخ لاحق على إصداره : مادام أن الشيك قد استوفى شكله القانوني لكي يجرى مجرى النقود . ذلك أن الشيك يكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع . وجود رصيد كاف للوفاء بقيمة الشيك وقت إصداره . لا يعفى المتهم من المسؤولية الجنائية : متى سحب مبلغا من الرصيد يجعله غير كاف للوفاء ٥٦
- الدفع بالتوقيع على الشيك تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . على المحكمة تحقيقه وأن تعرض له في حكمها وتمحصه وترد عليه أن ارتأت إطراره وإلا كان حكمها معيبا بما يبطله ٥٧
- جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر الجبري لا تتطلب إلا القصد الجنائي العام ٥٨
- إنتهاء الحكم إلى أن واقعة الدعوى صورة من حالات الخطأ في الشخص . مؤداه ؟ الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي إرتكبه تحقيقا لهذا القصد . مسئوليته عن الإصابة العمدية . ولو أصاب شخصا غير الذي تعمد ضربه . العمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه ٥٩
- عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها . لا يعفيه . مادامت الوقائع كما أثبتتها تقيد توفر هذا العلم لديه ٦٠
- القول بتوافر العلم بالتقليد . موضوعي ٦١

الفرع الثاني : القصد الخاص :

- امتناع المتهم عن رد المنقولات التي تسلمها لإصلاحها واستعداده لردها عند استلام ما يستحقه من الأجر المتنازع عليه . عدم كفايته في إثبات سوء النية ٦٢
- لمساواة المتهم عن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها يجب أن يكون عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ٦٣
- تعمد القتل مسألة موضوعية وهي أمر داخلي متعلق بالإرادة . وجوب إثبات توافره لدى المتهم . مثال ٦٤
- توافر المسؤولية في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة بالامتناع عن تقديم المحجوزات يوم البيع أو عدم الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضرازا بالدائن الحاجز ٦٥
- قتل عمد . علاقة السببية بين الإصابة والوفاة . ما لا يقطعها . إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة . علة ذلك . أزهاق الروح هو النتيجة المباشرة التي قصد إليها الجاني ٦٦
- عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . لها تعديله متى رأت رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . تعديل وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه بغيره قصد الاتجار أو التعاطي . لا إخلال بحق الدفاع ٦٧

الفرع الثالث : القصد المفترض :

- جريمة خلط الدخان : توافر الركن المادي لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المقشوش جريمة معاقب عليها . افتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل

- إذا كان صانعا . عدم استطاعته دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط ٦٨
- مسؤولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ . طبيعتها : مسؤولية مفترضة . حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها : لا يقبل من أحد منهم الاعتذار بعدم علمه . ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . مثال ٦٩
- خلل القانونين ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك و ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا - من النص على مسؤولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل . وجوب ثبوت مساهمته في الفعل المؤثم حتى يتعين عقابه ٧٠
- الإنسان لا يسأل جنائيا إلا عما كان لنشاطه دخل في وقوعه . مجال تطبيق نظريتي المسؤولية المفترضة والتضامنية في الحدود التي ينص عليها القانون ٧١
- مسؤولية مدير المحل وصاحبه في ظل أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين والقوانين المعدلة له : مسؤولية المدير . طبيعتها : فعلية مقررة طبقا للقواعد العامة . مسؤولية صاحب المحل . طبيعتها : فرضية . قيامها على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه . وعقوبتها الحبس والغرامة معا إلا إذا أثبت أنه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة فتكون العقوبة الغرامة فحسب . المراد بالغياب : انقطاعه بالكلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة ٧٢
- لاشأن لمسئولية مالك البناء المفترضة قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذي يحدثه تهدمه بالمسئولية الفعلية للمقاول الذي أنشأه عن إقامته دون مراعاة الأصول الفنية في تشييده ٧٣
- مسؤولية عضو مجلس إدارة شركة التأمين أو مديرها - طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - عن عقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة . مسؤولية شخصية ٧٤
- جريمة خلط الدخان . أركانها : خلط مؤثم بفعل إيجابي . وقصد مفترض . لاغناء في أحد الركنتين عن الآخر ٧٥
- مسؤولية صاحب المحل المفترضة في القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ . أساسها : افتراض علم صاحب المحل بكل ما يحصل في محله الذي يشرف عليه وأن الجريمة ترتكب باسمه ولحسابه . إلتحسار أساس هذا الافتراض . سقوط موجب المساءلة ٧٦
- عدم جواز دفع مسؤولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف . إندفاع المسؤولية المفترضة بالأسباب العامة المانعة للمسئولية . دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه . دفاع جوهري في خصوص الدعوى يترتب عليه إن صح اندفاع مسئوليته الجنائية . وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتمحيصه كشفا عن مدى صدقه . إلتقاتها عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع ٧٧
- مسؤولية صاحب المحل ومديره . عن الجرائم التموينية . فرضية . افتراض القانون إشراف صاحب المحل عليه . وقوع الجريمة التموينية باسمه ولحسابه ٧٨
- توافر سوء النية في جريمة إصدار الشيك بدون رصيد بمجرد علم مصدره بعدم وجود مقابل

مسئولية جنائية

- وفاء له في تاريخ إصداره . العلم مفترض في حق الساحب . عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه حتى يتم صرف الشيك . دفع الطاعن بعدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك لتوقيع الحجز على حسابه الجارى لدى البنك وغل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اتخاذ إجراءات تحقيق الديون في دعوى الصلح الواقى لايغفيه ٧٩
- شرط مساءلة الشخص جنائيا فاعلا أو شريكا أن يكون لنشاطه المؤثم دخل فيما وقع . المسؤولية الافتراضية أو التضامنية استثناء بنص القانون . وفي حدوده . إثبات الحكم أن المتهم الأول هو صاحب الأمر في المنشأة دون بقية الشركاء وأن له وحده حق الإشراف الفعلي عليها ومنوط به تنفيذ ما فرضه القانون - رفضه الدعوى المدنية ضد هؤلاء الشركاء . صحيح ٨٠
- جريمة خلط الدخان . تعريفها . المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٢ القصد الجنائي في هذه الجريمة . مفترض في حق الصانع . المادة السابعة من القانون ٨١
- مسؤولية صاحب المحل عن جرائم القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . فرضية . قيامها على الدوام . واستحقاقه عقوبتي الحبس والغرامة معا . إلا إذا اندفعت بسبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب والمسئولية . إثبات صاحب المحل غيابه أو استحالة المراقبة عليه . بما يتعذر معه منع وقوع المخالفة . يسقط عنه عقوبة الحبس . دون الغرامة . معاقبة صاحب المحل بالحبس والغرامة . دون تحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته لانقطاع صلته بالمخبز لمرضه وإقامته بعيدا عنه . قصور . موجب النقض ٨٢
- التسوية بين المسؤولية الافتراضية لأصحاب المخابز والمسئولية عن إدارتها وبين المسؤولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه . أساسها والحكمة منها ؟ اعتراف الطاعنة بإدارتها للمخبز لسبب مرض زوجها . مساءلتها بناء على هذا الاعتراف . لا عيب ٨٣

الفرع الرابع : القصد الاحتمالى :

- مسؤولية محدث الإصابة عن النتائج المحتمل حصولها منها ولو كانت عن طريق غير مباشر مالم يثبت تعمد المجنى عليه تجسيم المسؤولية ٨٤
- ثبوت أن الضربة التي أوقعها المتهم هي وسائر الضربات التي وقعت على رأس المجنى عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته . مساءلة المتهم عن جريمة ضرب أفضى إلى الموت . صحيح ٨٥
- مسؤولية المتهم عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها ٨٦
- ثبوت أن وفاة المجنى عليه نتيجة هبوط القلب عقب إعطاء حقنة بتسليخ كانت بسبب حساسية خاصة بجسمه ليس لها مظاهر خارجية تدل عليها انتفاء المسؤولية عن الوفاة ٨٧
- انتهاء المحكمة إلى عدم تحميل المتهم بجريمة الضرب المفضى إلى الموت المسؤولية عن وفاة المجنى عليه لاينفى مسئوليته عن جريمة إحداث الجرح البسيط ٨٨
- مسؤولية الشريك عن النتيجة المحتملة للجريمة التي تم الاتفاق على ارتكابها ٨٩
- الإرادة الجنائية . القصد الجنائي المفترض قانونا . الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٢ عقوبات . تقريرها قاعدة عامة رغم ورودها في باب الاشتراك . مسؤولية المساهم في الجريمة عن النتيجة المحتملة . معيار الاحتمال موضوعى . مثال ٩٠

- عاهة مستديمة . مسئولية المتهم عنها ولورفض المجنى عليه إجراء الجراحة لما قدره من خطرها على حياته ٩١
- مساعلة المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى مالم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة . مثال ٩٢
- علاقة السببية فى المواد الجنائية . طبيعتها . علاقة مادية . تبدأ بالفعل الضار الذى قارقه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . ثبوت قيام هذه العلاقة . موضوعى ٩٣
- تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عنها ، ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها . متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها ٩٤
- مساعلة المتهم جنائيا عن النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى . نطاقها ؟ ٩٥
- نطاق مسئولية المتهم جنائيا عن النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التى أحدثها ؟ إلزام المجنى عليه بتحمل جراحة يمكن أن تؤدى إلى شفائه من العاهة التى لديه . لا يصح مادام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر . مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية . إعتبار الواقعة بجنحة على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولى المجنى عليه إجراء الجراحة وأثره على تكييف الواقعة . قصور ٩٦
- مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى مالم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . تقدير توافر رابطة السببية أو عدم توافرها أمر موضوعى ٩٧
- مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ٩٨
- إثبات الأمر . قطع التقرير الطبى بأن ماصاحب الحادث من انفعال نفسانى ومجهود جسمانى نبه العصب السببمتاوى مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التى انتهت بالوفاة كفايته لإثبات توافر رابطة السببية . امكان حصول النوبة ذاتيا . لا يغير من ذلك إذ كان من واجب المتهم أن يتوقع حصول هذه النتيجة . مجانية الأمر هذا النظر . فساد فى الاستدلال يوجب النقض مع إعادة القضية إلى مستشار الإحالة لأحالتها إلى محكمة الجنايات ٩٩
- تغليظ العقوبة على المتهم بالضرب بسبب نتيجة فعلته . رهن بتوافر حسن نية المجنى عليه . تعدد المجنى عليه تسوئ مركز المتهم ، أو وقوع خطأ جسيم منه سوا مركز المتهم . أثر ذلك عدم مساعلة الأخير عما وصلت إليه حالة المجنى عليه ١٠٠
- مسئولية المتهم فى جريمة الضرب وإحداث الجرح عمدا . عن جميع النتائج المألوفة لفعله . ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج مالم تكن وليدة تعمد من جانب المجنى عليه . مثال ١٠١
- اعتبار جريمة ما . نتيجة محتملة لأخرى . موضوعى . مساعلة الطاعن . كشريك فى جريمة القتل التى ارتكبها آخر ممن اتفق معه على ارتكاب السرقة . باعتبار الأولى نتيجة محتملة للسرقة المتفق عليها . صحيح ١٠٢

الفرع الخامس : أثر الجهل بالقانون : في القصد الجنائي والمسئولية الجنائية :

- الجهل بقانون الضرائب لا يصلح عذرا في نفى المسؤولية عن المتهم ١٠٣
- الجهل بقانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه يجعل الفعل غير مؤثم ١٠٤
- الجهل بأحكام وقواعد التنفيذ المدنية أو الخطأ في فهمها يجعل الفعل غير مؤثم ١٠٥
- الجهل بأحكام التشريعات المكملة لقانون العقوبات ليس بعذر . مثال في الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ١٠٦
- قانون عقابي وقوانين مكمله له . الجهل بها . لا يقبل عذرا ١٠٧

الفصل الثالث

المسئولية في حالة تعدد المساهمين في الجريمة :

الفرع الأول : في حالة الاتفاق :

- الاتفاق الحاصل بعد وقوع الجريمة للتخلص من نتائجها لا يؤثر فيها ١٠٨
- تحديد المسؤولية الجنائية لكل من المتهمين في جريمة واحدة . موكل لتقدير محكمة الموضوع ١٠٩
- تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل . مناطه : ثبوت اتفاقهما معا على ارتكاب الجريمة ١١٠
- اتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار ووجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها ينفي مصلحة الأخير في التمسك بأنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التي أصابت العصا ١١١
- ثبوت اتفاق المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه لا يتعارض مع نفى سبق الإصرار . لا تثريب على المحكمة إذا أخذت المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ثبوت اتفاقهم على الاعتداء عليه ١١٢
- قتل عمد مع سبق الإصرار . توافر مسؤولية الجاني عن الجريمة : قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو أكثر ١١٣
- قتل عمد مع سبق الإصرار . مساعلة المتهم وحده عن الجريمة سواء ارتكبها وحده أو مع غيره صحيح ١١٤
- لاتعارض بين نفى الحكم قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجنى عليه . المساهمة الأصلية في الجريمة بطريق الاتفاق . مسؤولية المتهمين جميعا عن النتيجة . مثال قتل عمد بغير سبق إصرار ١١٥

- سبق الاتفاق على التعدي . إنما تقتضيه المسؤولية الجنائية عن فعل الغير ، دون المسؤولية المدنية ١١٦
- ثبوت اعتداء الطاعن على المجنى عليه بضربه في بطنه . اعتداء متهمة أخرى على نفس المجنى عليه بالضرب في جانبه الأيمن . مساهمة هاتين الاصابتين في إحداث الوفاة . مسؤولية كل من المتهمين عن ارتكاب جناية الضرب المفضي إلى الموت ١١٧
- سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه . أثره : مساهلة كل منهم عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه . سواء ما وقع منه أو من زملائه . إدانة الحكم كلا من الطاعنين بجناية العامة التي تخلفت للمجنى عليه من جراء إحدى الضربات . صحيح ١١٨
- استظهار الحكم إن الضغينة ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير . استخلاصه توافر ظرف سبق الإصرار . استخلاص سليم صحيح في القانون ١١٩
- اثبات الحكم بأدلة سائغة وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشدة أزر زميله وقت إطلاقه النار على المجنى عليهما تنفيذا لقصدهما المشترك الذي بيتا النية عليه . تحقق مسؤولية المتهمين معا عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما عمدا والشروع في قتل الآخرين - كفاعلين أصليين - يستوي أن يكون مطلق العيار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوما ومعينا بالذات أم لا ١٢٠
- اثبات الحكم اتفاق المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة التي كانت في حوزة أحدهم ، ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارقتها ، واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك . كفايته لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين . تحديد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة . غير لازم ١٢١
- توافر سبق الإصرار لدى المتهمين يرتب فيما بينهم تضامنا في المسؤولية . سواء أكان الفعل الذي قارفه كل منهم محددًا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه . يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم في الاعتداء على المجنى عليه . مثال ١٢٢
- توافر سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا للمادة ٢٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم ١٢٣
- الاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة السرقة . توافره . باتحاد إرادة الشريك مع باقى المتهمين على ارتكابها . ووقوع الجريمة بناء على الاتفاق . مثال لتسبيب سائح ١٢٤
- الإكراه في السرقة . ظرف عيني يتعلق بالأركان المادية للجريمة . سريانه في حق كل من ساهموا فيه . إثبات الحكم اتفاق الطاعن وآخرين وارتكاب الطاعن فعل الاختلاس بينما باشر أحدهم الإكراه تنفيذا لقصدهم . اعتبار كل من ساهم منهم في السرقة أو إلاكراه فاعلا أصليا في جريمة السرقة بإكراه ١٢٥
- الاتفاق تطلبه . تقابل إرادات الجناة على ارتكاب الجريمة . توافر خواطرهم على فعل ينتويه كل منهم استقلالا . توافق . لا يرتب تضامنا في المسؤولية . إلا في الأحوال التي حددها القانون فحسب . كالشأن في جريمة المادة ٢٤٢ عقوبات . مساهلة الشخص عن فعل غيره . إيجابها . أن يكون فاعلا أو شريكا فيه ١٢٦

مسئولية جنائية

- سبق الاصرار على الضرب المفضى إلى موت في حق المتهمين . أثره : تضامتهم في المسؤولية عن تلك الجريمة كفاعلين أصليين . المادة ٣٩ عقوبات ١٢٧
- متى يعتبر الشخص فاعلا أصليا . برغم عدم ارتكابه فعلا يدخل في الركن المادي للجريمة ؟ ١٢٨

الفرع الثاني : في حالة التوافق :

- مجرد توارد الخواطر على إطلاق شخصين النار في وقت الحادث لا يرتب في القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية بينهما ١٢٩
- توافق الجناة لا يستوجب مؤاخذتهم على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر ١٣٠
- عدم التناظر بين المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجنائية ١٣١
- مجرد توافق المتهمين على القتل لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية ١٣٢
- مجرد التوافق على ارتكاب الجريمة . عدم مساهلة كل من المتهمين إلا عن نتيجة فعله ١٣٣
- التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . شرط قيام الاتفاق : اتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه . التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . مساهلة كل منهم عن نتيجة فعله الذي ارتكبه ١٣٤ ، ١٣٥
- التوافق على التعدي لا يرتب تضامنا في المسؤولية الجنائية بين المتهمين ١٣٦

الفرع الثالث : في حالة التجمهر :

- المسؤولية في جريمة التجمهر لا يتحملها جنائيا إلا الأشخاص الذين تألف منهم التجمهر وقت ارتكابها ١٣٧
- مناط العقاب على التجمهر وتضامن المتجمهرين في المسؤولية عما يقع من جرائم تنفيذا للغرض منه : هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ١٣٨
- جريمة التجمهر . أركانها . المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ . عدم اشتراط قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين لتوافرها . مثال ١٣٩
- مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية الجنائية ١٤٠

الفرع الرابع : في حالة الاشتراك :

- مسؤولية الشريك . إنتفاء القصد الجنائي لدى الفاعل لا يستتبع براءة الشريك الذي ثبت الاشتراك في حقه م ٤٢ ع ١٤١
- مسؤولية الشريك ، لا تقوم إلا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها ١٤٢
- إدانة الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريقى الاتفاق والمساعدة . عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته ، وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها. ١٤٣

- مساهمة الشريك في الجريمة . تمامها بمجرد الأفعال المكونة للاشتراك . وعدول الشريك بعد ذلك . لانتأثيره على مسئوليته الجنائية . مالم يكن قد استمطاع . قبل وقوع الجريمة . من إزالة كل أثر لتدخله في ارتكابها ١٤٤
- إثبات الحكم وقوع جريمتي القتل والسرقة . قبل اعتراف الطاعن باشتراكه في جريمة السرقة . كفايته ردا على ما أثاره الطاعن عن إعفائه من المسئولية الجنائية . المادة ٤٨ عقوبات ١٤٥
- حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامى . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة . فاعلا أم شريكا . ولولم يكن يعلم به ١٤٦

الفرع الخامس : المسئولية عن فعل الخير

- افتراض علم مستغل المحل العمومى ومديره والمشرّف على أعماله عن أية مخالفة لأحكام القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ . عدم قبول اعتذار أحد منهم بعدم علمه ١٤٧
- مناط مسئولية المتهم في جريمة عرض مواد مخشوشة . قيامه بإدارة المحل دون إعتداد بملكيته ١٤٨
- متى يصلح الغياب عذرا في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؟ إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة ١٤٩
- المسئولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفر . حدودها ؟ ١٥٠
- دفاع المتهم بعدم مسئوليته عن العجز في وزن الخبز لانقطاع صلته بالمخبز بتأجيله للغير . دفاع يؤثر في مسئولية المتهم . وجوب تحميمه أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبب ١٥١
- دفاع الطاعن بأنه لم يكن مسئولا عن المحل في تاريخ حصول جريمة الغش . دفاع جوهري . يستوجب تحميمه ١٥٢
- عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره ١٥٣
- الموكل هو الذى يمد محاميه بالمعلومات اللازمة لكتابة مذكرة دفاعه . أثر ذلك ؟ ١٥٤
- إدانة صاحب المخبز بمقولة أنه لم يبارح المدينة التى بها مخبزه وتوقيع عقوبتي الحبس والغرامة عليه وأغفال التحدث عما لمرضه المدلول عليه بشهادة مرضية من أثر على إمكان استمرار إشرافه ورقابته على العمل بالمخبز . قصور . أساس ذلك ؟ ١٥٥

الفصل الرابع

المسئولية التضامنية :

- نص الشارع على التضامن في المسئولية الجنائية بين اصحاب العمل الأصليين ١٥٦
- إثبات تقرير الصفة التشريحية لحدوث وفاة المجنى عليه من إصاباته - التى أحدثها الطاعنان مجتمعة وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في إحداث الوفاة صحيح في تقدير مسئوليتهما ومساءلتهما معا عن جناية الضرب المفضى إلى الموت وفي إثبات العناصر التى تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التى حدثت بموت المجنى عليه ١٥٧

الفصل الخامس

المسئولية في الجرائم غير العمدية :

الفرع الأول : صور الخطأ :

- تقدير السرعة التي تصلح أساسا للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أمر موضوعي ١٥٨
- قيادة المتهم السيارة بسرعة زائدة مع علمه من قبل بحقيقة حالة الفرامل ومابها من خلل مسئوليته عما ينتج نتيجة لهذا الخطأ ١٥٩
- السرعة التي تصلح أساسا للمساعدة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ١٦٠
- توافر الخطأ الذي يكفي لحمل مسئولية « الصيدلى » الجنائية والمدنية بتحضيره مخدرا موضعيا بنسبة تزيد عن النسبة المسموح بها طبيا وقراره بجهله كنه المخدر قبل تحضيره مما كان يقتضى رجوعه إلى الكتب الفنية للتأكد من نسبة تحضيره أو اتصاله بذوى الشأن في المصلحة التي يتبعها بدلا من رجوعه في ذلك إلى زميل له وقد يخطئ وقد يصيب - ومن كونه المختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر مما يستلزم مسئولية عن كل خطأ يصدر منه - ومن عدم تنبيهه الأطباء ممن قد يستعملون المحلول المخضر ، بأنه استعاض به عن مخدر آخر ولا يعفيه من المسئولية قوله إن رئيسه طلب منه تحضير المخدر بالنسبة السابقة طالما أنه ثبت له من مناقشته هذا الرئيس أنه لا يدري شيئا عن كنه المخدر ١٦١
- توافر الخطأ الطبى الذى يكفي لحمل مسئولية الطبيب الجراح بطلبه تحضير مخدر موضوعي بنسبة معينة دون أن يعين المخدر أو يطلع على الزجاجة التى وضع فيها للتحقق مما إذا كان هو المخدر الذى يريده أم غيره ، ومن أن الكمية التى حقن بها المجنى عليها تفوق إلى أكثر من الضعف الكمية المسموح بها ومن أنه قبل أن يجرى عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون إستعانة بطبيب مختص بالتخدير مما يقتضى تحمله بالتزاماته ومنها الاستيثاق من نوع المخدر ١٦٢
- قتل واصابة خطأ . وجوب بيان اصابات المجنى عليه والتدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاته . استنادا إلى دليل فنى ١٦٣
- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . تعلقه بموضوع الدعوى . مثال ١٦٤
- الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . تقديره محكمة الموضوع . انتهاء الحكم إلى أن يعود الطاعن عن اتخاذ الاحتياطات اللازم . رغم علمه بوجود خلل بالمصعد يوفر ركن الخطأ فى حقه . سائق . دفاع الطاعن . بأنه عهد إلى شركة فنية بصيانة المصعد . لا يقدح فى مسئوليته . علة ذلك ؟ ١٦٥
- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة . من عدمه . موضوعي ١٦٦
- جريمة اختلاس المحجوزات . قوامها : الاعتداء على السلطة العامة التى أوقعت الحجز قضائية

كانت أو إدارية . استخلاص حصول التبديد من عناصر الدعوى . موضوعي . تمسك الحارس بانتفاء مسئوليته عن تهمة تبديد محجوزات تأسيسا على حقه في حبسها وفقا للمادة ٢٤٦ مدنى . عدم جدواه . متى ثبت تبديدها ١٦٧

الفرع الثانى : الخطأ المشترك :

— خطأ المضرور لا يرفع المسئولية الجنائية عن المسئول وإن كان يخففها — لا ينفى المسئول إلا إذا ثبت أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذى أصابه بحيث يستغرق خطأ المسئول ١٦٨

— اشتراك المتهم والمجنى عليه في الخطأ . لا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر ١٦٩

— جواز وقوع الحادث نتيجة خطأ شخصين مختلفين . لا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما يستغرق خطأ الآخر أو ينفى مسئوليته . يستوى في ذلك أن يكون أحد الخطأين سببا مباشرا أو غير مباشر في حصول الحادث ١٧٠

— لا ينفى مسئولية المتهم تراخى الجهة الإدارية في إخلاء المنزل من سكانه بعد إذ تحقق لها خطر سقوط المنزل طالما أن الحكم قد أثبت قيام هذه المسئولية في حق المتهم ١٧١

— عدم إذعان المجنى عليهم لطلب الإخلاء الوجه إليهم لا ينفى عن المتهم الخطأ الموجب لمسئوليته عن الحادث ١٧٢

— الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسئولية . خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ ١٧٣

— خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها . إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في أحداث الضرر الذى أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول . تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي ١٧٤

— الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسئولية ١٧٥ و ١٨١

— خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . مادام أنه لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم ١٧٦

— الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسئولية . مادام الحكم قد أثبت قيامها في حقه ١٧٧ و ١٨٢

— الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسئولية . مادام أن خطأ المجنى عليه لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية للجريمة المنسوبة إلى المتهم ١٧٨

— جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين شخصين أو أكثر ١٧٩

— استغراق خطأ المصاب خطأ المتهم تنحصر به مسئولية الأخير ١٨٠

— الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسئولية الجنائية ١٨١

— الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسئولية . مادام الحكم قد أثبت قيامها في حقه ١٨٢

الفصل السادس

ما يمنع المسؤولية :

الفرع الأول : صغر السن :

— عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ عقوبات . عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة . اختلافها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة . الرضا في سن الطفولة لا يعتد به لانعدام التمييز والارادة . ايراد محكمة ثانية درجة في مدونات حكمها نقلا عن التقرير الطبي الشرعى أن المجنى عليه يبلغ من العمر ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات . عدم ابدانها رايها في تأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . قصور يعيبه ويستوجب نقضه ١٨٢

الفرع الثانى : الجنون والعاهة العقلية :

— الجنون أو العاهة العقلية المعفيان من المسؤولية هما اللذان يجعلان الجانى فاقدا للشعور والاختيار فيما يعمل تقدير ذلك أمر متعلق بوقائع الدعوى ١٨٤

— شرط انعدام المسؤولية الجنائية أن يكون المتهم فاقدا للشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل ١٨٥

— تقدير حالة المتهم العقلية مسألة موضوعية بشرط بيان الأسباب الكافية ١٨٦

— الغيبوبة المانعة من المسؤولية هي الناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجانى قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها تناول المتهم مادة مخدرة أو مسكرة مختارا وعن علم بها مسئوليته عن الجرائم التى تقع منه وهوتحت تأثيرها ١٨٧

— الفصل فى امتناع مسؤولية المتهم الجنائية لوجوده فى حالة سكر وقت مقارفته للجريمة أمر يتعلق بوقائع الدعوى مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع بناء على أسباب سائغة ١٨٨

— الدفع بانتفاء مسؤولية المتهم لاختلال قواه العقلية . المادة ٦٢ عقوبات . تقدير حالة المتهم العقلية . هي فى الأصل مسألة موضوعية . طلب الدفاع نذب خبير لفحص حالة المتهم . على المحكمة اجابته أو الرد عليه عند رفضه بأسباب كافية . إغفال ذلك . إخلال وقصور ١٨٩

— الحالة المرضية المعروفة باسم « الشخصية السيكوباتية » . لا تعتبر جنونا أو عاهة فى العقل ١٩٠

— الاعفاء من المسؤولية الجنائية . تقدير حالة المتهم العقلية أمر يتعلق بوقائع الدعوى . يفصل فيه قاضى الموضوع دون معقب . مادام يقيمه على أسباب سائغة ١٩١ ، ١٩٢

— المرض العقلى الذى تنعدم به المسؤولية قانونا . هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والادراك . سائر الامراض والاحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وادراكه لاتصلح سببا لانعدام المسؤولية ١٩٣

- مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل : هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما . المادة ٦٢ عقوبات ١٩٤ و ١٩٦
- المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانوناً : هو الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك . سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لاتعد سبباً لانعدام المسؤولية ١٩٥
- الجنون أو عاهة العقل دون غيرهما هما مناط الإعفاء من العقاب عملاً بالمادة ٦٢ عقوبات ١٩٦
- شروط الغيبوبة المانعة من المسؤولية ؟ ١٩٧
- تقدير موانع المسؤولية الناشئة عن فقدان الشعور . موضوعي ١٩٨
- الغيبوبة المانعة من المسؤولية . ماهيتها ؟ ١٩٩
- تناول المواد المخدرة أو المسكرة اختياراً أو عن علم بحقيقة أمرها . لا يؤثر في توافر القصد الجنائي العام ٢٠٠
- مثال لإخلال بدفاع جوهرى أثير حول امتناع مسؤولية المتهم عن جرمه لإصابته بمرض عقلي ليس للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير في مسألة فنية بحتة ٢٠١
- المرض العقلي الذي تنعدم به المسؤولية قانوناً وفق المادة ٦٢ عقوبات هو الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك . سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لاتعد سبباً لانعدام المسؤولية . مرض الشخصية السيكو باتيه لا يؤثر على سلامة العقل وصحة الإدراك وتتوافر معه المسؤولية الجنائية عن الفعل ٢٠٢
- تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت أسبابها سائغة . عدم التزامها بنذب خبير فنى في الدعوى إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها . مثال لتسبيب غير معيب ٢٠٣
- الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره . مناطه ٢٠٤
- المرض العقلي الذي تنصدم به المسؤولية الجنائية . تعريفه ٢٠٥
- حق محكمة الموضوع . في تقدير حالة المتهم العقلية . حدة ؟ ٢٠٦
- انتهاء مستشار الإحالة إلى امتناع عقاب المطعون ضده . دون استظهار أن مرضه العقلي . جنون أو عاهة عقلية يعدم شعوره وإدراكه وقت ارتكاب الجريمة . اكتفاء بشهادة طبية من مستشفى الأمراض العقلية تفيد مرض المطعون ضده باضطراب عقلي كان يعالج منه قبل الحادث . وتذكرة علاج في تاريخ لاحق له تصور ٢٠٧

الفرع الثالث : أسباب الإباحة :

- صدر تشريع يغفل النص على تأثيم فعل . تدارك هذا النقص بتشريع لاحق . لا مسؤولية خلال الفترة بين صدور التشريعين ، ولو كان العمل بهما في وقت واحد . علة ذلك : عدم رجعية القوانين الجنائية . مثال . مواد مخدرة « مادة الماكستون » ٢٠٨
- إباحة عمل الطبيب . شرطه : أن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة . تفريطه في اتباع هذه الأصول أو مخالفتها . تحقق مسؤوليته الجنائية بحسب تعمدته ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله . مثال ٢٠٩

مسئولية

— الصمم والبكم ليس من حالات موانع العقاب أو تخفيف المسؤولية ٢١٠

— مناط تطبيق المادة ٢٠٩ عقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع . خلو الحكم من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم المتهم بشأنها المذكرة المشتعلة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع - قصور . يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . يوجب النقض والإحالة

٢١١

— الدفاع الشرعى عن المال . قصره على الحالات المبينة حصراً في المادة ٢٤٦/٢ عقوبات . وإن يكون استعمال القوة لازماً لرد الاعتداء . الاعتداء على مجرى مياه . ليس من بين تلك الحالات ٢١٢

الفرع الرابع : طاعة المرعوس لرئيسه :

— طاعة المرعوس لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يحرمها القانون . أساس منع مسئولية الموظف الجنائية : حسن النية وقيامه بما ينبغى له من وسائل التثبت والتحرى . واعتقاده مشروعية الفعل الذي قام به إطاعة لأمر رئيسه ، على أن يكون ذلك مبنياً على أسباب معقولة . المادة ٦٢ عقوبات

٢١٣

— عدم امتداد طاعة الرئيس لمرعوسه إلى ارتكاب الجرائم . الدفع القانونى الظاهر البطلان . لا يستأهل رداً ٢١٤

— القول بارتكاب الجرم انصياعاً لرغبة الرؤساء . غير جائز . وجوب مساملة المرعوس ٢١٥

— طاعة الرئيس . لا تمتد بحال إلى ارتكاب الجرائم ٢١٦

— العاملون بالاتحاد الاشتراكى . ليسوا موظفين عموميين . عدم خضوعهم لحكم المادة ٦٢ عقوبات ولو اقتضت العلاقة بينهم إطاعة الرؤساء . إطاعة الرئيس . حدها ألا يكون الفعل موضوع الأمر . معاقباً عليه ٢١٦

الفرع الخامس : حالة الضرورة والقوة القاهرة :

— صدور قانون بوضع أرصدة بعض الشركات تحت التحفظ . اعتباره قوة القاهرة . أثر ذلك : انعدام مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ عقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الإفراج عن أموال تلك الشركات ٢١٨

— حالة الضرورة التي تسقط المسئولية . شرطها : أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به . مثال ٢١٩

— شرط توافر حالة حصول الحادث نتيجة عذر قهرى . ألا يكون للجانى يد في حصول العذر أو في قدرته منعه . مثال ٢٢٠

— حالة الضرورة التي تسقط المسئولية . ماهيتها ؟ ٢٢١

- ليس للمرء أن يرتكب أمراً محرماً ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه ٢٢٢
- الدفع بأن المتهم كان في حالة ضرورة الجأته إلى ارتكاب الجريمة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ٢٢٣
- حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . مناطها ؟ ٢٢٤
- إثارة الدفع بحالة الضرورة أمام النقض لأول مرة . غير مقبول ٢٢٥
- حالة الضرورة المانعة للمسئولية . شروطها ؟ الطعن في الأحكام . ليس عملاً جائزاً . يسوغ منعه أو الخلاص منه اقتراح جريمة ٢٢٦
- كفاية ارتكاب الجريمة عن إرادة حرة . متابعة الطاعن في دفاعه الموضوعي والرد عليه استقلالاً . غير لازم ٢٢٧
- تذرع الطاعن بأن الشيك المسلم منه للشركة اختلسه منها مديرها المالي وسلمه للمدعى المدني . لا ينفي مسئوليته الجنائية — ليست الحالة من حالات ضياع الشيك أو ما يدخل في حكمها التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال التي أبيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله استناداً إلى سبب من أسباب الإيابة ٢٢٨
- الحادث القهري . شرطه : ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه ٢٢٩

الفرع السادس : حسن النية في جرائم الغش :

- مؤدى التعديل الذي أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مجانية الحكم هذا النظر مخالف للقاءن تستوجب نقضه ٢٣٠

الفرع السابع : إسناد العمل إلى مقاول من الباطن :

- عدم مسئولية رب العمل الأصلي على النشاط الإجرامى للمقاول من الباطن وعما قد يقتضيه وحده من أفعال معاقب عليها قانوناً ٢٣١
- الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار . عند إقامة البناء . بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . إن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته . هذا المقاول هو الذى يسأل عن نتائج خطئه . مثال

الفرع الثامن : الوفاء بقيمة المحجوزات قبل يوم البيع :

- عدم توافر جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها متى زال قيد الحجز بإقالة المتهم من الغرامة المنفذ بها قبل ثبوت التبديد ٢٢٣
- اختلاس أشياء محجوزة إدارياً ، قيام المتهم بوفاء جزء من الدين المحجوز من أجله قبل يوم البيع ينفي المسؤولية عن التبديد : إذا كان ما تم الوفاء به يعادل قيمة الأشياء المحجوزة ٢٢٤

الفرع التاسع : صور أخرى لما يرفع المسؤولية :

- لا مسؤولية على من يغير الحقيقة التي تتعلق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص . البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه . اعتباره من قبيل الإقرارات الفردية . لا عقاب على تغيير الحقيقة فيه ٢٢٥
- لا جريمة في الاستيلاء على الشيء المتروك ٢٢٦
- وقوع التغيير على شيء مما أعد المحرر لاثباته مناط قيام المسؤولية عن جريمة التزوير ٢٢٧
- عدم قيام جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات إذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم أنه من اختصاصه ٢٢٨
- لا يكون العقاب مستحقاً في حالة مخالفة الشركة التي تجتاز دور التصفية لقيود النسب المقررة بالمادة ٩٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ٢٢٩
- حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ مدنى . إباحته للمتهم بجريمة التبديد الامتناع عن رد الشيء موضوع الجريمة حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه ٢٤٠
- لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . اعتبار الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة . عدم صدور قرار وزارى بتحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة . اعتبار الفعل المسند إلى المتهم غير مؤثم ٢٤١
- إدانة المتهم بجريمة عرضه للبيع كموماً غير مطابق للمواصفات . دون بيان المواصفات التي خولفت . رغم كون هذا البيان عنصراً جوهرياً يتوقف عليه الفصل في المسؤولية الجنائية . قصور . كون الطعن لثانى مرة . وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع عملاً بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ٢٤٢
- دفع الطاعن بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ العينة وتاريخ تحليلها كافية لتوالد السوس فيها ، دفاع جوهري ، التفات الحكم عنه ، قصور ٢٤٣
- دفاع المتهم بأنه ليس المقصود بالاتهام . دفاع جوهري . على المحكمة تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه . التفاتها عن ذلك . اخلال وقصور ، علة ذلك ٢٤٤
- شروط أعمال المادة ٦٣ عقوبات ؟ ٢٤٥
- التفات الحكم الاستثنائي عن مستندات الطاعن التي قدمها أثناء نظر معارضته الابتدائية . لنفى مسئوليته عن الجريمة . قصور ٢٤٦

الفصل السابع

ما لا يمنع المسؤولية :

الفرع الأول : الباعث :

- لا يؤثر في قيام المسؤولية في جريمة الجرح العمد أن يكون المتهم قد أقدم على اتيان فعله مدفوعاً بالرغبة في شفاء المجرى عليه ٢٤٧
 - لا عبرة بالباعث في قيام المسؤولية الجنائية في جريمة إصدار الأمر بعدم دفع الشيك الذي سحب من قبل ٢٤٨
 - لا عبرة بالباعث في المسؤولية . مثال في جريمة ضرب أفضى إلى موت ٢٤٩
 - كفاية الحيازة المادية للسلاح والذخيرة بصرف النظر عن الباعث ولو كان الأمر عارض أو طارئ ٢٥٠
 - مجرد الاستيلاء على السلاح في غير الأحوال المرخص بها قانوناً عن علم وإدراك يتحقق به معنى الإحراز مهما كان الباعث ومهما قصرت فترة الإحراز ٢٥١
 - القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد : توافره بمجرد إصدار الساحب الأمر بعدم الدفع . لا عبرة بالأسباب التي دفعت إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية . عدم استلزام الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة ٢٥٢
 - الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها . إغفال الحكم بيانه أو الخطأ فيه . لا يؤثر في سلامته ٢٥٣
 - لا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره في قيام الجريمة ٢٥٤
 - عدم تأثير المسؤولية الجنائية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد بالسبب أو الباعث على إصداره ٢٥٥
 - المسؤولية الجنائية في جريمة المادة ٣٢٧ عقوبات . عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك . الوفاء بجزء من قيمة الشيك إلى المستفيد . لا أثر له على المسؤولية الجنائية . مادام المتهم لم يسترد الشيك من المستفيد . حقيقة سبب تحرير الشيك . لا أثر لها على طبيعته . مادام قد استوفى الشرائط القانونية لاعتباره شيكاً ٢٥٦
- راجع أيضاً : باعث ..

الفرع الثاني : الخطأ في شخص المجرى عليه :

- الخطأ في شخص المجرى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد . مسئوليته عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصاً غير الذي تعدد ضربه . العمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجرى عليه ٢٥٧
- راجع أيضاً : خطأ ..

الفرع الثالث : الاستفزاز :

- حالة الإثارة أو الاستفزاز لا تعد في صحيح القانون عذراً مغفياً من العقاب . بل هي عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض. ٢٥٨
- الاثارة والاستفزاز من الأعذار القضائية المخففة التي يرجع الأمر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب ٢٥٩
- ارتكاب الفعل تحت تأثير الغضب لا ينفى قيام نية القتل لدى المتهم ٢٦٠

الفرع الرابع : السداد :

- سداد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا يؤثر على مسئولية المتهم عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد طالما لم يسترد الشيك من المجنى عليه ٢٦١
- مبادرة المتهم في جنائية الاختلاس بسداد العجز لا أثر له في مسئوليته ٢٦٢
- رد المتهم في جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات . مقابل المال الذي تصرف فيه لا يؤثر في قيام الجريمة ٢٦٣
- سداد قيمة الشيك بعد وقوع الجريمة لا تأثير له على قيامها ٢٦٤
- بيع المتهم الحاصلات المحجوزة إدارياً وسداد ثمنها للصراف لا يعفى المتهم من المسئولية الجنائية ٢٦٥
- السداد اللاحق لوقوع جريمة التبيد . لا أثر له على قيامها ٢٦٦

الفرع الخامس : صور أخرى لما لا يرفع المسئولية :

- فرار المجنى عليه في جريمة قبض بدون وجه حق من تلقاء نفسه أو بموافقة الجناة . لا أثر له على الجريمة متى اكتملت عناصرها ٢٦٧
- الإعفاء المنصوص عليه في المادة ١٤٥ عقوبات لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة مادامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقباً عليها ٢٦٨
- ارتكاب التزوير بقصد التخلص من الضريبة . سقوط الضريبة بالتقادم لا يؤثر على قيام الجريمة ٢٦٩
- عدم تقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره لا يؤثر في قيام جريمة إصداره بلا رصيد ٢٧٠
- تعام جريمة الرشوة بمجرد تقديم الرشوة لجندى المرور ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته هو تحرير محضر مخالفة . لا يؤثر في قيام الجريمة كون المخالفة يجوز أو لا يجوز الصلح فيها ٢٧١
- إخفاء محضر الجلسة لإيداع آخر مزور بدلاً منه تتحقق به جريمة الاختلاس . إعادة المحضر بعد ذلك لا يؤثر في قيامها ٢٧٢
- تعيين المتهم بعد وقوع جريمة إحراز ذخائر بدون ترخيص في وظيفة شيخ بلد لا يؤثر على قيامها طالما أنه لم يخطر عن وجود السلاح أو الذخيرة التي في حوزته ٢٧٣

- لا يشترط لوقوع جريمة تقوم من جانب الموظف على عدم قبول الرشوة أن تكون نيته قد انصرفت إلى الإخلال بواجبات وظيفته . لا يؤثر في قيام الجريمة التبليغ السابق على الضبط ٢٧٤
- مجرد التقدم بطلب الترخيص لمصلحة المناجم والمحاجر لا يفيد رضائها باستخراج المواد المعدنية من هذه الأمكنة ٢٧٥
- تنازل المتهم عن البضائع التي استوردها لآخر لا يؤثر على قيام جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمية ٢٧٦
- دفع المتهم بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله لا تأثير له في مسئوليته عن فعله مادام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما حجز عليه ٢٧٧
- مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أوليبيع المحجوزات لا تبیح اختلاس هذه المحجوزات مادام لم يقض ببطلان الحجز ٢٧٨
- تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوز وإحلال غيره محله لا ينهي الحجز ولا أثر له على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة ٢٧٩
- الدفع بملكية المحجوز للغير الذي لم يلجأ للقضاء لإلغاء الحجز لا يعفى المتهم في جريمة اختلاس أشياء محجوزة من مسئولية ارتكابها ٢٨٠
- إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، موجب للمستولية الجنائية : ولو كان مصدر الشيك وكيلًا عن صاحب الحساب . علة ذلك : مقارفة الوكيل الجريمة كفاعل أصلي ٢٨١
- الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار - عند إقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة . إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . إن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته . هذا المقاول هو الذي يسأل عن نتائج خطئه . مثال ٢٨٢
- عدم جدوى تمسك المتهم بإدخال متهم آخر معه في الدعوى ٢٨٣
- جريمة إصدار شيك بدون رصيد . متى تتم ؟ مغايرة تاريخ استحقاق الشيك لتاريخ إصداره الحقيقي . لا أثر له على قيام الجريمة . طالما أن الشيك لا يحمل إلا تاريخاً واحداً ٢٨٤
- عدم تقديم الشيك في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩١ تجارى . لا يترتب عليه زوال صفته ٢٨٥
- السب غير العلنى . شرط العقاب عليه ؟ المادة ٢٩٤ عقوبات . مثال ٢٨٦
- وجوب احترام الحجز . ولو كان مشوباً بالبطلان . مادام لم يقض ببطلان ٢٨٧
- جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . متى تتم ؟ ٢٨٨
- كون الحصول المحجوز عليه مطلوباً للتسويق التعاونى . لا يعفى الحارس من المسئولية في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة ٢٨٩

الفصل الثامن

ازدواج المسئولية :

- الإزدواج في المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون ويتأذى به العدالة . حكم المحكمة العسكرية - نهائياً - في إحدى الجرائم العسكرية يحوز قوة الشيء المقضى . لا تجوز إعادة

مسئولية جنائية

- المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية ٢٩٠
- المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يزواج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية مديره .
- استقلال كليهما في المسئولية التي تقوم على افتراض قانوني مبنية الإشراف على المحل ٢٩١
- الإزدواج في المسئولية الجنائية عن فعل واحد . أمريحرمه القانون وتتأذى به العدالة ٢٩٢

الفصل التاسع

المسئولية الجنائية والمسئولية الادارية :

- لكل من المسئولية الادارية والمسئولية الجنائية مجال وجهة اختصاص ٢٩٣
- مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة تأديبية عليه . لا يحول أيهما دون محاكمته جنائياً . اختلاف الدعوى الجنائية والتأديبية . القضاء في الدعوى التأديبية لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية ٢٩٤
- وجوب توقيع عقوبة العزل من الوظيفة عن جريمة الاختلاس بوصفها عقوبة جنائية تكميلية . لا يؤثر في ذلك سبق مجازاة الموظف إدارياً ٢٩٥

الفصل العاشر

مسائل متنوعة :

- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . موضوعي ٢٩٦ و ٣٠٥
- عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها . ما لم يدفع به أمامها ٢٩٧
- مناط الإعفاء من العقاب في مجال تطبيق المادة ٦٢ عقوبات : أن يكون مرجعه جنون أو عاهة في العقل دون غيرهما ٢٩٨
- طلب المتهم إعفاءه من العقاب عن جريمة تزويج عملة ورقية تأسيساً على أنه مكن السلطات من القبض على متهم آخر في الدعوى . دفاع جوهري . على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور ٢٩٩
- شرط تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ عقوبات : صدور الإخبار قبل الشروع في التحقيق ٣٠٠
- شرط انطباق الفقرة الثانية من المادة المذكورة : تمكين إخبار الجاني السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ٣٠١
- الفصل في أمر تسهيل القبض على باقي الجناة . موضوعي ٣٠٢
- خلونص المادة ٤٤ عقوبات من أية حالة للإعفاء من المسئولية الجنائية ٣٠٣

- تقسيم القانون أحوال الإعفاء في المادة ٢٠٥ عقوبات إلى حالتين مختلفتين : (الأولى) تستلزم فضلاً عن المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة أن يصدر الإخبار قبل الشروع في التحقيق . و (الثانية) لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق ، إلا أنها تتطلب أن يكون إخبار الجاني هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكب جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . موضوع الإخبار في الحالة الأخيرة يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الإفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكب الجريمة ٢٠٤
- تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعي ٢٠٥
- الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا بالنسبة للمتهم الذي أسهم بإبلاغه إسهاماً إيجابياً ومنتجاً وجدياً في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ من ذلك القانون . كون التبليغ غير جدي وعقياً . لا إعفاء . وجوب استظهار الحكم سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حكم القانون وإلا كان معيباً بالقصور . مثال لتسبب معيب ٢٠٦ - ٢٠٧
- مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ الفصل فيه من خصائص قاضي الموضوع . مادام يقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى . مثال لتسبب غير معيب في رفض طلب الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة المذكورة ٢٠٨
- استيجاب الحكم اعتراف الجاني بجريمته كي يتمتع بالإعفاء ، تقرير قانوني خاطيء . لا أثر له على سلامة الحكم . شرط ذلك ؟ ٢٠٩
- الدافع بانقطاع رابطة السببية دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية المتهم الجنائية والمدنية مما يجب على الحكم استظهاره لقيام ركني الخطأ ورابطة السببية . مثال لتسبب معيب في قتل خطأ ٢١٠
- تحديد مسئولية المتهم بما يسند إليه من وقائع . لا صفة له فيما يقضى به على غيره ٢١١
- ابداء الرأي في أمر أو عمل . دون مساس بشخص صاحبه . نقد مباح . متى لا يعد كذلك ٢١٢

القواعد القانونية :

الفصل الأول

المسئولية الجنائية والركن المادي :

الفرع الأول . المسئولية عن الجريمة المتلاحقة الأفعال :

١ - الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسئولية الجنائية هي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادئ الأمر - على أن يجزىء نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منظمة - بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابهاً أو كالمتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه ، وإن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها جميعاً تكون جريمة واحدة .

(الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ س ١١ ص ٦٥٨) .

الفرع الثاني : صور المسؤولية في الجرائم المختلفة :

٢ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهمين هم الذين اقترفوا الجريمة بأنفسهم مختارين عالين بأن ما وقع منهم هو جريمة معاقب عليها قانوناً ، ولم يكن تدخل البوليس معهم تحريضاً لهم على ارتكابها ، بل كان مجرد وسيلة لاكتشافها بعد أن اتفقوا هم وحدهم على اقترافها . فهؤلاء المتهمون مسئولون جنائياً عن هذه الجريمة بالرغم من تسلل البوليس واشتراكه معهم في الأعمال المسهلة لارتكابها .

(جلسة ١٩٣٦/١١/٩ طعن رقم ١٨٩٧ لسنة ٦ ق) .

٣ - يبين من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع سوى في المسؤولية الجنائية (الناتجة من عدم مراعاة النسب المقررة في عدد المصريين المستخدمين في الشركة) بين عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة . وبين المسئول عن إدارة الفرع أو الوكيل أو المكتب للشركة المنشأة في الخارج . وليس في هذا النص ما يفيد التفرقة بين الشركات المنشأة في الخارج والمنشأة في مصر ولا ما يفيد قصر العقاب على مدير الفرع الكائن بمصر دون عضو مجلس الإدارة المنتدب من الشركة بل أن الشارع جعلهما مثليين في هذه المسؤولية في كل حال يثبت فيها مخالفة أحكام المادة المذكورة .

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ س ٧ ص ٤٠) .

٤ - متى كانت المحكمة قد ضمنت أسباب حكمها أنه لا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكاً لا يقابله رصيد أو اعطى شيكاً له مقابل ثم أمر بعدم الصرف أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك . فإن ذلك يعتبر صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٢ س ٧ ص ٦٢٧) .

٥ - متى كان المتهم قد قدم للمحاكمة قبل صدور القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ - وقضى ببراءته لصدور تشريعات اطالت امد التوريد - فإنه لا مانع من إعادة تقديمه للمحاكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يقم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه .

(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ س ٨ ص ٦٩) .

٦ - جعل الشارع المخالف للحظر الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بزراعة الأرض فاعلاً أصلياً مستاهلاً للعقاب الذي نص عليه في المادة الثانية منه سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .

(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ س ٨ ص ٢١٢) .

٧ - متى كان المتهم قد استغل سوقاً للتعامل بالجملة قبل صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكاني الجديد الذي حدده قرار وزير التجارة وظل مستمرا في استغلاله بعد تاريخ صدور القرار المذكور ، فإنه يكون بذلك قد خالف ما تقضى به نصوص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ س ٨ ص ٢٢٦) .

٨ - متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجع إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم في

موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالادانة أو البراءة إذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا يتحقق به جريمة الاختلاس .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٨ س ٨ ص ٢٧٤) .

٩ - متى كان المتهم لم يقيم في الميعاد بتقديم شهادة الجمرک القيمة عن البضاعة التي استوردها فإنه يكون قد أخل بالواجب الذي فرضه عليه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ وقرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، ولا وجه للدعاء بحسن النية لتأخره في تقديمها مادام قد استخرجها فعلا ، ذلك أن الإخلال بالواجب الذي فرضه القانون يقع إما بالقعود عن أدائه أو القراخي عن القيام به في إبانته أو في ميعاده .

(الطعن رقم ١٥٤٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٩ س ٨ ص ٢٨٢) .

١٠ - إذا خلطت المحكمة بين وزن قطعة المخدر التي القاها المتهم على الأرض وبين وزن القطعة التي عثر عليها في جيبه ، فلا تأثير لهذا الخلط - على فرض صحته - على مسؤليته الجنائية في الدعوى مادام الحكم قد أثبت عليه أنه أحرز القطعتين كليهما في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٤ س ٨ ص ٨٥١) .

١١ - إن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا ولا محل للقول بأن المتهم عندما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده .

(الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ س ٩ ص ٢٧٥) .

١٢ - لا يمنع من تطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد تحقق من خلو المكان من ساكنيه أو أن تكون النار لم تشتعل أو لم يكن من شأنها تعريض حياة السكان للخطر بل أن النص ينطبق ولو كان مرتكب الحريق مقيما وحده في المكان الذي وضع النار فيه .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٧ س ٩ ص ٢٥٥) .

١٣ - يعاقب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها لدولة اجنية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما اشترطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب تباشرها قواتها النظامية .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٤٨/٥/١٢ س ٩ ص ٥٠٥) .

١٤ - متى كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الوديعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه تم على وجه تخلي فيه الساحب نهائيا عما سلمه لهذا الوكيل فإن الركن المادي للجريمة يكون قد تحقق .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ س ٩ ص ٥٨٢) .

١٥ - لم يعين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا ، وإذن فمتى كان الثابت من الحكم أن التلوثات التي وجدت عالقة بالأحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علق به من الأحراز التي وجدت في مسكن المتهم وحدها وفي حيازتها وكان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذي انتهى إلى إدانة المتهم لأحراز المخدر يكون صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ص ٧٨٢) .

مسئولية جنائية

١٦ - مجال تطبيق المادة ١١٢ ع المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف او مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته ، وإذ كانت الخدمة العسكرية هي من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فإن المتهم - بوصفه جنديا في الجيش - يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة يخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات - ويصبح مسئولا عما يكون تحت يديه من اموال سلمت إليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك ان يكون مالا عاما ام لا .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٧ س ٩ ص ٩٢٥) .

١٧ - تتم جريمة احراز السلاح والذخيرة بدون رخصة بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

(الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ س ٩ ص ١٠٣٩) .

١٨ - لا يؤثر في قيام جريمة السرقة ، عدم الاهتداء إلى معرفة شخص المالك للمسروقات .

(الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ س ١٠ ص ١٨) .

١٩ - يكفي لتحقق الجريمة المنصوص عنها في المادة (٦٤) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر المعدل بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يستخرج الجاني المواد المعدنية من المناجم او المحاجر او يشرع في ذلك قبل الحصول على الترخيص بغض النظر عما إذا كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الفعل ام لا .

(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢ س ١٠ ص ١٥٢) .

٢٠ - إذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة - عملا بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الإجراءات - وجب عليها أن توجه إليه تهمة شهادة الزور اثناء المحاكمة ولكنها لا تتعجل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الاكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب ان تعتبر في جميع ادوار المحاكمة كلا لا يقبل التجزئة ، وهي لا تنتم إلا باقفال باب المرافعة ، فإذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كان لم تكن .

(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ س ١٠ ص ٥٨٣) .

٢١ - إن القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص في مادته الأولى على انه " يعفى من العقاب كل حائز يسلم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ٥٠ و ٩٢ لسنة ١٩٥١ و ٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٧٩ لسنة ١٩٥٣ إذا قام حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ باداء مبلغ جنيهاين لوزارة التموين عن كل اردب من القمح لم يقم بتسليمه ، - فإذا كان المحصول الذي لم يقم المتهم بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢ الذي تشمله هذه القرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للمتهم صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ وتبدا مسئوليته الجنائية إذا لم يقم في هذا التاريخ بالتوريد او بدفع البدل الفقدى وتصح محاكمته عليها . فإذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم بأنه حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذي تبدا فيه مسئوليته الجنائية فإن الحكم إذ قضى ببراءته استنادا إلى أن القانون قد أسقط عن الفعل

وصف الجريمة يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨٢٨) .

٢٢ - يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التي اذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من انشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد للافلات من المسؤولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن صحيفة أخرى - إذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل اقامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوي على أية مخالفة للقانون كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ س ١١ ص ٩٢٩)

٢٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهما اقترفا جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد فقد وجبت مساءلتهما عنها سواء ارتكباها وحدهما أو مع غيرهما - ويكون ما انتهى إليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساءلتهما وحدهما عن النتيجة صحيحاً في القانون ، ولا يعيبه أن نسب إليهما استعمال آلات راضة خلافاً لما جاء بأمر الإحالة - من استعمالهما أسلحة نارية - مادام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل - وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد - ومادام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها ، وكان كل من الطاعنين لم يسأل إلا عن جريمة القتل - بغض النظر عن الوسيلة - وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤ س ١٧ ق ٥ ص ٢٥) .

٢٤ - الأصل أن الجاني يسأل عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الإصرار أو الترصد وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها . ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أو في من هذه الأفعال - وهو ما ثبت في حق الطاعنين - ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى التعديل الذي تم في هذه الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤ س ١٧ ق ٥ ص ٢٥) .

٢٥ - مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح أن القانون يحمل صاحب المحل مسؤولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتي الحبس والغرامة معاً أو بإحداهما مالم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . وفي هذه الحالة لا تسقط عنه المسؤولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوباً لاتخير فيه .

(الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ س ١٧ ق ٥٧ ص ٢٩٢) .

(والطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢ س ١٨ ق ١ ص ٢٢) .

٢٦ - إن قيام جريمة عدم أداء ضريبة الملاهي في الميعاد القانوني المعاقب عليها بالمادة السابعة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ رهن بمجرد القعود عن أداء الضريبة في الميقات الذي ضربه الشارع ووفقاً للطرق والأوضاع التي رسمها . أما العقوبة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من القانون المشار إليه فهي مقررّة لمخالفة أحكام هذه المادة ومن بينها استعمال طرق قصد بها أو نشأ عنها التخلص من أداء الضريبة أو الانتقاص منها أو التأخر عن أدائها

مسئولية جنائية

وكذلك لمخالفة أى حكم آخر من أحكام ذلك القانون ومن بينها الإخلال بتنفيذ الإلتزام بإداء الضريبة فى المواعيد القانونية وفقا لنص المادة السابعة منه . ومن ثم فإن خلا من هاتين الجريمتين تكون قائمة بذاتها ويكون الربط بينهما باشتراط استعمال طرق للتخلص من أداء الضريبة كعنصر فى جريمة القعود عن أدائها فى الميعاد المحدد قانونا على غير ذى سند من القانون .

(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ق ١٢١ ص ٦٣٠) .

٢٧ - إن ما تمسكت به الطاعنة من الصعوبات التى يلاقيها الممولون فى الوفاء بدين الضريبة - بفرض أنها أثارت أمام محكمة الموضوع - ليس من شأنه أن يؤثر فى مسئوليتها الجنائية . ومن ثم فلا تثير على الحكم إن التفت عن الرد عليه .

(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ق ١٢١ ص ٦٣٠) .

٢٨ - الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لاتسأل جنائيا عما يقع من ممثليها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالها ، بل أن الذى يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصا .

(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ س ١٨ ق ١٢١ ص ٦٨١) .

٢٩ - مؤدى نص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن صاحب المحل يكون مسئولا مستحقا لعقوبات الحبس والغرامة معا - متى وقعت فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، ومسئوليته هذه فرضية تقوم على أساس إفتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسمه ولحسابه ، وإنما تقبل هذه العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة .

(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٨ س ١٨ ق ٢٥٢ ص ١٢٠٣) .

(والطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٢٣ ص ١٥٦) .

(والطعن رقم ٧١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٦٨ ص ٨٤٢) .

(نفس المبدأ مقرر فى الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٣ س ١٧ ص ٧٣٢) .

٣٠ - القصد الجنائى فى جريمة الحريق العمد المنصوص عليها فى المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات يتحقق متى وضع الجانى النار فى شئ من الأشياء المذكورة بهذه المادة وكان عالما بأن هذا الشئ مملوك لغيره - بقطع النظر عما يكون لديه من باعث - إذ تؤثر البواعث على قيام الجريمة .

(الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٠ ص ١٧٦) .

٣١ - العمد فى معنى المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات ، هو توجه الإرادة إختيارا إلى وضع النار أيا كان الباعث عليه - أى سواء أكان الغرض من ذلك هو إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر .

(الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٠ ص ١٧٦) .

٣٢ - المالك دون المستاجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فلذا قصر فى ذلك كان مسئولا عن الضرر الذى يصيب الغير بهذا التقصير . ولا يعفيه من المسئولية أن يكون المستاجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة إذ على المالك إخلاء مسئوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستاجر بما التزم به فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١٣ س ١٩ ق ١٠٩ ص ٥٥٤) .

٣٣ - إذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين في المادة ٥٨ منه على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه فقد جعل مناط المسئولية تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص حتى تصح مساءلته بصرف النظر عن الأساس القانوني لهذه المسئولية من الواقع أو الافتراض مما لازمه أن الشخص لايسال - بصفته مديرا - متى انتفى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من اعتراف الطاعن بمسئوليته عن إدارة المحل دليلا على إدارته الفعلية له في جميع الأوقات ، وهو ممتنع إلا إذا ثبت ذلك بالفعل ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢ س ١٩ ق ١٢٢ ص ٦٥٧) .

٣٤ - إذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ، فقد سوى في نطاق المسئولية بين أن يكون متولى المحل مديرا بنص العقد أو قائما بإدارته بالفعل . ومن ثم فلا جدوى مما يثيره الطاعن في طعنه من انحسار الإدارة عنه بنص العقد مادامت ثابتة له بحكم الواقع الذي لم يجحده .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ق ١٥٥ ص ٧٧٧) .

٣٥ - يعاقب القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ على بيع الخبز ناقص الوزن من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه ، أو كان غير واحد من هؤلاء مادام قد وقع منه الفعل المؤتم الموجب للعقاب ، ومسئولية البائع هي مسئولية فعلية تستند في تقريرها إلى القواعد العامة في قانون العقوبات ، إلى النصوص الخاصة في القرار . وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسئولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسئولين عن إدارتها وبين المسئولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه حتى لا يخلى الأخير من تبعه فعلة اعتمادا على مسائلة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أرادته افتراضا مما قد يفتح بابا من الذرائع يتعذر به تنفيذ القانون حسبما أرادته الشارع وما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ق ١٥٥ ص ٧٧٧) .

٣٦ - لا تتحقق مسئولية المدير عما يقع من جرائم في المخبز إدارته بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إلا إذا ثبت في حقه أولا فعل الإدارة حتى يعتبر إشرافه على المخبز مستمرا تبعا لما يعطيه من أوامر ولو كان غائبا متى كان غيابه باختياره ورضاه ، أما إذا كان غيابه بسبب المرض وهو من الأعذار القهرية التي تحول دون مباشرة فعل الإدارة واستمرار الإشراف على المخبز فإن صلته بإدارة المخبز تكون منقطعة وبالتالي تنتفى أصلا مسئوليته بصفته مديرا . ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد بين بين الواقعة وساق أدلة الثبوت المستمدة من محضر ضبط الواقعة إنتهى إلى إدانة الطاعن بصفته مديرا للمخبز دون أن يورد دفاعه القائم على انتفاء فعل الإدارة في حقه وبغير أن يمحس هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه مما يعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١١ س ١٩ ق ١٩٢ ص ٩٥٨) .

٣٧ - إن المادتين ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لا تستلزمان للعقاب على

مسئولية جنائية

جريمة إنتاج الخبز البلدى ناقص الوزن أن يثبت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن مفتش التموين اكتشف عجزا في وزن الخبز وهو ساخن ، ثم قام بوزنه بعد انتهاء المدة القانونية للتهوية واثبت مقدار العجز في متوسط الرغيف بعد التهوية بما لم ينازع الطاعن في تجاوزه النسبة المسموح بها ، فإنه لا جناح على المحكمة إن اكتفت بذلك بدون بيان مقدار العجز في الخبز وهو ساخن أو عدد الأرغفة التي قام بوزنها وهي ساخنة .

(الطعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢ ص ١٥٦) .

٣٨ - يكفى في قيام مسؤولية صاحب المحل عن جرائم التموين طبقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ : أن تثبت ملكيته له ، يستوى في ذلك أن تكون كاملة أو مشتركة .

(الطعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢ ص ١٥٦) .

٣٩ - الخطأ في جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ب) قوامه ، تصرف إرادى خاطئ يؤدي نتيجة ضارة توقعها الفاعل ، أو كان عليه أن يتوقعها ، ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها .

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٩ ص ١١٥٧) .

٤٠ - الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة ، من صور الخطأ ، وينصرف معناه إلى الاستهانة والتفريط بمقتضيات الحرص على المال أو المصلحة وإساءة استعمال السلطة ، إذ أن المشرع وإن كان قد ترك للموظف بعضا من الحرية في ممارسة سلطاته يقره بمحض اختياره في حدود الصالح العام ووفقا لظروف الحال ، مايراد محققا لهذه الغاية ، وهو مايسمى بالسلطة التقديرية ، إلا أنه إذا انحرف عن غاية المصلحة العامة التي يجب عليه أن يتغياها في تصرفه وسلك سبيلا يحقق باعثا لايمت لتلك المصلحة ، فإن تصرفه يكون مشوبا بعيب الانحراف في استعمال السلطة .

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٩ ص ١١٥٧) .

٤١ - يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم وبين الغش ، إذ أن كلا منهما يمثل وجها للجرام يختلف عن الآخر اختلافا تاما ويناقضه ، فالخطأ هو جوهر الإهمال ، والغش هو محور العمد ، وإن جاز اعتبارهما صنوين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية ، إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية ، يؤكد ذلك أن المشرع أدخل بالمادة ١١٦ مكررا عقوبات جريمة الاضرار العمد في ذات التعديل الذى استحدث به جريمة الإهمال الجسيم ، فاستلزم الغش ركنا معنويا في الجريمة الأولى ، واكتفى بالخطأ الجسيم ركنا في الجريمة الثانية .

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٩ ص ١١٥٧) .

٤٢ - متى ماكان مقالته الحكم يوفر في حق المتهم ارتكابه فعلا عمديا ، يرتبط بوفاة المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب ، فإنه يسوغ إطراح مدافع به المتهم من انتفاء مسؤوليته عن وفاة المجنى عليه .

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٤ ص ١١٨١) .

٤٣ - إن ماثيره المتهم بشأن تعدد المعتدين وشيوع الاتهام لعدم تعيين محدث إصابات رأس المجنى عليه التي نشأت عنها وفاته ، مما كان يتعين معه على المحكمة مؤاخذته بالقدر المتيقن في حقه وهو جنحة الضرب البسيط ، مردود بما اثبتته الحكم في حقه أخذا بأدلة الثبوت في

الدعوى ، انه هو وحده الذى ضرب المجنى عليه بالعصا على راسه فأحدث به الاصابات التى اقضت إلى موته .

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٤ ص ١١٨١) .

٤٤ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التموين إذ نص فى المادة ٥٨ منه على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل مايقع فى المحل من مخالفات لأحكامه ، فقد جعل مناط المسئولية تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص حتى تصح مساءلته بصرف النظر عن الأساس القانونى لهذه المسئولية من الواقع أو الافتراض ، مما لازمه أن الشخص لايسأل - بصفته مديرا - متى انتفى فى جانبه القيام بإدارة المحل فى الوقت المعين الذى وقعت فيه المخالفة . وإذ كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المطعون ضده - وقد كان مديرا للمحل لا مالكا له - قد انقطع بالكلية عن الإشراف عليه قبل الواقعة بأربعة أشهر ، ولم تعد له صلة بإدارته ، وبذا ينتفى قيامه بإدارة المحل أو الإشراف عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءته يكون متفقا وصحيح القانون .

(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ق ٤٦ ص ١٨٧) .

٤٥ - إن مفاد نص المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار ٧٩ لسنة ١٩٦١ ، أن التأثيم فى جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ فى المخبز ، رهن بأن يكون الجانى من اصحاب المخابز والمسئولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢٪ فى صناعتهم . وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن الطاعن من اصحاب المخابز الذين يستخدمون دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢٪ فى صناعتهم ، حتى يمكن لمحكمة النقض ان تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، فإنه يكون قاصر البيان فى هذا الخصوص ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ س ٢١ ق ٦٨ ص ٢٨١) .

٤٦ - متى كان الثابت أن المحكمة قد دانت الطاعن فى جريمة التبديد استنادا إلى ما أثبتته المحضر فى محضره من عدم وجود الأشياء المحجوز عليها التى كان يراد تسليمها إلى المتهم الأول رئيس مجلس إدارة الشركة الجديد - والذى عين حارسا بدلا من الطاعن - وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن بوجود المحجوزات بالشركة التى كان يديرها قبل تأميمها وتستظهر ما إذا كان هذا الدفاع صحيحا أم غير صحيح رغم جوهريته ، إذ من شأنه لو صح أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ويغير وجه الرأى الذى انتهت إليه المحكمة ، فإنها تكون قد اخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يجعل حكمها المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ق ١٤٤ ص ٦٠٧) .

٤٧ - مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المنطبق على واقعة الدعوى - أن القانون يحمل صاحب المحل مسئولية كل مايقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتى الحبس والغرامة معا أو بإحدهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففى هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوبا لاتخير فيه .

مسئولية جنائية

وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بقضائه ببراءة المطعون ضده (المتهم الثاني) تأسيسا على أن مرضه الثابت بالشهادة المقدمة منه يحول دون إمكان مراقبة المتهم الأول المدير المسئول عن المحل ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ س ٢٣ ق ٤٨ ص ١٩٧) .

٤٨ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦١ ، أن الشارع يعاقب مالك المخبز على صناعة الخبز الأفرنجي بمختلف أنواعه ومواصفاته طالما كانت هذه الصناعة بغير ترخيص من وزارة التموين بغض النظر عن كون المخبز مرخصا بإقامته من الجهة المختصة أو غير مرخص مادام الفعل المؤثم قد وقع ، ذلك بأن استلزام وجود ترخيص بإقامة المخبز هو شرط لمزاولة نشاطه وعدم الحصول على هذا الترخيص وإن كان يشكل في حق صاحبه جريمة مستقلة ومؤثمة طبقا لقانون المحلات التجارية والصناعية إلا أنه لا صلة له بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره . ومسئوليته عما يقتضيه من جرائم تموينية باعتباره مالكا للمخبز .. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن انحسار صفة ملكيته للمخبز في مدلول القرار رقم ٩٠ سنة ١٩٥٧ لمجرد تخلفه عن الحصول على ذلك الترخيص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ س ٢٣ ق ٢١٤ ص ٩٦٥) .

٤٩ - إذا كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعنين هما اللذان اعتديا على المجنى عليه وأحدثا جميع إصاباته ولم يشترك أحد غيرهما في ضربه وأن تلك الإصابات كلها قد ساهمت في إحداث الوفاة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يكفي ويسوغ به ما انتهى إليه في قضائه من مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفوض إلى الموت وإطراح دفاعهما بشأن مسؤولية كل منهما فقط عما أحدثته من إصابات ولا ينال من سلامة الحكم أن يكون تقرير الصفة التشريحية قد خص إصابات البطن والصدر والعنق بأنها كانت أشد من غيرها جساما ، مادام الثابت - وهو مالا ينازع الطاعنان فيه - أن إصابات المجنى عليه كلها قد تسببت في حصول النزيف والصدمة العصبية ثم الوفاة .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٤ س ٢٤ ق ٦٣ ص ٢٨٩) .

٥٠ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما وجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن استنادها إلى الرأي الذي انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون فلا يجوز مجادلته في ذلك - وإذ كان ذلك وكان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن وآخرهما اللذان اعتديا على المجنى عليه وأحدثا جميع إصاباته ولم يشترك أحد غيرهما في ضربه وأن تلك الإصابات كلها ساهمت في إحداث الوفاة فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يكفي ويسوغ به ما انتهى إليه في قضائه من مساءلة الطاعن عن جريمة الضرب المفوض إلى الموت وإطراح دفاعه في هذا الشأن وعدم استجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي .

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٥ س ٣٠ ق ٢٩ ص ١٥٥) .

٥١ - لما كان من بين صور الخطا التي خلص الحكم إلى توافرها في حق الطاعن قيادته السيارة بسرعة تجاوز مقتضى الحال وتقااعسه عن استعمال فرامل السيارة وقت الحادث حين كان يمكنه ذلك وتخليه عن عجلة القيادة ، وكانت هذه الصور تكفي وحدها لحمل الحكم فيما انتهى إليه من إدانته عن الحادث ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم بشأن صور الخطا الأخرى والتي تتمثل في قبوله ركابا بالسيارة وهي غير معدة لذلك وبعدد يفوق الحد المسموح به ، لما هو مقرر من أنه متى اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطا في حق المتهم وعددت صور هذا الخطا وكانت كل صورة منها تكفي لترتيب مسؤوليته ولو لم يقع خطأ آخر فإنه لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقى صور الخطا التي أسندها الحكم إليه .

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ س ٢٠ ق ١٧٦ ص ٨٢١) .

٥٢ - عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة اجنبية من أجل استيرادها لتحقيق بإنقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجي دون تقديم ما يثبت وصول البضائع ، والمسئول عن الجريمة هو ذات المستورد إن كان شخصاً طبيعياً ، أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد إن كان شخصاً اعتبارياً .

(الطعن رقم ٦٦٨٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٥ س ٢٤ ق ١٠٠ ص ٤٩٢) .

٥٣ - جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته في بيعها ، إذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المبين للسلعة ، ولما كانت هذه الجريمة تتحقق باقتراف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون قصدا جنائياً خاصاً ، بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون ، ولا يقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار بالجهل بالسعر المقرر ، لأن الجهل بالقانون العقابى والقوانين المكملة له ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية .

(الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٢ س ٢٤ ق ١٠٤ ص ٥٠٦) .

الفصل الثانى

المسئولية الجنائية والركن المعنوى

الفرع الأول : القصد العام :

٥٤ - إن حسن النية المؤثر في المسؤولية عن الجريمة رغم توافر أركانها هو من كليات القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض ، وهو معنى لا تختلف مقوماته باختلاف الجرائم ويكفى أن يكون الشارع قد ضبطه وأرشد إلى عناصره في نص معين أو مناسبة معينة ليستفيد القاضى من ذلك القاعدة العامة الواجبة الاتباع في مناسبة أخرى .

(جلسة ١٩٤٦/١١/١١ طعن رقم ١٥١٠ سنة ١٦ ق) .

مسئولية جنائية

٥٥ - جريمة السماح ببيع البوالة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص هي من الجرائم المستمرة التي يستند الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة المتهم وتقوم المسؤولية الجنائية عنها كلما تجدد هذا التدخل ، وفي هذا النوع من الجرائم لا تشمل المحاكمة إلا الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى أما ما يتجدد بعد ذلك فإن تدخل إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون اعتبار للحكم السابق الذي لا تكون له أى حجية في صدد هذه الجريمة الجديدة .

(الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ س ٧ ص ٤٦) .

٥٦ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ان يتقدم المستفيد بالشيك إلى البنك في تاريخ إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الإطلاع دائما . ولما كان ذلك ، فإنه لا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا لا يقابله رصيد أو من أعطى شيكا له مقابل ثم سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك إذ ان على الساحب ان يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يرقه .

(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ س ١٢ ص ٧١٧) .

٥٧ - الدفع بالتوقيع على الشيك تحت تأثير الإكراه ، إنما هو دفع جوهري لما يترتب عليه - إن ثبتت صحته - من اثر في تحديد المسؤولية الجنائية للساحب . ولما كان يبين من الإطلاع على الأوراق ان الحاضر مع الطاعن دفع امام محكمة أول درجة بأنه أكره على التوقيع على الشيك وطالب في سبيل تحقيق هذا الدفاع بضم تحقيقات أشار إليها فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ، وردد المدافع عنه ذلك امام المحكمة الاستئنافية ، فقد كان من المتعين على المحكمة الأخيرة ان تحقق ذلك الدفع التزاما بواجبها في استكمال النقص في إجراءات محكمة أول درجة ، وأن تعرض له في حكمها وتمحصه وترد عليه إن ارتأت إطرأحه . أما وانها لم تفعل والتفتت عنه كلية مكتفية بما اجترأ به الحكم المستأنف من رد قاصر عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٧ س ١٨ ق ١٠٠ ص ٥٢٤) .

٥٨ - جريمة بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر الجبرى تتحقق باقتراف الفعل المادى دون ان يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد تعدد الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون .

(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٨٨ ص ٩٢٧) .

٥٩ - لا يجدى الطاعن التحدى بان الحكم لم يفصح عن بيان نية القتل لمن ، أخطأ في شخصهم من المجنى عليهم لأن تحديد هذا القصد بالمجنى عليه الاول بذاته أو تحديده وإنصراف أثره إلى المجنى عليهم الآخرين لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفائه مادامت الواقعة كما اثبتتها الحكم لا تعدو أن تكون صورة من حالات الخطأ في الشخص التى يؤخذ الجاني فيها بالجريمة العمدية حسب النتيجة التى انتهى إليه فعله ولأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائى الذى ارتكبه تحقيقا لهذا الغرض ، ومن ثم فإن ما أورده الحكم بيانا لنية القتل وتوافرها لدى الطاعن بالنسبة لجريمة قتل المجنى عليه

- الأول ينعطف حكمه بطريق اللزوم إلى جرائم القتل والشروع فيه الأخرى التي دانه بها .
(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ س ٢١ ق ٢١٨ ص ١١٢٢) .
- ٦٠ - لا يعيب الحكم عدم تحدّثه صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه .
(الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٩ س ٢٢ ق ٢٥ ص ١٨١) .
- ٦١ - القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها .
(الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٩ س ٢٢ ق ٢٥ ص ١٨١) .

الفرع الثاني : القصد الخاص :

- ٦٢ - لا يكفي لاعتبار المتهم مبددا مجرد امتناعه عن رد المنقولات التي تسلمها لإصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بباقيه ومع ما أبداه المتهم من استعداد لردها عند استلام ما يستحقه من الأجر ، بل لابد من ثبوت سوء نيته بما ينتجه .
(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ س ٨ ص ٢٥٠) .
- ٦٣ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ، فإذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع إلى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه .
(الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ س ٩ ص ٢٩٦) .
- ٦٤ - تعدد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون ، وهي امر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقرير توافره أو عدم توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع فإذا استظهر الحكم نية القتل في قوله ، .. إن الثابت من ظروف الدعوى وما تقدم تفصيليا ومن التقارير الطبية وما أوردته الصور أن المتهم فاجأ أمه بالضرب العنيف ، بيد الهون ، على رأسها ثم أنهل على رأسها مرات أخرى بلا رحمة وبعنف حتى سقطت بين يديه مضرجة بدمائها ولم يتركها بعد سقوطها ، بل أنهل عليها ضربا على رقبتها وهي ملقاة على ظهرها ، وفتت الضربات عظام الغضروف الدرقي ، يدفعه حلقه وحقيظته - تلك التي قطعت أوصال المودة في القربى - بما تتوافر معه نية القتل العمد العدوانى وإزهاق الروح ، وبما نشأت عنه الصدمة العصبية ، والارتجاج المخى وانسداد المسالك الهوائية التي انتهت بما أراده وصمم عليه من قتلها والتخلص منها ، فإن ما أورده الحكم تدليلا على قيام هذه النية سائغ واضح في اثبات توافرها لدى المتهم .

(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ س ١٠ ص ٨٩٦) .

- ٦٥ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبدها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز - فإذا أثبت الحكم أن الصراف انتقل إلى مكان الحجز وبحث عن المحجوزات فلم يجدها وتقابل مع الحارس وطلب منه تقديمها فلم يرشده عنها ، فإن هذا يكفي

مسئولية جنائية

لاعتبره مبدداً لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقيل في سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبديد سواء بسواء .

(الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٥ س ١١ ص ١٠٦) .

٦٦ - إذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة ، فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد إليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمداً بنية قتله .

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١ س ١٢ ص ٧٨٠) .

٦٧ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلي المتهم باعتبار أن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة وهي إحراز المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه - بعد أن تحقق من توافر ركنيها المادي والمعنوي - أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً جديداً بل نزلت بها - حين استبعدت قصد الاتجار - إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واعتبرت أن الإحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي ، ولم يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى ، ومن ثم فإنه لا يجافي التطبيق القانوني السليم في شيء ، ولا يخول للطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع لأن دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة .

(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢ س ١٧ ق ٢ ص ٥) .

الفرع الثالث : القصد المفترض :

٦٨ - لم يحدد قرار وزير المالية الرقيم ٩١ لسنة ١٩٣٣ - بشأن وضع نظام لخلط الدخان - نسبة للخلط وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها كما هو مستفاد من أحكام المواد ١ ، ٦ ، ٦ مكرر ، ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان - المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - فانشأ بذلك نوعاً من المسؤولية المفروضة مبنية على افتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل - إذا كان صانعاً . ومن ثم لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخطأ .

(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٢ س ١٥ ص ٢٥) .

٦٩ - مفاد نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - في شأن المحال العامة - أن مساءلة مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكامه هي مسؤولية أقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول

بينه وبين الاشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . ولما كانت (لعبة الكومى) التى كان يزاولها اللاعبان بمقهى المطعون ضده مقابل ثمن المشروبات من الألعاب المحظورة مزاولتها فى المحلات العمومية طبقا للمادة ١٩ من القانون السالف الاشارة إليه ولقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار ذات الطابع الخطر على مصالح الجمهور ، فإن المطعون ضده باعتباره مستغلا للمقهى يكون مسئولا عن هذه المخالفة مسئولية مفترضة طبقا لحكم المادة ٣٨ سالف الذكر ، سواء اعادت عليه فائدة من وراء المقامرة أو لا .
(الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٢ س ١٥ ص ٢٩) .

٧٠ - يحظر القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك فى المادة ١٥ منه حيازة كحول أو سوائل كحولية لم تؤد عنها رسوم الانتاج أو الاستهلاك كما تحظر المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ صناعة مشروب الطافيا أو ملكيته أو احرازه أو شراء أو بيع الطافيا . وقد خلا القانون من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة للمالك المحل أو المعمل مما مفاده أنه يتعين لعقاب المالك بالتطبيق لاحكام هذين القانونين ثبوت مساهمته فى الفعل المؤثم .
(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢ س ١٥ ص ٤٦٤) .

٧١ - من المقرر فى التشريعات الجنائية الحديثة أن الانسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا الا عما يكون لنشاطه دخل فى وقوعه من الأعمال التى نص القانون على تجريمها سواء اكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذى يجرمه القانون . ولا مجال للمسئولية المفترضة أو للمسئولية التضامنية فى العقاب الا استثناء وفى الحدود التى نص عليها القانون .
(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ س ١٦ ص ٤٨٢) .

٧٢ - مؤدى نصوص المواد ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شئون التموين والقوانين المعدلة له والفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ - أن صاحب المحل يكون مسئولا مسئولية مديره مستحقا لعقوبات الحبس والغرامة معامتي وقعت فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، اما مسئولية المدير فهى مسئولية فعلية مقررة طبقا للقواعد العامة ، واما مسئولية صاحب المحل فهى مسئولية فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهى قائمة على الدوام وإنما تقبل التحقيق بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . والمراد الغياب ذلك الذى يقطعه بالكلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة .
(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ق ٥٤ ص ٢٧٢) .

٧٣ - المسئولية المفترضة للمالك البناء قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذى يحدثه تهدمه لا شأن لها بالمسئولية الفعلية للمقاول الذى انشأه عن خطأ إقامته دون مراعاة الأصول الفنية فى تشييده ، لأن المسئولية المفترضة فى جانب المالك ضمانه مقررة لمصلحة الغير تقوم بقيام موجبا على الدوام . وليست رخصة يتحلل بها المقاول الذى أخطأ فى تشييده بل يظل مسئولا قبل المالك طبقا للضمان المقرر فى المادة ٦٥١ من القانون المدنى كما يكون مسئولا عما يحدثه

مستولية جنائية

تهدمه بخطئه الفعل من ضرر للمالك أو غيره ، وللمالك حق الرجوع عليه انتهاء بما يلزم بإدائه من تعويض للغير ابتداء .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٦ س ١٧ ق ١٢٦ ص ٧٢٧) .

٧٤ - إن المستفاد من عبارة المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - في وضوح وجلاء - أن مناط مسؤولية كل من عضو مجلس الإدارة و مدير الهيئة عند مخالفة حكم المادة ١٤ من القانون انف البيان هو « إذا قام بعقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة ، مما مفاده أن المسؤولية هنا مسئولية شخصية وليست مسئولية مفترضة وبالتالي فإنه لا يسأل إلا عن التعاقد الذى يثبت أنه أبرمه بنفسه أو أجازة صراحة أو ضمنا ، ومن ثم لا يكون مسئولا عن تعاقد غيره من الوكلاء أو المندوبين إذا تجاوز حدود وكالته في عقد عمليات التأمين إلى إبرام عقود هذه العمليات بصورة مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٢٠ ص ١٤١) .

٧٥ - جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هي أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تصح إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالعسل والجلسرين وفي حدود النسب والمواصفات التى يصرح بها فإذا ثبت الخلط المؤثم ، صح - على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور - افتراض علم المتهم به وبالتالي توافر القصد الجنائى لديه إذا كان صانعا ، فلا يستطيع دفع مسئوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط أو نسبه إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعل على ما يصنعه . فالجريمة تقتضى بالضرورة توافر عنصرين : الخلط المؤثم بفعل إيجابى دون مراعاة النسب المقررة . والقصد الجنائى المفترض ، ولا يغنى توافر أحدهما عن وجوب توافر الآخر . ولما كان دفاع الطاعن قام أساسا على نفى الركن المادى للجريمة لا القصد الجنائى فيها مستندا إلى رأى علمى بين شواهد ، وطلب تحقيق أسانيد بسؤال أهل الخبرة ، إلا أن المحكمة ردت على ما دفع به من ذلك بثبوت مسئوليته المفترضة عما يصنعه ، فلم تفتن إلى حقيقة دفاعه الجوهري الذى من شأنه - إذا صح - أن تندفع به الجريمة المسندة إليه ، وكانت المحكمة قد خلطت بين المسئولية المفترضة والقصد الجنائى المفترض وكلاهما لا يقوم متى توافر السبب الأجنبى ، ومن ثم فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٦٥ ص ٨٢٨) .

٧٦ - البين من نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن مساءلة صاحب المحل عن كل ما يقع في محله من مخالفات لأحكام هذا القانون ، هي مسئولية تقوم على افتراض علمه بكل ما يحصل في محله الذى يشرف عليه ، فمسئوليته مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم ، وإن الجريمة إنما ترتكب باسمه ولحسابه ، فإذا اندفع أساس هذا الافتراض سقط موجب المساءلة .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ق ١٦٥ ص ٧٠٠) .

٧٧ - لئن كان لا يجوز لصاحب المحل أن يدفع مسئوليته بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف التى فرضها عليه القانون ، إلا أن له بطبيعة الحال أن يدفعها بالأسباب

العامّة المانعة للمسئولية . وإذ كان ما تقدم ، وكان مؤدى دفاع الطاعن الذى أثبت الحكم تمسكه به ، من شأنه أن يعدّ نسبة الخطأ إليه لتدخل سبب أجنبي لم يكن للطاعن يد فيه ، هو الفعل الذى قارفه المتهم الأول بفتحه المحل بغير علم للطاعن ورضاه ، وممارسته البيع فى غيابه ، وكان هذا الدفاع يعدّ فى خصوصية الدعوى المطروحة ، دفاعا هاما وجوهريا لأنه يقترب عليه إذا صح أن تندفع به المسؤولية الجنائية للطاعن بصفته صاحب المحل ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه ، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، أما وقد سكنت عن ذلك مكتفية بالعبارة العامة القاصرة المشار إليها فى الحكم ، وهى أن التهمة ثابتة قبله باعتباره صاحب المحل والمسئول عما يقع فيه من جرائم تموينية ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور فى التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/٥/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٦٥ ص ٧٠٠) .

٧٨ - مؤدى نصوص المواد ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شئون التموين والقوانين المعدلة له والفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ، أن صاحب المحل يكون مسئولا مسؤولية مديره مستحقا لعقوبتى الحبس والغرامة ، متى وقعت فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، ومسئوليته فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ، ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٧٠ س ٢١ ق ٢٦٩ ص ١١١٠) .

٧٩ - يتوفّر سوء النية فى جريمة إصدار الشيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ إصداره وهو علم مفترض فى حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء حتى يتم صرفه ، فلا عبرة بما يدفع به الطاعن من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب توقيع الحجز على حسابه الجارى لدى البنك وغل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اتخاذ إجراءات تحقيق الديون فى دعوى الصلح الواقعى .

(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩) .

٨٠ - من المقرر أن الشخص لا يسأل جنائيا بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون لنشاطه المؤتم دخل فى وقوعه ، ولا مجال للمسئولية الافتراضية أو المسؤولية التضامنية فى العقاب إلا استثناء بنص القانون وفى حدود ما استثنى ، وإذ كان الحكم قد أثبت أن المطعون ضده الأول - دون بقية الشركاء - هو صاحب الأمر فى المنشأة حسب النظام الموضوع لها ، وأن له وحده حق الإشراف الفعلى عليها وأنه المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون ، فإن الحكم إذ خلص إلى رفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم الشركاء فى المنشأة يكون قد أصاب محجة الصواب ويعدّ ما تثيره الطاعة فى هذا الشأن جدلا فى مسائل واقعية تمكن محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٢/١١/١٩٧٢ س ٢٤ ق ٢٠٤ ص ٩٧٨) .

٨١ - جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هى أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه

مسئولية جنائية

مما لا تصح إضافته أو خلطه به بأية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالعسل والجلسرين وفي حدود النسبة والمواصفات التي يصرح بها ، فإذا ثبت الخلط الموثم صح - على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور - افتراض علم المتهم به ، وبالتالي توافر القصد الجنائي لديه إذا كان صانعا . فلا يستطيع دفع مسؤوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط أو نسبته إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه .
(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ س ٢٥ ق ٦٧ ص ٢٠٧) .

٨٢ - إن صاحب المحل يكون مسئولا مسؤولية مديره مستحقا لعقوبتي الحبس والغرامة معا ، متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومسؤوليته هذه فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام - ما لم يدحضها سبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب والمسئولية - وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت صاحب المحل أنه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . ولما كان الحكم المطعون قد دان الطاعن بمقولة إن مسؤوليته مفترضة وأن المرض والغياب لم يمنعا من تشغيل الخبز لحسابه ، دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسؤوليته عن العجز لانقطاع صلته بالمخبز لمرضه وإقامته في مكان بعيد عنه ، وهو دفاع يعد في هذه الدعوى هاما ومؤثرا في مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، اما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١ س ٢٦ ق ١١١ ص ٤٧٨) .

٨٣ - من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع من تعدد المديرين للمخبز الواحد وإن نص المرسوم بقانون ٩٥ سنة ٤٥ الخاص بشئون التموين على مسؤولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه فقد سوى في نطاق المسؤولية بين أن يكون متولى المحل مديرا بنص العقد أو قائما بإدارته بالفعل كما أن القرار ٩٠ سنة ٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار ٢٨٢ سنة ٦٥ يعاقب على إنتاج الخبز ناقص الوزن من أى شخص يقع منه ذلك سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء مادام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب ذلك بأن قيام المسؤولية في هذه الحالة إنما تستند في تقريرها إلى القواعد العامة في قانون العقوبات وإلى النصوص الخاصة في القرار وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسؤولية الافتراضية لأصحاب المخبز والمسؤولين عن إدارتها وبين المسؤولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه حتى لا يخل الأخير من تبعه فعلة اعتمادا على مساءلة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أراد افتراضا مما قد يفتح بابا للذرائع يتعذر به تنفيذ القانون حسبما أراد الشارع ومما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنة قد اعترفت في محضر الشرطة بإدارتها للمخبز ولم يكن زوجها متواجدا بسبب مرضه ومن ثم تكون مسؤوليتها عن إدارة المخبز قائمة ويكون ما ذهب إليه في منعها قد أقيم على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٥٦١٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧ س ٢٢ ق ٨٢ ص ٤٠٢) .

الفرع الرابع : القصد الاحتمالى

٨٤ - مادام الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة نشأت عن الإصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه ، فإنه يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ، ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى في العلاج أو الإهمال فيه مالم يثبت أن المجنى عليه كان متعمدا تجسيم المسؤولية .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ص ٢٨٢) .

٨٥ - متى أثبت الحكم أن المجنى عليه أصيب في رأسه بإصابات أربع رضية ، وأن المتهم هو المحدث لاحدى هذه الإصابات وانتهى الحكم من ذلك إلى أن المتهم مسئول عن جناية الضرب المميت على أساس ما استبان من تقرير الصفة التشريحية من أن الضربة التي أوقعها المتهم هي وسائر الضربات التي وقعت على رأس المجنى عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته ، فإن الحكم يكون قد أصاب محجة الصواب في تقرير مسؤولية المتهم .

(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٩ س ٧ ص ١٠٢٠) .

٨٦ - الأصل أن المتهم لا يسأل إلا عن الفعل الذى ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، إلا أن الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقا للمجرى العادى للأمور خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولا عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن ارادة الفاعل لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائج الطبيعية .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧) .

٨٧ - متى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب اعطاء حقنة البنسلين - بسبب حساسية المجنى عليها وهي حساسية خاصة بجسم المجنى عليها - كامنة فيه - وليس هناك أية مظاهر خارجية تنم عنها أو تدل عليها - ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت أن هي لم تحمل المتهم المسؤولية عن وفاة المجنى عليها .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧) .

٨٨ - متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم تحميل المتهم بجريمة الجرح المفضى إلى الموت المسؤولية عن وفاة المجنى عليها فإن هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم جملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسؤوليته قائمة في خصوص أحداث الجرح البسيط .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧) .

٨٩ - من المقرر في فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .

(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ٧٦٠) .

٩٠ - الأصل أن الجانى لا يسأل إلا عن الجريمة التي ارتكبها أو اشترك فيها بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات ، إلا أن الشارع إذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة لذاتها ، وإنما تقع نتيجة محتملة للمساهمة في الجريمة الأصلية المقصودة

مسئولية جنائية

ابتداءً وفقاً للمجرى العادى للأمور ، قد خرج عن ذلك الأصل ، وجعل المتهم مسئولاً أيضاً عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان في مقدوره و كان من واجبه أن يتوقع حدوثها ، على أساس افتراض أن إرادة الجاني لابد أن تكون قد توجهت نحو الجرم الأصلي ونتائجه الطبيعية ، وهو ما نص عليه في المادة ٤٣ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٠ س ١٢ ص ١٥٦) .

٩١ - رفض المجنى عليه اجراء الجراحة ، لما قدره من خطرها على حياته ، هو من خالص حقه ، وإذ انتفى عنه سوء القصد فقد تعينت مساءلة المتهم عن العاهة باعتبارها من نتيجة عمله .

(الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ٢٤٦) .

٩٢ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني ونتيجته - ولما كان الحكم قد دلل بما ساقه من أدلة سائغة على تخلف العاهة المستديمة التي دين الطاعن بها نتيجة اعتدائه على المجنى عليها . فإن النعى على الحكم بالبطلان لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦ س ١٤ ص ٩٢١) .

٩٣ - علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً . وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل في شأنها اثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

(الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ س ١٥ ص ٨٨١) .

٩٤ - من المقرر في فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء . والاحتمال أمر متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغر معقب عليها مادام حكمها يسائر التطبيق السليم للقانون .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧ س ١٦ ص ٥٥٦) .

٩٥ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة ، ومن ثم فإنه وقد أورد الحكم أن إصابة للجانب الأيسر التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه نتيجة ركله بالقدم قد نجم عنها تمزق بالطحال ساعد على حدوثه وجود تصخم مرضى به تطلب إجراء عمل جراحي انتهى باستئصال الطحال مما يعتبر عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، فإن المتهم يكون مسئولاً عن هذه العاهة ولو وجدت إلى جانب الإصابة عوامل أخرى تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر في حصولها .

(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢١٠ ص ١٠٢٨) .

٩٦ - من المقرر أن المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ، وإذ كان ذلك وكان البين من المفردات المنضمة أن المجنى عليه يبلغ من

العمر ست سنوات وقد واجهت النيابة والدّه وهو وليه الشرعى بما جاء بالتقرير الطبى من أن العاهة التى تخلفت بعين ابنه المجنى عليه يمكن شفاؤها بإجراء عملية جراحية له فرفض إجراء هذه العملية لخشيته تعرض ابنه المذكور للخطر ، وكان لا يصح أن يلزم المجنى عليه بتحمل عملية جراحية مادام يخشى منها تعرض حياته للخطر ، فإن المحكمة إذ اعتبرت الواقعة جنحة ضرب إستنادا إلى أن تلك العاهة قابلة للشفاء بإجراء عملية جراحية للمجنى عليه دون أن تتحدث فى حكمها عن وجه تأثير عدم رضا وليه الشرعى بإجراء هذه العملية على تكييف الواقعة فإن حكمها يكون قاصرا بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٧٤ ص ٢٤٥) .

٩٧ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة ، وأن تقرير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق .

(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١/٦/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٨٢ ص ٧٨٩) .

٩٨ - الأصل أن المتهم لا يسأل إلا عن الفعل الذى ارتكبه أو اشترك فى ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، إلا أن الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقا للمجرى العادى للأمور ، خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولا عن النتائج المحتملة لعمله متى كان فى مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة الفاعل لا بد أن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائجه الطبيعية . ولذا بات من المقرر أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ، ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة .

(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٧٢ س ٢٤ ق ٨٥ ص ٤٠٨) .

٩٩ - متى كان التقرير الطبى - على ما أورده الأمر المطعون فيه - جاء قاطعا فى أن ما صاحب الحادث من انفعال نفسانى ومجهود جسمانى قد أدى إلى تنبيه العصب السمبتاوى مما ألقى عبئا جسيما على حالة القلب والدورة الدموية التى كانت متوترة بالحالة المرضية المزمنة مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التى انتهت بالوفاة . وكان ما أورده الأمر من ذلك يكفى لبيان رابطة السببية خلافا لما ذهب إليه فى قضائه اعتمادا على ما ذكره التقرير الطبى من أن نوبة هبوط القلب كان يمكن أن تظهر ذاتيا إذ أن ما جاء بالتقرير الطبى فى هذا الخصوص لا يؤثر على ما أبرزه وقطع به من أن ما صاحب التعدى من انفعال نفسانى لدى المجنى عليها كان سبب مهد وعجل بحصول نوبة هبوط القلب التى انتهت بوفااتها ، مما جعل المتهم مسئولا عن تلك النتيجة التى كان من واجبه أن يتوقع حصولها . لما كان ذلك ، فإن الأمر المطعون فيه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال بما يبطله ويستوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لإحالتها إلى محكمة جنايات الجيزة .

(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٧٢ س ٢٤ ق ٨٥ ص ٤٠٨) .

١٠٠ - من المقرر أن أحكام القانون فى تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته إنما لحظ فيها قيام حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته فى حق نفسه ما يجب على الشخص العادى

مسئولية جنائية

مراعاته ، فإذا كان المجنى عليه قد تعمد تسويء مركز المتهم فأهمل قاصدا ، او كان قد وقع منه خطأ جسيم سواء نتيجة تلك الفعل . فعندئذ لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت إليه حال المجنى عليه بسبب ذلك . وإذا كان المجنى عليه في الضرب او نحوه مطالبا بتحمل المداواة المعتدلة المعروفة فإنه إذا رفضها ، فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه - لكنه لا يصح أن يلزم بعملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو أن تحدث له ألما مبرحة . وإذا رفض ذلك فإن رفضه لا يكون ملحوظا فيه عنده أمر المتهم وفي هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقعها بما يلابسها من ظروف .

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٩ س ٢٧ ق ٢٩ ص ١٩١) .

١٠١ - لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة المبني على أن وفاة المجنى عليه لم تحدث نتيجة الإصابة وإنما نتيجة الإهمال في العلاج واطرح في منطق سائق هذا الدفاع على أساس أن المتهم مسئول عن جميع النتائج المحتمل حدوثها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت بطريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يدفع به الدفاع . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم سديداً في القانون ويستقيم به اطراح دفاع الطاعنة ، ذلك بأنه من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها فمتى فصل في شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وكان الحكم اعتمادا على الأدلة السائغة التي أوردها والتي لا تمارى الطاعنة أن لها معينها الصحيح من الأوراق قد خلص إلى إحداث الطاعنة جروحاً عمدية بالمجنى عليه بقيامها بإلقاء المادة الكاوية عليه ، ودلل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة بما استخلصه من تقرير الصفة التشريحية وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة وفنده واطرحه بأسباب سائغة التزم فيها التطبيق القانوني الصحيح ، فإن الطاعنة تكون مسئولة عن جنائية الضرب المفوض إلى الموت التي أثبت الحكم مقارفتها إياها . ولا يجدى الطاعنة ما تثيره عن الإهمال في علاج المجنى عليه أو التراخي فيه ، لأنه فضلا عن أنه لا يعدو القول المرسل الذي سيق مرسلًا بغير دليل ، فإنه - بفرض صحته - لا يقطع ، كما قال الحكم بحق ، رابطة السببية ، لأن المتهم في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم تقل به الطاعنة ولا سند له من الأوراق ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يضحى ولا محل له .

(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ س ٢٨ ق ٢١٠ ص ١٠٢٢) .

١٠٢ - من المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقاً لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها يسائر التطبيق السليم للقانون ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه إنما عاقب الطاعن على الاشتراك في قتل المجنى عليها على أساس أن القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقة بظروفها التي وقعت فيها ولم تقع إلا

تسهيلاً لارتكابها أثناء قيام الطاعن وزميليه بتنفيذها بما يجعله في صحيح القانون مسئولاً عن فعل القتل المرتكب ولو لم يكن بإشره بنفسه بل ارتكبه آخر من المتفقين معه على ارتكاب جريمة السرقة ، وهو مالا ينافي الطاعن في صحة ما أورده الحكم في شأنه فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من خطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سديد .
(الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ س ٢٠ ق ٢١ ص ١١٨) .

الفرع الخامس : أثر الجهل بالقانون في القصد الجنائي او المسؤولية الجنائية :

- ١٠٣ - الجهل بقانون الضرائب لا يصلح عذراً في نفي المسؤولية عن المتهم .
(جلسة ١٩٥٥/٤/١٢ طعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٤ ق) .
- ١٠٤ - من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه كحالة الخطأ في فهم أسس القانون الإداري يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم .
(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ص ١٢٢١) .
- ١٠٥ - من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - ومن ذلك الخطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم .
(الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١٥ س ١١ ص ٢٧٠) .
- ١٠٦ - الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقرر لها ، ولا يعتد بالاعتذار بالجهل بأحكامه .
(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٤ س ١٢ ص ٢١٨) .
- ١٠٧ - الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكمل له ليس بعذر يسقط المسؤولية .
(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٨٨ ص ٩٢٧) .

الفصل الثالث

المسئولية في حالة تعدد المساهمين في الجريمة

الفرع الأول : في حالة الاتفاق :

- ١٠٨ - إذا وقعت الجريمة فعلاً فلا يؤثر فيها أى اتفاق يكون قد حصل بعد وقوعها للتخلص من نتائجها .
(جلسة ١٩٢٢/١١/١٤ طعن رقم ١٩ لسنة ٢ ق) .
- ١٠٩ - إن تحديد المسؤولية الجنائية لكل من المتهمين في جريمة واحدة وتوزيع العقوبات

مسئولية جنائية

عليهم بنسبة ذلك امر موكل لتقدير محكمة الموضوع لا تسال عنه حسابا ولا شأن لمحكمة النقض به .

(جلسة ٢٩/١٠/١٩٢٤ طعن رقم ١٦٢٨ سنة ٤ ق) .

١١٠ - تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما معا على ارتكاب هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٥/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٧٧) .

١١١ - إذا أثبت الحكم اتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار ووجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، فإنه لا جدوى لهذا الأخير مما يثيره خاصة بان الشاهدين ذكرا أنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التي تركت أثرا بالعصا .

(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٥٨ س ٩ ص ٨٧٩) .

١١٢ - لا تعارض فيما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين - وهو تدبر ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيراً هادئاً لا يخالطه اضطراب مشاعر ولا إنفعال نفس - وبين ثبوت اتفاق المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه - فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ما اقتنعت به من اتفاقهم على الاعتداء عليه ، فلا تثريب عليها في ذلك .

(الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١١٢) .

١١٣ - الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره - متى توفر سبق الإصرار - وأن قل نصيبه من الأفعال المكونة لها ، فلا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال .

(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٦٩) .

١١٤ - إذا كان الحكم قد أثبت توفر سبق الإصرار في حق المتهم وجبت مساءلته عن جريمة القتل العمد سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ، ويكون ما انتهى إليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساءلته وحده عن النتيجة صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٦٩) .

١١٥ - لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجنى عليه - فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذاً لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الإصابة التي أدت إلى وفاته ، بناء على أن تدبيرهما قد أنتج النتيجة التي قصدا إحداثها وهي الوفاة ، فلا تثريب عليها في ذلك .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦١ س ١٢ ص ٩٢١) .

١١٦ - متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الإرادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه ، فإنهم جميعا يكونون مسئولين متضامنين مدنيا عما أصاب المجنى عليه ، المدعى بالحقوق المدنية ، من ضرر عن إصابته ووفاته أخيه بسبب الاعتداء الذي وقع عليهما من المتهمين جميعاً أو من أي واحد منهم ، ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي ، فإن هذا الاتفاق إنما تقتضيه في الأصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير - أما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الإرادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الإيذاء بفعل غير مشروع ، فيكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى إرادة كل مع

إرادة الآخرين على إيقاعه ، ومهما يحصل في هذه الحالة من المسؤولية الجنائية فإن المسؤولية المدنية تعممهم جميعاً .

(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٩٦٩) .

١١٧ - متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن ركل المجنى عليه في بطنه ، وأن متهمه أخرى ركلته في جانبه الأيمن ، وأن هاتين الضريبتين قد ساهمتا معاً في إحداث الوفاة مما يجعل كلا من المتهمين مسئولاً عن ارتكاب جنائية الضرب المفضى إلى الموت ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون حين دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت رغم سبق قضاء محكمة الأحداث بإدانة المتهم الأخرى بتلك الجريمة ، لا محل لها .

(الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٢ س ١٤ ص ٢٣٥) .

١١٨ - من المقرر أن سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه ، ومن ثم فإن الحكم إذ دان الطاعنين كليهما بجنائية العامة التي تخلفت للمجنى عليه من جراء إحدى الضربات ، يكون صحيحاً .

(الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٦٢ س ١٤ ص ٤٥١) .

١١٩ - متى كان المستفاد من الحكم أنه استظهر أن الضعيفة ولدت بعد تفكير وروية وتدبير ، فإن استخلاصه لظرف سبق الإصرار يكون سليماً وصحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٦٢ س ١٤ ص ٤٥١) .

١٢٠ - متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي ساقها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاقهما النار على المجنى عليهما تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي بيّنا النية عليه . فإن في هذا ما يتحقق به مسؤولية المتهمين معاً عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما عمداً والشروع في قتل الآخر - كفاعلين أصليين فيها طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يستوى في هذا أن يكون مطلق العيار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوماً ومعيناً بالذات أو غير معلوم .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ س ١٤ ص ٦٤٩) .

١٢١ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اتفاقهم مع باقى المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة - التي كانت في حوزة أحدهم - ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مفارقتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامى إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين ، وليس يلزم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة .

(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٢ س ١٤ ص ٧٩٥) .

١٢٢ - لا يشترط لتوافر سبق الإصرار أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفاً إلى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة . ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم من تصميم المتهمين على الفتك بمن يصادفهم من أفراد العائلة التي بينها وبين عائلتهم ناراً ويناصبون العداة ، واعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون إلى الفتك به وبصهره - المجنى عليه الثاني - الذي كان إلى جواره وهو ما يرتب بينهم تضامناً في المسؤولية - يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل

مسئولية جنائية

منهم محددًا بالذات أم غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، إذ يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم في الاعتداء على المجنى عليهما ، فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما تنفيذا لهذا الاتفاق والتصميم الذي افتقروا دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهما بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائغة التي أوردتها من أن تدبيرهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة . فإن النعى على الحكم بالخطأ في القانون والفساد ، في الاستدلال ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ س ١٤ ص ٨٢٢) .

١٢٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي بيّنا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ق ١٢٢ ص ٥٥٩) .

١٢٤ - يتوافر الاشتراك في جريمة السرقة بطريق الاتفاق متى اتحدت إرادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكاب تلك الجريمة ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . ولما كان الحكم قد عرض في مقام استخلاصه لما ثبت في حق كل من المتهمين إلى أن دور الطاعن لا يخرج عن أنه اتفق مع باقي المتهمين سواء في المرة الأولى أو الثانية على سرقة المجنى عليها فقط دون الحاق أي أذى بها ثم أورد الحكم : «وحيث أن المتهم الأول (الطاعن) انحصرت مسؤوليته على ما سلف في الاشتراك مع المتهمين في سرقة المجنى عليها بالتحريض على اقتراف الإثم مما يتعين قصر عقابه على ما اقتترف» ، منتهياً في التكييف القانوني للواقعة إلى أنه ارتكب مع المتهمين الثلاثة الآخرين جنائية السرقة المنطبقة على المواد ٣١٦ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ، ولما كان البين من مراجعة مدونات الحكم أنها جرت على أن الطاعن اتفق مع غيره من المتهمين في الدعوى على ارتكاب جريمة سرقة المجنى عليها - وهي خالة والدته - وأنه رافقهم في المرتين اللتين توجهوا فيهما إلى منزلها وأن شيئاً لم يتم في المرة الأولى وأنه في المرة الثانية انصرف قبل وقوع الجريمة فإن الحكم يكون قد دلل على قيام هذا الاشتراك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلاً سائغاً .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٧٢) .

١٢٥ - من المقرر أن ظرف الإكراه في السرقة إنما هو من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا فيه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت اتفاق الطاعن وآخرين فيما بينهم على السرقة ، ومباشرة أحدهم فعل الإكراه تنفيذا لمقصدهم المتفق عليه وارتكاب الطاعن فعل الاختلاس . فإن جريمة السرقة باكراه تكون قد تحققت في حق كل من ساهم في فعلة السرقة أو الإكراه المكونين للجريمة ويكونون جميعاً فاعلين أصليين فيها .

(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٨ س ٢٥ ق ٦٨ ص ٢١١) .

١٢٦ - من المقرر أن الاتفاق يتطلب تقابل الإرادات تقابلاً صريحاً على أركان الواقعة الجنائية التي تكون محلاً له ، وهو غير التوافق الذي هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين

ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد اصر على ما تواردت الخواطر عليه ، وهو ما لا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبيّنة في القانون على سبيل الحصر - كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات - أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعنين دخلا منزل المجنى عليه - وهما يتعقبان الشاهد الذي احتمى به - متوافقين على الاعتداء عليه بسبب الشجار الذي نشب بينهم ولما لم يتمكن من ادراكه اعتديا على المجنى عليه . ثم عاد الحكم - وهو بصدد اطراح دفاع الطاعنين واثبات مسئوليتهم معا عن وفاة المجنى عليه - فقال إنهما اتفقا على ضرب المجنى عليه وادلى كل منهما بدوره في الاعتداء عليه حتى بعد سقوطه على الأرض وإن هذا السلوك الإجرامي يكفي لتضامنها في المسئولية الجنائية باعتبارهما فاعلين أصليين وأنه ليس بلام أن تحدد الأفعال التي أتاها كل منهما . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معا ، مما يدل على اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطاع استخلاص مقوماته ، سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها . وذكر الحكم لكل هذا الذي ذكره في أقوال مرسله يجعله متخاذلا في أسبابه متناقضا بعضه مع بعض بحيث لا يمكن أن يعرف منه أن كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على أساس توافق الاتفاق في حق الطاعنين أو مجرد التوافق مع ما في ذلك من أثر في قيام المسئولية التضامنية بينهم أو عدم قيامها . وهو ما يعجز محكمة النقض عن تفهم مراميه والاستيثاق من أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٩ س ٣٠ ق ٧٦ ص ٢٦٩) .

١٢٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافق طرف سبق الإصرار في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسئولية الجنائية ، فإن كلا منهما يكون مسئولا عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١ س ٢٢ ق ١٧٠ ص ٨٣٠) .

١٢٨ - لما كان ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق الطاعن مع الطاعنين الثاني والثالث والمتهمين الآخرين - المحكوم عليهم غيابيا - على قتل المجنى عليه من معيبتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قد قصد قصد الآخر في ايقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد المقترن التي وقعت تنفيذا لذلك التصميم أو هذا الاتفاق .

(الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٨ ص ٥٤٤) .

الفرع الثاني : في حالة التوافق :

١٢٩ - إذا كان الحكم حين اعتير زيدا مسئولا عن فعل القتل الذي تم تنفيذه بيد بكر لم يبين

مسئولية جنائية

توفر الاتفاق بينهما على هذا الفعل ، بل كان كل ما قاله في هذا الشأن لا يدل على أكثر من مجرد توارد الخواطر على اطلاق الاثني النار في وقت الحادث ، الأمر الذي لا يرتب في القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية بينهما بل يجعل فعل من أطلق العيار ولم يصب مجرد شروع في القتل العمد متى توافرت أركانه القانونية . ثم كان قد قال بتوافر نية القتل لدى المتهمين من تصويبهما الأسلحة على المجنى عليه في مواضع من الجسم هي مقاتل بما لا يصح بطبيعة الحال أن ينصرف إلى العيار الذي لم يصب فهذا الحكم يكون قاصر البيان قصورا يعيبه بما يوجب نقضه . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى زيد يقتضى نقضه بالنسبة إلى بكر (الطاعن الثاني) لوحدة الواقعة المتهمين بها بما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما .

(جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢ طعن رقم ١٢٠٨ سنة ١٨ ق) .

١٣٠ - توافق الجناة هو توارد خواطرهم على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم - على حدة - قد اصر على ما تواردت الخواطر عليه . وهو لا يستوجب مؤاخذه سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبات . أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا أو شريكا بالمعنى المحدد في القانون . وإذن فإذا أدانت المحكمة المتهمين جميعا عن العاهة التي حدثت للمجنى عليه على أساس مجرد توافقهم على ضربه فإنها تكون قد أخطأت ولا تصح الإدانة إلا إذا ثبت للمحكمة - بغض النظر عن سبق الإصرار - أنه كان هناك اتفاق بينهم على الضرب .

(جلسة ١٩٤٩/٣/٢٨ طعن رقم ٢٤٧ سنة ١٩ ق) .

١٣١ - لا تنافر إطلاقا بين المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجنائية فقد يكون الفعل مخالفة إدارية يعاقب عليها قانون العقوبات ولا تثريب على النيابة إذا ما أقامت الدعوى العمومية قبل المتهم لمحاكمته على ما أسند إليه من فعل يكون في نفس الوقت مخالفة إدارية .

(جلسة ١٩٥٥/٢/١٤ طعن رقم ٢٤٢٠ سنة ٢٤ ق) .

١٣٢ - مجرد توافق المتهمين على القتل لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية ، بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة العمل الذي ارتكبه

(جلسة ١٩٥٥/١٢/١٢ طعن رقم ٧٦١ سنة ٢٥ ق) .

١٣٣ - مجرد التوافق وأن كان لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه ، إلا أنه إذا أثبت الحكم في حق كل من المتهمين أنه ساهم في أحداث الإصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليه ودانها على هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ س ٩ ص ٢٠٩) .

١٣٤ - إذا كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعنين الثالث والرابع والخامس بأنهم قتلوا عمدا أحد المجنى عليهما في الدعوى ، كما اتهمت الطاعنين السادس والسابع والثامن بأنهم قتلوا عمدا المجنى عليه الآخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان هؤلاء الطاعنين جميعا عن قتلهم المجنى عليهما ، وكان ما أورده الحكم في أسبابه وأن دل على التوافق بين المتهمين فهو

لا يفيد اتفاقهم على ارتكاب هاتين الجريمتين ، كما لم يثبت في حق كل من الطاعنين أنه ساهم في احداث الإصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليهما فإنه يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه . ذلك أن مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .

(الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥ س ١٢ ص ٨٧٦) .

١٣٥ - من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها فإذا كان ما أورده الحكم وأن كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك لأنه لا يكفي لقيامه مجرد توارد الخواطر بل يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه .. الأمر الذي لم يدل على توافره بل نفاه صراحة كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأي طريق آخر حدده القانون . وكان مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين أنهم ساهموا في قتل جميع المجنى عليهم ، فإنه بذلك يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ س ١٥ ص ٦١٩) .

١٣٦ - مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهما مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .

(الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٦ س ١٨ ق ٢٢٣ ص ١٠٨٢) .

الفرع الثالث : في حالة التجمهر :

١٣٧ - مسئولة الجريمة التي تقع بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر لا يتحملها جنائيا إلا الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكابها .

(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢ س ٩ ص ٢٠٩) .

١٣٨ - حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ شروط قيام التجمهر قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وأن مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض . وما دامت المحكمة قد خلصت - في حدود سلطتها التقديرية - إلى عدم قيام الدليل على توافر العناصر القانونية لجريمة التجمهر ، واستندت في ذلك إلى أن المجنى عليه الأول أصيب قبل اكتمال النصاب العددي اللازم لتوافر حالة التجمهر ، وأن من قدم بعد ذلك من الأهلين إنما كان مدفوعا بعامل الفضول وحب الاستطلاع دون أن يتوافر الدليل على أن حضورهم كان مقرونا بأي غرض غير مشروع مما تنص المادة الثانية من قانون التجمهر على وجوب توافره وعلم

مسئولية جنائية

المتجهرين به أو قيام التوافق بينهم على تنفيذه فإن ما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد يكون صحيحاً .

(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٤ س ١٤ ص ٧٢) .

١٣٩ - حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - بشأن التجمهر - شروط قيام التجمهر قانوناً في أن يكون مؤلفاً من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها . ولما كان يشترط إذن لقيام جريمة التجمهر المؤتم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان اتجاه غرض المتجهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمور وقد وقعت جميعها حال التجمهر ، ولا يشترط لتوافر جريمة التجمهر وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجهرين إذ أن التجمع قد يبدأ بريئاً ثم يطرأ عليه ما يجعله معاقباً عليه عندما تتجه نية المشتركين فيه إلى تحقيق الغرض الإجرامي الذي يهدفون إليه مع علمهم بذلك . ولما كان الحكم قد دلل بوضوح على توافر العناصر الجوهرية السالف بيانها في حق الطاعنين وكان ما أورده الحكم في مجموعه ينسب بجلاء عن ثبوتها في حقهم ، وكانت دلالة ما استظهره الحكم في مدوناته كافية لبيان أركان جريمة التجمهر على ما هي معرفة به في القانون ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء ، وإذ كان ما أورده المحكمة في حكمها يستفاد منه الرد على ما أثاره الدفاع بدعوى عدم توافر الجريمة في حق الطاعنين ، فإن النعى عليها بقالة القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٩ س ٢٢ ق ٢٢٥ ص ١٠١٥) .

١٤٠ - مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض .

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٩ س ٢٢ ق ٢٢٥ ص ١٠١٥) .

الفرع الرابع: في حالة الاشتراك

١٤١ - عدم وجود القصد الجنائي لدى فاعل الجريمة لا يستتبع براءة الشريك ما دام الحكم قد أثبت الاشتراك في حقه .

(الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ س ٨ ص ٢٢٩) .

١٤٢ - من المقرر قانوناً أن فعل الاشتراك لا يتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها سواء كانت جريمة تامة أو شروعاً فيها ، فإذا كانت مدونات الحكم المطعون فيه صريحة في أن الجريمة التي اتفق عليها بين المتهمين الأول والثالث وبين هذا الأخير والطاعن لم يقدّم الدليل على وقوعها ، فإن الحكم إذ دان الطاعن بوصفه شريكاً في جريمة لم تقع يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٥ س ١٢ ص ٥٠٨) .

١٤٣ - من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بياناً يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، فإذا كان ما أورده الحكم وأن كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك لأنه لا يكفي لقيامه مجرد توارد الخواطر بل يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، الأمر الذي لم يدلل الحكم على توافره بل نفاه صراحة كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأي طريق آخر حدده القانون مما يجعله مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ س ١٥ ص ٦١٩) .

١٤٤ - إن عدول الشريك عن ارتكاب الجريمة لا تأثير له على مسئوليته الجنائية إذا وقعت الجريمة فيؤاخذ عليها بصفته شريكاً ، ذلك بأن مساهمته في الجريمة تتم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للاشتراك وعدوله بعد ذلك لا يفيد إلا إذا كان قد استطاع أن يزيل كل أثر لتدخله في ارتكاب الجريمة قبل وقوعها .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٧٢) .

١٤٥ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات على أنه « يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جنائية أو جنحة ، ومتى كان الحكم قد أثبت وقوع جنائتي القتل والسرقة قبل اعتراف الطاعن باشتراكه في جريمة السرقة - وهو ما لا يجادل الطاعن فيه - فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما اتراه الطاعن في شأن الإعفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة بما يدل على اطراحه فضلاً عن أنه دفاع قانوني ظاهر البطلان لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٧٢) .

١٤٦ - من المقرر أن حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامي ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً أم شريكاً ولو لم يكن يعلم به .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٧٢) .

الفرع الخامس : المسئولية عن فعل الغير

١٤٧ - ان المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ نصت على مساءلة مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكامه ، وهي مسئولية أقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه .

(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ س ٩ ص ٢٨٥) .

١٤٨ - إذا كان الحكم في - جريمة عرض لبن مغشوش للبيع - قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل ، فإنه يصح ادانته سواء ثبتت ملكيته له أو لم تثبت .

(الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ س ٩ ص ١٠٥٨) .

١٤٩ - الغياب لا يصلح بذاته عذراً - في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين - إلا إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة . ولما

مسئولية جنائية

كان الحكم المطعون فيه لم يرفى مجرد غياب الطاعن وقت الحادث ما يحول دون قيامه بواجب المراقبة لمنع وقوع المخالفة ، فإنه إذا التفت عن دفاع الطاعن وقضى عليه بعقوبتي الحبس والغرامة معا يكون على صواب في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ق ١٣٥ ص ٧٣٢) .

١٥٠ - الأصل أن من يشترك في أعمال الحفر لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولاً جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تقى مما قد يصيبها من الأضرار إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه . وإذا كان ذلك ، وكان ما تساند إليه الحكم في قضائه بإدانة الطاعن الأول من أنه كان يتردد على مكان الحفر ولم يمنع العمال من وضع الأتربة بجوار السور ، لا يكفي - ترتيباً على هذا النظر - لمساءلته ، ذلك بأن هذا الذي ساقه الحكم ليس يدل في فحواه على مجرد اطمئنان الطاعن الأول على مجريات سير العمل بوصفه رباً له غير مسئول عن اتخاذ احتياطات بشأنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعنين نظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ س ٢٠ ق ٤٩ ص ٢٣١) .

١٥١ - متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن الثاني طلب براءته من التهمة المسندة إليه على أساس أنه ليس مديراً مسئولاً ، وقدم عقد إيجار صادر من الطاعن الثاني إلى الطاعن الأول ، وكان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن إجراءات الضبط قد تمت في غيبة الطاعن الثاني الذي دفع بعدم مسؤوليته عن العجز لانقطاع صلته بالمخبر بسبب تاجيره للطاعن الأول ، ومن ثم فهو المسئول عن إدارته وقت الضبط ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثاني بقوله إنه صاحب المخبر ولم يدفع التهمة بأي دفاع وذلك خلافاً للواقع ، ودون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسؤوليته عن العجز لتاجيره المخبر إلى الطاعن الأول طبقاً لعقد الإيجار المقدم منه ، وهو دفاع يعد في هذه الدعوى هاماً ومؤثراً في مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مدى صحتها ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب مما يعيبه بما يتعين نقضه بالنسبة للطاعن الثاني .

(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢١ س ٢١ ق ٢١٢ ص ٩٠٢) .

١٥٢ - لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة في درجتى التقاضى أن الطاعن دفع التهمة بأنه لم يكن مسئولاً عن المحل في تاريخ حصول المخالفة وأنه لم يكن موجوداً به وقت ضبطها واستدل على ذلك بمستندات قدمها وتمسك بدلائلها على انتفاء مسؤوليته ، وكان هذا الدفاع يعد في خصوص الدعوى هاماً وجوهرياً ، لأنه يترتب عليه - لو صح - أن تندفع به المسؤولية الجنائية للطاعن ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً ، وأن تستظهره ، وأن تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه ، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه . أما وهي لم تفعل فقد بات حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ س ٢٧ ق ٩٣ ص ٤٢٤) .

١٥٣ - من القواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون من ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا .

(الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ س ٢٣ ق ٨٢ ص ٤٠٧) .

١٥٤ - من المقرر أنه وإن كان الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته التى تضمنت وقائع القذف إلا أنه بالقطع يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة التى يبدو عمل المحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل فى الأساس ولا يمكن أن يقال أن المحامى يبتدع الوقائع فيها ، ومن ثم فلا يلزم لمساءلة الموكل عما ورد بها أن يكون قد وقع بنفسه عليها أو أن يقوم الدليل على أنه أملاها على محاميه .

(الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ س ٢٣ ق ٨٢ ص ٤٠٧) .

١٥٥ - لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يقضى بأن يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن المخالفات المقررة بمقتضى أحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة فى المواد من ٥١ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ، وهو ما يتأدى منه أن صاحب المحل مسئول مسؤولية مديره مستحق لعقوبتي الحبس والغرامة معا متى وقعت فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المرسوم بقانون المشار إليه ، ومسئوليته هذه فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل موضوع الجريمة باسمه ولحسابه وهى قائمة على الدوام ما لم يدحضها سبب من اسباب الإباحة أو موانع العقاب والمسئولية ، وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت صاحب المحل أنه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بمقولة أنه لم يبارح المدينة التى بها مخبره دون أن يعرض لما عرضه - المدلول عليه بشهادة طبية من اثر فى امكان استمرار الاشراف والرقابة على العمل بالمخبر ودون أن يمحس هذا الدفاع ليقف على مبلغ صحته بلوغا إلى غاية الامر فيه فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٤٣٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١ س ٢٣ ق ١٩٥ ص ٩٤٣) .

الفصل الرابع

المسئولية التضامنية

١٥٦ - مؤدى أحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى حلت محل المادة ٥٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع نص على نوعين من التضامن فى المسئولية - أولهما - التضامن فى المسئولية الجنائية والمدنية بين اصحاب العمل الاصليين باعتبارهم شركاء فى المنشأة ومتولين معا الاشراف عليها وادارتها - وثانيهما - التضامن فى المسئولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الاصلى ومن تفازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها حتى يخرج بذلك عن الحدود المرسومة للتضامن فى القانون المدنى .

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ س ١٦ ص ٤٨٢) .

مسئولية جنائية

١٥٧ - إذا كان مفاد ما أورده الحكم أنه ثبت من تقرير الصفة التشريحية - مما لا ينازع الطاعنان في صحة اسناد الحكم بشأنه - أن وفاة المجنى عليه نشأت من الإصابات المجتمعة التي أوقعها به الطاعنان وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في أحداث الوفاة فإن ما انتهى إليه من مساءلتها معا عن جنائية الضرب المفضى إلى الموت يكون قد أصاب محجة الصواب في تقدير مسئوليتهما واثبت بما فيه الكفاية العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التي حدثت وهي موت المجنى عليه .
(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠ س ٢٢ ق ١٤٢ ص ٦٢٦) .

الفصل الخامس

المسئولية في الجرائم غير العمدية

الفرع الأول : صور الخطأ

١٥٨ - السرعة التي تصلح أساسا للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعي بحث قدره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب .
(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ س ٨ ص ١٧٦) .

١٥٩ - متى كان الثابت أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة زائدة ، وأنه كان يعلم من قبل بحقيقة حالة فرملة القدم بها ، وبأن الخلل يطرا عليها بغتة من وقت لآخر فلا تستجيب له في الوقت المناسب عن العمل على وقف السيارة ، ولكنه على الرغم من علمه بهذه الظروف أقدم على قيادتها والسير بها ، فإنه يكون مسئولا عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ، ولا تجدى في هذا المقام الحاجة بأن الخلل الذي طرا على فرملة السيارة كان فجائيا .
(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ س ٨ ص ١٧٦) .

١٦٠ - السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخله في الحدود المسموح بها طبقا لقرار وزارة الداخلية الصادر بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

(الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٦ س ٨ ص ٩٨٨) .

١٦١ - إذا كان الحكم الصادر بادتة المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول (صيدلى) فيما قاله : من أنه حضر محلول « البونتويكاين » كمخدر موضعى بنسبة ١ ٪ وهي تزيد على النسبة المسموح بها طبييا وهي ٨٠٠/١ ومن أنه طلب إليه تحضير « نوفوكاين » بما يوازى في قوته هذه النسبة وهي ١٠٠٠/١ أو ٨٠٠/١ ولا يعفيه من المسئولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١ ٪ طالما أنه ثبت له من مناقشته هذا الرئيس في التليفون أنه لا يدري شيئا عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا إلى جانب أنه موظف مختص بتحضير

الأدوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن أنه لجا في الاستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر إلى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ، وكان لزاما عليه أن يتصل بذوى الشأن في المصلحة التي يتبعها أو الاستعانة في ذلك بالرجوع إلى الكتب الفنية الموثوق بها ، كالفارماكوبيا ، ومن اقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئا عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا ينساق في ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم ينبه المتهم الثانى وغيره من الأطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه استعاض به عن « النوفوكاين » - فإن ما أثبتته الحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفى لحمل مسئوليته جنائيا ومدنيا .

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١) .

١٦٢ - إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند إلى المتهم الثانى (طبيب) بقوله « انه طلب إلى الممرضة والتمورجى أن يقدم له بنتا موضعيا بنسبة ١ ٪ دون أن يعين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة التي وضع فيها ليتحقق مما إذا كان هو المخدر الذى يريد أم غيره ، ومن أن الكمية التي حقنت بها المجنى عليها تفوق إلى أكثر من الضعف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجرى عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون أن يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليتفرغ هو إلى مباشرة العملية ، ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله وعدم تحرزه بأن حقن المجنى عليها بمحلول « البونتوكاين » بنسبة ١ ٪ وهى تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتسمت وماتت ، - فإن ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من شينه إن يؤدى إلى ما رتبته عليها - أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصص يعفيه من أن يستوثق من نوع المخدر وصلاحيته وأنه ما دام ذلك المخدر قد أعد من موظف فنى مختص وأودع غرفة العمليات ، فإنه في حل من استعماله دون أى بحث - هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعى لا تلزم المحكمة بالرد عليه ، بل أن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها المحكمة على خطأ المتهم وأسست عليها إدانته ، وهو ما أولته المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبى وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي احاطت بالطبيب المسئول بما يفيد أنه وقد حل محل اختصاصي التخدير ، فإنه يتحمل التزاماته ومنها الاستيثاق من نوع المخدر .

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١) .

١٦٣ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المتهم بجريمة قتل المجنى عليه خطأ ، ورتب على ذلك مسئولية متبوعه ، قد فاتته أن يبين اصابات المجنى عليه التي لحقته بسبب اصطدام السيارة به وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استفاداً إلى دليل فنى - فإنه يكون مشوبا بالقصور متعينا تقضه .

(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/١٤ س ١٢ ص ٩٠٨) .

١٦٤ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائغة التي أوردها في حكمها أن الخفير المعين من الطاعة على مجاز شريط السكة الحديد قد أخطأ إذ لم يكن موجودا في مقر عمله ولم يقم بالواجبات المفروضة عليه والتي تواضع الناس على إدراكهم اياها والتي تتمثل في وضع مصباح احمر للتحذير كلما كان هناك خطر من اجتياز المجاز وقد ترتب على هذا

مسئولية جنائية

الخطأ وقوع حادث لقطار الدلتا وهو من وسائل النقل العامة البرية واصابة المجنى عليهم الأمر الذى يكون الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ١٦٩ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس المذكور فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ س ١٥ ص ٧٢٢) .

(والطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٤ س ١٦ ص ٤) .

١٦٥ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها اصلها في الأوراق - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد خلص مما له معينه الصحيح في الأوراق إلى أن ركن الخطأ الذى نسبته إلى الطاعن يتمثل في أنه رغم علمه بوجود خلل في أبواب المصعد لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع تشغيله حتى يتم إصلاحه مما أدى إلى وقوع الحادث يكون سائغا في العقل والمنطق وهو ما يوفر قيام الخطأ من جانب الطاعن وتنتفى به عن الحكم قالة الفساد في الاستدلال - ولا يقدح في ذلك دفاع الطاعن بأنه عهد إلى شركة فنية بصيانة المصعد ذلك أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

(الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٠ س ٢٦ ق ١٨ ص ٧٨) .

١٦٦ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا وكانت المحكمة أخذا بأقوال الشهود التى اطمأنت إليها خلصت إلى أن سبب الحادث إنما كان يرجع إلى أن الطاعن كان يقود السيارة النقل بسرعة للحاق بسيارة أخرى ولما أراد أن يفادى سيارة نالته كانت آتية في الاتجاه العكسى له انحرف بها يسارا دون مقتض مما أدى إلى انزلاقها إلى أقصى يسار الطريق واصطدامها بالكوبرى وإصابة المجنى عليهم بالإصابات التى أودت بحياة اثنين منهم واطرحت ما ذهب إليه الطاعن من تصوير الحادث على نحو آخر بدعوى أنه انحرف بالسيارة إلى أقصى اليسار لمفاداة طفل عبر الطريق امامه فجأة وأن عطل الفرامل المفاجيء لم يمكنه من إيقافها وافصحت عن عدم اقتناعها بهذا التصوير للأسباب السائغة التى أوردتها والتى لا يمارى الطاعن في أن لها اصلها الثابت في الأوراق . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا .

(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٢ س ٢٧ ق ٢١٤ ص ٩٤٢) .

١٦٧ - لما كانا الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أورد واقعة الدعوى مما مجمله أن الطاعن عين حارسا على ماشية محجوز عليها حجرا تحفظيا وسلمت إليه بمقتضى هذه الصفة ثم صدر حكم باستبداله بحارس آخر واقام الطاعن اشكالا في تنفيذ هذا الحكم قضت المحكمة برفضه والاستمرار في التنفيذ وعندما توجه المحضر لتنفيذ الحكم تبين عدم وجود المحجوزات واعترف الطاعن في محضر الضبط بتبديدها بأن قام ببيعها ، واستدل الحكم من ذلك على سوء نية الطاعن وخلص إلى توافر اركان جريمة التبديد في حقه باعتبار أنه تسلم الماشية المحجوز عليها على سبيل الوديعة وهى عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الشارع إنما قصد من النصوص التى وضعها للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يجعل منها جريمة من نوع

خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي اوقعت الحجز قضائية كانت او إدارية والغرض من العقاب عليها هو وجوب احترام اوامر السلطة المذكورة ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبيد وان تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى ، فإن ما انتهى إليه الحكم تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبيد التي دان الطاعن بها وقد اورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك . وكان ما يثيره الطاعن بدعوى انتفاء القصد الجنائي لديه استنادا إلى حقه في الامتناع عن رد المحجوزات حتى يستوفى ما هو مستحق له مما انفق على الماشية ، مردودا بأنه وإن كان من المقرر أن حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الامتناع عن رد الشيء - الماشية موضوع الجريمة - حتى يستوفى ما هو مستحق له مما انفق عليها وهو ما من شأنه - إن صح وحسنت نيته - انعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، إلا إن محل هذا الدفع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبعد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا على سوء نية الطاعن وقصده الاضرار بالحاجز وعلى أنه بدد الماشية المحجوز عليها وافصح الحكم عن عدم اطمئنانه إلى الاجراءات اللاحقة التي قام بها الطاعن للتدليل على وجود المحجوزات - وهو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع - فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/١٩ س ٢٩ ق ١٦٢ ص ٧٩٢) .

الفرع الثانى : الخطأ المشترك

١٦٨ - الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها أن كان ثمت خطأ مشترك بمعناه الصحيح ، ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في احداث الضرر الذى اصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ س ٧ ص ٣٦١) .

١٦٩ - يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى ادى إلى وقوع حادث القتل الخطأ مشتركا بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفى خطأ احدهما مسئولية الآخر .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ س ٧ ص ١٠٢٤) .

١٧٠ - إن الشارع إذ عبر فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بعبارة « التسبب فى القتل بغير قصد » قد أراد أن يمد نطاق المسئولية لتشمل من كان له نصيب فى الخطأ ، ومادام يصح فى القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين أو أكثر لايسوغ فى هذه الحالة القول بأن خطأ احدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفى مسئوليته ، ويستوى فى ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سببا مباشرا أو غير مباشر فى حصول الحادث - فإذا كان المتهم الأول - على ما اثبتته الحكم - هو الذى حضر المادة المخدرة مخطئا فى تحضيرها ، فانه يكون مسئولا عن خطئه مستقلا عن خطأ غيره الذى استعمل هذا المحلول .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١) .

١٧١ - لامصلحة للمتهم فيما يثيره فى شأن مسئولية جهة الإدارة لتراخيها فى اخلاء المنزل من سكانه بعد إذ تحقق لها خطر سقوط المنزل ، ذلك أن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه

مسئولية جنائية

موكول للسلطة القائمة على اعمال التنظيم . فإذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام . فذلك انما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من اخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى اوراق الناس . كما انه بفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لاينفى مسئولية المتهم طالما ان الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

(الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢٢ س ١١ ق ٢٩٦) .

١٧٢ - عدم اذعان المجنى عليهم لطلب الاخلاء الموجه إليهم لاينفى عن المتهم الخطأ الموجب لمسئوليته عن الحادث ، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه فلا ينفي خطأ احدهما مسئولية الآخر .

(الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢٢ س ١١ ص ٢٩٦) .

١٧٣ - الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية - بفرض قيامه لا يخلى المتهم من المسئولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ س ١٤ ص ٩٨٣) .

١٧٤ - الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها أن كان ثمة خطأ مشترك بمعناه الصحيح . ولا يعفى المسئول استثناءً من هذا الأصل - إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في احداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

(الطعن رقم ١٧٨١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢ س ١٥ ص ١١٠) .

١٧٥ - من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسئولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمتي القتل والإصابة الخطأ المنسوبتين إلى المتهم .

(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ق ٤٩ ص ٢٤٧) .

١٧٦ - الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسئولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ س ١٧ ق ٧٢ ص ٣١٧) .

١٧٧ - الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسئولية ، مادام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

(الطعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦ س ١٨ ق ٦٦ ص ٢٢٥) .

١٧٨ - الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسئولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ، مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية للجريمة المنسوبة إلى المتهم .

(الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٢٤٨ ص ١١٧٩) .

١٧٩ - يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين ولايسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ احدهما ينفي المسئولية عن الآخر ، إذ يصح أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين مختلفين أو أكثر .

(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ ق ١٩ ص ١٠٧) .

١٨٠ - الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسؤولية المسئول وإنما يخففها ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ ق ١٩ ص ١٠٧) .

١٨١ - الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسؤولية الجنائية ، ومن ثم إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن ووقوع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فإن ما يثيره بوجه طعنه من وقوع خطأ من المتهم الثانى الذى قضى ببراءته يكون غير منتج ولا جدوى له منه ، إذ هو فى حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة التى إقتنعت بها محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ س ١٩ ق ٣٦ ص ٢٠٧) .

١٨٢ - من المقرر أن الخطأ المشترك فى نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسؤولية مادام الحكم قد أثبت قيامها فى حقه . ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم من القفاته عن الرد على الحكم الابتدائى فيما نسبته إلى المتهم الآخر من اشتراكه فى الخطأ .

(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ س ٢٤ ق ١٨٠ ص ٨٦٩) .

الفصل السادس :

ما يمنع المسؤولية

الفرع الأول : صغر السن .

١٨٣ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون عقوبات على عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان من وقع عليه فعل هتك العرض صغيرا لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره إنما هو ركن مميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من تلك المادة ، ذلك لأن الرضا فى سن الطفولة لا يعتد به بتاتا لانعدام التمييز والارادة . فإذا كانت محكمة ثانى درجة قد أوردت فى مدونات حكمها أن المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلى متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات ، إلا أنها لم تبد رأيا فيما نقلته عن التقرير الطبى الشرعى خاصا بتأخر نمو المجنى عليه العقلى وأثر ذلك فى ارادته ورضاه . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ س ١٥ ص ٣١٨) .

الفرع الثانى : الجنون والعاهة العقلية :

١٨٤ - إن الجنون أو العاهة فى العقل اللذان اشارت إليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات ورتبت عليهما الاعفاء من المسؤولية ، هما اللذان يجعلان الجانى وقت ارتكاب الجريمة فاقدا

مسئولية جنائية

للشعور أو الاختيار فيما يعمل ، وتقدير ذلك أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع دون معقب عليه .

(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٩ س ٩ ص ٦٢٤) .

١٨٥ - يشترط لانعدام المسؤولية الجنائية أن يكون المتهم فاقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل طبقا للأحوال المشار إليها في المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، أما الإصابة المرضية بالدرن والارهاق في العمل فليست من الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة .

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ س ٩ ص ٦٩٨) .

١٨٦ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاءها في هذه المسألة بيانا كافيا لا أجمل فيه - فإذا كان الحاضر مع المتهم دفع بجلسته المحكمة بامتناع العقاب لأن المتهم كان فاقد الشعور وقت ارتكاب الفعل بسبب عاهة في العقل تراوده أحيانا ، وطلب ضم ملفه بمستشفى الأمراض العقلية ، ولكن المحكمة لم تضم الملف وردت على طلبه بقولها « .. أن الثابت من إفادة مدير عام مصلحة الصحة العقلية ، ردا على خطاب النيابة أن المتهم ترك مستشفى الأمراض العقلية منذ تاريخ معين إذ أفرج عنه لتحسن حالته وعدم انطباقها على أحكام المادة الرابعة بعد الخروج علما بأنه لم يتردد على المستشفى بعد هذه المرة ، - فإن ما أوردته المحكمة لا يصلح ردا على طلب الدفاع ولا يفيد أن المتهم كان متمتعا بقواه العقلية وقت ارتكاب الفعل ، وبالتالي يكون الحكم معيبا بالقصور متعينا نقضه .

(الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ س ١٠ ص ٨٠) .

١٨٧ - الأصل أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية - على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، ومفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك ، مما ينبئ عليه توافر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم ، فإنه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراسات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، وهذا ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في تفسيرها للمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وهو التفسير المعول عليه في القانون الهندي الذي أخذت عنه المادة المذكورة .

(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٠ س ١٠ ص ٧٤٢) .

١٨٨ - الفصل في امتناع مسؤولية المتهم تاسيسا على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضى الموضوع دون معقب عليه - فإذا كان الحكم قد محص دفاع المتهم في هذا الخصوص وانتهى للأسباب السائغة التي أوردها إلى أنه كان أهلا لحمل المسؤولية الجنائية لتوافر الإدراك والاختيار لديه وقت مقارفة الفعل الذي ثبت في حقه ، فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من خطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ س ١١ ص ٧٥٦) .

١٨٩ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص

محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا انه يتعين ليكون قضاؤها سليما . ان تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام او انتفاء مسئولية المتهم ، فان لم تفعل كان عليها ان تبين في القليل الاسباب التي تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب بيانا كافيا وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم ان قواه العقلية سليمة وانه مسئول عن الجرم الذي وقع منه . فاذا هي لم تفعل شيئا من ذلك فان حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٠ س ١٢ ص ٩٢١) .

١٩٠ - المصاب بالحالة المعروفة باسم « الشخصية السيكوباتية » ، وان عد من الناحية العلمية مريضا مرضا نفسيا - الا انه لا يعتبر في عرف القانون مصابا بجنون او عاهة في العقل مما يصح معه اعتباره فاقد الشعور او الاختيار في عمله .

(الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ س ١٢ ص ٩٤٢) .

١٩١ - تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسئولية الجنائية امر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما انه يقيمه على أسباب سائغة . فاذا كانت المحكمة قد ردت على عدم مسئولية الطاعن ، استنادا إلى الشهادة الطبية المقدمة منه ، بانها لا تطمئن إلى صحتها لما استبان لها من تصرفات المتهم ومسلكه في ادوار التحقيق وطريقة تناوله لأقواله فيه من انه كان متمتعا بقواه العقلية في وقت ارتكاب الحادث وخلصت من ذلك إلى مسئوليته عن الفعل الذي وقع منه فانه لا يصح مجادلته في ذلك .

(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ س ١٢ ص ٢٢٢) .

١٩٢ - ليست المحكمة ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلبه ندب خير لبدء الرأي في حالة المتهم العقلية مادامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه في امر تبينه من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات .

(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ س ١٢ ص ٢٢٢) .

١٩٣ - من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعلم به المسئولية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سببا لانعدام المسئولية، ولما كانت المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فني في الدعوى تحديدا مدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها ، إذ أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى - في قضاء سليم لامخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذي يدعيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر في سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه ، فان النعى على الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحق الطاعن في الدفاع يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦ س ١٤ ص ٢٥٤) .

١٩٤ - مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تنص به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما . فاذا كان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه كان في حالة

مسئولية جنائية

من حالات الاثارة او الاستفزاز تملكته فالجاته إلى فعلته دون أن يكون متمالكا ادراكه . فان ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسئوليته لا يتحقق به الجنون او العاهة في العقل وهما مناط الاعفاء من المسئولية ولا يعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مؤذنا بتوفر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الامر في إعماله أو اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٩٥) .

١٩٥ - من المقرر أن الحالات النفسية ليست في الأصل من حالات موانع العقاب كالجنون والعاهة في العقل اللذين يجعلان الجاني فاقد الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون او عاهة في العقل وتنعدم به المسئولية الجنائية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سببا لانعدام المسئولية .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٩/٦/١٩٦٤ س ١٥ ص ٥١٦) .

١٩٦ - مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تنص به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون او عاهة في العقل دون غيرهما .

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٦٨ س ١٩ ق ٦٦ ص ٢٥٠) .

١٩٧ - الأصل أن الغيبوبة المانعة من المسئولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بحيث تفقده الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل .

(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٨١ ص ٤٢٤) .

١٩٨ - تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة فيما يتعلق بفقدان الشعور أو التمتع به ، والفصل في امتناع مسئوليته تأسيسا على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معقب عليه .

(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٨١ ص ٤٢٤) .

١٩٩ - إن الأصل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الغيبوبة المانعة من المسئولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها .

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٣ ص ١٠٤) .

٢٠٠ - يجري القانون حكم المدرك التام الإدراك على من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا أو على علم بحقيقة أمرها ، مما ينبني عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام ومن ثم فإنه يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها .

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٣ ص ١٠٤) .

٢٠١ - متى كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن طلب إعادة فحص حالته العقلية على ضوء الكشف الطبية والتذاكر العلاجية المودعة بملف خدمته ، والمرفقة بأوراق الدعوى والتي تحوى ما يقطع بمرضه العقلي فترة وقوع الجريمة ، فقد كان متعينا على المحكمة أن تحقق هذا

الدفاع الجوهري الذي يسانده الواقع عن طريق المختص فنيا ، اما وهى لم تفعل اكتفاء بما قالته بأن الأوراق المقدمة لا تدل على أن المتهم كان مصابا خلال هذه المدة بمرض عقلي يمنع من أن يكون مسئولا عن عمله الإجرامى الذى ارتكبه خلال تلك الفترة ، فإنها بذلك تكون قد اخلت نفسها محل الخبر الفنى فى مسألة فنية بحتة . ومن ثم يكون حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١ س ٢١ ق ١٨٥ ص ٧٩٥) .

٢٠٢ - من المقرر أن المرض العقلي الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانونا على ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والادراك ، اما سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية . ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعن (الشخصية السيكوباتية) - بفرض صحته - لا يؤثر على سلامة عقليته وصحة إدراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذى وقع منه ، صحيح فى القانون .

(الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٢١ س ٢٢ ق ١٤٢ ص ٥٩٠) .

٢٠٣ - من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة وهى غير ملزمة بنذب خبر فنى فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها تقديرها ، ولما كان ما ذهب إليه الحكم من إطراح تقرير الخبير وعدم التعويل عليه فى الدعوى المائلة بقالة : « اما ما استطرده إليه التقرير من أن المتهم كان فى حالة اضطراب عقلي (اكتئاب) وقت ارتكاب الحادث وانه غير مسئول عما نسب إليه ، فإن التقرير لم يبين هذه النتيجة على الكشف الجسمي على المتهم ولا على مراقبته وإنما بناها حسبما يبين من سياق التقرير نفسه على مناقشة المتهم عن حالته إبان الحادث وظروف الحادث نفسه . ولما كان الثابت من التقرير ان المتهم فى وقت المناقشة لا يعانى من أى مرض عقلي ، فإنه وهو إنسان عاقل يستطيع ان يدير هذه المناقشة على الوجه الذى يحقق مصلحته فى الافلات من العقاب ، ومن ثم فإن هذه المناقشة وقد تمت بعد وقوع الحادث بحوالى خمس سنوات لا يعول عليها فى الكشف عن حالة المتهم العقلية وقت الحادث كما ان ظروف الحادث لا تدل بذاتها على أن المتهم كان يعانى من مرض عقلي وقت ارتكابه ، ، فإن ذلك لا يمت بصلة لما هو محظور على المحكمة من اقحام نفسها فى أمر فنى لا تستطيع ان تشق طريقها فيه دون استعانة بأهل الذكر فيه ، بل إنه لا يعدو من الامور التى تتعلق بسلطانها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فى ذلك إذ المرجع فى شأنها إلى ما تطمئن إليه .

(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٤ س ٢٤ ق ١٧٤ ص ٨٤٣) .

٢٠٤ - إن مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره فى عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرهما .

(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨٤ ص ٨٨٨) .

٢٠٥ - من المقرر أن المرض العقلي الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانونا هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والادراك ، اما سائر الأحوال

النفسية التي لاتفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لإنعدام المسؤولية .
 (الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨٤ ص ٨٨٨) .
 ٢٠٦ - إن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنها يتعين أن تبني قضاءها على أساس سليم .
 (الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨٤ ص ٨٨٨) .
 ٢٠٧ - متى كان الأمر المطعون فيه قد أسس قراره بامتناع عقاب المطعون ضده على ما تضمنته الشهادة الطبية الصادرة من مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية من أن المطعون ضده مريض باضطراب عقلي وأنه كان يعالج من هذا المرض قبل الحادث بأربعة أشهر ، وعلى تذكرة علاج للمتهم بمستشفى الأمراض العقلية في تاريخ لاحق على تاريخ الواقعة المسندة إليه ، وكان الأمر لم يستظهر أن المرض العقلي الذي أصيب به المطعون ضده يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وإن من شأنه أن يعدم الشعور والادراك وقت ارتكاب الجريمة المسندة إليه ، فإنه يكون مشوباً بقصور يوجب نقضه والاعادة .
 (الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨٤ ص ٨٨٨) .

الفرع الثالث : أسباب الإباحة .

٢٠٨ - من المقرر قانوناً أنه لايجوز تأثيم الفعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لاينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل اصدارها فمتى كان قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بما انشأه من مركز اصلح للمتهم - فقد صدر في ١٩٦٠/٦/٥ ، غير أنه لم يعمل به الا في ١٩٦٠/٧/١٣ أي بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ، فإنه يعتبر من تاريخ صدوره - لا من تاريخ العمل به - القانون الاصلح طبقاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإذا كانت التهمة التي اسندت إلى المتهم ، المطعون ضده ، هي أنه في يوم ١٩٦٠/٦/٢٣ حاز مادة من أملاح الديكسافيتامين ، الماكستون ، في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت النيابة عقابه وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . ثم صدر بتاريخ ١٩٦٠/٦/٥ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد خلا جدولته رقم ١ من النص على مادة الديكسافيتامين كجواهر مخدر .
 وبتاريخ ١٩٦٠/٧/١١ صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بإضافة هذه المادة إل الجدول على أن يعمل به اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١٣ ، وهو تاريخ العمل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٨٠ ، . وكان من المقرر قانوناً أنه لايجوز تأثيم الفعل بقانون لاحق ، لأن القوانين الجنائية لاينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل اصدارها ، فإنه لايمكن مساءلة المتهم عن الفعل المسند إليه ، لأن حيازته لمادة الديكسافيتامين في ١٩٦٠/٦/٢٣ بعد صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - كان فعلاً غير مؤثم في تاريخ الواقعة . ولا يغير من هذا الوضع النص في القانون الجديد على العمل به اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١٣ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ مشيراً إلى العمل به في ذات التاريخ إذ لا يسوغ القول باتصال التأثيم طوال الفترة من تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به ، وذلك أن عدالة التشريع تأبى أن يظل الفعل مؤثماً إلى حين العمل بالقانون الجديد بعد أن أعلن الشارع باصداره أنه أصبح فعلاً مباحاً وهي ذات الحكمة التي حدت بالشارع إلى اصدار المادة الخامسة من قانون العقوبات .
 (الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ س ١٢ ص ٣٦١) .

٢٠٩ - من المقرر أن اباحة عمل الطبيب مشروط بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط في اتباع هذه الأصول وخالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمدته ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله ولما كان ما أثبتته الحكم من عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن أثناء اجرائه العملية الجراحية للمجنى عليها تكفى لحمل مسئوليته جنائيا ومدنيا ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون غير سديد . (الطعن رقم ٢٥٢٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١١ س ١٤ ص ٥٠٦) .

٢١٠ - لم ينص القانون على أن مجرد الصمم والبكم من حالات موانع العقاب أو تخفيف المسؤولية .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ س ١٧ ق ٨٧ ص ٤٥٥) .

٢١١ - لما كان مناط تطبيق المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم الطاعن بشأنها المذكرة التي اشتملت على عبارات السب ومدى اتصال هذه العبارات بالنزاع القائم والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه ، حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع في هذا النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢ س ٢٣ ق ٢٤٠ ص ١٠٧٤) .

٢١٢ - من المقرر أن الدفاع عن المال لايجوز ، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات إلا إذا كان ما ارتكبه من وقع عليه الاعتداء مكونا لجريمة من الجرائم المبينة على سبيل الحصر بهذا النص ، وأن يكون استعمال القوة لازما لرد هذا الفعل . وإذن فإذا كان الفعل المرتكب لايدخل في عداد تلك الجرائم فلا يكون لمن وقع منه الاعتداء أن يتمسك بحالة الدفاع الشرعى عن ماله التي تبيح له استعمال القوة اللازمة لرد ما وقع من عدوان . ولما كان مانسبه الطاعن إلى المجنى عليه من محاولته الاعتداء على مجرى مياه تروى اطيانه بالقائه بعض الأتربة فيها - لوصح - لايتوافر به حقه في الدفاع الشرعى عن المال ، إذ ليس ذلك مما تصح المدافعة عنه قانونا باستعمال القوة .

(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٨ س ٢٥ ق ٨٥ ص ٣٩٥) .

الفرع الرابع : طاعة المرعوس لرئيسه .

٢١٣ - من المقرر أن طاعة المرعوس لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يحرمها القانون . وقد جعل القانون أساسا في المادة ٦٣ من قانون العقوبات لمنع مسؤولية الموظف الجنائية - أن يكون فيما قام به حسن النية ، وأنه قام أيضا بما ينبغي له من وسائل التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به اطاعة لأمر رئيسه وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة .

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ص ٦٢٨) .

(والطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ س ١٥ ص ٣١٤) .

مسئولية جنائية

٢١٤ - من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على مرعوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بإرتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن مايفيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يستاهل من المحكمة ردا .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٦ ص ٢٤) .

٢١٥ - لايسوغ من المتهم القول باضطرابه إلى ارتكاب الجرم انصياعا لرغبة رؤسائه في العمل حتى يتستروا على ما ارتكبه مادام أن الفعل الاختلاس والتزوير والاستعمال التي اتاها من قبل عمدا واتجهت إليها إرادته واستمر موعلا في ارتكابها وانتهت المحكمة إلى إدانته بها - هي أعمال غير مشروعة ونية الإجرام فيها واضحة مما لا يشفع للمتهم مايدعيه من عدم مسئوليته .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٦ ص ٢٤) .

٢١٦ - من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على مرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بإرتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه . ومتى كان فعل الاختلاس واشتراك الطاعن فيه الذى أسند إليه ودانته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الإجرام فيه واضحة فلا يشفع للطاعن مايدعيه من عدم مسئوليته طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

(الضعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٣ س ٢٣ ق ٨٦ ص ٢٨٨) .

٢١٧ - الأحكام التي تضمنتها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام ، ومن ثم فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - حتى وإن كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر تقضى عليه الطاعة كما أنه ليس لمرؤوس أن يطيع الأمر الصادر من رئيسه بإرتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه .

(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ س ٣٠ ق ١٧٦ ص ٨٢١) .

الفرع الخامس : حالة الضرورة والقوة القاهرة .

٢١٨ - الأمر بوضع أرصدة شركات الأدوية والكيمائويات والمستلزمات الطبية تحت التحفظ عملا بأحكام القرار بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦١ ، يوفر في صحيح القانون قوة القاهرة يترتب على قيامها انعدام مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الافراج عن أموال تلك الشركات .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦ س ١٤ ص ٩٢٥) .

٢١٩ - يشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسئولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ولما كان فرار الطاعن من مركز الشرطة لم يكن ليسوغ له أن ينطلق في الطريق فيدفع المارين تلك الدفعة التي ألقت بالمجنى عليه في طريق السيارة ، خاصة وأن الطاعن لا يدعى أن المجنى عليه حاول منعه أو الإمساك به ولم يرد بالأوراق ولا بمدونات الحكم أو تقرير أسباب الطعن شيء من ذلك . ومن ثم فإن دفاعه بقيام حالة الضرورة في هذه الصورة إنما يكون دفاعا قانونيا لا يستاهل من المحكمة ردا .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠ س ١٥ ص ٢٢١) .

٢٢٠ - من المقرر إن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى . ولما كان الحكم بعد أن دلل على خطأ الطاعن المتمثل في محاولته اجتياز سيارة أمامية بانحرافه إلى حافة الجسر في أقصى اليسار وفي طريق ضيق سبق أن مر منه ولا يسمح بمرور سيارتين بغير حذر بالغ ، مما أدى إلى انقلاب السيارة - استظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والفتيجة التي حدثت ورد على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي بما يفنده . وكان ما أورده الحكم من دليل سائق على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن وحصول الحادث نتيجة لهذا الخطأ ينفي به في حد ذاته القول بحصول الحادث نتيجة حادث قهري وهو انهيار جزء من الجسر فجأة ، ذلك أنه يشترط لتوافر هذه الحالة ألا يكون للجاني يد في حصول العذر أو في قدرته منعه . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول واقعة الدعوى والتصوير الذي اطمأنت المحكمة إليه ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٦٥/١/٤ ق جلسة ١٦ ص ٤) .

٢٢١ - الأصل في القانون أن حالة الضرورة التي تسقط المسئولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله .

(الطعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٨ س ١٨ ق ٢٥٢ ص ١١٩٦) .

٢٢٢ - الأصل أنه ليس للمرء أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه .

(الطعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٨ س ١٨ ق ٢٥٢ ص ١١٩٦) .

٢٢٣ - ليس للطاعن أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه كان في حالة ضرورة الجاته إلى عرض الرشوة تخلصا من خطر القبض عليه .

(الطعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٨ س ١٨ ق ٢٥٢ ص ١١٩٦) .

٢٢٤ - الأصل أن حالة الضرورة التي تسقط المسئولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ، فليس للمرء أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٦ ص ٢٤) .

٢٢٥ - متى كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المتهم أثار أنه كان في حالة ضرورة الجاته إلى ارتكاب ما نسب إليه من جرائم ، فإنه لا تقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٦ ص ٢٤) .

٢٢٦ - إنه يشترط لتوافر حالة الضرورة أو حالة الاكراه الأدبي التي تمنع المسئولية الجنائية ، أن يثبت أن الجاني قد أراد الخلاص من شر محيق به ، وأنه كان يبغى دفع مضرة لا يبررها القانون ، ولا يتصور أن يكون الطعن في حكم صادر ضد مصلحة الدولة بالطرق

مسئولية جنائية

القانونية المقررة للطعن في الأحكام ، عملا جائرا يتغيا المتهم منعه او الخلاص منه ، بإقراره جريمة .

(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٢١ ق ٢٤ ص ٩٤) .

٢٢٧ - إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن المتهم هو الذى سعى بنفسه إلى مكتب الموظف المبلغ ثم إلى منزله وعرض وقدم مبلغ الرشوة بناء على اتفاق سابق بينهما ، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو بنفسه الذى انزلق إلى مقارفة الجريمة وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة ، ولا يعدو ماثيره في شأن استدراجه إلى منزل الموظف بقصد خلق الجريمة ، أن يكون دفاعا متعلقا بموضوع الدعوى لا يلتزم المحكمة بمتابعة الطاعن فيه والرد عليه استقلالاً ، إذ الرد مستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٢١ ق ٢٤ ص ٩٤) .

٢٢٨ - لايجدى الطاعن مايتذرع به في صدد نفي مسئوليته الجنائية بقوله إن الشيك كان مسلما منه لشركة كتأمين في مناقصة تقدم إليها وأن المدير المالى لها تحصل عليه عن طريق إختلاسه من الشركة وسلمه للمدعى بالحقوق المدنية لأن هذه الحالة لا تدخل - بالنسبة إلى الطاعن في حالات الإستثناء التى تدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك - وهى الحالات التى يتحصل فيها الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وايضا الحصول عليه بطريق التهديد . فحالة الضياع وما يدخل في حكمها هى التى أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد استنادا إلى سبب من اسباب الإباحة وهو مالا يصدق على الحقوق الأخرى التى لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة .

(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٢ ق ٢٧ ص ١٤٢) .

٢٢٩ - يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا تكون للجانى يد في حصول الضرر او في قدرته على منعه . وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى توافر الخطأ في حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذى وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن في ذلك ماينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى ، ومن ثم فإن ماينعاه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ س ٣٠ ق ١٧٦ ص ٨٢١) .

الفرع السادس : حسن النية في جرائم الغش .

٢٣٠ - نص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - الذى صدر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والمنشور في الجريدة الرسمية في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ - في المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتى : « ويفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة او من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » . كما نص في المادة الثانية على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار إليه النص الآتى : « يجب أن يقضى الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد او العقاقير او الحاصلات التى تكون جسم الجريمة » .

ومؤدى هذا التعديل ان المشرع اعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى اثبت انه لايعلم بغش او فساد المواد او العقاقير او الحاصلات التى يعرضها للبيع واثبت مصدر هذه المواد الفاسدة او المغشوشة ، وعللة الاعفاء ان التاجر الذى يراعى واجب الذمة فى معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب ان يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة إلى المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى الغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة ، فان الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون بأعماله نصا لوجود له مما يعيبه ويوجب نقضه .
(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١ س ١٥ ص ٤٤٧) .

الفرع السابع : اسناد العمل إلى مقاول من الباطن .

٢٣١ - ليس هناك وجه لمسائلة رب العمل الأصيل عن النشاط الإجرامى للمقاول من الباطن وعمّا قد يقترفه وحده من أفعال معاقب عليها قانونا ، إذ المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد اقتضت على معالجة حقوق عمال المقاول من الباطن دون أن تشير من قريب أو بعيد إلى ماقد يتردى فيه ذلك المقاول بصفته صاحب العمل المتعاقد معهم من مسؤولية جنائية نتيجة لما قد يقع منه شخصا من اخلال بالالتزامات المقررة قانونا على عاتقه لصالحهم ويكون من شأنه وقوع فعل من الأفعال المؤثمة قانونا . وان المادة ٢٢١ من القانون الواردة فى باب العقوبات كغيرها من المواد الواردة فى ذات الباب لم يرد بها مايفيد الخروج عن الأحكام العامة فى المسؤولية الجنائية باعتراف نظرية المسؤولية المفترضة .

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ س ١٦ ص ٤٨٢) .

٢٣٢ - الأصل إن من يشترك فى أعمال الحفر لايسال الا عن نتائج خطئه الشخصى ، فصاحب العمل لايعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الاضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التى تقيهم ذلك ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرافه الخاص ، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو الذى يسال عن نتائج خطئه .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٨ س ٢٣ ق ١٤١ ص ٦٨٦) .

الفرع الثامن : الوفاء بقيمة المحجوزات قبل يوم البيع :

٢٣٣ - لاتقوم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها إذا زال قيد الحجز عن المحجوز عليه قبل حصول التبديد ، ولما كانت اقالة المتهم من الغرامة السابق الحكم بها عليه هى تصرف قانونى تم به ابراء ذمته من الالتزام بالوفاء بمبلغ الغرامة المنفذ بها قبل ثبوت التبديد ، فان المال المحجوز عليه يصبح خالصا لمالكه يتصرف فيه كيف شاء ، ويكون الحكم حين دان المتهم بجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائيا قد خالف التطبيق السليم للقانون وذلك لانتفاء المسؤولية الجنائية .

(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١٤ س ١١ ص ٢٢٣) .

٢٣٤ - إذا كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه سدد ما كان مطلوباً منه للحكومة قبل اليوم المحدد للبيع وأن بنك التسليف قبل تقسيط المبلغ المطلوب منه ، وكان الحكم قد عول في الاداة عن التبديد على ما قاله من أن الطاعن لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع ودون أن يبين قيمة المحجوزات منسوبة إلى المبلغ الذى أوفاه الطاعن قبل يوم البيع ، ذلك أن المسؤولية عن التبديد تنتفى إذا ما تم الوفاء بما يعادل قيمة الأشياء المحجوز عليها قبل اليوم المحدد للبيع . إذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المسألة فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٩ س ١٢ ص ٧٤٨) .

الفرع التاسع : صور أخرى لما يرفع المسؤولية :

٢٣٥ - ليس كل تغيير للحقيقة في محرر يعتبر تزويراً ، فهو إذا ما تعلق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص مما يمكن أن يأخذ حكم القرارات الفردية فإنه لا عقاب إذا ما كان هذا البيان لا يعدو أن يكون خبراً يحتمل الصدق أو الكذب ، أو كان من ضروب الدفاع التى يلجأ إليها الخصوم مما يكون عرضة للفحص بحيث يتوقف مصيره على نتيجته - والبيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه هو مما تصدق عليه هذه الأوصاف .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ س ١٠ ص ٤٦٢) .

٢٣٦ - الشيء المترك - على ما أشارت إليه المادة ٨٧١ من القانون المدنى في فقرتها الأولى - هو الذى يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته وبنية إنهاء ما كان له من ملكية عليه فيعدو بذلك ولا مالك له ، فإذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقاً ولا جريمة في الاستيلاء على الشيء لأنه أصبح غير مملوك لأحد .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ س ١٠ ص ٤٩٥) .

٢٣٧ - لا يكفى للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التى من أجلها أعد المحرر لاثباته .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥١٢) .

٢٣٨ - من المقرر في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أنه لا جريمة في الأمر إذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم هذا الأخير أنه من اختصاصه .

(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/١ س ١٠ ص ٥٨٩) .

٢٣٩ - إن شركات المساهمة التى تجتاز دور التصفية لاتخضع لقيود النسب المقررة بالمادة ٩٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهى النسب الخاصة بالحد الأدنى لعدد المستخدمين المصريين ولمجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات ، إذ أن العقاب لا يكون مستحقاً إلا إذا خولفت النسب المشار إليها أنفاً حال مزاولة الشركة نشاطها العادى .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ ص ٤٦٧) .

٢٤٠ - يبيح حق الحبس المقرر بمقتضى أحكام المادة ٢٤٦ من القانون المدنى للطاعن الإمتناع عن رد الشيء (المذيع موضوع جريمة التبديد المنسوبة إليه) حتى يستوفى ما هو مستحق له

من اجر إصلاحه وهو ما من شأنه - إن صح وحسنت نية الطاعن - إنعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن في هذا الصدد واجتزأ في إدانته بمجرد القول بأنه تسلم المذياع لإصلاحه ثم لم يردده ، يكون قاصراً عن بيان أركان جريمة التبديد ، لأن مجرد الامتناع عن رد المذياع أو التأخير في رده مع ما أبداه الطاعن تبريراً لذلك لا يكفي لاعتباره مبدداً والقول بقيام القصد الجنائي لديه ، وهو إصراف نيته إلى إضافة المذياع إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بمالته .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ق ١١٧ ص ٦١٧) .

٢٤١ - تنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن الأغذية تعتبر مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة . ولما كان القرار الوزاري بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة (المربى) لم يصدر بعد ، وكان من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، وكان الفعل المسند إلى الطاعن وهو بيعه مربى مغشوشة لا يكون جريمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً إذ دانه ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم مما نسب إليه .

(الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢ س ٢١ ق ١٦ ص ٦٩) .

٢٤٢ - متى كانت التهمة المسندة إلى الطاعن أنه عرض للبيع كمونا غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً فقد كان لازماً على المحكمة أن تبين المواصفات التي خولفت والتي أسست عليها مسئولية الطاعن عن الجريمة التي دانت بها . ولما كان إغفال الحكم المطعون فيه لهذا العنصر الجوهرى الذى عليه يتوقف الفصل فى المسئولية الجنائية مما يعيبه بالقصور فإنه يتعين نقضه وتحديد جلسة لنظر الموضوع لأن الطعن لثانى مرة عملاً بنص المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٩ س ٢٢ ق ٢٢٧ ص ١٠٢٦) .

٢٤٣ - لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ عينة الكمون فى ١٠/٥/١٩٧١ وتاريخ تحليلها فى ٢٠/٥/١٩٧١ كافية لتوالد السوس فيها . وكان هذا الدفاع - فى صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً إذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها وهو يعتبر من المسائل الفنية التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها بنفسها لإبداء رأى فيها ، ومن ثم فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنياً ، ولما كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الإجراء وأطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه ، فإن الحكم يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع فضلاً عما شابه من قصور بما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٥ س ٢٥ ق ٩٧ ص ٤٥٨) .

٢٤٤ - متى كان البين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الأول أنكر التهم المسندة إليه وأثار محاميه دفاعاً مؤداه أن الطاعن ليس هو المقصود بالاتهام ودل على ذلك بأن الجنائية رقم ٢٠٨٩ لسنة ١٩٦١ الموسكى المقول بأن الطاعن ضبط فيها متلبساً بحيازة اختتام مزورة للمحاكم اتضح أنها مقيدة ضد وأنه لا توجد أية صلة بين الطاعن والعقدين

مسئولية جنائية

موضوع الاتهام - ذلك بأن الاتهام كان موجهاً بالنسبة للعقد الموصوف بأنه العقد الأول إلى متهم آخر غير الطاعنين وقضى بآدانتته - وطلب تأييداً لدفاعه إجراء المضاهاة بين خط الطاعن وبين العبارة والتوقيع المنسوبتين له على الورقة التي تفيد استلامه عقد البيع الأول للوصول إلى أن الطاعن ليس ذات الشخص المنسوب إليه الاتهام ، لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق أدلة الثبوت المستمدة من أقوال الشهود ومن تقرير قسم أبحاث التزوير والتزييف الخاص بتقليد اختتام المحكمة المختلطة انتهى إلى إدانة الطاعن دون أن يورد دفاعه سالف البيان وما ساقه من أوجه لها شأن في خصوصه مكتفياً بأن المحكمة لا تقيم وزناً لانكاره التهمة بعد أن اطمأنت لأدلة الثبوت التي أوردتها ، ولما كان ماثاره الطاعن في هذا الصدد يعد دفاعاً هاماً وجوهرياً ، لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية وجوداً أو عدماً مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً ، ولا يغنى عن ذلك أقوال شاهدي الإثبات اللذين لم يحضرا جلسة المحاكمة ويشاهد الطاعن - لأن هذه الأقوال على ما قام عليه الدفاع لا تنصب على ذات شخصه بل على اسم مجرد تضمنته الأوراق المقدمة ، فضلاً عن أن المحكمة لم تمض في تحقيق مضاهاة خط الطاعن على ورقة استلام العقد بالوسيلة التي طلبها قسم أبحاث التزييف والتزوير ، وليس يسوغ التفات المحكمة عن هذا الإجراء ما تساندت إليه من أن الطاعن لم يطلب أجلاً لتقديم أوراق للمضاهاة ، مادامت هي على ما يبين من الأوراق لم تطلبها منه لقمضى في تحقيق كان عليها أن تسلكه بلوغاً لغاية الأمر فيه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول والطاعن الثاني الذي قرر بالطعن ولم يقدم التوكيل الذي تم الطعن بمقتضاه ، وذلك لوحدة الواقعة .

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ س ٢٦ ق ١٢١ ص ٥٨٦) .

٢٤٥ - إن المادة ٦٣ من قانون العقوبات إذ نصت بأنه لا جريمة إذا وقع الفعل من الموظف تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه متى حسنت نيته قد أوجب عليه - فوق ذلك - أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته اعتقاداً مبنياً على أسباب معقولة .

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ق ٢ ص ١٤) .

٢٤٦ - إن التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن الثاني - لمحكمة أول درجة أثناء نظر معارضته - تمسكاً بدلالاتها على انتفاء مسؤوليته في جريمة التبديد بسبب إصابته يوم الحادث بكسر في ظهره أثناء تحميله السيارة ودخوله المستشفى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ق ١١١ ص ٥٢٦) .

الفصل السابع

ما لا يرفع المسؤولية

الفرع الأول : الباعث

٢٤٧ - إن القصد الجنائي في جريمة الجرح العمد إنما يتحقق باقدام الجاني على احداث الجرح عن إرادة واختيار وهو عالم بأنه فعل يحظره القانون ومن شأنه المساس بسلامة المجني عليه او بصحته ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية أن يكون المتهم قد اقدم على اتيان فعلته مدفوعاً بالرغبة في شفاء المجنى عليه .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/١٥ س ٨ ص ٧٨٦) .

٢٤٨ - إن مجرد اصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام الذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي دفعت له إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام الجريمة .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٢ س ٨ ص ٨١١) .

٢٤٩ - إن قول المتهم في جريمة ضرب أفضى إلى موت من أنه قصد ابعاد المجنى عليها عن مكان المشاجرة خوفاً عليها فدفعها بيده ووقعت على الأرض إنما يتصل بالباعث ، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسؤولية .

(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ س ٩ ص ١٠٤٤) .

٢٥٠ - يكفي لتحقيق - جريمة احرار سلاح ناري بغير ترخيص وجريمة احرار ذخيرة مما يستعمل في السلاح الناري - مجرد الحيازة المادية لهما ، أيأكان الباعث على حيازتهما ، ولو كان لأمر عارض أو طارئ .

(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١٦ س ٩ ص ١٠٩٨) .

٢٥١ - مجرد الاستيلاء على السلاح في غير الأحوال المرخص بها قانوناً عن علم وإدراك يتحقق به معنى الإحراز كما هو معروف به في القانون مهما قصرت فترة الاحراز ومهما كان الباعث عليه .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ س ١١ ص ٧٥٦) .

٢٥٢ - من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدر المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله اعطى الشيك - وأن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١١ س ١٤ ص ٧٦٨) .

(والطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢ س ١٥ ص ٦٢٧) .

٢٥٣ - الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها ، فلا يؤثر على سلامة الحكم إغفاله بيانه أو الخطأ فيه ، مادام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصرها القانونية وأورد أدلة ثبوتها بما يفي بالنتيجة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٢٧ ص ١٢٤٢) .

مسئولية جنائية

٢٥٤ - إن مراد الشارع من العقاب في جريمة إصدار شيك بدون رصيد هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري مجرى النقود ، ولا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره لأنها دوافع لا أثر لها على قيام المسؤولية الجنائية التي لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك ، إذ سوء النية إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

(الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٧ س ٢٢ ق ١٢ ص ٥١) .

٢٥٥ - إن المسؤولية الجنائية في صدد جريمة إصدار شيك بدون رصيد لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي أعطى من أجله الشيك .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٥ س ٤٢ ق ٩٠ ص ٣٦٦) .

٢٥٦ - متى كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم الغيابي الاستثنائي بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن أصدر سبعة شيكات على بنك القاهرة فرع الأزهر لمصلحة المدعى بالحق المدني وبعرض هذه الشيكات على البنك المسحوب عليه أعادها بالرجوع على الساحب ، ثم حصل دفاع الطاعن من أن الشيكات حررت لضمان كمبيالات ورد عليه بأن هذا الدفاع غير مقبول وانتهى الحكم إلى أن التهمة المسندة للطاعن ثابتة قبله من تحرير شيكات لا يقابلها رصيد وكان هذا الذي أورده الحكم صحيحاً في القانون وكان ما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا أثر له على طبيعته مادام مظهره وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان ، وكانت المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك وكان لا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه أوفى بجزء من قيمة الشيكات إلى المدعى بالحق المدني مادام لم يسترد الشيكات من المستفيد ، فإن ما ينعاه على الحكم لا يكون له أسس .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ س ٢٤ ق ٧٦ ص ٣٥٥) .

الفرع الثاني : الخطأ في شخص المجنى عليه :

٢٥٧ - الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد ، فيعتبر مسئولاً عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصاً غير الذي تعمد ضربه . لأنه إنما قصد الضرب وتعمده ، والعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه .

(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٤ س ١٤ ص ٥٦٢) .

الفرع الثالث : الاستفزاز :

٢٥٨ - الأصل أن الاستفزاز لا يعد في صحيح القانون عذراً معفياً من العقاب . بل هو لا يعدو أن يكون ظرفاً قضائياً يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ س ١٢ ص ٩٤٢) .

(والطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ س ١٥ ص ٢٩٥) .

٢٥٩ - إذا كان المستفاد من دفاع المتهم أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الإثارة والاستفزاز تملكته فالجأته إلى فعلته دون أن يكون متمالكاً إداركه ، فإن ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسئوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل ، وهما مناط الإعفاء من المسئولية ، ولا يعد دفاعه هذا في صحيح القانون عذراً معفياً من العقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقروناً بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في إعماله أو إطرأحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ س ١٩ ق ٦٦ ص ٢٥٠) .

٢٦٠ - إن الاستفزاز لا ينفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب الفعل تحت تأثير الغضب .

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ س ١٩ ق ٦٦ ص ٢٥٠) .

الفرع الرابع : السداد :

٢٦١ - إن قول المتهم إنه سدد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بما جعله لا يودع رصيداً في البنك يقابل قيمة الشيك لا يؤثر في الجريمة مادام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

(الطعن رقم ٢٠٤١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢٩ س ٩ ص ٤٤٢) .

٢٦٢ - لا يؤثر في مسئولية المتهم في جنائية الاختلاس مبادرته بسداد العجز ، كما لا يفيد الاستناد إلى ما ورد بلائحة النقل المشترك - وهي لائحة إدارية تنظيمية - من انذار المختلس ومنحه مهلة - لا يفيد الاستناد إلى ذلك لأنه ليس من شأن ما جاء بتلك اللائحة أن يؤثر في مسئولية المتهم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقه .

(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٥ س ٩ ص ٤٥٠) .

٢٦٣ - تتحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى ثبت أن الموظف تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له ولا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه .

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ س ٩ ص ٦٩٨) .

٢٦٤ - إن السداد لا تأثير له على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مادام أنه قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .

(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ص ٧٨٦) .

٢٦٥ - من المقرر قانوناً أن حق المدين في بيع المحصول المحجوز إدارياً نظير الأموال الأميرية ينعدم بالحجز على ذات المحصول حجزاً قضائياً ، ذلك لأن هذا الحجز الأخير يقتضي من الحارس ألا يتصرف في المحجوز احتراماً لأمر القضاء - فيكون ما ذهب إليه الحكم من أن بيع المتهم للحاصلات المحجوزة وسداد ثمنها للصراف لا يعفيه من المسئولية الجنائية صحيح في القانون .

(الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٨ س ١ ص ٢١٢) .

مسئولية جنائية

٢٦٦ - من المقرر أن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها ولا يعفى من المسؤولية الجنائية .
 (الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/١/١٤ س ٢٥ ق ٥ ص ٢٦) .
 (والطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٥ س ٢٩ ق ٢٩ ص ٦٦٩) .
 (والطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٩ س ٢٩ ق ١٢٢ ص ٦٨١) .
 (والطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ق ١٦٤ ص ٧٩٨) .
 (والطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠ س ٢٩ ق ١٧٥ ص ٨٤٧) .
 (والطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١١ س ٢٩ ق ١٩٢ ص ٩٣١) .

الفرع الخامس : صور أخرى لما يرفع المسؤولية :

٢٦٧ - متى كان الواضح من الحكم أن جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيبات البدنية التي دين المتهمان بها قد تمت واكتشفت عناصرها قبل فرار المجنى عليه فلا يؤثر في مسئوليتهم الجنائية أن يكون قراره قد حدث من تلقاء نفسه أو بموافقة الجناة وارشادهم .

(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٤ س ٧ ص ٧٢٢) .

٢٦٨ - متى كان الحكم قد رد على ما دفعت به المتهمة من أنها تستفيد من الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات بقوله : « إن ما ورد في المادة ١٤٥ المذكورة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة مادامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقباً عليها والقانون يعاقب على مجرد احراز الجواهر المخدرة احرازاً مادياً مع العلم بأنها مخدر ، فإن هذا الرد يكون صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ٤) .

٢٦٩ - متى كان الحكم قد أثبت أن القصد من التزوير هو التخلص من أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الإعفاء منها ، فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .

(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٣٦) .

٢٧٠ - لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره بل تتحقق الجريمة ، ولو تقدم به المستفيد في تاريخ لاحق مادام الشيك قد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون لكي يجري مجرى النقود ويكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائماً - فإذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لصرف قيمته فلم يجد له رصيداً قائماً قابلاً للسحب وكان الحكم قد أثبت على المتهم بأدلة سائغة مقبولة علمه وقت إصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب مما يتحقق به سوء النية فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النعى على الحكم بالقصور على غير أساس .

(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ص ٧٨٦) .

٢٧١ - إذا بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة عرض رشوة على موظف عمومي « جندي المرور ، ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير محضر

مخالفة لسائق السيارة التي كان يركبها المتهم ولم تقبل منه وهي الجريمة التي دانه الحكم بها فإنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون هذه المخالفة التي عرض مبلغ الرشوة للامتناع عن تحريرها مما يجوز الصلح فيها أو لا يجوز .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨٠٤) .

٢٧٢ - إذا اثبت الحكم في حق الطاعن انه اخفى محضر الجلسة ليودع بدلاً منه المحضر المزور ، واطرح دفاعه بأن هذا المحضر فقد منه ، وهو ما تتحقق به جريمة الاختلاس التي دانه بها ، فإن إعادة هذا المحضر بعد ذلك إلى ملف الدعوى لا تأثير لها في قيام الجريمة بعد وقوعها .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ س ٩ ص ٩٠٢) .

٢٧٣ - تعيين المتهم في وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة - احراز ذخائر بدون ترخيص - لا يؤثر على قيامها لأنه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة التي في حوزته طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

(الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ س ٩ ص ١٠٢٩) .

٢٧٤ - لا يشترط لوقوع جريمة تقوم من جانب الموظف على عدم قبول الرشوة أن تكون نيته قد انصرفت إلى الإخلال بواجبات وظيفته ، ومن ثم فإن ما حدث من تبليغ سابق على الضبط لا يؤثر في قيامها .

(الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥) .

٢٧٥ - مجرد التقدم بطلب الترخيص لمصلحة المناجم والمهاجر لا يفيد قانوناً رضائها باستخراج المواد المعدنية من هذه الأمكنة .

(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢ س ١٠ ص ١٥٢) .

٢٧٦ - تنازل المتهم عن البضائع التي استوردها لآخر لا يعفيه من التزامه بتقديم شهادة الجمر الكيفية بوصفه مستورداً .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ س ١٠ ص ١٠٨٢) .

٢٧٧ - إن دفع المتهم بتبديد المحجوزات بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر في مسؤوليته عن فعله مادام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما حجز عليه .

(الطعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٥ س ٧ ص ٢٨١) .

٢٧٨ - يجب دائماً احترام الحجز - ولو كان مشوباً بما يبطله - مادام لم يقض ببطلانه ، فمخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات - بفرض وقوعها - لا تبیح اختلاس هذه المحجوزات .

(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٥٩ س ١٠ ص ٥٥٨) .

٢٧٩ - اتفاق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء المحجوزة واحلال غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحجز الذي وقع بأمر السلطة القضائية - وأوامرها واجبة الاحترام - فيكون الحجز قائماً قانوناً لا ينهيه تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوزات على أن يقدم ضماناً للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله .

(الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ س ١١ ص ٤٤٩) .

٢٨٠ - تتم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في

عهدته إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوي عليه هذا الفعل من الأضرار بمصلحة الدائن الحاجز ، ومن مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقعته - ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاله بأن الشيء المحجوز عليه مملوك لآخر - إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة بإلغاء الحجز .

(الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢١ س ١١ ص ٧٤٨) .

٢٨١ - متى كان الثابت أن الطاعن هو الذي أصدر الشيك بوصفه وكيلاً عن زوجته - صاحبة الحساب دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ، فإنه يكون مسئولاً ويحق عقابه بوصفه فاعلاً أصلياً للجريمة ، لأن وكالته عن زوجته صاحبة الحساب لا تنفي أنه هو الذي قارف الجريمة التي دين من أجلها .

(الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٤ ص ١٠٣) .

٢٨٢ - الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي : فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار - عند إقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة . إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته واشرافه الخاص ، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته . فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن مسئوليته قد انتهت بإقامة مقاولاً لأعمال الحديد أقر بقيامه بهذه العملية ، فهو الذي يسأل عما يقع من تقصير في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الناس ، وقد دانه الحكم المطعون فيه بوصف أنه المقاول المعهود إليه بإنشاء الحديد ورتب مسئوليته على أن نقل الحديد تم على نحو تسبب عنه قتل المجنى عليها ، وكان الحكم حين اشرك الطاعن في المسئولية خلافاً للأصل المقرر في القانون والزمه باتخاذ احتياطات من جانبه ، بعد أن سلم بأنه قد عهد بأعمال الحديد إلى مقاول مختص يقوم بهذا العمل عادة ، لم يبين سنده فيما انتهى إليه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الموجب لنقضه .

(الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠ س ١٤ ص ٣٦٦) .

٢٨٣ - لا يجدى الطاعن التمسك بإدخال متهم آخر في الدعوى ، مادام أن ذلك لم يكن ليحول دون مساءلته هو عن الجريمة المسندة إليه .

(الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٢٤٧ ص ١١٧٦) .

٢٨٤ - من المقرر أن جريمة إصدار شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك في التداول باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات . ولا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً إذ أن تأخير الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الإطلاع .

(الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٧ س ٢٢ ق ١٢ ص ٥١) .

٢٨٥ - إن عدم تقديم الشيك في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩١ من القانون التجارى لا يترتب عليه زوال صفته .

(الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٧ س ٢٢ ق ١٢ ص ٥١) .

٢٨٦ - يشترط للعقاب على السب المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات أن يكون مرتكب السب قد ابتدر المجنى عليه بالسب أى ألا يكون قد الجىء إلى السب رداً على سب موجه إليه ، مما يعتبر معه الاستفزاز عذراً مبرراً للسب في هذه الحالة . ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما ورد في الرسالة موضوع الاتهام لم يخرج عما يقتضيه المقام ويتلزم مع حق المطعون ضده - بوصفه نائباً لرئيس الجهة الدينية والمنوط به الرد على ما يوجه إليها - في الرد على ما تضمنته رسالة كانت قد صدرت من الطاعن وموجهة إلى أشخاص معينين هم بذواتهم الذين وجهت إليهم الرسالة موضوع الاتهام وتتضمن عبارات فيها تهجم على رئيس تلك الجهة الدينية وينسب إليه فيها ارتكاب أفعال وتصرفات تسيء إلى الجهة المذكورة ويدعو فيها إلى اتخاذ إجراءات معينة في هذا الصدد ، وكان الحكم لم يخطئ في فهم مدلول عبارات الرسالة الأخيرة والتزم التطبيق القانوني الصحيح كما صار إثباتها في الحكم وقد خلا من التناقض الذى يعيبه ، فإن النعى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٧ س ٢٥ ق ١٤٠ ص ٦٤٨) .

٢٨٧ - من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه ويظل منتجاً لأثاره ولو كان مشوباً بالبطلان مادام لم يصدر حكم ببطلانه من الجهة المختصة .

(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٧ س ٢٦ ق ٧٥ ص ٢١٨) .

٢٨٨ - تتم جريمة اخلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الأضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التى أوقعت .

(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٧ س ٢٦ ق ٧٥ ص ٢١٨) .

٢٨٩ - لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن محصول القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التسويق التعاونى - إذ كان يجب عليه ، بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه حتى يصدر امر بذلك أو يقضى بإلغاء الحجز .

(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٧ س ٢٦ ق ٧٥ ص ٢١٨) .

الفصل الثامن

ازدواج المسؤولية

٢٩٠ - الجرائم العسكرية هي افعال وردت نصوصها في قانون الأحكام العسكرية رأى الشارع فيها اخلاً بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين للنظم العسكرية ، ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام فهي جرائم معاقب عليها في كل من القانونين . وقد قصد الشارع بما نص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة

مسئولية جنائية

النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية من أن « المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في قراراتها أو أحكامها أمام أي هيئة قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه في هذا القانون » . قصد الشارع من ذلك تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، ويترتب على ذلك أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح نهائياً فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً بإصداره يحوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الإزدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .

(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٢ س ١٢ ص ٢٠٦) .

٢٩١ - الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على أن « يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون . وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف » . قد دل على أنه لا يزاوج بين مسؤولية صاحب المحل وبين مسؤولية المدير بل تجرى نصوصه على استقلال كليهما في المسؤولية فلا ترفع عن صاحب المحل إذا عين له مدير ، لأن مسؤولية كليهما تقوم على افتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل .

(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/٥/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٣٤ ص ٧٢٦) .

٢٩٢ - من المقرر أنه لا تجوز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين ذلك أن الإزدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩/١/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٠٨) .

الفصل التاسع

المسئولية الجنائية والمسئولية الادارية :

٢٩٣ - لا تنافر إطلاقاً بين المسئولية الإدارية والمسئولية الجنائية فكل يجري في فلكه وله جهة اختصاصه غير مقيد بالآخرى .

(الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٦٠ ص ٧٩٢) .

٢٩٤ - من المقرر أن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقع منه . لا يحول أيهما دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى أحكام القانون العام عن كل جريمة يتصف بها هذا الفعل ، وذلك لاختلاف الدعويين الجنائية والتأديبية بما لا يمكن معه أن يحوز القضاء في الدعوى التأديبية قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٦٠ ص ٧٩٢) .

٢٩٥ - لا يؤثر في وجوب الحكم بالعزل من الوظيفة عن جريمة الاختلاس سبق مجازاة المتهم إدارياً عن خطأ إداري ناشئ من الفعل ذاته لأن عقوبة العزل عقوبة تكميلية مقررة في القانون عن جنابة الاختلاس عملاً بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات والمحكمة الجنائية ملزمة بتوقيعها وهي تختلف في طبيعتها كعقوبة جنائية عن الجزاء الإداري الموقع من الجهة الإدارية .
(الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ق ١٦٠ ص ٧٩٢) .

الفصل العاشر

مسائل متنوعة :

٢٩٦ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً او مدنياً ، هو مما يتعلق بموضوع الدعوى .

- (الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١١١ ص ٦١٩) .
- (والطعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦ س ١٨ ق ٦٦ ص ٢٢٥) .
- (الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٨٤٨ ص ١١٧٩) .
- (والطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ ق ١٩ ص ١٠٧) .
- (والطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٢١ س ٢٤ ق ١٨٠ ص ٨٦٩) .
- (الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢١ س ٢٨ ق ٣٦ ص ١٦٤) .
- (والطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧ س ٢٨ ق ١٧٩ ص ٨٦٥) .
- (والطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢ س ٢٩ ق ٣ ص ٢٤) .

٢٩٧ - لا تلتزم المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به امامها .
وإذ ما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فليس له أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك .

- (الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٢٧ ص ١٢٤٢) .

٢٩٨ - إن مناط الإعفاء من العقاب في مجال تطبيق المادة ٦٢ من قانون العقوبات أن يكون مرجعه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها بما يجعل الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقد الشعور والاختيار في عمله ، وهو ما لا يندرج تحته ما يثيره الطاعن في وجه طعنه من عدم سلامة إرادته وإدراكه .

- (الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٢٧ ص ١٢٤٢) .

٢٩٩ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات على أنه : « ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة » . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب إعفاءه من العقاب تأسيساً على أنه مكن السلطات من القبض على المتهم الأول في الدعوى ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد هذا الدفاع أو يعرض له رغم أنه يشكل دفاعاً جوهرياً ، إذ من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مسئوليته ويتغير به وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يتعين معه

مسئولية جنائية

على المحكمة ان تعرض له وتقول كلمتها فيه ، اما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مستوجباً نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦ س ١٨ ق ٢٠ ص ١٦٠) .

٣٠٠ - تشترط الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ للإعفاء من العقاب صدور الإخبار قبل الشروع في التحقيق .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ س ١٨ ق ٨١ ص ٤٣٠) .

٣٠١ - إنه وإنه لم تستلزم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المعدلة - المبادرة بالإخبار ، إلا أن القانون اشترط - في مقابل الفسخة التى منحها للجاني في الإخبار - أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . فموضوع الإخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الإفضاء بمعلومات جدية صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبى الجريمة ، فإذا كانت السلطات قد تمكنت من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير ذلك الطريق فلا إعفاء .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ س ١٨ ق ٨١ ص ٤٣٠) .

٣٠٢ - من المقرر أن الفصل في أمر تسهيل القبض على باقى الجناة هو من خصائص قاضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق ملاذام يقيمه على أسباب تسوغه .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ س ١٨ ق ٨١ ص ٤٣٠) .

٣٠٣ - حكم المادة ٤٨ من قانون العقوبات منبت الصلة بجريمة إخفاء الأشياء المختلسة والتي لم يقرر القانون ثمة حالات للإعفاء منها .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٧١ ص ٨٥٢) .

٣٠٤ - قسم القانون احوال الإعفاء في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفراد لكل حالة فقرة خاصة ، واشترط في الحالة الأولى - فضلاً عن المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة - أن يصدر الإخبار قبل الشروع في التحقيق . أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهى وإن لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشترط في مقابل الفسخة التى منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ، فموضوع الإخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الإفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبى الجريمة حتى يصبح الجاني جديراً بالإعفاء المنصوص عليه . ولما كان الطاعن يسوق في أسباب الطعن بأنه ادلى بإقراره بعد القبض عليه والتحقيق معه ، فقد دل بذلك على صدور الإخبار بعد الشروع في التحقيق وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه أن الشخصين الذين ادعى الطاعن أنه أخذ العملة الورقية المقلدة منهما قد انكرا ذلك ولم يستند إليهما أى اتهام وإن الأقوال التى ادلى بها الطاعن في هذا الصدد لا تغير من الحقيقة والواقع ولم يكن الهدف منها الإفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي إلى القبض على مرتكبى الجريمة بل استهدف منها التنصل من الاتهام وإلقاء عبء المسؤولية على عاتق غيره دون وجه حق ، فهى بذلك لا تعد إخباراً عن مرتكبى الجريمة بالمعنى القانونى الذى اشترطه الشارع . ومن ثم فقد تخلفت شرائط الإعفاء بحالتيه ، ويكون

الحكم قد أصاب فيما انتهى إليه من عدم تمتع الطاعن بالإعفاء لانعدام مسوغه ، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ق ٢٠٤ ص ١٠٠٤) .

٣٠٥ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً وتقدير توافر علاقة السببية وانتفاؤها من الأمور الموضوعية التي تترك لمحكمة الموضوع بشرط الاستدلال السائغ وان يكون تكييفها للواقع يتفق وصحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ س ١٩ ق ٣٦ ص ٢٠٧) .

٣٠٦ - مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ان القانون - في الفقرة الثانية منها - لم يرتب الإعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه إسهاماً إيجابياً ومنتجاً وجدياً في معاونته السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، فإذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غير جدى وعقياً فلا يستحق صاحبه الإعفاء . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قنع بإيراد إخبار المطعون ضده الأول عن تخصصه المخدرات والأشخاص المقول باتفاقه معهم على استلامها ، ورتب على مجرد الإخبار اثره في إعفائه من العقوبة هو ومن جراه من زملائه دون أن يعنى باستظهار سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حكم القانون من تقصى صلة هؤلاء الأشخاص بالجريمة - على الرغم مما أورده من أن النيابة العامة استندت إلى أنه لم يستقر في التحقيق على شخص من اتفق معه ولم يرشد إرشاداً صحيحاً سليماً عنه كما لم يتقص الحكم اثر الإخبار في تمكين السلطات من ضبط هؤلاء الأشخاص باعتبارهم مساهمين فعلاً في الجريمة ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فيه .

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢ س ٢٤ ق ١٤٢ ص ٦٩٠) .

٣٠٧ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أوردت المحكمة أن المطعون ضده الأول « هو قبطان المركب المسئول عنها وصاحب الكلمة الأولى فيها على أفراد الطاقم الخاص بها ، وهو ما يكفي لاعتبار أن سلطانه مبسوط على المواد المخدرة التي ضبطت في أماكن غير ظاهرة من المركب أسفل ألواح الخشب وفي غرفة الماكينة ، عاد إلى القول : « بأن جميع المطعون ضدهم أنكروا صلتهم بها وأن حيازتها شائعة بينهم بما لا يمكن معه نسبة حيازتها إلى أى واحد منهم على وجه التحديد ، . ثم بعد أن أوردت المحكمة ، أن المطعون ضدهم الذين لم يعترفوا لم يكن لديهم أى علم عن المواد المخدرة ولم تكن لهم سيطرة عليها ، قولاً منها بأنهم تحت إمرة المطعون ضده الأول عادت إلى القول بأنهم « قرروا مع باقى زملائهم أنهم بمجرد أن تم نقل تلك المواد إلى ظهر المركب اتفقوا جميعاً على تسليمها للجهات المعنية ، مع ما قد يشير إليه القول الأخير من علمهم بأمرها . وإذا كان الحكم قد انتهى إلى أن المطعون ضده الأول ومن جرى مجراه من المطعون ضدهم يستحقون الإعفاء من العقاب وأن الباقيين لا يمكن مساءلتهم عن المخدرات المضبوطة ، دون أن يحدد من منهم قد قدر استحقاقه للإعفاء ومن نفى عنه ركن العلم منهم ، فإن ما أورده الحكم من ذلك كله - على الصورة المتقدمة - فضلاً عن قصوره وفساده في الاستدلال

مسئولية جنائية

يكون مشوباً بالتناقض والإيهام والغموض والتهاتر مما ينبىء عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح مما يتعين معه نقص الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢ س ٢٤ ق ١٤٢ ص ٦٩٠) .

٣٠٨ - من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذى يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء ، والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان البلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط باقى الجناة . ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يدل بأية معلومات جديدة أدت بذاتها إلى ضبط المتهمين الآخرين إذ اشتبه مأمور الجمرك في أمر المتهم الثانى لما لاحظته من أن مهنته وحالته لا تسمحان له باصطحاب سيارة ، وجاعت إخبارية من وحدة مكافحة التهريب عن قيام المتهم الثالثة بتهريب ممنوعات في سيارتها قبل وصول السفينة كما أن أياً من هذين المتهمين لم يكن فاعلاً أو شريكاً مع الطاعن بل كان فعل كل منهم مستقلاً عن أفعال الآخرين ، وكان الفصل في كل ذلك من خصائص قاضى الموضوع مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون في رفض مطلب الطاعن الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة ٤٨ من قانون المخدرات ، ويكون النعى عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٤ س ٢٤ ق ١٧٢ ص ٨٢٢) .

٣٠٩ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقرير قانونى خاطئ إذ أوجب اعتراف الجانى بجريمته كى يتمتع بالإعفاء ، مادامت النتيجة التى خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانونى السليم .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٤ س ٢٤ ق ١٧٢ ص ٨٢٢) .

٣١٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ودون استعمال آلة التنبيه - ما يوفر الخطأ في جانبه ، دون أن يستظهر قدر الضرورة التى كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه ، وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سبباً في وقوع الحادث ، كما اغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية التى دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم - بانقطاعها وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمدنية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ويكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢) .

٣١١ - إن مسئولية المتهم لتحديد بما يسند إليه من وقائع ولا يحاج بما يقضى به على متهم آخر ، ومن ثم فلا صفة للطاعن في التحدث عما قضى به بالنسبة للمتهم الآخر المحكوم ببراءته ، بل أن ذلك للنياية العامة وحدها .

(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١ س ٢٦ ق ١٠٩ ص ٤٧١) .

٣١٢ - من المقرر أن النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير أو الحط من كرامته ، فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه ، لما كان ذلك ، وكانت عبارات المقال موضوع الاتهام شائنة ومن شأنها لو صحت استيجاب عقاب المطعون ضدها واحتقارها عند أهل وطنها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بقالة أن تلك العبارات إنما كانت من قبيل النقد المباح يكون في غير محله .
(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ق ١٢٧ ص ٥٦٧) .

مسئولية مدنية

٢٥ - ١	الفصل الأول : المسؤولية عن الأعمال الشخصية
٤٧ - ٢٦	الفصل الثاني : مسئولية المتبوع
٥٥ - ٤٨	الفصل الثالث : مسئولية متولى الرقابة
٥٦	الفصل الرابع : المسؤولية الناشئة عن الأشياء
٦٣ - ٥٧	الفصل الخامس : التضامن في المسؤولية المدنية
٦٨ - ٦٤	الفصل السادس : تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية
٦٩	الفصل السابع : خطأ الضرر واثره على مسئولية المسئول
٧٧ - ٧٠	الفصل الثامن : القضاء بالبراءة واثره على المسؤولية المدنية
٩٩ - ٧٨	الفصل التاسع : مسائل متنوعة

موجز القواعد :

الفصل الأول

المسئولية عن الأعمال الشخصية :

١ - تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى يوجب مسئولية المتهم عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته

- ٢ - الأفعال التى عبرت عنها اللائحة الجرمية بتهريب البضائع ووسائل النقل تعتبر من الأفعال التى ترتب المساءلة المدنية فى الحدود التى رسمها القانون
- ٣ - المسئولية التقصيرية . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما تقدير التعويض . متروك لمحكمة الموضوع دون معقب . عدم التزامها ببيان عناصر الضرر الذى قدرت التعويض على أساسه : مادامت قد أوردت أدلة الإدانة عن الجريمة
- ٤ - العمل الضار موجب لمسئولية فاعله عن التعويض . إثبات الحكم المطعون فيه اعتداء الطاعنين على المدعى بالحق المدنى واحداث إصاباته . اثارة الطاعنين فى طعنهما مساهمة المجنى عليه فى الخطأ

مسئولية مدنية

- الذى تسبب عنه الضرر الذى لحق به . لا محل له . علة ذلك : تعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها ٤
- تبيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة سببية . إحاطته بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية . لا تثريب عليه بعد ذلك إذا لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به ٥
- إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعنين على المجنى عليها . تضمنه أركان المسؤولية المدنية . وجوب الحكم على مقارفة بالتعويض . لا تثريب على المحكمة عدم تبيانها الضرر بنوعيه المادى والأدبى ٦
- لا شأن لمسئولية مالك البناء المفترضة قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذى يحدثه تهدمه بالمسئولية الفعلية للمقاول الذى أنشأه عن إقامته دون مراعاة الأصول الفنية فى تشييده ٧
- شرط توافر الضرر المادى هو الإخلال بحق أو بمصلحة للمضروب . للمجنى عليه الذى يموت عقب إصابته مباشرة الحق فى التعويض عن الضرر الذى لحقه . انتقال هذا الحق من بعده إلى ورثته . لهم مطالبة المسئول بجبر الضرر الذى لحق بمورثهم ٨
- الضرران المادى والأدبى سريان فى إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما . تقديره فى كل منهما . موضوعى . إحاطة الحكم بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية . لا تثريب عليه إن هولم يبين مقدار التعويض الذى قضى به عن كل من الضررين على حدة ٩
- فى إثبات الحكم لوقوع الفعل الضار من المتهمين ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية ويوجب الحكم على مقارفة بتعويض الضرر المادى والأدبى ١٠
- حق الالتجاء إلى القضاء . طبيعته وحدوده ؟ ١١
- حدود المسئوليتين الجنائية والمدنية عن أعمال الهدم والبناء ؟ ١٢
- انتهاء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبديدها . التى دين بها المتهم . دون بيان أساس ذلك . قصور ١٣
- التزام كل من ساهم فى ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذى أفضى إلى وفاة المجنى عليها بدفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانوناً ١٤
- الضرر المستوجب للتعويض . كفاية إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله بياناً له ١٥
- عدم بيان الحكم الضرر بنوعيه المادى والأدبى . لا يعيب الحكم . علة ذلك ؟ ١٦
- عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . مادام قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ١٧
- عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به . مادامت قد بينت عناصر المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ١٨
- عدم بيان الحكم وجه الضرر المادى والأدبى . لا يقدح فى سلامة الحكم بالتعويض . مادام قد أثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية ١٩
- عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض . عدم بطلان الحكم عند إغفاله ذكر مواد القانون . فى خصوص الدعوى المدنية . متى كان النص الواجب الإنزال مفهوماً من الوقائع التى أوردها ٢٠

- حق الالتجاء إلى القضاء من الحقوق العامة — لا مساءلة بالتعويض عنه . طالما لم ينحرف مباشرة عما وضع له ولم يستعمله استعمالاً كيدياً ٢١
- الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وكون الضرر محققاً . شرطاً للحكم بالتعويض عن الضرر المادي . ثبوت أن المجنى عليه كان يعول المضرور وقت وفاته على نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك مستقبلاً كانت محققة . شرط لتوافر الضرر المادي ٢٢
- حق المضرور طلب التعويض عن ضياع فرصة استمرار إعالتة ٢٢
- قعود الحكم عن بحث توافر الضرر المادي الذي لحق بالمضرور نتيجة وفاة عائلته . يعيبه ٢٣
- إثبات الحكم . وقوع الفعل الضار من الطاعن . كفايته للإحاطة بأركان المسؤولية المدنية . وللقضاء بالتعويض ٢٤
- بيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . كفايته للإحاطة بعناصر المسؤولية المدنية ٢٥

الفصل الثاني

مسئولية المتبوع عن فعل تابعه :

- تحقق مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار غير المشروع أو هيأت له بأي طريقة كانت فرصة ارتكابه ٢٦
- مناهات مسؤولية المتبوع عن خطأ تابعه أن تكون هناك علاقة وثيقة بين الخطأ والوظيفة ٢٧
- مساءلة وزارة الداخلية عن تعويض الضرر الناشئ عن فعل أحد الخفراء التابعين لها متى ارتكب هذا الفعل أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أو كانت وظيفته هي التي هيأت له ، كل الظروف التي مكنته من ارتكاب الفعل ولم يكن وقت فعلته متجرداً عن وظيفته ولا مقطوع الصلة فعلاً بمخدومه ٢٨
- خضوع المدارس الحرة والمدارس الخاصة لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة بقوانين تنظيمها يحقق علاقة التبعية للوزارة ٢٩
- توافر علاقة السببية بين الخطأ ووظيفة التابع كلما ثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة سواء قصد خدمة متبوعه أو جرنفع لنفسه وسواء كان خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ٣٠
- الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية المتبوع . ضمانه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ٣١
- عدم مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه إذا لم يكن بين خطأ التابع وما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن الوظيفة ضرورية فيما وقع من خطأ ولا داعية إليه ٣٢
- مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه ، مبناهما : سوء اختياره لتابعه ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته . لا يتفيها : أن تكون موزعة بين أكثر من متبوع عن تابع يؤدي لهم عملاً مشتركاً . المادة ١٧٤ مدني . مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . يكفي

مسئولية مدنية

لتحققها : قيام علاقة سببية بين الخطأ ووظيفة التابع . يستوى في ذلك : أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع ، أو لم يأمر به ، علم به ، أو لم يعلم . مادام أن الوظيفة هي التي مكنت التابع من ارتكاب الخطأ . علاقة التبعية . مسألة موضوعية . يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب : مادام أنه يقيمها على عناصر تنتجها ٢٣

— المتهم بالقتل الخطأ . منازعته في ملكية المسئول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع فيها الحادث . لا تقبل : إذ لا صفة ولا مصلحة له في ذلك ٢٤

— مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع . لا يقبل إثبات العكس . متى تتحقق ؟ كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل الوظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع ، أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه . يستوى في ذلك : ارتكاب الفعل لمصلحة المتبوع ، أو عن باعث شخصي متصل أو غير متصل بالوظيفة . المادة ١٧٤ / ١ مدني ٢٥

— المادة ١٧٤ مدني . مجال تطبيقها : أن تكون الدعوى العمومية قد رفعت على التابع عملاً بالمادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ٢٦

— مساعلة المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها . هذه المسؤولية ليست مقصورة على عمل التابع وهو يؤدي عملاً داخلًا في طبيعة وظيفته أو تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو ضرورة لا مكان وقوعه . تحققها كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء أكان الباعث الذي دفعه متصلاً بالوظيفة أم لا . قيام هذه المسؤولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع لا يقبل إثبات العكس يرجع إلى سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقابته ٢٧

— مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه . يكفي لتحقيقها : قيام علاقة سببية بين الخطأ ووظيفة التابع وأن يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة . سواء تحقق ذلك عن طريق مجاوزة المتبوع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة في استعمالها . وسواء كان التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعه أو جرم منفعته لنفسه ٢٨

— قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٧٤ / ٣ مدني : هو ما للمتبوع على التابع من سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . مثال ٢٩

— قوام مسؤولية المتبوع عما يحدثه من ضرر بعمله غير المشروع أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ونطاق هذه المسؤولية . المادة ١٧٤ من القانون المدني ؟ ٤٠

— تحقق قيد رفع الدعوى الجنائية . المنصوص عليه في المادة ٦٢ إجراءات إذا كانت الجنائية أو الجنحة قد وقعت من الموظف . أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . فحسب . تحقق مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه . إذا وقع الفعل الضار من الأخير أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . أو إذا كانت الوظيفة قد ساعدته أو هيأت له بأية طريقة فرصة ارتكابه ٤١

— الدفع بانتفاء علاقة التبعية بين المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . جوهري . وجوب تمحيصه والرد عليه . مخالفة ذلك . قصور ٤٢

— امتداد ميعاد الاستئناف وفقاً لنص المادة ٤٠٩ إجراءات جنائية . نطاقه . من هم الخصوم في معنى المادة ٤٠٩ إجراءات . المسئول عن الحقوق المدنية ليس خصماً للمتهم . أثر ذلك : عدم امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة له . متى كان المتهم هو المستأنف الوحيد . مسؤولية المتبوع عن أعمال

- تابعه . مقرر قانوناً لمصلحة المضرور . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن مع التابع ٤٣
- مناهة مسؤولية المتبوع عما يحدثه تابعه من ضرر ونطاقها ؟ ٤٤
- مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه . أساسها ومناط تحققها ؟ ٤٥
- المسؤولية المدنية للمتبوع عن أعمال تابعه اتساعها لتشمل خطأ التابع . وحالة مساعدة الوظيفة أو تهيتها له اتيان الفعل الخاطيء . أثر ذلك ؟ تدليل الحكم على كذب الوقائع التي أبلغ بها الطاعن ضد المجنى عليه وانتوائه الإضرار به . توقيعه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب صحيح . أساس ذلك وأثره ؟ محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه الموضوعي للرد عليها استقلالاً . قضاؤها بالإدانة مفاده : إطراحها له ٤٦
- ثبوت أن المسئول عن الحقوق المدنية سلم المتهم السلاح المستعمل بسبب وظيفته وتركه يحمله في جميع الأوقات . أثره . مسئوليته عن الأضرار التي أحدثها تابعه بعمله غير المشروع . لا يؤثر في ذلك حضوره حفل العرس بصفته الشخصية مادام عمله غير المشروع متصلاً بوظيفته . أساس ذلك ؟ ٤٧

الفصل الثالث

مسئولية متولى الرقابة :

- الوالد مسئول عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنف والده إلى أن يبلغ سن الرشد ما لم تقم به حاجة تدعو إلى استمرار الرقابة عليه أو أن ينفصل في معيشة مستقلة وهي مسؤولية تفرض عليه إثبات عكسها وعبء ذلك يقع على كاهل المسئول ٤٨
- وقوع الضرر ممن تشمله الرقابة على تقصير متولى الرقابة - عدم انتفاء مسئوليته إلا إذا أثبت أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ٤٩
- مسؤولية الوالد عن رقابة ولده . وجوب بيان الحكم عناصرها - من ذلك بيان عمر المتهم وعدم تجاوزه سن الولاية على النفس ٥٠
- مسؤولية الوالد عن تعويض الضرر الذي يحدثه ولده . هي مسؤولية مفترضة : مادام الولد في كنفه حتى يبلغ سن الرشد . استناد هذه المسؤولية إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أساء تربيته أو إلى الأمرين معا . هذه قرينة قابلة لإثبات العكس . عبء الإثبات يقع على كاهل المسئول . المادة ١٧٢ مدنى ٥١
- المادة ١٧٢ مدنى . مجال تطبيقها : أن يكون التابع في حاجة إلى رقابة - ما لم يتجاوز سن الولاية على النفس . إن ثبت عدم بلوغه تلك السن كان المتبوع مسئولاً عن الإهمال في رقابته وعن التعويض الناشئ عن هذا الإهمال . ببلوغ التابع سن الرشد يزول واجب الرقابة عليه وتنتفى تبعاً لذلك مسؤولية المتبوع . مثال ٥٢
- قوام مسؤولية متولى الرقابة . افتراض إخلال بواجب الرقابة أو إساءة التربية . أو الأمرين معاً . نقض هذه القرينة . وقوعه على عاتق متولى الرقابة . المادة ١٧٢ مدنى . عدم جواز إثارة أساس المسؤولية المدنية لأول مرة أمام النقض ٥٣
- إثبات الحكم لو كالة الحارس على المحجوزات عن المسئول عن الحقوق المدنية . تتحقق به علاقة

مسئولية مدنية

الوكالة بما يتبعها من سلطة الإشراف والرقابة وتحقق به مسؤولية المسئول عن الحقوق المدنية عن فعل الحارس على المحجوزات ٥٤

— مسؤولية الأب عن الفعل الضار الصادر من ابنه ، توافقها متى كان الابن وقت ارتكاب الفعل الضار لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كتف أبيه . لا عبء في ذلك بوقت رفع الدعوى ٥٥

الفصل الرابع

المسئولية الناشئة عن الأشياء :

— استناد المدعى بالحق المدني في طلب التعويض إلى أحكام نوعين من المسئولية هما المسئولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء . عدم مجادلة الطاعة في انطباق أحكام المسئولية الأولى على واقعة الدعوى . إقامة المحكمة حكمها على سبب صحيح مستمد من الأوراق هو مسئولية الطاعة عن أعمال تابعها . استنادها تزيدها إلى المسئولية الناشئة عن الأشياء . نعى الطاعة على الحكم بالخطأ لاستناده في طلب التعويض إلى المسئولية الأخيرة غير مجد ٥٦

الفصل الخامس

التضامن في المسئولية المدنية :

— أساس المسئولية المدنية التضامنية هو مجرد تطابق الإرادات ولو فجأة وبغير تدبير سابق - ولا يؤثر في قيام هذه المسئولية التضامنية قبل المتهمين عدم ثبوت اتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة ٥٧

— تضامن الفاعلين الذين ساهموا في إحداث الضرر بالمجنى عليه في المسئولية المدنية . شرطه : اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث ٥٨

— التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الضار سواء كان الخطأ عمدياً أو غير عمدي (المادة ١٦٩ مدنى) ٥٩

— التضامن في القانون . معناه ؟ ٦٠

— اتحاد فكرة المتهمين وتطابق إرادتهم على التعدى ، ولو بغير تدبير سابق . أثره : مسئوليتهم جميعاً متضامنين بالتعويض بسبب ما وقع منهم أو من أحدهم من فعل غير مشروع . سبق الاتفاق على التعدى : إنما تقتضيه المسئولية الجنائية عن فعل الغير دون المسئولية المدنية ٦١

— نص الشارع على نوعين من التضامن في المسئولية المدنية : (أولهما) التضامن في المسئولية المدنية بين أصحاب العمل الأصليين . (وثانيهما) التضامن في المسئولية المدنية بين صاحب العمل الأصل ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها ٦٢

— لا يشترط في الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض . وقوع خطأ واحد منهم . يكفي

وقوع خطأ من كل منهم ولو كان غير الذى وقع من زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرر ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أولم تقع في وقت واحد ٦٣

الفصل السادس

تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية :

— تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً او مدنياً . موضوعى ٦٤ - ٦٧
— تقدير الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية والمدنية يتعلق بموضوع الدعوى . إثبات الحكم في حق الطاعن خطأه بمخالفة إشارة شرطى المرور وعدم توقفه عند مفترق الطرق مما أدى إلى وقوع الحادث على الصورة التى رواها الشهود . ما يثيره الطاعن عن جدوى إجراء المعاينة جدل موضوعى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ٦٨

الفصل السابع

خطأ المضرور وأثره على مسئولية المسئول :

— خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها . إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في أحداث الضرر الذى أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول ٦٩

الفصل الثامن

القضاء بالبراءة وأثره على المسئولية المدنية :

— شروط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحقوق المدنية : تبعيتها للدعوى العمومية وأن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة . كون الضرر ناشئاً نتيجة لفعل آخر خلافاً للجريمة . لا اختصاص للمحكمة الجنائية في القضاء بالتعويض ٧٠
— القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق لا يؤدي حتماً إلى انتفاء المسئولية المدنية ٧١
— القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليه . يمتنع فيه على المحكمة الجنائية القضاء بالتعويض على المسئول عن الحقوق المدنية ٧٢
— القضاء بالتعويض للمدعية بالحق المدعى عن مصرع ابنتها مع القضاء بانهدام الفعل الجنائى .

مسئولية مدنية

- اعتبار التضمنين المطالب به عن ضرر غير مباشر . الإدعاء به يخرج عن اختصاص المحكمة الجنائية ٧٣
- مناط المسؤولية قبل المسئول عن الحقوق المدنية طبقاً للمادة ١٧٨ مدنى . وجوب الا يكون الضرر راجعاً لسبب اجنبى ٧٤
- الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها ٧٥
- إقامة الدعوى المدنية التابعة على أساس الجريمة . ثبوت انتفاء تلك الجريمة . وجوب رفض الدعوى . دون أن يحول هذا الرفض دون حق صاحب الشأن في رفع الدعوى المدنية أمام القضاء المدنى محمولة على سبب آخر . مثال . شرط إحالة الدعوى المدنية التابعة للقضاء المدنى في معنى المادة ٣٠٩ إجراءات ٧٦
- حق المسئول عن الحقوق المدنية في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . استقلاله عن حق النيابة والمتهم في الاستئناف . تقيده بالنصاب فحسب . طرح الدعوى المدنية . وحدها على المحكمة الاستئنافية . حقها في بحث أركان الجريمة وثبوتها في حق المتهم ٧٧

الفصل التاسع

مسائل متنوعة:

- جواز تدخل المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال سواء كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية أم لم تكن ٧٨
- الاتفاق على إعفاء المسئول عن الحقوق المدنية من مسؤوليته عن أفعال تابعه باطل . المادة ٢/٢١٧ من القانون المدنى ٧٩
- التظلم من بطلان إعلان الحكم من شئون من وجه إليه الإعلان . ليس للمسئول عن الحقوق المدنية حق الطاعن إلا في نطاق حقوقه المدنية وحدها ٨٠
- الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية من المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية المتدخل دون أن يوجه إليه ادعاء مدنى غير جائز ٨١
- يكفي لتسبيب أحكام التعويض بيان وقوع الخطأ والضرر وعلاقة السببية دون ذكر عناصر الضرر الذى قدر على أساسه التعويض ٨٢
- انقسام الالتزام بالتعويض على الدائتين بحسب الرؤوس عند عدم تعيين الحكم نصيب كل منهم ما لم يعين الاتفاق أو القانون هذا النصيب ٨٣
- من سلطة محكمة الموضوع تقدير التعويض مادامت قد بينت في حكمها أركان المسؤولية التقصيرية ٨٤
- تقدير التعويض . أمر موضوعى . بشرط إحاطة الحكم بعناصر المسؤولية المدنية ٨٥
- التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمينات مدنية

فضلاً عن كونها جزاءات تأديبية تكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو عدم صحة إسنادها للمتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . علة ذلك ؟ إن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معاً إثبات حصول الواقعة من جهة ، وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم تأسيساً على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التينغ المضبوطة قد نبتت تلقائياً في أرضه هو شك في أن يكون قد قام بزراعتها ، يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها ٨٦ — حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة . لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله كيدياً للاضرار بالغير . ثبوت أن قصد المدعى كان الاضرار بخصمه والنكاية به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب إساءة استعمال الحق ٨٧ — تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض مادام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض به ٨٨ — استخلاص الحكم في حدود سلطة التقدير لكيفية إجراءات التقاضي وقصد الإضرار منها يكفي في إثبات الخطأ التقصيري الذي يؤدي إلى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ ٨٩ — طرح الدعوى المدنية . وحدها . على المحكمة الاستثنائية . حقها في بحث أركان الجريمة وثبوتها في حق المتهم . رفض المحكمة طلب المسئول عن الحقوق المدنية تأجيل نظر استئنافه . لينظر مع استئناف المتهم . لا تثريب . علة ذلك ؟ ٩٠ — اقرار المتهم بقبوله الحكم الصادر ضده . في الدعويين الجنائية والمدنية . حجته مقصورة عليه . عدم امتدادها إلى المسئول عن الحقوق المدنية . ولو كان محكوماً عليه بالتعويض متضامناً مع المتهم . أساس ذلك : المادة ١/٢٩٥ مدني . نعى المسئول عن الحقوق المدنية . على الحكم . عدم إجابته إلى طلب التأجيل للطعن على ذلك الإقرار بالتزوير . على غير أساس . علة ذلك ، إنتفاء مصلحته وصفته في الطعن . لا يغير من ذلك . كون المتهم مشاركاً له في طلب التأجيل . لعدم اتصال وجه الطاعن به ٩١ — عدم اختصاص المحاكم الجنائية بدعوى المسئولية الشيعية ٩٢ — انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية ٩٣ — وفاة أحد الخصوم . لا يمنع من القضاء في الدعوى على حسب الطلبات الختامية . متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها . متى تعتبر الدعوى مهياً للحكم . أمام محكمة النقض ؟ ٩٤ — شرط قبول الدعوى المدنية التابعة والحكم فيها بالتعويض ؟ وجوب إحاطة الحكم بأركان المسئولية التقصيرية ٩٥ — تأثيم احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد . مناطه ؟ قعود الحكم عن التعرض للمقتضى في احتجاز أكثر من مسكن وخلوه من بيان ركن الضرر الذي لحق بالمدعى بالحق المدني . قصور ٩٦

— جواز ادخال المؤمن لديه في الدعوى لمطالبته بالتعويض . الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ ج.أ المعدلة بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ . جواز رفع الدعوى المدنية . أمام المحكمة التي تنتظر الدعوى الجنائية . قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة . سريان الأحكام الخاصة بالمسئول

مسئولية مدنية

عن الحقوق المدنية المتصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية عليه . المادة ٢٥٨ مكررا من قانون
الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ ٩٧
— استفادة المسئول عن الحقوق المدنية . بطريق التبعية من استئناف المتهم ٩٨
— إغفال الحكم المطعون فيه بيان إدعاء المدعى بالحقوق المدنية . وعلاقته بالمجنى عليه وصفته في
الدعوى المدنية . والمسئول عن الحقوق المدنية . وأساس مسئوليته . وسبب تضامنه فيها . قصور .
نقص الحكم بالنسبة للطاعن . يوجب نقضه بالنسبة للمحكوم عليه الآخر متى كان وجه الطعن يتصل
به . محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في إثبات ماتم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر الأساسية
في الدعوى ٩٩

الفصل الأول

المسئولية عن الأعمال الشخصية

- ١ - متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى فإنه يكون مسئولا عن تعويض
الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحا في القانون .
(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٦ س ١٠ ص ٤١٥) .
- ٢ - الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجمركية - والقوانين الملحق بها - بتهريب البضائع
ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة اخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص كل
هذه الأفعال تنطبق عليها أحكام تقادم الالتزام المقررة بالقانون المدنى ، ويستهدف المشرع من
مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مجز
يستحق به الأفراد على دفع الرسم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لهم بغير اضرار
بالخزانة العامة - فلا تخرج أفعال التهريب عن كونها من الأفعال التي ترتب المساءلة المدنية في
الحدود التي رسمها القانون .
(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١٠ ص ٨٣٠) .
- * راجع الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية في الطعون : ٢٢/٦٦ ق - (جلسة ١٩٥٦/١٢/٦) -
قاعدة ١٢٤ - مجموعة الأحكام المدنية - سنة ٧ - صفحة ٩٢٥ ، ٢٤/٩٩ ق - (جلسة
١٩٥٨/١٢/١١) - قاعدة ٩٤ - مجموعة الأحكام - سنة ٩ - صفحة ٧٢٥ ، ٢٥/٢٧٦ ق - (جلسة
١٩٥٩/١٠/٢٩) - قاعدة ٩٥ - مجموعة الأحكام - سنة ١٠ - صفحة ٦٢٩ .
- ٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قديين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية
لجريمة إحداث جروح بالمجنى عليه عمدا وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال
شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية الواقعة على المجنى عليه - فإن هذا البيان يتضمن
في ذاته الإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم
على مقارفه بالتعويض ، ومن ثم فإنه لا تثير على المحكمة إذا هي لم تبين عناصر الضرر الذى
قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .
(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ س ١٢ ص ٤٧٢) .

٤ - العمل الضار يستوجب مسؤولية فاعله عن التعويض طبقاً لأحكام القانون . ولما كان الحكم قد أثبت اعتداء الطاعنين على المدعى بالحق المدني واحداث اصاباته المبيته بالتقرير الطبي ، فإنه لامحل لما يثيره الطاعنان في طعنهما من مساهمة المجنى عليه في الخطا الذي تسبب عنه الضرر الذي لحق به لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الادلة فيها مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ س ١٤ ص ٥٤٨) .

٥ - متى كان الحكم قد بين اركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد احاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كافية ، ولا تثير عليه بعد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على اساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ س ١٥ ص ٥٢٨) .

(والطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ س ١٥ ص ٦٨٧) .

(والطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ق ٤٩ ص ٢٤٧) .

٦ - إذا كان الحكم قد أثبت وقوع الفعل الضار من الطاعن على المجنى عليها من خدش شرفها والمساس بعرضها وهو بيان يتضمن بذاته الاحاطة باركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض - فلا تثير على المحكمة إن هي لم تبين الضرر بنوعيه المادي والأدبي الذي حاق بالمدعين بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/١٢ س ١٦ ص ٩٢٥) .

٧ - المسؤولية المفترضة لملك البناء قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذي يحدثه تهدمه لا شأن لها بالمسؤولية الفعلية للمقاول الذي انشأه عن خطأ إقامته دون مراعاة الاصول الفنية في تشييده ، لأن المسؤولية المفترضة في جانب المالك ضمانه مقبلة لمصلحة الغير تقوم بقيام موجبها على الدوام . وليست رخصة يتحلل بها المقاول الذي اخطأ في تشييده بل يظل مسئولاً قبل المالك طبقاً للضمان المقرر في المادة ٦٥١ من القانون المدني كما يكون مسئولاً عما يحدثه تهدمه بخطئه الفعلي من ضرر للمالك أو غيره ، وللمالك حق الرجوع عليه انتهاء بما يلزم بادائه من تعويض للغير ابتداء .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٦ س ١٧ ق ١٢٦ ص ٧٢٧) .

٨ - إن شرط توافر الضرر المادي هو الإخلال بحق أو بمصلحة للمضروب ، وفي اعتداء الجاني على المجنى عليه والقضاء على حياته إخلال جسيم بحقه في سلامة جسمه وصون حياته . وإذا كان الاعتداء يسبق بدهاء الموت بلحظة فإن المجنى عليه يكون خلالها - مهما قصرت - أهلاً لكسب الحقوق ومن بينها الحق في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور إليه هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى ثبت له ذلك الحق قبل الموت فإنه ينتقل من بعده إلى ورثته فيحق لهم مطالبة المسئول بغير الضرر الذي لحق مورثهم من جراء الجروح التي أحدثها به ومن جراء الموت الذي أدت إليه تلك الجروح باعتباره من مضاعفاتها . ولئن كان الموت حقاً على كل إنسان إلا أن التعجيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمجنى عليه ضرراً مادياً محققاً بل هو أبلغ الضرر إذ يسلبه أئمن ما يمتلكه الإنسان وهو الحياة ، والقول بغير ذلك وامتناع الحق في التعويض على المجنى عليه الذي يموت عقب الإصابة مباشرة وبجواز ذلك الحق لمن يبقى على قيد الحياة مدة عقب الإصابة يؤدي إلى نتيجة تتأبى على المنطق ، وإلا كان الجاني الذي يصل في

مسئولية مدنية

اعتدائه إلى حد الإجهاز على صحته فورا في مركز يفضل ذلك الذي يقل عنه خطورة فيصيب المجنى عليه بأذى دون الموت .

(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ س ١٨ ق ٧٨ ص ٤١٥) .

٩ - الضرران المادي والأدبي سيان في ايجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما ، وتقديره في كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع بغير معقب عليها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية . ولا تثير عليه بعد ذلك إذ هو لم يبين مقدار التعويض الذي قضى به عن كل من الضررين على حدة .

(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ س ١٨ ق ٧٨ ص ٤١٥) .

١٠ - لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادي والأدبي الذي يكون قد حاق بالمدعين بالحقوق المدنية ، ذلك أن في اثبات الحكم لوقوع الفعل الضار من المتهمين على المجنى عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية ، ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفة بالتعويض .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٠ س ١٨ ق ٢١٢ ص ١٠٢٤) .

١١ - الأصل أن حق الإلتجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة وأنه لا يترتب عليه المساءلة بالتعويض إلا إذا ثبت أن من باشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا إبتغاء مضارة الغير سواء إقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترن به تلك النية طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٨ س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢) .

١٢ - إن الأصل المقرر في القانون أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لايسال إلا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته ، فهو الذي يسال عن نتائج خطئه .

(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٧٩ ص ٩١٤) .

١٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه ، لم يبين كيف انتهى إلى أن حق الهيئة العامة للبريد في التعويض - المطالب به مؤقتا - والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة لها والتي دين : المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل من جريمة التبييد المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة أمام المحكمة مما حجبها عن تمحيص عناصر التعويض المقامة بشأنه الدعوى المدنية . وإذا كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور الذي يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ س ٢١ ق ٩٢ ص ٢٧٦) .

١٤ - كل من يساهم في ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذي أفضى إلى وفاة المجنى عليها يكون مسئولا عن دفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانونا .

(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ س ٢١ ق ٣٠٢ ص ١٢٥٠) .

١٥ - من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٢٤) .

١٦ - لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادي والأدبي ذلك بأن في إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية ، ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفة بالتعويض .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٢٤) .

١٧ - من المقرر أنه متى بين الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تثريب عليه بعد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه التعويض .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٢٤) .

١٨ - متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ، ولا تثريب عليه بعد ذلك إن هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ س ٢٤ ق ١٨٠ ص ٨٦٩) .

١٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع الفعل الضار وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض ، فلا تثريب على المحكمة إن هي لم تبين الضرر بنوعيه المادي والأدبي الذي حاق بالمدعين بالحقوق المدنية لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعي بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذي سيطلب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند إليه ، فهذا يكفي لتبرير التعويض الذي قضت به . أما بيان الضرر فإنما يستوجبه التعويض الذي يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى به . لما كان ذلك ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم يبين وجه الضرر المادي والأدبي الذي أصاب المدعين بالحقوق المدنية لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧) .

٢٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة أحداث عاهة مستديمة بالمجننى عليه التي دان الطاعن بها ، وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض . فإنه لا تثريب على المحكمة إذا هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب . لما كان ذلك . وكان من المقرر أن العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون وكان الحكم المطعون فيه قد بين أساس التعويض المقضى به على الطاعن ، ووجه المسؤولية ، فإنه لا يبطله - في خصوص الدعوى المدنية - عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الزقائع التي أوردها .

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١٧ س ٢٦ ق ١٥٦ ص ٧٠٧) .

مسئولية مدنية

٢١ - الأصل أن حق الالتجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة وأنه لا يترتب عليه المساءلة بالتعويض إلا إذا ثبت أن من باشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله استعمالاً كيدياً وابتغاء مضارة سواء اقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترن به تلك النية ، طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطة المحكمة التقديرية أن المطعون ضدهما قد رفعنا دعواهما المباشرة في حدود استعمالهما المشروع لحقهما في التقاضي دون أن ينحرفا في استعمال هذا الحق ، وأنه لم يثبت أنهما قصدتا بذلك مضارة خصمهما . وكان هذا الذي أورده الحكم كافياً وسائغاً في نفي الخطأ التقصيري في جانب المطعون ضدهما ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من رفض دعوى الطاعنة قبلهما ، فإن ما تثيره في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وعناصرها .

(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ س ٢٧ ق ٥٥ ص ٢٦٧) .

٢٢ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضروب وأن يكون هذا الضرر محققاً ، فإذا أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد من توافر حق لهذا الغير يعتبر الإخلال به ضرراً أصابه ، وإذن فالعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ماضع على الضرر من فرصة يفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس . (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٩ س ٢٩ ق ١٢٢ ص ٦٣٤) .

٢٣ - خلو الحكم المطعون فيه من بيان تحقق ضرر مادي بالمطعون ضده بوفاة المجنى عليه الذي كان يعوله على نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة وكان لا يعرف مدى أثر هذا النظر على محكمة الموضوع في تقديرها لمبلغ التعويض الذي قضت به - يجعل الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٩ س ٢٩ ق ١٢٢ ص ٦٣٤) .

٢٤ - من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ س ٣١ ق ١٧٤ ص ١٩٩) .

(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ س ٣٢ ق ١٩ ص ١٣٢) .

٢٥ - لما كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، فإنه يكون قد احاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كافية .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ س ٢٢ ق ١١٧ ص ٦٦١) .

الفصل الثاني

مسئولية المتبوع عن فعل تابعه

٢٦ - مسؤولية السيد تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تادية وظيفته أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان فعله الضار غير المشروع أو هيات له باى

طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي وسواء كان الباعث الذى دفعه إليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته أو إساءة استعمال الشئون التى عهد إليه المتبوع بها متكفلا بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته .
(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ س ٧ ص ٦٠١) .

٢٧ - يكفي لمساءلة المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعه - يستوى كل ذلك مادام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو لم يكن ليفكر في ارتكابه لولا الوظيفة .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ س ٩ ص ٢٥٦) .

٢٨ - إن القانون المدنى إذ نص في المادة (١٧٤) على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حالة تادية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته ويمارس شائنا من شئونها أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ وأن تكون ضرورية لامكان وقوعه بل يتحقق أيضا كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان فعله الضار غير المشروع أو هيات له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكب الفعل لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التى عهد المتبوع إليه بها متكفلا بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته وهذا النظر الذى استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون القديم قد اعتنقه الشارع ولم ير أن يحيد عنه كما دلت عليه الأعمال التحضيرية لتقنين المادة (١٧٤) . فإذا كان الثابت أن المتهم تسلم ببذقيته الأميرية من دوار العمدة الساعة السادسة وخمس دقائق مساء وأشير في دفتر الأحوال أن الخفراء ومن بينهم الخفير المتهم قد تسلموا دركاتهم فالتهم من هذه اللحظة يعتبر أنه يؤدي عملا من أعمال وظيفته فإذا كانت المشاجرة التى وقعت بين أخته وأخرى قد حصلت بعد ذلك وبعد استلامه البندقية فأتجه إليها المتهم بوصفه خفيرا تحت ستار أداء الواجب عليه كما أتجه إليها غيره وانتهز المتهم فرصة وجود السلاح الأميرى معه وارتكب ما ارتكب بها فإن هذا يبرر قانونا الزام « وزارة الداخلية » بتعويض الضرر الذى وقع على المجنى عليهم من تابعها المتهم أيا كان الباعث الذى حفزه على ذلك إذ هو غاية في الدلالة على أن وظيفة المتهم بوصفه خفيرا نظاميا هي التى هيات له كل الظروف التى مكنته من اغتيال المجنى عليهم ولم يكن المتهم وقت فعلته التى فعلها متجردا عن وظيفته ولا مقطوع الصلة فعلا بمخدومه .

(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ١٩ ص ٧٥٨) .

٢٩ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المدارس الحرة - المعدل بالقانون رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٣ - والمنطبق على واقعة الدعوى - على أن تكون المدارس

مسئولية مدنية

الحرية خاضعة لرقابة وزارة المعارف العمومية وتفتيشها في الحدود الواردة بهذا القانون ، مما تتحقق به علاقة التبعية طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، وهو ما نصت عليه أيضاً المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر بعد ذلك - في شأن تنظيم المدارس الحرة - وكذلك المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ - في شأن تنظيم المدارس الخاصة - فتكون وزارة التربية والتعليم مسئولة عن الضرر الذي يحدث نتيجة خطأ تابعيها بإحدى هذه المدارس .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥٠٦) .

٣٠ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته ، وإن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ، وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة . ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع - في ارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية - قد قصد خدمة متبوعه ، أو جرنفع لنفسه - يستوى كل ذلك مادام التابع لم يكن يستطيع ارتكابه الخطأ لولا الوظيفة .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٢ س ١١ ص ٤٥) .

٣١ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما قلده العمل عنده وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته - فإذا أثبت الحكم أن المتهم يعمل سائق سيارة لدى المسئول عن الحقوق المدنية ، وكانت وظيفته هذه قد يسرت له الحصول على الأسمت بعد اثبات رقم سيارته على التصاريح المزورة ، وأن هذه الوظيفة هي السبب الذي مكن المتهم من مقارفة ما أسند إليه - وهو سبب مناسب في ذاته لتحقيق مسئولية المتبوع أساسه استغلال التابع لوظيفته - فإن قضاء الحكم المطعون فيه بمبلغ التعويض على سبيل التضامن بين المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هو قضاء سليم من ناحية القانون .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٢ س ١١ ص ٤٥) .

٣٢ - من المقرر أنه يخرج عن نطاق مسئولية المتبوع ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن بينه وبين ما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن هي ضرورة فيما وقع من خطأ ولا داعية إليه - فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه بمسئولية الطاعن على أن التابع وهو عامل «فراش» بالصيدلية التي يملكها الطاعن ويعمل معه فيها المجنى عليه بصفة صيدلي قد استغل وظيفته وعمله بالصيدلية في الدخول على المجنى عليه بمسكنه بعد منتصف الليل ، وأنه لولا هذه العلاقة لما أنس إليه المجنى عليه وأفسح له صدره وفتح له باب مسكنه وأدخله هادئاً مطمئناً حين لجأ إليه في ذلك الوقت بحجة اسعافه من مغص مفاجيء ، وأن وظيفته كانت السبب المباشر في مساعدته في اتیان فعله الضار غير المشروع بغض النظر عن الباعث الذي دفعه وكونه غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة بها ، فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم يجافي التطبيق الصحيح للقانون - إذ يبين مما قاله الحكم أن المتهم لم يكن وقت ارتكابه الجريمة يؤدي عملاً من أعمال

وظيفته - وإنما وقعت الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير ادواتها - فالجريمة على الصورة التي اثبتتها الحكم انما وقعت بعيدا عن محيط الوظيفة فلا تلحقها مسئولية المتبوع ، لأنه وإن كان المتهم قد خالط المجنى عليه وتعرف دخائله واحواله واستغل هذه المخالطة ، كما استغل ما أنسه فيه من الرقق به والعطف عليه ، وكان ذلك بمناسبة اشتغالهما معا في صيدلية واحدة ، غير أنه لا شأن لهذه العوامل والمشاعر بأعمال الوظيفة التي لا تربطها بجناية القتل للسرقه رابطة لولاها ما كان الفعل قد وقع - إنما ظروف التعارف والصلة الشخصية - وهي ظروف طارئة - هي التي زينت للمتهم أمر تدبير الجريمة على نحو ما حدث ، ومتى تقرر ذلك فإن الطاعن على ما اثبتته الحكم لا يكون مسئولا عن التعويض المطالب به عن جريمة تابعه المتهم ، ويكون الحكم إذ قضى بالزامه بالتعويض قد أخطأ ويتعين لذلك نقضه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليه .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٨٩٧) .

(والطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٦/١/١٩٥٤ س ٥ ص ٢٩١) .

٣٣ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما عهد إليه بالعمل عنده ، وتقصره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته . ولا ينفي هذه المسئولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدي عملا مشتركا . على أنه يكفي لتحقيق مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، يستوى في ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، مادام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة . وعلاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب طالما أنه يقيّمها على عناصر تنتجها .

(الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢ س ١٢ ص ٦٢٥) .

٣٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية المتهم عن التعويض على أساس ثبوت مقارفته الفعل الضار الناتج عن الجريمة التي دين بها وتحقق الضرر منها ، فلا صفة للمتهم فيما يثيره في خصوص الزام المسئول عن الحقوق المدنية ، ومنازعته في ملكيته للسيارة التي وقع منها الحادث ، ولا مصلحة له في هذا الدفاع .

(الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢ س ١٢ ص ٦٢٥) .

٣٥ - من المقرر أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤ / ١ منه على أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها إنما أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل اثبات العكس مرجعه إلى سوء اختياره تابعه وتقصره في رقيبته . وإن حدد القانون نطاق هذه المسئولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته ويمارس شأنا من شئونها ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورة لامكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تادية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع ، أو هيات له باية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب التابع فعله لمصلحة

المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، إذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه بها متكبلاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته .

(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠ س ١٢ ص ٧٥٣) .

٣٦ - محل تطبيق المادة ١٧٤ من القانون المدني أن تكون الدعوى العمومية قد رفعت على التابع عملاً بالمادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢ س ١٤ ص ٨٦٩) .

٣٧ - من المقرر أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤/١ على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه حال تادية وظيفته أو بسببها إنما أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع لا يقبل اثبات العكس ، يرجع إلى سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقيبته ، وإذ حدد القانون نطاق هذه المسؤولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقفاً من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على عمل التابع وهو يؤدي عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو تكون ضرورة لا مكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تادية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتیان الفعل الضار غير المشروع أو هيات له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء أكان الباعث الذي دفعه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها .

(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ س ١٤ ق ٩٥٤) .

٣٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتحقيق مسؤولية المتبوع على ما يفيد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني ، أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، وأن يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة ، ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة المتبوع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به علم أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه للخطأ المستوجب للمسؤولية قصد خدمة متبوعه أو جر منفعة لنفسه .

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢١ س ١٥ ص ٧٧) .

٣٩ - قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٧٤ فقرة ثالثة من القانون المدني هو ما للمتبوع على التابع من سلطة فعلية في رقيبته وفي توجيهه . ولما كان الحكم قد أقام مسؤولية الطاعن المدنية على خطأ المتهم الأول الذي عهد إليه بإصلاح سيارته دون أن يتحدث عن سلطة الرقابة والتوجيه التي لا تقوم المسؤولية إلا بها . وكان يبين من المفردات أن الطاعن قد تمسك في دفاعه في مذكرته التي قدمها إلى محكمة ثاني درجة بانتفاء مسؤوليته المدنية لأنه ليس له سلطان على المتهم الأول ولا يملك توجيهه إلا أن الحكم المطعون فيه وقد أغفل بحث هذا الدفاع مع أنه دفاع جوهري من شأنه لو صبح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ س ١٦ ص ١٦٢) .

٤٠ - إذ نصت المادة ١٧٤ من القانون المدنى على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها ، إنما أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع لا يقبل اثبات العكس ، يرجع إلى سوء اختياره تابعه وتقصيره فى رقابته ، وإذ حدد القانون نطاق هذه المسئولية بأنه يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على فعل التابع وهو يؤدي عملا داخلا فى طبيعة وظيفته ، أو أن تكون الوظيفة هى السبب المباشر لهذا الخطأ أو تكون ضرورية لامكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه اثناء تادية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيات له باية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء كان الباعث الذى دفعه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها .

(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ س ٢١ ق ٢١٠ ص ٨٨٩) .

٤١ - من المقرر أن المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه ، لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجنائية أو جنحة وقعت منه اثناء تادية وظيفته أو بسببها ، فقد دلت بصريح الفاظها ودلالة مفهومها على أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية إنما يتحقق إذا كانت الجنائية أو الجنحة قد وقعت من الموظف اثناء تادية وظيفته أو بسببها بحيث أنه إذا لم يتوافر أحد هذين الطرفين لم يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد ، أما مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه فإنها تتحقق لا فى حالة وقوع الفعل الضار غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها فحسب بل تتوافر أيضاً كلما كانت وظيفة التابع قد ساعدته على اتيان الفعل أو هيات له باية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - بما تبناه من أسباب الحكم الابتدائى - وما أورده من أسباب له - قد التزم هذا النظر ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن وإلزام الطاعن بصفته المصروفات .

(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠ س ٢٥ ق ١٤٦ ص ٦٨٠) .

٤٢ - لما كان البين من الحكم الابتدائى - الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - أنه اقتصر فى تبرير قضائه بمسائلة الطاعن عن خطأ المحكوم عليه على مجرد قوله - فى عبارة مجملة - بثبوت علاقة التبعية بينهما ، دون أن يبين وجه هذه التبعية ودليل ثبوتها ، مع أن دفاع الطاعن قد قام على انتفاؤها ، وهو دفاع جوهري ، كان حتماً على محكمة الموضوع أن تمحصه وترد عليه بما يفنده - لتعلقه بالأساس الذى تركز عليه مسئولية الطاعن . أما وهى لم تفعل فلن حكمها المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٣٠ س ٢٧ ق ١٢٢ ص ٥٥٤) .

٤٣ - تنص المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا استأنف أحد الخصوم فى مدة العشرة الايام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة ايام من تاريخ إنتهاء العشرة الايام المذكورة " وقد جاء بالملذكرة الإيضاحية المرافقة لقانون الإجراءات الجنائية تعليقا على نص المادة ٤٣٥ التى أصبحت المادة ٤٠٩ - " أنه قد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد أمتنع عن الاستئناف

مسئولية مدنية

إزاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف إذا أراد صونا لمصالحه - وعلى ذلك إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى - لما كان ذلك - فإن القول بأن من حق المسئول عن الحقوق المدنية أن يستأنفه في الخمسة أيام التالية لانتهاء العشرة أيام المقررة قانونا لاستئناف المتهم لا يتفق وصحيح القانون ، إذ أن خصم المتهم هو النيابة والمدعى بالحقوق المدنية وليس المسئول عن الحقوق المدنية الذي يسأل مع المتهم عن جبر الضرر على أساس أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن مع التابع .

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٥ س ٣٠ ق ١٦ ص ١٧) .

٤٤ - من المقرر أن القانون المدني إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ منه على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تادية وظيفته أو بسببها إنما أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع لا يقبل اثبات العكس يرجع إلى سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقابته ، وإذ حدد القانون نطاق هذه المسؤولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حالة تادية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على عمل التابع وهو يؤدي عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورة لا مكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تادية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة اتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيات له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء أكان الباعث الذي دفعه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المسئول عن الحقوق المدنية متضامناً مع المتهم بالتعويض تأسيساً على مسؤولية المتبوع عن أعماله الغير مشروعة اعمالاً لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني ، وكان الطاعن لا ينازع في وقوع الحادث من تابعه المتهم أثناء عمله بالشركة ، فإن منعى الطاعن يضحى غير سديد .

(الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٦ س ٣١ ق ٩ ص ٥١) .

٤٥ - المشرع إذ نص في المادة ١٤٧ من القانون المدني على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تادية وظيفته وبسببها إنما أقام المسؤولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع يرجع إلى سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقابته - ولا يشترط في ذلك أن يكون المتبوع قادراً على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية بل يكفي أن يكون من الناحية الادارية هو صاحب الرقابة والتوجيه كما أن علاقة التبعية لا تقتضى أن يكون التابع مآجوراً من المتبوع على غير دائم وبحسب المضرور أن يكون حين تعامل مع التابع معتقداً صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه فمسؤولية المتبوع عن تابعة ليست مسؤولية ذاتية حتى يستلزم القانون فيها اشتراكه في مقارفة الفعل الضار المستوجب للتعويض وإنما هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور فمتى قامت مسؤولية التابع - قامت مسؤولية المتبوع - ولما كان الحكم قد أقام قضاءه بمسؤولية الطاعنة عن الضرر الذي أصاب المدعى بالحقوق المدنية بالتضامن مع المتهم على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً

سائغا لحقيقة العلاقة بينهما بما تحقق معه تبعيته لها فان الحكم لا يكون قد اخطا في تطبيق القانون او شابه فساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٤ س ٣٣ ق ١٤٦ ص ٧٠٧) .

٤٦ - لما كان إستبعاد الحكم المطعون فيه وقوع الجريمة من الطاعن اثناء تادية وظيفته او بسببها وإلزامه - في نفس الوقت - وزارة الداخلية بالتعويض على اساس مسئوليتها المدنية عن اعمال تابعها - ليس فيه مخالفة للقانون او تناقض ذلك ان المسئولية المدنية للمتبوع عن اعمال تابعه اوسع نطاقا فتشمل فضلا عن وقوع الخطا من التابع اثناء تاديبته وظيفته او بسببها حالة ان تكون وظيفة التابع قد ساعدته على إتيان الفعل او هيات له باى طريقة كانت فرصة ارتكابه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في صحة إسناد الحكم للأسس التى بنى عليها قضاءه في كلا الدعويين يضحى ماثيره في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على كذب الوقائع التى ابلغ بها الطاعن ضد المجنى عليه وعلى انتوائه الكيد والإضرار به باسباب سائغة وكانت العقوبة التى اوقعها على الطاعن داخله في نطاق العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب التى دانه بها فإن ماثيره الطاعن في هذا الخصوص ومايدعيه من ان الحكم المطعون فيه اقتصر في اسبابه على إدانته بجريمة القبض على المجنى عليه بغير حق دون جريمة البلاغ الكاذب يكون على غير اساس اما منعا بان الحكم لم يتعرض لتفصيلات دفاعه المبداءة في مذكرته من وجود إتهامات للمجنى عليه تتعلق بنشاط له في تزويج أبناء الدول العربية من فتيات مصريات فمردود بما هو مقرر ان المحكمة غير ملزمة بتعقب كل جزئية يثيرها المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى للرد عليها على إستقلال إذ في قضائها بالإدانة إستنادا إلى الادلة التى اوردها مايفيد إطراحها له .

(الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١ س ٢٤ ق ١٨١ ص ٩١٣) .

٤٧ - لما كان الثابت من الأوراق ومن ترخيص السلاح المضبوط ان ذلك السلاح ملك لشركة النصر للأغذية المحفوظة (قها) وان المتهم مستخدم لديها في وظيفة ضابط امن ، وان الشركة المذكورة سلمته ذلك السلاح لمقتضيات وظيفته وتركته يحمله في جميع الاوقات ، فإنها تكون مسئولة عن الأضرار التى أحدثها تابعها بعمله غير المشروع وهو القتل الخطا ، ولايؤثر في قيام هذه المسئولية حضور المتهم العرس بصفته الشخصية مادام الضرر الذى وقع منه كان نتيجة عبثه بسلاح تسلمه بحكم وظيفته ، مما يجعله واقعا بسبب هذه الوظيفة ذلك ان مسئولية المتبوع كما تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه اثناء تاديبته لوظيفته فإنها تتحقق ايضا كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار غير المشروع ، او هيات له باية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع او عن باعث شخصى ، وسواء كان الباعث الذى دفعه إليه متصلا بالوظيفة او لاعلاقة له بها ، إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الاحوال على اساس استغلال التابع لوظيفته او إساءة استعمال الشئون التى عهد إليه المتبوع بها متكفلا بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته وهو مايتعين معه إلزام الشركة المذكورة بصفقتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض المؤقت بالتضامن مع المتهم عملا بنص المادة ١/١٧٥ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣ س ٢٤ ق ٨٢ ص ٤٠٦) .

الفصل الثالث

مسئولية متولى الرقابة

٤٨ - مقتضى نص المادة ١٧٣ مدني يجعل الوالد مسئولا عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة او بلغها ، وكان في كنف والده ويقيم من ذلك مسؤولية مفترضة في حق من وجبت عليه الرقابة تبقي إلى ان يبلغ الولد سن الرشد مالم تقم به حاجة تدعو إلى استمرار الرقابة عليه ، او إلى ان ينفصل في معيشة مستقلة وهي بالنسبة للوالد تقوم على قرينة الاخلال بواجب الرقابة وعلى افتراض انه اساء تربية ولده او على الأمرين معا ، على ان هذه المسؤولية المفترضة يمكن اثبات عكسها وعبء ذلك يقع على كاهل المسئول الذي يجب لكي يتخلص من مسئوليته طبقا للفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني ان يثبت انه قام بواجب الرقابة او ان يثبت ان الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٤ ص ٧ ص ٧١٨) .

٤٩ - وقوع الضرر ممن تشمله الرقابة قرينة على تقصير متولى الرقابة ، وإلى هذا يشير الشارع في مذكرته الايضاحية عن المادة ٢٤١ ، المقابلة للمادة ١٧٣ ، من القانون المدني الجديد من ان مسؤولية المكلف بالرقابة هي مسؤولية اصلية اساسها خطأ مفترض ولا تنقضي المسؤولية إلا إذا اثبت متولى الرقابة انه قام بما عليه من واجب الرقابة او ان الحادث ماكان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ، فليس للطاعة ، او لناظر المدرسة التي يتبعها التمسك بان الحادثة - التي هي محل المساءلة - كانت نتيجة ظرف فجائي للخلاص من المسؤولية مادام ان القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يحم عليه دليل من الحكم الذي يثبت ان الحادث وقع في فترة تغير الحصتين ، وانه لم يكن بالفصل احد لمراقبة الطلبة في ذلك الوقت .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ ص ٥٠٦) .

٥٠ - إذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعويض المدني على ماقاله من ان المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت إشرافه دون ان يبين العناصر التي استقي منها ذلك ، كما لم يبين عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس - فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ ص ١١ ص ٧٧١) .

٥١ - مقتضى نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولا عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة او بلغها وكان في كنفه ، ويقيم من ذلك مسؤولية مفترضة تبقي إلى ان يبلغ الولد سن الرشد . وهذه المسؤولية بالنسبة إلى الوالد تسند إلى قرينة الاخلال بواجب الرقابة او إلى افتراض انه اساء تربية ولده او إلى الأمرين معا ، وهي لا تسقط إلا باثبات العكس وعبء ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له ان ينقض هذه القرينة بان يثبت انه قام بواجب الرقابة او ان يثبت ان الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية . وإذا كان المسئول هو الوالد فقد كان عليه ان يثبت ايضا انه لم يسيء تربية ولده ، ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يجادل في اساس مسئوليته وفوض الراي للمحكمة في تقدير مداها ، فلا يقبل منه. اثاره شيء من ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦ ص ٢١ ص ٦٤٠) .

٥٢ - مجال تطبيق المادة ١٧٣ من القانون المدني أن يكون التابع في حاجة إلى رقابة - لم يتجاوز سن الولاية على النفس . فان ثبت أنه لم يبلغ تلك السن كان المتبوع مسئولاً عن الإهمال في رقابته وعن التعويض الناشئ عن هذا الإهمال ، أما إذا كان قد بلغ سن الرشد فان واجب الرقابة عليه يزول وتنتفى تبعاً لذلك مسؤولية المتبوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل البحث في توفر شروط قيام واجب الرقابة في حق الطاعنة (المتبوعة) بان لم يستظهر سن المتهم (التابع) وقت الحادث وهو بيان جوهري يحول تخلفه دون مراقبة محكمة النقض لصحة تطبيق القانون فانه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢ س ١٤ ص ٨٦٩) .

٥٣ - إن نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة ، أو بلغها وكان في كنفه ، ويقيم من ذلك مسؤولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد ، وتستند هذه المسؤولية بالنسبة إلى الوالد على قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أساء تربية ولده ، أو إلى الأمرين معا ، ولا تسقط إلا بإثبات العكس ، وعيب ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة بان يثبت أنه قام بواجب الرقابة ، أو أن يثبت أن الضرر كان لابد واقعاً ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية ، وعلى المسئول وهو الوالد أن يثبت أيضاً أنه لم يسئ تربية ولده ، وإذ كان ماتقدم وكان يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يجادل في أساس مسئوليته هذه أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/١٨ س ٢٢ ق ٨٩ ص ٢٦٢) .

٥٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الطاعن الأول المحكوم عليه الحارس على المحجوزات وكيل رسمي عن الطاعن الثاني المسئول عن الحقوق المدنية بمقتضى توكيل رسمي وإقرار الأخير في مذكرته المقدمة منه خلال حجز الدعوى للحكم وإقرار الطاعن الأول نفسه في تحقيقات شكوى إدارية فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتحقق به علاقة الوكالة بما يتبعها من سلطة الإشراف والرقابة وتتحقق به مسؤولية الطاعن الثاني المسئول عن الحقوق المدنية عن فعل الطاعن الأول الحارس على المحجوزات .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٢ ق ٤٢ ص ١٧٧) .

٥٥ - لما كان نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ، ويقيم من ذلك مسؤولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ سن الرشد وتستند هذه المسؤولية بالنسبة للوالد إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو افتراض أنه أساء تربية ولده أو الأمرين معا ولا تسقط إلا بإثبات العكس وعيب ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لابد واقعاً ولو قام بهذا الواجب ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم قبول دعوى المدعين بالحقوق المدنية قبل الأب المسئول عن الحقوق المدنية بقالة أن الابن كان قد بلغ سن الرشد وقت رفع الدعوى ، وكان من المقرر أن مسؤولية الأب تتوافر عناصرها على التفصيل المبين آنفاً - إذا صدر الفعل الضار من ابنه الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ولا عبء بسن الابن وقت رفع الدعوى ، فإن الحكم المطعون إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٦ س ٣٤ ق ٧٦ ص ٢٧٩)

الفصل الرابع

المسئولية الناشئة عن الأشياء

٥٦ - لما كان المدعيان بالحقوق المدنية قد ركنا في طلب التعويض إلى احكام نوعين من المسئولية هما المسئولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الاشياء ، وكانت الطاعنة لاتجادل في انطباق المسئولية الاولى على واقعة الدعوى لان مرتكب الحادث هذا هو تابعها ، وكان نعيها على الحكم بالخطا حين استجاب لطلب التعويض على سند من احكام المسئولية الناشئة عن الاشياء صحيحا لانه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على افتراض المسئولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته ، غير انه لما كان استناد الحكم على هذه المسئولية لا يعدو ان يكون تزييدا لم تكن المحكمة في حاجة إليه بعد ان اقامت حكمها على سبب صحيح للمسئولية مستمد من اوراق الدعوى هو مسئولية الطاعنة عن اعمال تابعها ، فان النعى يكون غير مجد .
(الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٥ س ١٦ ص ٢٥) .

الفصل الخامس

التضامن في المسئولية المدنية

٥٧ - اساس المسئولية المدنية التضامنية هو مجرد تطابق الارادات ولو فجأة وبغير تدبير سابق ، ويكفي فيها ان تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل مع ارادة الآخرين على ايقاعه ولا يؤثر في قيام هذه المسئولية التضامنية قبل المتهمين عدم ثبوت اتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة .
(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ س ٧ ص ٤٦٤) .

٥٨ - التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين اسهموا في احداث الضرر واجب بنص القانون مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليه ولو دين احدهم بتهمة الضرب الذي تخلفت عنه عاهة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح

(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٩ س ٧ ص ١٠٨٦) .

(والطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩/٦/١٦ س ٩ ص ٦٧٦) .

٥٩ - التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقا للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك ان يكون الخطا عمديا او غير عمدي .

(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ س ٨ ص ٨٨) .

٦٠ - التضامن في القانون معناه ان يكون كلا من المطالبين به ملزما للمطالب واحد او اكثر بكل المبلغ المطلوب .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١) .

٦١ - متى اثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه ، فإنهم جميعا يكونون مسئولين متضامنين مدنيا عما اصاب المجنى عليه ، المدعى بالحقوق المدنية ، من ضرر عن اصابته ووفاته اخيه بسبب الاعتداء الذي وقع عليهما من المتهمين جميعا او من اى واحد منهم ، ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي ، فإن هذا الاتفاق انما تقتضيه في الاصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير - اما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الارادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الايذاء بفعل غير مشروع ، فيكفي فيها ان تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل مع ارادة الآخرين على ايقاعه ، ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق بين الضاربين وبين غير الضاربين في المسؤولية الجنائية فان المسؤولية المدنية تعمهم جميعا .

(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١١ س ١٢ ص ٦٦٩) .

٦٢ - مؤدى احكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي حلت محل المادة ٥٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٩ ان المشرع نص على نوعين من التضامن في المسؤولية - اولهما - التضامن في المسؤولية الجنائية والمدنية بين اصحاب العمل الاصليين باعتبارهم شركاء في المنشأة ومتولين معا الاشراف عليها وادارتها - وثانيهما - التضامن في المسؤولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الاصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها او بعضها حتى يخرج بذلك عن الحدود المرسومة للتضامن في القانون المدني .

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ س ١٦ ص ٤٨٢) .

٦٣ - لا يشترط قانونا في الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض ان يكون الخطأ الذي وقع منهم واحدا بل يكفي ان يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذي وقع من زميله او زملائه متى كانت أخطاؤهم قد سببت للمضروب ضررا واحدا ولو كانت مختلفة او لم تقع في وقت واحد .

(الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ س ٣١ ق ١٥٩ ص ٨٢٦) .

الفصل السادس :

تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية

٦٤ - الاصل ان خطأ المضروب لا يرفع مسؤولية المسئول وإنما يخففها ان كان ثمة خطأ مشترك بمعناه الصحيح . ولا يعفى « المسئول » استثناء من هذا الاصل ، إلا إذا تبين من ظروف الحادث ان خطأ المضروب هو العامل الاول في احداث الضرر الذي اصابه وانه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

(الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ س ١٥ ص ١١٠) .

٦٥ - من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى فإذا كان الحكم قد دلت تدليلا سائغا على خطأ الطاعن في قيادته السيارة واستظهر في بيان مفصل عناصر الخطأ الذي وقع منه ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره من جدل في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ق ٢٠٢ ص ٩٩٤) .

مسئولية مدنية

٦٦ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٢٤٨ ص ١١٧٩) .

(والطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ س ٢١ ق ٢٧٧ ص ١١٤٩) .

(والطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٢١ س ٢٤ ق ١٨٠ ص ٨٦٩) .

٦٧ - لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان الحكم قد اثبت في حق الطاعن وبإدلة سائغة أنه اخطأ بمخالفته إشارة شرطي المرور وعدم توقفه عند مفترق الطرق ، مما ادى إلى وقوع الحادث على الصورة التي رواها الشهود والتي اطمأنت إليها المحكمة فإن ما يثيره الطاعن في شأن جدوى إجراء المعاينة لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى ومصادرة للمحكمة في عقيدتها مما لا يجوز إثارته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ق ٢٢٢ ص ١٠٠٤) .

٦٨ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب . ما دام قد أسس قضاءه على اسباب تحمله .
(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٤ ق ١٠٤ ص ٥٠٢) .

الفصل السابع :

خطأ المضرور وأثره على مسئولية المسئول

٦٩ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه امام محكمة النقض . ولما كان الحكم قد دلل في منطق سائغ على أن الحادث وقع نتيجة قيادة الطاعن للقاهرة بسرعة لا تحتتملها الظروف التي وقع فيها ودون إطلاق جهاز التنبيه لتنبيه المجنى عليه فإنه يكون قد اثبت توافر ركن الخطأ في حقه واستظهر رابطة السببية بين الخطأ والحادث .

(الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ س ١٥ ص ١١٠) .

(والطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ ص ٧٢٣) .

الفصل الثامن

القضاء بالبراءة وأثره على المسئولية المدنية

٧٠ - الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما اباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر ولو كان متصلا بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإن كان فإذا قضت المحكمة المذكورة فيها بالتعويض

على أساس المسؤولية التقصيرية وهو أساس آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فانها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٤٩) .

٧١ - القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق لا يؤدي حتما إلى انتفاء المسؤولية المدنية ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فعلا خاطئا ضارا يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر .

(الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٩٦) .

٧٢ - متى كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة اليهم ، وكانت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع الا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التي قضى فيها بالبراءة فإنه يمتنع على المحكمة الجنائية أن تقضى بالتعويض في هذه الدعوى التابعة بحالتها التي رفعت بها مادام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٢١) .

٧٣ - اباح القانون بصفة استثنائية رفع دعاوى الحقوق المدنية إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ومن ثم فإن قضاء المحكمة بالزام المتهمين بتعويض المدعية بالحق المدني عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها من جراء مصرع ابنها في الوقت الذي استقرت فيه على أن الفعل الجنائي من هذه الناحية منعدم في الأصل - فالتضمن المطالب به يكون اذن عن ضرر غير مباشر ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٨٨) .

٧٤ - متى كان الحكم قد انتهى في منطق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده ، فإن ذلك يكفي بذاته للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية ، ذلك لأن مناط المسؤولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ألا يكون الضرر راجعا لسبب أجنبي لا يد « للحارس » فيه .

(الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٦٧) .

٧٥ - إنه وإن كان الأصل أن الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة فيجوز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة ، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها ، لأنه في هذه الحالة لا تملك المحكمة أن تحكم بالتعويض على أحد لأن المسئولين الجنائي والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما تأسيسا على بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهما أن المحكمة استبعدت الدليل المستمد من هذا الإجراء والذي لا يوجد في الدعوى دليل سواه فتكون الواقعة التي أسس طلب التعويض

مستولية مدنية

عليها قد فقدت دليل إسنادها إلى المتهمين وصحة نسبتها إليهما - فلا تملك المحكمة الحكم عليهما بالتعويض عنها . ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بعدم قضائه للطاعة بالتعويض المدني المضبوط على غير أساس من القانون ويتعين رفضه .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ س ١٧ ق ١١٥ ص ٦٢٩) .

٧٦ - متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعنين قد اقيمت أصلا على أساس جريمة القتل الخطأ ، فليس في وسع المحكمة وقد انتهت إلى القول بانتفاء الجريمة ، إلا أن تقضى برفضها ، وما كان بمقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية ، لأن شرط الإحالة كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلا في اختصاص المحكمة الجنائية ، أي أن تكون ناشئة عن الجريمة ، وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق تكميلي قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، وهو ما لا يتوفر في الدعوى الحالية على ما سبق بيانه ، ومثل هذا الحكم المطعون فيه لا يمنع وليس من شأنه أن يمنع الطاعنين من إقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية المختصة محمولا على سبب آخر .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٦ س ٢٢ ق ٩٢ ص ٢٧٩) .

٧٧ - المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمسئول عن الحقوق المدنية إستئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التعويضات المطوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً وحقه في ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب ، وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الإستئنافية باستئناف الطاعن المسئول عن الحقوق المدنية - لو كان مقبولا شكلا - لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم وتقدير التعويض عن الضرر المترتب على ذلك .

(الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤ ق ١٩٩ ص ٩٩١) .

الفصل التاسع

مسائل متنوعة

٧٨ - استحدث الشارع نص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية وإباح به للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال وبصرف النظر عما إذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية لها أم لم تكن . وذلك استثناء من القاعدة العامة التي تقتضها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٦ س ٧ ص ٢٨٨) .

٧٩ - متى كان الحكم قد انتهى إلى صحة الاتفاق على اعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة القيد التي اقترفها تابعا فإنه يكون قد اخطأ في القانون وفقا لحكم المادة ٣/٣١٧ من القانون المدني .

(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ س ٧ ص ٤٥٩) .

٨٠ - متى تبين أن الحكم الابتدائي قد أعلن للمتهم المحكوم عليه بالعقوبة ولم يطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن العادية المخولة له في القانون فلا يقبل من المسئول عن الحقوق المدنية التحدث في بطلان إعلان المتهم ، ذلك أن التظلم من بطلان الإعلان هو من شئون وجه إليه الإعلان وادعى بطلانه ولأن القانون لم يمنح المسئول عن الحقوق المدنية حق الطعن إلا في نطاق حقوقه المدنية وحدها .

(الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ س ٨ ص ٥٦٧) .

٨١ - المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية - وإن أجازت للمسئول المحتمل عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه إليه ادعاء مدني - إلا أن هذا التدخل الانضمامي لا يعطى المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها الذي لا يمسسه الحكم فيها ، إذ دل الشارع بما نصت عليه المادتان ٤٢٠ في فقرتها الأولى ، ٤٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - في وضوح وصراحة - على أن الطعن بطريق النقض وهو طعن غير عادي لا يكون إلا لمن مسه الحكم المطعون فيه - وفيما يختص بحقوقه فقط ، ولا يعتبر الشخص طرفاً في الحكم إلا إذا قضى له أو عليه فيما فصل فيه - فطعن المسئول عن الحقوق المدنية لا يجوز إلا فيما يختص بالدعوى المدنية بالتظلم مما انتهت إليه المحكمة في قضائها ضده - فإذا كان الثابت من الحكم أنه صدر في الدعوى الجنائية التي أقامتها النيابة العامة ضد المتهمين - ولم يتعرض الحكم لمسئولية الوزارة ولم يلزمها بشيء ما - فإن طعنها على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية يكون غير جائز .

(الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٢١ س ١١ ص ٢٧٣) .

٨٢ - إذا بين الحكم أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسئولية المدنية أحاطه كافيته ، ولا تثريب عليه بعد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١ س ١١ ص ٧٥١) .

٨٣ - عدم تعيين الحكم لنصيب كل من المدعين بالحقوق المدنية في التعويض المقضى به لا يعيبه ، مادام أن الالتزام بالتعويض ينقسم على الدائنين بحسب الرؤوس «أي بأنصبه متساوية» ما لم يعين الاتفاق والقانون نصيب كل منهم .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٠ س ١٨ ق ١٢ ص ١٠٣٤) .

٨٤ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسباً وفق ما تتبينه هي من مختلف عناصر الدعوى ، مادامت قد بينت في حكمها أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وعناصر الضرر الذي قدرت على أساسه مبلغ التعويض .

(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٢٤٤ ص ١١٦٣) .

٨٥ - من المقرر أنه وإن كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أن هذا «شروط» بان يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسئولية المدنية من خطأ

مستولية مدنية

وضرر وعلاقة سببية احاطة كافية وان يكون ما اوردته الحكم في هذا الخصوص مؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ق ٤٠ ص ٢٢٢) .

٨٦ - انه وان كان قضاء النقض قد جرى على ان التعويضات المتصوص عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمينات مدنية فضلاً عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبة المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها في كل الاحوال بلا ضرورة لدخول الخزائن في الدعوى وان الاصل ان الحكم بالتعويض وان كان غير مرتبطاً بالحقم بالعقوبة فيجوز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة ، إلا ان شرط ذلك الا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً او عدم صحة اسنادها إلى المتهم لان المسئولين الجنائية والمدنية تتطلبان معا اثبات حصول الواقعة من جهة واثبات صحة اسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . ولما كان مؤدى ما قصى به الحكم المطعون فيه من براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله تأسيساً على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون اشجار التبغ المضبوطة قد تبنت تلقائياً في ارضه ، هو الشك في أن يكون المطعون ضده قد قام بزراعتها ، فتكون الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل اسنادها وصحة نسبتها إليه ، فلا تملك المحكمة الحكم بالتعويض عنها .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٢ ق ١٢٢ ص ٥٥٤) .

٨٧ - من المقرر أن حق الالتجاء إلى القضاء وان كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة إلا انه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما شرع له واستعماله استعمالاً كيدياً ابتغاء مضارة الغير ، فإذا ما تبين أن المدعى كان مبطلاً في دعواه ولم يقصد إلا مضارة خصمه والنكاية به فإنه لا يكوز قد باشر حقاً مقرر في القانون بل يكون عمله خطأ وتحقق مساءلته عن تعويض الاضرار التي تلحق الغير بسبب اساءة استعمال هذا الحق .

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ س ٢٢ ق ٢١٢ ص ٩٥٢) .

٨٨ - تقدير ثبوت الضرر او عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض في ذلك مادام الحكم قد بين عناصر الضرر ووجه احقية طالب التعويض فيه .

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ س ٢٢ ق ٢١٢ ص ٩٥٢) .

٨٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطة المحكمة التقديرية وبالأدلة السائغة التي اوردتها أن الإجراءات القضائية التي اتخذها الطاعن قبل المطعون ضدهما كانت إجراءات كيدية مشوبة بسوء القصد وقصد منها الاضرار بهما والنيل منهما وكان هذا الذي اوردته الحكم كافياً في اثبات الخطأ التقصيري في جانب الطاعن ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من مساءلة الطاعن عن الضرر الذي لحق المطعون ضدهما بسبب هذا الخطأ فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ س ٢٢ ق ٢١٢ ص ٩٥٢) .

٩٠ - من المقرر أن طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية لا يمتنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم وتقدير التعويض عن الضرر المترتب على ذلك ، ومن ثم فإنه لم يكن هناك ثمة وجه

لاصرار الدفاع على طلب تأجيل الدعوى لنظر استئناف الطاعن مع استئناف المتهم طالما أن من شأن نظر استئنافه إعادة نظر موضوع الدعوى المدنية من جديد بكافة عناصرها بما فيها ركن الخطأ المتمثل في الفعل الجنائي المسند للمتهم فلا تقرب على المحكمة أن هي اطرحت هذا الطلب لانقضاء ما يبرره .

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠ س ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥) .

٩١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الإقرار المقدم من المطعون ضدهما كان منسوباً للمتهم متضمناً قبوله الحكم الصادر ضده بشقيه الجنائي والمدني وتعهده بعدم الطعن عليه بالاستئناف ، ولا يمارى الطاعن في هذه البيانات بل يسلم بها في أسباب طعنه فإن الأصل أن حجية هذا الإقرار - لو صح - إنما تقتصر على المتهم ولا تنصرف إلى الطاعن فلا يحتج عليه به كما أنه لا يضاربه رغم أن التعويض المقضى به ابتدائياً كان محكوماً به عليه وعلى المتهم على وجه التضامن بينهما ، ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٩٥ من القانون المدني قد نصت على أنه : إذا أقر أحد المدينين المتضامنين بالدين فلا يسرى هذا الإقرار في حق الباقيين ، ومن ثم فإن الطاعن لم تكن له مصلحة قانونية في الطعن بالتزوير على ذلك الإقرار بل ولا صفة له في ذلك أيضاً فلا جدوى له مما يثيره نعيًا على الحكم بعدم اجابته إلى طلب التأجيل ليتمكن من الطعن بالتزوير على الإقرار المذكور ، ولا يجوز له التحدى بأن المتهم كان مشاركاً له في هذا الطلب ذلك بأن الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن .

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠ س ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥) .

٩٢ - لئن كان نعى الطاعن الثاني على الحكم بالخطأ حين استجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسؤولية الناشئة عن إهماله في حراسة مسدسه صحيحاً - لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسّسة على المسؤولية الناشئة عن الأشياء إذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته ، غير أنه لما كان استناد الحكم على هذه المسؤولية لا يعدو أن يكون تزييداً لم تكن المحكمة في حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسؤولية مستمد من أوراق الدعوى هو مسؤولية الطاعن الثاني عن الأعمال التي يرتكبها ولده القاصر - فإن النعى بذلك يكون غير مجد .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٨ س ٣٠ ق ١٥٩ ص ٧٥٥) .

٩٣ - لئن كان الطاعن قد تولى إلى رحمة الله ، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستمرار في نظر الطعن ، لما هو مقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات من أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها - إذا كانت مرفوعة إليها .

(الطعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ س ٢٢ ق ٢٨ ص ٢٢٢) .

٩٤ - من المقرر أن وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا تمنع - على ما تقضى به المادة ١٣١ من قانون المرافعات من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن

وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني - كما هو الحال في الطعن المائل - ومن ثم يتعين الفصل في هذا الطعن . دون أن يكون هناك محل لإعلان ورثة الطاعن .

(الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ س ٣٢ ق ٢٨ ص ٣٢٢) .

٩٥ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية التي ترفع استثناء إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك اختلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون هذا الضرر محققاً . وأنه وإن كان لا تثريب على الحكم القاضي بالتعويض المدني أن هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ س ٣٢ ق ٢٨ ص ٣٢٢) .

٩٦ - لما كان ما أورده الحكم لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن إذ أن مجرد احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد لا يعتبر فعلاً مؤثماً إلا إذا لم يكن هناك ما يقتضي ذلك ، وهو ما لم يعرض له الحكم أو يوضحه ، فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ركن الضرر الذي لحق بالمدعى بالحق المدني ، ومن ثم فإنه يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون أن يحيط بعناصرها احاطة كافية مما يعيبه بالقصور الذي يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ س ٣٢ ق ٢٨ ص ٣٢٢) .

٩٧ - الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ قد أجازت للمضرور من الجريمة ادخال المؤمن لديه في الدعوى لمطالبته بالتعويض ، كما أجازت المادة ٢٥٨ مكرراً من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناتج عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية وتسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمسئول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في هذا القانون .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ س ٣٢ ق ١١٧ ص ٦٦١) .

٩٨ - استئناف المتهم على استقلال يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية وال لزوم .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ س ٣٢ ق ٥٦ ص ٩٠٧) .

٩٩ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين إدعاء المدعى بالحقوق المدنية وعلاقته بالمجنى عليها وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من بيان المسئول عن الحقوق المدنية ومن إستظهار أسس المسؤولية المدنية والتضامن بها ، وهي من الأمور الجوهرية التي يتعين ذكرها في الحكم ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن بحث ما يثيره الطاعن في الوجه الثاني من عدم اختصاص القضاء الجنائي بالدعوى المدنية ، بما يوجب نقضه وإعادة فيما قضى به في تلك الدعوى بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر فيها لإتصال وجه الطعن به ، وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل اتعاب المحاماة ، ولا يقدح في ذلك ما ورد بمحضر جلسة محكمة أول درجة من الإشارة إلى أن مالك العقار ادعى مدنياً بمبلغ ٥١ جنيه على

سبيل التعويض المؤقت ، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في اثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر الأساسية في الدعويين .
(الطعن رقم ٥٧٩٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٢ س ٢٤ ق ٧٣ ص ٣٦٥) .

مسئولية مفترضة

موجز القواعد :

- عدم مساءلة الشخص إلا عما يكون لنشاطه دخل فيه ، المسئولية المفترضة . قصرها على الحالات المحددة قانوناً ١
- مسئولية صانع الدخان في جدد خلطه أو غشه . مفترضة ٢
- مسئولية رئيس تحرير الصحيفة فرضية عما ينشر في جريدته . حالة إعفاء رئيس التحرير من المسئولية المفترضة . شروطها ؟ ٣

راجع ايضاً : مسئولية جنائية .

القواعد القانونية :

- ١ - من المقرر في التشريعات الجنائية أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلاً أو شريكاً إلا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها سواء أكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يجرمه القانون ، ولا مجال للمسئولية المفترضة في العقاب إلا إستثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون - لما كان ذلك - فإنه لا محل لما تثيره الطاعنة في شأن مسئولية المطعون ضده مسئولية فرضية لمجرد كونه الحائز للأرض .
(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ س ٢٥ ق ٨٣ ص ٢٨٥) .
- ٢ - لأن كان المشرع قد جعل مجرّد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فأنشأ في حقه نوعاً من المسئولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لديه . إلا أن القول بهذه المسئولية لا ينسحب على حالة استنبات التبغ أو زراعته محلياً التي عدها الشارع تهريباً بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك لأن نصوص هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسئولية الجنائية باعتناق نظرية المسئولية المفترضة في حق من يستنبت التبغ أو يزرعه محلياً ولو شاء أن يقيمها لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته .
(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ س ٢٥ ق ٨٣ ص ٢٨٥) .
- ٣ - لما كانت المادة ١٩٥ من قانون العقوبات قد نصت على إعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسئولية الجنائية في إحدى حالتين . الأولى : إذا أثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر .

مسئولية مفترضة - مستخدمون عموميون

والثانية : إذا ارشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل مالدیه من المعلومات والأوراق لإثبات مسئوليته واثبت فوق ذلك أنه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسيم آخر ، وكان موجب هذا الإعفاء في كل من حالتيه المتقدم ذكرهما قد ورد استثناء من الأصل العام الذى يقضى بمسئولية رئيس التحرير عما ينشر في جريدته مسئولية افتراضية ، فإن عبء إثبات توفر الاستثناء في صورتيه إنما يقع على كاهل المتهم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح ما دفع به الطاعن من إعفائه من المسئولية لعدم إثباته موجب الإعفاء وتحقق شروطه - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن في أسباب طعنه - فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله مستوجباً للرفض .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ س ٢٦ ق ١٢٧ ص ٥٦٧) .

مستخدمون عموميون

موجز القاعدة :

— شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها . عدم اعتبارهم في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين . إلا حيثما ينص الشارع على ذلك كالأشأن في الجرائم التى حددها في قانون العقوبات . إعتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العام في حكم الموظف أو المستخدم العام في مجال معين . عدم مجاوزته إلى مجال المادة ٦٣/٢ إجراءات فيما أضفته من حماية خاصة على الموظف العام . تأميم الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من نظام الشركات المؤممة أو في طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملين فيها .

راجع ايضاً : موظفون عموميون

القاعدة القانونية :

— إن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٩٦١/٧/٢٠ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى بتأميم شركتى الشمال للنقل وشركة الميناء والبحيرة لنقل البضائع - اللتين اطلق عليهما فيما بعد اسم شركة المنيا لنقل البضائع بالاسكندرية وشركة النيل العامة لنقل البضائع بالاسكندرية ثم ادمجتا تحت اسم شركة النيل العامة لنقل البضائع - وهى التى يعمل بها المتهم المطعون ضده ، إلا أن هذا القانون قد نص على احتفاظ الشركات المؤممة بشكلها القانونى وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التى يرى إلحاقه بها . وقد افصح الشارع عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه في المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمال

الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمل هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل . وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ينظم العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وفي ذلك كله أية بينة على أن تامين تلك الشركات وما ترتب عليه من ايلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانوني أو طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها ، وكلما رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في موطن ما اورد به نصا ، كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المواد ١١١ من من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين - في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها - مستخدموا الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت . فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام . لما كان ما تقدم ، فإن المطعون ضده في علاقته بالشركة لا يكون قد اكتسب صفة الموظف العام أو المستخدم العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحماية المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك - وقد حجب الخطأ الذي تردى فيه عن نظر الموضوع - أن يكون من النقص الإحالة .

(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢١ س ٢٠ ق ٨٥ ص ٢٩٢) .

مشغولات ذهبية

موجز القاعدتين :

— القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمج المصوغات . لم يقرر مصادرة المشغولات غير المدموغة . وجوب حفظ هذه المشغولات حتى صدور حكم نهائي ثم ردها بعد دمجها أو كسرها على حساب الأحوال . مثال ١ و ٢

راجع أيضا : دمج مصوغات .

القاعدتان القانونيتان :

١ - إن مفاد نص المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصوغات ، المعدل بالقوانين أرقام ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ و ٣٨ لسنة ١٩٦٥ و ٤٠ لسنة ١٩٦٧ ، أن الشارع لم يقرر مصادرة المشغولات غير المدموغة وهو إذ فعل ذلك لم يجعل أمر مصادرته منوطا بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات بل قرر بشأنها نظاما خاصا من مقتضاه حفظها على ذمة الدعوى حتى إذا ما صدر حكم نهائي تقرر حق استردادها بعد دمجها إذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية وبعد كسرها واستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة إن لم تكن كذلك . فإذا كان الحكم قد قضى بالمصادرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ س ٢٢ ق ٤٦ ص ١٩٠) .

٢ - المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ في شأن دمغ المصوغات المعدل بالقوانين أرقام ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٣٨ لسنة ١٩٦٥ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٧ قبل إلغائه بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن الرقابة على المعادن الثمينة والمعمول به في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٧ . تنص على أن ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل تاجر أو صانع باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد البيع أو تعامل بأية طريقة كانت في مشغولات ذهبية أو فضية غير مدموغة . وتضبط المشغولات وتحفظ على ذمة الدعوى ، وبعد صدور حكم نهائي تقوم مصلحة الدمغة والموازين بفحص المشغولات فإذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية تدمغ بالدمغة الخاصة بها وإلا تكسر ، وكانت المادة ٢٤ من القانون المذكور تنص على أنه في الأحوال المبينة في المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ لا ترد المشغولات والأصناف المضبوطة بعد كسرها إلا إذا دفعت الرسوم والمصاريف المستحقة ، وكان مفاد هذين النصين في صريح الفاظهما أن الشارع لم ينص على مصادرة المشغولات غير المدموغة . (الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦ س ٢٤ ق ١٧٢ ص ٨٦٢) .

مصادرة

موجز القواعد .

- نطاق الحكم بالمصادرة بالتطبيق لأحكام م ١٢ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٤/٩/٩ الخاص برسم الإنتاج على الكحول
- ١ — المصابرة بحكم طبيعتها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ
- ٢ — الأشياء الواجب مصادرتها بالتطبيق لأحكام م ٤٥ من ق ٢٠١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات
- ٣ — وجوب مصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة في جريمة مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص
- ٤ — وجوب الحكم بمصادرة السلاح المضبوط بدون ترخيص ولو لم يكن مملوكا للمتهم
- ٥ — عدم ضبط الأشياء على ذمة الفصل في الدعوى لا يجيز القضاء بمصادرتها طبقاً لنص م ٣٠ ع

- المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة إلى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء . لا انطباق لذلك على الأسلحة المرخص قانونا بحملها . عدم إسهام صاحب السلاح — المرخص له قانونا — في الجريمة . لا يصح الحكم بمصادرته ٧
- عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ١٧/١ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي . إنصافها إلى التعويض الذي كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الاستيلاء عليها . عدم ورودها على الثمن الذي قد يكون قد سمي في عقود البيع لهذه الأراضي . لا محل للقضاء بتلك العقوبة متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما ٨
- مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط بجريمة في ذاته ، والمصادرة فيها وجوبية ٩
- العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة . عدم امتداد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم . عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . طبيعتها : عقوبة نوعية . وجوب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به جريمة حمل السلاح الناري من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ١٠
- حظر حيازة الأسلحة النارية أو إحرازها أو حملها بغير ترخيص . ما سبق أن قرره محكمة النقض من أن الأسلحة غير محرم إحرازها وأنه يجوز الترخيص لبعض الأفراد بحملها أو إحرازها إذا توافرت فيهم شروط خاصة . مجاله : هو عدم جواز الحكم بعقوبة المصادرة في مواجهة المالك حسن النية متى كان مرخصا له قانونا في حيازة السلاح ١١
- تسليم السلاح إلى غير المرخص له في حيازته أو إحرازه . أثره : إلغاء الترخيص . وجوب مصادرة السلاح . المادتان ١٠ ، ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر ١٢
- وجوب تفسير نص المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية ١٣
- المصادرة وجوبا . حالتها ؟ ثبوت أن السلاح المضبوط على ذمة الجريمة مرخص به لشخص معين ، وإن هذا الشخص لم يسهم في تلك الجريمة . عدم جواز الحكم بمصادرة هذا السلاح ١٤
- الترخيص لخفير المالك بحمل السلاح لا يترتب عليه تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الترخيص ١٥
- عدم جواز رد الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق إذ كانت محلا للمصادرة . المادة ١٠١ إجراءات ١٦
- أوجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل في حالة عدم ضبط المبالغ موضوع الجريمة الحكم إلى جانب العقوبات الأصلية بغرامة إضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بديلا من عقوبة المصادرة المنصوص عليها في القانون . نسبة هذه الغرامة إلى المبلغ الذي كان يتعين القضاء بمصادرته لمصلحة الخزنة بالقدر الذي لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو أكثر . ما يضبط ترد عليه المصادرة ١٧
- شروط قبول التماس إعادة النظر وفقا للمادة ٤٤١/٢ إجراءات : صدور حكمين نهائيين بالإدانة على شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون بين الحكمين تناقض يستشف منه براءة أحد الشخصين . قضاء الحكمين بالبراءة لذات الشخص . عدم قبول التماس . ولو كان أحد الحكمين قد قضى بالمصادرة ولم يقض بها الحكم الآخر ، لمصادرة المضبوطات فعلا قبل صدوره ، مما يرتفع به التناقض ١٨

مصادرة

- التهريب الجمركي . تعريفه إدخال سيارة إلى البلاد طبقاً لنظام الإفراج المؤقت وإبقاؤها بها رغم انتهاء مدة التصريح . خروج الواقعة عن نطاق التائيم الجنائي المنصوص عليه في المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٢ . خضوعها للمواد ١٠١ و ١١٨ و ١١٩ من القانون المذكور وللقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ ويختص بها مدير الجمارك دون المحاكم . مخالفة الحكم ذلك بقضائه بمصادرة السيارة يوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى ١٩
- وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع تهريب التبغ أو بمثل قيمتها إن لم تضبط .. المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ٢٠
- المصادرة الوجوبية . اقتضاؤها أن يكون الشيء محرماً تداوله على الكافة . بما فيهم المالك والحائز والمحرز . السلاح المرخص به . ليس من هذا القبيل . القضاء بمصادرة الشيء المرخص به . الذي لم يتهم صاحبه في الجريمة . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تصحيحه ٢١
- القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاء الطاعن - لا يمنع من الحكم بالمصادرة . م ١١٤ . ج ٢٢
- إغفال القضاء بمصادرة الذخائر المضبوطة مع وجوب الحكم بها أعمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . خطأ في القانون ٢٣
- مصادرة مالا يجوز إحرازه أو حيازته : تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء في ذاته . لإخروجه من دائرة التعامل . أساس ذلك ؟ القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة خطأ في القانون . وجوب النقض الجزئي والتصحيح إغفال الحكم القضاء بمصادرة الذخيرة المضبوطة وقضاؤه بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط . خطأ يوجب نقضه جزئياً وتصحيحه بمصادرة الذخيرة المضبوطة وإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح ٢٤
- المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات . ماهيتها ؟ عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . نطاقها ؟ عدم مصادرة دراجة بخارية لم يثبت استخدامها في ارتكاب الجريمة صحيح ٢٥
- سكوت الحكم في منطوقه عن بيان كنه المضبوطات التي قضى بمصادرتها وبيانها في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها . لا عيب ٢٦
- وجوب الحكم بمصادرة اللحوم المضبوطة في جريمة عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة . أساس ذلك ؟ ٢٧
- إغفال مصادرة اللحوم المضبوطة في جريمة بيعها في غير الأيام المصرح بها . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟ ٢٨
- المصادرة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ . نطاقها ؟ ٢٩
- المصادرة الوجوبية . اقتضاؤها أن يكون الشيء مجرماً تداوله على الكافة . بما فيهم المالك والحائز والمحرز . السلاح المرخص به ليس من هذا القبيل . القضاء بمصادرة السلاح . المرخص به الذي لم يسهم صاحبه في الجريمة خطأ في تطبيق القانون . تصحيحه محكمة النقض ٣٠
- الغرض من المصادرة ؟ شرط توقيفها على المتهم ؟ مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبية يقتضيها النظام العام في مواجهة الكافة كتدبير وقائي . عقوبة المصادرة لا يقضى بها إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى ٣١
- وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ أو الحكم بمثل قيمتها إن لم

تضبط ، المادة ٣٥ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ القضاء بمصادرة التبع الذي لم يضبط دون الحكم بما يعادل مثلي قيمته مخالفة للقانون ٣٢

— النص في المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل على مصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال لا يخل بحقوق الغير حسن النية المادة ٢٠ عقوبات . ثبوت أن السلاح المضبوط مملوك لغير المتهم وأنه سلم إليه بسبب وظيفته أثره عدم مصادرة السلاح . علة ذلك ؟ ٣٣

القواعد القانونية :

١ - إن المادة ١٣ من المرسوم الخاص برسم الإنتاج على الكحول الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ تقضى بمصادرة المنتجات المشار إليها بالمادة ١١ كما تقضى بمصادرة كل ما يضبط في حيازة مخالفا من مواد أولية أو منتجات أو أدوات الخ . وإذن فلا ثريب على المحكمة إذا ما هي قضت . تطبيقا للمادة المذكورة بمصادرة زنازل البلح الموجودة بمنزل المتهم باعتبارها مواد أولية للكحول .

(جلسة ١٩٤٢/٣/١ طعن رقم ٦٦٤ سنة ١٣ ق) .

٢ - المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعية لها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ ، إذ هي عقوبة لا يقضى بها - بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات - إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . والقول بإيقاف تنفيذ المصادرة يقضى ختما القول بزد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا مما لا يمكن التسليم به ويجب تنزيه الشارع عنه .

(جلسة ١٩٤٩/٣/١٩ طعن رقم ١٩٢ سنة ١٩ ق) .

٣ - إن القضاء بمصادرة السيارة التي تنقل فيها المخدر والمضبوطة في الطريق العام تطبيقاً للمادة ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ خطأ في تطبيق القانون ذلك لأن تسلسل المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من القانون المذكور والسياق الذي استطرد إليه الشارع يدل بوضوح على أنه حين تحدث في المادة ٤٥ عن وجوب مصادرة الجواهر المخدرة . وكذلك الأدوات التي تضبط بالمحلات التي ارتكبت فيها الجريمة إنما عني تلك المحلات التي أوردتها في المادة ٤٤ التي ألغيت فيما بعد بالقانون رقم ٢٨ الصادر في ٢١ يولية سنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية . وقد أورد ذلك النص في صراحة أن المقصود هو المحلات العمومية أو بيوت العاهرات أو أي حانوت (دكان) يدخله الجمهور .

(جلسة ١٩٥١/٣/٢١ طعن رقم ١٧٣٨ سنة ٢٠ ق) .

٤ - القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب مصادرة جميع الأشياء المتعلقة بالمهنة سواء كانت تستخدم في ذات المهنة أو كانت لازمة لها كاثاث العيادة واذن فإذا عوقب منهم بالمادة ١/٢٤٢ ع لانه وهو غير مرخص له في مزاولة مهنة الطب خلع ضرسين للمجنى عليه فسبب له بذلك وربما بالفك وقضى بمصادرة ما عند المتهم من ثوب وجبس فإن الحكم بالمصادرة يكون في محله .

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٨ طعن رقم ١١٨٢ سنة ٢١ ق) .

مصادرة

٥ - المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩١٩ الخاص بالأسلحة والذخائر توجب الحكم بالمصادرة كما توجب ذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه من أنه « إذا كانت الأشياء المضبوطة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم ، فإذا كان الحكم قد قضى بإلغاء عقوبة مصادرة البندقية المحكوم بها ابتدائيا بناء على ما قاله من أن البندقية ليست مملوكة للمتهم الذي ضبطت معه وأن العقوبة لاتعداه إلى شخص مالكها ، فإنه يكون مخطئا متعينا نقضه فيما قضى به من إلغاء المصادرة .

(جلسة ١٩٥٤/٢/٢٤ طعن رقم ٢١٢٢ سنة ٢٢ ق) .

٦ - إذ كان الثابت من الحكم أن الخمر التي حكم بمصادرتها لم تضبط على ذمة الفصل في الدعوى . فإن القضاء بالمصادرة يكون قد وقع على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥٥/٢/٨ طعن رقم ٢٤٠٠ سنة ٢٤ ق) .

(والطعن رقم ٢٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٠٦) .

٧ - الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل وإنما نظم القانون حالات الترخيص بحملها ، ولما كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات تحمي حقوق الغير الحسنى النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة إلى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء وهو مالا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا في حملها . أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصا له قانونا فيه - كما هو واقع الحال في السلاح المضبوط المملوك لوزارة الداخلية - فإنه لا يصح قانونا أن يحكم بمصادرة ما يملكه . ومن ثم فإن القضاء بالمصادرة يكون منطويا على خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه بإلغاء عقوبة مصادرة السلاح المضبوط .

(الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ س ١٧ ق ٢٥ ص ١٤٢) .

٨ - يبين من نصوص المواد ١ و ٥ و ٦ و ١٧/١ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي و ١ و ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل لبعض أحكامه أن عقوبة المصادرة التي نص عليها الشارع في الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون الأول إنما تنصرف إلى التعويض الذي كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الاستيلاء عليها ، ومن ثم فهي لا ترد على الثمن الذي قد يكون قد سمي في عقود بيع هذه الأراضي . وإذ نص القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ في المادة الأولى منه على أن « الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه تؤول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل ، ونص في المادة الثانية منه على أن « يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون » فإن عقوبة مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها المنصوص عليها في المادة ١٧ سالف الذكر لا يكون لها محل متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة المصادرة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة المصادرة .

(الطعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ س ١٧ ق ٨٥ ص ٤٤٦) .

٩ - الواضح من نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ أن المشرع جعل مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط جريمة في ذاته وأن المصادرة فيها وجوبية فهي من قبيل مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار إجراء « بوليسي » لا مفر من اتخاذه في مواجهة الطاقة . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ فاته القضاء بمصادرة الدخان المضبوط على الرغم من ثبوت غشه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة الدخان المضبوط .

(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١١٢ ص ٦٢٨) .

١٠ - الأصل أن العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لايقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة ، إلا أن هذا الجب لايمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم . ولما كانت جريمة حمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات التي دين المطعون ضده بها - وهي إحدى الجرائم المرتبطة - معاقبا عليها بالمادتين ١١ مكررا و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار إليه تنص على أنه : " يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة " . ولما كانت عقوبة المصادرة هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، فإنه يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها إعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون سالف البيان يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ س ١٧ ق ١٢٤ ص ٦٧٨) .

١١ - الأصل أن حيازة الأسلحة النارية أو إحرازها أو حملها بغير ترخيص محظور على مقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، وماسبق أن قرره هذه المحكمة من أن الأسلحة غير محرم إحرازها وأنه يجوز الترخيص لبعض الأفراد بحملها أو إحرازها إذا توافرت فيهم شروط خاصة إنما كان مجاله - الذي تقتصر عليه - هو عدم جواز الحكم بعقوبة المصادرة في مواجهة المالك حسن النية متى كان مرخصا له قانونا في حيازة السلاح فكان بالتالي مياحا له .

(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١١ س ١٧ ق ١٧٢ ص ٩٣٢) .

١٢ - تسليم السلاح إلى غير المرخص له في حيازته أو إحرازه يترتب عليه إلغاء الترخيص - وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر - الأمر الذي يستوجب مصادرة السلاح حتما عملا بنص المادة ٣٠ من القانون المذكور .

(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٠ ص ١٢٣٣) .

١٣ - الأصل أنه يجب عملا بنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ مصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال ، إلا أنه يجب تفسير هذا النص على هدى القاعدة

مصادرة

- المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية .
(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٠ ص ١٢٢٢) .
- ١٤ - المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة إلى الكافة - بما في ذلك المالك والحائز على السواء - وهو مالا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا في حملها . أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصا له قانونا فيه ، فإنه لا يصح قانونا الحكم بمصادرة ما يملكه .
(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٠ ص ١٢٢٢) .
- ١٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الترخيص لخفير المالك بحمل السلاح لا يترتب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الترخيص . ومن ثم فإن ثبوت ملكية بنك التسليف للسلاح المضبوط مع خفيه وانقطاع صلة البنك بالجريمة يحولان دون الحكم بمصادرته .
(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٠ ص ١٢٢٢) .
- ١٦ - نص المشرع - وهو بصدد بيان أحكام التصرف في الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق - في المادة ١٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز رد تلك الأشياء إذا كانت محلا للمصادرة . ومن ثم فإنه ما كان للحكم المطعون فيه أن يقضى برد السلاح المضبوط إلى المطعون ضده طالما أنه كان محلا للمصادرة ، أما وهو قد فعل ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وإلغاء قضائه برد هذا السلاح .
(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٠ ص ١٢٢٢) .
- ١٧ - البين من نص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ في فحواه ومن مذكرته الايضاحية ومن مصدره التشريعي في المادة ١٦ من التشريع الفرنسي الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٥ حسبما أشار إليه الشارح المصري في الأعمال التحضيرية لقانون النقد ، أن القانون أوجب - في حالة عدم ضبط المبلغ موضوع الجريمة - الحكم إلى جانب العقوبات الأصلية بغرامة إضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بديلا عن عقوبة المصادرة المنصوص عليها في القانون وهذه الغرامة تنسب إلى المبلغ الذي كان يتعين القضاء بمصادرته لمصلحة الخزنة بالقدر الذي لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو كثر ، أما ما يضبط فان المصادرة ترد عليه ، ولا محل لنسبة الغرامة الإضافية إليه . ولا عبرة بالسبب في نقص المبلغ موضوع الجريمة عن المقدار الذي كان يجب مصادرته ، ولا بما إذا كان هذا السبب من قبل المتهم أو من قبل غيره ، لأن عقوبة الغرامة وجوبية لا تخير فيها ، والقول بغير ذلك يخالف المعنى الواقع في فحوى النص ومفهوم دلالاته ويؤدي إلى الاحتيل على تطبيقه بتقديم الأقل من المبلغ موضوع الجريمة ، فضلا عن مجافاته للحكمة التي دعت إلى تقريره .
(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦ س ٢٠ ق ٦ ص ٧٧٢) .
- ١٨ - يشترط نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول طلب التماس إعادة النظر ، صدور حكمين نهائيين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون هذان الحكمان كلاهما قد صدرا بالإدانة بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في منطوقهما . وإن كان ما تقدم ، وكان الحكمان قد قضى بالبراءة في كليهما لذات الطالب ، وكان أحد الحكمين لم ينص فيه على المصادرة ، فإن ذلك لم يكن متانيا لأن المضبوطات كانت قد صودرت

فعلا قبل ذلك تنفيذا لما قضى به الحكم الآخر ، مما يرتفع به التناقض بينهما . لما كان ذلك ، وكان طلب إلتماس إعادة النظر لا يتدرج تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون على غير أسس من القانون .

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٠٩ ص ١٠٦٥) .

١٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وأنه ينقسم من جهة محله - وهو الحق المعتدى عليه - إلى نوعين ، نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ، ونوع يرد على منع بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه ، يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، . وكانت المادة ١١٨ قد بينت جزاء مخالفة هذه الشروط بنصها على أن تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للمضياع ولا تزيد عن مثلها في الأحوال الآتية .. ٤ - مخالفة نظم العبور والمستودعات والمناطق الحرة والسماح المؤقت والإفراج المؤقت والإعفاءات إذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للمضياع تزيد على عشرة جنيهاً ، . وجرى نص المادة ١١٩ من القانون على أن ، تفرض الغرامات المنصوص عليها في المواد السابقة بقرار من مدير الجمرك المختص ويجب أدؤها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان المخالف بهذا القرار بخطاب مسجل مصحوب بعلم وصول مالم يتظلم ذوو الشأن بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك خلال الخمسة عشر يوما المذكورة وللمدير العام في هذه الحالة أن يؤيد الغرامة أو يعدلها أو يلغيا وتحصل الغرامة بطريق التضامن من الفاعلين والشركاء وذلك بطريق الحجز الإداري وتكون البضائع ضامنة لاستيفاء تلك الغرامات ، . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من استقراء نصوص القرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ المنطبق على واقعة الدعوى أن البضائع المنوه عنها فيه يتم الإفراج عنها في الحالات وبالشروط التي حددها دون تحصيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها ، وإلا كانت هذه الضرائب والرسوم واجبة التحصيل فضلا عن توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون الجمارك وبطريق الذي بينته المادة ١١٩ منه ، فإن الواقعة المسندة إلى المطعون ضدهما بإبائهما السيارة في البلاد بعد الفترة المرخص بها لا تعدو أن تكون في حقيقتها مخالفة لأحكام المواد ١٠١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون الجمارك والقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ يختص بأمرها مدير الجمارك دون المحاكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بقضائه بمصادرة السيارة - موضوع الاتهام - فإنه يكون مخطئا في القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر واقعة الدعوى وهو ما يتسع له وجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١/٥/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٨٩ ص ٩١٦) .

٢٠ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه : « في جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع الجريمة فإذا لم تضبط يحكم بما يعادل مثلي قيمتها » . وإذا كان الحكم قد أغفل أعمال هذه الفقرة ، فإنه يكون قد خالف القانون . (الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢١٥ ص ١٠٣٦) .

٢١ - من المقرر أن المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة إلى الكافة - بما في ذلك المالك والحائز والمحرز على السواء - وهو مالا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا في إحرازها ، فإذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصا له قانونا في حيازته ، فإنه لا يصح قانونا الحكم بمصادرة ما يملكه - وإذا كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي اتخذها الحكم سندا لقضائه بالمصادرة - تحمي حقوق الغير حسنى النية ، فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى من مصادرة مطلقة تشمل هذه البنادق الثلاث (المرخص بها لأشخاص لم يسهموا في الجريمة) يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه بإلغاء ما قضى به من مصادرة بالنسبة إليها .

(الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٩ س ٢٦ ق ١٠٢ ص ٤٤٤) .

٢٢ - من حيث إنه يبين من الأوراق أنه من بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وإيداع أسبابه في الميعاد ، توفي الطاعن المحكوم عليه .. وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى ، . فإنه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ ق ٢٢٦ ص ١٠١٠) .

٢٣ - لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له توجب الحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة الذخائر المضبوطة مع وجوب الحكم بها أعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون المشار إليه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩/٨١٦/٨ س ٢٢ ق ١٠٨ ص ٦١٢) .

٢٤ - مصادرة مالا يجوز إحرازه أو حيازته من الأشياء التي تخرج بذاتها عن دائرة التعامل إنما هو تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء ذاته لأخراجه من تلك الدائرة لأن أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها في يد من يحوزها أو يحوزها ، ومن ثم كانت المصادرة الوجوبية في معنى نص المادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لأن الشارع الصق بالسلح طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذي لا يتحقق رفعة أو دفعه إلا بمصادرته ، وإذا كان الغرض من هذا التدبير لا يتحقق إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجيز له القانون حيازته هذا إلى أن القول بوقف تنفيذ المصادرة - يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على وقف التنفيذ إلى صاحبه ، ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو مالا يمكن التسليم به أو تصور إجازته ، ومن ثم فإن القضاء بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون في خصوص الأمرين بمصادرة الذخيرة المضبوطة بالإضافة إلى ما قضى به من عقوبات ، وإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط .

(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩/٨١٦/٨ س ٢٢ ق ١٠٨ ص ٦١٢) .

٢٥ - لما كانت المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اجراء الغرض منه تملك الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنائيات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات - وتنظيم استعمالاتها والاتجار فيها - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والادوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة الدراجة الآلية المنوه عنها والتي لم يثبت لها استخدامها في ارتكاب الجريمة ، لا تكون قد جانببت التطبيق القانوني الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعه الطاعن من دعوى التناقض .

(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ س ٢٢ ق ١٠٩ ص ٦١٧) .

٢٦ - لما كان الحكم المطعون فيه ، وان سكت في منطوقه عن بيان كنه المضبوطات التي قضى بمصادرتها عن الجريمة التي قضى ببراءة المطعون ضده عنها إلا أنه بينها في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها ، والتي تعد جزءا لا يتجزأ منه وهو بيان كاف لما هو مقرر في القانون من أنه وان كان الأصل في الأحكام الا ترد الحجة إلا على منطوقها ، إلا أن هذه الحجة تمتد بالضرورة إلى ما يكون من الأسباب مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حدد ما هية المضبوطات التي قضى بمصادرتها ، وكان لا يوجد أي تناقض بين ما أورده الحكم في أسبابه بشأنها وما انتهى إليه في منطوقه ومن ثم فإن دعوى الخطأ في تطبيق القانون والتناقض لا يكون لها من وجه ويكون ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن على غير أساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ٤٦٨١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ س ٢٣ ق ٥٧ ص ٢٧٦) .

٢٧ - وان كانت المادة ١٤٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المنطبقة على واقعة الدعوى لم تنص على مصادرة اللحوم موضوع الجريمة إلا أن المادة ١٤٩ الواردة في نهاية الباب الثالث من الكتاب الثاني من ذات القانون وهو الباب الذي وردت به المادة ١٤٣ قد نصت على أنه ، لا تخل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين ، . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين قد نصت على وجوب الحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة - وكان الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بجريمة عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة للبيع قد قضى بتغريمه دون أن يقضى بمصادرة اللحوم المضبوطة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة اللحوم المضبوطة عملا بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ..

(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠ س ٢٣ ق ٨٥ ص ٤٢٠) .

٢٨ - لما كانت عقوبة الجريمة التي دان الحكم المطعون فيه المطعون ضده بها طبقا لنص المادة ٦ من قرار وزير التموين رقم ٧٨ سنة ١٩٧٤ المعدل بالقرار رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٥ . هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو أحدهما ، وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم

مصادرة

بمصادرتها . لما كان ذلك ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بمصادرة اللحوم موضوع الجريمة طبقاً لنص المادة السادسة من قرار وزير التموين المذكور ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون ، مادام تصحيح الخطأ لا يقتضي التعرض لموضوع الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ س ٣٢ ق ١٤٧ ص ٧١٣) .

٢٩ - من المقرر أن النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة وجعلها وجوبية ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها فلا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليها وكان الأثاث المحكوم بمصادرتها من محكمة الدرجة الأولى مالا داخلاً في دائرة التعامل ولا يعد صنعه أو استعماله أو حيازته أو بيعه أو عرضه للبيع جريمة في حد ذاته سواء بالنسبة للكافة أو إلى شخص بعينه وكانت المادة الثامنة التي دينت بها المحكوم عليها لم توجب امتداد حكمها إلى غيرها - وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تحريات الشرطة وأقوال المطعون ضدها قد اقنعت محكمة الدرجة الثانية بملكية الغير لهذا الأثاث استناداً إلى أن المطعون ضدها قد استأجرت الشقة التي ارتكبت بها الجريمة مفروشة مما يقتضاه أن يكون الأثاث الموجود بها ملكاً للمؤجر لا للمحكوم عليها وقد بنى الحكم المطعون فيه قضاءه على هذا الاقتناع وهو استخلاص موضوعي سائغ لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض ومن ثم يكون منعي النيابة في هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١ س ٢٣ ق ٢١١ ص ١٠٢٧) .

٣٠ - إذ كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات - التي إتخذها الحكم المطعون فيه سنداً لقضائه بالمصادرة - تحمي حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة إلى الكافة - بما في ذلك المالك والحائز والمحرز على السواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً في إحرازها ، فإذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصة له قانوناً في حيازته ، فإنه لا يصح الحكم بمصادرة ما يملكه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه - فيما قضى من مصادرة مطلقة تشمل جميع الأسلحة والطلقات المضبوطة - قد خالف القانون ويتعين تصحيحه .

(الطعن رقم ٥٧٩٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ س ٢٤ ق ٧٤ ص ٢٦٨) .

٣١ - المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة ، وبغير مقابل ، وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجنايات والجنح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته أو بحكم القانون عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية إذا نص القانون على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو إلى خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهي بوصفها الأولى تكون تدبيراً وقائياً على المحكمة أن تحكم به مادامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته أو بحكم القانون عن دائرة التعامل ، وهي بوصفها الثانية توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض ، وإن يتتبع حقه في ذلك أمام جهات التقاضي المختلفة ، وحتى في حالة الحكم

بالبراءة ، وهي في الحالين لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة ، إلا إذا كان الشيء محل المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى .

(الطعن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٦ س ٢٤ ق ٧٧ ص ٣٨٤) .

٣٢ - وإذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه وفي جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع الجريمة ، فإذا لم تضبط يحكم بما يعادل مثلي قيمتها ، وكان مفاد هذا النص في واضح لفظه وصريح معناه أن المصادرة في هذه الحالة من قبيل التعويضات التي يحكم بها لصالح الخزنة العامة ، عما سببته الجريمة للدولة من أضرار ، فإذا لم يكن الشيء قد سبق ضبطه ، كما هو الحال في الدعوى ، يتعين القضاء للخزنة العامة بما يعادل مثلي قيمته ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل أعمال هذه الفقرة وقضى بمصادرة التبع موضوع الجريمة بدلا من القضاء بما يعادل مثلي قيمته ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٦ س ٢٤ ق ٧٧ ص ٣٨٤) .

٣٣ - وإن كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة إلا أن ذلك لا يخل بحقوق الغير حسن النية على نحو ما تقتضيه المادة ٣٠ من قانون العقوبات . وإذا كان الثابت من الأوراق أن السلاح المضبوط ملك لشركة النصر للأغذية المحفوظة (قها) وكان مسلما للمتهم بسبب وظيفته لاستعماله في حراسة مصنع الشركة فإنها تكون من الغير حسن النية مما ينتفى به موجب مصادرة السلاح المضبوط .

(الطعن رقم ٦١٢٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢٢ س ٢٤ ق ٨٣ ص ٤٠٦) .

مصوغات

راجع : مشغولات ذهبية .

معاهدات دولية

راجع : اتفاقيات دولية

مغادرة

موجز القواعد :

- حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة دون التقييد بالوصف المحالة به حده ؟ الفعل المادى في جريمة مغادرة البلاد دون تصريح اختلافه عن ذلك المكون لجريمة التواجد في منطقة ممنوعة ١
- القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة . بالمخالفة لأحكام الأمر العسكرى رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تصحيح الحكم ٢

مغادرة

— توقيع عقوبة الجريمة الأشد . عملا بالمادة ٢/٣٢ عقوبات . تنتفى به جدوى بحث أثر ماصدر من قوانين في الجرائم الأخرى المرتبطة . مثال ٣

— جريمة مغادرة أراضى الجمهورية دون حمل جواز سفر ، واجتياز الحدود من غير المكان المخصص ، وقوعهما لغرض واحد وجوب تطبيق المادة ١/٢٢ عقوبات ٤

القواعد القانونية :

١ - لئن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تنقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحال عليها بل أنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة - إلا أنه يجب أن تلتزم فى هذا النطاق بالأ تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التى وردت فى أمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئا . وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بوصف أنه وهو متمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة غادر أراضىها دون أن يكون حاصلا على إذن من الجهة المختصة ، وقضى الحكم ببراءته وأقام قضاءه على ما ثبت من محضر الضبط من أنه ضبط داخل الأراضى المصرية ولم يغادرها ، وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة التواجد بمنطقة ممنوعة بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فهى واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ س ٢٥ ق ١٦٦ ص ٧٦٩) .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجرائم مغادرته أراضى الجمهورية دون أن يكون حاصلا على إذن خاص - ودون أن يكون حاملا لجواز سفر قانونى - وأنه اجتاز الحدود المصرية الليبية خارج نطاق بوابة السلوم - المعاقب عليها طبقا لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ وقرار وزير الداخلية المنفذ له ، والأمر العسكرى رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح بشأن مكافحة التسلل - وكانت الجريمة الثالثة ، طبقا للمادة الأولى من الأمر العسكرى رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح ، هى ذات العقوبة الأشد التى قضى الحكم بالعقوبة المقررة لها عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات نظرا لوقوع هذه الجرائم لغرض واحد وارتباطها ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة على ما أثبتته الحكم الابتدائى الذى أحال إلى أسبابه - فى الإدانة - الحكم المطعون فيه - فإنه لا تغدو ثمة حاجة إلى الخوض فى بحث أثر صدور قرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ - المنشور فى ٩ مايو سنة ١٩٧٤ بالعدد رقم ١٠٣ - من الوقائع - بإلغاء الحصول على تأشيرة عند المغادرة بالنسبة إلى المواطنين والأجانب - على الفعل موضوع الجريمة الأولى ، أو أثر صدور قراره رقم ١٥٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٧٢ والمنشور فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ بالعدد رقم ٢١٢ من الوقائع المصرية والذى أجاز للمصريين مغادرة البلاد إلى دول اتحاد الجمهوريات العربية بالبطاقة الشخصية أو العائلية - على الفعل موضوع الجريمة الثانية ، اللتين دين بهما المطعون ضده .

(الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٥ س ٢٦ ق ٢ ص ١٠) .

٣ - أن المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح لاتجيز إيقاف تنفيذ العقوبة في الجرائم المنصوص عليها فيه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها عن المتهم الثلاث - مغادرة اراضى الجمهورية دون الحصول على إذن خاص ، ودون أن يكون حاملاً جواز سفر قانونى ، واجتياز الحدود المصرية الليبية خارج نطاق بوابة السلوم - يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف . (الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٥ س ٢٦ ق ٢ ص ١٠) .

٤ - إن النيابة إذ قدمت المطعون ضده إلى المحاكم ليحاكم أمامها عن جريمتى المغادرة دون حمل جواز سفر واجتياز الحدود المصرية الليبية - من غير المكان المخصص لذلك المعاقب عليهما وفق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ والأمر العسكري ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح - فإن الاختصاص يكون قد عقد صحيحاً لهذه المحاكم . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى - المغادرة دون حمل جواز سفر معاقبا عليها طبقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة اشهر والغرامة التى لاتقل عن خمسين جنهيا ولا تزيد على مائى جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين بينما العقوبة المقررة للجريمة الثانية طبقاً للمادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح هى الحبس مدة لاتقل عن ستة اشهر ولا تزيد على ستة والغرامة التى لاتقل عن خمسين جنهيا ولا تزيد على مائة جنيه او إحدى هاتين العقوبتين ، وإذ كان ذلك فإن الجريمة الثانية - وهى جريمة اجتياز الحدود من غير المكان المخصص - تكون هى الجريمة ذات العقوبة الأشد التى قضى بالحكم بالعقوبة لها مع مراعاة حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات نظراً لوقوع هاتين الجريمتين لغرض واحد وارتباطهما ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة - على ما هو مستفاد من قضاء الحكم الابتدائى الذى أحال إلى أسبابه - فى الإدانة - الحكم المطعون فيه وإذ كان هذا الأمر يحظر فى مادته الثانية إيقاف تنفيذ العقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فيه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بإيقاف تنفيذ العقوبة يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . ومن ثم فلا تغدو ثمة حاجة إلى التعرض للجريمة الأولى - مغادرة اراضى الجمهورية دون حمل جواز سفر - لأنها ليست ذات عقوبة أشد من عقوبة الجريمة الأخرى سألها الذكر .

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٢ س ٢٧ ق ٩١ ص ٤٢٢) .

مفرقات

— الفصل الأول : الجريمة المنصوص عليها فى م ٣١٧ ع . مكررة قديم المعدلة بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ والمادة ٣٦٢ ع . جديد ١ - ٧
الفصل الثانى : القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ ٨ - ١٠

الفصل الأول

الجريمة المنصوص عليها في م ٣١٧ ع مكررة قديم المعدلة بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٣٢ والمادة ٣٦٣ ع جديد

- تحقق الجريمة بمجرد إحراز المفرقعات في كافة صورته والوانه مهما كان الباعث له ١ و ٢
- تحقق القصد الجنائي بمجرد علم المحرز أن المادة مفرقة أو مما يدخل في تركيب المفرقعات ... ٢
- المفرقعات المحرمة هي التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المتقولة ٤
- عدم اعتبار الكمية الصغيرة من البارود من قبيل المفرقعات إلا إذا ثبت أن هذا البارود القليل قد أعد لأن يدخل في تركيب مفرقعة ما ٥ - ٧

الفصل الثاني

القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩

- إحراز المفرقعات إذا كان مقصودا به مجرد استعمالها كذخيرة للأسلحة النارية معاقب عليه بعقوبة الجنحة ٨
- العقوبة المقررة لجريمة إحراز مفرقعات بدون ترخيص المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (١) عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . عدم جواز إبدائها عند معاملة المتهم بالرافقة عملا بالمادة ١٧ عقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة وهي السجن من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة ٩
- القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقعات . مناط تحققه ؟ ثبوت النية في استعمال المفرقعة في التخريب والاتلاف . غير لازم لتطبيق المادة ١٠٢ / ١ من قانون العقوبات . مادة الجلجيت . اعتبارها في حكم المفرقعات . ولكنها ليست ذخائر . أساس ذلك وأثره ؟ ١٠

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الجريمة المنصوص عليها في م ٣١٧ ع مكررة قديم المعدلة بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٣٢ والمادة ٣٦٣ ع جديد

- ١ - إن المادة ٣١٧ المكررة ع المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٢ تعاقب على إحراز المفرقعات في كافة صورته والوانه مهما كان الباعث لهذا الإحراز إلا ما كان منه برخصة أو بمسوغ

قانونى . والقصد الجنائى لاشان له بالباعث على الاحراز . وهذا القصد يتحقق بمجرد علم المحرز أن المادة مفرقة أو مما يدخل فى تركيب المفرقات .

(جلسة ١٩/٢/١٩٣٤ طعن رقم ٥٦٥ سنة ١٩٣٤) .

٢ - إن المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات والتي تعدلت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ تعاقب على إحراز المفرقات فى كافة صورته وألوانه مهما كان الباعث على هذا الإحراز الهم إلا ماكان منه برخصة أو بمسوغ وإذ كانت هذه الجريمة من الجرائم العمدية فإن القصد الجنائى فيها يقوم على تعمد الفاعل مخالفة ما ينهى عنه القانون بصرف النظر عن البواعث التى تكون دفعته إلى ارتكاب ما ارتكبه منها إذ الباعث لا يؤثر فى كيانها وإنما قد يصح أن يكون له دخل فى تقدير العقوبة ليس غير .

(جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠ طعن رقم ١٠١٧ سنة ١٩٣٤ ق) .

٣ - القصد الجنائى فى جريمة إحراز المفرقات بدون رخصة أو مسوغ شرعى يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن مايحزره مفرق . ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته فى استعمال المفرق فى التخريب والإتلاف .

(جلسة ١٩٣٥/١/١٤ طعن رقم ٢٠٥٩ سنة ١٩٣٥ ق) .

٤ - المفرقات المحرمة التى تشير إليها المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات هى التى من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة لعب الأطفال (الصواريخ) لاندخل فى عداد المفرقات التى يتناولها حكم المادة المذكورة .

(جلسة ١٩٣٥/١/٢٨ طعن رقم ٢٠٦١ سنة ١٩٣٥ ق) .

٥ - لتطبيق المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات يجب التمييز بين حالة صنع أو استيراد أو إحراز القنابل أو الديناميت أو المفرقات بصفة عامة وبين حالة صنع أو استيراد أو إحراز المواد المعدة لأن تدخل فى تركيب تلك المفرقات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التى تستخدم لصنعها أو انفجارها ففى الحالة الأولى يحق العقاب متى ضبط المفرق ولم يكن عند صانعه أو مستورده أو محزره رخصة به ولم يكن لديه مسوغ شرعى لصنعه أو استيراده أو إحرازه ولا يشترط - لتوقيع العقاب إثبات نية المتهم فى استعمال المفرق فى الإجرام بل يكفى مجرد وجود المفرق ماديا مع ثبوت علم المتهم بأنه مفرق . والمقصود من عبارة « مسوغ شرعى » ، هو أن يكون لدى المتهم أسباب مقبولة غير محرمة تجيز له إحراز المفرق أو صنعه أو استيراده . أما فى الحالة الثانية (حالة صنع أو استيراد أو إحراز المواد المعدة لأن تدخل فى تركيب المفرقات والأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التى تستخدم لصنعها أو انفجارها فإن هذه المواد والأجهزة والآلات والأدوات إنما تعتبر فى حكم المفرقات ويعاقب صانعها ومحزرها أو مستوردها وفقا للمادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات إذا ظهر من وقائع الدعوى وظروفها أن هذه الأشياء أعدت لأن تدخل فى تركيب المفرقات . وهذا امر متروك لتفسير قاضى الموضوع . وبناء على ذلك يمكن أن يعتبر « بارود الصيد » ، مفرقات مما يدخل فى حكم تلك المادة . ولكن إذا - كان المضبوط من هذه المادة كمية صغيرة مما يستعمل عادة فى الصيد فلا يمكن مبدئيا أن يعد من قبيل المفرقات لأن هذه الكمية الصغيرة لاتحدث الفرقعة إذا ما اشعلت وحدها ولا يترتب على إشعالها ضرر التخريب والتعيب والاتلاف الذى هو مناط العقاب فى المادة المذكورة إلا أنه نظرا إلى أن القليل من البارود يمكن أن يدخل فى تركيب المفرقات فيجب لتوقيع العقاب على حائزه

مفرقات

طبقا للفقر الثانية من المادة ٣١٧ المكررة عقوبات أن يثبت من الوقائع أن هذا البارود القليل قد أعد لأن يدخل في تركيب مفرقع ما . فإذا كان الثابت بالحكم أن كمية البارود المضبوط لدى المتهم صغيرة وإنها مما تستعمل في ملء الخراطيش فلا يمكن اعتبارها مفرقعا في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ المكررة كما لا يمكن اعتبار المتهم محرزا لمادة تدخل في تركيب المفرقات مادامت ظروف الدعوى المبينة بالحكم لا تدل - على إنها قد أعدت لذلك .

(جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٩ طعن رقم ١٦٢ سنة ٤ ق) .

٦ - بارود الصيد لا يعتبر مفرقعا في حكم المادة ٣١٧ المكررة ع إلا إذا كان القدر المضبوط منه كمية كبيرة تفوق كثيرا ما يستعمل عادة في الصيد بحيث إذا أشعل هذا القدر وحده في مكان مقفل لا يتسع للغازات التي يتحول إليها عقب الإشعال فإنه يحدث الفرقة أما إذا كان القدر المضبوط ضئيلا لا يحدث فرقة إذا ما أشعل وحده ولا يترتب على أشعاله ضرر التخريب والتعيب والاتلاف وهو مناط العقاب في المادة ٣١٧ المكررة المذكورة فلا يعتبر محرزه ممن يتناولهم حكم هذه المادة .

(جلسة ١٩٣٥/١/١٤ طعن رقم ٢٠٥٩ سنة ٤ ق) .

٧ - إن البارود لا يعتبر من المفرقات الوارد ذكرها في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات إلا إذا كان بكمية كبيرة وفي حيز مغلق لا يتسع للغازات التي تتحول إليها عقب الاشتغال . فإذا كانت كميته يسيرة ليس من شأنها أن تحدث عنها هذه النتيجة فإنه لا يعد من تلك المفرقات . فإذا ضبط بارود زنته ١٠٦٠ جراما في كيس داخل قفة بقطار السكة الحديد فلا يمكن عده مفرقعا لأنه بحسب كميته والظرف الوجود فيه لا يمكن - إذا ما أشعل - أن يحدث الفرقة ذات الخطر المعنى في المادة المذكورة .

(جلسة ١٩٤٠/٣/٢٢ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١٠ ق) .

الفصل الثاني

القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩

٨ - إن المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه : يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية ، وكذلك الأجهزة والأدوات والآلات التي تستخدم في صنعها أو لانفجارها ، ثم نصت المادة ١٠٢ (ب) على أنه : يعاقب بالإعدام كل من استعمل مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو بغرض ارتكاب قتل سياسي أو تخريب المباني والمنشآت المعدة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لارتياك الجمهور ، وجاء بالمذكرة الإيضاحية أن الشارع استهدف بهذا التعديل ، توسيع نطاق تطبيق المواد ٨٨ و ٢٥٨ و ٢٦٣ من قانون العقوبات بحيث تتناول كل الصور التي تهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد

واموالهم ، وواضح من ذلك ومن وضع المواد المضافة بهذا القانون بعد الباب الثاني الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل ، أن المقصود بحياسة المفرقات هو حيازة المواد التي من شأنها تستعمل في غرض من الأغراض الاجرامية التي بينها الشارع في المادة ١٠٢ (ب) ، ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الذي صدر بعد إضافة المادة ١٠٢ (ا) لمواد قانون العقوبات قد نص في مادته العاشرة على أنه «يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين كل من يحرز ذخائر مما يستعمل في الأسلحة النارية بالمخالفة لأحكام المادة الخامسة ، وكان المستفاد من نصوص التشريعين ومن تفلوت العقاب الذي فرضه الشارع لكل من الجريمتين ومما افصحته عنه المذكرة الايضاحية سالفة الذكر إن إحراز المفرقات المعاقب عليه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ هو الذي من شأنه أن يهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد واموالهم ، وإن إحراز تلك المواد إذا كان مقصودا به مجرد استعمالها كذخيرة للأسلحة النارية فإنه يكون معاقبا عليه بعقوبة الجنحة وعلى قاضي الموضوع أن يستظهر من الظروف والأدلة القائمة في الدعوى ما إذا كانت الواقعة مما تطبق عليه أحكام المادة ١٠٢ (ا) من قانون العقوبات او المادة العاشرة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قال إن البارود الذي ضبط في حيازة الطاعن كان الغرض من إحرازه تعبئة الفرد المضبوط ، وهو ماكن يقتضى من المحكمة معاقبة الطاعن باعتبار أنه أحرز ذخيرة مما يستعمل في الأسلحة النارية إلا أنها ادانت الطاعن بعقوبة الجنائية على أساس أن المادة ١٠٢ (ا) تعاقب على الإحراز في جميع صورته وأيا كان الغرض منه بعقوبة الجنائية فإن حكمها يكون مبنيا على الخطأ في تاويل القانون .

(جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٥٣ طعن رقم ٥٢ سنة ٢٣ ق) .

٩ - تنص المادة ١٠٢ (ا) من قانون العقوبات على عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة لجريمة إحراز المفرقات قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ونصت المادة ١٠٢ (هـ) من هذا القانون على أنه : « استثناء من أحكام المادة ١٧ لايجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة » . والبين من هذين النصين أن عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (ا) لجريمة إحراز المفرقات بغير ترخيص لايجوز إبدالها عند معاملة المتهم بالرافة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة في ترتيب العقوبات وهي عقوبة السجن التي جعلها المشرع من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا . ولما كان الحكم الطعون فيه وقد نزل بالعقوبة في جريمة إحراز مفرقات بدون ترخيص إلى الحبس لمدة ستة شهور مع إيقاف التنفيذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضدهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٧٠ س ٢١ ق ١٥٧ ص ٦٦٨) .

١٠ - لما كانت المادة ١٠٢ (ا) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه : « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من أحرز مفرقات او حازها او صنعها او استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي

تستخدم في صنعها أو لانفجارها ، ، وقد أوردت المادة الأولى من قرار وزير الداخلية المعدلة بقراره رقم ١١ سنة ١٩٦٣ مادة الجلجنييت باعتبارها في حكم المفرقات . ولما كان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقات يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق أو مما يدخل في تركيب المفرقات ، ولا ضرورة بعد ذلك في حكم تلك المادة لاثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف - وإنما ذلك هو شرط لتطبيق المادة التالية ١٠٢ (ب) التي تعاقب بالأعدام كل من استعمل مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو وبغرض ارتكاب قتل سياسي أو تخريب المباني أو المنشآت المعدة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لارتقاء الجمهور ، ومن ثم فإن نعي الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر إنما تحظر حيازة أو إحراز الذخائر التي تستعمل في الأسلحة إلا لمن يكون مرخصا له في حيازة السلاح واحرازه وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من ذلك القانون المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن يعاقب بالسجن وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيها كل من يحوز أو يحزر بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية المنصوص عليها في الجدولين رقمي ٢ ، ٣ مما يبين معه أن ما اقترفه الطاعن لا يندرج تحت حكم أي من نصوص قانون الأسلحة والذخائر ، لأن أصابع الجلجنييت لا تعتبر من الذخائر التي تستعمل في الأسلحة النارية المشحونة وكذلك الحال أيضا بالنسبة إلى فتيل البارود المضبوط . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ حصل واقعة الدعوى ودان الطاعن على أساس توافر العناصر القانونية لجريمة احراز مواد مفرقة وخلص إلى معاقبته بالمادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات يكون قد انزل على الواقعة حكم القانون الصحيح مما لا محل معه للنعي على الحكم في هذا الخصوص هذا إلى أنه لا جدوى مما يجادل به الطاعن من أن ما قارفه لا يعدو أن يكون جريمة احراز ذخائر ينطبق عليها نص المادتين ٦ ، ٢٦ فقرة رابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ذلك أنه يفرض صحة دعواه - فإن العقوبة الموقعة عليه وهي السجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة مقررة في القانون سالف الذكر لجريمة إحراز ذخائر مما تستخدم في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا باحرازها ، مما لا تكون معه مصلحة له بهذا الوجه من النعي .

(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١١ س ٢٣ ق ١١٨ ص ٥٨٦) .

مقاصد

موجز القواعد :

- ١ - عدم جواز الحكم بوقوع المقاصد إذا كان أحد الدينين غير خال من النزاع
- ٢ - جريمة المقاصد في قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبي . تعريفها ؟
- ٣ - ضبط النقد الأجنبي . ليس ركنا في جريمة المقاصد . عدم جواز اشتراطه دليلا عليها . أثر عدم ضبطه في العقوبة
- ٤ - مثال لجريمة مقاصد منطوية على تحويل نقد أجنبي
- ٥ - المقاصد . شريط وقوعها ؟

القواعد القانونية :

١ - لا يجوز للمحكمة إذا كان أحد الدينين غير خال من النزاع أن تقر وقوع المقاصة مادام هذا الدين لم يصف . ولها أن تحكم بالدين الخالي من النزاع وتحفظ الحق لطالب المقاصة في رفع دعوى بما يكون له على خصمه .

(جلسة ١٩٤٣/٢/٢٢ طعن رقم ٩١٦ سنة ١٢ ق) .

٢ - إن المقاصة بمعناها العام داخلة بالضرورة في نطاق الحظر الذي فرضه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، وقد عرفها الشارع بموضوعها وبالغاية منها . والمستفاد من تعريفه لها أنها كل اتفاق يتم بين أطرافه على تحقيق تقابل ملحوظ فيه أن يكون أحد المقابلين بنقد أجنبي مما ينطوي على إجراء تحويل أو القيام بالتسوية للديون بين مصر والخارج . ولا شأن للمقاصة بهذا المعنى في تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي بالمقاصة المنصوص عليها في المادة ٣٦٢ وما بعدها من القانون المدني باعتبارها سببا من أسباب انقضاء الإلتزامات يقع على نحو ذاتي بقوة القانون ولو بغير علم المتعاملين ، إذ هي تساقط دينين متقابلين : دين واجب الأداء ، ودين مستحق الوفاء . بل المقصود هو المقاصة الاختيارية التي تتجه فيها إرادة أطرافها إلى إحداث أثرها بجعل دين في مقابلة دين تهريبا للنقد الأجنبي واحتيالا على أحكام القانون . وعلى ذلك يدخل في عموم المقاصة بالمعنى المقصود كل أداء لائى مبلغ في مصر بالعملة المصرية نظير مبلغ يدفع في الخارج مادام ملحوظا في الأداء والاستثناء انطواء أى منهما على تعامل مقنع بنقد أجنبي أو إجراء تحويل أو تسوية للديون بين مصر والخارج باستئزال أو خصم دين من دين بمقدار الأقل من الدينين - كما هو الحاصل في الدعوى . والمقاصة بذاتها لا تقتضى نقل النقد من مصر أو إليها بل يصح أن تتم ولو بقيود دفترية بحتة ، كما يحصل في نظام الحسابات الجارية ونظام غرف المقاصة في المصارف لأن من مزايا المقاصة بطبيعتها تفادي نقل الأموال .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ق ٧٣ ص ٢٣٥) .

٣ - إن ضبط النقد الأجنبي ليس ركنا في جريمة المقاصة ، ولا يصح اشتراطه دليلا عليها ، يدل على هذا أن الشارع نفسه افترض في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عدم ضبط المبالغ محل الدعوى ورتب على ذلك وجوب الحكم على الجاني بغرامة اضافية تعادل قيمتها باعتبارها عقوبة وجوبية تكميلية بديلا للمصادرة .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ق ٧٣ ص ٢٣٥) .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن الثانى باعترافه أنه دفع عشرة آلاف جنيه في مصر نقدا مصريا بعد أن تبين من الخطاب المحرر بالشفرة أن الطاعن الأول دفع مقابله نقدا لبنانيا في لبنان ، فإن ما وقع من الطاعنين يكون جريمة تامة لاشروعا ولا محاولة ولا تحضير ، وذلك بانعقاد الاتفاق على المقاصة وتنفيذ موجبها من كل الطرفين .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦ س ٢٠ ق ١٥٦ ص ٧٧٢) .

٥ - إذ كان يشترط لوقوع المقاصة أن يكون الدينان متقابلين بمعنى أن يكون المدين في كل من الدينين هو بنفسه وبذات صفته الدائن في الآخر ، وكان المدعى عليهما في دعوى التعويض المقامة من الطاعنين هما غير المدعية في دعوى التعويض المقامة ضدهما ، فإن الحكم المطعون

مقاومة - مقاومة الحكام - مقاومة رجال السلطة العامة

فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين استنادا إلى أن كلا الطرفين قد أصابه ضرر يكاد يساوى ما أصاب الطرف الآخر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .
(الطعن رقم ٢٦٢١ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ س ٢٢ ق ٧١ ص ٢٩٩) .

مقاومة الحكام

موجز القاعدة :

— إطلاق الشارع حكم المادة ١٣٧ مكررا (١) عقوبات - دون تخصيص شخص الجاني أو صفته - لينال بالعقاب كل من يقترب الفعل المؤثم . يستوى أن يكون من الموظفين العامين أو المكلفين بخدمة عامة أو من الأفراد .

راجع أيضا : تعدى على الموظفين

القاعدة القانونية :

١ - إذ نص الشارع في المادة ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات على أنه : «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ليحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه ولم يبلغ مقصده ، فإذا بلغ الجاني مقصده تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين . وتكون العقوبة السجن في الحالتين إذا كان الجاني يحمل سلاحا . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلى عشر سنين إذا صدر من الجاني ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة مستديمة . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا أفضى الضرب أو الجرح المشار إليه في الفقرة السابقة إلى الموت » . فإنه قد أطلق حكمها - دون تخصيص شخص الجاني أو صفته - لينال بالعقاب كل من يقترب الفعل المؤثم ، يستوى أن يكون من الموظفين العامين أو المكلفين بخدمة عامة أو من الأفراد ، إذ العبرة هي بصفة من يقع عليه الفعل دون اعتداد بشخص أو صفة من اتاه .

(الطعن رقم ٢٠٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ س ١٨ ق ٥٣ ص ٢٧٤) .

مقاومة رجال السلطة العامة

موجز القاعدة :

الركن المادي في جريمة مقاومة رجال السلطة العامة : متى يتحقق ؟

راجع أيضا : تعدى على الموظفين .

القاعدة القانونية :

— يتحقق الركن الأدبي في الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات متى توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى قيمتت عن أداء عمل كلف بأدائه .
(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ س ٢٧ ق ١٨٨ ص ٨٢٤) .

مكافحة الأمية**موجز القاعدتين :**

— نص المادة ١٨ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ هو الذي ورد عليه وحده حكم الإيقاف المؤقت دون باقى مواده ١

— على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها وإلا التزموا بنفقات تعليم هؤلاء العمال ٢

راجع أيضا : تعليم

القاعدتان القانونيتان :

١ - القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ لم يوقف العمل به وإنما أوقف العمل مؤقتا بإحكام المادة ١٨ منه دون باقى مواده وذلك بالقوانين ٥٨٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٠ لسنة ١٩٥٩ و ٩ و ٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ و ٢٥ لسنة ١٩٦٣ و ٢٤ لسنة ١٩٦٥ . وكانت المادة المذكورة قد أوجبت - بعد مضي أربع سنوات من بدء تنفيذ قانون مكافحة الأمية - عدم قبول الأشخاص الذين لا يحملون اجازة بتأدية الامتحان الخاص بمحو الأمية في خدمة الحكومة والمصالح التابعة لها ولا في المؤسسات والمصانع والمحال التجارية : وما عناه الشارع من إيقاف العمل بهذه المادة هو إتاحة الفرصة للطوائف العديدة للتعليم وحتى لايزيد عدد المتعطلين .

(الطعن ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩ س ١٧ ق ٨٠ ص ٤٠٦) .

٢ - أوجبت المادة العاشرة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الواحدات بمهمتها على الوجه المبين في هذا القانون وإذا قصرت في القيام بذلك التزموا بنفقات تعليم هؤلاء العمال بشروط معينة . (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩ س ١٧ ق ٨٠ ص ٤٠٦) .

مكان عام

موجز القاعدتين :

- ١ - ماهية المكان العام بالمصادفة ؟
 - متى تتوافر العلانية بالمكان العام بالمصادفة التي تضي على المكان وصف العمومية . قصور الحكم في بيان ركن العلنية في جريمة الفعل الفاضح العلني . يعيبه ٢

القاعدتان القانونيتان :

١ - المكان العام بالمصادفة - كالمستشفيات - هو بحسب الاصل مكان خاص قاصر على افراد او طوائف معينة ولكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من افراد الجمهور بطريق المصادفة او الاتفاق فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياء في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكان ولو لم يره احد ، اما في غير هذا الوقت فإنه يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح احد اصحاب المكان او نزلائه ، او كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فلذا اتخذ الفاعل كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الاطلاع على مايدور بالداخل انتفى تحقق العلانية ولو افترض الفعل نتيجة حادث قهري او بسبب غير مشروع .

(الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ق ٢٢٩ ص ١١٢١) .

٢ - متى كان الحكم لم يستظهر عناصر المصادفة التي تسبغ على المكان وصف العمومية وقت ارتكاب الفعل الفاضح المخل بالحياء ، ولم يبين إن كان الطاعن قد اتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع مشاهدة الفعل من الخارج ، أو أنه قصر في اتخاذها ولم يتحقق إن كان باستطاعة الشهود رؤية الفعل في هذا الوقت المتأخر من الليل لو لم يعمدوا إلى النظر من ثقب الباب أو تسنق النافذة أو السور ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في بيان ركن العلانية التي يتطلبها القانون في هذه الجريمة بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ق ٢٢٩ ص ١١٢١) .

مكلفون بخدمة عامة

موجز القواعد :

- قصر الشارع تطبيق المادتين ٢١١ و ٢١٢ عقوبات على الموظف العام فحسب دون الشخص المكلف بخدمة عامة ١
 - المجندون بالقوات المسلحة يعتبرون من المكلفين بخدمة عامة ٢
 - المكلف بخدمة عمومية : هو كل شخص يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ، ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين ، مادام قد كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف .

- عضوية الاتحاد الاشتراكي العربى وإن تكن بالاختيار الشخصى ، إلا أنها تصبح لمن ينضمون إلى عضويته تكليفاً بالخدمة للقادرين على الوفاء بها . عضو اللجنة التى شكلها المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكي العربى بمحافظة الاسكندرية لتصفية الاقطاع والمختص بمكتب شئون الفلاحين الموكل إليه بحث الشكاوى المتعلقة بالفلاحين ومخالفات التهريب من قوانين الإصلاح الزراعى وتحقيقها .
- اعتباره ملكاً بخدمة عامة ٣
- متى يعد الشخص مكلفاً بخدمة عامة ٤
- عضوا الاتحاد الاشتراكي . مكلف بخدمة عامة ٥

القواعد القانونية :

١ - لم يسو الشارع فى باب التزوير بين الموظف العام والشخص المكلف بخدمة عامة الذى يكلف ممن يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الاعمال العامة . ولو اراد الشارع التسوية بينهما فى باب التزوير لنص على ذلك صراحة كما فعل فى المادتين ١١١ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلين بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(الطعن ١٤٧٠ رقم ٣٦ لسنة ٢٤/٤/١٩٦٧ س ١٨ ق ١١٠ ص ٥٥٩) .

٢ - يعتبر المجندون بالقوات المسلحة طبقاً لقانون الخدمة العسكرية والوطنية من المكلفين بخدمة عامة لامن الموظفين . العامين الذين يقصر نطاق تطبيق المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات عليهم . ولما كانت الايصالات موضوع التزوير عبارة عن ايصالات برعت من دفتر مطبوع وليس عليها خاتم حكومى وقد نسبت بياناتها والتوقيع عليها زوراً إلى جندى من المجندين بالقوات المسلحة وهو مكلف بخدمة عامة وليس موظفاً عاماً فى باب التزوير . ومن ثم فلا يدخل التزوير فيها فى غدار التزوير فى الأوراق الرسمية .

(الطعن ١٤٧٠ رقم ٣٦ لسنة ٢٤/٤/١٩٦٧ س ١٨ ق ١١٠ ص ٥٥٩) .

٣ - من المقرر ان المكلف بالخدمة العمومية هو كل شخص يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ولو لم يكن من طائفة الموظفين او المأمورين او المستخدمين العموميين مادام أن هذا الشخص قد كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف . ولما كانت منظمات الاتحاد الاشتراكي العربى ، ومن بينها المكاتب التنفيذية هى الموكل إليها تنفيذ الاختصاصات المنوطة به بما فى ذلك القضاء على آثار الإقطاع ، وهو ما من شأنه التحرى عن تهريب الأراضى الزراعية والكشف عن صور الانحرافات المختلفة ، ويتم ذلك عن طريق أعضاء هذه المكاتب ، وكانت عضوية الاتحاد الاشتراكي العربى وإن تكن بالاختيار الشخصى إلا أنها تصبح لمن ينضمون إلى عضويته تكليفاً بالخدمة للقادرين على الوفاء بها . ولما كان من عرضت عليه الرشوة عضواً باللجنة التى شكلها المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكي العربى بمحافظة الاسكندرية والخاصة بتصفية الاقطاع ، متخصصاً بمكتب شئون الفلاحين ومن اختصاصه بحث كافة الشكاوى المتعلقة بالفلاحين وبحث مخالفات التهريب من قوانين الإصلاح الزراعى وتحقيقها على ما أورده الحكم المطعون فيه استناداً إلى الكتاب الصادر من الاتحاد الاشتراكي العربى بمحافظة الاسكندرية ، فإنه بذلك يقوم بخدمة عامة يباشرها بتكليف ممن يملكه .

(الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٥/٤/١٩٦٧ س ١٨ ق ١١٤ ص ٥٨١) .

مكلفون بخدمة عامة - ملاحه

٤ - المكلف بالخدمة العمومية هو كل شخص يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين ، مادام هذا الشخص قد كلف بالعمل ممن يملك هذا التكليف .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢ س ٢٧ ق ٣٠ ص ١٥٢) .

٥ - إن عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي وإن تكن بالاختيار إلا أنها تصبح لمن ينضمون إلى عضويته تكليفا بالخدمة للقادرين على الوفاء بها - ومن ثم فإنه وإن كان الطاعن من العاملين الدائمين بمحافظة الاسكندرية بالدرجة السابعة العمالية المهنية ، إلا أنه يشغل في نفس الوقت منصب أمين وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي لمراقبة الورش بالمحافظة ، وأنه بصفته الأخيرة وقع التقرير المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧٠ الذي تضمن وقائع الانحراف واستغلال النفوذ التي أسندها إلى المطعون ضده وقدمه إلى المحافظ بناء على تكليف منه ومن أمين لجنة القسم ، وهو مالا يجادل فيه الطاعن ، وإذ كان ذلك ، فإن مانسب إلى الطاعن من ارتكابه لجريمتي البلاغ الكاذب والقذف في خصوص الوقائع التي تضمنها هذا التقرير - يكون بهذه المثابة منبت الصلة بوظيفته العامة ولم يقع منه اثناء تاديبته لها أو بسببها وإنما كان بحكم كونه آمينا للجنة الوحدة بالاتحاد الاشتراكي العربي ومن المكلفين بالخدمة العامة - لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ورتب على ذلك عدم انعطاف الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية عليه بالغائه الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢ س ٢٧ ق ٣٠ ص ١٥٢) .

ملاحه

موجز القاعدة :

— تحقق جريمة عدم تخفيف المتهم من سير مركبة ذات المحرك حال سيرها في مكان خرج وعدم وقوفه بها تفاديا من أخطار الإصطدام وإصطدامه بصندل آخر وإحداثه تلفابه وفقا للقانون ١٧ لسنة ١٩٤١ بشأن الملاحه الداخلية ولو كان القانون الجنائي لايعرف إتلاف المنقول باهمال .

القاعدة القانونية :

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه وهو قائد مركب ذات محرك لم يخفف من سيرها في مكان خرج ولم يقف عند الاقتضاء تفاديا من أخطار الإصطدام ، فاصطدم بالصندل المملوك لآخر وأحدث به التلفيات المبنية بالمحضر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة استنادا إلى القول بأن ، القانون الجنائي لايعرف جريمة إتلاف المنقول باهمال ، يكون قد أغفل الواقعة المؤثمة بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالملاحه الداخلية وقرار وزير المواصلات في ١٢ من يونيه سنة ١٩٤١ تنفيذا له مكتفيا بالنظر إلى الإتلاف الذي لم يكن في حقيقة الأمر موضوع الاتهام ، بل كان مجرد أثر من آثاره أشير إليه في الوصف ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ص ١٠٢١) .

ملاريا

موجز القواعد :

- ١ — كل عمل يرى رجال الصحة المنتدبون لمراقبة تنفيذ أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ أنه مسبب لتوالد البعوض وكل إجراء يرون القيام به لمنع التوالد معتبر في نظر هذا القانون
- ٢ — انطباق أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ على الأماكن والمدن والقرى التي يصدر قرار من وزير الصحة بسريانه عليها
- ٣ — اعتبار القرارات الصادرة بتحديد الأماكن التي تسرى عليها نصوص القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ قائمة بعد صدور القانون ٧٨ سنة ١٩٤٦ دون حاجة إلى قرار جديد
- ٤ — عدم بيان الحكم بإدانة المتهم على جريمة عدم تنفيذ الاشتراطات اللازمة لمنع انتشار مرض الملاريا ، الأعمال والأوامر التي قال بأن المتهم خالفها . قصور

القواعد القانونية :

- ١ — إن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ قد قصد بصفة عامة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع توالد البعوض الناقل لحمى الملاريا وكل ما جاء فيه عن مسببات توالد البعوض لم يرد على سبيل الحصر بل على سبيل التمثيل وقد ترك للجهة الصحية الأمر في اعتبار الأعمال مسببة لتوالد البعوض ثم هو لم يبين على سبيل الحصر الأعمال والاحتياطات التي يفرض على الأشخاص إتباعها لمنع تلك المسببات ولا الاحتياطات التي يفرضها مفتشو الصحة على المخالفين فكل عمل يرى رجال الصحة المنتدبون لمراقبة تنفيذ أحكامه أنه مسبب لتوالد البعوض وكل إجراء يرون القيام به لمنع هذا التوالد معتبر في نظر هذا القانون .
(جلسة ١٣/١٢/١٩٤٩ طعن ١٢٧٠ سنة ١٩ ق) .

- ٢ — إنه لما كان المشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ — على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه اتخاذ الاحتياطات — اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا ورخص في المادة الأولى منه لوزير الصحة العمومية أن يعين بقرار يصدره الأماكن والمدن والقرى التي تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها كان لا أساس للزعم بأن هذا القانون لا ينطبق على من لم ينفذ الاشتراطات اللازمة قانوناً لمنع انتشار هذا المرض بمدينة (الاسكندرية) التي صدر قرار وزاري بسريان تلك النصوص عليها قولاً بأن هذه المدينة لم تكن موبوءة ، كذلك لا يؤيه القول بانقضاء عدة أعوام منذ صدور القرار الوزاري المشار إليه مادام هذا القرار قائماً لم يبلغ بقرار آخر .
(جلسة ١٣/١٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٢٧٠ سنة ١٩ ق) .

- ٣ — إنه لما كان المشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ — على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه — اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار

ملاريا - ملاهى

حمى الملاريا ورخص في المادة الأولى منه لوزير الصحة العمومية أن يعين بقرار يصدره ، الأماكن والمدن والقرى التي تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها ، وكانت مدينة دمنهور قد صدر بشأنها قرار وزارى بسريان تلك النصوص عليها ، فإن الزعم بعدم سريان أحكام ذلك القانون على واقعة الدعوى بمقولة إنه لم يصدر قرار جديد بانطباقه على مدينة دمنهور بعد صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ، هذا الزعم لا أساس له ، ذلك بأن هذا القانون إنما جاء معدلا لبعض أحكام القانون الأول دون مساس بالفعل الذى جرمه القانون فلم يكن هناك ما يستوجب صدور قرارات جديدة تحل محل القرارات السابق صدورها لأن القرارات المشار إليها لا تزال قائمة .

(جلسة ١٥/١٢/١٩٥٢ طعن رقم ٨٥٩ سنة ٢٢ ق ٨)

٤ - يجب لسلامة الحكم الذى يعاقب على جريمة عدم تنفيذ الاشتراطات اللازمة لمنع انتشار مرض (حمى الملاريا) أن يبين الأعمال والأوامر التى قال بأن المتهم خالفها حتى تمكن معرفة مدى اتصالها بالقانون الذى غوب بمقتضاه ، وإلا فإنه يكون حكما معيبا متعيينا نقضه .
(جلسة ٢٨/٤/١٩٤٨ طعن رقم ٦٧٠ سنة ١٨ ق) .

ملاهى

موجز القاعدة :

— وصف الملهى . انطباقه على كل محل يرتاده الناس من المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ دون اعتبار لاعداده لأغراض تجارية أو غير تجارية وسواء كان معدا لارتياحه من الناس عامة أو من فئة أو أفراد محددين بالذات .

القاعدة القانونية :

— المستفاد من المقابلة بين أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهى وبين أحكام القوانين واللوائح السابقة عليه ومنها لائحى التياترات الصادرة بها قرار وزير الداخلية في ١٢ يوليه سنة ١٩١٤ وقرار قومسيون بلدى الاسكندرية في ٢٠ يوليه سنة ١٩٠٤ أن المشرع عند وضعه للقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ رأى تحقيقا لمصالح عامة التوسعة في دائرة مايعتبر ملهى بحيث يشمل كل مكان يرتاده الناس مما ينطبق على أحد المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون دون اعتبار لاعداده لأغراض تجارية أو غير تجارية وسواء كان معدا لارتياحه من الناس عامة أو من فئة أو أفراد محددين بالذات . وموجب ذلك على مادلت عليه المذكرة الإيضاحية للقانون هو أن حالة تلك المحال واتساع نطاقها تستدعى وضع تنظيم عام يكفل صيانة أرواح الرواد وصحتهم ورعاية الأمن ويكفل صيانة الآداب العامة . ونص القانون في البند السادس من القسم الأول على أن تعتبر من الملاهى « صالات الموسيقى أو الرقص أو الغناء بدون مسرح المخصصة لعدد يزيد على مائتى شخص » ، كما نص في البند السادس من القسم الثانى على هذه الصالات ولو كانت مخصصة لمائتى شخص أو أقل ، ونص في القسم الثالث على « صالات المحاضرات وقاعات الحفلات والتمثيل الخاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس

المخصصة لأغراض غير تجارية ، ومؤدى ما تقدم جميعه انه يكفى لانطباق وصف الملهى على أى صالة أو قاعة أعدت لممارسة أى نشاط مما سبق إيضاحه ومثله إعداد الصالات لإحياء الحفلات والأفراح تحقيقاً لغرض الشارع فى إحاطتها بنوع من رقابة نص عليها القانون كغالة للأغراض سالفة البيان . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن إعداد المحل لإحياء حفلات وأفراح يدعى إليها أشخاص معينون بالذات وغير مباح الدخول فيه لايجعله ملهى فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تاويل القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ س ١٧ ق ٨٦ ص ٤٥١) .

ملكية صناعية

موجز القاعدة :

— تحقق أركان جريمة الرسم الصناعى بتوافر تشابه فى الرسم والنموذج يكون من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التى قلد رسمها أو نموذجها .

القاعدة القانونية :

— يكفى لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، أن يوجد تشابه فى الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التى قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ٢٣٦) .

مناجم ومهاجر

موجز القواعد :

— تحقق الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ باستخراج الجانى المواد المعدنية من المناجم أو المهاجر أو شروعه فى ذلك قبل الحصول على الترخيص ولو كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الجريمة ١

— القصد الجنائى فى جريمة المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ . هو مجرد علم الجانى بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج المواد المعدنية أو الشروع فى ذلك - إحاطة الجانى مصلحة المناجم والمهاجر علماً بما يفعل - . عدم كفايته لانتفاء هذا القصد ... ٢

— مجرد التقدم بطلب الترخيص لمصلحة المناجم والمهاجر لا يقيد رضائها باستخراج المواد المعدنية . ولا يحول دون وقوع الجريمة ٣

مناجم ومحاجر

- الجريمة المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٢ . طبيعتها : جريمة من نوع خاص . قوامها العبث بالمحاجر . عدم تفريق الشارع في أيجاب الحصول على الترخيص بين مالك الأرض وغيره ٤
- مجال تطبيق حكم المادة ٦٥ من قانون ٦٦ لسنة ١٩٥٤ مقصور على الحالات التي لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى أشد ٥
- المحاجر . تعريفها . هي جميع الأراضي التي تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . لا موجب لصدور قرار من وزير التجارة عن كل أرض منها لاعتبارها كذلك . جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . طبيعتها : جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية . عدم تفريق القانون المذكور - بالنسبة إلى الحصول على الترخيص للاستغلال - بين مالك الأرض وغيره ٦
- استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها جريمة من نوع خاص . القصد الجنائي فيها . مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص ٧
- استخراج مواد المناجم والمحاجر . متى يكون مؤثماً ؟ إذا كان بقصد استعمالها استعمالاً مقيماً لمجرد بقائها في الأرض . مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج إلى ترخيص ٨
- القصد الجنائي في جريمة استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . قوامه : علم الجاني وقت مقارفته الجريمة بعدم الحصول على الترخيص . أساس ذلك ؟ ٩
- الأصل في الوفاء أن يكون للدائن أو نائبه . الوفاء لغيرهما غير مبريء للذمة أو مسقط للمسئولية المدنية إلا إذا أقره الدائن أو عادت عليه منفعة منه وفي حدودها أو كان قد تم للحائز للدين بحسن نية اعتقاداً بأنه الدائن الحقيقي . مثال في وفاء غير مبريء للذمة ١٠
- تأثيم استخراج مواد المناجم والمحاجر بدون ترخيص . علته ونطاقه ؟ مثال لتسبب معيب ١١

القواعد القانونية :

١ - يكفي لتحقيق الجريمة المنصوص عنها في المادة (٦٤) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر المعدل بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يستخرج الجاني المواد المعدنية من المناجم أو المحاجر أو يشرع في ذلك قبل الحصول على الترخيص بغض النظر عما إذا كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الفعل أم لا .
(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢ س ١٠ ص ١٥٢) .

٢ - القصد الجنائي في جريمة المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ هو مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج المواد المعدنية أو الشروع في ذلك ، ولا يكفي لانتفاء هذا القصد أن يحيط الجاني مصلحة المناجم والمحاجر علماً بما يفعل ، لأن القانون لا يعتد إلا بالترخيص كصورة للرضاء الذي يحول دون وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٣ س ١٠ ص ١٥٢) .

٣ - مجرد التقدم بطلب الترخيص لمصلحة المناجم والمحاجر لا يفيد قانوناً رضاءها باستخراج المواد المعدنية من هذه الامكنة لا يحول دون وقوع الجريمة .
(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٣ س ١٠ ص ١٥٢) .

٤ - دل الشارع بنص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ أنه قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة الحصول على المواد المعدنية الموجودة في باطن الأرض بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر ، ولا تجمعها بجريمة السرقة سوى العقوبة ، ولم يفرق الشارع في إيجاب الحصول على الترخيص بين مالك الأرض وغيره .

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ س ١٠ ص ٢٤٠) .

٥ - مجال تطبيق حكم المادة ٦٥ ، من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ مقصور على الحالات التي لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى أشد .

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ س ١٠ ص ٢٤٠) .

٦ - نص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر في مادته الأولى على أن تطلق عبارة « خدمات المحاجر » على مواد البناء وغيرها مما ورد ذكره فيها ، ومن هذه المواد الرمال .. وتطلق كلمة (المحاجر) على الامكنة التي تحتوي على مادة أو أكثر من خامات المحاجر - كما نص في المادة ٤٣ منه على أنه : « يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخراج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أي مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص ويحكم بمصادرة أدوات وآلات التشغيل » . ومفاد المادة الأولى أن جميع الأراضي التي تحتوي على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها تعتبر في حكم هذا القانون محاجر . وقصد الشارع من هذا القانون أن يحقق إشراف الدولة على استخراج تلك الخامات واستغلالها . كما أنه دل بما جاء في نصوص القانون المشار إليه على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية . ولم يفرق القانون في المادة ٣٢ منه - بالنسبة إلى الحصول على الترخيص للاستغلال - بين مالك الأرض وغيره . مما كان يتعين معه معاقبة المطعون ضده بعقوبة السرقة وفقاً لما تقضى به المادة ٤٣ من القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغرامة طبقاً للمادة ٤٤ قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٨ س ١٢ ص ٤٨٥) .

(والطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ س ٦٥ ص ١٣٦) .

(والطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٤ س ١٥ ص ٨٢٠) .

٧ - دل الشارع بما جاء في نصوص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص ، قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية ، ويتحقق القصد الجنائي فيها بمجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج الرمال كما أن القانون لم يفرق في المادة ٣٢ منه بالنسبة للحصول على الترخيص للاستغلال بين مالك الأرض وغيره .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٨ س ١٢ ص ٤٨٥) .

٨ - تنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه « يعاقب بعقوبة السرقة أو

مناجم ومحاجر .

الشروع فيها كل من استخراج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص . . والمستفاد مما ورد في نصوص المواد ٣/١ ، و٣ و٤ و٢٥ و٢٧ و٢٩ و٣١ و٣٢ من القانون المذكور أن المشرع لا يعنى بالتأثيم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهناً بالحصول على ترخيص وإنما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدى إليه لفظ الاستخراج من معنى لغوي ومدلول اصطلاحى - هو استنباط ما في المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالاً مغايراً لمجرد بقائها في الأرض . يشهد على هذا النظر ما أورده القانون من احكام لاستغلال المناجم والمحاجر وما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال بناء على أن ما يوجد فيها من هذه المواد - فيما عدا مواد البناء ومنها الرمال التي توجد في المحاجر التي تثبت ملكيته للغير والتي يجوز الترخيص لملكها أن يستخرجها بقصد استعماله الخاص دون استغلالها - هو من أموال الدولة يجرى استغلاله تحت رقابتها وإشرافها وبترخيص منها يمنح متى توافرت الشروط والأوضاع التي نص عليها القانون . وقد دل المشرع بمسلكه هذا على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد أو الخامات من المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية .

(الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ س ١٥ ص ١٢٦) .

(والطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٤ س ١٥ ص ٨٢٠) .

٩ - لما كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر إذ نصت في فقرتها الأولى على أن « يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخراج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص ، فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه يكفي لوقوع الجريمة المنصوص عليها فيها أن يستخرج الجاني المواد المذكورة أو يشرع في استخراجها قبل الحصول على الترخيص ، ويتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة بمجرد علم الجاني - وقت استخراج المواد أو شروعه في ذلك - بعدم الحصول على الترخيص ، لأن القانون لا يعتد إلا به كصورة للرضاء الذي يحول دون وقوع الجريمة ، ومن ثم فإن أى إجراء آخر لا يقوم مقامه ولا يغنى عنه .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١١ س ٢٩ ق ١٠٩ ص ٥٧٤) .

١٠ - لما كانت المادة ٣٣٢ من القانون المدني قد نصت على أن « يكون الوفاء للدائن أو لنائبه . ويعتبر ذا صفة في استيفاء الدين من يقدم للمدين مخالصة صادرة من الدائن ، إلا إذا كان متفقاً على أن الوفاء يكون للدائن شخصياً » ، كما نصت المادة ٣٣٣ من هذا القانون على أنه « إذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبه فلا تبرا ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه ، ويقدر هذه المنفعة ، أو تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين في حيازته ، ومفاد ذلك أن الأصل أن الدائن هو ذو الصفة في استيفاء الدين ، وله أن ينبذ عنه وكيلاً في ذلك على أن يقدم الوكيل الدليل على صفته هذه وفقاً للأحكام العامة في الوكالة ، وأن الوفاء لغير الدائن أو نائبه لا يستتبع براءة ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه أو كان قد تم للحاجز للدين بحسن نية اعتقاداً بأنه الدائن الحقيقي . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه السالف إيرادها - أنه أقام قضاؤه على انتفاء القصد الجنائي لدى المطعون ضده استناداً إلى الشهادة الصادرة من جمعية الإنشاء والتعمير التي

جاء بها أنه خصم منه بمعرفة الجمعية قيمة الأتاوة المستحقة عن مواد المحاجر التي استخرجها ، في حين أن هذا الخصم بقرض حصوله - لا ينفي ذلك القصد كما هو معرف به في القانون على النحو المتقدم بيانه ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية المدنية نحو الطاعن - بصفته ممثلاً لتفتيش المحاجر بالغردقة - إلا إذا أثبت أنه وفاء مبريء للذمة في حكم أى من المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من القانون المدني على التفصيل المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً في تطبيق القانون مما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية وإذ كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق واقعة الحصول على الترخيص - وقت استخراج المطعون ضده مواد المحاجر - أو عدم الحصول عليه ، وبحث حقيقة أدائه الأتاوة ، وما إذا كان مبرئاً أو غير مبريء لذمته ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١١ س ٢٩ ق ١٠٩ ص ٥٧٤) .

١١ - لما كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن « يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخرج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر دون ترخيص ، وكان المستفاد مما ورد في نصوص المواد ٣/١ ، ٣ ، ٤ ، ٢٥ ، ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ من القانون المذكور أن الشارع لا يعنى بالتائيم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهناً بالحصول على ترخيص وإنما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي إليه لفظ الاستخراج من معنى لغوي ومدلول اصطلاحي هو استنباط ما في المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالاً مغايراً لمجرد بقائها في الأرض ، ويؤكد ذلك ما أورده القانون من أحكام لاستغلال المناجم والمحاجر وما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال بقاء على أن ما يوجد فيها من هذه المواد - فيما عدا مواد البناء ومنها التي توجد في المحاجر التي تثبت ملكيتها للغير والتي يجوز الترخيص لملكها أن يستخرجها بقصد استعماله الخاص دون استغلالها - هو من أموال الدولة يجرى استغلاله تحت رقابتها وإشرافها وبترخيص منها بمنح متى توافرت الشروط والأوضاع التي نص عليها القانون . وإذ كان الشارع قد دل بمسلكه هذا على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد والخامات من المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا يبين منها إن كان فعل الطاعنين قد اقتصر على مجرد نقل الرمال من مكانها مع بقائها في حيز الأرض أو أنهما استخرجا هذه الرمال بقصد استعمالها استعمالاً مغايراً لمجرد بقائها في الأرض بغية استغلالها ، مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٩ س ٣٣ ق ١٤٢ ص ٦٨٩) .

منشآت صناعية

موجز القاعدة :

— التزام كل صاحب منشأة صناعية يعمل بها من ٥٠ إلى ١٩٩ عاملاً بأن يعهد إلى أحدهم الإشراف على الأمن الصناعي ، والالتزام بتشكيل لجنة للأمن الصناعي . التخلف عن تنفيذ أيهما . جريمة مستمرة .

راجع أيضاً : عمل .

القاعدة القانونية :

— أوجبت المادة ١٠٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل على كل صاحب عمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال اثناء العمل من الأضرار الصحية وخطر العمل والآلات . وفوضت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في إصدار القرارات اللازمة لتنظيم هذه الاحتياطات ، وأصدر وزير العمل القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم أجهزة الأمن الصناعي - المعدل لقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ وقراري وزير العمل رقم ٩٧ ، ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ - ونصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه على أن يلتزم كل صاحب منشأة صناعية أو فرع لها يعمل به من ٥٠ إلى ١٩٩ عاملاً بأن يعهد إلى أحد العاملين بها بالإشراف على الأمن الصناعي ، كما أوجبت المادة الخامسة منه تشكيل لجنة للأمن الصناعي ، فإن مفاد هذين النصين أن الفعل المادى المؤثم في كل منهما يكون جريمة مستمرة استمراراً متتابعاً متجدداً يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل متتابع بناء على إرادة صاحب المنشأة الصناعية .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢ س ٢٣ ق ٢ ص ٨) .

منظمات دولية

موجز القاعدة :

— تمتع كافة موظفي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالحصانة القضائية سواء كانوا مصريين أم أجانب وفقاً للاتفاق الخاص الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٢

القاعدة القانونية :

إن المادة الثامنة من القسم السابع عشر فقرة « ب » من الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص - من بين المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفوا المنظمة - على « الحصانة القضائية ، وجاء نصها عاماً لا يفرق بين الموظف المصري الجنسية والموظف التابع لجنسية اجنبية بل انه ينتظم كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة المذكورة .

(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ س ٧ ص ٢٤٦) .

منع المياه عن الأماكن المؤجرة**موجز القاعدة :**

— دفاع المؤجر بعدم التزامه بتوصيل المياه إلى محل النزاع . لخروجه عن نطاق عقد الإيجار دفاع جوهري . لما يترتب عليه لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى . وجوب تحقيقه . أو الرد عليه بما يدحضه . وإلا كان الحكم معيباً بالقصور .

القاعدة القانونية :

— متى كان دفاع الطاعن قائماً على ان عقد الإيجار لا ينص على حق المدعى بالحقوق المدنية في الحديقة أو غرف السطح وإن هذه ليست من ملحقات الشقة المؤجرة ، ومن ثم فإنه لا يلتزم قانوناً بتوصيل المياه إليها ، وقدم المستندات المؤيدة لدفاعه . فإن هذا الدفاع يعد جوهرياً ومؤثراً في مصير الدعوى بحيث إذا صح لتغييره وجه الرأي في الدعوى ، وإذا لم تظن المحكمة لالحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يبرر رفضه ولم تتحدث عن المستندات المقدمة من الطاعن مع ما قد يكون له من دلالة على عدم توافر عناصر الجريمة المسندة إليه ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٦ س ٢٦ ق ٥٣ ص ٢٢٧) .

منفعة عامة**موجز القاعدة :**

— عدم التعويل في اكتساب المال صفة المنفعة العامة - عند المنازعة في ذلك - إلا على الواقع . أو مرسوم نزع الملكية . دفاع المتهم في جريمة إقامة بناء خارج خط التنظيم . إن البناء أقيم في مدخل مشترك مع الجار غير مستطرق وليس من المنافع العامة وتقديمه عقد بيع يؤيد ذلك . دفاع جوهري .

يجب على المحكمة إزاء خلو الأوراق من مرسوم نزع الملكية . ان تقول كلمتها فيه .

منفعة عامة - مهن حرة - مهن طبية

القاعدة القانونية :

— متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الطريق الذي وقعت فيه المخالفة . كان مستطرقاً واضيف إلى المنفعة العامة . اعتماداً على ما جاء بمذكرة مجلس المدينة ، وكان أمر الاستطراق واكتساب صفة المنفعة العامة لا يعول فيهما - عند المنازعة - إلا على الواقع ، ومرسوم نزع الملكية ، مما كان يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها فيما انتهت إليه من ايلولة المكان إلى المنفعة العامة ، أن تقول كلمتها في دفاع المتهم الجوهري « بأن البناء اقيم في مدخل مشترك مع الجار غير مستطرق وليس من المنافع العامة » . وفي عقد البيع الذي قدم إليها ، وقد خلت الأوراق من مرسوم نزع الملكية ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والفساد في الاستدلال متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/١٥ س ٢٢ ق ٦١ ص ٢٥٣) .

مهن حرة

موجز القاعدة :

— حرية مزاوله المهنة . كفالتها بمقتضى القانون . ذلك لا يعنى إطلاقها ولا يحول دون تدخل الشارع لتنظيم ممارستها

القاعدة القانونية :

— حرية مزاوله المهنة بوصفها نتيجة طبيعية للحرية الشخصية وإن كانت مكفولة بمقتضى القوانين ، إلا أن كفالة هذه الحرية لا يعنى إطلاقها لمساس ذلك بالنظام العام مساساً مباشراً - فليس هناك ما يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيم ممارستها بما يكفل مصلحة الجماعة ويحقق الأغراض السامية التي قدرها عند سن هذه القوانين والتي جعلها الشارع سياجاً لتلك الحرية وضماناً للمصالح العام يندفع بها ما يمس المهنة بالأذى ، وحتى لا يعرض لها عوارض تتجافى مع ما يجب لها من اعتبار بوجه عام ، ولا مع حقوق القائمين على ممارستها بوجه خاص .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق « نقابات » جلسة ١٩٥٩/٦/٩ س ١٠ ص ٤٠١) .

مهن طبية

موجز القواعد :

- ١ — الطبيب الجراح لا يعد مرتكباً لجريمة الجرح العمد
- عدم إخطار النيابة النقاية العليا للمهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجنايات والجرح لا يترتب عليه بطلان
- ٢

- ٢ — نطاق المصادرة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٥
- ٣ — لا عيب إذا كان الحكم الذى أدان الطبيب لاتجاره بالطعم الواقع من مرض الكوليرا قد رد على دفاع المتهم رداً سائغاً
- ٤ — ارتكاب المتهم جريمة إحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص بفعل واحد . وجوب اعتبار الجريمة الأشد والحكم بعقوبتها
- ٥ — معالجة المتهم للمجنى عليه بوضع مساحيق ومراهم مختلفة على مواضع الحروق . اعتبار ما ارتكبه جريمة تنطبق عليها المادة الأولى من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن مزاولة مهنة الطب ... ٦
- ٧ — علاج المتهم للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه ترتب عليه المساس بسلامته . توافر عناصر جريمة إحداث الجرح
- ٨ — إبداء ممرض مشورة طبية وعلاجه المريض على خلاف ما أوصى به الطبيب يكون جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة . المادة الأولى من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤
- ٩ — توافر الخطأ الطبى الذى يكفى لحمل مسئولية الطبيب الجراح . تحضير مخدر موصى بنسبة معينة دون أن يعين المخدر أو يطلع على الزجاجة التى وضع فيها ودون الاستعانة بطبيب مختص بالتخدير فى عملية قد تستغرق ساعة فأكثر . هذا التقصير لا يقع من طبيب يقظ يوجد فى نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول
- ١٠ — توافر الخطأ الذى يكفى لحمل مسئولية الصيدلى الجنائية والمدنية بتحضيره مخدراً موضعياً بنسبة تزيد عن النسبة المسموح بها طبياً وإقراره بجهله كنه المخدر قبل تحضيره مما كان يقتضى رجوعه إلى الكتب الفنية للتأكد من نسبة تحضيره أو اتصاله بذوى الشأن فى المصلحة التى يتبعها بدلاً من رجوعه فى ذلك إلى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ومن كونه المختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر مما يستلزم مسئوليته عن كل خطأ يصدر منه . ومن عدم تنبيهه الأطباء ممن قد يستعملون المحلول المحضر ، بأنه استعاض به عن مخدر آخر لا يعفيه من المسئولية قوله إن رئيسه طلب منه تحضير المخدر بالنسبة السابقة طالما ثبت له من مناقشة هذا الرئيس أنه لا يدري شيئاً عن كنه المخدر وسميته ... ١١
- ١٢ — إباحة عمل الطبيب أو الصيدلى مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة . مسئولية أحدهما عن التفريط بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه فى أداء عمله .. ١٣
- ١٤ — إباحة عمل الطبيب . علتها : حصوله على اجازة علمية . لا يغنى عنها شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلى بمهنة الطب . مساهلة الصيدلى عن جريمة إحداث جرح عمدى عند حقن المجنى عليه . عدم إعفائه إلا عند قيام حالة الضرورة

القواعد القانونية :

- ١ - الطبيب الجراح لا يعد مرتكباً لجريمة الجرح عمداً لأن قانون مهنته - اعتماداً على شهادته الدراسية - قد رخص له فى إجراء العمليات الجراحية بأجسام المرضى ، وبهذا القرخيص وحده ترتفع مسئوليته الجنائية على فعل الجرح .
(جلسة ٢٤/١٠/١٩٢٢ طعن رقم ٢٢٨٧ سنة ٢ ق)
- ٢ - القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ حين أوجب على النيابة اخطار النقابة العليا للمهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجنايات والجنح لم يرتب على مخالفة ذلك بطلاناً .
(جلسة ٢٥/١٢/١٩٤٤ طعن رقم ١٨٤٧ سنة ١٤ ق)

مهن طبية

٣ - القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب مصادرة جميع الأشياء المتعلقة بالمهنة سواء اكانت تستخدم في ذات المهنة او كانت لازمة لها كاثاث العيادة وإذن فإذا عوقب متهم بالمادة ١/٢٤٢ ع لانه وهو غير مرخص له في مزاولة مهنة الطب خلع خرسين للمجننى عليه فسبب له بذلك وربما بالفك وقضى بمصادرة ما عند المتهم من قوالب وجبس فإن الحكم بالمصادرة يكون في محله .

(جلسة ١٨/٢/١٩٥٢ طعن رقم ١١٨٢ سنة ٢١ ق)

٤ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم ، طبيباً ، باتجاره بالطعم الواقى من مرض الكوليرا بان أجرى الحقن به نظير أجر في عيادته الخاصة قد أقام بذلك على أن دفع المبلغ إليه من المجنى عليه كان مفهوماً عندهما قبل إجراء الحقن إذ المجنى عليه ذهب إليه من قبل شخص قال هو عنه انه اوصاه باخذ أجر ممن يرسلهم إليه ، وانه كان متخذاً وسائل الحذر والتحوط إذ استفهم من المجنى عليه عن سبب حضوره إليه وعن ارسله مع تفرسه في وجهه ومراقبة الطريق من وقت لآخر وإغلاقه باب العيادة رغم وجود رواد بها ، مما لم تجربه عادة الاطباء ، فإن هذا يكون رداً سائغاً لما دافع به الطبيب من انه لم يطلب ولم يشترط أجراً مقابل الحقن ، وان ما دفعه إليه المجنى عليه بعد إجراء الحقن لم يكن إلا من قبيل الاعتراف بالجميل فلا عقاب عليه .

(جلسة ١٤/٦/١٩٤٨ رقم ٢٥٧ سنة ١٨ ق)

٥ - متى كانت جريمة احداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد - هو إجراء عملية الحقن - وإن تعددت أوصافه القانونية - فإن ذلك يقتض اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة احداث الجرح .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧) .

٦ - إن معالجة المتهم للمجننى عليه بوضع المساحيق والمراهم المختلفة على مواضع الحروق وهو غير مرخص له بمزاولة مهنة الطب تعد جريمة تنطبق عليها المادة الاولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن مزاولة مهنة الطب .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/١٥ س ٨ ص ٧٨٦) .

٧ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم ان المتهم أجرى للمجننى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه وترتب عليه المساس بسلامته ، فإن جريمة احداث الجرح عمداً تتوافر عناصرها كما هو معرف بها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/١٥ س ٨ ص ٧٨٦) .

٨ - إذا كان الحكم - في جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة - قد أثبت على المتهم انه خالف مشورة الطبيب المبيته في تذكرة الدواء وانه امتنع عن إعطاء الحقن بمادة « الطرطير » إلى المريض مكتفياً بحقنه بمادتي الكالسيوم والفيتامين فقط بقوله إن ما فعله هو العلاج الصحيح لما يشكو منه المريض وإن الطبيب المعالج اخطأ في عمله كما أثبت الحكم نتيجة الاطلاع على تذكرة الدواء الصادرة من الطبيب المعالج فتبين منها أن الطبيب أوصى المريض المذكور بتناول جرعة من دواء ثلاث مرات يومياً وأن يحقن بمخلوط من مادة (الطرطير) و (الكالسيوم) و (فيتامين) ك في الوريد يوماً بعد يوم بواسطة طبيب . ثم انتهى الحكم بعد ذلك إلى القول بأن ما وقع من المتهم هو إبداء لمشورة طبية تخرج عن نطاق مهنته كممرض وكان ينبغى عليه أن

ينفذ ما امر به الطبيب المعالج ولكنه باشر علاج المريض بطريقة اخرى . إذا بين الحكم ما تقدم فإن عمل المتهم يكون مخالفاً للمادة الاولى من قانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ وتكون المحكمة إذ دافعه عن هذه المخالفة طبقاً للوصف المرفوعة به الدعوى قد طبقت القانون على الواقعة تطبيقاً سليماً لا خطأ فيه .

(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٧ س ٩ ص ٨٤٩) .

٩ - إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند إلى المتهم الثاني (طبيب) بقوله : « إنه طلب إلى الممرضة والتمورجى أن يقدم له بنجاً موضعياً بنسبة ١٪ دون أن يعين هذا المخدرودون أن يطلع على الزجاجة التي وضع فيها ليتحقق مما إذا كان هو المخدر الذي يريده أم غيره ، ومن أن الكمية التي حقنت بها المجنى عليها تفوق إلى أكثر من الضعف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجرى عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكتر دون أن يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليتفرغ هو إلى مباشرة العملية ، ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لإهماله وعدم تحرزه بأن حقن المجنى عليها بمحلول « البوننتوكاين » بنسبة ١٪ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتسممت وماتت ، - فإن ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه أن يؤدي إلى ما رقبه عليها - أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصيص يعفيه من أن يستوثق من نوع المخدر وصلاحيته وأنه مادام ذلك المخدر قد أعد من موظف فنى مختص وأودع غرفة العمليات ، فإنه في حل من استعماله دون أى بحث - هذا الدافع من جانب المتهم هو دفاع موضوعى لا تلزم المحكمة بالرد عليه ، بل أن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها المحكمة على خطأ المتهم واستست عليها إدانته ، وهو ما أولقه المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي احاطت بالطبيب المسئول بما يفيد أنه وقد حل محل أخصائى التخدير ، فإنه يتحمل التزاماته ومنها الاستيثاق من نوع المخدر .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١) .

١٠ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول (صيدلى) فيما قاله : من أنه حضر محلول « البوننتوكاين » كمخدر موضعى بنسبة ١٪ وهي تزيد على النسبة المسموح بها طبياً وهي ١ / ٨٠٠ ومن أنه طلب إليه تحضير « نوفوكاين » بنسبة ١٪ فكان يجب عليه أن يحضر « البوننتوكاين » بما يوازى في قوته هذه النسبة وهي ١ / ١٠٠٠ أو ١ / ٨٠٠ ولا يعفيه من المسئولية قوله إن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١٪ طالما أنه ثبت له من مناقشته هذا الرئيس في التليفون أنه لا يدري شيئاً عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا إلى جانب أنه موظف مختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن أنه لجا في الاستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر إلى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ، وكان لزاماً عليه أن يتصل بذوى الشأن في المصلحة التي يتبعها أو الاستعانة في ذلك بالرجوع إلى الكتب الفنية الموثوق بها ، كالفارماكوبيا ، ومن اقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئاً عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا ينساق في ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم ينبه المتهم الثانى وغيره من الأطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه استعاض به عن

مهن طبية - مهندسون

« النوفوكاين » فإن ما أثبتته الحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفى لحمل مسئوليته جنائياً ومدنياً .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١) .

١١ - إباحة عمل الطبيب أو الصيدلى مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط أحدهما في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب تعمده الفعل ونتيجته ، أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١) .

١٢ - الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقاً للقواعد والأوضاع التى نظمها القوانين واللوائح - وهذه الإجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاومتها فعلاً ، وينبنى على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون - أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه للغير من الجروح وما إليها باعتباره معتدياً - أى على أساس العمد ، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ، ومن ثم يكون سديداً فى القانون ما قرره الحكم من أنه لا تغنى شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة أحداثه بالمجنى عليه جرحاً عمدياً مادام أنه كان فى مقدوره أن يمتنع عن حقن المجنى عليه مما تنففى به حالة الضرورة .

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢ س ١١ ص ٩٠٤) .

مهندسون

موجز القواعد :

— لا وجه للترابط بين المادتين الأولى والخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ لاختلاف نطاق كل منهما وبيان المصدر التشريعى لكل . المادة الأولى مقصورة على المتخرجين الجدد من كليات الهندسة فى الجامعات المصرية . المادة الخامسة تتناول المهندسين العاملين فعلاً فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها . الأمر فى تحديددهم يرجع فيه إلى أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ . أسياغ القانون الأخير لقب المهندسين ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية . شموله الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة (قسم العمارة) أو على شهادة هندسية معادلة لايهما معترف بها من « وزارة المعارف العمومية » . مثال ١

— اقتصاد حكم المادة الثالثة من القرار بقانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ على المهندسين المصريين خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية فى شأن وجوب تنفيذ أوامر التكليف الصادرة إليهم بالعمل مدة السنتين المنصوص عليها فيها ، بينما يقتصر حكم المادة الخامسة من ذات القانون على من تعين مهندساً بالدرجة الثالثة فما دونها فى الوزارات أو الهيئات أو المؤسسات العامة ٢

- عدم الاعتداد باستقالة من تعين مهندساً بالدرجة السادسة بإحدى الوزارات ٣
- النعى على الحكم إضافته خطأ إلى أسبابه ما يفيد أن المتهم يقع تحت طائلة نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ لا جدوى منه . مادام أنه عاقبه بالعقوبة المقررة لجريمة المادة الخامسة من القانون المذكور . طالما أن عقوبة مخالفة أى من المادتين المذكورتين واحدة ٤
- نطاق كل من المادتين ١ ، ٥ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ؟ ٥
- مناط العقاب طبقاً للمادة ٥ من القانون سالف الذكر ؟ ٦
- حكم الإدانة ، بياناته ؟ مثال لتسبب معيب ٧

القواعد القانونية :

١ - مؤدى نصوص المواد من ١ إلى ٥ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية - أنه لا وجه للترابط بين المادتين الأولى والخامسة لاختلاف نطاق كل منهما عن الأخرى وتباين المصدر التشريعي لكل ، إذ أن المادة الأولى مقصورة على المتخرجين الجدد فى كليات الهندسة فى الجامعات المصرية ، بينما المادة الخامسة تتناول المهندسين العاملين فعلاً بالوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها - والأمر فى تحديدهم يرجع فيه إلى أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ - بإنشاء نقابة للمهن الهندسية - الذى يسبغ هذا اللقب ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية بل أنه يشمل الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة (قسم العمارة) أو على شهادة هندسية معادلة ليهما معترف بها من وزارة (المعارف العمومية) والذى اعتبرهم القانون المذكور مهندسين مساعدين - وصرح باعتبارهم مهندسين وذلك بشروط معينة نص عليها فى الفقرة (جـ) من المادة الثالثة منه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن - وهو من خريجي مدرسة الفنون والصناعات - حاصل على لقب مهندس ، وكان الطاعن لا ينازع فى هذه الصفة ، فإنه إذ أنه طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أنزل عليه صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٩٤٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٤ ص ٧٢٩) .

٢ - نطاق كل من المادتين الثالثة والخامسة من القرار بقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر تكليف المهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية ، يختلف عن الآخر ، فبينما اقتصر حكم المادة الثالثة على الخريجين من كليات الهندسة فى شأن وجوب تنفيذ أوامر التكليف الصادرة إليهم بالعمل مدة السنتين المنصوص عليها فى المادة ، جاء نص المادة الخامسة مطلقاً يحظر على كل من تعين مهندساً بالدرجة الثالثة فما دونها فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة الامتناع عن تادية وظيفته مادامت مدة خدمته لم تنته بأحد الأسباب المنصوص عليها قانوناً ، عدا الاستقالة فإنه لا يعتد بها سواء كانت صريحة أو ضمنية .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٢٤٢ ص ١١٥٣) .

٣ - صدور قرار بتعيين المتهم فى وظيفة مهندس بالدرجة السادسة بوزارة الأشغال ، يضحى معه مهندساً معيناً محظوراً عليه الامتناع عن تادية أعمال وظيفته بالتطبيق لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، ومن ثم لا يعتد بالاستقالة المقدمة منه .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٢٤٢ ص ١١٥٣) .

مهندسون - مواد مخدرة

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه وإن أضاف إلى أسبابه خطأ أن مدة التكليف لم تنقته ، بما مفاده أن المتهم يقع أيضاً تحت طائلة المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ وهو ما يشكل خطأ في تطبيق القانون ، إلا أنه لا جدوى من النعى عليه بهذا الخطأ طالما أن العقوبة المقررة لمخالفة أى من المادتين الثالثة أو الخامسة والمنصوص عليها في المادة السادسة واحدة ، ومادام المتهم لا يجادل في أنه عين في وظيفة مهندس بالدرجة السادسة بوزارة الأشغال كما اثبت الحكم المطعون فيه ذلك .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٢٤٢ ص ١١٥٢) .

٥ - اختلاف نطاق كل من المادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل في شأن أوامر تكليف المهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية .

(الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ق ٤٩ ص ٢٧٢) .

٦ - مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل هو امتناع المهندس الملحق بالعمل فعلاً عن أداء وظيفته وبشرط ألا تكون خدمته قد انتهت بغير الاستقالة .

(الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ق ٤٩ ص ٢٧٢) .

٧ - أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصراً . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ خلا من الرد على دفاع الطاعن بخروجه عن نطاق أمر التكليف لإنقضاء أجله ، ومن بيان الدرجة المالية المقيد عليها وسند تكليفه بالعمل ومدة التكليف وتاريخ انتهائها وسبب استمراره في عمله بعد انتهاء تلك الفترة أو بقاءه في وظيفته وهل كان ذلك امتداداً لمدة تكليف سابقة أو بناء على تعاقد وظيفي يوجب عليه الاستمرار في عمله ولم يورد الأدلة التي استخلصت منها المحكمة قيام هذه الوظيفة وثبوت امتناعه عن أدائها قبل انتهاء مدة خدمته بأحد الأسباب المنصوص عليها قانوناً مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ق ٤٩ ص ٢٧٢) .

مواد مخدرة

الفصل الأول : أركان جرائم المخدرات :

عدد القواعد

الفرع الأول : الركن المادي ٨٩ - ١

الفرع الثاني : محل الجريمة « الجوهر المخدر » ١٢٧ - ٩٠

الفرع الثالث : الركن المعنوي ٢٢٧ - ١٢٨

الفصل الثاني : طبيعة جريمة احراز المخدر ٢٤١ - ٢٣٨

٢٤٢	الفصل الثالث : ما لا يعد جريمة احراز مخدر
	الفصل الرابع : عقوبة جرائم المخدرات .
٢٨٢ - ٢٤٣	الفرع الأول : العقوبة المقررة للجريمة
٢٨٨ - ٢٨٣	الفرع الثاني : تطبيق القانون الأصلح
٢١٣ - ٢٨٩	الفرع الثالث : الإعفاء من العقوبة
٢١٥ - ٢١٤	الفرع الرابع : ما لا يعد عقوبة
٣٢٠ - ٣١٦	الفصل الخامس : جريمة شراء المخدر أو بيعه
٣٣٨ - ٣٢١	الفصل السادس : زراعة الحشيش والخشخاش
	الفصل السابع : اتصال الأطباء والصيادلة بالمواد المخدرة ومدى ابحاثه وقيوده
٣٤٨ - ٣٣٩	
٣٩١ - ٣٤٩	الفصل الثامن : التلبس في جرائم المخدرات
٤٥٢ - ٣٩٢	الفصل التاسع : إجراءات التفتيش في جرائم المخدرات
٥٦١ - ٤٥٣	الفصل العاشر : تسبیب الأحكام في جرائم المخدرات
٥٩٨ - ٥٦٢	الفصل الحادي عشر : مسائل متنوعة

موجز القواعد :

الفصل الأول

أركان جرائم المخدرات

الفرع الأول : الركن المادي :

- ١ - المقصود بالحيازة والإحراز في قانون المخدرات ١ - ٩
- ١٠ - عدم تعيين القانون حداً أدنى لكمية المادة المخدرة المحرزة
- ١٤ - ضبط الجوهر المخدر ليس ركناً لازماً لتوافر جريمة إحرازه أو جلبه ١١ - ١٤
- ١٥ - توفر العقاب على كل اتصال بالمخدر مباشراً كان أو بالواسطة
- ١٦ - اعتبار الشخص محرراً للمخدر إذا وجد في مكان هو في حيازته إلا إذا أثبت عدم علمه بوجود المخدر عنده وأقام الدليل على ذلك
- ١٧ - الاحراز . ماهيته : هو الاستيلاء مادياً على المخدر طالت فترته أم قصرت وأياً كان الباعث عليه
- ١٨ و ١٩ - الاحراز بقصد التعاطي . أمثلة لكفاية التدليل عليه
- ٢٠ - تحقق الحيازة إذا كان سلطان الشخص مبسوطاً على المادة المخدرة ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً آخر نائباً عنه
- ٢١ - ضبط المتهم وهو يدخن الحشيش . عدم ضبط عنصر من عناصر الحشيش معه . كفاية ذلك لاعتباره محرراً مادة الحشيش

مواد مخدرة

- استحضار المخدر من الخارج ودخوله المياه الإقليمية بإرادة المتهمين وترتيبهم . اتفاق أحد رجال البوليس مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء . لا اثر له في قيام جريمة الجلب ٢٢
- إثبات الحكم أن المتهم الثانى أخذ قطعة الحشيش من المتهم الأول عندما رآه يتعاطاه . انتفاء القول بأن المتهم الأول هو الذى قدم للثانى المخدر أو سهل له تعاطيه ٢٣
- قيام جريمة إحراز الجواهر المخدر بمجرد الاستيلاء عليه مادياً مع غلم الجانى بأن الاستيلاء واقع على جواهر مخدر يحظر القانون إحرازه بغير ترخيص . لا أثر للبائع على الجريمة ٢٤
- جريمة تسهيل تعاطى المخدر للغير . مثال لواقعة لا تتوافر فيها الجريمة ٢٥
- جريمة إحراز المخدر وتقديمه للآخرين للتعاطى . مثال ٢٦
- صورة واقعة تتوافر فيها جنائية إختلاس حرز المادة المخدرة وجنائية إحراز المخدر في غير الأحوال التى بينها القانون ٢٧
- الإحراز هو الاستيلاء المادى على المخدر لاى باعث كان ولو سلمه المتهم لأخربعد ذلك لاخفائه أو سعى لإتلافه حتى يفلت المتهم الأصيل في جنائية الإحراز ٢٨
- تناوب المتهمين تعاطى الحشيش . ذلك يوفر جريمة إحرازهما المخدر بقصد التعاطى . كون الطاعن هو صاحب المنزل الذى جرت فيه هذه الأعمال ، ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانوناً باعتباره مسهلاً لزميله تعاطى المخدر ٢٩
- جريمة تسهيل تعاطى المخدر . وقوعها بوسيلة تنم عن نشاط من جانب المتهم يجد فيه غيره مساعداً يحقق رغبته في تعاطى المادة المخدرة ٣٠
- إحراز مواد مخدرة . توافر الجريمة مهما كان المقدار ضئيلاً ولو كان دون الوزن متى كان لها كيان مادى محسوس أمكن تقديره ٣١
- ماهية الركن المادى في جريمة إحراز المخدر ؟ وجوب التدليل على توافره في الحكم ٣٢
- جريمة إحراز المخدر . أركانها . ماهية الفعل المادى وهو الإحراز ؟ ٣٣
- نقل المواد المخدرة هو أحد الأفعال المؤثمة في المادة ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . عدم انطواء ذلك على قصد خاص ٣٤
- لا يشترط لاعتبار الجانى حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرزاً مادياً لها . يكفي لاعتباره كذلك . أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية . أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره . مثال ٣٥
- لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن الركن المادى لجريمة إحراز المخدر . يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف . ما يكفي للدلالة على قيامه ٣٦
- الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الدولى الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دولياً . امتداده إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثانى من القانون المذكور في المواد من ٢ إلى ٦ . تخطى الحدود الجمركية بين الإقليمين السوري والمصرى في ظل الوحدة ، بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المختصة في كل إقليم . يعد جلباً محظوراً . علة ذلك : احتفاظ كل إقليم بحدوده الجمركية على الرغم من قيام الوحدة بينهما . استخلاص الحكم من عناصر الدعوى

- السائغة أن نقل الجواهر المخدرة من الاقليم السوري إلى الاقليم المصرى قد تم على خلاف الاحكام المنظمة لجلب المخدرات . اتمزله على الطاعن العقوبة المقررة لهذه الجريمة - وهى واحدة فى المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ . تطبيقه القانون تطبيقاً سليماً ٢٧
- إدارة أو إعداد أو تهيتة المكان لتعاطى المخدرات فى حكم الفقرة « د » من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه . مرتكب هذه الجريمة يدخلون فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة . جريمة تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٢٥ من القانون المذكور ٢٨
- جلب المواد المخدرة لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية . تعديل المحكمة الوصف بالنسبة للطاعن من جلب إلى حيازة . لا اخلال بحق الدفاع . عدم التزام المحكمة بتنبيه الطاعن أو المدافع عنه إلى هذا التعديل ٢٩
- وجود المخدر عارياً بجيب المتهم لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب ٤٠
- تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها . مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل . خطأ مأمور الضبط القضائى فى التعرف على نوع المادة المخدرة . عدم كفايته بذاته للقول بأن المادة المضبوطة على ذمة القضية ليست هى التى أرسلت للتحليل ٤١
- جريمة إحراز أو حيازة المخدر . طبيعتها : جريمة مستمرة ٤٢
- الجلب فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دولياً . امتداده إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون المذكور . تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون سالف الذكر والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه يعد جلباً محظوراً ٤٣
- النقل فى حكم المادة ٢٨ سالف الذكر : هو فعل مادي لا ينطوى فى ذاته على قصد خاص ٤٤
- وجوب العقاب على إحراز المادة المخدرة مهما كان المقدار ضئيلاً ، متى كان له كيان مادي محسوس ٤٥
- النقل فى مجال تطبيق المادة ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ : هو العمل المادي الذى يقوم به الناقل لحساب غيره . إعتناق الحكم وصف النيابة من أن النقل كان بقصد الاتجار . لا يعيبه . مادام قد رد الواقعة إلى وصفها الصحيح من أن النقل إنما كان لحساب الغير ، وأن دور المتهم اقتصر على مجرد الفعل المادي المسند إليه ٤٦
- تحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة بنقلها على خلاف الأحكام المنظمة لذلك . المواد من ٢ إلى ٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ٤٧
- تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بجواهر مخدرة بغير ترخيص ، يعد جلباً لها ... ٤٨
- جريمة إحراز المخدر . معاقب عليها بغض النظر عن الباعث عليها ٤٩
- جريمة نقل المخدر . مستمرة ٥٠
- أفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة لا يترتب عليه بالضرورة أن يكون هو صاحب المخدر الذى ضبط فى صندوق لا يستأثر باستعماله وإنما يشاركه فيه آخرون . مثال ٥١
- عدم تحقق جريمة جلب المخدر . إلا إذا كان المخدر يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصى . أساس ذلك ؟ ٥٢

مواد مخدرة

- ماهية الجلب في معنى المواد ١، ٢، ٣، ١/٢٢، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ ٥٣
- تضمن التشريعات المصرية في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها . حظر جلب المخدرات . على توال في تشديد العقوبة ٥٤
- حظر المشرع جلب الجواهر المخدرة . مقصود به . بسط رقابته على عمليات التجارة الدولية في شأنها ٥٥
- جلب المواد المخدرة . متى يتم ؟ ٥٦
- المراد بجلب المخدر في قانون مكافحة المخدرات هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس . سواء كان الاستيراد لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي . قصد الشارع القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد الملايس للفعل المادى غير لازم إلا إذا كان المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه . المشرع لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس سنه في الحيازة والإحراز . الجلب لا يقبل تفاوت القصد . مثال للجلب استظهره الحكم ٥٧
- الشروع في تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية . من جرائم التهريب الجمركي ٥٨
- تعام الإحراز بمجرد الاستيلاء المادى على المخدر مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون إحرازه بغير ترخيص ٥٩
- النقل في حكم المادة ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (مكافحة المخدرات) فعل مادى من الأفعال المؤتممة التى ساققتها هذه المادة . لا ينطوى على قصد خاص ٦٠
- المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس . هذا بالمعنى يلابس الفعل المادى إلا إذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجته أو استعماله الشخصي . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع التى تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً ومستمداً من أوراق الدعوى . الجدل في ذلك موضوع لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . مثال ٦١
- حيازة المادة المخدرة يكفى فيها أن يكون سلطان الجاني مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصاً غيره . مثال لتسبب سائق في التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن ٦٢
- المراد بجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول . أساس ذلك ؟ الأصل اعتبار فعل الجلب متوافر فيه قصد التداول . متى يتعين على الحكم أن يتحدث عن هذا القصد على استقلال . إثبات الحكم أن المتهم اعترف بجلبه المخدر المضبوط لبيعه . تتوافر به جريمة الجلب الموجب توقيع العقوبة المقررة لها بالمادة ٢٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . انتهاء الحكم . رغم ذلك إلى اعتبار الواقعة مجرد إحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي المنطبقة على الماد ٢٨ من هذا القانون قولاً منه بخلو الأوراق من دليل على توافر جريمة الجلب . خطأ ٦٣
- الجلب هو استيراد المخدر بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس ٦٤
- الجلب لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية ٦٥

— إثبات الحكم في حق الطاعن تقديمه أدوات . لبعض رواد مقهاه لاستعمالها في تدخين المخدرات ، واستعمال هؤلاء لها بالفعل في هذا الغرض ، على رأى منه تتحقق بها جريمة تسهيل تعاظم المخدرات ٦٦

— تخلى الحدود الجمركية . أو الخط الجمركي . بمواد مخدرة . لطرحها في التداول . جلب

محظور . نقل مخدر من سفينة راسية بالميناء . وعبور الخط الجمركي به . جلب لمواد مخدرة ٦٧

— حق محكمة الموضوع في الأخذ بأدلة الدعوى أو إطراحها . دون بيان العلة . إقصاها عن هذه

العلة . يخضعها في ذلك لرقابة النقض . إحراز المتهم لمادة مخدرة . غير لازم لاعتباره حائزاً لها . كفاية

أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو كان المحرز لها شخصاً غيره ٦٨

— جلب المخدر هو استيراده لطرحه للتداول خارج الخط الجمركي . ملابسة هذا المعنى للفعل

المادى المكون للجريمة . متى لا يلتزم الحكم بالتحدث عن هذا المعنى استقلالاً ؟ ٦٩

— كفاية إثبات ضبط المخدر يجيب جلباب الطاعن وصديريه . غناء عن إجراء معاينة منزله . متى

تبين أن القصد من هذا الطلب هو مجرد التشكيك في صحة ما شهد به شاهد الإثبات ٧٠

— معنى جلب المخدر في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ نقل مخدر من مركب أجنبى إلى سفينة في

نطاق المياه الإقليمية على خلاف أحكام القانون . يتحقق به الجلب ٧١

— جلب المخدر . معناه . متى يلزم التحدث عن القصد من جلب المخدر . استقلالاً ٧٢

— مناط المسئولية في جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة . ثبوت اتصال الجانى بالمخدر بالذات

أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة ٧٣

— النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق أو تناول دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول . مثال .

ضالة القدر المضبوط من الجوهر المخدر - لا ينال من توافر جريمة إحرازه بدون ترخيص ٧٤

— الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . معناه ؟ ٧٥

— إخفاء المتهم للمخدر بحذائه ومخبأين داخل رده ودخوله ميناء القاهرة الدولى . يتحقق به

معنى الجلب ٧٦

— كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزاً لها . ولو أحرزها مادياً

شخص غيره ٧٧

— مناط المسئولية في جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة . ثبوت اتصال الجانى بالمخدر بالذات

أو بالواسطة . بأية صورة عن علم وإرادة ٧٨

— مناط العقاب على جريمة تهيتة مكان لتعاظم المخدرات ٧٩

— مناط تحقق جريمة تسهيل تعاظم الغير للمواد المخدرة ؟ ٨٠

— حيازة المادة المخدرة . يكفى فيها أن يكون سلطان الجانى مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته

المادة . أو كان المحرز لها شخصاً غيره . مثال لتسبب سائق في التدليل على نسبة حيازة المخدر

للطاعن ٨١

— إدارة أو إعداد أو تهيتة المكان لتعاظم المخدرات في حكم الفقرة « د » من المادة ٢٤ من القانون

١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إنما يكون بمقابل تقاضاه القائم عليه . مرتكبوه هذه الجريمة « يدخلون » في عداد

المتجرين بالمواد المخدرة . جريمة تسهيل تعاظم المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص

المادة ٣٥ من القانون المذكور . حكم الادانة في جريمة إدارة وتهيتة مكان لتعاظم المخدرات وجوب

مراد مخدرة

اشتماله على بيان أن إدارة المكان بمقابل يتقاضاه القائم عليه وإلا كان قاصراً . امتداد أثر الطعن إلى غير الطاعن . مثال ٨٢

— جريمة جلب الجواهر المخدرة . مناط تحققها ؟ الاقليم الجمركي والخط الجمركي . في المواد الثلاث الأولى من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٢ . ماهية كل منهما ؟ . تخطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي . بغير استيفاء الشروط المنصوص عليهما في القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلباً محظوراً للمخدرات . مثال ٨٣

— جريمة إدارة مكان لتعاطي المخدرات المنصوص عليها في المادة ٣٤ / د من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . اختلافها عن جريمة تسهيل تعاطي الغير لها المنصوص عليها في المادة ٢٥ منه . توافر جريمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة . بمجرد قيام الجاني بفعل يهدف منه أن ييسر لآخر تعاطي المخدرات أو قيامه بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطي الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية لتمكينه من تعاطيها . اشتراط الحكم المطعون فيه في جريمة تسهيل تعاطي الغير للمخدرات تولى الجاني تهيئة أو تخصيص مكان لتعاطي المخدرات أو تقاضيه أجر نظير ذلك خطأ في تطبيق القانون وتأويله ٨٤

— جريمة تسهيل تعاطي المخدرات . اقتضاؤها : صدور أفعال إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاطي الغير للمخدرات . مجرد علم الطاعن بتعاطي أحد رواد المقهى للمخدرات ومجرد تقديمه النرجيلة له لا يعد تسهيلاً لتعاطي المخدر ٨٥

— كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزاً لها . ولو أحرزها مادياً شخص غيره . تحدث الحكم استقلالاً عن ركن حيازة المخدر . غير لازم . كفاية أن يكون فيما أورده ما يكفي للدلالة على قيامه ٨٦

— جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها . توافرها . بقيام الجاني بفعل إيجابي . بهدف التيسير لشخص . يقصد تعاطي المخدرات لتحقيق قصده . عدم بيان الحكم النشاط الإيجابي الذي قارفه المتهم في جريمة تقديم المخدرات للتعاطي . قصور ٨٧

— جريمة إدارة أو تهيئة مكان لتعاطي المخدرات . المادة ٣٤ / د من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل لا تتحقق إلا مقابل جعل يستأديه القائم على إدارة المحل أو تهيئته ٨٨

— جلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله . الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور . مثال ٨٩

الفرع الثاني : محل الجريمة «الجواهر المخدر» :

— الاقيون ليس شيئاً آخر سوى المادة التي يفرزها نبات الخشخاش ٩٠

— ماهية القنب الهندي « الحشيش » ٩١

— محل تطبيق القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ هو عندما توجد الرؤوس المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات القنب الهندي بعد إجراء عملية تجفيف الرؤوس لتحويلها إلى جواهر الحشيش ٩٢

— ماعدا الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات الحشيش لا يعتبر من المواد المخدرة في حكم القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ ٩٣ و ٩٤

- متى تعتبر الأمزجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية أو غير الرسمية المحتوية على مورفين من المواد المخدرة ٩٥ و ٩٦
- لا جدوى للمتهم من المنازعة في وزن قطعة الأفيون التي وجدت بداخل العلبة التي ضبطت معه مادام الحكم قد أثبت أن تلك العلبة كانت تحتوي عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات ٩٧
- ضالة كمية المخدرات أو كبرها هي من الأمور التيسيرية التي تقع في تقدير المحكمة ٩٨
- خلط الحكم بين وزن القطعة التي ألقاها المتهم على الأرض وبين القطعة التي عثر عليها في جيبه . إثباته أن المتهم أحرز القطعتين كليهما . لا عيب ٩٩
- عدم تعيين القانون حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة . وجوب العقاب مهما كان المقدار ضئيلاً ١٠٠
- بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم ليس جوهرياً . مادام استخلاصه لثبوت قصد الاتجار في حق المتهم سائغاً ١٠١
- كفاية وقوع التحليل على جزء من مجموع ما ضبط من مادة مخدرة ١٠٢
- الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ١٠٣
- بيان كمية المخدر لا يكون جوهرياً عند عدم إثارة المتهم قصد التعاطي وعدم ثبوت هذا القصد للمحكمة ١٠٤
- عبارة « في أي طور من أطوار نموها » التي تشير إلى النباتات المذكورة في الفقرة « و » من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ . شمولها النبات الجاف المنفصل عن الأرض ١٠٥
- توافر الجريمة . مهما كان المقدار ضئيلاً . متى كان لها كيان مادي محسوس ١٠٦
- الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل ، وكذلك احتمال اختلاط مضبوطات القضية مع مضبوطات قضايا أخرى . اقتضاؤه من قضاء الإحالة إجراء تحقيق في شأنه لاستجلاء حقيقة الأمر فيه قبل القول بأن المضبوطات ليست هي التي أرسلت للتحليل ١٠٧
- إثارة الطاعن أن جانباً من المواد المضبوطة لم يرسل إلى التحليل وبالتالي لم يثبت أنه مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد إلى مقداره في معرض التدليل على قصد الاتجار . جدل موضوعي . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ١٠٨
- عدم تعويل الحكم في قضائه على وجود آثار لمادة مخدرة بجيب صديري الطاعن . لا جدوى مما يثيره الطاعن من احتمال أن تكون تلك الآثار قد تخلفت بالجيب نتيجة التجربة التي أجراها المحقق ١٠٩
- وجود فارق كبير بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله . دفاع المتهم في هذا الصدد دفاع جوهري . على المحكمة تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه ، وإلا كان حكمها قاصراً ١١٠
- متى تحرم حيازة المورفين : إذا كان غير مختلط بغيره . أو مختلطاً بمادة غير فعالة أياً كانت نسبة تركيزه في هذه المادة . اختلاط المورفين بمادة فعالة . وجوب زيادة نسبته في الخليط على ٢٪ حتى يعد مخدراً . الكوداين . لا يعتبر مخدراً ١١١
- خلو الحكم من بيان ما إذا كان السائل المحتوى على المورفين يشتمل على مادة فعالة أم غير

مواد مخدرة

- فعالة . ونسبة المورفين إلى المادة الفعالة . قصور ١١٢
- صحة الحكم بالإدانة في جرائم المخدرات . اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة . في عداد المواد المخدرة المبينة حصراً بالقانون ١١٣
- القطع بماهية المادة المضبوطة . لا يصلح فيه غير التحليل . عدم بيان الحكم للدليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه يعيبه ١١٤
- مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع بالجهل بكنه المادة المضبوطة ١١٥
- عدم رد الحكم على دفاع الطاعن بخلوجييه من آثار المخدر لا يعيبه . وجود المخدر مجرداً لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب كفاية أن ينقل الحكم عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو أفيون لتبرير القضاء بالإدانة ١١٦
- لا تثريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطعنت إلى أن العينة التى أرسلت للتحليل هى التى صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل . في ذلك الرد على ما يثيره الطاعن من أن وزن العينة التى أخذت من المخدر المضبوط يختلف عن وزن تلك التى أرسلت للتحليل ١١٧
- النعى بعدم شمول التحليل لجميع كمية الحشيش المضبوطة مفارعه موضوعية في كنه المواد المضبوطة . ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن إحرازه كمية الحشيش التى أرسلت للتحليل . قيام مسئوليته الجنائية في إحراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو أكثر ١١٨
- النعى على الحكم بعدم إرسال الصديري للتحليل . لا يجدى . مادام الحكم لم يعمل على وجود آثار للمخدر بجيب الصديري . وجود المخدر مجرداً لا يلزم تخلف آثار منه بالجيب ١١٩
- استتالة البطلان إلى كل ما ضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة إجراء باطل . لا حاجة بالحكم للحدث استقلاً على ما عثر عليه من فئات دون الوزن من المخدر بجيب سروال المطعون ضده الذى انتهى ببراعته على سند من بطلان القبض والتفتيش ١٢٠
- النعى بعدم مواجهة الطاعن بإحراز المضبوطات في بدء استجوابه . في غير محله مادامت المحكمة قد اطعنت إلى سلامة المضبوطات . المجادلة في ذلك أمام النقض لا تجوز ١٢١
- اطمئنان المحكمة إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر داخل جسم الطاعن وإلى شهادة الطبيب الذى استخرج المخدر من جسمه . كفايته رداً على الدفاع بأن إخفاء القدر المضبوط من المخدر داخل جسم الطاعن لا يستساغ عقلاً ١٢٢
- انتفاء مصلحة الطاعن في التمسك ببطلان إجراءات تفتيشه بالمستشفى . مادام لم يكن للمخدر المستخرج من جسمه أثر في وصف التهمة التى دين بها ومادام الحكم قد اثبت مسئوليته كذلك عن جلب المخدر المضبوط في حقيقته ١٢٣
- العبرة في الكشف عن حقيقة المادة . بالدليل الفنى معاقبة الطاعن بإحراز مخدرات . رغم عدم تعرض تقرير التحليل لوصف القمم الزهرية المضبوطة ومدى نضجها واحتوائها على العنصر المخدر . قصور يوجب نقض الحكم ١٢٤
- الدفع بأن ما ضبط من مخدر يغير ما تم تحليله . ثبوت الفرق الملحوظ بين الوزنين اعتبار الدفاع جوهرياً يشهد له الظاهر . أثر ذلك ١٢٥
- مجادلة المتهم بإحراز مخدرات فيم اطعنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذى جرى تحليله .. جدل في تقدير الدليل . إثارته أمام محكمة النقض . غير مقبول ١٢٦
- حق المحكمة في الاعراض عن أوجه الدفاع وتحقيقتها . متى كانت الراقعة قد وضحت لديها أو

- كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج . بشرط بيان العلة . عدم التزام المحكمة بإعادة تحليل المادة المضبوطة . متى وضحت الواقعة لديها ١٢٧
- عدم جدوى نعى المتهم في شأن عدم العثور معه على قنات دون الوزن لمادة الأفيون . طالما أن الحكم أخذه على ما ضبط معه من مخدر غيرها . أساس ذلك ١٢٨
- مستحضر الدودرين من المواد المخدرة . المادة الأولى من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون ١٢٩
- طلب تحقيق دفاع لا يتجه إلى نفى الفعل أو استحالة حصوله . إعراض المحكمة عنه . لا عيب . انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط في جيبه .. ما دام أن الحكم قد أثبت مسئولية عن المخدر المضبوط في متجره ١٣٠
- طلب إعادة تحليل المواد المضبوطة لبيان نسبة الجوهر المخدر فيها ، وما إذا كان مضافاً إليها أم نتيجة عوامل طبيعية ، لا يستلزم عند رفضه . رداً صريحاً أساس ذلك ؟ ١٣١
- مجادلة المتهم بإحراز مخدرات فيما اطمانت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذي جرى تحليله . جدل في تقدير الدليل . إثارته أمام محكمة النقض . غير مقبولة ١٣٢
- عدم منازعة الطاعن في أن ماعثر عليه لديه هو ميزان ملوث بأثار الأفيون . صحة اتخاذ هذه الواقعة دليلاً على ثبوت قصد الاتجار لديه في واقعة إحراز وحيازة المخدر التي رفعت بها الدعوى ..
- ١٣٣
- وجوب العقاب على إحراز المادة المخدرة مهما كان المقدار ضئيلاً . متى كان له كيان مادي محسوس . إثبات الحكم حيازة الطاعن لكمية من الحشيش ضبطت في مسكن ابنته . لامصلحة للطاعن في القول بأن ما ضبط بمسكنه هو قنات لا يعدو أن يكون أثاراً لعقاب على إحرازها ، طالما أنه لم يكن لإحراز قنات الحشيش أثر في وصف التهمة التي دين بها ١٣٤
- الإدانة في جرائم المخدرات . اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة من المواد المخدرة المبينة حصراً بالقانون . ورود المادة المضبوطة ضمن المواد الخاضعة لبعض قيود الجواهر المخدرة المبينة بالجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وخلو الجدول الأول الملحق بذات القانون منها . أثره ؟ مادة الكودايين من النوع الثاني . أثر ذلك ؟ ١٣٥
- صحة الحكم بالإدانة في جرائم المخدرات . اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة في عداد المواد المخدرة المبينة حصراً بالقانون . القطع بما هي المادة المضبوطة . لا يصلح فيه غير التحليل ١٣٦
- العبرة في تحديد المواد المخدرة هو بما يتضمنه الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ . معاقبة الطاعن بإحراز مخدرات رغم تمسكه بأن المادة المضبوطة « الموتولون » غير مدرجة بجدول المواد المخدرة وطلب مناقشة الخبر . إخلال بحق الدفاع ١٣٧

الفرع الثالث : الركن المعنوي (القصد الجنائي) :

- توفر القصد الجنائي بمجرد إحراز المتهم للمادة المخدرة وهو يعلم أنها مخدرة بصرف النظر عن الباعث لهذا الإحراز ١٣٨ - ١٤٣

مواد مخدرة

- توفر القصد الجنائي ولو كان إحراز الزوجة للمادة المخدرة بقصد إخفاء جريمة زوجها ... ١٤٤
- صحة استدلال المحكمة على توافر القصد الجنائي بجسامة الكمية المضبوطة وقول الشاهد إنه رأى المتهم ينبش الأرض ليخرجها ١٤٥
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة ما يفيد على المتهم بأن المادة التي يحرزها هي من المواد المخدرة ١٤٦ - ١٤٨
- عدم بيان الحكم القصد من الإحراز لا يعيبه مادامت المحكمة قد طبقت العقوبة المغلظة ... ١٤٩
- إثبات الحكم واقعة الاتجار بأدلة تؤدي إلى ثبوتها كاف للإدانة في جريمة الاتجار المخدر ولو لم يضبط بالمخدر مع المتهم أو في محله ١٥٠
- عدم رد الحكم بالإدانة على دفاع المتهم بأنه لم يكن يعلم ما بداخل الصرة التي ضبط بها المخدر . قصور ١٥١
- عدم جواز افتراض الحكم علم المتهم بأن المادة التي يحرزها هي من المواد المخدرة بل يجب أن يثبت هذا العلم ثبوتاً فعلياً ١٥٢ و ١٥٣
- عدم التزام المحكمة بالتحدث عن ركن العلم إذا كان ما أورده الحكم كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدر ١٥٤
- عبء الإثبات الذي يتخصص به القصد من الإحراز يقع على عاتق المتهم دائماً ١٥٥ و ١٥٦
- الاتجار في الجواهر المخدرة واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها ... ١٥٧ و ١٥٨
- إدانة المتهم بجريمة إحراز بقصد التعاطي استناداً إلى أنه وجد في المقهى مع المتهم الأول الذي ضبط محرراً للمخدر . قصور ١٥٩
- القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر توافره بتحقيق الحياة المادية وعلم الجاني بأن ما يحوز به هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً ١٦٠
- إحراز المخدر معاقب عليه بصرف النظر عن الباعث ١٦١
- يكفي أن تستقى المحكمة الدليل على القصد الخاص من إحراز المادة المخدرة من وقائع الدعوى أو أن تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لإنتاجه ١٦٢
- تحدث الحكم استقلالاً عن علم المتهم بأن ما يحوز به مخدر . غير لازم . كفاية استظهاره من مدونات الحكم ١٦٣
- تحدث الحكم عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة . غير لازم مادامت ظروف الدعوى لاتسيغ القول بانتفائه ١٦٤
- قصد التعاطي . عقوبة المادة ٢٧/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، لاتختلف عن عقوبة المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . لامحل لأعمال المادة ٣٧/٣ من القانون الجديد متى كانت الواقعة لاترشح لحالة الإدمان ١٦٥
- ماهية القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر ؟ وجوب التدليل على توافره في الحكم ١٦٦
- قصد الاتجار . اقتناع المحكمة بجدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش . يتعارض مع عدم أخذها بما تضمنته من أن المتهم يحرز المخدرات بقصد الاتجار ١٦٧
- جريمة إحراز المخدر . أركانها . الركن المعنوي وهو القصد الجنائي العام . ما يوفره : علم المحرز بحقيقة المادة المضبوطة . التحدث في الحكم عن القصد الجنائي . متى لايلزم : إذا كان الحكم يكفي للدلالة على قيامه . استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي غير لازم ... ١٦٨

- نقل المواد المخدرة هو أحد الأفعال المؤثمة في المادة ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . عدم انطواء ذلك على قصد خاص . استبعاد الحكم قصد الاتجار والتعاطي في حق المتهم واستطراده إلى فرض آخر هو نقل المخدرات . لاعيب ١٦٩
- القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر . يجب لتوافره : إن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره جوه مخدر . مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . لا يكفي لاعتباره عالما بكنه الجوهر المخدر . القول بغير ذلك : فيه انشاء لقريضة قانونية — لاسند لها من القانون — مبنياها افتراض العلم من واقع الحيازة ١٧٠
- قصد الاتجار في المواد المخدرة . هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية تقديرها . ولا يقبل الطعن فيها بالنقض : مادام استخلاص الحكم لهذا القصد سائغا ١٧١
- لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة إحرار المخدر . يكفي أن يكون ما أورده من وقائع وظروف كافياً للدلالة على قيامه . لمحكمة الموضوع استخلاصه على أي نحو تراه . متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ١٧٢
- جريمة احرار المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة . القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ موازنة هذا القانون بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها في الصور المختلفة وتقديره لكل منها العقوبة التي تناسبها . وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم . مجرد القول بتوافر الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره مخدرا . غير كاف . إدانة المحكمة الطاعن في جريمة احرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا . تطبيقها المادة ١/٢٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . دون استظهار توافر قصد الاتجار . قصور يعيب حكمها ويستوجب نقضه ١٧٣
- جريمة اعداد المحل وتجهيئه لتعاطي الجواهر المخدرة . استقلالها عن جريمة احرار المخدر بقصد التعاطي . اختلافها عنها في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية ١٧٤
- القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة . ماهيته : هو علم المحرز بأن المادة التي يحزرها مخدرا . المحكمة غير مكلفة أصلاً بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن ، إلا إذا كان محل شك وتمسك المتهم بانتفائه لديه ورات المحكمة ادانته ١٧٥
- جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يلزم لقيامها توافر قصد جنائي خاص كفاية توافر القصد الجنائي العام ٢٧٦
- تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في تلك الجريمة . غير لازم . طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تكشف عن توافره لديه ١٧٧
- تعديل المحكمة وصف التهمة من إحرار مخدر بقصد الاتجار إلى إحراره مجردا عن قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون تنبيه الدفاع . لإخلال بحق الدفاع ١٧٨
- القصد الجنائي في الجريمة . ماهيته : هو علم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يجوزه من المواد المخدرة . عدم التزام المحكمة بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً ١٧٩
- إحرار المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ١٨٠
- المادة ٢٨ من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز . توافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام ١٨١

مواد مخدرة

- قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . تقديره . موضوعي ١٨٢
- الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . تقديرها . موضوعي ١٨٣
- القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر . مجرد تحقق الحيابة المادية غير كاف لتوافره . وجوب قيام الدليل على علم الجاني بأن ما يحرره من الجواهر المخدرة المحظور احرارها قانونا ١٨٤
- جريمة المادة ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ : عدم استلزامها قصدا خاصا من الإحرار . توافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام ١٨٥
- ثبوت قصد الاتجار لدى المتهم . موضوعي ١٨٦
- إحرار المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها . مثال ١٨٧
- تحقق القصد الجنائي في جريمة إحرار المخدر بعلم الجاني كنه ما يحرره ١٨٨
- نقل المخدر بقصد الاتجار . تقديره . موضوعي ١٨٩
- متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحرار المخدر ؟ ١٩٠
- كفاية إيراد الحكم ما يدل على توافر القصد الجنائي لدى المتهم . مثال ١٩١
- الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها مادام يقيمها على ما ينتجها ١٩٢
- عبارة الاتجار في المخدر . مدلولها : حيازة المخدر بقصد الاتجار . صدور إذن بتفتيش من يتجر في هذا المخدر . صحته . أساس ذلك ؟ عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي . أمام النقض ٩٣
- المادة ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . الهدف منها الاحاطة بكافة الحالات التي يتصور فيها إفلات حائز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي . من العقاب ١٩٤
- تحقق جريمة إحرار مخدر بقصد الاتجار . ولو لم يتخذ الجاني من الاتجار في المواد المخدرة حرفة له . كفاية استخلاص الحكم بما يسوغه إن إحرار المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار للرد على منعاه بأن الحكم لم يثبت عليه اعتراف تجارة المخدرات . تفرقة المواد ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين إحرار وحيازة المخدر بقصد الاتجار وبين إحراره وحيازته بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو بدون قصد شيء من ذلك ١٩٥
- إقامة الحكم قضاءه إستنادا إلى مالا أصل له في الأوراق . يعيبه . إعتياد الشخص السفر من مكان إلى آخر . لا يتم عن امتنائه حرفة أمين نقل . وبالتالي لا يبرر نفي علمه بما تحويه أمتعته من مخدر ١٩٦
- تأسيس المحكمة قضاءها في توافر قصد الاتجار في إحرار المادة المخدرة على ورقة أمرت بضمها بعد إقفال باب المرافعة . خطأ . مثال ١٩٧
- حق محكمة الموضوع في استخلاص قصد الاتجار من أدلة الدعوى وعناصرها . شرطه : أن يكون استخلاصها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . مثال لاستخلاص غير سائغ ١٩٨
- قصد الاتجار في إحرار المخدر . واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها . طالما أنه يقيمها على ما ينتجها . مثال لتدليل سائغ على توافر قصد الاتجار ١٩٩
- إحرار المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . يستقل بها قاضي الموضوع . شرط ذلك . حق

محكمة الموضوع في تجزئة التحريات ٢٠٠

— إثبات الحكم في تحصيله للواقعة وسرد أقوال الضابط الشاهد أن تحرياته قد دلت على اتجار المتهم في المخدرات ثم انتهاؤه إلى خلو الأوراق من دليل يقيني على توافر قصد الاتجار لدى المتهم . تناقض في الأسباب . لا يستطيع معه محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون حقيقة الواقعة في خصوص القصد من الإحراز . لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم عنه وعدم استقرارها ٢٠١

— قصد الاتجار في المواد المخدرة . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب . شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ٢٠٢

— قصد الاتجار في جريمة إحراز المواد المخدرة . واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها . شرط ذلك ؟ أن يكون استخلاصه سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . مثال لتسبيب معيب في نفي قصد الاتجار ٢٠٣

— قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل (مكافحة المخدرات) من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا ٢٠٤

نفي الحكم قصد الاتجار عن المتهم لا ينال منه إرادته في بيان واقعة الدعوى أن المتهم قد اعترف إثر ضبطه بقيام نقل المخدر لحساب آخر ٢٠٥

— القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحياة المادية . يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة . للقاضي استظهاره من ظروف الدعوى وملابساتها على أي نحو يراه مادام يتضح من مدوناته توافره فعليا . مثال في مواد مخدرة ٢٠٦

— إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه بقيمها على ما ينتجها . ضالة كمية المخدر أو كبرها من الأمور التي تقع في تقدير المحكمة . اقتناع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي بأن إحراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار . النعى عليها بالقصور في التسبيب غير سديد ٢٠٧

— محكمة الموضوع . حقها في رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . استبعاد المحكمة قصد الاتجار من واقعة إحراز المخدر الميئة بلمر الإحالة لا يخول الطاعن إثارة دعوى بطلان الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟ دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها ٢٠٨

— استخلاص الحكم من ظروف الدعوى وملابساتها أن المتهم كان يعلم بأن الجهاز المضبوط يحوي مخدرا . كفايته . ما دام استخلاصه لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ٢٠٩

— التدليل غير القاطع على علم المتهم بكنهه ما ضبط في حوزته وأنه مخدر هو قصور في التدليل على توافر القصد الجنائي . مثال لتسبيب معيب ٢١٠

— سلطة محكمة الموضوع في تقدير التحريات وتجزئتها لها أن ترى فيها ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ٢١١ و ٢١٢

— حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة . شرطه : أن يكون استخلاصها سائغا وأن يقوم دليلها في الأوراق . حق محكمة النقض في مراقبة تأدية الأسباب إلى النتيجة . مثال لتسبيب غير سائغ على توافر العلم باحتواء الأمتعة المحمولة على مخدر ٢١٣

مواد مخدرة

- استخلاص الحكم علم المتهم بأن ما يحزره مخدرا . بما يسوغه . كفايته ردا على الدفع بانتفاء هذا العلم . ٢١٤
- تقدير توافر قصد الاتجار في المخدرات . موضوعي . مادام سائغا . مجرد إحراز المخدر مع العلم بما هيته . يتحقق به جريمة المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٩ . ٢١٥
- تقدير توافر قصد الاتجار في المخدرات . من عدمه . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى أمام محكمة النقض . غير جائز . ٢١٦
- تقدير إحراز المخدر بقصد الاتجار . موضوعي . مادام سائغا . ٢١٨
- حق محكمة الموضوع في استخلاص توافر قصد الاتجار في المخدر أو انتفائه . حده ؟ نفى الحكم قصد الاتجار . رغم تنوع المخدر المضبوط ووجوده داخل العديد من اللقافات ورغم ضبط كمية ملوثة بالمخدر وسنج وميزان غير سائغ . ٢١٩
- نفى قصد الاتجار في المخدر . موضوعي . إغفال المحكمة . إيراد فحوى التحريات وما عزي إلى المتهم من إقرار بالاتجار في المخدر ودلالة كمية المخدر المضبوط . يفيد ضمنا أطرافها . ضالة كمية المخدر أو كبرها . أمر نسبي . تقديره . موضوعي . ٢٢٠
- استخلاص قصد الاتجار في المخدر . موضوعي . مادام غير سائغا . مثال على استخلاص غير سائغ في نفى قصد الاتجار . ٢٢١
- قيام المتهم بفض أجولة ووضعه أكياس النايلون المعبأة بالأفيون التي كانت بداخل هذه الأجولة في مكان خفي بجسم سفينة . يتوافر به علمه بكنه هذا المخدر . ٢٢٢
- ثبوت علم الجاني بأن ما يحزره مخدرا . يتوافر به القصد الجنائي في جريمة إحرازه . استظهار هذا القصد . موضوعي . اقناعية الدليل في المواد الجنائية . مفادها . أثرها ؟ ٢٢٣
- القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر . قوامه . العلم بكنه المادة المخدرة . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم متى كان ما أورده كافيا في الدلالة عليه . ٢٢٤
- تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . حجم كمية المخدر المضبوط . لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصور الخاصة من إحرازه . ٢٢٥
- القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة . قوامه . علم الحائز بكنه تلك المادة . التحدث عنه استقلالاً غير لازم . كفاية أن يكون ما أورده الحكم دالا عليه . مثال . ٢٢٦
- تقدير توافر قصد الاتجار في الجواهر المخدرة من عدمه . موضوعي مادام سائغا إغفال الحكم ما ورد بالتحريات وما شهد به رجلا الضبط من أن المتهم أقر لهما بأن إحرازه المخدر كان بقصد الاتجار . قصور . ٢٢٧
- تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . إحالة الحكم . تدليلا على توافره . إلى ما أثبتته من أن التحريات أسفرت عن اتجار المتهم بالمواد المخدرة وترويجها . ومن ضبط كمية منها معه . كفايته . ٢٢٨
- تقصى العلم بحقيقة المخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملابساتها . موضوعي . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . ٢٢٩
- مجرد حيازة المخدر ماديا . لا يثبت به القصد الجنائي في جريمة جلبه . دفع المتهم بعدم علمه بوجود مخدر . مخبأ في ثلاجة ذكر أنه تسلمها من آخر . يوجب عند رفضه . إيراد ما يبرر توافر هذا العلم . إفتراض المحكمة العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته . إنشاء لقرينة قانونية . مخالفة ذلك

للقانون ٢٢٠

— إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها . إقتناع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بأن إحراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار . النعى عليها بالقصور في التسبب غير سديد ٢٢١

— الاتجار في المواد المخدرة واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بتقديرها . لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائى في جريمة تصنيع مخدر . يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف كافياً للدلالة على قيامه . لمحكمة الموضوع استخلاصه على أى نحو تراها . متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ٢٢٢

— احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديرها . موضوعى . مثال لتسبب سائق في توافر قصد الاتجار ٢٢٣

— كفاية تشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى بالبراءة . القصد الجنائى في جريمة إحراز المخدر . توافره بعلم الجانى أن ما يحوزه من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً . إستخلاص ذلك . موضوعى مادام سائغاً . علم المطعون ضده بأن الأقراص المضبوطة معه تحتوى على مادة مخدرة مما نص عليه بالجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من عدمه . علم بواقع . ينتفى بافتقائه القصد الجنائى وجوب عدم عده من قبيل عدم العلم بحكم من أحكام قانون عقابى يفترض العلم به لدى الكافة ٢٢٤

— تقدير توافر أو إنتفاء قصد الإتجار في المخدر . موضوعى . مادام سائغاً . إستناد الحكم في إثبات قصد الإتجار إلى سبق الحكم على المتهم في قضايا مماثلة . دون أن يتقطن إلى أن ما قضى به على المتهم من عقوبة الحبس التى لا يصح أن يقضى بها في جريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار . فساد في الإستدلال . تساند الأدلة في المواد الجنائية . ماداه ؟ ٢٢٥

— تقدير توافر قصد الإتجار في المواد المخدرة . موضوعى . إحالة الحكم تدليلاً على توافره . إلى ما أثبتته من أن التحريات أسفرت عن أتجار المتهم بالمواد المخدرة وترويجها ومن ضبط كمية معه . كفايته ٢٢٦

— التحدث استقلالاً عن العلم بكنه المادة المخدرة غير لازم حد ذلك ؟ ٢٢٧

الفصل الثانى

طبيعة جريمة احراز المخدر

— إحراز المخدرات من الجرائم المستمرة ٢٢٨ و ٢٢٩ - ٢٤١

الفصل الثالث

ما لا يعد جريمة احراز مخدر

— مادة « الماكستون » . تأميمها بالمرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقرار الوزاري ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ اعتباراً من ٢٠/٥/١٩٦٠ . صدور قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في ٥/٦/١٩٦٠ . العمل به اعتباراً من ١٢/٧/١٩٦٠ . خلوه من تلك المادة . ضبط المتهم محرراً لها قبل تاريخ العمل به . لا جريمة . إضافة هذه المادة إلى جدول المخدرات بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١١/٧/١٩٦٠ والمعمول به في ١٢/٧/١٩٦٠ . لا يغير مركز المتهم . علة ذلك : عدم رجعية القوانين الجنائية ٢٤٢

الفصل الرابع

عقوبة جرائم المخدرات

الفرع الأول : العقوبة المقررة للجريمة :

— ثبوت إحراز المادة المخدرة كاف لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في م ٣٥ من ق رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ ٢٤٣ و ٢٤٤

— عقوبة إحراز الجواهر المخدرة هي بعينها العقوبة المقررة لجلبها ٢٤٥

— مناط تطبيق عقوبة وقف الجاني عن تعاطي مهنته أو صناعته أو تجارته ٢٤٦

— عقاب زارع الأفيون بمقتضى القانون الصادر في سنة ١٩٢٦ والأمر العالى الصادر في ١٠/٢/١٨٨٤ لا يمنع من عقابه باعتباره محرراً للأفيون ٢٤٧

— سلطة القاضي في تقدير حالة كل متهم من جهة استحقاقه لعقوبة الحبس أو الإرسال إلى إصلاحية خاصة لمدة معينة ٢٤٨

— لا محل لتطبيق العقوبة المخففة إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ٢٤٩

— شرط العود المنصوص عليه في م ٣٩ من ق رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ ٢٥٠ و ٢٥١

— توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق إحراز أو حيازة المخدر . إنتهاء المحكمة إلى أن الإحراز كان بقصد التعاطي . عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى . الإكتفاء في ذلك بنفى قصد الاتجار . خطأ في تطبيق القانون وقصور ٢٥٢

— عدم جواز القضاء بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجنحة في الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ٢٥٣

— محل تطبيق العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ إذا أثبت المتهم أو ثبت للمحكمة أن الحيازة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ٢٥٤

— جريمة الوساطة وغيرها من الحالات التي وردت بالمادة الثانية من المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ العقاب عنها بالعقوبة المقررة في المادة ٢٣ دون المادة ٤٠ من القانون المذكور ٢٥٥

— لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها وتطبيق المادة ٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ باعتباره القانون الأصلح إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة على النحو الثابت بالحكم ترشح إلى أن المتهم كان يحرز تلك المواد بقصد الاتجار ٢٥٦

— مجال تطبيق نص المادة ٢٧ ، ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . عند عدم استظهار الحكم قصداً خاصاً لدى المتهم من إحراز المخدر ٢٥٧

— عقوبة السجن المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ . عدم تحديد مدتها . مؤداه : الاحالة إلى المادة ١٦ عقوبات ٢٥٨

— عقوبات القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . تدرجها . حكمة ذلك : التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة ٢٥٩

— وقوع مطلق الاحراز المجرد عن قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ و ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . العقوبة المقررة له في القانون الأخير أخف منها في القانون الأول . أعمال الحكم المطعون فيه القانون الجديد في حق الطاعن باعتباره القانون الأصلح تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات . صحيح ٢٦٠

— الظرف المشدد في مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . توافره : باتصال الموظف أو المستخدم العمومي بأعمال مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها على أية صورة ٢٦١

— البين من نصوص القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، أن عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥ منه أشد من عقوبة تلك المنصوص عليها في المادة ٢٦ من ذات القانون ٢٦٢

— تحقق العود في جرائم احراز المخدرات ، إذا كانت الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم وتلك التي يحاكم من أجلها من بين الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ٢٦٣

— توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٢٤/٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ رغم تخلف ظرف العود . عيب ٢٦٤

— عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالاً للمادة ٤٨/٢ ، ٢ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . طبيعتها : عقوبة حقيقية إلا أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية . هي من نوع التدابير الوقائية . وجوب ايداع كفالة لقبول الطعن المقدم من المتهم بشأنها ٢٦٥

— عدم إعمال الحكم للمادة ١٧ عقوبات في جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار ، رغم ذكره أنه يرى معاملة المتهمين بهذه المادة لا يعيبه . علة ذلك ، المادة ٢٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ٢٦٦

— عدم وضع المشرع المصري تعريفاً عاماً للجريمة . بيان المشرع لأنواع الجرائم في المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ عقوبات . العبرة في مقياس جسامة الجريمة بمقدار جسامة العقوبة المقررة لها . أنواع العقوبات : التدابير المنصوص عليها بالمادة ٤٨ مكرراً من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات المعدل . عقوبات مقررة للجرح ، وليست تدابير علاجية بل تحفظية . جواز استئناف الحكم الصادر بعقوبة منها ٢٦٧

مواد مخدرة

- عقوبة الجريمة الأشد . جيبها العقوبات الأصلية لنا عداها من الجرائم المرتبطة . عدم امتداد هذا الحب إلى العقوبات التكميلية . أساس ذلك . مثال . اغفال القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الجمارك . عند إدانة المتهم بجريمتي جلب المخدر وتهريبه . المرتبطين . خطأ في تطبيق القانون ٢٦٨
- العقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة زراعة نبات الحشيش هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . عدم جواز النزول بها في حالة تطبيق المادة ١٧ عقوبات عن الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات ٢٦٩
- جنائية التعدي مع حمل السلاح . على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات . عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . م ٢/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ٢٧٠
- المادة ١/٣٣ من قانون مكافحة المخدرات تعاقب بالاعدام والغرامة من ٣ آلاف إلى ١٠ آلاف جنيه على تصدير أو جلب الجواهر المخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون . المادة ٣٢ من القانون نصت على عدم جواز النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . معاقبة الحكم المطعون ضده - بعد أن أثبت في حقه جلب المخدر - بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وتغريمه ٢ آلاف جنيه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما ٢٧١
- المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات . لم تحظر استعمال ظروف الرافعة بل أوردت قيداً على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في جرائم المواد ٢٣ و ٢٤ و ٣٥ من ذلك القانون ٢٧٢
- عقوبة احراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ٢٧٣
- المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز ابدال العقوبات المقيدة للحرية فحسب . في مواد الجنائيات والجنح ، بعقوبات مقيدة للحرية . أخف ٢٧٤
- إغفال القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١/٣٧ سالفه البيان . خطأ في القانون ٢٧٥
- المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية في الجنائيات والجنح . مالم ينص القانون على غير ذلك . تعلق المصادرة بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل . يجعلها وجوبية . يقتضيها النظام العام . وتكون تدبيراً وقائياً يتخذ في مواجهة الكافة . عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ نطاقها ؟ عدم مصادرة نقود ضبطت مع محرر المخدرات . صحيح ٢٧٦
- الاشتباه . طبيعته وشروطه تحققه وعقوبته ؟ صدور فعل من المشتبه فيه خلال ثلاث السنوات التالية للحكم بانذاره يتحقق به تأييد حالة الاشتباه قبله . وجوب عقوبة بالمادة ١/٦ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل . اعتبار التدبير المنصوص عليه بالمادة ٤٨ مكرراً من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعقوبة الإنذار المنصوص عليه في القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل . خطأ ٢٧٧
- عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة لجريمة من جرائم القانون رقم ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ على من سبق الحكم عليه في إحدى جرائم هذا القانون ، المادة ٤٦ من القانون الملغى ٢٧٨

— عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالاً لنص المادة ٤٨/٢ ، ٢ مكرراً من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . طبيعتها . عقوبة حقيقية إلا أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية . هي نوع من التدابير الوقائية . وجوب إيداع كفالة لقبول الطعن المقدم من المتهم بشأنها . عدم تقديم الكفالة أثره : عدم قبول الطعن شكلاً ٢٧٩

— العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . دون العقوبات التكميلية . العقوبات التكميلية . في واقع أمرها عقوبات نوعية . يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة . والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . مثال في جريمة جلب وتهريب بضائع ٢٨٠

— المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات لم تحظر استعمال الرافعة . بل أوردت قيوداً على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في جرائم المواد ٣٢ ، ٢٤ ، ٢٥ من ذلك القانون ٢٨١

— تقيد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة في أمر الإحالة . حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة إلى ما تبين من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة للتصرف فيها . توقيع الحكم على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة إحراز وحيازة مخدر الحشيش التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ، انتفاء مصلحته في النعي على الحكم خطأه في إسناد جريمة إحراز مخدر الأفيون التي لم ترد في أمر الإحالة إليه ٢٨٢

الفرع الثاني : تطبيق القانون الأصلح :

— رفع الدعوى على المتهم باحرازه مخدراً في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أثناء المحاكمة . وجوب تطبيقه باعتباره القانون الأصلح . استظهار الحكم « قصد الاتجار » في حق المتهم . لا يعد تعديلاً للتهمة ٢٨٣

— قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إجازته الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في بعض الحالات على خلاف أحكام القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ : اعتباره قانوناً أصح للمتهم .. المادة ٥ عقوبات .. ٢٨٤

— رفع الدعوى على المتهم باحرازه مخدراً في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . صدور قانون أصلح . هو القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . استظهار حكم الإدانة « قصد الاتجار » في حق المتهم عدم اعتباره تعديلاً للتهمة . تدرج الشارع في العقاب في أحكام القانون الأخير تبعاً لخطورة الجاني ودرجة اثمه ومدى تردده في هوة الإجرام ٢٨٥

— إقامة الدعوى الجنائية على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً صدر رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في أثناء سير المحاكمة . أعمال المحكمة له باعتباره القانون الأصلح وإدانة الطاعن بوصف إحرازه المخدرات بقصد الاتجار . استظهار الحكم توافر هذا القصد في حق الطاعن . لا يعد تغييراً للتهمة مما يقتضي لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه . هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع ٢٨٦

— مجال تطبيق المادتين ٢٤ ، ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على واقعة جرت قبل سريان أحكام القانون الأخير ؟ ٢٨٧

— عدم اعتبار المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديلها بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، قانوناً أصلياً للمتهم بجريمة المادة ٣٥ منه . علة ذلك ؟ ٢٨٨

الفرع الثالث : الإعفاء من العقوبة :

— إعفاء المتهم من العقاب عند مبادرته بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها . حصول الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة . وجوب أن يوصل الإبلاغ فعلاً إلى ضبط باقى الجناة . المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . طلب المتهم إعفاءه من العقاب تأسيساً على أنه ساعد السلطات فى القبض على متهم آخر . دفاع جوهري . عدم تعرض الحكم له . قصور ٢٨٩

— الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قاصر على العقوبات الواردة فى المواد ٢٣ و ٣٤ و ٣٥ ٢٩٠

— تفريق المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين حالتين للإعفاء : (الاولى) اشترط القانون فيها فضلاً عن المبادرة بالإخبار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة و(الثانية) لم تستلزم المبادرة بالإخبار بل اشترط القانون فى مقابل الفسحة التى منحها للجاني فى الإخبار أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة . تقدير ذلك موضوعى ٢٩١

— مناط الإعفاء الذى تتحقق به حكمة التشريع فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ . مجرد اعتراف الجاني على نفسه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة المذكورة لا يتوفر به وحده موجب الإعفاء ٢٩٢

— شرط اعمال المادة ١٤٥ عقوبات . الا ينطوى عمل الزوجة على جريمة يعاقب عليها القانون ، مثال فى جريمة احراز مخدر . القصد الجنائى فى جريمة احراز المواد المخدرة . متى يتحقق ؟ ... ٢٩٣

— قصر الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على العقوبات المقررة لجرائم المواد ٢٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه . بحث هذا الإعفاء . يكون بعد اسياغ الوصف الصحيح على واقعة الدعوى ٢٩٤

— مناط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ؟ قصر الإعفاء الوارد بتلك المادة على العقوبات المنصوص عليها فى المواد ٢٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور ٢٩٥

— شروط الإعفاء من العقاب وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ ٢٩٦

— التفرقة بين حالتى الإعفاء المنصوص عليهما فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . اشتراط أن يكون الإخبار عن الجريمة - فى الحالة الاولى - قبل علم السلطات بها . وجوب أن يتسم الإبلاغ عن الجريمة فى الحالة الثانية الذى يتم بعد علم السلطات بها . بالجدية والكفاية . وأن يوصل بالفعل إلى ضبط باقى الجناة . كون ما أدلى به الجاني لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها . عدم أحقيته فى الانتفاع بالإعفاء لتخلف المقابل المبرر له ٢٩٧

- الدفع بالإعفاء من العقاب المستند إلى نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
جوهري . وجوب التصدي له إيرادا وردا ٢٩٨
- مناط اعمال المادة ٤٨ من قانون المخدرات . تناقض المتهم في تحديد شخصية من سيتسلم
المخدر منه كفاية هذا التناقض سندا لرفض دفعه بأحقية في الإعفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة
٢٩٩
- التفرقة بين حالتى الإعفاء المقررتين في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . تقدير
توافر شروط انطباق أى منهما . موضوعى ٣٠٠
- جريمة احراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، عدم ادراجها
تحت حالات الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ٣٠١
- محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك
أمامها . عدم تمسك الطاعن أمام المحكمة بحقه في الإعفاء إعمالا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ ليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض ٣٠٢
- عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب طبقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ ، ما لم يدفع به أمامها ٣٠٣
- الإعفاء من المسئولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ ، مناطه ٣٠٤
- التفات المحكمة عن تحقيق ما أثاره الطاعن من دفاع حول ثبوت تمتعه بالإعفاء المقرر بمقتضى
الفقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . إخلال بحق الدفاع ٣٠٥
- قصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . على العقوبات الواردة بالمواد ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ منه . تصدى
المحكمة للإعفاء . يكون بعد اسباغها الوصف الصحيح على واقعة الدعوى ٣٠٦
- الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مناطه . أن تثبت صلة
المبلغ عنهم بالجريمة ذاتها التى قارفها طالب الإعفاء . مثال ٣٠٧
- ادلاء الجانى بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبيض على باقى الجناة . هو مناط الإعفاء
الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استلزام الحكم فوق ذلك اعتراف
الجانى بالجريمة . خطأ في القانون موجب لنقضه حتى لمن لم يقدم من الطاعنين أسبابا لطعنه . لوحدة
الواقعة وحسن سير العدالة ٣٠٨
- الإعفاء من العقاب المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قاصر على العقوبات
الواردة بالمواد ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ من القانون . إنتهاء المحكمة إلى أن احراز المخدر كان بغير قصد الاتجار
أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . مقتضاه عدم قبول دعوى الإعفاء ٣٠٩
- مناط الإعفاء وفقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ : مشروط بتعدد المساهمين في
الجرائم المعينة فاعلين كانوا أو شركاء . وورود الإبلاغ على غير المبلغ بقصد تمكين السلطات من وضع
يدها على مرتكبي الجرائم الخطرة . عدم تحقق صدق الإبلاغ . انتفاء موجب الإعفاء ٣١٠
- الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل : نطاقه : العقوبات المقررة
بالمواد ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ منه . البحث في توافر موجب اعماله من عدمه . يكون بعد اسباغ الوصف
القانوني على الواقعة ٣١١

مواد مخدرة

- مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات ؟ ٢١٢
- الإعفاء من المسؤولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حده ومناطه وعلته ؟ إنتهاء الحكم إلى جدية ابلاغ المطعون ضده عن المساهمين معه في الجريمة وثبوت أن عدم ضبطهم ليس مرجعه إلى عدم صدق بلاغه . اعفاؤه من العقوبة . صائب ٢١٢

الفرع الرابع : ما لا يعد عقوبة :

- القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وأن استلزم ثبوت إدمان الجاني على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بإيداعه إحدى المصححات إلا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريفاً محدداً للإدمان أو أن يقرنه بمدلول طبي معين . أفصاحه بذلك عن رغبته في تعميم مدلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة . الإدمان على الشيء لغة هو المداومة عليه . على المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكي تأمر بإيداعه المصححة . مادامت القيود الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون سالف الذكر غير متوافرة في حقه . عدم تقيدها بدليل معين . لها أن تتبين حالة الإدمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث وأن تقيم قضائها في ذلك على أسباب سائغة ٢١٤
- اجازة القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة أن تأمر بإيداع الجاني المصححة . اناطته باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصححات تحديد مدة بقاء المودع بالمصححة بشرط ألا تقل عن ستة شهور ولا تجاوز السنة . تحديد الحكم المطعون فيه مدة ايداع المطعون ضده بالمصححة . خطأ في تطبيق القانون ٢١٥

الفصل الخامس

جريمة شراء المخدر أو بيعه

- تعام جريمة شراء المخدر بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر إلى المشتري ٢١٦
- تسلم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه يكون جريمتي شراء مخدر واحرازه ٢١٧
- تقديم متهم مخدر لآخر للتعاطي يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة ج من م ٢٢ من المرسوم رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٢ يستوي في ذلك أن يكون القصد هو الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ٢١٨
- تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء مخدر من المتهم وتقديم المتهم المخدر له . ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها . حق المحكمة في الأخذ بالدليل المستند من ذلك الإجراء متى اطمأنت إلى حصوله ٢١٩

— شراء المخدر جريمة مستقلة عن جريمة الاحراز . تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري . إصدار النيابة إذنها بالتفتيش بعد وقوع جريمة الشراء وقبل تسليم المخدر . قبول المحكمة الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . خطأ في القانون . عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي أعطته النيابة للواقعة وهو إحراز المخدر ٢٢٠

الفصل السادس

زراعة الحشيش والخشخاش

- تحقق جريمة زراعة الحشيش ولولم تكن الشجيرات لأنثى نبات الحشيش ٢٢١
- اختصاص اللجنة الجمركية بالحكم في مخالفة زرع نبات الحشيش لا يمنع من تقديم المتهم مرة أخرى للمحاكمة الجنائية باعتباره محرراً ٢٢٢
- لا عقاب بمقتضى قانون المخدرات إذا كانت شجيرات القنب الهندي المضبوطة لا تزال في دور التزهير الذي تتكون خلاله مادة الحشيش وإنما يصبح العقاب عليها بمقتضى قانون زراعة الحشيش ٢٢٣
- ضبط شجيرات الحشيش بعد أن جرى العمل بالقانون رقم ٤٢ سنة ١٩٤٤ يوجب تطبيق أحكام هذا القانون بعقوباته المغلظة ٢٢٤ و ٢٢٥
- احراز مسحوق أوراق نبات الحشيش معاقب عليه بالقانون رقم ٤٢ سنة ١٩٤٤ لا بالقانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ ٢٢٦
- زراعة المتهم نبات الخشخاش في ظل القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ واستمرار احرازه لهذا النبات في أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون الجديد يوجب تطبيق أحكامه ٢٢٧
- إجراءات اعدام زراعة الحشيش لا شأن لها بالمحاكمة الجنائية ولا يخل بأصولها المقررة في القانون ٢٢٨
- سلطة محكمة الموضوع في تقدير أن زراعة الخشخاش وحيازته كان بقصد إنتاجه وبيعه ٢٢٩
- اعتماد المحكمة في طول نبات الحشيش على تقدير الكونستابل المخالف لما هو ثابت في تقرير المعمل الكيماوى ودون تحرى حقيقة الأمر . قصور ٢٣٠
- إدانة المتهم في جريمة زرع حشيش دون رد على دفاعه من أنه لا يباشر زراعة الأرض التي وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها . قصور ٢٣١
- عدم استظهار الحكم بالإدانة في جريمة زراعة الحشيش علم المتهم بأن ما يحزره مخدر . قصور ٢٣٢
- مجرد زراعة الخشخاش غير كاف لإدانة الزارع بتهمة احراز المخدر إلا إذا ثبت أنه هو الذي قام بتجريحه ٢٣٣
- جريمة زراعة نبات الحشيش . القصد الجنائي فيها : يكفي في توافره أن تكون الزراعة بقصد الإنتاج ٢٣٤

مواد مخدرة

- تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ . مثال في زراعة شجيرات حشيش بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي ٢٢٥
- نفى الحكم في أسبابه عن الطاعن صراحة قصد الاتجار وانتهائه إلى أنه أحرز المخدر وزرع نباته بقصد التعاطي . عودته حين تحديده للجرائم التي دانه بها إلى أنه حاز بذور نباتات الحشيش بقصد الاتجار . تناقض ٢٢٦
- الجرائم على اختلاف أنواعها . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومنها البيئة وقرائن الأحوال . إلا ما استثنى بنص خاص . جريمة زراعة واحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار . لا يشملها استثناء ٢٢٧
- جريمة زراعة النباتات المخدرة الواردة في الجدول رقم ٥ المرافق للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . من الجرائم ذات القصد الخاصة . موازنة هذا القانون بين ماهية كل من القصد التي يتطلبها في الصور المختلفة لهذه الجريمة وتقديره عقوبة مناسبة لكل منها . وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة . لا يكفي مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجاني بأن مازرعه من النباتات المخدرة . ادانة المحكمة الطاعن في جريمة زراعة نباتات مخدرة بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . تطبيقا للمادة ٢٤٥ / ب من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . دون أن تستظهر توافر قصد الاتجار . قصور ٢٢٨

الفصل السابع

اتصال الأطباء والصيادلة بالمواد المخدرة ومدى إباحته وقيوده

- خضوع الطبيب الذي يسعى استعمال حقه في وصف المخدرات لأحكام القانون العام بغض النظر عن مسئوليته الإدارية ٢٢٩ و ٢٤٠
- القيد الوارد في م ٢٦ من ق رقم ٢١ سنة ٢٨ عام ينطبق على الأطباء ٢٤١ و ٢٤٢
- توقيع العقوبات المغلظة الواردة في المادة ٣٥ من ق رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ على كل صيدلي لم يقيد في الدفتر الخاص المذكور بالمادة ١٨ أولا فاولا الوارد والمنصرف من المواد المخدرة ٢٤٣
- جيازة الطبيب للمخدر بدون ترخيص من وزارة الصحة معاقب عليها ولو قيدها في دفتر قيد المواد المخدرة ٢٤٤
- عدم جواز احتفاظ الطبيب الغير مرخص له في جيازة المواد المخدرة بما يبقى لديه بعد علاج من صرف المخدر بأسمائهم لاستعماله في معالجة غيرهم ٢٤٥
- إفتراض القصد الجنائي بمجرد إخلال الطبيب بما يوجب القانون من إمساك دفتر خاص للوارد والمنصرف من المواد المخدرة ٢٤٦ و ٢٤٧
- إيراد الحكم أن مدير الصيدلية عرض للبيع عددا من علب الفاتودرم كالسيوم بدون تذكرة طبية وضبط عدد منها بحوزته غير مقيدة بالدفتر الخاص . كفايته . بيانا للواقعة المستوجبة للعقوبة . أساس ذلك ؟ ٢٤٨

الفصل الثامن

التلبس في جرائم المخدرات

- ضبط المخدر مع المتهم . اعتبار جريمة احرازه في حالة تلبس تبيح لمأمور الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها القبض على كل من ساهم فيها ٣٤٩
- وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة إحراز المخدر يكفي لقيام حالة التلبس . تبين ماهية المادة المخدرة . غير لازم لتوافر هذه الحالة ٣٥٠
- مشاهدة الضابط جريمة إحراز المخدر متلبسا بها عندما إشتتم رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة . من حقه تفتيش السيارة والقبض على كل متهم يرى أن له إتصالا بها ٣٥١
- ورود صور التلبس في القانون على سبيل الحصر . عدم جواز القياس عليها . مثال لواقعة لا تتوافر فيها حالة التلبس ٣٥٢
- حالة التلبس . يكفي لقيامها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . التلبس باحراز مخدر . لا يشترط فيه أن يكون من شهد المظاهر الخارجية قد تبين ماهية المادة التي شاهدها يكفي تحقق تلك المظاهر . البت في هذا الشأن موضوعي ٣٥٣
- مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يمحوا الأثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد إلقائه ٣٥٤
- مثال لحالة تلبس بجريمة احراز مواد مخدرة ٣٥٥
- التلبس : حالة تلازم الجريمة نفسها ، توافرها : يكفي أن يكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه . متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً . حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها . يستوى أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو أن يكون هو الذي تعمد اسقاطها . مادام انفصالها عن شخص من إلحاقها يقطع صلته بها ويبيح لمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها ٣٥٦
- التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . ضبط احد المتهمين ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة . ارشاد هذا المتهم عن متهم آخر باعتباره مصدر هذه المادة . انتقال الضابط إلى منزل الأخير وتفتيشه . اجراء صحيح في القانون . علة ذلك : ضبط المخدر مع المتهم الأول يجعل جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . مجانية الحكم هذا النظر ، خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه ٣٥٧
- أمثلة لحالات تلبس بجرائم احراز مواد مخدرة ٣٥٨ و ٣٥٩
- مثال لاستيقاف صحيح كشف عن قيام حالة جريمة إحراز مخدر متلبس بها ٣٦٠
- مجرد إلقاء المتهم بيده لفافة تحتوي على مخدر تتوافر به حالة التلبس ٣٦١
- ليس من شأن تخوف المتهم وخشيته من الضباط أن يمحوا الأثر القانوني لحالة التلبس ٣٦٢
- وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز مخدر . يوفر حالة التلبس باحرازها ٣٦٣

مواد مخدرة

- إلقاء المتهم لفافة من حوزته وانتشار محتوياتها وظهور أن ما بها مادة مخدرة . تحقق حالة التلبس ٣٦٤
- ليس من شأن تخوف المتهم وخشيته من مأمور الضبط محو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس ٣٦٥
- حالة التلبس . إباحتها لغير رجل الضبط . التحفظ على المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط المختص ٣٦٦
- مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه بأنه قد يتعرض لحريته . عدم جواز اتخاذ ذريعة لازالة الأثر القانوني المترتب عن تخليه الصحيح عما معه من مخدر ٣٦٧
- تكشف الجريمة عرضا أثناء التفتيش لضبط جريمة أخرى . الجريمة العارضة تكون في حالة تلبس . حق مأمور الضبط أن يمضي في الاجراءات بشأنها بناء على الحق المخول له في أحوال التلبس بالجريمة . المادتان ٤٦ ، ٤٧ اجراءات . لا استنادا إلى إذن التفتيش الذي انتهى أثره بظهور الجريمة ٣٦٨
- لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر حالة التلبس . مادام التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى أمر صدر به في حدود اختصاص من أصدره ومن نفذه ٣٦٩
- الاستيقاف . ما هيته ؟ طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره . اعتباره استيقافا لا قبضا . مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مواد مخدرة ٣٧٠
- تبين المخدر . ليس شرطا في التلبس بإحرازه . كفاية وجود مظاهر تدل على إحرازه ٣٧١
- مثال على تلبس بإحراز مخدر . إهدار الدليل المستند من تفتيش أثر حالة تلبس . خطأ في القانون ٣٧٢
- تقديم المتهم بطاقته . طوعية واختيارا إلى مساعد الشرطة . للتأكد من شخصيته . عثوره . على مخدر داخلها . تتوافر به حالة التلبس . يستوى أن يكون المخدر ظاهرا أم غير ظاهر ٣٧٣
- تقدير توافر حالة التلبس . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب . مادامت تقيمه على أسباب سائغة . كون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على الدفع بعدم توافرها وببطلان التفتيش كاف وسائغ . المجادلة فيه أمام النقض . لا تقبل ٣٧٤
- التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . انتقال الضابط لتفتيش الطاعن الذي دل عليه . المحكوم عليه الآخر والذي ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمخدر . إجراء صحيح . علة ذلك ؟ ضبط المحكوم عليه الآخر متلبسا بجريمة إحراز المخدر يبيع لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوع الجريمة القبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وتفتيشه ٣٧٥
- استخلاص الحكم بسلامة تفتيش منزل الطاعنة برضاها . تزيدته إلى بحث حالة التلبس وتوافر الدلائل الكافية عليها . عدم تعويله في قضائه برفض الدفع ببطلان التفتيش على ما تزيد إليه . لا يعيبه ما سطرده إليه من تقارير قانونية خاطئة لم يكن بحاجة إليها ولم يكن لها أثر في منطقه أو في النتيجة التي خلص إليها ٣٧٦
- ضبط متهم ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة وإرشاده عن الطاعن باعتباره مصدر تلك المادة . انتقال الضابط إلى منزل الطاعن وتفتيشه صحيح في القانون . علة ذلك . ضبط المخدر جريمة متلبس بها تبنيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يفتش منزله ٣٧٧

- حالة التلبس بالجريمة . شروط قيامها ؟ مثال لحالة تلبس باحراز مخدر ٣٧٨
- الإستيقاف . ماهيته . سببه ؟ تخلي المتهم عن كيس المخدر . أثر مناداة الضابط عليه لاستكناه أمره . بعد أن علم بأنه يحمل مخدرات . تخلي اختياري . تتوافر به حالة التلبس . مخالفة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون ٣٧٩
- اللقاء المتهم ما في حوزته من مخدر . أثر مشاهدته رجل الضبط . تخلص اختياري . تتحقق به حالة التلبس . التي تجيز القبض والتفتيش . بغير إذن من النيابة . مخالفة الحكم هذا النظر . يعيبه . عدم جواز إثارة تسبب إذن التفتيش . إلا عند تفتيش مسكن ٣٨٠
- يكفي القول بقيام حالة التلبس باحراز المخدر . أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة . تبين ماهية المادة المخدرة قبل التفتيش . عدم لزومه . مشاهدة الطاعنة بمنزل زوجها المأذون بتفتيشه وهي تخرج عليه من جيبتها وتحاول التخلص منها . قرينة قوية على أنها تخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة . تفتيش مأمور الضبط القضائي لها وضبط تلك العلبة بيدها . لا بطلان . المادة ٤٩ إجراءات جنائية . إجراء بالتفتيش في حالة توافر الدلائل الكافية . صحته . المادتان ١/٢٤ ، ٤٦ إجراءات جنائية ٣٨١
- التفتيش المحظور على رجال الضبطية القضائية في غير الأحوال المقررة قانونا . هو ما يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية . أو انتهاك لحرمة المساكن . القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش . إمتدادها إلى السيارات الخاصة بالطريق العام طالما هي في حيازة أصحابها . على خلاف السيارة المعدة للايجار التي يحق له إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور . تخلي أحد ركاب سيارة أجرة عن لفافة كان يضعها على فخذه عند إيقاف مأمور الضبط القضائي لها وهو في حالة إرتباك تبين أن تلك اللفافة تحوى مخدرا . كفايته سندا لقيام حالة التلبس باحراز ذلك المخدر . الخطأ الذي يحجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقص الاحالة ٣٨٢
- إجازة القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنايات والجنتح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاث أشهر أو الأمر بضبطه وإحضاره إن كان غائبا متى وجدت دلائل كافية على اتهامه . المادتان ٣٤ و ٣٥ من قانون الإجراءات المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١ بضمان حريات المواطنين . متى جاز قانونا القبض على المتهم جاز لمأمور الضبط تفتيشه . المادة ٤٦ إجراءات ٣٨٣
- التلبس . صفة تلازم الجريمة . لاشخص مرتكبها . ضبط متهم محرزا لمخدرات . إفصاحه عن مصدر هذه المادة . حق مأمور الضبط تفتيش هذا المصدر . أساس ذلك . أن الجريمة متلبس بها . إنتهاء الحكم إلى بطلان التفتيش في هذه الحالة بقالة . أنه تم بدون إذن . خطأ في القانون ٣٨٤
- حق رجل الضبط القضائي في القبض على المتهم وتفتيشه . في حالة التلبس . مثال . على مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة إحراز مواد مخدرة ٣٨٥
- تقدير قيام حالة التلبس . موضوعي . مادام سائغا . عدم قبول التحدى بسبق تفتيش المتهم . مادام أن تفتيشه الأخير كان على جزء حساس من جسمه لم يجر تفتيشه من قبل ٣٨٦
- دخول الضابط المقهى . أمره الحاضرين بعدم التحرك . تخلي أحدهم عن لفافة تحوى مخدرا . تلبس . تبيح القبض عليه وتفتيشه ٣٨٧
- تقديم المتهم . طوعية واختيارا . لفافة بها مخدر إلى الضابط . ليشتمها . تتوافر به حالة التلبس ٣٨٨

مواد مخدرة

- التلبس صفة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها . توافره يبيع لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه . تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداءة . تحت رقابة سلطة التحقيق . وإشراف محكمة الموضوع . إخراج شخص قطعة مخدر من جيبه . كعينة . وتقديمها للضابط المتظاهر بأنه موفد من قبل أحد تجار المخدرات . تلبس . حق الضابط في القبض على هذا الشخص ٣٨٩
- ضبط مخدر مع مأذون بتفتيشه . اعتباره متلبسا . جواز تفتيش منزله بدون إذن ٣٩٠
- دخول الضابط . كشخص عادي ، مع مرشد سرى . مسكن المتهم بناء على إذن الأخير . إلقاء الضابط القبض على المتهم . من بعد . لتوافر التلبس . ببيع المخدر للضابط وإحرازه . صحيح ٣٩١

الفصل التاسع

إجراءات التفتيش في جرائم المخدرات

- لا جدوى للمتهم من الطعن ببطالان التفتيش إذا كان الحكم قد استند إلى اعترافه في تحقيقات البوليس والنيابة بأحراز المادة المخدرة باعتباره دليلاً مستقلاً عن الدليل الذي أسفر عنه التفتيش ٣٩٢
- امساك المتهم «الشيشة» في يده وانبعث رائحة الحشيش منها . تحليل العينة المضبوطة وثبت أن بها حشيشاً اعتبار الجريمة في حالة تلبس ٣٩٣
- تقديم المتهم المخدر إلى الكونستابل بمحض اختياره بعد تظاهر الأخير بالشراء . ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها ٣٩٤
- انعدام مصلحة المتهم في التمسك ببطالان التفتيش إذا أثبت الحكم أنه أحرز كمية أخرى غير الحشيش الذي تناوله الدفع ٣٩٥
- تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . اجراؤه لا يكون إلا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها . اباحة القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنة متى قامت امارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله ٣٩٦
- ضبط المخدر عرضاً أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ونتيجة لما يقتضيه البحث عن الذخيرة . صحيح ٣٩٧
- اصطحاب مأمور الضبط القضائي أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى . غير واجب . هذا الالتزام مقصور على اجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة ٣٩٨
- لمحكمة الموضوع أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة احراز المخدر إلى المتهم ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي ٣٩٩
- اثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقاً للإذن الصادر من النيابة . إثارة المتهم في وجه الطعن أن إلقاء المخدر كان اضطرارياً . لا جدوى منه ٤٠٠

- ٤٠١ — رئيس مكتب المخدرات . الأشخاص الذين يحق له الاستعانة بهم في اجراء التفتيش ٤٠١
- ٤٠٢ — لمديرى مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والثانيين صفة مأمورى الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ٤٠٢
- ٤٠٣ — عدم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش الباطل إلا ممن شرع البطلان لمصلحته ٤٠٣
- ٤٠٤ — اقرار المتهم لرجل السلطة اثر استيقافه أنه يحرز مخدرا . حق رجل السلطة في اقتياده إلى أقرب مأمور ضبط لاستيضاحه في هذا الشأن . المادة ٢٨ إجراءات . مبادرة المتهم عند مواجهة الضابط له باعترافه لرجل السلطة باحرازه مخدرا بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جليابه الخارجى ، ينبىء بقيام دلائل كافية على اتهامه بجريمة إحرازه المخدر . حق الضابط في القبض عليه وتفتيشه . المادتان ٢٤ ، ٤٦ إجراءات ٤٠٤
- ٤٠٥ — اسباغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائى في جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . عدم جدوى المنازعة في اختصاص من نصت عليهم المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة احراز مخدر ٤٠٥
- ٤٠٦ — الأعمال الإجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم ابطالها من بعد نزولا على ما ينكشف من امر الواقع . صدور إذن التفتيش لضبط مخدرات . صحة ضبط ما ينكشف عرضا من جرائم . مثال ٤٠٦
- ٤٠٧ — وكلاء نيابة مخدرات القاهرة . اختصاصهم المكانى . شموله التحقيق والتصرف في الجنايات والجنح المتعلقة بالمواد المخدرة في دائرة محافظة القاهرة وقسمى أول وثانى الجيزة ٤٠٧
- ٤٠٨ — ضباط إدارة مخدرات القاهرة . انبساط اختصاصهم المكانى على جميع أنحاء الجمهورية . المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ٤٠٨
- ٤٠٩ — أمر الضابط لرواد مقهى بعدم التحرك ريثما ينتهى من ضبط وتفتيش أحد المأذون بتفتيشهم بالمقهى . لا يعتبر قبضا بغير حق . المقصود بهذا الاجراء : المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لحرية أحد . تخلى المتهم الذى كان من بين رواد المقهى عما معه من مخدر . أثر ذلك . تخلص اختياري . صحة التعويل على الدليل المستمد منه ٤٠٩
- ٤١٠ — وجود مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة . كفاية ذلك لقيام حالة التلبس . بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق أو المحاكمة . حق رجل الضبط في اجراء التفتيش في هذه الحالة . العثور عرضا اثناء البحث عن جسم الجريمة المتلبس بها على جسم جريمة أخرى . صحيح . المادة ٥٠ إجراءات ٤١٠
- ٤١١ — تقدير مبررات التفتيش . موضوعي . بشرط أن يكون سائغا ٤١١
- ٤١٢ — عدم اشتراط القانون صياغة إذن التفتيش في عبارات خاصة . استعمال الاذن عبارة . «بحثا عن المخدر» بمعنى ضبطه ، لا عيب ٤١٢
- ٤١٣ — الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأمورى الضبط القضائى بإجراء تفتيش للبحث عن سلاح لا ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه . إلا إذا شاهد رجل الضبط عرضا اثناء اجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال ٤١٣

مواد مخدرة

- تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته . انطواؤه على عنصرين هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لمحكمة الموضوع ، وتقدير الوقائع التى تفيد التعسف فى تنفيذه وهو أمر موكل إلى تلك المحكمة ٤١٤
- لرجل الضبط القضائى المأذون له بالتفتيش تخير الظرف والوقت المناسبين لاجرائه خلال المدة المحددة بالإذن . مثال لتسبيب معيب ٤١٥
- وجوب تفتيش السجناء تفتيشاً عمومياً بالفناء الخارجى بالقرب من الباب الرئيسى للسجن عند دخولهم وقبل خروجهم . ليس المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسس الملابس من الخارج فقط دون خلعها . المقصود به التفتيش الذاتى الدقيق بالكيفية التى يرى القائم باجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه ٤١٦
- وجود ملف بالاسم الحقيقى للمتهم لا يوجب صدور الإذن بتفتيشه بهذا الاسم . صدور الإذن بتفتيش المتهم باسم الشهرة لا باسمه الحقيقى لا بطلان ٤١٧
- مبررات الاستيقاف ، صورة لاستيقاف قانونى صحيح . تخلى المتهم اختياراً عن حياة المخدر . أثر استيقاف صحيح . يوفر حالة التلبس فى حقه ٤١٨ و ٤١٩
- تخلى المتهم عما فى حيازته وانكاره ملكيته . استيقاف رجل السلطة العامة له والتقاطه الشئ المتخلى عنه وتقديمه لمأمور الضبط القضائى الذى فتش ذلك الشئ فوجد به مخدر . صحة الإجراءات ٤٢٠
- اتخاذ الضابط المأذون له بالتفتيش إجراءات غسيل معدة المتهم بمعرفة طبيب المستشفى . هو تعرض للمتهمه بالقدر الذى يبيحه إذن التفتيش وتوافر حالة التلبس فى حقها لمشاهدة الضابط لها وهى تبلع المخدر وانبعث رائحة المخدر من فمها مما لا يقتضى استئذان النيابة ٤٢١
- اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى . عندما يكون مكان التفتيش فى المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها ومشاهدتها . مراد القانون منه الحفاظ على عورات المرأة التى تخدش حيائها إذا مست ٤٢٢
- لمأمور الضبط فى اجراء التفتيش المندوب له أن يصحب من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته فى تنفيذه . التفتيش الذى يجريه أى من هؤلاء تحت اشرافه يعتبر حاصلًا منه مباشرة فى حدود أمر النذب . قيام الشرطى السرى بتفتيش الطاعن بناء على أمر الضابط المأذون له بالتفتيش وعثوره على علبة ثقاب محتوية على المخدر فى جيب معطفه فى حضور الضابط وتحت اشرافه صحيح فى القانون . كون ظهر المعطف الذى عثر بجيبه على المخدر فى مواجهة الضابط خلال اجراء الشرطى السرى للتفتيش لا ينتفى به تحقق الاشراف ٤٢٣
- ولاية ضباط شعب البحث الجنائى ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ ١ . ج . انبساط تلك الولاية على جميع أنواع الجرائم حتى ما أفردت له منها مكاتب خاصة ، اضافة صفة الضبط القضائى على موظف فى صدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام فى شأن هذه الجرائم عينها . شمول اختصاص الضابط رئيس وحدة تنفيذ الاحكام بإدارة البحث الجنائى لدائرة المحافظة بأكملها ، رفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش على أساس ذلك صحيح فى القانون ٤٢٤
- لا يشترط القانون عبارات خاصة لصياغة إذن التفتيش . تقرير الضابط مجرى التحريات بأنه علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من طلب الإذن

بتفتيشه وتفتيش مسكنه يكفي لتبرير اصدار الإذن قانونا . استعمال عبارة «ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة» في إصدار الإذن لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره إنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائما احتمالية . قضاء الحكم ببطلان إذن التفتيش تأسيسا على أن تلك العبارة تتم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية . معيب بفساد الاستدلال الذي أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون . الخطأ في تطبيق القانون الذي يحجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها يستوجب أن يكون مع النقص الإحالة ٤٢٥

— صدور إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم المخدرات أو من يندبانه أو يعاونهما صحة التفتيش الذي يجريه أحدهما . مادام الإذن لم ينص صراحة على أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر ٤٢٦

— حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الحالات التي عدتها المادة ٢٤ إجراءات . له تفتيش المتهم في هذه الحالة بغير إذن سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ إجراءات وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . تقدير الدلائل التي تسوغ القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي خاضعا لسلطة التحقيق وتحت اشراف محكمة الموضوع . مثال لتسييب سائق في استخلاص كفاية الأدلة التي ارتكن إليها رجل الضبط في التفتيش ٤٢٧

— المادة ٢٢ إجراءات منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم في كافة أنحاء الجمهورية . اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة الأذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف في قضايا المخدرات التي تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثاني الجيزة طبقا لقرار وزير العدل في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة . تتبع الضابط بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة المأذون له بالتفتيش من وكيل نيابة مخدرات القاهرة للسيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة إلى دائرة قسم الجيزة وقيامه بتفتيشها . صحيح لممارسته اختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا . النعى ببطلان الإجراءات غير صحيح ٤٢٨

— سلطة المحكمة في الأخذ بالتحريات كمسوغ للإذن بالتفتيش ورفضها الأخذ بها في صدد الغرض من الاحراز ٤٢٩

— حق موظفي الجمارك . الذين لهم صفة الضبط القضائي . في التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه . عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات بالنسبة للأشخاص . العثور أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . صحيح . مثال في مواد مخدرة . حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى . ولولم تكن للأخير صفة الضبط . مادام يعمل تحت اشرافه ٤٣٠

— لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش السيارة في المرة الأولى . مادام أن المخدر الذي ضبط عند تفتيش السيارة في المرة الثانية . الذي لا ينازع الطاعن في صحته . يكفي لحمل الحكم بالإدانة ٤٣١

— استخلاص الحكم لمبادرة الضابطين بالقبض على المتهم قبل الحصول على إذن من النيابة دون استناد إلى أدلة مقبولة . فساد في الاستدلال يوجب النقص والإحالة ٤٣٢

— كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخر يجلبان المواد المخدرة ويروجانها بالبلاد . مفاده تحقق وقوع الجريمة : اصدار الإذن بضبط المتهم حال تسلمه المخدر من آخر صحيح . القضاء بالبراءة تأسيسا على صدور الإذن لضبط جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون . حجب هذا الخطأ

مواد مخدرة

- المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقص مقررنا بالإحالة ٤٢٣
- مثال لاستخلاص سائغ لصدور إذن بالتفتيش ضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلية في نقل مخدر ٤٢٤
- اختصاص ضباط مكاتب حماية الأحداث . امتداده إلى غير الأحداث . حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع . أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه . مثال في مواد مخدرة ٤٢٥
- إثارة الطاعن بطلان القبض عليه . لا جدوى منه . مادام التفتيش الذى أسفر عنه ضبط المخدر لم يقع على شخصه ٤٢٦
- ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن فى اجرائه . دلالة التحريات على اتجار المتهم فى المواد المخدرة . مفاده : قيام جريمة احراز المخدر ونسبتها إليه ٤٢٧
- لجوء الضابط إلى وكيل النيابة فى منزله فى ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار إذن التفتيش . لا مخالفة فيه للقانون . ليس فيه ما يحمل على الشك فى صحة أقوال الضابط أو يقدر فى سلامة إجراءاته ٤٢٨
- عمل الطاعن فى خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها . أثره . خضوعه فى ذلك لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . وجوده فى حالة تلبس بجريمة اختلاس ذلك البترول . جواز القبض عليه وتفتيشه بمعرفة أعضاء الضبط القضائى العسكرى . صحة ضبط ما يكشف عن تفتيشه من إحراره مخدرات . أساس ذلك ؟ ٤٢٩
- شروط صحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن به . الاتجار فى المواد المخدرة . حيازة لها بقصد الاتجار . صدور إذن التفتيش استنادا إلى تحريات . تفيد معاودة المتهم مزاولة نشاطه فى تجارة المخدرات وتوزيعها على عملائه . قضاء الحكم بأن الإذن صدر عن جريمة لما تقع . خطأ فى تطبيق القانون ٤٤٠
- مجرد الخلاف بين عنوان مسكن المتهم المثبت ببطاقته العائلية وما ورد بمحضر التحريات فى شأنه لا يعنى عدم جدية تلك التحريات حتما . على المحكمة أن تحقق هذا الخلاف وصولا لحقيقة الأمر فيه . وإلا كان حكمها قاصرا ٤٤١
- الكشف عن المخدر فى مكان حساس من جسم الأنثى . بمعرفة طبيب . لا يعيب الإجراءات . أساس ذلك ؟ ٤٤٢
- حق مأمورى الضبط القضائى والنيابة فى اتخاذ كافة إجراءات الضبط والتحقيق فى جرائم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ٤٤٣
- صدور إذن تفتيش المتهم حال نقله للمخدر باعتباره مظهرا لنشاطه فى الاتجار فيه . صادر لضبط جريمة واقعة . القول بصدوره لضبط جريمة مستقبلية . خطأ فى القانون ٤٤٤
- حق مأمور الضبط القضائى ضبط كل من يقوم دليل على مساهمته فى جريمة إحرار المخدر المتلبس بها بغير إذن . أساس ذلك ؟ ٤٤٥
- عدم التزام المحكمة بطلب ضم قضايا بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة . أساس ذلك ؟ ٤٤٦
- التفتيش المحظور قانونا . ماهيته . دخول المنازل تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه . لا بقصد تفتيشها . جائز . الدفع بانتهاك حرمة المسكن . صاحب الصفة فيه . مثال ٤٤٧

- ٤٤٨ شروط صحة الإذن بتفتيش شخص المتهم أو مسكنه ؟
- ٤٤٩ تكليف مدير المستشفى إحدى الممرضات بتفتيش المتهم بناء على طلب مأمور الضبط شفافة . صحيح . عدم تحليفها اليمين قبل قيامها بذلك . لا بطلان . أساس ما تقدم
- ٤٥٠ كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخرين يجلبون المواد المخدرة ويروجونها بالبلاد . إصدار الإذن بضبط المتهم حال نقلها من المكان الذى يخفيها فيه . مؤداه : صدور الأمر لضبط جريمة تحقق وقوعها
- ٤٥١ حق موظفى الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائى ، فى التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه ؟ عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات بالنسبة للأشخاص . العثور أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية صحيح . مثال فى مواد مخدرة . معنى الشبهة فى توافر التهريب الجمركى ؟ تقدير توافرها ، موضوعى . حق مأمور الضبط فى الاستعانة بمن يرى ، ولولم يكن للأخير صفة الضبط . مادام يعمل تحت إشرافه . لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش السيارة فى المرة الأولى مادام أن المخدر الذى ضبط عند تفتيشها فى المرة الثانية . الذى لا ينازع الطاعن فى صحته . تكفى لحمل الحكم بالإدانة ٤٥١
- ٤٥٢ ضباط المخابرات الحربية من أعضاء الضبط القضائى العسكرى فى دائرة اختصاصهم . م ١٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . حق رجال الضبط القضائى العسكرى تفتيش الداخلين أو الخارجين مدنيين أو عسكريين . من مناطق الأعمال العسكرية . المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . عدم التقيد فى ذلك بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية . كفاية أن يكون الشخص خارجا أو داخلا من مناطق الأعمال العسكرية لثبوت الحق فى تفتيشه . العثور أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة . أثره : صحة الاستدلال به أمام المحاكم فى تلك الجريمة . علة ذلك ؟

الفصل العاشر

تسبيب الأحكام فى جرائم المخدرات

- ٤٥٣ عدم التزام الحكم بالإدانة ببيان نسبة المخدر فى الحشيش المضبوط
- ٤٥٤ عدم تعرض الحكم فى جريمة إحراز الحشيش لجنس الشجيرات وتجفيف الرؤوس التى عليها . قصور
- ٤٥٥ كفاية استناد الحكم بالإدانة فى جريمة إحراز المخدر إلى اعتراف المتهم بأنه تسلم بيده قطعة الأفيون من آخر
- ٤٥٦ قضاء الحكم بالبراءة بناء على بطلان القبض على المتهم دون التعرض لاعترافه بحيازته لعلبة المخدر . قصور
- ٤٥٧ وجوب استظهار الحكم ركن الإحراز فى جريمة إحراز الجواهر المخدرة
- ٤٥٨ خطأ الحكم فى مكان ضبط المخدر من المسكن لا تأثير له مادامت المحكمة قد اقتنعت بأن المتهمه هى صاحبة المخدر المضبوط بمسكنها وأنه كان فى حيازتها

مواد مخدرة

— اثبات المحكمة أن احراز المخدر كان بقصد الاتجار واستدلالها على ذلك بأقوال الشهود وسوابق المتهم وحجم القطعة المضبوطة دون بيان ماهية السوابق وكيفية الاستدلال منها على ذلك .

قصور ٤٥٩

— استظهار المحكمة أن الاحراز كان بقصد التعاطي وتغييرها الوصف القانوني للواقعة كما وردت بورقة الاتهام دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة للمتهم . لا إخلال بحق الدفاع ٤٦٠

— قيام الدليل على أن احراز المخدر كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو ثبوت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها . على المحكمة أن تعمل نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ٤٦١

— العثور مع المتهم على ورقتين ظهر من التحليل أنهما تحتويان على آثار دون الوزن من مادة الحشيش إنتهاء المحكمة إلى ثبوت أن المتهم كان يحرز المخدر ويعلم حقيقته . لا عيب ٤٦٢

— اثبات المحكمة أن المتهم هو صاحب المواد المخدرة المضبوطة . اعتبار المتهم حائزاً لها مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحرزها دون لفت نظره . لا إخلال بحق الدفاع ٤٦٣

— وجود مقص وميزان لا يلزم عنهما حتماً ثبوت واقعة الاتجار في المخدر . اغفال المحكمة التحدث عنهما يفيد ضمناً أنها لم ترفيهما ما يدعو إلى اعتبار الاحراز بقصد الاتجار ٤٦٤

— معاقبة المتهم عن جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار عملاً بنص المادة ١/٢٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . اغفال استظهار قصد الاتجار . قصور في الحكم ٤٦٥

— جريمة احراز المخدر . أركانها . ركن مادي وركن معنوي . ماهية كل منهما وجوب التدليل في توافرها ٤٦٦

— جريمة احراز المخدر . أركانها . الركن المادي وهو الاحراز . الركن المعنوي وهو القصد الجنائي العام . ما يوفره : علم المحرز بحقيقة المادة المضبوطة . التحدث في الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي . متى لا يلزم ؟ إذا كان الحكم يكفي للدلالة على قيامه . استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . غير لازم ٤٦٧

— نقل المواد المخدرة . هو أحد الأفعال المؤثمة في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا ينطوي ذلك على قصد خاص . استبعاد الحكم قصد الاتجار والتعاطي في حق المتهم ، واستطراده إلى فرض آخر هو نقل المخدرات . ذلك لا يعيب الحكم : متى كان قد قال في ذلك قولاً مقبولاً لا تناقض فيه ٤٦٨

— الحكم ببراءة المتهم تأسيساً على مجرد وجود خلاف ظاهري بين وصف الحرز ووزنه الذي أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل . ذلك قصور وفساد في الاستدلال . واجب المحكمة أن تجري تحقيقاً تستجلى به حقيقة الأمر ٤٦٩

— إنتهاء المحكمة إلى أن طلب معاينة مسكن الطاعن لم يقصد به سوى إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصوله . تبريرها رفض هذا الطلب بأسباب سائغة . إثبات الحكم في حق الطاعن أنه قد ضببت محرراً لمخدر آخر بملابسه لم يثر بخصوصه أي منازعة . لا جدوى للطاعن مما يثيره خاصاً بطلب معاينة المسكن . النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع . غير مقبول ٤٧٠

— الخطأ في بيان نوع وسيلة نقل المواد المخدرة لا يصلح وجهاً للنعي على جدية التحريات التي

- ٤٧١ انصبت على شخص المتهم . مثال
- إثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقاً للإذن الصادر من النيابة بالتفتيش واستناداً إليه . لا جدوى مما يثيره المتهم من أن إلقاء المخدر كان اختيارياً أو اضطرارياً ٤٧٢
- تقدم متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عليه . قعود الحكم عن استظهار حالة الادمان لدى المتهم وتقديمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على اعفائه من المسؤولية . قصور ٤٧٣
- لا ينال من سلامة الحكم إثباته في مدوناته أن الدفاع طلب من باب الاحتياط اعتبار التهمة إحراز للتعاطى على الرغم من أن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أنه اقتصر على طلب البراءة . مادام أنه لم يعول على دفاع الطاعن وإنكاره للتهمة والتفت صراحة عن دفاع محاميه واستخلص في دليل سائق أن الاحراز كان بقصد التعاطى ٤٧٤
- كفاية إيراد الحكم لنصوص القانون المتعلقة بعقوبة الجريمة ٤٧٥
- قضاء البراءة . شرطه : أن يكون بعد الإحاطة بأدلة الدعوى وظروفها والموازنة بينها . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستمد من الحرز المرسل للجمارك . يعيبه ٤٧٦
- إنطواء الحكم على تقارير قانونية خاطئة في شأن الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يعيبه . مادامت نتيجته متفقة مع القانون ٤٧٧
- حق محكمة الموضوع في تكوين اعتقادها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . اطمئنانها إلى أن المنزل الذي فتش هو للطاعن . لا عيب ٤٧٨
- جريمة إحداث عاهة مستديمة . تحققها ولو لم تقدر نسبة العاهة ٤٧٩
- قضاء الحكم على الطاعن بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لجريمة إحراز مخدرات بقصد الاتجار - وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد - وفي الحدود والمقررة لجريمة المادة ٤٠/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . عدم جدوى النعى عليه بقالة عدم انطباق المادة ٤٠/٢ من القانون المشار إليه ٤٨٠
- لا يلزم بالضرورة تخلف آثار من المخدر بمحتويات العلبة التي ضبط بها عارياً . مثال لتسبب غير معيب ٤٨٢
- إثبات الحكم في مدوناته أن المتهم يتجر في المخدرات ، وأن إذن التفتيش صدر لضبطه حال نقل المخدر . مؤداه أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها . مخالفة الحكم لما تقدم خطأ في القانون ٤٨٤
- إنتهاء الحكم إلى أن إحراز المخدر كان مجرداً عن قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي . كفايته للرد على الدفاع بأن الاحراز كان بقصد التعاطى ٤٨٥
- عقوبة إحراز المخدر بغير قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصي . تتساوى مع عقوبة إحرازه بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصي . المادتان ٢٧ و ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ٤٨٦
- حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود والمواءمة بينها والأخذ منها بما لاخلاف فيه . عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام النقض ٤٨٧
- إقامة الأمر بالأوجه آتساءه على مائيس له أصل في الأوراق . يعيبه . مثال ٤٨٨

مواد مخدرة

- استدلال الحكم على جدية التحريات بالعثور على المخدر بعد التفتيش . تزيد لايؤثر فيه . مادام أنه قد أثبت أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره ٤٨٩
- إثبات الحكم العثور في جيب الطاعن على قطعة من المخدر . لامصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذى ضبط في الخلاء لا يمكن نسبة إحرازه إليه . طالما أنه لم يكن لاحراز هذا المخدر أثر في وصف التهمة التى دين بها الطاعن ٤٩٠
- التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته . مثال لحكم لاتناقض فيه . استطراد الحكم إلى ما لا يقدح في سلامته . لا يعيبه ٤٩١
- إقامة الحكم قضاءه بإدانة المتهم في جريمة إحراز مخدرات تأسيسا على سبق معرفة الشاهد له شخصيا . في حين أن الشاهد لم يقرر ذلك في شهادته . خطأ في الإسناد يعيب الحكم ويوجب نقضه ٤٩٢
- تقدير أدلة الدعوى . موضوعي : شرط ذلك ؟ إفصاح المحكمة عن أسباب أخذها بالدليل أو اطراحه . خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض . انصراف الوسيط في صفقة بيع مخدرات . لا يترتب عليه لزوما وحتمًا عدم اتمام هذه الصفقة بين المشتري والبائع لها ٤٩٣
- لا يلزم في جريمة التعدي أن يترك الفعل أثرا بالمجنى عليه . مثال لتسبيب معيب في حكم قضى بالبراءة في جريمة إحراز مخدر وتعدي ٤٩٤
- تأسيس الحكم توافر قصد جلب المخدر . على كبر الكمية المضبوطة سائغ ٤٩٥
- إجراءات التحريز . تنظيمية . لم يرتب القانون البطالان جزاء على مخالفتها . تقدير سلامتها . موضوعي ٤٩٦
- حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة لتشكيكها في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أولعدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك ؟ اشتباه مأمور الضبط في تلوث نصل المطواة بالمخدر . ثبوت عكس ذلك لا يؤدي إلى التشكيك في أقواله ٤٩٧
- حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتقديرها وتجزئتها ٤٩٨
- حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أولعدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك : أن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الزبية في صحة عناصر الإثبات . مثال لتسبيب معيب ٤٩٩
- نقل الحكم عن أقوال الضابط الذى قام بالتفتيش أن إحدى كفتى الميزان المضبوط وجدت ملوثة بمادة المخدر مع مخالفة ذلك لما أثبتته تقرير التحليل من خلوكفتى الميزان من أية آثار لمادة مخدرة . لا يعيبه . إذ أن ما أورده من ذلك لم يكن له أثر في منطقة ولا في النتيجة التى انتهى إليها والتي عول فيها على ما أثبتته تحليل الجوهر المخدر المضبوط وتحليل غسيل معدة المتهم ٥٠٠
- النعى على الحكم بعدم إيراد دفاع الطاعن بخلو المطواة المضبوطة معه من آثار المخدر أو الرد عليه . لامحل له . المحكمة غير ملزمة بتتبع المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة على استقلال . الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ٥٠١
- تقدير قيام الارتباط في الأصل موضوعي . كون وقائع الدعوى - حسبما أثبتتها المحكمة - تستوجب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . أثره : وجوب تدخل محكمة النقض لتصحيح هذا الخطأ القانوني . ولولم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن . م ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال ٥٠٢

— التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينقضي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة . تدليل الحكم على علم الطاعنين بكنهه ما يحمله كل منهما ليس من شأنه الدلالة على أن أحدهما مجرد ناقل للمخدر ٥٠٣

— التناقض الذي يعيب الحكم : هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينقضي بعضها ما يثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة . عدم استناد الحكم إلى التحريات المتضمنة اتجار المتهم في المواد المخدرة - لا في بيان الواقعة ولا في ثبوتها . استدلاله في إدانة الطاعن بجريمة إحراز أفيون بغير قصد التعاطي أو الاتجار أو الاستعمال الشخصي بأقوال الضابط بالتحقيقات وبتقرير التحليل وتدليله على عدم توافر قصد الاتجار بضالة كمية المخدر المضبوط دون الأخذ بالتحريات في شأن هذا القصد . لا عيب ٥٠٤

— تحصيل الحكم الواقعة وأقوال شهود الإثبات كما هي قائمة في الأوراق ، وإيراده ما قصد إليه في اقتناعه بعدم توافر قصد الاتجار . ينتفى به التناقض ٥٠٥

— الجدل أمام النقض . حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة وتجزئتها والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداه . لا تجوز ٥٠٦

— إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجزئ في المواد المخدرة ويروجها . ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم . إنتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى نفى قصد الاتجار إستنادا إلى خلو الأوراق من أية تحريات تساند توافره فساد في الاستدلال ٥٠٧

— إثبات الحكم ضبط ثلاث قطع من مخدر الحشيش مع الطاعن . لامصلحة له فيما يثيره من دخول مشتق الأمفيتامين المضبوط معه في عداد المواد المخدرة المحظورة حيازتها أو إحرازها قانونا مادام لم يكن لإحرازه أثر في وصف التهمة التي أدين بها . بقاء الوصف صحيحا بفرض عدم ورود هذا المشتق في جدول الجواهر المخدرة الملحق بقانون مكافحة المخدرات ٥٠٨

— تزيد الحكم فيما استطرده إليه من بيان أوجه الدفاع لا يعيبه طالما أنه لا يتعلق بجوهر الأسباب التي بنى عليها ولا أثره في منطقته أو في النتيجة التي انتهت إليها . مثال ٥٠٩

— خطأ المحكمة في تسمية إقرار المتهم للضابط بالتهمة إقرارا لا يقدح في سلامة حكمها طالما أن الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ومادامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود ٥١٠

— عدم بيان ظروف الدعوى التي يقول الحكم أنها حملته على تصديق دفاع المتهم . قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى إحاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتمحيصها لها . لا يكفي في ذلك مجرد ارتياح بها في مسلك الضابط باختلاقه حالة التلبس . مثال لتسبب معيب لقضاء بالبراءة في إحراز مواد مخدرة ٥١١

— محكمة الموضوع حقها في رفض طلب المعاينة إذا لم ترفيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة الواقعة على النحو الذي رواه شهود الحادث مادامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائغة . مثال في مواد مخدرة ٥١٢

— إذا كان ماتغيا الطاعن فيما أثاره هو التشكيك في الدليل المستند من أقوال شاهدي الإثبات التي إطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها فهو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليها . الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها مما يفيد ضمنا أنها أطرحتها . مثال في مواد مخدرة ٥١٣

- حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه دون التزامها ببيان سبب إطراحها لها . إنصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد . لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . مثال لتسبب غير سائق للشك في أقوال الشاهد في مواد مخدرة ٥١٥
- إضطراب الحكم في بيان واقعة الدعوى ومكان حصولها . تقريره تارة أنها بيع مخدر في مكان وتارة أخرى أنها تخلى عن المخدر في مكان آخر . يفصح عن عدم استقرار الواقعة وعناصرها في ذهن المحكمة . فساد في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه ٥١٦
- إختصاص النيابة العامة . دون غيرها . برفع الدعوى ومباشرتها . تقييد حقها في ذلك . لا يكون إلا بنص . عدم تقييد قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل حرية النيابة العامة . تميز جرائم المخدرات عن جرائم التهريب الجمركي . النعى على الحكم بالبطلان في الإجراءات لخلو الأوراق من طلب رفع الدعوى إعمالاً لأحكام قانون الجمارك . لا أساس له . مادام الحكم قد قضى بالإدانة عن تهمة الجلب وحدها وأغفل الفصل في تهمة التهريب الجمركي . عدم جواز الطعن فيما لم تفصل فيه محكمة الموضوع ٥١٧
- أطراح الحكم دفاع الطاعن بشأن اختلاف وزن المخدر في التحليل عنه في تحقيق النيابة استناداً إلى أقوال الشاهد بأن مرجع ذلك إلى خطأ مادي في الكتابة وإن ذلك لا ينال مما عثر عليه من قطعة مخدر أخرى بجيب جلبابه وفتات مخدر بجيب صديريه . لا يعيبه ٥١٨
- تعيب تحقيق النيابة . لا يصلح سبباً للطعن على الحكم بالنقض . مادام الطاعن لم يتمسك بطلب استكمال ٥١٩
- لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . متى كان استخلاصها سائفاً . اطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها يعتبر إطراحاً لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تلتزم ببيان إطراحها . مثال لتسبب سائق في جريمة إحراز مواد مخدرة . ضبط قطع من الهيون بأحد الأطباق لا يلزم بالضرورة تخلف آثاره . الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ٥٢٠
- متى تحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة المعاقب عليها بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . مثال ٥٢١
- القضاء بالبراءة لاحتمالات ترجحت لدى القاضي . كفايته . النعى بقيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيره . لا يقبل . مثال لتسبب سائق للقضاء بالبراءة للتشكك في علم المتهم بوجود المخدر داخل العمود المضبوط معه ٥٢٢
- صدور الأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية . دون الإلمام بواقعة الدعوى وتمحيص أدلتها قصور . تساند قضاء الإحالة على الشك في نسبة المخدر إلى المتهم للتباين في وزنه . دون استجلاء حقيقة الأمر فيه . يعيبه ٥٢٣
- كفاية أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى له بالبراءة حد ذلك الإحاطة بالدعوى عن بصرو وبصيرة وخلو حكمها من عيوب التسبب . مثال لتسبب غير معيب ٥٢٤
- نفى بعض الأسباب ما أثبتته بعضها الآخر . تناقض . يعيب الحكم . تحصيل الحكم الواقعة وأقوال الشاهد كما هي قائمة في الأوراق . إيرادها بعد ذلك ما اقتنع به منها . لا تناقض . مثال ؟ ٥٢٥
- إيراد الحكم في بيانه لواقعة الدعوى كما هي قائمة في الأوراق . ما يفيد توافر قصد الاتجار في

- المخدرات . إنتهاؤه بعد ذلك في قناعته إلى عدم توافر هذا القصد أو قصد التعاطي . لا يعيبه ٥٢٦
- كفاية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة . شرط ذلك .
- الاحاطة بالدعوى عن بصرو بصيره وأقامة قضاءه على أسباب تحمله ٥٢٧
- دفاع الطاعنة في شأن موطنها . بصدد طلب اتخاذ تدبير إعادتها إليه . عملا بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات المعدل . يوجب تمحيصه . وإلا كان الحكم قاصرا . علة ذلك ؟ إغفال الحكم تحديد مدة الإعادة إلى الوطن . عملا بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . خطأ في القانون ٥٢٨
- تقدير إحراز المخدر بقصد الاتجار . موضوعي . مادام سائغا ٥٢٩
- تساند الحكم إلى أقوال الشهود بأن حيازة المتهم للمخدر كانت بقصد الاتجار ثم اعمال المادة ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يستوجب نقض الحكم ٥٣٠
- مثال على خطأ مادي وقع في الحكم . لقالته أن أحراز المخدر كان بقصد الاتجار . رغم سبق نفيه لهذا القصد بما استقر في شأنه في يقين المحكمة . متى لا يعيب التناقض . الحكم ٥٣١
- انتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار . وإيراده المادة ٢٤ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي تعاقب على هذه الجريمة ضمن مواد العقاب التي حكم بموجبها . ثم إيراده المادة ٢٨ من القانون المذكور والتي تعاقب على مجرد الإحراز ومعاقبة المتهم بعقوبة تدخل في الحدود المقررة بالمادة الأخيرة . دون الأولى . بعد إعمال المادة ١٧ عقوبات . تناقض . يعيب الحكم ٥٣٢
- كفاية الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم سنداً للبراءة ، متى أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصرو بصيره . وخلا حكمها من عيوب التسبيب . إغفال الحكم القاضي ببراءة المتهم من تهمة إحراز مخدر مناقشة الدليل المستند من كل قطعة أو فئات من المخدر المضبوط لا يعيبه متى أقيم على الشك في صحة واقعة الضبط برتها ٥٣٣
- كفاية تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة . بشرط تمحيص الدعوى والاحاطة بها عن بصرو بصيره . مثال : على عدم اطمئنان المحكمة لتصوير الحادث عقلا . استنادا إلى أنه من غير المعقول أن يبرح المتهم منزله محتفظا بالمخدرات المضبوطة مع علمه بوجود رجال الشرطة ببلدته ٥٣٤
- مثال على استخلاص سائغ لتوافر علم المتهم بأن ما يحزره جواهر مخدرة ٥٣٥
- إثبات الحكم عند تحصيله للواقعة وإيراده لأقوال الشاهد . أن تحريات الأخير دلت على اتجار المتهم في المواد المخدرة وأنه يجلبها من الصحراء الغربية لترويجها بين عملائه . ثم انتهائه إلى خلو الواقعة من دليل يساند قصد الاتجار لدى المتهم تناقض يعيبه . تقدير توافر أو انتفاء قصد الاتجار في المخدر . موضوعي مادام سائغا . مثال على استخلاص غير سائغ في نفي قصد الاتجار ٥٣٦
- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي ٥٣٧
- إنتهاء الحكم إلى تيرئة المتهم للشك . صحيح . مادام سائغا . مثال ؟ ٥٣٨
- إدانة الطاعن بجريمة حيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار المعاقب عليها بالمادة ٢٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . وبجريمته زراعة نبات القنب الهندي المنوع زراعته وصنع جواهر مخدرة بقصد التعاطي المعاقب عليها بالمادة ٢٧ / ١ من ذات القانون ومعاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى بحسبانها الأشد بعد إعمال حكم المادتين ١٧ و ٢٢ / ٢ عقوبات . لاتناقض . الأدلة في المواد الجنائية .

مواد مخدرة

- ضمان متسادة . اشتراط ورود الدليل على كل جزئية من عناصر الدعوى . غير لازم . عدم التزام المحكمة نص اعتراف المتهم عند الأخذ به . لها أن تستنبط منه ومن غيره من الأدلة الحقيقة بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية . خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا . لايعيبه . طالما لم يرتب عليها وحدها الأثر القانوني للإعتراف ٥٣٩
- توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . تستقل به محكمة الموضوع . إثبات الحكم قيام الطاعن ببيع المخدر . دلالة بذاته . على توافر قصد الاتجار . بغض النظر عن ضالة الكمية المضبوطة . كفايته ردا على دفاع الطاعن باستعماله المخدر للعلاج وبقصد الاستعمال الشخصي ٥٤٠
- التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن العلم بالجواهر المخدر . غير لازم . طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره ٥٤١
- تبرئة المتهم للشك تأسيسا على حصول عبث بأحراز المضبوطات . على خلاف الثابت بالأوراق . قصور . مثال ٥٤٢
- مناط المسؤولية في جريمة إحراز المخدر أو حيازته ؟ إنتهاء المحكمة إلى أن المخدر ضبط بملايس الطاعن . أخذها . من بعد . تدليلا على نسبته إليه بما قرره من ضبط المخدر إلى جواره على مقعد السيارة . لاتناقض . أساس ذلك ؟ ٥٤٣
- للمحكمة أن تستنبط من الاعتراف وغيره من عناصر الإثبات الحقيقة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ٥٤٤
- إفادة التحريات اتجار المتهم في المخدرات . ضبطه محرزا لمخدر ومعه سكين ملوثة وميزان وصنج وورقة سلوفان يستوجب التعرض لهذه الظروف لبيان ما إذا كانت تصح دليلا على قصد الاتجار من عدمه . استبعاد الحكم قصد الاتجار دون مناقشة الظروف السابقة . يعيبه ٥٤٥
- تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة إل المتهم . كفايته سنداً للبراءة . تعرض حكم البراءة لدلالة وجود فتات مخدر بجيب المتهم . غير لازم . متى كان قوامه . الشك في صحة واقعة الضبط برمتها ٥٤٦
- تقصى العلم بحقيقة المخدر . موضوعي ٥٤٧
- قضاء المحكمة بمصادرة الحبوب والتي ليست من المواد المخدرة . والنقود . صحيح . مادام قد ثبت استعمال الطاعن لها بخلطها بالأقراص المخدرة المضبوطة الشبيهة بها واتجاره فيها ٥٤٨
- التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة . موضوعي ، مادام سائغا مثال لتسبب سائغ على توافر هذا العلم ٥٤٩
- الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم . لايعيبه . خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير معاميل التحليل من أن صنج الميزان الثلاثة وجدت ملوثة بالمخدر حال أن التقرير أشار إلى تلوث واحدة فقط . لاجدوى من النعى به ٥٥٠
- يكفى للقول بقيام حالة التلبس بأحراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة . تبين المادة المخدرة قبل التفتيش عدم لزومه ٥٥١
- سكوت الحكم في منطوقه عن بيان كنه المضبوطات التي قضى بمصادرتها وبيانها في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها . لايعيب ٥٥٢
- التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟ ٥٥٣
- مقتضى تقاضى مقابل عن إدارة أو إعداد أو تهيتة المكان لتعاطي المخدرات المادة ٢٤/د ق ١٨٢.

- لسنة ١٩٦٠ ؟ عقوبة تسهيل تعاظم المخدرات بغير مقابل . أخف نوعا . المادة ٣٥ ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إدانة الطاعن بجريمة إدارة وتهيئة وإعداد مكان لتعاظم المخدرات دون استظهار الحكم تقاضى المقابل وتخصيص مكان لتعاظم المخدرات . قصور ٥٥٤
- نطاق اختصاص نيابة مخدرات الاسكندرية . القرار ٢٢٦٢ لسنة ١٩٨٠ ؟ عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان ٥٥٥
- حيازة المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية والفصل فيها موضوعى . شرط ذلك ؟ ٥٥٦
- إستناد الحكم فى إثبات توافر قصد الاتجار إلى القول بأن مجرد قيام الطاعن بتخزين المواد المخدرة بمقابل لحساب تاجرة أخرى يتحقق معه قيام هذا القصد . خطأ فى تأويل القانون علة ذلك ؟ حجب الخطأ الحكم عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بقيام أو عدم قيام قصد الاتجار لدى الطاعن . يعيبه ٥٥٧
- إيراد الحكم فى بيانه لأقوال الشهود ما يفيد توافر قصد الاتجار فى المخدرات إنتهاؤه من بعد إلى اقتناعه بعدم توافر هذا القصد . لا يعيبه . التناقض الذى يعيب الحكم ، ماهيته ؟ ٥٥٨
- ثبوت علم الجانى بأن ما يحزره أو يحوزه . أو ينقله مخدرا يتوافر به القصد الجنائى فى تلك الجرائم . استظهار هذا القصد موضوعى ٥٥٩
- نعى الطاعن على الحكم بشأن مصادرتة للسيارة التى كان بها المخدر لأنها مملوكة لغيره وأنه سائقها . لامصلحة له فيه . أساس ذلك ٥٦٠
- إغفال بيان وزن المخدر فى محضر الضبط وإثباته على بطاقة الحرز . لا بطلان ٥٦١

الفصل الحادى عشر

مسائل متنوعة

- حمل المتهم للمخدر وهو عالم بما هيته كاف للادانة ولو كان البوليس فى سبيل إثبات التهمة عليه هو الذى باعه المخدر بواسطة مندوب من قبله ٥٦٢
- تظاهر مرشد البوليس بأنه يريد شراء مخدر من المتهم وتوصله بهذه الطريقة إلى كشف الجريمة لا يعتبر تحريضا عليها ٥٦٣
- تظاهر رجال البوليس بمعاونة المتهم على جلب المخدر لاتأثيره فى ثبوت جريمة جلب المخدرات وإحرازها قبل المتهم ٥٦٤ و ٥٦٥
- ضبط المخدر مع المتهم على مرحلتين هو واقعة واحدة وقعت فى وقت واحد وإن افترقت فى وقت الضبط ٥٦٦
- شرط توقيع العقوبة المخلفة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ : كفاية ثبوت الحيازة أو الإحراز على أية صورة مجال تطبيق المادة ٢٤ : فى حالة ثبوت أن القصد من الحيازة أو الإحراز هو التعاظم أو الإستعمال الشخصى . تقديم مواد مخدرة لآخرين للتعاظم أمر يحكمه نص المادة ٢٢ فقرة (ج) من القانون المذكور ٥٦٧
- إسباغ المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها

مواد مخدرة

- والاتجار فيها صفة مأمور الضبطية القضائية على مديري إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون . سلطات مأموري الضبطية القضائية في البحث عن الجرائم ومركبيها وجمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق ؟ ٥٦٨
- لمديري إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والثانين صفة مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ٥٦٩
- إسناد تهمة حيازة المخدر إلى الطاعن وزوجته معا . قيام التعارض بين مصلحتهما في الدفاع ضرورة فصل دفاع كل منهما عن الآخر ٥٧٠
- إستهداف الشارع بما نص عليه في المادة ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملا وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب ٥٧١
- تقدم متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج وإن كان يحول دون إقامة الدعوى الجنائية عليه ، إلا أنه فعل مجرم لا يندرج تحت أسباب الإباحة ٥٧٢
- نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٢٠ عقوبات ٥٧٣
- إسناد النيابة للمتهم أثنا المحاكمة . واقعة إحراز ماضبط معه من مخدر بقصد التعاطي وهي جزء من كل ما كان منسوباً إليه جلبه . دخول الواقعة المسندة في نطاق تهمة جلب المخدر الموجهة أصلاً للمتهم . لا إخلال بحق الدفاع ولا بطلان في الإجراءات أساس ذلك ؟ جلب المخدر . هوحيازة أو إحراز له . حق المحكمة في النزول إلى الوصف الأخف الذي أثبت أنه الوصف القانوني الصحيح . مادام ذلك لا يتضمن إسناد واقعة أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي أسس عليها أمر الاحالة . مثال في مخدرات ٥٧٤
- لا قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب أو غيرها من الجرائم الواردة بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . مثال ٥٧٥
- بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومنها الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات المخدر الذي كشف التفتيش عن وجوده لديه ٥٧٦
- إجراءات التحريز إجراءات تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها . العبرة باطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل ٥٧٧
- عدم بيان الحكم للغرض من إحراز المخدر لا يعيبه طالما قد دان الطاعن بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ٥٧٨
- قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي . تأصيل ذلك ٥٧٩
- عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه ، مخالفة محكمة الاعادة ذلك . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه جزئياً وتصحيحه بمعاقبة الطاعن بالعقوبة الواردة في الحكم الأول . المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ٥٨٠

— تقدير العقوبات . من إطلاقات قاضى الموضوع . شرط ذلك . إمام المحكمة بظروف الدعوى والمراحل التى سلكتها . وما تم فيها من إجراءات إماما صحيحا . مثال لخطأ المحكمة فى تقدير عقوبة فى جريمة إحراز مخدر . عدم التزام المحكمة عند نظر الطعن بالنقض لثانى مرة بتحديد جلسة لنظر الموضوع مادام العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم ٥٨١

— ضباط مكافحة المخدرات . من مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام قانون

المخدرات ٥٨٢

— اتهام الطاعة بالاشتراك فى اتفاق جنائى على جلب مخدرات ثم جلبها لها فعلا . مؤاخذه المحكمة لها بعقوبة الجريمة الأخيرة أعمالا للمادة ٢٢ عقوبات عدم جدوى النعى على الحكم فى خصوص تهمة الاتفاق الجنائى ٥٨٣

— اتخاذ رجال الشرطة الإجراءات لضبط جريمة . بعد الإبلاغ عنها . لا يعد تحريضا على ارتكابها ٥٨٤

— ثبوت اتصال المتهم بالمخدر . مباشرة أو بالواسطة . عن علم وإرادة . مناط المسئولية فى حالتى إحرازه أو حيازته . عقوبة جريمة حيازة المخدر . هى ذاتها عقوبة إحرازه ٥٨٥

— استبعاد المحكمة قصد الاتجار فى المخدر . عدم اقتضائه تنبيه الدفاع ٥٨٦

— للمحامى أن يتولى واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جنائية واحدة ، شرط ذلك ؟ مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ؟ تعارض المصلحة الذى يوجب إفراد كل متهم بمحام خاص .

أساسه الواقع لا احتمال ما كان يسع كل منهم ابدأؤه من دفاع ٥٨٧

— الوساطة فى الأمور المحظورة على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة . والتى عدتها

المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات . معاقب عليها بالمادة ٢٤ من

ذات القانون التى سوت بين الأمور المحظورة وبين الوساطة فيها . وإن أغفلت ذكر الأخيرة . علة

ذلك ؟ ٥٨٨ و ٥٩٧

— جريمة تسهيل تعاظم المخدرات . مناط تحققها ؟ القصد الجنائى فى جريمة تسهيل تعاظم

المخدرات . مناط تحققه ؟ تقدير توافره . موضوعى ٥٨٩

— عدم تقيد المحكمة بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم .

حقها فى تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانونى السليم . تعديل وصف تهمة جلب

المخدر . المقامة به الدعوى . إلى حيازته بقصد الاتجار . وهو وصف أخف . عدم تضمنه اسناد واقعة

مادية أو إضافة عناصر جديدة ٥٩٠

— جريمة إحراز أو حيازة المخدر . طبيعتها : جريمة مستمرة . أثر ذلك ؟ ٥٩١

— واجب المحكمة فى اسباغ الوصف الصحيح على الواقعة غير مقيدة بالوصف الذى أقيمت به

الدعوى . شرطه ؟ جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار . اختلافها عن جريمة جلب ذات المخدر . أثر

ذلك ؟ ٥٩٢

— المصادرة فى حكم المادة ٢٠ من قانون العقوبات . ماهيتها ؟ عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢

من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . نطاقها ؟ عدم مصادرة دراجة بخارية لم يثبت استخدامها فى

ارتكاب الجريمة ، صحيح ٥٩٣

— تطبيق أحكام الاتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهورى رقم ١٧٦٤ لسنة

١٩٦٦ لا يؤثر فى مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به . أساس ذلك ؟ ٥٩٤

مواد مخدرة

- نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وجوب تفسيره على هدى المادة ٢٠ عقوبات : أثر ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب ٥٩٥
- التدرج في العقوبات تبعا لخطورة الجريمة . خطة المشرع في قانون مكافحة المخدرات ٥٩٦
- وجوب الحكم على الجاني . بتعويض يعادل مثلي الضرائب الجمركية المستحقة ، أو بتعويض يعادل مثليها أو مثلي قيمة البضائع موضوع الجريمة إن كانت من الأصناف الممنوعة . إيهما أكثر كفاية أن يبين الحكم الأساس الذي تساند إليه في القضاء بالتعويض . المنازعة في مقدار التعويض أو في خصوص عناصر تحديده لانتثار لأول مرة أمام محكمة النقض ٥٩٨

القواعد القانونية :

الفصل الأول

أركان جرائم المخدرات

الفرع الأول : الركن المادي :

١ - إن القانون يحرم إحراز المخدرات ومنها الأفيون وهو لم يفرق بين وسائل الحصول عليها وإحرازها فيستوى أن يكون المحرز قد انتقل إليه المخدر من غيره من الناس أو صنعه هو بنفسه إن كان من ثمار الزروع كالحشيش والأفيون . فمن اعتبر محرزا للأفيون تأسيسا على أنه زرع شجرة ولما نضجت واثمرت خدش الثمرة فخرج منها الإفراز الذي هو الأفيون فاعتباره كذلك صحيح .

(جلسة ١٩٢٣/١/٢ طعن رقم ٨٥٧ سنة ٢ ق) .

٢ - إن الحيازة في الشطر الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة معناها وضع اليد على الجوهر المخدر على سبيل الملك والاختصاص Possession ولا يشترط فيها الاستيلاء المادي بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المحرز للجوهر شخصا آخر نائبا عنه . وأما الإحراز Detention فمعناه مجرد الاستيلاء ماديا على الجوهر المخدر لأي باعث كان كحفظه على ذمة صاحبه أو نقله للجهة التي يريدها أو تسليمه لمن أراد أو إخفائه عن أعين الرقباء أو السعي في إتلافه حتى لا يضبط إلى غير ذلك من البواعث .

(جلسة ١٩٢٤/٢/١٩ طعن رقم ٢٦١ سنة ٤ ق) .

٣ - المقصود بالحيازة في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة هو وضع اليد على المخدر على سبيل التملك والاختصاص وليس يشترط فيها الاستيلاء المادي بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه فإذا ضبط مخدر مع زوجته وتحققت محكمة الموضوع أن الزوج هو المالك لهذا المخدر وجب اعتبار الزوج حائزا له أسوة بالزوجة وحق عليهما العقاب . (جلسة ١٩٣٥/١/٢٨ طعن رقم ١٧٩٥ سنة ٥ ق) .

٤ - إن المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ تعاقب على الحيازة Possession وعلى الإحراز Detention والحيازة لا يشترط فيها وضع يد الحائز ماديًا على الجوهر المخدر كما هو الشأن في الإحراز ، بل يعتبر الشخص حائزًا ولو كان الجوهر تحت يد شخص آخر نائب عنه . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم سلم المخدر إلى أحد الخفراء وكلفه نقله إلى جهة معينة إيقاعًا به . اعتبر المتهم حائزًا للمخدر الذي ضبط مع الخفير ، وحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٣٥ السالفة الذكر .

(جلسة ١٩٣٦/١٢/٢١ طعن رقم ٢٥٠ سنة ٧ ق) .

٥ - إذا استخلصت المحكمة من وقائع الدعوى والأدلة التي أوردتها أن المخدر الذي ضبط في دولا ب المتهم قد دسه فيه الشخص الذي بلغ عن إحرازها هذا المخدر فاعتبرته هو المحرز وأدانته وبرأت المتهم فلا تثريب عليها في ذلك مادام هذا الاستخلاص سائغا .

(جلسة ١٩٤٦/١/٢٨ طعن رقم ١٩٢ سنة ١٦ ق) .

٦ - يكفي لاعتبار المتهم محرزًا أن يكون سلطانه مبسوطا على المخدر ولو لم يكن في حيازته المادية . فإذا كان الثابت أن من ضبط معه المخدر إنما هو مستخدم عند المتهم ويوزع المخدر لحسابه ، فذلك يكفي في إثبات حيازة المتهم للمخدر .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٨ طعن رقم ٩٠٥ سنة ١٩ ق) .

٧ - لا يشترط لاعتبار الشخص حائزًا لمادة مخدرة إن يكون محرزًا ماديًا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك والاختصاص ولو كان المحرز للمخدر شخصًا آخر نائبًا عنه وذلك تطبيقًا للمعنى المقصود قانونًا في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة (جلسة ١٩٥٠/٢/٢٧ طعن رقم ١٨٨ سنة ٢٠ ق) .

٨ - الإحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديًا بغض النظر عن الباعث على الإحراز يستوى في ذلك أن يكون الباعث هو معاينة المخدر تمهيدًا لشرائه أو أي أمر آخر طالبت فترة الإحراز أو قصرت .

(جلسة ١٩٥٥/٤/١١ طعن رقم ٨٦ سنة ٢٥ ق) .

٩ - إحراز المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه وإذن فلا يفيد المتهم القول بأن حيازتها للمخدر كانت عارضة لحساب زوجها .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٢٦ طعن رقم ١٤١ سنة ٢٥ ق) .

١٠ - العقوبة واجبة على محرز المادة المخدرة مهما كانت الكمية التي يحزرها ضئيلة إذ القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة .

(جلسة ١٩٣٦/١/٦ طعن رقم ٤٠٠ سنة ٦ ق) .

١١ - ضبط الجوهر المخدر ليس ركنا لازما لتوافر جريمة إحرازه أو جلبه ، بل يكفي لإثبات الركن المادي ، وهو الإحراز ، في أي جريمة من هاتين الجريمتين أن يثبت بأي دليل كان أنه وقع فعلا ولم لم يضبط الجوهر المخدر . (جلسة ١٩٣٦/١١/٩ طعن رقم ١٨٩٧ سنة ٦ ق) .

١٢ - لا يلزم لتوافر ركن الحيازة بالنسبة للمتهم أن تضبط المادة المخدرة معه . فإذا اثبت الحكم أن الحشيش الذي وجد بمقهي المتهم وضبط مع اثنين من المترددين عليه هو لصاحبه واعتبره لذلك حائزًا للمادة المخدرة ، فذلك صحيح .

(جلسة ١٩٣٧/١١/٢٢ طعن رقم ١٩٨٧ سنة ٧ ق) .

١٣ - متى استخلص الحكم في منطق سليم من الأدلة التي أوردها أن المتهم ضالع بنفسه في واقعة احرار المخدر الذي لم يضبط عنده ينقله المخدر أو اخفائه في المنزل الذي ضبط فيه فإن عقابه على أنه محرر لمخالفة فيه القانون .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٢١ طعن رقم ١٢٧٤ سنة ١٢ ق) .

١٤ - لا يلزم لتوفر ركن الاحراز أن تضبط المادة المخدرة مع المتهم بل يكفي أن تثبت أن المادة كانت معه بأي دليل يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك فمتى كان الحكم قد عني بإيراد الأدلة التي من شأنها أن تؤدي إلى أن المتهم (الذي عوقب) قد دس الأفيون للمتهم الآخر (الذي لم يعاقب) فذلك يفيد أن ذلك المتهم قد احرز الأفيون قبل وضعه في المكان الذي ضبط فيه . وبذلك يتوافر ركن الاحراز في حقه . (جلسة ١٩٤٤/٢/١٤ طعن رقم ٤٢٩ سنة ١٤ ق) .

١٥ - إن القانون صريح في العقاب على كل اتصال بالمخدر مباشرة كان أو بالواسطة . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قبل التعاطي من الجوزة بنية تدخين الحشيش الذي بها ، فإن حمل الجوزة له والحشيش فيها ، كأننا من كان حاملها ، يكون حاصلًا لحسابه واجبا قانونًا مساءلته عنه كما لو كان حاصلًا منه . (جلسة ١٩٤٥/٤/٢ طعن رقم ٧١٢ سنة ١٥ ق) .

١٦ - يكفي إثبات وجود الشيء في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محررًا لهذا الشيء . فمن وجد في مكانه حشيش يعتبر محررًا له لمجرد وجوده في مكانه ، أما إقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بأن الحشيش موجود عنده فتكليف بالمستحيل ، إنما له هو بعد ثبوت احراره بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الحشيش عنده ويقيم الدليل على ذلك وليس هذا من قبيل إثبات الغنى . بل إنه يستطيع الإثبات بادعاء أن الغير هو الذي وضع الحشيش عنده في غفلة منه أو بغير وضائه . (جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ طعن رقم ٧ سنة ٢ ق) .

١٧ - الإحرار هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديًا طالت فترته أم قصرت ، يستوى في ذلك أن يكون الباعث عليه مجرد حفظه لحساب شخص آخر أو الانتفاع به . (الطعن رقم ١١١٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ س ٧ ص ٥٢) .

١٨ - إذا كان الحكم قد تعرض للقصد من الاحراز فقال أن المتهم قد اعترف في محضر ضبط الواقعة باحراره لقطعة الأفيون التي ضبطت معه وأنه محررها بقصد التعاطي وأن الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة ولم يشاهد المتهم وهو يوزع أي مخدر على أحد من رواد محله الذي كان به وحده فإن هذا الاستدلال معقول وكلف لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم من أن المتهم كان يحزر المخدر لتعاطيه .

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٩ س ٧ ص ٤٦٢) .

١٩ - إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت قصد التعاطي لدى المتهم في قوله ، وترى المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط ليس كبير بالنسبة لشخص مدمن التعاطي وترجح أن المتهم كان يحزره لاستعماله الشخصي إذ أنه فضلًا عن أن سوابقه قتل على ذلك فإنه لو كان يتجر لأعد لفافات صغيرة لتوزيع المخدر ولضبطت معه بعض هذه الفافات أو آلة التقطيع كمطواة وميزان الأمر المنتفى في الدعوى ، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفي للتدليل على إحرار المخدر بقصد التعاطي ومن شأنه أن يؤدي إلى مرتبه عليه .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٢ س ٧ ص ٦٢٣) .

٢٠ - لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه ، فليس يعيب الحكم أن يعتبر المتهمين جميعا حائزين ومحرزين للمواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول مادام أنه قد استخلص من الأدلة السائغة التي أوردها أن المتهمين جميعا قد اتفقت كلمتهم على تهريب المواد المذكورة بالسيارة التي أعدوها لهذا الغرض .

(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ س ٧ ص ٧٩٤) .

(والطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ س ١٠ ص ٧٢) .

٢١ - متى أثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط وهو يدخن الحشيش ، فإن هذا يكفي لاعتبار المتهم محرزا لمادة الحشيش من غير أن يضبط معه فعلا عنصر من عناصر الحشيش .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨١٩) .

(والطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ س ٨ ص ٨١٤) .

٢٢ - متى وقعت جريمة جلب المخدر بارادة الطاعنين وبالترتيب الذي وضعوه لها وتمت فعلا باستحضار المخدرات من الخارج ودخولها المياه الاقليمية فإن ما اتخذه رجال البوليس وخفر السواحل من الاجراءات لضبط المتهمين - باتفاق احدهم مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء - لم يكن يقصد به التحريض على ارتكابها بل كن لاكتشافها . وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ س ٧ ص ١٢٨٨) .

٢٣ - متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي ان المتهم الثاني اخذ قطعة الحشيش من المتهم الأول عند مراه يتعاطاه ، فإن ذلك ينتفى معه القول بان هذا الأخير هو الذي قدمه له أو سهل له تعاطيه ، ويكون الحكم إذ اعتبر ان احرازهما كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٣ س ٨ ص ٥٩٢) .

٢٤ - إن جريمة احراز الجوهر المخدر تتم بمجرد الاستيلاء عليه ماديا مع علم الجاني بان الاستيلاء واقع على جوهر مخدر يحظر القانون إحرازه بغير تصريح ، ولا يجدي به بعد ذلك كون الباعث على ارتكاب جريمته هو محاولة اخفاء أدلة الجريمة التي وقعت من متهم آخر أو أي غرض آخر لأن البواعث لا تؤثر على الجريمة .

(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٠ س ٨ ص ١٠٠١) .

٢٥ - متى كان الثابت بالحكم ان المتهم وآخرين كانوا يتناوبون تعاطي الحشيش اثناء وجودهم معا فإن دور كل منهم يعتبر مماثلا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخسيا ، وليس فيما أثبتته الحكم من اختصاص المتهم بحمل الجوزة المشتعلة وقت أن وقع عليه نظر الضابط ما يغير مركزه بما يسمح قانونا اعتباره مسهلا لزملائه الذين كانوا يبادلونه استعمال المخدر متى كان لايبين من الحكم ان الاشخاص الذين كانوا يجالسون المتهم في الحانوت قد استعانوا في الإحراز بشخص آخر لتسهيل التعاطي .

(الطعن رقم ٥٠٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٣ س ٩ ص ٥٩٩) .

٢٦ - إذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل تعاطي الحشيش المسندة إلى المتهم الأول بقوله « إن المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التي تمت في الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات تعاطي الحشيش فيه لتسهيل تعاطي المتهمين الحشيش عنده إذ كان المسكن خلوا مما عداهم وقد قصدوا إليه لهذا الغرض بدليل استفاد من ظروف الواقع على ماقرره المتهم السادس في التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بمقهى معين وذهبوا إلى مسكن المتهم الأول وكانت الجوزة بمعدات جاهزة هناك على المنضدة والنار موقدة ودخنوا جميعا كرسيين من الحشيش وأنه قد ساهم المتهم بتعاطي الحشيش معهم ، وترى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخذت به من تحريات الضابط ومن نتيجة مراقبته الأمر الذي أكد صحته وجديته ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بحيازة وتسهيل تعاطي الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها ، . إذا تحدث الحكم بذلك فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتي إحراز المخدر وتقديمه للآخرين للتعاطي اللتين دان المتهم بهما . (الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ س ٩ ص ٩٥٢) .

٢٧ - إذا كان الحكم قد اثبت بالادلة السائغة التي أوردها - أن المتهم الأول - وهو يشغل وظيفة سكرتير نيابة تسلم بحكم وظيفته وبصفته كاتباً للتحقيق الذي يجري في جنابة - من المحقق المادة المخدرة لتحريزها فاختلسها بأن استبدل بها غيرها بغير علم المحقق وسلمها للمتهم الثاني الذي أسرع في الخروج بها وإخفاها ، فإن هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان : جنابة اختلاس حرز المادة المخدرة - وجنابة إحراز المخدر في غير الأحوال التي بينها القانون . (الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٢ س ١١ ص ٤٩) .

٢٨ - الإحراز في صحيح القانون هو مجرد الاستيلاء المادي على المخدر لأي باعث كان ولو سلمه المتهم لأخر بعد ذلك لإخفائه ، أو سعى لاثلافه حتى يفلت المتهم الأصلي في جنابة الإحراز . (الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٢ س ١١ ص ٤٩) .

٢٩ - إذا كان ما أورده الحكم من عناصر وأدلة يفيد أن المتهم الأول والطاعن كانا يتناوبان تعاطي « الحشيش » ، فيكون دور كل منهما مماثلاً دور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالاً شخصياً ، وكون الطاعن هو صاحب المنزل الذي جرت فيه هذه الأعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانوناً باعتباره سهلاً لزميله تعاطي المخدر ، والحال أنه إنما كان يبدله استعماله فقط ، ويكون القدر الذي يجب محاسبة الطاعن عليه وفقاً للواقعة الثابتة بالحكم هو ارتكابه لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي . (الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٩ س ١١ ص ٨٩) .

٣٠ - إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذي ضبط معه المخدر دون الطاعن ، وهو الذي كان يحمل « الجوزة » وقت دخول رجال البوليس مما يستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن ، وليس من دليل على أنه استعان بالطاعن في الإحراز أو التعاطي أو أنه يسر له سبيل الحصول على المخدر بوسيلة تنم عن نشاط من جانبه وجد فيه المتهم الأول مستغافاً لتحقيق رغبته في تعاطي المادة المخدرة ، فإن هذا الذي أثبتته الحكم لا يوفر في حق الطاعن جريمة تسهيله للمتهم تعاطي المخدر .

(الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٩ س ١١ ص ٨٩) .

٣١ - متى كان الثابت من الحكم انه ظهر من تقرير التحليل ان الآثار التي وجدت بجلباب المتهم من مادة ثبت من التحليل انها (حشيش) ، فإن هذه الآثار - ولو كانت دون الوزن - كافية للدلالة على ان المتهم كان يحزر المخدر ، ذلك ان القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ، والعقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً متى كان لها كيان مادي محسوس امكن تقديره .

(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٤ س ١٢ ص ٤٩٥) .

(والطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٣ ص ٢٨٠) .

٣٢ - من المقرر قانوناً انه يتعين لقيام الركن المادي لجريمة احرار الجواهر المخدر ان يثبت اتصال المتهم به اتصالاً مادياً او ان يكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن في حيازته المادية ، كما يتعين لقيام الركن المعنوي في هذه الجريمة ان يثبت علم المتهم بان ما يحزره إنما هو جواهر من الجواهر المخدرة المحظور احرارها قانوناً . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر الركن المادي في حق المتهم إلا بقوله إن الجواهر كانت تحت مقعده ، وهو دليل قاصر غير مانع من ان تكون هذه الجواهر في حيازة الراكب الذي يجلس بجواره - كما أنه لم يدل على توافر الركن المعنوي في حق المتهم إلا بقوله إن الجواهر المخدرة كانت تحت بصره ، وهو دليل لا يفضل السابق ولا يكفي إذا لوحظ أنه كان بالسيارة راكب آخر - فإن الحكم إذ دان المتهم بناء على ذلك يكون قد جاء مشوباً بالقصور ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٥ س ١٢ ص ٦٩٢) .

٣٣ - لا يلزم في القانون ان يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة ، بل يكفي ان يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . فإذا كان يبين من مدونات الحكم ان المحكمة قد اطمأنت للأسباب السائغة التي أوردتها إلى توافر الركن المادي لجريمة احرار المخدر في حق المتهم وإلى علمه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة . فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائي العام في هذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ س ١٢ ص ١٨٧) .

٣٤ - متى كان الحكم قد أبان في وضوح صلة المتهم بالجواهر المخدر وعلمه بحقيقته واستبعاده قصد الاتجار أو التعاطي في حقه ، ثم استطرد إلى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين ، فإن ذلك لا يعيب الحكم طالما ان النقل في حكم ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادي من قبيل الأفعال المؤتممة التي ساققتها المادة من (حيازة أو احرار أو شراء أو تسليم أو نقل ، أو إنتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة) ولا ينطوي على قصد خاص - ومن ثم يكون هذا الاستطراد من الحكم غير مؤثر في حقيقة الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها بما لا تناقض فيه .

(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ س ١٢ ص ١٨٧) .

٣٥ - لا يشترط لاعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة ان يكون محرراً مادياً للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية او كان المحرز للمخدر شخصاً غيره . ولما كان يبين من مدونات الحكم ان الطاعنين اتفقا مع السائق المبلغ على نقل كمية من المخدرات في سيارته بطريقة وفي موعد معينين ومحددة تفاصيلها ، وأنه تسلم المخدرات على نحو يطابق خطتها ونقلها إلى منزل الطاعن الثاني على ما اتفق عليه فاسرع الأخير

إلى داخل السيارة وطلب منه التوجه إلى منزل الطاعن الأول الذى قفز بدوره إلى داخل السيارة وطلباً منه الانطلاق إلى مكان محدد بعلامة معينة ، إلى أن تمكن رجال الشرطة من القبض عليهما وضبط المخدر ، وهو ما يكفى للدلالة على توافر الركن المادى لجريمة احراز المخدر فى حق الطاعنين وإلى علمهما بكنه وبحقيقة المادة المضبوطة ، بما يتوافق به القصد الجنائى العام فى هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٨ س ١٤ ص ٢٩٥) .

(والطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ٣٩٨) .

٣٦ - لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن الركن المادى لجريمة احراز المخدر ، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - ما يكفى للدلالة على قيامه ولما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه استند فى إدانة الطاعن إلى أدلة صحيحة وسائغة استمدتها من أقوال شهود الإثبات التى حصل مؤداها تفصيلاً ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى القصور فى التدليل يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٨ س ١٤ ص ٢٩٥) .

٣٧ - الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وادخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دولياً ، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون المذكور فى المواد من ٣ إلى ٦ . فتخطى الحدود الجمركية من الإقليم السورى إلى الإقليم المصرى فى ظل الوحدة التى جمعت بينهما ، بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه فى كل إقليم ، يعد جلباً محظوراً . ذلك أنه على الرغم من قيام الوحدة بين الإقليمين فقد احتفظ كل إقليم بحدوده الجمركية . ولما كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى السائغة التى أوردها أن نقل الجواهر المخدرة من الإقليم السورى إلى الإقليم المصرى قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات ، وانزل على الطاعن العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجريمة وهى واحدة فى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ س ١٤ ص ٢٧٠) .

٣٨ - استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف إلى التدرج فى العقوبات تبعاً لخطورة الجريمة فنص فى المادة ٣٣ على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بقصد الاتجار ، وأعقب ذلك فنزل بالعقوبة فى المادة ٣٤ وجعلها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لجريمة أقل خطورة وهى الاتجار فى المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم ٥ المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى أغراض معينة وتصرفوا فيها بآية صورة كانت فى غير تلك الأغراض ، ثم الحق بهذه الجرائم فى الفقرة (د) من هذه المادة جريمة إدارة أو إعداد أو تهيئة مكان لتعاطى

المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطي بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة أخف نوعاً وهي عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، وهذه المغايرة بين الفقرة (د) من المادة ٣٤ وبين المادة ٢٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان في حكم الفقرة (د) من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه . وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الأمر المستفاد من منطق التائيم في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطي بتغليب العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، أما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته .

(الطعن رقم ٢٣٩١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٣ س ١٥ ص ٥٢٦) .

٣٩ - الأصل أن المحكمة لا تقتيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مجرد التعديل هو أن الواقعة بالنسبة إلى الطاعن الثالث إنما تكون جريمة إحراز حشيش لا جلبه ، ولم يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى - ذلك بأن الجلب في واقع الأمر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود داخل أراضى الجمهورية فهو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوي ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها وقد نفت المحكمة عن الطاعن الجلب لانعدام الدليل على مساهمته فيه وابتقت شطراً من الأفعال الأخرى المستندة إليه من بادئ الأمر والتي تتمثل في نقل التلاجة التي تحوى المخدر من شركة النقل بالقاهرة إلى مسكن المتهم الثالث الأمر الذي تتوافر به - مع ثبوت علمه المؤتم - الحيازة بركنيها المادى والمعنوى للجريمة التي دانته بها - ومن ثم فإن هذا التعديل لا يجافى التطبيق السليم في شيء ولا يخول للطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع . ولا تلتزم المحكمة في هذه الحالة بتنبية المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ س ١٦ ص ٦٠٠) .

٤٠ - لما كان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعنة هو مادة الحشيش فإن ما أورده من ذلك يكفي لتبرير قضائه بإدانته الطاعنة ، ولا يعيبه إغفاله الإشارة إلى ماورد بالتقرير من خلو جيب الطاعنة من آثار الحشيش ، ولا على الحكم أيضاً إن هو لم يرد على ما أثارته الطاعنة في هذا الشأن ذلك بأنه فضلاً عما أورده الحكم من أن المخدر المضبوط مع الطاعنة وجد مغلفاً فإنه يفرض وجوده مجرداً عن ذلك فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب .

(الطعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ق ٥١ ص ٢٥٨) .

٤١ - إن تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها إنما هو مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل . ومن ثم فإن خطأ مأمور الضبط القضائي في التعرف على نوع المادة المخدرة التي

مواد مخدرة

تحويلها بعض اللقافات المضبوطة لا يكفي في ذاته للقول بأن اللقافات التي ضبطت على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت للتحليل .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ س ١٧ ق ٦٧ ص ٢٢٩) .

٤٢ - جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .

(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ق ١٦٩ ص ٩١٨) .

(والطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٢ ص ١٢٤) .

٤٣ - الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً ، بل إنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ ، إذ يبين من استقراء هذه النصوص أن الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للفتات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله . وأوجب على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب أو التصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى الجهة الإدارية المختصة . كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالإقليم الجمركي الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك تعتبر خطاً جمركياً ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة ، وأنه « يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة به . أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقاً لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه ، . ومفاد ذلك أن تخطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه يعد جلباً محظوراً .

(الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢ س ١٧ ق ٢١٥ ص ١١٤٠) .

٤٤ - النقل في حكم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادي من قبيل الأفعال المؤتممة التي ساققتها هذه المادة ولا ينطوي في ذاته على قصد خاص .

(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٢٤ ص ١٢٢٧) .

٤٥ - لم يعين القانون حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ، فالعقاب واجب حتماً مهماً كان المقدار ضئيلاً ، متى كان له كيان مادي محسوس أمكن تقديره .

(الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٢١ س ١٨ ق ٤٩ ص ٢٥٨) .

٤٦ - النقل في مجال تطبيق المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها هو ذلك العمل المادي الذي يقوم به الناقل لحساب

غيره . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يجانب هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . ولا يعيبه من بعد - اعتناقه وصف النيابة من أن النقل كان بقصد الاتجار ، مادام أن المحكمة قد ردت الواقعة إلى وصفها الصحيح من أن النقل إنما كان لحساب الغير وأن دور المطعون ضده اقتصر على مجرد الفعل الملقى المسند إليه ، مما مفاده أن إضافة عبارة « قصد الاتجار » إلى الوصف لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يمس البتة ذاتية الحكم ولا النتيجة التي انتهى إليها . (الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ق ١٥٦ ص ٧٧٨) .

٤٧ - الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً ، بل إنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ .

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٥ س ١٩ ق ١٠ ص ٤٧) .

٤٨ - يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالإقليم الجمركي ، الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة » ، وأن « الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك تعتبر خطأ جمركياً قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة » ، وأنه « يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحري من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة به . أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقاً لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع بقرار منه » . ومفاد ذلك أن تخطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص - المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه - في شأن جلب المخدر ، يعد جلباً محظوراً .

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٥ س ١٩ ق ١٠ ص ٤٧) .

٤٩ - إحراز المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه ، وهو يتوافر بمجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء مادياً طالبت فترته أم قصرت .

(الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤ س ١٩ ق ٥٧ ص ٢٠٨) .

٥٠ - جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة ، ومن ثم فإن كان وقوع الجريمة قد بدأ بدائرة محافظة القاهرة فإن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص نيابة أسبوط التي أصدرت إذن التفتيش مادام تنفيذ هذا الإذن كان معلقاً على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة اختصاصها .

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤ س ١٩ ق ٥٩ ص ٢٢٠) .

(والطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٦٧ ص ٢١٠) .

٥١ - إنه ليس لازم إفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة أن يكون هو - دون سواه - صاحب المخدر الذي ضبط في صندوق لا يستأثر باستعماله وإنما يشاركه فيه آخرون . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يفي بذاته لدحض دفاع الطاعن القائم على شيوع التهمة بينه وبين أولاده وزوجه التي أثار المدافع عنه سبق اتهامها بإحراز مخدرات فعدت بذلك غير بعيدة عن مواطن

الشبهات بالنسبة لهذا النوع من الاتهام ، الأمر الذي كان يتعين معه على الحكم أن يواجه دفاع الطاعن - الذى يعد فى واقعة الدعوى دفاعاً جوهرياً - بما يحمل اطراحه له ، أما وهو لم يفعل فقد تعيب بالقصور الذى يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٥٦ ص ٢٥٨) .

٥٢ - جلب المخدر معناه استيراده ، وهو معنى لا يتحقق إلا إذا كان الشيء المطلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصى ، ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، يدل على منحى التشريع نفسه وسياسته فى التدرج بالعقوبة على قدر جسامة الفعل ووضع كلمة الجلب فى مقابل كلمة التصدير فى ذات النص ، فضلاً عن نصوص الاتفاقات الدولية التى انضمت إليها مصر قياماً منها بواجبها نحو المجتمع الدولى فى القضاء على تداول المواد المخدرة وانتشارها ، ولا يعقل أن مجرد تجاوز الخط الجمركى بالمخدر يسبغ على فعل الحيازة أو الاحراز معنى زائد عن طبيعته ، إلا أن يكون تهريباً لا جلباً كما تقدم إذ الجلب أمر مستقل بذاته ، ولكن تجاوز الخط الجمركى بالسلعة الواجبة المنع ، أو موضوع الرسم شرط لتحقيقه ، وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول باعتبار الفعل جلباً ولو تحقق فيه قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والإحالة لقصوره عن استظهار هذا القصد الذى تدل عليه شواهد الحال .

(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ٦/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٣٠ ص ٥٤٧) .

٥٣ - إن الجلب الذى عناه المشرع فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣٣ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، استهدف مواجهة عمليات التجارة الدولية فى المواد المخدرة والقضاء على تهريبها وفاء بالتزام دولى عام ، قننته الاتفاقات الدولية المختلفة ومنها اتفاقية الأفيون الدولية والبروتوكول الملحق بها والتى تم التوقيع عليها بجنيف فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٢٥ وبدىء فى تنفيذها فى سبتمبر سنة ١٩٢٥ وانضمت إليها مصر فى ١٦ من مارس سنة ١٩٢٦ ، وتعتبر هذه الاتفاقية الأصل التاريخى الذى استمد منه المشرع أحكام الاتجار فى المخدرات واستعمالها .

(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ٦/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٣٠ ص ٥٤٧) .

٥٤ - إنه على اثر توقيع مصر لاتفاقية الأفيون الدولية ووضعها موضع التنفيذ صدر القانون رقم ٢١ فى ١٤/٤/١٩٢٨ ، وحظر فى المادة الثالثة منه على أى شخص أن يجلب إلى القطر المصرى أو يصدر منه أى جوهر مخدر ، إلا بترخيص خاص من مصلحة الصحة العمومية ، وحدد فى المادة الرابعة منه الأشخاص الذين يمكن أن يحصلوا على رخص الجلب ، وهم أصحاب الصيدليات والمعامل وتجار المخدرات المرخص لهم ومصالح الحكومة والوكلاء أو الوسطاء للمتحصلات الطبية الأقرباذينية والأطباء ، ثم صدر بعد هذا القانون المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فى ٢٥/١٢/١٩٥٢ ثم القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، وتضمنت كلها النص على ذات الحظر فى شأن الجلب ، على توال فى تشديد العقوبة حالاً بعد حل .

(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ٦/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٣٠ ص ٥٤٧) .

٥٥ - يبين من نصوص القوانين أرقام ٢١ لسنة ١٩٢٨ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ و ١٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، فى صريح عبارتها وواضح دلالتها أن المشرع أراد من حظر الجلب أن يبسط رقابته على

عمليات التجارة الدولية في الجواهر المخدرة ، فحظر جلبها وتصديرها ، وفرض قيوداً إدارية لتنظيم التعامل فيها وتحديد الأشخاص الذين يسمح لهم بهذا الاستثناء .
(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٦ س ٢١ ق ١٣٠ ص ٥٤٧) .

٥٦ - من المقرر أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً ، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ ، إذ يبين من استقراء هذه النصوص أن الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة ولا يمنح إلا للفئات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله ، وأوجب على مصلحة الجمارك في حالتها الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى الجهة الإدارية المختصة . كما أن مفاد نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في ١٣ يوفية سنة ١٩٦٦ أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه يعد جلباً محظوراً . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد اجتاز بالمخدرات الخط الجمركي وذلك بنقلها إلى الشاطئ الغربي لخليج السويس ، فإن فعل الجلب يكون قد تم فعلاً وحق العقاب عليه . ولا وجه للتحدى بما خاض فيه الطاعن من جدل حول منطقة عيون موسى التي جلب منها المخدر وكونها داخلية في الجبهة الإقليمية للجمهورية مادام أن الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى السائفة التي أوردها أن الفعل تم باجتياز الخط الجمركي على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات .
(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٤/٤ س ٢٢ ق ٨٠ ص ٢٢١) .

٥٧ - إذ عاقب القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه ، بعكس ما استنته في الحيازة والإحراز لأن ذكره يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل ينتزه عنه الشارع ، إذا جلب بطبيعته لا يقبل تغلوت القصد ، ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المطلوب مع الطاعن الأول وزن ١,١٣٠ كيلو جراماً ، ومع

مواد مخدرة

الطاعن الثانى يزن ١٨٠ ، ١ كيلو جرام ضبط مع كل منهما داخل علب سجائر بعد تفريغها أعدت خصيصاً لجلبه ولم يدفع أى منهما بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به فى القانون بما تضمنته من طرح الجوهر فى التعامل ، ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزماً من بعد باستظهار القصد الملابس لهذا الفعل صراحة* - ولو دفع بانتفائه - مادام مستفاداً بدلالة القضاء من تقريره واستدلالة .

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ق ١١٨ ص ٥٢٩) .

٥٨ - الشروع فى تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية جريمة من جرائم التهريب الجمركى .

(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٧٢ ص ٧٧١) .

٥٩ - الإحراز فى صحيح القانون يتم بمجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاءً مادياً مع علم الجانى بان الاستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون إحرازه بغير ترخيص .

(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ١٩١ ص ٨٤٤) .

٦٠ - النقل فى حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها هو فعل ملادى من قبيل الأفعال المؤتممة التى ساققتها هذه المادة ولا ينطوى فى ذاته على قصد خاص .

(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٣ ق ٢٢١ ص ١٠٢٩) .

٦١ - إذ عاقب المشروع فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ، إلا إذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى وتقدير ذلك مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً ومستمداً من أوراق الدعوى . ولما كان الحكم قد أثبت أن الكمية المضبوطة تزن كيلو جراماً وستين جراماً وانتهى إلى أن المحكمة تعتقد فى يقين جازم أن الطاعن أقبل إلى الديار المصرية جالباً معه المخدر بقصد طرحه للتداول ودل على ذلك بأدلة مؤدية تكفى لحمل قضائه ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن القصد من الجلب والتدليل على ذلك بمقدار المضبوط من المخدر لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٣ ق ٢٣٥ ص ١٠٥٢) .

٦٢ - لا يشترط لاعتبار الجانى حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً لها بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصاً غيره . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى نسبة المخدر المضبوط للطاعن الأول إلى أنه زوج ابنة الطاعنة الثانية واحتفظ به لديها إمعاناً فى التخفى عن رجال السلطة وتيسيراً لتصرفه وإلى إقرار الطاعنة الثانية وابنتها المحكوم ببراعته للضابط وأفراد القوة وقيامهما بالإرشاد عن المضبوطات وإلى قيام المبرر القوى الذى يسمح للطاعن الأول باستعمال منزل الطاعنة الثانية فى حفظ المخدرات التى يتجر فيها باعتباره زوج ابنتها وإلى وقوف سيارته المملوكة له أمام هذا المنزل يقودها شخص معروف بأنه من كبار تجار المخدرات وأن القوة كانت تجهل هذا المنزل ومدى صلته بالطاعن الأول ولم تكن تعلم بما كان فيه من جوهر مخدر إلا بعد إقرار الطاعنة

الثانية وابتها وإرشادهما وأن الإقرار تضمن أن المخدر مملوك للطاعن الأول وليس في الأوراق ما يفيد قيام خلف بينه وبينهما يدفعهما إلى اتهامه بغير حق ، وإلى أن الأوراق خالية مما يؤثر في عقيدة المحكمة فيما اطمأنت إليه من أن المخدر المضبوط للطاعن الأول أخذاً بأقوال الطاعنة الثانية وابتها رغم عدولهما عنها بغية الفصل من آثارها سواء بالنسبة لهما أو للطاعن الأول - وإذا كان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائغاً في التدليل على نسبة المخدر المضبوط إلى الطاعن الأول بغض النظر عن ضبط المخدر في أكثر من مكان بالمنزل مادام أن الكيسين المضبوطين في الصيوان مماثلين لأكياس المخدر التي ضبطت بإرشاد الطاعنة وأقرت للضابط بأنها مملوكة للطاعن الأول فإن النعى على الحكم بالقصور أو الفساد في الاستدلال في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣ س ٢٣ ق ٢٩٦ ص ١٣١٧) .

٦٣ - إن القانون إذ أوجب توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي ، قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلبس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال ، إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يحفل في نصه عن الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استثنى في الحيازة أو الإحراز . ولما كان الحكم المطعون فيه قال في سياق بيانه واقعة الدعوى : « إن المخدر المضبوطين ٢٨٠٠ جراماً من الحشيش خبيء في ستة أكياس من الدمور ملفوفة حول جسم المتهم - المطعون ضده - الذي اعترف في تحقیقات النيابة بضبط المخدر معه وقرر أن شخصاً أعطاه له لبيعه في القاهرة ، فإن ذلك كاف في حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذي قارفه المطعون ضده لفظ « الجلب » كما هو معترف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر في التعامل بغير حاجة إلى استظهار القصد الخاص لهذا الفعل صراحة ولو دفع بانتفائه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الواقعة مجرد إحراز للمخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي المنطبقة على المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استناداً إلى ما قاله من أن : « ... الدعوى خلو من أي دليل يثبت أن المتهم قد جلب إلى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرًا ، فإن يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٣ ق ٢٢٦ ص ١٤٥٤) .

٦٤ - إن المشرع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١١ س ٢٥ ق ٢٩ ص ١٢٦) .

٦٥ - إن جلب المواد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية ، فهو في مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١١ س ٢٥ ق ٢٩ ص ١٢٦) .

٦٦ - متى كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن انه سمح لبعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات في « جوزة » ، دخان المعسل في حضوره وتحت بصره وكان هذا الذى اثبته الحكم - بما ينطوى عليه من تحلل الطاعن من التزامه القانونى بمنع تعاطى المخدرات في محله العام وتغاضيه عن قيام بعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات تحت انفه وبصره ثم تقديمه « جوز » ، دخان المعسل لهم وهو على بصيرة من استخدامها في هذا الغرض - تتوافر به في حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هي معرفة في القانون ، فإنه لا محل لما يحتاج به الطاعن من تخلف القصد الجنائى فيها .

(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٤ س ٢٧ ق ٦٥ ص ٢١٢) .

٦٧ - إن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دولياً بل انه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثانى من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ إذ يبين من استقراء هذه النصوص ان الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للفئات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله وأوجب على مصلحة الجمارك في حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى الجهة الإدارية المختصة . ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية والمنوط بها منحه يعد جلباً محظوراً . لما كان ذلك . وكان ما اثبته الحكم في حق المطعون ضده من انه احضر المخدر البالغ وزنه ٥٥٥٠ جراماً من الباخرة القادمة من بيروت ونقله متخطياً الخط الجمركى بميناء الاسكندرية ليس كافياً في حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذى قارفه المطعون ضد لفظ « الجلب » ، كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها في القانون متخطياً الخط الجمركى ومن طرحها في التعامل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر على ما سلف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٨ س ٢٧ ق ٧٤ ص ٢٤٨) .

٦٨ - إنه وإن كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى فلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة إلا أنها متى افصححت عن الأسباب التى من أجلها أخذت بها أو اطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أوردته واستدلته به مؤدياً لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تغافل مع حكم العقل والمنطق ويكون لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك ، وكان لا يشترط لاعتبار الجانى حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً لها بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه

مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادة أو كان المحرز لها شخصاً غيره وكان عدم إلمام المرشد السرى باسم المطعون ضده الأول كاملاً أو بمحل إقامته وعمله بعد أن انس إليه واطمان إليه ووثق فيه كما قرر بذلك الضابط لا يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقلي والمنطقي احجام المطعون ضده الأول عن الاتفاق معه على بيع صفقة المخدرات التي يرغب في اتمامها أو الشك في حصول الاتصال أصلاً بين المرشد السرى والمطعون ضده فإن ما أورده الحكم في ذلك وأقام عليه قضاءه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٩ س ٢٧ ق ١٠٣ ص ٤٧٠) .

٦٩ - إن القانون إذ أوجب توقيع العقوبة المخلفة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على جلب المواد المخدرة قد دل على أن المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، سواء كان الجالب استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي ، قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يحفل في نصه عن الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة أو الإحراز .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ س ٢٧ ق ١١٦ ص ٥١٩) .

٧٠ - لما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة من ضبط المواد المخدرة في جيبى، جلباب الطاعن وصديريه والتفتت عن طلب معاينة منزله وأطرحته بقالة أن الغرض منه هو مجرد التشكيك في صحة ما شهد به شاهد الإثبات لا لنفى الواقعة ذاتها ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافياً وسائغاً في الالتفات عن طلب المعاينة ، لما لمحكمة الموضوع من أن ترفض هذا الطلب إذا لم ترى فيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التى اقتنعت بها طبقاً للتصوير الذى أخذت به ، وانها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة على النحو الذى رواه شاهد الإثبات مادامت قد بررت رفضها بأسباب سائغة . كما أنه لا جدوى فيما يثيره الطاعن خاصاً بطلب المعاينة طالما أن الحكم أثبت في حقه أنه قد ضبط محرراً المخدر بملابسه ولم يثر بخصوصه أى منازعة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لا يكون مقبولاً .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ س ١٨ ق ٥٥ ص ٢٥٢) .

٧١ - إن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - غير مقصور على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً فحسب ، بل إنه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التى يتحقق بها نقل المخدر - ولو في داخل نطاق ذلك المجال - على خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ التى رصد لها المشرع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التى

مواد مخدرة

بينها بيان حصر وبالطريقة التي رسمها على سبيل الإلزام والوجوب ، فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله ، وإيجابه على مصلحة الجمارك تسلم هذا الإذن من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة ، وتحديد كيفية الجلب بالتفصيل . يؤكد هذا النظر - فوق دلالة المعنى اللغوي للفظ « جلب » ، أي ساق من موضع إلى آخر - أن المشرع لو كان يعنى الاستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامية ، ولما منعه مانع من إيراد لفظ « استيراد » ، قرين لفظ « تصدير » ، على غرار تهجه في القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين نقلاً الجوهر المخدر من المركب الأجنبي خارج بوغاز رشيد - في نطاق المياه الإقليمية - على ظهر السفينة إلى داخل البوغاز ، على خلاف أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة - وأخصها استيفاء الشروط التي نص عليها ، والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة التي حددها - فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به في القانون .

(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨ س ٢٨ ق ١١٧ ص ٥٥٦) .

٧٢ - من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المخدر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له . يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استثنى في الحيابة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيابة المخدر أو إحرازه .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ س ٢٨ ق ١٢٢ ص ٦٢٦) .

٧٣ - مناط المسؤولية في حالتى إحراز أو حيابة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بآية صورة عن علم وإرادة إما بحيابة المخدر حيابة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيابة المادية .

(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٢ س ٢٩ ق ٤٦ ص ٢٤٩) .

٧٤ - لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إعادة تحليل الحبات المضبوطة فإنه لا يكون له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه أو الرد على دفاع لم يثر أمامها ، ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض وفضلاً عن ذلك فإنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب استدعاء الخبير الفني بقسم المجموعة النباتية لمناقشته في تقريره عن كيفية الوصول إلى أن

القلم الزهرية هي لنبات القنب الهندي ، كما طلب استدعاء المحلل الكيماوى لمناقشته في مكونات الحبات المضبوطة فاجابته لطلبة وسمعت المحكمة شهادتهما ثم ترفع المدافع عنه وانهى مرافعته دون أن يطلب إجراء أى تحليل ، وإذ كان ما أثبته تقرير تحليل العينات من انها من جوهر الحشيش كافياً لحمل الحكم الصادر بإدانته عن جريمة حيازة المواد المخدرة مادام الطاعن لا ينازع في أن تلك العينات هي جزء من مجموع ما ضبط وكان القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فإن العقاب واجب حتماً مهما كان القدر ضئيلاً متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره كما هي الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من اخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ س ٢٩ ق ٧٢ ص ٢٧٣) .

٧٥ - من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له . يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل مما يقتضيه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه .

(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧ س ٢٩ ق ١٩٨ ص ٩٥٥) .

٧٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المطلوب ٢, ٢٣٥ كيلو جراماً من جوهر الحشيش أخفاها الطاعن في مخباين داخل رده وحقائه ودخل بها ميناء القاهرة الجوى قادماً من سوريا فإن ما أثبته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر . فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون وانتفت عنه قالة القصور .

(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧ س ٢٩ ق ١٩٨ ص ٩٥٥) .

٧٧ - من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى شهادة مأمور الضبط التى حصل مؤداها تفصيلاً - ولا ينازع الطاعن في صحة ما أورده الحكم منها - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التسبب يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥ س ٣٠ ق ١٧٩ ص ٨٣٤) .

٧٨ - مناط المسؤولية في حالتى إحتراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسطسلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه من قبل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ س ٢١ ق ٥٢ ص ٢٦٢) .

٧٩ - متى كان القانون لا يشترط للعقاب على جريمة تهينة مكان لتعاطى الغير للمخدرات فيه أن يكون المحل قد أعد خصيصاً لممارسة هذا التعاطى أو أن يكون الغرض الاصلى من فتحه هو استغلاله فى هذا الشأن ، بل يكفى أن يكون مفتوحاً لمن يريد تعاطى المخدرات ، يدخله لهذا الغرض ولو كان المحل مخصصاً لغرض آخر .

(الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ س ٢٢ ق ٢٩ ص ١٨٥) .

٨٠ - جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة ، تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى الغير للمخدرات وتهينة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطى المخدرات أياً كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة .

(الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ س ٢٢ ق ٢٩ ص ١٨٥) .

٨١ - من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجانى حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً لها بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز لها شخص غيره ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استند فى إثبات حيازة الطاعن لمخدر الحشيش المضبوط فى مسكن ابنته إلى تحريات ضابط مكتب مكافحة المخدرات وأقواله التى أطمأن إليها والنسب حصل مؤداها بأن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ويحتفظ بها فى مسكنه وتساعد ابنته فى إخفاء المخدرات بمسكنها وبناء على إذن التفتيش الصادر له قام بضبط أربعين لفافة سلوفاتية حمراء اللون تحوى كل لفافة قطعة من الحشيش بمسكن ابنة الطاعن وإلى اقرار الأخيرة للضابط باحرازها المخدر المضبوط لديها لحساب والدها وإلى ضبط لفافات من السلوفان الأحمر مما يستعمل فى تغليف المخدر بمسكن الطاعن وكذا سكن ملوث نصلها بفتات الحشيش وميزان بكفتين ملتصقا به فتات الحشيش والأفيون وثلاث قطع معدنية من فئة الخمسة مليمات تستخدم فى وزن المخدر ، ولما كان الطاعن لا يجادل فى أن ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الضابط وتحريات التى أطمأن إليها وعول عليها فى الإدانة له أصله الثابت فى الأوراق ، وكان ما أورده كافياً وسائغاً فى التدليل على نسبة المخدر المضبوط فى مسكن ابنة الطاعن إليه فإن النعى على الحكم بالقصور فى هذا الخصوص ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى لا يقبل لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٩ س ٢٢ ق ٤٤ ص ٢٦٠) .

٨٢ - لما كان استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف إلى التدرج فى العقوبات تبعاً لخطورة الجريمة فنص فى المادة ٣٣ على عقوبة الإعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدر متى كان ذلك بقصد الاتجار ، وأعقب ذلك فنزل بالعقوبة فى المادة ٣٤ إلى الإعدام أو

الاشغال الشاقة المؤبدة لجريمة اقل خطورة وهى الاتجار فى المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى اغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت فى غير تلك الاغراض ، ثم الحق بهذه الجرائم فى الفقرة « د » من هذه المادة جريمة إدارة او إعداد او تهيئة مكان لتعاطى المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطى بغير مقابل او تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة اخف نوعاً وهى عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة - وهذه المغايرة بين الفقرة « د » من المادة ٢٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبى الجريمة الاولى فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن ان إدارة او إعداد او تهيئة المكان فى حكم الفقرة « د » من المادة ٢٤ لتعاطى المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطى المخدرات ، وهو الامر المستفاد من منطق التائيم فى هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطى بتغليظ العقاب على مرتكبها شأنهم فى ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، اما حيث يكون تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الاخف والمنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون ذاته - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد طبق فى حق الطاعن الاول حكم المادة ٣٢/١ عقوبات ووقع عليه عقوبة الجريمة الأشد للجرائم التى دانه بها وهى المقررة لجريمة إدارة وتهيئة مكان لتعاطى المخدرات ، وإذا كان الحكم بالإدانة فى تلك الجريمة يجب لصحته ان يشتمل بذاته على بيان ان إدارة المكان بمقابل يتعاطاه القائم عليه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه سواء فى بيان واقعة الدعوى او سرده اقوال الشهود - قد خلا من ذكر هذا البيان فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن الاول بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره فى أوجه طعنه . لما كان ذلك ، وكانت الجريمتان اللتان دين بهما الطاعن الثانى تلتقيان فى صعيد واحد مع الجريمتين الاولى والثانى اللتين دين بهما الطاعن الاول فإن نقض الحكم بالنسبة لهذا الأخير يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الثانى لأن إعادة المحاكمة بالنسبة لأولهما وما تجر إليه او تنتهى عنده تقتضى لحسن سير العدالة ان تكون إعادة البحث فى الواقعة بالنسبة للطاعنين فى جميع نواحيها وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثانى .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١١ س ٢٢ ق ١١٦ ص ٦٦٥) .

٨٣ - لما كان الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً ، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو فى نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ٣ إلى ٦ التى رصد لها الشارع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التى بينها بيان حصر ، وبالطريقة التى رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب او لمن يحل محله فى عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب

مواد مخدرة

والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة ، كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك - الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالاقليم الجمركي ، الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك تعتبر خطاً جمركياً ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة وأن يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة به . أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه ، . ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه ، يعد جلباً محظوراً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن الطاعن قد اجتاز بالمخدرات الخط الجمركي ، وذلك بنقلها من الضفة الشرقية لقناة السويس إلى الضفة الغربية لها ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون .

(الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ س ٢٢ ق ٢١٣ ص ١١٩٢) .
 ٨٤ - لما كانت جريمة إدارة أو تهينة مكان لتعاطي المخدرات المنصوص عليها في المادة ٣٤/د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تغاير جريمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته والتي تتوافق بمجرد قيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص تعاطي المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطي الغير للمخدرات وتهينة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطي المخدرات أيأ كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اشترط لقيام هذه الجريمة تولى الجاني تهينة أو تخصيص مكان لتعاطي المخدرات وتقاضيه جعلاً نظير ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٤٥٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٧٩) .
 ٨٥ - لما كانت جريمة تسهيل تعاطي المخدرات كما هي معرفة في القانون تقتضي صدور أفعال إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة وكان ما أورده الحكم في مدوناته لا يكفي للتدليل على توافر عناصر جريمة التسهيل في حق الطاعن ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعاطي أحد رواد المقهى مخدراً بمقهاه لا يعد تسهلاً لتعاطي المخدر كما أن مجرد تقديم نرجيلة لأحد رواد المقهى لا يفيد بذاته أنه قدمها له لاستعمالها في تدخين المخدر . وإن كان الحكم لم يورد الدليل على ما خلص إليه من أن الطاعن أذن للمتهم الثاني بحمل الجوزة بما عليها من مخدر وتقديمها للرواد ، فإنه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ٦٨٠٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ س ٢٤ ق ١١٣ ص ٥٧٧) .
 ٨٦ - من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي

أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/٤ س ٢٤ ق ١٥٧ ص ٧٩٩) .

(والطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ س ٢٤ ق ١٦٧ ص ٨٤١) .

٨٧ - لما كانت جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها ، لا تتوافر إلا بقيام الجاني بفعل أو أفعال إيجابية - أيأ كانت - يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد تعاطي المخدرات ، تحقيق هذا القصد ، وذلك بوضع المخدر تحت تصرفه ورهن مشيئته وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ضبط المتهم وفي حوزته جوزة ثبت من تقرير التحليل الكيماوي أن غسالة قلبها تحتوي على آثار الحشيش ، ومن ضبط ثمانية أحجار بأعلا نصبة المقهى عليها قطع من مادة ثبت من التقرير سالف الذكر أنها لجوهر الحشيش دليلاً على تقديم الطاعن لمخدر الحشيش للغير لتعاطيه ، ودون أن يفصح في مدوناته عن صدور نشاط إيجابي من المتهم يتحقق به قبله الركن المادي لجريمة تقديم المخدرات للتعاطي ، فإنه يكون قاصر البيان ، بما يبطله .

(الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢ س ٢٤ ق ١٦٢ ص ٨٢٥) .

٨٨ - لما كانت جريمة إدارة أو تهئية مكان لتعاطي المخدرات المنصوص عليها في المادة ٣٤/د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، التي أخذ الحكم المطعون فيه الطاعن بها ، لا تتحقق - وعلى ما يبين من استقراء نصوص القانون والتدرج في العقوبات تبعاً لخطورة الأفعال المنصوص عليها فيه - إلا مقابل جعل يستاديه القائم على إدارة المحل أو تهئته ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته - على السياق المتقدم - لا يسوغ به القول إن إدارة الطاعن للمحل أو تهئته كانت لتعاطي المخدرات مقابل جعل ، فإنه يكون قاصر البيان في استظهار توافر أركان تلك الجريمة بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢ س ٢٤ ق ١٦٢ ص ٨٢٥) .

٨٩ - لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة ، فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أم لحساب غيره ، متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي ، وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ، ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحيابة أو الإحراز لأن ذكره يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل مما يمتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ، ولا كذلك حيابة المخدر أو إحرازه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المطلوب زنته ٢,٠٨٠ كيلو جراماً ضبطت مخبأة في مكان سرى في حقيبة الطاعن ودخل بها ميناء الاسكندرية قداماً من سوريا ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر في التعامل ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزماً من بعد

باستظهار القصد الملابس لهذا الفعل صراحة - ولو دفع بانتقائه ، وهو ما لم يفعله الطاعن - مادام مستفاداً بدلالة الاقتضاء من تقريره واستدلالة ، الأمر الذى يكون معه منعى الطاعن في هذا الخصوص على غير سند .
(الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧ س ٢٤ ق ٢١٨ ص ١٠٩٤) .

الفصل الثانى

محل الجريمة « الجواهر المخدر » :

٩٠ - إن الأفيون ليس شيئاً آخر سوى المادة التى يفرزها نبات الخشخاش ويتحصل عليها عادة بطريقة تخديش ثماره . أما كون هذا الإفراز يخرج رطباً لا جامداً فهذا لا يطعن في أنه مخدر محظور وكل ما فيه أن به مانية تتطير بعد قليل .
(جلسة ١٩٢٢/١/١٦ طعن رقم ٨٥٧ لسنة ٢ ق) .

٩١ - القنب الهندى (الحشيش) الوارد ذكره في الفقرة السادسة من المادة الأولى من قانون المواد المخدرة إنما هو القمم المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات الكنايبس ساتيفا (Cannabis Sativa) الذى لم يستخرج مادته الصمغية أياً كان الاسم الذى يعرف به في التجارة .

(جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢ طعن رقم ١٤٧٦ لسنة ١٢ ق) .

٩٢ - إن قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ أورد في المادة الأولى القنب الهندى (الحشيش) ضمن الجواهر المعتمدة مواد مخدرة دون أن يذكر تعريفاً لهذه الكلمة . ولكن لما كان هذا القانون قد صدر في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بعد أن كانت الحكومة في ١٦ من مارس سنة ١٩٢٦ قد قبلت الاتفاق الدولي الذى انتهى إليه مؤتمر الأفيون المنعقد في مدينة جنيف في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ ، كان مفاد هذا - كما سبق أن ارتأت هذه المحكمة - أن الشارع إنما أراد عند وضعه هذا القانون أن يعتمد ما تضمنته اتفاقية جنيف من تعريف القنب الهندى إذ قالت : « يطلق اسم القنب الهندى على الرؤوس المجففة (Sechees) المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات الكنايبس ساتيفا (Cannabis Sativa) الذى لم تستخرج مادته الصمغية أياً كان الاسم الذى يعرف به في التجارة » . هذا ولما كان القانون المذكور لا هو ولا القانونان السابقان له في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ و ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ، مع أنها صادرة كلها بشأن المواد المخدرة ومن ضمنها الحشيش ، لم يشر أى منها إلى إلغاء الأمر العالى الصادر في ١٠ من مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بزراعة الحشيش فإنه لهذا وعلى ضوء التعريف سالف الذكر ، يكون محل تطبيق أحكام قانون المخدرات هو عندما توجد الرؤوس المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات القنب الهندى بعد إجراء عملية تجفيف الرؤوس لتحويلها إلى جوهر الحشيش ولما كانت عبارة التعريف تتضمن أن المادة الصمغية التى تحتوى عليها الرؤوس هي جوهر الحشيش ذاته ، فإنه يتعين ، تبعاً لذلك ، أن تطبق أحكام قانون المخدرات أيضاً كلما وجدت المادة الصمغية بآية طريقة كان استخراجها ، كما يحصل في بعض البلاد التى تزرع نبات القنب الهندى إذ يمر

العمال في الزراعة وعليهم اurdية من المطاط تلتصق بها المادة الصمغية ثم تنتزع بعد ذلك للاستعمال . فإذا لم يصل الأمر في الزراعة إلى هذا الحد ، فإن الأمر العالى السابق ذكره يكون هو الواجب التطبيق . وهذا التحديد الصحيح لنطاق قانون المخدرات هو الذى حدا الشارع على إصدار قانون آخر يمنع زراعة الحشيش في مصر ويشدد في عقوبتها . وإذن فإذا كانت شجيرات الحشيش وقت ضبطها عند المتهم قائمة وسط زراعته ، ولم يكن قد أجرى تجفيفها فلا تصح معاملته بمقتضى أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .
(جلسة ١٠/٤/١٩٤٤ طعن رقم ١٥٦ سنة ١٤ ق) .

٩٣ - إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بين في المادة الأولى الجواهر المعتبرة مواد مخدرة ، وذكر عن الحشيش ، القنب الهندي (الحشيش ، وجميع مستحضراته ومشتقاته بأى اسم تعرض به في التجارة ، ولم يذكر غير ذلك . وإذا كان مؤتمر الأفيون الذى انعقد بمدينة جنيف قد انتهى إلى اتفاق دولي في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ انضمت إليه الحكومة المصرية في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦ جاء في المادة الأولى منه أن المتعاقدين اتفقوا على قبول تعاريف ببعض المواد المخدرة منها القنب الهندي الذى ذكر عنه ، « يطلق اسم القنب الهندي على الرؤوس المجففة المزهرة او المثمرة من السيقان لنبات الكنابيس سانيفا الذى لم تستخرج مادته الصمغية ، ايا كان الاسم الذى يعرف به في التجارة ، وإذا كان قانون المخدرات صدر في ١٤ إبريل سنة ١٩٢٨ بعد الاتفاق المذكور وبعد انضمام مصر إليه ، وهذا فيه كما في غيره من الأسباب ما يفيد أن الشارع في قانون المخدرات أراد ، في صدد القنب الهندي ، أن يلتزم التعريف الوارد عنه في ذلك الاتفاق - إذ كان ذلك كذلك فإن ماعدا الرؤوس المجففة المزهرة او المثمرة من السيقان الأناث لذلك النبات لا يعتبر من المواد المخدرة في حكم القانون المذكور ، بحيث يعاقب على إحرازه .. الخ بالعقوبات المفصلة المنصوص عليها فيه . وحتى لو احتوى في الواقع العنصر المخدر . ووجهة النظر هذه هي التي راعاها الشارع في وضع القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن منع زراعة الحشيش (القنب الهندي) في مصر .

(جلسة ٢٥/١٢/١٩٤٤ طعن رقم ٢٦ سنة ١٥ ق) .

٩٤ - إن أوراق نبات القنب وسيقانه وإن كانت تحتوى على مادة الحشيش إلا أن كميته فيها ضئيلة بحيث أن الشارع لم ير أن يعدها من الجواهر التي يعاقب عليها في قانون المخدرات . فإذا كان مدار الدفاع أن ما في البرشامات المضبوطة لدى المتهم إنما هو أوراق نبات القنب الهندي لا خضار لونه فإنه يكون على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع لمعرفة حقيقة المادة المشتبه فيها ، هل هي من أوراق نبات القنب وسيقانه فيقضى المتهم بالبراءة ، أم أن الحشيش الذى وجد بها لم يكن إلا من الرؤوس المجففة او المزهرة لأنثى هذا النبات فيقضى بإدانته . أما أن تكتفى بقولها إن ما وجد بالبرشامات هو حشيش ، مع أن الحشيش إذا كان من الأوراق والسيقان فلا عقاب عليه ، فذلك منها قصور يعيب الحكم .

(جلسة ١٨/٥/١٩١٢ طعن رقم ٨٤٧ سنة ١٢ ق) .

٩٥ - إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة لا تعتبر الامزجة والمركبات او المستحضرات الرسمية او غير الرسمية المحتوية على مورفين من المواد المخدرة المنطبقة عليها أحكام هذا القانون إلا إذا كانت نسبة المورفين فيها

مواد مخدرة

اثنين في الألف على الأقل . وهذا يقتضى أن يبين الحكم القاضى بالعقوبة على إحراز مركب من هذه المركبات نسبة المورفين في المركب ، وإلا كان ناقص البيان واجبا نقضه .
(جلسة ١٩٢٥/٦/٧ طعن رقم ١٤٦٠ سنة ٧ ق) .

٩٦ - إنه لما كان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها قد بين في المادة الأولى المواد التى جعلها محلا للعقاب على موجب نصوصه ، ومنها المورفين وجميع املاحه ومشتقاته والمستحضرات التى تحتوى على نسبة معينة منه والكوكايين واملاحه ، فإن الحكم يكون قاصر البيان واجبا نقضه إذ قال بإحراز المتهم لمادتى سلفات المورفين وكلورات الكوكايين مختلط كل منهما بمواد أخرى وعاقبه على اعتبار انهما من المواد المخدرة دون أن يعنى ببيان ما يبرر معاقبته من ناحية عد مخدرا مما خصه القانون بالعقاب على الصورة التى جاء بها النص .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢ طعن رقم ٢١٤٥ سنة ١٨ ق) .

٩٧ - لا جدوى للتمهم من وراء منازعته في وزن قطعة الأفيون التى وجدت بداخل العلبة التى ضبطت معه مادام الحكم أثبت أن تلك العلبة كانت تحتوى عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات وأنها خللت جميعا وثبت أنها من الحشيش مما يصح به قانونا حمل العقوبة المحكوم بها على إحراز هذا الحشيش .

(الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ س ٧ ص ٢٦٠) .

٩٨ - ضالة كمية المخدرات أو كبرها من الأمور النسبية التى تقع في تقدير المحكمة .

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ س ٧ ص ٤٦٢) .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ س ١٠ ص ١٨٩) .

٩٩ - إذا خلطت المحكمة بين وزن قطعة المخدر التى القاهها المتهم على الأرض وبين وزن القطعة التى عثر عليها في جيبه ، فلا تأثير لهذا الخلط - على فرض صحته - على مسئوليته الجنائية في الدعوى مادام الحكم قد أثبت عليه أنه أحرز القطعتين كلتيهما في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٤ س ٨ ص ٨٥١) .

١٠٠ - لم يعين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا ، وإذن فمتى كان الثابت من الحكم أن التلوثات التى وجدت عالقة بالإحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علق به من الإحراز التى وجدت في مسكن المتهم وحدها وفي حيازتها وكان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذى انتهى إلى إدانة المتهمه لإحراز المخدر يكون صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ص ٧٨٢) .

١٠١ - بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم ليس جوهريا مادام أن الحكم قد استخلص ثبوت قصد الاتجار في حق المتهم استخلاصا سائفا وسليما .

(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ س ٩ ص ٩٥٠) .

١٠٢ - ما أثبتته تحليل العينات من أنها من الحشيش والأفيون يكفى لحمل الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة إحرازه مواد مخدرة ، مادام المتهم لا ينازع في أن تلك العينات هى جزء من مجموع ما ضبط .

(الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/١٤ س ١٠ ص ١٠٢١) .

١٠٣ - الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ، ولا يجرى في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع - فإذا خلا الحكم من الدليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه فإنه يكون معيبا متعينا نقضه .

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٣١) .

١٠٤ - لا يكون بيان كمية المخدر جوهريا مادام المتهم لم يثر في دفاعه امام محكمة الموضوع ان قصده التعاطي ولم يثبت هذا القصد للمحكمة .

(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٤/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٤٣) .

١٠٥ - عبارة « في اي طور من اطورا نموها » التي تشير إلى النباتات المذكورة في الفقرة « و » من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لاتعني ضرورة وجود النبات قائما وملتصقا بالأرض دون وجوده جافا ومنفصلا عنها - إذ ان هذه التفرقة لا سند لها من القانون والقول بها فيه تخصيص للنص بغير مخصص ، ومن شأنه إذا اخذ بها أن تؤدي إلى نتيجة غير منطقية وهي أن يخرج من دائرة التجريم حصد شجيرات النبات وتجفيفها - مع أن هذه مرحلة لازمة لاستخراج جوهر المخدر ، ولا يتصور أن الشارع قد قصد إلى هذه النتيجة .

(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٧/٦/١٩٦٠ س ١١ ص ٦١٠) .

١٠٦ - لم يعين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة الخدرة فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقدير ماهيته .

(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩/٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٠٤) .

١٠٧ - الخلاف في وزن المضبوطات بين ما اثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل يقتضي من قضاء الاحالة أن يجرى في شأنه تحقيقا يستجلى حقيقة الأمر فيه قبل أن ينتهي إلى القول بأن المضبوطات ليست هي التي ارسلت للتحليل . وكذلك الأمر فيما ساقه القرار - من غير سند من الأوراق - من احتمال اختلاط المضبوطات في القضايا الثلاث التي ضبطت يوم الحادث ، إذ ما كان له أن يستبق فيه الرأي قبل أن يستوثق من صحته عن طريق تحقيقه . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٦ س ١٧ ق ٦٧ ص ٣٣٩) .

١٠٨ - متى كان ماثيره الطاعن من أن جانباً من المواد المضبوطة لم يرسل إلى التحليل وبالتالي لم يثبت أنه مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد إلى مقداره في معرض التدليل على قصد الإتجار ، إنما ينحل في الواقع إلى منازعة موضوعية في كنه بقية المواد المضبوطة التي لم ترسل للتحليل وهو ما لا يجوز التحدى به امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٦٤ ص ١٢٤٧) .

١٠٩ - لما كان الحكم لم يعول في قضائه على وجود آثار لمادة مخدرة بجيب صديري الطاعن ، فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن من احتمال أن تكون تلك الآثار قد تخلفت بالجيب نتيجة التجربة التي أجراها المحقق .

(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٦٤ ص ١٢٤٧) .

١١٠ - متى كان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا ، فإن مدافع به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين على الشك في التهمة ، إنما هو دفاع يشهد له الواقع

ويسانده في ظاهر دعواه . ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى - في صورة الدعوى - بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سكنت عنه إيرادا له وردا عليه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض والإحالة .

(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٥ ص ١١٤٣) .

١١١ - إن البين من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذي تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدرة ، أنه في خصوص مادة المورفين ، أن المشرع قد جرم حيازة هذه المادة وكافة أملاحها وكذلك كافة مستحضرات المورفين المدرجة أو غير المدرجة في دساتير الأدوية والتي تحتوى على أكثر من ٢ ، ٠٪ من المورفين وكذلك مخلفات المورفين في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها ، هذا ولم يورد مادة الكودايين على أنها من المواد المعتبرة مخدرة ، وإذا كان مفاد ذلك أن مادة المورفين تعتبر مخدرة إذا كانت غير مختلطة بغيرها ، أما حيث تختلط بمادة أخرى ، فإنه يتعين التفرقة بين ما إذا كانت هذه المادة فعالة أم غير فعالة ، فإن كانت الأولى وجب أن تزيد نسبة المورفين في الخليط على ٢ ، ٠٪ حتى تعتبر في عداد المواد المخدرة ، أما إن كانت الثانية أى اختلطت بمادة غير فعالة فحيازتها إثم معاقب عليه قانونا مهما كانت درجة تركيزها ، وإذا كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رد الواقعة إلى أن ما ضبط لدى الطاعن هو سائل يحتوى على مادتي المورفين والكودايين وحصل مؤدى تقرير التحليل بما مفاده احتواء هذا السائل على مادة المورفين ودون بيان ما إذا كانت المادة المضافة إليه فعالة أم غير فعالة ، وقعدت المحكمة عن تقصى هذا الأمر عن طريق الخبر الفنى مع وجوب ذلك عليها حتى تقف على ما إذا كانت المادة المضبوطة تعتبر مخدرة من عدمه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩ س ٢١ ق ١١٢ ص ٤٧٠) .

١١٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير التحليل على نحو لا يقطع بكنه المادة المضبوطة مادام أنه لم يشر إلى أن السائل المحتوى على المورفين تشتمل على مادة فعالة أو غير فعالة وعلى نسبته بالنسبة للمادة الفعالة ، ودان الطاعن لحيازته مخفف المورفين ، فإنه يكون قاصر البيان على نحو لا يمكن معه محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩ س ٢١ ق ١١٢ ص ٤٧٠) .

١١٣ - يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصرا في الجدول الملحق بالقانون المجرم .

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩ س ٢١ ق ١١٢ ص ٤٧٠) .

١١٤ - إن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ، فإذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه ، فإنه يتعيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩ س ٢١ ق ١١٢ ص ٤٧٠) .

١١٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره دفاع الطاعنين من جهلها بأن خراطيش السجائر كانت تحوى جواهر مخدرة ورد عليه في قوله : « ومن حيث إنه بالنسبة لما يثيره دفاع المتهمين من أنهما لم يعلما بأن الخراطيش سائلة الذكر كانت تحوى مخدرا فهو مردود بان المحكمة قد استظهرت علم المتهمين بأن الخراطيش المذكورة كانت تحوى مخدر

الحشيش من ظروف الدعوى وملابساتها ويكفى للدلالة على ذلك أن يدفع لكل منهما المدعو .. مبلغ خمسون جنيهاً وأن يمنحهما حق الإقامة شهر ونصف في شقة مفروشة بالزيتون على الرغم من أن أحدهما لبناني والثاني مصري وأن يلبس كل منهما عند دخوله جمرك القاهرة قميصاً معيناً وأن يضع كل واحد منهما نظارة خاصة ذات علامة مميزة وتستظهر المحكمة من كل هذه الدلائل والظروف مجتمعة أن كلا من المتهمين كان على علم يقيني بكنه المادة التي يحملها وأنها من المخدرات المحظورة جلبها ، . وكان ما أورده الحكم في رده على هذا الدفع من وقائع الدعوى وظروفها سائغاً وكافياً في الدلالة على ما انتهى إليه من إثبات علم الطاعنين بكنه المادة المضبوطة ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد ولا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ جلسة ١٩٧٢/٤١٩ س ٢٣ ق ١١٨ ص ٥٣٩) .

١١٦ - لا على الحكم إن هو لم يرد على ما أثاره الطاعن في دفاعه من خلو جيبه من آثار الأفيون ذلك بأنه فضلاً عما جاء بمدونات الحكم من أن المخدر المضبوط وجد مغلفاً فإنه بفرض وجوده مجرداً عن ذلك فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب . وإذا كان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو من مادة الأفيون فإن ما أورده الحكم من ذلك يكفي لتبرير قضائه بالإدانة ولا محل لتعيب الحكم بالقصور في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٢ جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ س ٢٣ ق ١٥٧ ص ٧٠٤) .

١١٧ - لما كان ما يثيره الطاعن من أن وزن العينة التي أخذت من المخدر المضبوط يختلف عن وزن تلك التي أرسلت للتحليل - وبفرض صحة وقوعه - مردوداً بما هو مقرر من أن المحكمة متى كانت قد اطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ق ٢٧٦ ص ١٢٣٢) .

١١٨ - لما كان ما يثيره الطاعن من أن التحليل لم يشمل جميع كمية الحشيش المضبوطة هو منازعة موضوعية في كمية المواد المضبوطة ، وليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن إحرازه لكمية الحشيش التي أرسلت للتحليل فمسئوليته الجنائية قائمة في إحراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو كثر ، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ق ٢٧٦ ص ١٢٣٢) .

١١٩ - إذا كان الحكم لم يعول في قضائه على وجود آثار للمخدر في جيب صديري الطاعن فإنه لا يجديهِ النعى بعدم إرسال الصديري للتحليل إذا أنه فضلاً عما أورده الحكم من أن المخدر المضبوط وجد مغلفاً فإنه بفرض وجوده مجرداً فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب .

(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٨ س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢) .

١٢٠ - لما كانت الطاعنة ، النيابة العامة ، لا تجادل فيما انتهى إليه الحكم من قضائه ببراءة المطعون ضده على سند من بطلان القبض والتفتيش ، وكان هذا البطلان يستطيل إلى كل ما ضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة للإجراء الباطل ، فقد توافرت للحكم السلامة ، بغير

مراد مخدرة

حاجة إلى أن يتحدث استقلالاً على ما عثر عليه من فئات دون الوزن من المخدر بجيب سروال المطعون ضده لأنها تمثل بعض ما ضبط .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١١٦ ص ٥٦٨) .

١٢١ - الأمر في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة يرجع إلى محكمة الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما إثارة الطاعن من أنه لم يواجه بالإحراز في اليوم الأول لاستجوابه واحتمال العبث بها وأسس الحكم التفاته عن هذا الدفاع على أن الثابت من الأوراق أن الطاعن ووجه بالإحراز وأنه اعترف في تحقیقات النيابة بضبط الكرتون المحتوی على المادة السمرء اللون معه وأن المحكمة أطمأنت إلى سلامة الإحراز ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً وينحل إلى مجادلة موضوعية مما لا يجوز التحدى بها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ س ٢٥ ق ٤٣ ص ١٩٥) .

١٢٢ - متى كان الحكم قد رد ، على دفاع الطاعن من أنه لا يستساغ عقلاً أن يخفى في شرحه كمية المخدر المضبوطة ، بأنه يطمئن إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر . الذي تم بواسطة طبيب المستشفى الذي شهد في التحقيقات باستخراجه الخاربورين المحتويين على مخدر الأفيون من شرح الطاعن ، لا يتناقى مع الاقتضاء العقل وطبيعة الأمور ، فإن دفاع الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ س ٢٥ ق ٤٣ ص ١٩٥) .

١٢٣ - لا مصلحة للطاعن في التمسك ببطلان إجراءات التفتيش الذي تم في المستشفى لأنه لم يكن . لإحراز المخدر المستخرج فيه أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف سليماً حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرراً له لما أثبتته الحكم من مسئولية الطاعن عن جلب المخدر المضبوط في حقيقته .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ س ٢٥ ق ٤٣ ص ١٩٥) .

١٢٤ - من المقرر أن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير الدليل الفني وأنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحثة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد الواقعة إلى أن ما ضبط لدى الطاعن هو نبات الحشيش المبين بالبند رقم ١ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استناداً إلى تقرير المعمل الكيماوى في حين أنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ذلك التقرير قد وصف المادة المضبوطة بأنها أجزاء نباتية خضراء وجافة عبارة عن أجزاء من سيقان وأوراق وقمم زهرية ثبت أنها جميعاً لنبات الحشيش . دون أن يعرض لوصف القمم الزهرية المضبوطة ومدى نضجها واحتوائها على العنصر المخدروما قد يترتب على ذلك من إمكان دخولها في نطاق تعريف الجواهر المخدرة مما كان من مقتضاه أن تجرى المحكمة تحقيقاً تستجلى به حقيقة الأمر فإن حكمها يكون قاصر البيان على نحو لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم مما يعيبه ويوجب نقضه .

(١١٧٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/١ س ٢٦ ق ١٧٩ ص ٨١٥) .

١٢٥ - متى كان مخدر الحشيش وزن عند ضبطه قبل وزنه خمسة جرامات بما في ذلك ورق السلوفان المغلفة به ، وذلك بحسب الثابت في تحقیقات النيابة وشهادة الوزن الصادرة في

صيدلية المحمودية بينما الثابت في تقرير معامل التحليل ان زنته قائماً عشرة جرامات وخمسون سنتجراما . وقد قام دفاع الطاعن على ان الخلاف يشهد لإنكاره حيازة المخدر . لما كان ذلك ، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ، ووزنه عند تحليله فرقاً ملحوظاً ، فإن ما دفع به الطاعن في دلالة هذا الفارق البين على الشك في التهمة إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه ، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة ان تحقق هذا الدفاع الجوهرى - في صورة الدعوى - بلوغاً إلى غاية الامر فيه او ترد على ما ينفيه ، اما وقد سكنت واغفلت الرد عليه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض والإحالة .

(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ س ٢٧ ق ٢٠٤ ص ٩٠٣) .

١٢٦ - إن جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين طرب الحشيش المضبوطة المثبتة بمحضر الشرطة عن تلك المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من اقوال رجال مكتب مكافحة المخدرات وفي عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع . فلا يجوز مجادلتها فيه او مصادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها .

(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٠ س ٢٧ ق ٢١٨ ص ٩٦٩) .

١٢٧ - انه وإن كان القانون قد اوجب على المحكمة سماع ما يبديه المتهم من اوجه دفاع وتحقيقه ، إلا ان للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج ان تعرض عن ذلك ، بشرط ان تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب ، كما ان المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة مادامت الواقعة قد وضحت لديها .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٣ س ٢٨ ق ٩١ ص ٤٤١) .

١٢٨ - لما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من انه عثر بالجيب الايسر لصديري الطاعن على لقاقتي سلوفان بداخلهما مخدر افيون يزن سبعة عشر جراماً كافياً وحده لحمل الحكم فيما انتهى إليه من إدانة الطاعن فإنه لا مصلحة له فيما اثاره من ان اقوال شاهدي الإثبات التي حصلها الحكم لم تتضمن واقعة العثور على فئات دون الوزن لمادة الافيون بالجيب الجانبي الايسر لصديري الطاعن ذلك ان إحرازه تلك الفئات لم يكن له اثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف سليماً حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرراً لها .

(الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٨ س ٣٠ ق ٩٦ ص ٤٥٣) .

١٢٩ - لما كان قرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ قد نص على انه يضاف إلى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها « مادة الجلوتنيميد واملأها ومستحضراتها » كالدورين ، وكانت المادة الاولى في القانون المذكور تنص على ان « تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق احكام القانون المواد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق به ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم (٢) ، وتنص المادة الثانية منه على ان « يحظر على أى شخص ان يجلب او يصدر او ينتج او يملك او يحرز او يشتري او يبيع جواهر مخدرة او يتبادل عليها او ينزل عنها باى صفة كانت او ان يتدخل بصفته وسيطاً في شيء من ذلك إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبالشروط المبينة به فإن المشرع باضافته مستحضر « الدورين » إلى المواد المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - والمعتبرة - جواهر مخدرة قد دل على ان إحراز او حيازة هذا العقار

مواد مخدرة .

محظورة وفقاً لأحكام المادة الثانية سالفه البيان - في غير الأحوال المصرح بها في القانون ، شأنه في ذلك شأن كافة المواد المعتبرة مخدرة المبيته بالجدول المذكور . وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن إحراز مستحضر « الدودرين » ، غير مؤتم إلا أن يكون بقصد الإنتاج أو الاستخراج أو النقل أو الصنع أو الجلب والتصدير دون غيرها وانتهى إلى براءة المطعون ضده لأن سلطة الاتهام لم تسند إليه إحراز العقار المذكور لأحد هذه الأغراض فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٧ س ٢٠ ق ١٥٨ ص ٧٥١) .

١٣٠ - لما كان البين من محضر جلسة المحكمة أن الدفاع طلب إجراء تجربة للتحقق من أن جيب بنطلون الطاعن يسع المواد المخدرة المضبوطة فيه دون أن يدفع باستحالة اتساع الجيب لها ، وكان هذا الطلب - وما يرتبط به من طلب ضم حرز الجيب - لا يتجه مباشرة إلى نفى الفعل المكون للجريمة بل لإثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة فلا عليها إن هي عرضت عنه والتفتت عن اجابته ، هذا بالإضافة إلى انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره في شأن المخدر المضبوط في جيبه ما دام وصف التهمة التي دين بها يبقى سليماً لما أثبتته الحكم من مسؤوليته عن المخدر المضبوط في متجره .

(الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ س ٢١ ق ٥٣ ص ٢٧١) .

١٣١ - لما كان طلب الطاعن إعادة تحليل المواد المضبوطة لبيان نسبة الجوهر المخدر فيها وما إذا كان مضافاً إليها أم نتيجة عوامل طبيعية لا ينطوي على منازعة في كمية المواد المضبوطة بل على التسليم بوجود جوهر المخدر فيها ومن ثم فإن هذا الطلب لا يستلزم عند رفضه رداً صريحاً مادام الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية القائمة في الدعوى ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى في غير محله .

(الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ س ٢١ ق ٥٣ ص ٢٧١) .

١٣٢ - جدل الطاعن والنشكيك في انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت في تقرير التحليل من أوزان إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة وفي عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها .

(الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ س ٢١ ق ٥٣ ص ٢٧١) .

١٣٣ - لما كان الطاعن لا ينازع في أن ما عثر لديه هو ميزان ملوث بأثار الأفيون فلا على المحكمة أن هي اتخذت من هذه الواقعة دليلاً من أدلة ثبوت قصد الاتجار في واقعة إحراز وحيازة المخدر التي رفعت بها الدعوى مادام أن لهذا الدليل أصله الثابت في الأوراق .

(الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ س ٢٢ ق ٤٤ ص ٢٦٠) .

١٣٤ - لما كان القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة وإن العقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً متى كان له كيان مادي محسوس أمكن تقديره - كما هو الحاصل في الدعوى المطروحة بالنسبة لثبات مخدر الحشيش المضبوط في مسكن الطاعن - فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون في غير محله فضلاً عن عدم جدواه لأنه ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن حيازته لكمية الحشيش المضبوط في مسكن ابنته

فمسئوليته الجنائية قائمة عن حيازة هذا المخدر بغض النظر عما ضبط في مسكنه قل مضبط منه او كثر لانه لم يكن لاحراز فتات مخدر الحشيش اثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف صحيحا حتى مع التسليم بان احراز فتات المخدر لاعقاب عليه .

(الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٩ س ٣٢ ق ٤٤ ص ٢٦٠) .

١٣٥ - لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه انه بتاريخ ١٩٧٨/٦/١ قام المقدم بقسم مكافحة المخدرات - تنفيذا للاذن الذي استصدره من النيابة العامة - بضبط المتهم اثناء جلوسه بمقهى وامامه على المنضدة لفة بداخلها ثمانين علبة من الورق بداخل كل منها علبة صفيح بها اثني عشر قرصا ثبت من تقرير المعامل الكيماوية انها لمادة « الكودايين » وانتهى الحكم إلى ادانة المتهم بوصف انه احرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا « كودايين » في غير الاحوال المصرح بها قانونا وانه يتعين عقابه طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٤٢ ، ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند الخامس من الجدول الثالث الملحق به . لما كان ذلك ، وكان الشرط لصحة الحكم بالادانة في جريمة احراز مادة مخدرة او حيازتها - بصريح نص المادتين الاولى والثانية من القانون سالف الذكر - ان تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصرا في الجدول الاول الملحق بذلك القانون ، وكان البين من هذا الجدول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذي تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدرة انه لا يتضمن مادة « الكودايين » وانما وردت هذه المادة ضمن المواد المدرجة في الجدول الثالث الخاص بالمواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة ، وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بانه لا يجوز انتاج او استخراج او فصل او صنع اى مادة من المواد غير المخدرة الواردة في الجدول رقم (٣) ، وتسرى احكام الفصل الثانى على جلب هذه المواد وتصديرها بينما تنص المادة ٤٤ منه على ان يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من جلب او صدر او صنع احدى المواد المبينة بالجدول رقم (٣) . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما اورده الحكم في مدوناته ان مضبط مع المتهم هو مادة « الكودايين » فقد كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهم عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار ان واقعة احراز هذه المادة غير معاقب عليها قانونا .

(الطعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٠ س ٣٢ ق ٦٨ ص ٢٨٥) .

١٣٦ - لما كان يشترط لصحة الحكم بالادانة في جريمة احراز مادة مخدرة او حيازتها ان تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصرا في الجدول الملحق بالقانون الذى انطوى على نصوص التجريم والعقاب ، وان الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ، وكانت المادة المجرم حيازتها تحت بند ٩٤ من ذلك القانون والمضافة بالقرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ هي مادة « الميثاكوالون » وليست مادة الموتولون الواردة بتقرير معامل التحليل الكيماوية ، فإنه كان يتعين على المحكمة ان تقتضى - عن طريق الخبير الفنى - ما إذا كانت المادة المضبوطة هي لعقار الميثاكوالون ام انها لغيره .

(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥ س ٣٢ ق ١٣١ ص ٦٤٤) .

١٣٧ - متى كان المدافع عن الطاعن قد اثار بجلسة المرافعة الأخيرة دفاعا محصله ان الثابت من تقرير التحليل ان المادة المضبوطة لدى الطاعن لعقار الموتولون الذى لم يرد بالجدول الملحق

مواد مخدرة

بالقانون المبين للمواد المخدرة وطلب استدعاء خبير الطب الشرعى لمناقشته في هذا الشأن ، وكان البين من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات ، وتنظيم استعمالها والإتجار فيها والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ ان المادة الواردة بالنبد (٩٤) منه هي مادة « الميتاكوالون » ، وورد البند مشتقاتها العلمية وليس من بينها الموتولون - وإذا كان ما تقدم وكان الشرط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصراً في الجدول الملحق بالقانون المجرم وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها وما إذا كانت من بين المواد المخدرة الواردة بذلك الجدول - عند المنازعة الجدية كالحال في الدعوى الماثلة - لا يصلح فيه غير الدليل الفني الذي يستقيم به قضاء الحكم ، وكانت المحكمة قد قعدت عن تقصى هذا الأمر عن طريق الخبير المختص بلوغاً لغاية الأمر فيه مع وجوب ذلك عليها ، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٩٧٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٦ س ٢٤ ق ٦٣ ص ٣٢١) .

الفرع الثالث : الركن المعنوي (القصد الجنائي) :

١٣٨ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن المادة مخدرة ، فمتى توفر ركن الإحراز مع علم المحرز بأن المادة التي يحزها هي مادة مخدرة فقد استكملت الجريمة أركانها القانونية وحقق العقاب . ولا عبرة مطلقاً بالبائع على الإحراز . فإذا تقدم شخص بنفسه إلى البوليس ومعه مادة مخدرة قاصداً دخول السجن لخلاف شجر بينه وبين والديه مثلاً كانت الجريمة مستوفية أركانها وحقق عليه العقاب ، ولا تصح تبرئته بزعم أنه لم يتوفر لديه أي قصد إجرامي لأن القانون إنما أراد بإحكامه التي فصلها في المادتين ٣٥ و ٣٦ منه العقاب على الإحراز مهما كانت وسيلته أو سببه أو مصدره أو الغاية منه . وقد نص في هاتين المادتين على صورتين للإحراز وأسبابه ووسائله وغاياته ، ونقطة الارتكاز فيها كلها إنما هي الإحراز فهو الذي يعنى القانون بمحاربته وإبصاد السبل دونه ولو كان مجرداً عن كل غرض (أو على الأقل ولو لم يعلم الغرض منه) ما لم يكن بترخيص قانوني .

(جلسة ١٩٣١/١٢/٢٨ طعن رقم ٩٤٤ لسنة ٢ ق) .

١٣٩ - إن كل ما يتطلبه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٨ في إحراز المخدر من جهة القصد الجنائي هو علم المحرز بأن المادة مخدرة دون نظر إلى البائع له على هذا الإحراز . وهذا هو المعنى المستفاد من عبارة الشطر الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من هذا القانون وهي التي تكلمت في حالات الاستيلاء على المخدر بلا أي قيد وذكرت من هذه الحالات مجرد الإحراز أي الاستيلاء المادي أي كان الغرض منه أو الدافع إليه .

(جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠ طعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢ ق) .

١٤٠ - إن القصد الجنائي في جريمة إحراز الجواهر المخدرة هو علم الشخص بأن ما يحزها هو من المواد المخدرة المحظور إحرازها ، فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم تقدم لمركز البوليس وقدم للضابط قطعة من الحشيش معترفاً بأنه أحزها ، وأنه فعل ذلك رغبة منه في القبض عليه وحبسه لخلاف عائلي بينه وبين أخيه فالقصد الجنائي يكون متوافراً في هذه الحالة . ولا يلتفت إلى البائع على ارتكاب الجريمة وهو غرض الطاعن من الوصول إلى الحبس .

(جلسة ١٩٣٦/١/٦ طعن رقم ٤٠٠ لسنة ٦ ق) .

١٤١ - يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة أن يكون المتهم عالماً بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة المحظور إحرارها دون نظر إلى الباعث له على الإحرار ، فإذا كان المتهم إنما أحرز المخدر ليدخل السجن فذلك لا يعفيه من العقاب .

(جلسة ١٦/٢/١٩٤٨ طعن رقم ٢٢٠١ سنة ١٧ ق) .

١٤٢ - يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة أن يكون المتهم عالماً بأن ما يحزره - طال أمد الإحرار أو قصر - هو من المواد المخدرة المحظور إحرارها دون نظر إلى الباعث له على الإحرار .

(جلسة ٩/١١/١٩٥٢ طعن رقم ١٢٥٩ سنة ٢٣ ق) .

١٤٣ - إن مجرد إحرار المتهم للمادة المخدرة وهو يعلم بأنها مخدرة يتوافر معه القصد الجنائي لدى المتهم بصرف النظر عن الباعث لهذا الإحرار سواء كان عرضياً طارئاً أم أصلياً ثابتاً ، فلا أهمية له .

(جلسة ٢٢/١١/١٩٥٤ طعن رقم ١١١٣ سنة ٢٤ ق) .

١٤٤ - القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة يتوفر متى ثبت علم المحرز بأن المادة مخدرة ، كلما وجد إحرار مادي وثبت علم المحرز بأن المادة هي من المواد المخدرة فقد استوفت الجريمة أركانها وحق العقاب ومثل هذا الإحرار معاقب عليه بالفقرة السادسة من المادة (٣٥) من قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ بلا شرط ولا قيد . وعليه فإن هذه المادة تنطبق على الزوجة التي تحرز مادة مخدرة ولو بقصد إخفاء أثر جريمة زوجها لأنه لا فرق بين أن يكون الإحرار طارئاً وغير طارئ ، طویل الأمد وقصيره ، فإن القانون لم يميز بين الدليل والبواعث الحاملة على إحرار تلك المواد فيما عدا أحوال إباحة الاستعمال التي ذكرها على سبيل الحصر وليس هناك نص على عذر للزوجة إذا حابت زوجها في هذا الصدد .

(جلسة ٢٤/١٠/١٩٣٢ طعن رقم ١٢٩٧ سنة ٢ ق) .

١٤٥ - يكفي في بيان توافر القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة أن تستدل المحكمة عليه بجسامة الكمية المضبوطة وبقول شاهد رأى المتهم ينبش في الأرض حتى ظهرت له الصرة المحتوية على المخدر فأخذها ووضعها مكاناً آخر وباستنتاجها من هذه الشهادة أن المتهم كان يعلم حقيقة الصرة وأن بحته عنها وعثوره عليها ونقلها من مكانها إلى مكان آخر إنما كان لياخذها من ذلك المكان فيما بعد .

(جلسة ٧/٥/١٩٢٤ طعن رقم ١١٨٢ سنة ٤ ق) .

١٤٦ - إن القصد الجنائي في جرائم إحرار المخدرات لا يتحقق إلا بعلم المحرز بوجود المخدر ويجب أن يظهر من الحكم القاضي بالإدانة في تلك الجرائم ما يفيد توافر هذا العلم فإذا اعترف المتهم بأنه صنع المنزل المضبوط عنده ولكنه مع اعترافه هذا قرر أنه خال من المخدرات فمن المتعين على محكمة الموضوع أن تبين سبب اقتناعها بعلمه بوجود حشيش في المادة المضبوطة خصوصاً إذا كان بعض التحليلات التي أجريت على هذه المادة لا يؤيد وجود الحشيش . وإغفال هذا البيان يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(جلسة ١٤/٥/١٩٨٣ طعن رقم ١١١٨ سنة ٤ ق) .

١٤٧ - متى كان الحكم قد استخلص استخلاصاً سائغاً من الظروف والأدلة التي أوردها أن المتهم كان على اتفاق سابق مع أخيه على جلب المواد المخدرة ، وأنه حين تسلم الطردين المرسلين

مواد مخدرة

إليه منه كان يعلم بأنهما يحويان مواد مخدرة فإن جريمة الإحراز تكون متوافرة الأركان في حقه . ولا يمنع من ذلك القبض عليه قبل أن يتمكن من فتح الطردين ويتم قراءة الكتاب الوارد بشأنهما .

(جلسة ١٩٤٥/٦/٤ طعن رقم ١٠٩٩ سنة ١٥ ق) .

١٤٨ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة إحراز مخدر بناء على ما اعترف به من أن المادة التي ضبطت معه قد عثر عليها فوضعها في جيبه دون أن يعرف أنها حشيش فهذا قصور يعيبه إذ أنه كان يجب على المحكمة مع تقرير المتهم عدم علمه بأن ما ضبط معه مخدر أن تثبت عليه هذا العلم .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠ طعن رقم ١٧٢١ سنة ١٩ ق) .

١٤٩ - إن الفقرة ٦ ب من المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تشترط أن يكون الإحراز المعاقب عليه بموجبها مقصوداً به الاتجار . فمجرد الإحراز يكفي ما لم يكن للتعاطي أو للاستعمال الشخصي فعندئذ تكون المادة ٣٦ هي الواجبة التطبيق . وإذ حكم على المتهم تطبيقاً للمادة ٣٥ المذكورة ولم يذكر بالحكم أن القصد من الإحراز هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي فإن ذلك لا يعيب الحكم لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا عند تطبيق النص الاستثنائي الواردة : بالمادة ٣٦ .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/١٦ طعن رقم ١٥ سنة ١١ ق) .

١٥٠ - لا يشترط للإدانة في جريمة الاتجار بالمخدر أن يضبط المخدر مع المتهم أو في محله ، بل يكفي أن يثبت الحكم واقعة الاتجار بأدلة تؤدي إلى ثبوتها . وتكون الادانة صحيحة ولو كان المخدر الذي حصل الاتجار فيه لم يضبط عند احد .

(جلسة ١٩٤٢/١١/٢ طعن رقم ١٩٠١ سنة ١٢ ق) .

١٥١ - إذا كانت واقعة الدعوى أن معاون البوليس ذهب لتفتيش منزل المتهم على اثر ما وصل إلى علمه من أنه يتجر في الأسلحة المسروقة من الجيش فضبط الأومباشي الذي كان معه زوجة المتهم خارجة من المنزل محاولة دخول منزل احد الجيران وبيدها صرة فيها حشيش ، وعند المحاكمة تمسكت الزوجة في دفاعها بأنها لم تكن تعلم ما بداخل الصرة المنسوب إليها محاولة إخفائها ، ومع ذلك فإن المحكمة - أدانتها في جريمة إحراز المخدر ، ولم تقل في ذلك إلا أنها (الزوجة) اعترفت في النيابة بأن زوجها سلمها المادة المضبوطة طالباً إليها أن تلتقي بها ، فهذا قصور في الحكم . إذ القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة وإن كان يصح استخلاصه في الظروف العادية من قول قاضي الموضوع بثبوت الواقعة التي يعاقب عليها إلا أنه في مثل ظروف هذه الدعوى ، كما هي واردة في الحكم ، كان يجب على المحكمة - وقد تمسكت بالمتهمة بعدم علمها بأن ما كانت تحمله وقت اقتحام البوليس المنزل هو مادة مخدرة - أن ترد على هذا الدفاع وتبين في غير ما غموض أنها كانت لا بد تعلم بحقيقة ما تحويه الصرة المضبوطة معها ، لاحتمال أن لا تكون اتصلت بها إلا في ذلك الوقت وأنها كانت تعتقد ، تقديراً من عندها أو بناء على إشارة زوجها ، أن الصرة لم يكن بها غير مايجرى البوليس البحث عنه أما في المحكمة لم تفعل ذلك بحيث لا يمكن استخلاص هذا العلم من كل ما أوردته فإن حكمها يكون قاصراً .

(جلسة ١٩٤٥/١١/٢٦ طعن رقم ٢ سنة ١٦ ق) .

١٥٢ - يشترط للعقاب على جريمة إحراز المخدر أن يثبت علم المتهم بأن المادة التي يحزرها

هي من المواد المخدرة فيجب ان يبين الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ما يفيد قيام هذا العلم ، وإذن فإن كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأنه لا يعلم ان الشجيرات والأوراق التي ضبطت عنده هي من المواد المخدرة فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته ان تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بان ما يحزره مخدر . اما قولها بان العلم مفروض لديه وأنه ليس له ان يدعى انه لا يعلم بان المادة مخدرة فلا سند له من القانون ولا يمكن إقراره . فإن القصد الجنائي من اركان الجريمة فيجب ان يكون ثبوته فعلياً ، ولا يصح افتراضه افتراضاً قد لا يتفق والحقيقة في واقعة الدعوى . (جلسة ١٢/٢/١٩٤٦ طعن رقم ٢٣١ سنة ١٦ ق) .

١٥٣ - إن القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر لا يتوافر إلا بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني ان ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً . فإذا كان الحكم قد اقتصر في الاستدلال على توافر جريمة الإحرار في حق الطاعنة على ما ذكره من ان المخدر ضبط في قمطر خاص بها بدليل وجود مصاغها فيه وبدليل احتفاظها بمفتاحه وعلى ما قاله من انه سواء اكان المخدر للمتهم الأول الذي قضى ببراعته أم لوالدة الزوجة فإن الذي لاشك فيه ان احدهما قد مكنته صلته بالطاعنة من إبداع المخدر عندها وانها هي التي تولت حفظه في خزانة حليها ونقودها عارياً ظاهراً ، فهذا قصور في الاستدلال يستوجب نقض الحكم . (جلسة ١٠/٤/١٩٥١ طعن رقم ٢٨٠ سنة ٢١ ق) .

١٥٤ - إذا كان ما أورده الحكم كافياً في الدلالة على ان المتهم كان يعلم بان ما يحزره مخدر فإن المحكمة لا تكون مكلفة بعد ذلك بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اكتفاء بما تكشف عنه حكمها من توافر هذا الركن عند المحرز . (جلسة ١٩/١٢/١٩٥٥ طعن رقم ٨٠٤ سنة ٢٥ ق) .

١٥٥ - إن الظاهر مجرد مقارنة عبارة نصوص مواد قانون المخدرات ومن المناقشات التي دارت بشأنه في مجلس الشيوخ والنواب ان الشارع أراد ان يجعل مجرد الاحراز مستوجباً أصلاً للعقوبة المخالفة الواردة بالمادة ٣٥ ما لم يثبت المتهم - لكى ينتفع بالعقاب المخفف الوارد بالمادة ٢٦ - ان الإحرار لم يكن إلا بقصد التعاطي او الاستعمال الشخصى . وإذن فعبد الاثبات الذى يتخصص به القصد من الاحراز يقع على عاتق المتهم دائماً . (جلسة ١١/١٢/١٩٢٩ طعن رقم ٢٢ سنة ١٠ ق) .

١٥٦ - إن المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تشترط الاتجار . فكل إحراز يعاقب عليه بموجبها إلا إذا ثبت انه كان بقصد التعاطي او للاستعمال الشخصى ، في هذه الحالة يكون للمتهم ان ينتفع بالعقاب المخفف الوارد بالمادة ٣٦ ، وعبد الإثبات في تخصيص القصد من الإحرار يقع دائماً على عاتق المتهم . فإذا كان المتهم لم يقدم للمحكمة اى دليل على ان إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطي او الاستعمال الشخصى فلا يكون له ان ينعى عليها أنها طبقت عليه المادة ٣٥ دون ان تذكر ان الإحرار كان بقصد الاتجار .

(جلسة ١٢/٦/١٩٤٤ طعن رقم ١٢٨٧ سنة ١٢ ق) .

انتهت محكمة النقض في الطعن رقم ١١٥١ سنة ٢٦ ق بجلسته ١٥ يناير سنة ١٩٥٧ إلى ان المشرع أورد في القانون رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تيسيرية يستفيد منها المتهم إذا أقام الدليل على أن إحرازه للمخدر إنما كان بقصد التعاطي او الاستعمال الشخصى أو إذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى . وعناصرها ويجب في هذا الحالة أن تعمل المحكمة نص م ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

مواد مخدرة

- ١٥٧ - إذا كان الحكم قد استخلص قصد الاتجار في جريمة إحرار المخدرات مما قاله ، وقد دلت كمية الحشيش المضبوطة ووجوده مجزءاً إلى أجزاء عديدة وضبط المطواة التي أخرجها الضابط من جيب سرواله والتي ظهر من التحليل وجود قطع صغيرة من الحشيش عليها فضلاً عما شهد به الضابط عن المعلومات التي وصلت إليه عنه - كل ذلك يدل على أن إحرار الحشيش كان للاتجار ولم يقدّم أى دليل على أنه للتعاطي أو للاستعمال الشخصي ، - فإن ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يكون سائفاً سليماً في المنطق والقانون .
(جلسة ١٩٥٤/٦/٧ طعن رقم ٦٠٦ سنة ٢٤ ق) .
- ١٥٨ - إن الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها . (جلسة ١٩/ / طعن رقم سنة ق) .
- ١٥٩ - إذا كان الحكم إذ دان المتهم بجريمة إحرار مواد مخدرة بقصد التعاطي قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى وفي إيراد الأدلة المثبتة لها على القول بأنه وجد في المقهى مع المتهم الأول الذى ضبط محرراً للمخدر وأنه هو صاحب المقهى الذى كان يحرق فيه الحشيش وهو ما لا يؤدي إلى ثبوت التهمة في حقه فإنه يكون حكماً قاصراً ويتعين نقضه .
(جلسة ١٩٥٠/١١/١ طعن رقم ٦٣٢ سنة ٢٥ ق) .
- ١٦٠ - القصد الجنائي في جريمة إحرار المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً .
(الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ س ٧ ص ٥٢) .
(والطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ س ٧ ص ٧٦٩) .
- ١٦١ - إحرار المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه .
(الطعن رقم ١١١٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ س ٧ ص ٥٢) .
- ١٦٢ - ليس لازماً أن يكون استدلال المحكمة على القصد الخاص من إحرار المادة المخدرة مصدره الدليل الذى يقدمه المتهم المحرز بنفسه ، بل يكفي في ذلك أن تستلبي المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لانتاجه .
(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ١٩٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ س ٧ ص ٥٧٥) .
- ١٦٣ - إذا كان ما أورده الحكم حين شرح واقعة الدعوى وتحصيل أدلتها كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحزره مخدر ، فإن المحكمة لا تكون مكلفة بعد ذلك بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة اكتفاء بما هو مستفاد من مجموع حكمها من توافر هذا العلم عند المحرز .
(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٧/٢٩ س ٨ ص ٤٤٤) .
(والطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ س ٨ ص ٨١٤) .
- ١٦٤ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحرار المخدر بعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة إحرارها قانوناً ، وإذا كان ما أورده الحكم من أن المتهم القى بما معه عندما وقع بصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدراً فلا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة ما دامت ظروف الدعوى لا تسبغ القول بانتفائه .
(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٩ س ٩ ص ٦٢٤) .

١٦٥ - متى كانت عقوبة احرار المخدر بقصد التعاطي المقررة في الفقرة الاولى من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى - لا تختلف عن العقوبة التي كان منصوصا عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون والتي اعمالها الحكم في حق الطاعن - وكانت الواقعة كما اثبتتها المحكمة لا ترشح لقيام حالة الإدمان التي يجوز معها استبدال التدبير الاحترازي المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالعقوبة العادية المقررة للجريمة ، فإنه لا محل للنظر في اغفال حكم هذا النص على الطاعن .

(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٠ س ١٢ ص ٨٦١) .

١٦٦ - من المقرر قانونا انه يتعين لقيام الركن المادي لجريمة احرار الجوهر المخدر ان يثبت اتصال المتهم به اتصالا ماديا او ان يكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حيازته المادية ، كما يتعين لقيام الركن المعنوي في هذه الجريمة ان يثبت علم المتهم بان ما يحرزه إنما هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظورة احرارها قانونا . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر الركن المادي في حق المتهم إلا بقوله ان الجواهر كانت تحت مقعده وهو تدليل قاصر غير مانع من ان تكون هذه الجواهر في حيازة الراكب الذي يجلس بجواره - كما انه لم يدل على توافر الركن المعنوي في حق المتهم إلا بقوله ان الجواهر المخدرة كانت تحت بصره ، وهو تدليل لا يفضل السابق ولا يكفي إذا لوحظ انه كان بالسيارة راكب آخر - فإن الحكم إذ دان المتهم بقاء على ذلك يكون قد جاء مشوبا بالقصور ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٥ س ١٢ ص ٩٦٢) .

١٦٧ - ليس ما يمنع محكمة الموضوع ، بما لها من سلطة تقديرية ، من ان ترى في تحريرات الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ، ولا ترى فيها ما يقنعها بان احرار المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار ، متى كانت قد بنت رايها هذا على الاعتبارات السائغة التي اوردتها .

(الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٩ س ١٢ ص ٩٩٢) .

١٦٨ - لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الاحراز ، بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام - وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر - دون تطلب استظهار قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي . ولا يلزم في القانون ان يتجسد الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة . بل يكفي ان يكون فيما اوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . فإذا كان يبين من مدونات الحكم ان المحكمة قد اطمأنت للأسباب السائغة التي اوردتها إلى توافر الركن المادي لجريمة احرار المخدر في حق المتهم وإلى علمه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة ، فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائي العام في هذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ س ١٣ ص ١٨٧) .

١٦٩ - متى كان الحكم قد ابان في وضوح صلة المتهم بالجوهر المخدر وعلمه بحقيقته واستيعاده قصد الاتجار او التعاطي في حقه ، ثم استطرد إلى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين ، فإن ذلك لا يعيب الحكم طالما ان النقل في حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادي من قديم الأفعال المؤثمة التي ساققتها المادة من (حيازة او احرار او شراء او

مواد مخدرة

تسليم أو (نقل) أو إنتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة) ولا ينطوى على قصد خاص - ومن ثم يكون هذا الاستطراد من الحكم غير مؤثر في حقيقة الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها بما لا تنافض فيه .

(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ س ١٢ ص ١٨٧) .

١٧٠ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحيازة المادية ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظورة احرازها قانونا ، ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها - على أي نحو يراه - وإذا كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات دست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة ، فإنه كان من المتعين على الحكم ، وقد رأى إدافته أن يبين ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحزره من الجواهر المخدرة . أما قوله بأن مجرد وجود المخدر في حيازة الشخص كاف لاعتباره محرزا له وأن عبء اثبات عدم علمه بكنهه الجوهر المخدر إنما يقع على كاهله هو ، فلا سند له من القانون ، إذ أن القول بذلك فيه إنشاء لقريته قانونية مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن إقراره قانونا مادام القصد الجنائي من أركان الجريمة ، ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا ولما كان مؤدى ما أورده الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ، ولا يشفع في ذلك استطراده إلى التدليل على قصد الاتجار ، ذلك بأن البحث في توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار يفترض ثبوت توافر القصد العام بداءة ذي بدء وهو ما قصر الحكم في استظهاره وأخطأ في التدليل عليه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا ويتعين نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٢ ص ٦٧٧) .

١٧١ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها وضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ، ومادامت هي قد اقتنعت للأسباب التي بينتها - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - أن الاحراز كان بقصد الاتجار، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبيب وفساد الاستدلال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها ، وهو ما لا يصح إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠ س ١٣ ص ٨٢٠) .

(والطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤ ص ٧٢٥) .

(والطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢ س ١٥ ص ١٠٥) .

(والطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١ س ١٦ ص ١٧١) .

(والطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ س ١٦ ص ٩٧٤) .

١٧٢ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أي نحو تراه ، متى كان ماحصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤ ص ٧٢٥) .

١٧٣ - جعل القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - جريمة احراز المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط - عند الكلام على العقوبات - خطة تهدف إلى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احراز المخدرات ، وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها ، ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم ، حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الحيازة المادية وعلم الجاني بان ما يحزره مخدرا ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا وطبقت المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من غير ان تستظهر توفر القصد الخاص وهو (قصد الاتجار) لدى الطاعن فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور ويتعين نقضه .
(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١١ س ١٤ ص ٨٠٨) .

١٧٤ - جريمة اعداد المحل وتجهيزه لتعاطي الجواهر المخدرة جريمة مستقلة عن جريمة احراز المخدر بقصد التعاطي وتختلف كل منهما عن الأخرى في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن ان تنهار احدهما بتخلف كل او بعض اركانها القانونية دون ان يؤثر ذلك حتما في قيام الثانية .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ س ١٦ ص ٢٨٤) .

١٧٥ - القصد الجنائي في جريمة احراز المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بان المادة التي يحزرها هي من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة في الاصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أورده في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بان ما يحزره مخدرا - إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك المتهم بانتفائه لديه - فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بان ما يحزره مخدرا وإلا كان حكمها قاصرا .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ س ١٦ ص ٥٨٦) .

١٧٦ - لم يشترط المشرع لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، قصدا جنائيا خاصا ، بل يكفي ان يتوافر فيها القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة .

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١١٢ ص ٦٢٢) .

١٧٧ - لا جناح على الحكم إن هو لم يتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما اثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه .

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١١٢ ص ٦٢٢) .

١٧٨ - الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن تزد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم . وإذا كانت الواقعة المادية المبينة بآبي الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة - وهي

واقعة احراز الجواهر المخدر - هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعنة واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة دون ان يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية او إضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعنة للمخدر مجردا عن أى من قصدى الاتجار او التعاطى إنما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يستلزم اعمال حكم المادة ٣٨ منه إذا ما ثبت لمحكمة الموضوع ان الاحراز مجرد عن أى من القصدين . ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الصورة بأن تنبه المدافع عن الطاعنة إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد قصد الاتجار لأن دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول حتما الجريمة التي نزلت إليها المحكمة ، وبذلك يكون ما تثيره الطاعنة من دعوى الإخلال بحق الدفاع في غير محله .

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ س ١٧ ق ١٦١ ص ٨٥٢) .

(والطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ق ١٦٩ ص ٩١٨) .

(والطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ق ١٩٥ ص ٨١١) .

١٧٩ - القصد الجنائي في جريمة احراز او حيازة المخدر إنما هو علم المحرز أو الحائز بان ما يحزره او يحوزه من المواد المخدرة . والمحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أورده في حكمها كافيا في الدلالة على ان المتهم كان عالما بان ما يحزره مخدر .

(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ق ١٦٩ ص ٩١٨) .

(والطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ س ٢٢ ق ١٤١ ص ٨١٢) .

١٨٠ - احراز المخدر يقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، طالما انه يقيمها على ما ينتجها . ومادامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي بينتها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن الاحراز كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصلح إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ق ٢٢٥ ص ١١٩٠) .

١٨١ - لا تستلزم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الإحراز ، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر .

(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٣٤ ص ١٢٢٧) .

١٨٢ - من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا .

(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٣٤ ص ١٢٢٧) .

(والطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢٧ س ١٨ ق ٨٦ ص ٤٥٤) .

(والطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ق ١٩٥ ص ٨١١) .

(والطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦٠ ص ٧١٤) .
 (والطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٢ س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣) .
 ١٨٣ - الأصل ان الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها مادامت تقيمها على ما ينتجها .
 (الطعن رقم ٢١٥٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦ س ١٨ ق ٦٣ ص ٢١٦) .

١٨٤ - القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية ، بل يجب ان يقوم الدليل على علم الجاني بان ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظور احرازها قانونا . ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على اى نحو يراه مادام انه يتضح من مدوناته توافره توافرا فعليا . واذ كان الطاعن قد دفع بان شخصا آخر اعطاه اللقافة المضبوطة فوضعها في حجره إلى ان حضر الضابطان فوقف وعندئذ سقطت من حجره ، وانه ما كان يعلم كنه ما تحويه تلك اللقافة ، فإنه كان من المتعين على الحكم ان يورد ما يبرره اقتناعه بعلم الطاعن بان ما يحزره من الجواهر المخدرة . اما قوله بان مجرد وجود المخدر في حيازته باعتباره كاف لاعتبره محرزا له وان عبء اثبات عدم علمه بكنه الجواهر المخدر إنما يقع على كاهله هو ، فلا سند له من القانون ، إذ ان القول بذلك فيه إنشاء لقريضة قانونية مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو ما لا يمكن اقراره قانونا مادام القصد الجنائي من اركان الجريمة ويجب ان يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا .
 (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ س ١٨ ق ١٢٦ ص ٦٩٩) .

١٨٥ - لا تستلزم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قصدا خاصا من الاحراز ، بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن اى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنية المادي والمعنوي ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد ناقل لذلك المخدر ودائه بموجب المادة سالفه الذكر ، فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذي انتهى إليه .
 (الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ س ١٨ ق ٨٦ ص ٤٥٤) .

١٨٦ - استدلال الحكم المطعون فيه على ثبوت قصد الاتجار لدى المتهم من ظروف كافية أبان عنها ، استدلال يكفي لحمله .
 (الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧) .

١٨٧ - الأصل ان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدلل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن ب ضخامة كمية المواد المخدرة المضبوطة وتنوعها ومن ضبط ادوات تستعمل في تجارة المخدرات من ذلك ميزان ذو كفتين عثر بهما على آثار لمادة الأفيون ومدية علقت بمنصلها فتات من مادة الحشيش ، وهو تدليل سائق يحمل قضاء الحكم ، فإن النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون غير سديد .
 (الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٤ ص ١٢٤٧) .

مواد مخدرة

١٨٨ - القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر يتوافر بتحقيق الحيابة المادية وعلم الجاني بان ما يحزره هو من المواد المخدرة المتنوعة قانونا .

(الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٤ س ١٩ ق ٥٧ ص ٣٠٨) .

(والطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ س ٢١ ق ١١٠ ص ٤٥٤) .

١٨٩ - نقل المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها ومادامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي بينتها في حدود سلطتها في تقدير ادلة الدعوى ولا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، ان النقل كان بقصد الاتجار .

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤ س ١٩ ق ٥٩ ص ٣٢٠) .

١٩٠ - القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر إنما هو علم المحرز او الحائز بان ما يحزره او يحوزه من المواد المخدرة .

(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ س ٢٠ ق ٢٢ ص ١٠٠) .

١٩١ - المحكمة غير مكلفة بالتحدث على استقلال عن القصد الجنائي إذا كان ما اوردته في حكمها كافيا في الدلالة على ان المتهم كان عالما ان ما يحزره مخدرا ، وإذا كان ذلك وكان الحكم قد اورد ان المتهم القى من يده بالكيس الذي كان يحتوى على المخدرات بمجرد رؤيته للضابط ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان ايا من المتهم او المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما اوردته الحكم من وقائع وظروف دالا على قيامه في حق المتهم ، فإنه لا محل لما ينعاه المتهم من ان الحكم لم يعن ببيان القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر المسندة إليه .

(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ س ٢٠ ق ٢٢ ص ١٠٠) .

١٩٢ - من المقرر ان الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها . ومتى كان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلا سائغا ، فإن نعى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٥ س ٢٠ ق ١٣١ ص ٦٤٢) .

(والطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٦٧٢) .

(والطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢١ ص ٥٩٦) .

(والطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ ق ٩٥٧ ص ٧٢٧) .

(والطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ س ٣٠ ق ٥١ ص ٢٥٨) .

(والطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ س ٣١ ق ٥٢ ص ٢٦٢) .

١٩٣ - ان الاتجار في المخدر لا يعدو ان يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار ، فهو في مدلوله القانوني ينطوى على عنصر الحيازة إلى جانب دلالاته الظاهرة منها . وإذا كان ما تقدم ، وكان التفسير الذي اخذت به محكمة الموضوع لما ورد بمحضر التحريات من ان الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها ، وانتهت فيه إلى ان تحريات الضابط دلت على ان الطاعن كان يحرز مواد مخدرة وقت صدور الإذن بالتفتيش ، يتفق مع ما تحمله هذه العبارة ولا خروج فيه على ظاهر معناها ، وكان الواضح من مدونات الحكم ان الجريمة التي دان الطاعن بها كانت قد وقعت حين اصدار النيابة العامة إذنها بالقبض والتفتيش ، وكان ما اوردته الحكم من ذلك سائغا

وله سند في أوراق الدعوى ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢ س ٢١ ق ١٥ ص ٦٥) .

١٩٤ - استهدف الشارع بما نص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ، أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملا وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب .

(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣ س ٢١ ق ١١٠ ص ٤٥٤) .

١٩٥ - أنه يكفي لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ (أ) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة ، ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في المواد المخدرة حرفة له ، إذ لم يجعل القانون الاحتراف ركنا من أركان هذه الجريمة . فمتى كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى استخلاصا سائغا أن احراز الطاعن للمواد المخدرة كان بقصد الاتجار ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت احتراف الطاعن لتجارة المخدرات يكون غير سديد ، ذلك بأن المستفاد من الأحكام التي تضمنتها نصوص المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أنها تفرق فقط بين احراز المخدرات وحيازتها بقصد الاتجار وبين احرازها وحيازتها بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو بدون قصد شيء من ذلك . . .

(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨ س ٢١ ق ٢٢٢ ص ٩٨٠) .

١٩٦ - إذا كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ، أن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده يعمل أمينا للنقل بين بيروت والاسكندرية ، وهو الأمر الذي استندت إليه المحكمة في نفي علمه بما تحويه الامتعة - التي كان يحملها - من مخدر ، لا أصل له ولا دليل عليه في الأوراق ، بل أن الثابت من أقوال نفس المطعون ضده المذكور ، في محضر تحقيق النيابة ، أنه يعمل «عامل جزارة» وما قرره خلال التحقيق من أنه اعتاد السفر بين بيروت والاسكندرية لا يدل بذاته على امتنائه حرفة أمين النقل ، الأمر الذي ينبىء عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحيط بظروفها عن بصرو وبصيرة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٢٤ س ٢٢ ق ١٤٠ ص ٥٨٠) .

١٩٧ - متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المذكرة في قضية الجنائية رقم ٤٢٩ سنة ١٩٦١ بنذر الفيوم لم تكن من بين أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة وأنها ضمت إلى أوراقها بعد إقفال باب المرافعة وبعد أن خلت المحكمة للمداولة ، وكان ما تضمنته هذه المذكرة من بين ما أسست المحكمة عليه قضاءها بتوافر قصد الاتجار في احراز الطاعن للمادة المخدرة المضبوطة فإن ضم المذكرة المشار إليها للأوراق تم في غير مواجهة الطاعن ومحاميه وتكون المحكمة قد بنت حكمها على أحد العناصر التي لم تكن مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ س ٢٢ ق ١٨٨ ص ٧٨٥) .

١٩٨ - أن محكمة الموضوع وأن كان من حقها أن تستخلص قصد الاحراز من أدلة الدعوى وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة

مواد مخدرة

وادلتها وقرائن الأحوال فيها وأن تكون قد الت بها إماما تاما . ولما كان الثابت على لسان الضابط في التحقيقات - وهو ما أثبتته في محضر ضبط الواقعة - أن مرشدا سريا أبلغه بأن المطعون ضده الأول سيبيعه كمية من المواد المخدرة وانهما اتفقا على اللقاء فاعد كمينا لضبط الواقعة ، وفي الوقت المحدد شاهد سيارة اجرة تقف في الطريق ويهبط منها المطعون ضده الأول حاملا في يده لفافة من الورق ويتجه نحو المرشد السري فبادر بضبطه وتفتيشه فعثر داخل اللفافة على أربع طرب من الحشيش ، وأن المطعون ضده الأول قد اعترف له بأن احرازه للمخدر كان بقصد الاتجار ، وكان الحكم المطعون فيه قد برر اطراحه لقصد الاتجار بقالة أن التحقيقات لم تسفر عن هذا القصد دون أن يعرض لظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها ولا أقوال الضابط واعتراف المطعون ضده له فإن ذلك لما ينبىء عن أن المحكمة لم تلم بواقعة الدعوى إماما شاملا بما لا يطمأن معه إلى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٠ س ٢٣ ق ١٧ ص ٩٠) .

١٩٩ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . وإذا كان الحكم قد عرض إلى قصد المتهم من إحراز وحيازة المخدر المضبوط بقوله «وحيث أن المحكمة تقر سلطة الاتهام على ما انتهت إليه من أن احراز وحيازة المتهم لما ضبط كان بقصد الاتجار ذلك أن ظروف الضبط وتنوع المادة المضبوطة وضخامة كميتها ووجود ميزان وصنع وقطع معدنية من فئة النصف قرش المنقوب التي تستعمل في وزن المادة المخدرة كل ذلك مع ما سجلته التحريات من نشاط المتهم في تجارة المخدرات قاطع في أن حيازة المتهم لما ضبط كان بقصد الاتجار» فإن الحكم يكون قد دلل على هذا القصد تدليلا سائغا مما يضحى معه النعى على الحكم في هذا الصدد غير مقبول .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ س ٢٣ ق ٨١ ص ٢٥٧) .

٢٠٠ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيّمها على ما ينتجها ، وأنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها من تجزئة تحريات الشرطة فتأخذ منها ما تظمن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ماعداه ومن سلطاتها التقديرية ألا ترى في هذه التحريات ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ س ٢٣ ق ٨٨ ص ٢٩٩) .

(الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢١ س ٢٧ ق ١٢٦ ص ٥٦٩) .

٢٠١ - إذا كان الحكم عند تحصيله للواقعة وسرد أقوال الضابط الشاهد قد أثبت أن تحريات هذا الأخير دلت على أن المتهم يتجر في المخدرات ويروجها وهو ما يخالف ما انتهى إليه الحكم من أن الأوراق قد خلت من دليل يقينى على توافر قصد الاتجار لدى المتهم فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة في خصوص القصد من الإحراز لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ س ٢٣ ق ٨٩ ص ٤١٠) .

٢٠٢ - قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ ، وإن كان من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦١ ص ٧١٨) .

٢٠٣ - لئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . ولما كان البين حسب تقارير الحكم أن تحريات ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده يروج المخدرات ، وقد ضبطه وهو في الطريق العام ومعه سبع طرب من مادة الحشيش وأنه سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في قضية مخدرات ، مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلاً على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح ، لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦٢ ص ٧٢١) .

٢٠٤ - من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغاً ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفى توافر هذا القصد في حق المطعون ضده ودلل على ثبوت إحرازه للمخدر بركنيه المادي والمعنوي . فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالتطبيق للمادة ٣٨ من القانون التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر .

(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٢ ق ٢٢١ ص ١٠٣٩) .

٢٠٥ - لا ينال مما استقر في وجدان المحكمة من نفي قصد الاتجار عن المتهم أن يكون الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن المتهم قد اعترف إثر ضبطه بقيامه بنقل المواد المخدرة لحساب آخر .

(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٢ ق ٢٢١ ص ١٠٣٩) .

٢٠٦ - لا يتوافر القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أي نحو يراه مادام أنه يتضح من مدوناته توافره توافراً فعلياً ، وإن كان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وملابساتها وبرر به اقتناعه بعلم الطاعن بأن أحجار البطاريات التي ضبطت معه كانت تحوي مخدراً كافياً في الدلالة على توافر هذا العلم وسائغاً في العقل والمنطق فإن ما يثيره الطاعن في شأن جهله بكنه المادة المخدرة ونعيه على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون غير سديد ، ومادامت المحكمة قد أقامت قضاءها - في هذا الشأن - على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٢ ق ٢٣٥ ص ١٠٥٢) .

مواد مخدرة

٢٠٧ - لما كان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكانت ضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور التى تقع في تقدير المحكمة . وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والبلى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى - بأن إحراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبيب لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ق ٢٧٥ ص ١٢٢٤) .

٢٠٨ - الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى هي أنه الوصف القانونى السليم . ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة وهي إحراز المخدر هي بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه - بعد أن تحقق من ركنيها المادى والمعنوى - أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً جديداً بل نزلت بها - حين استبعدت قصد الاتجار - إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واعتبرت أن الإحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطى ولم يتضمن هذا التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى ، فإن ذلك لا يخول الطاعن إثارة دعوى بطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع لأن دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التى نزلت إليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها ، ويكون هذا الوجه من الطعن في غير محله .

(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ق ٢٧٦ ص ١٢٢٢) .

٢٠٩ - متى كان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن جهاز التليفزيون المضبوط يحوى مخدراً ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٥٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ س ٢٤ ق ٤١ ص ٩١٢) .

٢١٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم على انعدام القصد الجنائى لديه وإطراحه في قوله : « أما عن دفاع المتهم القائم على انعدام القصد الجنائى قولاً بأنه كان يجهل وجود مخدر الاكثرون ضمن الادوية المضبوطة فمردود بما أسفرت عنه التحريات وما قرره شاهد الإثبات من أن المتهم يتجر في الادوية المخدرة المضبوطة ، هذا فضلاً عن تميز عبوة مخدر الاكثرون عن جميع الادوية الأخرى التى ضببطت من ناحية شكل العبوة إذ تبين أن هذا المخدر معبأ في علب من الكرتون مستطيلة الشكل بداخل كل منها أنبوبة زجاجية تحوى عشرين قرصاً وهو أمر قد تميزت به هذه العبوات دون غيرها من سائر عبوات الادوية الأخرى التى كانت معها - هذا بالإضافة إلى وجود كلمة الاكثرون على كل عبوة من الخارج والداخل ، ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم لا يقطع في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بكنه ما ضبط في حوزته من أنه مخدر ذلك بأن شكل العبوة لا يدل بذاته على أن ما تخويه مخدر وأنه ليس بدواء كبقية الادوية المضبوطة ، فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر ما إذا كان الطاعن على علم بالقراءة حتى يمكن الاستدلال عليه بوجود كلمة الاكثرون على ظاهر العبوة وداخلها ، وهذا من شأنه أن يجعل بيان الحكم في التدليل على توافر القصد الجنائى في حق الطاعن - وهو ركن من أركان

الجريمة التي دان الطاعن بها - قاصراً ، الامر الذي يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .
(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ س ٢٤ ق ٥٦ ص ٢٥٢) .

٢١١ - للمحكمة ان تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما سألته من أدلة ، ولها في سبيل ذلك ان تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما قراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية ايضاً ان ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بان إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واظهر اطمئنانه إلى التحريات كمسوغ لإصدار الاذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي اقوال الضابط محررها ما يقنعه بان إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار به وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص فضلاً عن انعدام مصلحته في إثارته - لا يعدو ان يكون مجادلة موضوعية لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢١ ص ٥٩٦) .

٢١٢ - للمحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدليل في الدعوى وفي تجزئته ولو كان اعترافاً - ان ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بان إحراز المخدر كان بقصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي . وإذ عولت في قضائها بالإدانة على واقعة الضبط والقائمين بها وكذلك على اعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة ، كما دلت تدليلاً سائغاً على ان إحراز الطاعن للمخدر كان بغیر قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم من ذلك ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه او مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢) .

٢١٣ - انه وإن كان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا ان ذلك مشروط بان يكون هذا الاستخلاص سائغاً وان يكون دليلها فيما انتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى ومن حق محكمة النقض ان تراقب ما إذا كان من شأن الاسباب التي اوردتها ان تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنين قد تأسس على ان الطاعن التاسع قد اوفدهم إلى بيروت لإحضار بضائع مقابل خمسة عشر جنيهاً لكل منهم وأنه كلفهم تحقيقاً لهذا الغرض بمقابلة شخص هناك في أحد الفنادق وأنه عقب وصولهم سلم ذلك الشخص كلا منهم ست علب كرتون بكل منها (كلاكس) واربع علب أخرى بكل منها (ترانس) وملابس وقطع غيار سيارات وانهم كانوا يجهلون ان تلك الأجهزة تحوى مخدراً واستدلوا على صدق دفاعهم بما قرره مساعد مأمور الجمرک من ان الإخبارية التي تلقاها في هذا الحادث تنفي عن الطاعنين علمهم بوجود المخدر داخل الأجهزة المضبوطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بما مؤداه ان الفرق بين ثمن الكلاكسات في بيروت وثمانها في مصر لا يتناسب البتة مع اجر وتكاليف سفر الطاعنين وإقامتهم في بيروت وان الطاعن الاول تربطه صلة نسب بالطاعن التاسع وبانه ليس من طبيعة عمل مساعد الجمرک إجراء تحريات فضلاً عن انه لم يرشد إلى مصدره السري ، فإن هذا الذي اوردته الحكم وبرر به اطراحه لدفاع الطاعنين ليس من شأنه ان يؤدي عقلاً ومنطقاً إلى ما رتب عليه ذلك انه بفرض صحته لا يقتضي

مراد مخدرة

بالضرورة ثبوت علم الطاعنين بأن ما يحملونه من أمتعة لحساب شخص آخر تحوى مخدراً لا يقطع وعلى وجه اليقين - بقيام ذلك العلم - وخاصة أنه لم يبين أو يورد سنده في عدم تناسب فرق ثمن الأجهزة مع تكاليف الرحلة أو يضع في اعتباره قيمة ما قالوا بحمله من بضائع أخرى - مع أن الأحكام الصادرة بالإدانة يجب ألا تبنى إلا على حجج قطعية الثبوت وتفيد الجزم واليقين مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .
(الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ س ٢٤ ق ٢٢٨ ص ١١١٢) .

٢١٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على علم الطاعن بكنه المادة المضبوطة معه استناداً إلى ما شهد به شهود الإثبات في التحقيقات والجلسة من أن المتهم اعترف أمامهم بحمل الأمبولات الثلاثة التي تحوى الأفيون في مستقيمه قبل قيامه بإخراجها من جسمه إخراجاً طبيعياً - بعد أن اطمأنت المحكمة إلى تلك الشهادة وأخذت بها مدعمة بالتقرير الفني فإن النعى على الحكم بقالة القصور في التسبب في هذا الصدد يكون في غير محله .
(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ س ٢٥ ق ٨٢ ص ٢٧٨) .

٢١٥ - من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ، ثم نفى قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدرودانة بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز ، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام ، وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون . فإن في ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه .
(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١٧ س ٢٦ ق ٥٦ ص ٢٤٥) .

٢١٦ - توافر الاتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغاً - لما كان ذلك - فإن ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وأقوال الشهود وظروف الضبط قد جرت بأن المطعون ضده من يتجرون في المواد المخدرة لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ماعداه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٦ س ٢٦ ق ٧٠ ص ٢٠٠) .

٢١٧ - من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن قدر المخدر المضبوط هو إحدى عشر طرية من الحشيش تزن ١٨٦ ، ٢ من الكيلو جرامات وأن شاهدى الواقعة (الضابطين) قد نقلوا عن المطعون ضده بالتحقيقات أنه اعترف فور ضبطه بأنه أحرز المخدر المضبوط بقصد الاتجار . مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيها إذا كانت تصلح دليلاً على

توافر قصد الاتجار أو لا تصلح ، لا أن تقيم قضاها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه ،
أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٩ س ٢٧ ق ١٠٢ ص ٤٦٧) .

٢١٨ - لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن ساق الأدلة على ثبوت الواقعة في حق المطعون
ضده الثاني تحدث عن القصد من الإحراز بقوله : « وحيث أنه عن القصد من إحراز المتهم
الثاني (المطعون ضده الثاني) للمخدر المضبوط فلم يقم في الأوراق الدليل اليقيني على أن
إحراز المخدر كان يقصد الاتجار ذلك أن ظروف الضبط وعدم وجود الأدوات المستعملة في الوزن
لا يرجح معها ثبوت هذا القصد كما لم يثبت أن إحراز المخدر بقصد التعاطي أو الاستعمال
الشخصي ، . لما كان ذلك وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار وإن كان واقعة مادية
يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك
الواقعة أو نفيها سائغاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . وكان البين
والثابت على لسان الضابط في التحقيقات وأمام المحكمة أن مرشداً سرياً أبلغه أن المطعون ضده
الأول وشريكه سيبيعانه كمية من المواد المخدرة وأنهما اتفقا على اللقاء في المكان الذي حدده
الطرفان بسايره في هذا الاتفاق على أن يحضر ومعه صديق له لشراء المخدر وفي الوقت والمكان
المحددین التقى الضابط والمرشد بالمطعون ضدهما وكان الثاني حاملاً حقيقته وبعد التفاوض
معهما على الثمن وطلب المرشد معاينة المخدر قام المطعون ضده الثاني بفتح الحقيبة وعرض
عليهما المخدر فقام الضابط بضبطه ومعه المخدر وأقر له بإحرازه لبيعه ، مما كان من مقتضاه أن
تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلاً
على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح ، لا أن تقيم قضاها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند
إليه أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً أيضاً واجباً نقضه .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٩ س ٢٧ ق ١٠٣ ص ٤٧٠) .

٢١٩ - استظهار القصد من إحراز الجواهر المخدرة لاستخلاص الواقع ، من توافر قصد
الاتجار فيها أو انتفائه ، وإن كان من شئون محكمة الموضوع - تستقل بالفصل فيه بغير معقب -
إلا أن حد ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سائغاً ، من شأن ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها
أن تؤدي إليه ، وكان الحكم بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تضمنته من تعدد لفافات المخدر
المضبوط مع المطعون ضده وفي مسكنه بحيث بلغت في مجموعها مائة واثنين وعشرين لفافة
- ومن تنوع هذا المخدر وضبطه مادية ملوثة بالحشيش وميزان وسنجة في المسكن ، استبعد قصد
الاتجار في حقه بقوله إن الأوراق خلت من الدليل اليقيني على قيامه - وهو مجرد قول مرسل ليس
من شأن ما ساقه الحكم من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها على النحو المتقدم أن تؤدي
إليه - ومن ثم فقد كان على الحكم أن يمحس تلك الظروف والقرائن ويتحدث عنهما بما يصلح
لإقامة قضائه ويمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها في هذا الخصوص ، أما وهو لم يفعل فإنه
يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢١ س ٢٧ ق ١٨٤ ص ٨٠٤) .

٢٢٠ - من المقرر أن توافر قصد الاتجار في المخدر المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو من الأمور التي تستقل محكمة
الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغاً . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد

دلل على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ، ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ، ودانته بموجب المادة ٢٨ من القانون بآدى الذكر التى لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام ، وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه . أما ما تثيره الطاعة من أن التحريات وأقوال شاهدى الإثبات وكمية المخدر قد جرت على أن المطعون ضده ممن يتجرون فى المواد المخدرة فهو لا يعدو أن يكون جدلاً حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، هذا إلى أن ضالة كمية المخدر أو كبرها هى من الأمور النسبية التى تقع فى تقدير محكمة الموضوع ، وفى إغفال المحكمة التحدث عن التحريات التى أجراها الضابط والإقرار بالاتجار المعزى إلى المطعون ضده ودلالة وزن المخدر المضبوط ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم ترفيها ما يدعو إلى تغيير وجه الراى فى الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢١ س ٢٧ ق ١٨٥ من ٨٠٧) .

٢٢١ - لما كان الحكم قد عرض لقصد الاتجار فى المخدر فأطرحه بقوله : « إن الأوراق خلت من دليل تطمئن إليه المحكمة على أن المتهمين قصداً بما كانا يحزرانه من مواد مخدرة الاتجار بها بل أن أقوال الشهود تؤكد انهما ناقلين لها وبالتالي تستبعد المحكمة هذا الشق من وصف الاتهام ، - لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة - تحقيقاً للطعن - أن الرائد (...) بقسم مكافحة المخدرات حرر محضراً مؤرخاً ١٩٧٤/٨/١٥ بأن التحريات السرية التى قام بها بالاشتراك مع الرائد (...) دلت على أن تاجر المخدرات المسجل بالقسم إجرامياً « المطعون ضده الأول ، يتجر بالمواد المخدرة ويروجها بدائرة بعض أقسام شرق الاسكندرية وأن المطعون ضده الثانى وهو لبنانى الجنسية بصدد تسليم الأول كمية من المخدرات هى لديه حالياً ، وذلك بشرق الاسكندرية ، وإذ صدر إذن من النيابة بناء على محضر التحريات سالف الذكر بضبط المطعون ضدهما وتفتيشهما ، فقد انتقلت مجموعة من رجال مكتب مكافحة المخدرات حيث تم ضبط المطعون ضدهما ، وحرر الرائد (...) محضراً أثبت فيه إجراءات الضبط والتفتيش وأنه بمواجهة المطعون ضده الأول بالمخدر المضبوط اعترف له بأن المضبوطات تخص المطعون ضده الثانى الذى جلبها من لبنان وانهما كانا قد سافرا سوياً إلى هناك وعادا معا إلى القاهرة وأن المناضد صنعت ببيروت وأن الثانى هو الذى أحضر المواد المخدرة داخل المناضد بوسائله الخاصة . وفى التحقيقات أكد رجال مكتب مكافحة المخدرات ما نعى إلى علمهما من تحريات وما أسفرت عنه إجراءات الضبط والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن كان من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان ما استخلصه الحكم من نفى قصد الاتجار لدى المطعون ضدهما لا تسانده الماديات الثابتة فى الدعوى ولا تظاهره التحريات وأقوال ضابطى مكتب مكافحة المخدرات ، كما أن ما ذهب إليه الحكم من أن أقوال الشهود تؤكد أن المطعون ضدهما ناقلين لها ليس له أصل فى الأوراق وكان له أثره فى منطق الحكم

واستدلالة مما يعيبه بالقصور والفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٦ س ٢٨ ق ١٤ ص ٦٧) .

٢٢٢ - لما كان الحكم قد أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعنين الثاني والثالث قاما - بناء على تكليف من رئيس البحارة الطاعن الأول - بفرض محتويات الأجوالة العشرين التي نقلها من المركب الأجنبي إلى ظهر السفينة ووضعها أكياس النايلون المعبأة بالأفيون ، التي كانت بداخل تلك الأجوالة - بواقع أربعين كيساً في الجوال الواحد ، في مكان خفي بجسم السفينة ، عبارة عن حاجز مفرغ صنع بين حجرة المالكية وحجرة الثلاثية له فتحة في جدار هذه الحجرة لها غطاء يثبت بطريق الحشر ولا يظهر للعيان ، وقد ادخلا كميات الأفيون من الفتحة واحكما تركيب الغطاء بحيث لم يمكن الاهتداء إليها إلا بعد قيام رجال حرس السواحل بتفتيش السفينة بحثاً عنها قرابة ثلاث ساعات وبعد شروعهم في كسر أجزاء من جدار الثلاثية ، ثم استخلص الحكم - من واقع أدلة الثبوت في الدعوى - توافر أركان الجريمة في حق الطاعنين بقوله وإذ يثبت من أدلة الثبوت سالف الإشارة إليها اشتراكهما في تفريغ المخدرات من حمولتها ونقلها إلى المخبا السري بالثلاثية فهو يفصح عن فعل من جانبهم يسهم بذاته في اتمام عملية جلب المخدر بمعدلولها القانوني ، لما كان ذلك ، وكان هذا الذي ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافياً في الدلالة على توافر علم الطاعنين بكنه الجوهر المخدر المضبوط الذي استخرجاه باكياسه من الأجوالة التي نقلها من المركب الأجنبي ، واخفياه في مخبا سري بالسفينة - توافراً فعلياً - بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإن الحكم يكون مبرراً من قالة القصور في التسبب التي يرميه بها الطاعنان .

(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨ س ٢٨ ق ١١٧ ص ٥٥٦) .

٢٢٣ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجاني بأن ما يحوزه أو يحوزة من الجواهر المخدرة ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أي نحو يراه مادام أنه يتضح من مدونات الحكم توافره فعلياً ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر كذلك أن العبارة في الإثبات في المواد الجنائية هي بإقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا يصح مصادره في شيء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وملابساتها وبرر به اقتناعه بعلم الطاعنة بوجود المخدر بالصندوق الذي أحضرته معها من الخارج كافياً في الدلالة على توافر هذا العلم وسائغاً في العقل والمنطق ، فإن ما تثيره الطاعنة في شأن عدم علمها بمحتويات الصندوق من المخدر ونعيتها على الحكم بالفساد في الاستدلال أو القصور في التسبب يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ س ٢٨ ق ١٢٢ ص ٦٢٦) .

٢٢٤ - القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزة من المواد المخدرة - لما كان ذلك وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أورته في حكمها كافياً في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحوزه مخدر ، وإذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع باقتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافياً في الدلالة على إحراز

مواد مخدرة

الطاعن - للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٢ س ٢٩ ق ٤٦ ص ٢٤٩) .

٢٢٥ - لما كان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز ولذلك دانه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه . أما ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وكيفية الضبط وجسامه كمية المخدر تنبئ عن توافر قصد الاتجار لدى المطعون ضده فهو لا يعدو أن يكون جدلاً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى والاخذ منها بما تطمئن إليه وأطراح ما عداه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، فضلاً عما هو مقرر من أن حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصد الخاصة من إحرازها . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ س ٢٩ ق ٦٨ ص ٣٥٩) .

٢٢٦ - من المقرر أن القصد الجنائى في جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو علم الحائز بان المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته كافيّاً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحوزه مخدراً - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مؤدى أقوال شهود الإثبات وأقوال الطاعن في التحقيقات على ما سلف بيانه ونتيجة تقريرى المعمل الكيماوى ومعمل البحوث الزراعية التي اطمأن إليها ووثق فيها عرض لما دفع به الطاعن من نفى علمه بكنهه النبات المضبوط ورد عليه بقوله ، أما بالنسبة لما قرره بشأن عدم علمه بكنهه النبات المزروع فهو قول مردود عليه بأن النبات منزرع بطريقة منظمة فضلاً عن كثرة عدده ومن تصنيعه له بعد جنينه وتجهيفه ، . وإذ كان ما أوردته الحكم المطعون فيه من أدلة الثبوت وما ساقه رداً على دفاع الطاعن يسوغ أطراحه له ويكفى في الدلالة على علم الطاعن بكنهه النباتات المضبوطة والحبات المصنعة منها ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ س ٢٩ ق ٧٢ ص ٢٧٣) .

٢٢٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله : « إنها تتحصل في أنه ثبت للرائد (...) بقسم مكافحة المخدرات من تحرياته السرية التي قام بها أن كلا من المتهمين يحرز مواد مخدرة فاستصدر إذناً من النيابة العامة بتفتيشهما لضبط ما يحزرانه من هذه المواد فصدر له الاذن المطلوب في الساعة ٦,٣٠ مساء يوم ١٩٧٦/٢/٨ ، وفي حوالى الساعة السابعة من نفس اليوم علم من مصدره السرى بوجود المتهمين بشارع صفية زغلول أمام بلوكات الأمن قسم العطارين فانتقل وبصحبه الشرطى السرى بالقسم إلى حيث أخبره المرشد السرى حيث عمل كميناً أمام جمعية الدواجن وما لبث أن شاهدهما هو والشرطى السرى قادمين بشارع صفية

زغلول في نهايته متجهين إلى محطة سكك حديد مصر فتركهما حتى مرا على الكمين ثم وثب عليهما وتمكن بمساعدة الشرطي السرى من القبض عليهما وبتفتيش المتهم الأول عثر معه على طربة كاملة من مخدر الحشيش أسفل كمر ينطلوته كما عثر مع المتهم الثاني على لفافة من السلوفان بها قطعة من مخدر الحشيش مغلفة بقماش بجيب سترته الخارجى الأيمن وبمواجهتهما بما ضبط مع كل منهما اعترفا بإحرازهما لهذه المواد المخدرة ، وبعد أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة تحدث عن القصد من الإحراز بقوله : « إنه لا يوجد دليل تطفئن إليه المحكمة على أن المتهمين كانا يقصدان الاتجار بما ضبط مع كل منهما بالذات من مخدرات بل ينفي هذا القصد ما شهد به الرائد (... ..) من أن تحرياته السرية دلت على أنهما كانا بسبيلهما لتسليم المخدرات لآخر أى أنهما ما كانا إلا محرزين وبالتالي تستبعد المحكمة قصد الاتجار من وصف الاتهام ... » ، وانتهى الحكم من ذلك إلى معاقبة كل من المطعون ضدهما طبقاً للمواد ١/١ و ٢ و ٣٧/١ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن تحريات ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضدهما يتجران بالمواد المخدرة ويقومان بترويجها على عملاء لهما بدائرة بعض أقسام شرق مدينة الاسكندرية وأنهما يصدد تسليم بعض عملائهما بدائرة قسم العطارين كمية من المواد المخدرة وقد قام الضابط - بناء على إذن من النيابة العامة - بضبطهما وهما في الطريق العام ومع أولهما طربة كاملة من مخدر الحشيش وزنتها ٣٠٠ جرام ومع الثانى قطعة من ذات المخدر تزن ٣٩ جراماً ، وشهد الضابط والشرطي السرى المرافق له وقت الضبط بأن المطعون ضدهما اقرا بأقوالهما بأن إحرازهما المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار ، مما كان مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلاً على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح ، لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل أما وهى لم تفعل وتساندت في إطراح هذا القصد باستدلال فاسد من أقوال الضابط فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ق ١٢٥ ص ٦٨٧) .
 ٢٢٨ - من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالدقهلية المشفوعة بالمراقبة الشخصية والتي شارك فيها رئيس وحدة مباحث السنبلوين ورئيس مكتب مكافحة مخدرات ميت غمر دلت على قيام الطاعن بالاتجار في المواد المخدرة وترويجه لها بناحية والقرى المجاورة لها وعلى صغار التجار وأنه قد تم ضبطه بناء على إذن النيابة محرراً لكمية من المواد المخدرة (حشيش) تزن ٤٠٠ ، ٣٤٠ جراماً ، فإن الحكم إذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سالفه البيان التى أحال عليها يكون قضاؤه في هذا الشأن محمولاً وكافياً في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن .

(الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١/١/١٩٧٩ س ٣٠ ق ٨ ص ٥٤) .

مواد مخدرة

٢٢٩ - إن تقصي العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع وإذا كان هذا الذي ساقته المحكمة عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجواهر المخدر المضبوط كافياً في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وسائغاً في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام النقض .

(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ س ٣٠ ق ٥١ ص ٢٥٨) .

٢٣٠ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة جلب الجواهر المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجنائي بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً ، وإذا كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالثلاجة المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بمحتوياتها . فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالثلاجة ، أما استناده إلى مجرد ضبط الثلاجة معه وبها لفافة المخدر مخبأة فيها وردة على دفاعه في هذا الشأن بقول مرسل بأن علمه بأن ما يحزره مخدر ثابت في حقه من ظروف الدعوى وملابساتها ومن طريقة إخفاء المخدر بالثلاجة المضبوطة فإن فيه إنشاء لقريضة قانونية مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً مادام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا افتراضياً . لما كان ذلك فإن منعى الطاعن يسون في محله .

(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٢١ س ٣٠ ق ١٦٢ ص ٧٧٠) .

٢٣١ - إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله : « وحيث أن قصد الاتجار متوافر في حق المتهم - الطاعن - من ضبط كمية كبيرة من المخدر معه بعضه في لفافات تسهياً لتحقيق هذا الغرض فضلاً عما دلت عليه التحريات من أنه يتجر في المواد المخدرة بعزبة القصيرين علانية وقد ضبط بالطريق العام وعلى حاله المؤتم ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن إحراز الطاعن المخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبب لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤ س ٣١ ق ١٠٥ ص ٥٥٢) .

٢٣٢ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة تصنيع مخدر بقصد الاتجار بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على إتيان الفعل المادي بما لا يسه ما ينبئ عن قصد الاتجار . ولما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى أدلة صحيحة سائغة استمدتها من أقوال شهود الإثبات وتقرير التحليل وما أسفر عنه الضبط من آلات وأدوات مخصصة لتصنيع الجواهر المخدرة وضخامة كمية تلك الجواهر وتنوعها ودلل الحكم على قصد الاتجار بما ينتج من أسباب فأورد في ذلك قوله : « وحيث إن قصد الاتجار ثابت في حق المتهم (...) من ضخامة كمية المخدرات المضبوطة وتنوعها ووجود آلات لتصنيعها والاكياس المعدة لتعبئتها والاكياس التي كانت موضوعة بداخلها ، وكان فيما أورده الحكم على ذلك النحو ما يكفي للدلالة على قيام ركن القصد الجنائي في جريمة تصنيع مخدر بقصد الاتجار ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أي نحو تراه متى كان ما حصلته واقتنعت به للأسباب التي

أوردتها - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقل والمنطقي - يفيد أن التصنيع كان بقصد الاتجار . فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبيب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ س ٣١ ق ١٥٠ ص ٧٧٥) .

٢٣٣ - من المقرر إن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن بقوله : « وحيث أنه عن قصد المتهم من حيازة الأقراص والأمبولات سألقة الذكر فإن المحكمة ترى من ظروف الواقعة أن حيازته لتلك الأقراص كان بقصد الاتجار فيها وذلك لكثرة عدد هذه الأقراص والأمبولات وتنوعها يؤيدها ما ذهب إليه الضابط في هذا الخصوص . كما أنه لم يثبت في الأوراق أن أحداً سلمه هذا المخدر لحسابه ولم يقرر بذلك ، وليست الكمية المضبوطة مما يرشح لاعتبار حيازته بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، الأمر الذي تطمئن معه المحكمة تمام الاطمئنان أن حيازة المتهم للمضبوطات كان بقصد الاتجار فيها » . فإن الحكم إذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التي أوردتها يكون قضاؤها في هذا الشأن محمولاً وكافياً في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن ، بما يضحى معه منعاه في هذا الصدد ولا وجه له .

(الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٣١ س ٢٢ ق ١٠٤ ص ٥٨٦) .

٢٣٤ - لما كان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة لأن المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر أنه الم بعناصر الدعوى واحاط بإدلتها عن بصر وبصيرة وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر يتوافر بعلم الجاني أن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً . وكان الفصل في ثبوته أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام يقيم قضاءه على أسباب تسوغه وكانت المحكمة قد خلصت بعد تمحيصها الواقعة والإحاطة بالأدلة التي ساقتها سلطة الاتهام إلى الشك في علم المطعون ضده بأن الأقراص المضبوطة معه تحتوي على مادة الميثاكوالون المفصوص عليها في البند رقم ٩٤ من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو علم بواقع يفتق بانهتفائه القصد الجنائي ولا يعد من قبيل عدم العلم بحكم من أحكام قانون عقابي يفترض علم الكافة به ، فإن ما تثيره النيابة العامة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٩٣٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٦ س ٣٤ ق ٢٢ ص ١٨٢) .

٢٣٥ - لئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يقيّمها على أدلة تنتجها ولها أصلها في الأوراق . وإذا كان الحكم قد عول من بين ما عول عليه في إثبات قصد الاتجار على سبق الحكم على الطاعن في قضايا مماثلة - دون أن يفتن إلى دلالة ما ورد بمحضر التحريات من أن عقوبة الحبس المقضى بها عليه في الجنائية رقم ٢٥٠٤ لسنة ١٩٧٥ المنزلة لا يصح في القانون القضاء بها عن جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار ، فإنه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإعادة دون

مواد مخدرة

حاجة إلى بحث سائر أوجه النعى . ولا ينال من ذلك ما أورده الحكم - في مقام التدايل على قصد الاتجار من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل في الراى الذى انتهت إليه المحكمة .

(الطعن رقم ٤١٦٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢ س ٢٤ ق ٨١ ص ٤٠٠) .

٢٣٦ - من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن تحريات مكتب مخدرات بلبيس دلت على قيام الطاعن بالاتجار في المواد المخدرة وأنه قد تم ضبطه بناء على إذن النيابة محرراً كمية من المواد المخدرة ، حشيش ، عبارة عن ست طرب داخل دولا ب حائط بمسكنه وست لفافات أخرى بها مادة الحشيش داخل كيس من القماش في جيب الصديرى الأيسر - فإن الحكم إذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سالفه البيان التى أحال عليها يكون قضاؤه في هذا الشأن محمولاً وكافياً في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن .

(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠ س ٣٤ ق ١٧٥ ص ٨٧٨) .

٢٣٧ - لما كان من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن العلم بكنه المادة المخدرة طالما كان ما أورده في حكمها من وقائع الدعوى وظروفها كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحزره من المواد المخدرة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، سواء في معرض تحصيله الواقعة أورده على دفاع الطاعن ، أن ما ساقه من أدلة - ومن بينها إقرار الطاعن بأمور الجمرك عقب اكتشافه المخبأ السرى في قاع حقيبته وقبل فضه بأنه يحوى حشيشاً - كافياً في الدلالة على توافر العلم لدى الطاعن فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له وجه .

(الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ س ٣٤ ق ٢١٨ ص ١٠٩٤) .

الفصل الثانى

طبيعة جريمة إحراز المخدر

٢٣٨ - إن إحراز المخدرات من الجرائم المستمرة فاكتشافها يجعلها متلبساً بها ويسوغ القبض على كل من له يد فيها فاعلاً كان أو شريكاً .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/١٦ طعن رقم ٩٥ سنة ١١ ق) .

٢٣٩ - إن جريمة إحراز المخدر هي من الجرائم المستمرة التى لا يبدأ سقوطها بمضى المدة إلا من يوم خروج المخدر من حيازة الجانى . فما دامت هذه الحيازة قائمة فإن ارتكاب الجريمة يتجدد باستمرار تلك الحيازة .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ طعن رقم ١٠٨٢ سنة ٢٥ ق) .

٢٤٠ - لما كانت زراعة نبات الخشخاش وإحرازه في أى طور من أطوار نموه محرماً بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ومعاقباً عليه بمقتضى المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا

القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد رداً صحيحاً على ما أبداه الدفاع عن المتهم من أن الحيازة لا تنصرف إلا إلى النباتات يعد قطعه ، بأن هذه التفرقة لا سند لها من القانون الذي جاء خالياً من التخصيص ، وكان الثابت من الحكم أن نبات الخشخاش وجد مزروعاً بكثرة في حقل المتهم وأنه هو الذي كان يباشر شئون هذه الزراعة بنفسه بعد صدور القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ولو أن زرعه كان قبل ذلك - لما كان ذلك وكانت جريمة إحراز نبات الخشخاش التي وجهتها المحكمة إلى المتهم هي من الجرائم المستمرة ، فإن ما انتهى إليه الحكم من إدانة المتهم بوصف أنه هو الذي زرع الخشخاش المضبوط وأنه مالكه ومحزره هو تطبيق صحيح للقانون لا خطأ فيه .

(جلسة ١٩٥٤/٢/٢٥ طعن رقم ٥٧٠ سنة ٢٤ ق) .

٢٤١ - جريمة إحراز المخدرات من الجرائم المستمرة التي تتوافر في حق المتهم عند ضبطها معه بغض النظر عن المدة التي ظل فيها محرزاً لها .
(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٤ س ١٢ ص ٤٩٥) .

الفصل الثالث

ما لا يعد جريمة إحراز مخدر

٢٤٢ - من المقرر قانوناً أنه لا يجوز تأثيم الفعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل إصدارها . فمتى كان قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بما أنشأه من مركز اصليح للمتهم - فقد صدر في ١٩٦٠/٦/٥ ، غير أنه لم يعمل به إلا في ١٩٦٠/٧/١٣ أي بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ، فإنه يعتبر من تاريخ صدوره - لا من تاريخ العمل به - القانون الاصليح طبقاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإذا كانت التهمة التي أسندت إلى المتهم (المطعون ضده) هي أنه في يوم ١٩٦٠/٦/٢٣ حاز مادة من أملاح الديكسافيتامين (الماكستون) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت النيابة عقابه وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . ثم صدر بتاريخ ١٩٦٠/٦/٥ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد خلا جدولته رقم ١ من النص على مادة الديكسافيتامين كجواهر مخدر . وبتاريخ ١٩٦٠/٧/١١ صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بإضافة هذه المادة إلى الجدول على أن يعمل به اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١٣ (وهو تاريخ العمل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠) . وكان من المقرر قانوناً أنه لا يجوز تأثيم الفعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل إصدارها . فإنه لا يمكن مساءلة المتهم عن الفعل المسند إليه ، لأن حيازته لمادة الديكسافيتامين في ١٩٦٠/٦/٢٣ بعد صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - كان فعلاً غير مؤثم في تاريخ الواقعة . ولا يغير من هذا الوضع النص في القانون الجديد على العمل به اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١٣ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ مشيراً إلى العمل به في ذات التاريخ إذ لا يسوغ القول باتصال التأثيم طوال الفترة من تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل

به ، ذلك ان عدالة التشريع تاتى ان يظل الفعل مؤثماً إلى حين العمل بالقانون الجديد بعد أن أعلن الشارع بإصداره أنه أصبح فعلاً مباحاً وهى ذات الحكمة التى حدثت بالشارع إلى إصدار المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦٢ س ١٣ ص ٢٦١) .

الفصل الرابع

عقوبة جرائم المخدرات

الفرع الأول : العقوبة المقررة للجريمة :

٢٤٣ - إن مجرد ثبوت إحراز المادة المخدرة يكفى لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون المخدرات بلا حاجة للنص على أن المتهم متجر بالمخدر . ولا محل لمؤاخذة المحكمة على عدم بحثها من تلقاء نفسها في أن إحراز هذا المخدر كان للاستعمال الشخصى مما تقع الجريمة فيه تحت نص المادة ٣٦ من القانون المذكور ، مادام المتهم لم يدع ذلك لديها .
(جلسة ١٩٢٢/١٢/٥ طعن رقم ٧ سنة ٢ ق) .

٢٤٤ - الأصل هو توقيع العقوبة الواردة في المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على كل من يحرز جوهراً مخدراً . أما المادة ٣٦ فقد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة من حالات الإحراز ، هى التى يثبت فيها أن القصد منه إنما هو التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، فإذا كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه احرز المخدر بقصد وضعه في منزل شخص آخر للإيقاع به ، وهذا بالبداية غير التعاطى أو الاستعمال الذى يكون المحرز فيه تحت تأثير عامل شخصى رأى الشارع عده مما يقتضى التخفيف في العقاب ، فإنه لا يكون قد اخطأ إذا ما اوقع على هذا المتهم العقوبة الواردة في المادة ٣٥ .
(جلسة ١٩٤٦/٦/١٠ طعن رقم ١٥٠١ سنة ١٦ ق) .

٢٤٥ - إن عقوبة إحراز الجواهر المخدرة هى بعينها العقوبة المقررة لجلبها وكلتا العقوبتين واردة بمادة واحدة هى المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . فإذا قدم المتهم إلى المحكمة بتهمة جلب مواد مخدرة ، ورات المحكمة أن الواقعة الواردة عنه في جميع أدوار التحقيق وهى « تسلم الحشيش من بعض شركائه وأخفاؤه في ملابسه ووضعها في سيارته ، إنما هى إحراز لا جلب . فاعطتها هذا الوصف ، فإنها بذلك لا تكون قد اخلت بحق الدفاع ، لأن جلب الحشيش واحرازه هما من نوع واحد ، ولأن المحكمة لم تنسب إليه واقعة جديدة ، بل هى أعطت الواقعة المسندة إليه في التحقيق وصفها القانونى الصحيح .
(جلسة ١٩٢٦/١١/٩ طعن رقم ١٨٩٧ سنة ٦ ق) .

٢٤٦ - إن المادة ٤٢ من قانون المواد المخدرة الخاصة بعقوبة وقف الجانى عن تعاطى مهنته أو صناعته أو تجارته صريحة في أن هذه العقوبة لا توقع إلا إذا كانت الواقعة المعاقب عليها تكون إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون المذكور . فإذا كانت الواقعة التى

أدين فيها المتهم هي إحرازه مخدراً بقصد الاستعمال الشخصى المعاقب عليه بالمادة ٣٦ فلا يجوز توقيع عقوبة المادة ٤٢ عليه بتعطيل رخصته في إدارة مقهى له .

(جلسة ١٩٢٩/١/٩ طعن رقم ٨٠ سنة ٩ ق) .

٢٤٧ - إن عقاب من يوزع الأفيون أو الحشيش بمقتضى القانون الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ والأمر العالى الصادر في ١٠ مارس سنة ٨٨٤ لا يمنع من عقابه على اعتباره محرراً للأفيون والحشيش إذا كان قد تعهد الزرع حتى نما واثمر وخذش كيزان الخشخاش ثم حصل على مادتي الأفيون والحشيش المعاقب بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ - على إحرازهما .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٦ طعن رقم ١٠٠ سنة ١١ ق) .

٢٤٨ - إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات إذ رخص بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ للقاضي في أن يحكم في جريمة إحراز الجواهر المخدرة للتعاطى أو الاستعمال الشخصى بإرسال المتهم إلى إصلاحية خاصة لمدة معينة بدلاً من أن يوقع عليه عقوبة الحبس المنصوص عليها في الفقرة الأولى - إذ رخص له في ذلك لم يقصد أن يجعل له الخيار في أن يحكم على من تثبت قبله هذه الجريمة بأى من هاتين العقوبتين بلا قيد ولا شرط . بل إن المفهوم من عبارة النص ذاتها أن كل عقوبة منهما لها حالة خاصة بها يتعين إيقاعها - هي دون غيرها - فيها ، والتخير الوارد في النص لا يراد منه في الواقع إلا أن يترك للقاضي الحرية في تقدير حالة كل متهم من جهة استحقاقه لهذه العقوبة أو لتلك . ومتى قدر القاضي حالة المتهم فعلى أساس ما يقدره من ذلك يجب عليه أن يوقع العقوبة المقررة في القانون لهذه الحالة . فإذا رأى من وقائع الدعوى المعروضة عليه أن المتهم في حالة تستدعى العلاج والإصلاح وأمر بإرساله إلى المصحة فلا يجوز الطعن على حكمه بمقولة أن مصحة المدمنين على المخدرات إذ كانت لم تنشأ بعد لم يكن القاضي أن يختارها بل كان عليه أن يحكم بعقوبة الحبس ذلك بأن الحبس والإصلاحية ليسا - كما سلف - عقوبتين متعادلتي يحكم القاضي بإيهما حسب مشيئته في كل دعوى بغض النظر عن حالة كل متهم وظروفه بل أن كلا منهما قد قرر ملاحظاً فيه غرض خاص .

(جلسة ١٩٤١/١/٦ طعن رقم ٢٨٥ سنة ١١ ق) .

٢٤٩ - لا يشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة ، وإنما يكفي لتوقيعها أن تثبت حيازته أو إحرازه لها ، وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التى نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا اثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

(جلسة ١٩٥٥/٦/١٢ طعن رقم ٤٥٧ سنة ٢٥ ق) .

٢٥٠ - إن المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها إذ كان نصها أنه ، في حالة العود بعد سبق الحكم بمقتضى هذا القانون على العائد يجب ألا تقل العقوبة عن ضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة بمقتضى هذا القانون ، فهي لا تشترط في هذا العود سوى أن يكون المتهم قد سبق الحكم عليه بمقتضى القانون المذكور ثم بعد ذلك عاد فخالف أحكامه في أى نص من نصوصه وذلك لأن جميع الجرائم التى عرفتتها هذه النصوص وبينت عقوبتها إنما هي كلها من طبيعة واحدة ومتفرعة عن أصل واحد فهي لذلك متماثلة . فمتى كانت للمتهم سابقة عن حكم صادر عليه بناء على القانون المذكور وقبل أن تمضى

المدة القانونية اقترف جريمة إحراز مخدر فإن هذا المتهم يعتبر عائداً في حكم المادة المذكورة ولو ان سابقتها لم تكن عن إحراز مخدر ايضاً .
(جلسة ١٨/٢/١٩٤٠ طعن رقم ٦٩١ سنة ١٠ ق) .

٢٥١ - إذا كان الثابت من صحيفة سوابق المتهم في إحراز مخدر أنه سبق الحكم عليه بالحبس مع الشغل في جريمة مماثلة ، وكان لم يمض بين تاريخ انقضاء عقوبة الحبس أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة إذا كانت لم تنفذ وبين تاريخ ارتكابه الجريمة التي يحاكم عليها خمس سنوات ، فإنه يكون عائداً في حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .
(جلسة ٢٣/٢/١٩٤٨ طعن رقم ٢٤٥ سنة ١٨ ق) .

٢٥٢ - اوجب القانون توقيع العقوبة المغلطة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق إحراز أو حيازة المخدر ما لم يثبت المتهم أنه إنما احرز المخدر للتعاطي أو للاستعمال الشخصي أو ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها . وإذن فإذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى إليه من أن الإحراز كان بقصد التعاطي على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل اقتصر على نفى قصد الاتجار مع أن هذا القصد ليس ركناً من أركان الجريمة التي تتحقق بمجرد الإحراز ، فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في الاستدلال بما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٥ ق س ٧٠ ص ٢٧٧ جلسة ٢٩/٢/١٩٥٦) .

٢٥٣ - إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها - تنص على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجنبنة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون - ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها يكون قد أخطأ في القانون .
(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٢٢) .

٢٥٤ - لا يشترط لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في المواد المخدرة بل يكفي في ذلك أن يقوم الدليل على حيازته أو احرازه لها وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ إلا إذا أثبت المتهم أو ثبت للمحكمة أن الحيازة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٧ س ٨ ص ٨٧٨) .

٢٥٥ - إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن نص المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يسوى بين الوساطة وغيرها من الحالات التي وردت بها وأن ذلك يقتضى العقاب عنها بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣ من هذا المرسوم ولو مع عدم الإشارة إلى جريمة الوساطة في النص الأخير ومن أن مقارنة المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون المذكور بالمواد التالية لها يفيد أن نص المادة ٤٠ من المرسوم سالف الذكر إنما يتعلق بعقوبة المخالفات التي يرتكبها من يرخص له بالاتجار في المخدرات وأن النص الأخير لا ينصرف إلا إليها - ما ذهب إليه الحكم من ذلك تاويل صحيح للقانون ولا خطأ فيه .

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٥٨ س ٩ ص ٧١٦) .

٢٥٦ - إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع المتهم على النحو الثابت بالحكم ترشح إلى أن المتهم كان يحرز تلك المواد بقصد الاتجار ، فإن لمحكمة النقض عملاً بالرخصة المخولة لها بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، ولما كان القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها على المتهم .
(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ س ١١ ص ٧١٥) .

المبدأ ذاته في الطعون ١٢٧٤ - ٢٠ ق (جلسة ١٩٦٠/١١/٧) ، ١٢٨٦ - ٢٠ ق - (جلسة ١٩٦٠/١١/٨) ، ١٣٢٨ - ٢٠ ق - (جلسة ١٩٦٠/١١/٢١) ، ١٢٩٠ - ٢٠ ق - (جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢) ، ١٣٥٥ - ٢٠ ق - (جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨) ، ٦٦٥٠ - ٢٠ ق - (جلسة ١٩٦٠/١١/٢٩) ، ٢٠ ق - (جلسة ١٩٦٠/١٢/٥) ، ١٩١٠ - ٢٠ ق - (جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢) ، ١٤٤٢ - ٢٠ ق - (جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩) ، ١٤٨٢ - ٢٠ ق - (جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦) ، ١٥٤٩ - ٢٠ ق - (جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦) ، ١٥٥١ - ٢٠ ق - (جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦) ، ١٥٨٩ - ٢٠ ق - (جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦) .

٢٥٧ - المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى - فإذا كان الحكم لم يستظهر قصداً خاصاً لدى الطاعن من احرازه المخدر ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتطبيق المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٠ في خصوص العقوبة المقيدة للحرية .
(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ س ١١ ص ٩٥٩) .

٢٥٨ - أن الشارع إذ نص في المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٣ بمكافحة المخدرات على عقوبة السجن بغير تحديد حداها الأقصى ، فإنه يكون قد قصد الإحالة على الحكم العام المقرر بالمادة ١٦ من قانون العقوبات في خصوص عقوبة السجن والذي جعلها تتراوح بين ثلاث سنين وخمس عشرة سنة .

(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ س ١٢ ص ٨٦٥) .

٢٥٩ - اختط الشارع عند الكلام عن العقوبات في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - خطة تهدف إلى التدرج فيها تبعاً لخطورة الجاني ودرجة اثمه ومدى ترديه في هوة الاجرام ، ووازن بين كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها .
(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٩ س ١٣ ص ٢١٥) .

٢٦٠ - إن المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لم يكن يعرف سوى مطلق إحراز المواد المخدرة أو حيازتها على أية صورة موجبة لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ منه دون حاجة إلى إثبات قصد خاص يلابس الفعل المادي المكون للجريمة كقصد الاتجار أو سواه من القصد ، أما الإحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي فكان حالة تيسيرية خصها القانون - على سبيل الاستثناء - بعقوبة أخف في المادة ٣٤ منه ، وفي غير هذه الحالة من صور الإحراز أو الحيازة كان يتعين الرجوع إلى أصل التجريم وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المنصوص عليها في القانون ،

فجاء القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فتدرج بعقوبة الإحراز على تفاوت القصود . وخص الإحراز بقصد الاتجار وحده بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٤ منه ، أما الإحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وكذلك مطلق الإحراز المجرد عن أي من القصدين ، فقد خصهما القانون الجديد بعقوبات أخف في المادتين ٣٧ ، ٣٨ منه ، وبالتالي فإن مطلق الإحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي واقع حتماً في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين ، ولكن العقوبة المقررة له في القانون الجديد أخف إذ هي السجن بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة . وبالضرورة يكون هذا القانون - فيما استثنى من أحكام - أصح للمتهم من القانون القديم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عمل القانون الجديد في حق الطاعن تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ س ١٦ ص ٦٨٧) .

٢٦١ - الظرف المشدد في مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات يتوافر باتصال الموظف أو المستخدم العمومي بأعمال مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها على أية صورة من الصور .

(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ق ٢٢٥ ص ١١٩٠) .

٢٦٢ - يبين من استقراء نص المادتين ٣٥ ، ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمقابلة بينهما أن العقوبة المقررة لجريمة تقديم الجواهر المخدرة للتعاطي بغير مقابل أشد من العقوبة المقررة لجريمة الإحراز بقصد التعاطي ، ومن ثم تكون العقوبة الأولى هي الواجبة التطبيق في حالة الارتباط الذي لا يقبل التجزئة عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - وذلك مع امتناع تطبيق حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات عملاً بصريح نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٤ س ١٨ ق ٢٥٦ ص ١٢١٤) .

٢٦٣ - القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات إذ وضع أحكاماً خاصة بالعود إلى ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في البنود ١ ، ب ، ج ، د من الفقرة الأولى من المادة ٣٤ منه ، ونص في الفقرة الثانية منها على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة المنصوص عليها في هذه المادة ، إذا عاد المتهم إلى ارتكاب إحدى هذه الجرائم بعد سبق الحكم عليه في جريمة منها أو جريمة مما نص عليه في المادة السابقة .. الخ ، .. فقد دل بذلك على أن هذا العود خاص لا يتحقق إلا إذا كانت الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم والجريمة التي يحاكم من أجلها من بين الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة أو المادة السابقة .

(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٩ س ١٩ ق ٩ ص ٤٤) .

٢٦٤ - إذا كان البين من الاطلاع على مفردات الدعوى أن الحكم الصادر بمعاقبة المتهم كان عن جنائية إحرازه جواهر مخدرة بقصد التعاطي ولم يحدث أن اعترف المتهم المذكور - كما ذهب الحكم المطعون فيه - بسبق الحكم عليه لإحرازه جواهر مخدرة بقصد الاتجار ، فإن الحكم إذ أوقع عليه العقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٩ س ١٩ ق ٩ ص ٤٤) .

٢٦٥ - إن عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالاً للمادة ٤٨/٢ ، ٣ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - هي نوع من التدابير الوقائية وهي عقوبة حقيقية رتبها القانون لصنف خاص من الجناة وإن لم ترد في قانون العقوبات ، ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلاً - المقدم من غير النياية العامة - إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ س ٢١ ق ١٣٥ ص ٥٦٦) .

٢٦٦ - إذ تنص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أنه « لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة ، فإنه لا يعيب الحكم ما أشار إليه خطأ من أنه يرى أخذ المتهمين بالرافعة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، مادام لم يعمل حكمها عند تطبيق العقوبة على المتهمين .

(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨ س ٢١ ق ٢٣٢ ص ٩٨٠) .

٢٦٧ - ان الشارع الجنائي ، لم يعمد إلى صياغة تعريف عام للجريمة ، وإنما جاء في المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات ببيان أنواع الجرائم ، وهي الجنائيات والجنح والمخالفات ، ثم عرف كلا منها على حدة ، وجعل مقياس جسامته الجريمة بمقدار جسامته العقوبة المقررة لها ، وأنه باستقراء هذه العقوبات يبين منها إما أن ترد على الجسم وهي عقوبة الاعدام وإما أن ترد على الحرية بسلبها أو تقيدها وهي عقوبة الأشغال الشاقة بنوعيتها المؤبدة والمؤقتة ، والسجن والحبس وما يلحق بها كالمراقبة وتقييد الإقامة ، ومنها ما يرد على المال وهي الغرامة والمصادرة . وإذ كان ما تقدم ، وكانت التدابير التي نصت عليها المادة ٤٨ مكرراً من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، هي قيود تحد من حرية المحكوم عليه ، ويغلب الإيلاء فيها على العلاج ، بما يجعلها تدبيراً تحفظياً لا علاجياً ، ومن ثم فهي عقوبات جنائية بالمفهوم القانوني ، وإن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية والتبعية ، مادامت القوانين العقابية ، قد نصت عليها لصنف خاص من الجناة جعلت من خطورتهم الإجرامية جريمة في ذاتها رغم أنها لم تفض بعد إلى جريمة بالفعل ، ورتبت لها جزاء يقيد من حرية الجاني ، وإذ كانت مدة هذه العقوبة لا تقل عن ستة أشهر فهي عقوبة جنحة ، ومن ثم فإن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده وهي أنه « عد مشتبهاً فيه إذ اشتهر عنه لأسباب مقبولة اعتياده على الاتجار بالمواد المخدرة ، تعتبر جنحة وبالتالي يكون الحكم الابتدائي الصادر فيها مما يجوز الطعن عليه بالاستئناف .

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ ق ٦ ص ٢٣) .

٢٦٨ - الأصل ان العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم ، دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة ، أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات

مواد مخدرة

توعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعتها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم اخرى ، والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ، وإن كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٩ س ٢٢ ق ٧٥ ص ٢٢٥) .

٢٦٩ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة زراعة نبات الحشيش إلى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة لها بمقتضى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول فيها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية وفقاً للقانون بجعلها الأشغال الشاقة ثلاث سنوات .

(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/١٧ س ٢٢ ق ١٠٠ ص ٤١١) .

٢٧٠ - أن العقوبة المقررة أصلاً لجناية التعدي مع حمل السلاح على الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام قانون مكافحة المخدرات طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ س ٢٢ ق ٨٨ ص ٣٩٩) .

٢٧١ - لما كانت المادة ١/٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - تعاقب بالاعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ ، كما تنص المادة ٣٦ من هذا القانون على أنه ، استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المحكوم عليه أنه جلب مواد مخدرة إلى جمهورية مصر العربية بغير ترخيص كتابي طبقاً للمادة ١/٣٣ من ذلك القانون ، فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغريمه ثلاثة آلاف جنيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

(الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٢ ق ٢٢٧ ص ١٠٦٢) .

٢٧٢ - إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ لم تحظر استعمال الرافعة أعمالاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، بل أوردت قيوداً على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون المذكور ، ومن ثم فإن المحكمة إذ طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة ثلاث سنوات في حدود ما نصت عليه

المادتان ٣٤ و ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تكون قد أصابت صحيح القانون ، هذا فضلاً عن انتفاء مصلحة الطاعن فيما ينعاه في هذا الشأن مما يضحى معه النعى على الحكم بهذا السبب غير سديد .

(الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٨ س ٢٥ ق ١٧٥ ص ٨١٨) .

٢٧٣ - العقوبة المقررة لجريمة احراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه البيان هي «السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه» .. الخ .

(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٦٧ ص ٣١٧) .

٢٧٤ - إن مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر بمقتضى الفقرة الثانية للمادة ٣٧ سالفه الذكر ، بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها - إذا اقتضت الأحوال رافة القضاء .

(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٦٧ ص ٣١٧) .

٢٧٥ - الغفال الحكم القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه البيان بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما - مخالف للقانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون ، مادام تصحيح الخطأ لا يقتضي التعرض لموضوع الدعوى .

(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٦٧ ص ٣١٧) .

٢٧٦ - من المقرر أن المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضمبوطة ذات صلة بجريمة - قهراً عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، ولما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - والتي طبقها الحكم سليماً في حق الطاعن - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضمبوطة والأدوات ووسائل النقل المضمبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة . فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة النقود المضمبوطة - والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها - رغم ما استدلت به من وجودها مع الطاعن على أن الاتفاق كان قد تم على تسليم المخدر له في مكان الضبط نتيجة تعاقد سابق على شرائه بقصد الاتجار لا تكون قد جانببت التطبيق القانوني الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعه الطاعن من دعوى التناقض .

(الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ س ٣٠ ق ٥١ ص ٢٥٨) .

٢٧٧ - الاشتباه على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود إنما افترض الشارع بهذا الوصف كميون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه بوضعه تحت مراقبة الشرطة أو بانذاره بأن يسلك سلوكاً

مستقيماً ، فإذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم بإنذاره باعتباره مشبوهاً عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال السنوات الثلاث التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهي وضع المشتبه فيه تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن خمس سنين ، ومن ثم فإنه لا يصح في القانون معاقبة المتهم تطبيقاً لهذه الفقرة إلا إذا ثبت للمحكمة سبق الحكم عليه بإنذاره مشبوهاً ثم اتيانه فعلاً يؤيد حالة الاشتباه فيه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإدانة الطاعن في تهمة تأييد حالة الاشتباه رغم عدم سبق صدور حكم بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً واعتبر أن التدبير الوقائي المحكوم به عليه عملاً بالمادة ٤٨ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمثابة عقوبة الإنذار المنصوص عليها في قانون الاشتباه سالف الإشارة حال أنه لا يقوم مقامها في صحيح حكم القانون فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ س ٣٠ ق ١٩٧ ص ٩٢٥) .

٢٧٨ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه ، لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أرفقت بالأوراق قبل نظر الدعوى ، وأنها تضمنت سبق الحكم عليه في جنائية لإحرازه مواد مخدرة - بالتطبيق لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - سالف الذكر - فإن المحكمة إذ انتهت في قضائها في الدعوى الماثلة إلى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده عن جريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً التي دانت بها وفقاً لأحكام ذلك القانون ، ما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة طالما أنه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة أمامها أنه قد سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم التي نص عليها في القانون ذاته .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ س ٣٠ ق ٢١٠ ص ٩٧٧) .

٢٧٩ - عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالاً للمادة ٤٨/٢ ، ٣ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - هي نوع من التدابير الوقائية وهي عقوبة حقيقية رتبها القانون لفئة خاصة من الجناة وإن لم ترد في قانون العقوبات ، بيد أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التي نص عليها القانون . ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلاً - المقدم من غير النيابة العامة - إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٤ س ٣١ ق ١٢ ص ٦٥) .

٢٨٠ - لما كان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات

نوعية يراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٣٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهو - وعلى ما يبين من مدونات الحكم - ستة وتسعين جنيتها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بذلك التعويض بالإضافة إلى العقوبات المقررة بها .

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ س ٣١ ق ١٢٢ ص ٦٨٠) .

٢٨١ - إن المادة ٣٦ من قانون مكافحة المخدرات قد أوردت قيوداً على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور مؤداه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد سالفة الذكر النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . فإن المحكمة إذ طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة من الإعدام الذي نصت عليه المادة ٣٣ من القانون المطبق إلى الأشغال الشاقة المؤبدة : فإنها تكون قد أصابت صحيح القانون ، مما يضحى معه النعى على الحكم بهذا السبب غير سديد .

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ س ٣١ ق ١٥٠ ص ٧٧٥) .

٢٨٢ - من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور عملاً بالمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأنه يجوز استثناء لمحكمة الجنايات إذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها إلى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها وذلك عملاً بالمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت المحكمة قد خالفت صريح نص هذه المادة إذ دانت الطاعن عن واقعة احراز مخدر الأفيون وهي جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه لواقعتها وهو مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيب إجراءات المحاكمة إلا أن ما يرد هذا العيب في صورة الطعن الحالي - هو انعدام جدواه ذلك بأن الحكم لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة - وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاث آلاف جنيه - وهي عقوبة احراز وحيازة مخدر الحشيش بقصد الاتجار التي ثبتت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ومن ثم فإن مصلحته في النعى على الحكم بالبطلان في هذا الصدد وبمخالفة القانون فيما يثيره من أنه لا عقاب على احراز آثار الأفيون - بفرض صحته - تكون منتفية إذ من المقرر أنه إذا اخطأ الحكم فاسند إلى المتهم مع الجريمة الثابت وقوعها منه جريمة أخرى وعاقبة على الجريمتين معا بعقوبة واحدة داخلية في حدود المواد المنطبقة على الجريمة الواجب معاقبته من أجلها فإنه بذلك تنتفى مصلحة الطاعن بالتمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم .

(الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ س ٢٢ ق ٤٤ ص ٢٦٠) .

الفرع الثاني: تطبيق القانون الأصلح

٢٨٣ - متى كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف انه احرز جوهرًا مخدرًا في غير الأحوال المصرح بها قانونًا وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، فاعملته المحكمة وقضت بادانة المتهم بوصف انه احرز تلك المخدرات ، بقصد الاتجار ، - فإن استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تغييرًا للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع ، ومن ثم فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون سديدًا .

(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٩ س ١٢ ص ٢١٥) .

٢٨٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزًا أو وضعًا يكون أصلح له من القانون القديم ، وإذن فمتى كان قانون المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الذي وقعت الجريمة في ظله - قد حظر الحكم في جميع الأحوال بوقف تنفيذ العقوبة ، ثم صدر قبل الفصل في الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورفع القيد الذي كان مفروضًا على القاضي وخوله وقف تنفيذ عقوبة الجنحة بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ، فإن القانون الجديد يكون هو الأصلح لهذا الفئة .

(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ س ١٢ ص ٢٤٧) .

٢٨٥ - متى كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف انه احرز جوهرًا مخدرًا في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر لم تكن تشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها - وهي الاشغال الشاقة المؤبدة - أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيعها ثبوت حيازته أو احرازه لها ، وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الاحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وإذ صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في أثناء سير المحاكمة والذي تدرج في العقوبة تبعًا لخطورة الجاني ودرجة اثمه ومدى ترديه في هوة الاجرام وقدر لكل حالة العقوبة التي تناسبها - وكان هو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، فاعملته المحكمة وقضت بادانة المتهم بوصف انه احرز تلك المخدرات ، بقصد الاتجار ، - وهي في هذا لم تتعد الواقعة التي اقيمت بها الدعوى وتناولها في مرافعته - فإن استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تغييرًا للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع اعمالًا للمادة الخامسة من قانون العقوبات مما ينفي عن الحكم قالة الاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ ص ٦٢٥) .

٢٨٦ - متى كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف انه احرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح به قانونًا وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للطاعن بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف

- فاعملته المحكمة وقضت بادانته الطاعن بوصف انه احرز تلك المخدرات بقصد الاتجار ، فإن استظهار الحكم توافر هذا القصد في حق الطاعن لا يعد تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن او المدافع عنه إليه بل هو مجرد تطبيق للقانون الاصلح الواجب الاتباع . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ س ١٥ ص ٥٩٢) .

٢٨٧ - كانت العقوبة السالبة للحرية المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ قبل ان يجرى تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هي الأشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة ، فرفعها المشرع بالقانون الأخير إلى الإعدام او الأشغال الشاقة المؤبدة . وكانت المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تنص اصلا على انه لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة فاصبحت تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على انه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . ولما كانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فإنها تظل محكومة بالعقوبة المقررة في المادة ٣٤ قبل تعديلها باعتبارها الاصلح للمتهم ، كما ان المطعون ضده يفيد مما اجازه النص الجديد للمادة ٣٦ الذي سرى مفعوله قبل صدور الحكم المطعون فيه من إستعمال الرافة ولكن في الحدود التي قررها هذا النص ، وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٥ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين عامل المطعون ضده بالرافة طبقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالحبس دون ان يراعى الإستثناء الذي ادخله المشرع على أحكامها بالتعديل الذي جرى به نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والذي اصبح لا يجيز ان ينزل الحكم بالعقوبة في الجريمة المنسوبة إلى المطعون ضده عن عقوبة السجن ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٢٩ ص ١١٣٩) .

٢٨٨ - لا تعد المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قانونا اصلح للمتهم بجريمة تقديم مخدرات للتعاطي بغير مقابل المنصوص عليها في المادة ٣٥ منه ، ذلك انها وإن اجازت النزول إلى العقوبة التالية للعقوبة المقررة للجريمة المذكورة ، إلا ان المادة ٣٥ رفعت العقوبة من الأشغال الشاقة المؤقتة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، ومن ثم فهي تنزل عند إعمال حكم المادة ٣٦ إلى الأشغال الشاقة المؤقتة .

(الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٥٦ ص ١٢١٤) .

الفرع الثالث: الإعفاء من العقوبة

٢٨٩ - تنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على انه : « يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بلدر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها ، فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين ان يوصل الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقى الجناة » ، ولما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن طلب اعفاء هذا الأخير من العقاب

مواد مخدرة

عملاً بنص المادة سالفه الذكر تأسيساً على أنه ساعد السلطات في القبض على المتهم الثاني ، وقد أورد الحكم هذا الدفاع في مدوناته فعلاً - وهو دفاع جوهري - ومن شأنه أن صح أن يؤثر في مسئولية الطاعن ويتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وكانت المحكمة لم تعرض له وتقول كلمتها فيه . فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٢٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٧٣١) .

٢٩٠ - الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من هذا القانون . فإذا كانت الدعوى الجنائية لم ترفع على الطاعن بالتطبيق لاي من هذه المواد ، كما أن المحكمة لم تطبقها في حقه ، فإنه لا يستفيد من هذا الإعفاء طبقاً لحكم القانون .

(الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٦ س ١٧ ق ٢٢٤ ص ١١٨٦) .

٢٩١ - فرق القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها في المادة ٤٨ منه بين حالتين للإعفاء تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وافرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلاً عن المبادرة بالإخبار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات بالجريمة . أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالإخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة . ولما كان مؤدى ما حصله الحكم أن المطعون ضده أفضى بمعلومات صحيحة إلى رجال الشرطة أدت بذاتها إلى القبض على المتهم الثاني فيكون مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٨ المذكورة قد تحقق ولا يحاج في هذا الصدد بأن امر المتهم الثاني كان معلوماً لرجال الشرطة من قبل حسبما أسفرت عنه التحريات ما دام إقرار المطعون ضده قد أضاف جديداً إلى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطة من القبض عليه . والفصل في ذلك من خصائص قاضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق ما دام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى .

(الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١/٣١/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٨ ص ١٥٣) .

٢٩٢ - أن مجرد اعتراف الجاني على نفسه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - قبل علم السلطات بها لا يتوفر به وحده موجب الإعفاء ، لأن مناط الإعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ .

(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٤/٢٤/١٩٦٧ س ١٨ ق ١١١ ص ٥٦٣) .

٢٩٣ - أن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات - التي تعفى الزوجة من العقاب إن هي اخفت أدلة الجريمة التي قارفها زوجها - تقتضى لأعمالها أن يكون عمل الزوجة غير منطوق على جريمة فرض القانون عقاباً على ارتكابها . ولما كان القصد الجنائى في جريمة احراز المواد المخدرة يتحقق - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في ظل قوانين المخدرات المتعاقبة - باحراز المتهم للمادة المخدرة وهو عالم بكنيتها بصرف النظر عن الباعث لهذا الاحراز سواء كان عرضياً طارئاً أم أصلياً ثابتاً ، وهو ما قننته المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات

وتنظيم استعمالها والاتجار فيها إذ جرى نصها على أنه «مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، فاضع الشارع للجريم - على ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية المصاحبة للقانون - كافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملاً وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب ، وسوى في العقوبة بين الإحراز ببيع التعاطي وبين الإحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وبرأ المطعون ضدها الثانية - تأسيساً على أن امساكها بالمخدرو محاولة إلقائه إنما أرادت به تخليص زوجها وبأنه أمر غير مؤثم - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠٢ ص ١٠٠٠) .

٢٩٤ - إن الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن الاعفاء الوارد بها قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه ، ومن ثم فإن تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر هذا الاعفاء أو انتفاء مقوماته ، إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٦ ص ٧٢٢) .

(والطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ق ١٩٥ ص ٨١١) .

٢٩٥ - مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط باقى الجناة . هذا فضلاً عن أن الاعفاء الوارد بتلك المادة قاصر على العقوبات المنصوص عليها بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قنع بإيراد ما يؤيد صدق اخبار المطعون ضدهما عن الشخص المقول أنه اشترى لهما المخدرو رتب على مجرد الاخبار أثره من اعفائهما من العقوبة دون أن يعنى باستظهار سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حكم القانون من تقصى صلة ذلك الشخص بالجريمة وأثر الاخبار في تمكين السلطات من ضبطه باعتباره مساهماً في ارتكابها ومدى انطباق المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون سالف الذكر على واقعة الدعوى ، فإن ذلك مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ق ٧٧ ص ٢١٢) .

٢٩٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مناط الاعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع - وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ ، بما مفاده أنه حتى يتوافر موجب الإعفاء يتعين أولاً أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا في اقتراف الجريمة المبلغ عنها - فاعلين كانوا أو شركاء - وأن يقوم أحدهم بإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الإعفاء المقابل الذي قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التي نص

عليها القانون . فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلاً أن هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ في ارتكاب الجريمة فلا اعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يجزى القانون عنها بالاعفاء وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطيرة .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/١٤ س ٢٢ ق ٣٥ ص ١٤٤) .

٢٩٧ - تفرق المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين حالتين ، الأولى : اشترط القانون فيها فضلاً عن المبادرة بالإخبار أن يصدر هذا الإخبار قبل علم السلطات بالجريمة ، والثانية : لم يستلزم القانون فيها المبادرة بالإخبار بل اشترط في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة ، فالمقصود بالمبادرة في الحالة الأولى هو المبادرة بالتبليغ عن الجريمة قبل علم السلطات بها ، وذلك يقتضى أن يكون الجاني في موقف المبلغ عن الجريمة لا موقف المعترف بها حين يستجوب أو يسأل فيجزى على كشفه عن مرتكبى تلك الجرائم بالإعفاء من العقاب . أما في الحالة الثانية فإن موجب الإعفاء يتوافر إذا كان إخباره السلطات بالجريمة - وبعد علمها بها - هو الذى مكنها من ضبط باقى الجناة . وإذا كان ضبط هؤلاء هو الغاية التي تغياها الشارع في هذه الحالة فإنه يلزم أن يكون ذلك الإخبار قد اتسم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل إلى ضبط باقى الجناة الذين ساهموا في اقتراف الجريمة فلا يكفي أن يصدر من الجاني في حق آخرين قول مرسل عار عن الدليل وإلا انفسح المجال للصاق الاتهامات بهم جزافاً بغية الإفادة من الإعفاء وهو ما ينأى عنه قصد الشارع . فإذا كان ما ادلى به الجاني لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها ، فلا حق له في الانتفاع بالإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لتخلف المقابل المبرر له .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/١٤ س ٢٢ ق ٣٥ ص ١٤٤) .

٢٩٨ - أن الدفع بالإعفاء من العقاب تأسيساً على ما جرى به نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦ ، هو من الدفوع الجوهرية التي ينبغى على المحكمة أن تناقشه في حكمها ، فتقسطه حقه إيراداً له ورداً عليه ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٨ س ٢٢ ق ٧١ ص ٢١٠) .

٢٩٩ - أن القانون يشترط مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار ، أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بأنه لم يعمل في حقه موجب الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من قانون المخدرات ، استناداً إلى تناقضه في تحديد شخصية من سيقوم باستلام المخدر منه . وهو ما يسوغ رفض هذا الدفع ، ومن ثم يكون ما يثيره في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٩ س ٢٢ ق ٧٥ ص ٢٢٥) .

٣٠٠ - فرق القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين حالتين للإعفاء في المادة ٤٨ منه تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفراد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلاً عن المبادرة بالاختار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة . أما الحالة الثانية من حالتى

الإعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالإخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقي الجناة مرتكبي الجريمة . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه في سرده لوقائع الدعوى ورده على دفاع المتهمين - مما يستند إلى أصول ثابتة في التحقيقات كما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن - أن الطاعن لم يدل باية معلومات جديدة أدت بذاتها إلى ضبط المتهمين الثلاثة الأول الذين قبض عليهم في وقت معاصر للوقت الذي قبض فيه على الطاعن وبادروا جميعا بالاعتراف بالجريمة المنسوبة إليهم وكان أولهما وثانيهما في حالة تلبس ، كما أنه لم يكن هو الذي كشف اللثام عن المتهم الخامس الذي كان أمر اشتراكه في الجريمة معروفا للسلطات بما أدلى به باقي المتهمين من أقوال لم يضاف إليها الطاعن جديدا مكنها من القبض عليه . وكان الفصل في كل ذلك من خصائص قاضي الموضوع مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون في رفض طلب الطاعن الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة ٤٨ من قانون المخدرات .

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٤/٤ س ٢٢ ق ٨٠ ص ٢٢١) .

٣٠١ - جريمة احراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي المعاقب عليه بمقتضى المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا تندرج تحت حالات الإعفاء المشار إليها على سبيل الحصر في المادة ٤٨ من القانون .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٢١) .

٣٠٢ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء فلا يكون له أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عنه ، وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة إعمالا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام النقض .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٣ ق ٢٣٥ ص ١٠٥٢) .

٣٠٣ - متى كان البين من مطالعة دفاع الطاعن بجلسته المحاكمة أنه لم يتمسك بإعفائه من العقاب عملا بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها ، فإذا لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فلا يكون له أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك .

(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٥ س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٢٠) .

٣٠٤ - مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن القانون لم يرتب الإعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه إسهاما إيجابيا ومنتجا وجديا في معاونته السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، فإذا لم يكن للتبليغ فائدة أو لم يتحقق صدقه بأن كان غير متسم بالجدية والكفاية فلا يستحق صاحبه الإعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغه النتيجة التي يجزى عنها بالإعفاء ، وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة . وإذا كان الثابت أن الأقوال التي أدلى بها الطاعن في هذا الشأن - والتي جاءت

بعد ضبط الجوهر المخدر بالسيارة ملكه - لم تتعد مجرد قول مرسل عار عن دليله بان شخصا سماه هو المالك الحقيقي للسيارة وانه سلمها له بحالتها بعد ان نقل إليه ملكيتها ، وقد وردت هذه الأقوال من الطاعن في نطاق دعواه ان لا يعلم عن الجوهر المضبوط بالسيارة شيئا ، وهو دفاع قد اطرحه الحكم ، ومادامت لم تسهم اقواله هذه في تحقق غرض الشارع بضبط احد ممن يكون قد ساهم في اقتراف الجريمة فإنه لا يتحقق بها موجب الاعفاء من العقاب المقرر بتلك المادة لتخلف المقابل المبرر له .

(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠) .

٣٠٥ - متى كان البين من الرجوع إلى المفردات المضمومة ان الطاعن قرر في تحقيقات النيابة انه يعمل لصالح المجهود الحربي وانه اتصل بعلمه ان بعض الأشخاص الذين يتظاهرون بأداء مثل عمله يقومون بجلب المواد المخدرة وتهريبها وانه ابلغ هذه المعلومات إلى المخابرات الحربية التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة اقواله وقد سئل رئيس مكتب مخابرات الحدود برأس غارب عن صحة دفاع الطاعن فقرر بانه وإن كان لم يخطر بشيء مما قرره الطاعن إلا انه سوف يتحقق من صحة ماأبداه ، ولم تتناول التحقيقات التي أجريت في الدعوى بعد ذلك ببيان ماتم في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد التفتت عن تحقيق ماأثاره الطاعن ، وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاما ومؤثرا لما قد يترتب عليه - لو صح - من اثر في ثبوت تمتعه بالإعفاء المقرر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، مما كان يتعين معه على المحكمة ان تقسطة حقه وان تعنى بتحقيقه وتمحيصه بلوغا إلى غاية الامر فيه ، اما وهي لم تفعل ، فإنها تكون قد اخلت بحق الطاعن في الدفاع .

(الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ س ٢٤ ق ٢١٤ ص ١٠٢٢) .

٣٠٦ - الاصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ان الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون ، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء او انتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلاص إلى ان إحراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي ، واعمل في حقه المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره - فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة بما يضحى معه النعى على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢ س ٢٥ ق ١١٢ ص ٥٢٧) .

٣٠٧ - جرى قضاء محكمة النقض على ان مناط الإعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو بقدر الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا او شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ بما مفاده انه حين يتوافر موجب الإعفاء يتعين أولا ان يثبت ان عدة جناة قد ساهموا في اقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا او شركاء وان يقوم احدهم بإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الإعفاء المقابل الذي قصده الشارع وهو تمكين السلطات العامة من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التي نص عليها القانون . فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بان لم يثبت أصلا ان هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ في ارتكاب

الجريمة فلا إعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يجزى القانون عنها بالإعفاء وهو تمكين السلطات الكشف عن تلك الجرائم الخطرة . وإذ كان ذلك وبفرض حصول ضبط ... محرزة لأثار مخدرة حسبما يقول الطاعن ليس معناه قيام صلتها بالجوهريين المخدرين المضبوطين مع الطاعن مما يكون اتهامها بأنها مصدر هذين الجوهريين قد جاء مرسلا على غير سند فلا يكون للطاعن من بعد التذرع بنص المادة ٤٨ سالفه الذكر وإعفائه من العقاب .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ ق ١٥٧ ص ٧٢٧) .

٣٠٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مناط الإعفاء الوارد بالفقرة الثانية من المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، أن يدلى الجاني بمعلومات صحيحة وجدية تؤدي بذاتها إلى القبض على باقي الجناة ، وكان الحكم المطعون فيه قد استلزم - لكي يتحقق موجب الإعفاء - اعتراف الجاني بالجريمة التي اقترفها . فإنه يكون قد استحدث شرطا للإعفاء لم يوجبه القانون ، وكان الحكم قد اقام قضاءه على ذلك التقرير القانوني الخاطيء وحجبه هذا الخطأ عن أن يستظهر من عناصر الدعوى مدى توافر شروط الإعفاء في حق الطاعنين طبقا للفقرة الثانية المشار إليها ، فإن ذلك مما يصمه بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث وإلى الطاعن الثاني الذي لم يقدم اسبابا لطعنه لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩ س ٢٥ ق ١٩٢ ص ٨٨٧) .

٣٠٩ - لما كان الأصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون ، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلص إلى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الاتجار والتعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وأعمل في حقه حكم المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره - فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة بما يضحى معه النعى على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٣ س ١٨ ق ٩١ ص ٤٤١) .

٣١٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مناط الإعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء ، وورود الإبلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حتى يتوافر موجب الإعفاء يتعين أولا أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا في اقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء ، وأن يقوم أحدهم بإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الإعفاء المقابل الذي قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطرة التي نص عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق الإبلاغ بأن لم يثبت أصلا أن هناك آخرين ساهموا مع المبلغ في الجريمة فلا إعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يجزى القانون عنها بالإبلاغ عنها وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطرة ، وإذ كان يبين مما ساقه

الحكم المطعون فيه أنه اعتنق هذا النظر وخلص بحق - مما له معيته من الأوراق - إلى رفض طلب تمتع الطاعن بالإعفاء المشار إليه لانتفاء مقوماته والحكمة من تشريعه فليس له من بعد التذرع بنص المادة ٤٨ سالف الذكر وإعفائه من العقاب .

(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ق ١٢٠ ص ٦١٩) .

٣١١ - الأصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ منه ، ولما كان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره وبذلك لا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ س ٣٠ ق ٥٦ ص ٢٧٩) .

٣١٢ - من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان البلاغ قد وصل فعلا إلى ضبط باقي الجناة . ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه - وهو في معرض الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن - أن المتهم الثاني قد ضبط مع الطاعن بذات السيارة ولم يكن ضبطه نتيجة إرشاد الطاعن ، وكان لقاضي الموضوع أن يفصل في ذلك مادام يقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون في رفض مطلب الطاعن الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة ٤٨ من قانون المخدرات .

(الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ س ٣٠ ق ٧٣ ص ٣٥٥) .

٣١٣ - مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن القانون لم يرتب الاعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه اسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة فإذا لم يتحقق صدق التبليغ بأن كان غير مقسم بالجدية فلا يستحق صاحبه الإعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجزى عنها بالإعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص للأسباب السائغة التي أوردها إلى توافر الجدية في إبلاغ المتهم - المطعون ضده - عن المساهمين معه في الجريمة وأن عدم ضبط من أبلغ عنهم لا يرجع إلى عدم صدق الإبلاغ بل إلى تقاعس السلطات وهي من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، فإن ما انتهى إليه الحكم من اعفاء المتهم من العقاب يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٥٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١ س ٢٢ ق ٥٢ ص ٢٠٠) .

الفرع الرابع : ما لا يعد عقوبة :

٣١٤ - اختط القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في المواد من ٣٣ إلى ٣٨ منه خطة تهدف إلى التدرج في العقوبة تبعا لخطورة الجاني ودرجة ائمه ومدى ترديه في هوة الاجرام ووازن بين

ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احراز المخدرات وقد ركل منها العقوبة التي تناسبها . فشدد العقاب في جرائم الجلب والاتجار وخفف العقوبة في جرائم التعاطي فحدد عقوبتها في الفقرة الاولى من المادة ٣٧ من القانون بالسجن والغرامة من ٥٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه واجاز في الفقرة الثانية استعمال الظروف القضائية المخففة وفقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات بشرط الا تقل العقوبة عن الحبس ستة شهور . ثم استحدثت في الفقرة الثالثة تدبيرا احترازيا يجوز للمحكمة ان تامر به على من ثبت ادمانه على تعاطي المخدرات فجري نصها (ويجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة ان تامر بايداع من ثبت ادمانه على تعاطي المخدرات إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها إلى ان تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الافراج عنه . ولا يجوز ان تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة شهور ولا تزيد عن ستة) وحدد في الفقرة الرابعة من هذه المادة طريقة تشكيل هذه اللجنة . وحظر في الفقرة الخامسة ان يودع بالمصحة من سبق الامر بايداعه بها مرتين او من لم يمض على خروجه منها اكثر من خمس سنوات . والقانون وان استلزم ثبوت ادمان الجاني على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بهذا التدبير الاحترازي إلا ان المشرع لم يشأ ان يورد تعريفا محددًا للإدمان او ان يقرنه بمعدل طبي معين فعبّر بذلك عن ان رغبته في تعميم مدلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة . ولما كان الإدمان على الشيء لغة هو المداومة عليه ، فبحسب المحكمة ان تتحقق بانها بصدد حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكي تامر بايداعه المصحة ، مادامت القيود الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون غير متوافرة في حقه . وهي في ذلك غير مقيدة بدليل معين بل ان لها ان تتبين حالة الإدمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة امامها على بساط البحث وان تقيم قضاءها في ذلك على أسباب سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت ادمان المطعون ضده إلى اقراره في التحقيق وبجلسة المحاكمة بتعاطي المخدرات لمرضه وإلى ما كشفت عنه صحيفة سوابقه وهو تدليل كاف وسائغ في ثبوت ادمانه ، ولا ينال من سلامة تدليل الحكم عدم ايضاحه ماهية سوابق المطعون ضده مادامت الطاعنة لا تنازع في انه سبق الحكم عليه بعقوبتين في احراز مخدرات احدهما بقصد التعاطي ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من قصور في التسبيب لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ س ١٦ ص ٢٠٢) .

٣١٥ - اجاز القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة ان تامر بايداع الجاني المصحة واناظ باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات والمشكلة وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من القانون المذكور - تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة بشرط الا تقل عن ستة شهور ولا تجاوز السنة ولما كان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون إذ نص في منطوق الحكم على ايداع المطعون ضده المصحة لمدة سنة . فإنه يتعين نقضه جزئيا وتصحيحه بتطبيق القانون على وجه الصحيح والقضاء بايداع المتهم المصحة حتى تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات الافراج عنه .

(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ س ١٦ ص ٢٠٢) .

الفصل الخامس

جريمة شراء المخدر أو بيعه

٣١٦ - إن قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها غير جريمة الاحراز . وإذ كان لا يشترط قانونا لانعقاد البيع أو الشراء أن يحصل التسليم كانت هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري ، إذ لو كان التسليم ملحوظا في هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة احراز ، ولما كان هناك من محل للنص على العقاب على الشراء .

(جلسة ١٠/١١/١٩٤١ طعن رقم ١٩٠٩ سنة ١١ ق) .

٣١٧ - أن تسليم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه يكون جريمتين تامتين ، فإن وصول يده بالفعل إلى المخدر بتسليمه إياه هو حيازة تامة ، واتفاقه جديا من جهته على شرائه هو شراء تام ولو كان قد استرد منه بعد ذلك بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ أو بناء على التدابير المحكمة التي وضعها البوليس لضبط الواقعة والمتهم فيها متلبسا بجريمة .

(جلسة ٢٩/١٠/١٩٤٥ طعن رقم ١٤٢١ سنة ١٥ ق) .

٣١٨ - إذا قدم متهم الأفيون لآخر للتعاطى فإن هذه الواقعة تتحقق بها إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة ج من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ وهي حالات أوجب القانون فيها توقيع العقوبة المغلظة بغض النظر عن قصد مقدم المادة المخدرة من حيازتها أو احرازها . إذ يستوى في ذلك أن يكون القصد هو الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي .

(جلسة ٥/١٢/١٩٥٥ طعن رقم ٢٦١ سنة ٣٥ ق) .

٣١٩ - متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه نعى إلى الضابط من أحد المرشدين أن المتهم - وهو رجل كفيف البصر - يتجرى في الأفيون ويقوم بتوزيعه على العملاء في مكان عينه ، فانتقل ثمة متظاهرا برغبته في الشراء ، فأخرج له المتهم ما معه من المخدر للتأكد من جودة صنفه فالتقى الضابط - عندئذ - القبض عليه ، فإن ما فعله يكون إجراء مشروعا يصح أخذ المتهم بنتيجته متى اطمانت المحكمة إلى حصوله ، لأن تظاهر مأمور الضبط برغبته في الشراء ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أبطل الدليل المستمد بما كشف عنه المتهم طواعية من احرازه المخدر ، يكون على غير سند من الواقع أو أساس من القانون ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥/٢/١٩٦٨ س ١٩ ق ٨٢ ص ٤٢٨) .

٣٢٠ - من المقرر أن قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها غير جريمة الاحراز . وإذ كان لا يشترط قانونا لانعقاد البيع والشراء أن يحصل التسليم ، فإن هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري ، إذ لو كان التسليم ملحوظا في هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة احراز ، ولما كان هناك من محل للنص على العقاب على الشراء مستقلا عن الاحراز . ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم في مدوناته عن واقعة الدعوى أن جريمة شراء المخدر قد وقعت من المطعون ضده الأول فعلا حين أصدرت النيابة

العامه إذنها بالتفتيش وأن كان التسليم قد أرجىء إلى ما بعد ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف القانونى الذى اعطته النيابة العامة للواقعة وهو احراز المخدر ، بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها واوصافها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع وبراءة المطعون ضدها استنادا إلى صدور الإذن عن جريمة مستقبلية ، فإنه يكون قد جانب صحيح القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠ س ٢١ ق ١١٨ ص ٤٩٠) .

الفصل السادس

زراعة الحشيش والحشخاش

٣٢١ - ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الحشيش وحياسة شجيرات المقلوعة واوراق شجيرات و بذوره ، فدل بهذا الاطلاق على انه لا يشترط للعقاب فى هذه الجرائم ان تكون الشجيرات او الاوراق لانثى نبات الحشيش الخ . مما يشترط للعقاب على الجرائم الخاصة بالاتجار بجوهر الحشيش واحرازه فى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها . وإذن فالمتهم الذى يعاقب بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا يجديه ان يطعن على الحكم بان المحكمة لم تجبه إلى ما طلبه من استدعاء الخبير الذى أجرى التحليل لمناقشته فيما إذا كانت المادة المضبوطة من نبات الحشيش الانثى ام الذكر ، ولم ترد على هذا الطلب .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/١٢ طعن رقم ٢١١٧ سنة ١٧ ق) .

٣٢٢ - زرع نبات الحشيش مخالفة والعقوبة على هذه المخالفة عقوبة مالية والحكم بها من اختصاص اللجنة الجمركية ، وهى تستحق بمجرد زرع هذا النبات سواء نضج واثمر ام كان لايزال صغيراً غير مثمر . وتقديم الزارع إلى اللجنة الجمركية ومعاقبتها إياه بالغرامة من أجل الزراعة لا يمنع من تقديمه مرة أخرى للمحكمة الجنائية لمحاكمته جنائياً باعتباره محرراً لما أنتجه هذا الزرع من الحشيش بعد نضجه .

(جلسة ١٩٣٦/٤/٢٠ طعن رقم ٨٦١ سنة ٦ ق) .

٣٢٣ - القنب الهندى - كما عرفته الاتفاقية الدولية التى انتهى إليها مؤتمر الافيون الذى انعقد فى مدينة جنيف هو «الرؤوس المجففة للزهرة او للثمرة من السيقان الإناث لنبات الكنبيس ساتيفا (Cannabis Sativa) الذى لم تستخرج مادته الصمغية ايا كان الاسم الذى يعرف به فى التجارة» . وهذا المعنى هو الذى كان ملحوظاً لدى الشارع المصرى عند وضعه قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . إذ هو قد وضعه بعد إبرام الاتفاقية المذكورة ، وبعد قبول حكومة مصر العمل بأحكامها ، ومع ذلك لم يشأ أن يعرف هذه المادة بغير هذا المعنى . وإذن فإذا كانت شجيرات القنب الهندى المضبوطة لا تزال فى دور التزهير الذى تكون فى خلاله مادة الحشيش فلا عقاب بمقتضى قانون المخدرات المذكور على احرازها ، وإنما يصح العقاب بمقتضى قانون زراعة الحشيش .

(جلسة ١٩٤١/٦/٢٢ طعن رقم ١٤٦٩ سنة ١١ ق) .

مواد مخدرة

٣٢٤ - إن الأمر العالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ قد ألغى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذى جرى العمل به من يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . فإذا كانت شجيرات الحشيش قد ضبطت فى يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ فإنه يكون من المتعين تطبيق أحكام هذا القانون بعقوباته المغلظة . ولا يؤثر فى ذلك أن تكون بذور شجيرات الحشيش قد وضعت فى الأرض قبل العمل به ، فإن المفهوم من مجموع نصوصه أنه لا يعاقب على وضع بذور الحشيش فى الأرض فقط بل يعاقب أيضاً على كل ما يتخذ نحو البذر من أعمال التعهد اللازمة للزراعة إلى حين نضجه وقلعه ، إذ ذلك كله يدخل فى مدلول «الزراعة» التى نهى عنها . (جلسة ١٢/٢/١٩٤٥ طعن رقم ٤٩٥ سنة ١٥ ق) .

٣٢٥ - أن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش فى مصر إذ نص فى المادة الأولى على أن « زراعة الحشيش ممنوعة فى جميع أنحاء المملكة المصرية » ، وإذ نص فى المادة (٢) التالية لها على أن « كل مخالفة لحكم المادة السابقة يعاقب مرتكبها الخ » ، وإذ نص فى المادة (٣) على معاقبة « من يضبط حائزاً أو محرراً لشجيرات حشيش مقلوعة » ، أو لبذور الحشيش غير المحموسة حمساً يكفل عدم انباتها ، أو لأوراق شجيرات الحشيش سواء أكانت مخلوطة بمواد أخرى أم غير مخلوطة بشيء » - إذ نص على ذلك فقد دل فى غير ما غموض على أنه لم يقصد أن يقصر الحظر المنصوص عليه فى المادة الأولى على مجرد وضع بذور الحشيش فى الأرض ، بل قصد أن يتناول هذا الحظر أيضاً كل ما يتخذ نحو البذر من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزراعة إلى حين نضجه وقلعه . لأن وضع البذور أن هو إلا عمل بدائى لا يؤتى ثمرته إلا بدوام رعايته حتى ينبت ويتم سواؤه وليس من المقبول أن يكون الشارع قصد المعاقبة على حيازة الشجيرات المقلوعة وترك الحائز للشجيرات القائمة على الأرض بلا عقاب مع أن حيازة هذه أسوا حالاً وأوجب عقاباً ثم أن قوله فى المادة الثانية « كل مخالفة الخ يدل على أنه إنما قصد الحظر السالف ذكره » ، إذ هذا القول يفيد أنه قدر أن الحظر الوارد فى المادة الأولى بتعدد صور المخالفة له ، والتعدد لا يكون إلا لتغاير الأفعال التى تقع بها المخالفة مع وحدة الغرض منها جميعاً . ومتى كان ذلك كذلك كان من يعمل على رعاية شجيرات الحشيش إبان العمل بهذا القانون معاقباً بمقتضى المادة الأولى منه ولو كان وضع بذورها قد حصل قبل صدوره ، وسواء أكان هو الذى وضع تلك البذور أم كان غيره هو الذى وضعها . (جلسة ٢/٤/١٩٤٥ طعن رقم ٧٦٢ سنة ١٥ ق) .

٣٢٦ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه أحرز مسحوق أوراق نبات الحشيش ، وطلبت معاقبته بالمادة ٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ ، فادانته المحكمة بإجراز مادة مخدرة (هى الحشيش) وطبقت عليه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فإنها لا تكون قد جرت فى محاكمته على أساس صحيح . إذ العقاب على زرع الحشيش وحيازة شجيراته وأوراقها قد وضع له القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، أما الحشيش بالمعنى المقصود فى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩١٨ فهو الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من سيقان نبات الكنايبس سابقاً الذى لم تستخرج مادته الصمغية .

(جلسة ١٠/١/١٩٤٩ طعن رقم ٢٣٧٥ سنة ١٨ ق) .

٣٢٧ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم الذى زرع نبات الحشيش ونبات الخشخاش فى ظل القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، أحرز هذا النبات فى أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون الجديد

رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وانتج واستخرج وفصل من نبات الخشخاش بعد نضجه مادة الأفيون وأن التحليل دل على أن هذا النبات وجد مجرحاً وعثر بجوار الجروح على آثار مادة داكنة تبين أنها أفيون فإن الحكم إذ طبق المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على صورة هذه الواقعة لا يكون قد أخطأ في شيء .

(جلسة ١٩٥٥/١/١٠ طعن رقم ٢٠٦٤ سنة ٢٤ ق) .

٣٢٨ - إن ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش بشأن قيام رجال الإدارة ببناء على طلب وزارة الزراعة بإعدام كل زراعة حشيش قائمة أو مقلوعة وتحصيل نفقات ذلك بالطريق الإداري لا شأن له بالمحاكمة الجنائية ولا يخل بأصولها المقررة بالقانون ، وإذن فإنه يكون في غير محله الدفع بطلان الإجراءات المؤسس على أن رجال مكتب المخدرات الذين لم تكن لهم صفة مأموري الضبطية هم الذين قاموا بإعدام زراعة الحشيش المضبوطة .

(جلسة ١٩٥٤/٦/٢١ طعن رقم ٧٥٥ سنة ٢٤ ق) .

٣٢٩ - إذا كانت المحكمة بما لها من سلطة التقدير قد استخلصت من الأدلة التي بينتها في حكمها أن الطاعن وهو الزارع للنبات قد أحرز المادة المخدرة التي استخرجها منه بعد نضجه على دفعات وتعرضت لما دافع به من نفى قيامه بالتجريح واستخراج المادة المخدرة واسناده ذلك إلى غيره من المارة بالزراعة وردت على ذلك بما يفنده ، كما استظهرت من المساحة المزروعة وكثرة عدد الشجيرات وانتشارها وما شهد به رئيس فرع إدارة مكافحة المخدرات الذي صدقته وعولت على ما شهد به من أن عددهم يبلغ الآلاف - أن زراعة نبات الخشخاش وحيازته كان بقصد إنتاجه وبيعه كما أن إحراز ما أنتجه من مادة الأفيون لم يكن بقصد الاستعمال الشخصي ، فإن ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يكون سائغاً سليماً في المنطق والقانون .

(جلسة ١٩٥٤/٦/٢ طعن رقم ٦١٠ سنة ٢٤ ق) .

٣٣٠ - إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم بزراعة نبات الحشيش في أرضه بناء على ما تبين من تقرير المعمل الكيميائي الذي أرسلت إليه الشجيرات المضبوطة لتحليلها من أنه يتراوح طولها بين خمس سنتيمترات وخمسة عشر سنتيمتراً ، وما قرره مهندس الزراعة الذي رأت الاستعانة به في تحقيق دفاع المتهم من أن زراعة الحشيش يكتمل نضجها في مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وأربعة وأنه ملأ من النباتات طوله من خمسة سنتيمترات إلى خمسة عشر سنتيمتراً فإن هذا يدل على أنه زرع من مدة أقل من شهر ، مما استخلصت منه المحكمة أنه في الوقت الذي قدم فيه البلاغ ضد المتهم لم تكن في الأرض زراعة حشيش ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فألغت حكم البراءة وأدانت المتهم قولا منها بأن درجة نمو أي نبات تختلف تبعاً لتربة الأرض التي يغرس فيها ودرجة العناية بها وأن ما قرره مهندس الزراعة إنما ينصب على النبات الذي لا يتجاوز طوله ١٥ سنتيمتراً في حين أن الشجيرات المضبوطة بعضها بارتفاع ٢٥ سنتيمتراً ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ هي لم تعول على أقوال المهندس الخبير قد استندت في ذلك إلى اعتبارات قالت بها من عند نفسها كان من الممكن تحقيقها والوصول إلى حقيقة الأمر فيها عن طريق الإخصائين فجرها ذلك إلى أن تقدر للشجيرات عمراً غير الذي قدره المهندس ، كما أنها حين قالت بأن بعض الشجيرات قد بلغ ارتفاعه ٢٥ سنتيمتراً قد اعتمدت على تقدير الكونسابل مع ما هو ثابت في تقرير المعمل الكيميائي - على ما ورد في الحكم - من أن طول الشجيرات يتراوح

بين ٥ ، ١٥ سنتيمتراً ، وهذا وذاك مما يعيب حكمها ، وخصوصاً أن المقام مقام إدانة يجب أن تبنى على اليقين لا براءة يبررها الشك .

(جلسة ١٩/١١/١٩٤٥ طعن رقم ١٥٠٢ سنة ١٥ ق) .

٣٣١ - إذا كان المتهم في جريمة زرع حشيش في أرض مملوكة له وإحرازه قد تمسك بانه لا يبلش زرع الأرض التي وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها بل يؤجرها للغير وانه - لحدائه سنه - لا يميز شجيرات الحشيش من غيرها ، فاستبعدت المحكمة عقد الإيجار الذي استند إليه لما قالته من انه أعد خصيصاً لدرء التهمة عنه ، واعتبرت الجريمة لا صفة به فحكمها يكون قاصراً : إذ أن ما قالته إن صح اعتباره منتجاً استبعاد عقد الإيجار فإنه غير مؤد إلى ما ترتب عليه من ثبوت عناصر كل من الجريمتين من ناحية مباشرة زرع الحشيش وحياسة ثمره مع العلم بحقيقة امره .

(جلسة ١٤/١٠/١٩٤٧ طعن رقم ٢٠٩٢ سنة ١٧ ق) .

٣٣٢ - إن اعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته مع إنكار علمه بانه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بإدانته في جريمة زراعة نبات الحشيش ، دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحرزه مخدر وإلا كان الحكم قاصراً متعيناً نقضه .

(جلسة ٢٦/٤/١٩٥٥ طعن رقم ١٤٠ سنة ٢٥ ق) .

٣٣٣ - لا يكفي لإدانة المتهم بتهمة إحراز مادة مخدرة (افيون في خشخاش) أن يثبت لدى المحكمة انه هو الزارع للخشخاش ، وإن هذا الخشخاش وجد مجرحاً ، بل يجب أن يثبت لديها أيضاً أن المتهم هو الذي قام بهذا التجريح سواء بنفسه أم باشتراكه مع غيره .

(جلسة ١١/٤/١٩٣٨ طعن رقم ١٢٩١ سنة ٨ ق) .

٣٣٤ - يكفي لتوفر القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الحشيش أن تكون الزراعة بقصد الإنتاج .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٠٢) .

٣٣٥ - إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن عدد شجيرات الحشيش التي زرعها المتهم ضئيل ، وكان ما أورده من عناصر وإدلة يفيد بذاته توافر الحياسة بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي ، مما كان يوجب على المحكمة تطبيق المادة ٣٤ ، من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلا من المادة ٣٣ ، فإنه يتعين تصحيح الحكم بمعاقبة المتهم على مقتضى المادة المذكورة .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٥/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٢٢) .

٣٣٦ - إذا كان البين من مساق الحكم انه وإن نفى عن الطاعن الأول صراحة قصد الاتجار أسوة بسائر الطاعنين وخلص إلى انه إنما أحرز المخدر وزرع نباته بقصد التعاطي - غير انه حين حدد الجرائم التي دانه بها أورد إحداها - وهي الجريمة الأخيرة منها - بوصف انه حاز بقصد الاتجار بذور نباتات الحشيش ، كما انه وإن أورد ضمن المواد التي عاقب هذا الطاعن بمقتضاها نص المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ التي تعاقب على إحراز أو حياسة الجواهر المخدرة أو زراعة النباتات الممنوع زراعتها بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي - إلا انه حين أوقع عليه العقوبة مع تطبيقه المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات في حقه - عاقبه بعقوبة السجن ، وهي العقوبة المقررة أصلاً لتلك الجرائم بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه الذكر - دون إعمال ما يقتضيه تطبيق المادة ١٧ من قانون

العقوبات من النزول إلى عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ستة أشهر وفقا لنص الفقرة الثانية من تلك المادة . فإن ما أورده الحكم على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر وينطوي فوق ذلك على غموض وإبهام ونها ترينبيء عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة التي استخلص منها الإدانة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول وإلى باقى الطاعنين لحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ س ٢٣ ق ٥٧ ص ٢٣٨) .

٣٣٧ - الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى منها بنص خاص - جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال . ولما كانت جريمة زراعة وإحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار التي دين بها الطاعن لا يشملها استثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ١٩١ ص ٨٤٤) .

٣٣٨ - لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذي يحكم واقعة الدعوى قد جعل جريمة زراعة النباتات المخدرة - الواردة في الجدول رقم ٥ المرافق للقانون المذكور - من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط عند الكلام على العقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة زراعة هذه النباتات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها ، ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجاني بأن ما زرعه من النباتات - المخدرة ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة زراعة نبات الخشخاش المخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطبقت المادة ٣٤/ب من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار لدى الطاعن ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور ويتعين نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ س ٢٢ ق ٢٢٠ ص ١٢٢٦) .

الفصل السابع

اتصال الأطباء والصيادلة بالمواد المخدرة ومدى إباحته وقيوده

٢٣٩ - الطبيب الذي يسئ استعمال حقه في وصف المخدرات فلا يرمى من وراء وصفها إلى علاج طبي صحيح بل يقصد أن يسهل للمدمنين تعاطي المخدر ينطبق عليه نص قانون المخدرات

مواد مخدرة

أسوة بغيره من عامة الأفراد . ولا يجديهِ أن للأطباء قانوناً خاصاً هو قانون مزاولة مهنة الطب فإنه لا مانع يمنع من مؤاخذه الطبيب إدارياً أمام جهته الرئيسية المختصة متى أساء استعمال حقه في وصف المواد المخدرة كعلاج أو خطأ فنياً في عمله أو ارتكب في سيره شططاً يمس بسمعته أو بشرفه سواء أثبت عليه ذلك بحكم قضائي أم لم يثبت مع بقاءه خاضعاً على الدوام وفي كل الأحوال لتطبيق نصوص القانون العام بصفته قانوناً جنائياً لا يملك تطبيقه سوى السلطة القضائية المختصة المنوط بها تطبيق ذلك القانون على كافة مرتكبي الجرائم سواء أكانوا أطباء أم غير ذلك .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/١٦ طعن رقم ٦٢ سنة ٦ ق) .

٣٤٠ - للطبيب أن يصف المخدر للمريض إذا كان ذلك لازماً لعلاج . وهذه الإجازة مرجعها سبب الإباحة المبني على حق الطبيب في مزاولة مهنته بوصف الدواء ، مهما كان نوعه ، ومباشرة إعطائه للمرضى . لكن هذا الحق يزول وينعدم قانوناً بزوال علته وانعدام أساسه . فالطبيب الذي يسئ استعمال حقه في وصف المخدر فلا يرمى من وراء ذلك إلى علاج طبي صحيح بل يكون قصده تسهيل تعاطي المخدرات للمدمنين عليها يجري عليه حكم القانون العام أسوة بسائر الناس .

(جلسة ١٩٤٥/٦/٤ طعن رقم ١٠٢٢ سنة ١٥ ق) .

٣٤١ - إن المادة ٢٦ من قانون المخدرات (الخاصة بقيد الوارد من الجواهر المخدرة والمنصرف منها) عامة النص فهي تنطبق على الأطباء كما تنطبق على الصيادلة وغيرهم من الأشخاص المرخص لهم بحيازة الجواهر المخدرة بمقتضى قانون المخدرات . والقصد الجنائي في جريمة عدم امسك الدفاتر المشار إليها في هذه المادة مفترض وجوده بمجرد الإخلال بحكمها ، وليس يشفع فيها الاعتذار بسهو أو نسيان أو باى عذر آخر دون الحادث القهرى .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/١٦ طعن رقم ٦٢ سنة ٦ ق) .

٣٤٢ - إن نص المادة ٢٦ من قانون الجواهر المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ صريح في أن كل شخص مرخص له في حيازة الجواهر المخدرة يجب عليه أن يقيد الوارد والمنصرف من هذه الجواهر أولاً فاولاً في دفتر خاص مختوم بختم وزارة الصحة العمومية . وظاهر من الأعمال التحضيرية لقانون المخدرات أن هذا النص إنما وضع لتحقيق أغراض لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان للدفتر قوة تدليلية مستمدة من الطابع الرسمي الذى يطبع به بما لا يدع أى شك في أن الدفتر يجب أن يكون رسمياً على الصورة التى جاءت في النص وأن المرخص له إذا لم يمسك هذا الدفتر يحق عليه العقاب طبقاً للمادة ٣٥/٤ من القانون المذكور ولا يشفع له امسك أى دفتر من نوع آخر .

(جلسة ١٩٣٩/٣/٢٧ طعن رقم ٦٨٢ سنة ٩ ق) .

٣٤٣ - أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات حين نص في المادة ١٨ على أن كافة الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية أو المنصرف منها يجب قيدها أولاً فاولاً في دفتر خاص للوارد والمنصرف تكون صفحاته مرقومة ومختومة بختم وزارة الصحة العمومية . وحين نص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ على معاقبة كل صيدلى وكذا .. لا يمسك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمواد ١٨ .. أو يجوز أو يحرز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التى يجب أن تنتسخ من القيد بالدفاتر المذكورة، .. حين نص على هذا وذاك إنما أراد أن توقع

العقوبات المغلظة الواردة بالمادة ٣٥ المذكورة على كل صيدلى لم يقيد في الدفتر الخاص المذكور أولا فاولا الوارد والمنصرف من المواد المخدرة على حسب ما جاء في المادة ١٨ ، فإن ايجاب مسك الدفاتر لا يمكن أن يكون قد قصد به إلا القيد فيها على النحو الذى يتطلبه القانون أما اعتبار عدم امسك الدفاتر جنحة ، واهمال القيد فيها عند امسакها مخالفة ، فذلك من شأنه عدم تحقيق الغرض المقصود بالنص ، سواء بالنسبة إلى الصيادلة أو إلى الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في تلك المواد أو في حيازتها ولا يمكن أن يكون لشارع قد قصد إليه في الظروف التى وضع فيها قانون المخدرات المذكور وإن فإذا كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه أهمل الدفتر المختوم بختم وزارة الصحة لإنهاء العمل فيه . ثم استعمل دفترا آخر غير مختوم اخذ يقيد فيه الجواهر المخدرة المنصرفة من صيدليته من أول يوليو إلى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ - فإن إدانته بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ تكون صحيحة . ولا يشفع له أنه كان يقيد المواد المخدرة في دفتر التذاكر الطبية المختوم ، أو أنه كان يتردد على مكتب الصحة ليضع له الاختام على الدفتر الذى اخذ يستعمله ، أو أنه لم يحصل منه أى تلاعب في المخدرات التى في صيدليته . وذلك لأن النص صريح في ايجاب القيد في الدفتر الخاص .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥ طعن رقم ١٨٤٧ سنة ١٤ ق) .

٣٤٤ - ان المادة ٢٦ من قانون الاتجار بالمخدرات لا توجب على الطبيب قيد المواد المخدرة في دفتر خاص إلا إذا كانت حيازته لهذه المواد الشرعية عن طريق وجود ترخيص لديه من وزارة الصحة ، أما إذا لم يوجد لديه هذا الترخيص فتكون حيازته للمخدر غير مشروعة ومعاقبا عليها ، ولا يخلصه من العقاب عليها قيده للمخدر في دفتر قيد الواد المخدرة .

(جلسة ١٩٢٨/٥/١٦ طعن رقم ١٢٢٨ سنة ٨ ق) .

٣٤٥ - للطبيب ان يتصل بالمخدر الذى وصفه لمريض لضرورة العلاج . وهذه الاجازة تقوم في الواقع على أساس من القانون العام وهو سبب الإباحة المبني على حق الطبيب في مزاولة مهنته بوصف الدواء ومباشرة اعطائه للمريض . ولكن هذا الحق يزول وينعدم قانونا بزوال علته وانعدام أساسه . فهو وحده لا يخول للطبيب ، بدون ترخيص من وزارة الصحة ، ان يحتفظ بالمخدر في عيادته لاي سبب من الأسباب وإن فالطبيب غير المرخص له من وزارة الصحة في حيازة المخدر ليس له ان يحتفظ بما يبقى لديه بعد علاج من صرف المخدر باسمائهم لاستعماله في معالجة غيرهم ، ولا ان يحتفظ بالمخدر نيابة عن المريض الذى صرف باسمه . فهو إذا ضبط لديه مخدر كانت حيازته له غير شرعية معاقبا عليها .

(جلسة ١٩٢٨/٥/١٦ طعن رقم ١٢٢٨ سنة ٨ ق) .

٣٤٦ - ان امسك الطبيب دفترا مبصوما بختم مصلحة الصحة العمومية لقيد الواد والمنصرف من المواد المخدرة واجب عليه لا محيص عنه والعقاب على التفريط في هذا الواجب امر لا مفر منه . والقصد الجنائي في هذه الجريمة مفترض وجوده بمجرد الإخلال بما يوجب القانون من امسك الدفتر وليس يشفع في هذه الجريمة سهو أو نسيان أو أى عذر آخر دون الحداث القهرى .

(جلسة ١٩٣٦/٥/١٨ طعن رقم ١٢٧٧ سنة ٦ ق) .

٣٤٧ - إن القصد الجنائي في جريمة عدم امسك الدفاتر الخاصة المشار إليها في المادة ٣٥ يكفى فيه - كما هي الحال في سائر الجرائم - العلم والإرادة . فمتى تعمد الجاني ارتكاب الفعل

المكون للجريمة حق عليه العقاب حتى ولو كان لم يرم من وراء فعلته إلى أن يسهل للغير مخالفة أحكام القانون في شأن المخدرات فمتى كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه لم يقم بواجب القيد في الدفتر فلا مفر من عقابه ، مادام أنه لم تحل بينه وبين القيام به قوة قاهرة .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥ طعن رقم ١٨٤٧ لسنة ١٤ ق) .

٣٤٨ - لما كان قرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية - الصادر تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة - قد نص في مادته الاولى على أن تخضع المواد والمستحضرات الصيدلانية المشار إليها في المادة الثانية منه والتي وردت مادة الفاتودرم كالسيوم بالبند ٣ من الفقرة ج- منها - لقواعد ونظم صرف عددها من بينها ما أوجبه على مدير الصيدلية في البنود ١٠ ، ١٢ ، ١٣ من تلك المادة من قيد الوارد والمنصرف من المستحضرات المذكورة في دفتر خاص معتمد من إدارة الصيدلة بمديرية الشؤون الصحية التابعة لها الصيدلية ، وعدم صرفها إلا بناء على تذاكر طبية تحتفظ بها وأن لا يصرف في المرة الواحدة أكثر من علبة للمريض الواحد ، وأن تقيد تلك التذاكر بدفتر خاص بها بأرقام سلسلة كما تقيد بدفتر المستحضرات . واحال في البند ١٩ من المادة ذاتها على القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٥ في بيان عقوبة من يخالف هذه القواعد والنظم . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه اثبت في حق الطاعن استنادا لأدلة الثبوت التي أوردها - أنه المدير المسئول عن الصيدلية يوم الضبط وأنه عرض للبيع خمس علب من مادة الفاتودرم كالسيوم بدون تذكرة طبية ، وأنه ضبطت في حوزته ١٠٧ علبة من هذه المادة غير مقيدة بدفتر المستحضرات الطبية الخاص بالصيدلية ، وانتهى إلى مساءلته بالمواد ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ ، وسو ما يكفي بيانا للواقعة المستوجبة للعقوبة ، فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١٠ س ٢٣ ق ١٧٧ ص ٨٥٩) .

الفصل الثامن

التلبس في جرائم المخدرات

٣٤٩ - التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها ومن ثم فإن ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها .

(القضية رقم ٨٥٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ س ٧ ص ١١٠٠) .

٣٥٠ - يكفي للقول بقيام حالة التلبس ، أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٥ س ٨ ص ١٧٢) .

(والطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٧/٢٠ س ٨ ص ٥٢٧) .
 (والطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٩ س ٩ ص ٦٢٤) .
 ٣٥١ - متى كان الضابط قد شاهد جريمة احراز المخدر متلبسا بها عندما اشتتم رائحة الحشيش فتصاعد من السيارة ، فإن من حقه ان يفتش السيارة ويقبض على كل متهم يرى ان له اتصالا بها .
 (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ٧٢٧) .

٣٥٢ - إن صور التلبس قد وردت في القانون على سبيل الحصر ولا يجوز القياس عليها ومن ثم فإذا اعربت المحكمة عن عدم ثقتها في قول المخبر انه اشتتم رائحة المخدر قبل القبض على المتهم وحصلت قوله في انه لما رأى المتهم يحاول القاء المنديل قبض عليه وأخذ منه المنديل واشتمه ، فإن الحكم يكون قد اخطأ في القانون إذ اعتبر المتهم في حالة تلبس ، ذلك أن مجرد محاولة القاء المنديل لا يؤدي إلى اعتبار الجريمة المسندة إليه متلبسا بها لأن ماحواه المنديل لم يكن بالظاهر حتى يستطيع المخبر رؤيته .

(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٢ س ٩ ق ص ٢١٢) .
 ٣٥٣ - يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة - ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع .
 (الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ ص ١٩) .
 ٣٥٤ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يمحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه .

(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ ص ١٩) .
 ٣٥٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وبرفقته الكونستابل كانا يراقبان الطريق تنفيذا للأذن الصادر بتفتيش شخص يتجر في المخدرات فلما وقفت إحدى السيارات اتجها نحوها بحثا عنه فابصرا الطاعن يجلس خلف السلم الخلفى للسيارة ، وما أن وقع بصره عليهما حتى أسرع إلى مقدم السيارة محاولا التوارى عن نظرهما ، وكان الطاعن بذلك قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب فحق للضابط أن يطلب إلى الكونستابل متابعته داخل السيارة ليتحرى أمره ويكشف عن الوضع الذي وضع فيه نفسه باختياره فإذا تخطى الطاعن طواعية واختيارا وهو على هذه الحال عن المنديل الذي كان يمسك به والقي به على أرض السيارة فإنه يكون قد تخطى عن حيازته فإذا ما التقطه الكونستابل وقدمه للضابط ففتحه ووجد به المخدر فإن الطاعن يكون في حالة تلبس باحرازه تبيح القبض عليه وتفتيشه .

(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ س ١٥ ص ٥٥٥) .
 ٣٥٦ - من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفي لتوافرها أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً . وحالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائيا أو أن يكون هو الذي تعمد اسقاطها مادام انفصالها عن شخص من القاهما يقطع صلته بها ويبيح لأمور الضبط القضائي أن يلتقطها . ومنى كان الحكم قد أثبت أن الضابط رأى الطاعن وهو يلقي على الأرض

مواد مخدرة

ذات اللفافة التي التقطها وتحقق مما تحتوي عليه من مادة مخدرة قبل القبض عليه فإن الطاعن يكون بما فعل قد اوجد الضابط إزاء جريمة احراز مخدر متلبس بها ويكون القبض عليه وتفتيشه صحيحين ولا يؤثر في سلامة تلك الإجراءات مداعاه من انه قصد بالقاء اللفافة ابعادها عنه .

(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ س ١٥ ص ٥٩٢) .

٣٥٧ - الاصل ان تفتيش المنازل عمل من اعمال التحقيق لايجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطات التحقيق او بامر منها ، وانما اباح القانون لأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية او جنحة متى قامت امارات قوية على وجود اشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله . ومن المقرر ان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المتهم ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ، وان هذا المتهم دل على المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة ، فإن انتقال الضابط إلى منزل الأخير وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر يكون اجراء صحيحا في القانون ، إذ ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها ان يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وان يدخل منزله لتفتيشه : ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تاسيسا على بطلان تفتيش منزله يكون قد اخطا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . (الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٩ س ١٥ ص ٦٥٦) .

٣٥٨ - لما كان الحكم قد اثبت ان الضابطين استصدرا إذنا من النيابة لضبط احد تجار المخدرات وكما خلف شجرة فشاهدا الطاعن يسير في وقت متأخر من الليل في طريق مظلم حاملا جوالا في منطقة اشتهر عنها الاتجار في المواد المخدرة فرأيهما امره واستفسره اولهما عن شخصيته ووجهته استعمالا للحق المخول له بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا تخلى الطاعن عن الجوال الذي يحمله والقاء على الأرض طواعية واختيارا فإن هذا التخلي لا يعد ثمرة اجراء غير مشروع ، وإذا ما كان الضابط الثاني قد عثر بالجوال - اثر تخلى الطاعن عنه - على مخدر فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش ، ويستوى نتيجة لذلك ان يكون المخدر ظاهرا من الجوال او غير ظاهر منه طالما كان الطاعن قد تخلى عنه باختياره ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وবাদانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذي القاه باختياره يكون سديدا في القانون والنعي عليه في غير محله .

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١ س ١٦ ص ١٧١) .

٣٥٩ - من المقرر انه إذا وجدت مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب شخص جريمة معينة . فإن ذلك يقتضى من رجال الحفظ الاتصال به لاستجلاء حالة وهو ما توجبه عليهم طبيعة وظائفهم ومقتضياتها . فمشاهدة رجال الضبط - أثناء انتظارهم متهما مازونا بتفتيشه - الطاعن حاملا سلاحا ظاهرا وفي يده جوالا وبصحية آخر ليلا يعتبر بذاته تلبسا بجناية حمل السلاح تجيز لرجل الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه . ويكون لأمور الضبط القضائي الذي باشر هذه الإجراءات بمقتضى القانون تفتيش الجوال الذي كان قد تخلى عنه الطاعن طواعية وقتئذ ويضع يده على المواد المخدرة التي وجدت به .

(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ س ١٦ ص ٨٠١) .

٣٦٠ - الاستيقاف يسوغه اشتباه تبرره الظروف . ولما كان محصل ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع ببطلان القبض والتفتيش أن ما وقع من الضابط وزميليه لا يعدو أن يكون مجرد استيقاف للطاعن - الذى وضع نفسه . موضع الريبة - في سبيل التحقق من شخصيته توصلا إلى التعرف على مرتكبى السرقات التى تكرر وقوعها في المنطقة . وبالتالي فإن ما وقع منهم هو إجراء مشروع لم يتعد مجرد التحرى بما يزيل دواعى الشبهة ولم يخرج عن هذا النطاق . ويكون تخل الطاعن بعد ذلك عن الحقيقة التى حوت المخدر قد تم طواعيه واختيارا ، فإذا قام رجال الشرطة بفتح تلك الحقيقة ووجدوا بها المخدر ، فإن ذلك يشكل قيام حالة جريمة متلبس بها تبيح القبض والتفتيش .

(الطعن رقم ٢١٥٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦ من ١٨ ق ٦٢ ص ٢١٦) .

٣٦١ - إذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن ما أن شاهد الضابط حتى القى من يده باللفافة التى تبين أنها تحتوى على المخدر - فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة إحراز مخدر ، لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٥ من ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧) .

٣٦٢ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه أن يمحو الأثر القانونى لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر بعد إلقاءه .

(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٥ من ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧) .

٣٦٣ - إن ماينعاه الطاعن على الحكم من مخالفته الثابت في الأوراق في شأن ما أثبتته من إلقاء اللفافة وما نتج عن ذلك من انتثار محتوياتها وظهور المادة المخدرة ، مردود بأنه يفرض صحة ماذهب إليه الطاعن من أن اللفافة قد انفجرت وبانت منها فقط أكياس تشبه أكياس الحشيش ، فإن ذلك يوفر حالة التلبس لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة إحراز مخدر .

(الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ من ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢) .

٣٦٤ - إذا كان الحكم قد أثبت أن رئيس قسم المخدرات بشيرا الخيمة كان يقرب في الطريق مقدم شخص دلت التحريات على أنه يتجر في المواد المخدرة ، وتصادف أن أقبل المتهم راكبا دراجة وما أن رأى رجال الشرطة حتى بدت عليه علامات الاضطراب وسقط من على الدراجة ثم أخرج من الجيب الأيمن الخارجى لجلبابه لفافة والقى بها بعيدا فانتثرت محتوياتها وبن أن مابها مادة مخدرة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة إحراز مخدر .

(الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ من ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢) .

٣٦٥ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه أن يمحو الأثر القانونى لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر بعد إلقاءه ، ومن ثم لا يقبل من المتهم قوله أن تخليه عن اللفافة كان اتفاقا لقبض باطل خشى وقوعه عليه .

(الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ من ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢) .

٣٦٦ - تبيح حالة التلبس لغير رجال الضبط القضائى التحفظ على المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط القضائى المختص .

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ من ٢٠ ق ١٤٦ ص ٧٢٢) .

٣٦٧ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه بأن أحدهما قد يقدم على القبض عليه أو التعرض لحريته ، لا يصح اعتياده ذريعة لإزالة الأثر القانونى المترتب على

مواد مخدرة

تخليه الصحيح عن المخدر ، ومن ثم يكون الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٦ ص ٧٢٢) .

٣٦٨ - متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحراز مخدر ، فانتكشت جريمة تهريب الدخان الليبي عرضاً لأمور الضبط دون مسعى مقصود منه ، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس ويصح لأمور الضبط المضي في الإجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له في أحوال التلبس بالجريمة - كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦ ، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية - لابتناء على الأمر بالتفتيش الذي انقطع عمله ، وانتهى أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة .

(الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ س ٢٠ ق ١٩٢ ص ٩٧٦) .

٣٦٩ - متى كان التفتيش قد جرى صحيحاً على مقتضى الأمر الصادر به في حدود اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه ، فإنه لامصلحة للطاعنين فيما أثاراه من عدم توافر حالة التلبس .

(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١٠) .

٣٧٠ - الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، ومن ثم فإن طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره يعد استيقافاً لا قبضاً ، ويكون تخلي المتهم بعد ذلك عن الكيس الذي انفرط وظهر مابه من مخدر قد تم طواعية واختياراً وبما يوفر قيام حالة التلبس التي تبيح القبض والتفتيش . وإذ خالف القرار المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . (الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٥ س ٢١ ق ٩ ص ٤٣) .

٣٧١ - لا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس ، يستوى في ذلك أن تكون تلك الحاسة الشم أو حاسة النظر .

(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ س ٢١ ق ٨٨ ص ٢٥٥) .

٣٧٢ - إذا كان الضابط قد أدرك وقوع الجريمة من رؤيته المطعون ضده يمسك بيديه الجوزة ثم يقطع قطعة من مادة كان ممسكاً بها ويضغط عليها بأصابع يده ثم يضعها على الدخان بالجوزة ، فإن القرار المطعون فيه إذ ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لعدم قيام حالة التلبس على الرغم من وجود ما يبرره قانوناً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يعيبه ويوجب نقضه ..

(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ س ٢١ ق ٨٨ ص ٢٥٥) .

٣٧٣ - متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم بطاقته العائلية إلى مساعد الشرطة للاستيثاق من شخصيته حين سماع أقوال الطاعن كشاهد في واقعة تعد ، وبفتحه إياها عثر فيها على المخدر ، وابلن الحكم أن تخلي الطاعن عن المخدر لم يكن وليد مسعى مقصود أو إجراء غير مشروع بل كان عن طواعية واختيار إثر تخلي الطاعن عن البطاقة فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش يستوى في ذلك أن يكون المخدر ظاهراً من البطاقة أو غير ظاهر مادام أن الطاعن قد تخلي عنها باختياره .

(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٥١ ص ٦٦٧) .

٣٧٤ - من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس وعدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . ومتى كان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على مادفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة من بطلان التفتيش كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جد موضوعي لاتجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٢ ق ١٥١ ص ٦٦٧) .

٣٧٥ - من المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها فإذا كان الثابت من الحكم أن المحكوم عليه الآخر في الدعوى قد ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ودل على الطاعن باعتباره مصدر هذه المادة فإن انتقال الضابط إلى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون إجراء صحيحا ، إذ أن ضبط المخدر مع المحكوم عليه الآخر يجعل جريمة إحرازه المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وأن يفتشه .

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ س ٢٣ ق ٢٥٣ ص ١١٢١) .

٣٧٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى سلامة تفتيش منزل الطاعنة قد عرض إلى أن الجريمة كانت في حالة تلبس وإلى توافر الدلائل الكافية التي تجيز القبض والتفتيش وأشار في أسبابه صراحة إلى أن ذلك كان قريدا منه بعد أن استقامت عناصر الحكم وتوافرت الدعائم التي أقامت عليها المحكمة اطمئنانها إلى ما انتهت إليه من سلامة تفتيش منزل الطاعنة برضاها ، وإذا كان هذا القول من الحكم يدل على أن المحكمة لم تعول في قضائها برفض الدفع ببطلان ذلك التفتيش على ما تزيدت إليه من بحث حالة التلبس وتوافر الدلائل الكافية ، فإنه لا يعيب الحكم ما استطرده إليه من تقارير قانونية خاطئة بفرض وقوع ذلك مما لم يكن الحكم بحاجة إليه ولم يكن له أثر في منطقه أو في النتيجة التي خلص إليها .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣ س ٢٣ ق ٢٩٦ ص ١٢١٧) .

٣٧٧ - إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم الآخر ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دل على الطاعن باعتباره مصدر تلك المادة ، فيكون انتقال الضابط إلى منزل الطاعن وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر إجراء صحيحا في القانون إذ أن ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة إحرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه .

(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ س ٢٤ ق ٥٢ ص ٢٣٥) .

٣٧٨ - من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لاتحتمل شكاً ، يستوى في ذلك أن يكون المخدر ظاهرا أو غير ظاهر ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما شهد به رجال مكتب مكافحة المخدرات من رؤيتهم للمتهمين - وأولهما دلت تحرياتهم على اتجاره في المواد المخدرة وثانيهما صدر قرار من وزير الداخلية باعتقاله لليلة ذاتها - وببذ كل منهما تربة حشيش يتفحصها بما يكفي لتوافر المظاهر

الخارجية التي تنبئ عن وقوع جريمة إحراز جواهر مخدر ، فإن ما انتهى إليه الحكم من قيام حالة التلبس - التي تسوغ القبض والتفتيش - يكون صحيحا في القانون ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ س ٢٤ ق ٢٢٤ ص ١١٣٩) .

٣٧٩ - ان الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وإن مناداة الضابط للمطعون ضده لإستكنائه أمره بعد ان علم بأنه يحمل كمية من المخدر يعد استيقافا لا قبضا ، ويكون تخلي المتهم بعد ذلك عن الكيس الذي ظهر به المخدر ، قد تم طواعية واختيارا بما يوفر قيام حالة التلبس التي تبيح القبض والتفتيش وإذ خالف الأمر المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩ س ٢٥ ق ١٩٢ ص ٨٨٤) .

٣٨٠ - متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والمفردات المضمومة ان المتهم المطعون ضده ما ان شاهد الضابط دخلا مقهاه حتى هم واقفا وألقى من يده اليمنى بقطعتين عاريتين من الحشيش التقطهما الضابط بينما قام زميله بضبط المتهم وتفتيشه بما مفاده ان المطعون ضده تخلى عن حيازته للمخدر من تلقاء نفسه طواعية واختيارا مما يجعل الجريمة في حالة تلبس تجيز لأمور الضبط القضائي ان يقبض عليه ويجرى تفتيشه - بغير إذن من النيابة العامة - وهو ما غاب أمره على الحكم المطعون فيه الذي رتب بطلان إجراءات ضبط الواقعة على بطلان إذن النيابة لعدم تسببيه على الرغم من توافر حالة التلبس التي تبرر ضبط المطعون ضده وتفتيشه قانونا فضلا عن ان تفتيشا لم يجر بمسكنه حتى يثار الحديث عن تسبب إذن التفتيش ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فإنه يتعين ان يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ س ٢٦ ق ١٢٨ ص ٥٧٥) .

٣٨١ - لما كان الحكم قد استظهر في بيان واقعة الدعوى وفي رده على دفع الطاعة ببطلان إجراءات القبض والتفتيش ، توافر حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر في حقها بما أفصح عنه من مشاهدة الضابطين لها في صالة مسكن زوجها الذي صدر الإذن بتفتيشه للبحث فيه عن مخدرات ورؤية الضابطين لها وقتئذ وهي تخرج علبة من جيبها وتحاول التخلص منها بإلقائها على الأرض . فإنه لا يؤثر في توافر هذه الحالة ما تثيره الطاعة من ان الضابطين لم يشاهدا مابداخل العلبة ومحتوياتها قبل القبض عليها وتفتيشها ، لما هو مقرر من انه يكفي للقول بقيام حالة التلبس بإحراز المخدر ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط ان يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . ومن جهة أخرى فإنه لما كان الحكم قد اثبت ان الضابطين الماذون لهما بالتفتيش قد وجدا الطاعة بمسكن زوجها الماذون بتفتيشه وما ان شاهدتها حتى أخرجت العلبة من جيبها ، وحاولت التخلص منها بإلقائها على الأرض فقام الضابط بضبط يدها اليمنى وبها العلبة المحتوية على المخدر فإن هذه الظروف تعتبر قرينة قوية على ان الطاعة إنما تخلى معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة مما يجيز لأمور الضبط القضائي ان يفتشها عملا بالمادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية كما ان مؤدى

ما تقدم يدل بذاته من ناحية أخرى وبغض النظر عما إذا كان إذن التفتيش يشمل الطاعة أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهامها بجريمة إحراز مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليها وتفتيش العلبة المضبوطة في يدها طبقاً لأحكام المادتين ٣٤(١) و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن ضبط العلبة المحتوية على المخدر في يد الطاعة يكون بمنأى عن البطلان .

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/١٩ س ٢٦ ق ١٣٤ ص ٥٩٦) .

٣٨٢ - من المقرر أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة ، على أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها . أما بالنسبة للسيارات المعدة للايجار - كالسيارة التي ضبط بها المخدر - فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه نقلاً عن أقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات أن ضبط هذا الأخير للجوهر المخدر كان بعد تخلي المطعون ضده عن اللقطة التي كان يضعها على فخذه أثناء ركوبه السيارة - والتي التقطها رئيس القسم وتبين من فضه لها أنها تحوى جوهرًا مخدرًا - وكان ذلك أثر مشاهدته لرجال القسم عند فتح باب السيارة وارتبائه ولم يكن نتيجة سعي الضابط للبحث عن جريمة إحراز المخدر ، وإن أمر ضبط هذه الجريمة إنما جاء عرضاً ونتيجة لما اقتضاه البحث بين ركب السيارة عن الشخص المأذون بتفتيشه مما جعل الضابط حيال جريمة متلبس بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا النظر وقضى ببطلان القبض والتفتيش ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠ س ٢٦ ق ١٧١ ص ٧٧٨) .

٣٨٣ - إن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين - قد أجازتا لمأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ، فإذا لم يكن حاضراً جاز للمأمور إصدار أمر بضبطه وإحضاره كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته . تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ س ٢٦ ق ١٩٠ ص ٨٦٧) .

٣٨٤ - من المقرر قانوناً أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لأشخاص مرتكبها . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكوم عليها الأخرى ضبطت ضبطاً قانونياً محرزة مادة مخدرة وقد دلت على زوجها المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة فإن انتقال مأمور الضبط القضائي إلى المطعون ضده وضبطه وتفتيشه يكون إجراءً صحيحاً في القانون إذ بضبط المخدر مع تلك المحكوم عليها تكون جريمة إحرازه متلبس بها مما يبيح للمأمور الذي

شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجرى تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة ، وإذ كانت الحال في الدعوى الماثلة - أن مساهمة المطعون ضده في هذه الجريمة قد قامت الدلائل الكافية عليها - لدى المأمور من إقرار المحكوم عليها على إثر ضبطها في تلك الجريمة المتلبس بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أهدر الدليل المستمد من تفتيشه بدعوى بطلانه لحصوله بغير إذن من النيابة العامة على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون بما يستوجب نقضه . ولما كانت المحكمة بهذا التصوير القانوني الخاطيء قد حجبت نفسها عن تناول موضوع الدعوى وادلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ س ٢٦ ق ١٩٠ ص ٨٦٧) .

٣٨٥ - لما كان من المقرر قانونا أن حالة التلبس بالجناية تخول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة إلى من توجد إمارات أو دلائل كافية على ارتكابهم لتلك الجناية ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الضابط ما أن تقدم من الطاعة عقب إتمامها الإجراءات الجمركية - وكان باديا عليها التعب والإرهاق - وواجهها بما أسفرت عنه التحريات من حملها مواد مخدرة في مكان حساس في جسمها حتى اعترفت له بذلك ، فإن المظاهر الخارجية التي تنبئ بذاتها بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة تكون قد توافرت بما يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة التي تبيح لرجل الضبط حق القبض على الطاعة وتفتيشها .

(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٤ س ٢٧ ق ١ ص ٩) .

٣٨٦ - أن تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإنه لا يقبل من الطاعة ماثيره من جدل في هذا الصدد . ولا محل للتحدي بسبق تفتيش الطاعة بالجمرك ، ذلك أن المكان الحساس من جسمها الذي كانت تخفي فيه المخدر لا يصل إليه تفتيشها ذاتيا بمعرفة رجال الجمرك اثر وصولها .

(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٤ س ٢٧ ق ١ ص ٩)

٣٨٧ - من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذي يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذي يدخله بوجه قانوني هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في هذا المكان حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها ؛ لما كان ذلك ، وكان ضابطا المباحث قد دخلا إلى المقهى لملاحظة حالة الأمن وأمر الحاضرين فيه بعدم التحرك استقرارا للنظام ، فإن تخلي الطاعن عن اللقافة التي تحوى المادة المخدرة وإلقائها على الأرض يعتبر أنه حصل طواعية واختيارا مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والقبض .

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ س ٢٨ ق ١٢٥ ص ٥٩١) .

٣٨٨ - لما كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم اللقافة إلى الضابط بعد أن عرفه أنها تحوى مخدر الأفيون الذي عرض عليه شراءه وحدد له سعره وقربه من أنفه ليشتم رائحته ويتأكد من جودته وكان ذلك منه طواعية واختيارا ، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش .

(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٩ س ٢٨ ق ١٠ ص ٤٨) .

٣٨٩ - التلبس على مايبين من نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها ، كما أن حالة التلبس بالجناية تبيح لمامور الضبط القضائي - طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من هذا القانون - أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه ، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحت التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ، مادامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي اثبتتها في حكمها . ولما كانت المحكمة قد حصلت واقعة الدعوى - بما مؤداه أن حالة التلبس بجناية إحراز جواهر مخدر قد توافرت بإخراج المحكوم عليه الآخر قطعة الحشيش من جيبه - كعينة - وأن الدائل الكافية قد توافرت كذلك على اتهام الطاعن ، المرافق له بإحراز باقى كمية المخدر التي إبرزت منها تلك العينة ، فإن المحكمة إذ انتهت إلى رفض الدفع ببطلان إجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه - تاسيسا على توافر حالة التلبس التي تبيحها - تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى على حكمها في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٠ س ٢٨ ق ٣٥ ص ١٥٩) .

٣٩٠ - إن ضبط المخدر مع المطعون ضده بعد استئذان النيابة يجعل جريمة إحراز المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور إذن من النيابة العامة بذلك .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦٩١) .

٣٩١ - متى كان دخول الضابط ، كشخص عادي ، مع المرشد السرى - الذي سبق ترده على الطاعن - في مسكن الأخير قد حصل بناء على إذن منه بالدخول غير مشوب بما يبطله ، إذ لم يعقبه قبض ولا تفتيش ولم يكن إيهما هو المقصود بالدخول ، وإنما وقع القبض على الطاعن وضبط المضبوطات - التي عثر بها على آثار المخدر - بعدما كانت جناية بيع المخدر متلبسا بها ، بتمام التعاقد الذي تظاهر فيه الضابط بشرائه من الطاعن كمية من المخدر - الذي علم من المرشد أن الطاعن يحرزه بقصد بيعه وحقن بعض المدمنين به ، بل وحين صارت جناية إحراز ذلك المخدر متلبسا بها كذلك ، حال ارتكاب الطاعن إياها بمحض إرادته لتسليم المبيع - طواعية - فإن الحكم يكون سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦ س ٢٩ ق ١٤٦ ص ٧٢٧) .

الفصل التاسع

إجراءات التفتيش في جرائم المخدرات

٣٩٢ - لا جدوى للمتهم من الطعن ببطلان التفتيش إذا كان الحكم قد استند ضمن ما استند إليه - كدليل مستقل خلاف الدليل الذي أسفر عنه التفتيش - إلى اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس والنيابة بإحرازه للمادة المخدرة .

(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢ س ٧ ق ١ ص) .

مواد مخدرة

٣٩٣ - يكفي لاعتبار الجريمة متلبسا بها أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وعلى ذلك فإن امسك المتهم بالشيشة في يده وانبعث رائحة الحشيش منها يعتبر مظهرا من تلك المظاهر ، فإذا ثبت من فحص هذه العينة أن بها حشيشا فإن جريمة إحراز المخدر يكون متلبسا بها .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨١٩) .

٣٩٤ - تظاهر الكونستابل والمخبر للمتهم برغبتهم في شراء قطعة الحشيش ليس فيه مايفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها مادام المتهم قدم المخدر إليهما بمحض ارادته واختياره .

(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ١) .

٣٩٥ - إذا كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه أسهم في صفقة الحشيش المبيعة والتي ضبطت بالسيارة وأنه كان يحرزها وهو الذي باشر تسليمها فإنه لا يكون للمتهم مصلحة في التمسك ببطلان تفتيش حقيبة ضبطت في مكان آخر وما أسفر عنه هذا التفتيش من وجود فئات الحشيش وتلوثاته فيها .

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧١٦) .

٣٩٦ - الأصل أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق لايجوز اجراؤه الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها ، وإنما إباح القانون لأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت امارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله . ومن المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم ضبط ضبطا قانونيا محرزاً لمادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دل على المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة ، فإن انتقال الضابط إلى منزل الأخير وتفتيشه بأمر من المتهم الآخر يكون اجراء صحيحا في القانون ، إذ ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة إحرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيه وأن يدخل منزله لتفتيشه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على بطلان تفتيش منزله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٩ س ١٥ ص ٦٥٦) .

٣٩٧ - إن المحكمة وقد ألت بالظروف والملابسات التي ضبط فيها المخدر واطمأنت إلى أن ضبطه قد وقع في أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعي رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر وإنما كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، فلا يصح مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك . ومن ثم يكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١١ س ١٦ ص ٤٥٢) .

٣٩٨ - لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى إذ أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة . ولما كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها في حدود سلطتها التقديرية أن الطاعنة هي التي أخرجت المخدر من جيبها فإنه لا تريب عليها إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المؤسس على

ان الضابط هو الذى اجراه بنفسه دون ان يستعين بانثى فى ذلك ، استنادا إلى ان جذب الضابط المخدر من يد الطاعنة ليس فيه مساس بعورة المرأة مما لايجوز إجراؤه إلا بمعرفة انثى . ومن ثم فان تأثيره الطاعنة فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ق ٥١ ص ٢٥٨) .

٣٩٩ - ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تحريات وأقوال الضابط مايسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر إلى الطاعنة ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى .

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ س ١٧ ق ١٦١ ص ٢٥٢) .

٤٠٠ - لا جدوى ما تأثيره الطاعنة فى وجه الطعن من أن إلقاء المخدر كان اضطراريا طالما ان الحكم قد اثبت أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للاذن الصادر به واستنادا إليه . إذ أنه أيا كان الأمر فى شأن الإلقاء فإنه لايقدر فى سلامة التفتيش الذى تم تنفيذا لأمر النيابة به .

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ س ١٧ ق ١٦١ ص ٨٥٢) .

٤٠١ - لرئيس مكتب المخدرات الحق فى أن يستعين فى إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت إشرافه .

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤) .

٤٠٢ - جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين صفة مامورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . ومن ثم فإن صح قول الطاعنين ببدء وقوع جريمة نقل الجواهر المخدرة بدائرة محافظة القاهرة فإن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بسوهاج الذى أسهم فى التحريات التى بنى عليها صدور الإذن بمعاونة رئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور .

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤) .

٤٠٣ - المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض انه لايجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، فإذا كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه أن السيارة التى ضبط المخدر فيها ليست مملوكة للطاعن ، فإن تفتيشها لايمس حرمة من الحرمات المكفولة له .

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤ س ١٩ ق ٥٩ ص ٣٢٠) .

٤٠٤ - إذا كان المتهم قد أقر على إثر استيفائه بأنه يحزر مخدرا ، جاز لرجل السلطة العامة عملا بحكم المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، إقتياده إلى أقرب مأمور من مامورى الضبط القضائى للحصول منه على الايضاحات اللازمة فى شأن تلك الواقعة والتثبت من صحة ذلك الاقرار ، وكان المتهم عند مواجهة الضابط له بأقوال رجل السلطة العامة من أنه اعترف لهما باحرازه مخدرا قد بادر إلى القول بأنه غير مسئول عما يوجد فى جيب جليابه الخارجى وهو ماينبئ - فى خصوص الدعوى المطروحة - بقيام دلائل كافية على إتهامه بجريمة إحراز مخدر ،

فإن لمأمور الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ س ١٩ ق ١٧ ص ٣٧١) .

٤٠٥ - إذ جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور ، فإنه يكون من غير المجد ما يثيره المتهم في شأن عدم اختصاص الضابط مكانياً بضبط الواقعة بدعوى وقوعها في دائرة اختصاص محافظة أخرى غير تلك التى يعمل فيها .

(الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٠ ق ٨٠ ص ٢٧٢) .

٤٠٦ - إن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر ، وهى لا تبطل من بعد نزولاً على ما ينكشف من أمر الواقع ، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه خصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠ ، ١٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائى الذى يتم على مقتضاه ، وذلك تيسيراً لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقاً للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب ، فإذا كان الثابت من محضر التحرى أن الطاعنين يتجران في المواد المخدرة ضمن عصاية تواطت على ذلك ، فصدر الأمر من النيابة العامة بالتفتيش على هذا الأساس ، فأنكشفت جريمة التهريب عرضاً أثناء تنفيذه ، فإن الاجراء الذى تم يكون مشروعاً ، ويكون اخذ المتهمين بنتيجته صحيحاً ، ولا يصح الطعن بأن ماتم فيه تجاوز للأمر الصادر لمأمور الضبط ، مادام هو لم يقوم بأى عمل إيجابى بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التى صدر من أجلها الأمر .

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦) .

٤٠٧ - إن قرار وزير العدل الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة قد جعل اختصاص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنايات والجنح المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له شاملاً لما يقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وقسم ثانى الجيزة . ولما كانت منطقة الدقى ، التى جرى فيها التفتيش ، تقع بدائرة القسم الأخير ، فإن ما يثيره الطاعنان بشأن انحسار اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة بإصدار الإذن واقتضاره على محافظة القاهرة وحدها يكون على غير أساس من القانون .

(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١٠) .

٤٠٨ - إن نص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد جرى على أنه : « يكون لمديرى إدارتى مكافحة المخدرات في كل من الأقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الثانئين صفة مأمور الضبطية القضائية في جميع أنحاء الإقليمين ، ومن ثم فإن ضابط إدارة مخدرات القاهرة يكون قد أجرى التفتيش - الذى تم بمنطقة الدقى - في حدود اختصاصه المكانى الذى ينبسط على كل إقليم الجمهورية .

(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١٠) .

٤٠٩ - لا يقدح في أن المتهم تخلى باختياره وإرادته عما في حوزته من مخدر ، أمر الضابط لرواد المقهى - ومن بينهم المتهم - بعدم التحرك حتى ينتهى من المهمة التى كان مكلفا بها - وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه - إذ المقصود بهذا الإجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لحرية المتهم أو غيره ، ومن ثم فإن ما يثيره المتهم من أن أمر الضابط بعدم التحرك بعد قبضه يثير حق أراهية وجعله يلقي بالمخدر ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٨ ص ١٤٠٤) .

٤١٠ - من المقرر أنه إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبىء بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة ، فإن ذلك يكفى لقيام حالة التلبس بصرف النظر عما ينتهى إليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة ، ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدى التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها ، وإذا كان ذلك ، وكان الضابط قد شاهد المتهم محرزا سلاحا ، فإنه يكون من حقه أن يفتش المطعم ضده ، فإذا عثر معه عرضا على مخدر أثناء بحثه عن السلاح وذخيره ، وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ق ٢٩٣ ص ١٤٢٢) .

٤١١ - لئن كان من المقرر أن تقدير الظروف التى تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التى يترك تقديرها لسلطة التحقيق الأمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التى لها الاعتول على التحريات وأن تطرحها جانبا ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التى تستند إليها فى ذلك من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . وإذا كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى عدم جدية التحريات إستنادا إلى أن الضابط الماذون له بالتفتيش لم يكن على معرفة سابقة بالمطعون ضده ، يكون قد أخطأ فى الاستدلال ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد استند أيضا إلى عدم وجود سجل للمطعون ضده بمكتب المخدرات وإقامته فى جهة أخرى غير مكان ضبطه ، لأن ما أورده فى هذا الصدد لا يؤدى بالضرورة إلى عدم جدية هذه التحريات ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٣١ ق ٣٠ ص ١٢٥) .

٤١٢ - لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها إذن التفتيش ، وإنما يكفى لصحته أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه - ومن ثم لا يؤثر فى سلامة الإذن أن يستعمل كلمة «بحثا عن المخدر» بمعنى ضبطه .

(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٩ س ٢١ ق ٢٢ ص ١٢٧) .

٤١٣ - من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مامورى الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح) لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد عرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص به - جريمة قائمة (فى إحدى حالات التلبس) . ولما كان البين من مدونات الحكم أن المتهم عندما أبصر الضابط متجها نحوه حاول الفرار فلم يمكنه وأمسكه وتحسس ملابسه من الخارج وإيقن أنه لا يحزر سلاحا بين طيات ملابسه ومع ذلك مضى فى تفتيش ملابسه الداخلية فعثر فى جيب صديريه الأيسر على المخدر المضبوط فى حين إنه لم يكن ماذونا بالبحث عن مخدر . فإنه لا يصح اخذ المتهم بما أسفر عنه هذا الإجراء الباطل ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أثبت بغير معقب أن المخدر لم يعثر عليه أثناء

مواد مخدرة

البحث عن السلاح وإنما بعد أن تثبت الضابط يقينا أن المتهم لا يحزر شيئا من ذلك وليس في الأوراق ما يشير إلى أن المخدر كان في مكان ظاهر يراه مأمور الضبط حتى كان يصح له التفتيش بفناء على حالة القلبس ومن ثم يكون قد ساغ للمحكمة أن تنعت تصرفه بالتعسف في تنفيذ إذن التفتيش وذلك بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لاعلاقة لها بالجريمة التي صدر بشأنها مما يقترب عليه بطلان التفتيش وإهدار الدليل المستمد منه .

(الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ق ٤١ ص ١٧٢) .

٤١٤ - إن تعرف ما إذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفا ينطوي على عنصرين أحدهما مقيد هو تحري حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهد فيه لمحكمة الموضوع ، وثانيهما مطلق لأنه ينطوي على تقرير وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو موكل إليها تنزله المنزلة التي تراها مادام سائغا . ولما كان الحكم قد أثبت أن مأمور الضبط جاوز حدود الأمر في نصه وتعسف في تنفيذه معا وإن العثور على المخدر لم يتم عرضا بل كان نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة إحراز المخدر ، فإنه لا تصح المجادلة في ذلك .

(الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ق ٤١ ص ١٧٢) .

٤١٥ - لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة ، وفي الوقت الذي يراه مناسبا مادام أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالأذن . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن المفردات المضمومة أن الضابط استصدر إذنا من النيابة العامة بضبط وتفتيش المطعون ضده على أن يتم تنفيذ الإذن خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره ، ثم قام الضابط بإجراءات الضبط والتفتيش خلال المدة المحددة في الإذن عندما ترامي إلى علمه أن المطعون ضده قد اعتزم نقل المخدر إلى عملائه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في تبرئة المطعون ضده إلى تراخي الضابط في تنفيذ إذن النيابة فور صدوره ، يكون مشوبا بعيب الفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٨ س ٢١ ق ٥٧ ص ٢٣٠) .

٤١٦ - توجب المادة ٤٢٢ من النظام الداخلي للسجون الصادر في سنة ١٩٢٥ المعدل تفتيش السجانيين على اختلاف درجاتهم تفتيشا عموميا بالفناء الخارجي بالقرب من الباب الرئيسي للسجن عند دخولهم صباحا وقبل خروجهم وعند عودتهم ظهرا وقبل انصرافهم في المساء . وتخول تلك المادة الضابط حق تفتيشهم كلهم أو بعضهم إذا ماساوره الشك في أمرهم . ولما كانت واقعة الدعوى أنه في صباح يوم الحادث وبينما كان نائب مأمور السجن يستعرض قوة أمن السجن وقع اختياره على الطاعن وآخر من بين السجانيين لتفتيشهما تفتيشا مفاجئا وفقا للتعليمات فعثر مع الطاعن على لفافة من ورق الصحف يخفيها أعلى فخذه تبين أن بداخلها كمية من الشاي وقطعة من مادة الحشيش ، فإن الحكم إذ قضى بصحة هذا التفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون . ولما محل لما يثيره الطاعن من أن المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسس الملابس من الخارج فقط دون خلعها ، فإن هذا تخصيص لمعنى التفتيش بغير مخصص ولا يتفق وسند إباحته وهو التثبت من عدم تسرب أية ممنوعات إلى داخل السجن تنفيذا لما تقضى به القوانين المنظمة للسجون ، وهو ما لا يمكن التحقق منه إلا بالتفتيش الذاتي الدقيق للشخص الواقع عليه التفتيش وبالكيفية التي يرى القائم بإجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه .

(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ س ٢١ ق ١٥٩ ص ٦٧٤) .

٤١٧ - إن وجود ملف بالاسم الحقيقي للمتهم بمكتب المخدرات ، لا يقتضى حتما وبطريق اللزوم صدور الأذن بالتفتيش بهذا الاسم دون إسم الشهرة ، ولا يؤدي بالتالى إلى بطلان الأذن .
(الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٨ س ٢٢ ق ٥٤ ص ٣٣٠) .

٤١٨ - يتحقق الإستيقاف بوضع المتهم نفسه بإرادته وإختياره موضع الريب والشبهات مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره . فإشارة رجل الضبطية القضائية لقائد الموقوسيكل ، بالوقوف وعدم امتثاله لذلك بل زاد من سرعته محاولا الفرار مع علم الضابط بأنه يقوم بنقل كمية من المخدرات يعد استيقافا قانونيا له ما يبرره .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٣١) .

٤١٩ - قيام رجل الشرطة بفض اللقافة التى تخلى عنها الطاعن طواعية وإختيارا بعد استيقافه استيقافا قانونيا ، ووجود المخدر بها يوقر حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر التى تبيح لرجل الضبطية القضائية القبض والتفتيش .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٣١) .

٤٢٠ - تخلى المتهم عما فى حيازته وانكاره ملكيته له يخول لرجل السلطة العامة الذى يجد الشئ المتخلى عنه أو يقع بصره عليه أن يستوقف المتهم ويلتقط ماتخلى عنه ويقدمه لمأمور الضبط القضائى . فإذا ماتبين أن ذلك الشئ يحوى ما يعد إحرازه أو حيازته جريمة فإن الإجراءات التى تمت تكون صحيحة ويكون الاستناد إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات هو استناد سليم لا غبار عليه . وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم قد تخلى عن المقطف الذى كان يحمله وانكر صلته به فإن أخذ الشرطى المقطف وتسليمه لضابط المحطة الذى قام بتفتيشه وعثر فيه على المخدر لا يكون فيه مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ س ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨) .

٤٢١ - ما يتخذ الضابط المأذون له بالتفتيش من إجراءات لغسيل معدة المتهم بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضا لها بالقدر الذى يبيحه تنفيذ إذن التفتيش وتوافر حالة التلبس فى حقها بمشاهدة الضابط لها وهى تبطل المخدر وانبعاث رائحة المخدر من فمها مما لا يقتضى استئذان النيابة فى إجراءاته .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٧) .

٤٢٢ - مراد القانون من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش فى المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التى تخدش حيائها إذا مست ، فإذا كان الثابت مما أورده الحكم أن الضابط لم يقم بتفتيش المتهم بل إنها هى التى اسقطت من يدها لقافة المخدر وأن الضابط إنما اصطحبها بعد ذلك إلى المستشفى حيث تولت إحدى العاملات به تفتيشها فى حجرة مستقلة فلم يعثر معها على شئ ، فإن النعى بخصوص عدم اصطحاب الضابط لأنثى عند التفتيش يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٧) .

٤٢٣ - من المقرر أن النيابة العامة إذا تدبت أحد مأمورى الضبط لإجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته فى تنفيذه ويكون التفتيش الذى يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه كأنه حاصل منه مباشرة فى حدود الأمر الصادر بفدبه .

وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشرطي السرى قام بتفتيش الطاعن وعثر على علبة ثقاب محتوية على المخدر في جيب معطفه بناء على أمر الضابط المأذون له بالتفتيش وعلى مرأى ومسمع منه في حضوره وتحت إشرافه ، وهو ما اطمأنت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطاتها التقديرية بما لامعقب عليها فيه ، فإن هذا التفتيش يكون قد وقع صحيحا وفقا للقانون . أما ما يثيره الطاعن من أن ظهر المعطف الذى عثر بجيبه على المخدر كان في مواجهة الضابط خلال إجراء الشرطي السرى للتفتيش فإنه لا ينتفى به تحقق إشراف الضابط على هذا التفتيش ، بل تتوافر به رقابته بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان هذا الإجراء وسلامة نتيجته وصحة الدليل الذى يسفر عنه ، ومن ثم فقد انحسر عن الحكم قاله الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٢ ق ١٢٠ ص ٥٤٨) .

٤٢٤ - ولاية ضبط شعب البحث الجنائي هي ولاية عامة مصدرها نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي تكفلت بتعداد من يعتبرون من مأموري الضبط القضائي فإن تلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام . ولما كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه بشمول اختصاص الضابط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لدائرة محافظة سوهاج باكملها فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها هذا الضابط يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولا محل للنعي عليه بالخطأ أو بالقصور في التسبب في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ س ٢٢ ق ١٨٢ ص ٨٠٢) .

٤٢٥ - من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خاصة يصاغ بها إذن التفتيش وإذ كان الثابت من الأوراق ومما أورده الحكم المطعون فيه أن الضابط (مجرى التحريات) شهد بأن تحرياته السرية التي قام بها أسفرت عن أن المطعون ضده يزاوّل نشاطه في تجارة المخدرات ويحتفظ بها في مسكنه فاستصدر إذنًا من النيابة بضبط وتفتيش مسكنه مما أسفر عن ضبط المخدر موضوع الدعوى المطروحة . ومفاد ذلك أن رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه ، الأمر الذى يكفى لتبرير إصدار الإذن قانونا ، ولا يؤثر في سلامته أن يكون مصدر الإذن استعمل عبارة « ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة » التي أولتها المحكمة بأنها تنم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بالفعل في حين أن لفظ قد وإن كان يفيد في اللغة معنى الاحتمال إلا أنه في سياقه الذى ورد فيه لا يدع مجالا للشك في أنه لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره وإنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائما احتمالية إذ لا يمكن الجزم مقدما بما إذا كان التفتيش سيسفر فعلا عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع المتهم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد تعيب بفساد في الاستدلال أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون بما

يستوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .
(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ س ٢٣ ق ١٨٣ ص ٨٠٦) .

٤٢٦ - متى كان الإذن بالتفتيش قد صدر ممن يملكه إلى رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات ولم يقربانه ويعاونهما - وهو مالا يجادل فيه الطاعن - وكان الظاهر من عباراته أن من أصدره لم يقصد أن يقوم بتنفيذه رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات سوا إذ لو أراد ذلك لنص في الإذن صراحة على أن لايفرد أحدهما دون الآخر وما كان قد خولهما تدب غيرهما من مامورى الضبط القضائي لإجرائه . ولما كان لمامورى الضبط القضائي إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها مادام لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون ، ومن ثم فإن التفتيش الذى يقع تنفيذا لإذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به واحد من المندوبين له مادام أن قيام من إذن لهم به معا ليس شرطا لازما لصحته . ولما كان الحكم قد استخلص من دلالة الذنب إطلاقه وإباحة أن يتولاه إما رئيس قسم مكافحة المخدرات أو وكيله إذ أن مؤدى صيغته لا تستلزم حصول التفتيش منهما مجتمعين بل يصح أن يفرد أحدهما بإجرائه فإن استخلاصه يكون سائغا ويكون التفتيش الذى قام به وكيل القسم قد تم في نطاق إذن التفتيش ووقع صحيحا .
(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٢ ق ١٨٨ ص ٨٣٠) .

٤٢٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن ببطلان إجراءات القبض والتفتيش ورد عليه بقوله : إن الدفع ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات ، مردود بان المحكمة اطمئنانا منها إلى شهادة كل من الرقيب السرى . والرائد ... اللذين لم يطعن عليهما بأى مطعن جدى تأخذ مما شهدا به توافر الدلائل الكافية التى تجيز للمضابط القبض على المتهم وتفتيشه وتوجز المحكمة هذه الدلائل استخلاصا من الوقائع السالف بيانها من شهادة الضابط للمتهم جالسا مع الرقيب أمام المقهى وفى الوقت المتفق عليه ثم قيام المتهم باحضار كيس من الدكان المواجه للمقهى وعودته به إلى الرقيب والجلوس معه ثانية وماتبع ذلك من قيام الرقيب بعمل العلامة المتفق عليها وهى وضع الكوفية فوق رأسه وضبط الكيس المذكور فى حجر المتهم وذلك كله بعد أن ابلغ الضابط من الرقيب السرى باتفاقه مع المتهم على شراء المخدر على نحو ما جاء فى أقواله فيما سلف . فقيام الضابط فى هذه الظروف بإجراء القبض على المتهم كان له ما يبرره لتوافر الدلائل الكافية على أن ما قام المتهم باحضاره من الدكان هو المخدر موضوع الصفقة التى اتفق الرقيب السرى معه على إبرامها والذى سبق للرقيب المذكور أن أخبر الضابط بأمرها واستلم مبلغ المائتى جنيه لتنفيذها ، فإن هذا الذى انتهى إليه الحكم سديد فى القانون ذلك بان لمامور الضبط القضائي وفقا للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى حالات عددها الشارع حصرا فى هذه المادة ومنها الجنايات وأن تفتيشه فى هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . وتقدير هذه الدلائل التى تسوغ لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم قد

استخلص في منطق سليم كفاية الأدلة التي ارتكن إليها رجل الضبط في التفتيش فإن النعى عليه بقالة القصور في التسبب يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ق ٢١٨ ص ٩٧٩) .

٤٢٨ - لما كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فضلا عن انها منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم فإنها كذلك قد خولتهم هذه السلطة في كافة أنحاء الجمهورية ، وكان اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة الآن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف في قضايا المخدرات التي تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم اول وثاني الجيزة طبقا لقرار وزير العدل الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة . ولما كان الضابط المأذون بالتفتيش وتولى تنفيذ الإذن يعمل بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة ، فإنه في تتبعه السيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة إلى دائرة قسم الجيزة وقيامه بتفتيشها إنما كان يمارس اختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا بوصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر له ممن يملكه قانونا ولم يجاوز حدود اختصاصه الذي ينبسط على كل أنحاء الجمهورية ومن ثم يكون غير صحيح النعى ببطلان الإجراءات في هذا الصدد .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣ س ٢٢ ق ٢٩٦ ص ١٢١٧) .

٤٢٩ - من سلطة المحكمة التقديرية أن ترى في تحريات الشرطة مايسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها مايقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة .

(الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢٨ س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢) .

٤٣٠ - البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزائن العامة ومواردها وبمدى الاحترام للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبيرة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل أنه يكفي أن يقوم لدى الموظف النوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام ، فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تفتيش سيارة الطاعن الذي أسفر عن ضبط الجوهر المخدر في مخبئ سرية بها أعدت لذلك ، تم داخل الدائرة الجمركية وبعد إبلاغ رجال الجمارك بمادلت عليه التحريات السرية لرئيس وحدة مكافحة المخدرات بالميناء من أنه يحوز جواهر مخدرة

وأشياء مهربة أخرى يخفيها بجسمه وامتعته وسيارته ، وكانت اللجنة التي شكلت لإجراء هذا التفتيش برئاسة وكيل جمرک الركاب وعضوية بعض مأموري الجمارك وضباط الشرطة وميكانيكي بالجمرك ، وأنه على فرض صحة ما يثيره الطاعن من أن بعض أعضاء اللجنة لم يكونوا من مأموري الضبط القضائي فإن لوكيل جمرک الركاب أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ماداموا يعملون تحت إشرافه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وإذا نتج عن التفتيش الذي أجرى دليلا يكشف عن جريمة جلب جوهر مخدر ، فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة إجراء مشروع قانونا ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون في رفضه للدفع .

(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠) .

٤٣١ - لاجدوى للطاعن فيما يثيره من بطلان التفتيش الأول للسيارة مادام لا ينفاز في صحة التفتيش الثاني للسيارة إذ أن ما أسفر عنه هذا التفتيش من ضبط الجوهر المخدر يحمل قضاء الحكم بإدانته .

(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠) .

٤٣٢ - إذا كان الحكم قد استخلص أن الضابطين اقتناعا منهما بإحراز المطعون ضدهما المخدر قد بادرا بالقبض عليهما قبل الحصول على إذن بذلك من النيابة العامة دون أن يستند في ذلك إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق ، فإنه يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٢٢ ص ١٥٤) .

٤٣٣ - متى كان يبين أن التحريات قد أسفرت عن أن المطعون ضده وآخر يجلبان كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى القاهرة ويروجانها بها ، وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطه حال تسلمه المخدر من المرشد باعتبار أن هذا التسلم مظهرا لنشاطه في الجلب وترويج المواد المخدرة التي يحوزها ، بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى المطعون ضده . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير إدلتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ ق ٤٩ ص ٢٢٢) .

٤٣٤ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو فيما يتصل بشخصه ، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . ولما كان الواضح من مدونات الحكم أن الجريمة التي دان الطاعن بها كانت قد وقعت حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالقبض والتفتيش بدليل ما أثبتته محرر محضر التحريات من أن الطاعن يحرز بالفعل كمية من المواد المخدرة وأنه يعتزم نقلها إلى بندر بمنهول لعرضها على عملائه ، وأن أمر التفتيش من

مواد مخدرة

وكيل نيابة دمنهور إنما صدر لضبط الطاعن حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهر لنشاطه في الاتجار بتلك المواد ، ذلك النشاط الذي شمل مدينة دسوق بمحافظة كفر الشيخ ومدينة دمنهور بمحافظة البحيرة ، فإن ما استخلصه الحكم من أن مفهوم الإذن أنه صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لضبط جريمة مستقبلية يكون استخلاصا سائغا .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١١ س ٢٤ ق ٦٧ ص ٣١٠) .

٣٤٥ - واضح من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية وقرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد اختصاصاتها ، أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم - بحسب الأصل - من مأموري الضبط القضائي بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينبسط اختصاصهم طبقا لما نص عليه في المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد إلى من عداهم من غير الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم إستغلالا غير مشروع أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه . وقد أشارت المادة إلى جرائم رآها الشارع على درجة من الخطورة استوجبت النص عليها بذواتها فذكر تحريض الأحداث على البغاء والتسول أو ارتكاب الجرائم مكاتب حماية الأحداث اتخاذ التدابير التي تراها كفيلة بحمايتهم من هذا الاستغلال أو التحريض ومكافحته ، ومن ثم كان لضباط هذه المكاتب في سبيل تنفيذ ما نيظ بهم ضبط الجرائم التي تصل بهم تحرياتهم أن فيها إستغلالا للأحداث غير مشروع أو تحريضا لهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم . ولما كانت محكمة الموضوع قد أطمأنت إلى ما تضمنه محضر تحريات ضابط مكتب حماية الأحداث من أن الطاعن يستغل الأحداث في ترويج المخدرات وأقرت النيابة العامة على جدية هذه التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالقبض والتفتيش ، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم ولاية الضابط بإجراء الضبط والتفتيش يتفق وصحيح القانون .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٤ ق ١٣١ ص ٦٣٩) .

٤٣٦ - لاجدوى للطاعن من إثارتة بطلان القبض عليه ما دام التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر لم يقع على شخصه بل وقع تنفيذا لقانون الجمارك على سيارته التي كانت مازال في الدائرة الجمركية رهن إتمام إجراءات الإفراج عنها ومنبت الصلة بواقعة القبض عليه .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٤ س ٢٤ ق ١٧٢ ص ٨٢٣) .

٤٣٧ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جنائية أو جنحة معينة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو حرمة مسكنه ، في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن مؤدى محضر التحريات وأقوال شاهد الإثبات أن تحرياته السرية دلت على أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة ، وكان الاتجار في المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار فهو في مدلوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة منها . فإن هذا يفيد بذاته أن جريمة إحراز المخدر كانت قائمة بالفعل وقد توافرت الدلائل على نسبتها إلى المطعون ضده وقت أن أصدرت النيابة العامة إذنًا بالقبض عليه وتفتيشه .

(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١١ س ٢٤ ق ١٩٥ ص ٩٤٢) .

٤٣٨ - لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الإذن هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون ، وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدر في سلامة إجراءاته ما دامت الجهة الأمرة بالتفتيش قد رأت في تحرياته واستدلالاته ما يكفي للقطع بقيام الجريمة ونسبتها إلى المطعون ضده مما يسوغ لها إصدار الإذن بالقبض عليه وتفتيشه للكشف عن مبلغ اتصاله بالجريمة ، فإن الإذن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا وتكون المحكمة قد فهمت ما ورد بمحضر التحريات وما جاء بشهادة الضابط على غير ما يؤدي إليه محصلها واستخلصت منهما ما لا يؤديان إليه مما يعيب الحكم بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال ويستوجب نقضه . ولما كان هذا العيب قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة . (الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٢ س ٢٤ ق ١٩٥ ص ٩٤٢) .

٤٣٩ - إذا كان الثابت أن الطاعن يعمل في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها فإنه يخضع لقانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ طبقا للفقرة السابعة من المادة الرابعة منه ، ومن ثم فإن جريمة الاختلاس التي ارتكبها بسبب تأديته أعمال وظيفته تسري عليها أحكام هذا القانون وفقا لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة السابعة منه ، لما كان ذلك ، وكانت الواقعة على الصورة التي أوردتها الحكم تعتبر في حالة تلبس بجريمة اختلاس البترول فإنه يحق لضباط القوات المسلحة بوصفهم من أعضاء الضبط القضائي العسكري القبض عليه وتفتيشه طبقا للمادتين ١٣ ، ١٦ من القانون المذكور وإذا ظهر عرضا أثناء التفتيش أن الطاعن يحرز مادة مخدرة جاز لهم ضبطها عملا بالحق المخول لهم بالمادة ١٨ من ذات القانون .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٥/٥/١٩٧٤ س ٢٥ ق ٩٦ ص ٤٥٤) .

٤٤٠ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة ، ولما كانت الواقعة كما هي ثابتة في محضر التحريات التي صدر الإذن بناء عليها على ما نقله الحكم عنها - تفيد أن التحريات السرية دلت أن المتهم قد عاد لمزاولة نشاطه في تجارة المخدرات وتوزيعها على عملائه ، وكان الاتجار في المخدرات لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار ، فهو في مدلوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة فيها ، كما أن التوزيع مظهر لنشاطه في الاتجار ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . فضلا عن فساد استدلاله بما يستوجب نقضه . لما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٧٤ س ٢٥ ق ١٢٣ ص ٦٢١) .

٤٤١ - لما كان الثابت من مطالعة المفردات أن الضابط قد انتقل إلى مسكن المطعون ضده المحدد بالتحريات والإذن فوجد المطعون ضده فيه محرزا المخدر المضبوط على الصورة التي

مواد مخدرة

أوردها الحكم وأنه واجه المطعون ضده بالمخدر المضبوط معه واعترف له بملكيته له بقصد الاتجار فيه ، واقتصر المطعون ضده في تحقيق النيابة - وهو بصدد الادلاء بالبيانات المتعلقة باسمه ومحل إقامته - على ذكر أنه يقيم بالمسكن رقم بالمطرية ، دون أن ينف إقامته بالمسكن الذي ضبط فيه والمحدد بالتحريات وإذن التفتيش ، بل أن وصفه لمسكنه الذي ذكر عنوانه في تحقيق النيابة وموقعه بالنسبة للمساكن المجاورة جاء متطابقا تماما مع الوصف الذي أدلى به الضابط لمسكن المطعون ضده المحدد بالتحريات وتم ضبطه فيه ومتفقا معه في تحديد موقعه من المساكن المجاورة على النحو الذي ذكره الضابط . لما كان الثابت مما تقدم أنه ليس هناك ما يدل على أن المسكن المحدد بالتحريات والصادر بشأنه الإذن ليس مسكن المطعون ضده ، فإن ما ذكره الحكم لا يكفي لأن يستخلص منه في جملة عدم جدية التحريات استنادا إلى أنها انصبت على مسكن آخر . غير المسكن الذي يقيم فيه المطعون ضده ، وكان مجرد الخلاف في عنوان المسكن بين ما ورد ببطاقة المطعون ضده العائلية وبين ما أثبتته التحريات لا يؤدي بطريق اللزوم العقلي إلى عدم صحتها ، بل قد يصح في العقل أن يكون سبب هذا الخلاف راجعا إلى أن المطعون ضده قد غير محل إقامته دون إثباته ببطاقته العائلية أو أن الحارة الكائن بها المسكن تحمل اسمين أحدهما قديم والآخر حديث ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلي به حقيقة الأمر وصولا إلى تعرف هذه الحقيقة .

(الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/١٩ س ٢٦٠ ق ١٣٥ ص ٦٠٢) .

٤٤٢ - أن الكشف عن المخدر في مكان حساس من جسم الطاعنة بمعرفة طبيب المستشفى لا تأثير له على سلامة الإجراءات ، ذلك أن قيامه بهذا الإجراء إنما كان بوصفه خبيرا وما أجراه لا يعدو أن يكون تعرضا للطاعنة بالقدر الذي تستلزمه عملية التداخل الطبي اللازمة لإخراج المخدر من موضع إخفائه في حجم الطاعنة .

(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٤ س ٢٧ ق ١ ص ٩) .

٤٤٣ - لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد خلا من كل قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن أى من الجرائم الواردة به وهي جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وكان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد . باستثناء من نص الشارع فإن قيام مامورى الضبط القضائي باتخاذ إجراءات التحرى والمراقبة والقبض على الطاعنين وتفتيشهما وضبط ما يحرزونه من جوهر الحشيش وقيام النيابة العامة بمباشرة التحقيق في الواقعة ورفع الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان في الإجراءات لعدم الحصول على طلب كتابي من مدير عام الجمارك أو من ينوبه قبل مباشرة إجراءات الضبط والتفتيش يكون غير ذي سند من القانون .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ س ٢٧ ق ١٦٧ ص ٧٣٢) .

٤٤٤ - من المقرر أن الاتجار في المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار فهو في مدلوله القانوني ينطوى على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة منها . لما كان ذلك ، وكان

يبين من محضر التحريات المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ المرفق بالمفردات المضمومة أن التحريات أسفرت أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة على نطاق واسع بين محافظتي الدقهلية ودمياط ويستخدم في ذلك السيارة رقم ٨٤٩ رميس دقهلية وأنه قد استقل السيارة متوجهاً إلى ناحية عزبة البرج لشراء المواد المخدرة سالكاً طريق الحمالة غرب النهضة دمياط عزبة البرج وأنه سيعود من نفس الطريق ، وإن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطه حال نقله للمخدر بالسيارة باعتبار أن هذا النقل مظهراً لنشاطه في الاتجار بالمخدرات بما مفهومة أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ س ٢٧ ق ١٧٣ ص ٧٦٣) .

٤٤٥ - إن القلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، مما يبيح للمأمور الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان الحال في الدعوى المطروحة أنه لما دخل الضباط الثلاثة منزل الطاعن الأول - المأذون بتفتيش شخصه ومسكنه - وجدوه بفنائهم يجالس الطاعنين الآخرين ، بينما كان الطاعن الثاني يحمل ميزاناً باحدى كفتيه كمية مخدر من الحشيش ، ومن ثم فقد قامت الدلائل الكافية على مساهمة الطاعنين الثلاثة في ذات الجريمة وهو ما يجوز معه لمأموري الضبط القضائي القبض عليهم وتفتيشهم ويكون الطعن بأن المحكمة قد تغاضت عن تفتيش غير المساهمين فيها وارداً على غير محل .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٣ س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٢) .

٤٤٦ - لما كان الدفاع عن الطاعن قد أثار أن إذن التفتيش قد صدر بعد إجرائه وأشار في غضون مرافعته إلى أن دفتر القسم وإن اثبت قيام شاهد الإثبات بضبط الدعوى الماثلة والدعويين ٥٥ و ٥٦ لسنة ١٩٦٦ مخدرات الساحل في ذات الليلة إلا أنه قد خلا من بيان وقت قيامه وعودته في كل منهما وطلب ضم ملف الجنائيتين لاستجلاء وقت ضبط القضايا الثلاث ، وانتهى في مرافعته إلى طلب الحكم بالبراءة ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه سائغاً إلى رفض الدفع ببطلان الاذن بالتفتيش لصدوره بعد إجرائه ، وهو من الموضوع الذي تملك المحكمة الفصل فيه بغير معقب ، ثم استطرد الحكم إلى رفض طلب ضم الجنائيتين سالفتي الذكر لانتفاء الصلة بينهما وبين الدعوى المنظورة ولأن من المنطقي أن يكون هناك فاصل زمني في وقت الضبط . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة - فضلاً عن أن الحكم قد رد عليه بما يبرر اطراحه - هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة أن هي أعرضت عنه والتفتت عن إجابته وما يثيره الطاعن في شأنه إنما ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ س ٢٩ ق ٩٤ ص ٥٠٧) .

٤٤٧ - الأصل أن التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي إنما هو التفتيش الذي يكون في إجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو الانتهاك لحرمة المساكن . أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقباً لشخص صدر أمر بالقبض عليه

وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذى يقع على ذلك الشخص . لما كان ذلك . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - والتي لا ينازع فيها الطاعن - أن التفتيش قد اقتصر على شخصه دون المسكن وأن المخدرات المضبوطة عثر عليها في جيب معطفه الذى كان يرتديه وقت الضبط وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في إدانته على دليل مستمد من تفتيش المنزل بل على ما اسفر عنه ضبطه وتفتيش شخصه في حدود القانون - لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى أن المنزل الذى فتش شخصياً فيه مملوك له أو في حيازته ، فإنه لا يقبل منه أن يتذرع بانتهاك حرمة .

(الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٢٠ ق ٨ ص ٥٤) .

٤٤٨ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تاذن في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات بما مؤداه أن التحريات السرية التى قام بها قسم مكافحة المخدرات دلت على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويروجها بمدينة القاهرة وتؤكد ذلك من المراقبة ، وقد أذنت النيابة - بناء على المحضر الذى تضمن هذه التحريات - بضبط وتفتيش الطاعن حال تواجده بالقاهرة وبناء على هذا الاذن تم ضبط الطاعن في كمين أعد له خارج مبنى محطة السكك الحديدية بالقاهرة وكان يحمل حقيبة تبين أن بداخلها ثلاثين طربة من مخدر الحشيش ، وإن كانت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة إجراءات الضبط والتفتيش وإلى أن الطاعن هو المقصود بالتحريات التى صدر الاذن بناء عليها فقد رفضت دفاع الطاعن في هذا الشأن وقضت بإدانته بحكمها المطعون فيه فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ س ٢٠ ق ٥٦ ص ٢٧٩) .

٤٤٩ - استلزم نص المادة ٤٦/٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذا كان المتهم أنثى أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي ولم يشترط القانون الكتابة في هذا النذب لأن المقصود بنذب الأنثى ليس تحقيق ضمانات حرية من يجرى تفتيشها ولكن اشتراط نذب الأنثى جاء عندما يكون التفتيش في المواضع الجماعية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها بقصد الحفاظ على عورات المرأة التى تخدش حيائها إذامست . بل يكتفى بالنذب الشفوى الأمر الذى تم في الدعوى حيث ثبت أن الممرضة أجرت تفتيش المتهم بناء على انتداب نائب مدير المستشفى لها بناء على طلب وكيل قسم مكافحة المخدرات . لما كان ذلك ، وكان القانون قد خلا مما يوجب حلف الأنثى اليمين قبل قيامها بالمهمة التى أسندت إليها إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين طبقاً للقاعدة التى وضعتها المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ س ٣٠ ق ١٢٥ ص ٥٨٨) .

٤٥٠ - إذ كانت المحكمة قد اقتصرت بجديّة الاستدلالات التى أسفرت عن أن الطاعن الأول وآخرين يجلبون كميات كبيرة من المواد المخدرة ويروجونها بها وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر

لضبط الطاعن الأول حال نقلها إلى القاهرة من المكان الذى يخفونها فيه بعد تهريبها إلى الساحل الشمالى الغربى للبلاد باعتبار أن هذا النقل مظهر لنشاطه فى ترويج المواد المخدرة التى يحوزها ويتجر فيها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تخضع للقانون الجنائى المصرى تحقق وقوعها من مقارقتها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفى لاعتبار الاذن صحيحاً صلباً لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه ويكون ما ينعاه الطاعنان فى هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ س ٢٢ ق ١٢ ص ٧٩) .

٤٥١ - البين من استقراء نصوص المواد ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتادية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والامتعة ومظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح الخزائن العامة ومواردها وبمعدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبصرة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور ، بل أنه يكفى أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تنم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركى فيها - فى الحدود المعرف بها فى القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذى يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة ، ولما كان من المقرر أن الشبهة فى توافر التهريب الجمركى حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود فى دائرة المراقبة الجمركية ومتى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت إلى الاشتباه فى الأشخاص محل التفتيش - فى حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن تفتيش سيارة الطاعن الذى أسفر عن ضبط الجواهر المخدر فى مخبأ سرى بها تم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مامورى الضبط القضائى ومن بينهم مامور الجمرك بعد أن قامت لديه من الاعتبارات ما يؤدى إلى الاشتباه على توافر فعل التهريب فى حق الطاعن لما دلت عليه التحريات السرية لمفتش إدارة مكافحة المخدرات ومن شاركوه فى جمعها من الضباط من أنه يحرز جواهر مخدرة يخفيها فى سيارته فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون فى رفضه للدفع ببطلان التفتيش لبطلان الاذن الصادر به ورد عليه رداً كافياً سائغاً ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون قد علون مامور الجمرك فى إجراء التفتيش بعض مامورى الضبط القضائى بإدارة مكافحة المخدرات وإدارة شرطة ومباحث الميناء إذ أن لمأمور الجمرك أن يستعين فى إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائى ماداموا يعملون تحت إشرافه وإذ نتج عن التفتيش الذى أجرى دليلاً يكشف عن جريمة جلب جواهر مخدر فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة إجراء

مواد مخدرة .

مشروع قانوناً ، ولا محل لتعيب الحكم بالتفاته عن الرد صراحة على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الاذن بهما من النيابة طالما انه يصبح بهذه المثابة دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ولا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه ، هذا فضلاً عن انه لا جدوى للطاعن فيما يثيره من بطلان التفتيش الاول للسيارة لبطلان الاذن الصادر به ولحصوله قبل اصداره مادام لا يتنازع في صحة التفتيش الثاني للسيارة الذي اجري بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٧ ، إذ ان ما اسفر عنه هذا التفتيش من ضبط الجوهر المخدر يحمل قضاء الحكم بادانته ويكون منبغى الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩١٩٨/١٠/١٥ س ٢٢ ق ١٢٤ ص ٧٠٤) .

٤٥٢ - لما كانت المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد حددت اعضاء الضبط القضائي العسكري ومن بينهم ضباط المخابرات الحربية في دائرة اختصاصهم ، وكانت المادة العشرون من القانون المذكور قد نصت على ان لاعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين او الخارجين من مناطق الاعمال العسكرية ، فإن مؤدى ذلك ان تفتيش الداخلين او الخارجين - عسكريين كانوا ام مدنيين - من مناطق الاعمال العسكرية بمعرفة ضباط المخابرات الحربية هو امر جائز قانوناً ، ولم يتطلب الشارع بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية او اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل انه يكفي ان يكون الشخص داخلياً او خارجياً من مناطق الاعمال العسكرية حتى يثبت لضابط المخابرات الحربية المختص حق تفتيشه ، فإذا هو عثر اثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها في القانون العام ، فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل امام المحاكم في تلك الجريمة لانه ظهر اثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ س ٢٢ ق ٢١٣ ص ١١٩٢) .

الفصل العاشر

تسبب الأحكام في جرائم المخدرات

٤٥٣ - إن المادة الاولى من قانون المخدرات قد نصت في بعض فقراتها على ضرورة وجود نسبة معينة للمخدر ولكنها لم تنص على نسبة في الفقرات الأخرى ومنها الفقرة الخاصة بالحشيش ؛ وإذن فلا تصح مطالبة المحكمة ببيان أية نسبة له في حكمها .

(جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢ طعن رقم ١٤٧٦ لسنة ١٢ ق) .

٤٥٤ - إنه لما كان القنب الهندي (حشيش) المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة هو الرعوس المجففة المزهرة او المثمرة من السيقان الإناث لنبات الكنايبس ساتيفا ، كان الحكم الذي يدين المتهم في إجراز الحشيش ويعاقبه بمقتضى القانون المذكور ، مكثفياً بقوله إنه زرع شجيراته وإنه تبين من فحصها عند اكتشافها انها نبات حشيش كامل

النمو في حالة إزهار ، قاصر البيان لعدم تعرضه لجنس الشجيرات وتجفيف الرؤوس التي عليها . إذ بدون ذلك لا يعرف ما إذ كانت الواقعة يعاقب عليها القانون المذكور أو القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٢ طعن رقم ٢٤٩ سنة ١٧ ق) .

٤٥٥ - متى أثبت الحكم على المتهم اعترافه بأنه تسلم بيده قطعة من الأفيون من آخر فإنه يكون قد أثبت عليه إحراز المخدر . وهذا يكفي لتبرير عقابه دون حاجة للبحث فيما تم من أمر هذا المخدر لديه .

(جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥ طعن رقم ٤٠١ سنة ١٦ ق) .

٤٥٦ - إذا كان الحكم في معرض بيان واقعة الدعوى قد ذكر أن المتهم اعترف بحيازته لعلبة المخدر مدعياً أنه عثر عليها بالطريق ، وحين قضى بالبراءة بناء على بطلان القبض على المتهم لم يتعرض لهذه الأقوال ومبلغ كفايتها وحدها في الإثبات ، فهذا يكون قصوراً مستوجباً لنقضه .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٧ طعن رقم ٥٤٠ سنة ١٩ ق) .

٤٥٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ركن الإحراز في جريمة إحراز الجواهر المخدرة في قوله : « إن المحكمة ترى أن التهمة ثابتة على المتهم الذي ضبط المخدر تحت سريره ونومه وقد حاول الدفاع أن يشكك في صحة إحراز المتهم للمخدر بقوله إنه دس عليه من زوجته أو ولدى بنته أو آخرين ولم يدع المتهم شيئاً من ذلك عندما سئل في التحقيق بل ذكر أن ولدى بنته يعيشان وحدهما ولا شأن لهما بحجرته ، وترى المحكمة أن المتهم هو الحائز لحجرته وما فيها والمقيم بها مع زوجته والمسئول عنها ولم يقدّم أى دليل أو قرينة على أن المواد المخدرة دسّت عليه بل إن تحريات ضابط المباحث وما انتهى إليه تحقيق المحكمة بجلسة اليوم تدل على أنه محرز للمخدر عالم به » - فإن هذا القول يتوافر فيه ركن الإحراز في هذه الجريمة .

(جلسة ١٩٥٤/٦/١٤ طعن رقم ٦٢٦ سنة ٢٤ ق) .

٤٥٨ - إذا كانت المحكمة قد اقتنعت بيقين جازم أن المتهمه هي صاحبة المخدر المضبوط بمسكنها وأنه كان في حيازتها ، وأوردت على ثبوت الواقعة في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، فإن مكان ضبط المخدر من المسكن لا يغير من تلك الحقيقة .

(جلسة ١٩٥٥/١١/٢ طعن رقم ٦٤٦ سنة ٢٥ ق) .

٤٥٩ - متى تعرضت المحكمة في حكمها للقصد من الإحراز وقالت إنه بقصد الاتجار استناداً إلى أقوال شهود الحادث وسوابق المتهم وحجم قطعة الأفيون المضبوطة دون أن تبين ماهية السوابق التي أشارت إليها ، وكيف استدلّت منها على قصد المتهم خصوصاً مع ما سبق أن أثبتته من أن تلك القطعة تزن ١,٩ جراماً ، فإن هذا الاستدلال على الصورة المبهمة التي ورد بها الحكم يعتبر قصوراً معيباً في التسبيب .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٥٦/٦/٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ س ٧ ص ٩٨٧) .

٤٦٠ - متى كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في ورقة الاتهام هي أنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشاً) في غير الأحوال المرخص بها قانوناً ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الإحراز يقصد التعاطي فغيرت الوصف القانوني للواقعة دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إلى المتهم فإنها لا تكون قد اخلت في شيء بدفاعه .

(القضية رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ س ٧ ص ١٠٠٩) .

٤٦١ - أورد المشرع في القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تيسيرية يستفيد منها المتهم إذا أقام الدلائل على أن أحراره للمخدر إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو إذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب في هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر وتنزل بالمتهم العقوبة المخففة المقررة بها ، ومن ثم فمتى كانت واقعة الدعوى كما أوردتها الحكم ترشح أن الإحراز إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وكانت هذه المحكمة لم تستتب من مدونات الحكم لماذا وقع على المتهم العقوبة المخففة دون المخففة مع قيام هذه الحالة - فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/١٥ س ٨ ص ٤١) .

٤٦٢ - متى كان الحكم قد أقام قضاءه في إدانة المتهم بجريمة إحراز مخدر على أنه عثر معه على ورقة نتيجة ملفوفة بداخلها ورقة سلوفان أبيض وظهر من نتيجة تقرير العمل الكيماوى أن كلا من الورقتين تحتوى على آثار دون الوزن من مادة سمراء ثبت من التحليل أنها حشيش وأن هذه الآثار تدل على أن المتهم كان يحرز مادة الحشيش ، فإن ما أوردته الحكم من ذلك يكون كافياً للدلالة على أن المتهم كان يحرز المخدر وأنه يعلم بأن ما يحزره مخدر ، ولا على المحكمة إذا لم تتحدث استقلاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اكتفاء بما تكشف عنه حكمها من توافر هذا الركن .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ س ٨ ص ٨٩٥) .

٤٦٣ - متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالأدلة التي أوردتها أنه هو صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وأنه أعدها للتجار فيها وتوزيعها مستعيناً في ذلك بزوجته ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع حين اعتبرته حائزاً للمواد المخدرة المضبوطة مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحرزها ، لأن هذا الاعتبار منها لا يعد تغييراً في الوصف القانوني للفعل المسند له ولا تعديلاً للتهمة موجباً لتنبهه إليه .

(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ س ٨ ص ١٠٠١) .

٤٦٤ - وجود المقص والميزان لا يقطعان في ذاتهما ولا يلزم عنهما حتماً ثبوت واقعة الاتجار في المخدر ، مادامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي بينتها - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - أن الإحراز كان بقصد التعاطي ، وفي أغفال المحكمة التحدث عنهما ما يفيد ضمناً أن المحكمة لم تر فيهما ما يدعو إلى تغيير وجه الراى في الدعوى .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ س ١٠ ص ١٨٩) .

٤٦٥ - لما كانت المحكمة قد عاقبت الطاعن بمقتضى المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكانت جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في هذه المادة تستلزم استظهار توافر قصد خاص هو قصد الاتجار ، الأمر الذي فات الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ س ١٣ ص ٨٦٩) .

٤٦٦ - من المقرر قانوناً أنه يتعين لقيام الركن المادى لجريمة إحراز الجوهر المخدر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالاً مادياً أو أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن في حيازته المادية ، كما يتعين لقيام الركن المعنوى في هذه الجريمة أن يثبت علم المتهم بأن ما يحزره إنما هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً ، فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر

الركن المادي في حق المتهم إلا بقوله إن الجواهر كانت تحت مقعده ، وهو تدليل قاصر غير مانع من أن تكون هذه الجواهر في حيازة الراكب الذي يجلس بجواره - كما أنه لم يدل على توافر الركن المعنوي في حق المتهم إلا بقوله إن الجواهر المخدرة كانت تحت بصره ، وهو تدليل لا يفضل السابق ولا يكفي إذا لوحظ أنه كان بالسيارة راكب آخر - فإن الحكم إزدان المتهم بناء على ذلك يكون قد جاء مشوباً بالقصور ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٥ س ٩٢ ص ٩٦٢) .

٤٦٧ - لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصداً خاصاً من الإحراز ، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام - وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر - دون تطلب استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . فإذا كان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد اطمانت للأسباب السائغة التي أوردتها إلى توافر الركن المادي لجريمة إحراز المخدر في حق المتهم وإلى علمه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة . فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائي العام في هذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ س ١٢ ص ١٨٧) .

٤٦٨ - متى كان الحكم قد أبان في وضوح صلة المتهم بالجواهر المخدر وعلمه بحقيقته واستبعاده قصد الاتجار أو التعاطي في حقه ، ثم استطراد إلى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين ، فإن ذلك لا يعيب الحكم طالما أن النقل في حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادي من قبيل الأفعال المؤتممة التي سالتها المادة من ، حيازة أو إحراز أو شراء أو تسليم أو ، نقل ، أو إنتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة ، ولا ينطوي على قصد خاص - ومن ثم يكون هذا الاستطراد من الحكم غير مؤثر في حقيقة الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها بما لا تناقض فيه .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ س ١٢ ص ١٨٧) .

٤٦٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم تاسيساً على أن ثمة اختلافاً في الوصف وفروقا في الوزن ، مقدرة بالجرامات ، بين حرز المواد المخدرة الذي أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعي لتحليل محتوياته والحرز الموصوف بتقرير التحليل - فإن ما ذكره الحكم من ذلك لا يكفي في جملته لأن يستخلص منه أن هذا الحرز غير ذاك ، إذ أن هذا الخلاف الظاهري في وصف الحرزين ووزنهما إنما كان يقتضي تحقيقاً من جانب المحكمة تستجل به حقيقة الأمر ، مادام الثابت أن كلا منهما كان يحتوي على قطع ثلاث من المادة المضبوطة ولم يكن هناك ما يدل على أن الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبث - ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور وفساد الاستدلال متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٢ ص ٢٨٠) .

٤٧٠ - للمحكمة أن ترفض طلب المعاينة إذا لم ترفيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وإنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة على النحو الذي رواه شهود الإثبات . مادامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائغة . ولا جدوى مما يثيره الطاعن خاصاً بطلب المعاينة طالما أن الحكم أثبت في حقه أنه قد ضبط محرراً لمخدر آخر

مواد مخدرة

بملايسه ولم يثر بخصوصه اى منازعة . ومن ثم فإن النعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ س ١٥ ص ٢٥٦) .

٤٧١ - لما كان محور التحريات لإصدار الاذن بالتفتيش هو شخص الطاعن وليس سيارته وصدر الاذن بناء عليها ، فإن الخطأ في بيان نوع وسيلة النقل لا يصلح وجهاً للنص على جدية التحريات التى انصبت اصلاً على اتجار الطاعن في المواد المخدرة وأنه كان بسبيل نقل كمية منها ، ولا يعيب الحكم الخلاف الظاهريين محضى التحريات وضبط الواقعة في خصوص نوع السيارة التى كان قد اعدّها الطاعن لنقل المواد المخدرة طالما أن ما أثبتته الحكم في مدوناته لا اثر للتناقض فيه ولا تثريب عليه أن هو لم يعرض لهذا التعارض مادام قد استخلص الادانة بما لا تضارب فيه . ولا عليه أن هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد الذى استهدف به النيل من إذن التفتيش مادام أن الطاعن أو المدافعين عنه لم يثيروا بجلسة المحاكمة دفعا بهذا المعنى .

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٤٣) .

٤٧٢ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن القاء المخدر كان اختيارياً أو اضطرارياً طالما أن الحكم قد اثبت أن إجراءات التفتيش تمت وفقاً للاذن الصادر بالتفتيش واستناداً إليه ، فإنه اياً كان الامر في شأن الالقاء فإنه لا يقدر في سلامة التفتيش الذى تم تنفيذاً لأمر النيابة به .

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٤٣) .

٤٧٣ - مفاد نص الفقرة السادسة من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - ألا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج . ولما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم لمكتب القاهرة التابع لإدارة مكافحة المخدرات لعلاج من الإدمان وأحيل إلى الكشف الطبى فقرر إحالته للمصحة للعلاج وقيد بسجل المدمنين بالإدارة حتى خلا محل في المصحة فأحيل إليها ونسب إليه إحراز المخدر وقت دخوله إليها . ولما كان الحكم لم يعن باستظهار حالة الإدمان لدى الطاعن وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج واثّر ذلك على إعفائه من المسؤولية في حكم الفقرة السادسة من المادة ٣٦ المشار إليها ، مما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٠ س ١٧ ق ١٠٨ ص ٦٠٨) .

٤٧٤ - إنه وإن كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد اقتصر على طلب البراءة ، وأن الحكم قد اثبت في مدوناته أن الدفاع طلب من باب الاحتياط اعتبار التهمة إحرازاً للمتعاطى ، إلا أن ذلك لا ينال من سلامة الحكم مادام أنه لم يعول على دفاع الطاعن وإنكاره للتهمة والتفت صراحة عن دفاع محاميه واستخلص في تدليل سائغ أن الإحراز كان بقصد التعاطى ونفى عن الطاعن الاتجار . ومن ثم فلا مصلحة للطاعن من المجادلة فيما انتهى إليه الحكم من ذلك .

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٦ س ١٧ ق ١٤٠ ص ٧٥٥) .

٤٧٥ - لا يعيب الحكم سكوته عن إيراد نصوص القانون التى لا تتعلق ببيان العقوبة ، مادام قد أشار إلى مواد العقاب التى دان الطاعنين بها ، وإذ كان ذلك وكانت المادة ٣٦ من

القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات خاصة بتقييد سلطة المحكمة وحرمانها من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المواد الثلاث السابقة عليها ، ولا شأن لها بالعقوبة المقررة للجريمة التي دينت الطاعتان بها ، فإن إغفال الحكم إيراد المادة ٣٦ المراد ذكرها لا يعيبه .

(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ١ ص ١) .

٤٧٦ - لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إستاناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدليل المستمد من الحرز الذي أثبت في مدوناته أنه أرسل لمصلحة الجمارك ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل ، مما ينبئ بانها اصدرت حكمها دون أن تحيط به وتمحصه ، فإن حكمها يكون معيباً مستوجباً للنقض .

(الطعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٠ ق ٧٩ ص ٢٦٨) .

٤٧٧ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على قرارات قانونية خاطئة في شأن قصره الإعفاء على حالة المبادرة بالإخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة ، المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - مغفلاً حكم الفقرة الثانية منها التي لا تستلزم ذلك - مداامت النتيجة التي خلص إليها الحكم صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٦ ص ٧٢٢) .

٤٧٨ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة السائغة التي أوردتها في حكمها أن المنزل الذي صدر إذن النيابة بتفتيشه وأسفر التفتيش عن ضبط المخدر به ، هو منزل الطاعن واطرحت في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الصدد ، فإنه لا تثريب عليها .

(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٠ ص ٩٠٢) .

٤٧٩ - لا يؤثر في قيام العاهة كونها لم تقدر بنسبة مئوية ، ومن ثم فإن الحكم إذ طبق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٠ ص ٩٠٢) .

٤٨٠ - لا جدوى مما يثيره الطاعن بشأن عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، لأن العقوبة التي أوقعها الحكم على الطاعن وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وغرامة خمسة آلاف جنيه داخله في حدود العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة لجريمة التعدي على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ القانون سالف الذكر أو مقاومته بالقوة والعنف أثناء تادية وظيفته دون أن يتخلف عن التعدي أو المقاومة عاهة مستديمة ، كما أن العقوبة الموقعة على الطاعن ، مقررة أيضاً لجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار التي دان الحكم الطاعن بها

بعد ان طبق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ووقع عليه عقوبة الجريمة الأشد هي جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار .

(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٠ ص ٩٠٢) .

٤٨١ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يدع - فيما رد عليه من دفع وفنده من اوجه دفاع - مجالاً للشك في ان الامر بالتفتيش قد صدر عن جريمة وقعت فعلاً وصحت نسبتها إلى مقارفها ، وكان الطاعن إنما يرسل القول بالجريمة المحتملة بناء على ان ما ضبط من الدخان المهرب هو غير المخدر الذي جرى الضبط من أجله ، وقد سبق الرد عليه ، وعلى ان عبارات محضر التحري وطلب الاذن جاءت عامة ، مع انها محددة حسبما اثبتته الحكم وبينه ، مما تندفع به دعوى الاحتمال ، فلا تكون المحكمة بحاجة إلى الرد استقلالاً على ما تذرعه به من ذلك - بفرض انه تمسك به في مذكرته - لكونه ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ س ٢٠ ق ١٩٢ ص ٩٧٦) .

٤٨٢ - ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من ان ترى في تحريات واقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بان هذا الإحراز كان بقصد الاتجار او بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .

(الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ق ١٩٩ ص ١٠٢٢) .

٤٨٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير التحليل ان ما ضبط مع الطاعن هو مادة الافيون ، فإن ما أورده من ذلك يكفي لتبرير قضائه بإدانة الطاعن ، وبفرض ان التقرير أورد خلو العلبة ومحتوياتها من آثار الافيون وإن المخدر المضبوط وجد مجرداً من التغليف بالعلبة فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بمحتوياتها .

(الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ق ١٩٩ ص ١٠٢٢) .

٤٨٤ - إذا كان ما اثبتته الحكم في مدوناته يتضمن ان المطعون ضده يتجر في المخدرات وإن الامر بالتفتيش إنما صدر بضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهراً لنشاطه في الاتجار ، فإن مفهوم ذلك ان الامر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها ، لا لضبط جريمة مستقبلية او محتملة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بان اذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها ، قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٥٨ ص ١٢٧٤) .

٤٨٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادى والمعنوى ، ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه مستظهِراً ان الإحراز كان مجرداً عن قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي مما يتضمن الرد على دفاعه بان إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطي .

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٨ ص ١٣٦٧) .

٤٨٦ - لا جدوى مما ينعاه المتهم على الحكم بالقصور في الرد على دفاعه بان إحرازه المخدر كان بقصد التعاطي وقد عاقبه بعقوبة الإحراز بغير قصد التعاطي والاستعمال الشخصي ، مادام ان العقوبة المقررة في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لجريمة إحراز المخدر بقصد

التعاطي أو الاستعمال الشخصي هي ذاتها العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٨ من هذا القانون لجريمة إحراز المخدر بغير هذا القصد .

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٨ ص ١٢٦٧) .

٤٨٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وإن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شاهد آخر ، مادام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معا ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من خلاف بين قول الشاهدين من أن القاء للمخدر كان قبل أو بعد دخول الضابط لباب المقهى - حتى بفرض صحته - لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً قصد به إثارة الشبهة في قول الشاهدين مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٨ ص ١٤٠٤) .

٤٨٨ - إذا كان ما حصله الأمر المطعون فيه من أن الضابط الذي قام بتفتيش المطعون ضده تبين حقيقة المسدس المضبوط ، وإن حيازته غير مؤثمة قانوناً ، ثم استطلعت بعد ذلك يده إلى باقي ملبسه بالتفتيش ، ليس له أصل في أوراق الدعوى ، إذ يبين من الاطلاع على مفردات القضية ، أنه أثناء تفقد الضابط حالة الأمن سمع صوت طلق نأدى وأبصر المطعون ضده يضع مسدساً في جيبه فقبض عليه وفتشه لضبط المسدس وما قد يكون المطعون ضده حائزاً له من الذخيرة ، وعثر أثناء التفتيش على قطعة المخدر موضوع الدعوى ، وقد تم ذلك قبل أن يتبين حقيقة المسدس وأنه ليس سوى مسدس صوت ، فإن الأمر يكون معيباً بالخطأ في الإسناد .

(الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ق ٢٩٢ ص ١٤٢٢) .

٤٨٩ - ما قاله الحكم استدلالاً على جدية التحريات من العثور على المخدر بعد التفتيش - تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره .

(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٥ ص ١٤٧٩) .

٤٩٠ - متى كان الحكم قد أثبت أنه عثر في جيب الطاعن على قطعة من المخدر ، فلا مصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذي ضبط في الخلاء لا يمكن نسبة إحرازه إليه لأنه لم يكن لإحراز هذا المخدر أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف صحيحاً حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرراً له .

(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٥ ص ١٤٧٩) .

٤٩١ - إن التناقض الذي يعيب الحكم ، هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضه ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، وإن كان ما تقدم وكانت أسباب الحكم المطعون فيه قد خلصت في غير تناقض إلى ثبوت جريمة إحراز الطاعن لجوهر الحشيش بقصد التعاطي ، فإن استطراد الحكم إلى الإشارة إلى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، لا يقدح في سلامته مادام هو قد أورد مادة العقاب في القانون الواجب التطبيق .

(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ س ٢١ ق ١١٠ ص ٤٥٤) .

٤٩٢ - متى كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الضابط لم يشهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق بأنه يعرف الطاعن شخصياً ، وكل ما قرره في هذا الخصوص أن الطاعن من المعروفين له بالاتجار في المواد المخدرة ، وكان الحكم قد بنى قضاءه بإدانة الطاعن تأسيساً على

سبق معرفة الشاهد المذكور له شخصياً بما لا يستند على اصل ثابت في الاوراق ، فإنه يكون قد جاء معيباً بالخطا في الاستناد بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٧ س ٢١ ق ١٩٥ ص ٨٢٠) .

٤٩٣ - لئن كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير ادلة الدعوى ، فلها ان تأخذ بها او تطرحها دون بيان العلة ، إلا انها متى افصححت عن الاسباب التي من اجلها اخذت بها او اطرحتها ، فإنه يلزم ان يكون ما اوردته واستدلته به ، مؤدياً لما رتب عليه من نتائج ، من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل والمنطق ، ويكون لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك ، وإذا كان ما تقدم ، وكان انصراف المرشد السرى الموفد من قبل المتهم للبحث له عن راغب في شراء المخدر ، بعد ان انس إليه واطمان إلى تصرفه ، لا يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقلي والمنطقي ، إحجام المتهم عن إتمام صفقة بيع المخدر التي يرغب في اتمامها . ومن ثم فإن ما اوردته الحكم من ذلك واقام عليه قضاءه ، يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال ، بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٨ س ٢٢ ق ٥٠ ص ٢٠٦) .

٤٩٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى براءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر والتعدي على ضابط قسم مكافحة المخدرات ، واستند ضمن ما استند إليه في قضائه إلى ان المطعون ضده لم يضبط في المكان الذي عينه شاهداً الإثبات بل ضبط في مقهى عينه هو وشهوده وإلى مجرد ان التعدي بالضرب لم يترك أثراً بالضابط ، ورتب الحكم على ذلك عدم صحة التهمتين المذكورتين . وإذا كانت هاتان الدعامتان على فرض ثبوتهما اليقيني ليس من شأنهما ان تؤديا إلى ما رتبته الحكم عليهما من إطراح اقوال شاهدي الإثبات جملة من عداد الادلة والجزم بتلقيق التهمتين على المطعون ضده في صورة الدعوى بحسبان ان مكان الضبط ايأ كان شأنه لا اثر له على جوهر واقعة إحراز المخدر خصوصاً ان الضابط ماذون له من النيابة العامة بالقبض على المتهم وتفتيشه فليس من دافع للضابط ان يغير مكان الضبط كما ان أحداً من شهود النفي لم يجزم بان المخدر لم يضبط مع المتهم عند القبض عليه وتفتيشه بل انصبت شهادتهم واقتصرت على تعيين مكان الضبط ليس إلا ، كما انه ليس بلزوم في العقل والمنطق حتى تثبت واقعة التعدي في حق المتهم ان يترك هذا التعدي على الضابط المجنى عليه أثراً . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدلل في منطق سائغ وبيان مقبول على صحة ما انتهى إليه واقام عليه قضاءه من ان التهمتين المذكورتين ملفقتان على المطعون ضده ، فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٨ س ٢٢ ق ٥٢ ص ٢١٢) .

٤٩٥ - متى كان الحكم المطعون فيه ، قد اورد في مدوناته ان المحكمة لم تتبين ان القصد من جلب المخدر كان للاستعمال الشخصي او التعاطي ، وان الكمية المضبوطة مع الطاعن تزن أربعة كيلو جرامات وهي تفيض عن الكمية التي يمكن معها القول بانه قد احضرها للتعاطي او للاستعمال الشخصي ، ورتب على ذلك ان جلبها كان بقصد دفعها للتداول ، فإن ما استند إليه الحكم في هذا الخصوص يكون سديداً في القانون .

(الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٩ س ٢٢ ق ٧٥ ص ٢٢٥) .

٤٩٦ - من المقرر ان إجراءات التحريز إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أي بطلان وترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان

المحكمة إلى سلامة الدليل وإن الإحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث . وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى عدم حصول عبث بالمخدر المضبوط وإلى سلامة إجراءات التحريز فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد إذ لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٤/٤ س ٢٢ ق ٨٠ ص ٢٢١) .

٤٩٧ - من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وعناصرها وأن تكون أسبابه سائغة ومؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها . ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات أنه لا تناقض بين أقوال شاهدي الإثبات ، وأن التحقيقات خلت من دليل على صحة ما دفع به المطعون ضده من أنه عامل بناء ، وكان مجرد إثبات الضابط في محضره أنه يشتبه في تلوث نصل المطواة بالمخدر وثبوت عكس ذلك من تقرير المعامل الكيميائية لا يؤدي في العقل والمنطق إلى الشك في أقواله .

(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/١٣ س ٢٢ ق ١١٢ ص ٤٥٨) .

٤٩٨ - ليس ثمة ما يمنع المحكمة بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يكفي لإسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي ، لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع التي يحق لها أن تجزئ هذه الأقوال وتاخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ق ١٩٥ ص ٨١١) .

٤٩٩ - لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بعور وبهيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده الثاني على أن مخدراً لم يضبط معه ، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أن سبع عشرة قطعة من مادة الحشيش قد ضبطت معه وفي جيب صديريه الأيمن ، فإن الحكم إذ لم يعرض لهذا الدليل من أدلة الثبوت ، واستند في قضائه إلى ما يخالف الثابت بالأوراق فإن ذلك لما يدل على أن المحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بالدعوى ودون أن تلم بها وتمحصها ، بما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٠ س ٢٣ ق ١٧ ص ٦٠) .

٥٠٠ - لا يعيب الحكم ما أورده نقلاً عن أقوال الضابط الذي قام بالتفتيش من أن إحدى كفتي الميزان المضبوط وجدت ملوثة بمادة مخدرة مع مخالفة ذلك لما أثبتته تقرير التحليل من خلوكفتي الميزان من أية آثار لمادة مخدرة مادام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر في منطق ولا في النتيجة التي انتهت إليها والتي عول فيها على ما هو واضح من سياقه على ما أثبتته تحليل ما ضبط فعلاً من جوهري الأفيون والحشيش ومتحصلات غسيل معدة المتهمة فحسب .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ س ٢٣ ق ٨١ ص ٢٥٧) .

٥٠١ - إذا كان الحكم قد عرض إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش وأطرحة تأسيساً على أن الواقعة واقعة إلقاء وأن الطاعن تخلى عما كان في يده من مخدر فإن ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائغ وتتوافر به حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٢ س ٢٢ ق ٨٢ ص ٣٦٩) .

٥٠٢ - إنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه تستوجب قيام الارتباط بين هذه الجرائم وإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط والتي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح عملاً بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن . ولما كان الحكم قد أورد في مدوناته - وهو في معرض نفي قصد القتل عن المطعون ضده - أنه لم يعتد على الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات حالة كونه يحمل سلاحاً ويحدث بهم الإصابات موضوع التهمتين الأولى والثانية إلا بقصد الخلاص من جريمة إحراز المخدر المضبوط - موضوع التهمة الثالثة - فإن مفاد ذلك أن الجرائم الثلاث تجمعها وحدة الغرض على نحو يقتضى إعمال حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والاكْتفاء بالعقوبة المقررة لأشدها ، وهي العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه عن جريمة التعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام قانون مكافحة المخدرات مما يؤذن لهذه المحكمة بأن تنقض الحكم لمصلحة المتهم نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبتي السجن والغرامة فقط عن جريمة إحراز المخدر موضوع التهمة الثالثة وتصحيحه بإلغائها .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ س ٢٢ ق ٨٨ ص ٣٩٩) .

٥٠٣ - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة بما يكون من شأنه أن يجعل الدليل متهاهماً متساقطاً لا شيء فيه باقياً يمكن أن يعتبر قوياً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها ، وهو ما برىء منه الحكم إذ أن ما أورده تدليلاً على علم الطاعنين بكنهه ما يحمله كل منهما ليس من شأنه أن يدل على أن المحكمة قد صورت الطاعن الثاني على أنه مجرد ناقل للمخدر المضبوط ، إذ أن ما قالته المحكمة في هذا الخصوص لم يكن إلا رداً منها على ما أثاره الدفاع من جهل الطاعنين بكنهه ما يحملانه .

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٢ ق ١١٨ ص ٥٢٩) .

٥٠٤ - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة . وإذا كان يبين ما أورده الحكم أنه لم يعرض لما جاء بالتحريات - إن صح أنها تضمنت أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويحرزها في منزله - ولم يستند إليها في بيان الواقعة ولا في ثبوتها ، وإنما استخلص إدانة الطاعن بالجريمة التي دانه بها - إحراز الفيون بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي - من أقوال الضابط بالتحقيقات - بما لا تناقض فيه - ومن تقرير التحليل ودل على عدم توافر قصد الاتجار

تدليلاً سائغاً مستمداً من ضالة كمية المخدر المضبوط ودون أن يأخذ بالتحريات في شأن هذا القصد ، وإن كان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى متى كانت سائغة فإنه ينحسر عن الحكم دعوى التناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال .
(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ س ٢٢ ق ١٥٧ ص ٧٠٤) .

٥٠٥ - متى كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأقوال شاعدي الإثبات كما هي قائمة في الأوراق ثم أورد ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار مستنداً في ذلك إلى ما اطمأن إليه من أقوال شاعدي الإثبات واعتراف المتهم بتحقيقات النيابة بأنه يحرز الجواهر المخدرة لحساب آخر كلفه بنقلها - بما ينفي قيام التناقض ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦٠ ص ٧١٤) .

٥٠٦ - إن ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وأقوال شاعدي الإثبات وظروف الضبط قد جرت بأن المطعون ضده ممن يتجرون في المواد المخدرة لا يعدو أن يكون جدلاً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . ومن ثم لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦٠ ص ٧١٤) .

٥٠٧ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أن تحريات وكيل قسم مكافحة المخدرات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها بدائرة شرق المدينة بالطرق والمحال العامة ، وأن الكمية المضبوطة مع المتهم هي ثلاث طرب كاملة من الحشيش واثنى عشر لفافة من هذه المادة المخدرة ، فإن الحكم إذ دلل على نفي قصد الاتجار بقالة إنه لا يوجد ما يركى اتهام المتهم باعتباره متجرراً لخلو الواقعة من أية تحريات تساند هذا النظر ، فإنه يكون قد استند إلى ما يخالف الثابت بالأوراق مما كان له أثره في عقيدة المحكمة ، ويكون استخلاصه لا تسانده الماديات الثابتة في الدعوى ولا تظاهره أقوال الضابط مما يعيبه بالفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦١ ص ٧١٨) .

٥٠٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه ضبط مع الطاعن ثلاث قطع من مخدر الحشيش فلا مصلحة له فيما يثيره في شأن دخول أو عدم دخول مشتق الامفيتامين الذي ضبط محرراً له هو الآخر في عداد الجواهر المخدرة المحظور حيازتها أو إحرازها قانوناً مادام أنه لم يكن لإحرازه أثر في وصف التهمة التي دين بها ويبقى الوصف صحيحاً حتى مع التسليم بأن ذلك المشتق لم يرد ضمن الجواهر المخدرة التي عددها الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٢ ق ١٩٨ ص ٨٨٤) .

٥٠٩ - إذا كان ما يتعاه الطاعن على الحكم هو أنه نسب إليه دفاعاً لم يقل به مؤداه أنه من المستبعد أن يبيع مخدراً لرجال مكتب المخدرات وهو معروف لهم لسبق ضبطهم له في جنائية مخدرات أخرى ، فإن ذلك مردود ، بأن تزيد الحكم فيما استطرد إليه من بيان أوجه الدفاع لا يعيبه طالما أنه لا يتعلق بجوهر الأسباب التي بنى عليها ولا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٢ ق ٢١٨ ص ٩٧٩) .

٥١٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه - ضمن ما عول - على ما أسماه باعترافي المتهمين بالاستدلالات إلا أنه لما كان الثابت - على ما يبين من الحكم - أن الطاعن قد أقر للضابط بإحرازه للكمية المضبوطة معه من المخدر وبقصد الاتجار - فإن خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار اعتراف لا يقدح في سلامة حكمها طالما أن ذلك الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ومادامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود .

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ س ٢٢ ق ٢٥٢ ص ١١٢١) .

٥١١ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين ظروف الدعوى التي يقول إنها حملته على تصديق دفاع المتهم فإن ذلك يعد قصوراً في البيان يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى إحاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتمحيصها لها ، ولا يكفي في ذلك مجرد ارتيائها في مسلك الضابط (الشاهد) باختلافه حالة التلبس ، ذلك بأن هذا الذي كشفت عنه ، على النحو الذي ساقته في مدونات حكمها من قولها : « وحيث إن المحكمة ترى أن ظروف الدعوى ترشح لتصديق هذا الدفاع ولعل الضابط - اقتناعاً منه في قرارة نفسه بإحراز المتهم للمخدر - بادر إلى القبض عليه وتفتيشه قبل الحصول على إذن بذلك من النيابة العامة ثم صور الواقعة ومعه الشاهدين الآخرين في صورة التلبس بالجريمة لاسباغ ثوب الشرعية على الإجراءات الباطلة ، وبالتالي يكون الدفع في محله ويتعين قبوله والقضاء بتبرئة المتهم مما أسند إليه ، - لا يرقى هذا إلى درجة اعتباره احتمالاً ترجح لديها مما تستلزم بملك الأمر فيه ، بل هو لا يعدو أن يكون ظناً مجرداً عن الترجيح بحيث لا يبقى بعد ذلك من سند لقضائها غير ما قالت به من أن ظروف الدعوى - والتي لم تكشف عن ماهيتها على ما سلف إيراده - ترشح لتصديق دفاع المطعون ضده في خصوص الدفع . ومن ثم يكون الحكم معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ س ٢٢ ق ٢٥٧ ص ١١٢٧) .

٥١٢ - إذا كانت المحكمة قد اطمانت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة من ضبط المخدر في جيب جلباب الطاعن والتفتت عن طلب معاينة منزله مطرحة دفاعه بأن المخدر دس عليه في منزله أو ألقي فيه من السقف المغطى بالبوص اطمئناناً منها إلى صحة تصوير الضابط والشرطي فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافياً وسائغاً في الالتفات عن طلب الطاعن معاينة منزله لما لمحكمة الموضوع من أن ترفض طلب المعاينة إذا لم ترفيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وإنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة الواقعة على النحو الذي رواه شهود الإثبات مادامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائغة . (الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٢ ق ٢٧٥ ص ١٢٢٤) .

٥١٣ - إذا كان ما يتغياه الطاعن فيما أثاره - من أن من شأن وجود النقود المعدنية مع الطلقات النارية في كيس واحد أن يؤدي إلى الانفجار أو أن الطاعن لم يعرض على النيابة إلا بعد اثني عشرة ساعة وأن مخبراً من أقارب خصومه دس عليه المخدر - إنما هو التشكيك في الدليل المستند من أقوال شاهدي الإثبات التي اطمانت إليها المحكمة وأخذت بها ، فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردها مما يفيد ضمناً أنها اطرحتها .

(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٢ ق ٢٧٥ ص ١٢٢٤) .

٥١٤ - لمحكمة الموضوع ان ترن اقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه دون ان تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا انه متى افصححت عن الاسباب التي من اجلها لم تعول على اقوال الشاهد ، فإن محكمة النقض ان تراقب ما إذا كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه اقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه ان يؤدي إلى ما رتب عليه ، ذلك بان ما قرره الضابط في كلا الدعويين من ان المطعون ضده - وقت ضبطه - كان يجلس في مدخل مسكنه ليس من شأنه ان يدعو للشك في اقواله او ينال من مسئولية المطعون ضده عن واقعة إحراز المخدر مما يعيبه بالفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ق ٢١٩ ص ١٤١٩) .

٥١٥ - لمحكمة الموضوع ان ترن اقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه دون ان تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا انه متى افصححت المحكمة عن الاسباب التي من اجلها لم تعول على اقوال الشاهد فإن محكمة النقض ان تراقب ما إذا كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . ولما كان ما أورده الحكم تبريراً لإطراح اقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه ان يؤدي إلى ما رتب عليه ، ذلك بان توجه الضابط الشاهد وحده متفكراً في زى بلدى إلى المتهم وشراءه المخدر منه لا يدعو إلى الشك في تصرفه كما ان هروب الاشخاص الذين كانوا حول المتهم ومعهم كيس النقود والميزان لا اثر له في مسئولية المتهم عن واقعة إحراز المخدر ثم انه ليس بلازم ان يصطحب الضابط افراد القوة معه عند ماتقدم لشراء المخدر من المتهم وليس من شأنه ان يدعو إلى الشك في اقواله ، الامر الذي يبين منه ان ما ذهب إليه الحكم غير سائغ .

(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ق ٣٢٠ ص ١٤٢٢) .

٥١٦ - إذا اضطرب الحكم في بيان واقعة الدعوى ومكان حصولها ، فتارة يقرر انها واقعة بيع مخدر بشارع جبل الدراسة وتارة يقول إنها واقعة تخلى عن المخدر وقعت بحارة المخللاتي فإن ذلك يفصح عن ان الواقعة وعناصرها لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة وهذا يعيب الحكم بفساد الاستدلال ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ق ٣٢٠ ص ١٤٢٢) .

٥١٧ - الاصل المقرر بمقتضى المادة الاولى من قانون الإجراءات الجنائية ان النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وان اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع . ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد خلا من اى قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب وغيرها من الجرائم الواردة به ، وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المتصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة جلب مواد مخدرة ، فإن النعى على الحكم بالبطلان في الإجراءات لخلو الأوراق من إذن مدير عام الجمارك برفع الدعوى إعمالاً لحكم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون على غير سند من القانون . ولا يؤثر في ذلك ان الاتهام الذي اسند إلى الطاعن تضمن وصفاً لتهمة ثانية هي الشروع في التهريب الجمركى ، ذلك بان الحكم

المطعون فيه لم يتناول هذه التهمة ، وانتهى إلى إدانة الطاعن عن تهمة جلب المواد المخدرة وحدها مما مفاده أنه قد أغفل الفصل في التهمة الثانية . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن يوجه مطعنا فيما لم تفصل فيه محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩ س ٢٤ ق ٤١ ص ١٩٢) .

٥١٨ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد اطرح دفاع الطاعن بشأن اختلاف وزن قطعة الأفيون التي أرسلت للتحليل عن وزنها الثابت في تحقيقات النيابة استنادا إلى ما اطمأن إليه من أقوال الضابط شاهد الإثبات من أن مرجع ذلك إلى خطأ مادي في الكتابة وإن هذا الاختلاف - بفرض صحته لا ينال من الدليل القائم على حيازة الطاعن لقطع المخدر الأخرى التي ضبطت بجيب جلبابه وبما عثر عليه من فتات الأفيون بجيب صديريه مما يوفر مسؤوليته الجنائية عن إحراز هذه المواد المخدرة قل ما ضبط منها أو أكثر . فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢١ ص ٥٩٦) .

٥١٩ - إن ما أثاره الطاعن في مذكرة أسباب الطعن حول عدم رفع البصمات التي كانت داخل إطارات السيارة وحول لغافات المخدر لا يعدو أن يكون تعييبا لتحقيق النيابة بما راه فيه من نقص لم يكن قد تمسك بطلب استكمالها ، وهو مالا يصح سببا للطعن على الحكم .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٤ س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٢) .

٥٢٠ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى متى كانت سائغة ، ولها أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقناعها مادام استخلاصها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها معين صحيح من أوراق الدعوى ، واطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها يعتبر إطراحا لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تلزم ببيان علة إطراحها ، وإذ كان ذلك وكان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ماضبط مع الطاعنة وفي مسكنها هو من مادتي الحشيش والأفيون وفي هذا ما يكفي لتبرير قضائه في هذه الخصوصية ، ولا على الحكم - كاصل عام - إن هو لا يرد على ما أثارته الطاعنة في دفاعها من خلو التطبيق المضبوط من آثار الأفيون ، ذلك بأنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار من قطع الأفيون به . وإذ كان ذلك ، وكان الحكم قد أورث أدلة الثبوت التي اعتمد عليها في الإدانة بما لاتناقض فيه ، وكانت ما تدعيه الطاعنة في أسباب طعنها من أن الحكم أقام قضاءه على أن خلو التطبيق من آثار الأفيون يدل على سلامة الإجراءات غير صحيح بل كان هذا الاستخلاص ردا على دفاع الطاعنة وفي معرض هذا الرد بعد أن اطمأنت المحكمة إلى أدلة الإدانة وأوردتها في حكمها وبعد أن استقرت الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى في وجدانها ومن ثم تنحسر عن الحكم دعوى الفساد في الاستدلال وتتحل معه أوجه الطعن إلى مجرد جدل موضوعي يهدف إلى التشكيك فيما خلصت إليه المحكمة في منطق سائغ وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ س ٢٥ ق ٢٧ ص ١١٥) .

٥٢١ - من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دلل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده

بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المجلوب ٤٤٩ جراما من مادة الأفيون أخفاها الطاعن في أمبولات داخل مكان حساس من جسمه فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل .

(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ س ٢٥ ق ٨٢ ص ٢٧٨) .

٥٢٢ - لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمالات ترجحت لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصبح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه مدام قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أنه استخلص انتفاء علم المطعون ضده الأول بوجود المخدر في العمود الذى كان يحمله مما جاء على لسان بعض الشهود من رجال الضبط من أنه لم يظهر عليه أى انفعال وقت اكتشاف المخدر داخل العمود وأن تصرفه كان طبيعيا ، ومما رجحه بعضهم من أنه لم يكن يعلم بوجود المخدر داخل العمود وإنما كان يحترف حمل البضائع للتجار في سبيل تخفيض الرسوم الجمركية المستحقة على تلك البضائع ، وهى احتمالات يتسع لها مسلك المطعون ضده الأول وقت الضبط ، فإن الطعن على قضاء الحكم ببراءة المطعون ضده الأول يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٢ س ٢٥ ق ٩٨ ص ٤٦١) .

٥٢٣ - لما كان يبين من المفردات المضمومة أن الضابط حين أثبت في محضره أن المخدر يزن ٢٣ , ٥ جرام إنما كان ذلك اخذا من شهادة الوزن التى أرفقت بذلك المحضر والصادرة من إحدى الصيدليات والثابت بها أن الوزن شمل جميع المضبوطات بما في ذلك لفافة قماش الدمور الأبيض التى بداخلها اللفافات الثلاث السلوفانية التى حوت المخدر ، في حين أن الوزن الثابت بالتحقيق وتقدير المعمل الكيماوى وقدره عشرة جرامات إنما يتعلق بلفافات المخدر الثلاث دون قطعة القماش ، فإن ما تساند إليه الأمر المطعون فيه من أن هناك تباينا واختلافا في الوزنين ينبىء عن أن قضاء الإحالة لم يلم بواقعة الدعوى ولم يحص أدلتها ، فضلا عن أن ذلك الخلاف الظاهرى كان يقتضى منه أن يجرى تحقيقا في شأنه يستجلى به حقيقة الأمر قبل أن ينتهى إلى القول بالشك في الدليل المستمد من نسبة المخدر الذى أرسل للطب الشرعى إلى المطعون ضدها ، وما كان له أن يستبق الراى قبل أن يستوثق من صحته عن طريق تحقيقه ، أما وقد قعد عن ذلك ، فإن الأمر المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار إحالة آخر للفصل فيها من جديد . (الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٦ س ٢٥ ق ١٢٦ ص ٥٩٢) .

٥٢٤ - يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى بالبراءة مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإتهام . لما كان ذلك - وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها ووازنت بين أدلة الثبوت وأدلة النفي ورجحت دفاع المتهم وهو ما يدخل في سلطتها بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض - أما ما أوردته من أنه - من غير المستساغ أن يتخلى المتهم عن المخدر وهو على تلك المسافة القريبة من الشاهدين ودون مبرر وكأنه إنما يقيم الدليل قبله دون مقتض فإنه لا يعدو أن يكون استطرادا أفصحته به المحكمة عن عدم اطمئنانها إلى صلة المتهم بالمخدر دون أن يكون ذلك وحده السند الذي ارتككت إليه في قضائها بالبراءة - لما كان ذلك - فإن الطعن يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٤ س ٢٥ ق ١٦٤ ص ٧٦٢) .

٥٢٥ - إن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأقوال شاهد الإثبات الأول كما هي قائمة في الأوراق ، ثم أورد ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفي التناقض ، فإن مانثيره الطاعنة في هذا الشأن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ق ٥٦ ص ٢٤٥) .

٥٢٦ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن أورد في بيانه لواقعة الدعوى وأقوال شاهدي الإثبات أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة ، إلا أن البين من أسبابه أنه حصل الواقعة ومؤدى أدلة الثبوت فيها كما هي قائمة في الأوراق . وإذا أورد بعد ذلك ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار أو قصد التعاطي في حق المطعون ضده فإن ذلك يكون استخلاصا موضوعيا للقصد من الإحراز يناه عن قالة التناقض في التسبيب . ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة وهو ما لم يتردى فيه الحكم .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٦ س ٢٦ ق ٧٠ ص ٣٠٠) .

٥٢٧ - من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة إذ ملك الأمر كله يرجع إلى وجدانه مادام الظاهر أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاه على أسباب تحمله - لما كان ذلك - وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأقوال شاهدي الإثبات قل ، وحيث أن وقائع الدعوى ترشح لصحة دفاع المتهم ذلك لأنه بالرجوع إلى أقوال شاهدي الإثبات في التحقيقات يبين أن أولهما وهو مأمور الجمرك ... قرر بأن المتهم عند تفتيشه « كان عادي خالص وهو نفسه الذي قدم لنا الملك لاستعماله في التفتيش » وقرر معلون مباحث الجمرك « بأن المتهم عند تفتيشه كان عادي ولو كان المتهم يعلم بوجود المخدر في التليفزيون لظهرت عليه علامات الارتباك ، بما يكشف عن تمحيص الحكم لواقعة الدعوى والإحاطة بظروفها وبأدلة الاتهام فيها ثم إنتهائه إلى أن التهمة

الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب التي أوردتها وهي أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن تأثيره الطاعنة ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة ومعتقداتها في الدعوى مما لا يقبل التصدي له أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٥ س ٢٦ ق ٧٧ ص ٢٢١) .

٥٢٨ - إن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ أحد التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو اتهم لأسباب جدية أكثر من مرة في إحدى الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون . وبعد أن عدت المادة التدابير الستة التي يجوز الحكم بأحداها ومن بينها إعادة المحكوم عليه إلى موطنه الأصلي نصت على أنه : « ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات » . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنة قرر أنها تقيم بالقاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاما وأن جميع اولادها قد ولدوا بهذه المدينة وقدم شهادات ميلادهم ووثيقة زواج ابنتها تدليلا على قوله . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنة يعد في صورة هذه الدعوى دفاعا جوهريا إذ يترتب عليه لو صح تغير وجه الرأي فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى إطرأحه ، أما وهي لم تفعل مكثفية في حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، مع أن هذه الأسباب ليس فيها تفنيد لدفاع الطاعنة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فضلا عما تقدم قد أغفل تحديد مدة التدبير الذي قضى به - على خلاف ما توجبه المادة ٤٨ المذكورة - فإنه يكون معيبا أيضا بالخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٧/٦/١٩٧٦ س ٢٧ ق ١٢٦ ص ٦١٧) .

٥٢٩ - لما كان الحكم قد عرض إلى قصد الطاعنين من إحراز المخدر المضبوط بقوله : « وترى المحكمة من ظروف الواقعة أن إحراز المتهمين لمخدر الحشيش كان يقصد الاتجار وذلك لما ثبت من كبر حجم كمية المخدر المضبوط مع كل منهما ولأنه لم يثبت من الأوراق أن أحدا سلمهما هذه المخدرات لحسابه ولم يقررا بذلك وليست الكمية المضبوطة مع أي منهما ترشح لاعتبار الإحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي لكبر حجمها سالف البيان الأمر الذي يطمئن معه المحكمة تمام الاطمئنان بأن إحراز المتهمين لهذا المخدر كان يقصد الاتجار للأسباب السابقة ذكرها ، وكان إحراز المخدر يقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلا سائغا ، مما يضحى معه النعي على الحكم في هذا الصدد غير مقبول .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦ س ٢٧ ق ١٦٧ ص ٧٢٢) .

٥٣٠ - لما كان الحكم قد حصل أقوال الضابط والشرطة السريين بما يطابق ما أورده في بيان الواقعة ، وعول عليها في قضائه بالإدانة موردا ما ذكره الضابط في أقواله من أن التحريات السرية أسفرت عن أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ، بيد أن الحكم عاد وهو في معرض تحديد قصد المتهم من إحراز المخدر فنفي توافر قصد الاتجار بقوله : « أما عن قصده من تلك الحيازة فلم يثبت بالأوراق أنه كان يقصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي أو التعاطي وبالتالي تعمل المحكمة

مواد مخدرة

في حقه نص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وهذا على خلاف ما ذهب إليه الحكم في تصويره للواقعة اخذا باقوال الضابط وتحرياته من أن قصد المتهم من حيازة المواد المخدرة هو الاتجار فيها ، وما حصله من وقائع ذات دلالة في مقام تحديد هذا القصد . لما كان ذلك ، فإن ما اوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة ما يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من الإحراز لاضطراب العناصر التي اوردتها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى .

(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٨ س ٢٧ ق ١٩٥ ص ٨٦٥) .

٥٣١ - لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى واورد الأدلة السانغة على ثبوت إحراز المطعون ضده لمخدر الحشيش المضبوط معه والبالغ وزنه ٤,٣ جم ، عرض لقصد الاتجار ونفى توافره في حقه استنادا ، ، لعدم توافر الدليل المحدد لما إذا كان الإحراز قد قصد به الاتجار أو التعاطي ، ثم اورد بيان مواد القانون التي عاقب المطعون ضده بموجبها وهي ١ و ٢ و ٣ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به المنطبقة على جريمة إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ثم اعمل في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات وفي حدود العقوبة المقررة بمقتضى المواد المذكورة انتهى إلى معاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه مع مصادرة المواد المخدرة المضبوطة . لما كان ذلك ، وإذا كانت الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ومواد القانون التي حكم بموجبها والعقوبة التي أنزلها بالمطعون ضده على النحو المتقدم بيانه واضحة الدلالة - دون ما تناقض - على استقرار عقيدة المحكمة على أن الجريمة التي ثبتت لديها في حق المطعون ضده هي الإحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وكان الحكم - فوق ذلك - قد نفى صراحة توافر قصد الاتجار في حقه واستبعد تطبيق المادة ١/٣٤ من قانون المخدرات الواردة في أمر الإحالة والتي تعاقب على الإحراز بقصد الاتجار ولم يوقع على المطعون ضده العقوبة المقررة له عند إعمال المادة ١٧ عقوبات ، بما يؤكد أن المحكمة قد كونت عقيدتها في الدعوى على استبعاد قصد الاتجار ، فإن الحكم إذا ما انتهى بعد ذلك - في معرض تحديد الجريمة التي دان المطعون ضده بها إلى القول بأن الإحراز كان بقصد الاتجار فإن مذكره الحكم من ذلك لا يعدو - في صورة الدعوى - أن يكون خطأ ماديا لا اثر له في النتيجة التي انتهى إليها وليس تناقضا معيبا يبطل له لما هو مقرر من أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر فلا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة وهو ما سلم منه الحكم .

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ س ٢٧ ق ١٩٩ ص ٨٨١) .

٥٣٢ - لما كان الحكم قد خلاص إلى إدانة المتهم بجريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار وانتهى من ذلك إلى معاقبته وفقا للمواد ١ و ٢ و ٣٤/١ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به و اعمل في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات وانزل عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه وإن اورد في بيان مواد

العقاب التي حكم بموجبها المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها التي تعاقب على جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار - التي دان المطعون ضده بها - بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ولا يجوز طبقاً لنص المادة ٣٦ منه القزل في العقوبة المقيدة للحرية إلا إلى العقوبة التالية مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات عند أعمالها ، إلا أن الحكم قد اورد ايضاً ضمن مواد العقاب التي طبقها المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر التي تعاقب على إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٧ منه وهي السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ، والتي لايجوز - طبقاً للفقرة الثانية منها - أن تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر في حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات - وإذا وقع الحكم المطعون فيه بعد ذلك على المطعون ضده عقوبتي الحبس والغرامة في الحدود المقررة لهذه الجريمة ، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة قد اعتبرت أن إحرازه للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، على نقيض ما انتهت إليه في أسباب حكمها من إدانته بجريمة الإحراز بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، فإن ما أورده المحكمة في مدونات حكمها على الصورة المتقدم بيانها ما يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا يعرف أى الأمرين قد قصدته وهو ما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة كما صار إثباتها بالحكم في خصوص القصد من الإحراز لاضطراب العناصر التي أوردها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على الأساس الذى كونت عليه محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى خاصة وإن الحكم وإن كان في تحصيله لواقعة الدعوى أشار إلى أن تحريات الشرطة دلت على أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة وإلى أن كمية المخدر المضبوطة معه تزن ١١ جراماً ، فإنه لم يعن باستظهار توافر قصد الاتجار أو بنفى توافره ، مما يعيب الحكم بالتناقض والقصور .

(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ س ٢٧ ق ٢٠١ ص ٨٨٨) .

٥٣٣ - من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تتشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى بالبراءة مادامت قد أحاطت بالدعوى عن بصرو وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب - إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها في تقدير الأدلة - وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى والمات بادلة الثبوت فيها ، وأن الأسباب التى ساقها الحكم من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى مارتب عليها من شك في صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده ، ومن ثم فإن ماتحوض فيه الطاعنة من مناقشة كل سبب منها على حدة لا يعدو - في حقيقته - أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هي إليها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ماتعيبه الطاعنة على الحكم من أنه لم يدل برأيه في الدليل المستمد من باقى قطعة الحشيش الكبيرة - الذى لم يرسل للتحليل - ومن فتات الحشيش دون الوزن التى وجدت عالقة بشفرة الحلاقة ، مردوداً بان قضاء الحكم - على ماكشف عنه منطق - قد اقيم في جملة على الشك في صحة واقعة الضبط برمتها ، فلم تعد بالحكم حاجة - من بعد - إلى مناقشة الدليل المستمد من كل قطعة بعينها أو

مواد مخدرة

فئات من الجواهر محل هذا الضبط . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مقعينا رفضه .

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٨ س ٢٧ ق ٢٠٩ ص ٩٢٢) .

٥٣٤ - من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة ، إذ ملك الأمر كله يرجع إلى وجدانه مادام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تحمله ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأقوال شاهدى الإثبات وسائر عناصر الدعوى مما يكشف عن تمحيصه لها والإحاطة بظروفها وبأدلة الإتهام فيها . خلص إلى أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب التى أوردها فى قوله ، وحيث أن المحكمة لا تطمئن إلى صحة تصوير الحادث على النحو الذى شهد به كل من الشاهدين سالفى الذكر إذ ليس من المتصور عقلا أن يعلم المتهم بقدم الشرطة إلى البلدة ويخرج من منزله حاملا المخدر إذ لو صح ذلك فإنه لا يكون إلا دعوة لرجال الشرطة للقبض عليه وهو بداهة الأمر الذى لم يقصد إليه المتهم من خروجه من منزله عند شعوره بقدم رجال الشرطة خاصة وقد وصفوه بأنه من تجار المخدرات وكان فى وسعه التخلص من المخدر إن صح أنه كان يحمله ، وهى أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها . فإنه يكون بريئا من حالة الفساد .

(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ق ٧ ص ٢٨) .

٥٣٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين من أنهما كانا ضحية جريمة نصب قلم بها بعض تجار المخدرات تحت ستار الإرشاد وأنهما كانا يجهلان حقيقة المادة التى تسلمها من أحدهم ورد عليه فى قوله . ، فإن هذا القول مردود أيضا بما ثبت فى الأوراق من أن المتهمين (الطاعنين) كانا يخفيان المخدرات وقت ضبطها معهما فى جيوب الصديري الذى كان يرتديه كل منهما ومن غير المستساغ أو المقبول أن يودع كل منهما فى جيب صديريه الذى يرتديه طرب الحشيش المضبوطة والتى يبين من حالتها الظاهرة أنها مخدرات دون أن يعرف كل منهما كنه وحقيقة محتوياته خاصة وأن النقيب ... قرر فى تحقيقات النيابة أن المتهمين وشقيق المتهم الثانى السيد ... نزلوا من سيارة نصر ١١٠٠ حملتها ثلاثة راكب لم يكن بها خلاف السائق والمتهمين وشقيق المتهم الثانى (الطاعن الثانى) مما يكذب زعم المتهمين أن المدعو ... سلمهما المخدرات المضبوطة معهما قبل نزولهما من السيارة بلحظات كامنة لتسليمها له فيما بعد دون أن يعرفا كنهها فضلا عن أن هذه الرواية من جانب المتهمين غير مستساغة عقلا كما سلف البيان فإن المدعو ... وفقا لما جاء فى تحقيقات الجنحة رقم ٤٢٩٣ سنة ١٩٧٠ الزيتون قرر بأنه سلم المتهمين المخدرات المضبوطة معهما كهدية لهما ولم يصادق المتهمين فيما زعمناه من أنهما تسلما المخدرات كامنة دون أن يعرفا حقيقتها . وكان هذا الذى أورده الحكم كافيا فى الدلالة على علم الطاعنين بأن ملكانا يحملانه فى جيب صديريهما يحوى مخدرا ولا يخرج ما استخلصه الحكم منهما عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى ويتضمن الرد على دفاعهما بتلفيق التهمة ، فإن ماثيره الطاعنان فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢ س ٢٨ ق ٩٠ ص ٤٢٦) .

٥٣٦ - لما كان يبين مما أثبتته الحكم من تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات مايفيد أن تحريات الأخير دلت على أن المطعون ضده الأول يتجر فى المواد

المخدرة ويقوم بجلبها من الصحراء الغربية لترويجها بين عملائه وهذا على خلاف ما انتهى إليه الحكم من أن الواقعة خلّت من دليل قاطع يساند قصد الاتجار فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من إحراز المخدر لاضطراب العناصر التي أوردتها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى . ومن ناحية أخرى ، فإنه ولئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . ولما كان البين حسب تقارير الحكم أن تحريات الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده الأول يروج المخدرات التي يجلبها من الصحراء الغربية وأن المطعون ضده الثاني كان برفقته وقت الضبط محرزا طريبتين من الحشيش كما ضبط في حوزته ٢٨ طربة حشيش مخبأة أسفل مقعد السيارة اعترف بملكيتها لها وبلغ زنة الحشيش المضبوط ٥,٨٤٥,٥ جراما مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتبحث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح لا أن تطمئن قضاها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ ق ١٤٤ ص ٦٨٤) .

٥٣٧ - لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لابل القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال ضابط قسم مكافحة المخدرات شاهد الإثبات بما مؤداه أن تحرياته وما قام به شخصيا من المراقبة قد أوقفاه على أن الطاعن والمتهم الآخر معه يشتركان سويا في الاتجار بالمواد المخدرة ويتخذان من مسكن الثاني مقرا لممارسة نشاطهما فحصل على إذن من النيابة العامة بتفتيشهما وتفتيش مسكنهما وإذا انتقل لتنفيذ هذا الإذن التقى بالمتهم الأول بالقرب من مسكنه وكان يحمل بيده كيسا من الورق مالبث أن أسقطه على الأرض حين رآه يتجه نحوه فقام بالقبض عليه وتفتيشه فعثر بجيب ينطلونه على لفافة من ورق السلوفان الأحمر بها ثلاث قطع من مخدر الحشيش كما وجد بالكيس الذي أسقطه طريبتين كاملتين من ذات المخدر مغلفتين بالقماش ثم صاحب هذا المتهم إلى مسكنه لتفتيشه فوجد المتهم الثاني الطاعن - هناك يجلس على أريكة بحجرة إلى يسار الداخل وكان يمسك بيده لفافة من ورق السلوفان الأحمر تنطوى على قطعة من مخدر الحشيش يحاول أن يضعها في كيس كبير من النايلون وإلى جواره أربع لفافات تنتظر دورها لتوضع بالكيس . وقد اتخذ الحكم من أقوال الضابط على النحو المتقدم دليلا على ثبوت الإتهام قبل الطاعن وزميله بعد أن اطمأن إلى صدق تلك الأقوال وبما استخلصه منها من قرائن تؤكد يقين المحكمة فيما انتهت إليه من اشتراك المتهمين سويا في الاتجار بالمواد المخدرة وهذه القرائن تتمثل في أن ماضبط مع كليهما هو مخدر الحشيش وأن بعض القطع التي ضبطت مع كل

مواد مخدرة

منهما قد لفت في ورق السلوفان الأحمر . ولما كان الطاعن لا يمارى في صحة ما نقله الحكم من الأقوال الضابطة شاهد الإثبات ، وكان ما استخلصه الحكم من تلك الأقوال سائغا فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ س ٢٨ ق ٢٠٢ ص ٩٨٧) .

٥٣٨ - لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لواقعة الدعوى وأدلة الإتهام فيها ودليل النفي الذي ساقه المتهم خلص إلى القول ، وحيث إن في تضارب كل من الضابط والكونستابل في تحديد مكان العثور على المخدر مع ما جاء في التحريات من أن ثمة عصابة مكونة من ستة أشخاص أحدهم المتهم يتجرون في المواد المخدرة ثم إقرار رجل الشرطة سألني الذكر بعدم وجود الخمسة أشخاص المقول أن التحريات والمراقبة الدقيقة قد دللتا على أنهم مع المتهم يكونون هذه العصابة وما قرره الكونستابل من أن المتهم لا يحتفظ بالمخدر معه بل مع بعض الصبية والنساء وأن المتهم شديد الحرص من جانبه يستخدم هؤلاء الصبية والنسوة بما لا يتفق منطقاً مع القول بالعثور على المخدر معه وإلا فما ضرورة استخدامه للنسوة والصبية ومادام هو حريص على ذلك فلا معنى لأن يتخلى عن هذا الحرص بأن يقوم بحيازة المخدر عند التسليم للمشتري بل الأقرب إلى المنطق والعقل وما يتفق مع هذا الحرص أن يتم تسليم المشتري من أحد الصبية أو النساء مباشرة وإلا فيما كان يستخدم هؤلاء وفيما كان الحرص على عدم حمل المخدر . وحيث أنه لما تقدم فإن المحكمة لا تطمئن لصدق رواية شاهدي الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان يكفي في المحكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصيره ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن احاطت بظروف الدعوى وألمت بها وبالادلة المقدمة فيها وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي إلى عدم ثبوت التهمة في حق الطاعن - وكان الحكم قد أفصح عن عدم إطمئنانه المحكمة إلى أدلة الثبوت بالأسباب السائغة التي أوردها والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلص إليها فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٢ س ٢٩ ق ٤٩ ص ٢٦٥) .

٥٣٩ - لما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد دان الطاعن بالجرائم الثلاث المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٤/أب و ٣٧/١ و ٤٢ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٦ و ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، والجدولين رقمي ١ و ٥ الملحقين بالقانون وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم على الطاعن - مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ و ١٧ من قانون العقوبات تدخل في نطاق العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي دانه عنها وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ ، وكان البين من الوصف الذي أسبغته النيابة على الاتهام ومن بيان الحكم للجرائم الثلاث التي إنتهى إلى إدانة الطاعن بها أن قصد الاتجار وارد على جريمة حيازته الجوهر المخدر المعاقب عليها بالمادة ٣٤/١ من القرار بقانون سالف الذكر دون جريمتي زراعته القنب الهندي وصنعه الجوهر المخدر المعاقب عليهما بالمادة ٣٧/١ منه ، فإن معنى الطاعن على الحكم بقالة التناقض في التسبب للجمع بين هاتين المادتين يكون غير سديد كما أن منعه في هذا الخصوص بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له أسس . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد

عليها الحكم بحيث ينبغي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جريئات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ماقصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ماانتهت إليه - كما هي الحال في الدعوى الماثلة - وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم أن تلقزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى التي أوردتها الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية مادام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لاينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال له في التحقيقات مؤداها أنه الزارع للنباتات المضبوطة على أنها نبات لتصنيع العطارة دون أن يعلم أنه محظور زراعتها وأنه المالك للمضبوطات التي عثر عليها بمنزله وبقيامه بتصنيعها ، وكان لايقدر في سلامة الحكم تسمية هذه الأقوال إعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستند اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح من الأوراق ، وكانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال شهود الإثبات ومن أقوال الطاعن في التحقيقات ومن تقريرى التحليل لاتخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن نعى الطاعن على الحكم بشأن أقوال الطاعن التي أسماها اعترافا يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لايعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغا - كما هي الحال في واقعة الدعوى - فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ س ٢٩ ق ٧٢ ص ٢٧٢) .

٥٤٠ - من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادامت تقيمها على ماينتجها . ولما كانت واقعة الدعوى - وفق تحصل الحكم - دالة بذاتها على توفر قصد الاتجار في حق الطاعن ، بغض النظر عن كمية المخدر التي كان يحزرها ، وذلك لما أثبتته الحكم في حقه من قيامه ببيع المخدر للضابط الذي تظاهر بالشراء ، فإن في ذلك مايكفى للرد على طلبه عرضه على الطبيب الشرعى للتحقق من مرضه وحاجته إلى العلاج بمثل المخدر المضبوط ولدحض دفاعه القائم على إحرازه المخدر بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى .

(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦ س ٢٩ ق ١٤٦ ص ٧٢٧) .

٥٤١ - إن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن العلم بالجواهر المخدر طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافيا في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بما يحويه المخباين السريين في الرداء والحذاء اللذين كان يرتديهما فإن الحكم يكون قد رد على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يدحضه مادام هذا الذى استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨ س ٢٩ ق ١٩٨ ص ٩٥٥) .

٥٤٢ - لما كان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام أورد ضمن ما استند إليه تبريرا لقضائه بالبراءة مانصه . « (ثالثا) : أنه يبين من

تحقيقات النيابة أن من بين المضبوطات التي أجرت النيابة تحريزها وأمرت بإرسالها للتحليل الجوزة المقدمة من ضابط المباحث والتي وصفت بتحقيقات النيابة كما سلف البيان ولم يرد بتحقيقات النيابة أن بين المضبوطات التي أجرت النيابة تحريزها مياه عكرة داخل زجاجة حبر في حين أن الثابت من تقرير المعامل الكيماوية أن الأحراز التي أرسلت للتحليل بينها زجاجة حبر بها مياه عكرة وليس من بين الأحراز حرز الجوزة سالف الإشارة الأمر الذي يثير الشبهة في أن يد العيب قد امتدت إلى الأحراز والمضبوطات ويثير الشبهة كذلك فيما إذا كانت المضبوطات المقول بضبطها مع المتهمين هي ذاتها التي أرسلت للتحليل من عدمه ، ولما كان ذلك ، وكان من المقرر إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق أثبت في محضره المؤرخ في ١٣/٤/١٩٧٦ أنه قام بتحريز المضبوطات وأمر بإرسالها إلى معامل التحليل بمصلحة الطب الشرعي لبيان ما إذا كانت تحوى جواهر مخدرة أو توجد بها آثار لمواد مخدرة ثم عاد وكيل النيابة وأثبت في محضره المؤرخ في ٢٤/٤/١٩٧٦ أن معامل التحليل أعادت الأحراز لإعادة تحريزها ووضع سائل الفرجيلة داخل زجاجة وأنه بناء على ذلك قام بالتأكد من سلامة الاختام ووضع جانب من مياه الفرجيلة داخل زجاجة حبر وأمر بإيداع الفرجيلة مخزن النيابة وإرسال باقي الأحراز ومن بينها حرز الزجاجة التي تحوى سائل الفرجيلة إلى معامل التحليل لتنفيذ قراره السابق ، فإن ما تساند عليه الحكم في تبرير شكه في أن يد العيب قد امتدت إلى الأحراز والمضبوطات يخالف الثابت في الأوراق الأمر الذي ينبىء عن أن المحكمة أصدرت حكمها بوزن أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها ، ولا يفنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة البراءة الأخرى إذ ليس من المستطاع مع ملجاء في الحكم على خلاف الثابت في الأوراق الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل لو فطنت المحكمة إلى حقيقته في الراى الذى انتهت إليه ، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٩ س ٢٠ ق ٤٧ ص ٢٢٦) .

٥٤٣ - لاجدوى فيما ينعاه الطاعن على الحكم بشأن أخذه له بوصف إحراز المخدر استنادا إلى أقوال شهود الإثبات ثم أخذه أيضا باعتراف الطاعن بحيازته للمخدر ، ذلك بأنه متى كانت المحكمة قد أثبتت على الطاعن بالأدلة التي أوردتها أنه قد تم ضبط المخدر بملابسه فلا ضير عليها إن هي - في سبيل تكوين معتقدها بنسبة المخدر إلى الطاعن - قد أخذته بما قرره من أن المخدر ضبط إلى جواره على مقعد السيارة ، وهو ما يحق معه عقابه طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها سواء أكان حائزا للمخدر أو مخزنا له إذ أن مناط المسؤولية في كلتا الحالتين هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية . وإذا كانت عقوبة جريمة الحيازة هي ذات العقوبة التي نص عليها القانون لجريمة الإحراز التي

اتهم ودين بها الطاعن ، فإن هذا الوجه من النعى لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٨ س ٣٠ ق ٧٢ ص ٣٥٥) .

٥٤٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى اعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة بقوله ، وقد اعترف المتهم الأول - الطاعن - بتحقيقات النيابة بحيازته للمواد المخدرة المضبوطة مقررا أن المتهم الثانى وضعها بجواره على مقعد السيارة ، وكان لا ينقص من قيمة الاعتراف الذى تساند إليه الحكم فى قضائه ما يذهب إليه الطاعن من أن هذا القول لا يعد اعترافا بالحيازة وإنما كان قصده منه نسبة الجريمة إلى المتهم الثانى ، ذلك بأن محكمة الموضوع ليست مقيدة فى اخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الطريقة التى تصل إليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق . وإذ كان ذلك وكانت المحكمة قد استظهرت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملابساتها واقامت على توافره فى حقه - توافرا فعليا - أدلة سائغة اقتنع بها وجدانها فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٨ س ٣٠ ق ٧٢ ص ٣٥٥) .

٥٤٥ - من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر الواقعة و نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، ولما كان البين حسب تقارير الحكم أن شهادة ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده يتجر بالمخدرات وقد ضبطه وهو فى الطريق العام أمام منزله والجوهر المخدر واليسكين الملوث به والميزان والصنج والورق السلوفان أمامه على منضدة مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥ س ٣٠ ق ١٧٩ ص ٨٣٤) .

٥٤٦ - من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تتشكك فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى بالبراءة مادامت قد أحاطت بالدعوى عن بصرو وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى مبلغ اطمئنانها فى تقدير الأدلة . وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها ، وأن الأسباب التى ساقها الحكم - على النحو المتقدم - من شأنها أن تؤدي فى مجموعها إل مارتب عليها من شك فى صحة اسناد التهمة إلى المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان ماتعيبه الطاعنة على الحكم من أنه لم يدل برأيه فى الدلائل المستند من فئات الحشيش دون الوزن التى وجدت عالقة بجيب جلباب المطعون ضده ، مردودا بأن قضاء الحكم - على ماكشف عنه منطقه قد أقيم فى جملة على الشك فى صحة واقعة الضبط برمتها ، فلم تعد بالحكم حاجة - من بعد إلى مناقشة الدلائل المستند من الجوهر محل هذا الضبط لما كان متقدما ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ س ٣٠ ق ١٨٩ ص ٨٨٨) .

٥٤٧ - لما كان الحكم قد أورد : « أنه بالنسبة للمتهم الثانى فإن ركن علمه بالمخدرات مستفاد

مواد مخدرة

من ملازمته للمتهم الأول ثم قيادته السيارة من الاسكندرية ومن الحالة التي كانت عليها المخدرات بالسيارة فقد عثر عليها بداخل الحقيبة الخلفية وعلى المقعد وفي الفراغ بين هذا المقعد والمقعد الأمامي أي كانت خلف المتهم المذكور مباشرة مما يقطع بانه كان قد علم بامرها وشارك بصفته القائد في وضعها على هذه الصورة ، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، وإذ كان هذا الذي ساقته المحكمة فيما تقدم كافيا في الدلالة على أن الطاعن الثاني كان يعلم بكنه المادة المخدرة المضبوطة فإن ما ينعاه في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ س ٢٢ ق ١٢ ص ٧٩) .

٥٤٨ - لما كان الحكم فيما اعتنقه من صورة لواقعة الدعوى قد أورد عن حبوب الدواء المضبوط والغير مدرج بالجدول الملحق بالقانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات أن الطاعن قد حصل عليها لخلطها بالاقراص المخدرة المضبوطة الشبيهة بها ليقوم ببيعها مما يحقق له ربحا أكبر ، وكان قانون العقوبات قد نص في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه على أنه «يجوز للقاضي إذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة إن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها ، وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير حسن النية ، فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى من مصادرة لتلك الحبوب والتي ليست من المواد المخدرة وكذلك للنقود يكون قد أصاب صحيح القانون من بعد ما أوردته واستقام تدليله عليه من استعمال الطاعن تلك الحبوب بخلطها بالاقراص المخدرة واتجاره فيها ويغدو النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٣١ س ٢٢ ق ١٠٤ ص ٥٨٦) .

٥٤٩ - لما كان يبين من الحكم أنه عرض لدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بوجود المخدر في سيارته ورد عليه بأنه من غير المقبول إلا يعلم بذلك وهو مالك لها وكانت يده مبسوطة عليها طوال فترة قيادتها من تركيا مخترقا بها عدة دول عربية حتى وصل بها إلى أراض الجمهورية التي قرر أنه كان يزعم قضاء أربعة أيام فقط فيها . لما كان تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملابساتها على النحو المتقدم بيانه - علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط بالمخايء السرية التي أعدت بسيارته وعلى علمه بكنهها وردت - في الوقت ذاته - على دفاعه في هذا الخصوص ردا سائغا في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافرا فعليا - فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٧/١٥ س ٢٢ ق ١٢٤ ص ٧٠١) .

٥٥٠ - إذ كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطقه ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره - بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير معامل التحليل من أن صنج الميزان الثلاث وجدت ملوثة بانثار المخدر حالة أن التقرير أشار إلى تلوث واحدة منها فقط مادام أن ما أوردته الحكم من ذلك لم يكن له أثر في منطقه ولا في النتيجة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ س ٢٢ ق ١٤١ ص ٨١٢) .

٥٥١ - من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تتبى بذاتها عن

وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر ان يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها بل يكفي في تحقق تلك المظاهر الخارجية باى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لاتحتمل شكاً .

(الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٤ س ٢٢ ق ٢٠ ص ١٤٩) .

٥٥٢ - لما كان الحكم المطعون فيه ، وان سكت في منطوقه عن بيان كنه المضبوطات التي قضى بمصادرتها عن الجريمة التي قضى ببراءة المطعون ضده عنها الا انه بينها في اسبابه التي يحمل المنطوق عليها ، والتي تعد جزءا لا يتجزأ منه وهو بيان كاف لما هو مقرر في القانون من انه وان كان الاصل في الاحكام الا ترد الجحية الا على منطوقها ، الا ان هذه الجحية تمتد بالضرورة الى ما يكون من الاسباب مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزىء بحيث لا يكون للمنطوق قوام الا به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حدد ماهية المضبوطات التي قضى بمصادرتها ، وكان لا يوجد اى تناقض بين ما اورده الحكم في اسبابه بشأنها وما انتهى إليه في منطوقه ومن ثم فإن دعوى الخطأ في تطبيق القانون والتناقض لا يكون لها من وجه ويكون ملتبس الطاعنة في هذا الشأن على غير اساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ٤٦٨١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ س ٢٢ ق ٥٧ ص ٢٧٦) .

٥٥٣ - لما كان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها مايتبته البعض الآخر ولا يعرف اى الامرين قصدته المحكمة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى واورد اقوال شهود الاثبات كما هي قائمة في الاوراق ، ثم ساق ما قصد إليه في التنازع من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفي قيام التناقض ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٥ س ٢٢ ق ١١٢ ص ٥٤٧) .

٥٥٤ - لما كانت المغايرة بين الفقرة «د» من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الاولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن ان ادارة وإعداد او تهيئة المكان في حكم الفقرة «د» من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو مايلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الأمر المستفاد من منطلق التائيم في هذه الصورة من صور التسهيل لتعاطي بتغليب العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، اما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الاخف نوعا والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه بتوافر جريمة ادارة وتهيئة وإعداد مكان لتعاطي المخدرات التي دان الطاعن بها على مجرد ضبط المتهمين الآخرين - يدخنان مخدر الحشيش في مقهاه دون ان يستظهر العناصر القانونية التي تقوم عليها تلك الجريمة من تقاضى مقابل وتخصيص مكان لتعاطي المخدرات ويورد الادلة على توافرها في حق الطاعن ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٥٤) .

٥٥٥ - لما كانت نيابة مخدرات الاسكندرية تختص - طبقا لقرار انشائها رقم ٢٣٦٣ لسنة ١٩٨٠ - بالتحقيق والتصرف في الجرائم - المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة التي تقع بدائرة محافظة الاسكندرية ، ولما كانت

مدونات الحكم التي لا يمارى الطاعن في أن لها أصلها الثابت بالأوراق - تنبىء عن أن المجنى عليه كان قائما بحراسة مسكن أحد المقبوض عليهم في جناية اتجار بمواد مخدرة حتى تنتهى نيابة المخدرات المختصة من معابنته فإن المادة ٤٠ من هذا القانون تنطبق على واقعة التعدى على المجنى عليه أثناء قيامه بهذا العمل ومن ثم فلا يعيب الحكم في شيء إغفاله الرد على دفاع الطاعن ببطالان تحقيقات نيابة مخدرات الاسكندرية لعدم إختصاصها وذلك لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٨ س ٣٤ ق ٤٠ ص ٢١٤) .

٥٥٦ - لأن كان من المقرر أن حيازة المخدر بقصد الاتجار هي واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن بشرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .

(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ س ٣٤ ق ١٣٦ ص ٦٧٠) .

٥٥٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات توافر قصد الاتجار إلى القول بأن مجرد قيام الطاعن بتخزين المواد المخدرة بمقابل لحساب تاجرة أخرى يتحقق معه قيام هذا القصد على سند من القول أن الاتجار في مفهوم قانون المخدرات يتسع ليشمل كل تصرف بمقابل في المادة المخدرة ويتوافر ولو لم يتخذ الجانى الاتجار في المواد المخدرة حرفة له . وهذا الذى سلكه الحكم تدليلا على توافر الاتجار خطأ في تاويل القانون إذ يصح القيام بتخزين المادة المخدرة أو نقلها بمقابل دون أن يتوافر هذا القصد لدى من يختزن ومن ينقل بل ويصح أن لا يقوم لدى من اختزن المادة المخدرة أو نقلت لحسابه لما كان ذلك فإن هذا الخطأ في تاويل القانون الذى وقع فيه الحكم قد حجب عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بقيام أو عدم قيام قصد الاتجار لدى الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى بوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ س ٣٤ ق ١٣٦ ص ٦٧٠) .

٥٥٨ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة وأن أورد على لسان الضباط شهود الإثبات أن الطاعنين يتجران بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق وإذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه في إقناعه من عدم توافر قصد الاتجار أو التعاطى في حق الطاعنين - فإن ذلك يكون استخلاصا موضوعيا .

(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ س ٣٤ ق ١٥٧ ص ٧٩٩) .

٥٥٩ - من المقرر أن القصد الجنائى في جريمة إحراز المخدر أو حيازته أو نقله يتوافر متى قام الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره أو يحوزه أو ينقله من الجواهر المخدرة ولا حرج على القاضى في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه مدام أنه يتضح من مدونات الحكم توافره فعليا .

(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ س ٣٤ ق ١٥٧ ص ٧٩٩) .

٥٦٠ - لما كان الطاعن لا مصلحة له في نعيه على الحكم المطعون في شأن مصادرة للسيارة التي كان بها المخدر إذ قرر أنها ملك لوالدة زوجته وأنه كان قائدا لها فقط فإن هذه الأخيرة وحدها هي صاحبة المصلحة في ذلك وعليها أن تتبع مارسمة القانون في هذا الشأن لإستردادها إن كانت حسنة النية وكان لها حق استلامها - كما هو مقرر من أنه يتعين أن تعود على الطاعن مصلحة

حقيقية من طعنه ولا يجوز للطاعن أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده .

(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ س ٢٤ ق ١٥٧ ص ٧٩٩) .

٥٦١ - لما كان الطاعن قد اقتصر على إثارة خلو محضر الضبط من بيان وزن المخدر دون أن يطلب من المحكمة إجراء عملية الوزن ، وكان يكفى أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها بأن الإجراءات اللازمة لوزن المخدر قد اتخذت وأسفرت عن مقدار المخدر المضبوط وهو ما يجادل فيه الطاعن .

(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ س ٢٤ ق ١٦٧ ص ٨٤١) .

الفصل الحادي عشر

مسائل متنوعة

٥٦٢ - إن مجرد حقل المتهم للمخدر وهو عالم بماهيته يكفى للادانة حتى ولو كان البوليس في سبيل إثبات التهمة عليه هو الذي باعه المخدر بواسطة مندوب من قبله . وذلك لأن قبوله أخذ المخدر لنفسه مع علمه بحقيقته تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة الاحراز بصرف النظر عن التدبير السابق مادام الإحراز قد وقع منه برضائه وعن عمد منه .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/١٦ طعن سنة ١١١) .

٥٦٣ - إذا كان الظاهر مما أثبتته المحكمة أن المتهم كان متصلا بالمخدرات التي اتهم بالاتجار فيها وضالعا في إحرازها مع زملائه من قبل أن يتحدث معه في شأنها مرشد البوليس ، فإنه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المتهم من أن هذا المرشد هو الذي حرضه على ارتكاب الجريمة وتظاهر المرشد بأنه يريد شراء المخدرات من المتهم ، وتوصله بهذه الطريقة إلى كشف الجريمة - ذلك لا يمكن عده تحريضا على ارتكابها ، ولا يصح اتخاذ سببا لبطلان إجراءات التحقيق ، مادام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظا فيه صفة المرشد وكان يحصل لو أن من عرض الشراء كان من غير رجال البوليس .

(الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠) .

٥٦٤ - متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها أن المتهمين هم الذين دبوا جلب المواد المخدرة من خارج البلاد ، وأنهم حين علموا بوصولها خفوا لتسليمها ونقلوها بالفعل إلى سيارة لهم ، فإن م يكون من استعانتهم في ذلك ببعض رجال الجيش البريطاني على ظن أن هؤلاء سبيعانونهم في الجريمة بتسهيل دخول هذه المواد إلى البلاد ، وإبلاغ هؤلاء سلطة البوليس ، وطلب هذه السلطة إليهم التظاهر بقبول المعلومة حتى تتمكن من القبض على أفراد العصابة - ذلك ليس فيه ما يرفع مسئولية المتهمين عما وقع منهم عن طواعية واختيار تنفيذ المقصدهم من العمل على جلب المخدرات ثم وضع يدهم عليها إثر وصولها . ولا يصح القول بأن ذلك إنما وقع منهم بناء على تدخل من البوليس أو تحريض منه .

(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/٤) .

٥٦٥ - متى كان الحكم قد أثبت على الطاعن أن انتقاله ومعه المخدرات من السفينة التي

مواد مخدرة

جلبها عليها من خارج القطر إلى القارب الذى أوصله بها إلى الشاطئ . قد تم بإرادته وحسب الترتيب الذى كان قد أعدّه من قبل فإن ما اتخذته رجال البوليس من خدعة لكى ينزل فى القارب الذى أعدوه بدلاً من الذى كان ينتظره لاتأثيره فى ثبوت جريمة جلب المخدرات وإحرازها قبله ، إذ أن ما فعله رجال البوليس إنما كان فى سبيل كشف الجريمة وضبطها دون تدخل فى خلقها ولا فى تحويل إرادة مرتكبها عن اتمام ما قصد مقارفته .

(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤) .

٥٦٦ - إذا كان المتهم قد ضبط بالقاهرة فى مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ومعه مواد مخدرة وفى اليوم التالى فتش منزله بالاسكندرية وعثر به على مواد مخدرة فإن ما وقع من المتهم من إحراز المخدر سواء ما ضبط معه بالقاهرة أم بالاسكندرية إنما هو واقعة واحدة وقعت فى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يؤثر على ذلك أن المخدر ضبط على مرحلتين إذ أن إحراز المتهم لما ضبط معه فى القاهرة فى يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ، وما ضبط فى الاسكندرية فى اليوم التالى قد وقعا فى وقت واحد . وإن اختلفا فى وقت الضبط بسبب اختلاف المكان الذى ضبط فيه المخدر .

(الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/١/١١) .

٥٦٧ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم فى الجواهر المخدرة ، وإنما يكفى لتوقيعها أن يثبت حيازته أو إحرازه لها على أية صورة ، أما المادة ٣٤ فقد جاءت على سبيل الاستثناء فى صدد حالة واحدة هى التى يثبت فيها للمحكمة أن القصد منه هو التعاطى أو الاستعمال الشخصى - فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أعد مسكنه وإداره لتقديم المواد المخدرة فيه لآخرين للتعاطى وهى إحدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة (ج) من المادة ٣٣ السالفة الذكر ، فلا يكون قد أخطأ إذ أوقع عليه العقوبة الواردة فيها .

(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٦/١١/١٨ س ٩ ص ٩٥٢) .

٥٦٨ - أسبغت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها صفة مامورى الضبطية القضائية على مديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . وقد جرى نص المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : يقوم مامور الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى . وأوجبّت المادة ٢٤ من هذا القانون على مامورى الضبط القضائى وعلى مرعوسيه أن يحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ إليهم أو التى يعلمون بها بأية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة . ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم بياناً لواقعة الدعوى أن الاجراءات التى اتخذها ضباط إدارة مكافحة المخدرات قد قاموا بها التزاماً منهم بواجبهم فى اتخاذ ما يلزم من الاحتياط لاكتشاف جريمة جلب المخدر وضبط المتهمين فيها ، وهو ما يدخل فى صميم اختصاصهم بوصفهم من مامورى الضبط القضائى . فإن ما ينعاه الطاعن على الإجراءات التى قاموا بها بدعوى البطلان لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٢ س ١٧ ق ٢٤ ص ١٣٤) .

٥٦٩ - المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم

استعمالها والاتجار فيها جعلت لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . ومن ثم فإن صح قول الطاعن ببدء وقوع جريمة حيازة المخدر بدائرة مركز بلبيس بمحافظة الشرقية ، فإن ذلك لا يخرج الواقعة من اختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالقليوبية الذى استصدر الإذن ، ومادام تنفيذ هذا الإذن كان معلقاً على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة اختصاصه .

(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/١٩٦٦/١٧ س ١٦٩ ق ١٦٨ ص ٩١٨) .

٥٧٠ - إن اسناد تهمة حيازة المخدر إلى الطاعن وزوجته معا يقوم به التعارض بين مصلحتهما فى الدفاع التى قد تقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يتولى الدفاع عنهما معا . مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى تتوافر لمحاميه الحرية الكاملة فى الدفاع فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . ولما كانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كلا المتهمين مع قيام هذا التعارض ، فإنها بذلك تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/١٩٦٦/١٨ س ١٧ ق ١٨٥ ص ٩٩٤) .

(والطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٢٨ ص ٥٨١) .

٥٧١ - تناولت المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - عقاب كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغیر قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وقد استهدف الشارع بما نص عليه فى المادة المذكورة - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - أن يحيط بكافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملاً وقد يغفل فيها حائز المادة المخدرة بغیر قصد الاتجار أو التعاطى من العقاب .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ق ٢٢٤ ص ١٢٢٧) .

٥٧٢ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أن : « لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج » . ولما كان الثابت أن المتهم قدم إلى الضابط قطعة المخدر وطلب دخوله أحد الملاجئ دون أن يطلب إلحاقه بالمصحة ثم اعترف فى تحقيق النيابة بحيازته للمخدر المضبوط وتقديمه إياه للضابط وعل ذلك برغبته دخول السجن لفشله فى الحصول على عمل ، وإذ عرض عليه وكيل النيابة دخول إحدى المصحات لعلاج من الإدمان رفض ذلك وأصر على رغبته فى دخول السجن ، فإن الحكم إذ أثبت أن المتهم طلب إلى الضابط إلحاقه بإحدى المصحات للعلاج يكون معيباً بالخطأ فى الاسناد فى واقعة جوهريه لها أثرها على صحة تحريك الدعوى الجنائية ، وقد أدى به هذا الخطأ إلى الخطأ فى القانون - ذلك بأنه اعتبر أن تقديم المتهم المخدر للضابط من تلقاء نفسه فعلاً مباحاً لاستعماله حقاً خوله القانون وهو رغبته فى العلاج بما يرفع عن فعله صفة التجريم ، فى حين أن ما اتاه المتهم لا يندرج تحت أسباب الإباحة لأن المشرع إنما استحدث الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ سالف الذكر تدبيراً وقائياً أجاز للمحكمة الالتجاء إليه بالنسبة إلى من يثبت إدمانه على تعاطى المخدرات بأن

مواد مخدرة

تأمر بإيداعه إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها وذلك بدلاً من العقوبة المتبعة للحرية المقررة للجريمة ، أما إذا تقدم من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج فلا تقام الدعوى الجنائية عليه لأن دخوله المصحة يحقق هدف الشارع من تشجيع المدمنين على الإقبال على العلاج ، مما مفاده تأثيم الفعل في الحالين وإن كان جزاؤه مردداً بين العقوبة المقيدة للحرية أو التدبير الوقائي العلاجي ، وإذا كان الفعل مجرماً في الحالين فإن أسباب الإباحة تنحسر عنه . وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر القانوني فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٣٠ س ١٨ ق ٢٢ ص ١٢١) .

٥٧٣ - يجب تفسير نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال - على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية .

(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٢ س ١٨ ق ٢٧ ص ١٨٦) .

٥٧٤ - متى كانت الواقعة التي أسند لها مثل الاتهام للطاعن أثناء المحاكمة وهي إحرازه لقطعة المخدر التي ضبطت معه بقصد التعاطي ، هي جزء من كل مما كان منسوباً إليه إحرازه من مخدر ، فهي داخلة في نطاق تهمة الجلب الموجهة إليه أصلاً المرفوع بها الدعوى تبعاً ، ولا يعتبر مسلك النيابة إلا تنبيهاً منها لوصف احتياطي ، إذا بدا للمحكمة في خلوة المداولة الشك في تهمة الجلب ، وهو ما لا وجه معه لدعوى الإخلال بحق الدفاع أو البطلان في الإجراءات ، لما كان ما تقدم ولأن جلب المواد المخدرة في واقع الأمر لا يعدو أن يكون حيازة أو إحراز لهذه المواد ، وإذا كانت المحكمة قد أبدت تشككها في صلة الطاعن بالمخدر الذي ضبط مع المتهم الثاني ، إلا أنها قطعت في إحرازه لما ضبط معه من مخدر ، ولذلك فإن من حقها أن تنزل على هذا الذي أيقنت أنه الوصف القانوني السليم ، نزولاً من الوصف المبين بأمر الإحالة إلى وصف أخف ، وهو الإحراز بقصد التعاطي ، ولا يتضمن هذا التعديل إسناداً لواقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي اتخذها أمر الإحالة أساساً للوصف الذي ارتكبه .

(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ س ٢١ ق ١١٠ ص ٤٥٤) .

٥٧٥ - الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وإن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع . ولما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه جلب إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة جواهر مخدرة ، حشيشاً ، دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة . وطلبت معاقبته طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم

٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، وقد دان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذي خلا من أي قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب أو غيرها من الجرائم الواردة به وهي جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية من جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فإن النعي على الحكم بالبطلان في الإجراءات لخلو الأوراق من

إن من مدير عام الجمارك برفع الدعوى إعمالاً لحكم القانون الأخير يكون على غير سند من القانون .
(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨ س ٢١ ق ٢٣٤ ص ٩٨٥) .

٥٧٦ - إن بطلان التفتيش لا يحول دون اخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيارة ذات المخدر الذى ظهر من التفتيش وجوده لديه .

(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨ س ٢١ ق ٢٣٤ ص ٩٨٥) .

٥٧٧ - من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلائاً ، بل ترك الأمر فى ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل . وإذا كان مفاد ما أورده الحكم هو أن المحكمة أطمأنت إلى أن المخدر المضبوط لم تمتد إليه يد العبث فإنه لا يقبل من الطاعن منعه على الحكم فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ق ٢١٨ ص ٩٧٩) .

٥٧٨ - لما كان الشارع قد استهدف بما نص عليه فى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - من معاقبة كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى - أن يحيط بكافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملاً وقد بلغت منها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطى من العقاب ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يبين الغرض من الإحراز .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٨ س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢) .

٥٧٩ - الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع ، وإذا قامت النيابة العامة بالدعوى ضد الطاعن بوصف أنه جلب مخدراً دون الحصول على ترخيص كتابى بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذى خلا من أى قيد على حرية النيابة فى رفع الدعوى الجنائية عن جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به ، وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإن قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركى .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩) .

٥٨٠ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الجنايات بهيئة سابقة أصدرت حكمها بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه والمصادرة فقرر وحده بالطعن بالنقض فى الحكم المذكور دون النيابة العامة التى قصرت طعنها على المحكوم عليه الثانى المقضى ببراءته . وقد قضت محكمة النقض بقبول الطعنين ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة . ومحكمة الجنايات بهيئة مغايرة قضت بحكمها المطعون فيه بمعاقبة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه عشرة آلاف جنيه والمصادرة .

ولما كان نقض الحكم السابق - بالنسبة للمحكوم عليه الأول - حاصلًا بناءً على طلبه وحده دون النيابة العامة ، مما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملاً بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن نعي النيابة العامة يكون في محله مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتغريمه خمسة آلاف جنيه بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقررة بها .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩) .

٥٨١ - إنه وإن كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من اطلاقات قاضي الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة - وهي تمارس حقها في هذا التقدير - قد ألت بظروف الدعوى والمراحل التي سلكتها وما تم فيها من إجراءات إنمما صحيحاً . ولما كانت المحكمة عند تقديرها للعقوبة التي أوقعتها على المحكوم عليه الأول قد غفلت عن أنه ما كان يجوز لها قانوناً أن تتجاوز العقوبة المقررة بها عليه في الحكم الأول المنقوض وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والغرامة خمسة آلاف جنيه ، وقد امتد اثر هذا الخطأ في تطبيق القانون الذي تردت فيه المحكمة بالنسبة للمتهم المذكور فشمع المحكوم عليه الثاني ، مما يتأتى معه أن المحكمة لو كانت تفتنت إلى الحد الأقصى للعقوبة الذي يلزمها القانون بالوقوف عنده بالنسبة للمحكوم عليه الأول - وهو الأصيل في الاتهام ومحور الدعوى المطروحة - لما تجاوزته بالنسبة للمحكوم عليه الثاني ولما أنزلت عليه العقوبة الجسيمة التي أنزلتها ، بما يتعين معه قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه الثاني بعقوبة مماثلة للعقوبة المقررة على المحكوم عليه الأول وفقاً للتصحيح الذي أجرته هذه المحكمة ، وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع - باعتبار أن الطعن للمرة الثانية - مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩) .

٥٨٢ - من المقرر أن ضباط مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ س ٢٥ ق ٤٣ ص ١٩٥) .

٥٨٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجنايتي الاشتراك في الاتفاق الجنائي وجلب المواد المخدرة واعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليها عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة الأشد التي أثبتتها في حقها ، فإنه لا جدوى للطاعنة مما تثيره تعيباً للحكم في شأن جريمة الاشتراك في الاتفاق الجنائي .

(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥ س ٢٧ ق ١٧٦ ص ٧٧٤) .

٥٨٤ - إن ما تثيره الطاعنة بشأن الدور الذي قام به رجال الشرطة في الدعوى والإجراءات التي اتخذوها لضبطها - باتفاقهم مع الشاهدين - مردود بأن جريمة جلب المخدر وقعت بإرادة المتهمين وبالترتيب الذي وضعاه لها وتمت فعلاً لحسابهما وإن ما اتخذته رجال الشرطة من

الإجراءات لضبطهما في هذه الواقعة بعد التبليغ عنهما لم يكن بقصد التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .
(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥ س ٢٧ ق ١٧٦ ص ٧٧٤) .

٥٨٥ - من المقرر أن مناط المسؤولية في حالتى إحراز الجواهر المخدرة أو حيازتها هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وأن عقوبة جريمة الحيازة هي ذات العقوبة التى نص عليها القانون لجريمة الاحراز .
(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٠ س ٢٨ ق ٣٤ ص ١٥٦) .

٥٨٦ - الأصل أن المحكمة لا تقتيد بالوصف الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله من رأت أن ترد الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة احراز الجواهر المخدرة وهي بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعنة به . وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعنة واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإن الوصف الذى نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت إحراز الطاعنة للمخدر مجرداً من أى قصد إنما هو تطبيق سليم للقانون وليس فيه إخلال بحق الدفاع بحجة تغيير الوصف دون تنبيهه .
(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ س ٣٠ ق ١٢٥ ص ٥٨٨) .

٥٨٧ - متى كان القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة ، مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن الأول ارتكابه جريمة احراز جواهر مخدر بقصد الاتجار وأثبت في حق الطاعن الثانى تداخله بصفته وسيطاً في بيع هذا المخدر ، وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق احدهما لم يكن من شأنه أن يؤدي إلى تبرئة الآخر أو يجعل اسناد التهمة شائعاً بينهما شيوعاً صريحاً أو ضمنياً ، كما أن القضاء بإدانة احدهما لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذى يوجب إفرا د كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبده بالفعل ، ومن ثم فإن مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا أساس له من الواقع والقانون .
(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ س ٢١ ق ٥٢ ص ٢٦٢) .

٥٨٨ - لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات قد عدت الأمور المحظورة على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والإنتاج والتملك والإحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأية صفة كانت والتدخل بصفته

وسيطاً في شيء من ذلك ، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقاب تلك الحالات ، وأنه وإن كان قد أغفل ذكر الوساطة إلا أنه في حقيقة الأمر قد ساوى بينها وبين غيرها من الحالات التي حظرها في المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة في المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى عبثاً ينزه عنه الشارع ، ذلك لأن التدخل بالوساطة في حالة من حالات الحظر التي عدتها تلك المادة والمجرمة قانوناً ، لا يعدو في حقيقته مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة يرتبط بالفعل الإجرامى فيها ونتيجة برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكاً في الجريمة تقع عليه عقوبتها .

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ س ٣١ ق ٥٢ ص ٢٦٢) .

٥٨٩ - جريمة تسهيل تعاطي المخدرات تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال إيجابية - أيا كانت يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد تعاطي المخدرات تحقيق هذا القصد ، أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطي المخدرات وتهيئة الفرصة لذلك ، أو تقديم المساعدات المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطي المخدرات ، أيا كانت طريقة المساعدة . ويتحقق القصد الجنائي في تلك الجريمة بعلم الجانى بأن فعله يسهل هذا التعاطي ، ولا حرج على القاضى في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه مؤدياً إلى ذلك مادام يتضح من مدونات حكمه توافر هذا القصد توافراً فعلياً .

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٧ س ٢٢ ق ١ ص ٢٢) .

٥٩٠ - لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم ، وكانت المحكمة قد رأت أن أوراق الدعوى خالية من الدليل اليقيني القاطع على قيام واقعة الجلب في حق الطاعن الأول وقدرت أنه نظراً لكبر حجم كمية المخدرات المضبوطة وما قرره جميع الشهود من أنه يتجرى في المواد المخدرة وانتهت إلى أن التكييف الصحيح للواقعة قبله هو حيازة جوهر مخدر يقصد الاتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الإخلال بحق الدفاع أو البطلان في الإجراءات ذلك أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجرمى ومن حق المحكمة أن تنزل على الواقعة التى صحت لديها الوصف القانونى السليم نزولاً من الوصف المبين بأمر الإحالة وهو الجلب إلى وصف أخف هو الحيازة بقصد الاتجار ولا يتضمن هذا التعديل اسناداً لواقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التى اتخذها أمر الإحالة أساساً للوصف الذى أرتأه .

(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ س ٢٢ ق ١٢ ص ٧٩) .

(والطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٥ س ٣٢ ق ١١٢ ص ٥٤٧) .

٥٩١ - لما ان من المقرر أن جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة ، وكان وقوع الجريمة موضوع الدعوى الماثلة وإن بدا بدائرة محافظة الاسكندرية وكان ضبط المخدر قد تم عند الكيلو ٥٢/٥٣ من الطريق الصحراوي إلى القاهرة في مكان تابع لمحافظة الجيزة إلا أنه ليس من شأن هذا أن ينفى وقوع الجريمة بدائرة اختصاص محافظة البحيرة التى مربها الطاعنان حيث فطن أفراد الكمين الأول إلى مرور سيارتهما ، ولا يغير من ذلك الأمر أن يكون ضبطهما قد

اقتضى استمرار المطاردة حتى حدود المحافظة التالية والحكم المطعون فيه إذا اعتنق هذا النظر واعتبر أن الدفع بعدم اختصاص محكمة جنابات دمنهور على غير سند من القانون فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ س ٣٢ ق ١٢ ص ٧٩) .

٥٩٢ - وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تقتيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تقتيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة . إلا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق طبقاً للمادة ٣٠٧ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية - بالآتي يعاقب المتهم عن واقعة مادية هي التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها عناصر جديدة ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المتهم بوصف أنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « كوكايين » في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وكانت هذه الجريمة تختلف في أركانها وعناصرها المكونة لها عن جريمة جلب هذه المادة بغير ترخيص وهي الجريمة المنصوص عليها في مادتين ٢٧ و ٤٤ سالفتي البيان - ومن ثم فإنه ما كان يجوز للمحكمة أن تعاقب المتهم عن هذه الواقعة الأخيرة التي لم تكن مطروحة عليها ولم ترد بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور .

(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٠ س ٢٢ ق ٦٨ ص ٣٨٥) .

٥٩٣ - لما كانت المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة - قهراً عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنابات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة المكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات - وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة الدراجة الآلية المنوه عنها والتي لم يثبت لها استخداما في ارتكاب الجريمة لا تكون قد جانبت التطبيق القانوني الصحيح وينحسر عن حكمها مانعاه الطاعن عن دعوى التناقض .

(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٩٨/٦/١٠ س ٣٢ ق ١٠٩ ص ٦١٧) .

٥٩٤ - الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك في ١٩٦١/٣/٣٠ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ والتي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ هي مجرد دعوة من الدول بصفتهم أشخاص القانون الدولي العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات ، ويبين من الاطلاع على نصوصها أنها لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمناً - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة عليها ، وقد نصت المادة ٣٦ منها على الأحوال التي تدعو الدول إلى تجريمها والعقاب عليها ، دون أن تتعرض إلى تعريف الجرائم وإجراءات المحاكمة

مواد مخدرة

وتوقيع العقاب ، وتركت ذلك كله إلى القوانين المحلية في الدول المنضمة إليها ، يؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه ، لا تتضمن هذه المادة أى حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التى ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية ، ومن ثم فإن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به في جمهورية مصر العربية .
(الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٤ س ٢٢ ق ٣٠ ص ١٤٩) .

٥٩٥ - لما كان من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوطة في جميع الاحوال - إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات - التى تحمي حقوق الغير حسن النية - ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذى لم يكن فاعلاً أو شريكاً في الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه . وإذا كان ما تقدم وكانت السيارات غير محرم إحرازها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتضت على بيان واقعة ضبط المخدرات بالسيارة التى استخدمت في ارتكاب الجريمة دون استظهار ملكية السيارة وبيان مالكها وما إذا كانت مملوكة للمطعون ضده الأول الذى أسند إليه وحده قصد الاتجار - أم لقائدها - المطعون ضده الثالث - والذى أسند إليه مطلق الإحراز المجرد عن أى قصد - أم لأحد غيرهما ، وكان قصور الحكم هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه مع الاحالة دون بحث الوجه الآخر من الطعن .
(الطعن رقم ٤٥٦١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٤ س ٢٢ ق ٤٠ ص ٢٠١) .

٥٩٦ - استقرأ مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف إلى التدرج في العقوبات تبعا لخطورة الجريمة فنص في المادة ٣٣ على عقوبة الاعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك ، وكذا إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدر وإعداد وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات ، فقد شابه القصور في التسبب بذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا ولم يستظهر أركان الجريمة التى دان الطاعن بها والادلة على ثبوتها في حقه مما يعيبه ويوجب نقضه .
(الطعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٥٤) .

٥٩٧ - يكفى لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون المذكور . مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في هذه المواد حرفة له سواء كان إحراز المخدر أو حيازته لحسابه أو لحساب غير ممن يتجرون في المواد المخدرة دلالة ذلك أن نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالف الذكر بعد أن جرى على عقاب حالات الحيازة أو الإحراز أو الشراء أو البيع أو التسليم أو النقل أو تقديم المواد المخدرة للتعاطي بقصد الاتجار قد سلوى بينهما وبين الاتجار فيها بآية صورة فيتسع مدلوله ليشمل ما غير ذلك من

الحالات التي عدتها هذه المادة على سبيل الحصر المحظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للاتجار في المواد المخدرة .

(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ س ٢٤ ق ١٦٧ ص ٨٤١) .

٥٩٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعن بجريمتي جلب الجواهر المخدرة وتهريبها بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة وقضى بالزامه بالتعويض الجبركي إعمالاً للمادة ١٢٢/٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وكانت هذه المادة قد أوجبت الحكم على الجاني - إلى جانب الحبس والغرامة - بتعويض يعادل مثلي الضرائب الجمركية المستحقة فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلاً لمثلي قيمتها أو مثلي الضرائب المستحقة أيهما أكثر ، فإن فيما أثبتته الحكم ما يكفي بيانا للأساس الذي تساند إليه في القضاء بالتعويض وإذا كان الطاعن - على ما بين من محضر الجلسة - لم ينازع في مقدار التعويض المطلوب أو يثير شيئاً في خصوص عناصر تحديده فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لكونه دفاعاً موضوعياً يحتاج تحقيقاً ثنائياً عنه وظيفية محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧ س ٢٤ ق ٢١٨ ص ١٠٩٤) .

موازين ومكاييل

موجز القاعدة :

— إعلان المتهم بورقة التكليف بالحضور بتهمة حيازة سنج غير مضبوطة . إدانته أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط استناداً إلى ماورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعايرة وإقرار المتهم بضبط الميزان استئنافه يكون منصبا على حقيقة التهمة المسند إليه

راجع أيضا : غش .

القاعدة القانونية :

— متى كان الحكم الابتدائي قد استند في إدانة المتهم إلى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعايرة وإقرار المتهم بضبط الميزان لديه الأمر الذي يفيد إدانته عن حيازة الميزان وليس « السنج » كما ورد خطأ بورقة التكليف بالحضور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنفه ، فإنه يكون على علم بحقيقة التهم المسندة إليه ويكون استئنافه في الواقع منصبا عليها .

(الطعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ س ٩ ص ٣٦٧) .

مواقعة أنثى بغير رضائها - مواليد ووفيات

مواقعة أنثى بغير رضائها

راجع : اغتصاب أنثى - وقاع :

مواليد ووفيات

موجز القواعد :

- ١ — جواز الاستناد إلى شهادة الوفاة الصادرة من الحاخمخانة متى خلت السجلات الرسمية المعدة لإثبات الوفاة من أى بيان مخالف
- ٢ — دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود واسمى الوالدين المنتسب إليهما حقيقة . تعدد المبلغ تغيير الحقيقة في شيء مما هو مطلوب منه وإجراء القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به توافرجناية التزوير في محرر رسمى في حقه
- ٣ — جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمراراً تجديداً

راجع أيضاً : أحوال مدنية .

القواعد القانونية :

- ١ - متى كانت المحكمة قد أخذت بشهادة الوفاة الصادرة من الحاخمخانة بعد أن تبين من الشهادات السلبية التي قدمت خلو الدفاتر الرسمية المعدة لإثبات الوفاة من أى بيان مخالف لما ورد بها ، فإنها لم تخطئ ، ذلك أن المادة ٣٠ من القانون المدنى وقوانين المواليد والوفيات افترضت إمكان السكوت عن التبليغ عن الولادة أو الوفاة لعدة أو لآخرى .
(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ س ٨ ص ٦٠) .
- ٢ - نصوص المواد الأولى والسادسة والسابعة والثانية عشر والثالثة عشرة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقوانين ٦٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمواليد والوفيات يؤخذ منها مجتمعة أن دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود واسمى الوالدين المنتسب إليهما حقيقة ، ذلك بأن مجرد إثبات الميلاد دون بيان اسم المولود ووالديه لا يمكن أن يجزىء في بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لا تعتريه شبهة وحتى يكون ضالحا للاستشهاد به في مقام إثبات النسب - فإذا تعدد المبلغ تغيير الحقيقة في شيء

مما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به فإنه يعد مرتكباً لجناية التزوير في محرر رسمي .

(الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ س ١٠ ص ٨٠٦) .

٣ - جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمراراً تجديداً ، وذلك اخذاً من جهة بمقومات الجريمة السلبية - وهي حالة تتجدد بتداخل إرادة الجاني ، وإيجاباً من جهة أخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، ويظل المتهم مرتكباً للجريمة في كل وقت ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقاوم مادام الامتناع عن التبليغ قائماً ، ومتى كان المتهم لم يحاكم في ظل القانون السابق فإن القانون الجديد يكون هو الواجب التطبيق .

(الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٩ س ١١ ص ٨٥٨) .

موانع العقاب

موجز القواعد :

- تقسيم القانون أحوال الاعفاء في المادة ٢٠٥ عقوبات المعدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ إلى حالتين مختلفتين : « الأولى » وتشتط - فضلاً عن المبادرة بالأخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة - أن يصدر الأخبار قبل الشروع في التحقيق . وه الثانية ، فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالأخبار قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشتط - في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الأخبار - أن يكون أخباره هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . موضوع الاخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبى الجريمة . تمكن السلطات من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير هذا الطريق . لا اعفاء ١
- أحكام المادة ٦٢ عقوبات . لا يستفيد منها إلا الموظف والمستخدم العام عدم سريان أحكامها على موظفى وعمال الشركات التابعة لمؤسسات القطن ٢
- عدم إلزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعى . مثال ٣
- وقوع الجناية قبل اعتراف المتهم بارتكابها . عدم تمتعه بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ عقوبات ٤
- اقتصار الاعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً عقوبات على حالة قبول الرشوة فحسب ٥
- الجنون والعاهة العقلية وحدهما . هما مناط الاعفاء من العقاب وفق المادة ٦٢ عقوبات ٦
- تقدير توافر الاكراه أو الضرورة . موضوعى ٧
- علاقة الزوجية . لا تصلح سنداً للقول بتوافر حالة الضرورة الملجئة إلى خرق محارم القانون .. ٨

موانع العقاب

- الجنون والعمالة العقلية وحدهما هما مناط الاعفاء من المسؤولية . وجود الجاني في حالة من حالات الإثارة والاستفزاز . لا يتحقق بها العذر المعفى من العقاب . الدفع بها لا يعدو أن يكون مؤذنا بتوفر عذر قضائي مخفف . لمحكمة الموضوع مطلق تقدير أعماله أو إطرأحه . لا يعيب الحكم عدم الرد على هذا الدفاع الظاهر البطلان ٩
- الدفع بقيام حالة الضرورة . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة لنقض . أساس ذلك ؟ طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم ١٠

- حالة الضرورة هي التي تحيط بالشخص وتدفعه إلى الجريمة وقاية لنفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس وشيك الوقوع . ولم يكن لإرادته دخل في حلوله . شريطة أن تكون الجريمة هي الوسيلة الوحيدة لدفع ذلك الخطر ١١
- اعتبار الخطر الذي يهدد المال حالة ضرورة . خطأ في القانون ١٢
- حالات الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب . لا تنفي نية القتل ١٣

راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب

القواعد القانونية

- ١ - تنص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أنه :
« يعفى من العقوبات المقررة في المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق ويجوز للمحكمة اعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة إما في النوع وإما في الخطورة ، فالقانون قد قسم أحوال الاعفاء في هذه المادة إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة . واشترط في الحالة الأولى - فضلاً عن المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزورة - أن يصدر الإخبار قبل الشروع في التحقيق . أما الحالة الثانية من حالتى الاعفاء فهي وإن لم تسلمتزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق ، إلا أن القانون اشترط - في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار - أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة فموضوع الإخبار - في هذه الحالة - يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الإفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجريمة ، فإن كانت السلطات قد تمكنت من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير هذا الطريق فلا اعفاء . ولما كان الطاعن يسلم في أسباب الطعن بأنه أدلى بإقراره عقب القبض عليه وتفتيش مسكنه بإذن من النيابة العامة فقد دل بذلك على صدور الإخبار بعد الشروع في التحقيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم عن إقرار الطاعن - وهو مالا ينزع الطاعن في صحته - أن المتهم الثانى حضر إلى مسكنه في فترة غيابه عنه وترك العملة المزيفة المضبوطة وأن الشرطة داهمت منزله عقب عودته وإثناء امساكه بالمضبوطات ، وكان يبين مما أورده الحكم عن واقعة الدعوى أن تحريات الشرطة التي سبقت

صدور إذن النيابة العامة بالتفتيش قد دلت على قيام المتهم الثانى والطاعن بتزييف العملة المعدنية بمنزل ثانيهما . ولما كان الواضح مما تقدم ان امر المتهم الثانى كان قد تكشف قبل القبض على الطاعن وادلائه باقراره وان الاقرار لم يضاف جديداً إلى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من القبض على المتهم الثانى حتى يتحقق بذلك مناط الاعفاء الواردة في الفقرة الثانية المشار إليها ، فضلاً عن ان حالة الطاعن لا يتحقق فيها معنى الاخبار في هذه الحالة والذي يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى تسهيل القبض عليهم . ومن ثم فقد تخلفت شرائط الاعفاء بحالتيه .

(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ س ١٦ ص ٧١٠) .

٢ - الأحكام التى تتضمنها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام . ومن ثم لا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وإن كانت العلاقة بينه وبين من اصدر الامر تفرض عليه طاعته ، وإن كان ذلك ، وكان الواضح من سياق نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة واخضاعها لاشراف المؤسسة المصرية العامة للقطن وما دل عليه قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن إعادة تنظيم الشركات التابعة للمؤسسات المصرية العامة للقطن وما تلاها من قرارات جمهورية ، ان الشارع احتفظ لهذه الشركات بشكلها القانونى واستمرارها في مزاولة نشاطها ، مما مؤداه عدم اعتبار موظفى وعمل هذه الشركات من الموظفين والمستخدمين العاملين في حكم المادة ١/٦٣ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٢ ص ١٠٨٦) .

٣ - إن قول المتهم ان حالة العمل في المحلج إدارته كانت تجعل من العسير الاستغناء عن العمال الذين لم يستوفوا مسوغات تعيينهم دفعة واحدة - لا تشكل حالة ضرورة تبيح له مخالفة القانون خصوصاً وان العامل المعنى بالمخالفة - كما يبين من المفردات المضمومة وعقد العمل الخاص به - لم يكن عاملاً فنياً يتعذر الاستغناء عن خدمته ، وإنما كان خفيراً بالمحلج ، وبالتالي فإن ما يثيره المتهم في هذا الشأن لا يعدو ان يكون دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٢ ص ١٠٧٦) .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت وقوع جنايتى تسهيل الاستيلاء على مال الجمعية التعاونية للبترول والتزوير ، قبل اعتراف الطاعن بارتكابهما - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما اتاره الطاعن في شأن الاعفاء من العقوبة المنصوص عليه في المادة ٤٨ من قانون العقوبات ، بما يدل على اطراحه .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٩١٢) .

٥ - إن العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات ، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٩١٢) .

٦ - مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجانى لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل ، هو ان يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون

مرانع العقاب

او عامة في العقل دون غيرهما . وإن كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت بادلة سائغة ، سلامة إدراك الطاعن وقت ارتكابه للجرائم التي دين بها ووقت اعترافه بارتكابها في التحقيقات ، فإن النعى عليه في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٢ ص ١١٢) .

٧ - الفصل في الواقع الذي يتوافر به الاكراه او الضرورة هو من الموضوع ، يستقل به قاضيه بغير معقب .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧) .

٨ - العلاقة الزوجية في ذاتها لا تصلح سنداً للقول بقيام حالة الضرورة الملجئة إلى ارتكاب الجرائم او خرق محارم القانون .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧) .

٩ - مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما نقض به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون او عاهة في العقل دون غيرهما . فمتى كان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الإثارة والاستفزاز تملكته والجاته إلى فعلته دون أن يكون متمالكا إدراكه فإن ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسئوليته لا يتحقق به الجنون او العاهة في العقل - وهما مناط الاعفاء من المسئولية ، ولا يعد في صحيح القانون عذراً معفياً من العقاب ، بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مؤذناً بتوفر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في إعماله او إطرأه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض . ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم إذ هو دان الطاعن على سند من الأدلة السائغة التي أوردها دون أن يرد على هذا الدفاع على استقلال لظهور بطلانه .

(الطعن رقم ٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ س ٢٢ ق ٧٨ ص ٣٤٠) .

١٠ - لما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين اثارا دفاعاً مؤداه انهما كانا في حالة ضرورة الجائهما إلى ارتكاب ما أسند إليهما من جرائم إذ كانا ياتمران بامر المحكوم عليه الاول بوصفه رئيسهما فإنه لا يقبل منهما إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . فضلاً عن أنه مردود بما هو مقرر من أن طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المرعوس أن يطيع الأمر الصادر إليه من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه .

(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣ س ٢٥ ق ١٤٥ ص ٦٧٤) .

١١ - من المقرر أن حالة الضرورة التي تسقط المسئولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه او غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به او غيره ولم يكن لإرادته دخل في حله . ويشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسئولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تساند في قضائه بامتناع مسئولية المطعون ضده إلى أنه لجأ إلى إقامة البناء بدون ترخيص لضرورة وقاية نفسه وماله بسبب خارج عن إرادته لا يد له فيه ولا في قدرته منعه ، وهو تهدم البناء بسبب هبوط الأمطار ، فإن هذا الذي اتخذه الحكم أساساً لقضائه بنفي المسئولية الجنائية لا يصلح في ذاته سبباً للقول بقيام حالة الضرورة الملجئة إلى ارتكاب جريمة إقامة البناء بدون ترخيص وبأن إعادة البناء كانت الوسيلة الوحيدة لدفع خطر حال على النفس

أو وشيك الوقوع ، وإذ كان الحكم قد اتخذ من واقعة تهدم البناء على هذا النحو ذريعة للقول بقيام حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية ، فقد كان يتعين عليه أن يستظهر الصلة بين واقعة تهدم البناء بسبب هطول الأمطار والضرورة التي ألجأت المطعون ضده إلى إقامته على خلاف أحكام القانون ، وأن يستجلى هذا الأمر ويستظهره بادلة سائغة للوقوف على ما إذا كانت الجريمة التي ارتكبها المطعون ضده هي الوسيلة الوحيدة لدفع خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ، أو أنه كان في وسعه أن يتجنب ارتكابها بالالتجاء إلى وسائل أخرى يتمكن بها من وقاية نفسه أو غيره من ذلك الخطر الجسيم الحال بفرض قيامه ، مما قصر الحكم في بيانه .

(الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢ س ٢٦ ق ١٤٧ ص ٦٧٥) .

١٢ - لما كان الحكم قد انتطوى فيما ذهب إليه من امتداد الضرورة المعفية من العقاب إلى حالة الخطر الذي يهدد المال - على فهم خاطيء لأحكام حالة الضرورة وشروطها ، فإنه يكون قد تدرى في خطأ تطبيق القانون فوق ما شابه من قصور وفساد في الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢ س ٢٦ ق ١٤٧ ص ٦٧٥) .

١٣ - من المقرر أن حالات الاثارة والاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وكونه ارتكب فعله تحت تأثير أي من هذه الحالات ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٠ س ٣٣ ق ٢ ص ٢٠) .

موظفون عموميون

الفصل الأول : تحديد صفة الموظف العام

الفرع الأول	: صفة الموظف العام	١٦ - ١
الفرع الثاني	: من لا يعد موظفا عاما	١٩ - ١٧
الفرع الثالث	: مأمورو التحصيل والأمناء على الودائع	٢٤ - ٢٠
الفرع الرابع	: المكلفون بخدمة عامة	٢٨ - ٢٥

الفصل الثاني : اختصاصات وواجبات الموظف العام

الفرع الأول	: في جريمة تزوير الأوراق الاميرية	٤٠ - ٢٩
الفرع الثاني	: في جريمة تزوير الأوراق الرسمية	٤٩ - ٤١
الفرع الثالث	: في جريمة الرشوة	٦٣ - ٥٠
الفرع الرابع	: في التبليغ عن الجرائم	٦٤

الفصل الثالث : حماية القانون للموظف العام

الفرع الأول	: في رفع الدعوى الجنائية	٦٥ - ٧٥
الفرع الثاني	: في مسئولية الموظف عند طاعته امر رئيسه	٧٦ - ٧٧
الفرع الثالث	: في جرائم قذف الموظف والاعتداء عليه	٧٨ - ٨٦
الفرع الرابع	: في جريمة التداخل في الوظيفة العامة بغير حق	٨٧

موجز القواعد :

الفصل الأول

تحديد صفة الموظف العام

الفرع الأول - صفة الموظف العام

- تسوية القوانين بين موظفي الخاصة الملكية وبين الموظفين العموميين مما يجعل مزاوالتهم لأعمال وظائفهم تتسم بالطابع العام ١
- عدم اشتراط المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٢ لتوافر جريمة استيلاء موظف عمومي أو من في حكمه بغير حق على مال مملوك للدولة صفات خاصة في الموظف العمومي ، كما اشترطت المادة ١١٢ عقوبات ولا أن يكون المال قد سلم إلى الجاني بسبب وظيفته بل يكفي لتوافرها أن يكون الجاني موظفاً عمومياً أو من في حكمه وأن يكون المال الذي استولى عليه بغير حق مملوك الدولة ٢
- دخول موظفي ومستخدمي مصلحة السكة الحديد سواء قبل صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ أو بعد صدوره في عداد من يسرى عليهم نص المادتين ١١١ المعدلة بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٢ و ١١٩ من قانون العقوبات ٣
- العامل بالمصانع الحربية أو بمصانع الطائرات ، اعتباره من عمال الحكومة الذين تربطهم بها علاقة تنظيمية عامة . دخوله في طائفة المستخدمين العموميين المشار إليهم في المادة ١١١ عقوبات ... ٤
- المراد بالموظف العمومي في حكم المادتين ١٠٩ مكرراً ١١١ من قانون العقوبات : كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيراً بشرط أن يكون ممن تجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة . من هذه الأنظمة قانون الموظفين رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥١ والأنظمة الخاصة برجال الجيش والبوليس ٥
- الموظف العمومي المشار إليه في المادتين ٢١١ . ٢١٣ عقوبات : هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة بزاوله في أداء العمل الذي يناط به أداءه سواء كان هذا النصيب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية في الدولة أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية يستوى في ذلك أن يكون تابعاً مباشرة إلى

هذه السلطات أو أن يكون موظفاً بمصلحة تابعة لاحداها . اغفال الشارع النص على هذا الشخص المكلف بخدمة عامة في باب التزوير ٦

— مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات : شموله كل موظف أو مستخدم عمومي — ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ عقوبات — يختلس مالا مما تحت يده . متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته . اعتبار جندي القوات المسلحة من المكلفين بالخدمة العامة . خضوعه لحكم المادة ١١٢ عقوبات . مسئوليته عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته ٧

— هيئة قناة السويس . إدارتها مرفقا عاما من مرافق الدولة . تمتعها بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة إدارية هي قسط من اختصاصات السلطة العامة . اعتبار موظفيها في حكم الموظفين العموميين . انعطاف الحماية الخاصة التي تقرها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة عليهم . مثال ٨

— الشركة العامة لاستصلاح الأراضي . إلحاقها بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي . بقاؤها متمتعة بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ، افصاح المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العمامين . اعتبارهم في حكم الموظفين العمامين في صدد جريمة الرشوة . موظفو المؤسسات العامة : اخضاعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة ٩

— الموظف العمومي في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات ؟ هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي نيطة أدائه ، سواء كان هذا النصيب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية ، وسواء كان الموظف تابعا مباشرة إلى تلك السلطات أو بمصلحة تابعة لاحداها ١٠

— الهيئة العامة للأصلاح الزراعي . من أشخاص القانون العام . مالها مال عام . العاملون بها من الموظفين العموميين ١١

— الموظفون والمستخدمون في الشركات المؤممة لا يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين في انطباق الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٢ إجراءات عليهم . تعليل ذلك ؟ قضاء الحكم المطعون فيه بانعطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . خطأ في تطبيق القانون ١٢

— شركة النصر لتعبئة « الكوكاكولا » لم تفقد شخصيتها المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم . موظفوها وعمالها لا يعتبرون في حكم الموظفين العمامين إلا بالنسبة لجرائم معينة حددها الشارع في قانون العقوبات . عدم مجاوزة ذلك إلى مجال المادة ٦٢/٢ إجراءات فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام ١٣

— الموظف العام . تعريفه ١٤

— شرط اكتساب العاملين بمرفق عام صفة الموظف العام ؟ ١٥

— دخول رجال السلطة القضائية في عداد الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع في المادة ١٠٩ مكررا عقوبات . فقد القاضي صلاحيته للفصل في دعوى معينة . لا صلة له بحسب الأصل بولايته القضاء . أثر ذلك ؟ ١٦

الفرع الثاني - من لا يعد موظفا عاما :

- تحرير الورقة الرسمية من موظف عمومي . صفة لا بد أن تلازم مرتكبي التزوير بحكم القانون .
موظفو بنك الجمهورية هم مستخدمون في مؤسسة خاصة يقومون بخدمات خاصة لعملاء البنك
ولحسابه ١٧
- أمين شئونة بنك التسليف . اختصاصه بتحرير ايصالات توريد القمح لشئونة بنك التسليف
ودفتر الشئونة عدم اعتباره من الموظفين العموميين لتبعيته لبنك التسليف وهو ليس هيئة
حكومية ١٨
- كون المطعون ضده يعمل سائقا بإحدى الجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لإشراف الهيئة
العامة للإصلاح الزراعي . لا يكفي لاسباب الحماية المقررة بمقتضى المادة ١٦٢ . ج . عليه . وجوب
التحقق من أنه يشغل وظيفة في التنظيم الإداري للهيئة المذكورة . أو أن الجمعية التعاونية التي يعمل
بها مرفق عام ١٩

الفرع الثالث - مأمورو التحصيل والأمناء على الودائع :

- لا يشترط في مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ من قانون
العقوبات أن يكونوا من الموظفين المثبتين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين ٢٠
- اعتبار كاتب قيودات مأمورية الضرائب بالنسبة إلى الأوراق التي يتسلمها بمقتضى عمله من
الأمناء على الودائع في حكم المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ٢١
- النذب الكتابي الرسمي غير لازم لاعتبار الموظف من مأموري التحصيل ٢٢
- مندوب التحصيل . شموله كل شخص يوكل إليه عادة أو عرضا تحصيل الأموال . مثال لكاتب
الجلسة ٢٣
- المراد بالأمناء على الودائع هو كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو تمن بسبب وظيفته على
مال . لا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع . يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات
أعمال وظيفته ، أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه . أو أن تكون عهده التي يحاسب عليها قد نظمت بأمر
كتابي أو إداري ٢٤

الفرع الرابع - المكلفون بخدمة عامة :

- اعتبار المكلف بخدمة عمومية في حكم الموظف العمومي . المادتان ١١١ و ١١٩ من قانون ٦٩
لسنة ١٩٥٣ . مثال : باشجاويش كتيبة اختلس خيزا تسلمه لمباشرة توزيعه ؟ ٢٥
- شيخ الحارة هو من المكلفين بخدمة عامة . استحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام من
الخدمات العامة التي يؤديها شيخ الحارة خدمة للأمن العام . أخذه عطية مقابل عدم احضار أحد
الأشخاص لمكتب الآداب يعد رشوة ٢٦
- الجندي في الجيش . اعتباره من المكلفين بالخدمة العامة وخضوعه لحكم المادة ١١٢ عقوبات .

- مستوليته عما يكون تحت يده من أموال سلمت إليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما أم لا ٢٧
- اعتبار أمين شونة بنك التسليف في أداء ما يكلف به طبقاً للقوانين التموينية في حكم الموظفين طبقاً للمادتين ١١١ و ١١٩ عقوبات . دخوله في عداد الأمتاء على الودائع المشار إليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات عند استلامه حصة الحكومة من محصول القمح ٢٨

الفصل الثاني

اختصاصات وواجبات الموظف العام

الفرع الأول : في جريمة اختلاس الأموال الأميرية :

- مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٢ . شموله كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلماً إليه بسبب وظيفته سواء أكان التسليم مادياً أو وجد المال بين يديه بمقتضى وظيفته ٢٩
- إخفاء سبائك في معمل كلية الهندسة قطعة من الرصاص ومحاولة الخروج بها . اعتبار الواقعة جنائية اختلاس بالمادة ١١٢ أو ١١٣ ع ٣٠
- تحقق جريمة الاختلاس متى كان المال المختلس قد سلم إلى المتهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك في دفاتره م ١١٢ ع ٣١
- اختلاس الأموال الأميرية م ١١٣ عقوبات المعدلة بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٢ . عدم اشتراط أن يكون الشيء المختلس في حيازة الموظف ٣٢
- معاقبة المشرع العاملين بالمشروعات الخاصة الواردة حصراً في المادة ١١١ عقوبات ، بعقوبة أشد جسامة من المقرر لأمثالهم لو تركوا للقواعد العامة . مساهمة الدولة بنصيب في المشروعات الخاصة . يجعل العاملين فيها في حكم الموظفين العاملين . المادة ١١١ عقوبات . معاقبة الجاني بالعقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١٢ و ١١٣ عقوبات حسب الأحوال ٣٣
- الجمعية التعاونية ليست إلا منشأة تنطبق على العاملين بها الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ عقوبات ٣٤
- مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال تلك الأشخاص وأموال الدولة . سريان حكم المادة ١١٣/١ مكرر عقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد . ولو كانت تخضع لإشراف الدولة . معاقبة المتهم بعقوبة غير تلك المقررة للجناية المستندة إليه . يعيب الحكم . مثال في اختلاس ٣٥
- تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ بتسليم المال إلى الموظف العام ووجوده في عهده بسبب وظيفته . يستوى أن يكون المال عاماً مملوكاً للدولة أو خاصاً مملوكاً للأفراد ٣٦
- عدم جدوى النعي على الحكم عدم تعيينه مقدار المال الذي داخله الغش . مادام الطاعن يسلم بما أثبتته المحكمة تحديداً المقدار ما اختلس ٣٧

— جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها . متى كان المال مسلماً إلى الموظف العام أو من في حكمه طبقاً للمادتين ١١١ و ١١٩ من هذا القانون بسبب وظيفته وبأن يضيفه إلى ملكه وتتجه نيته إلى اعتباره مملوكاً له . مثال لتسبب سائح ٤٠

الفرع الثاني : في جريمة تزوير الأوراق الرسمية :

- اعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة إنشائها إلى الموظف المختص . اعتباره تزويراً في محرر رسمي ٤١
- اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمده من القوانين واللوائح فحسب بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ٤٢
- تحرير منطوق الحكم بالرول قبل النطق به . لا يوجب القانون التوقيع عليه من القاضي تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويراً ٤٣
- اعطاء الورقة المصطنعة شكل الورقة الرسمية ومظهرها . توفر الجريمة ولو لم تصدر فعلاً من الموظف المختص ٤٤
- اختصاص كاتب الجلسة بمقتضى المادة ٧١ من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات ٤٥
- اختصاص العمدة عملاً بمنشور الداخلية بتحرير الشهادة الإدارية المتضمنة إثبات وفاة من يتوفى من أصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٢٤ ٤٦
- مناط رسمية الورقة ؟ أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته ٤٧
- بيانات حكم الإدانة في جرائم تزوير المحررات . مثال لتسبب قاصر تدليلاً على صيرورة محرر عرني محرراً رسمياً بتدخل موظف عام فيه ٤٨
- عقد الزواج . وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف عام هو المأذون الشرعى . مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ؟ مثال . تقديم الطاعن وثيقة الزواج المزورة إلى الجهة المختصة بإثبات واقعات الأحوال المدنية وهو عالم بتزويرها . تتحقق به جريمة استعمال محرر رسمي مزور مع العلم بتزويره . أساس ذلك ؟ ٤٩

الفرع الثالث - في جريمة الرشوة :

- وجوب اختصاص المرتشى بجميع العمل المتعلق بالرشوة . غير لازم . كفاية أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة ٥٠
- عدم اشتراط دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها ضمن حدود وظيفته بل يكفي أن يكون له علاقة بها ٥١
- توافر الاخلال بواجبات الوظيفة بعرض جعل على عسكري لحمله على ابداء أقوال جديدة في شأن كيفية ضبط المتهم لتتجوز من المسئولية . قيام جريمة الرشوة ، في حق من عرض الجعل ٥٢
- اعتبار الموظف مختصاً بالعمل إذا صدر إليه أمر شفوي من رئيسه بالقيام به . يكفي أن يكون العمل الذي وقعت الرشوة من أجله له اتصال بأعمال وظيفة المرتشى ٥٣

- من أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء . يكفى في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفهية ٥٤
- الاخلال بواجب التبليغ عن الجرائم يندرج تحت باب الرشوة المعاقب عليها متى تقاضى الموظف جعلاً في مقابلته . اعتباراً من عرض الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب . م' ٢٦ . ١ . ج ٥٥
- الزعم بأن العمل الذى يطلب الجعل لادائه يدخل في أعمال وظيفة المتهم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية ٥٦
- كفاية كون الموظف له علاقة بالعمل المتصل بالرشوة ، أوله فيه نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة ٥٧
- تعيين أعمال الوظيفة . بمقتضى قانون أو لائحة . أو بتكليف من رئيس مختص . ولو صدر قرار وزارى بتنظيم العمل بين الموظفين ٥٨
- اختصاص رئيس الشئون الفنية بهيئة التأمينات في استخراج شهادات التأمين على العمال ٥٩
- مخالفة واجبات الوظيفة في معنى المادة ١٠٤ عقوبات . ذات مدلول أوسع من أعمال الوظيفة . شمولها أمانة الوظيفة ذاتها ٦٠
- كفاية كون الموظف له اتصال بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . وأن يكون الراشئ قد اتجرمه على هذا الأساس ٦١
- استظهار الحكم قدرأ من الاختصاص يسمح للمتهم بتنفيذ الغرض من الرشوة . كفايته . أمانة الوظيفة . تفرض على سائق السيارة الحكومية . وهو موظف عام ألا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له . وأن ينأى عن السعى لاستغلالها لصالحه ٦٢
- نص المادة ١٠٤ عقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٢ التى عدت صور الرشوة مطلقاً يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعدل واجبات أدائها . استهداف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة ، كصورة من صور الرشوة التى عدتها المادة الأخيرة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح أو التعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها . تقاضى الموظف مقابلأ على الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع في هذا النص . رشوة . تستوجب العقاب . مثال ٦٣

الفرع الرابع - فى التبليغ عن الجرائم :

- علم الموظف أو المكلف بخدمة عامة أثناء عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التى يجوز للنياحة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب . وجوب تبليغه عنها فوراً النياحة أو أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى . م ٢٦ إجراءات ٦٤

الفصل الثالث

حماية القانون للموظف العام

الفرع الأول - في رفع الدعوى الجنائية :

- ٦٥ — الاعفاء الوارد في المادة ٦٣ عقوبات . سريانه على من عين قانونا بديوان الخاصة الملكية السابق الذي نظم على غرار المصالح الاميرية وطبق على موظفيها ومستخدميها نفس الأنظمة واللوائح التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها
- ٦٦ — عدم سريان القيود الواردة في القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - التي منعت رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة - على الدعاوى الجنائية التي رفعت قبل صدوره
- ٦٧ — عدم جواز استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بالا وجه لإقامة الدعوى عن جريمة وقعت من موظف أو مستخدم أو رجل ضبط أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . عدم جواز الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بالاوجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم
- ٦٨ — عدم جواز استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بالاوجه لإقامة الدعوى في الجرائم التي تقع من الموظفين أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها . عدم جواز الطعن بطريق النقض في هذه الجرائم من المدعى بالحقوق المدنية تحصيلنا للموظفين من التعرض للشطط في الخصومة
- ٦٩ — رفع الدعوى الجنائية على الموظف أو المستخدم أو رجل الضبط . كفاية صدور الإذن برفع الدعوى وتكليف وكيل النيابة المختص بتنفيذه
- ٧٠ — شمول اختصاص الرقابة الإدارية للجهاز الحكومي وفروعه والجهات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالاً عامة وجميع الجهات التي تسهم الدولة فيها على أي وجه
- ٧١ — انبساط اختصاص الرقابة الإدارية على القطاع الخاص عند تعامله مع شركة من شركات القطاع العام ولو كان تعامله معها من الباطن
- ٧٢ — إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها خلافاً للمادة ٦٣ إجراءات . اتصال المحكمة بالدعوى في هذه الحالة معدوم . إن تعرضت للموضوع كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر . المحكمة الاستئنافية لا تملك التعرض لموضوع الدعوى . يتعين أن يقتصر حلها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود فيها . الأمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط لازم لتحريك الدعوى وصحة اتصال المحكمة بالواقعة . خلو الحكم المطعون فيه من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانوني رغم إثباته دفع المتهم به ، هو خلو للحكم من الأسباب التي بنى عليها قضاءه ، بما يبطله لمخالفته المادة ٣١٠ إجراءات

- على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة الذى قضى خطأ بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وأن تقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فى الموضوع حتى لا تقوت على المتهم إحدى درجتى التقاضى . المادة ١٩/٢ إجراءات ٧٣
- عدم امتداد أحكام المادة ٦٢ عقوبات إلى العاملين بالشركات العامة . أساس ذلك؟ ٧٤
- الحماية المقررة بمقتضى المادة ٦٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية . قاصرة على الموظفين والمستخدمين العموميين لما يرتكبوه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ٧٥

الفرع الثانى - فى مسئولية الموظف عند طاعة أمر رئيسه :

- أسباب الإباحة وموانع العقاب . شروط الإعفاء الوارد فى المادة ٦٢ ع . حسن نية الموظف وقيامه بوسائل التثبت والتحري واعتقاده مشروعية الفعل لأسباب معقولة . مثال ٧٦
- عدم امتداد طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٢ عقوبات بحال إلى ارتكاب الجرائم ٧٧

الفرع الثالث - فى جرائم قذف الموظف والاعتداء عليه :

قذف الموظف العام :

- القذف فى حق الموظف . اشترط حسن النية لإباحتة . لا يقبل من القاذف إثبات صحة الوقائع التى أسندها إلى الموظف إذا لم يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح لاحقاد شخصية ٧٨
- حسن النية فى جريمة قذف الموظفين . اعتقاد القاذف بصحة وقائع القذف . إذا كان قصد القاذف التشهير والتجريح شفاء لضفائن أو دوافع شخصية . فلا يقبل من موجه الطعن فى هذه الحالة إثبات صحة الوقائع التى أسندها إلى الموظف ٧٩

الاعتداء على الموظف العام

- اطلاق الشارع حكم م ١٠٩ عقوبات المعدل بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومى أو المستخدم متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به سواء وقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله أو فى غير فترة قيامه به . طالما أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو اجتنابه عمله قد تحقق نتيجة لذلك ٨٠
- عدم الاعتداد بالبائع فى جرائم الاعتداء على الموظفين ومقاومتهم الواردة فى الباب السابع من قانون العقوبات ٨١
- إثبات الحكم قيام الطاعن بتحريض الأهالى ضد رجال القوة وإمساكه مفتش التموين لمنعه من ركوب السيارة . كفايته لتحقيق الركن المادى لجناية المادة ١٢٧ مكرراً ١ عقوبات . الركن الادبى فى هذه

موظفون عموميين

- الجباية . يكفى فيه استظهار الحكم أن الغرض من التعدى هو حمل المجنى عليهم . بغير حق . على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم ٨٢
- المادة ١٤٥ عقوبات . القصد منها العقاب على أفعال إعانة الجانى على الفرار لم تكن معاقبا عليها من قبل . عبارة . « اخفاء أدلة الجريمة » . الواردة فيها لا تنطبق على حالات الاخفاء المقرر لها عقاب خاص . ومنها جناية المادة ١٢٧ مكررا عقوبات ٨٣
- متى تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٧ / ١ - ٢ مكررا « أ » عقوبات ٨٤
- كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء يدخل في أعمال الوظيفة ولو كان في غير أوقات العمل الرسمية ٨٥
- عدم استظهار الحكم وظيفه الضابط المجنى عليه وما إذا كان العمل الذي حال المتهمان بينه وبين أدائه يدخل في أعمال وظيفته أم لا . قصور ٨٦

الفرع الرابع - في جريمة التداخل في الوظيفة العامة بغير حق :

- تسليم المجنى عليها بوقوع الفعل عليها نتيجة إنداعها بمظاهر الجانى التي اتخذها لايهامها بأنه طبيب يوفر جريمتي هتك العرض بالقوة والتدخل في وظيفة عامة بغير وجه حق ٨٧

القواعد القانونية :

الفصل الأول

تحديد صفة الموظف العام

الفرع الأول : صفة الموظف العام :

- ١ - سوت القوانين بين موظفى الخاصة الملكية وبين الموظفين العموميين وبذلك لا يكون ثمة فرق بينهم إلا أن هؤلاء الأولين يتقاضون مرتباتهم من المبلغ الذى ترصده الدولة للمخصصات الملكية وهو ليس من أموال الملك الشخصية وإنما يتقاضاه بوصفه ملكا يزاول سلطانه المرسوم له بالدستور وما ينفق منه على موظفى الخاصة لا يعتبر أنه من شئون الملك الشخصية مما يجعل مزاولتهم لأعمال وظائفهم تتسم بالطابع العام لا بالطابع الخاص . (الظن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧٢٤) .

- ٢ - متى كانت الواقعة الثابتة في الحكم أن المتهم وهو عامل بمصلحة السكة الحديد استولى بغير حق على أدوات مملوكة للمصلحة قيمتها خمسة وعشرون جنيها ، فإن الواقعة على هذه الصورة تكون جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وهى استيلاء موظف عمومي « أو من في حكمه ، بغير حق على مال

مملوك للدولة إذ لا يشترط لتوافر هذه الجريمة صفات خاصة في الموظف العمومي كما اشترطت المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا أن يكون المال قد سلم إلى الجاني بسبب وظيفته بل يكفي لتوافرها أن يكون الجاني موظفا عموميا «أو من في حكمه» وأن يكون المال الذي استولى عليه بغير حق مملوكا للدولة وذلك بخلاف النص القديم للمادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور إذ كان يقتصر على عقاب من يأخذ نقودا للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة وسنداتهما وأمتعتها ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ من قانون العقوبات واختار لفظ المال فشمّل بذلك النقود وغيرها من جميع صور المال .

(الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٢ س ٩ ص ٨٧١) .

٣ - أن نص الفقرة الأولى من المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يدخل المستخدمين في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها في عداد من يسرى عليهم نص المادة ١١٩ من قانون العقوبات ، ولا جدال في أن موظفي ومستخدمى مصلحة السكة الحديد كانوا ولا يزالون - سواء قبل صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ في ١٨ من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو بعد صدوره - ممن يشملهم نص المادتين ١١١ ، ١١٩ سالفتي الذكر لأنه رغم صدور هذا القانون بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد «جمهورية مصر» وتغيير بعض الأوضاع فيها ، فإن المشرع لا يزال يعتبر هذه المصلحة في عداد الفلك العام للهيئة التنفيذية كما هو مفهوم صراحة من مذكرة القانون الإيضاحية .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ص ١٠٢٠) .

٤ - نصت المادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه «تسرى على موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له الخاص بنظام موظفى الدولة» ، فالتهم باعتباره عاملا في أحد المصانع الحربية يعتبر من عمال الحكومة الذين تربطهم بها علاقة تنظيمية عامة ، وبالتالي يدخل في طائفة المستخدمين العموميين المشار إليهم في المادة ١١١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٩ س ١٠ ص ٢٨٢) .

٥ - يراد بالموظف العمومي - بحسب قصد الشارع في المادة ١٠٩ - مكررا من قانون العقوبات - كل شخص من رجال الحكومة بيده نصيب من السلطة العامة ، فلا يدخل في هذا المعنى سوى رجال السلطة القضائية وكبار رجال السلطة التنفيذية والإدارية . ولكن الشارع لم يرد أن يقصر أحكام الرشوة على هذه الطائفة فنص في المادة ١١١ من قانون العقوبات على أن المأمورين والمستخدمين أيا كانت وظيفتهم يعتبرون كالموظفين وبذلك تنطبق أحكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيرا ، وإنما يشترط فيه بجانب ذلك أن يكون ممن تجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة ، وقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أحد هذه الأنظمة ، وهناك أنظمة أخرى خاصة برجال الجيش والبوليس وعلى هذا يدخل في حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين بمقتضى المادتين ١٠٩ مكررا ، و ١١١ من قانون العقوبات رجال الجيش والبوليس وموظفى الوزارات والمصالح ومستخدمىها على اختلاف طبقاتهم .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٣٠ س ١٠ ص ٢٦٤) .

٦ - الموظف العمومي المشار إليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد

موظفون عموميون

إليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي فيطبه أداؤه سواء كان هذا النصيب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية في الدولة أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية - يستوى في ذلك أن يكون تابعاً مباشرة إلى هذه السلطات أو أن يكون موظفاً بمصلحة تابعة لاحداها ، ولم ينص الشارع في باب التزوير على الشخص المكلف بخدمة عامة - وهو الذي يكلف ممن يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الأعمال العامة - ولو أراد الشارع التسوية بين القائم بخدمة عامة وبين الموظف العمومي في باب التزوير لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادتين ١١١ ، ١١٩ من قانون العقوبات المعدلتين بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١٦٨) .

٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي - ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ عقوبات المعدلة بالقانون سالف الذكر وبالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ - يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته . ولما كان المتهم الأول بوصفه جندياً في القوات المسلحة يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة ويخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات ، فإنه يصبح مسئولاً عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته .

(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٦٣ س ١٤ ص ٢٢٩) .

٨ - هيئة قناة السويس تقوم على إدارة مرفق المرور بالقناة ، وهو مرفق عام قومي من مرافق الدولة ، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة إدارية هي قسط من اختصاصات السلطة العامة ، ومن ثم فإن موظفيها بما فيهم مرشدو الهيئة يعتبرون في حكم الموظفين العموميين وتنعطف عليهم الحماية الخاصة التي تقرها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن رفع الدعوى الجنائية . ولما كان يبين من أوراق الدعوى أنه لم يصدر إذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد مرشد قناة السويس فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم جواز الاستئناف بالنسبة إليه يكون صحيحاً .

(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢/٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ٩٧) .

٩ - يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي وقرار مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بإنشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لاستصلاح الأراضي لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات استصلاح الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها وإقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك - ثم الحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي وبقيت تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع قراراتها لاعتماد المؤسسة العامة ، إلا في مسائل محددة مثل تلك التي تمس السياسة العامة والتخطيط والتسويق - وقد أفصح المشرع عن ذلك صراحة في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات

العامة كما افصح عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العمامين بما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الذين اخضعتهم لاحكام القوانين والنظم السارية على موظفي هذه الشركات وذلك على خلاف موظفي المؤسسات العامة الذين اخضعتهم لاحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة طبقا لما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - وذلك فيما عدا جريمة الرشوة إذ اضاف المشرع إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على انه يعد في حكم المرتشى «الموظف العمومي» مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ما ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن الطاعن وهو يعمل سائقا بالشركة العامة لاستصلاح الاراضي لا يعد موظفا أو مستخدما عموميا ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذى صفة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ س ١٥ ص ٣٤٩) .

١٠ - الموظف العمومي المشار إليه في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي نيظ به ادأؤه سواء كان هذا النصيب قد اسبغ عليه من السلطة التشريعية في الدولة أو السلطة التنفيذية أو القضائية ، يستوى في ذلك أن يكون تابعا مباشرة إلى تلك السلطات أو أن يكون موظفا بمصلحة تابعة لاحداها .

(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٤ س ١٨ ق ١١٠ ص ٥٥٩) .

١١ - يبين من نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ و ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، في صريح عبارتها وواضح دلالتها أن هيئة الإصلاح الزراعي هيئة عامة من اشخاص القانون العام تقوم على مرفق من مرافق الدولة ، وتتمتع بقسط من اختصاصات السلطة العامة ، ولها الاشراف على الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي الخاضعة لها وتوجيهها في حدود القانون ، كما أن ما لها مال عام ، ولها ميزانية تلحق بالميزانية العامة للدولة ، والعاملون فيها من الموظفين العموميين لأن العلاقة التي تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لائحية إذ تسرى عليهم القوانين واللوائح المنظمة للوظائف العامة .

(الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ق ٥٧ ص ٢٦١) .

١٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأن المشروعات المؤممة تامة كليا التي كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم ، وتلك قاعدة عامة القزمها المشرع المصري في كل ما أجرى من تأميم رأى أن يحتفظ فيه للمشروع المؤمم بشخصيته القانونية . ويتضح الأخذ بهذا المبدأ فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من أن تظل الشركات والبنوك المؤممة محتفظة بشكلها القانوني واستمرار ممارستها لنشاطها مع اخضاعه لاشراف الجهة الإدارية التي يرى الحاقه بها . ولاشك أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الذي امت بمقتضاه شركة النصر لتعبئة الزجاجات في صدره واحكامه لا تتضمن ما يؤدي إلى زوال شخصية المشروع المؤمم نتيجة للتأميم بل الابقاء على نظامها القانوني السابق فيما لا يتعارض مع التأميم ، وقد افصح الشارع عن اتجاهه إلى عدم

موظفون عموميين

اعتبار موظفى وعمل مثل تلك الشركات من الموظفين العامين بما كان عليه نص المادة الاولى من لائحة نظام موظفى الدولة وعمل الشركات التى تتبع المؤسسات العامة والجامعات الاجتماعية على موظفى وعمل هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا مقمما لعقد العمل ، وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده اياه فى المادة الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٣ التى حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان احكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ سنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذى حل محله فيما بعد القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذيا للقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين العامين فى موطن ما اورد به نصا كالشان فى جرائم الرشوة واختلاس الاموال الاميرية والتسبب بالخطا الجسيم فى الحاق ضرر جسيم بالاموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثانى بقانون العقوبات حين اضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على انه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة او إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما باية صفة كانت ، فجعل هؤلاء العاملين فى حكم اولئك الموظفين العامين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما اسبغته من حماية خاصة على الموظف او المستخدم العام . لما كان ما تقدم ، فإن المطعون ضدهما فى علاقتهما بالشركة لا يكونان قد اكتسبا صفة الموظف او المستخدم العام وبالتالي لا تنطبق عليهما الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ المشار إليها ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى إلى اعتبارهما من الموظفين او المستخدمين العموميين ورتب على ذلك انعطاف تلك الحماية عليهما بتأييده لحكم محكمة اول درجة القاضى بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة يكون قد اخطا فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢٢/١٧ س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ١٣٧٤) .

١٣ - المشروعات المؤممة تأميما كليا التى كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم . وتلك قاعدة عامة التزمها المشرع المصرى فى كل ما أجرى من تأميم رأى ان يحتفظ فيه للمشروع المؤمم بشخصيته القانونية . ويتضح الاخذ بهذا المبدأ فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من ان تظل الشركات والبنوك المؤممة محتفظة بشكلها القانونى واستمرار ممارستها لنشاطها مع اخضاعها لاشراف الجهة الإدارية التى يرى الحاقها بها . ولاشك ان القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الذى ادمت بمقتضاه شركة النصر لتعبئة زجاجات الكوكاكولا ، تجمعه مع القانون الاول وحدة الروح والهدف ولهذا اشار إليه صراحة فى صدره ، واحكامه لا تتضمن ما يؤدى إلى زوال شخصية المشروع المؤمم نتيجة للتأميم بل الإبقاء على نظامها القانونى السابق من حيث خضوعها للقانون الخاص فيما لا يتعارض مع التأميم . وقد افصح الشارع عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفى وعمل مثل تلك الشركات من الموظفين العامين بما كان عليه نص المادة الاولى من

لائحة نظام موظفي وعمل الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمل الشركات المذكورة واعتبار هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل . وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العمامين في موطن ما أورد به نصاً كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني بقانون العقوبات حيث أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدموا الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت - فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العمامين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام .

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٠ س ١٨ ق ١٧ ص ٩٦) .

١٤ - الموظف العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق .

(الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ س ٣٢ ق ٢١ ص ١٤٧) .

١٥ - لكي يكتسب العاملون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مداراً بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر .

(الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ س ٣٢ ق ٢١ ص ١٤٧) .

١٦ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن رجال السلطة القضائية يدخلون في عداد الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بأن رجال القضاء لا يعدون من الموظفين العموميين في صدد تطبيق هذا النص وبأنحسار هذه الصفة عن المبلغ لفقدانه صلاحية الفصل في الدعوى ورد عليه بأنه قول ظاهر الفساد «إذ أنه من المقرر أن المراد بالموظف العام بحسب، قصد الشارع في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات كل شخص من رجال الحكومة بيده نصيب من السلطة العامة ، ولا عبرة بالنظام القانوني الذي يحكم طائفة معينة من الموظفين ، فلا يشترط خضوعه للقانون الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة إذ أن هناك طوائف من الموظفين يخضعون لأنظمة خاصة كأعضاء الهيئات القضائية وهيئة التدريس بالجامعات وأفراد القوات المسلحة والشرطة ، ولم يثر أي جدال أو خلاف في أنهم يدخلون في نطاق الموظفين العموميين بالنسبة لتطبيق المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أما القول بأن رئيس المحكمة بعد أن جالس المتهم

موظفون عموميون

المعروض أمر قضيته عليه قد فقد صلاحيته وانقطعت صلته بالدعوى فهو قول يتضمن مغالطة كبيرة إذ أن المتهمين وهما يعرضان عليه الرشوة كأننا يعلمان بأنه القاضي الذي سيفصل في الاستئناف المرفوع من المتهم الثاني وصاحب الاختصاص، وكان ما أورده الحكم فيما سلف صحيحاً في القانون ذلك بأن فقد القاضي صلاحيته للفصل في دعوى معينة لا صلة له - بحسب الأصل - بولايته للقضاء ، ولا يترتب عليه انحسار صفة الوظيفة العامة عنه في خصوص المادة ١٠٩ مكرراً سالفة الذكر ، فإن ما يثيره الطاعن الثاني في شأن ذلك لا يكون له محل .
(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١/٤ س ٢٤ ق ٤ ص ٢٦) .

الفرع الثاني : من لا يعد موظفاً عاماً :

١٧ - لا محل في تعريف الورقة الرسمية للاستناد إلى المادة ٣٩٠ من القانون المدني لأنها وردت في الفصل الخاص باثبات الالتزام بالكتابة ، ولأن موظفي بنك الجمهورية هم مستخدمون في مؤسسة خاصة يقومون بخدمات خاصة لعملاء البنك ولحسابه ، وفضلاً عن ذلك فإن هذا الاستناد فيه توسعه نطاق الجريمة الذي حدده الشارع في المادتين ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات ومخالفة لصريح نصهما وما أوجبه الشارع في الورقة الرسمية من أن يكون محررها موظفاً عمومياً وهي صفة لا بد أن تلازم مرتكب التزوير بحكم القانون - وادخال غير الموظف العمومي في حيز هذين النصين فيه مخالفة للقواعد الأولية في المسؤولية الجنائية .
(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٦ س ١١ ص ١٦٨) .

١٨ - لا جدال في أن أمين الشونة المختص بتحرير ايصالات توزيع كميات القمح المطلوبة للحكومة واثبات بيان هذه الايصالات بدفتر الشونة ليس موظفاً عمومياً لأنه يتبع بنك التسليف الزراعي وهو ليس هيئة حكومية - فإذا كان الحكم قد اعتبر تزوير هذه الايصالات وهذا الدفتر جنائية تزوير في أوراق رسمية ، فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون .
(الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٤ س ١١ ص ٢٢٦) .

١٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اسبغ الحماية المقررة في المادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية على المطعون ضده لمجرد كونه يعمل سائقاً بإحدى الجمعيات التعاونية الزراعية التي تخضع في إشرافها للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، وهو ما لا يكفي بذاته للتدليل على توافر صفة الموظف العام أو المستخدم العام للمتهم كي تنعطف عليه الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية طالما أن المحكمة لم تتحقق من أن المتهم يشغل منصبا يدخل في التنظيم الإداري للهيئة العامة للإصلاح الزراعي التي هي من أشخاص القانون العام ، أو أن الجمعية التعاونية الزراعية التي يعمل بها هي مرفق عام تديره الدولة بطريق الاستغلال المباشر ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور .
(الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ س ٢٢ ق ٢١ ص ١٤٧) .

الفرع الثالث : مأمورو التحصيل والأمناء على الودائع :

٢٠ - لا يشترط في مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ عقوبات أن يكونوا من الموظفين المثبتين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين ، ومن ثم فإن المتهم يعتبر من

مأمورى التحصيل على أساس أنه مساعد مخزنجى بمصلحة السكة الحديد ومنوط به حساب النقود .

(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ س ٨ ص ١٣٢) .

٢١ - متى كان مقتضى عمل الموظف بوصف كونه كاتب قيودات مأمورية الضرائب فتح المظاريف المسجلة الواردة إلى المأمورية من الممولين ، والتي تحوى أذون البريد ، ورصد هذه الأذون في دفتر خاص ، وارسالها إلى الإدارة المحلية ، فإنه يكون أميناً على هذه الأوراق من وقت تسلمها حتى يرصدها في الدفاتر ويتولى إرسالها إلى الجهة الرئيسية له ، وبذلك يعتبر في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ أميناً على الودائع .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ س ٨ ص ١٩٤) .

٢٢ - لا يشترط لكي يعتبر الشخص من مأمورى التحصيل المشار إليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابي رسمى بل يكفى عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل .

(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ س ٨ ص ٤١٨) .

٢٣ - من المقرر أن مندوب التحصيل يشمل كل شخص يوكل إليه عادة أو عرضاً تحصيل الأموال ، فإذا اختلسها وكانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته فإنه يكون مرتكباً الجريمة المشار إليها في المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ ، ومن ثم فإذا كان المتهم حين ارتكب جريمة الاختلاس كان يعمل كاتباً بجلسة محكمة الجنح وأن المبلغ الذى اختلسه قد وصل إلى يده بسبب وظيفته ، فإنه ليس بلازم بعد ذلك أن يدلل الحكم على أنه ممن ورد ذكرهم بالمادة ١١٢ عقوبات .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٤ س ٩ ص ٢٢١) .

٢٤ - يراد بالأمانة على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو تمن بسبب وظيفته أو عمله على مال ، ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع وإنما يكفى أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه ممن تخولهم وظائفهم التكليف به ، أو أن تكون عهده التى يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو إداري - فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم المسلى بموجب إيصال موقع عليه منه بصفته أميناً لمخزن المدرسة ووقع على هذا الإيصال أعضاء لجنة التموين بها ، وقد اعترف المتهم بتوقيعه على الإيصال ، كما شهد الشهود بأن مخزن المدرسة فى عهده ، فإن الحكم إذ اعتبره من الأمانة على الودائع يكون صحيحاً فى القانون .

(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٥ س ١١ ص ٧٢٧) .

الفرع الرابع : المكلفون بخدمة عامة :

٢٥ - متى كان المتهم قد تسلم الخبز بوصف كونه باشجاويش الكتبية ليباشر توزيعه على الجنود ، فإنه يكون هو المتسلط بحكم مركزه على ما يوزعه ويكون وقت وقوع الاختلاس المسند إليه مكلفاً بخدمة عمومية عهد بها إليه ، ومن ثم فإن الحكم إذ دانه بالمادتين ١١١ ، ١١٩ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً لا خطأ فيه .

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ س ٨ ق ٣ ص ٨٢٥) .

موظفون عموميون

٢٦ - يقوم مشايخ الحارات في المدن - كما يبين من مطالعة الأورنيك «رقم ٢٣، شياخات - بخدمات عامة لصالح المجتمع ، أي أنهم من المكلفين بخدمة عامة ، ومن بين هذه الخدمات استحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام خدمة للأمن العام - فإذا أخذ أحدهم عطية مقابل عدم احضار أحد الأشخاص المطلوبين إلى مكتب الآداب فإن عمله هذا يعد رشوة .

(الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٨ س ٩ ص ٧٧٣) .

٢٧ - مجال تطبيق المادة ١١٢ ع المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته ، وإن كانت الخدمة العسكرية هي من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فإن المتهم - بوصفه جندياً في الجيش - يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة يخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات - ويصبح مسئولاً عما يكون تحت يديه من أموال سلمت إليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما أم لا .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٧/١٩٥٨ س ٩ ص ٩٢٥) .

٢٨ - أمين شونة بنك التسليف في أداء ما كلف به - طبقاً للقوانين التموينية - إنما يقوم بخدمة عامة تجعله في حكم الموظفين طبقاً للمادتين ١١١ ، ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، فضلاً عن ذلك فإن الأمين المذكور - في ظل القوانين والقرارات الصادرة بتنظيم التموين والاستيلاء على حصة الحكومة من القمح في بعض السنين وفقاً للأوضاع التي رسمتها تلك التشريعات - مكلف باستلام ما يرد للشونة من محصول القمح وأن يبقيه في عهده إلى أن يتم طلبه والتصرف فيه ، فهو بلا ريب من الأمناء على الودائع المشار إليهم في المادة ١١٢ من ذلك القانون .

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/١٦/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٦١) .

الفصل الثاني

اختصاصات وواجبات الموظف العام

الفرع الأول : في جريمة اختلاس الأموال الأميرية :

٢٩ - أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ من سنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المختلس مسلماً إليه بسبب وظيفته ، ولا يستلزم تطبيق هذه المادة سوى وجود الشيء في حفظ الموظف أو المستخدم الذي عهد إليه به ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً أو وجد بين يديه بمقتضى وظيفته .

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٩٩) .

(والطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥/٦/١٩٥٦ س ٧ ص ٨٦٣) .

٣٠ - متى كان الثابت بالحكم أن المتهم يعمل سبائكا في معامل كلية الهندسة بجامعة القاهرة وأنه احتجز أثناء عمله قطعة من الرصاص أخفاها في ملابسه ولم يخبر بذلك أحدا من زملائه في المعمل أو رؤسائه فيه ثم حاول الخروج بها من باب الكلية فضبطه الحارس ، فإن الوصف الصحيح للواقعة أنها جناية معاقب عليها بالتطبيق للمادة ١١٢ أو المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ حسبما يبين من بحث الظروف التي يعمل فيها المتهم وظروف وضع الرصاص المختلس في معامل الكلية .

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٩٩٦) .

٣١ - تتحقق جناية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ متى كان المال المختلس مسلما إلى المتهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك في دفاتره .

(الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٥٧ س ٨ ص ١٠١٩) .

٣٢ - لا يشترط لتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الشيء المختلس في حيازة الموظف ، بل يكفي أن تمتد يده بغير حق إلى مال للدولة ، ولو لم يكن في حيازة الموظف .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢/١٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٢٠) .

٣٣ - يبين من نص المادتين ١١١ و ١١٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أن الشارع قد استحدث في المادة الأولى منهما عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر في نص المادة المذكورة ، بعقوبة أشد جسامة مما لو تركهم والقواعد العامة إذا ما اقترفوا الفعل المادى المنصوص عليه في المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات ، وعلة تشديد العقوبة في هذه الحالة - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمصاحبة للقانون - أن أموال هذه المشروعات وأن كانت أموالا خاصة إلا أن اتصالها الوثيق بالاقتصاد القومى للبلاد يقتضى من الشارع رعاية أو فى - أما إذا ارتكب موظفوها ذلك الفعل المادى وكانت الدولة أو إحدى الأشخاص المعنوية العامة تساهم بنصيب فى مالها فإن العاملين فيها يعتبرون فى حكم الموظفين العموميين وفقا للمفردة السادسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات ويعاقب الجانى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات حسب الأحوال .

(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٣/١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٨ ص ١٠٠) .

٣٤ - لا يقدح فى انطباق الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على المتهم ، أنها لم تتضمن النص صراحة على موظفى الجمعيات التعاونية ، ذلك بأنه فضلا عن أن الجمعية التعاونية إن هى إلا منشأة وقد نص القانون على موظفى المنشآت ، فإن النصوص تكمل بعضها بعضا .

(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٣/١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٨ ص ١٠٠) .

٣٥ - استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وأموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها مادامت تملك أموالها بمفردها أو تساهم فى مالها بنصيب ما - أما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد - فهى وحدها التى يسرى عليها حكم المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات ولو كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو

موظفون عموميين

المؤسسات العامة مادام الاشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس مالها .

(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٨ ص ١٠٠) .

٣٦ - إذا كان الحكم قد ساءل المتهم عن جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣/١ مكرر من قانون العقوبات وانزل به عقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمس سنين وهي عقوبة غير مقررة في القانون لتلك الجنائية وإنما تدخل في نطاق عقوبة جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، بحيث لا يعرف أن كانت المحكمة قد دانته بالجنائية التي اشارت إليها في نهاية حكمها أو بالجنائية التي تنبئ عنها العقوبة التي اصدرتها ، فإن ذلك يصم الحكم بالقصور .

(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٨ ص ١٠٠) .

٣٧ - من المقرر أن جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان الشيء المختلس مسلماً إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقاً للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما مملوكا للدولة أو مالا خاصا مملوكا للأفراد ، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته . (الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ق ٥٧ ص ٢٦١) .

٣٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت على الطاعن بأدلة منتجة أنه اختلس مادتي الدبتركس والسيفين من عبواتها التي كان يضع فيها مكان ما يختلسه منها احجارا وترابا ، وعين مبلغ ما اختلسه ، وحدد قيمته ردا إلى شهادة الخبراء مما له أصله الثابت في التحقيق الذي أجرته المحكمة في الجلسة ، ولا ينازع الطاعن في شيء منه ، فلا يجديهِ المجادلة في تعيين مقدار ما داخله الغش وما لم يداخله ، مادام هو يسلم في طعنه بما اثبتته الحكم تعيينا لمقدار ما اختلس بأنه ٣٥٥ كيلوجراما من مادة الدبتركس ثمنها ٣٤٧ جنيه و ٩٠٠ م ، إذ أن الحكم اتخذ من ضبطه يقوم بالغش في مادتي الدبتركس والسيفين موضوع العجز دليلاً على اختلاسه للمقدّر الناقص في عهده أيا كان .

(الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ق ٥٧ ص ٢٦١) .

٣٩ - من المقرر أن جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات - والتي دين الطاعن بارتكابها - تتحقق متى كان المال المختلس مسلماً إلى الموظف العمومي بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون المال اميريا أو مملوكا لأحد الافراد ، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٥٤ ص ٦٨٧) .

٤٠ - يتحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة متى كان المال قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولاً عنه ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله في حدود الاختصاص المقرر لوظيفته .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٥٤ ص ٦٨٧) .

٤١ - تتحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات متى كان المال المختلس مسلماً إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقاً للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، وبأن يضيف الجاني مال الغير إلى ملكه وتتجه نيته إلى اعتباره مملوكا له بأى

فعل يكشف عن نيته في تملك هذا المال . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما حصله أن الطاعن بصفته موظفا عموميا (مأذون) قام بعقد العديد من الزيجات دون أن يثبت عقودها بدفاتر شهادات الزواج الرسمية بغية اختلاس رسومها وأنه لم يقدّم هذه الرسوم إلا في خلال التحقيق وبعد أن تتابعت الشكاوى المقدمة في حقه ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وهي أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق وتؤدي إلى ما رتب عليها ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن الذي أسسه على انتفاء نية الاختلاس لديه نظراً لضالة الرسوم وطول أمد تحصيلها وأطرحه في قوله «وحيث أن تعمد المتهم عدم إثبات عقود الزواج التي اتهم باختلاس رسومها في دفاتر المأذونية وسكوته على إثبات عقود الزواج التي اتهم باختلاس رسومها في دفاتر المأذونية وسكوته على ذلك مدة طويلة وعدم تحركه لرد الرسوم إلا في ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٥ بعد أن قطع التحقيق ضده بشأنها شوطا بعيدا رغم أن بعض هذه العقود قد عقد في عام ١٩٥٧ ، وإصراره في كافة مراحل تحقيق الدعوى على أنه لم يعقد هذه العقود ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنه انتوى اختلاس هذه الرسوم وتملكها والاحتفاظ بها لنفسه بعد تحصيلها . ولا يؤثر في مسئوليته عن جنائية الاختلاس قيامه برد المبلغ المختلس بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٥ لأن هذا الرد ليس من شأنه أن يؤثر في مسئولية المتهم الجنائية عن جريمة الاختلاس التي ارتكبها وتوافرت عناصرها القانونية في حقه» فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع والقصور في الرد على انتفاء نية الاختلاس لا يكون لها محل . (الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ س ٢٣ ق ٢٨٤ ص ١٢٦٥) .

الفرع الثاني : في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية :

٤٢ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب إنشاؤها إلى موظف مختص بتحريرها ولا فرق بين أن تصدر منه أو تنسب إليه زورا بجعلها على منوال ما يحره شكلا وصورة .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٥٢) .

٤٣ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمده من القوانين واللوائح فحسب بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها .

(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١١ س ٨ ص ٦٥١) .

٤٤ - تتحقق رسمية الورقة متى كان محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها فإذا كان الثابت أن القاضي يحزر منطوق الحكم في الرول قبل النطق به وكان القانون لا يوجب التوقيع عليه منه فإن تغيير الحقيقة فيه باصطناعه برمته وتضمينه بيانات غير صحيحة أو بتعمد أحداث تغيير فيه على خلاف الواقع تتوافر معه جميع الأركان القانونية لجريمة التزوير في المحررات الرسمية .

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ س ٩٠ ص ٦٦٢) .

موظفون عموميون

٤٥ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ان تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .

(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ س ٩ ص ٦٦٨) .

٤٦ - ان كاتب الجلسة مختص بمقتضى المادة ٧١، من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات ، فيكون التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة معاقبا عليه باعتباره تزويرا في محرر رسمي .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ س ٩ ص ٩٥٢) .

٤٧ - الشهادة الإدارية المتضمنة اثبات وفاة من يتوفى من اصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٢٤ تحرر بمعرفة العمدة وهو - موظف عمومي - تابع لوزارة الداخلية التي صدر منها منشور ينظم تحريرها - ومختص بتحريرها واعطائها الصفة الرسمية بقصد الاستعانة بها على تسجيل بعض العقود العرفية دون حاجة إلى اجراءات التوثيق ، فتغير الحقيقة في هذه الشهادة بتضمينها بيانات غير صحيحة عن تاريخ وفاة صاحب التكليف يعتبر تزويرا في محرر رسمي .

(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ س ١٠ ص ٤٤٦) .

٤٨ - مناط رسمية الورقة أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته .

(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٤ س ١٨ ق ١١٠ ص ٥٥٩) .

٤٩ - يجب للإدانة في جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف ماهية تغير الحقيقة وإلا كان باطلا . ولما كان الحكم المطعون فيه عند اثباته ما تبين من الاطلاع على المحرر المزور وايراد اقوال المدعى بالحقوق المدنية ، لم يكشف إلا عن المحرر عندما كان عرفيا في اول الامر وذلك باصطناع الطاعن محررا نسب صدور زورا إلى المدعى بالحقوق المدنية عن اقراره بأن مقدم الطلب (الخفير الخصوصي) مستمر في العمل بالدائرة التي ورث المدعى بالحقوق المدنية بعض الأطيان التي تتكون منها وأنه يوافق على تجديد الترخيص له بحيازة السلاح الناري ، وأما ما جاء تاليا لذلك فلم يفصح عنه الحكم ، فلم يبين الحكم الصورة التي تداخل بها أحد الموظفين العموميين فيه ، ومدى اتصال هذا التداخل بالبيان الخاص بالاقرار والموافقة المنسوبين كذبا إلى المدعى بالحقوق المدنية ، سواء بالتحقق من صحة هذه البيانات أو بالموافقة على صحتها أو تمهيدا لتوقيع الموظف العمومي عليها حتى تنسحب رسمية تلك الورقة على جميع ما دون بها قبل تقديمها إلى الموظف أو الموظفين العموميين مما كان يقتضى من الحكم أن يبين من هو الموظف أو الموظفين العموميين الذين تداخلوا في المحرر ، واختصاص كل منهم في هذا التداخل ومداه وسنده حتى يكون الحكم كاشفا عن أن المحرر الذي كان عرفيا في اول الامر قد انقلب إلى محرر رسمي بهذا التداخل وأن رسميته تنسحب إلى البيانات التي حررت به منذ وقت تحريره . أما وقد خلا الحكم من ذلك ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى، ويحول بينها وبين أن تقول كلمتها في شأن انقضاء أو عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٨ س ٢٤ ق ١٧ ص ٧٢) .

٥٠ - لما كان عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف عام هو المأذون الشرعى ، وهذه الورقة قد اسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون للأثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ، ومناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو احد المتعاقدين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى إلى إثبات غير الحقيقة في هذا الصدد بعد تزويرا ، وكون المرأة في عصمة آخر هو من الموانع الشرعية للزواج - على ما سلف بيانه - وإثبات المأذون الشرعى خلو الزوجين من الموانع بعد إذ قرر امامه الطاعن والمتهمة الأخرى بذلك مع انهما يعلمان أنها في عصمة آخر ، يتحقق به جريمة الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج مع العلم بذلك ، إذ استعمل الطاعن هذه الوثيقة بان قدمها إلى الجهة المختصة بإثبات واقعات الأحوال المدنية سنداً إلى ما دون فيها ، وهو على بينة من أمرها فإن جريمة استعمال محرر رسمي مع العلم بتزويره تتوافر قبله ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه بهذه الجريمة قد اقترن بالصواب . ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد امسكت عن تقديم الطاعن للمحاكمة بتهمة الاشتراك في تزوير ذلك المحرر ، لأن عدم تقديمه للمحاكمة بالتهمة المذكورة - في هذه الدعوى - لا اثر له في توافر أركان جريمة استعمال المحرر المزور والتي دلل الحكم المطعون فيه على قيامها .

(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٠ س ٣٣ ق ٦٦ ص ٣٢٢) .

الفرع الثالث - في جريمة الرشوة :

٥١ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشى هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٧ س ٩ ص ١٧) .

٥٢ - ليس ضرورياً في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له علاقة بها .

(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٦ س ٩ ع ٣ ص ٧٠١) .

٥٣ - إن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدت صور الرشوة قد نص على « الإخلاء بواجبات الوظيفة » ، كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوة امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو المكافاة على ماوقع منه ، وجاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة جديداً في التشريع عند تعديله مطلقاً من التقييد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائماً أن تجرى على سنن قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع في النص ، فإذا تعاطى الموظف مقابل على هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، وإذن يكون عرض الرشوة على الصورة الثابتة في الحكم على العسكى وهو أحد أفراد سلطة الضبط وقائم بخدمة عامة في

موظفون عموميين

سبيل حمله على ابداء اقوال جديدة غير ما سبق ان ابداه في شأن كيفية ضبط المتهمة وظروف هذا الضبط والميل به إلى ان يستهدف في ذلك مصلحتها لتنجو من المسؤولية وهو امر تناذى منه العدالة وتسقط عنده ذمة الموظف وهو إذا وقع منه يكون اخلايا بواجبات وظيفته التي تفرض عليه ان يكون امينا في تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما بوشر فيها من إجراءات تتخذ اساسا لأثر معين يرتبه القانون عليها وهذا الاخلال بالواجب يندرج بغير شك في باب الرشوة المعاقب عليها قانونا متى تقاضى الموظف جعلا في مقابله ، ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب .

(الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ص ٧٦٦) .

٥٤ - يكفي لكي يكون الموظف مختصا بالعمل ان يصدر إليه امر شفوي من رئيسه بالقيام به ، كما يكفي ان يكون العمل الذي دفعت الرشوة من أجله له اتصال بأعمال وظيفة المرتشى ، وإذا كان العمل قد جرى في المحاكم على ان يقوم الكاتب الاول بأمر رؤسائها بتحديد الجلسات حتى ينتظم العمل في دوائر المحاكم المتعددة ، وحتى توزع القضايا على الجلسات توزيعاً عادلاً ، وكان لا تعارض بين ما جرى عليه العمل وبين ما أورده نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات فإن إدانة المتهم بجريمة عرض رشوة على كاتب اول محكمة للاخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات ولم تقبل منه يكون صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ص ٧٧٩) .

٥٥ - يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، كما يكفي في صحة التكليف ان يصدر بأوامر شفوية - فإذا كان الحكم قد دلل تدليلاً سائغاً على ان عمل الساعى ، المبلغ ، يقتضى التردد على المكان الذى تحفظ به ملفات الممولين للمعاونة في تصفيها وأنه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظفى مأمورية الضرائب - وهم من رؤسائه - فإن التحدى بانعدام احد اركان جريمة الرشوة يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥) .

٥٦ - مفاد نص المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية ان واجب التبليغ عن الجرائم التى يعلم بها الموظفون العموميون او المكلفون بخدمة عامة اثناء تادية عملهم او بسبب تاديتة هو امر يدخل في واجبات وظيفتهم مما يعرضهم للمسؤولية التاديبية إذا خالفوا هذا الواجب ، ونتيجة لما تقدم فإن عرض الرشوة على الموظف العمومى للامتناع عن أداء واجب التبليغ عن الجريمة المكلف بها قانونا هو امر يتعلق بذمة الموظف ، فإذا وقع منه هذا الامتناع يكون اخلايا خطيرا بواجبات وظيفته التى تفرض عليه التبليغ عن الجرائم التى يعلم بها اثناء تاديتة عمله او بسبب تاديتة ، وهذا الاخلال بالواجب يندرج تحت باب الرشوة المعاقب عليها قانونا متى تقاضى الموظف جعلا في مقابله ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب .

(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/١ س ١٠ ص ٥٨٩) .

٥٧ - الزعم بان العمل الذى يطلب الجعل لادائه يدخل في أعمال وظيفة المتهم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى او وسائل احتيالية - وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فعلاً من الموظف دون ان يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا

الاختصاص - فإذا كان الحكم قد دلل تدليلاً سائغاً على صدور هذا الزعم من المتهم فلا معقب عليه فيه .

(الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ س ١١ ص ٧٠٦) .

٥٨ - من المقرر في القانون أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له علاقة به ، أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٧٦٢) .

٥٩ - لا يحتم القانون أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة ، وليس فيه ما يمنع أن يدخل في أعمال الموظف العمومي كل عمل يرد عليه تكليف صادر من رئيس مختص ، ولا يقدح في ذلك أن يكون هناك قرار وزاري بتنظيم توزيع العمل بين الموظفين لأن ذلك إجراء تنظيمي لا يهدر حق رئيس الإدارة في تكليف موظف بعمل خاص بإدارة أخرى .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٧٦٢) .

٦٠ - إذا كان الطاعن لا يجحد أن الموظف المعروض عليه الرشوة هو رئيس الشئون الفنية الذي يدخل في اختصاصه التفتيش على قسم الملفات المعهدة إليه باستخراج شهادات التأمين ، فإن في هذا ما يجعل له اختصاصاً في صدد استخراج هذه الشهادات .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٧٦٢) .

٦١ - ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها ، داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس .

(الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ق ٤٩ ص ٢٠٠) .

٦٢ - إذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه وعد المتهم الأول ، السائق بوزارة السد العالي وهو موظف عام ، بمنحه مبلغاً من المال لنقل كمية من القصب بالسيارة الحكومية المخصصة لقيادتها واستظهر الحكم أن عمل المتهم الأول هو قيادة تلك السيارة ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وكانت أمانة الوظيفة تفرض على سائق السيارة الحكومية ألا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له لقاء مصالح الجهة التابع لها ، وأن ينأى عن السعي لاستغلالها لمصلحته الشخصية ، فإن ما وقع من هذا السائق يغدو إخلالاً بواجبات وظيفته في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ق ٤٩ ص ٢٠٠) .

٦٣ - لما كانت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدت صور الرشوة وجاء نصها في ذلك مطلقاً من كل قيد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل دائماً أن تجرى على سنن قويم . ولما كان المشرع قد استهدف من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة التي عدتها المادة ١٠٤ معدلة من قانون العقوبات مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح أو التعليمات بحيث تشكل أمانة الوظيفة ذاتها . فإذا تقاضى الموظف مقابل على الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع من هذا النص كان فعله رشوة مستوجبا للعقاب ،

وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن وهو باحث بمراقبة الخبرة الحسابية بجمرك الاسكندرية ورئيس اللجنة التي أرسلت إلى الجمعية لبحث موضوع الغرامة التي فرضتها مصلحة الجمارك وكان الطاعن لا يدعى خلاف ذلك فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٧ س ٢٤ ق ١١٠ ص ٥٦٤) .

الفرع الرابع : في التبليغ عن الجرائم :

٦٤ - التفتيش - كما هو معرف به في القانون - هو ذلك الإجراء الذي رخص الشارع فيه التعرض لحرمة الشخص بسبب جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه ، وذلك تغليباً للمصلحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة واحتمال الوصول إلى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة ، كما يصح في القانون استيقاف الشخص الذي يضع نفسه باختياره موضع الشبهات والريب بأفعال أو بأقوال تستلزم التدخل للكشف عن حقيقته ، وقد أوجبت المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية على كل من علم من الموظفين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تادية عمله أو بسبب تاديبته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي - فإذا كن الثابت من الحكم أن « الوصول ، كان مباشر أصلاً عملاً من أعمال وظيفته - وهو التثبت من وجود عهدة المتهم من سلاح وذخيرة بالصوان المعد لحفظها - وفي تلك الأثناء وقع بصره على « المخيش » ، ولما تحرى خبره بدا له من تصرفات المتهم ما يوحى بأن في الأمر جريمة تحفظ عليه وأبلغ النيابة العامة بما وقع ، فلا مخالفة فيما اتاه لحكم القانون .

(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ س ١٠ ص ٨٨٨) .

الفصل الثالث

حماية القانون للموظف العام

الفرع الأول : في رفع الدعوى الجنائية

٦٥ - متى كان المتهم قد عين طبقاً للأوضاع القانونية في وظيفة بديوان الخاصة الملكية السابق الذي نظم على غرار المصالح الأميرية وطبق على موظفيها ومستخدميها نفس الأنظمة واللوائح التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها سواء بسواء ، فإنه يكون في هذا القدر من الكفاية ما يخوله الحق في الافادة من الاعفاء الوارد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ص ٢٣١) .

٦٦ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي منع رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، فإنه لا محل لما يتمسك به المتهم من وجوب أعمال مقتضى القيد الذي استحدثه القانون سالف الذكر والذي لم يعمل به إلا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك أن الاجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .
(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٩ س ٨ ص ٣٩٦) .

٦٧ - حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي عدل المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ إجراءات الدعوى ضد الموظفين أو المستخدمين أو رجال الضبط لجرائم وقعت منهم أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها ، حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، كما عطل حق رفع الدعوى بالطريق المباشر كذلك ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض باقيا على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الاتهام والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، بل أن هذا المنع يجب أن يمتد لنفس العلة التي أفصح عنها الشارع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - وهي « أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعتههم الطبيعية للشكوى منهم » - إلى الطعن بطريق النقض أيضاً مادام الشارع قد قصد إلى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفي نطاق الجرائم المشار إليها في النص وما دام الطعن بالطريق العادي وبطريق غير العادي يلتقيان عند الرد إلى تلك العلة التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحصينا للموظفين العامين من شطط المخاصمة .
(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧١٠) .

٦٨ - أشار الشارع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ إلى الحكمة التي قصدها من تعديل المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهي أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم ، ونزعتههم الطبيعية للشكوى منهم ، فحرم - فيما حرمه من اتخاذ إجراءات الدعوى ضدهم لجرائم وقعت منهم أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بالوجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض باقيا للمدعى بالحقوق المدنية ، بل أن هذا الطعن يجري عليه حكم المنع من الطعن بالاستئناف ، مادام الطعن بالطريق العادي وغير العادي يلتقيان عند الرد إلى العلة التي توخاها الشارع من تعديل المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية تحصينا للموظفين من التعرض للشطط في الخصومة .
(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٥/١٦ س ١٠ ص ٥٤٥) .

٦٩ - لا يشترط في رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت أثناء تادية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٣ في فقرتها الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي أن يأذن أحدهم برفع الدعوى ويكلف أحد أعوانه بتنفيذه ، وبصدور الأذن تسترد النيابة كامل حريتها فيما يتعلق بإجراءات رفع الدعوى ومباشرتها ، فلا تثريب على وكيل النيابة المختص أن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة

التي تطرح فيها القضية على المحكمة وبإشراف إجراءات التكليف بالحضور بنفسه .

(الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢١ س ١٩٦٠ ق ١١ ص ٢٧٢) .

٧٠ - إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ، تختص الرقابة الإدارية بالآتي : (ج) الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم ، والعمل على منع وقوعها ، وضبط ما يقع منها . كما نصت المادة الرابعة من ذات القانون على أن « تبشر الرقابة الإدارية اختصاصاتها في الجهاز الحكومي وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التي تبشر أعمالاً عامة ، وكذلك جميع الجهات التي تسهم الدولة فيها بأي وجه من الوجوه ، فإن ذلك مما يعتبر معه أن المشرع لا يقصر حق الرقابة على الموظفين بالمعنى المفهوم في فقه القانون وإنما بسطه ليشمل العاملين في جميع الجهات والأجهزة المنصوص عليها في المادة الرابعة المار ذكرها .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢) .

٧١ - متى كان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الطاعنين الأول والثاني من مقاولي القطاع الخاص وقد نيط بهم مباشرة أعمال عامة من باطن الشركة المصرية للأعمال المدنية وهي إحدى شركات القطاع العام وقد عرض المذكوران الرشوة بقصد إخلال من عرضت عليهما بواجبهما عند تحديد المبلغ الواجب دفعه لهيئة التامينات الاجتماعية عن هذه الأعمال ، فإن اختصاص الرقابة الإدارية ينبسط عليهما .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢) .

٧٢ - من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها ومابنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تنص على موضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة مرصود دونها ، إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة بالواقعة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى بتحريكها بغير الطريق القانوني رغم أنه أثبت في مدوناته أن المتهم قد دفع به وكان هذا الدفع جوهرياً لتعلقه بالنظام العام مما يوجب على المحكمة تحقيقه والرد عليه فضلاً عن أنه وقد فصل في موضوع المعارضة مقتصرأ على تزديد أسباب الحكم الذي وقف عند حد رفض الدفع بسقوط الدعوى ، فإنه يكون قد خلا من الأسباب التي بنى عليه قضاءه بالمخالفة لنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية بما يبطله فوق ما تقدم مما يتعين معه نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٨٥ ص ٢٨٤) .

٧٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار المطعون ضدهما ، الموظفين بشركة مؤمنة ، من الموظفين أو المستخدمين العموميين ، ورتب على ذلك انعطاف الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية عليهما بتأييده لحكم محكمة أول

درجة القاضى بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وإذا كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع إليها عن حكم محكمة أول درجة بإلغائه ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على المتهمين ، وذلك طبقاً لنص المادة ١٩٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧ س ٢٢ ق ٣٠٩ ص ١٣٧٤) .

٧٤ - من المقرر أن الأحكام التى تتضمنها المادة ٦٣ من قانون العقوبات إنما تنصرف بصراحة نصها إلى الموظف العام فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وبالتالي فإن حكمها لا يمتد إلى العاملين بالشركات العامة سواء منها المؤممة أو التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ، إذ أن المشرع قد أقصع عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفى وعمل مثل هذه الشركات من الموظفين العموميين فى هذا الشأن بما كان عليه نص المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمل الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفى وعمل الشركات المذكورة واعتبار هذا النظام متما لعقد العمل . وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ التى حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذى حل محله فيما بعد القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وكلما رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين العموميين فى موطن ما أورد به نصاً كالشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالمباين الثالث والرابع من الكتاب الثانى بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمى الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بآية صفة كانت ، فجعل هؤلاء العاملين فى حكم أولئك الموظفين العموميين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال المادة ٦٣ من قانون العقوبات - لما كان ذلك - وكان الطاعن وهو يعمل سائقاً بالشركة العربية لاستصلاح الأراضى البور لا يعد موظفاً أو مستخدماً عاماً فى حكم هذه المادة فلا يجوز له الاحتفاء بما ورد فيها .

(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٤ س ٢٥ ق ١٦٣ ص ٧٥٦) .

٧٥ - الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة

موظفين عموميين

إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبوه من جرائم أثناء تادية الوظيفة أو بسببها .

(الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٨١٢/٩ س ٢٢ ق ٢١ ص ١٤٧) .

الفرع الثاني - في مسئولية الموظف عند طاعة أمر رئيسه :

٧٦ - اورد الشارع المادة ٦٣ من قانون العقوبات ليجعل في حكمها حصانة للموظفين العموميين حتى لا يتحجروا في اداء واجباتهم أو يترددوا في مباشرتهم لهذه الواجبات خشية الوقوع في المسئولية الجنائية وقد جعل الشارع اساساً لمنع تلك المسئولية أن يكون الموظف فيما قام به حسن النية ومن انه قام ايضاً بما ينبغي من وسائل التثبت والتحري وانه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به وان اعتقاده كان مبنياً على اسباب معقولة ومن ثم فإذا كان المتهم يعمل في ظروف تجعله يعتقد انه وهو يقوم بخدمة الملك السابق في الوظيفة المخصصة له إنما كان يباشر عملاً له صبغته الرسمية وارتكب فعلاً ينهى عنه القانون تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيسه الذي تجب عليه طاعته فإنه لا يكون مسئولاً على أي الاحوال .

(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ص ١٢٢١) .

٧٧ - من المقرر أن طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم وانه ليس على المرعوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن تمسك الطاعن بالاحتفاء بحكم المادة المذكورة في مجال تحميله السيارة قيادته حمولة تزيد عن المسموح به إطاعة منه لأوامر رؤسائه - على فرض حصوله - يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان وبعبداً من محجة الصواب مما لا يستأهل من المحكمة رداً .

(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٤ س ٢٥ ق ١٦٢ ص ٧٥٦) .

الفرع الثالث - في جرائم قذف الموظف والاعتداء عليه :

- قذف الموظف العام :

٧٨ - يشترط قانوناً لاجابة الطعن المتضمن قذفاً وسباً في حق الموظفين أن يكون صادراً عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سيئ النية ، ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضغائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التى استند بها إلى الموظف ، وتجب ادانته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

(الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٥ س ٨ ص ١٢٢) .

٧٩ - استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادراً عن حسن نية ، أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة

العامه - لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ، و لا يقبل من موجه الطعن في هذه الحال إثبات صحة الوقائع التي اسندها إلى الموظف ، بل تجب إدانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .
(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٥٥) .

٨٠ - الاعتداء على الموظف العام :

٨٠ - ان الشارع اطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو المستخدم متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من ادائه مستقبلاً طالما أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .
(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٤٩٢) .

٨١ - لا يعتد بالباعث في جرائم الاعتداء على الموظفين ومقاومتهم الواردة في الباب السابع من قانون العقوبات ، وإنما يكفي لتوافر الركن الأدبي في تلك الجرائم أن يرتكب الجاني الاعتداء وهو مدرك لما يفعل عالم بشروط الجريمة التي لا يلزم لوجودها غير توافر القصد الجنائي العام .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٦/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٢٢) .

٨٢ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنة - بما لا تنازع في صحة اسناد الحكم بشأنه - انها قامت بتحريض الاهالي المتجمعين ضد رجال القوة وانها أمسكت بمفتش التموين محاولة منعه من ركوب السيارة ، فإن ذلك يكفي لتحقيق الركن المادي للجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات . ولما كان الحكم قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة ان غرض الطاعنة من تعديها قد انصرف إلى حمل المجني عليهم بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم هو ضبط الطاعنة وكمية الخبز اللازمة للتحقق من جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر ، فإن ذلك يتوافر به الركن الأدبي للجناية المذكورة .

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٣١/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٦٧ ص ١٣٠٩) .

٨٣ - إن الشارع لم يضع نص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات إلا للعقاب على أفعال لم تكن من قبل معاقبا عليها ، فكافة الطرق التي بينتها هي أفعال إعانة للجاني على الفرار مما لم يكن في ذاته مكونا لجريمة خاصة منصوص عليها في القانون ومقرر لها عقاب معلوم . اما ما كان من هذه الأمور . يعاقب عليه القانون - مثل التعدي على موظف عمومي كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تنطبق عليه هذه المادة ، ذلك بان المراد من عبارة ، واما باخفاء أدلة الجريمة ، الواردة بها إنما هو الاخفاء الذي ماكان القانون يعاقب عليه ، اما إذا كان اخفاء أدلة الجريمة مكونا في ذاته لجريمة أخرى معاقب عليها قانونا فإن مثل هذه الصورة التي يقرر لها القانون عقابا خاصا وإن كانت في الواقع اخفاء لتلك الأدلة - لم يبعث عليه أولاً وبالذات سوى إعانة

الجاني على الفرار من وجه القضاء - ليست البتة معاً قصده الشارع بعبارة ، واما باخفاء أدلة الجريمة ، بل أن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها ، وغاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من أفعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها في القانون وفي أن واحد يكون جريمة المادة ١٤٥ المشار إليها .

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢١ س ٢٤ ق ٢٦٧ ص ١٢٠٩) .

٨٤ - من المقرر أنه يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو كان في غير أوقات العمل الرسمية ، ومن ثم فإن القول بأن الشرطيين ... و ... كانوا في وقت الراحة مردود بأنهما كلفا بمرافقة النقيب ... أثناء قيامه بضبط المتهم الأول . ومن ثم فقد وقع الاعتداء عليهما أثناء تادية وظيفتهما وبسببها .

(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧١/١/١٩ س ٢٧ ق ١٨٨ ص ٨٢٤) .

٨٥ - من المقرر أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٧/١ ، ٢ مكرراً لا تتحقق إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً من أعمال وظيفته لا يحل له أن يؤديه ، أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بإدائه . . .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ ق ١٥٢ ص ٧٣٠) .

٨٦ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر . وظيفة الضابط المجنى عليه وما إذا كان العمل الذي منعه الطاعنان من أدائه يدخل في أعمال وظيفته أم لا ، بالرغم من إثارة المدافع عن الطاعنين هذا الدفاع بالجلسة ، فإن الحكم يكون قاصراً في بيان هذا الركن من أركان الجريمة التي ادانها بها .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ ق ١٥٢ ص ٧٣٠) .

الفرع الرابع - في جريمة التداخل في الوظيفة العامة بغير حق :

٨٧ - متى ثبت أن المجنى عليها قد انخدعت بالمظاهر التي اتخذها المتهم والتي أدخل بها في روعها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فسلمت بوقوع الفعل الذي استطل إلى موضع الصفة منها وخدش حيائها ، فإن هذا مما تتحقق به جريمة هتك العرض بالقوة والتدخل في أعمال طبيب المستشفى بغير حق .

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ س ١١ ص ٦٢٧) .

مياه غازية

موجز القواعد :

— تحقق العنصر المادي في جريمة إنتاج مياه غازية غير مطابقة لمرسوم المياه الغازية بقصد البيع باحتوائها على مواد غريبة ولو كانت غير ضارة بالصحة ١

— وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كيميائياً وبكتريولوجياً ومطابقة لمعايير المياه النقية ، والا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي . المادتان ٢ و ٧ من مرسوم المياه الغازية . الجدل في مصدر المياه المستعملة في التحضير . غير مقبول . يستوى في تطبيق حكم المرسوم المذكور أن يكون مرجع البكتريا تفاعلاً طبيعياً أو تلوث المياه . طالما قد ثبت من تحليلها كيميائياً وبكتريولوجياً عدم نقاوتها وعدم مطابقتها لمعايير المياه النقية ٢

— جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك تحقق عنصرها المادي بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية ٣

راجع أيضاً : غش

القواعد القانونية :

١ - يتحقق العنصر المادي في جريمة - إنتاج مياه غازية غير مطابقة لرسوم المياه الغازية بقصد البيع - باحتوائها على مواد غريبة بغض النظر عما إذا كانت هذه المواد ضارة بالصحة ، أو غير ضارة .

(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٨/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠١٧) .

(والطعن رقم ١٢٣٩ و ١٢٤٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٨/١٩٥٩ لم ينشر) .

٢ - صراحة نص المادتين الثانية والسابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ - في وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كيميائياً وبكتريولوجياً وأن تكون مطابقة لمعايير المياه النقية الواردة من الموارد العمومية في مناطق الإنتاج والا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي . ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في التحضير وبأنها تخضع لعوامل طبيعية مختلفة أو القول بأن البكتريا لا ترى بالعين المجردة ، إذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجعها تفاعلاً طبيعياً أو تلوثاً بالمياه طالما ثبت من تحليلها كيميائياً وبكتريولوجياً عدم نقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٩/١٩٦٢ س ١٤ ص ٨٧٩) .

(والطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ٥/٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ٤٠٧) .

٣ - جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك يتحقق عنصرها المادي بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية بالمخالفة لأحكام المادتين ٢ ، ٧ من مرسوم المياه الغازية دون أن يقتضى ذلك تدخلاً إيجابياً لأحداث هذا الأثر المؤتم .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ٥/٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ٤٠٧) .



نسب - نشر أخبار كاذبة - نصب - نظام عام - نفقة - نقابات - نقد
 - نماذج صناعية - نهب - نوادي رياضية

نصب

راجع عزو طفل إلى غير والديه .

نشر أخبار كاذبة

موجز القاعدة :

— شروط تطبيق المادة ١٨٨ عقوبات .

القاعدة القانونية :

— يجب لتطبيق المادة ١٨٨ من قانون العقوبات الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة مع سوء القصد أن يكون الخبر كاذباً وأن يكون نشره عالماً بهذا الكذب مقصداً نشر ما هو مكذوب فإذا كان الحكم لم يورد شيئاً عن كذب الخبر في ذاته ولا عن علم الطاعن بكذبه فإنه يكون قاصراً لعدم استظهاره عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها .
(جلسة ١٩٥٢/٥/٢٠ طعن رقم ٤٥١ سنة ٢٢ ق) .

نصب

الفصل الأول : أركان جريمة النصب

- الفرع الأول : الطرق الاحتمالية ١ - ٥٠
- الفرع الثاني : اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ٥١ - ٧٠
- الفرع الثالث : التصرف في مال غير مملوك للمتصرف ولا له حق التصرف فيه ٧١ - ٨٥
- الفصل الثاني : التسليم ٨٦ - ٩١
- الفصل الثالث : الضرر ٩٢ - ٩٤
- الفصل الرابع : القصد الجنائي ٩٥ و ٩٦
- الفصل الخامس : متى يعد استخدام الموظف لوظيفته نصبا ٩٧ - ١٠١
- الفصل السادس : جريمة الشروع في النصب ١٠٢ و ١٠٣
- الفصل السابع : تسبب الحكم في جريمة النصب ١٠٤ - ١٣٢
- الفصل الثامن : مسائل متنوعة ١٣٣ - ١٤٥

الفصل الأول :

أركان جريمة النصب :

الفرع الأول : الطرق الاحتيالية

- ١ — الطرق الاحتيالية التي تستعمل مع المجنى عليه يجب أن يكون قوامها الكذب
- ٢ — عدم بلوغ الكذب مبلغ الطرق الاحتيالية إلا إذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته ٢ و ٣
- ٤ — الكذب المجرد من أى مظهر خارجى يؤيده لا يتوفر به ركن الاحتيال
- ٥ — تأييد مزاعم المتهم بتدخل شخص آخر كاف لعدة من الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها جريمة النصب ٥ - ٩
- ٦ — تأييد مزاعم المتهم بتدخل شخص آخر يجب أن يكون بمسعى من الجانى وتدبيره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق وأن يكون هذا التأييد صادراً عن شخصه لا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل ١٠
- ٧ — توفر ركن الاحتيال باستعانة الجانى فى تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب ظاهرها يفيد أنها صادرة من غير البغض النظر عما إذا كان لهذا الغرض وجود أم لا ١١ - ١٤
- ٨ — تظاهر المتهم باتصاله بالجن والتخاطب معهم واستخدامهم فى أغراضه واتخاذ ذلك عدته من كتابات وبخبر يتوفر به ركن الاحتيال ١٥ و ١٦
- ٩ — استعمال الطرق الاحتيالية يجب أن يكون لغرض معين من الأغراض التي بينتها م ٣٣٦ ع على سبيل الحصر ١٧
- ١٠ — مجرد تقديم الشيك الذى لا يقابله رصيد قائم والاستيلاء على قيمة هذا الشيك ليس فى ذاته نصبا بل يجب أن يكون مصحوباً بطرق احتيالية ١٨
- ١١ — تحقق جريمة النصب باستيلاء المتهم على مبلغ من النقود من المجنى عليه بتقديمه قطعة نحاسية مطلاة بقشرة من الذهب زعم أنها ذهبية ورهنها إليه ضماناً للوفاء بمبلغ القرض ١٩
- ١٢ — اتهام المتهم المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سنداً مزوراً بدلاً من السند الصحيح . انخداع المجنى عليه ودفعه مبلغ الدين . تحقق ركن الاحتيال فى جريمة النصب ٢٠
- ١٣ — إيهام المجنى عليه بمشروع تجارى كاذب . تأييد هذا الادعاء بأوراق تشهد باطلاً بالتجاره مع آخرين . تسليم المجنى عليه المتهم ما طلبه من نقود تأثراً بذلك . تحقق ركن الاحتيال ٢١
- ١٤ — إيهام المتهم المجنى عليه برغبته فى الوفاء بالدين . دفعه مبلغاً وتوقيعه سندات بقيمة باقى الدين للحصول على مخالصة . أخذ صورة فوتوغرافية لها للتمسك بها عندما تحين الفرص التي أعد لها ما اتخذته للحصول على المخالصة توفر الطرق الاحتيالية ٢٢
- ١٥ — تظاهر المتهم بالشراء . تسليمه المجنى عليه ورقة من فئة العشرة جنيهات لصرفها لدفع ثمن ما اشتراه . استرداد الورقة بحجة صرفها بنفسه وللمجنى عليه فيها جنيهين . هربه بها . قيام جريمة النصب قانوناً ٢٣

نصب

— الطرق الاحتيالية . عنصر أساسي في تكوين الركن المادي لجريمة النصب . استعمال الجاني لها . ذلك يعد من الأعمال التنفيذية . قيام الزوجة بدورها فيها . لتأييد مزاعم زوجها .. مما أدى بالمجنى عليه إلى دفع مبلغ من النقود له . اعتبار الزوجة فاعلة أصلية في جريمة النصب صحيح في القانون

٢٤

— جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال . الطرق الاحتيالية التي بينها القانون في المادة ٢٣٦ عقوبات : وجوب توجيهها إلى خدع المجنى عليه وغشه . استخلاص المحكمة أن غشا لم يقع على المجنى عليه . النعى على الحكم بمخالفة القانون ، لا محل له ٢٥

— استظهار المحكمة أن عقد البيع تضمن شرطاً باخلاء الأرض المباعة من المبنى القائم عليها وأن اتفاقاً تم بين الطرفين على جزاء معين عند الإخلال بشروط العقد . إنتهاء المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إلى أن استيلاء المتهم على المبلغ المدفوع حصل تنفيذاً لهذا العقد وأنه كان يعتقد قدرته على الوفاء بالتزامه . انتفاء أركان جريمة النصب . الحكم برفض الدعوى المدنية . لا مخالفة

٢٦

— جريمة النصب . توافرها : وجوب أن تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضي أن يكون التسليم لاحقاً لاستعمال الطرق الاحتيالية . مثال ... ٢٧

— جريمة النصب . أركانها ؟ الطرق الاحتيالية . ماهيتها ؟ ٢٨

— متى يتوافر ركن الاحتيال في جريمة النصب ؟ ٢٩

— جريمة النصب . أركانها ؟ ٣٠

— ركن الاحتيال . شروط توافره في حق المتصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة ؟ ٣١

— متى تتحقق جريمة النصب ؟ ٣٢

— الطرق الاحتيالية . من العناصر الأساسية المكونة للركن المادي لجريمة النصب . استعمالها يعتبر من الأعمال التنفيذية ٣٣

— استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله وادعاءاته المكذوبة . تدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه . يعد من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات والتي يرقى بها الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب ٣٤

— أركان جريمة النصب . المادة ٢٣٦ عقوبات ٣٥

— الكذب ببلغ مبلغ الطرق الاحتيالية إذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته . استعانة الجاني بأوراق أو مكاتيب مزورة يدخل في عداد هذه الأعمال . مثال ٣٦

— مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة . عدم كفايتها لتحقيق جريمة النصب مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها . ضرورة أن تكون الأقوال الكاذبة مصحوبة بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحتها ٣٧

— استعانة المتهم بآخر لتأييد ادعاءاته ، وتدخل هذا الشخص لتدعيم هذا الزعم من الأعمال الخارجية التي تتكون بها الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب ٣٨

— تطبيق المادة ٢٣٦ عقوبات رهن بوقوع احتيال على المجنى عليه بقصد خدعه . والاستيلاء على ماله . عدم تحقق الطرق الاحتيالية في النصب إلا إذا كان من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة .. أو غير ذلك من الأمور الميينة على سبيل الحصر في المادة ٢٣٦ عقوبات ٣٩

— إيهام الطاعنين المجنى عليه أن في قدرته شفائه وقضاء حاجاته عن طريق استخدام الجان ،

- وعقد جلسات تتظاهر فيها الطاعة الثانية بتحضير الجان والتمتمة بكلمات غير مفهومة ، واستعانتهما بأحجية عليها اشارات غامضة بالمداد الأحمر . تتوافر به الطرق الاحتيالية ورابطة سببية بينها وبين تسليم المال في جريمة النصب ٤٠
- الحاق المتهمين أبناء المجنى عليهم بمدرسة انتهى ترخيصها وتحصيل مبالغ منهم مقابل ذلك بمقتضى ايصالات باسم المدرسة . يدعى أن ذلك يخولهم التقدم لامتحان شهادة عامة . على غير الواقع . تتحقق به جريمة النصب ٤١
- ادعاء المتهمة بوجود مشروع تجارى يحقق للمجنى عليه ربحا . تعزيزها ذلك بالتحلى بمصاغ زائف يضفى عليها مظهر ثراء كبار التجار وعرضها اقمشة مستوردة بزعم أنها عينات لبضاعة متوافرة لديها تستوردها للتجار . توصلها نتيجة ذلك إلى الاستيلاء على مال المجنى عليها . إدانتها بتهمة النصب . صحيح ٤٢
- ما يلزم توافره لتحقيق الاحتيال في جريمة النصب ؟ ٤٣
- وجوب أن يكون من شأن الطرق الاحتيالية . الايهام بوجود أمر من الأمور الواردة حصرا بالمادة ٢٣٦ عقوبات ٤٤
- مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة لا يكفى في تكوين الطرق الاحتيالية . وجوب أن يكون ذلك مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل على الاعتقاد بصحته . مثال ٤٥
- استعانة الجانى بأى مظهر خارجى من شأنه تأييد مزاعمه . كفايته لتوافر ركن الاحتيال في النصب . مثال في استعمال طرق شعوزة والادعاء بتسخير الجان ٤٦
- مناط تطبيق المادة ٢٣٦ عقوبات ؟ مناط تحقق الطرق الاحتيالية في النصب ؟ ٤٧
- مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ فيها مبدئيا . لا تتحقق بها الطرق الاحتيالية في النصب ٤٨
- جريمة النصب . مناط توافرها ؟ عدم تحققها بمجرد الادعاءات والأقوال الكاذبة مهما بالغ قائمها في توكيد صحتها وجوب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية خارجية ٤٩
- جريمة النصب بالاستعانة بآخر . شرط وقوعها . تداخل الشخص الآخر بسعى الجانى وتدبيره وإرادته . والا يقتصر تأييده على مجرد ترديد الأكاذيب الفاعل . مثال في ادعاء ببيكاراة الزوجة ٥٠

الفرع الثانى : اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة :

- توفر ركن الاحتيال بتسمى الجانى باسم كاذب دون حاجة إلى الاستعانة بأساليب احتيالية أخرى ٥١
- التسمى باسم كاذب يستلزم أن تحف به ظروف واعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تحمل المجنى عليه على تصديق مدعى المتهم ٥٢
- ادعاء الصفة الكاذبة كاف وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة إلى أفعال خارجية أو مظاهر احتيال أخرى تعزز هذا الادعاء ٥٣ - ٥٧
- ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتخاذا لصفة كاذبة ٥٨ - ٦١
- ادعاء شخص أنه موظف كبير بأحد قروع الحكومة على حين أنه موظف صغير يعد اتصافا بصفة غير صحيحة ٦٢

نصب

- انتحال شخص صفة الطبيب ليعالج المرضى مقابل أتعاب يتقاضاها منهم لا يكفي لعدده مرتكباً جريمة النصب إلا إذا استعمل طرقاً احتيالية لحملهم على الاعتقاد بأنه طبيب ٦٣
- ادعاء المتهم أنه ضابط مباحث وتقديمه للمجنى عليه بطاقة شخصية أيد بها هذا الادعاء يعد اتخاذاً لصفة غير صحيحة ٦٤
- لا يعيب الحكم الابتدائي فصله في تهمة النصب المستندة للمتهم على أساس انتحاله صفة الوكالة كذباً عن جميع ملاك العقار المبيع ولو كان بعضهم لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة . مادام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي . وتعرض لها الدفاع أمام تلك المحكمة اتهاماً ودفاعاً . ومادام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل . وطالما أن المتهم لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث . اعتبار الحكم المطعون فيه انتحال المتهم صفة الوكالة كذباً عن بعض ملاك العقار المبيع لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة بمثابة تهمة جديدة ما كان لمحكمة أول درجة أن تعرض لها . مخالف للقانون . حجب هذا الخطأ المحكمة عن البحث في توافر العناصر القانونية لجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى . قضاؤها برفض الدعوى المدنية . مشوب بالقصور . وجوب نقض الحكم والإحالة ٦٥
- مثول المتهم أمام المحكمة المدنية وادعائه كذباً الوكالة عن المدعى عليهم ، اثبات كاتب الجلسة حضوره بهذه الصفة ؛ يتوافر به أركان جريمة الاشتراك في تزوير الأوراق الرسمية ٦٦
- ادعاء المتهم كذباً الوكالة عن غيره واستيلاؤه بذلك على ماله ، يتوافر به قيام جريمة النصب في حقه ٦٧
- اتخاذ إجراءات قضائية ركنا إلى صفة وكالة زالت قبل اتخاذها . أثره . عدم قبول تلك الإجراءات لرفعها من غير ذي صفة . القول بأن ذلك يشكل جريمة نصب . غير صحيح ٦٨
- انتحال صفة غير صحيحة . كفايته وحده لقيام ركن الاحتيال . في جريمة النصب . مثال ٦٩
- تحرير أكثر من عقد إيجار عن ذات الوحدة . مناط تأثيمه ؟ انحسار صفة المالك عن الطاعن ونفى الحكم اتخاذه صفة كاذبة أو استعماله طرقاً احتيالية . أثره ؟ ٧٠

الفرع الثالث : التصرف في مال غير مملوك للمتصرف ولا له حق التصرف فيه :

- متى تتحقق جريمة النصب بالتصرف في مال ثابت ليس ملكاً للمتصرف ٧١
- مجرد التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب من ضروب الاحتيال ٧٢
- تحقق جريمة النصب ببيع الابن الذي يسرق متاعاً لوالده لشخص حسن النية على أنه مالك لما باع ٧٣
- متى يكون البيع الثاني مكوناً لجريمة النصب ٧٤
- وجوب وقف الدعوى العنومية التي رفعت على المتهم لتصرفه في عقار للمرة الثانية حتى يتم الفصل نهائياً في الدعوى المدنية المرفوعة بشأن صحة البيع الأول ٧٥

- ٧٦ — تسجيل تنبيه نزع الملكية لا يمنع المدين من التصرف في العقار المراد نزع ملكيته
- ٧٧ — رهن الشيء المنقول رهن حيازة لا يجيز للدائن المرتهن أن يرهنه باسمه ضمانا لدين عليه
- ٧٨ — تحقق جريمة النصب بطريق التصرف في ملك ليس للمتصرف حق التصرف فيه ولو لم يكن المالك الحقيقي للمال معروفا
- ٧٨ — عدم تحقق جريمة النصب بطريق التصرف في ملك ليس للمتصرف حق التصرف فيه إذا كان المشتري واقفا على الحقيقة
- ٨٠ — التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه - في مجال تطبيق المادة ٢٢٦ / ١ عقوبات - ليس قاصرا على مجرد التصرف بالبيع . شموله التصرفات الأخرى ومن بينها الرهن
- ٨١ — ثبوت أن الطاعن لم يكن مالكا للأرض التي تصرف فيها بالبيع ، وأنه كان على علم بعدم ملكية البائع له لشيء من تلك الأرض . كفاية ذلك لقيام جريمة النصب في حقه
- ٨٢ — مدى مسئولية غير المتصرف والوسيط ؟ مثال
- ٨٢ — تصرف الشخص في عقار لا يملكه وليس له حق التصرف فيه . نصب . اغفال الحكم استظهار ذلك . قصور
- ٨٤ — عدم ملكية المتصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة للتصرف الذي أجراه أو للمال الواقع عليه هذا التصرف كاف لقيام جريمة النصب . عدم معرفة المالك الحقيقي للمال الذي حصل التصرف فيه لا يؤثر في الإدانة . استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي
- ٨٥

الفصل الثاني

التسليم

- ٨٦ — الغش الذي لا ينخدع به المجنى عليه ينفي وقوع الجريمة
- ٨٧ — تحقق جريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة إذا كانت هذه الصفة هي التي خدعت المجنى عليه وحملته على تسليم المال للمتهم
- ٨٧ — تسليم المجنى عليه للمتهم المال تحت تأثير حاجته الملحة إلى النقود وتهديد المتهم بشكواه لا تتحقق به جريمة النصب مادام المتهم لم يستعن في سبيل تأييد مزاعمه بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمله على الاعتقاد بصحتها
- ٨٨ — عدم استظهار الحكم الصلة بين الطرق الاحتيالية التي استخدمها المتهم وبين تسليم المال له . قصور
- ٨٩ — ماهية كل من جريمتي النصب وخيانة الأمانة ؟
- ٩٠ — تسليم المتهم منقولات لبيعها لحساب المجنى عليه ودفع ثمنها له أو ردها عند عدم بيعها . اختلاس المتهم لها . خيانة أمانة . عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه في وصف جريمة خيانة الأمانة بأنها نصب . مادام أنه قد عاقب المتهم بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة خيانة الأمانة
- ٩١

نصب

الفصل الثالث

الضرر

- احتمال وقوع الضرر كاف لتحقق جريمة النصب ٩٢ و ٩٣
- عدم استظهار الحكم وقوع الضرر لا يعيبه مادام قد أثبت أن المتهم استولى على نقود عن طريق التصرف في مال ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه ٩٤

الفصل الرابع

القصد الجنائي

- توفر القصد الجنائي بارتكاب المتهم الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه ٩٥
- عدم توفر القصد الجنائي إذا كان اتخاذ الصفة الكاذبة لم يقصد به سلب مال المجنى عليه ٩٦

الفصل الخامس

متى يعد استخدام الموظف لوظيفته نصبا

- استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير . متى يعد نصبا ؟ إذا تم على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التي ينخدع بها المجنى عليه ٩٧
- جريمة النصب . أركانها . ركن الاحتيال . مثال لجريمة استغل فيها المتهم وظيفته العمومية مستعينا في تأييد مزاعمه بدفترواوراق كان يحملها ٩٨
- سوء استعمال الموظف لوظيفته . يعتبر من الطرق الاحتيالية . بلوغ الكذب مرتبة الطرق الاحتيالية ، بتدخل الغير تأييداً له ٩٩
- استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير . لا يصح عده نصبا إلا على أساس أن سوء استعمال وظيفته يعتبر من الطرق الاحتيالية . اعتماد الحكم المطعون فيه على مجرد استخدام الطاعنين لصفاتهم ومراكزهم الوظيفية المعلومة للمجنى عليه في الحصول على المال موضوع الجريمة دون أن يغنى ببيان تلك الصفات والمراكز الوظيفية وسنده في اتخاذها دليلاً على توافر ركن الاحتيال . قصور ١٠٠

— مجرد استخدام المتهم لوظيفته التى يشغلها حقيقة فى الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا . استعانت بها واساءته استخداما من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية تتوافر به الطرق الاحتمالية التى يتخذ بها المجنى عليه ١٠١

الفصل السادس

جريمة الشروع فى النصب

— مثال لشروع فى جريمة نصب ١٠٢
— الشروع فى جريمة النصب . تحققه بمجرد بدء الجانى فى استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . لا يؤثر فيه . كشف المجنى عليه أو تشككه فى أمره وامتناعه عن تسليمه المال ١٠٣

الفصل السابع

تسبيب الحكم فى جريمة النصب

— استعانة المتهم الموظف بوظيفته العمومية من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية ١٠٤
— مجرد استناد الموظف إلى وظيفته فى الحصول على المال لا يعتبر فى ذاته كفاعة عامة نصبا ١٠٥
— عدم بيان الحكم بالإدانة فى جريمة النصب أن المظاهر الخارجية كانت للاستعانة فى ايها المجنى عليه . قصور ١٠٦
— عدم بيان الحكم بالإدانة أن الطرق الاحتمالية كانت موجهة لخدع المجنى عليه وغشه بقصد سلب ماله . قصور ١٠٧
— وجوب بيان الحكم بالإدانة طريقة الاحتيال التى استعملها المتهم لخدع المجنى عليه ١٠٨
— إشارة الحكم إلى نص قانونى . غير منطبق على الواقعة المطروحة . ذلك مجرد خطأ مادي لا يؤثر فى سلامة الحكم . مادام أنه قد اشار فى الوقت ذاته إلى النص الصحيح الذى حكم بموجبه ١٠٩
— جريمة النصب . لا قيام لها إلا على الغش والاحتيال بطرق موجهة إلى المجنى عليه لخدعه وغشه . تأسيس المتهم دفاعه على عدم توافر عنصر الاحتيال لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك للعقار المبيع . إدانة الحكم له على أساس أن تصرفه فى مال لا يملك التصرف فيه طريق من طرق النصب القائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتمالية . قصور ١١٠
— عدم لزوم التحدث عن ركن القصد الجنائى على استقلال . شرط ذلك ؟ ١١١
— مثال لتسبيب غير معيب فى جريمة نصب . الجدل فى تقدير أدلة الثبوت . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض ١١٢

نصب

- ١١٢ — جريمة النصب أركانها ؟ مثال لتسبب غير معيب
- ١١٣ — حكم الإدانة . بياناته ؟ وجوب تبيان الحكم الصادر بالإدانة في جريمة النصب علاقة السببية بين اتخاذ الصفة غير الصحيحة وبين تسليم المجنى عليه النقود للمتهم . مجرد انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلاً في الوظيفة . مثال لتسبب معيب في جريمة تداخل في وظيفة عمومية
- ١١٤ ونصب
- ١١٥ — للمحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك ؟ مثال لتسبب معيب في جريمة تبديد ونصب . صدور قرار بتأميم شركة . أثره على صفة ملاكها السابقين
- ١١٦ — مساهمة الطاعن في الطرق الاحتيالية وهي عنصر أساسي في تكوين الركن المادي لجريمة النصب . اعتباره فاعلاً أصلياً في جريمة النصب . صحيح
- ١١٧ — وجوب استظهار حكم الإدانة . في جريمة النصب ، الصلة بين الطرق الاحتيالية التي استخدمها المتهم وبين استلامه المبلغ موضوع الجريمة . القضاء بالإدانة . دون إيراد هذا البيان الجوهري . قصور
- ١١٨ — مثال لتغيير في تهمة نصب مما يقتضي لفت نظر الدفاع
- ١١٩ — الطرق الاحتيالية في جريمة النصب . مثال لتسبب سائق على توافرها
- ١٢٠ — بيان الحكم مدى تأثير الطرق الاحتيالية على المجنى عليه بالذات وانخداعه بها . غير لازم . مادامت الجريمة قد وقعت عند حد الشروع لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه . ومادام من شأن تلك الطرق الاحتيالية أن تخذع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه
- ١٢١ — إيراد الحكم أن استعمال الطرق الاحتيالية كان من شأنه الإيهام بمشروع كاذب . لا يعيبه . مادامت الواقعة كما أثبتتها - والتي لا يتنازع فيها الطاعن - من شأنها الإيهام بواقعة مزورة
- ١٢٢ — الطرق الاحتيالية في جريمة النصب . ماهيتها ؟ مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة . عدم كفايتها وحدها . لتكوين الطرق الاحتيالية . استناد الحكم ، في ثبوت تهمة النصب قبل الطاعن . إلى ما عزاه إلى المجنى عليه من أقوال تخالف الثابت في الأوراق . خطأ في الاسناد
- ١٢٣ — مثال لرد قاصر على دفاع المتهم في جريمة النصب
- ١٢٤ — اسناد المحكمة الاتهام في عبارة مرسلة . لا يظهر منها إلمامها بالدليل . وعدم استظهار الصلة بين الطرق الاحتيالية وتسليم المجنى عليه للمال . قصور . عدم تحقق جريمة النصب . بطريق تأييد الإدعاءات الكاذبة من قبل شخص آخر . إلا إذا تداخل الأخير بسعى الجاني وتديره . ولم يكن التأييد مجرد ترديد لا كاذب الفاعل . بيان واقعة النصب وذكر ما صدر عن كل متهم فيها مما حمل المجنى عليه على التسليم في ماله واجب على المحكمة . اغفاله . يعيب الحكم بالقصور
- ١٢٥ — تمحيص الدليل في جريمة النصب . لاستظهار الصلة بين الطرق الاحتيالية وتسليم المجنى عليه للمال . واجب
- ١٢٦ — مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ فيها مبدئياً . لا تتحقق بها الطرق الاحتيالية في النصب . تحقق الطرق الاحتيالية في النصب مشروط بكون العذب مصحوباً بأعمال مادية ومظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على تصديقه . وقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بآخر لتأييد الإدعاءات الكاذبة . مشروط بكون تداخله بسعى من الجاني وتديره . لا تلقائياً بغير طلب أو اتفاق . مجرد ترديد الشخص الآخر لا كاذب الفاعل . عدم كفايته لوقوع النصب عن طريق الاستعانة بهذا الآخر

- استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أدلتها وعناصرها . موضوعى ١٢٧
- الحكم بالإدانة وجوب اشتماله على الواقعة المستوجبة للعقوبة على نحو يتحقق به أركانها والأدلة المثبتة لوقوعها من مرتكبيها . المادة ٢١٠ إجراءات . جريمة النصب تماماً . باستعمال طرق احتيالية . أوبانتحال اسم كاذب . أوبانتحال صفة غير صحيحة . أوبالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه . المادة ٢٣٦ عقوبات . إدانة الحكم الطاعة بالنصب تأسيساً على تنازلها عن شقة كانت تستأجرها مقابل مبلغ مالى . دون استظهار حقها في هذا التنازل من عدمه . قصور ١٢٨
- تزيد الحكم فيما لم يكن في حاجة إليه . لا يعيبه . مادام قد أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية بذاتها ١٢٩
- عدم بيان ما صدر عن المتهم مما حمل المجنى عليه على التسليم في ماله . قصور ١٣٠
- بيانات حكم الإدانة . المادة ٢١٠ إجراءات جنائية ؟ جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٢٣٦ عقوبات . مناط تحققها ؟ إدانة الطاعن بجريمة النصب تأسيساً على استعماله طرق احتيالية لسلب المجنى عليهم بعض ثرواتهم بالادعاء كذباً بإمكانه تسفيرهم للسعودية وإلحاقهم بعمل بها على غير الحقيقة دون استظهار تلك الصور . قصور ١٣١
- ما يتحقق به ركن الاحتيال في جريمة النصب ؟ تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى في جريمة النصب غير لازم . شرط ذلك ؟ ١٣٢

الفصل الثامن

مسائل متنوعة

- امتداد حكم الاعفاء الوارد في باب السرقة في م ٢١٢ عقوبات إلى جريمة النصب ١٣٣ و ١٣٤
- رد المبلغ الذى استولى عليه المتهم بطريق الاحتيال لا يمحو الجريمة بعد تمامها ١٣٥
- تنازل المجنى عليه في جريمة النصب لا يمحو الجريمة ولا يخلى المتهم من المسؤولية الجنائية ١٣٦
- عدم تحميل الوسيط أية مسئولية عن وساطته في اتمام عمل مهما عاد عليه من وراء ذلك من الفائدة ١٣٧
- دفع المبلغ المحول به الطرد إلى مصلحة البريد هو بمثابة دفعه إلى شخص المحول ١٣٨
- ثبوت عدم جدية المتهم وقت التعاقد المدعى به وأنه كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته تمنع من القول بأن الواقعة هي اخلال بعقد مدنى ١٣٩
- إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائى الذى عاقب المتهم على تهمتى النصب والشروع فيه بعقوبة واحدة وقضائها ببراءته يعتبر فصلاً منها في التهمتين ١٤٠
- لا جدوى من النعى على الحكم في خصوص تهمة النصب إذا كان قد أخذ المتهم بعقوبة جريمة الاشتراك في التزوير وهي العقوبة الأشد ١٤١
- كون المجنى عليه أحد رجال الشرطة السريين لا يجعل الجريمة مستحيلة . شرط ذلك ؟ ١٤٢
- لا جدوى من الطعن بعدم توافر أركان جريمة النصب إذا كان الحكم قد أوقع على الطاعن

نصب

عقوبة الحبس لمدة شهر عن جريمتي النصب واقتضاء مقدم إيجار . علة ذلك : العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة . المادتان ١٧ ، ٤٥ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ ١٤٣

— أمر الحفظ الصادر من نيابة الشئون المالية في جريمة نقد . لعدم صدور طلب برفع الدعوى الجنائية عنها . عدم امتداده إلى جريمة النصب المرتبطة بها . أساس ذلك ؟ جواز استخلاص الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية من أى تصرف أو إجراء أخري يدل عليه . افتراض صدوره أو الأخذ فيه بالظن غير جائز ١٤٤

— رد المبلغ المستولى عليه باستعمال طرق احتيالية لا يحو الجريمة ١٤٥

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الاحتيال

الفرع الأول : استعمال طرق احتيالية

١ - يجب في جريمة النصب ان تكون الطرق الاحتيالية التي استعملت مع المجنى عليه قوامها الكذب وإذا فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت ملوقع من المتهمين نصباً بناء على انهما توصلا إلى الاستيلاء على المال من المجنى عليها عن طريق إيهامها باحتمال مهاجمة اللصوص لها وسلب اموالها . والاستعانة في ذلك بذكر حادث معين من حوادث السرقات التي وقعت في الجهة . وكانت قد قالت في حكمها مايفيد ان الحادث المشار إليه وقع فعلاً وأن المجنى عليها كانت تعلم بوقوعه وقت ان ذكره لها المتهمان ، فذلك لا يتوافر به الطرق الاحتيالية كما هي معرفة به في القانون .

(جلسة ١٩٤٦/٦/١٧ طعن رقم ١٤٢٢ سنة ١٦ ق) .

٢ - يبلغ الكذب مبلغ الطرق الاحتيالية إذا اضطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته . فعسكري البوليس الذي يستولى بعد تنفيذه حكماً شرعياً على مبلغ من المال من شخص بإيهامه بضرورة دفع رسم تنفيذ لهذا الحكم يحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٣٩٣ من قانون العقوبات « قديم » .

(جلسة ١٩٣٢/١٠/٣١ طعن رقم ٢٤١٩ سنة ٢ ق) .

٣ - إن القانون في جريمة النصب باستعمال طرق احتيالية لإيهام المجنى عليه بوجود مشروع كاذب أو لإحداث الأمل بحصول ربح وهمي يوجب أن تكون هذه الطرق من شأنها توليد الاعتقاد في نفس المجنى عليه بصدق مايدعيه المتهم ، وأن تكون الأكاذيب التي صدرت من المتهم مؤيدة بأقوال أخرى أو مظاهر خارجية فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم - مستعيناً ببعض السماسرة - أوهم المجنى عليهم برغبته في أن يبيع لكل منهم المنزل المملوك له

ولوالدته وإخوته ، وقدم إلى كل منهم مستندات الملكية والتوكيل الصادر إليه من شركائه ، وكان في كل مرة يحصل على مبلغ دفع مقدماً على سبيل العربون ويحرر بالبيع عقداً ابتدائياً ثم يمتنع عن تحرير عقد نهائى قابل للتسجيل ، فإن استعانت به بسمسار لإيجاد مشتر للمنزل ، وتقديمه مستندات الملكية وعقود الإيجار وسند الوكالة عن والدته وإخوته واحضار هؤلاء وتقريرهم بالموافقة على البيع - فإن الوقائع المتعلقة به صحيحة وعقود البيع الابتدائية الصادرة للمجنى عليهم السابقين لا تعتبر مشروعات كاذبة بالنسبة لللاحقين : لأن المتهم كان يملك وقت كل عقد منها حق التصرف بسبب عدم انتقال الملكية إلى أحد من المشتريين لعدم تسجيل العقود ، ثم ان المتهم إذا كان قد بيت النية على عدم اتمام أية صفقة فإن نيته هذه لم تقعد شخصه ولم يكن لها أى مظهر خارجى يدل عليها وقت التعاقد فلم يكن لها من تأثير فى حمل المجنى عليهم على دفع المبالغ المستولى منهم عليها .

(جلسة ١٩٤١/٥/٢٦ طعن رقم ١٢٩٧ سنة ١١ ق) .

٤ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم صادف المجنى عليها في الطريق العام وعرض عليهما شراء تذكرتين من تذاكر الملاهي باعتبار أنهما صالحتان للاستعمال مع أنهما سبق استعمالهما . وكان كل ما وقع منه في سبيل التأثير فيهما لشراء التذكرتين لا يعدو الكذب المجرد من أى مظهر خارجى يؤيده ، فلا عقاب وخصوصاً إذا كانت التذكرتين لم يحصل فيهما أى تغيير بعد استعمالهما ، والمكان الذى حصل فيه بيعهما لم يكن من شأنه ان يلقى فى روع المشتري ثقة خاصة في البائع .

(جلسة ١٩٤٥/٦/١١ طعن رقم ١١٥٥ سنة ١٥ ق) .

٥ - إذا اخذ قرار قاضى الإحالة بالوقائع التى تضمنها وصف التهمة المقدمة من النيابة فيما يتعلق بجريمة النصب ومن هذه الوقائع ، إن المتهم الثانى أيد المتهم الأول فيما أوهم به المجنى عليه من أنه قادر على استرداد مواشيه المسروقة ، فلا يصح بعد هذا ان يصور القرار الواقعة على أنها مجرد وعد كاذب من المتهم الأول باستحضار المواشى لا يكفى وحده لتكوين جريمة النصب مادام لم يصطحب بأى نوع من طرق الاحتيال لحمل المجنى عليه على تصديق هذا الادعاء ، ذلك بان هذا الوعد الصادر من المتهم الأول قد صحبه توكيد من المتهم الثانى بصحة مزاعم المتهم الأول وتأييداً لما ادعاه من القدرة على رد المواشى المسروقة ، . ومثل هذا التوكيد يعتبر قانوناً من قبيل الاعمال الخارجية التى تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق المتهم فيما يزعمه من الادعاءات وبهذه الاعمال الخارجية يرقى كذب المتهم إلى مرتبة الطرق الاحتيالية التى تقوم عليها جريمة النصب .

(جلسة ١٩٣٥/٥/٢٠ طعن رقم ١٢٨٨ سنة ٥ ق) .

٦ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم ان المتهم كان يحضر اقراصاً من مادة أخرى خلاف المادة التى تعمل منها اقراص ، اسبرين باير ، الحقيقية واقل منها بكثير في الاثرو في تسكين الالام والوجاع ، ويضع هذه الاقراص في غلافات من الصفيح عليها علامة « باير » ، ويوزعها على الجمهور بواسطة شخص آخر كان يقرر للمشتريين ان المتهم وكيل شركة باير ، وتمكن المتهم بهذه الطرق والأساليب من بيع كمية كبيرة من الاسبرين الذى حضره واستولى على مبالغ بسبب ذلك فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة النصب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات قديم .

(جلسة ١٩٣٧/٣/٢٢ طعن رقم ٨٨٢ سنة ٧ ق) .

نصب

٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المجنى عليه كانت بيده ورقة يانصيب فذهب عند ظهور نتيجة السحب إلى أحد المشتغلين ببيع هذه الأوراق ليستعلم منه عما إذا كانت ورقة رابحة أم لا ، فتناول البائع كشوفها وأخذ يقلب فيها ثم أخبره بأن ورقته ربحت ثمانين قرشاً في حين أنها كانت قد ربحت مائتي جنيه ، وكان مع هذا البائع شخص آخر تظاهر هو أيضاً وقتئذ بالكشف عن رقم الورقة ثم أيد البائع في قوله أن الورقة ربحت ثمانين قرشاً فسلم صاحب الورقة ورقته إلى البائع وأخذ منه خمسة وسبعين قرشاً ، وبعد ذلك حصل البائع لنفسه على القيمة الحقيقية التي ربحتها الورقة ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة النصب . لأن الطرق التي سلكها البائع لم تكن مجرد أكاذيب بل هي من الطرق الاحتيالية ، إذ أنها اقترنت بمظاهر خارجية هي تناول كشوف الأرقام الرابحة والتقليب فيها والاستعانة بالخير في اقناع صاحب الورقة بصحة الواقعة المكذوبة حتى انخدع فسلم الورقة إليه .
(جلسة ١٩٢٧/٤/٢٦ طعن رقم ٨٩٤ سنة ٢ ق) .

٨ - إذا رهن المتهم تمثالاً من النحاس على أنه من الذهب وحصل من المرتهن على مبلغ أعلى من قيمة التمثال بكثير ، فركن الطرق الاحتيالية لا يتوافر في هذه الحالة إذا كان الأمر في ذلك لم يتجاوز عرضاً من المتهم الراهن وقبولاً من المجنى عليه المرتهن . أما إذا كان العرض قد تعزز من جانب المتهم بتدخل شخص آخر أيد مدعاه فإن ذلك يكفي لعدده من الطرق الاحتيالية التي تكون ركن جريمة النصب ولا يؤثر في الأمر إذا كان الاثنان فاعلين في الجريمة مادام الأمر قد تم بتدبير سابق بينهما واتفاق عليه .
(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ طعن رقم ١٨٠ سنة ٢٠ ق) .

٩ - إذا كانت واقعة الدعوى أن زيداً اتصل تليفونياً بالمجنى عليه وأبلغه أن لديه تاجراً عنده كمية من الورق يرغب في بيعها ويطلب مبلغ أربع مائة جنيه ثمناً للطن الواحد منها ، ولعلم المجنى عليه بحاجة المطبعة التي يديرها للورق أنبأ أصحابها بذلك فقبلوا وكلفوه اتمام الصفقة فاتصل بزید فافهمه بأنه على موعد مع صاحب الورق وأن هذا يشترط أن يتسلم كامل الثمن مقدماً ، فاعد هو نصف المبلغ وأصطحبه زيد إلى منزل قال إنه لذلك الصاحب . وهناك تحدثا مع هذا الصاحب في الأمر فتمسك بدفع الثمن كاملاً إليه عند تسليم الورق . وطمان المجنى عليه إلى أنه سيكتب له قبل ذلك ورقة بالبيع فخرج هذا لتدبير باقي الثمن ، ولما عاد به إليهما واستوثق الصاحب من ذلك أخبره أنه ليس هو مالك الورق وإنما هو وسيط في البيع وأنه سيبحث خادمه ليستدعي المالك أو يحضر مفتاح المخزن ، وغادر الغرفة التي كانوا مجتمعين فيها ثم عاد قائلاً أنه أرسل الخادم فعلاً ، ولما استبطا المجنى عليه الخادم استصحبه هذا الوسيط وأركبه هو وزيدا في عربة إلى المنزل وخرج مدعياً أنه لم يجده وأنه سيبحث عنه في المكان الذي دله عليه أهل منزله ، وبعد أن نزل من العربة إلى مكان ثم إلى آخر بدعوى أنه يبحث عنه فبهما عاد فوقف بالعربة أمام منزل قال إن فيه مكتب البائع . ثم طلب من زيد أخذ النقود من المجنى عليه ومرافقته بها حتى يدفعها معاً للبائع ثم يرجعا لتسليم المجنى عليه صفقة الورق من مكان وجوده فاعطى المجنى عليه زيدا ظرفاً به النقود فنزل به هذا من العربة ورافق الوسيط إلى المنزل . وهناك تسلم منه المبلغ ثم هرب به بعد أن غافله وصعد في المصعد الكهربائي ثم خرج من باب آخر للمنزل - فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب بالنسبة إلى ذلك الوسيط . أما القول بعدم تكامل أركان هذه الجريمة . بناء على أن تدخل زيد لم يكن من

شأنه تأييد مزاعم الوسيط بل كان مجرد ترديد لتلك المزاعم ، وأنه من جهة أخرى لم يكن وليد اتفاق سابق بينهما - أما القول بذلك فقد كان يصح لو لم تكن واقعة الدعوى في غير الناحية التي بحثتها المحكمة - كما أثبتته بحكمها - تتوافر فيها الطرق الاحتمالية كما يتطلبها القانون . فإن الوسيط لم يتوصل للاستيلاء على مال المجنى عليه بمجرد الأكاذيب التي صدرت منه ، بل أنه استعان بمظاهر خارجية خلقها ليدعم بها أكاذيبه تلك المظاهر التي انتهت بأن القى في روعه على الصورة الواردة في الحكم إنه لن يتسلم النقود بنفسه بل أن زيدا سيرافقه بها ويسلمها معه لصاحب الورق عند اتمام الصفقة مما كان له هو وماسبقه من المظاهر أثره في خدع المجنى عليه حتى صدقه - أما زيد فإنه مادام الثابت بالحكم أنه كان حسن النية فيما وقع منه غير ضالع في الجريمة مع الوسيط فلا شيء عليه فيما فعل .

(جلسة ١٢/٤/١٩٤٤ طعن رقم ١٠٧٦ سنة ١٤ ق) .

١٠ - إن استعانة شخص بأخر أو بأخرين على تأييد أقواله وادعاءاته المكذوبة للاستيلاء على مال الغير يرفع كذبه إلى مصاف الطرق الاحتمالية الواجب تحققها في جريمة النصب ، فإذا أيد شخصان كل منهما الآخر في أنه قادر على رد الأشياء المسروقة . وأكد كل منهما صحة مزاعم الآخر في القدرة على إعادة هذه الأشياء لصاحبها فإن هذا التوكيد وذلك التأييد يعتبران من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق الشخصين فيما يزعمان من الادعاءات ، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتمالية التي تقوم عليها الجريمة ولا يغير من هذا النظر أن يكون الشخصان فاعلين أصليين في النصب أو يكون أحدهما فاعلاً والآخر شريكاً أو أحدهما فاعلاً والآخر حسن النية ، إلا أنه يشترط دائماً لوقوع الجريمة بهذه الطريقة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجاني وتديره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق كما يشترط كذلك أن يكون تأييداً صادراً عن شخصه هو لا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل . فلهذا يجب أن يعنى الحكم ببيان واقعة النصب وذكر ما صدر عن كل من المتهمين فيها من قول أو فعل في حضرة المجنى عليه مما حمله على التسليم في ماله ، فإذا هو قصر عن هذا البيان كان في ذلك تفويت على محكمة النقض والإبرام لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ويتعين لذلك نقضه .

(جلسة ١٤/٣/١٩٣٨ طعن رقم ٢٦١ سنة ٨ ق) .

١١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن زيداً المحجوز عليه له منزل عليه أوامر اختصاص مسجلة سابقة على سنة ١٩٢٤ وقد رهن هذا المنزل بعد هذا التاريخ إلى شخص ما نظير مبلغ من المال قبض بعضه وأخفى أمر الحجز عن المجنى عليه ولكي يخفى أوامر الاختصاص أيضاً على المجنى عليه استخرج شهادة من محكمة مصر الأهلية بخلو هذا المنزل من القصرات والتسجيلات عن المدة من سنة ١٩٢٤ لغاية سنة ١٩٣٢ ثم زور في هذه الشهادة بأن محارقم (٤) من سنة ١٩٢٤ وكلمة أربعة وجعلها رقم (١) وكلمة (واحد) فصارت بذلك سنة ١٩٢١ فهذا الذي أثبتته الحكم كان لا اعتبار ما وقع منه طرقاتاً احتمالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة وهي أنه غير محجوز عليه وأن المنزل خال من التصرفات العقارية وأنه توصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ من المال مما يجب عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٣ ع .

(جلسة ١٥/٦/١٩٣٦ طعن رقم ١٤٤٠ سنة ٦ ق) .

نصب

١٢ - إن مجرد تقديم سند مزور إلى الحارس المعين على أشياء محجوزة ، والتوصل بذلك إلى الاستيلاء عليها منه ، يكفي قانوناً لتحقيق ركن الاحتيال في جريمة النصب بإيهام الحارس بهذه الطريقة بوجود واقعة مزورة . والقول بانتعدام هذا الركن استناداً إلى أن الحارس أسمى وكان في مقدوره التحقق من صحة السند الذي قدم إليه لو رجع إلى صاحب التوقيع على السند هو دفع موضوعي لا يصح عرضه على محكمة النقض .
(جلسة ١٩٢٧/١/٢٥ طعن رقم ٢٠٢ سنة ٧ ق) .

١٣ - إنه وإن كانت جريمة النصب لا تتحقق بمجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في تأكيد صحتها حتى تآثر بها المجنى عليه ، لأن القانون يوجب دائماً أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته إلا أنه يدخل في عداد الأعمال الخارجية التي يتطلب القانون توافرها ليكون الكذب من الطرق الاحتيالية المعاقب عليها استعانة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب متى كان ظاهرها يفيد أنها صادرة من الغير بغض النظر عما إذا كان لهذا الغير وجود أم لا . فإذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم واعتبرها مكونة لجريمة النصب هي أن المتهم تقدم إلى دائئته بسند مزور ممهور بتوقيعه وتوقيع شخص آخر وأوهمه بصحة هذا السند وبأنه حرر بأصل الدين والفوائد ليحل محل السند الأصلي الذي تحت يده هو وحصل منه بهذه الطريقة على السند الصحيح - فهذا الحكم لا يكون مخطئاً لأن ما وقع من المتهم لم يكن مجرد كذب غير معاقب عليه بل هو من الطرق الاحتيالية المكونة لجريمة النصب إذ الكذب الذي آثر به على المجنى عليه حتى استولى منه على السند الصحيح كان مقروناً بعمل آخر خارجي هو السند الذي تقدم به إليه على اعتبار أنه صحيح وكان التوقيع المنسوب لزميله عليه شاهداً له من غيره اقنع المجنى عليه بصحة الواقعة المزعومة .

(جلسة ١٩٢٩/٢/٢٧ طعن رقم ٤٤ سنة ٩ ق) .

١٤ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم أوهم المجنى عليه بأن من سلطته أن يعينه بوظيفة في أحد البنوك ، البنك البلجيكي ، وأيد دعواه بأوراق تشهد باطلاً بأنها صادرة من هذا البنك وإن له بمقتضاها أن يعين الموظفين فيه ، فأنخدع المجنى عليه بذلك وسلمه المبلغ الذي طلبه منه ليكون تاميناً ، فهذه الواقعة تكون جريمة النصب ، لأن ما ادعاه المتهم للقائير في المجنى عليه من القدرة على تعيين الموظفين بالبنك إنما كان غير صحيح ، والأوراق التي قدمها له ليدعم بها مدعاه إنما كانت مزورة وبهذا تتحقق طريقة الاحتيال كما عرفها القانون .
(جلسة ١٩٢٩/١٢/٤ طعن رقم ١٧٠٠ سنة ٩ ق) .

١٥ - إن ركن الاحتيال في جريمة النصب لا يتوافر فقط باستعانة الجاني في تأييد أكاذيبه على المجنى عليه بأشخاص آخرين أو بمكاتيب مزورة بل هو يكون متوافراً كذلك إذا استعان الجاني بأي مظهر خارجي من شأنه أن يؤيد مزاعمه فإذا تظاهر المتهم باتصاله بالجن والتخاطب معهم واستخدامهم في أغراضه ، واتخذ لذلك عدته من كتابات وبخور ، ثم أخذ يتحدث إلى بيضة ويرد على نفسه بأصوات مختلفة ليلقى في روع المجنى عليهم أنه يتخاطب مع الجن حتى حصل بذلك منهم على مالهم بدعوى مساعدتهم في قضاء حاجاتهم فإنه يعد مرتكباً لجريمة النصب .
(جلسة ١٩٤٢/٤/١٢ طعن رقم ١١١٤ سنة ١٢ ق) .

١٦ - إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم أوهم المجنى عليه وزوجته بقدرته على الاتصال بالجن وإمكانه شفاء لزوجته من العقم ، وأخذ يحدث أصواتاً مختلفة يسميها باسماء الجن في غرفة مظلمة يطلق فيها البخور ويقرأ التعاويذ ، وتمكن بهذا من سلب خمسة جنيهاً على عدة دفعات ، فهذه الأفعال يتوافر بها ركن الطرق الاحتيالية المشار إليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وتكون بذلك جريمة النصب متوافرة الأركان في حقه . ولا يعيب هذا الحكم عدم تحديده تاريخ كل واقعة من وقائع الاحتيال التي وقعت على المجنى عليه مادام أنه قد اتبعت حدوثها جميعاً في خلال فترة حدها ولم تمض عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/١ طعن رقم ١٠٠٠ سنة ٢٢ ق) .

١٧ - إن القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبتنية على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . فمادامت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه وحصل من أجله على المال هو مشروع حقيقي جدي فإن أركان جريمة النصب لا تكون متوافرة .

(جلسة ١٩٥٢/٤/١٤ طعن رقم ١٩٦٥ سنة ٢٢ ق) .

١٨ - مجرد تقديم الشيك الذي لا يقابله رصيد قائم ، والاستيلاء على قيمة هذا الشيك ليس في ذاته جريمة معاقباً عليها ، بل يجب أن يكون مصحوباً بطرق احتيالية فالحكم الذي يعاقب على ذلك بمادة النصب دون أن يبين الطرق الاحتيالية التي استعملها الجاني للوصول إلى غرضه هو حكم معيب متعين نقضه .

(جلسة ١٩٢٧/١٢/٢٠ طعن رقم ١٩٥٦ سنة ٧ ق) .

١٩ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهمين استولوا على مبلغ من المال من المجنى عليه بأن قدما له قطعاً نحاسية مطلاة بفضة من الذهب وأوهما بأنها قطع ذهبية ورهناها إليه ضماناً للوفاء بالمبلغ سالف الذكر ، فهذه الواقعة يتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب والغش ، ومادام القانون ينص على أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد ، ومادام لا يوجد أي مبرر للقول باستثناء أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس من الحكم المتقدم المقرر في القانون العام ، فإنه يكون من الخطأ اعتبار هذه الواقعة غشاً تجارياً فقط .

(جلسة ١٩٤٨/٤/٢٠ طعن رقم ٤٠٩ سنة ١٨ ق) .

٢٠ - متى قام المتهم بإيهام المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سنداً مزوراً بدلاً من سند صحيح كان يداينه به وينفس قيمة السند فانخدع المجنى عليه وسلمه مبلغ الدين بناء على ذلك فإن هذا مما يتحقق به ركن الاحتيال في جريمة النصب .

(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٣ س ٨ ص ٥٨٦) .

٢١ - متى كان المتهم قد أوهم المجنى عليه بمشروع تجاري وهمي وأيد ادعائه بأوراق تشهد كذباً باتجاره مع آخرين فانخدع المجنى عليه بذلك وسلمه النقود التي طلبها ، فإن ما فعله تتحقق به طريقة الاحتيال كما عرفها القانون .

(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٣ س ٨ ص ٥٨٦) .

نصب

٢٢ - إذا كان مؤدى ما استخلصه الحكم أن المتهم لم يكن يبتغي السداد وإنما أوهم الدائن برغبته فيه ودفع تأييداً لزعمه مبلغاً ووقع سندات بما يؤدى قيمة باقى الدين وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنازل عن الحجز حتى إذا ما تم له ما أراد تحت تأثير الحيلة أخذ صورة فوتوغرافية لهذه المخالصة ليتمسك بها عندما تحين الفرصة التي يعد لها ما اتخذه ليحصل على المخالصة . فإن هذا يكفى بذاته لأن يعتبر من المظاهر الخارجية المؤيدة لمزاعمه مما تتوفر به الطرق الاحتمالية .

(الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٠ س ٩ ص ٦٥١) .

٢٣ - إذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة في حق المتهم هي أنه تظاهر بالشراء من المجنى عليها وساومها على البيع ووصل إلى تحديد ثمن معين ، ثم استعان على تأييد هذه المزاعم المكذوبة باعطائها ورقة ذات عشر جنيهات وكلفها بصرفها ثم عاد إليها وطلب منها الورقة - وهي تملك فيها جنيهين - فأخذها وهرب بها ، فإن هذه الوقائع إذ ثبتت في حق المتهم وصحت نسبتها إليه تكون قانوناً جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، ويكون قضاء المحكمة الاستئنافية ببراءة المتهم منطوياً على خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يستوجب نقض الحكم ، ولما كان هذا الوصف لم يوجه إلى المتهم ولم يتسن للدفاع أن يتناوله في مرافعته ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٩ س ١١ ص ٩٥) .

٢٤ - الطرق الاحتمالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادى لجريمة النصب ، واستعمال الجاني لها يعد عملاً من الأعمال التنفيذية . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ استخلص أن الطاعنة الثانية قد قامت بدور فيها لتأييد مزاعم زوجها ، الطاعن الثاني ، وأدى ذلك بالمجنى عليه إلى دفع مبلغ من النقود له فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً إذ عد هذه الطاعنة فاعلة أصلية في الجريمة .

(الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ س ١٢ ص ٤٤٣) .

٢٥ - جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب أن تكون موجهة إلى خدع المجنى عليه وغشه . ولما كانت المحكمة قد استخلصت أن غشالم يقع على المجنى عليه ، فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون لا يكون له محل ..

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٤ س ١٤ ص ٦١٢) .

٢٦ - متى كانت المحكمة قد تبينت أن عقد البيع يتضمن شرطاً بإخلاء الأرض المباعة من المبنى القائم عليها ، وأن تمت اتفاقاً بين طرفي العقد على جزاء معين عند الإخلال بشروط العقد ، ورات في حدود سلطتها التقديرية أن استيلاء المطعون ضده الأول على المبلغ المدفوع قد حصل تنفيذاً لهذا العقد وأنه كان يعتقد قدرته على الوفاء بالتزامه مما تنففى به أركان جريمة النصب ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٤ س ١٤ ص ٦١٢) .

٢٧ - يجب لتوافر جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتمالية من شأنها تسليم المال الذى أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقاً لاستعمال الطرق الاحتمالية .

ولما كان الحكم قد استخلص من اقوال المجنى عليه أنه سلم الطاعن الأول مبلغ النقود على سبيل القرض قبل أن يعمد الطاعنان إلى استعمال الطرق الاحتيالية بتزوير سند الدين وكان ما استخلصه الحكم له صداه من اقوال المجنى عليه بجلسته المحاكمة فإن قضاءه ببراءة الطاعنين من تهمة النصب لا يتعارض مع ادانتهم عن جريمة التزوير .

(الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ س ١٥ ص ٢٠٦) .

٢٨ - استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد اقواله وإدعاءاته المكذوبة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه - يعتبر من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الإدعاءات ، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب .

(الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٨ س ١٨ ق ٢٧١ ص ١٢٧٣) .

٢٩ - إذا كان ما أثبتته الحكم في حق المتهم أنه توصل عن طريق المتهمين الأول والثاني إلى الاستيلاء على الجبن المودع بالشركة لحساب المجنى عليه بواسطة إيصال مزور على هذا الأخير ، فإن ذلك يتوافر به ركن الاحتيال في جريمة النصب كما هو معرف به في القانون .

(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ق ٢٢٣ ص ١١٢٧) .

٣٠ - جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف .

(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ س ٢٠ ق ٤٠ ص ١٨٣) .

٣١ - إذا كان يكفي لتكوين ركن الاحتيال في جريمة النصب بطريق التصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي أجراه ، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له ، إلا أنه لا تصح إدانة غير المتصرف - والوسيط كذلك - إلا إذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدبير سابق بينه وبين المتصرف مع علمه بأنه يتصرف فيما لا يملكه وليس له حق التصرف فيه حتى تصح مساءلته سواء بصفته فاعلاً أو شريكاً .

(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ س ٢٠ ق ٤٠ ص ١٨٣) .

٣٢ - إن جريمة النصب كما هي معرفة به في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله ، فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ق ١١٨ ص ٤٨١) .

٣٣ - من المقرر أن الطرق الاحتيالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادي لجريمة النصب وأن استعمال الجاني أياها يعد من الأعمال التنفيذية .

(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ١٩٢ ص ٨٤٨) .

٣٤ - إن استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد اقواله وإدعاءاته المكذوبة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه يعد من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على

نصب

تصديق تلك الإدعاءات وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحقيقها في جريمة النصب .

(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ س ٢٣ ق ٢٨٩ ص ١٢٨٦) .

٣٥ - من المقرر أن جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف .

(الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ س ٢٤ ق ٥٠ ص ٢٢٦) .

٣٦ - من المقرر أن الكذب يبلغ مبلغ الطرق الاحتيالية المعاقب عليها إذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته ، ويدخل في عداد هذه الأعمال استعانة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب مزورة . وإذا كان الثابت مما أورده الحكم في مدوناته أن وكيل المالك دفع بتزوير العقد المنسوب إليه صدوره منه والمقدم من المطعون ضدهما للمجنى عليه الذي قام بمقتضاه بدفع جزء من الثمن إليهما ، فإن المحكمة إذ خلصت إلى تبرئة المطعون ضدهما استناداً إلى تخلف ركن الاحتيال دون أن تعنى بتحقيق ما أثاره وكيل المالك من تزوير عقد البيع حتى تصل إلى وجه الحق في الأمر ، أو أن تدلى برأيها فيه بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليه ، يكون حكمها معيباً .

(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٧٩ ص ٢٦٩) .

٣٧ - جريمة النصب - باستعمال طرق احتيالية - لا تتحقق بمجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها حتى تآثر بها المجنى عليه بل يشترط القانون أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته - لما كان ذلك - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض بوضوح للأعمال المادية الخارجية التي استعان بها المتهم في تدعيم مزاعمه ولم يبين حقيقة الأوراق التي قدمها والتي قال الحكم عنها أن ظاهرها يؤيد ما زعمه للمجنى عليه وهل كانت صحيحة أم مزورة وهل رمى المتهم من تقديمها خداع المجنى عليه وحمله على تصديقه لسلب ماله وأثرها في إيهام المجنى عليه بصحة الواقعة وتسليم المبلغ للطاعن بناء عليها مما يعيب الحكم بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح مما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ق ١٢ ص ٥٢) .

٣٨ - من المقرر أن استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله وإدعاءاته المكذوبة وقدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه ، يعد من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الإدعاءات ، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحقيقها في جريمة النصب .

(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٤ س ٢٧ ق ١٢٢ ص ٥١) .

٣٩ - إن جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه ، وقد نص القانون على أن

الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب ان يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة او إحداث الأمل بحصول ربح وهمي او غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ق ١١٩ ص ٦١٤) .

٤٠ - قيام الطاعنين بايهام المجنى عليهم ان في مقدورهما شفاثهم من امراض وقضاء حاجاتهم عن طريق تسخير الجاني في جلسات كان يعقدها الطاعن الاول مستعيناً في ذلك بزوجته الطاعنة الثانية التي كانت تتظاهر بتحضير الجان وهي تتكلم بكلمات غير مفهومة ومستعينة كذلك باحجية مثلثة الشكل مدونا عليها إشارات غامضة بالمداد الأحمر . موهمين المجنى عليهم بشفاثهم وذويهم من امراضهم التي تجلبها الشياطين . تتوافر به الطرق الاحتيالية في جريمة النصب .

(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ س ٢٩ ق ١٢٧ ص ٦٥٤) .

٤١ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد والمكمله اسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤاده ان الطاعن وآخر اوهما المجنى عليهم اولياء أمور التلاميذ الراغبين في اجتياز المرحلة الابتدائية بان في مكنه ابنائهم ان يلتحقوا بمدرسة الشعب الخاصة بالباجور باعتبارها معتمدة من وزارة التربية والتعليم وإن يتقدموا عن طريقها لامتحان الشهادة الابتدائية وقاما بتحصيل مبالغ من المجنى عليهم بوصف انها اقساط مدرسية مقابل ايصالات تحمل اسم هذه المدرسة على الرغم من انتهاء الترخيص بها مما لا يمكن معه ان تصدر المنطقة التعليمية ارقام جلوس للدارسين فيها لاداء الامتحان ، وكان مفاد ما أورده الحكم ان الطاعن وآخر اوهما المجنى عليهم بمشروع كاذب فانخدعوا به وتوصلا بهذه الوسيلة من وسائل الاحتيال إلى الاستيلاء على المبالغ الموضحة بالأوراق من المجنى عليهم ، فإن ما خلص إليه الحكم فيما تقدم سائغ ويتوافر به ركن الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها جريمة النصب التي دين الطاعن بها كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠ س ٢٩ ق ١٨٦ ص ٨٩٦) .

٤٢ - إيراد الحكم ان المتهم لم تقتصر على مجرد الأقوال فقط بوجود مشروعها التجاري الكاذب وما ستحققه للمجنى عليهم من ورائه من ارباح وهمية زعمتها بل عززت ذلك بمظاهر خارجية وافعال مادية تمثلت فيما تحلت به من مصاغ زائف يضافى عليها مظهر ثراء كبار التجار فضلاً عن عرضها القمصة مستوردة على انها عينات ليضاعة وفيرة لديها تتجر فيها عن طريق استيرادها من لبنان مما يعتبر طرقاً احتيالية في مفهوم المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١١ س ٢٩ ق ١٩١ ص ٩٢٧) .

٤٣ - لما كانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية او باتخاذ اسم كاذب او انتحال صفة غير صحيحة او بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف .

(الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١١ س ٢٩ ق ١٩١ ص ٩٢٧) .

٤٤ - إن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب ان يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة او إحداث الأمل بحصول ربح وهمي او غير ذلك من الأمور المبينة على

سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١١ س ٢٩ ق ١٩١ ص ١٢٧) .

٤٥ - من المقرر أن مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتمالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته .

(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١١ س ٢٩ ق ١٩١ ص ١٢٧) .

٤٦ - من المقرر أن ركن الاحتمال المتطلب في جريمة النصب يتوافر إذا استعان الجاني بأى مظهر خارجي من شأنه أن يؤيد مزاعمه . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى كما اثبتتها الحكم هي : أن المتهمه اوهمت المجنى عليها بقدرتها على الاتصال بالجان وإمكانها من شفائهم من امراضهم وإجراء العمليات الجراحية لهم دون آلام ، وتوصلا منها إلى ذلك أعدت بمنزلها حجرة مظلمة تطلق فيها البخور واحتفظت ببعض الأحذية والأوراق وزجاجة على شكل كلب وارتدت ملابس حمراء ووضعت في رقبتها مسبحة طويلة ، فإن هذه الأفعال يتوافر بها الطرق الاحتمالية المشار إليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٨ س ٣٠ ق ٩٧ ص ٤٥٧) .

٤٧ - نص القانون على أن الطرق الاحتمالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٩ س ٢٣ ق ٨ ص ٥٢) .

٤٨ - لما كان من المقرر أن مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتمالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، وكان الحكم لم يبين الطرق الاحتمالية التي استخدمها المتهم الأول والطاعن والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليهم المبالغ موضوع الاتهام فإنه يكون مشوباً بالقصور في استظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها - الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم مما يتعين معه نقض الحكم .

(الطعن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٩ س ٢٣ ق ٨ ص ٥٢) .

٤٩ - لما كان من المقرر أن جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتمالية أو باتخاذ اسم كاذب وانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف ، وكان القانون وإن نص على أن الطرق الاحتمالية تعد من وسائل النصب إلا أنه يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها ، كما أن من المقرر أن مجرد الإدعاءات والأقوال الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تتحقق بها جريمة النصب

باستعمال طرق احتيالية - بل يشترط القانون أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته .

(الطعن رقم ٥٨٥٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٨ س ٣٤ ق ١٩ ص ١١٤) .

٥٠ - يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على تأييد الأقوال والإدعاءات المكذوبة ، أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجاني وتدبيره وإرادته لامن تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق - وأن يكون تأييد الآخر في الظاهر لإدعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه هو لا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع في الدعوى الراهنة قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية وبالأدلة السائغة أن المطعون ضدها الأولى قد تزوجت بالطاعن بمعاونة المطعون ضدهما الثاني والثالث - زواجا حقيقيا جديا ، فإن جريمة النصب لا تكون قائمة - حتى لو صح ما ذكره الطاعن من أن المطعون ضدهم قد استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لما هو مقرر شرعا من أن اشتراط بكرة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج - مادام الثابت خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد - بل يبقى العقد صحيحا ويبطل الشرط .

(الطعن رقم ٥٨٥٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٨ س ٣٤ ق ١٩ ص ١١٤) .

الفرع الثاني : اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة

٥١ - يكفي لتكوين جريمة النصب أن يتسمى الشخص الذي يريد سلب مال الغير باسم كاذب يتوصل به إلى تحقيق غرضه دون حاجة إلى الاستعانة على اتمام جريمته بأساليب احتيالية أخرى .

(جلسة ١٩٢٦/٢/٢ طعن رقم ٥٢ سنة ٦ ق) .

٥٢ - متى كانت الواقعة ، كما هي ثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتجاوز في فعلته اتخاذ اسم كاذب دون أن يعمل على تثبيت اعتقاد المجنى عليه بصحة ما زعمه ، وأن المجنى عليه اقتنع بذلك لأول وهلة ، فإن ذلك لا يكون من المتهم إلا مجرد كذب لا يتوافق معه المعنى المقصود قانونا من اتخاذ الاسم الكاذب في باب النصب . ذلك لأن القانون وإن كان لا يقتضي أن يصحب اتخاذ الاسم الكاذب طرق احتيالية بالمعنى الذي جاء به نص مادة النصب ، إلا أنه يستلزم أن تحف به ظروف واعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تحمل المجنى عليه على تصديق مدعى المتهم وتقدير هذه الظروف والاعتبارات من شأن قاضي الموضوع .

(جلسة ١٩٤٨/٢/٩ طعن رقم ٢٢٤٢ سنة ١٧ ق) .

٥٣ - متى أثبت الحكم أن المتهم كان يحضر للمجنى عليهم ، تجار في بيع الدقيق ، بوصفه مخبرا بالقموين وكان يركب سيارة يطلق عليها « بوكسفورد » ، وهي في شكل السيارة التي يركبها عادة موظفو الحكومة الإداريون ، فهذا فيه ما يكفي لبيان الطرق الاحتيالية وعلى أنه إذا توصل الجاني إلى الاستيلاء على مال الغير عن طريق اتخاذ صفة كاذبة فقد وجب عقابه بمادة النصب ولو لم يصحب ذلك استعمال طرق احتيالية .

(جلسة ١٩٤٤/١/٢١ طعن رقم ١٢٧ سنة ١٤ ق) .

نصب

٥٤ - إن اتخاذ صفة غير صحيحة هو من ضروب الاحتيال الذي تتكون منه جريمة النصب ولو لم يكن مقترنا بطرق احتيالية أخرى فالتخاذ المتهم صفة تاجر وحصوله بناء على ذلك ، على جهازات الراديو التي استولى عليها ، فيه وحده ما يكفي لتكوين ركن الاحتيال الذي تتطلبه المادة ٣٦٦ ع لأن ذلك منه يعد اتخاذا لصفة غير صحيحة ، إذ المراد من الصفة غير الصحيحة هو انتحال لقب أو وظيفة أو مهنة أو قرابة أو ما شاكل ذلك .
(جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨ طعن رقم ١٥٢ سنة ١٤ ق) .

٥٥ - إن مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات دون حاجة لأن تستعمل معه أساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية فإذا كان المتهم قد أخذ لنفسه صفة تاجر ووسيط وتوصل بذلك إلى الاستيلاء من المجنى عليه على مبلغ كعربون عن صفقة فإنه يحق عقابه بالمادة ٣٣٦ ع .
(جلسة ١٩٥٢/٥/٢٦ طعن رقم ٤٧٢ سنة ٢٢ ق) .

٥٦ - إن إدعاء الصفة الكاذبة يكفي وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة إلى الفعل خارجية أو مظاهر احتيال أخرى تعزز هذا الادعاء .
(جلسة ١٩٥٢/٥/٢٦ طعن رقم ٤٧٢ سنة ٢٢ ق)

٥٧ - إنه لما كانت جريمة النصب بمقتضى المادة ٣٣٦ عقوبات تقع باتخاذ الجاني اسما كاذبا أو صفة غير صحيحة ولو لم يدعم ذلك بأى مظهر خارجي ، فإن إدانة المتهم في هذه الجريمة على أساس أنه لم يحصل على النقود من المجنى عليه إلا باتخاذ صفة كاذبة ، تكون صحيحة ولو كان لم يقع منه ما يعتبر في القانون من أساليب الغش والخداع المعبر عنها في المادة المذكورة بالطرق الاحتيالية .
(جلسة ١٩٤٢/٢/٨ طعن رقم ٥١٢ سنة ١٢ ق) .

٥٨ - ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتخاذ الصفة كاذبة ولو أن بعض الأحكام جرت على أن ادعاء حالة قانونية أو علاقة تكسب حقا قانونيا لا يكون صفة كاذبة إلا أن الغلب الأحكام قد استثنت بالذات ادعاء الوكالة وعينت على الأخص حالة من يذهب لزوجته أخرى ويدعى كذبا أنه كلف بأخذ أشياء منها لتوصيلها إليه . فإذا ذهب شخص إلى امرأة وادعى أنه موفد من قبل زوجها لأخذ شيء عينه لها فصدقته وأعطته إياه اعتبر هذا الشخص متخذاً لصفة غير صحيحة وحق عقابه بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات .
(جلسة ١٩٣١/١٢/٢٨ طعن رقم ٩٤٠ سنة ٢ ق) .

٥٩ - ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتخاذاً لصفة كاذبة فإذا توصل الجاني إلى الاستيلاء على مال الغير بواسطة اتخاذ تلك الصفة وجب عقابه ولو لم يستعمل شيئاً من الطرق الاحتيالية .
(جلسة ١٩٣٥/٤/٨ طعن رقم ٨٦٨ سنة ٥ ق) .

٦٠ - من ادعى كذبا الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال فقد ارتكب الفعل المكون لجريمة النصب وجاز عقابه بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات .
(جلسة ١٩٣٧/٢/٨ طعن رقم ٥٨٩ سنة ٧ ق) .

٦١ - إن ادعاء المتهم كذبا الوكالة عن شخص آخر ، ثم استيلاءه على مال المجنى عليه لتوصيله إلى موكله المزعوم ، يعد في القانون اتخاذاً لصفة كاذبة بالمعنى الوارد في المادة ٣٣٦ ع

ويكفي وحده في تكوين ركن الاحتيال ولو لم يكن فيه استعمال لأساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية فإن النصب بمقتضى هذه المادة كما يحصل باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب إلخ . يحصل باتخاذ صفة كاذبة ولو لم يكن مقرونا بطرق احتيالية .

(جلسة ١٩/٤٢٢/١ طعن رقم ٢٢٦ سنة ١٢ ق) .

٦٢ - إن ما يدخل في دائرة انتحال الصفات الكاذبة المنوه عنها بالمادة ٢٩٣ ع ادعاء شخص انه موظف كبير بأحد فروع الحكومة على حين انه موظف صغير لأن عبارة « موظف كبير » تحمل في ثناياها الإيهام بالنفوذ وعلو الكلمة ومضاء الراى إلى غير ذلك من الصفات والمزايا التي لا يتمتع بها الموظف الصغير فادعاء كل ذلك بغير حق يعد اتصافا بصفات غير صحيحة والاتصاف بصفة غير صحيحة يكفي وحده لتكوين ركن الاحتيال ولو لم يصطحب باستعمال أى طرق احتيالية .

(جلسة ١٩٢٥/٤/١ طعن رقم ٨٥٨ سنة ٥ ق) .

٦٣ - إن القول بأن انتحال شخص صفة الطبيب ليعالج المرضى مقابل اتعاب يتقاضاها منهم لا يكفي لعدده مرتكبا جريمة النصب على اعتبار أن ذلك لا يكون سوى جريمة مزاوله مهنة الطبيب بغير حق ليس صحيحاً على إطلاقه ، فإنه إذا استعمل المتهم ، لكى يستولى على مال المرضى ، طرقا احتيالية لحملهم على الاعتقاد بأنه طبيب بحيث لولا ذلك لما قصدوه ليتولى معالجتهم كانت العناصر القانونية لجريمة النصب متوفرة في حقه وإذن فإن إدارة المتهم مستوصفا للعلاج وظهوره - وهو غير مرخص له بمزاولة مهنة الطب - أمام المرضى الذين يؤمنون المستوصف بمظهر طبيب وانتحاله شخصية دكتور اجنبى وتكلمه بلهجة اجنبية للإيهام بأنه هو ذلك الدكتور ، ثم انتحاله اسم دكتور آخر وارتماؤه معطفاً أبيض كما يرتدى الأطباء وتوقيعه الكشف على المرضى بسماعة يحملها معه لإيهامهم بأنه يفحصهم واستعانته بامرأة تستقبلهم وتقدمهم إليه على أنه هو الدكتور - كل ذلك يصح اعتباره من الطرق الاحتيالية ، إذ هو من شأنه أن يوهم المرضى فيدفعون إليه اتعابا ما كانوا ليدفعوها إلا لاعتقادهم بأنه حقيقة طبيب .

(جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢ طعن رقم ١٤٨ سنة ١٢ ق) .

٦٤ - متى كان الحكم قد اثبت على المتهم ادعاءه بأنه ضابط مباحث وتقديمه للمجنى عليه بطاقة شخصية يؤيد بها هذا الادعاء الكاذب فقد انخدع به المجنى عليه وسلمه المبلغ الذى طلبه فإنه يكون قد بين بما فيه الكفاية ركن الاحتيال في جريمة النصب باسناد صفة غير صحيحة .

(جلسة ١٩٥١/١/٢٢ طعن رقم ١٠٧ سنة ٢٠ ق) .

٦٥ - يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة ظروفها وادلتها المطروحة . والتي دارت عليها المرافعة . ولما كانت الدعوى الجنائية اقيمت على المطعون ضده الاول بوصف انه توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على بعض المبالغ من المجنى عليه بإدعائه الوكالة كذبا عن بعض ملاك العقار المبيع . فإنه لا يعيب الحكم الابتدائى أن يفصل في التهمة المسندة للمتهم على اساس انتحاله صفة الوكالة عن جميع ملاك العقار المبيع مادام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائى وتعرض لها الدفاع عن طرفى الخصومة

نصب

امام تلك المحكمة اتهاما ودفاعا ، وكان الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل ، وطالما أن المتهم لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى أن انتحال صفة الوكالة كذبا عن بعض ملاك العقار الذين لم ترد أسماؤهم في صف التهمة يعتبر بمثابة تهمة جديدة ما كان يسوغ للمحكمة أول درجة أن تعرض لها يكون قد خالف القانون - ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن البحث في توافر العناصر القانونية لجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه والاحالة .
(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٢ س ١٤ ص ٦١٢) .

٦٦ - يدخل ضمن طرق التزوير المؤثمة بالمادة ٢١٣ من قانون العقوبات جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وتشمل هذه الصورة كل تقرير لواقعة على غير حقيقتها ومن ثم فإنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه مثل امام المحكمة المدنية وانتحل صفة ليست له بادعائه كذبا الوكالة عن المدعى عليهم بموجب توكيلات ذكر أرقامها وتبين أنها منقطعة الصلة تماما بموضوع النزاع ولا تخوله الحضور امام المحكمة وتمثيلهم في الدعوى فأنبت كاتب الجلسة حضوره بتلك الصفة بمحضر الجلسة ، فإن في هذا ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاشتراك في ارتكاب تزوير في محرر رسمي التي دين بها المتهم .
(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٥٧ ص ٧٨١) .

٦٧ - من المقرر أن من ادعى كذبا الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال يعد مرتكبا بالفعل المكون لجريمة النصب ، إذ أن انتحال صفة غير صحيحة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال - فإذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم اقتضاه كذبا صفة الوكالة عن المدعى عليهم في الدعوى المدنية وافر للمدعى بطلباته وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ تسعين جنيها فإنه إذ دانه بجريمة النصب يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما يثيره المتهم في هذا الصدد في غير محله .
(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٥٧ ص ٧٨١) .

٦٨ - لما كان الثابت من التحقيقات ومن المستندات المقدمة أن صفة الوكالة عن شركة مصر للتجارة الخارجية كانت ثابتة للمدعى عليه الأول ولاخيه المرحوم وقت أن أبرما عقد بيع السيارة مع المدعية بالحق المدني وهو عالم تجده هذه الأخيرة . وكان مباشرة المدعى عليه الأول وورثته أخيه للإجراءات القضائية بعد زوال تلك الصفة لا يوفّر بذاته جريمة وإن ترتب عليه قانونا عدم قبول تلك الإجراءات شكلاً لرفعها من غير ذي صفة فإن جريمة النصب المدعى بها تكون منتفية .

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩/١/١٩٧٥ س ٢٦ ق ١٠ ص ٤١) .

٦٩ - من المقرر أن من ادعى كذبا الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال يعد مرتكبا بالفعل المكون لجريمة النصب ، إذ أن انتحال صفة غير صحيحة يكفي لقيام ركن الاحتيال ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن اقتضاه كذبا صفة الوكالة عن زوج المجنى عليها وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على المبلغ موضوع الجريمة ، فإنه إذ دانه بجريمة النصب يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١/٣/١٩٧٦ س ٢٧ ق ٦٠ ص ٢٨٢) .

٧٠ - لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذى يحكم واقعة الدهوى - قد نصت على أن « يحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه ، ونصت المادة ٤٤ من ذات القانون على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٦ من هذا القانون ، وكان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتل وأن القياس محظور في مجال التأثيم ، وكان البين من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩١٦ - الذى استند إليه الحكم المطعون فيه - أن واقعة إبرام أكثر من عقد إيجار عن ذات الوحدة لا تكون مؤثمة إلا إذا حصلت من المالك دون سواه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن لم يكن مالكا للعين المؤجرة ولا نائبا عن مالكة عند التاجير ، فضلاً عن أن الثابت أيضاً من الحكم أن المستاجر السابق للعين أقر بفسخ عقده عند بيع العقار للمشتري .. بتاريخ ١٩٧٢/٩/١ أى قبل أن يؤجر الطاعن العين للمدعى بالحقوق المدنية ، فإن الواقعة التى دىن بها لا تتوافر فيها عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وإذ كان الحكم قد دان الطاعن استناداً إلى هذا القانون ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويله وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءته عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً بعد أن نفت عن الطاعن اتخاذه صفة كاذبة أو استعماله طرقاً احتيالية عند تاجير العين للمدعى بالحقوق المدنية بما لا تتوافر معه في الواقعة المرفوعة بها الدعوى أركان جريمة النصب .
(الطعن رقم ٥٤٥٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ س ٢٢ ق ٢١٢ ص ١٠٢٢) .

الفرع الثانى : التصرف في مال غير مملوك للمتصرف ولا له حق التصرف فيه

٧١ - أن عدم النص في وصف التهمة عن استيفاء الشروط التى تقوم عليها الجريمة كاف بذاته لهدم تلك الجريمة لجريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكا للمتصرف له حق التصرف فيه لا تتحقق إلا باجتماع شرطين : (الأول) أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف (والثانى) ألا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقار . وإذن فالافتصاف في وصف التهمة على القول بأن زيدا ارتكب نصبا بأن تصرف في عقار ليس له حق التصرف فيه لا يجعل من التهمة جريمة معاقبا عليها قانوناً .

(جلسة ١٩٢٤/٣/١٩ طعن رقم ٧٨٦ سنة ٤ ق) .

٧٢ - أن مجرد التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب من ضروب الاحتيال التى تتحقق بأى منها وحده جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩ طعن رقم ١٢٧٥ سنة ١٩ ق) .

٧٣ - الابن الذى يسرق متاعاً لوالده ثم يبيعه لشخص حسن النية على أنه مالك لما باع إذا كان ينجو من العقاب عن السرقة بحكم المادة ٢٦٩ عقوبات فإن فعلته الثانية وهى البيع للغير

نصب

الحسن النية تعتبر نصيباً معاقباً عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات باعتبار أنه باع ما لا يملك وتوصل بذلك إلى قبض مبلغ من المشتري الحسن النية على أنه ثمن المتاع المبيع له .

(جلسة ١٩٢٧/٤/٢٥ طعن رقم ١٦٩٢ سنة ٢ ق) .

٧٤ - لأجل أن يكون البيع الثانى مكوناً لجريمة النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيلاً مانعاً من التصرف مرة أخرى إذ بهذا التسجيل وحده الحاصل طبق احكام قانون التسجيل تزول أو تنقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل .

(جلسة ١٩٢٢/١/٢٠ طعن رقم ٢٠٦٢ سنة ٢ ق) .

٧٥ - ان الاحكام المقررة للحقوق العينية او المنشئة لها التى اوجب القانون تسجيلها لى تكون حجة قبل الغير هى الاحكام النهائية اى التى تكون حائزة لقوة الشئ المقضى به بحسب النص الفرنسى Jugement passe en force de chose qegés فتحويل الحكم المطعون نيه على تسجيل حكم غيابى قابل للطعن (و فى هذه القضية مطعون فيه فعلا بطريق المعارضة) وصار باثبات صحة التعاقد الحاصل بين المتعاقدين بمقتضى عقد البيع الابتدائى وعد ذلك الحكم كافياً فى نقل الملكية وفى منع البائع من التصرف مرة أخرى هو فى غير محله وسابق لأوانه وعلّة ذلك انه كما يجوز ان يقضى فى النهاية بتأييده ويكون مفعوله من وقت تسجيله يجوز كذلك ان يقضى لمصلحة الطاعن ويعتبر التصرف الثانى الحاصل منه تصرفاً صحيحاً لا غبار عليه وتكون النتيجة والحالة هذه ان الحكم عليه بالعقوبة كان خطأ إذ هو لم يقترف ما يستحق عليه العقاب فإذا رفعت الدعوى العمومية على شخص لاتهامه بالتصرف فى مال ثابت ليس ملكاً له بان باعه إلى شخص بعقد عرقى ورفع المشتري المذكور ضد البائع دعوى لاثبات صحة التعاقد وحكم له غيابياً بذلك وسجل الحكم وبعد حصول التسجيل باع المتهم العين نفسها إلى شخص آخر بعقد مسجل فلا يجوز للمحكمة ان تعتبر التصرف الاول بيعاً باتاً ناقلاً للملكية بالتسجيل وان تحكم فى الدعوى الجنائية على هذا الاساس بل الواجب عليها . فى مثل هذه الصورة ان تقف الحكم فى الدعوى العمومية حتى يتم الفصل نهائياً فى الدعوى المدنية التى هى اساس لها والتى هى مرفوعة من قبل امام المحكمة المدنية وعندئذ فقط يكون للمحكمة الجنائية حق تقدير ما وقع من المتهم على اساس صحيح ثابت .

(جلسة ١٩٢٣/١١/٢٠ طعن رقم ٢٠٦٢ سنة ٢ ق) .

٧٦ - ان قانون المرافعات الاهلى لم ينص (كما نص قانون المرافعات المختلط فى المادة ٦٠٨ منه) عى ان تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين من التصرف فى العقار المراد نزع ملكيته فحرية المدين فى التصرف فى العقار المنزوع ملكية باقية له حتى بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية . وعلى ذلك فمن باع لآخر اطيائناً محجوزاً عليها وتمت إجراءات نزع الملكية لا يمكن ان يؤخذ على ذلك جنائياً وكل ما يمكن ان ينسب إليه هو انه ارتكب تدليسا مدنيا لا يعاقب عليه إلا إذا امكن ان تتوفر فى فعله اركان جريمة اخرى من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٢٤/٢/١٩ طعن رقم ٧٨٦ سنة ٤ ق) .

٧٧ - ان التصرف فى الشئ المنقول برهنه رهن جيازة لا يجوز إلا من مالك هذا الشئ فليس إذن للدائن المرتهن المنقول ان يرهنه باسمه ضماناً لدين عليه فإن فعل فلا يحتج بالعقد على المالك الحقيقى . غير انه إذا كان هذا المرتهن الاخير حسن النية وقت العقد اى معتقداً صحة ملكية من تعاقد معه ، ففي هذه الحالة يكون على المالك الذى يطالب برده ملكه ان يوفى هذا المرتهن بكل

المستحق له من الدين المضمون بالرهن واما إذا كان سوء النية فإن الرهن لا يكسبه من الحقوق قبل مالك الشيء المرهون اكثر مما لمدينه الذى تعاقد معه فلا يلزم المالك إلا بان يؤدى له قيمة الدين المطلوب منه لدائنه هو والذى يخول للمرتهن حبس المرهون حتى السداد ولم يعين القانون طريقة خاصة لاثبات سوء نية المرتهن المتعاقد مع غير مالك بل ترك ذلك للقواعد العامة التى تبين فى هذه الحالة الاثبات بكافة طرق الاثبات القانونية . تلك هى الأحكام التى تملئها القواعد القانونية العامة بشأن رهن المرتهن للشيء المرهون لديه والتى تضمنتها المادة ١٢ من لائحة البيوت المالية للتسليف على رهونات .

(جلسة ١٩٣٩/٤/٢ طعن رقم ٢٦٦ سنة ٩ ق) .

٧٨ - يكفى لقيام جريمة النصب بطريقة التصرف فى الاموال الثابتة أو المنقولة ان يكون المتصرف لا يملك التصرف الذى اجراه وان يكون المال الذى تصرف فيه غير مملوك له ، فتصبح الإدانة ولو لم يكن المالك الحقيقى للمال الذى حصل فيه التصرف معروفا . فإذا كانت محكمة الموضوع قد عرضت إلى المستندات التى قدمها المتهم لاثبات ملكيته لما باع ، محصنها واستخلصت منها ومن ظروف تحريرها وغير ذلك مما اشارت إليه فى حكمها استخلاصا لا شائبة فيه ان الأرض التى باعها المتهم لم تكن ملكا له ولا داخلية فى حيازته ، وان كل ما اعده من المستندات لاثبات ملكيته لها صورى لا حقيقة له ، واستخلصت ايضا ان المتهم كان يعلم عدم ملكيته لما باعه ، وانه قصد من ذلك سلب مال من اشترى منه ، فذلك الذى اثبته الحكم كاف فى بيان جريمة النصب التى ادان المتهم فيها .

(جلسة ١٩٣٨/١١/١٤ طعن رقم ٢٢٢٤ سنة ٨ ق) .

٧٩ - يشترط للعقاب فى جريمة النصب بطريق التصرف فى مال ليس للمتصرف حق التصرف فيه ان يكون المتهم قد حصل على المال بطريق الاحتيال لسلب الثروة . فإذا لم يكن هناك احتيال بل كان تسليم المال ممن سلمه عن بيته بحقيقة الأمر فلا جريمة وإذن فإذا اكتفى الحكم فى الإدانة بالقول ان المتهم تصرف بالبيع مع انه لا يملك فى المبيع إلا حصة يسيرة ولم يورد - مع اعتباره المشتري مجنيا عليه وهو لم يكن مدعيا بحق مدنى فى الدعوى - الظروف التى لا يستلزمها المعرفة ما إذا كان هذا المشتري لم يدفع الثمن إلا مخدوعا معتقدا ان البائع مالك لما باعه او انه دفعه وهو واقف على الحقيقة فإن قصوره هذا يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ويتعين نقضه .

(جلسة ١٩٤١/١/٢٠ طعن رقم ٥٤٨ سنة ١١ ق) .

٨٠ - إن جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال . والطرق التى بينها قانون العقوبات فى المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب ان تكون موجهة إلى المجنى عليه لخدعه وغشه . وإلا فلا جريمة وإذن فإذا كان دفاع المتهم قوامه عدم توافر عنصر الاحتيال فى الدعوى لان المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم انه غير مالك لما تعاقد معه عليه ، فإن الحكم إذا ادانه فى جريمة النصب على اساس ان المتصرف فى مال لا يملك المتهم التصرف فيه هو طريق من طرق النصب قائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية ، - هذا الحكم يكون قاصرا فى بيان الاسباب التى اقيم عليها - إذ ان ما قاله لا ينهض رداً على الدفاع الذى تمسك به المتهم .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/١١ طعن رقم ١٢٩١ سنة ١٤ ق) .

نصب

٨١ - التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه في مجال تطبيق المادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات - ليس قاصراً على مجرد التصرف بالبيع وإنما يشمل أيضاً التصرفات الأخرى - ولما كان الحكم قد استخلص أن الطاعن لا يملك القدر الذي تصرف فيه للمدعية بالحقوق المدنية ، فإنه لا يجديهِ القول بأن نيتهما قد انصرفت إلى اعتبار هذا العقد رهناً لدين لها عليه .

(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢ س ١٧ ق ٢١٤ ص ١١٢٦) .

٨٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن عدم توافر أركان جريمة النصب التي دانه بها تأسيساً على حقه في التصرف للغير فيما آل إليه بمقتضى عقود عرفية ، وأوضح الحكم أن الطاعن لم يكن مالكا للأرض التي تصرف فيها بالبيع وكان على علم بعدم ملكية البائع له شيء من تلك الأرض ، وانتهى إلى أنه قد تصرف فيما لا يملك ودون أن يكون له حق التصرف ، وأن ما اتّاه يوفر في حقه الاحتيال الذي تتحقق به جريمة النصب التي دانه بها ، فإن ما أثبتته الحكم في هذا الصدد يتفق وصحيح القانون ، ويكون ما يثيره الطاعن في شأنه في غير محله .

(الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ س ١٨ ق ١٢٠ ص ٦٦٧) .

٨٣ - لا يكفي لتأنييم مسلك الوسيط أن يكون قد أيد البائع فيما زعمه من ادعاء الملك إذا كان هو في الحقيقة يجهل الواقع من أمره أو كان يعتقد بحسن نية أنه مالك للقدر الذي تصرف فيه . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن سمسار وله بهذه المثابة أن يجمع بين طرفي العقد ويقتضى أجر الوساطة بينهما ، ولا يكلف مؤونه التثبت من ملكية البائع أو بحث مستنداته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه دون أن يبين ما وقع منه مما يعد في صحيح القانون احتيالا ، يكون قاصراً عن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة طبقاً لما افترضته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية معيها بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ س ٢٠ ق ٤٠ ص ١٨٢) .

٨٤ - لا تتحقق جريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه إلا باجتماع شرطين (الأول) أن يكون العقار المنصرف فيه غير مملوك للمتصرف و(الثاني) ألا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقار . ومن ثم فإنه يجب أن يعنى حكم الإدانة في هذه الحالة ببيان ملكية المتهم للعقار الذي تصرف فيه ، وما إذا كان له حق في هذا التصرف من عدمه فإذا هو قصر في هذا البيان - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٨ س ٢٠ ق ١٦٩ ص ٧٩٦) .

٨٥ - يكفي لقيام جريمة النصب بطريق التصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي أجراه ، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له فتصح الإدانة ولو لم يكن المالك الحقيقي للمال الذي حصل فيه التصرف معروفاً ، فإذا كانت محكمة الموضوع كما هو الحال في الدعوى الماثلة قد عرضت إلى المستندات التي قدمها المتهم لإثبات ملكيته لما باع ، ومحصلتها واستخلصت منها ومن ظروف تحريرها وغير ذلك مما أشارت إليه في حكمها استخلاصاً لا شبهة فيه أن الأرض التي باعها المتهم لم تكن ملكاً له ولا له حق التصرف

فيها وان ما اعدده من المستندات لاثبات ملكيته لها صوري لا حقيقة له ، واستخلصت ايضاً ان المتهم كان يعلم عدم ملكيته لما باعه ، وانه قصد من ذلك سلب مال من اشترى منه فذلك الذي اثبته الحكم كاف في بيان جريمة النصب التي دان المتهم بها ، ولما كان هذا الذي انتهى إليه الحكم - فيما سلف - من قبيل قهر الواقع في الدعوى مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي لها ان تتبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي لها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن نطاق الاقتضاء العقلي والمنطقي لا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه مادام استخلاصاً سائغاً ، فإن ما ساقه الطاعن في شأن اطراح المحكمة لدلالة حكم مرسى المزاد في اثبات ملكيته للعقار ، لا يعدو المجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٠ س ٢١ ق ١٠٨ ص ٥٦٥)

الفصل الثاني

التسليم

٨٦ - الغش المستوجب للعقاب في جريمة النصب هو الذي ينخدع به المجنى عليه . فإذا كان المجنى عليه عالماً بحقيقة ما وقع عليه من أساليب فإن هذا العلم ينفي وقوع الجريمة عليه بهذه الأساليب .

(جلسة ١٤/١١/١٩٣٨ طعن رقم ٢٢٢٤ سنة ٨ ق) .

٨٧ - ان جريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة لا تتحقق إلا إذا كانت هذه الصفة هي التي خدعت المجنى عليه وحملته على تسليم المال للمتهم .

(جلسة ١٤/٤/١٩٥٢ طعن رقم ١٢٦٥ سنة ٢٢ ق) .

٨٨ - ان جريمة النصب لا تتحقق بمجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة ولو كان قائلها قد بالغ في توكيد صحتها حتى تآثر بها المجنى عليه ، بل يجب أن يكون الكذب قد اصطحب بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم اقترض المجنى عليه مائتي قرش اعطاه منها مائة وخمسين واحتجز الخمسين الباقية فائدة عن مبلغ المائتي قرش لمدة شهر واحد وتسلم من المجنى عليه شيكا على بنك مصر بمائتي قرش مستحق الدفع في تاريخ معين ، ولامر ما رأى المجنى عليه أن يوقف صرف الشيك ففعل ، فجاءه المتهم مهدداً بتوعدا بإبلاغ الامر إلى النيابة ولم يزل به حتى ترضاء بكتابة شيك آخر بثلاثة جنيهاً عوضاً عن الشيك الأول ، وعند محاولة قبضه حصل ايضاً التوقف عن الدفع ، فاعاد المتهم الكرة عليه وكان في ظروف قاسية فخارت قواه تحت ضغط الحاجة الملحة وبتأثير الوعيد والتهديد بالشكوى للنيابة فرضى بما أوهمه به من ان يقرضه اثني عشر جنيهاً بفائدة ثلاثة جنيهاً على أن يحتسب منها الثلاثة الجنيهاً قيمة الشيك الأخير وعلى أن يكون المبلغ بضمان زوجته ، ورضى هو وزوجته أن يوقعا على كميالة باستلامهما مبلغ الخمسة عشر جنيهاً ، وقبل المجنى عليه أن يكتب للمتهم خمسة شيكات كل منها بثلاثة جنيهاً وفاء للخمسة

نصب

عشر جنيتها . وقبل الرجل وزوجته كل ما طلبه المتهم منهما رضوخاً لوعيده وبدافع الحاجة واتقاء الفضيحة . وكان يلوح لهما بأنه يعطيها مبلغ القرض عقب التوقيع على الأوراق فوراً . فلما وقعا على الأوراق ووضعها في جيبه أقهما أن المبلغ موجود في بيته ثم أخذ يراوغ ويماطل ولم يحصل منه المجنى عليه على هذا المبلغ . فإن هذه الواقعة لا تعتبر نصبا إذ المجنى عليه قبل التوقيع على المستندات والشيكات التي سلمها للمتهم تحت تأثير حاجته الملحة إلى النقود وتهديد المتهم له بشكواه للنيابة ولاعتقاده بأن النقود موجودة في جيبه ، وليس فيما أورده الحكم ما يدل على أن المتهم قد استعان في سبيل تأييد مزاعمه بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمله على الاعتقاد بصحتها .

(جلسة ١٩٤٤/٤/٢٤ طعن رقم ٤٢٣ سنة ١٤ ق) .

٨٩ - إذا كان الحكم إذ دان المتهمين بجريمتي النصب والشروع فيه لم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتيالية التي استخدمها وبين تسليم المال لهما وكان ايراد هذا البيان الجوهري واجباً حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥٥/١١/١٩ طعن رقم ٥٥٢ سنة ٢٥ ق) .

٩٠ - جريمتا النصب وخيانة الأمانة وإن كان يجمعهما أنهما من صور جرائم الاعتداء على المال ، إلا أن الفارق بينهما أن تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يرتكبه الجاني من طرق احتيالية ، أما في جريمة خيانة الأمانة فإن المال يكون مسلماً إلى الجاني على سبيل الأمانة بعقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فيغير الجاني حيازته من حيازة مؤقتة أو ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ق ١٢٢ ص ٦١١) .

٩١ - إذا كان الحكم الابتدائي الغيابي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه سلمه منقولاته لبيعها لحسابه ويوفي ثمنها له أو يردها عينا إذا لم يتم البيع ، ولكنه لم يف بالتزامه واختلس تلك المنقولات ، وكانت الواقعة على هذا النحو تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإنه وإن كانت محكمة الموضوع قد أخطأت إذ وصفتها بأنها جريمة نصب ، إلا أن الطاعن لا مصلحة له في الطعن مادامت العقوبة المقررة لها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة .

(الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٧ ص ١٣٦٤) .

الفصل الثالث

الضرر

٩٢ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن أحد المتهمين ذهب ومعه كتب إلى المجنى عليه في مقر عمله بالبنك وأوهمه بأنه موفد من قبل وزير الأوقاف لبيع هذه الكتب إياه وقدم له بطاقة فيها ما يدل على أن له صلة بوزارة الأوقاف ، وعلى اثر ذلك خاطب المتهم الآخر المجنى عليه بالتليفون في شأن هذه الكتب موهما إياه بأنه وزير الأوقاف ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة النصب ، إذ أن المتهمين عملاً على الحصول على مال المجنى عليه بطرق احتيالية وأيد كل

منهما الآخر في الأكاذيب المكونة لها . ولا يغير من ذلك أن المتهم الذي تحدث تليفونيا لم يؤكد في حديثه أنه هو وزير الأوقاف مادام الثابت أنه تعمد أن يكون حديثه مع المجنى عليه على صورة يفهم منها أنه هو الوزير ، كما لا يغير منه أن يكون المتهم الذي حمل إليه الكتب لم يتصل به في بادئ الأمر بل اتصل ببعض الموظفين الذين يعملون معه ، إذ مادام أن القصد كان توصيل الرسالة إلى المجنى عليه فلا يهم أن يكون ذلك مباشرة أو بالواسطة . وكذلك لا محل للقول بعدم توافر ركن الضرر بحجة أن الكتب تساوى الثمن الذي طلب عنها لأنه يكفي لتكوين الجريمة احتمال وقوع ضرر والضرر محتمل وقوعه هنا من محاولة تضليل المجنى عليه وحمله على أن يشتري كتباً ما كان ليشتريها لولا التأثير الذي وقع عليه .

(جلسة ١٩٤٥/٢/٥ طعن رقم ٦٢٩ سنة ١٥ ق) .

٩٣ - يكفي لتحقيق جريمة النصب أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠ طعن رقم ١٤٨٦ سنة ١٥ ق) .

٩٤ - أن مجرد الاستيلاء على نقود عن طريق التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه يعتبر نصبا معاقبا عليه بمقتضى المادة ٢٩٣ ع بغض النظر عما إذا كان الضرر الحاصل عن هذا التصرف قد وقع فعلاً على الطرف الآخر في التعاقد أو على صاحب الشيء الواقع فيه التصرف فمن رهن منقولاً ليس له ولا له حق التصرف فيه مقابل مبلغ من المال استولى عليه من المرتهن بحق عليه العقاب بمقتضى المادة المذكورة ولو لم يلحق المرتهن ضرراً فعلاً بسبب اقتضائه قيمة الرهن من صاحب هذا المنقول .

(جلسة ١٩٢٦/٦/٨ طعن رقم ١٤٢٨ سنة ٦ ق) .

الفصل الرابع

القصد الجنائي

٩٥ - إذا عير الحكم عن القصد الجنائي في جريمة النصب بعبارة «بقصد النصب» فهذا التعبير وإن كان يصح أن يكون موضع انتقاد إلا أنه لا يصلح وجهاً للطعن على الحكم مادام مراد الحكم ظاهراً وهو أن المتهم ارتكب الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .

(جلسة ١٩٢٢/١١/٢٠ طعن رقم ٢٠٦١ سنة ٢ ق) .

٩٦ - ان المادة ٢٩٣ ع تعاقب من توصل إلى سلب مال الغير باتخاذ صفة غير صحيحة فهي لا تنطبق على من ينتحل صفة ليست له بقصد حمل بائع على قبول تقسيط ثمن شيء مبيع دفع بعضه معجلاً ثم قام بسداد بعض الأقساط ولكنه عجز في النهاية عن دفع باقيها لأن اتخاذ الصفة الكاذبة لم يقصد به في هذه الحالة سلب مال المجنى عليه وإنما قصد به أخذ رضاء البائع بالبيع بثمن بعضه مقسط وبعضه حال وتكون العلاقة بين البائع والمشتري في هذه الحالة علاقة مدنية بحقة وليس فيها عمل جنائي .

(جلسة ١٩٢٤/٤/٢٢ طعن رقم ٧١٩ سنة ٤ ق) .

الفصل الخامس

متى يعد استخدام الموظف لوظيفته نصبا

٩٧ - ان استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا إلا على أساس ان سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التي يتخدع بها المجنى عليه . وإذ ما كان الحكم قد جرى على قاعدة عامة هي ان مجرد استخدام صفة الطاعن - كموظف - وظرف الجوار - وهما حقيقتان معلومتان للمجنى عليهما - في الحصول على المال موضوع الجريمة يعتبر نصبا وان ذلك من شأنه ان يؤدي إلى تحقيق مقصده في التأثير على المجنى عليهما - حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية دون ان يفصح الحكم عن سنده في ذلك ، فإن يكون مخطئا واجبا نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ س ١٦ ص ٨١٢) .

٩٨ - متى كان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد اسس قضاءه بإدانة المتهم بجريمة النصب المؤثمة بمقتضى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على ان استعانته بوظيفته العمومية كما مور ضرائب عقارية من شأنه ان يعزز اقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية ، فإذا ما توصل المتهم بهذه الصفة وعززها بدفتر وأوراق يحملها للايهام بأنه إنما يقوم بعمل رسمي وقام بحصر سكن المجنى عليهما بالفعل زيادة في حيك ما يوهم به ، ثم طلب منهما بعد ذلك سداد رسم زعم انه لدفع غرامة فرضت عليهما لتأخرهما في الاخطار عن مبان مستجدة قاما بإنشائها وبعد تحصيله وقع منهما على الدفتر الذي يحمله معه وتوصل بكل هذه الطرق الاحتيالية إلى الاستيلاء لنفسه متهما على النقود سالفة الذكر . فإن ما أورده الحكم هو تقرير صحيح في القانون .

(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢ س ٢١ ق ٢٢ ص ٨٨) .

٩٩ - إن سوء استعمال الموظف لوظيفته يعتبر من الطرق الاحتيالية التي يتخدع بها المجنى عليه ، كما ان استعانة المتهم بشخص آخر على تاييد اقواله وادعاءاته المكذوبة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه يعتبر من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات ، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ق ١١٨ ص ٤٨١) .

١٠٠ - من المقرر ان جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب ان تكون موجهة إلى خدع المجنى عليه وغشه . فمتى كان استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا إلا على أساس ان سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التي يتخدع بها المجنى عليه . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد على ان مجرد استخدام الطاعن صفاتهم ومراكزهم الوظيفية - وهي حقيقة معلومة للمجنى عليه - في

الحصول على المال موضوع الجريمة يعد نصبا وان ذلك من شأنه ان يؤدي إلى تحقيق مقصدهم في التأثير على المجنى عليه حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية - دون ان يعنى الحكم ببيان تلك الصفات والمراكز الوظيفية وسنده في اتخاذها دليلاً على توافر ركن الاحتيال ، فإنه يكون قاصر البيان عن استظهار عناصر جريمة النصب التي دان الطاعنين بها .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ س ٢٣ ق ٥٦ ص ٢٣٤) .

١٠١ - إن مجرد استخدام المتهم لوظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير وان كان لا يصح عده نصبا ، إلا أنه متى استعلن بها واساء استخدامها ، فإن ذلك من شأنه ان يعزز اقواله ويخرجها من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية وتتوافر بذلك الطرق الاحتيالية التي ينخدع بها المجنى عليه .

(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ س ٢٣ ق ٢٨٩ ص ١٢٨٦) .

الفصل السادس

جريمة الشروع في النصب

١٠٢ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الامكان تحققها مطلقا ، كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة للمرة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل ، اما إذا كانت تلك الوسيلة بطبيعتها تصلح لما أعدت له ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . ولما كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن انه قدم الأوراق المزورة إلى موظفي مؤسسة مديرية التحرير تاييدا لزعمه الكذب بتوريد اجهزة استقبال إذاعة لاسلكية للاستيلاء على قيمتها ، إلا ان الجريمة لم تتحقق لسبب لا دخل لارادته فيه هو فطنة هؤلاء الموظفين مما يعتبر شروعا في جريمة نصب وليس جريمة مستحيلة .

(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩ س ١٦ ص ٣٠٨) .

١٠٣ - يتحقق الشروع في جريمة النصب بمجرد بدء الجاني في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه حتى ولو فطن الأخير إلى احتيال الجاني فكشفه او داخلته الريبة في صدق نواياه فامتنع عن تسليمه المال .

(الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٢ ق ١٩٢ ص ٨٤٨) .

الفصل السابع

تسبب الحكم في جريمة النصب

١٠٤ - ان استعانة المتهم الموظف بوظيفته العمومية من شأنه ان يعزز اقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية فإذا كان الحكم في ايراده واقعة الدعوى قد قال إن المتهم ، وهو تمورجي في المعزل الطبي الذي نزل فيه أخو المجنى عليها قد توصل بهذه الصفة إلى الاستيلاء منها على مبلغ ٥٠ قرشاً على زعم انه ثمن للحقن اللازمة لعلاج اخيها ، فهذا القول يكفي لبيان الطرق الاحتيالية .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/١٥ طعن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٥ ق) .

نصب

١٠٥ - إذا كان استخدام الموظف وظيفته في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا إلا على أساس أن سوء استعماله الوظيفة على نحو ما وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية كما هي معرف بها في باب النصب ، وإذن فإذا كانت المحكمة في إدانة المتهم في جريمة النصب قد جرت على قاعدة عامة هي أن مجرد استناد الموظف إلى وظيفته في الحصول على المال يعتبر في ذاته نصبا ، فإنها تكون مخطئة ويكون حكمها واجبا نقضه .
(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١ طعن رقم ٢١٤٩ سنة ١٨ ق) .

١٠٦ - إذا ادانت المحكمة متهما في جريمة نصب ولم تبين بحكمها في واقعة الدعوى أن الاتصاف بالصفات الكاذبة وغيره ، مما عدته المحكمة طرق احتيالية ، كان من جانب المتهم مقصودا به التأثير في المجنى عليه وخدعه لما هو جائز من أن يكون المتهم قد اعتاد حقا أو باطلا أن يصف نفسه أو أن يصفه الناس بالأوصاف المشار إليها في مناسبات مختلفة لم تلاحظ فيها فكرة الاجرام كما لم تبين أن ما عدته من المظاهر الخارجية قد كان للاستعانة به في ايهام المجنى عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور متعينا نقضه .
(جلسة ١٩٤٦/٣/١٢ طعن رقم ١٩٦ سنة ١٦ ق) .

١٠٧ - إنه لما كانت جريمة النصب لا تقوم إلا على الاحتيال وكان يشترط أن تكون طرق الاحتيال التي بينها القانون في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات موجهة لخدع المجنى عليه وغشه بقصد سلب ماله فإن اضطراب الحكم في بيان هذا الركن يكون قصورا مستوجبا نقضه . وإذن فإذا كانت المحكمة قد أسست إدانة المتهم في النصب على أنه استعمل طرقا احتيالية من شأنها ايهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة - بأن أخرج من جيبه خطابا يخبره فيه مرسله بأن يرسل إليه مبلغا معينا من المال ليرسل إليه سمناً وكلف شخصاً بقراءته في حضور المجنى عليه وعلى مسمع منه ثم طلب إلى - المجنى عليه أن يقدم له المبلغ المذكور ليرسله إلى مرسل الخطاب على أن يقاسمه الربح ثم ذكرت المحكمة في حكمها أن المتهم يتجر حقيقة في السمن وأن المجنى عليه يعرف ذلك ومع هذا لم تعرض للخطاب المشار إليه والذي قالت إنه ترتب عليه الحصول على مال المجنى عليه هل كان صحيحاً أو مزوراً وهل رمى المتهم من تلاوته إلى سلب مال المجنى عليه أولا فهذا منها قصور في بيان الواقعة يعيب حكمها .
(جلسة ١٩٥٠/٣/٢١ طعن رقم ١٩٠٨ سنة ١٩ ق) .

١٠٨ - أن جريمة النصب لا تتوافر أركانها إلا إذا كان الجاني قد استعمل إحدى طرق الاحتيال المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على سبيل الحصر . وإذن فمن القصور الذي يعيب الحكم إدانة المتهم في هذه الجريمة بمقولة - إن واقعة الدعوى تتلخص فيما ورد بصحيفة المدعى بالحق المدني وما شهد به بالجلسة من أن المتهم أوهمه أن في استطاعته الحاقه للعمل بمصلحة السكة الحديد وأن المصلحة تشترط لامكان التعيين وجوب دفع تأمين لخزانتها ضد إصابات العمل قدره كذا وعلى هذا الأساس استولى على المبلغ من المجنى عليه - إذ هذا القول ليس فيه بيان لطريقة الاحتيال التي استعملها المتهم لخدع المجنى عليه وحمله على تصديقه .

(جلسة ١٩٥١/٢/٦ طعن رقم ١٨٧٧ سنة ٢٠ ق) .

١٠٩ - إذا كانت التهمة المستندة إلى الطاعنين إنهما توصلا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مال من المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه الذي قضى بإدانتهم قد أشار إلى نص المادة

٣٣٧ عقوبات فإن ذلك لا يعدو كونه خطأ ماديا لا يؤثر في سلامته طالما أنه أشار في الوقت ذاته إلى نص القانون الصحيح الذي حكم بموجبه وهو المادة ٢٣٦ عقوبات .

(الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ س ١٢ ص ٤٤٣) .

١١٠ - جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال بطرق يجب أن تكون موجهة إلى المجنى عليه الخدعة وغشه وإلا فلا جريمة . ومن ثم فإذا كان دفاع المتهم قوامه عدم توافر عنصر الاحتيال في الدعوى لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك لما تعاقد معه عليه ، فإن الحكم إزدائه بجريمة النصب على أساس أن التصرف في مال لا يملك التصرف فيه هو طريق من طرق النصب قائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية - يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها ، لأن ما قاله لا ينفذ رداً سائفاً على هذا الدفاع .

(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١١٤ ص ٦٢٦ - ٨) .

١١١ - لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة النصب على استقلال مادام الحكم قد أورد الوقائع بما يدل على أن مراد المتهمين كان ظاهراً وهو اقرار الجرم بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .

(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ س ٢٠ ق ١٤ ص ٦٩) .

١١٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين مع باقي المتهمين قد توصلوا إلى الاستيلاء على المبلغ الموضح بالأوراق من المجنى عليها بناء على الطرق الاحتيالية التي استعملوها والتي بينها الحكم وهي من شأنها ايهامها بوجود مشروع كاذب واحداث الأمل بحصول ربح وهمي وهو كشف كنز مدفون تحت أرض منزلها ، فإن ما يقول به الطاعنان من أن المجنى عليها قد سلمتهما النقود برضاها لا يعدو أن يكون عودة إلى الجدل في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢ س ٢٠ ق ١٨٧ ص ٩٤٤) .

١١٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهم أوهموا المجنى عليه بأن في استطاعتهم شفاءه من مرضه عن طريق تحضير الأرواح في جلسات كان يعقدها الطاعن الأول في حجرات مظلمة مستعينا بالطاعن الثاني الذي يتظاهر بالنوم ويدعى كذبا بأن الجن قد تقمص جسده وينتھز الطاعن الأول فرصة الظلام فيطلق فراشات تحوم حول الجالسين موهما المجنى عليه بأنها ملوك الجن ثم يطلق اشارات ضوئية تسلب المجنى عليه إرادته كما يطلق البخور الذي يبيعه الطاعن الثالث إلى المجنى عليه بثمن مرتفع ، وكان الطاعن الأول يضع بيضة في محلول حامض الخليك فتلين قشرتها ثم يشقها وينتزع محتوياتها ويضع بداخلها مقلب طائر أو حيوان وأوراقا مكتوبة برموز غير مفهومة ويعيد غلقها وبعد اضاءة الأنوار يكسر البيضة ويخرج ما بداخلها ويوهم المجنى عليه بأنه قد أخرج السحر الذي كان سببا في مرضه . وخلص الحكم من ذلك إلى أن ما قام به الطاعنون لا يدخل اطلاقاً تحت أي علم أو فن بل هو في حقيقته دجل وشعوذة وأنهم تمكنوا بذلك من خداع المجنى عليه واستولوا على ماله ، وما خلاص إليه الحكم فيما تقدم سائغ وتوافريه أركان جريمة النصب التي دان الطاعنين بها من طرق احتيالية ورابطة سببية بين هذه الطرق وتسليم المال إليهم والقصد الجنائي .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢ س ٢٠ ق ١٨٨ ص ٩٥١) .

١١٤ - أوجب القانون أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصرا . ولما كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه لم يبين مؤدى شهادة المجنى عليهما وفحوى الإيصال المقدم من أحدهما ولم يستظهر الحكم في جريمة التداخل في وظيفة عمومية الأعمال الإيجابية التي صدرت من الطاعن والتي تعتبر افتئاتا على الوظيفة إذ أن انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلا في الوظيفة ، كما لم يبين الحكم في جريمة النصب علاقة السببية بين اتخاذ الصفة غير الصحيحة وبين تسليم المجنى عليهما النقود للطاعن الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى التي صار اثباتها في الحكم مما يعيبه بالقصور المستوجب لنقضه .

(الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ س ٢١ ق ١٠٢ ص ٤١٦) .

١١٥ - من المقرر أن محكمة الموضوع وأن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعنة لم توقع أي حجز من جانبها على السيارة تحت يد المطعون ضدهم في تهمة التبيد وإنما الحجز جميعها وقعت تحت يدها بناء على طلبهم ، كما يبين منها أن المطعون ضدهم في تهمة النصب استمروا في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الطاعنة بصفتهم مالكين للسيارة بعد صدور القرار بتأميم شركتهم في يولية سنة ١٩٦١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم في تهمة التبيد على خلاف الثابت في الأوراق وقبل المطعون ضدهم في جريمة النصب تأسيسا على أن صفتهم كانت صحيحة وقت شراء الطاعنة للسيارة دون أن يتناول قرار تأميم الشركة المالكة الذي صدر بعد ذلك ومدى تأثيره على صفة ملاكها السابقين وعما إذا كان يجوز لهم بعد صدوره أن يستمروا في التصرف كملاك وأن يوقعوا الحجز على السيارة ويستلموا جزءا من متأخر ثمنها ، فإن ذلك ينبىء عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون تمحيص الدعوى والاحاطة بظروفها وأدلة الثبوت فيها بما يعيب الحكم ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة .

(الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ س ٢١ ق ٢٨٠ ص ١١٦١) .

١١٦ - الطرق الاحتمالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادى لجريمة النصب ، واستعمال الجاني لها يعد عملا من الأعمال التنفيذية . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن الطاعن قام بدور منها لتأييد مزاعم المحكوم عليه الآخر ، وأدى ذلك بالمجنى عليه إلى دفع المبلغ ، فإن الحكم إذ اعتبر الطاعن فاعلا أصليا في الجريمة ، يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ق ٢١٨ ص ٤٨١) .

١١٧ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة النصب لم يعرض لبيان العناصر المكونة لها ولم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتيالية التي استخدمها الطاعن وبين تسليم النقد له وهل سلمها المجنى عليه له كرسوم دخول أم تحت تأثير طرق احتيالية قام بها . وهو بيان جوهري يجب ايراده حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢ س ٢٢ ق ٦ ص ٢٠) .

١١٨ - يجب على المحكمة ان تلتفت نظر الدفاع إلى تغيير التهمة من جريمة النصب التي اقيمت بها الدعوى الجنائية إلى جريمة الشروع فيه متى كانت الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى ، وهي الاستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر بطريق الاحتيال وهو خمسة قروش مختلفة عن واقعة الشروع في الحصول على مبلغ العشرة جنيهات بطريق الاحتيال .

(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢ س ٢٢ ق ٦ ص ٢٠) .

١١٩ - متى كان الحكم قد ايقن بان الطاعن لم يكن يبتغى منذ البداية الوفاء الكامل بالمبلغ الذي اتفق عليه مع المجنى عليه ثمنا لبيعه سيارة وأنه استعان بحقيبة أوري أنها ملأى بأوراق نقدية تعادل كامل الثمن بما يعتبر من قبيل المظاهر الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات والتي ترقى بالكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب ، وقد تمكن بما استعمله من طرق احتيالية من الحصول على توقيع المجنى عليه على عقد بيع السيارة أمام موثق الشهر العقاري بما تضمنه هذا العقد من أن المجنى عليه اقر بقبضه الثمن كاملا ، وبعد أن حصل الطاعن على هذا العقد بهذه الصورة استمسك به قبل المجنى عليه وطلبه بتسليم السيارة . ولما كان حصول الطاعن على العقد قد جاء نتيجة ما اقتضه من طرق احتيالية وكان يرمى من الحصول عليه الاستيلاء على السيارة منه دون الوفاء بكامل ثمنها المتفق عليه - فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم توافر الطرق الاحتيالية يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ١٩٢ ص ٨٤٨) .

١٢٠ - المحكمة ليست ملزمة ببيان مدى تأثير الطرق الاحتيالية على المجنى عليه بالذات وانخداعه بها مادام أن الجريمة قد وقعت عند حد الشروع ومادامت الطرق الاحتيالية التي استعملها الجاني من شأنها أن تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه ومادام أن الجريمة قد خاب اثرها لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه .

(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ١٩٢ ص ٨٤٨) .

١٢١ - لا يقدح في سلامة الحكم ما أورده من أن استعمال الطاعن الطرق الاحتيالية كان من شأنه الإيهام بوجود مشروع كاذب مادام الطاعن لا يتنازع فيما أورده الحكم في مدوناته بيانا لواقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها ، وجاءت مجادلته مقصورة على ما استخلصه الحكم منها ، ومادامت الواقعة الثابتة بالمدونات من شأنها الإيهام بواقعة مزورة وهي إحدى الطرق الاحتيالية التي أوردها المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ١٩٢ ص ٨٤٨) .

١٢٢ - نص القانون على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من

نصب

الأمور المبيّنة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . كما أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في تأكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتمالية ، بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته . ولما كان يبين من المفردات أنه لم يرد بأقوال المجنى عليه أن الطاعن ليس مالكا للمنزل الذي حرر له عقد إيجار عن إحدى شققه ، وأنه إنما ذكر أن الطاعن قد مكن غيره من الشقة التي أجراها له بعد أن استكمل بناءها في تاريخ لاحق على تحرير العقد والتي لم يكن قد استكمل بناءها وقت تحرير العقد . وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده في مدوناته بيانا لواقعة الدعوى وما استدلل به على ثبوت التهمة في حق الطاعن قد استند إلى ما عزاه إلى المجنى عليه من أقوال تخالف الثابت بالأوراق فما أدلى به هذا الأخير ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في الاستدلال فضلا عما شابه من قصور في استظهار توافر أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم .

(الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ ق ٥٠ ص ٢٢٦) .

١٢٣ - متى كان الطاعن قد دفع التهمة عن نفسه بأنه حرر عقد الإيجار للمجنى عليه بناء على الحاحه عليه ليحصل على ترخيص بالمبيت خارج وحدته إبان تجنيده وأنه حرر كذلك كمبيالة لزميل للمجنى عليه بقيمة المبلغ الذي يقول أنه تسلمه منه في مقابل باقي ثمن قطعة أرض قد اشتراها منه عندما تحررت لصالحه الكمبيالة ، وكان الحكم قد التفت عما أبداه الطاعن من دفاع يعد - في خصوص الدعوى المطروحة - هاما ومؤثرا فيها ، مكتفيا بالقول بأنه لم يدفع التهمة بدفاع مقبول ، وهو ما لا يصلح ردا على ما أثاره الطاعن ، فإن الحكم يكون معيبا .

(الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ ق ٥٠ ص ٢٢٦) .

١٢٤ - إذا كان يبين مما سطوه الحكم أنه ساق ما أسنده إلى الطاعن في عبارة مرسلة غير ظاهر منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستند من أقوال المجنى عليه كانت ملمة بهذا الدليل إماما شاملا حتى يهيء لها أن تمحصه التمهيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، ولم تستظهر فيها الصلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدمها الطاعن وبين تسليم المجنى عليه المال ، هذا فضلا عن أنه يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على تأييد الأقوال والادعاءات المكذوبة ، أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجاني وتديره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق ، كما يشترط لذلك أن يكون تأييد الآخر في الظاهر لادعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه هو لا مجرد ترديد لاكاذيب الفاعل ، ومن ثم فإنه يجب أن يعنى الحكم ببيان واقعة النصب وذكر ما صدر عن كل من المتهمين فيها من قول أو فعل في حضرة المجنى عليه مما حمّله على التسليم في ماله ، فإذا هو قصر في هذا البيان - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١٧ س ٢٦ ق ٥٧ ص ٢٤٨) .

١٢٥ - متى كان البين مما سطره الحكم أنه استدلل على ما أسنده إلى الطاعنة بمجرد القول بأنها ساعدت المجنى عليه في السفر للخارج عن طريق المتهم الثاني وهي عبارة مرسلة غير ظاهر

منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل عليها كانت ملمة بهذا الدليل إماماً شاملاً حتى يهوى لها أن تمحصه التمحيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، ولم تستظهر فيها الصلة بين الطرق الاحتيالية التي استخدمتها الطاعة وبين تسليم المجنى عليه للمال فإنه يكون قاصراً .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ق ١١٩ ص ٦١٤) .

١٢٦ - من المقرر أن مجرد الأقوال - والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في تأكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، هذا وأنه يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على تأييد الأقوال والادعاءات المكذوبة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجاني وتديره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق ، كما يشترط كذلك أن يكون تأييد الآخر في الظاهر لادعاءات الفاعل تأييداً صادراً عن شخصه هو لا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل ، ومن ثم فإنه يجب على الحكم - على هدى مما سلف - أن يعنى ببيان واقعة النصب ، وما صدر من المتهمين فيها من قول أو فعل في حضرة المجنى عليه مما حمله على التسليم في ماله ، فإذا قصر في هذا البيان كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم . الأمر الذي يعيبه بالقصور .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ق ١١٩ ص ٦١٤) .

١٢٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها - لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى انتفاء الطرق الاحتيالية لأن المبالغ التي دفعها المجنى عليهم كانت مقابل دروس للتقوية تلقاها أبناؤهم بالفعل - لا يعدو أن يكون منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع عناصر الدعوى ومن ثم فهو جدل موضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب عليها من محكمة النقض . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض لهذا الدفاع وأطرحه في قوله « أن المتهمين قاموا بآيادهم أمور التلاميذ المجنى عليهم بأن أولادهم قد الحقوا بمدرسة الشعب المعتمدة من وزارة التربية والتعليم والمستفاد ذلك من الإيصالات المطبوعة التي أعطيت لهم عن سداد الرسوم وقد أثبت بها اسم مدرسة الشعب الابتدائية الخاصة بالبايجور وهو أمر مخالف للحقيقة إذ أن تلك المدرسة كان قد انقضى ترخيصها من قبل فانخدعوا بذلك المشروع الكاذب ولذلك هرعوا إلى الشرطة عندما تبينوا حقيقة الأمر بعد أن اكتشفوا أن أولادهم التلاميذ لم يقيدوا ضمن التلاميذ المقيدين لأداء امتحان القبول بالاعدادى وفي هذا ما يكذب دفاع المتهمين من أنهم ما أقاموا هذه الفصول إلا للتقوية إذ أن الإيصالات التي تفيد سداد الرسوم لم يذكر بها شيء من أنها مجرد فصول لتقوية التلاميذ ولهذا فإن المجنى عليهم لم يكونوا على بيته من حقيقة الأمر وإلا لما أقدموا على الحاق أبنائهم بتلك المدرسة الوهمية التي لا تعترف بها مديرية التعليم والتي لم يرخص لها بمزاولة هذا العمل ، وما أورده الحكم سائغ ومن ثم فإن النعى عليه بدعوى القصور في التسبب والفساد في الاستدلال لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠ س ٢٩ ق ١٨٦ ص ٨٩٦) .

نصب

١٢٨ - أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المتهم الأولى تنازلت عن الشقة التي تستأجرها للمجنى عليها مقابل مبلغ ألف جنيه تقاضته منها وسلمتها عقد استئجارها للشقة مؤشرا عليه بالتنازل وموقعا عليه منها ومن الطاعنة - زوج مالك العقار التي حضرت معاينتها للشقة - بصفتها ضامنة وعقد إيجار آخر من مالك العقار باسم المجنى عليها وأن الطاعنة صاحبت المجنى عليها إلى مكتب أحد المحامين حيث حررت لها إيصالا باستلامها اجرة ثلاثة أشهر وإذ توجهت المجنى عليها بعد ذلك لاستلام العين المؤجرة طردتها المتهم الأولى ، وخلص الحكم من ذلك إلى ثبوت التهمة في حق الطاعنة من أقوال المجنى عليها وابنتها شاهد الإثبات ومن عقدي الإيجار وإيصال الأجرة ومن اعتراف المتهمين بواقعتي معاينة المجنى عليها للشقة ومصاحبة الطاعنة لها لمكتب المحامي ، وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف . وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يرد بأقوال المجنى عليها أن المتهم الأولى ليست مستأجرة للعين موضوع النزاع أو أن الطاعنة ليست زوجا لمالك العقار أو أن مالك العقار لم يوقع على عقد الإيجار الجديد المبرم مع المجنى عليها بعد تنازل المتهم الأولى عن الانتفاع بالعين لها . وكان الحكم - مع هذا - لم يبين الطرق الاحتيالية التي استخدمتها المتهم الأولى والطاعنة والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليها لمبلغ ألف جنيه إلى الأولى فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعنة بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، مما يقتضي معه نقض الحكم والإحالة .

(الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٤ س ٢٩ ق ٢٠٠ ص ٩٦٥) .

١٢٩ - لما كان الحكم بعد أن اخلص على ما سلف بيانه إلى أن الطاعن لم يكن مالكا للأرض التي تصرف فيها بالبيع وانتهى إلى أنه تصرف فيما لا يملك ودون أن يكون له حق التصرف فيه وأدانه للأسباب السانغة التي اعتنقها بعد ذلك مستمدا من سابقه وضع الطاعن تحت الحراسة لنشاطه في اغتصاب الأرض وكان ركوز الحكم إلى هذا السبب ليس إلا تزييدا لم يكن الحكم في حاجة إليه بعد أن أقام قضاءه على أسباب كافية بذاتها في بيان جريمة النصب التي دان بها ، ومن ثم لا يجدى الطاعن ما يثيره في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٤ س ٣١ ق ١٠٨ ص ٥٦٥) .

١٣٠ - يجب في جريمة النصب أن يغنى الحكم بيان ما صدر عن المتهم من قول أو فعل في حضرة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في مالههم ، وذلك حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة

تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم . وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد أقوال المجنى عليهم التي عول عليها في ادانة الطاعن ، كما لم يبين ماصدر من الطاعن من قول او فعل في حضرة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في مالهم فإنه يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١٤ س ٢٢ ق ٨ ص ٦٤) .

١٣١ - إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف .

(الطعن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٩ س ٢٣ ق ٨ ص ٥٢) .

١٣٢ - لما كان ما اثبته الحكم من تقديم سند الدين المسروق للمدعى بالحق المدني واثباته بصحته وحصوله على قيمته نتيجة هذا الخداع كافية لتحقيق ركن الاحتيال في جريمة النصب ، وكان لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي في هذه الجريمة على استقلال مادام ما أورده الحكم من وقائع دالا بذاته على قيامه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون صحيحاً .

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٠ س ٢٤ ق ٢٢ ص ١٢٦)

الفصل الثامن

مسائل متنوعة

١٣٣ - الحكمة في الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات ، قديم ، في باب السرقة هي ان الشارع رأى ان يغتفر ما يقع بين افراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على البعض الآخر وذلك حرصاً على سمعة الأسرة واستبقاء لصلات لود القائمة بين افرادها وجريمتا النصب وخيانة الأمانة جريمتان مماثلتان لجريمة السرقة وحكمة الإعفاء واحدة في كل الأحوال فيجب ان يمتد حكم الإعفاء المنصوص عنه في المادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة إلى تلك الجريمتين ، النصب وخيانة الأمانة ، وإذن فالتبديد الذي يقع من الابن في مال أبيه إضراراً بهذا الأخير لا عقاب عليه ولا يمنع من ذلك ان يكون استلامه المال حاصلاً بناء على أمر من سلطة عامة مختصة كالجلس الحسبي بأن كان الأب محجوراً عليه مشمولاً بقوامة ابنه الذي كان مسلماً له مال أبيه بهذه الصفة ، إذ توسطت تلك السلطة لا يغير صفة المال ولا ملكية صاحبه له ولا علاقة النسب التي بين الابن وأبيه ولا يرتب حقاً ما للغير على هذا المال .

(جلسة ١٩٢٢/٦/٢٢ طعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢ ق) .

نصب

١٣٤ - إنه لما كان الاعفاء من العقوبة الوارد ذكره في باب السرقة في المادة ٣١٢ عقوبات علقته المحافظة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن يمتد حكم هذا الاعفاء إلى جميع الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على مال الغير بدون حق . وإذن فهو يتناول مرتكب الجريمة الواردة في المادة ٣٣٦ ع .

(جلسة ١٩٤١/١٢/١٥ طعن رقم ١٠٩ سنة ١٢ ق) .

١٣٥ - رد المبلغ الذي استولى عليه المتهم بطريق الاحتيال لا يمحو جريمة النصب بعد تمامها وإنما يصح أن يكون سبباً لتخفيف العقاب فقط وهذا أمر يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع ولا يصح بحال أن يكون وجهاً للطعن في الحكم بطريق النقض .

(جلسة ١٩٢٤/٤/٢٠ طعن رقم ٢١ سنة ٤ ق) .

١٣٦ - إن تنازل المجنى عليه في جريمة النصب لا يمحو تلك الجريمة ولا يخلو المتهم من المسؤولية الجنائية .

(جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨ طعن رقم ١٥٢ سنة ١٤ ق) .

١٣٧ - الوساطة بين متعاقدين ليست في حد ذاتها عملاً محرماً فلا يمكن تحميل الوسيط اية مسؤولية عن وساطته في اتمام عمل مهما عاد عليه من وراء ذلك من الفائدة .

(جلسة ١٩٢٧/١٢/٢٠ طعن رقم ٤١ سنة ٨ ق) .

١٣٨ - إن دفع المبلغ المحول به الطرد إلى مصلحة البريد هو بمثابة دفعه إلى شخص المحول ، فيعتبر المحول أنه استولى على هذا المبلغ ولو كان المحول إليه قد أوقع الحجز عليه تحت يد مصلحة البريد قبل أن يتسلمه المحول منها .

(جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢ طعن رقم ١٧٢٣ سنة ١٢ ق) .

١٣٩ - مادامت المحكمة قد أثبتت أن المتهم لم يكن جاداً وقت التعاقد المدعى وأنه إنما كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته ، فلا وجه للقول بأن هذه الواقعة هي إخلال بعقد مدني .

(جلسة ١٩٤٦/٥/٢٢ طعن رقم ٦٦٥ سنة ١٩ ق) .

١٤٠ - إذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن تبرئة المتهم من تهمة النصب قد أسست على انتفاء الاحتيال وسلب مال الطاعن وكانت الوقائع المؤسسة عليها تهمة النصب هي بذاتها المؤسسة عليها تهم الشروع في النصب وكان الحكم الابتدائي إذ أدان المتهم في التهمتين قد عاقبه عليهما بعقوبة واحدة ، فإن إلغاء هذا الحكم وبراءة المتهم تأسيساً على انعدام الاحتيال في الوقائع المسندة إلى المتهم والمبينة في صدر الحكم القاضي بالإلغاء - ذلك يكون فصلاً في كلتا التهمتين .

(جلسة ١٩٥٢/٤/١٤ طعن رقم ١٢٦٥ سنة ٢٢ ق) .

١٤١ - إذا كان الحكم قد قضى على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد وهي المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير الأوراق الرسمية تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات ، فإنه لا مصلحة له في تعييب الحكم في خصوص جريمة النصب .

(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ق ١٥٧ ص ٧٨١) .

١٤٢ - إن كون المجنى عليه أحد رجال الشرطة السريين لا يجعل الجريمة مستحيلة مادام لم يثبت أنه كانت لديه معلومات خاصة عن نشاط الجاني المريب في هذه الجريمة وأنه استعان بهذه المعلومات لكي يقيض عليه فيها مما يعتبر مؤثراً في تقدير معيار الاحتيال .

(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ س ٢٠ ق ١٤ ص ٦٩) .

١٤٣ - إذا كان البين من مدونات الحكم أنه أوقع على الطاعن عقوبة الحبس لمدة شهر عن الجريمتين المسندتين إليه وهما جريمة النصب وجريمة اقتضاء مقدم إيجار وكانت العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الخاص بإيجار الأماكن التي تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ من القانون المذكور وهي التي تحظر على المؤجر اقتضاء مقدم إيجار بأي صورة من الصور فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره في شأن عدم توافر أركان جريمة النصب لأن مصلحته في هذه الحالة تكون منقضية .

(الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٨ س ٢٤ ق ٤٦ ص ٢١٤) .

١٤٤ - من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي يعينها الواقعة الصادرة فيها أمر الحفظ . ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن نيابة الشئون المالية بعد أن باشرت التحقيق في جريمة التعامل بالنقد الأجنبي المسندة إلى المطعون ضده وآخرين رأت الأمر بقيدها بدفتر الشكاوى وحفظها إدارياً إزاء رفض إدارة النقد الأذن لها برفع الدعوى الجنائية عنها ومن ثم قامت النيابة المختصة بمباشرة التحقيق في وقائع النصب وأقامت الدعوى الجنائية عنها قبل المطعون ضده طالبة عقابه بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات بوصفه مرتكباً لجريمة النصب التي لا شأن لنيابة الشئون المالية بالتصرف فيها . ولما كان لكل من واقعتي التعامل الأجنبي والنصب ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما ، وكان الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحاً في الدلالة على انصراف ارادة سلطة التحقيق المختصة باصداره إلى صرف النظر عن الجرائم التي تناولها التحقيق وأنه وإن جاز أن يستفاد الحفظ استنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه إلا أنه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ فيه بالظن ، وإذا كان المستفاد من الأوراق أن الأمر الصادر من نيابة الشئون المالية بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إدارياً إنما انصب على واقعة التعامل بالنقد الأجنبي التي لم تاذن إدارة النقد برفع الدعوى الجنائية عنها دون غيرها من وقائع النصب التي رفعت بشأنها الدعوى الجنائية ، فإنه لا حجية له بالنسبة لها ولا يقوم في صحيح القانون مانعاً من نظر الدعوى الجنائية عنها .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢١ س ٣٠ ق ١٥١ ص ٧١٢) .

١٤٥ - رد المبلغ الذي استولى عليه المتهم باستعمال طرق احتيالية بفرض حصوله لا يمحو الجريمة بعد تمامها .

(الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ س ٢٢ ق ١٧٥ ص ١٠٠٥) .

نظام عام

موجز القاعدتين :

- ١ - الركن المادى فى جريمة دخول منزل فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . متى يتحقق ؟ معنى الدخول فى حكم المادة ٣٦٩ عقوبات ؟ ١
- ٢ - المصادرة فى جرائم الغش . تدبير وقائى . يوجب النظام العام . لتعلقها بشيء لا يصلح للتعامل فيه ٢

القاعدتان القانونيتان :

- ١ - إن البين من نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات فى واضح عبارته ، وصريح دلالاته ، وعنوان الباب الذى وضع فيه - وهو الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث تحت عنوان ، انتهاك حرمة مالك الغير ، - وسياق وضعه ومن الأعمال التحضيرية له ، أن ، الدخول ، المكون للركن المادى فى جريمة دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة لفظ اصطلاحى يفيد كل فعل يعتبر تعرضاً مادياً للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليه بالقوة ، سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم تكن ، سواء كان الحائز مالكا للعقار أو غير ذلك ، تقديراً من الشارع أن التعرض المادى إذا كان وقع لحائز العقار دون الالتجاء إلى القضاء ولو اتناداً إلى حق مقرر يعتبر من الجانى إقامة للمعدل بنفسه مما يؤدى إلى الإخلال بالنظام العام .

(الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ س ٢٠ ق ٤٨ ص ٢٢٧) .

- ٢ - من المقرر أن عقوبة مصادرة الأشياء المغشوشة أو الغير صالحة للاستهلاك إعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والمادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها هى تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة وهى وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء لا يصلح للتعامل فيه .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٧ س ٢٥ ق ٣٢ ص ١٤٥) .

نفقة

موجز القواعد :

- ١ - المقصود من الإجراءات المشار إليها فى المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ١
- ٢ - قصر تطبيق المرسوم بقانون ٩٢ لسنة ١٩٢٧ على الأحوال التى تسرى عليها المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ٢
- ٣ - جريمة امتناع المحكوم عليه بنفقة عن الدفع رغم قدرته عليه لمدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه

بذلك المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عنها إلا بعد استنفاد الإجراءات الواردة في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . المادة الأولى من القانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ . تعلق هذا الشرط بصحة تحريك الدعوى الجنائية يوجب على المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها . إغفال الحكم ذلك قولاً بأن للمدعية بالحقوق المدنية الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية وبين القضاء الجنائي . قصور وخطأ في تطبيق القانون ٢

القواعد القانونية :

- ١ - المقصود من الإجراءات التي اُشار إليها الشارع في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية أحكام النفقة الصادرة من تلك المحاكم .
(الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٢٢٧) .
- ٢ - تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ مقصور على الأحوال التي تسري عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
(الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٢٢٧) .
- ٣ - تنص المادة ٣٩٣ من قانون العقوبات على أن « كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوج أو ... وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وجرى نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه : « إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو .. يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائلتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على ثلاثين يوماً ، أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلاً فإنه يخلى سبيله .. » وقد أصدر الشارع المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ ونص في مادته الأولى على أنه : « لا يجوز في الأحوال التي تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير في الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو ... قد استنفذ الإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ المذكورة » بما مفاده أن المشرع أقام شرطاً جديداً علق عليه رفع الدعوى الجنائية طبقاً لنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، بالإضافة إلى الشروط الواردة بها أصلاً ، بالنسبة للخاضعين في مسائل النفقة لولاية المحاكم الشرعية - مقتضاه وجوب سبق التجاء الصادر له بالحكم بالنفقة إلى قضاء هذه المحاكم ، قضاء الأحوال الشخصية ، واستنفاد الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيبها . لما كان ذلك ، وكان هذا الشرط متصلاً بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة اتصال المحكمة بها فإنه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها - ولو لم يدفع به أمامها - أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها ولم ترفع قبل الأوان ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصرت أسبابه عن استظهار تحقق المحكمة من سبق استنفاد المدعية بالحقوق المدنية للإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء إليها ، بل انساق إلى تقرير قانوني خاطيء ، هو أن لها دواما الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية والقضاء الجنائي ، فإنه فضلاً

عن خطئه في تطبيق القانون يكون مشوباً بالقصور .
(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ س ٢٤ ق ٢٣٠ ص ١١٢٢) .

نقابات

موجز القاعدة :

— اشتراط الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين أن يكون غير متجاوز لسن الخمسين من عمره . حده ؟
راجع أيضاً : مؤسسات صحفية محاماة .

القاعدة القانونية :

— لما كانت الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة تشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين أن يكون غير متجاوز لسن الخمسين من عمره إلا إذا كان قد سبق له الاشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو النيابة الإدارية أو في الأعمال القضائية أو الفنية بمجلس الدولة أو بإدارة قضايا الحكومة أو بهيئة تدريس القانون بالجامعات ووظائف المعيدين بها أو في الأعمال القضائية والفنية التي يصدر بتحديدتها قرار وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس النقابة ، وإذ صدر قرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ويبين من مادته الأولى الأعمال القضائية والفنية التي يتوافر بها الاستثناء من القيد الخاص بشرط السن وفقاً لنص المادة ٥١ من قانون المحاماة ومن بينها أعمال التحقيق والافتاء وإبداء الرأى في المسائل القانونية وإعداد العقود ومراجعتها والقيام بالبحوث القانونية وإعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ذات الطابع التنظيمي التي يقوم بها الموظفون بالهيئات القضائية وبالجهات الإدارية للدولة ومجلس الشعب والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وغيرها مما أوردته هذه المادة والأعمال الأخرى التي تنص القوانين على اعتبارها نظيرة للعمل القضائي ، واشترطت المادة الثانية من ذات القرار أن يكون الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها في المادة الأولى بصفة أصلية بعد الحصول على إجازة الحقوق أو بما يعادلها ، وإذ كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد جاوز الخمسين من العمر وقت تقديمه طلب قيده بالنقابة ، وكانت الأعمال والوظائف التي شغلها لا تندرج تحت أى من تلك التي حددتها المادة الأولى من قرار وزير العدل سالف الإشارة إليه إذ أنها قاصرة على قيامه بالإشراف التربوي ولم ينص القانون على اعتبارها نظيرة للعمل القضائي ، هذا إلى أن الثابت من الأوراق أن ممارسة الطاعن لهذه الأعمال كانت سابقة على حصوله على إجازة الحقوق التي لم يحصل عليها إلا في أكتوبر سنة ١٩٧٩ أى بعد إحالته إلى سن التقاعد سنة ١٩٧٤ - مما يفقده أحد الشروط التي

يجب توافرها في الأعمال التي تعتبر من الأعمال القضائية والفنية . والتي تؤهله للقيّد بالنقابة ومن ثم فإن ما انتهى إليه القرار المطعون فيه من رفض قيد الطاعن بجدول المحامين تحت التمرين قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٦١٦٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٩ س ٢٢ ق ٢ نقابات ص ٦٠)

نقد

موجز القواعد :

- ١ — الحظر الذي تناولته المادة ١ من ق - رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ عام مطلق يشمل كل عملية في أوراق النقد الأجنبي تتصل بهذا النقد
- ٢ — مجرد عدم استيراد ثمن البضائع المصدرة في الميعاد غير معاقب عليه بمقتضى الأمر رقم ٥٣ سنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٨٠ منه ١٩٤٧ في كل الأحوال بل قصد المعاقبة على تعمد عدم الاستيراد أو التهاون والتقصير فيه
- ٣ — مناط التحريم الوارد في م ١/٢ من ق . ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥٠ هو أن تكون أوراق النقد المصرى أو الأجنبي مستورد من الخارج أو مصدرة إليه وأن يكون استيرادها أو تصديرها بغير الشروط والأوضاع التي قررها وزير المالية
- ٤ — مجرد دخول شخص بمبلغ يزيد على عشرين جنيهاً في الدائرة الجمركية على خلاف ما يقضى به ق رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ لا يكفى وحده لقيام جريمة الشروع في تصدير الأوراق المضبوطة بل يجب توفرنية التصدير
- ٥ — عدم اشتراط قصد خاص في جريمة أخذ المسافر إلى الخارج معه مصنوعات أو نقوداً دون ترخيص
- ٦ — مدلول عبارة « القيمة المالية » الواردة في م ١/١ من الأمر رقم ٢٤ سنة ١٩٤٨
- ٧ — عدم قيام جريمة عدم عرض المتهم للبيع على وزارة المالية مالم يده من حساب موجود بالخارج إلا إذا ثبت أن له مبالغ مستحقة الوفاء وأنه علم باستحقاقها وامتنع عن عرضها في المهلة التي حددها القانون
- ٨ — إدانة المتهم بجريمة عدم عرضه للبيع بسعر الصرف الرسمي على وزارة المالية ما بحيازته من أوراق النقد الأجنبي دون بيان أنواع هذه الأوراق الأجنبية التي ضبطت معه . قصور
- ٩ — قيام المتهم بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج . إلزامه باستيراد البضائع التي حولت عنها تلك العملة . عدم اعتبار ارتفاع الأسعار قوة قاهرة تعفى من هذا الواجب
- ١٠ — حظر التعامل في عمليات النقد الأجنبي حالة أو مؤجلة . حالاته ؟ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
- ١١ — عدم تقديم المتهم شهادة الجمرک القيمية عن البضاعة التي استوردها في الميعاد توفر الجريمة ولو كان قد استخرجها فعلاً وتأخر في تقديمها

نقد

- قانون العفو الشامل رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٢ ، عدم سريانه على واقعة تصدير بضاعة إلى الخارج لم تستوف كامل قيمتها في الموعد القانوني ١٢
- المقصود بتاريخ دفع القيمة في حكم المادة ١/٢ من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ١٣
- عملية التعامل في النقد الأجنبي . شرط صحتها والجزاء المترتب على تخلف هذا الشرط . وجوب تطبيق المادة ٩ من ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ١٤
- المادة الأولى من ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . مجال تطبيقها . وجوب سريانها أيضاً على الإجراءات التالية لتحويل النقد . تنظيمها جميع عمليات التعامل في النقد الأجنبي ما تم منها تحت اشراف الجهات المختصة وتلك التي تتم في الخفاء . علة ذلك ١٥
- العقاب وفقاً للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . عدم اقتصره على العمليات التي تتم في الخفاء ١٦
- جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في الميعاد . جنحة منطبقة على المادتين ١ ، ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ١٧
- جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في الميعاد . جريمة وقتية . قيامها من تاريخ انتهاء الستة شهور محتسبة من تاريخ استعمال الاعتماد أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة . بدء سريان مدة انقضاء الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة من تاريخ انتهاء الستة شهور المذكورة ١٨
- جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في الميعاد المحدد . تنازل المتهم عن البضائع التي استوردها لآخر . لا يعفيه من هذا الواجب ١٩
- حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي ، أو تحويل النقد من مصر أو إليها . قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . يعتبر أمراً متمماً للمادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ٢٠
- شهادة الجمرک القيمة . وجوب تقديمها . لا يغنى عن ذلك مجرد تحويل القيمة ٢١
- اقليم غزة . جزء من دولة فلسطين . لا يتبع الاقليم المصري إلا من ناحية الاشراف الإداري تحويل النقد إليه خاضع لأحكام القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ٢٢
- حظر تحويل النقد . لا فرق بين النقد الأجنبي والنقد المصري . ولو كان التحويل لدولة تستعمل النقد المصري . علة ذلك ٢٣
- وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمة في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . المادة (١) من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . الاخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقة على المادتين ١ و ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري سالف الذكر . هذه الجريمة من الجرائم المؤقتة . قيامها قانوناً بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التي حددها القرار الوزاري السالف الإشارة إليه . سقوطها بمضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ثبوت سقوطها بمضي المدة . استناد الحكم المطعون فيه في رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم إلى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة . خطأ الحكم في تطبيق القانون . وجوب نقضه والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة المتهم مما أسند إليه ٢٤
- مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل -

أن الجرائم المنوه عنها فيها إنما تتعلق بعمليات نقد لا تتصل بأشخاص معينين وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها . تكييف القيد الوارد بتلك المادة بأنه طلب . ليس فيه خروج على صراحة النص في تعبيره بأنه « اذن » . مادام هذا التكييف هو الذى يتفق وحكم القواعد العامة ٢٥

— للسلطة التنفيذية أن تتولى اعمالا تشريعية عن طريق اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها . استمدادها هذه السلطة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها . صدور قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ مستندا في الأصل إلى الاذن العام الذى تضمنه الدستور . الاذن الوارد بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد لا يعدو أن يكون ترديدا للاذن العام سالف الذكر . ما تضمنه القرار المذكور من شروط خاصة بالزام المستورد بتقديم شهادة الجمرك القيمة الدالة على ورود البضائع التى استوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية التى أفرج عنها من أجل استيرادها بعد متمم لحكم المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . تخلف تحقق هذه الشروط . وجوب توقيع عقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون سالف

البيان ٢٦

— العبرة - يصدد تطبيق أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل والقرار المنفذ له بشأن استخراج شهادة الجمرك القيمة - هى بوصول البضائع إلى جمرك مصر لا إلى الجهة التى استوردت البضاعة من أجلها ٢٧

— ايجاب القانون تقديم شهادة جمركية قيمية مستقلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب استمارة دون التعويل على ما إذا كانت البضاعة التى أفرج من أجل استيرادها عن العملة قد وردت في رسالة واحدة أو في رسائل متفرقة . علة ذلك ؟ ٢٨

— توجيه الشارع الخطاب في المادة ٩/٤ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إلى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال ٢٩

— الاجراء المنصوص عليه في كل من المادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الجمارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد - هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره ، سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى ٣٠

— اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع . أحوال الطلب من تلك القيود . صدور الطلب . أثره : رفع القيد رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق . صدور الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنياية العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها وتصح الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانونى للارتباط ، مادام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده ٣١

— حظر التعامل بالنقد المصرى موجه أصالة إلى غير المقيم ، أما المقيم فيباح له التعامل بالنقد المصرى مع من يشاء دون أن يكلف مؤونة التحقق من صفته أو من مصدر المال الذى يتعامل به . عدم تصور قيام الجريمة فعلا أصليا في حق المقيم إذا تعامل مع غير المقيم وأن أمكن تصور الاشتراك في حقه

- متى توافرت عناصره متى توافرت عناصره
- جريمة عدم تقديم شهادة الجمرك القيمية . تحققها : بالعود عن تقديمها اطلاقا أو التراخي عن تقديمها في موعدها القانوني ٢٣
- كفاية القصد الجنائي العام لتحقيق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصرى ٢٤
- تسليم النقد المصرى من الوكيل عن غير المقيم إلى أى شخص دون إبداعه وتجميده في أحد المصارف المرخص لها قانونا في مزاولة عمليات النقد الأجنبي ، يتحقق به التعامل المجرم ٢٥
- تحقق جريمة التعامل بالنقد المصرى بالوكالة عن غير مقيم بتسليمه لغير المصارف المعتمدة ٢٦
- حظر تحويل النقد الأجنبي من مصر وإليها إلا بالشروط والأوضاع التى يحددها قرار وزير الاقتصاد . مراد القانون من هذا الحظر ؟ متى يتحقق التحويل ٢٧
- المقصود بتغيير التعهد المقوم بعملة أجنبية ؟ وقوع الجريمة بمجرد التعهد . التعهد المقوم بعملة أجنبية في الخارج لا يعد من الأفعال المحظورة بمقتضى قانون تنظيم الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع بالعملة الأجنبية - تنفيذ هذا الالتزام - في مصر ٢٨
- النشاط المادى في كافة الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ٢٩
- تمام جريمة عدم عرض المتهم لما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي بمجرد وقوع الترك المنهى عنه في القانون عن عمد . عدم تطلب قيام الجريمة قصدا جنائيا خاصا ولا فوات ميعاد معين . تسبب حكم الإدانة في جريمة عدم عرض المتهم ما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي . عدم اقتضائه التحدث صراحة عن القصد الجنائي في الجريمة ٤٠
- اثبات الحكم تعامل المتهم في النقد الأجنبي بطريق غير مشروع ودون أن يثبت في الدفاتر المعدة لذلك أو بوروده للبنك . كفاية ذلك للرد على دفاع المتهم بأن تعامله مسموح به ٤١
- اقرار المتهم في محضر الضبط وتحقيق النيابة باحتفاظه بالنقد الأجنبي وعدم توريده للبنك وتعامله فيه مقابل عمولة . هو اعتراف يتحقق به عناصر جريمة التعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد ٤٢
- اشتراط كون التعامل بالنقد الأجنبي محدد بواقعة معينة . غير لازم . جواز انطواء هذا التعامل على عمليات متعددة ٤٣
- تبرئة أحد المتهمين من جريمة التعامل في أوراق النقد الأجنبي وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد . لا تأثير لذلك في تأثيم من أثبت الحكم اقترافه لتلك الجريمة ٤٤
- استناد الحكم في إدانة المتهم إلى اعترافه ، وليس تأسيسا على واقعة ضبط مبلغ ذكر في الحكم الابتدائي خطأ أنه وجد بمسكن المتهم . صحة هذا الحكم ٤٥
- حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي . تناول هذا الحظر كل عملية من أى نوع تتصل بهذا النقد سواء من العمليات التى بين النص نوعها أو غيرها مما لم ينص عليها مادام قوامها جميعا التعامل بالنقد الأجنبي ٤٦
- استيفاء الشيك شرائطه القانونية . اعتباره أداة دفع ووفاء كالنقود سواء بسواء التعامل به يقع تحت طائلة التأثيم مادام قوامه نقدا أجنبيا ٤٧
- القيد الوارد في المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . تكييفه : طلب بالمعنى الوارد في المادة التاسعة إجراءات . أساس ذلك ؟ ٤٨

- انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طلب السير فيها . في أى وقت قبل صدور حكم نهائى فيها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . مثال في نقد ٤٩
- مثال لتسبيب قاصر في تهمة التعهد المقوم بعملة أجنبية وعدم استرداد قيمة بضاعة صدرت إلى الخارج ٥٠
- الاجراء المنصوص عليه في المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والمادة ٩٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو جهة رفع الدعوى . اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها بحسب الأصل . مطلق لا يرد عليه القيد الا استثناء من نص الشارع . أحوال الطلب هي من تلك القيود . صدور الطلب . أثره : رفع القيد رجوعا إلى حكم الأصل في الاطلاق . صدور الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها بكافة ما تنصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها إجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى كشفت عرضا أثناء التحقيق أساس ذلك ؟ ... ٥١
- وجوب استرداد قيمة البضاعة المصدرة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن من ميناء التصدير المادة ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ٥٢
- القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي يعتبر قانونا أصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . لكل شخص الاحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه من نقد أجنبي من غير العمليات الممنوعة قانونا . حظر التعامل بأي عملية من عمليات النقد الأجنبي إلا عن طريق الجهات المحددة قانونا ٥٣
- الرقابة على أعمال النقد الأجنبي تنصب على كل عملية من أى نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون متى كان موضوعها نقدا أجنبيا أو كان من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ٥٤
- النشاط المادى في جريمة التعامل بالنقد الأجنبي يتمثل في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي أيا كان نوعها . الشيك يخضع للتأثيم متى كان موضوع أحد هذه العمليات وكان قوامه نقدا أجنبيا ٥٥
- معاقبة المتهم بالغرامة ومصادرة النقد الأجنبي المضبوط طبقا للمادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . يستتبع وجوب القضاء بغرامة إضافية تعادل قيمة النقد الأجنبي موضوع التعامل الذى لم يضبط ٥٦
- ثبوت عدم صحة الشيكات وردها دون صرف . في جريمة تصدير نقد أجنبي - عدم ضياع نقد أجنبي على الدولة . انتفاء الجريمة لتخلف أحد عناصرها ٥٧
- الاجراء المنصوص عليه في المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل . في حقيقته طلب . يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . استمرار العمل به طبقا للمادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . اغفال النص في الحكم على صدور هذا الطلب . يبطله . لا يغنى عن ذلك . ثبوت صدور هذا الطلب بالفعل ٥٨
- مباشرة إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى في جرائم النقد والتهريب والاستيراد . رهن بصدور طلب ممن يملكه قانونا . صدور طلب في جريمة يستوجب القانون فيها صدوره لتحريك الدعوى

نقد

الجنائية . تخويله النيابة اتخاذ إجراءات فيها بكافة أوصافها . وما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن معلومة . متى تكتشفت عرضا أثناء التحقيق . أساس ذلك ؟ ٥٩

— إباحة حمل المغادر للبلاد لنقد أجنبي . مناهها . أن يكون هذا النقد مثبتا باقراره الجمركي عند وصوله للبلاد أو أن يكون مؤشرا به في جواز سفره بمعرفة أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي . المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ و ٤٢ من لائحته التنفيذية ٦٠

— جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها تتحقق بانقضاء اليوم الأخير من السنة التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجي دون تقديم ما يثبت وصول البضائع . المسئول عن الجريمة المؤثمة بالمواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي هو ذات المستورد إن كان شخصا طبيعيا أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفي المستورد أن كان شخصا اعتباريا ٦١

القواعد القانونية :

١ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد نصت بصفة عامة مطلقة على حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي ، وهذا الحظر يتناول كل عملية من أي نوع تتصل بهذا النقد . فاتفق المتهم على بيع نقد أجنبي كان في متناول يده معاقب عليه أنه هو يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل .

(جلسة ١٠/٥/١٩٤٩ طعن رقم ٥٩٩ سنة ١٩ ق) .

٢ - إن الأمر العسكري رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذي حل محله وإن اوجب استيراد ثمن البضائع المصدرة في موعد لا يتجاوز ستة أشهر إلا أن الظاهر من مجموع نصوصهما أنهما لم يقصدا العقاب على مجرد عدم استيراد القيمة في الميعاد في كل الأحوال على الإطلاق ، بل قصدا المعاقبة على تعمد عدم الاستيراد و التهاون والتقصير فيه . فإذا كان المصدر قد قام من جانبه بملاحقة عميله الموجود في الخارج ومطالبته بالقيمة وبذل في ذلك ما يجب على كل جاد في تنفيذ حكم القانون فلا تصح معاقبته لمجرد انقضاء الميعاد دون ورود القيمة . يؤيد هذا النظر أن الأمر المذكور قد نص على إعفاء المصدر من المسؤولية متى كان قد قدم أوراق التصدير ومستنداته إلى مصرف مرخص له يتولى هو عملية الاستيراد وما ذلك إلا لانتفاء مظنة الإهمال والتقصير من جانب المصرف . ويؤكد ما جاء بالأمر والقانون المذكورين من تخويل الوزير حق تحديد المدة المقررة للاستيراد ، وإطالتها ، وذلك لا يكون إلا بناء على تقدير اعدار تقدم تنتفي معها مظنة التعمد أو التقصير من جانب المصدر وإذن فالقول بأن المصدر لا يعفى من المسؤولية إلا في حالة القوة القاهرة غير صحيح ، والحكم الذي يبنى قضاءه على ذلك دون أن يبحث ويقدر الاعتبارات القائمة في الدعوى والتي قد تعفى من المسؤولية على الأساس المتقدم يكون مخطئا متعينا نقضه .

(جلسة ٢١/٥/١٩٤٩ طعن رقم ١٧١٨ سنة ١٨ ق) .

٣ - إن الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ إذ نصت على أنه يحظر استيراد أو تصدير أوراق النقد المصرى أو الاجنبى على اختلاف أنواعها وكذلك القراطيس المالية والكوبونات وغير ذلك من القيم المنقولة أيا كانت العملة المقومة بها إلا بالشروط والأوضاع التى يعينها وزير المالية بقرار منه إنما جعلت مفاط التحريم أن تكون أوراق النقد المصرى أو الاجنبى مستوردة من الخارج أو مصدرة إليه وأن يكون استيرادها أو تصديرها بغير الشروط والأوضاع التى يقررها وزير المالية فإذا كانت الواقعة الثابتة فى الحكم المطعون فيه هى أن ضبط مع الطاعن عند تفتيشه أثناء خروجه من الجمرک أوراق من النقد المصرى ، وكان دفاع الطاعن - على ما بينه الحكم - قد قام على أنه تاجر وأنه دخل إلى الجمرک فى الصباح ومعه نقود لشراء صفقة حديد من الساحة المعدة للبيع داخل الجمرک ولما لم يشتري شيئاً عاد بنقوده ، وكان الحكم قد رد على هذا الدفاع بأنه لم يحصل فى يوم الحادث بيع ولا شراء فى الجمرک وأنه لا عذر للطاعن فى عدم الاخطار عما يحمله من نقود ما دامت تزيد على المقرر له حمله وهو عشرون جنيهاً ودانته بناء على ذلك وحده بجريمة الشروع فى استيراد أوراق النقد المصرى المضبوطة معه دون أن يعنى يبحث ما إذا كانت أوراق النقد المضبوطة هى فى الواقع مستوردة من الخارج أو لا - فهذا الحكم يكون قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ويتعين لهذا السبب نقضه .

(جلسة ١٩٥٢/٥/٥ طعن رقم ١٢٥٢ سنة ٢٢ ق) .

٤ - إن مجرد دخول شخص بمبلغ يزيد على عشرين جنيهاً فى الدائرة الجمركية - على خلاف ما يقضى به القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - لا يكفى وحده لقيام أركان جريمة الشروع فى تصدير أوراق النقد المضبوطة ، فالحكم الذى يعاقب على مجرد هذا الفعل دون أن يستظهر نية التصدير يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥٢/٥/٢٥ طعن رقم ٩١ سنة ٢٢ ق) .

٥ - إن جريمة أخذ المسافرين إلى الخارج معه مصوغات أو نقوداً دون ترخيص تتحقق بأخذ المسافر معه شيئاً مما نص عليه الأمر العسكرى رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الذى امتد العمل به بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٥٢ الذى لم يستلزم ذلك الأمر لهذه الجريمة قصداً خاصاً .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/١ طعن رقم ١٤١٤ سنة ٢٢ ق) .

٦ - إن الرقابة على عمليات النقد ينظمها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ (والمعدل بعد ذلك بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ وبالمرسوم بقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣) وقد حظرت المادة الأولى من ذلك القانون التعامل فى أوراق النقد الاجنبى أو تحويل النقد من مصر أو إليها كما حظرت كل تعهد مقوم بعملة اجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية لنقد اجنبى وغير ذلك من عمليات النقد الاجنبى سواء أكانت حالة أم كانت لأجل إلا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وحظرت المادة الثانية من استيراد أو تصدير أوراق النقد على اختلاف أنواعها وكذلك القراطيس المالية والكوبونات وغير ذلك من القيم المنقولة أيا كانت العملة المقومة بها إلا بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير المالية ، وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧

نقد

وتناول في المادة الخامسة منه كيفية تقديم الطلبات الخاصة بتصدير واستيراد أوراق النقد أو القيم المنقولة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون . ونصت المادة السادسة منه على جواز أن يحمل كل مسافر مبلغاً من ورق النقد أيا كان نوعه لا يزيد على عشرين جنيهها بلا ترخيص ، ثم صدر بعد ذلك الأمر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الذي أمتد العمل به بالقانون رقم ٦٧ سنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ وقد حظرت الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على المسافرين أن يأخذوا معهم بدون ترخيص نقوداً « أوقية مالية » تزيد على القدر المسموح به في قرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ ، ولما كان هذا الأمر صادراً إلى جانب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ولم يلغ أو يعدل فيه ، بل يعتبر من جهة مكمل له ، إذ تناول بالحظر أن يأخذ المسافر معه نقوداً وهي أشمل من أوراق النقد المنصوص عليها في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ومن جهة أخرى فإنه جاء أجلى بياناً فيما نص عليه من حظر أن يأخذ المسافر معه « قيمة مالية » بدلا من عبارة القيم المنقولة الواردة بذلك القانون ، فهو إذ استعمل عبارة « القيمة المالية » قد افاد بذلك أن تكون عبارة واضحة لا لبس فيها ، فيدخل في مدلولها رؤوس الأموال المنقولة بما يندرج تحتها من قيم منقولة ومن ديون ما يمثلها من سندات إذنية أو كمبيالات أو غير ذلك من الأوراق ذات القيمة المالية القابلة للتحويل في مصر أو الخارج ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالبراءة بناء على أن السندات الإذنية ليست مما حظر ذلك الأمر على المسافر إلى الخارج أن يأخذ معه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٥٤/٢/٢ طعن رقم ١٥١٦ سنة ٢٢ ق) .

٧ - إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ المعدل له قد نصا في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة على أن يعرض كل شخص ما يحصل عليه لحسابه أو لحساب غيره من دخل مقوم بعملة أجنبية في مدى شهر من تاريخ إبلاغه بتحصيله لحسابه في الخارج أو بتحويله إلى مصر . فإذا كان المتهم قد تمسك أمام محكمة أول درجة في المذكرة التي قدمها إليها بدفاعه ثم أحال إلى هذه المذكرة في مذكرته التي قدمها للمحكمة الاستئنافية بأن التهمة المسندة إليه وهي أنه لم يعرض للبيع على وزارة المالية بسعر الصرف الرسمي ماله من حساب موجود بالخارج بالدولارات لا تقوم إلا إذا ثبت أن له مبالغ مستحقة الوفاء وأنه علم باستحقاقها وامتنع عن عرضها في المهلة التي حددها القانون ، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع الجوهرى فلم يعرض له ولم يرد عليه ، فهذا الحكم يكون قاصراً متعينا نقضه .

(جلسة ١٩٥٢/٦/١٠ طعن رقم ١٥٩٢ سنة ٢١ ق) .

٨ - إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد قد أوجب في المادة الثالثة منه على كل شخص فرداً كان أو شخصاً معنوياً أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمي ما يحصل عليه في مصر أو في الخارج لحسابه أو لحساب غيره من دخل مقوم بعملة أجنبية ، كذلك كل ما يدخل في ملكة أو حيازته من أوراق النقد الأجنبي كما نص في المادة السابعة على أن يعين وزير المالية بقرار منه البلاد والعملات التي تخضع لأحكام هذا القانون وله وقت تنفيذ هذه الأحكام بالنسبة إلى بلد معين أو عملة معينة أن يقرر ما يراه من القواعد والتدابير التي تكفل تنظيم جميع العمليات سواء أكانت بالنقد المصري أو كانت بالنقد

الاجنبى وقد صدر القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ تنفيذاً لهذا القانون فاستثنى من اوراق النقد الواجب عرضها للبيع على وزارة المالية الجنيه الاسترلينى . فإذا كان الحكم الذى أدان المتهم بانه وجد بحيازته اوراق نقد اجنبى لم يعرضها للبيع بسعر الصرف الرسمى على وزارة المالية قد خلا من بيان انواع الاوراق الاجنبية التى ضبطت معه ولم يبين أن لكل منها سعراً رسمياً معروفاً ، فإنه يكون قاصراً متعياً نقضه إذ هذا البيان لازم لكى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٢٨ طعن رقم ١٢٢٠ سنة ١٩ ق) .

٩ - متى اورد الحكم ان المتهم قام بتحويل عملة اجنبية إلى الخارج وكان ينبغى عليه استيراد البضائع التى حولت عنها تلك العملة ، وأن ارتفاع الأسعار لا يعتبر قوة قاهرة تعفى المتهم من الواجب الذى فرضه القانون عليه ، فإن ما قاله الحكم بذلك يكون سديداً .

(الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/١٢ س ٨٨٤) .

١٠ - اطلق الشارع فى الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ حظر التعامل فى عمليات النقد الاجنبى حالة كانت او مؤجلة الا إذا استوفيت الشروط التى يحددها وزير المالية بقرار منه - يستوى فى هذا المعنى العمليات التى بين النص نوعها او غيرها مما لم ينص عليه ما دام قوامها جميعا التعامل بالنقد الاجنبى .

(الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/١٤ س ٨ ص ٢٥) .

١١ - متى كان المتهم لم يقم فى الميعاد بتقديم شهادة الجمرک القيمة عن البضاعة التى استوردها يكون قد اخل بالواجب الذى فرضه عليه القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥١ وقرار وزير المالية رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ ، ولا وجه للدعاء بحسن النية لتأخره فى تقديمها ما دام قد استخرجها فعلاً ، ذلك أن الإخلال بالواجب الذى فرضه القانون يقع اما بالعود عن ادائه او التراخى عن القيام به فى ابانه او فى ميعاده .

(الطعن رقم ١٥٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٩ س ٨ ص ٢٨٣) .

١٢ - إن نص المادة الاولى من قانون العفو الشامل رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٣ ومذكرته الايضاحية صريحان فى أن المقصود بالعفو الشامل هو اصحاب الارصدة والدخول الاجنبية وغيرهم المشار اليهم فى المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ ، ولا يمتد العفو الا إلى هؤلاء وحدهم وبشرط قيامهم بالالتزامات المنصوص عليها فى المادة المذكورة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بقانون العفو ، ومن ثم فإذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم مما تنطبق عليه نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ لتصديره بضاعة إلى الخارج لم يستوف كامل قيمتها فى الموعد القانونى ، فإن قانون العفو لا يشملها .

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ ص ٧٦٩) .

١٣ - إن المقصود بتاريخ دفع القيمة فى المادة ٢/١ من القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٧ هو تاريخ الدفع بالعملة الاجنبية المقرج عنها للمصدر الخارجى بغير طريق الاعتماد المفتوح ، لانه فى هذا التاريخ - كما هو الحال بالنسبة لتاريخ استعمال المستورد للاعتماد - ينقص رصيد الدولة من العملات الاجنبية فيتعين على المستورد اثبات استيراده بضاعة تعادل قيمة ما نقص من الرصيد وذلك ضماناً لعدم التحايل على تهريب النقد الاجنبى ومن ثم فإذا كان المتهم قد حصل على اعتماد مفتوح من البنك واستعمله فى استيراد البضائع فإن الميعاد يحتسب فى حقه من

نقد

تاريخ هذا الاستعمال دون تاريخ قيامه بدفع قيمة الاعتماد للبنك أن لم يكن قد سدد من قبل .
(الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ س ٩ ص ٢٤٥) .

١٤ - ما تضمنه القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بالزام المستوردين تقديم شهادة الجمرک القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردوها إلى مصر بالعملية الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها وذلك في خلال الاجل المحدد ، يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - التي حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك - ومفصلاً للأوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التعامل في النقد الأجنبي والتي يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقف الذي رتبته القانون ، وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التي ناطبها وزير المالية - وهي التي تضمنها القرار الوزاري سالف البيان - بحيث إذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد التعامل سند القانوني واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ س ١٠ ص ٢٧٧) .

١٥ - القول بأن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسري إلا على الإجراءات السابقة أو المعاصرة لتحويل النقد دون ما يلي ذلك من إجراءات ، يتنافر والغاية التي تغياها الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من عملة صعبة واحكام الرقابة على النقد الأجنبي - على ما يبين من المذكرة التفسيرية المرافقة للقانون المذكور - إذ أن كف هذه الرقابة بمجرد الافراج عن العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها في الغرض الذي أفرج عنها من أجله ، فيه تفويت لمراد الشارع واهدار للقيود الموضوعة لمحاربة تهريب النقد .

(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ س ١٠ ص ٢٧٧) .

١٦ - القول بقصر العقاب على العمليات التي تتم في الخفاء لاسند له من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إزاء عموم نصه .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ س ١٠ ص ٢٧٧) .

١٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الإخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في خلال الاجل المحدد بالقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ يعتبر جنحة منطبقة على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ س ١٠ ص ١٠٧٨) .

١٨ - جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في خلال الاجل المحدد هي بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يستتم وجودها قانوناً من أول يوم يتلو الستة الشهور التي حددها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد اعتبر المشرع بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات إلى مصر ، أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وتبدأ مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء الستة الشهور المذكورة .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ س ١٠ ص ١٠٨٧) .

١٩ - تنازل المتهم عن البضائع التي استوردها لآخر لا يعفيه من التزامه بتقديم شهادة الجمرک القيمة بوصفه مستورداً .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ س ١٠ ص ١٠٨٢) .

٢٠ - قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ المنفذ للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ - يعتبر أمراً متما لحكم المادة الأولى من القانون المذكور . وإن كان نص هذا القرار ملزماً بتقديم شهادة الجمرك القيمة عن البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها مع تقديمها إلى المصارف التي يتعامل معها المستوردون ، بحيث إذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد التعامل سنده القانوني واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوضح أن الطاعن لم يستخرج تلك الشهادة ولم يقدمها للمصرف الذي يتعامل معه في الميعاد القانوني ودان الطاعن على هذا الأساس ، يكون قضاؤه سليماً مطابقاً للقانون .

(الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ص ٦١٦) .

٢١ - مجرد تحويل القيمة لا يغنى عن وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمة .

(الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ص ٦١٦) .

٢٢ - إقليم غزة هو جزء من دواء فلسطين وليس تابعا للإقليم المصري إلا من ناحية الإشراف الإداري ، وقد تكفل القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بوضع المبادئ الأساسية لحكم قطاع غزة بالنص على استقلال هذا القطاع ، وعدم اعتباره بقعة داخلية في نطاق الجمهورية العربية المتحدة ، ومن ثم فإن النقد المحول إليه يخضع لأحكام الرقابة على النقد المقررة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ .

(الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ص ٦١٦) .

٢٣ - تحظر المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التعامل في أوراق النقد الأجنبي وتحظر كذلك تحويل النقد في مصر أو إليها دون تفرقة بين النقد الأجنبي والنقد المصري ، هذا بالإضافة إلى أن النقد المصري المحول إلى غزة - وهو موضوع هذه الدعوى - قد خرج من مصر لجسناد شخص غير مقيم بها - ويأخذ بذلك طبيعة العملة الأجنبية حكماً ، ويدخل في الميزان التجاري للدولة المرسل إليها . ولا يعتبر استعمال دولة ما لنقد دولة أخرى ، ادماجاً للدولتين من الناحية النقدية بحيث يضحى النقد في إحداها امتداداً له في الدولة الأخرى .

(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ س ١٢ ص ٦١٦) .

٢٤ - تفص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمة في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة ، ولما كان المشرع قد اعتبر بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتماد أو تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الإخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقاً على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وأن هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يتم وجودها قانوناً بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التي حددها القرار الوزاري سالف الذكر فهي تسقط وفقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بمضي ثلاث سنوات وتبدأ مدة سقوطها من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم إلى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة وهي في حقيقتها جريمة وقتية ، وكان الواضح مما أثبتته الحكم وما تبين من الاطلاع على المفردات أن الجريمة سقطت بمضي المدة لمضي أكثر من ثلاث سنوات من

تاريخ انتهاء الستة شهور التي كان الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجمركية خلالها وبين أول إجراء اتخذ في الدعوى لقطع التقادم الأمر الذي يجعل الحكم مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون ويقعين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم مما أسند إليه .

(الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٦ س ١٤ ص ١٣٥) .

٢٥ - افصح المشرع - بما أورده في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة من قانون الإجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث - الشكوى - وقصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخص - والطلب - وهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنيا عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا - والأذن - وقد أريد به حماية شخص معين ينتسب إلى إحدى الهيئات التي قد يكون في رفع الدعوى عليه مساس بما لها من استقلال . كما أن الطلب ينصرف إلى الجريمة ذاتها فينطوي على تصريح باتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها - أما مباشرة الإجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة إليه ورفع الدعوى عليه فهي إجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . ويتربط تفريعاً على ما تقدم أن تحديد شخص المتهم بيان جوهري في الأذن ، أما الطلب فإنه يكفي لصحته اشتماله على البيانات التي تحدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تحديداً كافياً دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن اسنادها إليه ورفع الدعوى عنها قبله ولما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل تنص على أنه « لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو ممن يندبه لذلك » .. ومؤدى هذا النص أن الجرائم المنوه عنها فيها إنما تتعلق بعمليات نقد لا تتصل بأشخاص معينين وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها ، ومما يؤيد هذا التفسير أن المشرع لا يلتزم أحياناً التعبير الفني الدقيق فيما يورده من قيود رفع الدعوى إذ استعمل في القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٣ على سبيل المثال عبارة « شكوى من مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه » مع أنه مما لا جدال فيه أنه قصد الطلب لا الشكوى ، وبذلك فلا محل للقول بأن تكييف القيد الخاص بجرائم النقد بأنه طلب فيه خروج على صراحة النص في تعبيره بأنه إذن مادام التكييف الأول هو الذي يتفق وحكم القواعد العامة . وبذلك فإنه يكفي لصحة الطلب الصادر عن واقعه الدعوى اشتماله على البيانات المحددة للجريمة دون أن يلزم أصلاً تعيين من صدر باتخاذ الإجراءات قبله ودون أن يؤثر في صحته عدم النص فيه على المسئول عن الجريمة التي صدر من أجلها وهل هو المتهم أو الشركة لأن هذا البيان غير جوهري في الطلب . ولما كان المتهم لا ينازع في صدور الطلب - أو الأذن كما عبرت عنه المادة التاسعة - عن الجريمة ذاتها التي أسندت إليه ، وكان الثابت باقراره في محضر الشرطة أنه عضو مجلس الإدارة المسئول عن الشركة وبالتالي معن عدتهم المادة الثالثة عشر من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فإن ما يثيره المتهم بدعوى بطلان الإجراءات يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٤٣) .

٢٦ - من المقرر أن للمسطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . وهذه السلطة

مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملغى الذى صدر قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فى ظله بتقنين هذا المبدأ فى المادة ٣٧ منه . فيكون هذا القرار مستنداً فى الأصل إلى الإذن العام الذى تضمنه الدستور ولا يعدو الإذن الوارد بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديداً للإذن العام المستمد من النص الدستورى سالف الذكر . وليس معنى هذا الإذن نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين إلى السلطة التنفيذية ، بل هى دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية . ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ قد حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك وكان ما تضمنه القرار الوزارى ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بالزام المستورد بتقديم شهادة الجمرک القيمة بالعملة الأجنبية التى أفرج عنها من أجل استيرادها وذلك فى خلال الأجل المحدد يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون أنف البيان ومفصلاً للأوضاع التى يجب أن تتم عليها عملية التعامل فى النقد الأجنبى والتى يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقوف الذى رتبته القانون وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التى ناط بها وير المالية والتى تضمنها القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بحيث إذا تخلف تحقق هذه الشروط فقد التعامل سنده القانونى واستوجب العقوبة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أما ما قاله المتهم من أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسرى إلا على الإجراءات السابقة والمعاصرة للتحويل دون ما يلى ذلك من إجراءات ، فمردود بأنه يتنافر والغاية التى تغياها الشارع من الحفاظ على مالى البلاد من عملة صعبة وأحكام الرقابة على النقد الأجنبى إذ أن كف هذه الرقابة بمجرد الإفراج عن العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها فى الغرض الذى أفرج عنها من أجله ، فيه تفويت لمراء الشارع وأهدار للقيود الموضوعة لمحاربة تهريب النقد كما أن قوله بقصر العقاب على العمليات التى تتم فى الخفاء لا سند له من القانون إزاء عموم نصه . ومن ثم فإنه يتعين اعتبار الواقعة جنحة على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض فى هذا الصدد .

(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٤٢) .

٢٧ - الدفع من المتهم بأن البضاعة التى أفرج عن العملة الأجنبية من أجل استيرادها كانت مطلوبة لحكومة غزة التى لا تخضع لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وهى لم تخطره بوصول تلك البضاعة إلا بعد انقضاء الميعاد القانونى - مردود بأن العبرة هى بوصول البضائع إلى جمرک مصر لا إلى الجهة التى استوردت البضاعة من أجلها . ولما كان المتهم مقراً بأن البضاعة التى أفرج عن العملة الأجنبية من أجل استيرادها قد وردت إلى الجمرک المصرى أولاً ، وكانت مصلحة الجمارك بالجمهورية هى الجهة المختصة بتلقى طلبات الحصول على الشهادة القيمة دون تلك الجهة طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وكان المتهم معترفاً بعدم تقديم الطلب فى الميعاد المقرر . فإن ما يثيره فى هذا الصدد يكون على غير أساس ، ولا يجديهِ التنصل من تبعه عدم قيامه بواجبه المقرر فى القانون بما يدعيه من تأخر الحاكم الإدارى لإقليم غزة فى الرد على مكاتبات الشركة له بطلب موافاتها بما

نقد

يفيد استلام البضاعة لأن ذلك لا يعفيه أصلاً من الالتزام بتقديم تلك الشهادة في الميعاد المقرر من وقت وصولها إلى جمرك مصر .

(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٤٢) .

٢٨ - يوجب القانون تقديم شهادة جمركية قيمية مستقلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب استمارة دون التعويل على ما إذا كانت البضاعة التي أفرج عنها من أجل استيرادها عن العملة قد وردت في رسالة واحدة أو في رسائل متفرقة ، إذ أن المقصود بالمراقبة ليس ورود البضائع في ذاته بقدر ما هو تتبع عمليات النقد الأجنبي المفرج عنه بكل استمارة على حدة .

(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٤٢) .

٢٩ - لئن نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل في فقرتها الرابعة على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة إلى الجرائم المتقدم ذكرها أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من ينوبه لذلك » ، فإن البين منها أن الخطاب في النص موجه من الشارع إلى النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يتخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٥ س ١٨ ق ٢٦ ص ١٤٨) .

٣٠ - إن الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك ، والإجراء المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد - كل منها في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤) .

٣١ - الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع ، وأحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق . وأثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق . وإذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنها من أية جهة كانت . والقول بغير ذلك يؤدي إلى زوال القيد وبقائه معاً وروده على محل واحد دائراً

مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانوني الذي يجمع أشقات القوانين المالية بما يتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس ائتمان الدولة و لا تتعلق له بأشخاص مرتكبيها ، وبالتالي فإن أي طلب عن أي جريمة منها تشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائياً من

وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضاً أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب ، وقوة الأثر القانوني للارتباط ، مادام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلاً في مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده ، أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوراً على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد يكشف التحقيق منها عرضاً فتخصيص بغير مخصص وإلزام بما لا يلزم ، ويؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر ، الأمر الذى تتأذى منه العدالة الجنائية حتماً ، خصوصاً إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد .
(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٢٢٤) .

٣٢ - يبين من نصوص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المضافة بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٠ ومذكرتها الايضاحية والمادة ٤٨ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣٠ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد والمادة ٢٤ من اللائحة المذكورة - أن خطاب الشارع فى حظر التعامل بالنقد المصرى موجه أصالة إلى غير المقيم ، على عكس ما استنته فى نصوصه الأخرى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ من اطلاق الحظر بحيث يؤثم كل من يخالفه ، أما المقيم وهو من تتوافر فيه إحدى الصفات الواردة فى المادة ٢٤٠ من اللائحة فيباح له التعامل بالنقد المصرى مع من يشاء دون أن يكلف مؤونة التحقق من صفته أو من مصدر المال الذى يتعامل به وهل هو مما يباح له التعامل به استثناء أو يحظر عليه أصلاً وإلا وقع الناس فى الحرج . لأن الأصل أن يجرى التعامل فى داخل إقليم الدولة بين الناس كافة بنقدها الوطنى لا بالنقد الأجنبى . ولا يتصور قيام الجريمة فعلاً أصلياً فى حق المقيم إذا تعامل مع غير المقيم وإن أمكن تصور الاشتراك فى حقه متى توافرت عناصره . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى تقديراته إلى تخلف ركن العلم لدى المطعون ضده بصفة التعامل معه وكونه غير مقيم - وهو ما لا تنازع فيه الطاعنة ، فإنه إذ قضى ببراءته من التهمة المسندة إليه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .
(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٢٢٤) .

٣٣ - جريمة عدم تقديم شهادة الجمرك القيمة تتحقق بالقعود عن تقديمها اطلاقاً أو التراخى عن تقديمها فى موعدها المحدد فى القانون . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى خصوص تاخره فى الوفاء بقيمة الاستثمار وتعلله بحصول عجز فى البضاعة لسبب السرقة ، هو دفاع غير متعلق بالدعوى أو منتج فيها ، إذ أنه - بفرض صحته - لا يحول أساساً بينه وبين الحصول على الشهادة القيمة من الجمرك وتقديمها فى الميعاد حتى يتسنى للسلطات المختصة من بعد مراقبة ان العملة الاجنبية المفرج عنها من أجل استيراد البضاعة قد خصصت بالفعل للوفاء بقيمتها ، وهو ما هدف الشارع وحرص على تحقيقه بما نص عليه فى قرار وزير المالية رقم ٧٥ الصادر فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ .

(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢) .

٣٤ - تتحقق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصرى متى قارف الجانى الفعل المؤثم عن عمد مع العلم بماهيته وكون هذا الفعل فى ذاته مخالفاً للقانون ، فلا يشترط لتحقيقها قصد خاص ، لأنه لا اجتهاد مع صراحة النص ولأن الأحكام تدور مع مناطها لا مع الحكمة منها

- ها لم يصرح الشارع بخلافه ، ولأن القول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير مخصص .
(الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .
- ٣٥ - متى كان ما أثبتته الحكم في حق المتهم باعترافه يتحقق به معنى الوكالة عن غير المقيم في التعامل بالنقد المصرى كما هى معرفة في القانون ، إذ إنابه في بيع الساعات وتسليم ثمنها إلى من عينه من قبله ، فلا يصح اقتطاع واقعة التسليم وحدها من سياق التصرف القانونى الذى يشره المتهم لتصحيح القول بانتفاء الوكالة أو عدم تحقيق التعامل المؤتم ، ذلك أن تسليم النقد المصرى الذى حصله المتهم المذكور بالوكالة من غير المقيم إلى أى شخص دون إيداعه وتجميده في أحد المصارف المرخص لها في مزاولة عمليات النقد الأجنبى ، يتحقق به التعامل المجرم .
(الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .
- ٣٦ - تسليم النقد المصرى المتعامل به بالوكالة عن غير مقيم لغير المصارف المعتمدة يتحقق به التعامل المؤتم سواء كان التسليم حاصلاً لمقيم أو لغير مقيم ومن ثم فإن عدم تعيين أشخاص من تسلم النقد لمصرى ليس بذى أثر في قيام الجريمة .
(الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧) .
- ٣٧ - يتحقق تحويل النقد الأجنبى بإصدار أمر من شخص مقيم في مصر - سواء أكان مصرياً أم أجنبياً - إلى عميل له في الخارج بدفع مبلغ بالنقد الأجنبى إلى شخص ثالث يسمى المستفيد ويتحقق تحويل النقد الأجنبى إلى مصر بإصدار شخص مقيم في الخارج - سواء أكان مصرياً أو أجنبياً - إلى عميل له في مصر بدفع مبلغ بالنقد الأجنبى إلى المستفيد . ذلك أن مراد القانون من حظر تحويل النقد الأجنبى من مصر وإليها هو حظر كل اتفاق على تحويل ما للمحيل عند المحال عليه إلى المحال له إذا اقتضى تنفيذه تسليم أى قدر من النقد الأجنبى ، إلا بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الاقتصاد ويستوى في ذلك أن تكون الحوالة حالة أم لأجل أو تكون ممكنة التنفيذ أم متعذرة لآى اعتبار فعلى أو قانونى أو أن يكون انعقادها في مصر أم الخارج مادامت تقتضى تحويل أى قدر من النقد من مصر أو إليها كما سلف .
(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩٦ ص ٥٠١) .
- ٣٨ - ينصرف تعبير التعهد المقوم بعملة أجنبية إلى كل إلزام ينشأ في مصر يتعهد به شخص بدفع مبلغ بالعملة الأجنبية سواء في داخل البلاد أو خارجها وتقع الجريمة بمجرد التعهد سواء أعقبه إوفاء أو لم يعقبه . وقد يصدر التعهد المفهوم بعملة أجنبية في الخارج إلا أنه في هذه الحالة لا يعد من الأفعال المحظورة بمقتضى قانون تنظيم الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع بالعملة الأجنبية - تنفيذاً لهذا الإلزام في مصر .
(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩٦ ص ٥٠١) .
- ٣٩ - يتمثل النشاط المادى في كافة الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبى أيا كان نوعها سواء أكان تعاملًا أو تمويلًا أو تعهدًا أو مقاصة أو غير ذلك من العمليات التى بين النص نوعها أو غيرها مما لم ينص عليه مادام قوامها جميعاً التعامل بالنقد الأجنبى .
(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩٦ ص ٥٠١) .
- ٤٠ - يبين من نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على النقد ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ، ومن المصدر التشريعى الذى استمد منه ومن سياقه في

قانون النقد بصفة عامة ، أن جريمة عدم عرض أوراق النقد الأجنبي التي توجد في حيازة الشخص تتم بمجرد وقوع الترك المنهى عنه في القانون دون أن يحدد الشارع ميعاداً معيناً للقيام بما افترضه من إلزام ، لأن النقد الأجنبي حاصل بين يديه لا يحتاج إلى تحصيل في الخارج أو أخطار بالاستحقاق كالشأن في الدخول بصفة عامة ، كما لا تستلزم الجريمة لوقوعها قصداً جنائياً خاصاً ، بل تتحقق متى وقع من الجاني الترك المؤثم عن عمد مع العلم بماهيته وكون هذا الترك في ذاته مخالفاً للقانون ، ولا يلزم لتسبب الإدانة أن يتحدث الحكم صراحة عن هذا الركن مادام ما أثبتته من وقائع يشهد لقيامه ، ومن ثم فإن الحكم وقد أثبت على الطاعن حيازته لأوراق النقد الأجنبي وأنه لم يعرضها للبيع على الجهة الإدارية المختصة وأطرح دفاعه بأنه عثر عليها لساعته في مصعد الفندق الذي تلاقى فيه مع بعض أفراد العصابة التي تتولى تهريب سبائك الذهب ونعته بأنه دفاع مجرد من كل أسباب الجدية ، فإن ذلك حسبه إثباتاً للجريمة بركنيها المادي والمعنوي ورداً على دفاع الطاعن المرسل في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٢ ص ٥٩١) .

٤١ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان يتعامل في النقد الأجنبي بطريق غير مشروع لحسابه دون أن يثبتته في الدفاتر المعدة لذلك أو يورده إلى البنك ، فإن ذلك يتضمن الرد على دفاعه بأن تعامله في هذا النقد الأجنبي هو تعامل مسموح به ، وأنه قام به بمقتضى وظيفته وأنه غير مسئول عن قيد هذا النقد بالدفاتر وكان يسلم ما في حوزته من نقد أجنبي إلى رئيس الخزينة .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٥ ص ٦٥٩) .

٤٢ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم قد قرر في محضر ضبط الواقعة وفي تحقيق النيابة أنه كان يحتفظ بالنقد الأجنبي الذي يستبدله له نزلاء الفندق ولم يورده إلى البنك وأنه تعامل في هذا النقد مقابل عمولة حصل عليها بلغت مائة وستين جنيهاً ، فإن هذا يعد اعترافاً من جانبه بارتكاب جريمة التعامل في أوراق النقد الأجنبي بطريق غير قانوني وعدم عرض ما في حوزته من نقد أجنبي على وزارة الاقتصاد وتتوافر به كافة العناصر القانونية لهاتين الجريمتين .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٥ ص ٦٥٩) .

٤٣ - لا يلزم أن يكون التعامل بالنقد الأجنبي محدداً بواقعة واحدة بل يجوز أن ينطوي هذا التعامل على عمليات متعددة .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٥ ص ٦٥٩) .

٤٤ - إن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة أحد المتهمين من جريمة التعامل في أوراق النقد الأجنبي وعدم عرض هذا النقد على وزارة الاقتصاد لا أثر له على قيام هاتين الجريمتين في حق الطاعن مادام قد أثبت أنه ارتكبهما دون اشتراك أحد معه .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٥ ص ٦٥٩) .

٤٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أحال في بيان واقعة الدعوى إلى الحكم الابتدائي ، عرض لما جاء في هذا الحكم من أن تفتيش مسكن المتهم قد أسفر عن ضبط مبلغ ٧٢٤ ج و ١٥٠ م . فصحيح هذه الواقعة بما يفيد أن تفتيش مسكن المتهم الآخر هو الذي أسفر عن ضبط هذا المبلغ عنده ، وكان الحكم قد عول في إدانة الطاعن على اعترافه بارتكاب الجريمتين المستندتين إليه ولم

نقد

يستند إلى واقعة ضبط هذا المبلغ ، فإن ما ينجاه الطاعن من أنه لم يعمل أثر هذا التصحيح لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٢٥ ص ٦٥٩) .

٤٦ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بصفة عامة مطلقة على حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي ، وهذا الحظر يتناول كل عملية من أى نوع تقتصل بهذا النقد سواء من العمليات التي بين النص نوعها أو غيرها مما لم ينص عليه مادام قوامها جميعا التعامل بالنقد الأجنبي ومن ثم فسواء أكان التعامل بالشيكين على سبيل الملك أم الرهن فهو داخل حتما في نطاق التائيم مادام قوامه نقداً أجنبياً ، ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه تسلم الشيكين وقد ضبط بعدها بيومين فأقر باستلامه لهما ، فإنه تكون قد مضت مدة كافية تجعله ملتزماً بما يفرضه عليه القانون من واجب عرضهما للبيع على وزارة الاقتصاد بالسعر الرسمي .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٤٢ ص ٧١١) .

٤٧ - من المقرر أن الشيك إذا ما استوفى شرائطه القانونية يعتبر أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع دائماً ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات ويعتبر كالنقود سواء بسواء ويجرى مجراها ، فإن التعامل به مادام قوامه نقداً أجنبياً يقع تحت طائلة التائيم .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٤٢ ص ٧١١) .

٤٨ - إن التكييف القانوني السليم للقيد الوارد في نص الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، المضافة بالقانون ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، هو أنه في حقيقته طلب بالمعنى الوارد في المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية ، لأن الجرائم المنوّه عنها فيها تتعلق بعمليات لا تقتصل بأشخاص معينين ، وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٥/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٢٢ ص ٥٠٧) .

٤٩ - إذ أجازت المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية لمن خوله القانون حق تقديم الطلب أن يتنازل عنه في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى ، وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل ، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون النقد والميزانية النقدية - قد أخطر النيابة العامة بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٨ بأنه رأى سحب الإذن الصادر باتخاذ الإجراءات ورفع الدعوى العمومية في القضية موضوع الطعن وعرض هذا التنازل على المحكمة قبل إصدارها حكمها المطعون فيه ، غير أن المحكمة انتهت إلى تأييد الحكم الصادر بالإدانة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين نقضه والحكم بانقضاء الدعوى العمومية .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٥/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٢٢ ص ٥٠٧) .

٥٠ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات البضائع التي نسب إلى الطاعن تصديرها للخارج ولم يدلل - بسند من أوراق الدعوى - على أنه لم يسترد قيمتها في الميعاد القانوني ، كما أنه أغفل كلية التحدث عن أدلة الثبوت في جريمة التعهد المقوم بعملة أجنبية مكتفياً بالقول بأن الطاعن وقع على عقد شراء باخرة بمبلغ أربعين ألف جنيه استرليني دون أن يورد مضمون العقد المذكور ودون أن يفصح في أسبابه عن أن هذا التعهد قد تم على خلاف الأوضاع القانونية وسنده في ذلك حتى يبين وجه استدلاله على ما جهله ، كما أنه جاء

قاصراً في بيان جريمة عدم عرض العملة الأجنبية للبيع على وزارة الاقتصاد فإن الحكم يكون قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومضمون كل دليل من أدلة الثبوت مما يصمه بالقصور ويعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأيها فيما خاض فيه الطاعن في باقى أوجه طعنه من خطأ في تطبيق القانون وتأويله .

(الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ س ٢٤ ق ٢٢٢ ص ١١٢١) .

٥١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن الأجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٣١ لسنة ١٩٥٩ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ والإجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والإجراء المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد كل منها في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى ، وأن الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون ، وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء بنص الشارع ، وأن أحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الأصل المقرر ، مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وأثر الطلب متى صدر ، رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق ، وأذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد ، حق للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها ، وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أى جهة كانت ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى زوال القيد وبقائه مع وروده على محل واحد دأباً مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها ، وهو ما لا مساغ له من وحدة النظام القانوني الذي يجمع اشتمات القوانين المالية بما تضمنته من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس أئتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبها ، وبالتالي فإن الطلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية الممكنة كما يغيبط على ما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرّضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للاتباط مادام مايجرى تحقيقه من الوقائع داخلاً في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده ، أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوراً على الوقائع المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد يكشف التحقيق عنها عرضاً فتخصيص بغير مخصص وإلزام بما لا يلزم ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جذ من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر ، الأمر الذي تتأذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصاً إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة في مشروع جنائي واحد كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم أن الطاعنة ضبّطت أثناء قيامها بمحاولة تهريب سبائك الذهب عند اجتيازها الدائرة الجمركية مساء يوم ١٩٧٠/٤/٢٩ ، وطلب مدير جمرک القاهرة بكتابه المؤرخ ١٩٧٠/٤/٣٠ رفع الدعوى الجنائية قبلها عن جريمة التهريب

الجمركي ، فباشرت النيابة العامة التحقيق اثر صدور ذلك الطلب - وهو ما لاتمارى فيه الطاعنة ، فإن ذلك التحقيق يكون صحيحاً في القانون ، وإذ كان ذلك التحقيق قد تكشف عن جريمة استيراد الذهب على خلاف الأحكام المقررة في شأن السلع الممنوعة وجريمة استيراده بقصد الاتجار فيه حالة ان ذلك مقصوراً على شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام . فصدر من بعد طلب مدير عام الاستيراد في ١٩٧٠/٨/٢٤ برفع الدعوى الجنائية تطبيقاً للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بناء على ما ظهر من أمر هاتين الجريمتين اللتين دينت بهما الطاعنة أيضاً بالإضافة إلى إدانتها بجريمة التهريب الجمركي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن هاتين الجريمتين يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦ س ٢٦ ق ١٤١ ص ٦٢٠) .

٥٢ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعن قام بتاريخ ١٩٧٣/٩/٦ بشحن عرقسوس إلى تشيكوسلوفاكيا بما قيمته ٥٢٠٧٥ ك وتبقى منه مبلغ لم يتم باسترداده خلال المهلة القانونية وانتهى إلى ثبوت الجريمة في حق الطاعن ، لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ٤٧ المعدل بالقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٥٧ الذي وقعت الجريمة في ظله قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٧٦ قد نصت على انه : « يجب على من يصدر بضاعة إلى لخارج ان يسدد قيمتها » في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الشحن وفقاً للشروط والأوضاع التي يقرها وزير المالية والاقتصاد ما لم يقرر إعفاؤه من ذلك بإذن خاص . وكان يبين من صريح نص المادة سالفة الذكر ان الشارع قد اعتبر تاريخ الشحن من ميناء التصدير دون غيره بدء احتساب مدة الثلاثة شهور الواردة به وكان الطاعن لا ينازع في صحة تاريخ الشحن الذي عول عليه الحكم المطعون فيه أساساً لاحتساب هذه المهلة فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في قضائه يتفق وصحيح القانون .

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ س ٢٨ ق ٧٥ ص ٣٥٠) .

٥٣ - إن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ (١٨ من شعبان سنة ١٣٩٦) والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٦ والمعمول به اعتباراً من ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧١ - والذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المقدم الطاعن للمحاكمة في ظل احكامه - يعتبر قانوناً اصلح للطاعن بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون الملغى وبإباحته الاحتفاظ بالنقد الأجنبي الناتج من غير عمليات التصدير السلعي والسياحة فهو الذي يتبع دون غيره ، ولما كان القانون المذكور قد نص في مادته الأولى على أن « لكل شخص طبيعي أو معنوي من غير الجهات الحكومية أو الهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام ان يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلعي أو السياحة ، وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقاً للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلياً على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر

العربية » كما نص في مادته العشرين على أن « يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .. » واستناداً إلى هذا النص صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون على أن تسرى اعتباراً من تاريخ العمل به ، ومؤدى نصوص القانون المذكور في صريح ألفاظها وواضح دلالتها أنها وإن أباححت لكل شخص طبيعي أو معنوي الاحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلي والسياسة سواء خارج البلاد أم داخلها وأعفته بذلك من قيام إلزام باستردادها إلى البلاد أو عرضه على المصارف المعتمدة أو بيعه لها ، إلا أن تلك النصوص حظرت القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلها إلا عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون ، وينصرف هذا الحكم إلى كافة صور التعامل داخلها بما في ذلك نقل الحيازة الشخصية للنقد الأجنبي فيما بين الأشخاص واستخدام النقد الأجنبي في تسوية قيمة معاملات ما لم تكن الجهة أو الشخص المسدد له من الجهات المرخص لها .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٨٤ ص ٢٩٢) .

٥٤ - من المقرر أن البين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي عموماً ومن مذكرته التفسيرية وأعماله التحضيرية أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أي نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون يكون موضوعها نقداً أجنبياً مادام من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوعاً من الحجز أو الاستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القومي لا يباح لأى شخص أن يتصرف في مبلغ منه إلا بإذنها وكل إخلال بالتجميد الذي فرضه الشارع في هذا الشأن يقع حتماً في نطاق التائيم والعقاب . (الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٨٤ ص ٢٩٢) .

٥٥ - من المقرر أن النشاط المادى في كافة جرائم التعامل بالنقد الأجنبي يتمثل في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي أياً كان نوعها سواء أكان تعاملاً أو تحويلاً أو تعهداً أو مقاصة أو غير ذلك من العمليات التي بين الفعل نوعها أو غيرها مما لم ينص عليه مادام قوامها جميعاً التعامل بالنقد الأجنبي وكان الشيك إذا ما استوفى شرائطه القانونية يعتبر أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع دائماً ويغنى في استعمال النقود في المعاملات ويعتبر كالنقود سواء بسواء ويجرى مجراها في التعامل به فإنه متى كان قوامه نقداً أجنبياً يقع تحت طائلة التائيم والعقاب . (الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٨٤ ص ٢٩٢) .

٥٦ - متى كان الثابت أن الطعن مرفوع من المتهم وحده ، وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بتفريضة ٥٠٠ ج والمصادرة التي انصبت على النقد الأجنبي المضبوط لديه ، إلا أنه فاتته القضاء بغرامة إضافية تعادل قيمة النقد الأجنبي موضوع التعامل الذي لم يضبط ، وهو من الحكم خطأ يستفيد منه المتهم ، وذلك حتى لا يضار المتهم بطعنه . وترى المحكمة من ظروف الدعوى الاكتفاء بتفريم المتهم ٢٠٠ مائتي جنيتها مع مصادرة النقد الأجنبي المضبوط لديه باعتباره متحصلاً من الجريمة المسندة إليه .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٨٤ ص ٢٩٢) .

٥٧ - وحيث إنه عن التهمة الثانية المسندة إلى المتهم وهي تصدير نقد أجنبي إلى الخارج على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، فإنه قد ثبت من الأوراق أن الشيكات موضوع هذا التعامل مزورة على صاحبها مما حدى بالبنك بالخارج إلى ردها إلى المتهم ، وبالتالي فليس لها أى قيمة مادية ، وليس من شأن التعامل بها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، ذلك الحق الذي تحميه قوانين النقد . ومن ثم تضحى هذه الجريمة مفتقدة لعنصر من عناصرها .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ س ٢٨ ق ٨٤ ص ٢٩٢) .

٥٨ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ هو في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى - (وهذا القيد مستمر العمل به بموجب نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧) - وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابي من وزير المالية والإقتصاد أو من ينديه لذلك طبقا لما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر ، فإنه يكون مشوبا بالبطلان مما يتعين معه نقضه . (الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٤ س ٢٨ ق ١٠٨ ص ٥٠٦) .

٥٩ - متى صدر الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد والتهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أى جهة كانت ، والقول بغير ذلك يؤدي زوال القيد وبقائه مع وروده على كل واحد دائرا مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينا ، وهو مالا مساغ له مع وحدة النظام القانوني الذي يجمع اشتات القوانين المالية بما تضمنته من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا أنها جرائم مالية تمس إئتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها ، وبالتالي فإن الطلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ما دام مايجرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف التحقيق عنها عرضا فتخصيص بغير مخصص وإلزام بما لا يلزم والقول بغير ذلك يؤدي إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلبا آخر ، الأمر الذي تتأذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة في مشروع جنائي واحد . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢ س ٢٩ ق ٦٧ ص ٢٥٣) .

٦٠ - لما كان المشرع طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الاجنبى والمادة ٤٣ من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ يشترط لياحة حمل المقادير من البلاد لنقد اجنبى توافر احد امرين (الاول) ان يكون هذا النقد مثبتا باقراره الجمركى عند وصوله إلى البلاد (والثانى) ان يكون مؤشرا به في جواز سفره بمعرفة احد المصارف المعتمدة او الجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الاجنبى . وكان ما يدعيه الطاعن من ان لديه شهادة تثبت صرفه النقد الاجنبى المضبوط من احد مصارف دمشق قبل قدومه للقاهرة - بفرض صحته - لا يؤثر في قيام الجريمة ما دام انه لم يقدم الدليل على انه ادخله للبلاد عند دءومه اليها ، لما كان ذلك وكانت جريمة إخراج النقد الاجنبى على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا - طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٤٣ من لائحته التنفيذية - تتحقق بحمل المسافر إلى الخارج للنقد الاجنبى دون ان يكون مثبتا باقراره الجمركى عند وصوله للبلاد او غير مؤشربه على جواز سفره من احد المصارف المعتمدة او الجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الاجنبى ولم يستلزم القانون لهذه الجريمة قصدا خاصا وكان ما اثبته الحكم عن واقعة الدعوى كافيا في الدلالة على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن فإن منعه في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٣١ س ٢١ ق ٢١ ص ١٥٨) .

٦١ - عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة اجنبية من أجل استيرادها تتحقق بإنقضاء اليوم الأخير من الستة اشهر التالية على استعمال الإعتماد المفتوح او دفع القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم ما يثبت وصول البضائع ، والمسئول عن الجريمة هو ذات المستورد إن كان شخصا طبيعيا ، او من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد إن كان شخصا اعتباريا .

(الطعن رقم ٦٦٨٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٥ س ٢٤ ق ١٠٠ ص ٤٩٢) .

نماذج صناعية

موجز القواعد :

- عنصرا الابتكار والجدة شرطان أساسيان في كل من الاختراع والنموذج الصناعى المادتان ١ ، ٢٧ من القانون ١٢٢ سنة ١٩٤٩ في شأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ١ و ٢ - التسجيل لا ينشئ ملكية الرسوم والنماذج الصناعية . نشوء الملكية من إبتكارها وحده . التسجيل قرينة قابلة لإثبات العكس . إذاعة النموذج قبل تسجيله في محيط التجار والصناع يفقده عنصر الجدة ويجيز لكل شخص أن يقلده أو يستعمله ٢

راجع أيضا : براءات اختراع .

القواعد القانونية :

١ - يبين من نصوص القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ان المادة الاولى منه اشترطت لمنح براءة الاختراع ان ينطوى الاختراع على إبتكار وان يكون الابتكار جديدا فضلا عن قابليته للاستغلال الصناعى ، كما ان المادة ٣٧ من

نماذج صناعية - نهب

القانون سالف الذكر إذ نصت على أن « يعتبر رسما أو نموذجا صناعيا كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بالوان أو بغير الوان لاستخدامه في الإنتاج الصناعي بواسطة آلية أو يدوية أو كيميائية ، فقد دلت على أن الرسم أو النموذج الصناعي يجب أن ينطوى على قدر من الابتكار والجدة . وإذا ما كان عنصرا الابتكار والجدة شرطين أساسيين في كل من الاختراع والنموذج الصناعي ، فإن توافرها في القوالب المقلدة ليس من شأنه وحده أن يؤدي إلى القول بأنها نموذج صناعي وليست اختراعا .

(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٦ : س ١٩ ق ٢٢ ص ١٨٩) .

٢ - يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن المادة الأولى منه اشترطت لمنح براءة الاختراع أن ينطوى الاختراع على ابتكار وأن يكون الابتكار جديدا فضلا عن قابليته للاستغلال الصناعي كما أن المادة ٣٧ من القانون المذكور إذ نصت على أن يعتبر رسما أو نموذجا صناعيا كل ترتيب للخطوط وكل شكل جسم بالوان أو بغير الوان لاستخدامه في الإنتاج الصناعي بواسطة آلية أو يدوية أو كيميائية فقد دلت على أن الرسم أو النموذج الصناعي يجب أن ينطوى على قدر من الابتكار والجدة .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦ : س ٢٢ ق ١٧٢ ص ٧٠٧) .

٣ - من المقرر أن عنصرى الابتكار والجدة شرطان أساسيان في كل من الاختراع والنموذج الصناعي . وإذا ما كان قضاء النقض قد جرى على أن التسجيل لا ينشئ ملكية الرسوم أو النماذج الصناعية وإنما تنشأ من ابتكارها وحده ، وأن التسجيل وإن يكن قرينة على الملكية وعلى أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص من واقع المستندات المقدمة إلى المحكمة ولما أورده الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بشطب تسجيل النموذج موضوع الاتهام إلى أن الطاعن قد اذاع نموذجه قبل تسجيله في محيط التجار والصناع مما يفقده عنصر الجدة وأنه يجوز تبعا لذلك لكل شخص أن يقلده أو يستعمله بمنأى عن أى مسئولية مدنية أو جنائية فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، وما دام الظاهر أن المحكمة قد محصت الدعوى واحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة وبحثت مدى جدة النموذج محل الاتهام ورجحت سبق استعماله في المجال الصناعي فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦ : س ٢٢ ق ١٧٢ ص ٧٠٧) .

نهب

موجز القاعدة :

— جريمة النهب المنصوص عليها في المادة ٣٦٦ عقوبات . لا يشترط فيها أن يكون النهب حاصلًا من عصابة ذات تنظيم خاص . جواز وقوعها من جماعة تفتقر إلى مثل هذا التنظيم . ركن القوة الإجبارية في تلك الجريمة . مثال لتحقيقه .

القاعدة القانونية :

— يستوى في القانون ان يكون النهب حاصلًا من عصابة ذات تنظيم خاص او من جماعة تفكر إلى مثل هذا التنظيم . ولما كان ينطبق على حشد الطاعنين وصف الجماعة ، وكان ما اجتموه من اعمال القوة قد ارتكبوه علنا وجهارا وبلغ من العنف الذي اتسم به ما حدا بالاهلين إلى الهروب من طريقهم وارهب المجنى عليه وحمله مكرها على الرضوخ له وهو ما يكفي لتحقيق ركن القوة الإجبارية في مفهوم المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٩ س ١٧ ق ١٠٦ ص ٥٩٥) .

نوادي رياضية**موجز القاعدة :**

— تقليد علامة إحدى جهات الحكومة و الجهات الملحق بها حكما . جنائية . المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرراً ، ٢٠٨ عقوبات . المراد بالعلامة في هذا المقام ؟ شارات الأندية الرياضية لا تعتبر من تلك العلامات . علة ذلك ؟ تقليد علامة النادي الأولمبي لا تعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة في قانون العقوبات . تغيير الحقيقة في تذاكر الدخول في النادي الأولمبي أو أى محرر صادر من هذا النادي جنحة معاقب عليها بالمادة ٢١٥ عقوبات . صفة النفع العام لا تنسب على الجمعية الخاصة إلا بقرار جمهوري ولا تزول إلا به . تقليد علامات الجمعيات الخاصة ذات النفع العام أو تزوير محرراتها . جنائية . الأندية الرياضية لا تعتبر من قبيل الجمعيات .

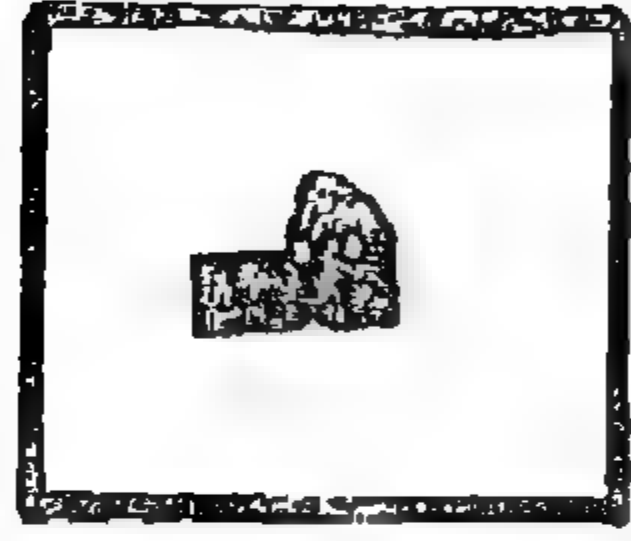
راجع أيضا : تقليد :

القاعدة القانونية :

— البين من استقراء نصوص المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرراً ، ٢٠٨ من قانون العقوبات ان هذا القانون إنما عاقب بعقوبة الجنائية على تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو إحدى الجهات الملحق بها حكما والواردة على سبيل الحصر على تدرج ملحوظ فيه جسامه الجريمة ، وان العقوبة تقدر بقدرها فلا تنطبق المادتان ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرراً من القانون المذكور إلا إذا كان التقليد منصبا على رمز مخصوص مما يصدق عليه كونه علامة دالة على جهة معينة دلالة مخصوصة وان تكون العلامة لإحدى الجهات المحددة على وجه لا يقبل القياس مهما توافرت حكمته ، لأن الأحكام تدور مع مناطها لا مع الحكمة منها ، ولأن النصوص المبينة للجرائم والمرتبة للعقوبات من القانون الضيق . والمراد بالعلامة في هذا المقام سواء كانت الآلة الطباعة أو اثرها المنطبق ما دل بحسب السياق على الجهة مالكة العلامة لا دلالة أفراد وتمييز فحسب ، بل دلالة توثيق

ايضا ، الأمر المستفاد من ورود حكمها في باب التزوير - وهو يتعلق بالحجية في الإثبات وفي النصوص الخاصة بالتزوير في الأحكام والأوراق الرسمية بالذات - وكذا اخذا من دلالة العلامة في اللغة عموما على الأمانة أو الشاهد أو الدليل . فضلا عن سياق النصوص وترادفها في مجموعها على تحديد المعنى المقصود . ولا كذلك شارات الأندية الرياضية - ومنها النادي الأوليمبي - التي تعتبر حلية أو زينة يتميز بها كل ناد عن غيره في حلبة المنافسة والمباهاة أسوة بأعلامه وملابسه المخصوصة . وإنما أطلق عليها لفظ العلامة لفة من قبيل الإشتراك في الاسم فقط دون المعنى الاصطلاحي المنضبط في القانون ، هذا إلى أن الأندية الرياضية ليست من الجهات المبينة على سبيل الحصر في المادتين سالفتي الذكر ، ولا وجه لإعتبارها من قبيل الجمعيات ، لأن القانون أفرد الأندية بعامة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن الأندية والأندية الرياضية بخاصة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب ، ولا تسرى عليها قوانين الجمعيات أيا كانت ومنها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا تنسب صفة النفع العام على الجمعيات إلا بقرار جمهوري ولا تزول إلا به . على غير ما استفاد من الشارع بالنسبة إلى الأندية الرياضية التي تكتسب تلك الصفة بمجرد النشر . وهذا الفارق يدل على أن المشرع أراد المغايرة بينهما في الأحكام واعتبر الجمعيات ذات النفع العام وحدها هيئات لها من الأهمية ما يقتضى إفرادها بوضع مستقل وحيطة علاماتها ومحرراتها بقدر أكبر من الحماية يجعل تقليدها أو تزويرها من الجنايات . ولا يصح إعتبار الأندية منظمات تسهم الحكومة في مالها بنصيب عن طريق ما تمنحه لها من معونات ، وما تضيفه عليها من ميزات لأن تلك الأندية ليست منظمات مالية لها رأس مال يقبل المشاطرة والإسهام ، بل هي بنص الشارع وبحكم طبيعتها التي لا تنفك عنها نشاط خالص لا يسعى إلى الربح ولا ينحو نحو الاستثمار وتوظيف الأموال ، على النقيض من شركات المساهمة أو المؤسسات مثلا مما عدته المادة ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات وعلى ذلك فإن تقليد علامة النادي الأوليمبي لا يعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة في قانون العقوبات والتي ربط لها الشارع عقوبة الجناية ، فإذا وضعت على المحررات الصادرة منه كانت العبرة بفحوى المحرر ، فإذا غير فيما هو من جوهره باسناد إليه كان تغيير الحقيقة في المحرر تزويرا عرفيا معاقبا عليه بعقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا جناية طبقا للمادة ٢١٤ مكررا منه . لما سلف ، ولأن الشارع إنما اعتبر مال الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب - ومنها الأندية الرياضية - مالا عاما في حكم قانون العقوبات ، ولم يعتبرها من الهيئات ذات النفع العام في أحكام التزوير ، ولا هو جعل القائمين بالعمل فيها موظفين عموميين في هذا الباب ، وعبرة الشارع واضحة المعنى لا غموض فيها ، ومراده لا يحتمل التأويل ، ولا تصح مصادرته فيما أراد . وعلى ذلك فإن تذاكر الدخول في النادي الأوليمبي محررات عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٢٠٣ ص ١٤٦٧) .



هتك عرض - هدم - هرب المقبوض عليهم - هيئات عامة -

هتك العرض

رقم القاعدة

٢- ١

الفصل الأول مسائل عامة

الفصل الثاني جريمة هتك العرض

٣٤- ٣

الفرع الأول الركن المادى

٤٣- ٣٥

الفرع الثانى الركن المعنوى - القصد الجنائى -

٤٥- ٤٤

الفصل الثالث الشروع

الفصل الرابع : الظروف المشددة

٨٤- ٤٦

الفرع الأول : القوة

٩٤- ٨٥

الفرع الثانى : سب المجنى عليه

١٠٣- ٩٥

الفرع الثالث : صفة الجانى

١١١- ١٠٤

الفصل الخامس : تسبب الأحكام

موجز القواعد :

الفصل الأول

مسائل عامة

— المرجع فى اعتبار ما بعد عورة وما لا يعد كذلك إنما يكون إلى العرف الجارى وأحوال البيئات

الاجتماعية ١

— الفرق بين جريمتى هتك العرض والفعل المخل بالحياء ٢

الفصل الثانى

جريمة هتك العرض

الفرع الأول : الركن المادى

— ماهية الركن المادى - ٣

— توفر الركن المادى فى جريمة هتك العرض -

— بأى فعل منافع للآداب يقع مباشرة على جسم المجنى عليه ولو لم يحصل ايلاج يتخلف عنه أى أثر

كان - ٤

- بكشف المتهم جزءا من جسم المجنى عليه هو من العورات التي يحرص على صونها وحجبها ولولم
تصاحب هذا الفعل بأية ملامسة مخلة بالحياء ٥
- بقطوبق المتهم كتنفى امرأة بذراعيه وضمها إليه ٦
- بإمسك المتهم ثدى المجنى عليها بالرغم منها وبغير إرادتها ٧
- بملامسة المتهم بعضوتناسله دبر المجنى عليها ولو كان عنيتا ٨
- بلمس فخذ المرأة وقرصه على سبيل المغازلة ٩ و ١٠
- إدخال المتهم المجنى عليه إلى غرفة مغلقة الأبواب والتوافذ وتقبيله على غرة منه في قفاه وعضه في
موضع التقبيل ١١
- هتك العرض فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليها وعوراتها ويخدش حياءها ١٢
- توفر هتك العرض قانونا ولولم يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه ١٣
- صورة واقعة يتوفر فيها الركن المادى لجناية هتك العرض . مباغثة المجنى عليها بوضع المتهم يدها
على قبله من خارج الملابس ١٤
- كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات يوفر بذاته الفعل المادى لجريمة هتك العرض
١٥

- تمزيق لباس المجنى عليها وكشف جزءا من جسمها هو من العورات على غير إرادتها يوفر جنابة
هتك العرض ١٦
- الركن المادى . كل فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه على عورة من
عوراتها . لا يشترط أن يترك الفعل أثرا على جسم المجنى عليه . مثال . وضع الأصبع في دبر المجنى
عليه ١٧
- الركن المادى للجريمة . تحقيقه بالكشف عن عورة المجنى عليها أو بملامستها أو بالأمرين معا .
مثال : خلع سروال المجنى عليها ، تتوافر به الجريمة . مقارنة المتهم بعد ذلك أفعالا أخرى على جسم
المجنى عليها : لا أهمية له . عدم وجود آثار لتلك الأفعال اللاحقة . غير مؤثر ١٨
- الركن المادى في جريمة هتك العرض . ما يحققه : وقوع أى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى
عليه ، ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراتها ويخدش عاطفة الحياء عنده . ترك أثر بجسم
المجنى عليه . لا يلزم : إمكان وقوعه من عنين . مثال ١٩
- الكشف عن عورة المجنى عليه . لا يلزم لتوفر الركن المادى في جريمة هتك العرض . يكفي لتوفر هذا
الركن بلوغ الفعل الواقع على جسم المجنى عليه من الفحش والاخلال بالحياء العرضى درجة تسوغ
اعتباره هتك عرض ٢٠
- جريمة هتك العرض . توافرها : بكشف الجانى عن جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات
التي يحرص على صونها وحجبها عن الانظار ولولم يقتصر ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش . علة
ذلك : لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه ٢١
- الركن المادى في جريمة هتك العرض . ما هيته ؟ ٢٢
- جريمة هتك العرض . أركانها . الركن المادى والركن المعنوى ٢٣
- هتك العرض . معناه . اثباته ٢٤
- إمكان حصول الوقاع . دون أن يترك أثرا بالمجنى عليها . المنازعة في عدم حصول الواقعة . لعدم
وجود آثار بالمجنى عليها . جدل موضوعى . لا تصح معاودة التصدى له أمام النقض ٢٥

هتك عرض

- تحقق جريمة هتك العرض ولولم يترك الفعل أثرا بالمجنى عليها ٢٦
- جريمة هتك العرض . متى تتوافر ؟ ٢٧
- جريمة هتك العرض . ترك الفعل أثرا في جسم المجنى عليها . غير لازم لتوافرها . الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض ٢٨
- كشف الجاني عورة المجنى عليه . يتحقق به الركن المادي لجريمة هتك العرض . كون المجنى عليها خادما لدى المتهم . لا أثر له في قيام الجريمة . الكشف عن العورة المباح عرفا . رهن برضاء المجنى عليه . تخلف هذا الرضاء . تحقق جريمة هتك العرض . عدم الاعتداد بالبائع في جريمة هتك العرض ٢٩ و ٣٠
- كشف الجاني جزءا من جسم المجنى عليه مما يعد من العورات ، كفايته لتوافر جريمة هتك العرض ولولم يقتصر بفعل مادي آخر من أفعال الفحش . عدم اشتراط أن يترك الفعل أثرا في جريمة هتك العرض ٣١
- هتك العرض . كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش منه عاطفة الحياء . لا يشترط أن يترك أثرا بالمجنى عليه ٣٢
- صدر المرأة . تديبها . كلاهما تعبير لمفهوم واحد . امسك الطاعن بأيهما بغير إرادة المجنى عليها . بقصد الاعتداء على عرضها . يعتبر هتك عرض ٣٣
- الركن المادي في جريمة هتك العرض . مناط تحققه ؟ ٣٤

الفرع الثاني : - الركن المعنوي « القصد الجنائي » .

- متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض ؟ ٣٥ - ٣٨
- القصد الجنائي في جريمة هتك العرض هو علم مرتكب الفعل بأنه خادش لعرض المجنى عليها ٣٩
- القصد الجنائي . نية الاعتداء على عورة . سواء كان ارضاء لشهوة أم بقصد الانتقام ٤٠
- القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته . لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالفرض الذي توخاه منها . يصح العقاب ولولم يقصد الجاني بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه ٤١
- القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالفرض الذي توخاه منها . يصح العقاب ولولم يقصد الجاني بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها . تحدث الحكم استقلا عن هذا الركن . غير لازم ٤٢
- القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . متى يتحقق ؟ ٤٣

الفصل الثالث

الشروع

- تحقيق جريمة الشروع في هتك العرض وفقاً لأحكام الشروع العامة ولو كانت الأفعال التي ارتكبها المتهم غير منافية للأداب ٤٤
- توفر جريمة الشروع بمصارحة شخص إنساناً بنية في هتك عرضه وتهديده وضربه وإمساكه بالقوة وإلقائه على الأرض ٤٥

الفصل الرابع

الظروف المحددة

الفرع الأول - ركن القوة

- توفر ركن القوة كلما كان الفعل قد وقع بغير رضا من المجنى عليه ولو لم تستعمل قوة مادية أو تهديد ٤٦ و ٤٧
- توفر ركن القوة في جريمة هتك العرض ولو لم تترك أثراً بالمجنى عليه ٤٨
- الخداع أو المباغلة أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار لجنون أو غيبوبة أو نوم كاف لتوفر ركن القوة ٤٩ و ٦٠
- مفاجأة المتهم المجنى عليه بالصاق جسمه من الخلف حتى مس بقضيبه عجزه مكون لركن القوة ٦١
- انتفاء ركن القوة في جريمة هتك العرض إذا بدىء في تنفيذه بالقوة فصادف مع المجنى عليه قبلاً ورضاء صحيحين ٦٢ و ٦٣
- سلطة محكمة الموضوع في استخلاص حصول الإكراه المادي والأدبي ٦٤
- عدم استظهار الحكم بالإدانة في جريمة هتك العرض بالقوة ركن الإكراه . قصور ٦٥
- جنائية هتك العرض . ركن القوة فيها توافره بإرتكاب الفصل ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه . الإكراه الأذلي والمباغلة باستعمال الحيلة تتدرج القوة أو التهديد ٦٦
- تسليم المجنى عليها بوقوع الفعل عليها نتيجة انخداعها بمظاهر الجاني التي اتخذها لإيهامها بأنه طبيب يوفر جريمة هتك العرض بالقوة والتدخل في وظيفة عامة بغير وجه حق ٦٧
- ركن القوة في جنائية هتك العرض لا يقتصر على القوة المادية . التهديد ركن مماثل للقوة اندراج المباغلة تحت معنى القوة أو التهديد . بها ينعدم الرضاء الصحيح ٦٨
- ركن القوة والتهديد في جريمة هتك العرض . تحققه : بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه . فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم

هتك عرض

تسهيلاً لارتكاب الجريمة . سواء بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على أجسامهم أو بالتهديد ٦٩
 — تميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩/١ منه بركن القوة أو التهديد . هذا الركن لا يقتصر على استعمال القوة أو التهديد . تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . اندراج عاهة العقل بين تلك الصور ٧٠

— البله عاهة فى العقل ، يوقف نمو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعى . عاهة العقل . عدم تطلبها فقد المصاب الإدراك والإرادة معا . توافرها بفقد أحدهما . بها ينعدم الرضاء الصحيح فى جريمة هتك العرض ٧١

— ماهية القوة فى جريمة هتك العرض ؟ ٧٢
 — تحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة فى جريمة هتك العرض غير لازم ٧٣
 — ركن القوة فى جريمة هتك العرض . شروط توافره ؟ ٧٤
 — تحقق جريمة هتك العرض بالقوة باخراج المجنى عليه من الماء عارياً وعدم تمكينه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو على هذا الحال بالطريق العام ٧٥

— تقدير توافر أو عدم توافر رضاء المجنى عليه فى جريمة هتك العرض . موضوعى . مباغته المجنى عليها . يتوافر بها ركن القوة فى جريمة هتك العرض ٧٦
 — كفاية إثبات الفعل الماس أو الخادش للحياء العرضى للمجنى عليه بغير رضاه . لتحقيق جريمة هتك العرض بالقوة . استعمال القوة المادية . غير لازم . استخلاص حصول الإكراه . موضوعى . تحدث الحكم عنه . استقلالاً . غير واجب . مثال ٧٧

— جريمة هتك العرض بالقوة . استعمال القوة المادية فيها . غير لازم . كفاية إثبات الفعل الخادش للحياء العرضى للمجنى عليه بغير رضائه . مثال لتسبب سائغ ٧٨
 — تحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة . غير لازم ٧٩
 — كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه لتوافر ركن القوة استخلاص حصول الإكراه . موضوعى ٨٠

— ركن القوة أو التهديد فى جنائية هتك العرض المنصوص عليها بالمادة ٢٦٨ عقوبات تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ومنها عاهة العقل . انتهاء الحكم إلى انتفاء ركن القوة أو التهديد فى حق الطاعن رغم تسليمه بمرض المجنى عليه بمرض عقلى خلقى دون بحث لخصائص ذلك المرض وأثره فى إرادته . قصور ٨١

— ركن القوة فى جنائية الواقعة . توافره باستعمال أية وسائل لعدم إرادة المجنى عليها . تهديدها بعدم تمكينها من مغادرة المسكن إلا بعد موافقتها . يتحقق به هذا الركن ٨٢
 — جريمة هتك العرض . لا يشترط قانوناً لتوافرها أن يترك الإكراه أثراً فى جسم المجنى عليه .

كفاية ارتكاب الفعل ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه لتوافر ركن القوة ٨٣
 — ركن القوة فى جريمة هتك العرض . تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه استخلاص حصول الإكراه . موضوعى . رضا الصغير الذى لم يبلغ السابعة غير معتبر قانوناً . أثر ذلك ٨٤

الفرع الثاني - سن المجنى عليه :

- السن الحقيقية للمجنى عليه في جريمة هتك العرض هي التي يعول عليها في هذه الجريمة ٨٥
- افتراض القانون علم الجاني وقت مقارفته الجريمة بسن المجنى عليه الحقيقية مالم يكن هناك ظروف استثنائية وأسباب قهرية ينتفى معها هذا الافتراض ٨٦ و ٨٧
- إدانة المتهم في جريمة هتك عرض صبية تقل سنها عن ١٨ سنة دون تحقيق دفاعه بتقدير سنها . قصور ٨٨
- عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ عقوبات . عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة . اختلافها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة . الرضا في سن الطفولة لا يعتد به لانعدام التمييز والإرادة ٨٩
- وجوب الأخذ بالتقويم الهجري في احتساب عمر المجنى عليه في جريمة هتك العرض ، أخذاً بالقاعدة العامة في تفسير القانون الجنائي ٩٠
- ليس للقاضي اللجوء في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . مثال ٩١
- عدم صحة الالتجاء في تقدير السن إلى أهل الخبرة . إلا إذا كانت السن غير محققة بأوراق رسمية . إفادة المدرسة الملحق بها المجنى عليه بتاريخ ومحل ورقم ميلاده . تفيد أخذ هذه البيانات من دليل رسمي مودع بملفه . صحة إطراح تقدير السن الوارد بالتقرير الطبي . مادام أن الطاعن لم ينازع في تلك البيانات ٩٢
- ثبوت أن سن المجنى عليها كانت - وقت وقوع جريمة هتك العرض - أقل من ثمانية عشرة سنة كاملة . عدم جدوى قول الطاعن بأن مظهرها كان يدل على أنها تجاوزت هذه السن . أساس ذلك ؟ ٩٣
- كفاية الاستناد في تقدير سن المجنى عليها . إلى إفادة المدرسة الملحق بها . مادامت مستمدة من شهادة ميلادها . النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول ٩٤

الفرع الثالث - صفة الجاني

- متى يعتبر الشخص متولياً تربية المجنى عليه ٩٥ و ٩٦
- تحقق الجريمة المنصوص عليها في م ٢/٢٦٩ ع على الخادم بالأجرة الذي يقارف جريمته على خادم يكون هو الآخر مشمولاً برعاية نفس المخدم وحمايته ٩٧
- عدم تدليل الحكم على أن المخدم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لا يعيبه مادام قد بين قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه ٩٨
- كون المتهم والمجنى عليه عاملين في محل كواء واحد انطباق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢٦٧/١ و ٢٦٩/٢ عقوبات ٩٩
- اعتبار الجاني من المتولين تربية المجنى عليه دون اشتراط تولى التربية في مدرسة عامة وعلى وجه الاحتراف ١٠٠

هتك عرض

- اعتبار المتهم من المتولين تربية المجنى عليه ولو باعطاء دروس خاصة في مكان خاص دون
احتراف ١٠١
- تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه في حكم
م ٢/٢٦٧ ع ١٠٢
- قول المجنى عليها أنها عاملة بالأجرة . لدى المتهم بهتك عرضها . استخلاص الحكم منه توافر
الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات . له أصله في الأوراق عدم جواز المجادلة
في ذلك أمام النقض ١٠٣

الفصل الرابع

تسبب الأضرار

- كفاية إثبات الحكم بذاته حصول اتصال جنسى بين المتهم والمجنى عليها ، طريقة حصول هذا
الاتصال وكيفية لا تأثير لها في منطقه أو مقوماته ١٠٤
- مجرد ارتكاب فعل هتك العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير أهل بالناس لا يفيد
تخلف رضا المجنى عليه ١٠٥
- إيراد محكمة ثانی درجة في مدونات حكمها نقلاً عن التقرير الطبى الشرعى أن المجنى عليه في
جريمته هتك العرض يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلى متأخر عن سنه بحوالى أربع
سنوات . عدم ابدائها رأيها في تأخر نمو المجنى عليه العقلى وأثر ذلك في إرادته ورضاه . قصور يعيبه
ويستوجب نقضه ١٠٦
- إمكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى علمياً ، تمسك الدفاع بهذا الطلب لمعرفة ما إذا كان
الحيوان المنوى من مادة الطاعن أم لا . دفاع جوهرى . على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنياً
وإلا أخلت بحق الطاعن في الدفاع ١٠٧
- عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعى اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة . دفاع الطاعن
باحتمال أن تكون إصابة المجنى عليه في جريمة هتك عرض من آلة قاطعة . دفاع قصد به إثارة الشبهة
في أدلة الثبوت . التفات المحكمة عنه . لا إخلال بحق الدفاع مادام لم يطلب تحقيقاً معيناً في هذا
الشأن ١٠٨
- هتك العرض . هو كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعورات ويخدش عاطفة
الحياء عنده . ولولم يترك أثراً . مثال لتسبب غير معيب في هذا الخصوص ١٠٩
- تطابق أقوال الشهود والدليل الفنى . ليس بلازم . يكفى أن يكون الدليل القولى غير متناقض مع
الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ١١٠
- تعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم . كفاية إيراد الأدلة المنتجة في تكوين
عقيدة المحكمة سنداً للإدانة ١١١

القواعد القانونية :

الفصل الاول

مسائل عامة

١ - كل مساس بجزء من جسم الإنسان داخل فيما يعبر عنه بالعورات يجب أن يعد من قبيل هتك العرض والمرجع في اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد كذلك إنما يكون إلى العرف الجاري واحوال البيئات الاجتماعية فالفتاة الريفية التي تمشي سافرة الوجه بين الرجال لا يخطربها ان في تقبيلها في وجنتيها إخلالا بحيائها العرضي واستطالة على موضع من جسمها تعده هي ومثيلاتها من العورات التي تحرص على سترها فتقبيلها في وجنتيها لا يخرج عن أن يكون فعلا فاضحا مخلًا بالحياء منطبقا على المادة ٢٤٠ ع ، قديم ، ،
(جلسة ١٩٣٤/١/٢٢ طعن رقم ٢٥٦ سنة ٤ ق) .

٢ - كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية فهو هتك عرض . أما الفعل العمد المخل بالحياء الذي يخدش في المرء حياء العين والأذن ليس إلا فهو فعل فاضح . فإذا كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه عندما كانت المجنى عليها تنهيا للنوم سمعت طرقا على باب غرفتها فاعتقدت أن الطارق زوجها ففتحت الباب فوجدت المتهم فدخل الغرفة ، ثم لما حاولت طرده وضع يده على فمها واحتضنها بأن ضم صدرها إلى صدره ثم أقامها على السرير فاستغاثت فركلها بقدمه في بطنها وخرج ، ثم أدانته في جنابة هتك العرض بالقوة - فإنه يكون سليما لتوافر أركان هذه الجريمة في حقه .
(جلسة ١٩٥١/١٠/٨ طعن رقم ٩٨٤ سنة ٢١ ق) .

الفصل الثاني

جريمة هتك العرض

الفرع الأول : الركن المادي

٣ - إن الركن المادي في جريمة هتك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة المجنى عليه بل يكفي في توفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء والعرض درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق من طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليه أم من غير هذا الطريق . فإذا كان

هتك عرض

الثابت بالحكم ان المتهم احتضن مخدومته كرها عنها ثم طرحها ارضا واستلقى فوقها فذلك يكفى لتحقيق جريمة هتك العرض ولو لم يقع من الجاني ان كشف ملبسه او ملابس المجنى عليها .
(جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٢ طعن رقم ١٦١٢ سنة ٤ ق) .

٤ - إن جريمة هتك العرض تتم بوقوع فعل مناف للآداب مباشرة على جسم المجنى عليه ولو لم يحصل إيلاج او احتكاك يتخلف عنه أى اثر كان .
(جلسة ١٩٣٥/١٢/٢ طعن رقم ١٠ سنة ٦ ق) .

٥ - إذا مزق شخص لباس غلام من الخلف فقد اخل بحيائه العرضى إذ كشف جزءا من جسمه هو من العورات التى يحرص كل إنسان على صونها وحجبها عن انظار الناس . وكشف هذا العورة على غير إرادة المجنى عليه بتمزيق اللباس الذى كان يسترها يعتبر فى حد ذاته جريمة هتك عرض تامة ولو لم تصاحب هذا الفعل اية ملابس مخلة بالحياء .
(جلسة ١٩٣١/١١/١٦ طعن رقم ٦ سنة ٢ ق) .

٦ - كل مساس بما فى جسم المجنى عليه مما يعبر عنه بالعورات يعتبر فى نظر القانون هتكا للعرض . فمن يطوق كتفى امرأة بذراعيه ويضمها إليه يكون مرتكباً لجناية هتك العرض . لأن هذا الفعل يترتب عليه ملامسة جسم المتهم لجسم المجنى عليها ويمس منه جزءا هو لا ريب داخل فى حكم العورات . وفى هذا ما يكفى لإدخال الفعل المنسوب إلى المتهم فى عداد جرائم هتك العرض لأنه يترتب عليه الاخلال بحياء المجنى عليه العرضى .
(جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ١٧٦ سنة ٢ ق) .

٧ - إن كل مساس بما فى جسم المجنى عليه من عورات يعد هتك عرض لما يترتب عليه من الإخلال بالحياء العرضى . وتدى المرأة هو من العورات التى تحرص دائما على عدم المساس بها فامساكه بالرغم منها وبغير ارادتها يعتبر هتك عرض .
(جلسة ١٩٣٥/٦/٢ طعن رقم ١٢٢٦ سنة ٥ ق) .

٨ - ملامسة المتهم بعضو تناسله دبر المجنى عليها تعتبر هتك عرض ، ولو كان عنيئاً ، لأن هذه الملامسة فيها من الفحش والخدش بالحياء العرضى ما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة .
(جلسة ١٩٣٦/١١/٢ طعن رقم ٢٠٩٨ سنة ٦ ق) .

٩ - إذا جاء المتهم من خلف المجنى عليها وقربها فى فخدها فهذا الفعل المخل بالحياء إلى حد الفحش والذى فيه مساس بجزء من جسم المجنى عليها يعتبر عورة من عوراتها هو هتك عرض بالقوة .

(جلسة ١٩٣٦/٥/١١ طعن رقم ١٤٤٢ سنة ٦ ق) .

١٠ - إن الفخذ من المرأة عورة فلمسه وقربه على سبيل المغازلة يعد هتك عرض .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/١٢ طعن رقم ١٩٦٣ سنة ١٨ ق) .

١١ - لا يعتبر هتك عرض إلا المساس بجزء من جسم المجنى عليه يدخل عرفاً فى حكم العورات وكذلك الأفعال الأخرى التى تصيب جسمه فتخدش حياءه العرضى لمبلغ ما يصاحبها من فحش . فإذا صاحب المجنى عليه شخصان إلى غرفة مقفلة الأبواب والنوافذ وقبله أحدهما فى وجهه وقبله الثانى على غرة منه فى قفاه وعضه فى موضع التقبيل فهذا الفعل لا يعتبر هتك عرض ولا شروعا فيه كما انه لا يدخل تحت حكم اية جريمة أخرى من جرائم إفساد الأخلاق .

(جلسة ١٩٣٤/١٠/١٥ طعن رقم ١٥١٨ سنة ٤ ق) .

١٢ - هتك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليها وعوراتها ويخدش عاطفة الحياء عندها .

(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ س ٧ ص ١٧٤) .

١٣ - هتك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراتها ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه .

(الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ س ٨ ص ٨٦) .

١٤ - متى كان الفعل المادى الذى قارفه المتهم هو مباغتة المجنى عليها بوضع يدها الممدودة على قبله من خارج الملابس ، فإن هذا الفعل هو مما يخدش حياء المجنى عليها العرضى وقد استطال إلى جسمها وبلغ درجة من الفحش يتوافر بها الركن المادى لجناية هتك العرض .

(الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ س ٩ ص ٢٩٨) .

١٥ - يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ، ولو لم يقترن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش ، كاحداث احتكاك أو ايلاج يترك أثرا .

(الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ س ١٠ ص ٢٧) .

١٦ - تمزيق لباس المجنى عليها الذى كان يسترها وكشف جزء من جسمها هو من العورات - على غير ارادتها أمام الشهود الذين شهدوا بذلك - هذا الفعل يتوافر به جنائية هتك العرض بصرف النظر عما يقع على جسم المجنى عليها من جرائم أخرى .

(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢١ س ١١ ص ٢٨٦) .

١٧ - يتحقق الركن المادى فى جريمة هتك العرض بوقوع أى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه ويقع على عورة من عوراتها ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه - ووضع الأصبع فى دبر المجنى عليه هو مساس بعورة من جسمه وفيه نوع من الفحش لا يترك مجالا للشك فى اخلاله بحيائه العرضى .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ ص ٧٤٧) .

١٨ - يكفى لتوافر الركن المادى فى جريمة هتك العرض أن يكشف المتهم عن عورة المجنى عليها ولو لم يصاحب هذا الكشف أية ملامسة مخلة بالحياء ، فالجريمة تتوافر بالكشف عن عورة الغير وملامستها أو بالأمرين جميعا ، ومن ثم فإن خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة منها ، تتوافر به تلك الجريمة بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها . كما لا يؤثر فى قيام الجريمة أن يكون التقرير الطبى قد اثبت عدم تخلف آثار مما قارفه المتهم واثبت الحكم وقوعه منه .

(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ س ١٣ ص ١٤٥) .

١٩ - الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليه ، ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراتها ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية . ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه أو تتم المباشرة الجنسية ، فهو اذن يمكن أن يقع من عنين بفرض ثبوت عنته . فإذا كان الحكم قد اثبت أن

هتك عرض .

الطاعن وضع يده على الية المجنى عليه واحتضنه ووضع قبله في يده . وكانت هذه الملامسة فيها من الفحش والخدش بالحياء العرضي ما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة . . وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لذلك وجاء استخلاصه للواقعة وردة على دفاع الطاعن سائفاً ، فإن ذلك مما تتوافر به أركان جريمة هتك العرض كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ س ١٤ ص ٥٨) .

٢٠ - من المقرر أن الفعل المادي في جريمة هتك العرض يتحقق بأي فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف عن عورتها ، بل يكفي لتوفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء العرضي درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغها هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها أم عن غير هذا الطريق .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ س ١٤ ص ٢٥٤) .

٢١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكيانه الفطري . فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره من أنه لم يقصد المساس بأجسام المجنى عليهم بل تعذيبهم بتعريضهم للبرد ، ذلك أن الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بإنصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ، ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها .

(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ س ١٤ ص ٦٢٩) .

(والطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٨٠٥) .

٢٢ - يتحقق الركن المادي في جريمة هتك العرض بوقوع أي فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن حاول حسر ملابس المجنى عليه عنه دون رضاه حتى كشف جزءاً من جسمه ولما أن أعاد المجنى عليه ملابسها كما كانت أمسك المتهم بيده على غير رضاه ووضع فيما قبله حتى أمني ، وكانت هذه الملامسة - وإن لم تقع في موضع يعد عورة - فيها من الفحش والخدش بالحياء العرضي بما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة ، فإن ذلك مما يتحقق به أركان جريمة هتك العرض كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ق ٢٣١ ص ١١٢٩) .

هذا المبدأ مقرر أيضاً في الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٥٨ بمجموعة

المكتب الفني السنة التاسعة العدد الأول ص ٢٩٨) .

٢٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة

الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل إنسان وكيانه الفطري .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٢) .

٢٤ - من المقرر أن هتك العرض ، هو كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم المجنى عليه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقي شهود الحادث ، وأطرح ما ورد بالتقرير الطبي الابتدائي من أن جسم المجنى عليه وجد خالياً من أية آثار تدل على وقوع الجريمة ، مبرراً أطراحه هذا التقرير بان عدم وجود آثار بالمجنى عليه لا ينفي بذاته حصول احتكاك خارجي بالصورة التي رواها المجنى عليه ، فإن هذا الذي خلص إليه الحكم سائغ وكاف لحمل قضائه ويتفق وصحيح القانون .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٨ س ٢١ ق ٨٧ ص ٢٥١) .

٢٥ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبي الشرعي قد دل على إمكان حصول الواقعة دون أن تترك أثراً بالنظر إلى ما أثبتته الفحص من أن غشاء بكارة المجنى عليها من النوع الحلقي القابل للتمدد أثناء الجذب ، فإن ما ينازع فيه الطاعن من أن الواقعة لم تحدث لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوع لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها ، مما لا يقبل معه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ س ٢١ ق ٩٥ ص ٢٨٢) .

٢٦ - لا يشترط لتوافر جريمة هتك العرض قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم المجنى عليها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ س ٢١ ق ٩٥ ص ٢٨٢) .

٢٧ - من المقرر أن جريمة هتك العرض تتم قانوناً بكل مساس بما في جسم المجنى عليها من عورات ولو لم يحصل إيلاج أو احتكاك .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/١١ س ٢٢ ق ٨٦ ص ٣٥٠) .

٢٨ - لا يشترط قانوناً لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثراً في جسم المجنى عليها . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبي الشرعي قد دل على إمكان حصول هتك العرض دون أن يترك أثراً ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٦ س ٢٤ ق ١٦١ ص ٢٧٢) .

٢٩ - لما كان الحكم برر قضاءه ببراءة المطعون ضدها من تهمة هتك العرض بقوله : « إن المحكمة ترى أن العلاقة بين الخادمة الصغيرة ومخدومتها التي من المفروض أن تقوم على نظافتها الداخلية والخارجية مما لا يجعل عاطفة الحياء لدى الأولى تخدش عندما تكشف عن عورتها أمام الثانية بل أن ذلك أمر طبيعي بينهما ويترتب على ذلك أن جريمة هتك العرض تفقد نتيجة هذه العلاقة ركنها المادي الذي يستند إلى خدش عاطفة الحياء ويجعل نسبة هذه الجريمة للمتهمة أمر لا يقوم على صحيح القانون » . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد

هتك عرض

جرى أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرض للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرمتها والتي هي جزء داخل في خلقه الإنسان وكيانه الفطري وكان الثابت من الحكم أن المطعون ضدها قد كشفت عن عورات المجنى عليها وأحدثت بمنطقة غشاء البكارة والشرح والإليتين حرواً متقيحة نتيجة كى هذه المناطق بأجسام ساخنة فإن هذا الفعل الواقع على جسم المجنى عليها يكون قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء العرضي درجة يتوافر بها الركن المادي لجريمة هتك العرض .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ س ٢٧ ق ٤٤ ص ٢٢١) .

٣٠ - إذا كان العرف الجاري واحوال البيئات الاجتماعية تبيح في حدود معينة الكشف عن العورة مما ينأى عن التائيم المعاقب عليه قانوناً ، إلا أنه متى كان كشف هذه العورة أو المساس بها قد تم على غير إرادة المجنى عليه فإن ذلك يعد تعدياً منافياً للأداب ويعتبر في القانون هتك للعرض قصد الشارع العقاب عليه حماية للمناعة الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضي لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا الفطر واستخلص من قيام المطعون ضدها على نظافة المجنى عليها الداخلية أن الاعتداء على عورتها بالصورة التي أوردتها لا يعد من قبيل هتك العرض فإنه فضلاً عن ترديه في الخطأ في تطبيق القانون يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ س ٢٧ ق ٤٤ ص ٢٢١) .

٣١ - من المقرر أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرمتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل إنسان وكيانه الفطري ، وإنه لا يشترط قانوناً لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثراً في جسم المجنى عليه .

(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢) .

٣٢ - إن هتك العرض هو كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يترك الفعل أثراً بالمجنى عليه كإحداث احتكاك أو إيلاج يترك أثراً وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقي شهود الحادث من أن الطاعن كان يضع قضيبه في دبر المجنى عليه فإن هذا الذي خلص إليه الحكم سائغ وكاف لحمل قضائه ويتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها .

(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٨٦ ص ٤١٠) .

٣٣ - لما كان صدر المرأة ونديها كلاهما تعبير لمفهوم واحد ويعد من العورات التي تحرص دائماً على عدم المساس بها فامساكه بالرغم عنها وبغير إرادتها بقصد الاعتداء على عرضها هو مما

يخدش حيائها ويمس عرضها ويعتبر هتك عرض ، فإن ما يثيره الطاعن من قالة الخطأ في الاسناد يكون غير سديد - على فرض صحة ما يدعيه من أن المجنى عليها قررت أنه أمسك بها من صدرها .

(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ س ٢٣ ق ٧٨ ص ٢٨٤) .

٣٤ - لما كان الركن المادي في جريمة هتك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة المجنى عليه بل يكفي في توفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء والعرض درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليه أم من غير هذا الطريق .

(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ س ٢٣ ق ٧٨ ص ٢٨٤) .

الفرع الثاني : الركن المعنوي - « القصد الجنائي »

٣٥ - إن كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض هو أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل الذي تتكون منه الجريمة وهو عالم بأنه مخل بالحياء العرضي لمن وقع عليه . ولا عبرة بما يكون قد دفعه إلى ذلك من البواعث المختلفة التي لا تقع تحت حصر وإذن فإذا كان المتهم قد عمد إلى كشف جسم امرأة . ثم أخذ يلمس عورة منها ، فلا يقبل منه القول بانعدام القصد الجنائي لديه بدعوى أنه لم يفعل فعلته ارضاء لشهوة جسمانية وإنما فعلها بباعث بعيد عن ذلك .

(جلسة ١٩٤٢/٤/٢ طعن رقم ١١١٤ سنة ١٢ ق) .

٣٦ - لا يشترط في القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض أن يكون الجاني مدفوعاً إلى فعلته بعامل الشهوة البهيمية ، بل يكفي أن يكون قد ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليه ، مهما كان الباعث على ذلك ، فيصح العقاب ولو كان الجاني لم يقصد بفعله إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذريته .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٢ طعن رقم ١٤٠١ سنة ١٥ ق) .

٣٧ - إن جريمة هتك العرض بالقوة تتحقق متى كان الجاني قد ارتكب الفعل المادي المكون لها وهو عالم بأنه مخل بالحياء العرضي لمن وقع عليه .

(جلسة ١٩٥٢/٤/٨ طعن رقم ٨٠ سنة ٢٢ ق) .

٣٨ - إن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع عفة المجنى عليها سواء أكان ذلك ارضاء للشهوة أم حبا للانتقام .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٢ طعن رقم ١٥١٠ سنة ٢٤ ق) .

٣٩ - إذا كان ما أثبتته الحكم في حق المتهم يدل بذاته على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليها فإن ذلك يتوافر به القصد الجنائي في جريمة هتك العرض .

(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ س ٧ ص ١٧٤) .

٤٠ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع يعد عورة سواء أكان ذلك ارضاء للشهوة أم بقصد الانتقام .

(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ ص ٧٤٧) .

٤١ - الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى

هتك عرض

الفعل ونتيجته ، ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها ، فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعل إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه .
(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ ص ٦٢٩) .

(والطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٨٠٥) .

٤٢ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعل إلا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها . ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣ س ١٦ ص ٩٢٥) .

٤٣ - الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفعه إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها .
(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٢) .

الفصل الثالث

الشروع

٤٤ - إذا كانت الأفعال التي وقعت على جسم المجنى عليه تعتبر شروعا في جريمة هتك العرض وفقاً لأحكام الشروع العامة وجب العقاب ولو كانت تلك الأفعال في ذاتها غير منافية للأداب .

(جلسة ١٩٣٥/٢/١١ طعن رقم ٢٩٩ سنة ٥ ق) .

٤٥ - إذا صرح شخص إنساناً بنيته في هتك عرضه وهدده وضربه وامسك به بالقوة رغم مقاومته إياه والقاء على الأرض ليعبث بعرضه ولم يتل من غرضه بسبب استغاثته فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع في هتك عرض المجنى عليه بالقوة .
(جلسة ١٩٣٥/٢/١١ طعن رقم ٢٩٩ سنة ٥ ق) .

الفصل الرابع

الظروف المتددة

الفرع الأول : القوة

٤٦ - أنه وإن كان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جنائية هتك العرض يكون متوافراً كلما كان الفعل المكون لهذه الجنائية قد وقع بغير رضا من المجنى عليه سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليه فيعدمه الإرادة ويفقده المقاومة أو بمجرد مباغتته المجنى عليه أو بانتهازه فرصة فقدانه شعوره واختياره ، إما

لجنون أو عاهة في العقل أو لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أو لأي سبب آخر كالاستغراق في النوم . فإن سكوت المجنى عليه وتغاضيه عن أفعال هتك العرض مع شعوره وعلمه بأنها ترتكب على جسمه لا يمكن أن يتصور معه عدم رضائه بها مهما كان الباعث الذي دعاه إلى السكوت وحدايه إلى التقاضي مادام هو لم يكن في ذلك إرضاء مختاراً .
(جلسة ١٩٤٠/٣/٢٥ طعن رقم ٧٠٠ لسنة ١٠ ق) .

٤٧ - إن القصد الجنائي في هتك العرض يكون متوافراً متى ارتكب الجاني الفعل وهو يعلم أنه مغل بالحياء العرضي للمجنى عليه ، مهما كانت البواعث التي دفعته إلى ذلك ولا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن تكون قد استعملت قوة مادية ، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضاء من المجنى عليه سواء أكان ذلك من أثر قوة أم كان بناء على مجرد خداع أو مباغته . فمتى ثبت أن المجنى عليها قد انخدعت بمظاهر الجاني فاعتقدت أنه طيب فسلمت بوقوع الفعل عليها ولم تكن لترضى به لولا هذه المظاهر ، فإن هذا يكفي للقول بأن المجنى عليها لم تكن راضية بما وقع من المتهم ويتوافر به ركن القوة .
(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ١٢٦٠ لسنة ١١ ق) .

٤٨ - متى كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن المتهم جنم على المجنى عليها عنوة وأدخل أصبعه في دبرها فهذه الواقعة تكون جريمة هتك العرض بغض النظر عما جاء بالكشف الطبي المتوقع على المجنى عليها من عدم وجود أثر بها .
(جلسة ١٩٥٠/٤/١٧ طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠ ق) .

٤٩ - لا يشترط قانوناً في جنائية هتك العرض استعمال القوة المادية ، بل يكفي إثبات الفعل الماس أو الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه بدون رضائه . فإذا أثبت الحكم أن المتهم أخرج عضو تناسل المجنى عليه بغير رضائه وهو في حالة سكر وأخذ يعبث فيه بيده فهذا كاف لإثبات توافر ركن القوة .
(جلسة ١٩٣٦/١١/٢٢ طعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٦ ق) .

٥٠ - إن القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يستعمل الجاني الإكراه المادي مع المجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضاء صحيح ممن وقع عليه كأن يكون بناء على خداع أو مباغته . فإذا انخدع المجنى عليه بمظهر الجاني وأفعاله فأنساق إلى الرضاء بوقوع الفعل عليه بحيث إنه لم يكن ليرضى لولا ذلك ، فإن هذا لا يصح معه القول بوجود الرضاء بل يتحقق به ركن القوة الواجب توافره في الجريمة .
(جلسة ١٩٤٢/٤/١٢ طعن رقم ١١١٤ لسنة ١٢ ق) .

٥١ - إن الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات صريحة في أن هتك العرض الذي يعاقب عليه يجب أن يكون قد وقع بالقوة أو التهديد . وقد توضح القضاء في تفسير هذا النص على أن هذا الركن يتوافر بصفة عامة كلما كان الفعل المكون للجريمة قد وقع ضد إرادة المجنى عليه سواء أكان ذلك راجعاً إلى استعمال المتهم وسيلة القوة أو التهديد بالفعل أم إلى استعمال وسائل أخرى يكون من شأنها التأثير في المجنى عليه بهدم مقاومته أو في إرادته بإعدامها بالمباغته أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار كما في أحوال الجنون أو الغيوبة أو النوم . أما إذا كان هتك العرض قد وقع على المجنى عليه وهو مالك لشعوره واختياره ولم يبد منه أية

هتك عرض

مقاومة واستنكار فإنه لا يصح بحال تشبيه هذا بالإكراه أو التهديد المعدم للرضاء . وذلك لما ينطوى فيه من الرضاء بجميع مظاهره وكامل معالته .

(جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢ طعن رقم ١٤٧١ سنة ١٢ ق) .

٥٢ - يكفي قانوناً لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلاهما يتحقق بإتيان الفعل مباغته ، فإذا كان الحكم بعد أن تعرض للأدلة القائمة في الدعوى قد قال : إن مباغته المجنى عليه ووضع المتهم إصبعه في دبره فجأة وهو جالس مع غلام آخر يعدم الرضاء وبذلك يكون ركن الإكراه متوافراً ، فقوله هذا صحيح .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٢ طعن رقم ١٤٠١ سنة ١٥ ق) .

٥٣ - يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل المكون للجريمة ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلا الحالين يتحقق بإتيان الفعل أثناء نوم المجنى عليه فمتى كان الحكم الذي أدان المتهم بهذه الجريمة قد أثبت عليه أنه جثم على المجنى عليها وهي نائمة ورفع جلبابها وادخل قضيبه من فتحة لباسها وأخذ يحكه في فرجها من الخارج حتى أمنى ، فاستغاثت بوالدتها التي كانت تنام بجوارها - فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دانه فيها .

(جلسة ١٩٥٠/٤/٢٤ طعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٠ ق) .

٥٤ - متى كان الحكم قد أثبت واقعة الدعوى في قوله إنه بينما كانت المجنى عليها تسير في صحبة زوجها وكان المتهم يسير مع لفيف من الشبان ، وتقابل الفريقان وكان المتهم في محاذة المجنى عليها وعلى مسافة خمسين سنتيمتراً منها مد يده حتى لمس موضع العفة منها وضغط عليه بين أصابعه فإنه يكون قد بين توافر العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة التي أدان المتهم فيها من وقوع الفعل المادى المكون للجريمة مع العلم بماهيته ، ومن عنصر المفاجأة المكون لركن الإكراه .

(جلسة ١٩٥٠/٥/١ طعن رقم ٤١٨ سنة ٢٠ ق) .

٥٥ - إذا كانت الواقعة التي اثبتتها الحكم هي أن المجنى عليها استيقظت من نومها على صوت رجل يقف بجانب رأسها يهزها بيد ويمسك ثديها بيد أخرى ، فأخذ يراودها عن نفسها فلما ابت واستغاثت وضع يده على فمها ومزق قميصها من أعلاه ولمس بيده الأخرى ثديها ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ طعن رقم ٢٦٧ سنة ٢٠ ق) .

٥٦ - إن مفاجأة المتهم المجنى عليها أثناء نومها وتقبيله إياها وامساكه بثدييها يتحقق به جنائية هتك العرض بالقوة لما في ذلك من مباغتتها بالاعتداء المادى على جسمها في مواضع يتناذى عرض المرأة من المساس بحرمتها .

(جلسة ١٩٥٢/١/٢١ طعن رقم ١٠٢٥ سنة ٢١ ق) .

٥٧ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم فاجأ المجنى عليها أثناء وقوفها بالطريق وضغط اليدها بيده فإن جنائية هتك العرض بالقوة تكون قد تحققت لما في ذلك من مباغته المجنى عليها بالاعتداء المادى على جسمها في مواضع يتناذى عرض المرأة من المساس بحرمتها .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٤ طعن رقم ١١٢٨ سنة ٢١ ق) .

٥٨ - إذا كانت محكمة الموضوع - في حدود مالها من سلطة تقدير أدلة الدعوى - قد استظهرت ركن القوة في جريمة هتك العرض وأثبتت توفره في حق الطاعن بقولها « إن ركن القوة المنصوص عليه في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات متوافر لدى المتهم الأول (الطاعن) مما ثبت من أقوال المجنى عليها أمام البوليس والنيابة وقاضى التحقيق ، وبجلسة المحاكمة الأخيرة من أن المتهم الأول أتى فعلته الشنعاء معها بغتة ، الأمر الذى أثار اشمئزازها واستنكارها في أول مرة ودفعها لصفع المتهم المذكور في ثانى مرة فإن ماذكرته المحكمة من ذلك يكفى للرد على ما أثاره الطاعن من انتفاء ركن استعمال القوة ، لأن المجنى عليها سكنت عند ما وقع عليها الفعل في المرة الأولى مما يدل على رضاها به .

(جلسة ١٩٥٢/٦/١٥ طعن رقم ٨٤٢ سنة ٢٢ ق) .

٥٩ - إذا كان المتهم قد طرق باب المجنى عليها ليلاً ففتحته معتقدة أنه زوجها فسارع المتهم بالدخول وإغلاق الباب من خلفه ، وأمسكها من صدرها ومن كتفها ، وجذبها إليه وراودها عن نفسها مهدداً إياها بالإيذاء إن رفضت ، فاستغاثت ، فاعتدى عليها بالضرب - فإن هذا الفعل الملقى الذى وقع على جسم المجنى عليها بقصد الاعتداء على عرضها هو ما يחדش حيائها ويمس عرضها ، ويجعل الواقعة لذلك هتك عرض بالقوة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/٤ طعن رقم ٩٦٢ سنة ٢٤ ق) .

٦٠ - يكفى لتوافر ركن القوة في جريمة هتك عرض أنثى بالقوة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها أو بغير رضاها وكلاهما يتحقق باتيان الفعل أثناء النوم .

(جلسة ١٩٥٥/١١/٢٨ طعن رقم ٧٢٩ سنة ٢٥ ق) .

٦١ - إن الشارع قصد بالعقاب على جريمة هتك العرض حماية المناعة الأدبية التى يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضى لا فرق في ذلك بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية وبين أن تقع والأجسام مستورة بالملابس ما دامت هذه الملامسة قد استطلت إلى جزء من جسم المجنى عليه يعد عورة فالتصاق المتهم عمداً بجسم الصبي المجنى عليه من الخلف حتى مس بقضيبيته عجز الصبي المجنى عليه ومباغتته له على غير رضاه مكون لركن القوة والإكراه المنصوص عنه في تلك المادة .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٢ طعن رقم ١٢٤٧ سنة ٥ ق) .

٦٢ - إن هتك العرض إذا بدىء في تنفيذه بالقوة فصادف من المجنى عليه قبولا ورضاء صحيحين فإن ركن القوة يكون منتفياً فيه . لأن عدم إمكان تجزئة الواقعة المكونة له لارتكابها في ظروف وملابسات واحدة بل في وقت واحد وتنفيذاً لقصد واحد لا يمكن معه القول بأن المجنى عليه لم يكن راضياً بجزء منها وراضياً بجزء آخر . كما أن العبرة في هذا المقام ليست بالقوة لذاتها بل بها على تقدير أنها معدمة للرضا . فإذا ما تحقق الرضا ولم يكن للقوة أى أثر في تحقيقه فإن مساءلة المتهم عنها لا يكون لها أدنى مبرر ولا مسوغ .

(جلسة ١٩٤٠/٢/٢٥ طعن رقم ٧٠٠ سنة ١٠ ق) .

٦٣ - إن واقعة هتك العرض تكون واحدة لو تعددت الأفعال المكونة لها . فلا يصح إذن أن توصف بوصفين مختلفين بل يتعين وصفها . بالوصف الذى فيه مصلحة للمتهم . فإذا كان هتك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية ، وكان وقوع أوله مباغتة ولكن المجنى عليه سكت ولم

هتك عرض

يعترض على الأفعال التالية التي وقعت عليه فإن ذلك ينسحب على الفعل الأول فيجعله أيضاً حاصلًا بالرضا وتكون هذه الواقعة لأعقاب عليها . إلا إذا كانت قد وقعت علنا في محل مفتوح للجمهور (معبد أبو الهول) وكان هناك وقت الواقعة أشخاص يمكنهم هم وغيرهم ممن يتصادف دخولهم المعبد أن يشاهدوا الواقعة فإن وقوعها في هذا الظرف يجعل منها جنحة فعل فاضح علني معاقب عليه بالمادة ٢٧٨ ع .

(جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢ طعن رقم ١٤٧١ سنة ١٢ ق) .

٦٤ - للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه المادي والأدبي على المجنى عليها في جريمة هتك العرض .

(جلسة ١٩٣٦/١/٦ طعن رقم ٢٨٥ سنة ٦ ق) .

٦٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن بجريمة هتك العرض بالقوة لم يستظهر ركن الإكراه الواجب توافره لقيام هذه الجريمة وأغفل التحدث عما دفع به الطاعن من أن الأفعال المنسوبة إليه تمت برضاء المجنى عليها فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ طعن رقم ٥٢١ سنة ٢١ ق) .

٦٦ - لا يقتصر ركن القوة في جنائية هتك العرض على القوة المادية ، بل أن الشارع جعل من التهديد ركناً مماثلاً للقوة وقرنه بها في النص وبذلك أراد أن يعتبر الفعل جنائية كلما ارتكبت ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه ، فيندرج تحت معنى القوة أو التهديد الإكراه الأدبي والمباغلة واستعمال الحيلة لأن في كل من هذه الوسائل ينعدم الرضاء الصحيح .

(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ س ٩ ص ٦٥٩) .

٦٧ - متى ثبت أن المجنى عليها قد اتخذت بالمظاهر التي اتخذها المتهم والتي أدخل بها في روعها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فسلمت بوقوع الفعل الذي استطل إلى موضع العفة منها وخدش حيائها ، فإن هذا مما تتحقق به جريمة هتك العرض بالقوة والتدخل في أعمال طبيب المستشفى بغير حق .

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ س ١١ ص ٦٢٧) .

٦٨ - من المقرر أن ركن القوة في جنائية هتك العرض لا يقتصر على القوة المادية ، بل أن الشارع جعل من التهديد ركناً مماثلاً للقوة وقرنه بها في النص ، وبذلك أراد أن يعتبر الفعل جنائية كلما ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه فتندرج تحت معنى القوة أو التهديد - المباغلة لأنه بها ينعدم الرضاء الصحيح .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ س ١٤ ص ٢٥٤) .

٦٩ - من المقرر أن ركن القوة والتهديد في جريمة هتك العرض وركن الإكراه في جريمة اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد - يتحقق بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه فإنه يصبح أيضاً أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .

(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ س ١٤ ص ٦٢٩) .

٧٠ - ركن القوة أو التهديد هو الذي يميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا

القانون . وركن القوة أو التهديد في تلك الجناية لا يقتصر على استعمال القوة المادية بل يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه فيندرج بينها عامة العقل التي تعدم الرضا الصحيح .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ س ١٧ ق ١٢٣ ص ٦٧٤) :
 ٧١ - البله عامة في العقل يوقف نمو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي ، ولا يتطلب في عامة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والإرادة معا ، وإنما فتوافر بفقد أحدهما . وإذا ما كان الأمر المطعون فيه قد اقتصر في التدليل على توافر الرضا لدى المجنى عليها في جناية هتك العرض باستظهار إدراكها للنواحي الجنسية بغير أن يبحث خصائص إرادتها وإدراكها العام توصلا للكشف عن رضاها الصحيح الذي يجب تحققه لاستبعاد ركن القوة أو التهديد من جناية هتك العرض ، فإن الأمر يكون قد استخلص توافر الرضا لدى المجنى عليها من دلائل لا تكفي بذاتها لحمل النتيجة التي رتبها عليها مما يجعله معيبا بالقصور بما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧ ق ١٢٣ ص ٦٧٤) .
 ٧٢ - لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية بل يكفي إثبات الفعل الملمس أو الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضائه .
 (الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ق ٢٢١ ص ١١٢٩) .
 ٧٣ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة في جريمة هتك العرض .
 (الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ق ٢٢١ ص ١١٢٩) .
 ٧٤ - يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣) .
 ٧٥ - متى كان الحكم قد اثبت على الطاعنين مقارنتهم جريمة هتك العرض بالقوة بركنيتها المادي والمعنوي بما أورده من إجرائهم على إخراج المجنى عليه عنوة من الماء الذي كان يسبح فيه عاريا وعدم تمكينه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو عار بالطريق العام وبذلك استطالوا إلى جسمه بأن كشفوا على الرغم منه عن عورته أمام النظارة فهتكوا بذلك عرضه بالقوة مما يندرج تحت حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون .
 (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣) .
 ٧٦ - إن مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها في جريمة هتك عرضها ، مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم . وإذا كان ذلك ، وكان ما اثبتته الحكم من مباحنة المتهم للمجنى عليها يتوافر به ركن القوة في هذه الجريمة ، وكانت الأدلة التي ساقها للتدليل على ذلك من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، فإن ماثيره المتهم في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٣ س ٢٠ ق ٢٤٠ ص ١٢٠٥) .
 ٧٧ - من المقرر أنه لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية ، بل يكفي إثبات الفعل الملمس أو الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضائه . ولما كان للمحكمة أن

هتك عرض

تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه مع المجنى عليه ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن أدخل المجنى عليها بالقوة إلى مسكنه وأغلق بابها ثم كم فها بيده وهددها بذبحها إن استغاثت ثم خلع عنها سروالها ورقده فوقها وحك قضيبه بين فخذيها حتى امنى ، فإن هذا الذي أثبته الحكم يكفي لإثبات توافر ركن القوة في جريمة هتك العرض - ولا يلزم أن يتحدث الحكم عنه استقلالا متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦ س ٢٤ ق ٩٠ ص ٤٣٦) .

٧٨ - لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية بل يكفي إثبات الفعل الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضائه . وإن كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته اخذا من أقوال شهود الإثبات التي اطمأن إليها أن الطاعن وهو مدير المدرسة التي يلتحق بها المجنى عليه قد استدعاه إلى غرفة نومه الملحقة بمكتبه بالمدرسة وخلع عنه سرواله وأرقده ثم هتك عرضه فخرج بعد ذلك باكيا وبادر بإبلاغ بعض زملائه وخاله ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر ركن القوة .

(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٢ ص ١١٩١) .

٧٩ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القوة في جريمة هتك العرض على استقلال متى كان ما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٢ ص ١١٩١) .

٨٠ - يكفي لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه . والمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه على المجنى عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت اخذا بأقوال شهود الإثبات التي اطمأن إليها والتقرير الطبي الشرعي أن المتهم أمسك بالمجنى عليها عنوة وطرحها وخلع عنها سروالها وكشف عن موضع العفة فيها ووضع أصبعه فيه فأحدث بها سحبات بالفخذ الأيمن وجرحا سطحيا بالفرج فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة هتك العرض بارتكابها بمافيه ركن القوة . ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم على استقلال متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢) .

٨١ - من المقرر أن ركن القوة أو التهديد - الذي يميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون لا يقتصر على استعمال القوة المادية فحسب ، بل إنه يتحقق كذلك بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ومن بين هذه الصور عامة العقل التي تعدم الرضا الصحيح . ولما كان الحكم رغم تسليمه بأن المجنى عليه مريض بعرض عقلي خلقي - قد خلا من بحث خصائص ذلك المرض وأثره في إرادة المجنى عليه ، توصلا للكشف عن توافر رضاه الصحيح - الذي يجب تحققه لانتفاء ركن القوة أو التهديد الذي استبعد به الحكم - أو عدم توافره ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بقصور في التسبيب يوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢١ س ٢٩ ق ٩٧ ص ٥٢٤) .

٨٢ - استقر القضاء على أن ركن القوة في جنائية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويفقدها من المقاومة وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه ، ومتى اثبت الحكم اخذا بأقوال المجنى عليها التي اطمأنت اليها أنها لم تقبل الواقعة الطاعن لها إلا تحت التهديد بعدم تمكينها من مغادرة المسكن إلا يعد أن يقوم بمواقعتها ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة الواقعة انثى بغير رضاها باركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٧ س ٢٠ ق ١١٥ ص ٥٢٨) .

٨٣ - لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الاكراه أثرا في جسم المجنى عليها ، كما أنه يكفي لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه على المجنى عليها .

(الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ س ٣١ ق ٤٥ ص ٢٣١) .

٨٤ - من المقرر أن ركن القوة أو التهديد في جريمة هتك العرض يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل المقاومة أو إعدامها عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة وأن رضا الصغير الذي لم يبلغ السابعة - كما في الدعوى المطروحة - غير معتبر قانونا ، ويعد هتك عرضه جنائية هتك عرض بالقوة ولو لم تستعمل ضده أية وسيلة من وسائل الاكراه أو القسر ، فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا في قضائه بالإدانة استنادا إلى أقوال شاهدي الإثبات بدعوى خلو جسم المجنى عليها من الإصابات ، ولا تعدو منازعة الطاعن في هذا الصدد أن تكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة التي اطمأنت اليها محكمة الموضوع مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ س ٣٢ ق ٥ ص ٤٩) .

الفرع الثاني : سن المجنى عليه

٨٥ - إن السن الحقيقية للمجنى عليه في جريمة هتك العرض هي التي يعول عليها في هذه الجريمة . ولا يقبل من المتهم الدفع بجهله هذه السن إلا إذا اعتذر من ذلك بظروف قهرية و استثنائية وتقدير هذه الظروف من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه ما دام مبنيا على مايسوغه من الأدلة .

(جلسة ١٩٤٠/١١/١١ طعن رقم ١٨٢٢ سنة ١٠ ق) .

٨٦ - العبرة في السن في جريمة هتك العرض هي بالسن الحقيقية للمجنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدره الجاني أو قدره غيره من رجال الفن اعتماداً على مظهر المجنى عليه وحالة نمو جسمه أو على أي سبب آخر . والقانون يفترض في الجاني أنه وقت مقارنته الجريمة على من هو

متك عرض

دون السن المحددة في القانون يعلم بسنه الحقيقيه ما لم يكن هناك ظروف استثنائية واسباب قهرية يفتفى معها هذا الافتراض .

(جلسة ١٩٤٠/٣/٢٥ طعن رقم ٨٨١ سنة ١٠ ق) .

٨٧ - ما دامت المحكمة قد اقتنعت من الدليل الفنى ان سن المجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها اقل من ثمانى عشرة سنة كاملة فلا يجدى المتهم قوله بجهله هذه السن الحقيقية لما كانت فيه من ظروف تدل على انها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة . ذلك بان كل من يقدم على مقارفة فعل من الافعال الشائنة في ذاتها او التى تؤثمها قواعد الآداب وحسن الاخلاق يجب عليه ان يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل ان يقدم على فعلته فإذا هو اخطا التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التى تتكون منها ما لم يقم الدليل على انه لم يكن في مقدوره بحال ان يقف على الحقيقة .

(جلسة ١٩٤٢/٥/٢١ طعن رقم ١٢٧٨ سنة ١٢ ق) .

٨٨ - إذا كان المتهم يهتك عرض صبية تقل سنها عن ثمانى عشرة سنة قد طلب إلى محكمة اول درجة تقدير سن المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى فاجابته إلى هذا الطلب وكلفته إيداع الأمانة التى قدرتها ثم عادت فكلفت النيابة بعرض المجنى عليها على الطبيب الشرعى . ولما لم يتم ذلك قضت في الدعوى بإدانتة على اساس انه هو الذى عمل على تعطيل الفصل في الدعوى بعدم إيداعه الأمانة ثم لما استأنف الحكم تمسك بطلبه ذلك امام المحكمة الاستئنافية ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون ان تتحدث عن هذا الطلب - فإن حكمها يكون قاصراً إذ ان تحقيقه امر جوهري له اثره في تكوين الجريمة المستندة إلى المتهم .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤ طعن رقم ٢٢١ سنة ٢٢ ق) .

٨٩ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة إذا كان من وقع عليه فعل هتك العرض صغيراً لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة . وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره إنما هو ركن مميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من تلك المادة ، ذلك لأن الرضا في سن الطفولة لا يعتد به بتاتا لانعدام التمييز والإرادة .

(الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ س ١٥ ص ٢١٨) .

٩٠ - إذ سكتت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات عن النص على التقويم الذى يعتد به في احتساب عمر المجنى عليه في الجريمة المنصوص عليها فيها - وهو ركن من أركانها ، فإنه يجب الأخذ بالتقويم الهجرى الذى يتفق مع صالح المتهم ، اخذاً بالقاعدة العامة في تفسير القانون الجنائى ، والتى تلقى بانه إذا جاء النص العقابى ناقصاً او غامضاً فينبغى ان يفسر بتوسع لصالح المتهم وبتضييق ضد مصلحته .

(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٤ س ١٨ ق ٢٥٤ ص ١٢٠٨) .

٩١ - الاصل ان القاضى لا يلجأ في تقرير السن إلى اهل الخبرة او إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . ولما كان يبين من المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن ان الاوراق خلت من دليل رسمى ينم عن سن المجنى عليها بالتحديد ، كما خلت مما يفيد محاولة الالتجاء إلى تحديد سنّها عن طريق هذا الدليل ، فإن الحكم المطعون فيه حين استند في تقدير سن المجنى عليها إلى تقرير الطبيب الشرعى وأقوال والدها - على الرغم مما يستفاد من

أقوال هذا الأخير من ثبوت هذا السن من واقع دفتر المواليد - والتفت عن تحقيقها عن هذا الطريق مع أنها ركن جوهري في الجريمة موضوع المحاكمة يكون معيباً بقصور يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ق ١٢١ ص ٦٠٨) .

٩٢ - الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقرير السن إلى أهل الخبرة ، إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد استند في تقدير سن المجنى عليه إلى إفادة المدرسة الملحق بها والتي تضمنت تاريخ ومحل ميلاده ورقم قيده ، الأمر الذي يدل على أن البيانات قد استقيت من دليل رسمي مودع بملف المجنى عليه بالمدرسة ، وكان الطاعن لم ينازع في صحة تلك البيانات ، فإن النعى على الحكم إغفاله الأخذ بالتقدير الوارد بالتقرير الطبي يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٨ س ٢١ ق ٨٧ ص ٣٥١) .

٩٣ - متى كان قد ثبت للمحكمة بالدليل الرسمي أن سن المجنى عليها وقت وقوع الجريمة كانت أقل من ثماني عشرة سنة كاملة ، فإنه غير مجد قول الطاعن أنه كان يجهل سن المجنى عليها الحقيقية لما كانت فيه من ظروف وما يبدو عليها من مظهر يدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة ، ذلك بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله ، فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب ما لم يقدّم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/١١ س ٢٢ ق ٨٦ ص ٣٥٠) .

٩٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في إثبات أن المجنى عليها لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها وقت الحادث من إفادة المدرسة الملحقة بها ، استناداً إلى الاطلاع على شهادة ميلادها المودعة بالمدرسة ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما ورد بهذه الإفادة ، ولم يطلب من المحكمة تحقيقاً معيناً في هذا الصدد ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

(الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ ق ١٢٤ ص ٥١١) .

الفرع الثالث : صفة الجاني

٩٥ - إن مجرد كون المتهم بجريمة هتك العرض من المتولين تربية المجنى عليه يكفي لتشديد العقاب . ولا يشترط أن تكون التربية في مدرسة أو دار تعليم عامة فيكفي أن تكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة .

(جلسة ١٩٤٨/١٠/٤ طعن رقم ٧٤٨ سنة ١٨ ق) .

٩٦ - لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم ، بل يكفي أن تكون عن طريق القاء دروس خاصة

هتك عرض

على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا .

(جلسة ١٩٥٢/٤/٢٧ طعن رقم ٢٦٦ سنة ٢٢ ق) .

٩٧ - إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات تنص على تغليظ العقاب في جريمة هتك العرض إذ وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ أي إذا كان الفاعل من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم . وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذي لا يرعى سلطة مخدومه فيقارف جريمته على خدام يكون هو الآخر مشمولاً برعاية نفس المخدوم وحمايته .

(جلسة ١٩٤٠/٣/٢٥ طعن رقم ٨٨١ سنة ١٠ ق) .

٩٨ - إنه لما كانت الصلة بين السيد وخادمه مستمدة من القانون فإنه يكفي عند تشديد العقوبة في جريمة هتك العرض على أساس أن المتهم له سلطة على المجنى عليه باعتباره خادما عنده أن يبين الحكم قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه دون حاجة إلى بيان الظروف والوقائع التي لا يستلزم الجريمة للتدليل على أن المخدم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لأن القانون قد افترض قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة .

(جلسة ١٩٤٠/٣/١١ طعن رقم ٥٥٢ سنة ١٠ ق) .

٩٩ - متى كان المتهم في جريمة هتك العرض والمجنى عليه كلاهما عاملين في محل كواء واحد ، فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فإنه يطبق على المتهم الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٨ س ٨ ص ٢٦٢) .

١٠٠ - لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو تكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن تكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا . وسيان أن يكون في عمله محترفاً أو في مرحلة التمرين مادامت له ولاية التربية بما تستتبعه من ملاحظة وما تستلزمه من سلطة .

(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٤ س ٨ ص ٨٥٩) .

١٠١ - لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الفاعل من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره أو أن يكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن يكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كانت في مكان خاص ، ولا يشترط كذلك أن يكون الجاني محترفا مهنة التدريس مادام قد ثبت أنه قد عهد إليه من أبوى المجنى عليه اعطاؤه دروسا خاصة والإشراف عليه في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٩ س ٩ ص ٥٤٦) .

١٠٢ - تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة سيارات مدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه بالمعنى الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢ س ١٠ ص ٢٢٦) .
 ١٠٣ - متى كان يبين من الاطلاع على المفردات ان ما استخلصه الحكم من ان المجنى عليها كانت تعمل لدى الطاعن عاملة بالاجرة . يرتد إلى اصل ثابت في الاوراق ، فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة وما يثيره الطاعن في شأن عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات لانتفاء وصف العاملة بالاجرة عن المجنى عليها لا يعدو ان يكون جدلاً موضوعياً على وجه معين تادياً إلى مناقضة الصورة التي ارتسعت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، مما لا يجوز إثارته امام محكمة النقض .
 (الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢ س ٢٥ ق ١٢٢ ص ٦١٧) .

الفصل الرابع

تسبب الأحكام

١٠٤ - متى كان مؤدى ما اثبت الحكم ان اتصالاً جنسياً بين المتهم والمجنى عليها وهو مناط إدانة المتهم ، اما طريقة حصول هذا الاتصال وكيفيته ، فهي أمور ثانوية لا اثر لها في منطق الحكم او مقوماته - متى كان ذلك فإن دعوى الخطأ في الاسناد التي يشير إليها المتهم تكون غير مجدية .

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٤ س ٨ ص ١٠٩) .
 ١٠٥ - مجرد ارتكاب فعل هتك العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير اهل بالناس لا يفيد انه قد تم بغير رضاء المجنى عليه .
 (الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢ س ١٠ ص ٢٢٦) .
 ١٠٦ - إذا كانت محكمة ثانی درجة قد اوردت في مدونات حكمها ان « المجنى عليه يبلغ من العمر ٩ - ١٠ سنوات وان نموه العقلي متاخر عن سنه بحوالى اربع سنوات ، إلا انها لم تبد رايها فيما نقلته عن التقرير الطبى الشرعى خاصا بتاخر نمو المجنى عليه العقلى واثّر ذلك في إرادته ورضاه . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبب مما يتعين معه نقضه .
 (الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ س ١٥ ص ٢١٨) .

١٠٧ - متى كان الدفاع قد تمسك بطلب استكمال التحليل لتعيين فصيلة الحيوانات المنوية ومعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة الطاعن ام لا ، وكانت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب الشرعى الحديث تفيد إمكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى ، فقد كان متعيناً على المحكمة ان تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى ، اما وهى لم تفعل والنفتت عن تحقيق ما اثاره الطاعن وهو دفاع له اهميته في خصوصية الواقعة المطروحة لما قد يترتب عليه من اثر في إثباتها ، ولم تناقش هذا الطلب او ترد عليه ، فإن حكمها يكون معيباً بالاخلاق بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/٤ س ٢٢ ق ٨١ ص ٢٢٢) .

هتك عرض

١٠٨ - لا تلتزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة .
وإذا كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن ما أثاره الدفاع عن الطاعن من احتمال أن تكون إصابة المجنى عليه « في جريمة هتك عرض ، من آلة قاطعة لم يقصد بها سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة دون أن يطلب إليها تحقيقاً معيناً في هذا الشأن ، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها بما يضحى معه النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع في غير محله .
(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١ س ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥) .

١٠٩ - من المقرر أن هتك العرض هو كل فعل مذل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراتها ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم المجنى عليه - لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذ استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن الفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقي شهود الحادث وأطرح ما ورد بالتقرير الطبي الشرعي من أن جسم المجنى عليه وجد خالياً من أية آثار تدل على وقوع فسق قديم أو حديث مبرراً لإطراحه ذلك التقرير بأن عدم وجود آثار بالمجنى عليه لا ينفي بذاته حصول احتكاك خارجي بالصورة التي رواها المجنى عليه فإن هذا الذي خلص إليه الحكم سائغ وكاف لحمل قضائه ويتفق وصحيح القانون .
(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٢ س ٢٦ ق ٧ ص ٢٧) .

١١٠ - لما كان الحكم المطعون قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي أن بالمجنى عليها سحبات ظفرية بالفخذ الأيمن تحدث من انغماس الأظافر بالجسم أما الجرح الخدشي السطحي وكذا الجرح بالفرج فجائز الحدوث من ظفر المتهم عند محاولته الإيلاج وإن غشاء بكارتها سليم وكان مؤدى ما أورده الحكم لا يدل على حدوث إيلاج بالقبل وإنما بدفع الأصبع في موضع العفة وهو ما لا يتعارض مع ما نقله الحكم من أقوال والد المجنى عليها نقلاً عن ابنته بأن الطاعن وضع أصبعه في فرجها فإن ما يثيره الطاعن في خصوص التناقض بين الدليلين القولي والفني يكون على غير أساس .
(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢) .

١١١ - من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المستندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإنبات ومن التقرير الطبي الشرعي وتقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن التفاته عما أثبتته ضابط الشرطة من عدم مشاهدته لآثار منوية بجسم المجنى عليها لا يعيبه مادام قد أقام قضاؤه على أدلة تحمله لها معينها من الأوراق .
(الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٥ س ٢٩ ق ٨ ص ٤٩) .

المقدمة

موجز القواعد :

- ١ — اقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ثبوت أن التهمة المسندة للطاعن هي إقامته بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة . على المحكمة أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - بجعله فعل الطاعن بمنأى عن التأثيم - قانوناً أصلياً للمتهم . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون
- ٢ — مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ : هو هدم المباني غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون : صدور قرار هندسي بالموافقة على إزالة البناء . قيام المتهم بإزالة هذا البناء وإقامة بناء آخر بدون ترخيص . انتفاء العقاب طبقاً للقانون سالف الذكر . قيام العقاب على أساس أحكام القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون
- ٣ — المباني غير الآيلة للسقوط الكائنة داخل حدود المباني . حظر هدمها إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني . عدم سريان القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ عليها . متى يعتبر البناء آيلاً للسقوط وفقاً لأحكام القانون الأخير ؟ مثال
- ٤ — توقيع الحكم على الطاعن - عن تهمة هدم بناء بدون تصريح - عقوبة الغرامة التي تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم دون تحديد قدر الغرامة المقضى بها أو بيان قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون . قصور يبطله ويوجب نقضه . لا يقدر في ذلك كون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم
- ٥ — المراد بالمبنى في خصوص تنظيم هدم المباني : كل عقار مبنى يكون محلاً للانتفاع والاستغلال أياً كان نوعه . المقصود بالهدم : إزالة البناء كلاً أو بعضاً على وجه يصير معه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعد له من ذلك . مثال
- ٦ — متى يعد البناء آيلاً للسقوط في حكم المادة الأولى من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ ؟ دفع المتهم - تهمة هدمه بناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم في درجتى التقاضى - بأن هذا البناء كان آيلاً للسقوط ، ودعم دفاعه بمستندات قدمها من بينها تقرير استشاري بحالة البناء . دفاع جوهري . على المحكمة أن تمحصه قبل الحكم في الدعوى بالإدانة وإلا كان حكمها قاصراً البيان
- ٧ — الغرامة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني . طبيعتها : عقوبة جنائية بحث
- ٨ — على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة هدم بناء دون الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ أن يبين قيمة البناء الذي ألزم المتهم بثلاثة أمثاله غرامة وإلا كان معيباً بما يوجب نقضه

هدم

— حظر هدم المباني غير الآيلة للسقوط إلا بعد الحصول على تصريح من اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ . وترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم على ما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في القانون الأخير إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في القانون الأول

٩

— جريمة عدم البناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم ، وهدمه بغير ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم . قوام الفعل المادى فيها - وهو البناء على وجه مخالف للقانون - واحد . وجوب الفصل في الدعوى على أساس الجريمتين . طالما أن الواقعة المادية التى رفعت بها هذه الدعوى قد ترتب عنها هاتان الجريمتان

١٠

— المراد بالمبنى والمقصود من الهدم في خصوص تنظيم وهدم المباني ؟
— مثال لغموض وتناقض في التسبيب في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة وهدم بناء . حجب الخطأ القانوني المحكمة عن تمحيص أدلة الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالإحالة

١٢

— المواد ١ و ٢ و ٥ و ٧ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٦١ بتنظيم هدم المباني والمادتين ١ و ٦١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم المباني مقتضاها حظر هدم المباني الآيلة للسقوط إلا بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم أعمال المباني وصدر ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني

١٣

— جريمة هدم المباني بدون تصريح من لجنة أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون تصريح من السلطة القائمة على شئون التنظيم . قوام الفعل المادى المكون لهما واحد وإن تميزت كل منهما بعناصر مختلفة

١٤

— توافر أركان جريمة هدم بناء بغير تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم يقتضى طبقاً للعادة من القانون ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ قيام جريمة هدم البناء بغير ترخيص من السلطة المختصة بشئون التنظيم . على المحكمة الفصل في الدعوى على هذا الأساس . استثناء الطاعن للحكم الابتدائي الصادر بإدائته عن الجريمة على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة يفيد علمه بهذا التعديل ولو اقتصر وصف النيابة على تهمة الهدم بغير ترخيص

١٥

— عقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص المنصوص عليها في المادة ١٦/٢ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني عقوبة نوعية . المادة ٦ من القانون تركت لمجلس المحافظة تحديد الرسم المستحق عن منح الترخيص بما لا يجاوز مائة جنيه . الحكم بإلزام المتهم بقيمة هذا الرسم مضاعفاً حكم بعقوبة مقدرة في القانون

١٦

القواعد القانونية :

١ - اقتضت احكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم ، دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ومن ثم فإنه كن يتعين على المحكمة - طبقاً لنص الفقرة الثانية من

المادة الخامسة من قانون العقوبات - أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - بجعله فعل الطاعن بمنأى عن التائيم - قانوناً أصلياً له ، أما وهي لم تفعل ، فإنها تكون قد أخطأت صحيح القانون مما يتعين معه طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبول الطعن وبراءة الطاعن من تهمة عدم اخطار لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء .

(الطعن رقم ٢٢٩٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٧ س ١٥ ص ٢٥٨) .

٢ - إذا كان مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - السارى على واقعة الدعوى وهو هدم المبانى غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون منتفياً بصور قرار هندسى بالموافقة على إزالة البناء .. وكان العقاب في هذه الحالة وعلى ما تقضى به المادة السابعة من القانون يقوم على أساس أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم المطعون ضده بما يعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ س ١٥ ص ٧١٢) .

٣ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المبانى على أنه ، يحظر داخل حدود المدن الهامة هدم المبانى غير الآيلة للسقوط ، وهي التى لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام هذا القانون ، . كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ على أن ، يعتبر أيلاً للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض للخطر حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المنتفعين بالطريق أو أصحاب حقوق الارتفاق أو غيرهم ، . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنين دفعاً أن العقار موضوع الدعوى متخرب وأيل للسقوط بما تنتفى به مسئوليتهم عن هدمه وقدموا تاييداً لذلك أقراراً من الصراف يفيد بأن هذا العقار متخرب ورفعت عنه العوائد وشهادة من شيخ البندر بمثل ذلك وقد سكت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهرى ، وكان يتعين عليه أن يمحسه وأن يتحقق قبل الحكم في الدعوى مما إذا كان هذا المبنى متخرباً كلياً بحيث يعتبر أيلاً للسقوط من عدمه حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والإجالة .

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٨ س ١٥ ص ١١٠) .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عن تهمة هدم البناء دون تصريح من اللجنة المختصة - عقوبة الغرامة التى تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم دون أن يحدد الغرامة المقضى بها أو يبين في مدوناته قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التى نص عليها القانون . فإن الحكم يكون قد شابه قصور في بيان عقوبة الغرامة المقضى بها مما يبطله ويوجب نقض - ولا يقدح في ذلك أن تكون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم ، وذلك لأنه يشترط أن يكون الحكم منبئاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه .

(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢ س ١٦ ص ٢٦٤) .

مدم

٥ - يبين من نص المادتين الأولى والسابعة فقرة أولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ومن المقارنة بينها وبين المادتين الخامسة والسابعة المقابلتين لهما في القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الذي حل محله القانون الأول ، كما يبين من المذكرتين الإيضاحيتين المصاحبتين لهذين القانونين أن المراد بالمبنى في خصوص تنظيم هدم المباني كل عقار مبنى يكون محلاً للانتفاع والاستغلال أيا كان نوعه ، وأن المقصود بالهدم إزالته كلاً أو بعضاً على وجه يصير معه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعد له من ذلك - ولا كذلك أعمال الترميم - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر بداءة ما إذا كان هناك مبنى بالمعنى الذي عناه القانون وما إذا كان المطعون ضده إزاله كله أو بعضه ، مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها به .
(الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١ س ١٦ ص ٧٧٩) .

٦ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني على أنه :
« يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط وهي التي لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام هذا القانون » . كما تنص المادة الأولى من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ - المعدل بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ - على أنه :
« يعد أيلاً للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المنتفعين بالطرق أو أصحاب حقوق الارتفاق أو غيرهم » . ولما كان الطاعن قد دفع التهمة الثانية الموجهة إليه الخاصة بهدم البناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم في كلتا درجتى التقاضى بأن العقار موضوع الدعوى كان أيلاً للسقوط ومتخرباً ومهجوراً ودعم دفاعه بمستندات قدمها ومن بينها تقرير استشارى بحالة البناء ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لدلالة المستندات المقدمة من الطاعن ولم يرد على هذا الدفاع بما ينفيه أو يحققه بلوغاً لغاية الأمر فيه ، وكان هذا الدفاع جوهرياً ، فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يمحسه وأن يتحقق قبل الحكم في الدعوى مما إذا كان المبنى متخرباً بحيث يعتبر أيلاً للسقوط من عدمه حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم .
(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٧ س ١٧ ق ١٢ ص ٦٤) .

٧ - تنص المادة السابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني على أنه :
« مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يعاقب مالك العقار عند مخالفة أحكام المادة الأولى من هذا القانون بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم . ويجوز بالإضافة إلى الغرامة توقيع عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة :
كما يعاقب الما قول الذى يقوم بالهدم بغرامة تعادل قيمة المبنى » . ويبين من هذا النص في صريح لفظه ومفهوم دلالاته أن الغرامة المنصوص عليها في القانون جزاء أصلى معطوف على عقوبة ، وقد يضاف إليه الحبس . وهو عقوبة لا يتصور فيه معنى التعويض أو التأديب ، وهو مقرر لفعل يعتبر في القانون جريمة تنتظر فيها المحاكم الجنائية دون غيرها بناء على طلب النيابة العامة وحدها دون تدخل من مصلحة التنظيم أو توقف على طلب منها ، مما يقتضى أن ينسب عليها وصف العقوبة الجنائية البحت . ولا تغير نسبيتها من طبيعتها الأصلية كعقوبة حسبما قصد إليه الشارع وبينه .

(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧/١/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٢ ص ٦٤) .

٨ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين قيمة المبنى التي ألزم الطاعن بثلاثة أمثاله غرامة ، فإنه يكون قد جهل العقوبة التي أوقعها مما يقتضى نقضه .

(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧/١/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٢ ص ٦٤) .

٩ - يبين من استعراض نصوص المواد الأولى والثانية والخامسة والسابعة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ، ومن نص المادتين الأولى والسادسة عشرة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني الذي حل محل القانون ٦٥١ لسنة ٥٤ - أن القانون قد حظر هدم المباني غير الآيلة للسقوط إلا بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدر ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ، كما حظر على السلطة الأخيرة أن تصدر ترخيصها بالهدم إلا بعد صدور تصريح من اللجنة المشار إليها في المادة الثانية من القانون الأول ، وأوجب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني المشار إليه .

(الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٥٩ ص ١٢٢٨) .

١٠ - جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم ، وجريمة هدمه بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم - وإن كانت كل منهما تتميز بعناصر مختلفة ، إلا أن قوام الفعل المادي المكون للجريمتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقانون . وإذا كانت الواقعة المادية التي رفعت بها التهمة الأولى على المطعون ضدها قد ترتب عنها جريمة هدم البناء بغير تصريح من لجنة التنظيم أعمال الهدم ، وهدم البناء بغير ترخيص من السلطة المختصة بشئون التنظيم ، وكان في توافر أركان الجريمة الأولى ما يقتضى - طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ - قيام الجريمة الثانية ، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى على هذا الأساس وتنزل عليها حكم القانون ، وليس في هذا إضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء ملامت الواقعة المادية المتخذة أساساً لها بين الجريمتين هي - كما تقدم القول - بذاتها التي أقيمت بها الدعوى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن جريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٥٩ ص ١٢٢٨) .

١١ - المراد بالمبنى في خصوص تنظيم وهدم المباني كل عقار مبنى يكون محلاً للانتفاع والاستغلال أيا كان نوعه والمقصود بالهدم إزالته كله أو بعضه على وجه يصير الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعد له . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر بداءة ما إذا كان هناك مبنى بالمعنى الذي عناه القانون بالدور الثاني وما إذا كان الطاعن أزاله كله أو بعضه ، وكان هدم السور وبعض الحوائط لا يتحقق به هذا المعنى ، فإنه يكون معيباً بالاخلال بحق الدفاع والقصور في البيان مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فيه بما يستوجب نقضه والأحوال بالنسبة للطاعن والمتهم الأول الذي لم يقرر بالطعن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٧٧) .

مدم

١٢ - متى كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهم من جريمة دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه والاشتراك فيها على أن دخولهم كان بناء على اتفاق بينهم وبين المتهم الثالث - المالك - لإقامة بناء الدور الثاني ولم يقصدوا ارتكاب جريمة فيه ، إلا أنه عاد بعد ذلك وناقض نفسه واثبت في حق المتهمين الأول والثالث انهما ارتكبا جريمة هدم السور والحوائط الموجودة بالدور الثاني توطئة لإقامة مبانيه وعاقبهم عن تلك الجريمة - وهو ما يكفى لتحقيق وقيام جريمة دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه ، مما لازمه - أن توافرت الأدلة - أن يعاقب الجناة بعقابها وعقاب الجريمة التي ارتكبت معا بعد تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إن توافرت شروطها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وران عليه الغموض والتناقض مما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب عن تمحيص الأدلة القائمة في الدعوى بالنسبة لجريمة دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه ومدى ارتباطها بجريمة الهدم التي ارتكبت ، وبالتالي بحث توافر أو عدم توافر انطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة الجريمة الأشد ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة بالنسبة للمطعون ضدهم جميعاً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٧٧) .

١٣ - يبين من استعراض نصوص المواد الأولى والثانية والخامسة والسابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ، ومن نص المادتين الأولى والسادسة عشر من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني أن القانون قد حظر هدم المباني الآيلة للسقوط إلا بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدر ترخيص من الجهة الإدارية المختصة لشئون التنظيم ، كما حظر على السلطة الأخيرة أن لا تصدر ترخيصها بالهدم إلا بعد صدور تصريح من اللجنة المشار إليها في المادة الثانية من القانون الأول ، وأوجب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني المشار إليها .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٧٢ س ٢٤ ق ٨٢ ص ٣٩٢) .

١٤ - جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم - وإن كانت كل منهما تتميز بعناصر مختلفة إلا أن قوام الفعل المادي المكون للجريمتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقانون .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٧٢ س ٢٤ ق ٨٢ ص ٣٩٢) .

١٥ - إذا كانت الواقعة المادية التي رفعت عنها الدعوى الجنائية على الطاعن قد ترتب عنها جريمة هدم البناء بغير تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وهدم البناء بغير ترخيص من السلطة المختصة لشئون التنظيم . وكان من توافر أركان الجريمة الأولى ما يقتضى - طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ قيام الجريمة الثانية ، فإن على المحكمة أن تفصل في الدعوى على هذا الأساس وتنزل عليها حكم القانون وليس في هذا إضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء مادامت الواقعة المادية المتخذة أساساً لهاتين الجريمتين هي بذاتها التي أقيمت بها الدعوى . وبفرض أن الوصف الذي أعطته النيابة للأوراق لم يتضمن سوى تهمة الهدم بغير ترخيص ، فإن الطاعن حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته عن الجريمتين

على أساس التعديل الذى أجرته محكمة أول درجة - يكون على علم بهذا التعديل ويكون استئناف الحكم الابتدائى منصبا على هذا التعديل الوارد به ولا وجه من بعد لاختار الدفاع به مادام أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أى تعديل فى التهمة .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ س ٢٤ ق ٨٢ ص ٢٩٢) .

١٦ - لما كانت عقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص المنصوص عليها فى المادة ٢/١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المبانى هى عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، وكانت المادة السادسة من هذا القانون تنص على أن : يحدد مجلس المحافظة المختص الرسوم المستحقة عن فحص الرسومات والبيانات المقدمة من طالب الترخيص ، مما مفاده أن المشرع قد حدد مقدار الرسم المستحق عن منح الترخيص بما لا يجاوز المائة جنيه وترك لمجلس المحافظة المختص سلطة تقدير الرسم فى حدود هذا المبلغ بما لا مجال بعده للمنازعة فى مقداره ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بقيمة هذا الرسم مضاعفاً يكون قد حكم بعقوبة مقدرة فى القانون .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ س ٢٤ ق ٨٢ ص ٢٩٢) .

هرب المقبوض عليهم

موجز القواعد :

- ١ - شرط العقاب على جريمة الهرب المنصوص عنها فى م ١٢٨ ع -
- ٢ - تحقق الجريمة المنصوص عليها فى م ١٢٨ ع بهرب المتهم الذى ضبط معه مخدر من الخفير الذى كلفه ضبط البوليس بالمحافظة عليه
- ٣ - هرب الجندي الفار بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش معاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده
- ٤ - اقتران جريمة هرب المقبوض عليه بالقوة أو بجريمة أخرى . يوجب القضاء بعقوبة كل من الجريمتين رغم ارتباطهما . أساس ذلك . المادة ١٢٨/٢ مقويات

القواعد القانونية :

- ١ - يشترط للعقاب على جريمة الهرب المنصوص عنها فى المادة ١٢٨ من قانون العقوبات أن يكون الهرب قد حصل بعد القبض على من وقع منه الهرب . فلا جريمة إذا لم يكن هناك قبض سابق . وإذن فإذا كان المستفاد من الثابت بالحكم أن المتهم عندما علم من سكرتير النيابة بأنه سيقبض عليه تنفيذاً للحكم الصادر بحبسه هرب قبل أن ينفذ عليه الأمر بالقبض فذلك لا يعد هرباً مما يعاقب عليه القانون سواء أكان قد صدر أمر بالقبض على المتهم أو لم يصدر . (جلسة ١٩٤١/١/٢٠ طعن رقم ٥٤٧ سنة ١١ ق) .

هرب المقبوض عليهم - هيئات عامة

٢ - إذا كانت الواقعة هي أن ضابط البوليس فتش المتهم فوجد معه هروينا فكلف الخفير بالمحافظة عليه حتى يفتش منزله فافلت المتهم من الخفير وفر هارباً ، فهروبه يقع تحت طائلة المادة ١٣٠ من قانون العقوبات لحصوله على اثر ضبطه متلبساً بالجريمة .

٣ - فرار الجندي من الخدمة العسكرية وهربه بعد القبض عليه لفراره يكونان في الواقع جريمة واحدة مادام الجندي المتهم لم يكن سلم إلى الجيش . ولا يؤثر في ذلك إمكان تصور استقلال الفعل الثاني عن الفعل الأول مادام هو بطبيعته استمراراً للفعل الأول المعاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، مما مقتضاه وفقاً لأحكام قانون العقوبات إلا يعاقب المتهم إلا بعقوبة واحدة ، ولما كان الفرار من الخدمة العسكرية معاقباً عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، وكان هرب الجندي الفرار بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش هو - كما مر القول - استمراراً لفعل الفرار الأول يسرى عليه نفس الحكم ، فإن القضاء ببراءة المتهم بهذا على أساس أنه لم يكن وقت هربه مقبوضاً عليه قانوناً بالمعنى المقصود في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات يكون صحيحاً في القانون .

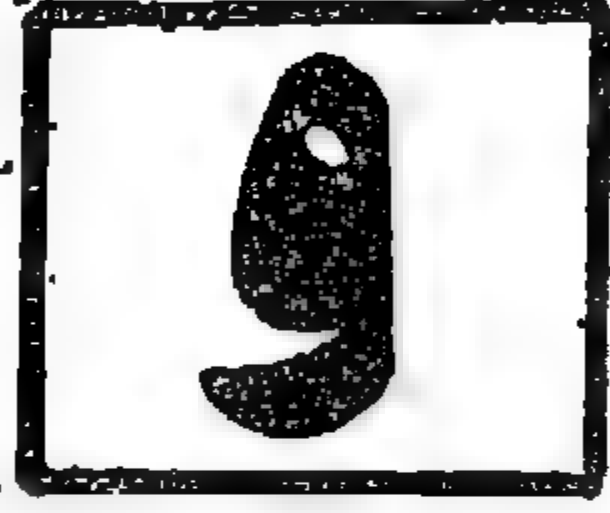
(جلسة ١٥/٦/١٩٤٨ طعن رقم ٢٢٧ سنة ١٧ ق) .

٤ - لما كانت المادة ١٣٨ من قانون العقوبات قد نصت على أن ، كل إنسان قبض عليه قانوناً فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . فإذا كان صادراً على المتهم أمر بالقبض عليه وإيداعه في السجن ، وكان محكوماً عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرية . وتتعدد العقوبات إذا كان الهرب في إحدى الحالتين السابقتين مصحوباً بالقوة أو بجريمة أخرى ، فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن الشارع قد استثنى من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات جريمة هرب المقبوض عليهم إذا كان الهرب مصحوباً بالقوة أو بجريمة أخرى فتتعدد العقوبات على الرغم من الارتباط ووحدة الغرض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمة الهرب بعد القبض عليه قانوناً وكانت جريمة الهرب مصحوبة بجريمة إحراز مخدر فقد كان لزاماً على المحكمة أن تقضى بعقوبة كل من الجريمتين المرتبطتين بالتطبيق لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ المشار إليها . أما وقد خالفت هذا النظر وأعملت في حقه المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وقضت على المطعون ضده بعقوبة واحدة هي المقررة لجريمة إحراز المخدرات فإن حكمها يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٥/٤/١٩٧٦ س ٢٧ ق ٩٩ ص ٤٥٦) .

هيئات عامة

راجع مؤسسات عامة :



وديعة - وصى - وضع يد - وقاع - وكالة -

وديعة

راجع : تبديد - خيانة أمانة -

وصى

موجز القواعد :

- مهمة المشرف . انحصارها في الرقابة والتوجيه دون أن تتجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك في الإدارة . الالتزام بتسليم أموال القاصر عند بلوغه سن الرشد يقع على عاتق الوصى دون المشرف ١
- جريمة تبديد الطاعن الأموال المسلمة إليه بصفته وصيا على القاصرة مغايرتها جريمة امتناعه بقصد الإساءة . تسليم القاصر أمواله بعد انتهاء الوصاية . رفض الحكم . الدفع بعدم جواز نظر دعوى التبديد لسبق الفصل فيها في الدعوى الأخرى . صحيح ٢
- عزل الوصى من الوصاية . لا ينفي مسئوليته عما تحت يده من أموال القاصر بوصفه أميناً عليها مادام الحساب لم يصف ٣

القواعد القانونية :

١ - مهمة المشرف على ما افصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ - بأحكام الولاية على المال - فيما أوردته تعليقا على المادة ٨١ في فقرتها الأولى تنحصر في الرقابة والتوجيه دون أن تتجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك في الإدارة ، فلا تنطبق عليه المادة ٥٠ من هذا المرسوم بقانون التي توجب على الوصى خلال الثلاثين يوما التالية لإنهاء الوصاية تسليم الأموال التي في عهده بمحضر إلى القاصر متى بلغ سن الرشد . ولما كان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن الطاعن (المشرف) لم يضع يده على اطيان القاصر إلا بصفته مستاجراً لها ، فإن الحكم إذ انتهى في قضائه إلى أن امتناع الطاعن عن تسليم الاطيان التي تحت يده إلى القاصر عند رفع الوصاية عنه يعتبر إخلالاً منه بالالتزامات التي فرضها عليه المرسوم بقانون المذكور بوصفه مشرفاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن العلاقة التي تربط المشرف بالوصية وبالقاصر والناشئة عن استثماره لأطيان هذا الأخير ، لا تعدو أن تكون علاقة مدنية محضه يحكمها عقد الإيجار وليس في استمرار وضع يده على هذه الاطيان طبقاً للعقد المبرم بينه وبين الوصية وتمسكه بحقه المستمد منه ما يعرضه للمسئولية الجنائية . (الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١ س ١٧ ق ١٤ ص ٨٢) .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وقضى برفضه في قوله : « إن الواقعة التي دارت حولها المرافعة وتناولها الخصوم إثباتاً ونفياً وعرض لها الحكم المستأنف هي أن المتهم (الطاعن) بدد المبالغ المبيّنة بالتحقيق وبالقرارات الصادرة من محكمة الأحوال الشخصية والتي انتجت تصفية الحساب . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم في الدعوى رقم وهي أنه امتنع بقصد الإساءة عن تسليم أموال القاصر أمواله بعد انتهاء الوصاية عليه الأمر المعاقب عليه بالمادة ٨٨ من

القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، ولما كانت هذه الجريمة تغاير الجريمة المسندة إليه في الدعوى الراهنة وهي أنه بدد المبالغ المبينة بأوراق التحقيق وقرارات محكمة الأحوال الشخصية والمسلمة إليه بوصفه وصيا على قصر المرحوم ... الأمر الذي تنطبق عليه المادة ٣٤١ عقوبات فإن السبب في الدعويين يكون مختلفا ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها في غير محله خليقا بالرفض . . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته في شأن القضية رقم يبين منه أن واقعتها مختلفة عن الواقعة موضوع الدعوى المطروحة ومستقلة عنها وأن لكل منهما ذاتية وظروفا خاصة تحقق بها الغيرية التي يمتنع معها القول بوحدة الواقعة في الدعويين فإنه يكون قد فصل في مسألة موضوعية تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع بما لا يجوز إثارته لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٢٥/١١/١١ س ٢٥ ق ١٥٨ ص ٧٢١) .

٣ - عزل الوصي من الوصاية لا ينفى مسئوليته عما يكون تحت يده من أموال القاصر بوصفه أمينا عليها طالما أن الحساب لم يصف بينهما .

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٢٥/١١/١١ س ٢٥ ق ١٥٨ ص ٧٢١) .

وضع يد

موجز القاعدة :

— جريمة إتلاف المزروعات . مناط العقاب عليها . المادة ٣٦٧ عقوبات . ثبوت أن الزراعة التي قام الطاعن باتلافها ملك المطعون ضدها . صحة معاقبته بموجب المادة ٣٦٧ عقوبات . مثال . قيام نزاع بين الطاعن والمطعون ضدها . حول وضع اليد على الأرض التي أتلّف الزرع القائم بها . لا ينفى وقوع الجريمة . ما دام الثابت أن تلك الأرض كانت في تاريخ حدوث الاتلاف . في حيازة المطعون ضدها بناء على أمر النيابة العامة تنفيذا لقرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية . الدفع بأن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالفصل في المنازعات الزراعية . مطعون بعدم دستوريته أمام المحكمة العليا . لا يجدى الطاعن . ما دام أنه دين بجريمة إتلاف المزروعات إعمالا للمادة ٣٦٧ عقوبات .

القاعدة القانونية :

تعاقب المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات كل من أتلّف زرعاً مملوكاً لغيره . ولما كان البين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الضابط أثبت في محضره أنه بناء على أمر صادر من النيابة كان قد تم تسليم حوالي أربعة عشر فدانا بمعرفة قوة من رجال الشرطة للمطعون ضدها تنفيذا لقرار الطرد الصادر ضد الطاعنين من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية وقامت بزراعتها شعيراً ، وفي يوم تحرير المحضر أبلغت المطعون ضدها بتعرض الطاعنين لها وانتقل الضابط إلى الأطلين موضوع النزاع حيث شاهد الطاعنين وهم في سبيل إتمام حرث

وضع يد - وقاع

الشعير المزروع ولم يتمكن من ضبطهم لكثرة عددهم . وكان البين مما سلف أن زراعة الشعير التي اتلفها الطاعنون هي ملك المطعون ضدها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صادف صحيح القانون حين أوقع عليهم العقاب طبقا للمادة ٢٦٧ سالفه الذكر . ولا محل بعد ذلك لما يحاج به الطاعنون من وجود نزاع بينهم وبين المطعون ضدها بشأن وضع اليد على الأرض القائمة عليها هذه الزراعة إذ أن مثل هذا النزاع لا ينفي قيام الجريمة ما دام الثابت أن تلك الأرض كانت في تاريخ الحادث في حيازة المطعون ضدها بناء على محضر تسليم تم تنقيذا لأمر النيابة العامة وإنها هي التي قامت بزراعة الشعير الذي اتلفه الطاعنون . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنون في شأن عدم دستورية القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ مردودا بأنه مع التسليم جدلا بصحة دعواهم ، فإن القانون المذكور الخاص بالفصل في المنازعات الزراعية لا شأن له بجريمة إتلاف المزروعات التي دينوا بمقتضاها إعمالا لنص المادة ١/٢٦٧ من قانون العقوبات ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ س ٢٢ ق ٩٩ ص ٤٥٢) .

وقاع

موجز القواعد :

- ١ — متى يتوافر ركن القوة في جنائية الواقعة
- ٢ — رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها وإمساكه برجلها يعتبر شروعا في وقاع متى ثبت أن المتهم كان يقصد اليه
- ٣ — مراودة المتهم المجنى عليها عن نفسها وإمساكه بها ورفع رجلها محاولا مواءمتها يعتبر شروعا في وقاع متى ثبت أن المتهم كان يقصد اليه
- ٤ — تحقق الجريمة المنصوص عليها في م ١/٢٦٧ ع إذا توصل المتهم إلى مواءمة المجنى عليها بالخدعة وظنت أنه زوجها وسكنت تحت هذا الظن
- ٥ — الشروع في الوقاع . مثال
- ٦ — صورة لواقعة تتوافر فيها جريمة الوقاع ١/٢٦٧ عقوبات
- ٧ — أركان جريمة الوقاع . ركن الاكراه وعدم الرضا مثال
- ٨ — إبعاد الانثى التي تجاوزت السادسة عشرة عن مكان خطفها ، باستعمال طرق احتيالية . أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها . وحملها على مواءمة الجاني . كفايته لتحقيق جريمة المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات
- ٩ — ركن التحيل أو الاكراه تقديره موضوعي
- ١٠ — ركن القوة في جريمة الواقعة . توافره باستعمال أية وسائل لعدم إرادة المجنى عليها . مثال لتسبب سائغ على توافره
- ١١ — تحصيل الحكم أقوال المجنى عليها بعالمه صدها وأصله في الأوراق . ينتقى معه الخطأ في الاستناد

- كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب بغير رضاء المجنى عليها . لتوافر ركن القوة في جنائية الواقعة .
 — استخلاص حصول الاكراه . موضوعي ١٢
 — الخطأ في الاستناد . لا يعيب الحكم . مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ١٣
 — جريمة خطف الأنثى . المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحققها ؟ ١٤
 — ركن القوة في جنائية الواقعة . مناط تحققه ؟ ١٥

القواعد القانونية .

١ - إن القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جنائية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء من المجنى عليها ، سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة أو بمجرد مباغتته إياها ، أو بانتهاز فرصة فقدانها شعورها واختيارها لجنون أو عاهة في العقل أو استغراق النوم . فإذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهم دخل مسكن المجنى عليها بعد منتصف الليل وهي نائمة وجلس بين رجليها ورفعها لمواقعها فانتبهت إليه وامسكت به واخذت تستغيث حتى حضر على استغاثتها آخرون أخبرتهم بما حصل فإن هذه الواقعة فيها ما يكفي لتوافر ركن الإكراه في جنائية الشروع في الواقعة .

(جلسة ١٩٤٢/١٠/١٩ طعن رقم ١٤٦٩ سنة ١٢ ق) .

٢ - إن رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها . وإمساكه برجليها - ذلك يصح في القانون عده شروعا في وقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه ، لأن هذه أفعال من شأنها أن تؤدي فوراً ومباشرة إلى تحقيق ذلك المقصد .

(جلسة ١٩٤٢/١/١١ طعن رقم ٢٥٩ سنة ١٢ ق) .

٣ - متى كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليها كانت تلبس قميص النوم فجلس بجانبها المتهم في غرفة نومها وراودها عن نفسها وامسك بها ورفع رجليها يحاول مواقعها فقاومته واستغاثت فخرج يجرى ، فهذه الواقعة يصح في القانون عدها شروعا في وقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه ، إذ هذه أفعال من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق ذلك المقصد .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩ طعن رقم ١٥٨٠ سنة ١٩ ق) .

٤ - متى كانت الواقعة الثابتة هي أن المتهم إنما توصل إلى مواقعة المجنى عليها بالخديعة بأن دخل سريرها على صورة ظنته معها أنه زوجها فإنها إذا كانت قد سكنت تحت هذا الظن فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٦٧ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥١/٥/١٤ طعن رقم ١٦٦ سنة ٢١ ق) .

٥ - متى قال الحكم أن المتهم دفع المجنى عليها بالقوة وارقدها عنوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجذب سروالها فامسكت برباط الاستك تحاول منعه ما استطاعت من الوصول إلى غرضه منها فتمزق لباسها في يده وفك أزرار بنطلونه وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول مواقعتها بالقوة ، فإن ذلك مما تتحقق به جريمة الشروع في الوقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه .

(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٦ - ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٩ س ٧ ص ١٠٧٩) .

وقاع

٦ - متى كان المتهم قد باغت المجنى عليها وهي مريضة ومستلقية في فراشها وكم فاهها بيده وانتزع سروالها ثم اتصل بها اتصالا جنسيا بايلاج قضيبه فيها بغير رضاها منتهزا فرصة عجزها بسبب المرض عن المقاومة أو اتيان أية حركة ، فإن ذلك يكفي لتكوين جريمة الوقاع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات ، أما الآثار التي تنتج عن هذا الفعل فلا تأثير لها على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٧ س ٩ ص ١٠٢) .

٧ - إذا كان الحكم - في جريمة الوقاع - قد دلل على الاكراه بأدلة سائغة في قوله « ان الطاعن امسك بالمجنى عليها من ذراعها ، وادخلها عنوة زراعة القطن فقاومته الا أنه تمكن بقوته العضلية من التغلب عليها والقها على الأرض وهددها بمطواة كان يحملها وضربها برأسه في جبهتها عند مقاومتها له ، فإن هذا الذي ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعي الذي أثبت وجود كدم بجبهة المجنى عليها وان بنیان المتهم الجسماني فوق المتوسط وأنه يمكنه مواجهة المجنى عليها بغير رضاها بقوته العضلية . أما ما ورد بالتقرير بعد ذلك من ان خلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الاصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يشير إلى أن المجنى عليها لم تبذل مقاومة جسمانية فعلية في درء المتهم عنها ، هذا الذي ورد بالتقرير لا ينفي أن المجنى عليها استسلمت تحت تأثير الاكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التي دان الحكم بها المتهم ويتوافر به ركن الاكراه وعدم الرضاء في جريمة الوقاع .

(الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٢٨ - ق جلسة ١٩٥٩/١/١٩ س ١٠ ص ٤٧) .

٨ - جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل أو الاكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العيب بها وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٧ س ٣٠ ق ١١٥ ص ٥٢٨) .

٩ - من المقرر أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادي للخطف وتوافر ركن الاكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة وتساند في قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه وكان تقدير توافر ركن التحيل أو الاكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليما ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٧ س ٣٠ ق ١١٥ ص ٥٢٨)

١٠ - ركن القوة في جريمة مواقعه الأنثى بغير رضاها . يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة . لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن الثاني وزميله له قد هددا المجنى عليها .. بقتل وليدها التي كانت تحملها أن لم تستجب لرغبتيهما في مواقعتها مما أدخل الفرع والخوف على قلبها - بعد أن انفردا بها في قلب الصحراء - خشية على وليدها فاسلمت نفسها لكليهما تحت تأثير هذا الخوف ، فإن في ذلك ما يكفي لتوافر ركن القوة في جنائية الواقعة .

(الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١٦ س ٣١ ق ٧١ ص ٣٨٤) .

١١ - لما كان الحكم المطعون فيه لدى بيانه واقعة الدعوى وعند تحصيله مؤدى اقوال المجنى عليها قد أورد أن المتهم الرابع « الطاعن » جذبها من ذراعها وكتفها وأدخلها إلى غرفة النوم حيث قاموا بمواقعتها كرها عنها وكان يبين من مطالعة المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها - أن ما حصله الحكم من اقوال المجنى عليها سواء بمحضر الشرطة أو تحقيق النيابة له صده وأصله الثابت في الأوراق فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد في هذا الشأن لا يكون له محل بما تنحل معه منازعته في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا يقبل إثارته لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ س ٢٢ ق ٩٦ ص ٥٤٦) .

١٢ - لما كان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جنائية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن اقوال الشهود حصول الإكراه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذاً باقوال المجنى عليها التي اطمأن إليها أنها لم تقبل الواقعة الطاعن لها وأنه جذبها من ذراعها وكتفها وأدخلها غرفة النوم حيث واقعها كرها عنها فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة واقعة أنثى بغير رضاها بارتكابها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعبي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ س ٢٢ ق ٩٦ ص ٥٤٦) .

١٣ - لما كان من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . فإنه لا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم فيما سجله على لسانه من أن ملامح وجه المجنى عليها كانت تدل على موافقتها إذ أن هذه الواقعة الفرعية - بفرض ثبوت خطأ الحكم فيها - ليست بذات أثر في منطق ولا في النتيجة التي انتهت إليها والتي عول فيها - على ما هو واضح من سياقه - على شهادة المجنى عليها واعتراف المتهم الأول واقوال

(الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ س ٢٢ ق ٩٦ ص ٥٤٦) .

١٤ - إن جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحويل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على واقعة الجاني لها أو باستعمال أية وسيلة مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٨ س ٢٣ ق ٢٤ ص ١٧٣) .

١٥ - ركن القوة في جنائية الواقعة يتحقق كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة .

(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٨ س ٢٣ ق ٢٤ ص ١٧٣) .

وكالة

موجز القواعد :

- يستوى في الوكالة - كسبب من الأسباب الواردة في المادة ٢٤١ عقوبات على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم - أن تكون وليدة عقد أو أن تكون مصدرها القانون . تعدد الأسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلًا . تخلف أحدها لا ينهض لإسقاط الوكالة . مادام قد بقي تحت يده بموجب أى سند منها ، ومادام هو لم يقم من جانبه بما توجبه الوكالة الثابتة في حقه بتسليم المال المعهود إليه ١
- تحصيل المتهم لمبالغ نيابة عن المجنى عليه وعلى ذمة توصيلها إليه يتوافر به أركان عقد الوكالة المنصوص عليها في المادة ٢٤١ عقوبات ٢
- انعدام أركان التزوير في المحرر العرفي . متى كان مضمون المحرر مطابقاً لإرادة من نسب إليه معبراً عن مشيئته . ولو لم يوقع عليه . الدفع بالوكالة في جرائم التزوير الذي تندفع به هذه الجرائم ؟ قيام القضاء في الدعوى المدنية على ثبوت جميع جرائم التزوير المسندة للمتهم . قصور الحكم في إحدى هذه الجرائم . موجب لنقضه . لا يبرر هذا القصور إعمال الحكم للمادة ٢٢/٢ عقوبات ٣
- صدور توكيل مصرفي من الطاعنة إلى زوجها يقتصر على إثبات صفته في التعامل باسم موكله لدى البنك دون المعاملات بينه وبين الطاعنة . اتهام المطعون ضده بتبيد المبلغ المسلم إليه من الطاعنة لإيداعه حسابها بالبنك ودفع المدعية بعدم جواز الإثبات بغير الكتابة متخذة هذا التوكيل سنداً لانتفاء المانع الأدبي . رفض الحكم ذلك الدفع تأسيساً على قيام هذا المانع فيما جاوز البنك من معاملات . صحيح ٤
- شمول عقد الوكالة المنصوص عليه في المادة ٢٤١ من قانون العقوبات للوكالة كما هو معرفة به في القانون المدني ، وحالة التكليف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره . أساس ذلك ؟ ٥

القواعد القانونية :

- ١ - القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة في المادة ٢٤١ من قانون العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة - باعتبارها سبباً من الأسباب التي أوردها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم - وليدة عقد ، بل اكتفى في ذلك بعبارة عامة هي أن يكون تسليم المال قد حصل إلى الوكيل بصفة كونه وكيلًا باجرة أو مجاناً ، مما يستوى فيه بالبداية ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون ، وأنه إذا تعددت الأسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلًا ، فإن تخلف أحدها لا ينهض لإسقاط الوكالة مادام المال قد بقي تحت يده بموجب أى سند منها ، ومادام هو لم يقم من جانبه بما توجبه الوكالة الثابتة في حقه بتسليم المال المعهود إليه .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ق ١٩٨ ص ١٠٥٣) .

- ٢ - إذا كان المستفاد من أقوال شاهدي الإثبات أن المتهم حصل المبالغ الواردة بالفواتير نيابة عن المجنى عليه وعلى ذمة توصيلها إليه - فإنه بذلك تتوافر أركان عقد الوكالة كما هي

معرفة في القانون من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٧ س ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢) .

٣ - إذا كان المحرر عرفياً وكان مضمونه مطابقاً لإرادة من نسب إليه ، معبراً عن مشيئته ، انتفى التزوير بآركانه ومنها ركن الضرر ، ولو كان هو لم يوقع على المحرر ، مادام التوقيع حاصلًا في حدود التعبير عن إرادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهراً جلياً أو مضمراً مفترضاً تدل عليه شواهد الحال . وإذا كان ذلك ، وكان الدفع بقيام الوكالة في صورة الدعوى دفعاً جوهرياً من شأنه - إذا صح - أن تندفع به جرائم التزوير المسندة إلى المتهمين ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البتة ، إيراداً له أو رداً عليه ، فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض . ولا يعترض على ذلك بأن الحكم أعمل في حق الطاعنين المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهم عقوبة مقررّة لأي من الجرائم الأخرى التي دأبهم بها ، لأن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جميع جرائم التزوير .

(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢٣ ص ١١٢٣) .

٤ - متى كان الحكم قد عرض للدفع « المبدى من الطاعنة » ، بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود ورد عليه بقوله : « إن الثابت من أقوال المدعية بالحق المدني - الطاعنة - أنها كانت تسلم المتهم - المطعون ضده - المبالغ التي تودع في الحساب الجارى الخاص بها ببنك الاسكندرية ولم تقل إنها كانت تستكتبه أوراقاً لما يتسلمه من مبالغ فليس لها أن تحتج بعد ذلك بعدم جواز إثبات المتهم بغير الكتابة وإن الحساب الجارى الذى فتحه باسمها في البنك كان من ماله الخاص - فإن علاقة الزوجية تمنع ادبياً أيهما أن يطالب الآخر بورقة للإثبات والافكان عليها أن تأخذ عليه ورقة بكل مبلغ تعطيه له ليودعه حسابها الجارى وهى مبالغ كما تدعى كبيرة » . وكان ما قرره الحكم ليس فيه ما يخالف قواعد الإثبات ذلك لأن التوكيل المصرى الصادر من الطاعنة إلى زوجها المطعون ضده هو السند المثبت لصفته من تعامله باسم الموكله لدى البنك دون العلاقة بينه وبين الطاعنة ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٣ ق ٣٢٣ ص ١٤٤٠) .

٥ - إن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم اختلاس أو تبديد الأشياء التي تسلم على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكرت في عقود الأمانة حالة من « ... كانت الأشياء سلمت له بصفة كونه وكيلًا باجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك أو غيره .. » ، فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف إلى حالة عقد الوكالة - حسبما هو معرف في المادة ٦٩٩ من القانون المدني : الذى بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضاً حالة الشخص الذى يكلف بعمل مالى لمنفعة مالك الشيء أو غيره ، يؤكد ذلك أنه في النص الفرنسى للمادة ٣٤١ وضعت كلمة « عامل » ، بعد كلمة « وكيل » ، بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانونى أو بعمل مالى لمنفعة المالك أو غيره ، ومن ثم فإن اختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسلمة إليه لتصنيعها أو إصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثماً في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١١ س ٢٧ ق ١٦٦ ص ٧٢٩) .



یانصیب

يانصيب

موجز القاعدة :

- لعبة الطمبول . عدم إنطباق أحكام القانون رقم ١ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة عليها . اندراجها تحت أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار .

القاعدة القانونية :

لا تدخل لعبة الطمبول في أي من الألعاب والأعمال الرياضية بالمعنى الوارد في القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدلة بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمي الحمام وغيرها من أنواع الألعاب والأعمال الرياضية وليست أيضا من أنواع القمار المحظور مزاولتها في المحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن بينها الطمبول وانها لم تكن تعد وقتذاك عملا من أعمال اليانصيب مما يندرج تحت أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب .
(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ س ٧ ص ٧٧٤) .

فهرس هجانسى

لموضوعات الجزء الرابع

من مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض

فى قانون العقوبات والقوانين الجزائية الخاصة

فى خمسين عاما

الموضوع	رقم الصفحة
---------	---------------

(ف)

٥ فاعل أصل
٢٦ فجور
٢٦ فعل فاضح علنى
٢٠ فك اختام

(ق)

٢٤ قانون
١٤٧ قانون دولى
١٤٨ قبض وحبس بدون وجه حق
١٥٣ قتل حيوان بدون مقتض أو الاضرار به
١٥٥ قتل خطأ
٢٣٥ قتل عمد
٢٥١ قدر متيقن
٢٥٣ قذف
٢٥٩ قرارات وزارية
٢٧١ قصد احتمالى
٢٧٤ قصد جنائى
٢٧٤ قصد غير محدد
٤٢٩ قصد مفترض

رقم الصفحة	الموضوع
٤٤٠	قطاع عام
٤٤١	قطاع المواصلات التليفونية
٤٤٢	قطن
٤٤٦	قمار
٤٥٧	قمح
٤٥٩	قواعد دولية
٤٦١	قوة القاهرة
	(ك)
٤٦٥	كتان
٤٦٥	كحول
٤٨٤	كسب
٤٨٤	كسب غير مشروع
٤٩٠	كلاب
٤٩٢	كمبيالات
٤٩٤	كيوسين
	(ل)
٤٩٩	لوائح
	(م)
٥٠٤	مؤسسات صحفية
٥٠٥	مؤسسات عامة
٥٠٩	مبان
٥٠٩	متشردون ومشتبه فيهم
٥٢٢	مجارى
٥٢٢	مجرمون أحداث
٥٢٧	محال خطرة ومقلقة للراحة ومضرة بالصحة
٥٢٨	محال صناعية وتجارية
٥٤٧	محال عامة
٥٦٤	محامون
٥٦٩	محركات رسمية
٥٦٩	محركات عرفية

رقم الصفحة	الموضوع
٥٧٠	محلات صناعية وتجارية
٥٧٠	مدافن خاصة
٥٧٠	مرافق عامة
٥٧١	مراقبة
٥٧٨	مراهنات
٥٧٩	مرور
٥٨٠	مسئولية تقصيرية
٥٨١	مسئولية جنائية
٦٧٠	مسئولية مدنية
٧٠٢	مسئولية مفترضة
٧٠٣	مستخدمون عموميون
٧٠٤	مشغولات ذهبية
٧٠٥	مصادرة
٧١٦	مصوغات
٧١٦	معاهدات دولية
٧١٦	مغادرة
٧١٨	مفرقات
٧٢٢	مقاصة
٧٢٥	مقاومة الحكام
٧٢٥	مقاومة رجال السلطة العامة
٧٢٦	مكافحة الامية
٧٢٧	مكان عام
٧٢٧	مكلفون بخدمة عامة
٧٢٩	ملاحة
٧٣٠	ملاريا
٧٣١	ملاهي
٧٣٢	ملكية صناعية
٧٣٢	مناجم ومحاجر
٧٣٧	منشآت صناعية
٧٣٧	منظمات دولية
٧٣٨	منع المياه عن الأماكن المؤجرة
٧٣٨	منفعة عامة
٧٣٩	مهن حرة

رقم الصفحة	الموضوع
٧٣٩	مهن طبية
٧٤٣	مهندسون
٧٤٥	مواد مخدرة
٩٤٠	موازين ومكاييل
٩٤١	مواقعة أنثى بغير رضائها
٩٤١	مواليد ووفيات
٩٤٢	موانع العقاب
٩٤٦	موظفون عموميون
٩٧٧	مياه غازية

(ن)

٩٨١	نسب
٩٨١	نشر أخبار كاذبة
٩٨١	نصيب
١٠٢٥	نظام عام
١٠٢٥	نفقة
١٠٢٧	نقابات
١٠٢٨	نقد
١٠٥٠	نماذج صناعية
١٠٥١	نهب
١٠٥٢	نوادي رياضية

(هـ)

١٠٥٧	هتك عرض
١٠٨٤	هدم
١٠٩٠	هرب المقبوض عليهم
١٠٩١	هينات عامة

(و)

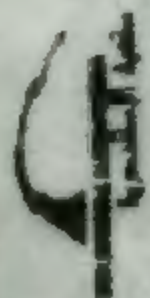
١٠٩٥	وديعة
١٠٩٥	وصى
١٠٩٦	وضع يد

الموضوع	رقم الصفحة
وقاع	١٠٩٧
وكالة	١١٠١
(ى)	.
يانصيب	١١٠٥
تم بحمد الله وتوفيقه .	

رقم الايداع	٩٠/٧٨٩٠
رقم دولى	٢ - ٣٤٩٧ - ٠٦ - ٩٧٧

طبع بمطابع روز اليوسف

نجيب الكرمي ١٩٠٩ شارع قصر المؤتمرات بالعواصم . القاهرة . قسطنطين ٩٠٧٩٢٨



Bibliotheca Alexandrina



0647898